

اهداءات ١٩٩٩

ا/ محمد محمد علي العيسوي

الإسكندرية

الجزء الثالث

من حاشية العلامة الصبان على شرح
العلامة الأشعري على القصة
الامام ابن مالك في النحو
والصرف نفعا لله
بهم والسلمين
آمين

هو به شرح العلامة الأشعري مع بعض تقرر
للعالم العلامة الشيخ احمد الزاوي احدا كبار علماء
السادة المالكية بالازهر حفظه الله



الطبعة الأولى

بالطبعة العاشرة الثموية سنة ١٣١٩ هجرية
على صاحبها افضل الصلاة وأزكى التحية

الصفة المشبهة باسم

الفاعل

(صفة استحسان جرفاعل

معنى بها المشبهة اسم

الفاعل) أى تميز الصفة

المشبهة عن اسم الفاعل

باستحسان جرفاعلها

بإضافتها إليه فان اسم

الفاعل لا يحسن فيه ذلك

لانه ان كان لازما وقصد

ثبوت معناه صار منها

وأطلق عليه اسمها وان

كان متعديا فقد سبق أن

الجمهور على منسج ذلك

فسمه فلا استحسان

في تنبيه الأول

فيد الفاعل بالمعنى

(قوله وأجيب) أو يقال

انه على مذهب الأئمة

من المناطق ولا يراد أن

الرم لا يشمل اسم المفعول

اذا كان صفة مشبهة لما

مر من أن مرفوعه فاعل

على ما فيه أو كما في

قوله فاعل بان أراد به

ما يشمل النائب

بسم الله الرحمن الرحيم

الصفة المشبهة باسم الفاعل

أى المتعدى لواحد كما علم بما أتى (قوله صفة استحسان الخ) تعريف بالخاصة فهو رسم وأورد عليه صوراً متناع

الجزأ لتأني في قوله ولا تجرر بها الخ وموضعها فان الصفة المشبهة في جميع هذه الصور لا يستحسن جرفاعل

بها وأجيب بان المراد استحسان الجبر بنوعها وان لم يكن بشخصها وأجيب أيضاً عن الثاني بان المراد

بالاستحسان خلاف الاستقباح والاستقباح فى الضعيف وان قبول بالحسن بناء على أن المراد بالحسن

خلاف القبيح والضعيف وأما قسم القبيح فلا جبر فيه ولو سلم فقد علم جوابه اه سم وقوله ولو سلم أى ان من

القبيح ما هو جرفى التوضيح أن كاتبة الألب الجبر تبع وهو مبني على جواز الإضافة فى المثال كما يأتي (قوله

معنى) أى فى المعنى أو من جهة المعنى لا اللفظ لما أتى فى الشرح (قوله المشبهة اسم الفاعل) نصب باسم على

المفعول وهو جرف الإضافة (قوله عن اسم الفاعل) اعترض بان المقصود بالتعريف تميز الصفة المشبهة عما

عداها من اسم الفاعل وغيره كما هو شأن سائر التعاريف وأجيب بان تخصيصه بالذكر لشدة اشتباهه

لاشترائهما فى كثير من الصيغ والأحوال (قوله وقصد ثبوت معناه) فان لم يقصد بالالزام الثبوت بل الحدوث

فليس صفة مشبهة سم (قوله صارتها) قال سم ظاهراً أنه حينئذ يستحسن جرفاعله ورد عليه أن صاحب

التوضيح صرح بقبح الإضافة فى قولك زيد كاتبة الأب والمخلص من ذلك أن إرادى الاستحسان مطلق الجواز

والصفة اه وعندى فى الإراد والجواب نظير بل كلاًهما هو عما فرض الشارح الكلا فى به وهو اسم فاعل

للأزم لان كتب متعدى بفرض عدم هذا الفرض فما تقدم من أن المراد استحسان الجبر بنوعه لم يخص من

ذلك أيضاً فنم (قوله وان كان متعديا) أى لواحد كما سبق من أن المتعدى لا كثره تنوع إضافة إلى الفاعل

اجماعاً (قوله أن الجمهور على منع ذلك فيه) أى وان قصد ثبوته ومن القليل من أجاز بشرط قصد الثبوت

وأم البس بالإضافة إلى المفعول كما صنف ومنهم من أجاز بشرط قصد الثبوت وحذف المفعول اقتضارا

وعلى الجواز فهو أيضاً من الصفة المشبهة على ما ذكره شيخنا البعض وفيه أنه لا يلزم من التجوز الاستحسان

لأنه لا تضاعف الصفة إليه إلا بعد ظهور الاستناد عنه إلى ضمير الموصوف في رتبة فعله لا من جهة ٣ المعنى الثاني وجه الشبهة بيننا وبين

وحيث بدأ يدخل في تعريف الصفة إلا إذا قالوا بالاستحسان اللهم الآن أراد بالاستحسان مطلق الجواز أو الاستحسان في الجملة واسم الفاعل يستحسن جزاء فعله في الجملة أي في بعض الضرور وذلك إذا كان لازماً (قوله) لا تضاعف (الخ) قضية هذا التوجيه أن التثنية لبيان الواقع سم (قوله) تدل على حدث أي معنى متعلق بالقر (قوله) وأنها توثت أي ابتداء أي غالباً وقوله وتجمع أي جمع سلامة لمذكر أي غالباً وأما قلنا ذلك لأنه لا يقال في نحو أبيض أبيض ولا يبيضون ولا في نحو غصبان غصبانون كما يقال ضارب وضاربون مع عمل أفضل فعلا وضاربان فعلى عمل سائر الصفات المشبهة (قوله) وعاب الشارح التعريف (الخ) يعني أنه عاب بما زاد الدور وتقر به أن العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان إضافتها إلى الفاعل واستحسان إضافتها إلى الفاعل متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة لخاء الدور ودفعه الشارح بما حاصله منع توقف الاستحسان على العلم بل إنما يتوقف على النظر في معناها الثابت لفاعله بحيث لو حول استنادها عنه إلى ضمير الموصوف لا يكون فيه لبس ولا فيقع تحسین حيث بدأ إضافة (قوله) ما صبح غير تفصيل (الخ) قال بس تعلق ابن هشام في نظر لا تضاعف أن نحو زيد حسن صفة مشبهة والحق لا يسمونها مشبهة إلا إذا خضعت أو نصبت وهذا وارد على حد الناطق أيضاً اه وفيه نظر لعدم من أحول بالصفة المشبهة رفها معاً ولها نحو زيد حسن وجه وهذا يقتضي تسميتها بصفة مشبهة في هذه الحالة (قوله) من فعل لازم أي من مصدره والتثنية للزوم بمعنى على مذهبه الجمهور من منع إجراء اسم فاعل المتعدي لو أحسنه قصد ثبوته بحرى حسن الوجه كما مر (قوله) دون إفادة معنى الحدوث) أفاد شيخنا السيد عن التسهيل وشرحه للدعوى أي أنه إذا قصد حدوث الصفة المشبهة في الماضي أو الاستقبال حولت إلى فاعل فتقول في عفيف وشريف وحسن عاف وشارف وحسن أمس أو غدا اه والظاهر أن الأمر كذلك إذا قصد حدوثها في الحال كما يدل عليه إطلاق قول المصرح ما نصه إذا أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حسن وإذا أردت حدوثه قلت حسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره اه ثم راجعت الدعوى فراءتة صرح عباس بن ظهيرة (قوله) أو أن قوله (الخ) بكسر الهمزة معطوف على مقول القول وأعرض بأن الأعراب على الأول كذلك فلا يخفى بحمد الله من الأشكال وأجاب البعض بأن مراده أن كلام الناطق من حيز الأخبار والحكاية لا التعريف قال ولا ينافيه قوله بعد ذلك عطف عليه لتمام التعريف لأنه بالنسبة إلى الأول لا إلى الثاني (قوله) وقوله وسوغها (الخ) المتأخر من عبارته أن هذا من تمة الجواب الثاني والظاهر أنه لا يتوقف عليه وإن العطف أولى فقط وأن الاستثناء حائز (قوله) من لازم أي من مصدره فعل لازم أصالة أو ضرورة كما في رجب ورجيم وعليم فإنها لازمة بالتثنية أو النقل إلى فعل الضم إفاده سم فتقول الشاح وأما رجب وعليم ونحوهما فصور على السماع لا لئلا إذا أريد اللزوم أصالة فقط (قوله) بخلافه أي اسم الفاعل (قوله) الدائم) فيه إشارة إلى أن المراد بالحاضر في عبارة المصنف الدائم لا الحال فقط لأن الصفة المشبهة للدوام فلا يعترض على المصنف بالتثنية للدوام أو يقال هو مأخوذ من قوله كظاهر انقلابه على قيد القول والحاضر المراد بالدوام الثبوت في الأزمنة الثلاثة قال بس تعلق غيره ودلالة الصفة المشبهة على الدوام عقلية لا وضعية لأنها لما تدل على التجدد ثبت لها الدوام بمقتضى العقل إذاً الأصل في كل ثابت دوامه اه ورواية قول الدماغي تعلقاً عن الرضى كأن الصفة المشبهة ليست موضوعة للحدث ليست موضوعة للثبوت في جميع الأزمنة فليس معنى حسن في الوضع إلا ذو حسن سواء كان في بعض الأزمنة أو جميعها ولا دليل في اللفظ على أحد التقيدين لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض كان اللفظ ظاهراً في الانصاف بالحسن في جميع الأزمنة الآن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها نحو كان زيد حساناً فتجرب أصيب من حسناً أو هو الآن فقط حسن فظهوره في الاستمرار ليس وشعباً اه ومنه يؤخذ جعل قول الشارح وأنها لا تكون إلا للمعنى الخ على حالة الإطلاق وهذا عبارة الشارح في شرح قول الناطق وعمل اسم فاعل المعدي الخ تقتضي أنها وضعية فتدبر (قوله) بخلافه) أي اسم الفاعل فإنه يكون للحاضر المنقطع والحال والمستقبل كذا

اسم الفاعل أنها تدل على حدث ومن قام به وأنها توثت وتثني وتجمع ولذلك جلت على سبيل العمل وعاب الشارح التعريف بالمدكور بأن استحسان الإضافة إلى الفاعل لا يصلح لتعريفها وتبينها عما عهد الأهل العلم به موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة وعرفها بقوله ما صبح غير تفصيل من فعل لازم لقصد تسمية الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث وقد يقال إن العلم باستحسان الإضافة مقوقب على المعنى لا على العلم بكونها صفة مشبهة فلا دور أو أن قوله المشبهة اسم الفاعل مبتدأ وقوله صفة استحسن إلى آخره خبر وقوله (ومسوغها من لازم الحاضر) إلى آخره عطف عليه لتيسر التعريف أي وبما تتميز به الصفة المشبهة أيضاً عن اسم الفاعل أنها لا تصاغ قياساً بالامن فعل لازم كظاهر من طهر وجعل من جعل وحسن من حسن وأما رجب وعليم ونحوهما فتصور على السماع بخلافه فإنه يصاغ من اللزوم كقائم ومن المتعدي كضارب وأنها لا تكون إلا للمعنى الحاضر الدائم دون الماضي

المنقطع والمستقل بخلافه كما عرفت وأما لازم الجري على المضارع بخلافه بل قد تكون جارياً عليه (كظاهر القلب) وضاراً بطن فمستقيم الحال ومعتدل القائمة وقد لا تكون

ضارب أمس أو الآن أو غد أو قوله كما عرفت أي في باب أعمال اسم الفاعل عند قول المصنف إن كان عن
 مضيه يعمل **(قوله وهو الغالب)** وأما قيل بهنهم لا تكون الأفعال به فبني على أن المراد بالجر بأن أفادة
 التقدير حدوث كذا في شرح الجامع لكن الذي في الجمع أن الشخص يرى وابن الحبيب معناه وأنتم المضارع
 وأن نحو ضارب الكسح ومعلم من القلب ومعدل القامة أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فهو مبات معاملة الصفة
 المشبهة لأنها صفات مشبهة **(قوله في المبني من الثلاثي)** خرج المبني من غيره فأنه لازمة الجري على المضارع
 كإفائه التسهيل **(قوله تحسن الوجه الخ)** راجع لقوله وقد لا تكون فهو قيل لغو الجارية على المضارع أو
 لقوله في المبني من الثلاثي فهو قيل لها **(قوله وأسود الشعر)** التمثيل به غير صحيح لأن قوله سود يسود كعلم يعلم
 فأسود جار على المضارع وأما سود الحاسي فالوصف منه مسود لا أسود حتى يصح تصحيح البعض التمثيل بأنه
 تمثيل لغو الجارية على مضارعه أي وإن كانت مبني من غير الثلاثي مع أنه بردها مقرر بيان التسهيل ونقله
 هو أيضاً أقره فلا تكن من الغافلين **(قوله وعمل اسم فاعل المدي لما الخ)** قال ابن هشام المراد بالعمل عمل
 النصب على طريقة المفعول به وأما عمل الرفع أو عمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الخ كان اسم الفاعل
 هكذا قال في النهاية الصفة المشبهة تصيب المصدر والمحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول والمفعول معه
 والمشبّه بالمفعول به وذكر في موضع آخر أن العمل في المفعول المطلق أه يس واجتهد الأول **(قوله ثابت)**
 لما أي صورة فلا يرد أن منصوب اسم الفاعل مفعول به حقيقة ومنصوب الصفة المشبهة شبيه بالمفعول به
(قوله على الحد) أي كأنما عمل الحد وهو حال من ضمير عمل المنقول إلى الظرف بعد حذف الاستقرار سم
(قوله من وجوب الاعتماد على ما ذكر) ولو قرئت بالبناء على الأصح من أنها مع الصفة المشبهة حرف تعريف
 وتوكل اشتراط الحد أو الاستقبال لأنه لا ينفك فيها مع كونها للدوام المتضمن للثبات والاستقبال وبقي من الشروط
 أن لا تنصرف لوصف لم تعمل ذكره شيخنا وأن لا توصف **(قوله لأن ذلك من ضرورة وضعها)** أي فهو
 لا ينفك عنها وانما بدشراطا قد ينفك **(قوله أجود الخ)** أي لا بد قوله على الحد الذي قد قد عكس تأويله بأن
 براد في الجلة بخلاف عبارة في الكافية **(قوله وسبق ما عمل فيه)** أي بحق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب
 على طريقة المفعول به لأنه الذي تشارك فيه الصفة باسم الفاعل أما المرفوع والجرور فلا يتقدمان فيما لان
 المرفوع فاعل والجرور مضاف إليه والفاعل والمضاف إليه لا يتقدمان قاله يس **(قوله بخلاف اسم)**
(الفاعل) أي أنه يتقدم منصوبه قال في الأرشاق إذا كان بأل أو جروراً وبإضافة أو حرف جر غير زائد
 نحو هذا غلام قاتل زيداً ومررت بضارب زيداً فإن جرح حرف جر زائد نحو ليس زيد بضارب عمراً حاز التقديم
 فتقول ليس زيد بضارب ومنع ذلك البرد قاله يس **(قوله ومن ثم الخ)** مراده كأن تنادي به عبارة ببيان
 شيء يرتب على مخالفا الصفة واسم الفاعل فيما ذكر أي ومن أجل هذا الخالف صح المنصب في نحو زيد
 أنما ضربه لصفة عمل ضارب المذكور في زيد لوتفرغ من الضمير لجواز تقدم منصوب اسم الفاعل عليه وإذا
 مع عمله في زيد لوتفرغ له مع أن يفسر عمله المحذوف لقاعدة أن ما يعمل يفسر العامل وأمنع في نحو وجه
 الأبز يدحس له لم يعمل مع عمله في وجه لوتفرغ له لم يعمل أن يفسر عمله لقاعدة أن ما يعمل لا يفسر عملاً وليس مراد
 الشارح بيان تقدم منصوب اسم الفاعل دون الصفة كما توهمه البعض فقال كان الأولى حذف الضمير للمنصل
 بالوصف ليكون أصح في الدلالة **(قوله وكونه ذاتية واجب)** أي وكون ما تعمل فيه بحق الشبه باسم
 الفاعل فلا يرد أحسن الزبدان وأما فيج الممران لأن عملها في هذين بما فيها من معنى الفعل وبقي بما يخالفان
 فيه أنه يعمل محذوفاً لهذا أحراز وأنا ضارب زيد وعمر يخفض زيد ونصب عمر وبما ضارب زيد أو وصفه متون
 وأما العطف على محل المحذوف فيمنع عند من اشترط وجود الجر ومنعوا مرتب برجل حسن الوجه
 والفعل يخفض الوجه ونصب الفعل وأنه لا تقبض إضافة إلى متضاف إلى ضمير الموصوف نحو مرتب برجل
 قاتل أبيه أو يقبض مرتب برجل حسن وجهه وأنه يفصل منه مرفوعه ومنصوبه كزيد بضارب في الغار أو به
 عمر أو يمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه رفعت أو نصب وأنه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع

وهو الغالب في المبني
 من الثلاثي تحسن الوجه
 (و جيل الظاهر)
 وسبب العظام وأسود
 الشعر (وعمل اسم فاعل
 المدي) (لما) أي
 ثابت (على الحد الذي
 قد قد) (له) في بابه من
 وجوب الاعتماد على
 ما ذكره فتنبه ليس
 كونها بمعنى الحال شرطاً
 في عملها لأن ذلك من
 ضرورة وضعها لكونها
 وضعت للدلالة على
 الثبوت والشو من
 ضرورة الحال فعبارة
 هنا أجود من قوله في
 الكافية والاعتماد
 واقضاه الحال شرطان
 في تصحيح الأعمال (أه
 وسبق ما عمل فيه
 مجتنب) بخلاف اسم
 الفاعل أنما ومن ثم مع
 المنصب في نحو زيداً
 ضاربه وأمنع في نحو
 وجه الأبز يدحس
 (وكونه ذاتية واجب)
 أي يجب

في معمولة ان يكون سببها أي متصلا بموصوف لفظا نحو حسن وجهه أو مفعلي نحو حسن الوجه أي منه وقيل الخاف عن المضاف
اليه ولا يجب ذلك في معمولة اسم الفاعل كما عرفت ونسبنا الأول بقول الشارح ان حواشي نحو هـ زيدك نرحم بمطل اعم قوله

ان العمول لا يكون الا
سبباً مؤخر أو مودلان
المرايا للعمول ما جعلها
فيه هي الشبه وعملها في
النظر ونحوه انما هو
لما فيها من معنى الفعل
الثاني ذكر في التسهيل
أن معمولة الصفة المشبهة
يكون ضمير بارزاً متصلاً
بقوله

حسن الوجه طاقه أنت
في السلم وفي الحرب
كالح مكره

فعلم ان مراده بالسببي
ما عدا الاخرى فلما
لا تعمل فيه الثالث
يتنوع السببي الى اثني
عشر نوعاً فيكون موصولاً
بقوله

أسيلات أبدان دقاقي
خمرها
وثرات ما التفت عليه
المأزور

وموصوفاً بشبهه بقوله
از ورامر اجانوال اعده
لن امة مستكفياً أزمة
الهر

والشاهد في جنانوال
ومضافا الى أحدهما
بقوله

فحقها قبل الاخبار منزلة
والطبي كل الثالث به
الازر

ونحو رايت رجلاً دقيقاً
سنان ربح بطمن به
ومقر ونايل نحو حسن
الوجه ونحو نحو حسن

ولا يتسم معمولة بصفة لان معمولة ما كان سبباً مترطفاً تقدم أشبه الضمير وهو لا يتبع كذا ما أشبهه
قاله الزاج ومناخو المغارة ورد عليهم على الحديث في حقه الدجال أعوز عنه الثاني وأجيب بان الثاني
خير من حذف أو مفعول محذوف وأنه يجوز اتباع مجروره على المحل عندمن لا يشترط وجود المجرور ويحتمل
أن يكون منه وجعل الدليل سكا والشس ولا يجوز هو حسن الوجه والبدن مجرور وجهه ونصب البدن خلافاً
للقراء وأنه اذا حلي هو ومعموله بال فتنصب المعمول أكثر نحو جاء الضارب بال رجل واذا حليت الصفة ومعموله
بال فخر المعمول أكثر نحو جاء الحسن الوجه كذا في الغني والدمامي عليه (قوله في معمولة) أي المنصوب
كما عرفت فوجهه والوجه في مثالي الشارح منصوبان (قوله أي متصلاً) أي هو أو مكملة كاصلة والوصف
ليكون شاملاً لأنواع السببي الآتية وان لم يفعل المعمول الذي هو ضمير بارز متصل كباقي عن التسهيل (قوله)
ولا يجب ذلك في معمولة اسم الفاعل (قوله) يجوز بضمير بارز (قوله) ما جعلها فيه بمعنى الشبه أي وهو المنصوب
على طريق المفعول به كما تقدم بالرفع ولا المنصوب على وجه آخر (قوله ونحوه) أي من الفضلات التي
يتصلها القاصر والمتعدي كالحال والتمييز تصريح (قوله من معنى الفعل) هو الحدث (قوله ضمير بارزاً) في
متصلاً) أي ليس من مفعوله مستقلاً بنفسه أهم أن يتصل بالصفة نحو زيد حسن الوجه جله أو يتصل عنها
بضمير آخر نحو ريش خير الناس ذرية وكرامهموها فان كان معمولة الصفة يكون ضمير بارزاً ويكون
ضمير المستتر نحو زيد حسن قاله الوجه الداعي الى تخصيص الضمير بالبارز وجهه أن المقصود ذكر
ما تعمل فيه الصفة من حيث هي صفة مشبهة وعملها في المستكن من حيث هي صفة لا بقيد كونها شبيهة به
دما مفعلي (قوله طاقه) هذا هو محل الشاهد لانه أعل طاق في الهاه أو ما أنت قند مؤخر وحسن الوجه طاقه
خير ان مقدمان ما جعل البعض أنت فاعل الوصف فلا يتسبى على الصحيح من اشتراط اعتماد المبتدأ المتكفي
غير وقوعه عن الخبر على نفي أو استيفاء أو ما جعل العن الشاهد في عمل طاق في أنت فريديان المعمول الواجب
كونه سبباً ما علم أنه بمعنى الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريق المفعول به كما مر وانت ليس كذلك
بخلاف الهاه لان ما أضيفت اليه الصفة أصله بعد قبول اسنادها عنه النصب كما في أعمال اسم الفاعل
و بان أنت منفصل لا متصل وطاق الوجه ضد عوسه والسلم بالكسرو وفتح الصلح والكالج من الكواجر
وهو التكرير في عوس والمكهر من أكله الرجل اذا عيس فهو تاء كيدوقوله في السلم حال من أنت أو من
الضمير المستتر في الوصف (قوله يتنوع السببي) يظهر لي أخذان من الشواهد الآتية أن مراده بالسببي المنصوب
السابق حقيقة أو حكايات كان مفعولاً لما للنصب تشبيهاً بالمفعول به كما في الشاهد الثاني أو مجروراً صالحاً
لذلك كما في الأول والثالث فاعرفه (قوله أسيلات أبدان) أي طولات أبدان والوثرات جمع وثيرة وفتح
الواو وكسر المثناة وهي السمينه كما في القاموس أي مهنات الارداق والابحار فهي المراد بها التفت عليه
المأزور قول العيني أي طولات الارداق والابحار لا يناسب المقام وانما كان ما لتفت الخ تشبيهاً لان الأصل
المأزور من أو مأزور من الضمير العائد الى الموصوف وعائد الموصول الضمير بالمجرور وربعي ويبحث في
الاستفهام ادب البيت بأنه يحتمل أن تكون ما موصوفة بمعنى شيء فيكون من النوع الثاني (قوله يشبهه) أي
الموصوف في كون صفة جملة كصلة الموصول (قوله ج) أي كثيرا ونوال أي عطاها فاعله جملة أعده صفة نوال
والضمير البارز ضمير النوال والمستتر لا مرأولم بيزر لأن الدس وأنه بمعنى قصده ومستكفياً حال من فاعل أم
والأزمة بفتح الهمزة وسكون الزاي الشدة وموافي العيني بما يخالف ما قلنا غير ظاهر (قوله فحقها) أي الثابتة
من تحت المعرا عوج وجهه حاو معاها أي عطف رأيه بالزما قبل الاخبار أي جهتهم منزلة تميز الثالث
بقافية بعد الألام مثلثة أي اختلطت والتفت والازر بضمين جمع ازار وهذا كناية عن عفتين وغير
الموصول محذوف أي الازر من أو الخاف عنه تغاير ما تقدم وقد يبحث في الشاهد احتمال أن ما ذكره
موصوفه لا موصولة (قوله الى ضمير مضاف) بضافة ضمير الى مضاف أي ضمير تدل مضاف الخ (قوله جله)

وجه ومضافا الى أحدهما نحو حسن وجهه أو ب ومضافا الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه ومضافا الى ضمير
نحو حسن وجهه أي ومضافا الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو ردت بامرأة حسن وجهه جار مضافا

أنفه) بحر جيلة صفة ثانية لامرأة ورفق أنفه فاعلا لجيلة ونصبه على التشبيه بالمفعول به وجوه اضافة جملة
اليه ومخير الموصوف مذكور مثلاً أن المعنى جيلة أنف وجهه جارة فاعل ما في كلام المفضل وغيره (قوله
ومضافاً إلى ضمير مفعول صفة أخرى) فهذه أمثلة الذي قبله كذلك فلا تكتفي به الآن يخص هذا يكون
معجمه لصفة الأخرى غير مضاف (قوله البضة) يفتح الواو وحده وتشديد الصاد المعجمة رفقة الجلد مثله
والجهد يكسر الهمزة البدئية إذا تجرد عن ثيابه وقول السبي يفتح الراء غير ظاهر وضمير كنهه للضمير والضمير
ما بين الخافضين فالصنع الخلف (قوله فارقعها) أعلم أن البضة المشبهة الراء فاعل سبي المنعوت إن صليت لأن كـ
والثؤنث لفظا ومعنى بأن لا يكون وزنها أو معناها مختصاً بأحد هاء جاز تبعها المثلثة في التذكير والثانيث نحو
مررت برجل حسن وجهه ويا مرأة حسنة عينها ولما ضلنا هاهنا فمخو مررت برجل حسن عينه ويا مرأة
حسن وجهه الانتفاء التبع اللفظي والمعنوي والابان اختصت بأحدهما لفظاً ومعنى كما كرر وتقاء وألفاظاً
فقط كالتي أي كبيرة لالاية وبجزء أي كبيرة العجزة أو بمعنى فقط تكفي وحاض لم تتبع الإيما على
الصحيح فلا تقول مررت بامرأة كرايتها ولا برجل رتقاء بنته وقس لوجود التسع في اللفظ والمعنى أو في أحدهما
وأجاز الأحفش تبعها في الأقسام الثلاثة لما خالفها إضماراً لمخص ما في التسميل وشرحه للامعنى (قوله
وانصب بوجر) أي بها الخذف معمولة الدلالة الأولى وأما جاز في النصب والجر اسناد الصفة المشبهة إلى ضمير
صاحبها مع كونها مسندة فالمعنى إلى سببه ليكون تلك الصفة في اللفظ جارة في صاحبها خابره أحوالاً
أو تعارفاً للمعنى والدلالة على صفة في ذاته سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في بدحسن الوجه فانه متصف
بالحسن بدون وجهه أو كانت غير ما تخور بدايض العيبة أي شيخ وكثير الإخوان أي متفق بهم فيحسن
حينئذ إن قيل بصفة سببه كصفة نفسه فستمر ضميره في صفة سببه بخور بدحسن وجهها كما يستمر في صفة
نفسه بخور بدحسن وجهه أي يخرج السبي عن ظاهر الفاعلة إلى النصب أو الجواز لأن الصفة لا تقع فاعلين لم يترك
مرفوعاً على أن يكون بدلاً من الضمير لثبالبس بالفاعل فان لم تجز في اللفظ على صاحب السبب بخور بد
وجهه حسن أو جرت عليه لكنها لم تدل على صفة في ذاته بخور بدأمر نور لم يجز استتار ضمير ذي السبب فيها
فلا تدل الزبد الأسود فرس غلام الأخ وز بدأمر النور ولا تدل على ذلك إلا أنه صاحب سبب متصف بالوصف
لأنه ذكر ولم تدل صفة سببه على صفة في ذاته فكيف يضر في صفة سببه صفة نفسه فان قيل ليس الصفة
في بخور بدأمر نور تدل على صفة في ذاته وهي كونه صاحب نور قلنا كونه صاحب به وهو من كونه النور
سبباً ببدلاً من صفة السبب قاله الرضي وصرح بمثله فيما أجرى مجرى الصفة المشبهة من اسمي الأفعال
والمفعول الأزمين ومنه أخذ السعد قوله في حاشية الكشف عند قوله تعالى يدب السحاب والارض أن
الصفة المشبهة لا تصنف لمرفوعها إلا عند محتمل فعلها الضمير صاحبها (قوله مع ال) حال من الضمير المجرور
ومعرب تنازعه الثلاثة فاعل الأخير وأضمر فيما قبله وحذف الضمير اسكونه ففعله وهو إشارة إلى أحد أنواع
الدمي الأثني عشر المتقدمه ودخل تحت قوله وما اتصل بها مضافاً ثمانية وهي ما عدا هذا وما عدا الموصول
والموصوف والمجرد سواء كان حسن وجهه والحسن وجهه فان هذه الثلاثة دخلت تحت قوله أو مجرد أي من ال
والامانة (قوله ولا تجزرها الخ) استثناء لصور الامتناع (قوله هما) بمثابة السن وهو منصوب بصفة مقدرة
على أنه كسرى وظاهره على أنه كيد (قوله ومن اضافة لتاليا) أي تال إلى ولو بواسطة الاضافة لضميره
فيشمل الاضافة لتسمير تاليا كما في سم (قوله والم يخل) أي من ال والاضافة لتاليا فهو الجواز أي
جواز المجرور ومما أي علم وذلك ثلاث صور تضم إلى صور الرفع والنصب مع نرف الصفة بال أو تنكيرها
وصور المجرور تمسكها الصفة تفصيل ثلاث وستون صورة معناه من قوله فارقعها إلى قوله ومن اضافة
لتاليا وأما قوله والم يخل الخ فتأكيدها قبله لعل منه (قوله الرفع على الفاعلة) قد بين كما في مرفت بامرأة
حسن الوجه لأن الصفة لو تعلقت بالضمير لوجب ثابت الوصف بالتاء وقد بينت في علمه كما في مرفت
بامرأة حسنة الوجه لأن الوجه لو كان فاعلاً لوجب تذكير الوصف وقد يجوز الأمران كما في مخو مررت
برجل حسن الوجه (قوله أو على الأبدال من ضمير الصفة) أي أبدال بعض من كل يعني حيث أمكن

أنفه ذكره في التسميل
ومضافاً إلى ضمير مفعول
صفة أخرى نحو مررت
برجل حسن الوجه
جميل خالها ذكره
في شرح التسميل ورجل
منه قوله
سبقت الفتاة البضة المجرور
للطيفة كنهه وما خلت
أن أسبي
(فارقعها) أي بالصفة
المشبهة وانصب بوجع
الهمزة دون المصوب ال
وما قبل (هما) أي بالصفة
المشبهة مضافاً ومجرور
ولا ضمير بهما مع ال
(هما) أي اسمها (من ال)
خلا ومن اضافة لتاليا
ومما لم يخل فهو الجواز
(ومما) أي لمعول هذه
الصفة ثلاث حالات
الرفع على الفاعلة قال
الغاري أو على الأبدال
من ضمير مستتر في الصفة
قول المحشي من ضمير
الصفة كذا في نسخ
المطاشي ولكن عبارة
الشرح من ضمير مستتر
في الصفة اه

والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفه وتولى التميز ان كان ذكره والخفض بالاضافة ٧ والصنف من كل من الثلاثة ما ذكرناه

معرفة وهذه المستفاد
أحوال السبي المذكورة
في التنبيه الثالث فذلك
انسان وسبعون صورة
المتنوع منها ما لم منه
اضافة من الالف الى الخالي
منها ومن الالف الى الخالي
أو اضهر نالها كما صرح
بهذا في التمهيد وذلك
نوع صور وهي الحسن
وجه الحسن وجهه أب
الحسن وجهه الحسن
وجهه أب الحسن ما نعت
نقاب الحسن كل ما نعت
نقاب الحسن نوال أعده
الحسن سنان رخ يعن
به الحسن وجه جاريها
الحسن أنف وليس منه
الحسن الوجه الجليل
خالها غير خالها الاضافة
الى ضمير ما فيه أل وهو
الوجهة هم هو ضيف
لان المبرر عنه كما عرفت
في باب الضافة وما
سوى ذلك لجاز كما أشار
اليه بقوله وما لم يخل
فهو بالجواز وما
أي هم لكنه ينقسم الى
ثلاثة أقسام فيصح
وضيف وحسن فالتعجب
رفع الصفة بحسب
كانت أو مع الالف من
الضمير والمضاف الى
المجرى منه وذلك ثمان
صور وهي الحسن وجه
الحسن وجهه أب حسن
وجهه حسن وجهه أب
الحسن الوجه الحسن وجه

الابدال لا مطلقا بل يرد عليه ما حكم من قولهم مرتب بامر أحسن الوجه ومرتب بامر أقوم الأنف وجود
المتنوع من الابدال فيما ذكر وهو عدم ثابت الوصف مع وجوده عند جعل الوصف الضمير فان قيل على
القول بان المتعامل في البدل مقدر بلزم على الصفة المشبهة مخوفة وهو متنوع واجب بانه قد يفتقر في التسامع
ما لا يفتقر في التسامع قاله سم **(قوله على التشبيه بالمفعول به)** أي بفعول اسم الفاعل لشبهة الصفة به فيها
تقدم وخصوصا التشبيه بالمفعول به دون غيره من المفاعيل لانه الذي يشبهه الفاعل بخلاف نفسه المفاعيل وكما
يسمى هذا ضمير بالمفعول به يسمى المنصوب على التوسع بخلاف الجار مشبها بالمفعول به أما في مشارح الجامع
(قوله وعلى التميز) كان الأولى بوجهه أو على التميز ان كان نكرة لجواز الوجه فيه حينئذ **(قوله بالاضافة)**
أي بسببها المسمى **(قوله ومعرفة)** أي لا تراثها بال **(قوله في أحوال السبي المذكورة)** أي التي عشر **(قوله)**
فذلك انسان وسبعون صورة) سواء أثنان لسانيا في العدد ويضم اليها ثلاث صور سيد كرها الشارح قيل
الخاتمة الأولى أن يكون مفعول الصفة ضمير مجرور بإشارة الصفة المجرى عنه من الذكر رب رجل حسن الوجه
جمله الثانية أن تفصل الصفة عن الضمير وهي مجردة من الضمير بشرطها للناس فذكر أهموها
الثالثة أن تتصل به ولكن تكون الصفة بال شوز يد الحسن الوجه الجبله فصارت الصورة واسبعين
والصفة امام مفردة أو مثناة أو مجموعا جمع سلامة أو تكسرم ذكره أو مثناة فاذ ضربت الالف في خمس
وسبعين صارت ستمائة والصفة أيضا امام رفوعة أو منصوبة أو مجرورة فاذ ضربت الثلاث في ستمائة صارت
الفاو ثمانية مفعول الصفة امام مفردة أو مثنى أو مجموع جمع سلامة أو تكسرم ذكره أو مثناة فاذ ضربت
الثمانى في الالف وثمانية صارت أربعة عشر الفا وأربعمائة تسقط منها مائة وأربعون من صور المجهول
الضمير لانه وان انقسم الى ضمير افراد وتثنية وجمع لا يكون مجموعا جمع سلامة ولا جمع تكسرم بالبقى أربعة
عشر الفا ومائتان وستة وخمسون بعضها جازم وبعضها مجتنع فخرج منها المتنوع على ما تقدم أفاده في التصريح
(قوله ما لم منه الخ) سياتي قبل الخاتمة أن عمل الامتناع في الصفة المفردة أما المثناة والمجموع على حد المثنى
فيكونا ضامتا مع تعربها بال الى الخالي وتقدم في باب الضافة أيضا **(قوله وذلك تسع صور)** لانها بنية
التي عشر بعد اخراج ما قبله والمضاف نالها أو لضمير نالها **(قوله وهي الحسن وجهه)** وجمعا لامتناع في
الاولى أن الواجب في الضافة المعنوية اضافة النكرة الى المعرفة فليجوزوا في الضافة القفظة التي هي
فرعها أن تكون على عكس أصلها نقله سم عن الصفوى ورواه الواجب الواجب الاضافى أي بالنسبة الى
اضافة المعنوية الى النكرة فلا ينافى ما رآنا من المعنوية باضافة النكرة الى النكرة للتخصيص وهذا أولى مما
أول به البعض ثم قال سم ووجهه في البقية عدم الفائدة والاضافة القفظة انما تجوز اذا فادت تخفيفا أو رفع
قبس كما تقدم ولا تخفف في ما ذكره لسطوط التنوين بال ولا رفع قبس لوجود الضمير مع المفعول **(قوله الحسن)**
وجهه) ينبغي أن عمل امتناعه اذا كان الموصوف فيه وفي الأمثلة الثلاثة بعد معرفة بال ذكر بدو الافلا امتناع
لان الصفة حينئذ متعاقبة لضاف الضمير ما قبله وكذا في المثال الآخر فحل امتناعه اذا كان الموصوف ضمير
هنا لا نحو المرافة قاله سم **(قوله وليس منه)** أي من المتنوع **(قوله كما أشار اليه بقوله وما لم يخل الخ)** لوجعل
الإشارة بقوله فاعربها الى قوله ومن اضافة لتاليها كان أحسن لم يلزم قوله وما لم يخل الخ من الكلام قبله فهو
تأكيد كما هو ولا اختصاص قوله وما لم يخل الخ بالجر كما تقدم وقوله وما سوى ذلك عام في الجر والنصب والرفع
بقرينة ما قبله لقوله المتنوع منها ما لم منه الخ الواقع هو وقوله وما سوى ذلك الخ تفصيل للاقوله تلك اثنتان
وسبعون صورة لأن يطبق التثنية بالمراد كما أشار اليه بقوله وما لم يخل الخ مع قوله فاعربها الخ **(قوله لكنه)**
ينقسم استدراك على قوله وما سوى ذلك فجاءت برفع بقرينة ما قبله في الصور في الجواز **(قوله والتعجب رفع الصفة)**
الخ) أي لانه من خلق الصفة من ضمير يعود على الموصوف **(قوله وذلك ثمان صور)** لان المجرى من الضمير
مفعول كان أو مضافا اليه المجهول ما على بال أو لا فلهذا رفع صور وتضرب في صور في الصفة ثمان **(قوله لانه)**
يرى أي في الأربع الثانية وقوله ومن أن خلف عن الضمير أي كما هو مذهب الكوفي **(قوله لقيام البنية)**

الاب حسن الوجه حسن وجهه الاب والاربع الأولى أقسى من الثانية لما يرى من أن خلف عن الضمير وانما جاز ذلك على قصد
لقيام البنية

في المعنى مقام وجودها

فَالْفُظُّ لَانَ حَتَّى خَسِنَ
وَجْهَ حَسَنٍ وَجْهَهُ أَوْ
مَشَهُ وَدَائِلُ الْمَوَازِفِ لَهُ
* بِهَجَةٍ مُنْتِثِمَةٌ قَلْبَ
مُضَيِّدٍ لَدَى كَهَامٍ يَنْبَسُ
فَهُ وَفَلْبَرِ حَسَنٍ وَجْهَهُ
وَالْجُوزُ هُنَاكَ الصُّورَةُ
مُجَوِّزٌ زَانِظٌ أَلَا ذَلْفَرُ
وَالْمُنْقِيفُ نَصَبُ الصِّفَةِ
الْمُسْكِرُ قَامُ الْمَرْفِ
وَجْهَهُ أَلَا مَسْوَى الْعَرْفِ
بِالْمُتَانِصِ إِلَى الْعَرْفِ
بِهَا وَجْهَ الْمَقْصُورَةِ بِأَلِ
الْمُنَاصِ إِلَى خَيْرِ الْمَقْصُورِ
بِهَا وَفَلْكَ خَمْسُ عَشْرَةَ
صُورَةٌ هِيَ حَسَنُ الْوَجْهِ
وَحَسَنُ وَجْهِهِ الْإِبْهَامُ
حَسَنُ قَامَتْ تَقَابُهُ
حَسَنُ كُلِّ قَامَتْ تَقَابُهُ
حَسَنُ وَجْهِهِ حَارٌّ بِهَا جِلَّةُ
أَنْفُ حَسَنُ الْوَجْهِ جِلَّةُ
خَالِهَا وَحَسَنُ وَجْهِهِ
حَسَنُ وَجْهِهِ الْإِبْهَامُ
قَامَتْ تَقَابُهُ حَسَنُ كُلِّ
قَامَتْ تَقَابُهُ حَسَنُ وَجْهِهِ
بَارٌّ بِهَا جِلَّةُ تَقَامَتْ
الْوَجْهِ جِلَّةُ خَالِهَا حَسَنُ
الْوَجْهِ الْجِلَّةُ خَالِهَا وَدَائِلُ
الْمَسْوَى إِلَى الْوَجْهِ الْإِبْهَامُ
قَوْلُهُ وَتَأْخُذُ بِهِ ذُنَابُ
عَيْشٍ * أَحَبُّ الظَّاهِرِ
لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ وَفِرَايَةُ
نَصَبِ الظَّاهِرِ فِي بَقِيَّةِ
الْمُصَوِّبَاتِ قَوْلُهُ
أَنْتُمْ أَلَا حَسَنُ مَعَانِيهَا *
كُرْمُ الذَّرَى وَاقْدَعَةُ سِرَاتِهَا
أَذَاقُوقُ الْخَفَرِ وَحُرُورَاتُ
سَوَى الْآخِرِ قَوْلُهُ

في المعنى) يعلم منه أن التسع بانفتاح السبعة في القلظ (قله ودليل الجواز) أي من السماع (قله بوجه) أي
الموحدة أنفارس الذي لا يدري من أين يؤتى شدة باب هو بأوجه متعلقة بنيت بضم الميم وكسر النون مخففة في
ابتليت شهم بفتح الشين المحجمة قوى القلب كيه قلب فاعل شهم مخففة بضم السين وفتح النون وكسر الحميم
مشددة آخر ذال محجمة أي مجرب للمرو لا ذي كأم أي لأصاحب سبب فاعل بفتح الكاف أي كل ينشأ
يبعد عن الإصابة (قله والضعيف نصب بالصفة المنكرة والمعارف مطلقا) أي لما فيه من أحوال وصف القاصر
بحري ووصف المتدري كذا في التعريف قال سم رعتفان الصفة المعرفة كذلك لأن شرف في بان في المعرفة
بمتبادلي الوان كانت معرفة في الالام نظرنا إلى القول بانها موصولة بفتح باقة العمل بخلاف المنكرة
مكن بنافي هذا فرض الموضوع في باب الإضافة ذلك مع ترفع بفتح الصفة والمعمول اه وقد اعترض الشارح
في شرح التوضيع على الموضوع بأنه كان الأولى له التمثيل بحسن الوجهة قال سم ولما كان الإجراء المذكور
دون خلل الصفة من غير يعود على الموصوف في التسع جعلوا هذا القسم ضيفا والذي قلناه فيها اه وقد
أصلنا في باب الإضافة أن بعض ما عر وعنه هنا بالصفة عبر وعنه هناك بالتسع قسا خلا في نافي ما هنا
جعلهم هناك الإجراء المذكور فيقولونه مطلقا أي سواء كان ترفع بها بال أو بالاضافة ودخل تحت ما ذكره
ثمان صور هي الباقية بعد أن تسقط من أنواع السببي المنكر فالموصوفة والمضاف إليها والمجرد والمضاف إليه
(قله وجرها بالها) قبل وجه الضعف ما فيه من شبه إضافة الشيء إلى نفسه كإسداء كره الشارح وقيل وجهه
أن فيز باده ضمير غير محتاج إليه وهذا استثنى المعارف بالمضاف إلى المعارف لأنه لا لاز باده فيه ما وهذا
التوجيه أولى لأنه عليه تظهور وجه استثناء الصورتين المذكورتين لا يقال ودعى الوجه أنهما موجودان
في الصفة المعرفة كالمنكر فقلنا لا والضعف الجرمع المصطفقال أصادون الاعتناء لا ناقل للموجود
مه ما في الصفة أعرف شي آخر يقتضي امتناع الجرمع منها فاندفع اعتراض البعض بذلك على التوجيه
الأول فتأمل ودخل تحت هذا ضمير هو بفتح ثمان المتقدمة بعد الصورتين اللتين استثناهما (قله
وجرمعها بالخ) وجه ضفة ما تقدم من أن المبرد عنه (قله وذلك) أي الضعيف أو المذكور من
النصب والجرمع (قله وسن ووجه) أعاد الوأوهنا في قوله والمسن الوجهة الخ دون غيرها أشارة في
المحل الأول إلى أن ما بعدها أمثلة النوع الثاني وفي المحل الثاني إلى أن ما بعدها أمثال النوع الثالث (قله
في الأول والثاني) أي نصب الصفة المنكرة بالمعر فبال ونصب المضاف إلى المعارف بها (قله وناخذ بهد الخ)
وروى ناخذ بالمزح عطف على جواب الشرط والرفع استثناء فاعل بالنصب ما مضى كره الشارح في
شرح قول المصنف والفعل من بهد المزح الخ والضمير في بهد لا موح وهو التعمان من الحرب الأصغر وناظ
الشيء بكسر الهمزة عطفه والأجب المقطوع وأستام بالفتح ما ارتفع عن ظهر البعير والمعنى تفصيل هذه
بطرف عيش قليل الخ غير منزلة البعير المزول الذي ذهب حسنه لشدة هزاله أي بقي بعده في شدة
وسوء حال وفي أجب الجرسفة لعيش وجرم الكسرة أن أضرب إلى ما بعده والألف المقطوعة ما هي الكسرة
لأنه ممنوع من الصرف بالوصفة ووزن الفعل والرفع خبر المحذوف والنصب حالا وروى الظاهر بالرفع على
إعاطية والجسر على الإضافة والنصب على التشبيه بالمفعول به أو ما كان هذا دليله لأن الثاني أضنا لأن
المضاف للمحذوف بال عزلة إذ لا فرق (قله أنهما) أي أصغرها والضمير للثوق وفي الخ قلل لمساخلة
والنات جمع ناعت أي واهب وكوم منصوب على المدح بضم الكاف جمع كوماه كمر وجرأوهي عظيمة
السنام والذري جمع ذرة وتبليط الدال المحجمة وهي أعلى الشيء والرداء بها السنام وادقة صفة الكوم
من وقت السرة فإذا نمت من الأرض لفرط السمن والشاهد فيه لأنه صفة شبهة على وزن فاعل نصب
سرا بها بالكسرة وهو مضاف إلى ضمير الموصوف (قله إذ لا فرق) على المحذوف أي وأما كان
دليلا للجواز في بقية المصوبات منع أنه ليس فيه إلا نوع من تلك البقية لأنه لا فرق (قله أقامت على
ربيعها) على معنى في الضمير للثنتين في البيت قبله تنجبه عن كسر الدال وهي ما بقي من آثار الدار
وصار نصف فاعل أقامت وأراد به ما جرن بوضع عليها التلويح بجانب الصفة أي المحل وكيتا الأما

صفحة جازنا أي شدة تاجرة الأعلى أي الأعلى في جميع مستعمل في الاثنين جوت تمام مطلا حافظة ثانية أي
مورد تاموضع الاضطلال بالناظر وهو الأسفل والشاهد فيه حيث جرجوتنا وهو صفة مشبهة المضاف إلى ضمير
الموصوف ومثله بقية الجرجوت رأت سوى الآخر إذا لفرق (قوله في هذا النوع) أي الجرجوت رأت سوى الآخر
(قوله مطلقا) أي في الضرور والسمعة (قوله شبه إضافة الشيء إلى نفسه) أي لأن الوصف عن مرفوعة في
المعنى وإنما كان يشبه لأنه يضاف إليه لا يندفع في الاستناد عنه كما مر (قوله صغر وشاحها) بكسر الصاد
المهملة والمعنى أنها ضامرة البطن فكانت وشاحها خال والوشاح في مريض الجوارح يجعله المرأة من نساء
المولوك بين عاتقه أو كشمها وفي رواية صغر رداءها (قوله أعور عينه اليمنى) هذه رواية وفي رواية أخرى أعور
عينه اليسرى وكلتاها مصححة وقال ابن عبد البر رواية اليمنى أصح استنادا ولا يظهر الجمع بينهما (قوله شين
أصابعه) بفتح الشين المجمة ويكون المثلثة أي غليظها (قوله في كان فيه ضمير واحد) كالخسن وجهه
بالرفع أحسن بمافية ضميران كالخسن وجهه بالنصب فإن فيه مع الماء ضمير استمراره فاعل الخسن ووجه
الاحسن السلامة من زيادة ضمير غير محتاج إليه (قوله لذلك) أي لأنه كور من صور الصفة المشبهة (قوله
أحكامه) أي من امتناع وأقصية وقبح وصف وحسن وأحسنية (قوله بإشارة هندية) أي فوق حكم ذلك
البعض وفوق الدليل كالأشارة بصورة الأتانية التي فوق قوله بهيمة الخ وفوق أنبيع الذي هو حكم رفع حسن
وجه وحسن وجهه أبى أن قوله بهيمة الخ شاذ رفعا ما ولو وضع أيضا هذه الإشارة فوق قبح الذي هو حكم
رفع حسن الوجه وحسن وجهه الأب وفوق قبح الذي هو حكم رفع الحسن الوجه والحسن وجهه الأب وفوق
أنبيع الذي هو حكم رفع الحسن وجهه الحسن وجهه أبى أن قوله بنبه على أن قوله بهيمة الخ شاهد
الرفع في الصور الثمانية كما مر في الشرح وكان الموافق لما مر في الترح أيضا أن يشير إلى شاهد بقية صور
النصب الضعيفة وهو قوله أنصت الخ وإلى شاهد صور الجرجوت الضعيفة سوى آخرها وهو قوله أقامت على ربهما
الخ وأعلم أن الشارح أشار على ما في كثير من النسخ الصحيحه عشر إشارات إلى عشر مشاهد كل شاهد حكم
صورتين إلا الشاهد في الإشارة السابعة فحكم صورة واحدة لعدم ذكر صورته تناسبا لكن النسخ مختلفة
في القوم المشار بها • الإشارة الأولى فوق أحسن حكم جرجوت وجهه حسن وجهه أبى إلى شاهد جرجوت وهو قوله

لاحق بطن بقرى ممين • لا دخل الجمع ولا فرق

ولم أر من تكلم على هذا البيت ونحن نتكلم عليه بما تيسر فنقول معنى للاحق بطن ضامر بطن قال في
القاموس الخ كسمع ضمير وهو صفة الفرس فيما يظهر وفيه الشاهد وقوله بقرى بفتح القاف كفى أي ظهر
والباء بمعنى مع وقوله لا دخل الخ جمع بفتح الهمزة وكسر الطاء وفتح الراء وسكون الجيم أي لا مضطرب
انخطو متلوي وهو صفة أخرى للفرس المدح والقرون والقاف والراء كصبر والدابة التي ترقى سريرا أو
تقع حوافر جليسه موقوف به ولا حق أن كان بالجر فلا إشكال وإن كان بالرفع احتج إلى قراءة ممين بالرفع
على أنه متقطع لقرى ليتفق الشطران في الحركة وفي نسخ الاستشهاد أيضا بقرى

ولاسيما زى إنما تابوا • إلى صاحبة يوم عاصية بولا الشاهد في سري الزى بكسر الزا الهيبة وقوله إلى
حاجة أي لاجل حاجة وخمسة منصوب بتلبسوا بضم الميم وفتح انهاء المجمة وتشديد الهمزة مفتوحة وسكن
مهملة أي مفعلة صفة في الأصل ليزلا فلا تقدم عليه أقرب حالا والربيع الموحدة وسكون الزا جمع بازل
وهو البعر الذي انشئت بأبذ كرا كان أو أتى • الإشارة الثانية فوق ضيف حكم نصب حسن الوجه حسن
وجه الأب إلى شاهد نصب ما وهو قوله أجب الظاهر الخ على رواية نصب الظاهر وقد تقدم هذا والموافق لما
مر في الشرح من الاختصار على جهة دليل نصب ما وأما جعله شاهدا لمافي الأحوال الثلاثة كما فصل البعض
تعلما لما يأتي في آخر طرفة معرفة الجد ولو وجد في عدة نسخ من رسم صورة ستة فوق أحسن حكم جرجوت
أن وجهه حسن وجهه الأب وصورة خمسة فوق ضيف حكم نصبهما بصورة أربعة فوق قبح حكم رفعهما ورسم
الهمز والثلاث فوق أجب الظاهر الخ تنبيه على أنه شاهد في حكم جوارح أو أحدهما الثلاث فلا يوافق صنيع
الشارح سابقا الإشارة الثالثة فوق أحسن حكم نصب حسن وجهه حسن وجهه أبى إلى شاهد نصب ما وهو قوله

والجرجوت سيني وفي
هذا النوع من
الضرورات ومنه المبرد
مطلقا لأنه يشبه إضافة
الشيء إلى نفسه وأما
الكوفيون في السعة وهو
الصحيح في حديث أم زرع
صغر وشاحها وفي حديث
الدجال أعور عينه اليمنى
وفي صفة النبي صلى الله
عليه وسلم شين أصابعه
وبدله الأخير قوله سيني
والفتاة البنت هي البيت في
رواية جر كشمه وأما
الحسن فهو ما عند ذلك
وجلسه أر بعون صورة
وهي تنقسم إلى حسن
وأحسن فكان فيه ضمير
واحد أحسن بمافية
ضميران وقد وضعت لذلك
جدا لا تعرف منه أمثله
وأحكامه هي التفصيل
الذكر كور بسهولة مشترا
إلى ما بعينها من دليل
بإشارة هندية وإن كان
كثيرا أشرت إلى كثرة

هذه مقابلة بحجته مدبرة * مخطوطة جدلت شيئا أنابا

أي هي هيفاء أي ضامرة كأي العيني ومقابلة حال من الضمير في هيفاء رقول العيني ذوالحال محذوف أي إذا كانت مقابلة وكان ثمة تكلف لاحاجة الهمزة كمدبرة الحجز ومدبرة حال من الضمير في بحجته مخطوطة أي مشوشة بالمخط بكسر الميم وسكون الحاء المجهمة وهو ما يشوبه وجعلت بضم الجيم وكسر الدال الهمزة مدس إلى الجهر لمن قولهم صار به مجذولة الخلق أي حسنته والشاهد في شيئا أنابا من الثب وهو رقة الأسان ومفاوها * الإشارة الرابعة فوق أقبح حكى رفع حسن وجه حسن وجه أبا إلى شاهد رقهما وهو قوله بهما الخ وقد تقدم * الإشارة الخامسة فوق أحسن حكى رفع حسن وجه حسن وجه أبا إلى شاهد رقهما وهو قوله أسسن حكى رفع حسن نوال أعده حسن سنن ربح بطه به إلى شاهد رقهما وهو قوله أذورا مر الخ وقد تقدم * الإشارة السادسة فوق ضيف حكى جرح الحسن الوجهة الجبل خالها إلى شاهد رقهما وهو قوله سبني الفتاة الخ وقد تقدم * الإشارة الثامنة فوق أحسن حكى نصب الحسن الوجه الحسن وجه أبا إلى شاهد رقهما وهو قوله هاتوقى بسلامة بن سعد * ولا يفارزة الشعر الرقا * وقوله وفارزة قبيلتان والشعر بضم الشين المجهمة وسكون الين أنه لجمع أشعر وهو كثير الشعر وفي نسخ الاستشهاد أنما قوله

* لقد علم الأناط أخفية الكرى * والشاهد في نصب أخفصة بالأناط على التشبيه بالفعل به والابقاط جمع يقط أي امتنق والأكفصة فقاء فقتية جمع فقي وأراد بها أحفان العيون والكبرى النجوم

* الإشارة التاسعة فوق أحسن حكى نصب الحسن وجه الحسن وجه أبا إلى شاهد نصب ما وهو

* الحزن بابا والعقور كلبا * والحزن بفتح الحاء الهمزة وسكون الزاي ضد السهل وهو مذم لخص بآب ما به معاق دون الأضاف وكنهه عقور * الإشارة العاشرة فوق أحسن حكى رفع الحسن ماتحت نقابه الحسن كل ما تحت نقابه إلى شاهد رقهما وهو فاقصد نرد العز من فهده وهو رده إلى من يحتل غير الرفع الآن قال الظاهر حمل الكلام على الأولى حيث لا مانع منه فاعرف ذلك فقد أحمل أبا إلى الحواشي ضبط أشارات الجبل وشرح شواهد موقع فيه بخط كثير (قوله بكاف عريية) أي مجرورة لأعلقة والنسخ مختلفة في مواضع هذه الكاف اختلافا لا فوق (قوله جامعا في ذلك) أي في الدليل بين كل متناهيين أي اثنين

متناهيين كحسن الوجه وجه حسن وجه أبا لا يرد عليه أفراد الحسن الوجهة الجبل خالها إلى شاهد رقهما وهو قوله دليل يتحصه لأن أفرادها بذلك لعدم ذكره فمما يناسبه كما مر فتدبر (قوله طريقة معرفة الخ) الظاهر أن

هذا ليس من كلام الشاعر بل لبعض الطلبة وأن الشاعر رسم المحصول عقب قوله وهو هذا ورشه عدم وجود هذه الزادة في بعض النسخ وقوله في آخره أو قوله جامعا الخ (قوله بما يملك) أي بحيث تكون تحت أبيات الصفة المنكرة (قوله ثم رقع بصرك إلى أبيات الصفة المنكرة) أي لتكون حاربا

على عادة القراءة في الورق مثلا من السدقة بالاعلى (قوله في رأس أبيات النوعين) أي أبيات كل من النوعين الصفة المنكرة والصفة المعرفة بالوالا في المحصول في رأس أبيات مجموعهما بنيت شرة لأخسة

(قوله باني عشر مرها) هذا على ما في نسخ وفي أخرى تقليل المربعات المقابلة للبر والنصب والرفع في النوعين بسبب اجتماع بعض صور كل من الثلاثة في حكم كاجتماع حسن الوجه وجه حسن وجه أبا إلى شاهد رقهما وهو قوله أحسنه الجبر فوضع لحكم الأربعة يتناول أحساها واجتماع الأولين في ضعف النصب وفي قبح الرفع

فوضع لحكمهما يتناول أحدا وتس على ذلك وهو وضع حسن أيضا وأحسن منه تقليلها بحسب الاجتماع في الشاهدان كان وفي الحكم أن لم يكن والمر بجمع طاع أحاط به أربع خطوط وذلك متى مر بما هو محتمل

أن تسميته بذلك لاحتوائه على زوايا أربع قائمة أن استقامت الخطوط الأربعة لتساوي الزوايا حيث أن الزوايا المتساوية قوائم وعلى زوايا أربع بعضها وهو ما صغر حاد وبعضها وهو ما كبر منفرج إن لم يستقم جميعها وقول البعض لاحتماله على زوايا أربع منفرجة أن استقامت الخطوط خطأ فاحش

كما لا يخفى على من له أدنى العلم بفن الهندسة (قوله الأخير بن) أي البنتين الأخير بن المكتوب في أحدهما لفظ السببي وفي الآخر لفظ الصفة والضمير في منها يرجع إلى قوله خمس يسوت (قوله حكم المعمول

مكاف عريية جامعا في ذلك بين كل متناهيين بآشادة واحدة وهو هذا طريقة معرفة هذا الجيدول أن تضع الرقة التي هو رسوم فيها بين يديك بحيث تكون أبيات الصفة المعرفة بالجماعية ثم رقع بصرك إلى أبيات الصفة المنكرة فإذا فرغت منها انتظر إلى أبيات الصفة المعرفة بآل وقد جعل في رأس أبيات النوعين خمس يسوت مكتوب في أول بيت منها الجبر وفي الثاني النصب وفي الثالث الرفع وفي الرابع السببي وفي الخامس الصفة ووصل كل بيت من هذه الأبيات بآشاة عشر مرها فالمرربات الموصولة بالأخيرين منها الصفة وهو لها السببي المنقسم إلى اثني عشر قسمًا كما تقدم والمر بآيات الموصولة ببيت الجبر مكتوب فيها حكم المعمول

(قوله) وعملها في خبر بالإضافة إن باشرته وخت من إل نحو من وقت رجل حسن
 إل أن تعمل الصفة في الضمير النصب على التشبيه بالمفعول به فعل هذا الخبر غالب اللازم كما قاله الدمامي قال
 وبظهور الفرق من قصد بالإضافة وعدم قصد ما في مثل مرت رجل أجرة لوجه لا صفة بكسر الهمزة وقصد
 بالإضافة ونحوها لعدم قصد ما (قوله) وأنضم هوها من النضروهي الوضاعة والوجه وفيه أن ما ذكر
 صيغة تفضيل لا صفة مشبهة فكان ينبغي أن يقول كثير قريب بشيخاء الناس ذرة وتوكرهم هوها (قوله)
 الجيلة كون الضمير في كل نصب مذهب يسوي هو مذهب القراءة أنه في عمل جرحه الاسبوطي أي أنه يجوز
 إضافة الصفة للحالة إلى كل معرفة (قوله مطلقا) أي سواء كانت الصفة بال أو لا سواء كان المضاف إليه
 خاسما من آل ومن بالإضافة لتأنيل الضمير تأنيلا أولاد ذلك لحصول فائدة بالإضافة من التحفيف بحذف النون
 (قوله فراشة الخ) بفتح الفاء (قوله أي من تضيي الجامع الخ) بيان لقوله كانت غريبال الخ (قوله) وأعطاه
 حكم الصفة المشبهة أي من رفع السبي ونصبه وجروحه أوحسان ما عاها (قوله والمور المقتدى) بفتح الفاء
 والذال المهملة المشددة أي القوى الجري لا يأت أي رجعت وأنت غريبال الأهاب أي منقلب الجبل من وقع
 الأسنة

التعجب

اعلم أنه لا تعجب من صفاته تعالى قياسا فلا يقال ما علم الله لأننا لا نقول إل زيادة وشذوق العرب ما أعظم
 الله وما أقدره وأجله نقله الشيخ يحيى عن ابن عقيل والاسبوطي عن أبي حيان ثم قال الاسبوطي والختمار
 وقال الاسبوطي وجماعة كابن السراج وابن الأنباري والصمري جوازوه ومعنى ما أعظم الله أنه تعالى في غاية
 العظمة وأن عظمته مما تحاربه العقول والقصد الثناء عليه بذلك اه باختصار وسياق عن ابن الرضى
 ما يؤيد الجواز ثم رأت ابن حجر الميمني بعد أن نقل في كتابه الأعلام انتهاء الاسبوطي بالجواز ساق كلام ابن
 الأنباري ولم يصرعه عرض الكوفيون على البصريين في قولهم إن ما أعظمه فعل بأنه لم يصره من أن يكون معنى
 ما أعظم الله شيء أعظمه والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل فأجابوا بأن معنى ما أعظم الله شيء وصفه بالعظمة كما
 تقول عظمت عظيم ما أو الشيء ما من عظمة من عباد أو ما يدل على عظمتهم من مستوفاته أو ذاته تعالى أي
 أنه أعظم لذاته لا شيء جعله عظيم ما قيل وما أخبر بأنه في غاية العظمة اه ثم ذكر ابن حجر أنه على القول
 الأول باوجهه الثلاثة باقى على حقيقته من التعجب وعلى الثاني بحاز في الأخبار اه ويكتفى في وجود
 شرط قبول الزيادة هناك مطلق العلم ومطلق القدرة ومطلق العظمة مثلا ما قبل الزيادة وأن يقبلها
 خصوص علمه تعالى وقدرته وعظمته فتأمل ولا يجوز على الله تعالى أنه انما يكون عند تعظيمه السب وهو تعالى
 لا يفتنى عليه خافية وأما التعجب الوارد في القرآن من وجهه تعالى فعل إنسان خلقه نحوها أصبرهم على
 انظار أفاده الدمامي وقبره (قوله تعجبا) أي لاجل التعجب أو تعجبا أو في وقت التعجب (قوله) أي يدل على
 التعجب الخ لم يجعل المتن جميع ذلك حتى يكون تفسيره فكان الظاهر أي تعجب بصفتين محبوب لهما في
 كتب النحاة وقد تعجب بقبرهما نحو كيف تكفرون الخ (قوله وهو استظام) وعرفه الدمامي بأنه انفعال
 يحدث في النفس عند الشعور بأمر يحير سببه ومن ثم قيل أن ظاهر السب بطل التعجب (قوله فعل فاعل)
 يعنى صفة موصوف وان لم يكن له فيه اختيار فدخل نحو ما أحسن زيدا فأنزع اعراض البعض كثيرة (قوله)
 ظاهر المزية أي بسبب زيادة فيه حتى سبها فلا تعجب بها إلا بزيادة فيه ولا بظاهر سببه (قوله) نحو كيف
 تكفرون بالله أي تعجب من كفركم بأنه فاستعملت كيف في التعجب مجازا وهو ما وضعت له من الاستفهام
 عن الأحوال وكذا استعمال سبحانه الله ولله دوره فلا والله أنت وما أنت جازفة في التعجب فانه مجاز عن الأخبار
 بالنزول ويكون درم منسوبة بالله ويكون الخطاب منسوبة بالله وعن الاستفهام من جوارها أن كانت ما استفهامية
 وعن نفي جوارها أن كانت نافية أي لست جازفة بل أعظم منها (قوله سبحانه الله الخ) قال البعض انظر
 هل التعجب منه مضمون الجملة بعده أحوال الخطاب اه والأظهر أنه حال الخطاب للمتوهم سبحانه
 المؤمن إذ أعظم لمجاسته غير حتى السب ثم رأيت في شرح روح الباري التصريح به (قوله) أنت أي في جميع

الوجه جيله ونصب إن
 فصبحت أو قربت بال
 فالاول نحوهم أحسن
 وجوها وأنضروهموها
 والثاني نحو الحسن الوجه
 الجيلة الشافيا غنائاتي
 مسائل امتناع بالإضافة
 مع الصفة المفردة كما
 رأيت فان كانت الصفة
 مثناة أو مضمومة على حد
 المشتق جازت إضافتها
 مطلقا كما سبق في باب
 بالإضافة اه «خاتمة»

حال في الكافة
 وضم الخبر بمعنى الوصف
 واستعمل استعماله
 مضاف
 كانت غريبال الأهاب
 وكذا
 فراشة الخم فراع الماشقا
 أي من تضيي الجامع معنى
 المشتق وأعطاه حكم
 الصفة المشبهة قوله
 فراشة الخم فرعون
 العذاب وان
 تعجب نداه فكلب دونه
 كتاب وقوله
 فالو الله والمور المقتدى
 لايت وأنت غريبال
 الأهاب
 ضمن فراشة الخم معنى
 طاش وفرعون معنى اليم
 وغريبال معنى مثقب
 فاجرت مجبراه في
 بالإضافة إلى ما هو فاعل في
 الخ وروى بفتحها وأنصب
 حازر الله أعلم
 التعجب (بافعل)
 أفنق بعد ما تعجبا

وأما السلي ثم وأما وأما
 والمبوبة في كتب العربية
 صفتان ما أضله وأقل
 به لأطارد هاهنا ما العسنة
 الأولى فها هي أجماعا
 لأن في أقل ضمير يعود
 عليها وأجموا على أنها
 مبتدأ لأنها مجردة للاستناد
 إليها ثم اختلفوا فقال
 سيبويه هي نكرة تامة
 معنى في وأتى بها
 لتعنيها معنى التعجب بها
 بعدها خبر فوضعه ورفع
 وقال القراءون بدو في
 هي استفهامية ونقله في
 شرح التيسيل عن
 الكوفيين وقال الاخفش
 هي معرفة ناقصة معنى
 التي وما بعدها صلة فلا
 موضع له أو نكرة ناقصة
 وما بعدها مفعول به رفع
 وعلى هذا فالتعجب محذوف
 وجوبا أي شيء عظيم
 واختلفوا في أقل فقال
 البصريون والكسائي
 فعل فلهذا مفعول به المتكلم
 نون الزائدة نحو ما أقترني
 إلى وجه الله فقضت بناء
 كالفتحة في زيد ضرب بغير
 وما بعده مقول به وقال
 بقية الكوفيين اسم مجيشه
 مصرف في قوله
 ما أميل غير لا نأخذ لنا
 فقضت أعراب كالفتحة
 في زيد عندك وذلك لأن
 مخالفة للمباعدة لا تقتضي
 عندهم نسبة وأحسن
 انما هو في المعنى وصف
 زيد لا ضمير ما وزيد
 عندهم

الكلمات كما يدل عليه حذف حية التعجب فهو ما يلزم من نحو لهدرك فارسا (قوله) يا حارثا ما أنت حارثه شطر
 بيت من مجز والسكامل المرقل لحارثه بالوقف على هاء التثنية وان كان منصوبا على التمييز أو الخيال ان كانت
 ما استفهامية أو انظر به ان كانت نافية محذرة وسر فوعان كانت نافية تيمية وخار تاعصوب لانه مضاف الى
 الالف المنقلبة عن ياء المتكلم (قوله) واه اسم فعل معني اعجب (قوله) لأطرداها أي نكرة استعما لها فيه
 لوضعه ما خلاص ما ركنا قالوا أو ود عليه ارضي أنصغر ظاهر في واه والوك رد بان وضو واه اللفظ الفعل
 الدال على التعجب لا التعجب بناء على الراجح من أن سميات أسماء الأفعال ألقاها الأفعال (قوله) ضمير يعود
 عليها أي والضمير لا يعود لأعلى الأسماء (قوله) على أنها مبتدأ أي واجب التقديم لأنها في كلام جرى مجرى
 المثل لماز طريقة واحدة دما معنى (قوله) نكرة تامة أي غير موصوفة بالجملة بعدها وذلك لان التعجب انما
 يكون فيما خفي سببه فبناسبه التذكير (قوله) لتعنيها معنى التعجب أي المناسب له قصد الإيحاء لا اقتضاء
 التعجب خفاء السبب والأيهام بناسب الخفاء والمراد بتعنيها معنى التعجب أن لها دخلا في أفادته فلا يناق أن
 الموضوع للتعجب الجملة بتمامه أو قيل المسوغ تقديره تخصيص والمعنى شيء عظيم (قوله) وما بعدها خبر لكن
 ليس المقصود بالتعجب في هذه المائدة الأخبار بل إنشاء التعجب وكذا يقال في باقي قال الرضي معنى
 ما أحسن زيدا في الأصل شيء من الأشياء جعل زيد أحسنها ثم نقل إلى إنشاء التعجب وأغنى عنه معنى الجملة لحارث
 استعماله في التعجب من شيء يستعمل كونه يجعل جاعل نحو ما أقترن الله وما أهله (قوله) هي استفهامية أي
 مشوبة بتعجب كاذ كره المصنف في شرح التيسيل وقال الدماميني استفهامية أي في الأصل ثم نقلت إلى
 إنشاء التعجب قال وهذا القول أقوى من جهة المعنى لأن شأن الجملة كسبب الحسن أن يستفهم عنه وقد
 يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو ما لا أرى الجده اه وما بعدها ما انظر (قوله) عن الكوفيين
 قال في التصريح وهو موافق لقولهم باسمية أفضل يفتح العين فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء
 نحو ما أحب البين (قوله) هي معرفة ناقصة لاحتياجها في انهاء المراد إلى الصلة (قوله) أي شيء عظيم
 ليس ذكر شيء ضروريا (قوله) للزوم ومعنى ياء المتكلم نون الزائدة قال الدماميني نقل ساعن المصنف لا يرد على
 ذلك عليك في وروى في لانه قال عليك في وروى في فلا يلزم أن نون الزائدة بخلاف ما أقترني اه قال البعض
 وقد يقال موطا في الثاني لا الأول لأن عليك في معنى الزمى وعليك في معنى استمسك في كاذ وكفهو
 تركيب آخر اه ولك دفعه بان مراد الجيب أن عليك في له حالة يستقضي فيها مع ياء المتكلم عن النون بخلاف
 قول التعجب فانه ليس له حالة يستقضي فيها مع ياء المتكلم عن النون مع أن المعروف أن عليك في له معنى الزم
 إلا أنه قد ضمن معنى استمسك في معنى الساعد (قوله) وما بعده مفعول به لهذا المفعول أحكام خالف فيها أصل
 المقابلة منها أنه لا يحذف إلا بدليل ولا تقدم على عامله ولا يحال بينهما إلا بالظرف على الصحيح ولا يكون إلا
 معرفة أو نكرة مختصة كما سيذكر الشارح هذا الحكم والمصنف البقية (قوله) المجيشه مصرا أعاب
 البصريون بأنه شاذ (قوله) شذن من شذن الظني بالسين المجيشه والدال الهمزة أي قوى وطلع قرأه واستغنى
 عن أميولنا نامة ثانية لتزنا وتمام البيت من هذا لأن الضال والعمر والصال بهذا معجزة تالف فلام
 مخففة شجر الصدر البري الواحد قصالة والعمر يفتح السين الهمزة وضم الميم شجر الطلح بجمعهم له كافي كتب
 اللفظ لا بهن كما جوفه البعض الواحدة مفعول وجميع أعضا على سمات (قوله) فقضت أعراب نقل عن بعض
 الكوفيين أن فتحة بناء ثمانية لتعنيها التعجب الذي هو معنى حق أن يؤدي بالحرف ورد بان المؤدى لمعنى التعجب
 الجملة بتمامها لأقل وحيد في قولنا الشارح قريبا لكوفيين أي غالب بفتحهم (قوله) وذلك أي كون فتحة فتحة
 أعراب مع كونه خبرا (قوله) تقتضي عندهم نصبه ليعامل النصب عندهم المخالفة (قوله) وأحسن انما هو الخ
 بيان للمخالفة هنا وقضت تنبيه على أن مخالفة الحرف لجدنا كونه ليس وصفا للجدنا في المعنى كافي في عندك وما
 أحسن زيدا ومقتضاه النصب عندهم في نحو زيد أفضل أبا وفسر هاهنا التصريح بان يكون أنظر في لا يحمل
 على المبتدأ الإحققة ولا حكي (قوله) وصف زيد لا ضمير ما فيه إشارة إلى أن معنى أحسن عندهم فائق في

مشبه بالمفعول به * وأما الصيغة الثانية فاجرم على فعلية أفضل ثم اختلفوا فقال المصرون لفظه لفظ الامر ومعه اما الخبر وهو في الأصل
ماض على صيغة أفضل يعني صاردا كذا كاعدا خبرا صاردا فعند ثم غيرت الصيغة فبقى اسناد صيغة الامر الى الاسم الظاهر فزادت الباء
في الفعل لم يصير على صورة ١٤ المفعول به كأم ربيز يدلون ذلك التزم بخلافها نحو في كفي بالله شيئا فيجوز تركها كقولها

الحسن لا يصير زيدا حسنا كما هو على مذهب المصيرين اذا التصير صفة لتضمير المالا بدفأمل (قوله مشبه
بالمفعول به) لوقوعه بعد ما يشبه الفعل في الصورة (قوله على فعلية أفضل) أي أنها لم تحصل الربط وانما اجمعا
على فعلية أفضل لان صفة لا تكون الا بالفعل وأما صرح فنادى قاله المصحح (قوله لفظه لفظ الامر) على
هذا ومعه معنى على السكون أو حذف حرف العلة كالامر نظر الصورة أو على لفظه مقدره منع من الظهورها
بشيء على ما هو في الامر نظر الملقى (قوله ومعناها تدبر) أي في الأصل والأما لجه بتمامها نقلت الى انشاء للتعجب
أمراد به تدبر ما قبل الطلب فيقبل الانشاء غير الطالب (قوله وهو في الأصل ماض الخ) فاصل أحسن يزيد
أحسن زيد أي صاردا حسن فهمزة للمصير ورة (قوله ثم غيرت الصيغة) أي عند نقلها الى انشاء التعجب
الذي في اللفظ في التغيير فيه يراد معنى من الاخبار الى الانشاء هذا ما ظهر لي (قوله وانما تحذف مع أم وأن)
الذي في التصريح نقلنا عن الموضع في الخواص أي انما تحذف مع أم أن المحذوفه أن حذفها مع أم أن المحذوفة
ممتنع لعدم السماع قال في هذا حكم اختص به أن عن أن ونظيره عسى أن يقوم بدلا قال عسى أنه يقوم
(قوله والباء التعدية) أي فوضع مجرورها نصب على المفعولية قال المصنف ولو اضطر شاعر الى حذفها مع
غير أم بعد أفضل لزم أن يرفع على قول المصير بين وأن ينصب على قول الفراء وبها ظهرت غرورنا خلاف
أه دما ميني هذا وفي الجمع أن الهمزة على قول الفراء من واقفة للقول كهي في ما أفضل والباء زائدة وكذا
قال الدماميني الهمزة على هذا القول للتعدية والباء زائدة ثم قال ويحتمل أن تكون الهمزة عليه للمصير ورة
والباء للتعدية لا زائدة وأصل أكرم يزيد أكرم زيد أي صاردا كرم ثم غير الماضي بالامرو وجيء بالباء التعدية
التي تصير الافعال مفعولا واصل أكرم يزيد فصار الملقى اجل زيدا صاردا كرم أه المحذوف به يعلى تصير
الشارح وصريح كلام الدماميني أن المراد بالتعدية التعدية الخاصة التي تعاقب فيها الباء الهمزة ومقتضى قول
الملقى فالباء معدية منها في امر يزيد أن المراد بالتعدية التعدية العامة وان الباء لا لا لاق (قوله الضمير الحسن)
أي المقهور من أحسن والتقدير أحسن يا حسن يزيد أي دمه وبه والزمه أه قصر مجرور ولذا لم يسم الضمير بصورة
واحد ويزيد أنه يقال أحسن بزيد بما عدا لا يخاطب شيئا في حالة واحدة أه دما ميني (قوله لا يخاطب)
فهي أحسن من زيد بما عدا لا يخاطب زيدا حسنا أي صفة الحسن كيف شئت أه دما ميني (قوله وانما التزم)
الخ جواب سؤال وارد على من قال التصير للخاطب (قوله لما عرفت) أي من أنه مفعول به أو مشبه
بالمفعول به (قوله كما في الخ) تمثيل لقوله بالمثل انطلق الخ الى ألف والتشتر المرب (قوله التحصيل به الفائدة)
أي المطلب به وهي التعجب من حال شخص مخصوص بخلاف خصوصية وجه لا فان المقصود الاخبار بوقوع
الضرب على شخص ما (قوله وحذف مامنه) أي من حاله والسين والتاء في استيع زائد نان والضمير ورة وشروط
في التصريح الخلف التعجب منه فهو ما كان أو مجرورا ولا وجه لاختصار البعض في نقل هذا الشرط عن
التصريح على المجرور وأن يكون ضميرا قال البعض فلا يجوز الخلف في نحو أحسن بزيد لعدم الدليل عند
الخلف ولا في نحو بزيد أحسن بزيد لان الظاهر في موضع الضمير في نحو ذلك لتكثرة ثبوت الخلف
أه وعلى قياس ذلك لا يجوز الخلف في نحو أحسن بزيد أو بزيد أحسن بزيد انما التزمه أخذنا من
التعليل جواز الخلف في نحو أحسن بزيد أو أحسن بزيد إذا كان ثم دليل كما لو قيل ذلك في مقام الثناء على
زيد لا نأمنه كوز المحذوف في ذلك اسما ظاهرا ونحوكم بانه ضمير يرجع الى الملقى عليه في المقام فتظن
(قوله ومعناها يعنى) أورد عليه سم أنه قد يبدو أنه لا يكتفى بمطلبي الفهم بل لا بد من الوضوح الذي هو قد زائد
على مجرد الفهم من أن الظاهر الذي يدل عليه كلام التوضيح الاكتفاء عطلي الفهم وفي تفسيره بقيد إشارة
الى الجواب يجعل الوضوح على الانتهاء (قوله فشاذا) الوجه عندى أنه ليس بشاذ وأنه لا يشترط

كفي التشبوا الاسلام لمر
ناها
وانما تحذف مع أم وأن
كقولها
وأحببنا أن تكون
المقدما
لا طراد حذف الجار معها
كما عرفت وقال الفراء
والجاء بالضمير ونا
كسأن وحرف لفظه
ومعناه الامر وله ضمير
والباء التعدية ثم قال ابن
كسأن الضمير الحسن
وقال غيره لا يخاطب وانما
التزم الفراء أنه كلام
جوي مجرى للمثل
(وتسألوا أفضل نصبه)
أي حقا ما عرفت
(كما أوفى خليلنا
وأصدق بهما)
في تنبيه بشرط المنصوب
بعد أفضل والمجرور بعد
أفضل أن يكون مختصا
لتحصل به الفائدة كما
أرشد اليه تنبيه فلا
يجوز ما أحسن رجلا ولا
أحسن برجل انتهى
(وحذف مامنه
فثبت استيع أم منصوبا
كان أو مجرورا
ان كان عند الخلف
ممتا يصح أي يتصح
فالاول كقولها
جوي الله عنا الجزاء فنقله
ربه خير اما أعفوا كرم

أي ما أعفهم وأكرمهم والثاني وشروطه أن يكون أفضل معطوفا على آخره كونه مثل ذلك المحذوف ذكره في شرح هذا
الكافية نحو أو سمعهم وأبصر أي سمعهم وأما قوله فذلكتان بلى المتنبية لهما * حميدان يستغن يوما جدر أي به فشاذا في تنبيهه انما
جاز حذف المجرور بعد أفضل مع كونه فاعلا

لان زومه الجرس كاهض ورة الفضلة لجاز فيه ما يجوز فيها وذهب قوم عنهم القاري الى أنه لم يحذف وأنه استترف الفعل حين حذف الباء ورد
 بوجهين أحدهما لزوم ابراز ميثق في التنشئة والجمع والآخر أن من الضعاف ما لا يقبل ١٥ الاستتار كتمان أكرم بنا (وفي كلا

الفعلين) المذكورين
 قدما لما منع تصرف
 بحكم حتماً ليكون محتم
 على طرفه واحدة أدل
 على ما راد به فالاول في
 الماضي كتمانك وعسى
 والثاني في الأمر كتمانك
 يعني اعمل وقيل ان حلة
 جودها تضمنها معنى
 الحرف الذي كان حقه
 ان يوضع للتعجب في موضع
 (ومعناها من ذي ثلاث
 صرفاً)
 قابل فضل ثم غرذي انتفا
 وغرذي وصف ينضاهي
 أشباه
 وغير سالك سيد (فعلاً)
 أي لا يبي هذا الفعلان
 الا بما استكمل ثمانية
 شروط هـ الاول أن يكون
 فعلاً فلا يبيان من
 الخلف والجاء فلا يقال
 ما خلفه وما جروشه
 ما ذكره أي ما أخف
 بهما في القول بنوعه
 قولهم ارفع ذراعك ثم ادعي
 ابن القطاع أنه مع ذمت
 المرأة خفت بهما في
 القول وعلى هذا يكون
 الشذوذ من حيث البناء
 من فعل المفعول هـ الثاني
 أن يكون ثلاثياً فلا يبيان
 من درج وضارب
 واستخرج الأفضل فقيل
 يجوز مطلقاً وقيل مجتمع
 مطلقاً وقيل يجوز ان
 كانت الهمزة غير النقل

هذا الشرط بل المدار على وجود دليل المحذوف (قوله لان زومه الجرس الخ) ولما لم يلزم الفصل في نحو كوفي
 برمد الجرام منع حذفه وان كان في حكم الفضلة بالنسبة للتأنيث لا يقال: فثبت (قوله لزوم ابراز محتم)
 أي حين استترف الفعل وأجيب بان عدم ابراز له في الحقيقة بضمير اقل في نحو ما أحسن زيدا فكما لم يجمع الضمير
 في أحسن لم يجمع في أحسن مع اتفاق الفعلين في المعنى وليكون في تركيب جري مجرى المثل الذي
 لا يغير (قوله كتمان أكرم بنا) قد يقال لا مانع من أن يلزم القاري امتناع الاستتار في نحو هذا ويخص
 الاستتار بغيره بما يصح استتاره أفاده سم (قوله وفي كلا الفعلين) متعلق بلزم وكذا قدما لانه نصب على
 الظرفية أي في الزمن القديم وكذا المحكم والماء في حكم سببه وأراد المحكم كون المحي على طريقة واحدة
 أدل على المراد فقوله لكون الخ بدلاً أو بيان من قوله بحكم حتماً وتضمنها معنى التعجب كما قاله سم (قوله)
 منع تصرف) اعلم ان عدم تصرف الفعل ما يخرج وجهه من طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان
 كنمو وبس أو بالاستثناء عن تصرفه تصرف غير موافق على ما ذكر كمدع وبصرفه استغنى عن ما ضمه
 بما ضي ترك وعدم تصرف فعل التعجب لكلا الأمرين (قوله ليكون محتم) أي كلا الفعلين وأقر الضمير
 نظر اللفظ كلا (قوله أدل على ما راد به) أي من التعجب وإنما كان محتمه على طريقة واحدة أدل لأن
 التصرف فيه ووقته لمن حالة الى حاله ربما شعر بوزوالمعنى الاول (قوله من ذي ثلاث) أي من مصدر نقل
 ذي ثلاث (قوله صرفاً) أي تصرفاً تاماً لا المتبادر عند الإطلاق فخرج ما لا تصرف له أصلاً كنمو وبس
 وعسى وليس وماله تصرف ناقص كمدع وبذر (قوله قابل فضل) أي زباد قوله ثم أي يكتفي برفعه
 (قوله ينضاهي أشباه) أي هو وزن وكون مؤنثه على فعلاه (قوله أي لا يبي الخ) أخذنا المحصر من قبل الاحتراز
 أعني قوله من ذي ثلاث الخ (قوله أن يكون فعلاً) أخذه من كون الأوصاف المذكورة ما يوصف بمقدوره
 الفعل لان مجرورها لا يكون إلا (قوله فلا يبيان من الخلف) بكسر الجيم لجل الخافي (قوله فلا يقال
 ما خلفه) أي لا يبيانه من غير فعل لكن في القاموس حذف كرفع خلفاً وخلفاً ثابت له فعلاً وخيبتني
 من قوله ما خلفه (قوله ما أذرها) بالذال المهملة والهمزة المهملة (قوله ذراع) كضارب وقد كسر كذا في
 القاموس (قوله ثم ادعي ابن القطاع الخ) استدرك على ما قبله المفتضى أنه لم يسمع له فعل وفي بعض النسخ
 ابن القطان بالنون والاول هو الظاهر لانه الذي من أمثلة الثلاثة (قوله فلا يبيان من درج الخ) أي ما يلزم
 عليه من حذف بعض الأصول في الباقي المحذوف وحذف الزيادة الدالة على معنى مقصود في غيره كالتمسك
 والمطالبة والطالب في ضارب وانطلق واستخرج قاله المصريح (قوله الأفضل) استثناء من مفهوم قوله
 أن يكون ثلاثياً فكانه قال فلا يبيان من غيره الأمثلة أو من معطوف محذوف والتقدير من درج وضارب
 واستخرج ونحوها الأفضل (قوله فقل يجوز مطلقاً) هذا رأي سيبويه واختاره المصنف في التصدير
 وشرحه (قوله لغير النقل) أي لغير نقل الفعل من اللزوم الى التعدي أو من التعدي لواحد الى التعدي
 لاثنتين أو من التعدي لاثنتين الى التعدي لثلاثة بان وضع الفعل على الهمزة (قوله نحو ما أظلم هذا الليل)
 فان فعل التعجب المذكور وان كانت همزة النقل والتعدي كما سيذكره الشارح في الحاشية معنى من أصل
 الذي همزة لغير النقل وكذا قال في المثال الثاني (قوله وشذو على هذين القولين الخ) أمثلة الشذوذ على أول
 القولين فظاهراً وأما على ثانياً فإلان الهمزة في المثالين لنقل من التعدي لواحد الى التعدي لاثنتين فان
 الأصل عطاء بدالدرهم أي تناوله وأولى المعروف أي تناوله (قوله وما أملاً هـ القرية) كذا في نسخ زوى
 نسخ وما أملاً هـ القرية وكلاهما فاسداً ما الأول فن وجهين الأول أن فعل التعجب لا ينصب انطفاً المفعول ولا
 واحداً الثاني أن ما أملاً موصوف من ملا الثلاثي لأن أملاً الجنسي والذي يفسر به ما شارح أنه من
 أملاً الجناسي وأما الثاني فن إلى وجه الثاني فدعوى البعض ظهور ما أملاً ملقب بشفقة عن كلام الشارح
 والذي يخط الشارح ما أملاً القرية وفي الصواب (قوله لانهم من اتقى وامتنات) لم يأخذوهما من قتي

نحو ما أظلم هذا الليل وما أقر هذا المكان وشذو على هذين القولين ما أعطاهم لدرهم وما أولاه لهم روف وعلى الثلاثة ما أتقاهما أملاً هـ القرية
 لانهم من اتقى وامتنات وما أخشروه لانه من اختصر وقبضه شذو آخسباني هـ الثالث أن يكون مختصراً فلا يبيان من نحو وبس

وإذا ما أعسا وأعس به **الاسم** أن يكون معناه كالألفاظ مثل فلا يمتنان من فتي ومات **الاسم** أن يكون تاما فلا يمتنان من نحو كان وظل وبات وصار وكاد وأما قولهم ما أصبح أبعد هادوما أمسى إذا ما كان التجبف داخل على أبعد وأفاض وأصبح وأمسى زائدتان **السادس** أن يكون مشتقا فلا يمتنان من ١٦ منى سواء كان ملازما للتي نحو ما جبالدواء أي ما نفع به أم غير ملازم كقوله **الاسم** أن لا يكون

اسم فاعله على أفضل فعلاه
فلا يمتنان من عرج
وشبهه وخضر الزرع
لأنهم أن لا يكون مبنيا
للفعل ولا يمتنان من
نحو ضرب وشدما أخضره
من وجهين وبعضهم
يستثنى ما كان ملازما
أصبعه فقل نحو
هبت بجاحتك وزعي علينا
فجهرنا عنا بجاحتك
وما أزهنا علينا قال في
التسهيل وقد يمتنان من
فعل المفعول أن أمن
اللبس **الاسم** أن لا يكون
يق شرط تابع لم يذكره
هنا وهو أن لا يستغنى
عنه ما هو من غيره
نحو قال من الغائلة فأنتم
لا تقولون ما قبله استغناء
بما كثر فأنه قال في
التسهيل وقد يمتنى في
التعجب ففعل عن فعل
مستوف للشرط كما يمتنى
في غيره أي نحو ترك فانه
الفتى عن ودع وعدي
شرح من ذلك سكر قد
وحلس مدي قام وقال
من القائلة وزاد غيره
قام وضبط ونام ومن
ذكر السبعة ابن عصفور
وهذا لما فيها غير صحيح لأن
ميدوه حد كماله فوجه
الثنائي عدي بعضهم من
الشروط أن يكون على

يعنى خاف ولا يعنى امتلا فلا يكونان شاذين لنحو رما أفاضه في التصريح **(قوله)** وشدما أعسا وأعس به
تبع في ذلك المصنف حيث قال في شرح التسهيل وشدما أعسا وأعس به يعنى ما أحقه وأحق به فنبه من
فعل غير متصرف اه وظلته الدما عني بان الفعل الجاهل معني إلى هي من أفعال الزاء وليس قولهم
ما أعسا وأعس به من عسى المذكورة كما ينادى عليه قوله يعنى ما أحقه وأحق به **(قوله)** أن يكون تاما
أي لانه لو قل ما كوز بد فاعلمنا لم نصب أفضل لشين ولا يجوز حذف فاعله الامتناع حذف خبر كان ولا
جوه الامتناع جرائره فاعلمنا أفاضه الشاطبي قال في التصريح وحكي ابن السراج والزجاج عن الكوفيين
ما كوز بد فاعلمنا عني أصلهم من أن المنصوب بعد كان حال **(قوله)** فلا يمتنان من منى أي لا يمتاسه
بالثبت **(قوله)** نحو ما جبالدواء مضارعه يعجم وأغرض به أنه قد سأل في الأثبات كما في نوادر القالي ويحاج بان
ذلك نادرا وما جالع ومع يعنى ما لم يعمل فيستعمل في الأثبات **(قوله)** أن لا يكون اسم فاعله على أفضل أي
أنهم نبهوا أفضل التفضيل منه لانه لو بني منه أفضل التفضيل لا تنسب بالوصف وفعل التعجب كأفضل
التفضيل في أمور كثيرة فتعوبنا عنه كما تعوبنا عنه أفضل التفضيل منه كذا هل في شرح التسهيل **(قوله)** أن
لا يكون مبنيا للفعل أي دفعا للبس المبني من فعل المفعول بالمبني من فعل الفاعل **(قوله)** من وجهين هما
كونه من غير ثلاثي وكونه من المبني للفعل **(قوله)** عنت بجاحتك كذا في نسخنا ساقط ما هو الصواب
وفي أخرى ما عنت بذات ما هو خطأ كالأصفي **(قوله)** تميز ما أعناه الخ أي لانه ليس **(قوله)** أن أمن
اللبس أي بان كان الفعل ملازما للبناء فجعله ولا غير لازم وقامت قرينة على أنه مبني من فعل المفعول وهو
أهم من مذنب البعض المتقدم وقصر البعض أمن اللبس هل كون الفعل ملازما للبناء لا يجوز فيكون
مسوا بالذهب بعضهم لا دليل عليه ولا دعي اليه **(قوله)** لم يذكر هنا أي وأشار إليه في التسهيل كما عليه
الشارح قوله قال في التسهيل الخ لم يذكر هنا لانه لا حاجة به بألفاظ قليلة جدا **(قوله)** سكر الخ أي فاعله موع
ما كثر سكره لا ما سكره وكذا ما بعده **(قوله)** وقد دلخ اعترضه الشاطبي وأقره من بان منع بناه فعل
التعجب من القيام والقعود والجلوس لفقد شرط قبول الفعل وعند في نظر لانهما قبل التفضل من حيث
طول زمنها **(قوله)** أي بقدر رد إلى ذلك بيان القبول **(قوله)** لانه فعل غير مقيصر لازما المتبادر من أن
الزمن من هذا القبول بل صبر وره لازما وقضيه عدم القبول إذا كان فعل بالفتح أو بالكسر لازما وهو
خلاف إطلاق هذا القول مع أنه يرد عليه أيضا أن القبول لا يمتنع بنظر بقا لصورة الفعل لازما لحصوله
بغيره فله منزلة اللازم بقطع النظر عن مفعوله فاعله **(قوله)** واقعا أي غير مستعمل **(قوله)** والصحيح عدم اشتراط
ذلك أي المذكور من كونه على فعل أصلا أو نحو بل كونه واقعا وكونه دائما أما الأول فلما رول فعل بالفتح
وفعل بالكسر يشار كان فعل بالضم في قبول همزة النقل فتقدر ردها عنه شاعف التعجب منها إلى فعل
لاحقة اليه ولانه من الأفعال أنواعا رفضت العرب صوغها على فعل بالضم وهي المضاهف والمعتل العين
والمعتل اللام فإذا تعجب من شيء منها لم تقدر رد المسبة إلى فعل لرفض المذكور قاله الدما عني ولصاحب
الذهب الأول أن يقول لو كانت الهمزة للنقل من غير رد إلى فعل بالضم للزم مثل ما علز بدا نقص
مفعول لانه كان يتعدى إلى مفعولين وهذا التعجب يتعدى إلى المفعول واسدوك أن تقول المفعول الثاني مقدر
مجرور بالباعي القاعدة لا تنقبيل الخ لانه أي ما علز بدا كذا أو أن ما علز بدا موع من عمل المنزل
منزلة اللازم فقطن وأما الثاني فليجوز ما أحسن ما يكون هذا الطفل وليس واقع وأما الثالث فليجوز ما أشد ملع
الرق وليس بدا **(قوله)** واشدد وأشد الخ المتبادر منه أن أشدد واشدد موع من فعل مستكمل للشرط
لانه لا تصد من الأثبات بنحو أشدد وأشد التخص من صوغ فعل التعجب من فعل لم يستكمل الشرط مع

فعل بالضم أصلا ونحو بلا أي بقدر رد إلى ذلك لانه فعل غير مقيصر لازما تلحقه همزة النقل وبعضهم
أن يكون واقعا بهم أن يكون دائما والصحيح عدم اشتراط ذلك واشدد واشدد

أن

أوشبهها • يخلف ما بعض الشروط (من الافعال) (ومصدر) الفعل (العدم) نقض الشرط صريحا كان أو مؤثلا (بعد) أي بعد ما أقبل (بنتصب) وبعد أن فعل حرما لم يسحب (فتقول في التجنب من الزائد على ثلاثة وجوه) الوصف منه على أقبل نحو ما أشد أو أعظم دحر جنة أو انقلبه أو جرحه أو أشد أو أعظم بها وكذا النفي والنفي للفعل لا لأن مصدرها يكون مؤثلا لصرحها نحو ما كثر أن لا يقوم وما أعظمها ضروب وأشدها وأما الفعل الناقص فإن قلناه مصدر في النوع الأول والآخر الثاني تقول ١٧ ما أشد كونه جليلا أو ما أكثر ما كان حسنا أو أشد أو أكثر

بذلك وأما الجاء والذي لا تفاوت معناه فلا يتجنب منهما التثنية (والتنوين أحكم لتعريف ما ذكره) ولا تنصب على الذي منه أثر أي حق ما جاء عن العرب من فعل التجنب مبيحا لم يشك في الشروط أن يحفظ ولا يقاس عليه لتسوية من ذلك وتوفهم ما انحصر من اختصار وهو خاص مبني للفعل وقوم ما أوجه وما أحقه وما أرعته وهي من فعل فهو أقبل كأنتهم جماعها على ما أحقه وقوم ما أعساه وأفسس وقومهم لأن به أي أحقق به بنوه من قومهم هوقن بكذا أي حقيقته ولا قبل له ولا ما أجنه وما أوله من جن وولع وهما مبنيا للفعل وغير ذلك (وفل هذا الباب أن يقدمه) معموله عليه (زوجه به الزناه وفعله) منه (بظرف أو يحرف جر) متعلقين بفعل التجنب (مستعمل) والخلف في ذلك استعق فلا تقول ما زاد أحسن

أن أشد وأشده مصوغان من غير ثلاثي وهو أشد الجاه على أن الظاهر الأول لا بدور وداشدر بأى فعلا لا فيما قال صاحب الصحاح والقاموس أشد الرجل إذا كانت مهابته شديدة وأصغر من هذلق أشد استغراقا جدي ثم رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه قوله وأشد وأشد الخ فعلهما المصوغان منه شد ثلاثيا كما ذكره التاليف في شرح العمدة وبهذا يتقدم اعتراض ابن عاشر بأنهما من غير ثلاثي مجرد لم يستكمل الشرط في أنفسهما فكيف يتوصل بهما إلى غيرهما اه (قوله أوشبهها) أي أكثر أو أكبر وأعظم (قوله يخلف ما بعض الشروط) أي يخلف فعل التجنب ما أخذ من مذكر كالقصر في التصريح ولا يختص التوصل بأشده ونحوه بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط نحو ما أشد ضرب زيد لعمره اه ولا يرد هذا على الناطم لأن مراده يخلف وجوبا (قوله نحو ما كثر أن لا يقوم) اعترضه سم فقال هل أحال المصدر الصريح مضافا إليه العدم أو الانقضاء واعترضه ذكر كما يقال لا يخفى أن المقصود التجنب من عدم قيامه مثلا في الزمن الماضي فكيف يقال ذلك وأن الاستقبال قال سم وقد يجب أن الصيغة صارت للأنشاء وانسخ عنها معنى الزمان وفيه أن هذا في صيغة فعل التجنب والاعتراض بغير ما يظهر أنه يصح أن يتجنب من عدم قيامه في المستقبل ومن عدم قيامه في الماضي وأنه يقال في الثاني ما كثر أن لم يسم لأن أنعم لم يستل للاستقبال فتأمل (قوله فان قلناه مصدر) أي بناء على أن الفعل الناقص يدل على الحدث وقوله والأي بناء على أنه لا يدل عليه والراجع الأول كما في محله (قوله فلا يتجنب منها) قال البعض بقي ما لفعله والظاهر أنه لا يتجنب منه أيضا لأنه لا مصدر له حتى يوثق به بعد أشده معصو بالوجزوا اه وأما عندى أنه يتجنب منه بزيادة ما المصدرية وما في معناها يقال ما أشد حار به أو ما أشد كونه حارا فاحفظه (قوله والتنوين) اعترض به لأنه لا حاجة إليه بعد تنوين الشرط ولتنبيه الاحتياج إلى قوله والتنوين فهو يخفى عن قوله ولا تنصب الخ إذ معصوم أن النادر لا يقاس عليه والجواب أنه أقي بالشرط الأول إشارة إلى أن الشرط سمع نادرا تخلفه يدفع فهم أنها لم تخلف ثلما كان النادر قد يطلق على الفعل الذي يقاس عليه فتشكون تلك الشروط شروطا للكثرة قال ولا تنصب الخ ذكره الشاطبي (قوله أثير) أي نقل (قوله ما أوجه) في القاموس أوجه مجرعة طول في حق وطيش وتسرع والوجه الناقصة المسرعة كأن بها وجه أوجه أيضا حتى كثر جمعا بالضم وبضمتين وجماعة ونحوه وأصحى فهو أجي قلب العقل وفيه أيضا الأوج في منطقة والأجي المسترخى وقدر عن مثله ترهونه ورعنا محر كوذ ك صاحب ضياء الملاحم الأوج في فعل بفتح العين بفعل بكسر هاء عليه وعلى ما تقدم بتقدير النطق بقوله المؤاتف وهي من فعل اه عبد القادر على ابن الناطم (قوله كأنهم جماعها على ما أحله) أي ما نسبته إلى المعنى وهو بيان للسوغ في الجملة (قوله أثير) قال جاء منه ما أحدره بكذا ريان ابن الطعاع ذكر لا حدر فعلا فقال يقال حدر حدر صا حدر راي حقيقا (قوله ان يقدمه معموله عليه) أي لعدم تصرفه (قوله أو يحرف جر) أو ما نه متعلقون بالجمع فجوز الفعل بجمع الظرف والجار والمجرور وهذا ما يقتضيه القياس على ما سبق في غير موضع وإن خالفه كلام الدمامي الذي اقتصر عليه شخنا والمعض (قوله فلا تقول ما زاد أحسن) ولا زيدا ما أحسن كأفهم بالاول (قوله وان قيل ان يزيد معمول به) أي كما هو رأي الفراء ومن وافقه (قوله واختلوا في الفعل بالظرف الخ) محل الخلاف ما إذا لم يكن في المفعول ضمير يعود على المجرور والاعتين لفعل نقله السبوطي عن أبي حيان وبهذا يعلم ما في غالب أمثلة الشارح محل الخلاف من المؤاتفة قاله سم (قوله وأحرف الخ) صدره أثير بدار الحرب مادام حرا بها

٣ - (صيات) - ثالث ولا يزيد أحسن وأقبل ان يزيد معمول به وكذلك لا تقول ما أحسن يا عبدا لله زيدا ولا أحسن ولا لاخذه يزيدوا واختلوا في الفعل بالظرف والمجرور والمتعلقين بالفعل والصحيح يجوز كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصق وما أثير به أن يكذب بنو قومه خلبى ما أثير بذي اللب أن يرى صبور ولكن لا سبيل إلى الصبر وقوله • وأروا إذا حالت بان اختلوا • فان كان الظرف والمجرور غير متعلقين بفعل التجنب امتنع الفعل بهما قال في شرح التسهيل لا خلاف فلا يجوز ما أحسن بغير معرفة أو لا ما أحسن عندك جالسا

ولاحسن في الدار عندك مجالس ﴿تنبهات الاول﴾ قال في شرح الكافية للاحلاف في منع تقديم التجهيز منه على فعل التجهيز ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار مجرور وبمعنى الشارح في نفي أصل الخلاف عن غير الظرف والجار وقال كالحال والمنادى لكن قد أجاز الجري من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالخال نحو ما أحسن مجردة هنا وقد ورد في الكلام التجهيز ما يدل على جواز الفصل بالتداء وذلك كقول علي كرم الله وجهه أعز زعي أبا اليقظان أراك صر بما جعلا قال في شرح التسهيل وهذا صحيح لفصل بالتداء وأجاز الجري الفصل بالمصدر نحو ١٨ ما أحسن احسانا زيدا ومنعه الجوهري عنه أن يكون له مصدر وأجاز ابن كيسان الفصل بولا

ومعصومهما نحو ما أحسن لولا تخلص زيدا ولا حله على ذلك الثاني فتنسب في باب كان أنها تزد كثيرا بينهما وفعل التجهيز نحو ما كان أحسن زيدا ومنه قوله ما كان أسعد من أحباب أخنا

بهذا كجئتني هوى وعناد ونظيره في الكثير وقوع ما كان بعد فعل التجهيز نحو ما أحسن ما كان زيدا في مصدرية وكان تأمة رافعة ما بعدها بالفاعلية فان قصد الاستقبال جيء

يكون الثالث يجسر ما تعلق بفعل التجهيز من غير ما ذكر كالإني كان فاعلا نحو ما أحب زيدا إلى عمرو والألفاء إن كانا من مقسم عليا أو جعلا نحو ما عرف زيدا بعمر وما أهمل خالد أكبر والألفان كانا من متعبد غيره نحو ما ضرب زيدا عمرو وإن كانا من متعبد مجرّف جرحيا كان يتعدي به نحو ما أغضبنى على زيد ويقال في التجهيز من

والشاذ في أحوال فاته ظرف لآخر فاصل بينه وبين معموله ﴿قوله ولا أحسن في الدار عندك﴾ كذا في نسخ وهو يدل على ما قلنا من جواز الفصل عجموع الظرف والجار مجرور وفي نسخ ولا أحسن في الدار أو عندك ﴿قوله غير الظرف والجار﴾ أي عن الفصل بغير الظرف والجار ﴿قوله كقول علي الخ﴾ أي في حق عمار بن ياسر حين رآه مقتولا وهو نزل لا نظم وقوله مجعلا أي مرعيا على الجدة التبا للفتح وهي الأرض ﴿قوله لمنعه أن تكون له﴾ أي فعل التجهيز مصدر له كونه لإنشاء التجهيز فاشبهه ما لا مصدر له كمنه وبس أم دماص ﴿قوله فاصدرة الخ﴾ أي وهي ومنه نحو ما فعل نصبه مفعول فعل التجهيز وأجاز بعضه جعل ما لا مصدر له وكان ناقصة ونصبه زيدا على أنه خبرها وضمنه في المنعني ﴿قوله فان قصد الاستقبال جيء﴾ بيكون هذما ينسب على الصحيح المتقدم من عدم اشتراط كونه واقعا ﴿قوله ما تعلق بفعل التجهيز﴾ أي ما فعل فيه فعل التجهيز وقوله من غير ما ذكر أراد عبادا كرميا تخب من وصفه منصوبا أو مجرورا ويحتمل أنه أراد به الظرف والجار مجرور للفصل بينهما بين الفعل ومعموله التخب من وصفه ولا مانع من إرادتهما معا ﴿قوله باني أن كان فاعلا﴾ وأجازا يكون ذلك بضمه مجرب أو بضم أم دماص ﴿قوله إن كانا من متعبد غيره﴾ أي بنفسه بدليل ما بعد ﴿قوله نحو ما ضرب زيدا عمرو﴾ مثله ما أحب زيدا عمرو وزيد فاعل الحب وعمر ومفعوله ينعكس ما أحب زيدا إلى عمرو ﴿قوله عدول عليه بافعل﴾ أي بفعل مقدر مدلول عليه بافعل لا بافعل لما علمت من أنه لا ينصب إلا مفعولا واحدا فنقد في الأول ينكسهم وفي الثاني يظنه ﴿قوله ما عديم التمدى﴾ أي ما عديم أصله الذي يصح منه التمدى ﴿قوله في الأصل﴾ أي قبل التجهيز وقوله أو أحوال أي في حال التجهيز وهو مبني على أن من شرط التجهيز أن يكون الفعل على زنة فعل أصلا أو نحو ولا تقدم ما فيه فالهمزة على الضم من عدم اشتراط ذلك لتعدي الفعل إلى مفعول كان قبلها فاعلا ﴿قوله همزة أفعل المبرورة﴾ أي أمبرورة التجهيز من وصفه كذا كأغدا البعير والباء زائدة هذا على الصحيح من أنه ما ضى في المعنى وأما عندهم جعله أفعالا ومعنى فقد أسلفناه ﴿قوله ويجب تصحيح عنيها﴾ أي دون لاهما ما جعل على اسم التفضيل حيث قالوا أقول وأبيح وأدعي وأرى ﴿قوله ويجعل أفعل الخ﴾ أي كما ياتي في قوله عطف أفعل في التجهيز التزم ﴿قوله وشذ تصغير أفعل﴾ أي يفتح العين وقد تبع الشارح الناطم في جعل تصغير أفعل شاذ وهو ظاهره إلى ابن كيسان فقعا والذي في المعنى أن الخو بين أجاز واتصمه بقدراس شبهه بافعل التفضيل وزنا وأصلا وفادة لئلا الخوارد بالأصل الفعل المصوغ عنه ثم قال ويحل ابن مالك اختياره بقاؤه إلا عن ابن كيسان وليس كذلك قال أبو بكر ابن الأنباري ولا يقال إلا من مفسرته اه قال الدماصيني قال أبو إسحاق ما حكاه ابن مالك عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين أما الكوفيون فانهم اعتقدوا أهمية أفصل فهو عندهم مقيس فسه وأما البصريون فنصروا على ذلك في كتبهم وإن كان خارجا عن القياس ﴿قوله مقصو راعى السماع﴾ مستغنى عنه بقوله وشذ ولم يسمع إلا في أحسن وألمح كما قاله الدماصيني ونقله في المعنى عن الجوهري ﴿نعم وبس وما جرى مجراها﴾

أي في المدح والذم كجند أوساء وعلم أن نعم وبس استعمالا في أحدهما لا يستعمل متصرفين كسائر الأفعال فيكون كساز بدلة القراء الثياب وظن جرو وبشر اصدا بقا ما كهي بدلة القراء الثياب وما أظن عمر العشر صدقا وانتصاب الآخر مدلول عليه بأفعل لا به خلافا للكوفيين خاتمة ﴿قوله همزة أفعل في التجهيز لتعديها ما عديم التمدى في الأصل نحو ما أنظر زيدا وأحوال نحو ما ضرب زيدا وهمزة أفعل للسرور وتوجب تصحيح عنيها أن كانا متعللين نحو ما أطول زيدا وأطول به ويجب فاعل المصنف نحو ما شذ بمجرم تزيد وشذ تصغير أفعل مقصو راعى السماع كقوله من هؤلاء لكن الضال والعمى وطرده ابن كيسان وقاس عليه أفعل نحو أحسن بزيد والله أعلم ﴿نعم وبس وما جرى مجراها﴾

فيكون له امصار ع و امر و ام فاعل وغيرها وهذا كذلك للاخبار بالنعمة والبؤس تقول نهر دب بكذا نهر
 بفتح و ناعم و بش يس يا س فهو يائس الثاني أن يستعملا لانشاء المدح والذم وهو في هذا الاستعمال
 لا يتصرفان نحر وجه ما عن الاصل في الافعال من الدلالة على الحدث والزمان فاعلم الحرف والكلام عليهما
 هنا باعتبار هذا الاستعمال وتجري فيهما على كلا الاستعمالين اللغات الآتية في الشرح افاده الشاطبي
(قوله فلان) خبر مقدم ونعم و بش **(قوله دليل فهو انعمت)** أي لأن تاء التانيث الساكنة من خصائص
 الافعال دليل لما حكاها الكسائي من قولهم نعمار رجلين ونعموار جالان ضمار الرقع البار زنا متصلة أيضا من
 خصائص الافعال **(قوله واسمان عند الكوفيين)** أي مبدئان على الفتح لتضمهما معنى الانشاء وهومن
 معاني الحروف وأورد عليه أن المقيد للانشاء الجملة بتمامها الأنعم و بش فقط ويجاب بانهما العسمة في افادة
 الانشاء في الدماغي بقلع البسيط من قال يا ميمية ما فاعل بعد ما هو فاعل عندنا ينبغي أن يكون تاما
 عندهم لنعم بدلا وعطف بيان والمعنى المدح أو الجل زيد اه قال سم و يبق الكلام في نحو نهر وجل زيد
 ويحتمل أن يقال ان جلا غير عن النسبة التي تضمها بمعنى المدح أي المدح من جهة الرحول زيد
 ويحتمل أنه حال تم قياس ما ذكر في نهر الرجل جوالا فاعلم استدلاله من قوله ما هي بنم الإلهي ما هي بالمدح
 الولد ولهم بروونه بالجر فان فرض أنهم بروونه بالرفع فاعلمه مقطوع عما قبله وكذا يقال في لبر من قوله على
 بش العبر اه وفي الفارسي من قال يا سمة نعم و بش أعربهم استندأ ما بعدها خبر ويجوز العكس حكا
 أبو حيان في شرح هذا الكتاب **(قوله باكر)** أي صريح **(قوله هو مثل قوله الخ)** ضمر هو ر جمع إلى
 المذكر من الشواهد أي المجرعها الله لا يأتي في البت لا نه منته فيمطر باضافة نعم إليه بل تأويله
 أنه نزل نعم منزلة خبر أي ضمير مطر لخل نعم اسم الخبر وأضانه المطر وقصه على الحكاية لفظه قبل عروض
 الامة قاله بعضهم وهو أولى بما ذكره شطنا والبعض والاشبة في حذف الموصوف واظمة المعمول
 مقامهما هكذا قال شطنا والبعض وفيه أنه لاحقة في بنام صاحبه إلى تقدير الصفة والاصل دليل مقول فيه
 نام صاحبه بل المحتاج إليه تقدير الموصوف فقط لجهة جعل نام صاحبه نفس الصفة فلا تكن أسير التقليد
(قوله لز) ومهما انشاء المدح والذم أي والانشاء من معاني الحروف ولا تصرف في الحروف والمراد لز ومهما
 في أحد الاستعمالين فلا ينبغي أن قلما استعمالا آخر فاقية الانشاء قال الدماغي وانما كانا لانشاء المدح
 أو الذم لانك اذا قلت نعم لجل ز بدو بش الرجل عروفا غنائتي المدح أو الذم وتحد هذا اللفظ وليس
 المدح والذم مع وجود خا جافي أحد الازمنة مقصود مطابقة هذا الكلام إياه حتى يكون خبرا بل الموجد
 خارج جوده الشخص أو رداة وانقصه من هذا الكلام مدحه أو ذمه بالجودة أو الرداة فتقول الاعرابي بل
 بشره هو لود وقال نعم الولدي والله ما هي بنم الولد ليس تكذبه في المدح اذا لم تكن تكذبه فيه وانما هو
 اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها خارجا ليست بمحالة فهو تكذيب لما تضمنه الانشاء من الاخبار
 بمحصل الجودة فالتكذيب والتقدير انما يتسلطان على ما تضمنه ذلك الانشاء من الخبر لا عليه نفسه وكذا
 الانشاء التبعي والانشاء الذي في كرا خبره و يقر بانه معنى كلام ابن الحاجب قال الرضي وفيه نظر فاعلم
 الذي قرره بطرد في جميع الاخبار لانك اذا قلت ز بدافضل من عمر و فلا ريب في كونه خيرا ولا يمكن أن
 تكذب في التفضيل وقال لانك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية ز بد وكذا اذا قلت ز بد
 قائم وخير بلا شك ولا يمكن أن تكذب من حيث الاخبار لانك أو خنته بهذا اللفظ فاعلم من حيث القيام
 فكذا قوله والله ما هي بنم الولدي ان تكون التسمية أي الجودة المحكوم بشيئها خارجا ليست ثابتة وكذا في
 التعجب وفي كورب اه بعض اختصار **(قوله على سبيل المبالغة)** أي لعموم المدح والذم فيهما وعدم
 تخصيصهما بمصلحة معينة عند الاطلاق وعدم التشديد بخصص نحو نهر الرجل ز بد بخلاف نعم زيد عالما وكان
 الاولى أن يقول و يفيد أن ذلك على سبيل المبالغة لا لدخل قوله على سبيل المبالغة في تعليل عدم التصرف
 كما على **(قوله وأصلهما فاعل)** أي بفتح الفاء وكسر العين وقوله وقد ردا أن كذلك الخ بنفسه دان الوجه الاربعة
 في هذا الاستعمال لانشاء المدح والذم وبعض خصصا بمحالة تصرفهما وانفجها كما في الدماغي الكسبي

(فعلان غير متصرفين) نعم
 و بش عند المصريين
 والكسائي بدليل فيهما
 ونصبت واسمان عند
 الكوفيين بدليل ما هي
 بنم الولد ونعم السيرة على
 بش العبر وقوله
 ضبكت الله بخبر باكر
 بنم طبر وشباب فاجر
 وقال الأولون هو مثل قوله
 عرك ما لي بنام صاحبه
 وسبب عدم تصرفهما
 لز ومهما انشاء المدح
 والذم على سبيل المبالغة
 وأصلهما فاعل وقد ردا أن
 كذلك أو يسكون العين
 ونتم لقاء

وكسرها أو كسرهما وكذلك كل ذي عين حقيقة من فعل فلا كان كشيء أو أحما كفتح وقد قال في بش يس (رافعان اسين) غلى
 الفاعلية (مقارن آل) نحوهم العدو بش الشراب (أو مضافين لما كانها كفتح عتي الكرم) ولهم دارا متقين وبش منوى المتكبرين
 أو مضافين لمضاف لما كانها كقوله فقيم ابن أختا القوم غير مكذب وأغلام ينه على هذا الثالث لكونه عزلة الثاني وقدره عليه في التسهيل
 في تنبيهات الأول في اشتراط كون ٢٠ الظاهر معر فبال أو مضافا إلى العرف فيها أو إلى المضاف إلى العرف فيها وهو الغالب وأحاز

فالسكون ثم كسر الفاء والهمزة ثم الفتح فالسكون ثم الفتح فالكسر (قوله وكسرها) الوجه اسقاطه لعلمهم
 قوله وأصله ما فعل الرجوع الضمير إلى نعم وبش بكسر فسكون (قوله حلقية) أي يخرجها الحلق وقوله
 من فعل أي موازن فعل بفتح فسكون والمراد لفظه فهو زمره يتناول اللفظ ومنع صرفه بتأويل الكلمة
 (قوله وقد قال في بش يس) أي موحدة مقفوحة ففتح فسكون كنه مدله من الموزعة على غير قياس كذا في
 الجمع ثم إن كان الاندال في حال الكسر فهو قياس أو بعد الفتح فهو غير قياس (قوله رافعان) أعرب به الفارسي
 خبره متداخضوف أي وهو رافعان وهو أولى من أعرباه تحت فعلا نيا المزمع عليه من الفصل بين الصفة
 والموصوف يا جنبي وهو المبتدأ كما قاله الشيخ خالد (قوله على الفاعلية) أي على القول بفعلته ما واصل القول
 بالضميمة فاقصد أسلفناه (قوله مقارن آل) أي العرفة لأنها المنصرف إليها اللفظ عند الإطلاق فلا يدخل لفظ
 الخلة والذي (قوله غير مكذب) حال من الفاعل والمخصوص بالمدح زمر في تمام البيت (قوله وأغلام ينه
 على هذا الثالث) يمكن دخوله في كلامه بيان ادعاء ما كان هو بواسطته (قوله والغالب) لا يلتزم مع قوله
 والصحيح الخ فكأن الأول أن يقول بده هو الراجح وأخوه ووجدي بعض النسخ الضرب من أول التنبيه إلى
 الواو من قوله وأحاز وهو مناسب (قوله ونعم شايها) كنا نخط الشارح وفي بعض النسخ شايها بالهاء بدل
 الموحدة الأولى (قوله والصحيح الخ) ورفق بين هذا وبين ما أحازوه في باب الإضافة من نحو
 * الزاهب المائة المحان وعندها * بأن عدها تاب لمائة أول وقد تغفر في التابع ما لا تغفر في المتبوع كذا
 قاله البعض ولا يخفى أنه لا ينفع في نحو * الودانت المسخرة تصفوه * فالأولى أن يقال باب نعم وبش لعدم
 تصرفها ما ضيق من باب الإضافة (قوله فتح صاحب قوم الخ) كان الذي سئل ذلك هذا الجهر وعطف المضاف
 إلى المهي بال عليه وعثمان هو المخصوص بالمدح (قوله ما طاهره) أي تركيب ظاهره وأما قال ما طاهره لا مكان
 تأويله يجعل الفاعل ضمير مستتر حذف تفسيره بانه على جواز حذف التمييز في مثل ذلك والعلم مخصوص
 بالمدح وألذوم ما به يدل أو عطف بيان (قوله طهروا) من الطرق وهو الاتيان لا لا فقر وأجارهم أي
 فاطمعوهم ضيفهم لجوارح بفتح الواو وكسر الحاء المهملة أي دبت عليه الزوجة بفتح وهي نوع من الزوغ
 ووقفها السكون على لغز يسميه (قوله وإن لم تكن معرفة) أي لأنها زائدة لازمة وتسمى بقية العلة (قوله كما
 يستدل الخ) أي جامع أرادنا الجنس في كل (قوله كأن مقسرا) أي قيسا (قوله والذي ليس كذلك) أي
 لأنه لا يتفرع منه إلخ حتى يصلح لكونه مفسرا للضمير (قوله قال في شرح التسهيل الخ) باقي عبارة شرح
 التسهيل على ما في الجمع ومقتضى النظر الصحيح أنه لا يجوز زعمه مطلقا ولا يمتنع مطلقا بل إذا قصد به الجنس جاز
 وإذا قصد به العهد منع أم وهو أغابته على أن آل في نعم الخ جنسية لأعديه (قوله ولا ينبغي أن تمنع)
 أي أو الكلبة السابقة غير مسلمة (قوله لأن الذي) أي مع مسلته جعل بمنزلة الفاعل أي بمنزلة اسم الفاعل
 المحل بال واسم الفاعل المحل بال يقع فاعلا لهم وبش فكنا ما هو بمنزلة والمراد كونه بمنزلة أمه مؤول به
 (قوله جنسية) أي الجنس في معنى جميع الأفراد حقيقة أو مجازا كما يدل عليه تقريره آل في آل والجنسية
 بهذا المعنى هي الاستغراق حقيقة أو مجازا أو جاعل بعضهم (قوله فقل حقيقة) أي أنه إذا بدعنا خطها
 جميع أفراد الجنس قصدا أو تعاملا لم يدرج كإحدى عليه ما به حده وقوله فالجنس كنه مجروح أي قصدا أو تعاملا
 وقوله وزعمه مدرج تحت الجنس أي تضمن عليه كما ينص على الخاص بعد العام واعتراض بان العموم يؤدي
 إلى التضيق في نحو نعم الخ جازل زيد وبش الخ جازل عمرو وأحببنا التي قد عدلح واذم من جهتين
 مختلفتين ولاتناقض هنا بخلاف التلمية (قوله في تقريره) أي تقرير كونها للجنس حقيقة وقوله

بعضهم أن يكون مضافا
 إلى ضمير يافه إل كقوله
 فقيم أخواله الصواب نعم شايها
 والصحيح أنه لا تقاس عليه
 لقلته وأحاز الفراء أن
 يك ون مضافا إلى النكرة
 كقوله
 نعم صاحب قوم لا سلاح لهم
 * وصاحب الركب عثمان
 ابن عفان
 ونقل جازة عن الكوفيين
 وابن السراج وخصه عامة
 الناحين بالضم وهو زعم
 صاحب السبطين أنه لم
 يرد نكرة غير مضافة
 وليس كذلك بل ورد
 لكنه أقل من المضاف
 نحو نعم غلام أنت ونعم
 تيم وقد جاء ما طاهره أن
 الفاعل علم أو مضاف
 إلى علم كقول بعض
 العبادة بش عبد الله
 أنا أن كان كذا
 وقوله عليه الصلاة
 والسلام نعم عبد الله هذا
 وكقوله
 * بش قوم الله قوم طهروا
 فقر وأجارهم لجوارح
 وكان الذي سهل ذلك
 كونه مضافا في اللفظ إلى
 ما فيه آل وإن لم تكن
 معرفة وأحاز المسبرد
 والفارسي ما ندتهم وبش

إلى الذي نحوهم الذي آمن زيد كما يستدلان إلى ما به آل الجنسية ومنع ذلك الكوفون وجماعه من المصري وهو
 القياس لأن كل ما كان فاعلا لنعم وبش وكان فيه آل كان مقسرا للضمير المستتر فيها إذا نزعته عنه والذي ليس كذلك قال في شرح التسهيل
 ولا ينبغي أن يمنع لأن الذي جعل بمنزلة الفاعل ولذلك طرد الوصف به الثاني ذهب الآثرون إلى أن آل في فاعل نعم وبش جنسية ثم اختلفوا
 فقيل حقيقة فأنقلت نعم الخ جازل زيد للجنس كنه مجروح وزعمه مدرج تحت الجنس لأنه فرد من أفرادهم ولولا ذلك تقريره وقولان أحدهما

لا مكان أن يراد بالثبوت ما أريد بالثبوت وعلى هذا يحمل قول الشاعر * نعم الفتى المرى أنت أذا هم * وحول أو على وإن السراج مثل هذا على
 البدل وأما الثبوت ولا حجة لها أو أوال بدل اللطف فظاهر سكونه في شرح التسهيل عنهم جوازا وهو ينبغي أن لا يجوز ضمنها الأما تسمية
 نعم (ويزيدان) أيضا على الفاعلية ٢٢ (مضمر) ميمها (بفسره * حمز كتم قوما مفسره) وقوله نعم أراهم لم يترنأ به الأركان

ما أثار بدالجنس حقيقة ولم يقصد بالثبوت التخصيص بل الكشف والافتتاح كما استفيد من مفعول قوله سابقا
 إذا قصد به التخصيص ومنه أيضا ما أثار بدالعهود (قوله لا مكان أن يراد بالثبوت الخ) بأن يراد بالثبوت الجامع
 لثبوت الجنس هذا الثبوت (قوله المرى) يضم الميم وتشديد الهمزة إلى مرة أحد أجداد دوق عام البيت
 * مضمر والذي الخرجات نارا الموقد * والخرجات جمع حجرة فمخيم وهي شدة الشتاء (قوله الأما تسمية نعم)
 أي ما يصلح لما شترها وهو المعروف بالو والجناف إلى المعروف بها ولو بواسطة وقد خرج من الجواز بهذا القيد
 السيوطي قال البعض تبع الشرحا وقد يقال الذي ينبغي الجواز مطلقا وينتفى في التامع ما لا ينتفى في المتبوع اه
 وأنت إذا قد كرت ما أسلفناه من بعض المحققين أن اغفارهم في التامع ما لا ينتفى في المتبوع ليس أصلا
 مطردا في كل موضع ولذلك يقولون قد ينتفى الجاهن عليك هذا البيت (قوله مضمرها ميم) تقدم أن هذا
 من المواضع السبعة التي يعود فيها الضمير على متنازع لفظا ورتبة قال الفارسي ونذر جزمه بالباء أي الزائد نحو
 نعمهم قوما (قوله بفسره حمز) فاذا قلنا نذر جزمه بعد الضمير على زيد على جزمه ما ميم (قوله حمز)
 يجوز وصف هذا الميم بخمزة وجزمه جزمه لا يجوز ذلك فافهمه خلا لا ين أبي اليبع نحو بئس لفظا ميم بدلا
 هم (قوله كتم قوما مفسره) ينبغي إذا ضمنا على أن مفسره ميمتدأ بضمير الجاهل فله أن يكون رابطا عموم
 الضمير للثبوت أي أن المراد بالضمير الجنس أو إعادة التمسك بعينه أي أن المراد به الشخص فعلم ما في كلام
 البعض تبع السمع من الخفاء والقصور (قوله نعم أراهم) بفتح الهمزة وكسر الراء ثم مفسر ما عرى أراهم و
 عرى عرى والوزر المأ (قوله نعم مولا) أي ملأ أو ملأه وحذرت بالفاء لجهول أي خفت بالأحزاب بكسر
 الهمزة وفتح الحاء الملهمة جمع أحسنه بكسر الهمزة وسكون الحاء وهي المقد (قوله كلاهما غيت وسيف
 غضب) أي قاطع وفيه أفسر مرتب (قوله تقول عرى الخ) عرى الرجل بالكسر أمر أن يولى عرى عرى
 والعمرة الضمير واختلاط الأصوات (قوله أنه لا يبر) بل هو واجب الاستتار في الأحوال كلها كما عرى عرى
 إلى ذلك قوله ونذر أراهم جزمه ورا بالياء كما عرى الفارسي (قوله أنه لا يبر) أي عرى ذلك مقربا
 بالحرف بتوقف انتهائه لفظا ومعنى على التمييز وده مختلف الضمير العائد على ما قبله قاله بس (قوله
 نعم) الشاهد في قامة توكيد الضمير المستتر وأما تم التخصيص (قوله لحنه نانا نانت) أي لحقت
 فله جوابا بقرينة مقابلة بالثبوت الثالث (قوله لا تلقى) أي عتقت ذلك مقربا مقابلة بالثبوت الثالث
 (قوله ويؤيد الأول) أي القول بوجوب الحقوق واعتراض بان التمييز غير مذكور كما هو حال الخلاف
 ولأن تقول المقد كما ذكره ورا به أغا نذر بدلا من الأول بالنسبة إلى الثاني لا الثالث (قوله يراد به الشخص)
 أي الله وخرجا وقوله إلى أن الضمير كذلك أي يراد به الشخص بان يجعل راجعا إلى التمييز المراد به الشخص
 (قوله ذهب أكثرهم إلى أن الضمير كذلك) أي يراد به الجنس في ضمن جميع الأفراد بان يجعل راجعا
 إلى التمييز المراد به الجنس لكونه على نسبة إلى الجنس فذا الأصل نعم الرجل فاندفع الاعتراض بان مرجع
 الضمير التمييز وهو مذكور في سابق الاثبات فاذبح والضمير كرجعه في عين العموم وسكت عن
 الضمير على القول بان الظاهر يراد به العهد الذهني وفي سم على المختصر أنه كالظاهر حيث شئت أيضا
 (قوله وذهب بعضهم إلى أن الضمير للشخص) هذا مقابل قوله ذهب أكثرهم قضاير بعضهم راجع إلى
 الثاني بان الظاهر يراد به الجنس وبهذا مرق ما في كلام البعض من انخلال (قوله على التفسير) أي
 مع التفسير (قوله لا يكون في كلام العرب الأشخاص) قد عني بان الضمير كفسره شخصا غير متندر (قوله
 وفسره هذا الضمير) خرج مفسر الظاهر فلا يعتبر فيه جميع هذه الشروط أن يجوز تأخيرها على الخصوص

لمسراع بها وزرا وقوله
 لنعم مولا المولى إذا
 حذرت * أساعا على البني
 واستيلاء ذى الاحسن
 وقوله نعم امر ابن حاتم
 وكعب * كلاهما غيت
 وسيف غضب
 ونحو بئس لفظا ميم بدلا
 وقوله تقول عرى وهو
 في عومره * بئس امرأ
 واتى بئس المفسر في
 كل من نعم وبئس ضمير
 هو الفاعل ولهذا الضمير
 أحكام * الأول أنه لا يبر
 في تشبيهه ولا جع استثناء
 بتشبيهه ووجهه وأجاز
 ذلك قوم من الكوفيين
 وحكاها الكسائي عن
 العرب ومنه قول بعضهم
 مررت بقوم نعموا وقوما
 وهذا نادر * الثاني أنه
 لا يشع وأما نحو نعم هم
 قوما أنت فذا هو الثالث
 أنه إذا فسر عتقت لحنه
 نانا نانت نحو نعمت
 امرأ فمقت هذا مقلده في
 شرح التسهيل وقال ابن
 أبي اليبع لا تلقى وأغا
 يقال نعم امرأ فمفسر
 استثناء تانيت المفسر
 ونص خطاب على جواز
 الأمرين ويؤيد الأول
 قوله فيها وضمت
 * الرابع ذهب القائلون

بان فاعل هم الظاهر يراد به الشخص إلى أن الضمير كذلك وأما القائلون بان الظاهر يراد به الجنس
 فذهب أكثرهم إلى أن الضمير كذلك وذهب بعضهم إلى أن المفسر للشخص قال لأن الضمير على التفسير لا يكون في كلام العرب الأشخاص
 والمفسر هذا الضمير شروط * الأول أن يكون مؤخر عنه فلا يجوز تقدمه على نعم وبئس * الثاني أن يتقدم على الخصوص فلا يجوز تأخير
 عنه عند جميع البصريين وأما قولهم نعم زيد فلا قدر * الثالث أن يكون مطابقة للخصوص في الأفراد وتنبه بالثبوت كبروضه * الرابع

أن يكون كالملا ل فلا يفسر غثل وغيره وأصل التفضيل لأنه حلف من فاعل مقرون بال فاشترط صلاحية لها والخامس أن يكون
 نكرة عامة فلو قلت نعم شمس هذه الشمس لم يجز لأن الشمس مفردة في الو وجود فلو قلت نعم شمس هذا اليوم لم تجز ذكره ابن عصفور وفيه
 نظره السادس لزوم ذكره كائن علمه سميوم يصح بعضهم أنه لا يجوز حذفه وأن فهم المعنى ونص بعض النصارى على حذفها ونعمت
 وقال في التسهيل لازم غالب الاستظهار على نحو قبل أو نعمت ومن أجاز حذفه ابن عصفور ٤٣ تنبيه كما ذكر من أن فاعل نعمت يكون

ضمير المستتر فيها هو
 مذهب الجهور ومذهب
 الكسائي إلى أن الاسم
 المرفوع بعد النكرة
 المنصوبة فاعل نعم
 والنكرة عنده منصوبة
 على المسال ويجوز عنده
 أن تتأخر فيقال نعم زيد
 رجلا ومذهب الفراء إلى
 أن الاسم المرفوع فاعل
 كقول الكسائي إلا أنه
 جعل النكرة المنصوبة
 تمييزا متوقلا والاصل في
 قولك نعم رجلا زيد نعم
 ال رجل زيد ثم نقل
 الفعل إلى الاسم المدح
 فقيل نعم رجلا زيد
 ويقع عنده تأخيره
 لأنه وقع موقع ال رجل
 المرفوع وأما إفادته
 والصحيح مذهب إليه
 الجهور وجهين •
 أحدهما قولهم نعم رجلا
 أنتو ش رجلاه فلو
 كان فاعلا لاصل بالفعل
 • الثاني قولهم نعم رجلا
 كان زيد فاعلا أو أي
 الناسخ (وجمع تمييز
 وفاعل ظهر فيه خلاف
 عنهم) أي من الخاصة
 قد انشور) فاعله المبرد
 وابن السراج والفراء

كقوله • شمس الفعل تخلفهم خلا • (قوله أن يكون كالملا ل) أي أو الماحل ما يقبلها فلا بد فتعما على
 القول بأن ما ذكرناه وان لم يقبل الحال محل ما يقبلها فأدرك بال (قوله وأصل التفضيل) لعل مراده المصنف
 والمقرون بين لأن غيرهما يقبل ال فيجوز نعم أحسن زيد (قوله نكرة عامة) أي متكررة الأفراد كما يفيد
 كلامه فلا بد أن النكرة في سياق الإثبات لا تتم وتقدم جواب آخر (قوله فلو قلت نعم شمس هذا اليوم
 لم تجز) أي لأنك لما اعترفت بقدم الشمس بتعدد الأيام كان يخفى كلامك نكرة عامة لكل شمس يوم (قوله
 وفيه نظار) وجه النظر بأن علمه المنع موجود في هذه الصورة أي ما هو مدفوع باعتبار التعدد بتعدد الأيام
 وبهذا استغنى عما أطال به البعض (قوله ويصح بعضهم الخ) تقوية لما قبله (قوله وأن فهم المعنى) أي كافي
 الحديث وقوله استظهارا يعني اعتمادا وقوله فيها ونعمت أي فيما لظرفه التحديد من الموضوع أخذ ونعمت
 طرفة الموضوع وهذا هو الصواب وقول البعض في تقرير الحديث ونعمت الطرفة الموضوع وغيره مناسب لما
 نحن فيه بل غير صحيح لأنه يلزم عليه حذف الفاعل فتنبه (قوله ومذهب الكسائي الخ) الظاهر أنه في مذهب
 الكسائي والفراء أن الفاعل عن الخصوص كسائفي نظره في شرح قول المصنف وما يجوز قيل فاعل الخ
 (قوله ويجوز عنده أن تتأخر) أي لأن الأصل في المسألة أن تتأخر عن صاحبها (قوله متوقلا) أي محولا
 عن الفاعل كما بدل علمه ما بعده وقوله ثم نقل الفعل أي حول أسنده عنه إلى الاسم المدح ونصب تمييزا
 (قوله وجهين) زيد ثالث وهو قولهم أخذتكم نعم رجلا والفاعل لا يتقدم وفيه نظر وإن أقروا البعض وغيره
 لأن الكسائي والفراء من الكوفيين وهم يجوزون تقدم الفعل فلا ينضم هذا الو جع لهما (قوله لاصل
 بالفعل) أي ما زافي المثال الأول ومستتر فيه في المثال الثاني فاطلاق البعض استناده ليس في محله (قوله
 قولهم نعم رجلا كان زيد) قد ناقشوا في ما نحن فيه ما ذكره كان لأن قال الأصل عدم الزيادة (قوله فاعل أو أنه
 الناسخ) أي والناسخ لا يدخل على الفاعل بل على المبتدأ (قوله نطقا) أي ينطق بدليل أو بإيحاء (قوله
 والتعليقون) نسبة إلى تغلب بفتح القوية وسكون النون الجمجمة وكسر اللام لكن اللام في المنسوب مفتوحة
 لاستعمال كسريين مع ياء النسبة وقد تكسر نطقه شيخ الإسلام من الجوهري والتعليقون قوم من نصارى العرب
 بقرب الهم ومهمهم الأخطل وأرادوا بفعل الأب والابن لا بفتح ال أي وتشديد اللام المرأة الامة المجز الخفية
 الآية والمنطوق صيغة مبالغة من النطق يستوي فيها المذكر والمؤنث ومعناه المبلغ لكن المراد هنا
 المرأة التي تنازرت بها تعظم به تمييزا قاله المعنى وغيره وعبارة القاموس المنطوق المبلغ والمرأة المتنازرة
 بحسبة تعظم بها تمييزا أما • وكان الثاني ما خذ من النطق وهو شقة نطقها المرأة وتشديد سطها فترسل
 الأعلى على الأسفل إلى الأرض والأسفل ينحرف إلى الأرض (قوله ومن النثر ما حكي) في بعض النسخ اسقاط
 ما وليس بصواب (قوله وقد جاء التمييز الخ) جواب عما يقال التمييز زرع الإبهام ولا يجمع مع الفاعل الظاهر
 (قوله وأقول ما مهم) أي يجعل فتاة وخلوا زادا وقيل لا أو كذا أو زادا فعلا ولا يوزن ودأول البيت
 (قوله أن أفاد معني زائد) أي بنفسه كالمثال الثاني أو بتابعه كالمثال الأول والثالث (قوله كقوله فتمت لمر
 الخ) مثال لما أفاد معني زائد وهو كونه تهما فإفكان الأولى للشرح أن يؤخر قوله والألاعن الامتلاء وتماهي
 نسبة إلى تهماه تكسر القوية وهي ما نزل عن نخس من بلاد الحجاز وفي النسبة إليها المكسر مع تشديد الياء
 والفتح مع تخفيفها كيماء كأيما ذلك في باب التمييز (قوله من متفت) قال سيم قد قال هو بهذا المعنى

والناتظم ولده وهو الصحيح لوروده نظاما وثرا في النظم قوله نعم الفتاة فتاة هندس بدلت • رد الهمزة نطقا أو بإيحاء وقوله
 والتعليقون شمس الفعل تخلفهم • خلا ولا مهم لا لمنطوق وقوله • فتم الزاد أباك زادا • ومن النثر ما حكي من كلامهم نعم
 القليل قتيلا أصح بل يكره قلب وقد جاء التمييز حيث لا يهام رفقه بجر والتوكيد كقوله ولقد علمت يا بن محمد • من خير أدان
 البريد لنا ومنه سميوم وهو السرا في مطلقا أو لا مع وتيل أن أفاد معني زائد أحازر والأفلا كقوله • فتم المرء من رجل تها • وقوله
 • وقائلة نعم أنت من فتى • أي من متفت أي كثر في الأثر ثم المرء من رجل لم يأتنا الشرا ولم يفتش

لأنه قد فاعلنا ما هو متصرفان مفعول (وما) في موضع نصب (ميرز قبل فاعل) فهي في موضع رفع وقيل إنها المفعول وقيل كافة (في) نحوهم ما قول الفاضل) بشس ما شتر وأبه أنفسهم فاما القائلون بأنها في موضع نصب على التمييز فاختلوا على ثلاثة أقوال الأول أنها مفعولة موصولة بالفعل بعدها والمفعول محذوف وهو مذهب الاخفش والراجح والفارسي في أسد قوله والبخاري وكثير من المتأخرين والثاني أنها مفعولة غير موصولة بالفعل بعدها مفعولة مخصوص محذوف أي شيء والثالث أنها تمييز والمخصوص ما أخرى موصولة محذوفة والفعل مله الموصولة المحذوفة ٢٤ وتقل عن الكسائي وأما القائلون بأنها الفاعل فاختلوا على خمسة أقوال الأول أنها معرفة

لأنها غير معرفة تنقل إلى الفعل
والفعل مفعولة مخصوص
محذوف والتقدير نعم
الشيء فاعل فعلت وقال به
قوم منهم ابن خروف
وقوله فالتسليم عن
سبويه والكسائي *
والثاني أنها موصولة
والفعل ملتها والمخصوص
محذوف وتقل عن
الفارسي * والثالث أنها
موصولة والفعل ملتها
وهي فاعل تكفي بها
وبطلانها عن المخصوص
وقوله في شرح التسليم
عن الفراء والكسائي
* والرابع أنها مصدرية
والحذف والتقدير نعم
فعلك وإن كان لا يحسن
في الكلام نعم فعلك حتى
يقال نعم الفعل فعلك كما
تقول أظن أن تقوم ولا
تقول أظن قيامك *
والخامس أنها مفعولة
موصولة في موضع رفع
والمخصوص محذوف
وأما القائلون بأنها
المخصوص فقلوا أنها
موصولة والفعل مستتر
وما أخرى محذوفة هي
التمييز والاصل لازم

ليس بما نحن فيه بل هو بيان الفاعل اه وتعبه البعض فقال هذا يقتضي المباعدة في كل ما أتاده معنى
زائدا كالإيجي ولا يخفى مائه اه وهو فاعل لأنه لا يأتي فيها أتاده معنى زائدا بناه فاعرفه (قوله كنفنا) أي
سترنا (قوله وما عرج) أو رد عليه بناء على القولين الأخيرين من أقوال كون ما تمييزا أن ما مساوية للضمير
في الإيهام فكيف تكون تمييزا له وأجيب بأن المراد هنا شيء له عظمة أو سفارة أو نحوها بحسب المقام
فتكون أخص منه ثم إن التمييز قد يكون لثباتا كيدوا الفاعل على أنها تمييز للضمير المستتر في نعم وبش
وسكت عن من وهي مثل ما لأنها لا تكون معرفة تامة بل هي أم موصولة أو مفعولة موصولة محذوفة
* ونعم من هو في معرفة وإعلان * وتقدم الكلام على ذلك في الموصول (قوله في نحو نعم ما يقول الفاضل)
أي من كل تركب وقع فيه بعد نعم أو بش ما مفعولة فعلية (قوله أنها تمييز) فنه مشترك بين الأقوال
الثلاثة فكان الظاهر أن قول والثالث كالنفي لأن المخصوص ما أخرى اه (قوله ما الموصولة المحذوفة)
أنه في محل الإحصار لا ابتناع (قوله والفعل مفعولة مخصوص محذوف) أو رد عليه وعلى نافي أقوال كون
ما تمييزا * ومحذوف الموصوف بالجملة مع أنه ليس بعض اسم متقدم مجرور عن أوفى وسيأتي أنه ضرورة
(قوله) والتقدير نعم الشيء فاعل فعلت بوصف المخصوص بحيلة فاعل تخلص عن الفاعل المراد به الجنس
فقد وجد شرط كون المخصوص أخص من الفاعل لأهم ولا مساو ما كما في الجمع لكنه لا يأتي على القول
بأن اللفظ هنا جار مجرى مساواة المخصوص للفاعل على هذا القول ولكن لا ضرر حينئذ لأن اشتراط ما ذكر
أنما هو على القول بأن اللفظ في الجنس فيما نفاه فتأمل (قوله أنها مصدرية) فنه أن الفاعل على هذا مجموع
ما فعلت لما قطع مع أن الكلام في أقوال القائلين بأن الفاعل ما أولت وفيها بيان معنى قولنا الشارح سابقا
وأما القائلون بأنها الفاعل أي ما قطع أو مع ما بعده واقصر البعض على إيراد الاعتراض مديها أن الفاعل
على هذا القول هو المصدر المنسب وفيه ما علم من تقريرنا (قوله ولا حذف) فيكون هذا المؤول سد مسد
الفاعل والمخصوص (قوله وإن كان لا يحسن الخ) أي لعدم وجود شرط فاعل نعم (قوله فقالوا إنها موصولة)
أي والفعل ملتها (قوله وأما القائلون بأنها كافة) بهذا صارت الأقوال تفصيلا في ما المناوئة بحيلة فعلية عشرة
(قوله كفت نعم) لأن نعم وبش لعدم تصرفها ما إذا الحرف بخازن كما في ما يكف الحرف بما نحو رجا
(قوله في ما إذا وليا الخ) قد يقال هذا مندرج في كلام المصنف بأن يراد بنحو نعم ما يقول الفاضل كل تركب
وقعت فيه ما بعدهم متلوقة بشي اسميا كان أو جملة فعلية فإن لم يلبسهم ولا غير نحو دققت دقا بما قيل ما معرفة
تامة فاعل وقيل مفعولة تامة تمييز والفاعل مستتر وعلمها بالمخصوص محذوف ويمكن دخول هذا
أيضا في كلام المصنف بأن يراد بنحو المثال كل تركب وقصفيه ما بعدهم مطلقا (قوله وهي الفاعل) أي
والاسم المرفوع بعدها والمخصوص وسكت عنه أعلم بما قبله والتقدير في الآية فم الشيء أي الصدقات
أي أبادوها لأن الكلام في حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فأنفصل وارتنع (قوله وابن السراج
والفارسي) نقل في التسليم عنهم أنها موصولة والتقدير نعم انتهى هي مفعولة لك أي الفاعلة التي فعلتها
من أبادها صدقات فلها ما قولان في المسئلة ومن هنا يعلم أن الأقوال أربعة لا ثلاثة (قوله أن ما مركبة مع
الفعل) أي كتر كيبسب مع ذاعل القول به كما سيأتي (قوله والمرفوع بعده هو الفاعل) سكت

ما ما صنعت والتقدير نعم شيء الذي صنعت هذا قول الفراء وأما القائلون بأنها كافة فقالوا أنها كفت نعم كما كفت قل
وطال فغير تدخل على الجملة الفعلية في تنبيهات الأول في ما إذا وليا اسم نحو نعم ما هي ثلاثة أقوال أحدها أنها مفعولة موصولة في موضع نصب
على التمييز والفاعل مضمرة والمرفوع بعدها والمخصوص * وثانيها أنها معرفة تامة وهي الفاعل وهو ظاهر مذهب سبويه وتقل عن
المردوان السراج والفارسي وهو قول الفراء * وثالثها أن ما مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الأعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال به
قوم وأجابه الفراء * الثاني الظاهر أنه إنما أراد الأول

من الثلاثة والاول من الخمسة لأشعاره عليهما في شرح الكافية * الثالث ظاهر عبارة هنا يشير الى ترجيح القول الذي بدأ به هوذان ثم عزم وكذا عبارة في الكافية وذهب في التسهيل الى أنها معرفة تأمل وانها الفاعل ونقدهم ٢٥ سيويه والكسائي (ويذكر

الافخصوص بالمدح أو بالذم (بعد) أى بعد
فاعل نحو وبش شخونم
الرجل أو بكر وبش
الرجل أو لب وفاره
حينئذ فلاؤه أوجه أن
يكون (متدا) والجملة
قله خبر (أو) تكون
(خبر اسم) متدا بعد وف
(ليس يسدوا) أو
متدا آخره محذوف
وجوابا للآتي هو الصريح
ومذهب مبيوه قال
ابن الباشى لا يحسن مبيوه
أن يكون افخص بالمدح
والأذن الامتداد وأجاز
الثاني جماعة منهم السرافى
وأوجه على الصيرى
وذكر فى شرح التسهيل
أن اسمه أجازوه أجاز
الثالث قوم منهم ابن
عنه فور قل فى شرح
التسهيل وهو غير صحيح
لأن هذا الحذف لازم
فخصرا لازم حذفه إلا
ومحله مشقوف نقى شد
مبيوه ومذهب ابن كسان
الى أن افخصوص بذل
من الفاعل ورواها لازم
وليس البدل بلازم ولاه
لا يصح مباشرة (فم) وان
يقدم مشعره أى
بالفخصوص (كنى) هن
ذكر (كالم) نعم المتق
والمتق فاعلم مبتدا
قولا واحدا أو الجملة

(٤ - (صبا) - ثالث)

﴿ ٤ - (صبا) - ثالث ﴾ خبره ويجوز دخول التاسخ عليه فخوانا وجدناه صابرا ثم الحد وقوله ان ابن عبد الله نعم اخوه السدي وابن المشير وقوله انا ارس - لوني عند تعذيب حجة - امارس فيها كنت شيخ المنارس ﴿ تنبيه الاول ﴾
 فهم عبارة هنا وفي الكافية انه لا يجوز تقديم المخصوص وان المتقدم ليس هو المخصوص بل مشعر به

وهو خلاف ما صرح به في التسهيل * الثاني حق المخصوص أمر أن يكون مخصصاً وأن يصلح للاخبار به عن الفاعل موصوفاً بالمدح بعد
نعم وبالذم بعد بش فإن بابه أول ٢٦ نحو شس مثل القوم الذين كذبوا أي مثل الذين كذبوا أه (واجعل كشس) معني وحكي

(سأه) تقول سأه الرجل
أوجعل وسأه حطاب
ألتار أوطب وفي التزويل
وسأه مرتقا وسأه
ما جعل كمن (واجعل
فعل) بضم العين (من
ذي ثلاثة كشم) وبش
(مبغلا) أي مطلقا
نقال أبطلت الشيء إذا
أمكنك من الانتفاع به
مطلقا أي يكون له
ما لم يكن من التصرف
واقادة المدح أو الذم
واقضاء فاعل كفاعلهما
فيكون ظاهرهما مباحيا
لأن أو مضاعفا إلى
مباحيا أو ضميرا مفعلا
بتميز وسواء في ذلك ما
هو في فصل أمالة نحو
ظرف الرجل زيد بحيث
غلام القوم عمر وما حول
اليه نحو ضرب رجل
زيد فوههم رجلا خالد
في تنبيهات الأول
من هذا النوع سأه
فإن أصله سوا بالفتح
تحول إلى الفعل بالضم
فصار كاصرا ثم ضمن
معي بش فصار جامدا
كاصرا متحكما له بما
ذكرنا وإنما أفرد
بالذكر لتمام التحويل
فيه * الثاني أمالة
فعل من الثلاثي قصد
المدح أو الذم بشرط أن
يكون مباحيا كالتعجب
منه مخصصا به نص على

المخصوص بعد أي غالبا وبقوله وإن يقدم مشعره كفي وإن يقدم لفظ مشعر بمعنى المخصوص كفي عن ذكر
المخصوص مؤخر مخرج كوز التقدم مخصوصا أن يصلح لأن يكون مخصصا وإذا مؤخر غير مخصوص أن لم يصلح وقد
جرى على هذا التفصيل صاحب التوضيح وظاهر عبارة هنا وفي الكافية أن المتقدم مشعر بالمخصوص لأن نفسه
مطلقا كأمروا بظاهر التسهيل أن المتقدم نفس المخصوص مطلقا فله شيئا (قوله) وهو خلاف ما صرح به في
التسهيل) أي من أن المخصوص قد يذكر قبل نعم وبش (قوله) أن يكون مخصصا أي بأن يقع معرفة أو نكرة
موصوفة أو مضافه لأن شرطه أن يكون أخص من الفاعل كما مر مع ما فيه فتنبه (قوله) للاخبار به عن الفاعل
ومفسر الفاعل كالفاعل فيتناول ما ذكر من الضابط ونحوه من جلا زيد وبش رجلا وهو م (قوله) موصوفا
حاله من قوله الفاعل وذلك كقولك فيتم الرجل زيد بالرجل المدح أو زيد وبش الرجل العاقب أي بالولد
المعوم العاقب أي بالولد المدح أو زيد وبش الرجل المدح أو زيد وبش الرجل المدح أو زيد وبش الرجل المدح أو زيد وبش
مؤخرنا فذكر كثير الفعل وتأنى به وإن كان الفاعل مذكرا تقول نعم الأبواب الجنة ونعمت والتد كبر أحوال كذا
في التسهيل وشرحه للمدح أي (قوله) فابسته) أي في المعنى أول أي بتقدير مضاف في الثاني كما يؤخر من
الشرح (قوله) معني وحكي) أي في أصل المعنى وهو الفاعل فلا يرد أنه اقتضيه ذلك معني التعجب وفي الأحكام
الثانية لبش قبل المناسب حذف المعنى لأن جملة المضاف المعنى لاحتياج إلى الجعل ورد بان المراد بالمعنى إنشاء
الذم العام وهو الجعل لاعتناها الأصل قبل الجعل (قوله) وسأه مرتقا) أي مكابا أي نازر متفق ليوجد
شرط التميز من كونه من المميز (قوله) واجعل فعلا) يدخل فيه كقوله سم حب مع غير ذلك ثبت له جميع
ما ثبت للذم من الأحكام ومنها الجمع بين الظاهر والتعجب على القول بجوازه وهو الصحيح والاستناد إلى الضمير
وغيره (قوله) من ذي ثلاثة) أي حاله كون فعل كائنا من فعل ذي ثلاثة أو من ذي ثلاثة أو من ذي ثلاثة أو من ذي
ثلاثة معي برأه اعتراض من هشام بن عمار المصنف ظاهر في التحول عن فعل بالفتح أو بالكسر (قوله)
كشم) أي كتاب نعم يدخل بش فهو من حذف المضاف أي من باب الاكتفاء سم (قوله) مبعلا) أما
صفة مفعول مطلق لأجل أي جعل مطلقا أي في جميع الأحكام وعلى هذا حال الشارح وهو أقرب وأما حال
من فعل أي حاله كونه مطلقا عن التقييد بضم العين أمالة وفي كلام البعض مما يخالف ذلك غير ظاهر
(قوله) من عدم التصرف الخ) ومن أجزائه خلاف في الجمع بين التميز والفاعل الظاهر وإن مافي نحو ساء
ما يحكمون بميز أو فاعل وجواز كون المخصوص مبتدأ أو خبرا وإنه كفي عن ذكره تقدم ما شرع به ذكرنا
(قوله) واقادة المدح أو الذم) أي اقادة انشاءهما كما مر وما يفيد فعل غير ساء من مدح أو ذم ليس عاما كما
ستعرفه فقول البعض واقادة المدح أو الذم أي العام فاسم قد صرح بعد ذلك بما قلنا فتنبه وقوله واقضاء
فاعل أي بمخصوص (قوله) أو مضاعفا إلى مباحيا) أي ولو بواسطة فيجوز المضاف إلى المضاف إلى مباحيا
(قوله) ما هو على فعل أمالة) قد يقال إن التحويل جاري مجاز كترقيديا كما قلناه في نحو قولهم هيمان فتكون
حركة غير حركته الأصلية أه وتوشى وقد يدعى بأن الأصل عدم التقييد (قوله) وما حول) أي هيمان فتكون
معنى العين بقى قلبا بالتحول قال الرجل زيد باع الرجل زيد باللام ظهرت الواو وقلب الياء واو واو واو واو واو
ورمو وقيل يقرع في حاله فقال غزا ورمي جمع (قوله) ثم من) أي بعد نحو به وسير وره كاصرا معني بش
أي إنشاء الذم العام فكان الأول أن يقول فصار جامدا ويحذف قوله كاصرا فإقرارا من التكرار ودفعه بأن
إعادة كاصرا للضم وهم تعدي به بعد التثنية من ردان هذا لا يتوهم مع التحويل إلى الفعل بالضم لأن الإزالة للزوم
(قوله) مجاز كرنا) أي من كونه كشس في أحكامه (قوله) ليلفاه التحويل فيه) أي بسبب الإلغال
وأورد عليه أنه يقتضي ذكر نحو زان وشان لوجود اللفظ المذكور فالأولى أن يقال إنما أفردناه لأنه لاقم
العام فهو أشبه بشس بخلاف نحو جعل فان الذم فيه خاص وبكثرة استعماله بخلاف غيره كالهال المباحي
(قوله) صالحا للتعجب) بأن يستوفى شروطه المارة (قوله) يجوز في ناعل فعل الخ) يؤخر من هذا أن قوله سابقا

ذلك ابن عسقلان وحكاها عن الأخفش * الثالث يجوز في فاعل فعل المدح كوالرجل بالبسوة والاستغناء
عن البسوة وأخباره على وفق ما قبله

فجواب الـ والذى لا يرى منه الاصفه اولام وقوله يد والـ يدون كرموا رجالنا بالمحبة من معنى التغبه الرابع مثل في شرح
 الحكاية وشرح التسهيل وتبعه قوله في شرحه يعلم الرجل وذكر ابن عصفور ان العرب شذت في ثلاثة اقاط فلم يخولها في فعل بل استعملها
 استعمال نعم وبس من غير تخويل وهي علم وجهل ومعها انتهى (ومثل نعم) في الفصحى من ٢٧ (حبذا) وزيد علم بانها تشعربان

المدح محبوب وقرب
 من النفس قال في شرح
 التسهيل والصحيح ان
 حب فعل بقصد المحبة
 والمدح وجعل فاعله ذا
 ليسدل على المحضوف
 القلب وقد اشار الى ذلك
 بقوله (الفاعل ذا) اى
 فاعله حب هو فاعله ذا
 على المختار وظاهر
 مذهب سيبويه قال ابن
 خروف بعد ان مثل
 حبذا بـ حب فاعله
 وزاد فاعله وزيد مبتدا
 وخبره حبذا فاعله
 سيبويه واخطأ عليه
 من زعم غير ذلك
 في قوله
 الفاعل ذا ثم يرضى بالرد
 على القائلين بتركيب
 حب مع ذا ولهم فيه
 مذهبان فينبول غلبت
 الغلبة لتقدم الفعل
 فصار الجميع فعلا وما
 بعده فاعل وقيل غلبت
 الاسمى لتصرف الاسم
 فصار الجميع اسما مبتدا
 وما بعده خبر وهو مذهب
 المسيرد وابن الصراج
 وانقموا الى عصفور
 ونسبه الى سيبويه واجاز
 بعضهم كون حبذا خبرا
 مقدما (وان زيدا مقبل
 لاحبنا) زيد فاعله معنى
 بس ومنه قوله

واقضناه فاعل كفاعله ما الخ ليس على سبيل الوجوب بل الاول به ثم رأت شيئا السند كتب على قوله واقضناه
 فاعل كفاعله ما مناصبه هذا التناقض ما بعد لان ما بعد على الصحيح وهذا على غيره مجازة لظاهر النظم او يؤخذ
 ايضا كما قاله سم من تعبيرها لجواز كغيره جواز اخبار فاعل فعل المذكور مفروضا كرادعنا كفاعله نعم
 نحو كرم جلاز يد اورجلين الى بدان اورجالا ز بدون وكلامه في غير سلو او كانت على وزن فعل لانها لازمة
 لاحكام بس لا تارقها كما استظهره الدمايني قال وهذا ان تحقق كان وجها آخر لا فراساء بالذكر (قوله)
 حب بالـ وراخ اصل حب حبب نقلت حركة الماء الى الحاء بسبب كونها واو ادغم والزور بالفتح الزاير بسوى
 فيه المفرد وغيره وصفية كل شئ جانها والهام بكسر اللام جمع له بكسره ايضا الشعر المجاوز لجمعة الاذن فاذا
 بلغ المنكب سمي جمعة الجنب واذم الجنب شمة الاذن سمي وفرة (قوله نظر المانيه من معنى التغب) راجع
 لكل من الثلاثة قوله الجازيلر بالياء جلا على احسن بز بدوازا الاستغناء عن ال جلا على ما احسن زد او حاز
 احتضار على وفق مائه جلا على قول الـ بدان ما كرمها واوز بدون ما كرمهم (قوله وذكر ابن عصفور
 الخ) في كلام السيبوي ان الذى شذ في هذه الثلاثة بعض العرب لاجمعهم وان منهم من يحولها وحيت يكون
 التمثيل بـ الرجل صحفا فاعله (قوله في المعنى) اى انشاء المدح العام اى يوفى الفعلية على الاسم والمعنى
 والنقل الى الانشاء والـ بدونه اقرتها انها لا يجوز في لفظه الا شبهة واحدة وفي جواز دخول لاهليا
 ودخول باعليا من غير شذوذ بخلاف نعم وان احتج الى التأويل في الممان اه بس (قوله حب من
 حبذا) اشار به الى ان عبارة المصنف مساهمة لان الجانل لنعم حب فقط لاحبنا وانما ارتكبه التاكلا على
 وضوح الحال بقوله الفاعل ذا وما اقول البعض تبعا لشذوذا انما ارتكبه الاشارة الى ان جائلنا نعم اذا قلت
 بدافرد منها تأمل نعم في محو حمر جلاز يد بما قصده انشاء المدح والتغب وان لم تصل ذامح كما مر فقدر
 (قوله وقرىب من النفس) مفادها استفادة القرب من حب لاستلزام المحبة وهذه الاشارة استفادة من ذا
 ايضا حتى يعارض ما سبقه من شرح التسهيل (قوله على المحضور) اى حضوره هناك لكونه محبوبا (قوله)
 (الفاعل ذا) هو كفاعل نعم لا يجوز اتباعه فاذا وقع بعده اسم فهو مخصوص بالـ اسم الاشارة سم (قوله)
 وزيد مبتدا اى لانه المخصوص بـ كماله والـ رابط ذا او المومنان اربده الجنس سم (قوله هذا) اى
 ما ذكر من ان حب فصل وذا فاعله وزيد مبتدا خبره حبذا (قوله واخطأ عليه) هذا على انضمته معنى
 كذب هكذا قال البعض وفيه من اساءة الادب مع ابن عصفور ما لا يخفى فالذى سبق انه ضمنه معنى جارملا
 وقول من زعمه وان عصفور كما ساقى في الشرح (قوله فصار الجميع فعلا) ضعف بانه لازم عليه تغليب اضعف
 الجزاين وان بتركيب فعل من فعل واسم لا تقبله (قوله فصار الجميع اسما) اى على قوله كقول التغبوب اه
 دما سببه وضعف بانه حبذا لو كان اسما لوجب تكرار لان احملت لاخولا مئذ بدلا لعمرو على لاف معرفة
 ان اعلمت على ان اولى وبقي وجه آخر وهو كون حب فعلا واسم الظاهر فاعله وذا فاعله (قوله واحاز
 بعضهم) اى بعض القائلين بان حبذا اسم (قوله فعل لاحبنا) اورد عليه ان حبذا على الصحيح فعل حامد ولا
 اغنا تدخل على فصل متصرف واجيب بان الجود تشا ولم يدخل لافه لم تدخل الاعلى فعل متصرف وان
 التى صار غير مقصود بل المقصود لا حبسها انباء الزمن والثاني يجاب عن الاعتراض على الاول بان لا اذا
 دخلت على فعل متصرف غير دعائى وجب تكرارها وجاب ايضا عنه ما لا نقل الى الانشاء شبه
 الفعل الدعائى (قوله اول ذا المخصوص) ذا مفعول ثان مقدم والمخصوص بمفعول اول مؤخر اى احسن
 المخصوص والـ اذا وما فى لعرب الشيخ خالده عن عكس ذلك غير ظاهر (قوله لا يتقدم بحال) اى لاهلى
 ذا ولا على حب (قوله وسبب ذلك) اى امتناع التقديم (قوله فهم كون المراد الخ) اى فيكون في حب ضمير

الاحبنا اهل الاغترافه * اذا كررت فـ فلاحبنا هيا (اول ذا المخصوص) اى احسن المخصوص بالمدح والذم تابعا لالا يتقدم بحال
 قال في شرح التسهيل اغفل كثير من الضميرين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب قال ابن باشا وفيه بـ ذلك فهم كون
 البراء من زيد حبذا زيد حب هذا كالف في شرح التسهيل

وهم سنا بعد فلا ينبغي أن يكون المنع من أحده بل المنع من أجل آخر أحد المجرى المثل ويجب في ذلك أن يكون بلاغ الأفراد والتدكير
(أما كان) المخصوص أي شيء كان مذكراً أو مؤنثاً مفرداً أو مثنى أو جمعاً (لا تعدل بدا) عن الأفراد والتدكير (فهو مضاهي المثل)
والاعتمال لا تعبر بقول جند زيد ٢٨ وحيداً في بيان وحيداً الزيدون وحيداً عند وحيداً الهندان وحيداً الهندات ولا يجوز حب ذان

الزيدان ولا حب أولاه
الزيدون ولا حب ذى هند
ولا حب تان الهندان
ولا حب أولاه الهندات
قال ابن كيسان انما لم
يختلف ذالاً لأنه إشارة إلى
الذي مذكور محذوف
والتقدير في هذا هند
حينما حين هندوكذا
بألف الامتلاء وردت بعد
بلاسة في تنبيهات الأول
انما يحتاج إلى الاعتذار
عن عدم المطابقة على
قول من جعل ذافاعلا
وأما على القول بالتركيب
فلا في الثاني لم يذكرها
اعراب المخصوص بعد
حينما وأجاز في التسهيل
أن يكون مبتدأ والجملة
قبله خبره وان يكون خبر
مبتدأ واجب المحذف
وانما لم يذكر ذلك هنا
استغناء بتقديم الوجهين
في مخصوص نعم هذا على
القول بان ذافاعل وأما
على القول بالتركيب
فقد تقدم اعرابه الثالث
محذف المخصوص في
هذا الباب العلم به كاف
باب نبح قوله
الأجداد والاحياء وما
هفت المسوى ما ليس
بالمقارب أي الأحاديث
ذكر هذه النساء لولا

هو الفاعل عائده على زيد وذا مفعول فكيف مفعول اسم الإشارة غير زيد مع أنه ليس بمركب (قوله) وتوهم هذا
(بعد) وأيضاً هو موجود مع التأخير أفعالاً كان أقوى مع التقديم قبل وانما كان هذا التوهم بعد الإشهار
التركيب في غير هذا المعنى وفيه ان التركيب المشتهر حينما لا بد من هذا (قوله) أما كان) بالاسم شرط
نصب بشرط وهو كان على حد ما تفعروا جملة لا تعدل بذات جواب الشرط على حذف فاعل الخبر وقوله فهو
الجزء قبل الثاني عن المبدول وعلى أن التعليل ليس من وظائف المتن إشارة إلى رد وجهه ابن كيسان
الآتي في الشرح أو هو جواب الشرط وجملة لا تعدل بذات معترضه والماء في هذا المعنى بها وعليه جرى الشارح
حيث قال عن الأفراد والتدكير وعن أي لا تعدل عن لفظ ذال غير وهو فهو يرجع إلى الذي يتقدم
مضاف أي تركيبة أي التركيب المشتمل عليه (قوله) مضاهي المثل) أي في كثرة الاستعمال وقوله والاشمال
لا تعبر أي لا تعدل ما شابهها (قوله) لأنه إشارة إلى) وقال الفارسي لأن المراد منه الجنس مع (قوله) إلى مذكراً
محذوف أي مضاف إلى المخصوص (قوله) ورد) أي هذا التوجيه به وهو بلائمة أي دليل لعدم ظهوره
المقدر في شيء من كلام العرب فالصحيح ما مر من انه انما لم يختلف لشبهه بالامثال (قوله) وأما على القول بالتركيب
فلا) أي لأن المجموع فعل أو اسم مبتدأ والاسم إشارة إلى شيء حتى يعتبر فيه المطابقة نعم بردان المطابقة
بين المبتدأ والخبر وهما حينما والزيدان مثلاً ولم توجد فصاحت إلى الاعتذار عن عدم المطابقة بينهما على القول
بتركيب حينما وجعل المجموع اسماً بانه مراعاة لمعنى كل من الزيد من حيث لا تامل (قوله) خبر مبتدأ واجب
المحذف) أي أو مبتدأ محذوف الخبر وجوباً على قياس ما تقدم وذهب بعض إلى أنه بدل وبعض آخر إلى
اسم عطف بيان ورد به أنه يلزم عليه وجوب ذكر التابع ورد المبدل أنه لا يعمل محل الأول ورد البيان
وردوه فذكره) أي دماضي وفي رد المبدل ما تقدم (قوله) لولا الحياء) جواب لولا محذوف أي لولا الحياء معني
لذا كثرتم وقوله هفت أي أعطيت الهوى أي هوى ما ليس بالمقارب أي الفريب أي ما لا مطابقة فيه (قوله)
أوفجر باباً) أي هل قلته بخلاف فاعل نعم فان جوابه بالباء معني وفاعل فعل جوابه بالياء كثير والغاية زائدة
لا عطف حتى يستشكل بدخول عاطف على عاطف (قوله) محجوب بغير حلا) قال ابن بعض تعامس هذا صريح
في أن فاعل حب يكون هماً وليس كذلك بل يجب أن يكون اسم جنس معني بال أو مضافاً إلى المحجوب أو ضميراً
مفعولاً بغيره واللفظ ما أومر كما صرح به الشاطبي فكأنه لم اه ومانعه من تصريحه الشاطبي وان تبادل
من عموم قول المصنف وأجعل فعلاً من ذي ثلاثة كنتم مجعلاً مختلف لقول الشارح سابقاً نحو فاعل
فعل المذكور الجواب بالباء والاستغناء عن الواو ضمارة على وفق ما قبله ثم لا يستغناء عن ال التعريف هو زيد
قال نظر المصنف من معنى التعجب اه فتشيل الشارح بنحو حب زيد بسلامة ما سبق (قوله)
ودون ذال) حال من محذوف العلم به أي انضمام الحاء من حب حلة كوتادون ذاك كثر وقوله بالانقل أي بسببه
متعلق بانضمام وقوله من حركة العين المناسب حذف من كثره صريح في أن أصل حب حبب بضم العين أي
صار حبباً به صريح غيره أيضاً (قوله) وحبب المخرج) صدره

الحياء وما ذكر ما يفارق فيه مخصوص حينما مخصوص نعم آخر اه (وما سوى ذال رفع بحب
أوفجر باباً) بنحو حب زيد وحلوا حببهم حلاً (ودون ذال انضمام الحاء) من حبب النقل من حركة العين (كثر) أو نبتة إلى وجهين قوله
وحبباً مفعولاً محذوفين تقتل بها مع ذال في فتح الحاء تنبيهات الأول) قال في شرح الكافية وهذا القول بل مطر في كل فعل مقصوده
المحذوف وكان في التسهيل وكذا في كل فعل حلق الفاء مراد به مدح أو تعجب الثاني قوله كثر

بالذكر

الجواز مطلقا والمنع مطلقا والجواز ان كانت الهمزة لغز النقل والمنع ان كانت للنقل (قوله ومع الخ) للثلاث
 الاول ان شاذ ان على القول بالمنع مطلقا وعلى القول بالتفصيل قياسا على قول الجواز مطلقا والمثال
 الثالث شاذ على القول بالمنع مطلقا قياسا على غيره والقدر مكان لانبأت فيه ولا ماله (قوله كوازي من ديك)
 حكى ابن دريد بناء فعله للفاعل ولا شذوذه عليه اه تصريح الان يقال المتبادر صوغ ازهي من المني للفعول
 اسكتته وتوذر اني للفاعل كما تقدم نظير ذلك في التعجب عن التصريح كالزكريا خص الديك بالذكرا لانه
 ينظر الى حسن الزاوية ويحب نفسه (قوله واشقل من ذات العين) انما كان صوغا من المني للفعول لان
 المراد انها اكثر مشغولية لانها اكثر شغلا لغيرها وان كان يصاغ من المني للفاعل اذا تناسب المقام ومن جنى
 فعله مبنيا للفاعل شغلنا امونا واهلونا فاذكر ما من النظم من ان شغل مما زم البناء للفعول غير مسلم
 والعين تنبيه على كسر النون وسكون الحاء المهملة في السين وذات العين امرأة من تبع الله بن شذية كانت
 تتبع الدين في الجاهلية فاقى حواثب بن حيدر الانصاري قبل اسلامه فسأوهما الخلت تحيا فقال لها امسكيه حتى
 انظر الى غيره ثم حل الآخر وقال لها امسكيه فلما شغل يدهما حاورها حتى قضى منها ما اراد وهرب ثم اسلم وشهد
 بدرارمى الله تعالى عنه (قوله واعني بصاحبك) مع فيه معنى كرمي بالبناء للفاعل ولا شذوذه لان يقال
 مامر (قوله وبه ما تقدم عن التسهيل) أي من الله قديني فعلا التعجب من فعل المفعول ان آمن اللبس وعليه
 يدعي منه افضل التفضيل ان آمن اللبس (قوله وباه الخ) يستثنى من ذلك ما قد ورد في الفعل وفائدة الانبات
 فان اشد باقي هناك ولا يأتي هناك الا في المصدر معرفه والتمييز واجب التذكير كما نبه عليه الموضع والقاهر
 انه لا استثناء عند من يجوز تميز الكوفيين على انه كما قال سم يتأق التوصل بصحوا شذائي
 التفضيل من المني للفعول الذي لا لبس فيه المني للفاعل لانه الانبات بالمصدر الصريح حيث يثني انه مصدر
 المني للفعول وان كان بصورة مصدر المني للفاعل ومن فاقد الانبات اذا اضيف القدم او الانفة الى المصدر
 الصريح كما في التعجب واهم ان في قول المصنف وباه الخ تقديم نائب الفاعل على الفعل وهو جائز في
 الضرورة كتقديم الفاعل بل اولى كما سلفنا في باب الفاعل بل لا يبعد عندي جواز تقديم نائب الفاعل
 اختيارا اذا كان ظرفا ومجرورا لعدم علة منع التقديم وهي التماس الجمله الفعلية بالاسمه كما قدمناه في باب
 نائب الفاعل ومثله ذلك يقال في نحو قوله في باب التضمن وباه المستثنى الجمع ومثل الخ فذكر على بصيرة
 (قوله به الى التفضيل صل) قال الدماميني ههنا تخفى وهو ان افضل التفضيل يقتضي اشتراك المفضل والمفضل
 عليه في أصل الحدث وزائدة المفضل على المفضل عليه فيه فيلزم في كل صورة توصل فيها بشاذ ان تكون
 الشذوة موجودة في الطرفين وزائدة في طرف المفضل وهذا قد يخالف باعتبار القصد فانك قد تقدمت بشاذ ان
 زدد مجرور في الاستخراج مثلا في شذوة وان استخراج زدد يشذ به بالنسبة الى استخراج مجرور ولا شذ في كيف
 يتأق التوصل في مثل ذلك بالعدم لانه على خلاف المقصود اه (قوله لكن اشد الخ) دفع بالاستدراك
 قومه تساوى المتصويين بعد اشد هتاوق التعجب وان لم توجه عبارة المصنف (قوله وينصب هنا الخ) اخذ من
 قول المصنف في باب التمييز والفاعل المعنى انصب بان فعل الخ وهذا يدفع ما يقال لانه على باب التعجب قومه
 جواز نصب المصدر هنا جرمه بالماضى نصبه على المفعول وبكلاهما غير صحيح قاله الشاطبي (قوله والجمع موتا)
 في ان هذا المثال ليس مما نحن فيه لان المقصود الاخبار بالبادية في النجعة لا في الموت فهو على الأصل (قوله
 صل ابدأ) أي ان اتي على أصله من افادة الزيادة على معين فان عرى عنها لم يجب وصله عن لا فظا ولا تقديرا
 كما ستعرفه (قوله تقديرا) أي بان تخفف مع مجرورها لانه في قولهم لم يجز الخذف وقد نذر كرم العلم بخوف
 ما عهد الله خبره من القوم ومن الخارة قاله الدماميني (قوله فيفتح وصله ما بين) أي اني الكلا فمها وهي
 الجارة للمفعول توجه الامتناع ان الوصل في الجرد انما وجب لغير المفعول وهو مع الاضافة كوزنر بها
 ومع الى حكم المذكور لان الاشارة الى معين تقدم ذكره فلفظا وحكما ونسبية يشعر بالمفعول فعل هذا
 لا تكون ال في افضل التفضيل الالعهه للابري من ذكر المفعول افاده شارح الجامع (قوله اختلف في
 معنى من هذه) أي على ثلاثة اقوال المبرد وقول سيبويه وقول المصنف في شرح التسهيل (قوله لا ابتداء

ومع هو اعطاهم قدرهم
 واولاهم للعرف وهذا
 المكان اقفر من غيره
 ومن فصل المفعول نحو
 ازهي من ديك واشقل
 من ذات العين واعني
 بصاحبك وفيه ما تقدم
 عن التسهيل في فصل
 التعجب وباه الى تعجب
 وصله ما بين من اشد
 وما جرى مجراه (بالي
 التسهيل صل) عند
 مانع صوغه من الفعل
 لكن اشد وضوحا في التعجب
 فصل وهما سم ونصب
 هنا مصدر الفعل التوصل
 اليه غير افتقر لزيد
 اشد استغرابا من عرو
 واقوى بياضا والجمع
 موتا (واقبل التسهيل
 صل ابدأ وتقديرا لفظا
 من ان جررا) من ال
 والاضافة جارة للمفعول
 وقد اجتماعا في انا أكثر
 منك مالا أو غير رأى
 منك اما المضاف والمفعول
 بالفتح متصل وصله ما بين
 في تنبيهات الاول في
 اختلف في معنى من هذه
 فذهب المبرد ومن وافقه
 الى أنها ابتداء

الغاية واليه ذهب سيبويه لكن أشار إلى أنها تتبع مع ذلك معنى التبعيض فقال في هو أفضل من زيد بدفعه على بعض ولم يذهب في شرح التسهيل إلى أنها بمعنى المجاوزة وكان القائل زيد أفضل من عمرو قال جاوز بدفعه عن الفضل كالو كان لا ابتداء مقصودا لجاز أن يقع بعدها إلى قال ويصل كونها للتبعيض أمران أحدهما عدم صلاحية بعض موضعها والآخر كون الجور ٣١ بها عاما نحوالة أعظم من كل

عظيم والظاهر كما قاله المرادى ما ذهب إليه المبرد وماده التام ليس بلازم لأن الانتهاء قد ترك الاختار به لكونه لا يعلم أوله لكونه لا تصد الأخبار به ويكون ذلك المبلغ في التفصيل إذ لا ينف السامع على محل الانتهاء الثاني أكثر ما ينف من ويجررها إذا كان أفضل خبرا كالأية ويقال إذا كان حالا كقوله ذوت وقد خلتا كالبدر أجلا أي ذوت أجل من البدر أوصفه كقوله تروى أحد ران تقبل غدا يجني بارد ظليل أي تروى وأق مكانا أجدر من غيره بأن تقبل فيه الثالث قوله صله يقتضي أنه لا يفصل بين أفضل وبين وبين وليس على الإطلاق بل يجوز الفصل بينهما كما هو أفصل وقد فصل بينهما بالو وما انفصل بها كقوله ولقولنا طيب لوبذلت لنا من مامومة على خير ولا يجوز غير ذلك الرابع إذاني أفضل التفصيل مما يتعدى بين جاز الجمع بينها وبين من الدخلة على المفصول مقدمة

الثانية أي المسافة أو ارتفاع نحو خبر منه أو انحطاط نحو خبر منه (قوله واليه ذهب سيبويه) الصغير يرجع إلى أنها لا ابتداء الثانية لا يقيد كونه فقط كما يقول المبرد بدليل ما بعد (قوله معنى التبعيض) يؤخذ من قوله سيبويه في هو أفضل من زيد بدفعه على بعض ولم يتم أن المراد بالتبعيض كون الجور وهاهنا التبعيض المتقدم في حروف الجر وحينئذ لا ينفض الوجه الأول من وجهي إبطال التبعيض الآتين (قوله إلى أنها بمعنى المجاوزة) أي مجاوزة الفضل المفضول بمعنى زاده عليه في الوصف والمراد أنها تفيد ذلك مع بقية التر كيبس فقط الاعتراض بانها لو كانت المجاوزة لضعف أن تقع موضعها عن على أن يحتمل وقوع المراد في موقع مرادته إذا لم يقع مانع وهاهنا مانع وهو الاستعمال لأن اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر إلا من وهذا الجواب الثاني ذكر المصريح والشئ وهو أولى لأن التزام كون المفيد للمجاوزة جلة التر كيبس مع كونه كالإلتفات يؤدي إلى عدم حسن تقابل الأقوال الثلاثة فالأولى أن المفيد لها من وقية التر كيبس في رتبة على إرادتها المجاوزة من من فتندر (قوله كون الجور وهاهنا) أي انعقد يكون عاما (قوله من كل عظيم) أوضح منه في العموم من كل شئ (قوله والظاهر ما ذهب إليه المبرد) أي من كونها لا ابتداء الثانية فقط ووجهه وهو أن من لا يحمل على غير لا ابتداء إلا ما منع منه مانع لانه أشهر معانيها وهاهنا مانع من فلا حاجة إلى إخراجها عنه (قوله ليس بلازم) أي في جميع مواقع استعمال من الابتداء (قوله لأن الانتهاء قد ترك الخ) منه من المراد بكون الجور هو الفضل عليه أنه الذي قصد بيان التفضيل عليه والافتاضل عليه في الواقع قد يكون أكثر من ذلك وكذا يقال في معنى كون المضاف إليه هو الفضل عليه أفاده سم (قوله لا يكون ذلك) أي ترك الأخبار بالانتهاء سواء كان تركه لعدم علمه أو لعدم قصد الأخبار بقول البعض أن قوله ويكون ذلك الخ راجع لثاني فقط كما هو الظاهر غير ظاهر (قوله كالآية) أي قوله تعالى أنا أكثر منكم مالا وأعز نفرا ومحل التمثيل من الآية قوله تعالى وأعز نفرا (قوله أي روى وأق مكانا الخ) هذا التقدير أيضا يناسب ما قاله بعضهم من أن الخطاب للثانية وتروى بمعنى سري في الر واح أي الشئ ولاية اسب ما قاله آخر وهو به العتي من أن الخطاب لصغار الفضل وتروى من تروى النبت إذ طال وأجد روى تروى وخذى مكانا أجدر وقوله بأن تقبل فيه أي عكس فيه وقت الظهور وعلى أن الخطاب لصغار الفضل تكون القبول كناية عن قوها وزهرتها كافي العتي يعني بارد ظليل أي في مكان بارد ذي ظل (قوله وأسس على الإطلاق) أي بل في مفعله مفعول تفصيل فلا يضر (قوله بمعمول أفضل) كقوله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم (قوله بل هو ما انفصل بها) مثل ذلك الفصل بالنداء ومن صرح بجواز الهمامتي والسويطي (قوله لوبذلت لنا) ولتلقى أو شرطية حذف جوابها أي لأحسن البناء تلا والموهبة نكرة مستترة في الماء يرد وقوله على خبر مفعله أي حاصل على خير (قوله ولا يجوز غير ذلك) برده على النداء ما عرفت (قوله وأقرب من كل خير من عمرو) لا يقل هذا من صور ران تفصيل بمعمول أفضل في كلامه تكرر لانا نقول ذكره هنا ليس من حيث الفصل بل من حيث تقديم من المبدية على من الجارة للمفضول فلا تكرر (قوله من المذكورة) أي الدخلة على الفضل عليه ما غير هاهنا لا يمنع الجمع بينها وبين الأولى بالإضافة كقوله

فهم الأقربون من كل خير * وهم الأسفلون من كل ذم

وكقوله زيد أقرب الناس مني (قوله الودي) يقع أو لو كسر الدال المهملة وتشديد اليا جمع ودية وهي القفة الصغيرة والجداد جمع جواد وهو والد كرا والاني من الخيل والسدف بفتح السين والدال المهملة والفاء الصبح (قوله وليست) بناء للخطاب كما قاله العيني وصحى عيسى أي عداوتهم ألبت وانا العزة لك أكثر أي للعاث في الأكثر من كثرة بالتخفيف إذا غلب في الأكثر بقول البعض تبع العتي أي الأكثر فيه مساهلة (قوله فقولان)

أومؤخرة نحو زيد أقرب من عمرو ومن كل خير وأقرب من كل خير من عمرو * انما سم قد تقدم أن المضاف والمرفوع بالاعتق انتران ما بين المذكورة فلما أقوله نحن بفرس الودي أعلمنا * منار كض الجيا في السدف وقوله واستبلا أكثر منهم صهي فقولان (ران) لمذكور ينف أفضل التفضيل (أوجدا) من الأولى إضافة

(الزمعة) أما وإن يوجد أخته ولزيد أفضل رجل وأفضل من عمرو وعنده أفضل امرأة وأفضل من ذعد والزيدان أفضل رجلين وأفضل من ذعد
مكر والزيدون أفضل رجال وأفضل ٣٢ من خالد والحندان أفضل امرأتين وأفضل من ذعد والحندان أفضل نسوة وأفضل من ذعد

ولا يجوز المطالبة ومن ثم
قبل في أخرانه معدول
عن آخر وفي قول ابن
هشام:

کان مغری و کبری = ن
فقاعہا

انه ثلثان (تنبيه) يجب
في هذا النوع مطابقة
المضاف اليه الموصوف
كما رأيت وأما ولانك ونوا

أول كافر به فتقديره
أول فريته كافر به (ونلو)
الطبق لما قبله من
مبتدأ أو وصف نحو
قيد الافضل وهكذا

والفصلان والافصلان
والزبدون الانفنون
والهتفان الانفنان
والهندات الفضلات أو

الفـ ل وكذا ثمرت
يزيد الـ ل ويهـنـد
الفـ ل الى آخره ولا

يؤتى به عن ابن عباس (وما
يعرفه) أضيف ذروب بهين
منقولين (عن ذي معرفة)
هذا المثلقة وعدها

(هذا إذا فرقت) بألف - ل
(معنى من) أى التفصيل
على ما أضيف إليه وحده

الذين آمنوا ولا النعم
والذين آمنوا ولا النعم

ففضل النساء والهنديات
ففضل النساء والهنديات
ففضل النساء والهنديات

بما أوله الأول: إنا المضاف إليه أو بدل من مفاعله عطف بدل من أعلمنا أي أعلم منا ومع اس جتي الإضافة وجعل نافر وعامز كذا الضمير في علمنا شاع ونحن وما أول به الثاني جعل الزائدة أو جعل منهم متعلقا بعطفوف (قوله الزم تذكرة أو أن يوجد) لأن المجرى له مفعول في التبع وهو لا يتصل به علامة تنبيه ولا جمع ولا تانيث والمضاف المنكر مختل بالمجرى في التشكيك (قوله زبد أفضل رجل) أصله زبد أفضل من كل رجل تخفف من كل اختصارا وأضيف أفضل الرجل وحاز كونه مفردا مع كون أهل بعض ما يضاف إليه لا يصلح تخفف من كل أن تكون جماعا فهم المعنى وعدم التناس المراءو وجب تشكيكه لأن القاعدة أن كل مفرد موقع الجمع لا يكون الأنكرة فان حيث بال رجعت إلى الجمع وإن حيث اختل فإن عطف على المضاف إلى الأنكرة مضاعفا إلى ضمير ما قلت هذا أفضل رجل وأعطفه زبد كرم امرأة وأعطفه زبد كرم الضمير وأفراده في المفرد وضربه وما ذكره وضربه على التوهم كما قلت من أول الكلام فان أضفت أفضل إلى معرفة ثبتت وجعت وأنت وهو القاسر وأجاز تسويهما لأفراغ تسويهما قوله

وَمِمَّا أَحْسَنَ الْفَعْلَيْنِ حَمْدًا • وسالفه وأحسنه قديرا

أى أحسن من ذكرته شئنا عن بس وأقره هو والبعض وظاهره وجوب ذكر الضمير والفرد في نحو
هذا كرم امرأة وأقره وهذا أن كرم رجلين وأقره وهكذا ولو وجهه عندى جواز المطابقة لم تكن واجبة
أولاً وفيما قل (قوله يومئذ) أى من أجل لزوم الجرد التذكير والافراد قبل في آخر جماع أخرى مؤيد آخر
أنه معقول عن آخره لى هو المستحق لأن يستعمل لاسم على وزن أفعل التفضيل وبعناه لى الأصل لأن معناه
الأصل أشد تاحراً وإن صار بمعنى ما يبر (قوله في قول ابن هانئ) هو أبو رأس الحسن بن هانئ (قوله من
فما قام) هى التفخايات التى زعموا لى والدها وأخرى فقال بس والبعض وظف فى البيت من فوقها بالواو (قوله أنه
لحن) أى حيث أنث صغرى وكبرى والواجب التذكير وسبق فى كلامه الشارح (قوله يجب فى هذا
النوع) قال البعض وأورد عليه قوله تعالى ثم ردناه أسفل سافلين أه أقول فى البصائر وحاشته للشيخ
زاد ما لمحضه إن أسفل إمالة أمكنة مخذوفة أى إلى أمكنة أسفل سافلين وهى الذنار أو زمنه مخذوفة أى إلى
أزمنة أسفل سافلين وهى أولى العدم أو حال أى ردناه أى صرفناه عن أحسن الصور حال كونه أسفل
سافلين وهم أصحاب النار وعلى الوجه الثانى يكون الاستثناء مفيداً قطعاً وعلى الأول والاخير منصوصاً والمستثنى
منه الضمير بالموصوف فى قوله ثم ردناه أى جعلت فى الجحيم لى جموعه إلى الإنسان المار بمحضه النفس أه أى
والجميع بالانتماء على الأولين لتفصيله لافعل أى جعلت فى الجحيم لأن الأراحم مدفوع وأن الاستثناء عليه
قصور وتقصير على أن المنقول عن النسخة أنه قد كان محل وجوب مطابقة المضاف للموصوف إذا كان
المضاف إليه محمداً أما إذا كان مشتقاً كما فى الآية فلا والله أعلم ويجب أيضاً كونه من جنسه فلا يقال زيد
أفعل امرأة لأن أفعل بعض ما يضاف إليه (قوله الموصوف) أراد به هنا ما يشتمل الموصوف معنى فقط كالبيت
فهو أهم من الموصوف فى قوله بعد من منه أو موصوف (قوله فتقدير أول فريق كافر به) أى وفريق جماع
فى معنى تحميت المطابقة باعتبار المعنى وأفراد كافر باعتبار افراد فريق فى اللفظ (قوله طبق) أى مطابق لآراء
اقتراحه بالاضف شيعه بأفعل فى التبع (قوله وأزidon الاصلون) أى أو الأفاضل ولو زاده كما قبل فى
نظيره لكان أحسن (قوله ذو وجهين) فالمطابقة تشابهة المعنى بال فى الدلو عن لفظ من وعدم المطابقة
لمشابهة الجرد لثبته معنى من (قوله هذا الذى سألنا) ظاهر منه أن قصد التفضيل على المضاف إليه وسه
تارة وعلى كل ما سواه تارة أخرى وعدم قصد التفضيل راساً تارة أخرى يختص بالمضاف إلى معرفة والذى
سبقه الشارح فى التنبيه على أن المصنف فى شرح التسهيل صريح فى أن الجرد بدون من قيد يبرى عن
معنى التفضيل وأما أن قد حذو وجهين زى ومارادوا التذكير وهو المشهور والمطابقة ولا بعد أن نقاس
على ذلك ما ذكره المضاف إلى التكرع عن معنى التفضيل أو قصد التفضيل على المضاف إليه وغيره ونحو
الشيخ والنقص أعده لى بنى مروان ونحو محمد لى الله عليه وسلم أفضل قرشى (ق) فندير (قوله معنى من) أى

جعلنا في كل قرية أكابر مجرمين واوعى عدم المطابقة الزبدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم وهكذا إلى آخره

٢ قوله أفضل قرشي كذا بالامل والموافق لما نقل في الشرح أفضل قرش ٨١

المعنى

وَلَمَّا وَلَّيْتَهُمْ أَوْحَىٰ إِلَىٰ النَّاسِ وَهَذَا هُوَ الْغَالِبُ ابْنُ السَّرَاجِ وَجِبْهَةٌ فَإِنْ قُدِّرَ كَابَرُ مَعْلُولًا ثَانِيًا ٣٣ وَمَعْرِفَتُهَا مَعْلُولًا أَوَّلًا لِمَا مِمَّا يَطْلُبُ

في الجردوة ما وجدنا
 الاستعمالان في قوله
 صلى الله عليه وسلم ألا
 أخبركم بأحسبكم إلى وأقر بكم
 متى تنازل يوم القيامة
 أحاسنكم أخلاقاً (وإن
 عالم تنزل) فائضل بمعنى من
 بأن تم تشويه الفاضلة
 أصلاً وأتوهمها لأعلى
 المضاف إليه وحده بل
 عليه وعلى كل ما سواه
 (فقط طبق ما به قرين)
 وجه واحد كقولهم
 الناقص والأشع أعدل
 بنى مروان إلى عاد لا م
 وتوجد صلى الله عليه
 وسلم أفضل قرش أي
 أفضل الناس من بين
 قرش وأضاهة هذين
 النوعين مجرد التخصيص
 ولذلك عازت إضافة أفضل
 فبما إلى ما ليس هو
 بعضه بخلاف المنوي
 فيه معنى من فانه لا يكون
 البعض ما أضيف إليه
 فلذلك يجوز يوسف
 أحسن أخوته أن قصد
 الأحسن من بينهم أو قصد
 أحسنهم وعنت أن قصد
 أحسن منهم أو نفسه
 برد أفضل التفضيل عارياً
 عن معنى التفضيل

التي الحاصل معها الان التفضيل ليس نفس معناها وانما هو مستفاد من اقل كاعلم بمقدمه الشارح
(قوله ومنه) أي من القول الجاري على المطابقة قوله تعالى وكلنا جعلنا لآل قال العنقا كما برهنا في أول
لجعلنا متناف الى مجرمي اوفى كل قرية المفعول الثاني اه والخطي ما يلزم عليه من ضعف المعنى والاولى
عندي على الاضافة تفسير الجعل التحكين كافي البضاوي ويحتمل ان كل قرية تطرف لغرض متعلق بجعلنا
أو كما برهنا في ثان ويحتمل انها مفعول أول اوفى كل قرية الثاني ويحتمل ان كل قرية تطرف لغرض متعلق بجعلنا
عن صيرنا والاضافة لا يراد ما سذكره الشارح من انه يلزم عليه المطابقة في المجرى وهو محتمل لان الاضافة
منه به أي كما برهنا في تامل (قوله ومنه) أي من القول الجاري على عدم المطابقة قوله تعالى ولقد نعلم ان
الناس على حياة فاحرص مفعول ثان للحد ولوطا في لقال احرص (قوله وهذا) أي عدم المطابقة (قوله فان
قدر) أي ابن السراج فدعا الى ما قال كيف وجب عدم المطابقة وقد وردت في كما برهنا في (قوله المطابقة
في المجرى) أي وهي مجتمعة كما في النظم فان قال الاضافة منه به كما روي فيما روي منه (قوله وقد اجتمع
الاستعمالان في قوله الخ) أي حيث أقر أحدنا وأقرب وجع أحسن وجعل الزخمي أحسن من قسم
ما مقصده ان زيادة المطلقة فلما جع خلاف احب وأقرب فلما من قسم ما مقصده التفضيل على المضاف
اليه وحده فلذا أقر وقوله أحسنكم أخلاقا استئناف يأتي (قوله أو تنزها) بالنصب عطفا على لم تنزهوا
بعض النسخ أو تنزهوا بحذف الياء أو لوجهه (قوله فهو طوطي ما به قرن) من عندنا أو موصوف تشبها بالهي
بال في الخ لكونهم لفظا من ومعناها (قوله وجه واحد) لأقل هذا مناقبه ما سئل الشارح عن شرح
التمثيل من ان المشهور في أفضل الماري من معنى التفضيل التزام الأفراد والتدكير كما استعرض من ان
ما في شرح التمثيل في المجرى من الولا الاضافة دون من (قوله قطوهم الخ) في مع ما قبله لغو وتشرير
(قوله الناقص والاشج أعدا لثي مروان) أي عاداهم لأنه لم يشاركه احدهم في مروان في العدل والناقص
هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان سمى بذلك لقصه أرا في الجند والاشج عمر بن عبد العزيز بن
مروان سمى بذلك لشبهه أمهاته بغير الذابة (قوله من بين قريش) أي حال كونه من بينهم أي من وسطهم
وغيرهم (قوله لجرد التخصيص) أي تخصيص الموصوف بأنه من القوم الثلاثين مثلا لبيان المفضل عليه
سم (قوله اليماني) أي مضاف اليه ليس هو أي أفضل بعضه أي المضاف اليه الواقع عليه ما يلزم ان المضافة على
غير ما هي أبرز الظاهر (قوله الأبيض ما أضيف اليه) أي مشبوها ما أضيف اليه بحسب المعنى الرضوي وان
كان غير مشبوها لبحسب المراد منه في المقام الآخر من المضاف اليه غير الموصوف بما شاركه في المعنى
الرضوي فلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه قاله سم وفي كلام الدمايني ان الحظير الذي ذكره الشارح مذهب
المصريين دون الكوفيين (قوله فلذلك) أي لكون المنزوي فيه معنى من لا يكون الاضف ما أضيف اليه
وعلمنا في رويته معنى من لهدنية الغاضلة أصلا وأوتيتها لأعلى المضاف اليه وحده بل على كل ما سواه لا ليجب فيه
ذلك (قوله ان قصد الاحسن من بينهم أو قصد حسنهم) لأن أفضل على هذين الوجهين ليس على معنى من فلا
يجب كونه بعض ما أضيف اليه وقوله ويحتاج ان قصد أحسن منهم أي لكون المنزوي فيه معنى من يجب ان
يكون بعض ما أضيف اليه وأقل هنا ليس بعض ما أضيف اليه والازمان اضافة الشيء الى نفسه في اخره فلو قيل
وصف احسن الاخوة صحيح لتحقيق الشرط لان وصف أحدا لآخره (قوله برأ أفضل التفضيل الخ) أعاده مع علمه
بمقدمه فلو طعن في ذلك الخلاف فيه وذكر أنه مثله لا غير ما تقدم وعبارة التسهيل واستعماله أي استعمال أفضل
التفضيل عار يا من الاضافة والالف واللام دون من مجرد اذن معنى التفضيل مؤثلا بلام فاعل نحو هو اعلم
بكم أي عالم أو صفة مشبهة نحو هو اعلم عليه أي من طرد عندنا في العباس المراد أكثره أو رادته والاصح
قصده على المعاصرين ووجه الأفراد والتدكير في ما ورد كذلك أكثر من المطابقة اه مع انصاح من الدمايني
ومنها في خذ ان عمل الخلاف وجواز المطابقة وتر كها المجرى من ال والاضافة فلان في ما روي وحديثه كان
المعاصرين الشارح ترك التمثيل بقوله فسر كما في المضاف وان عمل وردوه كذلك اذ لم يقرن بين فاعل ترتيب
لا يصح خبره عن معنى التفضيل أصلا لا في ما سأل عما لا من هذه هي الجارية المفعول قاله الدمايني ولا

(قوله ای مشمولاً) رجا
بشمل أحسن اخوة لانا
تقولوا الاخوة ۷ المعان
ابن شاملاً (قوله أعاده)
فيه نظر ظاهر

برد عليه قوْلهم في التَّهْكِيم أنت أعلم من الجار ولا قوْلهم العمل أحق من الخلل لحصول المشاركة التقديرية
 وصريح في التسهيل بأن عمل عدم مجرد أفضل المقرن عن في غير التَّهْكِيم وأن الفضل عليه في التَّهْكِيم برديون
 مشاركة الفضل تحفظوا تقديرًا نحو أنت أعلم من الجار والأوجه ما قدمناه من تقدير المشاركة في التَّهْكِيم أيضًا
 وقال الدماميني أيضًا وهو ما تبيين الأول قال في الكشف من وجوب كلامهم النصف أحسن الشئ أي
 الصَّيْف أبلغ في حرمة الشئ في بردهما منه وعلى هذا في قوْلهم السَّيْل أحق من الخلل ونحوه وقهر
 هذا الوضع أن يقال لأفضل أربع حالات أحدها وهي الحالة الأصلية أن يدل على ثلاثة أمور أحدها انصاف
 من هوله بالحدث الذي اشتق منه وهذا الأمر كان وصفًا والثاني مشاركة معصوم به في تلك الصفة والثالث
 تميزه وصوفه على معصوم به فيها وبكل من هذين الأمرين طرق غيره من الصفات الحالة الثانية أن يخلع
 عنه ما اعترض به عن الصفات فيجرد لغير الوصف الحالة الثالثة أن تنفي عليه أمور الثلاثة ولكن يخلع عنه
 فرد الأمر الثاني ويختلف تقدير آخر وذلك أن الأمر الثاني وهو الاشتراك كان معصومًا بتلك الصفة فصار معصومًا
 بأثر زيادة الأثر أن المعنى في المثال أن العمل حلا وقوان تلك الحلا وقوان في زيادة أثرها أكثر من زيادة حرمة
 الخلل الحالة الرابعة أن يخلع عنه الأمر الثاني ويبدل الأمر الثالث وهو كون الزيادة على معصوم فتكون دلالة
 على الانصاف بالحدث وزيادة مطلقة كما في يوسف أحسن أخوته اه وقفت عن دعوا خلع الأمر الثاني عنه
 في الحالة الأولى اعترض قال التنبيه الثاني من كلامهم المشهور زبد عقل من أن يكذب ونظيره مشكل أذنته
 تفضيل زيد في العقل على الكذب ولا معنى له وقد وجه في المعنى بتوجيهين أحدهما أن يكون الكلام على
 تأويل أن الواقع بالمصدر وتأويل المصدر بالوصف كقيل في قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى
 أن التقدير ما كان افتراء معني ما كان مفترى في قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا أن التقدير يعودون لقول معني
 يعودون لقول فبين لفظ الظاهر كما هو الموافق لقول جمهور العلماء أن العود بالموجب فكذلك هو العود إلى
 المرأة لا العود إلى القول نفسه كما قوله أهل الظاهر لكن يضاف هذا الوجه أن التفضيل على الناقص لأفضل
 فيه الثاني أن أفضل ضمن معنى أبد معني المثال زبد بعد الناس من أن يكذب لفضله على غيره من هذه
 ليست الجارة للفضول بل متعلقة بأفضل تتضمنه معنى أبد والمفضل معزول أبدًا في مثل ذلك اقتبسنا التعميم
 وهذا الثاني وإن أقره فيه أيضًا نظر من جهة أن الفعل الذي يسبغ هو وما بعده في المثال بالمصدر مستند إلى
 ضمير المفضل فينبغي عند السبغ أن يضاف المصدر إلى هذا الضمير كما تقول في أعجبتني ما صنعت المعنى أعجبتني
 صنعك وإذا فعل ذلك في المثال صار معناه زبد بعد الناس من كذبه فبين مشاركة الناس له في البعد من كذب
 نفسه وزيادة عليهم في ذلك البعد وهذا عن مظان التوجيه بمن قال الرضي ليس المقصود في نحو قوْلهم أنا
 أكبر من الشعر وأنت أعظم من أن تقول كذا تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد
 بردهما عن الشعر والقول وأفضل التفضيل بقيد بعد الفاضل من المفضل فن في مثله أبيت تفضيله بل هي
 مثله في قولك أنا بعد منه تعلقت بأفضل التفضيل بمعنى متباعد بلا تفضيل اه باختصار وجامع كلام
 الرضي أن أفضل التفضيل فيما ذكر مستعمل في بعض مدلوله دون بعض و برده أيضًا أن فيه نسبه نحو
 قول كذا أو الكذب المخاطب وقد يدق هذا وتظهر الدماميني في الثاني بأن نسبه ذلك إليه لتوجهه فيه
 لالتباسه فافهم (قوله نحو بك أعز بك الخ) إنما أول في هذين الموضوعين عاذر لانه لا مشارك لله سبحانه
 ومعالى في علمه ولا تتفاوت المقدورات بالنسبة إلى قدرته اه دماميني (قوله وأن عدت الأبدى الخ) الشاهد
 في تأجيلهم وأجل فاعلم معني العمل لأني أحشم لانه كأعز وأجهر كأؤخذ من قول العيني الأشجع الحرص
 على الال لكن قول القاموس الحشم محرمة أشد الحرص وقد حشم كفرح فهو حشم صريح في أن الوصف
 منه حشم يفتح فكيف يكون أشجع أفضل تفضيل (قوله حمل السماء) أي رفعها فهو متد ومصدره حمل
 ويستعمل لأمر ما يعني ارتفاع مصدره سموك والمراد بالبيت الكعبة وسبأ أي وجه آخر والدعائم جمع دعامة
 بالكسر وهي الأسطوانة (قوله فشر الخ الخ) تله أتمجوه واست له بكف قاله حسن مخاطبته من هجا

نحو بك أعلم بك وهو
 أهون عليه وقوله
 وإن عدت الأبدى إلى
 الزاد لم يكن
 يا عجلهم إذا شجع القوم
 أجيل وقوله
 أن الذي حمل السماء بني
 لنا

يتبادعائه أعز وأطول
 وقوله
 فسر كما تدر كما الفداء
 وقاسمه المبرد قال في
 التسهيل والأصح قصره
 على السماع

(قوله والأوجه) أي لطرده
 الباب (قوله المشاركة)
 المتبادر في مدلول أفضل
 فيكون ما يلي وجه آخر
 (قوله ويرد) لا ورود له
 لما قاله في الفرق بين
 المصدر والخرج وإن
 والتفضل من أن الأول
 يفيدها الحصول بالفعل
 دون الثاني على أنه
 لا يلزم من كون الشئ في
 قوة معني أن يعطى حكمه
 من كل وجه

وحكى ابن الانبارى عن ابي عبد القول يورد أفضل التفضيل مؤولاً بالتفضيل فيه قال ولم يسلم له النحو يون هذا الاختيار وكانوا لا يفضلون
أفضل التفضيل من التفضيل وتاولوا ما استدله قال في شرح التسهيل والذي مع منه قاله هو رتبة التزام الأقراد والتذكير وقد يجمع اذا
كان ما هو له جمعا كقوله اذا غاب عنكم أسود العين كنتم * كراما وانتم ما أقام الأثم ٣٥ قالوا واضع وجهه لغيره من معنى

التفضيل حازان يؤث

فكون قول ابن هانئ

كان مصغرى وكبرى من

فماحقا صحها

اه (وان تكن بتلوم)

الخارة (مستغما فلهما)

أى لمن وجسورها

المستغما به (كن أبدا

مقدما) على أفضل التفضيل

لاعلى جملة الكلام كما

فعل المصنف اذ ين على

تجديله الفعل بين العامل

وهو له واجبه ولاقال

به (كن من أنت

خير) ومن أجهم أنت

أفضل ومن كرههم أنت

أكثر ومن غلام أجهم

أنت أفضل لأن

الاستغما له الصغر

(ولدى * اختصار) أى

وعند عدم الاستغما

(التقديم نورا وحدا)

كقوله

فقال لنا أهلا وسهلا

وزودت

بني الخيل بل ما زودت

منه أطيب

وقوله

ولايب فيها غير أن

سرى بها

قطوف وإن لا تقي منهن

أ كسل وقوله

إذا ما برت أسماء يوما

ظعننه

فأسمه من تلك الظعننه

الذي صلى الله عليه وسلم (قوله وحكى ابن الانبارى الخ) اشارة الى قول ثالث ان أفضل التفضيل لا يجرد عن
معنى التفضيل لاسماعه ولا قاسما (قوله وتاولوا ما استدله) أما يك أعل بك فلامتع من جملة التفضيل
باعتبار بعض الوجوه أى على بك من غير المعاني بعض أحوالكم كالمشاركة في مطلق علم وأما وهو أجهم عليه
فبفضل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل لكثير من قياس الغائب على الشاهد وأما اعتبار إعادة الحوادث
لأنفس الامر وأما ما علمهم وأحمل فلامتع من جملة ما للتفضيل وأما أعز وأطول فقال السعدى المرامى بالبيت
بيت الحدو الشرف وقوله أعز وأطول أى من دعائهم كل يستوعب هذا التفضيل وأما فخر كالمعنى كالمعنى
فخر وخبره ليس أفضل تفضيل بل إسعاد كالمعنى والصعب لأنه ما ورد أن كذلك هذا ما ظهر فحمل البعض
ناو بل ما استدله به جعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد لأنفس الامر أغنى بصرف بعض ما استدله لافى كله
فتدبر (قوله اذا غاب) أى عدم وأسود العين اسم حمل ومعنى البيت أنتم لثام أبدا لأن هذا الجبل لا يغيب
(قوله وان تكن بتلوم الخ) بقى ما اذا كان الاستغما بالمهمزة ويجه أن يقال أن أو بدالاستغما عن التفضيل
عليه وجب التقديم فتقول أمز بدانت أفضل فتدبر كرفى علم المعاني أن المسؤل عنها بالمهمزة هو ما يليها
فيجب التقديم ليكون المسؤل عنه مقولاً وان أن بدالاستغما عن التفضيل وجب تأخير فتقول أنت أفضل
من زيد دليل المسؤل عنه وفعلا القاعدة المذكورة سم (قوله لا على جملة الكلام الخ) وأما فاعل الشارح
مثل ما فعله المصنف بجوارح مثل المصنف لا يقال أن يقدم على الجملة خرج الاستغما عن الصدارة لا تقول
صدارته الواجبه له اغماي بالنسبة لخال فيه فقط وهو أفضل (قوله الفصل بين العامل ومعه له واجبه) لأن
الاستغما ليس من معنويات الخبر وقد يقال أن جواز تقديم معمول التبرع على التبرع لا ينافى في السعة
اذا كان ظرفاً أو جارا وجروراً فيمكن ما فعله المصنف مثله الآن بفرق بقوة الخبر الفعلي بخلاف الخبر الذى
هو أفضل تفضيل فتأمل (قوله التقديم نورا وحدا) وفى التوضيح أنه ضرورة عند الجهور (قوله أهلا وسهلا)
أى أنتم أهلا وما كان أهلا وقوله بنى الخيل أى شبهه بدليل ما بعده والاستغما بالبيت معنى على أن منه
متعلق بأطيب قالز كروا يجوز زلفه بيزودت وحيداً لا شاهد فيه (قوله ولا عيب فيها) أى فى النساء
المذكورة فليقبل وقوله فغير أن الخ من تأ كيد الملح بما يشبه الذم والقطوف يقع القاف وفى آخره فاه
المتعرب لخطا (قوله ظعننه) هى فى الأصل الخود كانت فغيره امرأة أو لم تكن ثم سميت المرأة مادامت
الخود ظعننه وألمع من الملاحه وهى الحسن (قوله رفته الظاهر) المراد به المصر به فبفضل الضمير البارز
المفصل وهذا درجه الشارح فى حيز تفسير كلام المصنف وان أفرد فيه ما ذكر (قوله رفع الضمير المستتر)
أى لأن العمل فيه ضمه لانه نظيره لفظاً لا يحتاج الى قوة العامل سم (قوله الاقلال) أى اذا (قوله)
لانه ضعيف الشبه باسم الفاعل) أى عدم ما يجهر الضعف من محقق وقوع فعل بمعناه مرفقه فلا بد أن الضعف
هو جودى فى مسئلة الكحل (قوله فى حال خبر يده) مثلهما حال اضافته الى نكرة وخص حاله الخبر بد
بالذكر لان الامس فيه كإسائى يعنى فليضعف بدم قبول العلامات فى بعض أحواله انحطت رتبة فى جميعها
فلم يزل فى الاسم الظاهر الأبال شروط الأتية (قوله لا يؤث الخ) هذا طريق الصفة المشبهة فانه مؤث وتثى
وتجمع فلها دألت فى الظاهر كثيرا وان لم يكن فاعل بعناها وهو الثبوت (قوله اذالم يعاقب فلا) جارى فيه
النظام والأفلا حين اسناد المعاقبة الى الفعل كما يشهد به القول الشارح أى لم يحسن الخ فعمل أن قوله أى لم
يحسن الخ تفسير باللازم فتعطل (قوله اذا صبغته نى الخ) زاد غيره قيداً وهو أن يكون أفضل منه لاسم جنس
ليكون معتمدا عليه ولم يكف النقي كما فى اسم الفاعل لأنه لم يرق قوة ولهذا لا يصيب المفعول به بخلاف اسم

ألمع (وفيه الظاهر رز) أى أفضل التفضيل برفع الضمير المستترى كل لغوا لرفع اسمها ظاهراً ولا ضمير بارز الا للاحكى سبويه
مررت برجل أكرم منه أبوه وذلك لانه ضعيف الشبه باسم الفاعل من قبل أنه فى حال خبر يده لا يؤث ولا يثى ولا يجمع وهذا اذالم يعاقب
فعلأى لم يحسن أن يقع مرفقه فعل بمعناه (وهى * عاقب فلا فى كثير) رفته الظاهر (نبأ) وذلك اذا سبقه نقي

ألمع (وفيه الظاهر رز) أى أفضل التفضيل برفع الضمير المستترى كل لغوا لرفع اسمها ظاهراً ولا ضمير بارز الا للاحكى سبويه
مررت برجل أكرم منه أبوه وذلك لانه ضعيف الشبه باسم الفاعل من قبل أنه فى حال خبر يده لا يؤث ولا يثى ولا يجمع وهذا اذالم يعاقب
فعلأى لم يحسن أن يقع مرفقه فعل بمعناه (وهى * عاقب فلا فى كثير) رفته الظاهر (نبأ) وذلك اذا سبقه نقي

الفاعل وأما الشرط سبق النبي ليكون أفضل التفضيل بمعنى الفعل فعمل عملهم وذلك لأن النبي إذا دخل على
 أفضل أو توجه إلى قدمه وهما في باده فبقر بها فبقي أصل حسن كحل عين رجل مقسب الحسن كحل عين زيد
 أما بان يساو به أو يكون دونه ومقام المدح بالي المساواة فبرجع المعنى إلى أن حسن الكحل في عين رجل دون
 حسنة في عين زيد فأفاده الحاشي وأورد عليه أنه لو كان زوال الزيادة بالنفي يجوز العمل اسم التفضيل في الظاهر
 لجاز العمل في نحو ما رأيت رجلاً أحسن منه أو هو وأوجب بالفرق بينهما وبين مثال الكحل بأن اسم التفضيل
 في مثال الكحل خالف الأصل وهو وقابله للفضل والمفضل عليه ذاتاً بالاختلاف هاهنا ذاتاً بالحسن في معناه
 التفضيل منصف يقتضي أنه إذا زال بالنفي لم يبق لأفضل قوة اقتضاء حكمه وهو امتناع عمله في الظاهر بخلاف
 نحو ما رأيت رجلاً أحسن منه أو هو فإنه لا ينصف في معناه التفضيل لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتاً باله
 قوة اقتضاء حكمه وقول إنما اشترط تقدم النبي لقوى طلب الموصوف الصفة المقتضى ذلك لقوتها في العمل
 وذلك لأن طلب النكرة للخصص في الأثبات دون طلبها في النفي لأنه في الأثبات لزادة القائمة وفي النسفي
 أمون الكلا من كونه كذا فأنك إذا قلت ما رأيت رجلاً كان صدق الكلام موقوفاً على تخصيص الرجل
 بأمر يمكن أن يحصل إن رأته من الرجال بخلاف ما رأيت رجلاً وفي هذا أيضاً ما تقدم إيراد جواباً (قوله)
 وكان مرفوعه أحنياً) أي غير ملاس لغيره للموصوف بخلاف نحو ما رأيت رجلاً أحسن منه أو هو فالمراد بقى
 كونه سبباً بهذا المعنى فلا نافي لأشراط ابن الحاجب كونه سبباً بمعنى أن الوصف به تعلقاً بما في المثال
 قاله سم واعترض البعض على الشارح بأن هذا التمدد يقتضي عنه بقوله مفضل على نفسه باعتبار من لما
 حلت من أن المفضل والمفضل عليه في نحو ما رأيت رجلاً أحسن منه أو هو مختلفان بالذات وفيه أن الاعتراض
 باغتناء المتأخر عن المتقدم غير ناهض (قوله) مفضل على نفسه باعتبار من كان ينبغي أن يقول باعتبار آخر
 التفضيل أي إذا نادى غاصاً أو باعتبار واحد لا باعتبارين كالألفي لأن يجعل فيه اكتفاء والأصل ومفضل لا
 ففي المثال أن الكحل باعتبار كونه في عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال وخرج
 بنحو ما رأيت رجلاً أحسن كحل عينه من كحل عين زيد لا بخلاف المفضل والمفضل عليه ذاتاً لأنه اعتبر به
 فردان من أفراد الكحل وأوقع التفاضل بينهما بخلاف المثال المشهور فإنه اعتبر به ماهية الكحل مقيدة
 بتقدمه لرفوه مقيدة بخلافه وأخرى بالظاهر الذي يرمز إليه من صريح الشارح أن هذه الشروط ليعمل
 أفضل التفضيل مطلقاً في الظاهر لا ليعمل أفضل من فقط كما بينه البعض فانظره (قوله) في عينه حال من
 الكحل مقدم عليه أو ظرف لقومته على أحسن وفي عين زيد حال من الضمير المحرور عن (قوله) فإنه يجوز
 أن يقال الخ) لتعليل لحدوث أي وأما كان هذا المثال مما عاقب فيه أفضل الفهم لأنه يجوز الخ) (قوله) لأن أفضل
 التفضيل الخ) علة لقول المصنف ومضى عاقب فعلاً فكثيراً ما أتته (قوله) لأنه ليس له فعل بخلافه أي في الزيادة
 ليعمل عليه ولا برده عليه أن أفعال القلبية بمضاهة وكثيراً في فكرته أي غلبته في الكثرة وزدت عليه فيها لعدم
 الطراد القلبية في كل مادة كما قاله سم نعم برده عليه أن الصفة المشبهة ليس لها فعل بخلافه في الثبوت مع عملها
 في الظاهر وأن أفضل التفضيل المحرور عن معنى التفضيل بمعنى الفعل لعدم دلالة على الزيادة مع أنه لا يعمل
 في الظاهر على ما يقتضيه إطلاقهم وتعليقاً بمقتضى الشارح في قوله وذلك لأنه ضعيف الشيء الخ) فلا يتم
 المطالب بجرح هذا التعليل بل مع ضمنية التعليل الذي قدمه الشارح فتنه (قوله) يسع أن يقع الخ) أي
 يجوز أن المقام (قوله) لوجب كونه مبتدأ أي مختاراً عنه باسم التفضيل (قوله) فإن المفضل أي ولو تقديره كاف
 ما رأيت كعين زيد أحسن فمالك الكحل فإن تقدير ما رأيت ههنا كعين زيد أحسن فيها الكحل منه في غيرها
 فلو لم يعمل الكحل فعلاً بل جعل مبتدأ لزم الفصل بالجنس تقديره أقل يقال زوماً الفصل بالجنس غير مقرر
 لعدمه في نحو هذا المثال فإنه سم والاحتمال هنا المستد أو المراد بالاحتمال الضمني ههنا ما ليس من معمولات ذلك
 العامل لا ما لا يتلقى له به وجهاً ولم يعمل الكحل مبتدأ مؤخر عن من فلا يلزم الفصل بالجنس بأن يقال
 ما رأيت رجلاً أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل فراراً من التزامه في الفعل الأصل وهو تقدمه من جمع
 الضمير عليه بلا غير ورده لا مقدماً على الوصف بأن يقال ما رأيت رجلاً أحسن في عينه منه في عين زيد

وكان مرفوعه أحنياً
 مفضل على نفسه
 باعتبار من نحو ما رأيت
 رجلاً أحسن في عينه
 الكحل منه في عين زيد
 فإنه يجوز أن يقال
 ما رأيت رجلاً أحسن في
 عينه الكحل كحسه
 في عين زيد لأن أفضل
 التفضيل إنما يقتضي
 رفع الظاهر لأنه ليس له
 فعل بغيره وفي هذا المثال
 يصح أن يقع مرفوعه فعل
 معناه كإرأيت وأيضاً فلا
 لم يعمل المرفوع فاعلاً
 لوجب كونه مبتدأ قبل
 الفصل بين أفضل ومن
 يأتيه والأصل أن يقع
 هذا الظاهر بين ضمير من
 أو لهما الموصوف وتأتيها
 للظاهر كإرأيت وقد
 يحذف الضمير الثاني
 وتنحصر من أما على
 الاسم الظاهر أو على عمله
 أو على ذي العمل

فتقول من كل عين زيد أو من عين زيد أو عين زيد تحذف متصفا أو متفان وقد لا يؤتى بعد الرفع بشئ نحو ما رأيت كمن زيد أحسن فيها
الكحل وقالوا أحدا أحسن به الجبل من زيد أو الأصل ما أحدا أحسن به الجبل من حسن الجبل من زيد ثم أضيف الجبل إلى زيد بلا سبب ما به
حذف المضاف الأول ثم الثاني ومثله قوله عليه الصلاة والسلام ما من أمة أحب إلى الله فيها الصوم ٣٧ من أيام الشهر والأصل من محبة
الصوم في أيام الشهر ثم

من محبة الصوم أيام الشهر
من صوم أيام الشهر من
أما الشهر وقول الناظم
(كل تروى في الناس من
رفيق
أولى الفضل من
الصدق)

والأصل من ولاية الفضل
بالصدق ففعل بهما ذكر
في تنبيهات الأول كما
امتنع نحو ما رأيت رجلا
أحسن في عينه الكحل
منه في عين زيد ونحو
ما رأيت رجلا أحسن
منه أبوه وإن كان أفضل
فيما يصح وقوع الفعل
موقفة لأن المتعبر بالطراد
رفع أفضل التفضيل
الظاهر سواء كان نفع
موقفة الفعل الذي يبنى
منه مفيدا فاذن هو في
هذين المثالين ليس كذلك
الأثرى أنما لو قلت رأيت
رجلا أحسن في عينه
الكحل تحسنه في عين
زيد أو يحسن في عينه
الكحل كحلا في عين
زيد يعني بفرقة الحسن
فأنت الدلالة على
التفضيل في الأول وعلى
الفرقة في الثاني وكذا
القول في ما رأيت رجلا

فما رأيت التزام بتقديم غير الأهم وهو الوصف بالضرورة والالتزام بخالفه الأصل وهو التمتع بالمقدور بلا ضرورة
(قوله فتقول من كل عين زيد) قد يقال إذا قيل ذلك لا يمكن الرفع مفضلا على نفسه بل على غيره فالدلت
أما على أن ألف في الكحل عوض عن ضمير الرجل فالغايير بالذات ظاهر وأما على أنها الخمس فلا أنماهاية
الكلمة مغايرة للذات لفردها الجزئي لأن مختار الثاني ويقال لما كان الفرد مندر جاتحت لما به الكلمة
كان كما تنافسها والتغاير ما سار فافهم (قوله تحذف متصفا) أي إذا دخلت من على الفعل وهو العين أو
مضافين أي إذا دخلت من على ذي الفعل وهو زيد (قوله وقد لا يؤتى بعد الرفع بشئ) أي اختصارا أو ذلك
إذا تقدم محل المفضل على أفضل كما في مثال الشارح وكذا إذا تقدم صاحب محل المفضل على أفضل فيما يظهر
كما في ما رأيت كزيد أحسن في عينه الكحل فاختصار البعض على الأول قصور ورأي يصح على الظاهر
والكاف سببه وأحسن حال من مجرد والكاف على ما قاله البعض ولازم عليه محي والخالص من المضاف إليه
بدون شرطه أو كمن وأحسن صفتان لهما نحو ذوقه ويصح غير ذلك (قوله وقالوا) أي داخلوا من في اللفظ
على غير الفضل عليه وهو ملاسه كما بينه الشارح فهو وكقولنا ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من عين
زيد لكن منقول من في هذا التركيب محل المفضل عليه حقيقة وفي ما أحدا أحسن به الجبل من زيد ملاس
المفضل عليه لا محله حقيقة ولهذا ذكرنا الشارح هنا ولم يكف بقوله سابقا وقد تحذف الضمير الثاني أي فافهم
(قوله من حسن الجبل من زيد) كان عليه إسقاط حسن لأن المفاضلة بين الجبل ونفسه باعتبار بن يقال
الذائي إلى ذكره تعالى من يديه لا تناقل على حذفه يكون بزيد حال من مجرد ومن كافي نظارة ولا حاجة إلى
مناقله شيئا والبعض عن الثاني وأقره من التكلف ومثل ذلك يقال في الحديث ومثال الناظم الآتي (قوله)
ما من أيام أحب إلخ) أفضل التفضيل فيه معصوم من فعل المفعول فيه شذوذ من هذه الجهة الأعلى قول من
يحمل الصوغ منه مقياسا عند ما نال البس وكذا من جهة صوغه من زائد على الثلاثي إن كان من أحب إلخ
فان كان من حبب الثلاثي فلا شذوذ فيه إلا من الجهة الأولى وبهذا يلزم ما في كلام البعض من المخاخفة (قوله)
أولى) فيه شذوذ من جهة أنه لا فعل له لا يمتنع أحق ولم يستعمل من هذه المادة فعل بهذا المعنى لأن الفعل
المستعمل منها ولي بمعنى قولى أو تبع وبهذا يلزم حسن قوله ومتى عاقب فعل لم يقل فعله ولا الفعل للتأخر
مثل هذا أفاده شيئا نقله عن بس قال البعض وينازع قول الشارح الآتي لأن المعبر في الطراد إلخ
أي حيث فيه الفعل الذي يبنى منه فعل ويندفع بان التبعين على التاليف تدبر (قوله أفا امتنع نحو إلخ)
المانع في المثال الأول عدم سبق الثاني وفي الثاني عدم كون الرفع أحبنا (قوله مفيد فائدة) أي فائدة
أفضل من الدلالة على التفضيل وعلى الفرقة كما يؤخذ عما بعده (قوله الأثرى أنما لو قلت رأيت)
بالمثال الأول وقوله وكذا القول إلخ متعلق بالمثال الثاني (قوله كحلا مفعول يحسن لتعنه معنى بفرق (قوله)
وعلى الفرقة في الثاني) لأن يحسن فيه مضارع حسنه إذا فاقه في الحسن فهو متعدو أفعال الغرائز لازمة (قوله)
حيث تفوت الدلالة على التفضيل) أورد عليه مم أن المثال المشهور يصدق لغة بصورتين تقرر حسن
كحل عين الرجل من حسن كحل عين زيد ونحوهما والرد بحسب المقام الأولى والثانية كما تقدم ومثله
ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه أصح من حسن الأب ومساواة وأذا عرفت بالفعل في ماصدق التركيب لانه
بالأولى وكذا إن زاده حسن كحل عين الرجل وحسن الأب على يده المقام عين الأولى فالتركيبان مستويان
في المعنى سواء عرفت بما بالفعل أو بالفعل فالحكم ففوات الدلالة على التفضيل في أحد هاتين الإخراج

يحسن أبوه تحسنه إذا أتيت في موضع أحسن بمضارع حسن حيث تفوت الدلالة على التفضيل أو قلت ما رأيت رجلا يحسنه أبوه فأتيت
موضع أحسن بمضارع حسنه إذا فاقه في الحسن حيث تعبر الفعل الذي يبنى منه أحسن ففادت الدلالة على الفرقة المستفادة من أفضل
التفضيل ولو رمت أن توقع الفعل موقع أحسن

(قوله وأورد) الإراد جوابه في الماضي أنصا ومضى الحقيقة على قوله وكان إلخ وحاصل الجواب أن قوله لو كان إلخ لا بد منه لا تكسب بصروحه
الأصلية فيرفع الظاهر حيث غلبت تأمل فافهم منزال الأقدام

على غير هذين الوجهين المستطع • الثاني قال في شرح التفسير لم يزد هذا الكلام المتضمن لارتفاع الظاهر بأفعل الاعمى في ولا بأس باستعماله بعدتهى أو استفهام فيه معنى النفي كقوله لا يكن غيرك أحب اليه مني اليك وهل في الناس رجل أحق به الجحيم منه بحسن لأن • الثالث قال في شرح الكافية ٣٨ أجوعا على أنه لا ينصب المفعول به فان وجعا وهو حموز ذلك حمل نصبه بفعل مقدّم نفسه

أفعل نحو والله أعلم حيث يجعل رسالته غلبت هنا مفعول به لا مفعول فيه وهو في موضع نصب بفعل مقدّم يدل عليه أعلم ومنه قوله

وأضرب منا بالسيوف القوانسا

وأجاز بعضهم أن يكون أفعل هو العامل أجبره

عن معنى التفضيل اه

في خاتمة في تنسبه

أفعل التفضيل بحروف

الجر قال في شرح الكافية

وجملة القول في ذلك أن

أفعل التفضيل إذا كان

من متعد بنفسه دال على

حب أو بغض عدى

بالإلى ما هو مفعول في

المعنى وبإلى ما هو

فأفعل في المعنى نحو

الؤمن أحب لله من نفسه

وهو أحب إلى الله من غيره وإن كان من متعد بنفسه دال على علم عدى

بأياه نحو زيد أعرف بي وأنا أدري به وإن كان من متعد بنفسه غير ما تقدم

عدي بالألف فهو ما طلب لثا وروا فقع للبار وإن كان من متعد بحرف عدى

به لا يجره ظهوره أو هـ في الدنيا وأسر على التبر

وأبعد من الألف وأحوص

(قوله على غير هذين الوجهين) يعني بما كونه متعار حسن اللازم كونه متعار حسيته أي فاقه في الحسن (قوله منه) أي الجسد وقوله بحسن حال من مجر ومن أي حالة كونه ملائمين ذكر (قوله أجوعا الخ) بنا فيه قوله بعد وأجاز بعضهم الخ لأن يقال لم يعد المتصرف عاقله هذا الجرح في الإجماع أو يقال الإجماع في غير المتجذر عن معنى التفضيل كما يؤخذ من تقليل المتجذر وكما في شرح الدمامي على المعنى فتدبر (قوله لا ينصب المفعول به) أي بل يصل إليه بواسطة الألف نحو هو أو هي العلم فان كان ما يتعدى لائن نصب الآخر بفعل مقدّم نحو كسى الفقراء الثياب أي يكسوه الثياب قاله الدمامي قال المصريح وكذلك لا ينصب المفعول معه والمفعول المطلق والتبصر لا إذا كان فاعلا في المعنى نحو زيدا أحسن الناس وجها ويحوز نفسه السابق وقال بعضهم غلط من قال أن أفعل التفضيل لا يعمل في المفعول به لو ورد السماع بذلك كقوله تعالى هو أهدى سبيلا وليس غيرنا لأنه ليس فاعلا في المعنى (قوله غلبت هنا مفعول به لا مفعول فيه) اعترضه أبو حنيفة بأنه متروك من التصرف وحيث لا تصرف وفي المراد على التفسير لم يخرج حيث فاعلا ولا مفعول به ولا مبتدأ اه وفي التفسير أن تصرفها نادر قال الدمامي ولو قيل أن المراد بعد الفعل الذي هو في محل الرسالة لم يعد فاعلا حيث على ما عهدنا من ظرفيتها والمعنى أن الله تعالى لن يتركك مثل ما ترك قريسته لأنه لم ينافهم من الذي كانوا يطهروا الفضل والصالحية للرسالة ولستم كذلك قال الترمذي بل هو بعد ما فيه من حذف المفعول والأسم الموصول وبعض صلته بالادليل (قوله القوانسا) جمع قونس وهو أعلى البيضة وعظم يائتي بين أدنى الفرس كما في القاموس (قوله تجرد عن معنى التفضيل) رديته وإن أول ما على التفضيل فيه لا يلزم كون تعديه كتدبيه وخصوصيات الانقضاء لا تنكر وأجاب الدمامي بأن أصل المتوافقين معنى أن يتوافقا حكما (قوله جملة القول) أي جملة أي مجموعه فهو من الأحوال يعني الجميع ضد التقرب لأن الأحوال ضد التفضيل والبيان (قوله دال على حب أو بغض) أي على معناها فشم ما كان من مادة النكر اه ملاما (قوله وهو أحب إلى الله غيره) أي يحب الله المؤمنين أكثر من محبته للكفار قال البعض وظاهره أنه حينئذ تجرد عن معنى التفضيل إذ لا يجب الله تعالى الكافر أصلا اه وفيه أنه ينافيه ما يشير وقده هو أيضا من أن المقررين لا يجرد عن معنى التفضيل فإذ ينبغي عندى أنه غير مجرد عن ذلك بل فيه معنى التفضيل باعتبار محبة الله تعالى الكافر من حيث كونه مخلوقا له ملاقاتا (قوله وأحد من الخ) يفتح انخاء المنجبة أي أميل عن الزنا (قوله وقد سبق بعض ذلك في باب) فيه أنه ذكر جميع هذا التفضيل في أفعل التجب في باب لا يعصم فقط والله سبحانه وتعالى أعلم

النتج

و يقال له الوصف والصفة وقيل النتج خاص باعتبار كتمام وضارب الوصف والصفة لا يختصان به بل يشعان نحو علم وفاضل وعلى الثاني يقال صفات الله وأوصافه لا يقال نعوتة والذي في القاموس أن النتج والوصف مصدران يعني واحد وأن الصفة تطلق مصدر رابع في الوصف واسما للمكانم الذات كالعلم والسواد (قوله في الأعراب) يراد به في قولهم قام زيدا ولا وعطف النسب إذا لم يكن له طوف عليه أعراب كالجمل المستأنفة والجواب أن المراد في الأعراب وجود أو عدم ما يدخل مذكروا بزيادة الفاضل ولا يستدرك بضم الفاضل وكر زائبا لا يصف بدموعه لأن تبعه الفاضل وكر زيدا بدموعه في الضم ليست تبعه في الأعراب والجواب أن المراد بالأعراب وما يشبههم من حركة فارضة لتبر الأعراب مع أنهم ما تعان بدموعه في أعراب غير ظاهر بل هو محلى في التبع وتقدري في التابع منع من ظهوره حركة الاتباع فسلم أن ضمة التابع

على الجذ وأحدر بالهمز وأحيد عن الخ في ولعل التجب من هذا الاستعمال لا الأقل التفضيل نحو ما أحب ليست المؤمنين لله وما أحب إلى الله وما أعرفه بنفسه وأقطعه لعلوا في وأخضعه لطفه وأزهد في الدنيا وأسرعه إلى الجبر وأحضره عليه وأجود به اه وقد سبق بعض ذلك في باب والله تعالى أعلم (النتج) (يتبع في الأعراب الأسماء الأولى هفت وتؤكد

(قوله برد) أي بناء على أن قوله الأسماء لا مفعول به وإبرادها على تعريف التابع أحسن

لست ضمة اعراب لعدم الرفع ولا ضمة بناء لعدم مقتضيه هذا هو التحقيق ثم اراد الاعراب انظروا وقد بدوا
 أو محلا قد دخل فيه نحو بحر ضربت بحر في تأنيدهم لغيره مقدور ونحو رسمه للتسوية به الذي كان مأمرا
 في العربية فقيسوا به والذي متوافقان في الاعراب محلا **فائدة** الجوار يختص بالبحر وبالتحق قليلا
 والتوكيد نادرا على ما في التسهيل والغنى وقال الناطقون العبدية يجوز في العطف لكن بالواضحة وجعل منه
 وأرجحكم في قرأ ما بغير وضحة في المفتي بان العاطف يمنع الجوار وعلى منع عطف الجوار بكونه من الأرجل
 للعطف على الرأس لا لتسجل بل لينتهى بقطعه على الموصوح على طلب الاقتصاد في غلظه الذي هو مظنة الاسراف
 اكونها من بين الاعضاء الثلاثة المعسولة تفصل بصيا الماء عليها وهي ما لثابت فاعلها توهم انها تسبح لان السبح
 لم تضرب له فاعلى في الشرع كذا في الكشف وازم عليه اما استعمال السبح في حقيقة ما بالنسبة الى الرأس وفي
 محارزه وهو العطف الشبيه بالسبح في قلة الماء بالنسبة الى الأرجل وصاحب الكشف عن منعه واما جعل العطف
 من عطف الجبل بتقدير وامسحوا بأرجلكم فكذلك الأرجل معطوفة على الرأس على هذا باعتبار ضرورة العطف
 وفي هذا حذف الجوار وإبقاء عمله وهو ضعيف لأن يقال قوة الدلالة عليه يسبق مثله تدفع الضعف كالمشبه
 السيد كالي بعضهم الجرباء الجوار مقيس عندني مسمى به مع ما عند المقرء اه وفي الداميتي ان ابن جني أنكره
 وجعل حرب صفة مضرب بتقدير مضاف أي حرب بحره وان حركة الجوار حركة متعينة لاسم الحركة لاربابه وان
 الحركة الاربابية معتدلة بحسب ما يقتضيه عامل المتبوع وعبارة المفتي أنكر ابن جني الجرب على الجوار وحصل
 حرب صفة لضرب والاصل حرب بحره ثم أنيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر وازم ما استار الضمير
 مع جربان الصفة على غير ما هي له وهو لا يجوز عند البصريين وان أمن اللبس **قوله** وعطف **الاول** أي بيان أو
 نسق **قوله** الحاصل أي في هذا التركيب والمحدد أي في تركيب آخر **قوله** غير خبر حال من ضمير المشار
قوله يخرج بالحاصل والمحدد أي يجمع بينهما ولا يخرج قولنا والمحدد كان أحسن لانه الخارج غير
 المتبدل وقوله خبر المبتدأ أي خبر الثاني من الخبر المتعدي كما بدل عليه ما بعده **قوله** حامض الخ مقتضاه أن
 حامض خبر مبدع وهو الموافق لما سبق أي نحو أو مان حلو حامض مما تعدد فيه الخبر لفظا ولا بنافه قول
 بعضهم انه خبر خبر لانه ناظر الى المعنى أي اللفظي أما المعنوي فمخصص بالاسماء كالنعت
 وعطف البيان ولذلك كانت الاسماء أصلا في ذلك **قوله** لكونه الاصل في ذلك فكذلك تقدمه على الفاعل
 في عبارة للاهتمام بالاحصر **قوله** الى منع تقديم التابع الخ مثل التابع معمولا فلا يجوز هذا طعنا على
 رجحان كل قال البعض لان المفعول لا يعمل الاحب يعمل عامله اه وهو مقصود بنحوه بدالم اضرب
 وجوز الكوثيرون تقديم المفعول واقفهم الزمخشري في قوله تعالى وقل لهم في انفسهم قولوا بل نقول العمل في
 انفسهم متعلقا بآيها **فائدة** يجوز الفصل بين التابع والمتبوع بغير اجتناب محض كعمول الوصف نحو
 ذلك حشر عينا يسير ومعمول الموصوف نحو يعجبني ضربك هذا السيد وعمله نحو هذا ضربك القام
 ومقبر عامله نحو ان امرؤ ذلك ليس له ولد ومعمول عامل الموصوف نحو سبحان الله عا يصفون عالم الغيب
 والمبتدأ الذي خبره فيه الموصوف نحو في الله شلت فاطر السموات والارض وان غير نحو في ذلكم العاقل والقسم
 يجوز بدو الله العاقل قائم وجواب انتم نحو بل ورفي لنا ينسك عالم الغيب والاعتراض نحو وانه انتم لم تعلمون
 عظيم والاستثناء نحو ما جاني أحد الزيد انتم منكم ومن الغصن بين التاكيد والمؤكد لا يحزن ورضي بما
 آتيتن كاهن وبين المعطوف والمعطوف عليه وامسحوا برؤوسكم فصل بين الايدي والأرجل على قراءة نصب
 الأرجل وبين البدل والمبدل منه قيل الأقل لانه في نفسه مختلف الاجنبي بالكلية من التابع والمتبوع فلا يقال
 سررت برجل على فرس عاقل أيضا وكذا لا يجوز فصل نعت الميم ونحوه مما لا يستحق عن الصفة من متعونه
 فلا يقال ضربت هذا زيدا بالرجل ولا الشعرى طلعت المور كذا في الجمع واعتراض الخبر باستثناء الشعرى
 في قوله تعالى وانه هو رب الشعرى وما ذكره من أن نصفه بدل من اللبس هو أحد أوجه ذكره البصري
 وغيره والاستثناء عليه من نصفه والخمير في منتهى عليه الأقل من النصف كالثالث فيكون الخبر بين الأقل

وعطف و بدل ونعمي
 لاحصل ذلك التوابيع
 فالتابع هو المشارك لما
 قبله في اعرابه الحاصل
 والتقدير غير خبر يخرج
 بالحاصل والتقدير خبر
 المبتدأ والمفعول الثاني
 وحال المنصوب وبغير
 خبر حامض من ذلك
 هذا هو حامض
فتمت **الاول**
 سيأتي ان التوكيد والبدل
 وعطف النسق يتبع
 غير الاسم وانما خص
 الاسماء بالذكر لكونها
 الاصل في ذلك الثاني
 في قوله الاول اشارة الى
 منع تقديم التابع على
 متبوعه واذا صاحب
 المبدع تقديم الصفة على
 الموصوف اذا كان

قوله لم تضرب له
 باعتبار منه والاصل
 فتكون الثانية قرينة
 على المراد **قوله** اما
 استعمال الخ وعبارته
 لا يمكن جعلها على عموم
 التحار وان أمكن في الآية
 تأمل

لاثنين أو جماعة ولقد تقدم أحد الموضوفين فنقول قام به بالاعتقاد وعبر ومعتقوله واستعرا لرحال غلامه * أي ذلك في
الأكبرمان وخاليا وأجاز ٤ الكوفيين تقدم المعطوف بشرط تذكر في موضعه هاء الثالث اختلاف في العامل في التابع

١٤٦٢ ب الجمهور إلى أن

العامل فيه هو العامل في

التبوع واختارنا للتبوع

وهو ظاهر مذهب سيبويه

الرابع لم يتعرض هنا

ليسان رتبة التابع قال

في التمديد ويسد عند

اجتماع التوابع بالثمت

ثم عطف البيان ثم

بالنوكيد ثم بالسند ثم

بالنسق أي فقال جاء

الرجل الفاضل أبو بكر

ففسه أشوك وزيد

الخامس قدم في التمديد

باب التوكيد على باب

الثمت وكذا فعل ابن

السراج وأبو علي

والزحدرى وهو حسن

لأن التوكيد بمعنى الأول

والثمت على خلاف

معناه لأنه يتضمن حقيقة

الأول وحال من أحواله

والتوكيد يتضمن حقيقة

الأول فقط وتقدم في

الكافية الثمت كما هنا

وكذا فعل إيراد الثمت

وإزجاء الجزولي نظرا

لماسبق في التثنية

الرابع (ثالث في

عرف التمام تابع ممت

ماسبق أي مكم

التبوع (رويه) أي يوم

التبوع أي علامته (أو

وسم ما به اعتاق) فالتابع

جنس يشمل جميع

التوابع المذكورة ومن

منه كالرابع والأكثر منه كالتصنيف ومنها أن الاستثناء من اللبيل ونصفه بدل من قليل لا فيكون التغيير بين
النصف والآخر عليه كالتثنية والنقص عنه كالتثنية وأعرضه الشهاب القرطبي بأنه يقتضي تبعه أن نصف
قليل وهي غير مرفوعة في استعمال اللغة واختار أن نصفه بدل من قليل الأقل وأما المراد باللبيل البالي بناء
على استراق البالي بالقليل منها إلى الأعداء كالمريض والأسير فقليل نصفه من البالي التي أعزفها والمعنى
ثم المالبس التي أعزفها نصفها أي نصف كل منها لكن ذكر الضمير المتعلق إليه نصف لكون اللبيل مفردا
مذكر في اللفظ وأن المراد بالقليل في قوله أو انقص منه قليلا أو زد عليه أي قليلا هو السدس بخير صلى الله
عليه وسلم بين قيام نصف الليل وثلاثة وثلاثين (قوله) إذا كان أي الصفة والتذكير باعتبار المذكر أو لأن الثمت وفي
بعض النسخ إذا كانت نحو في ظاهرة (قوله) غلامه قاله البعض منصوب بزعم الخلفاء أي غلامه ولا
حاجة إليه بل الظاهر أنه معقول به حقيقة أي ولست بمقتضى غلامه لا حد بل أز به قال النبي وتبعه غيره
كشجنوا البعض وذلك إشارة إلى المذكر هو غلامه أمه والاحسن أرجاع الإشارة إلى إقرار غلامه بالمفهوم
من مقرا وتوقع بالتكلم حائر اختيار الجملة فنقول العيني حركة الياء للضرورة غير محجج (قوله) بشرط
تذكر في موضعها أي عند قوله نصف ومتبوع الخ (قوله) اختلاف في العامل في التابع أي غير البديل بقرينه
قوله فذهب الخ لأن مذهب الجمهور في البديل كما في الجمع أن عامله محذوف بدليل ظهوره جزوا من الظاهر
ووجوبه مع الضمير نحو رتب زيد به قاعدة عامل الجبر في نحو وجب زيد يعلم مافي كلامه الأساطلي من
انحط وزيد الدماميني الدليل بجعل الجار والمجرور والثاني بدل من الجار والمجرور والأول والعامل ما قبل الجار
الأول وهو غير معاد أو مذهب غيرهم فهو أن العامل في البديل هو العامل في البديل منه (قوله) فذهب
الجمهور وقيل العامل في الثمت والبيان والتوكيد التبعية قول مقدور وفي النسق مقدور قيل حرف العطف
نائبه كذا في الدماميني وأما مع قول الدماميني فائدة اختلافه عند مجاز الوقف على التبوع دون التابع عند
من قال العامل فيه هو الأول أه ويظهر أن الأمر كذا على القول بأن العامل التبعية تأمل (قوله) ثم يهطف
البيان أي ثم يبدأ به بدأ عريا أي بالنسبة لما بعده وكذا يقال فيما بعده الأقولة ثم النسق فلا ينافي فيه البدا
العرفي في قدره عامل بنسبه أي ثم توفى بالنسق ولك تقديره في النكل (قوله) لأن التوكيد بمعنى الأول أي فهو
كالجزء من الثمت دلالة الثمت على الأول وزيادة الجزء مقدم على الكل وكون التوكيد بمعنى الأول ظاهر في
التوكيد اللفظي وفي المعنوي بالنسق والعين وأما بكل وأجمع ففيه نظر لأنه لا فائدة للشعر فتأمل (قوله)
وحال من أحواله هذا في الثمت الحقيقي وأقصر عليه لكونه الأصل (قوله) نظرا لماسبق الخ أي من كونه
بدايه عند اجتماع التوابع (قوله) ثم ماسبق أي المقصود منه أصالة تمام متبوعه أي أيضا أو تخصصه
كإساق في إيراد الثمت لقر الإيضاح والتخصيص كالمحذوف والتأكيدي لأن هذا مرفوض ومنه الثمت
الكاشف إذ هو خطبه أبلغ بحقيقة المتنوع وسيدفع الشارح الإيراد بوجه آخر بحيث في التعريف بأنه
غير مانع لشعوره لقومهم بأه إذا ألتجته أنه عطف بيان عند سيبويه كإساق في المراد ماسبق ولو تقديره بشمل
المتنوع المحذوف (قوله) يومه أي الماسبيية والوسم يطلق بمعنى العلامة مخرج على هذا الشارح وعليه يقدر
مختلف أي بفهم يومه ويطبق بالمتنوع المصدر وهو الوسم بالسمه وهي العلامة والتقدير على هذا ومعنى العبارة
تابع مكم للمتبوع بسببه لأنه على معنى متبوعه أو في سبب متبوعه والمراد دلالة التضمنية فلا بد لعلم من
قولنا تنقي زيد عمله لأن دلالة لفظ علم على المعنى الذي في زيد به طابقة لا لتضمنية (قوله) مخرج للبدل والنسق
لأنهما لا يثبتان متبوعهما إلا بإيضاح والتخصيص أي لم يقصد من ذلك أصالة فلا نافي عن رخص الإيضاح
للبدل ولعطف النسق في بعض المصرد (قوله) أو متعلقه بكسر اللام أي ما يتعلق به وهو السبي (قوله)
ليسا كذلك لأن البيان عين الأول وكذا التوكيد اللفظي والمعنوي بالنسق والعين وأما بكل وأجمع

ففيه
لأنه ما شارك الثمت في تمام ماسبق لأن الثلاثة تكمل ولا تهم وتوقع اشتراكه واستحقاقه لأن الثمت يوصل إلى ذلك بدلالة أنه على معنى في
المتنوع أو في حقيقة والتوكيد والبيان ليسا كذلك والمراد بالمتنوع المتبوع عصب الكلام

من وضع نحو جافى، هذا التامر أو التامر أو أوتخصيص نحو جافى رجل تامر أو تامر أو أوتعمم نحو زرق الله عباده الطائعين والعاصين
السابعة أقسامهم والسابعة أقسامهم أو مدح نحو الحمد لله رب العالمين الخ لى عطوة أو مدح نحو أو عذبة من الشيطان الخ جيم ربنا الخ سنا
من هذه القرية الظالم أهلها أو ترجم نحو اللهم أنا عبدك المسكين المنكسر قلبه أو كيد نحو خمس الدابر المنقضى أمده لا يعود أو أهبام نحو
تصدق بصدقة كثيرة أو قلنا نافع قولها أو شائع احتسابها أو تفصيل نحو مرت رجلين ٤١ عربى ويحصى كرم أو أهبام
أحدهما يسمى الأول

من هذه الأمثلة نعتا
حقيقا والثانى سديا
(وليظ) النعت مطلقا
فى التعريف والتشكي
ما أى الذى (لما تلتا)
وهو المنعوت (كأمر ريق)
أو (ما) ويقوم كرم ما أى وأوم
و بالقوم الكرم ما أى بالقوم
الكرم ما أى أو هم
في نعتيات الأول
ما ذكر من محو النعتية
فى التعريف والتشكي
هو مذهب الجمهور
وأجاز الاختصاص نعت
النكرة إذا خصصت
بالمعرفة وجعل الأوليان
صفة لأن نعت قوله
تعالى فأتوا نعتا
مقامهما من الذين استحق
عليهم الأوليان وأجاز
بعضهم وصف المعرفة
بالنكرة وأجاز ابن
العسيرة بشرط كون
الوصف خاصا بذلك
الموصوف كقوله
أبنت كفى ساورتى خشية
من الرقش فى أنبيها
السم نافع
والجمهور مذهب الجمهور
وما أومم خلافا ذلك

ففيه ما تقدم (قوله من وضع) المراد به فى الاشتراك العقلى فى المعارف وبالتخصيص بقليل الاشتراك
المعنى فى النكرات فالنعت فى الأول جار مجرى بيان المحل وفى الثانى جار مجرى تقييد المطلق أقاده فى
التصريح (قوله أو تعميم) بجى والنعت التعميم وبالمعنى جازان أصل وضمة فتوضع أو التخصيص كذا فى
التصريح (قوله أو جيم) أى الراجع للناس بالسوسه والمرجوع بالشبه أو اللغته وكون هذا النعت لقدم
لأنه ينافيه كونه تاكيدا للمفهوم من لفظ الشيطان (قوله أو أهبام) يبنى أن زادا أو شئ وعمل له بمثال الأهبام
إذا لم يعرف المتكلم حقيقة الأمر وكان شاكا فنع عليه العمامة ثم نقل عن ابن العاربان النعت بى الأعلام
المخاطب بأن المتكلم عالم بحال المنعوت كقولك جافى بلىك الكريم الفقيه إذا كان المخاطب يعلم القاضى
بذلك ولم تقصد مجرد المدح بل قصدت اعلام مخاطبك بأنك عالم بحال الموصوف ومن بعضهم أنه قد يكون
النعت لا فادرة فسمي محكم به المنيون الذين أسلموا أجرى هذا الوصف فى النيبين لافادة عقلم قدر
الاسلام (قوله فى التعريف والتشكي) فى معنى من الشبهة لما الأولى وقول شيخنا فى فى لاسلامه والواو
بمعنى أولان الثابت للثبوت أحد هما قوله تلامه أو صفة جوف على غير ما له ولم يبرز جاعلى المذهب الكسوف
(قوله بالمعرفة) متعلق بنعت (قوله وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة) أى مطلقا بقرينة مقابلته بما بعده
(قوله ساورتى) أى أو تانبى بمعنى وثبت على فاعله على غير بابها خشية بفتح الصاد الجهمه وكسر الهمة
وهى الحسية الدقيقة التى ألقى عليها سنون كثيرة فعمل لها واشتد معها الرقش بضم الراء وسكون الصاد آخره
شين مجهم جمع رقش وهو الحية التى لها فقط سود وبض ومن تبعه فقول البعض البيان غير ظاهر وواقع
بالثبوت والوقف أى بانع فى الأهلاك وفيه الشاهد سيموصف به السم وهو معرفة لانه لا يوصف به غير السم ولا
يرد قولهم نافع لانه بمعنى طرى (قوله مؤول) أى يجمل التابع بدلا للأوليان أى الاحقان بالشهادة
أقربا ثم وعر فتم ما يدل من آخران وأند بدل من العموم ويصح جعل الأوليان خبر بخلاف أى هما الأوليان أو
خبر آخران التخصيص به بالصفة أو ممتدة خبر آخران أو بدلا من الضمير فى يتقدمان وجعل نافع خبرا ثانيا للسم
(قوله المعروف بلام الجنس) أى لأم الحقيقة فى ضمن فرد غير معين وتسميها أهل المعاني لأم الله الذى لهد
الحقيقة فى الذهن (قوله لقرى مفاقتة من النكرة) أى لهدم تين شئ من الأفراد فيها (قوله بالنكرة
المخصوصة) أى بإضافة أو عمل كائنا خذ من التميز بقلهم ما يندى فى رجل الخ وقول البعض أى بوصف أو
إضافة كائنا خذ من الأمثلة سموم مشوه وهم أمثلة صفة خبر وهو باطل بل هو ظرف لعموم متعلق بخبر والمراد
النكرة بالخصوص وما فى حكمه وهو الوجه ككائنا خذ من التميز بآبىة وآبىة وقد يستفاد من تسمية الجواز
أن الاحسن النعت بالمعرفة نظرا لفظ وهو كذلك (قوله لاحال) يجوز جاهه حاله نظرا للصورة التعريف
مارد به من أنه ليس المعنى أنه عر عليه فى حال السب بل المراد أن ذلك دأبه رقبيا لأنهم أنه ليس المعنى ما ذكر
بل المراد أن ذلك دأبه لم لا يجوز أن يكون المعنى ما ذكر وأن سب فى الحلال لازمة بدان ذلك دأبه (قوله وآبىة
لهم القليل) أى حقيقة الليل فى ضمن فرد قمان اللباني ولا سافه أن الواقع فى النهار من أفراد الليل فلا اعتراض
(قوله بالاختصاص) أى الأقل شيموعا (قوله بأدب) باحتية ثم الفاء أى مرفى (قوله فلا يكون النعت انحصار)
أى أعرف كفى سم فهو بالجل أخيل التابع بدل لانت ثلاثه فضل التابع على المتبوع وقد أسلفنا رده

٦ - (صيان) - ثالث * مؤول * الثانى استثنى الشارع من المعارف المعروف بلام الجنس قال فانه لقرى مفاقتة
من النكرة يجوز نعتها بالنكرة بالخصوص وذلك لتعمم النعوى بين يقولون فى قوله
ولقد أمر على الشيم يسمى * فاعب ثم أقول لاسمى
أن يسمى صفة لاحال لأن المعنى ولقد أمر على شيم من التامر ومنه قوله تعالى وآبىة لهم القليل تسخ منه النهار وقولهم ما يندى فى رجل مثلك أو خير
منك أن يقول كذا الثالث لا يمنع النعت فى النكرات بالاختصاص بخور جل نصيب وغلا نافع وأما فى المعارف فلا يكون النعت انحصار
اليعربين بل مساويا

(وُزِب) وأقبل التفضيل كقوى وأكرم ولا يرد اسم الزمان والمكان والآلة لأنها ليست مشتقة بالقي من كور وهو اصطلاح (وشبهه) أى
 شبه المشتق والمراد به ما أقبل مقام المشتق فى المعنى من الجواهر (كذا) وقروعه من أسماء ٤٣ الاشارة الى الملكية (وذى) بمعنى
 صاحب والموصولة
 نائى باللازم فاسم المفعول كما أتى به فاسم الفاعل ويمكن أن يحصل فى كلامه احتباك (قوله وزب) بالذال
 لأجمة الحاد من كل شئ وبالمهمل العناد لا شاء الخبر (قوله ليست مشتقة بالقي من كور) لأنها لا تدل
 على صاحب الحدث أى فاعله أو مفعوله بل هى مشتقة بالمعنى الاعم وهو ما أخذ من المصدر لدلالة على شئ
 منسوب للصدر ففتح ملاما مأخوذا من الفتح للدلالة على أنه منسوب بالمفتوح ومما أخذ من الهمزة للدلالة
 على مكان أو زمان منسوب الى (قوله وهو) أى المشتق بالمعنى المذكور اصطلاح أى لم يفل مثل هذا المقام
 ولا يرد كونه مشتقا اصطلاح آخر (قوله فى المعنى) أى من جهة دلالة معناه (قوله غير الملكية) أى على
 كبرت من محل هنا وهناك أو من جهة أن يعجز عن وصفه بل فى شئ ظريف لأصناف الصفات متعاقباتها
 (قوله والموصولة) أى ما يكون قول الناظم وذى شامل للموصولة أى اغنى أعرابها أى على لغة البناء فلا تهابها أو
 لا وما على هذه اللغة لا يأتى ومنها فى الوصف بها سائر الموصولات البدوية انتهى قوله والوصل بخلاف نحو من وما
 (قوله وذى المال) هل يجوز أن يقال رجل ذى مال أبوه على أن ذى رافع اللاب نقل ابن جنى عن الأكثر من
 المنع وعلوه بثلاثة وجه ذكره شافى خرافجه (قوله وذوقام) كذا فى نسخ بالواو على لغة بنياد والموصولة
 لكنه لا يناسب ما جرى عليه الشارح من شئ وذى فى كلام المصنف للموصولة لأن شئ للموصولة أى ما يحى
 على لغة الأعراب لا تهاب (قوله ما ياباه) وفى نسخ وذى قام بالواو هى المناسبة لقسم المذكر (قوله شرط
 فى المنه والخالق) أى شرط آخر وهو أن يكون مذكو رائن لم يكن بهض اسم متقدم مجرور عن أوفى كاسماتى
 أى نصريح وأما نايبين فلا ضرورة (قوله أن يكون منكرا) أى لتأول الجملة بالنكرة فتحو جاعرجل
 قام أبوه وأبوه قائم من كل وصف بجملة المجهول فيها اتصافا اسند اليه ما يستفاد من قول جاعرجل قائم أبوه
 ونحو جاعرجل أبوه القائم أو أبوه يذم من كل وصف بجملة المجهول فيه الاتحادات بما فى قول جاعرجل كاش
 ذات أى به ذات انقام وأذا تزد كذا فى الدمامين عن ابن الحاجب والاضى لا يكون الجميل نكرات وان
 جرى على السقوط وجهه وبعضهم عارده والاضى تم قال والحق أن الجملة ليست معرفة ولا نكرة لأن التمر يف
 والتسكير من عوارض مدلول الاسم والجملة من حيث هى جملة ليست اسماء وإنما جازفت التكرير بدون المعرفة
 اتأولها بالنكرة كامر (قوله على ضمير يربطها بالموصوف) اقتصر على الضمير لأن الرابط هنا لا يكون إلا
 الضمير بخلاف النكر والنكر أن المنعوت لا يستلزم اللفظ صناعا فصفه طلبه ما يحتاج لدليل قوى يدل على
 ارتباط الجملة به وانما أتت به بخلاف الاستدافه يستلزم الخبر قوى طلبه ما كفى بأى يدل على ارتباط
 الجملة به وانما خبر عنه أفاده سم وأبى بخط بعض الفضلاء أن الضمير عدم تقيد الرابط هنا أصلا بالضمير
 (قوله أى لا تجزى فيه) وهل حذف الجار والمجرور وما والجار وحده فأنصب الضمير واتصل بالفعل ثم
 حذف منصوب بأول الأول عن سيبويه والثانى عن الأخفش نصريح (قوله أو بدل منه) معطوف على ضمير
 (قوله كان حقيق النبل) بالحاء المهملة أى دوى ذهب السهام ومن فوق حاله من النبل وهو ربحها بالقوس
 والجس بثبات العين المهملة تجمين مهملة مقبض القوس والله وأزب بين مهملة وبعثا لأن رأى جمع
 عازبه من عزب لا بل انضدت فى المرحى ومطف بضم الميم وكسر النون فاعل أخطأ والمطف الذى يعاد
 الطنف جبل وهو رأس الجبل وأعلامه كان المعنى أخطأ غارها منطمة أى العالي منها رأس الجبل الذى هو
 أى ذلك الطنف كدليلها الذى تنعم فى السيرة وقد يقول أخطأ الخ لأن الجدل إذا تاده من محله عظم دوى
 (قوله فأعطيت ما أعطته خيرا) أى من أصل الرابط وان كان فى النعت بالضمير فقط وفى الخبر به وبغيره
 على ما تقدم (قوله أن تكون خبرية) أى أن النعت بوضع المنعوت أو بخصه وبالجملة لا تصلح للدلالة إلا أن كان
 مضمونهما معلوما للسامع قبل ومضمون الجملة الانشائية غير معلوم قبل (قوله وامنحنها) أى لا فى الخبر على
 المختار وكان نعت الحاصل فى المفهوم تفصيل (قوله جاؤا بفتح الخ) قبله * حتى إذا جن الظلام واجتلط *
 ذات الطلب فلا يجوز زمرت مرت رجل اضربه أو لا تهمله ولا يبعد جته كما قلنا انشاء السبع (وان أتت) الجملة اطلبية فى كلامهم فالقول
 اضمر نصب كقوله حاروا على من رأيت الضمير خطه أى جازوا بين مخلوط بالمعقول فيه عند روى هذا الكلام (فتبينه) الأول *

تأني بالآزم في اسم المفعول كما فيه فاسم الفاعل يمكن أن يحمل في كلامه اجتهاد (قوله وذب) بالذال
 لجملة الحاد من كل شيء بالمهملة المعتدلة لشيء الخبر بها (قوله ليست مشتقة بالفتح المذكور) لانها لا تدل
 على صاحب الحدث أي فاعله أو مفعوله بل هي مشتقة بالفتح المعجم وهو ما أخذ من المصدر الدالة على شيء
 منسوب بالصدر مفتاح مثلاً ما أخذ من الفتح الدالة على أنه منسوب بمتنفسه وهو ما أخذ من الرى الدالة على
 على مكان أو زمان منسوب بالفتح (قوله وهو) أي المشتق بالفتح المذكور ما طرح أي لم يقم في مثل هذا المقام
 ولا ردكونها مشتقة من اصطلاح آخر (قوله في المعنى) أي من جهة دلالة على معناه (قوله في غير المكنية) أي ما هي
 كزرت برصه هنا وهناك أو تم فتحه فيجحف من قبل فهي ظروف لأصناف بل الصفات متعلقاتها
 (قوله وبالوصول) أي كما يكون قولنا نظم وذى شامل للوصول على أنهما لهما أفعالي لفظة البناء فلا لهما بالواو
 (وإعالي هذه لفظة لا بالياء ومثناها في الوصف بها سائر الوصولات المبدوءة بالوصل بخلاف مخوم وما
 (قوله وذى المال) هل يجوز أن يقال رجل ذى مال أو على أن ذى رافع لعل نقل ابن عني عن الأكثرين
 النعم وعلوه بثلاثة أو خمسة ذكرها شيخنا فرجه (قوله وذوقام) كذا في نسخ بالواو على لفظة بناخذ الوصول
 لكنه لا يناسب ما جرى عليه الشارع من شموله في كلام المصنف للوصول لأن شموله للوصول أنما يجيء
 على لفظة الأمر بالأنفي كالرمه بالياء وفي نسخ وذى قام بالياء وهي المناسبة لشمول المذكور (قوله شرط
 في المنعوت الخ) فيه شرط آخر وهو أن يكون مذكوراً إن لم يكن بعض اسم متقدم مجرور عن أوفى كجاءني
 أو نصيرج وأما أن ابن جلا فضرورة (قوله أن يكون منكراً) أي لنأول الجملة بالنكرة فجوهر جمل
 قام أو هو أو قام من كل وصف بعمله المجهول فيها التصاق المسند اليها باستدقنا أول جاهر جمل قائم أو هو
 ونحو جاهر جمل أو هو القائم أو هو بدم من كل وصف بجملة المجهول في الجملة ذاتها ما في ناول جاهر جمل كأن
 ذات أو به ذات القائم أو ذات زيد كذا في الدماميني عن ابن الجاحب والرضي لا يكون الجمل نكرات وإن
 جرى على السلفهم ووجهه بعضهم عارده والرضي ثم قال والحق أن الجملة ليست معرفة فلا نكرة لأن التعريف
 والتسكير من عوارض مدلول الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست أمما وإنما حازت التسكير من دون المعرفة
 اتأولها بالنكرة كامر (قوله على ضمير يربطها بالموصوف) اقتصر على الضمير لأن الربط هنا لا يكون إلا
 الضمير بخلاف الخبر والفرق أن المذموم لا يستلزم التعتب متعانة فضعف طلبه ما فاحتج بدليل قوي يدل على
 ارتباط الجملة به وإنما اعتبه بخلاف المتدق فأنه يستلزم المعرفة ويطلبه هنا كتنبي أي دليل يدل على ارتباط
 الجملة به وإنما خبر عنه أفاده سم وأنت تخط بعض الفضلاء أن الصحيح عدم تقيد الربط هنا وإنما الضمير
 (قوله أي لا تجزئ فيه) وهل حذف الجار والمجرور معاً أو الجار وحده ما تنصب الضمير واتصل بالفعل ثم
 حذف منصوب بأقول أن الأول عن سيبويه والثاني عن الأخفش نصيرج (قوله أو بدله منه) معطوف على ضمير
 (قوله كأن حقيق التبل) بالخاء المهملة أي دوى ذهب السهام ومن فوق حال من التبل وضمير يحسب بالقوس
 والجس ينشئ العين المهملة لجمع فين مهمة قبض القوس والله وأرباب من مهملة وبعالآب زأى جمع
 عازبه من عزب الأبل إذا عذب في المرحى ومطفي بضم الميم وكسر النون فاعل أخطأ والمطفي الذي يعدو
 الطنف جبل وهو رأس الجبل وأعلاموكا بمعنى أخطأناهما منطقتها أي العالي ختم رأس الجبل الذي هو
 أي ذل الطنف كدليلها الذي تنسبه في السيرة وقد بقله أخطأ الخ لأن الفعل إذا ناعه عن محله عظم دبه
 (قوله فاعطيت ماء عطيتة خبر) أي من أصل الربط وإن كان في التعتب بالضمة فقط وفي الخبر به وغيره
 على ما تقدم (قوله أن تكون خبر به) أي لأن التعتب بوضع التعتب أو تخصيصه بالجملة لا تصلح لثلاثة إلا إذا كان
 مضموناً معلوماً للمسمع قبل ومضمون الجملة الانشائية غير معلوم قبل (قوله وأمنع هنا) أي لا في الخبر على
 المختار وكالعتب الحاصل في القوم تفصيل (قوله جازي فاعل الخ) قبله * حتى إذا جن الظلام واختلط *

أضمر نصب) كقوله: حَاوِاْ عَلَىٰ هَٰذَا رَأَيْتَ الذَّنْبَ عَظِيمًا أي جَاوِاْ لِبَإِئْسَ مَخْلُوطًا بِالْمَعْقُولِ فِيهِ عَنَرٌ وَبِهِ هَذَا الْعَمَلَةُ

ذكر في البداية أن
الوصف بالجملة الفعلية
أقوى منه بالجملة الاسمية
التي هي الأولى من قوله
«التي هي الأولى من قوله»
فأعطيت ما أعطيت خبراً
أنها لا تقع بغيرها
بمختلف الحال ولذلك لم
يقبل ما أعطيته حالاً
(ونعتوا) بعد ذلك كثيراً
وكان حقّه أن لا يثبت
به لمجوده ولكنهم فعلوا
ذلك تضدياً للبالغة أو
توسيعاً لمصنف منافع
(فالتوسيع) الأفراد
والتي كثيراً تنبها على
ذلك فقالوا رجل عدل
ورضا ووروا امرأة عدل
ورضا وزور ورجلان
عدل ورضا وزور وكذا
في الجمع أي هو نفس
العدل أو زور عدل وهو
هند الكافرين على
التأويل بالمشقة أي
عاد ورمي وزائر
«وتنبها» الأولى «وقوع»
المصدرة أو أن كان كثيراً
لا يطردها لا يطردها وقوعه
حالاتاً كان أكثر من
وقوعه نعتاً «التي هي الأولى»
أطلق المصدر وهو مفيد
بأن لا يكون في أوله ميم
زائدة تكراراً ومصدر فاته
لا يثبت به لا يطردها ولا
بغيره (ونعت غير واحد
إذا اختلف) فمما طافه
لا إذا اختلف) مثال
المتنوع مرت مرت

وصف به قوماً ضافوه وأطاولوا عليه ثم أتوا بهين مخلوط بالمأهات صارت له في العنسية تشبه لون الذهب في
الماضي والمذكوب يقع الميم وسكون الدال المحجمة مصدر وقد أتى اللان إذا خلطته بماء والمراد به هنا المذوق
(قوله أن الوصف بالجمله الفعلية أقوى) أي لاشتمالها على الفعل المناسب للوصف في الاشتقاق وأما الالامية
فقد تخلو عن الشق بالكلية نحو جاء رجل أومض به هكذا في نثره بالوجه ونقل شخصاً عن الدمايين أن
المأخى أكثر من المضارع (قوله لا تقترب بالواو) خلافاً لما يخشى كافي الدمايين (قوله تنبها على ذلك)
أي ما ذكر من قصد المبالغة والتوسع وإن المصدر من حيث هو مصدر لا ينبغي ولا يجمع ولا يؤنث وإنما كان
ينها على قصد المبالغة لأن معنى قصد المبالغة جعل الموصوف نفس المعنى بحجاز الكثرة وقوعه منه والمعنى شئ
واحد ذكر وعلى حذف المضاف لأن المصدر يكون كذلك أي مفرداً ذكر الموصوح بالصفات نحو هذه
ذات عدل والبيان ذوات عدل وهكذا (قوله وهو عند الكوفيين الخ) قد خالف كل من الكوفيين منه في
باب الحال في أخته ركضاً قال المصدر يونان ركضاً يعني ركضاً أو ركضاً أو كوفيين أنه على تعدد مضاف وقد يقال
إن كلا ذكر في كل من الموصفين مأهولة بعض الجائز عنده (قوله على التأويل بالمشقة) أي الذي يعنى الفاعل
كثيراً كما في عدل وزور ويعنى المفعول فلا كما في رضاه الدمايين (قوله) قبل من التبع بالمصدر
على التأويل باسم المفعول أو تقدير المضاف قولهم مرت رجل ماشاً من رجل لأن ماضيه بـ وقد يفتنه
قوله تعالى في صورة ما شاعرك وبك وارتضى في المعنى أن ما شرطية حذف جواب أي فهو كذلك ومجموع
الجملة نعت وأن ساق الآية أما زائدة فلنعت جملة شامو حادثة قد رابط أي شاموها وفي متعلقه بركب
أو باستقرار حذف حال من مفعوله أو ببطل أي وصف في صورة أي صورة شاعوا ما شرطية فالنعت مجموع
الجملة والربط بخلاف أي ما شاعرك بركب عليه وفي متعلقه ببطل لأن الجواب لا يعمل فيها
قبل أداء الشرط (قوله لا يطرده) أي بل يقتصر على ما مع منه هو المستعمل من هذا التنبيهان المسوع منه غير
معي أي بالانتياب الثاني لأفاده ذلك في في المفاهيم وهو أنهم كيف حكمه وأبعد الألف ما مع أن وقوع المصدر
نعتاً أو حالاً ما على المبالغة أو على الجواز بالحذف أن قدر المضاف أو على الجواز المرسل الذي علاقته التعلق أن
أول المصدر باسم الفاعل أو اسم المفعول وكل من الثلاثة متطرد كما صرح به علماء المعاني المهم الآن دعي
اختلاف مذهبي الحاة وأهل المعاني أو أن المطر عند أهل المعاني وقوع المصدر على أحد الأوجه الثلاثة إذا
كان غير نعت أو حال كان يكون خبراً نحو زرع عدل فتدبر (قوله ونعت غير واحد) بالرفع مبتدأ لا يجوز زعمه
لأن ما بعده الاء لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عملاً والمراد بغير الواحد ما دل على متعدد معني أو جملاً وأسم
جمع أو اسم جنس أو اسمين متطابقين أو أسماء متطابقة كذا في تفسير الدمايين وأورد عليه أن نحو زرع وجمرو
إذا اختلف نعته لا يجب فيه التفرقة بالعطف بل يجوز فيه ذكر كل نعت بجانب منوعة نحو جاء به
العائل وعمر والكرم وما يجب من أن المراد بالتفرقة ما شاعل بالألف نعت منوعة بـ قوله نعماً طافوا
الآن يقال عاطفوا في الجملة وأضاعى ما سطر به الدمايين بـ دعي قوله لا إذا اختلف نحو أعطيت زيدا
أباهما اتفق في المنة أو أن أرباباً بسبب العطف فانه يمنع من ماضيه ما في وصف واحد بل بغير كل وصف أو
يجمعان في نعت مقطوع لأن التابع في حكم المتبوع ولا يكون اسم واحد مفعولاً ولا أولاً وثانياً نص على ذلك
الرضي يقول المصنف لا إذا اختلف أي فلا يفرق بل يجمع محله ما يمنع مانع أفاده نعم وفي هذا الابراد نظر
لأن المنعوت في هذه الصورة ليس من غير الواحد بتفسير الدمايين لعدم العطف فأعرفه ولوأ بدعي
الواحد المثنى والمجوع لم يردش من ذلك فتأمل (قوله إذا اختلف) أي لفظاً ومعنى كالعاقل والكرم أو معنى
اللفظ كالضارب من الضرب بالعصا مثلاً والضارب من الضرب في الأرض أي السير فيها أو لفظاً والمعنى
كالذهب والمنطلي (قوله فضا طافارقه) أي ففرق النعت حال كونك عاطفاً بالواو وفضا أجمعاً إذا قيل
مررت برجلين صالحين طافوا ثم طافوا لم يستند الترتيب في السرور بل في حصول الوجهين للرجلين
والترتيب في هذا غير مراد أفاده الدمايين وأما قول ابن الجاحظ الأذغان أن تأتي بحرفين ساكنين فصرل
فردود في لاف ما إذا كان المنعوت واحداً فانه يجوز العطف بغير الواو وحكي سبوه مرتب برجلين

كريم ويخيل ومثال المؤلف ريت برجلين كرمين أو تخيلين ويستثنى من الأول اسم الإشارة فلا يجوز أن تفرق نته فلا يقال مررت برجلين
الطويل والقصير نص على ذلك سيمو يه وغيره كالزبادى والزحاح والمبرد كالزبادى ٤٥ وقد يجوز ذلك على الدليل وأعطى

البيان في تنبيهات *

الأول في قول يندر ج في

غير الواحد ما هو مفرد

لفظا مجموع معنى كقوله

فوافيهم منابجهم *

كاسد القاب مردان

وثيب وفيه نظر * الثاني

قال في الارتشاف

والاختيار في مررت

برجلين كرم يوغرسل

القطع * الثالث قال في

التسويل يظلم التذ كبر

والعقل عند الشعور

وجوبا وعند التصيل

اختيارا (وقت معرب)

عاملين (وحيد معنى) *

وعلى أتبع بقراستنا

أي أتبع مطلقا نحو جاء

زيد وأخي عمر والعاقلة

وهذا زيد وذلك خالد

الكريمان ذرايت زيدا

وأصرت عمرا الظرفين

وتخصم بعضهم جواز

الاتباع يكون المتبوعين

فأعلى فليس أوخبري

متدأين فان اختلف

العاملان في المعنى

والعمل أوف أحدهما

وجب القطع بالرفع على

اختيار متدأ أو بالتصبي

على اختيار فصل نحو

حاضر بدورات عسرا

انفاضلان أو الفاضلين

ونحو حاضر بدو معني بكر

الكريمان أو الكريمين

ونحو هاء التثنية زيدا

وبوجه عمرا الظرفان

تنبيهات الأولى * إذا

راكب فذهب وبرجل راكب فذهب قاله ذكر ما أي لان قصدا لتفريق حصول الوصفين للرجل ساق
(قوله كرمين) أي بالتنبيه ولا يجوز كرم وكرم به التفريق نعم يجوز مررت بانسانين صالح وصالحا ذلم يتقيا
الابا التعليل فالتعريف للحقيقة فلا تفرقه نظر ذلك وجهه نظر الاتحاد في التعليل (قوله ويستثنى
من الأول) اعترض بالله لاستثناءه لان تعنت اسم الإشارة لا يكون مختلفا أصلا فهو خارج بقوله فإذا اختلف (قوله
فلا يجوز تفرق نته) أي لوجوب مطابقة لفظا قال الدمامي اختص نعت اسم الإشارة بما هو منها هذا
ومنها وجوب كونهما في الوجود امتناع فصله من موصوفة فلا يجوز مررت بهذا في الدار الفاضل وان جاز مررت
بالرجل في الدار الكريمة ومنها امتناع قطعه وأما كونه حسا لأوصافا فالأمر (قوله فلا يقال مررت بهذين
الطويل والقصير) أي على التعنية بقرينة ما يأتي (قوله قبل يندر ج) أي لان المراد بغير الواحد كبر مادل
على متعدد والنظر الذي ذكره الشارح مبني على أن المراد به المثني والمجموع فقط وقد مر خلافه عن
الدمامي وعليه فالنظر غير وارد (قوله والاختيار في مررت برجلين كرم يوغرسل القطع) قال شيخنا أنظره
مع ما سبق من وجوب اتباع النكر نته اه ولا وجه للتوقف لأن ما يأتي فيما إذا اتحد المنعوت وتعدد
نته (قوله عند الشعور) أي جمع المنعوت في لفظ واحد نحو مررت برجل وأمرأة ما حيز برجل وأمرأتين
صالحين وبرجل وأمراس سابقين وجمع صالحتين وصالحات وسابقات والتعليل بالعقل خاص بجمع
الذكر (قوله وعند التفصيل اختيارا) مراد بالتفصيل التفرق قال الدمامي تقول على التعليل مررت
بعبدة وأمراس سابقين وسابقين وعلى عبدة سابقين وسابقات اه أي أو سابقات وسابقين والظاهر أن مثله
في جواز التعليل وعدمه ما إذا أو لم يت كل منعوت نته (قوله وحيد معنى) وعلى أي محدث فهم مساواة
اتحاد اللفظ لا الأول نحو جاء زيد وجاء عمر والعاقلة وكذا في أمثلة الشارح والثاني كقبة أمثله فلم يأت
كلام المعنى من المأخذ واشترط بعضهم التأويل وانفاق المنعوتين تعريفا وتذكيرا لا يوافق وجهه رجل وجاء
زيد والعاقلة ولا عاقلة لما يلزم من نعت النكر بالعرف والعكس ورأبها وهو أن لا يكون أحد المنعوتين اسم
إشارة فلا يجوز جاء هذا والعاقلة لعدم جواز الفصل بين المجرى ونهته فان أخرا اسم الإشارة تجاز بد
جاء هذا والعاقلة حاز هذا المصنف وزاد الشاطبي شرط خامسا وهو أن لا يكون أحدهما متبوعين في جملة خبرية
والأخرى جملة انشائية فلا يجوز نحو جاء زيد وعمر والعاقلة وفيه أن العامل في المثال مختلفا معنى فأتحداه
معنى يفي عن الشرط الخامس في منع هذا المثال وقول البعض الآن ن قال في المثال ما هنا لا يفيض وجهها
زيادة الشرط الخامس معتمدا الشاطبي اتباع في هذا المثال وهم جواز القطع بل وجوبه وفي الرضى منه
أيضا وعليه أنه لا يجوز أن تخاط من تعلمين لاطم فصله باعتزلة واحدة فالذي ينبغي أن يمثل نحو يستزيد
الحية ويستلثوب الجديدين مقصودا بأحدى الجملتين الأخبار وبالأخرى الإشارة نحو طام بدول قام عمرو
العاقلة (قوله أي أتبع مطلقا) أي سواء كان المنعوتان رفقي فليكن أوخبري مستدأين أو منصوبين
وقد مثل الشارح لذلك وأخفى موضعين كسقت النفع إلى خالد وسبق زيد الكائين وكررت زيد وبعمر
الكائين قال في الجمع قال أوجيان ومقتضى مذهب سيمو به أنه لا يجوز الاتباع لما انفجر من جهتين كالخرف
والاضافة نحو مررت زيد وهذا أفلام بكر الفاضلين والخرفين المختلفين لفظا ومعنى نحو مررت زيد وبخلت
إلى عمر والظرفين أومعنى فقط نحو مررت زيد وسأستعنت بهما والفاضلين والاضافتين المختلفين معنى نحو
هذه دار زيد وهذا أوجع والفاضلين (قوله ورأيت زيدا) أي أصبحت ليجمع مع ما عده معنى (قوله وخميص
بعضهم الخ) منها هو الذي أشار الناظم إلى رد بقوله بفراستنا (قوله وجب القطع) قال سم فيه تأمل
فإنه يجوز أفراد كل بوصفه بجمعه اه وقد يقال مراد وجوب القطع امتناع الاتباع حالة جمع التعنين لأطلاق
(قوله على اختيار فصل) أي كأمدح وأدم وأعني وأذكر قال الدمامي قال المصنف في شرح عمده إذا كان
المنعوت متعينا لم يتعدا على بل أذكر اه والبحث فيه مجال فتأمل (قوله أن يستقل) أي يستقر عن

أو الظرفين ولا يجوز الاتباع في ذلك لان العمل الواحد لا يمكن نصبه لعاملين من شأن كل واحد منهما أن يستقل
كان عامل المولى واحدا فبه ثلاث صور الأولى أن يتعدا العمل

أواقطع البعض وأتبع البعض (إن يكن) المنعوت (معناها يدونها) كلها كما في قول خرقي لا يبعدن قري الذين هم هم العداوة وأقاربهم
 التازون بكل معترك * والطوبى معاقدة الأزر فيجوز رفع التازين والطوبى على الاتباع لوقوعها على القطع بأضمارهم ونصب ما بأضمار
 أمدهم وأذكر وورفع الأول ونصب الثاني على ما ذكرنا وعكسه على القطع فيهما (أوبعضها ٤٧ أقطع معنا) أي إذا كان المنعوت

مفتقر إلى بعض النعوت دون بعض وجب اتساع
 المفتقر إليه وحاز فيهما
 سواء القطع والاتباع
 هكذا في شرح السكاكية
 في تنبيهات * الأول إذا
 قطع بعض النعوت
 دون بعض قدم المتبع
 على المقطوع ولا يعكس
 وفيه خلاف قال ابن أبي
 الربيع الصحيح المنع وقال
 صاحب النسخ الصحيح
 الجواز ولو شرف بيين
 الحالة الثانية وهي
 الاستغناء عن الجميع
 فيجوز والحالة الثالثة
 وهي الافتقار إلى البعض
 دون البعض فلا يجوز
 لكان منزهة عن الثاني
 إذا كان المنعوت نكرة
 تبين في الأول من نعوه
 الاتباع وجاز الباقى
 القطع كقولها
 وياوى إلى نسوة عطل
 وشعرها رضع مشعل
 السعالي * الثالث
 يستثنى من إطلاق النعت
 التوكيد نحو لاهين اثنين
 والماتزم نحو الشعرى
 العجوز والجبارى على
 مشاربه نحو هذا العالم
 فلا يجوز القطع في هذه
 (وأرفع وأنصب إن
 قطعت النعت عن

غيره كونه نعتا كذا كراهه هشام (قوله) وأقطع البعض وأتبع البعض قد شغلها كلام المنصف بان براد
 وأقطع الجميع أو البعض لأن حذف المعول يؤذن بأن المعوم قاله سم (قوله) لا يبعدن قري (الخ) دعاه لقومها
 خرج نخرج النحوى ويعدم مضارع يعدم بان فخرج أى لا يمكن أن يبعدن بضم العين جميع عادو الأزر بضمين
 جميع أزر ومعاقدهم واضح عقدها وكفى بالطيبين معاقدة الأزر عن طهارتهم عن الفاحشة (قوله) فيجوز رفع
 (الذين الخ) سكت عن النعت الأول وهو الموصول لحفاظه عرابه فيسرع أن أتبع الجميع وكذا أن أتبع
 البعض وقطعت البعض بناء على الصحيح من أن القطع في البعض والاتباع في البعض مشروط بتقديم المتبع
 كما سيذكره الشارح ويقطع أن قطعت الجميع (قوله) على ما ذكرنا راجع إلى رفع الأول ونصب الثاني أى
 على الاتباع أو القطع بأضمارهم في الرفع وعلى القطع بأضمار أمدهم أو أذكر في النصب (قوله) على القطع
 فيهما أى في الرفع والنصب ولم يقل على ما ذكرنا كسائه لأن ما ذكره فيما قبله الرفع على الاتباع وهو لا يأتى
 في هذا بناء على الصحيح من امتناع الاتباع بعد القطع (قوله) أو بعضه أقطع معطفا مقتضى حل الشارح أن
 بعضها بالجر معطفا على الضمير فإذا ذكر من أوقف يدونها بناء على من ذهب المصنف من جواز العطف على ضمير
 المنخفض بغير إعادة الناحية أو على يدونها وهو قول أقطع محذوف أى وإن يكن المنعوت مفتقرا لذكر بعضها
 أو مع ما يدون بعضها أو معينا ببعضها فاقطع ما سار على الأول والاخير أو أقطعهم دون ما سار على الثاني وعلى
 هذا يكون المتن مشتملا على مستثنيين مشتملة استثناء المنعوت عن جميع النعوت ومثله استثناءه عن بعضها
 واقفاره إلى بعضها الآخر وجه حل الشيخ خالده بضمها بالنصب مع ولا مقدما لقطع على أن تقدير البيت وأقطع
 جميع النعوت وأتبع جميعها وأقطع بعضها وأتبع بعضها إن يكن المنعوت معينا يدونها وعلى هذا فالمثلية
 الثانية مسكوت عنها في النظم مفهومة بالمقاييس (قوله) قدما المتبع وهذا هو الراجح كما يشير إليه تقدمه
 (قوله) وفيه) أى فى العكس المستفاد من به كس (قوله) وورق (الخ) وجهه أنه في حالة الاستغناء عن الجميع
 يكون الاتباع كالاتباع بخلاف حالة الامتناع (قوله) إذا كان المنعوت نكرة (الخ) هل يجري هذا في المرفوع
 الجذبية نظر إلى أنه في المعنى نكرة فنه نظر سم (قوله) نعين في الأول (الخ) فلو كانت النكرة واحدا نحو
 جاد جل كرم لم يجر قطعه إلا في الشعر كما في المعجم وابت محظ بعض الفضلاء أن منع قطعه هو المشهور وإن
 سيبويه يجوز (قوله) وجاز في الباقي القطع أى وإن لم يتبين معنى النكرة إلا بالجميع لأن المقصود من نعتها
 التخصيص وقد حصل تنبيه الأول (قوله) وأبوى الضمير للمساكن فيصيب في صدهم الروح عن نسائه ثم يأتى
 اليهن فيجدن في أسوأ حال وعطل بضم العين وتشديد الطاء جميع عاطلة (٢) وهي المرأة التي خالجهما
 من القساة وشبهت بمنعوب بفعل محذوف على الاختصاص أى وأخص شعبنا لبيان أن هذا الضرب من
 النساء أسوأ حالا من الضرب الأول الذي هو العطل وهو جميع شعبنا وهي المغيرة إلى رأس إلى التي تمسح شعر
 رأسها ولم تدنهن ولم تسهل والمراضع جميع مرضع والبالاء الشباع أو جمع مرضاع فالباقي عايسة والسعالي جمع
 سعلاء بكسر السين كما في القاموس وهي أئيب الفيلان (قوله) والماتزم) أى الذي التزمت العرب النعت بشعر
 الشعرى العجوز والمراد أنه إذا وقع بعده هاء في كان نعتا لأنه يلزم بعدها نعت فلا رد قوله تعالى وأنه هورب
 الشعرى نقله شيخنا السيد عن الدمامي وهو أحسن مما قاله البعض وسبغت العجوز لعجوزها الحجر (قوله) إن
 يظهر) ألفه الثانية كما عليه حل الشارح لأن أو تنويعه وفى كالأو كما غير مرهف ما في كلام البعض
 وأغما التزم حذف العامل ليكون حذفه الماتزم أمارة على قصد إنشاء المصح أو التزم (قوله) ونحو وأمر أنه
 (الخ) كان عليه أن يزني ونحو واللهم اطف بعبك المكيين بالرفع والنصب لاستيقاظ التمثل وقوله بالنصب
 أى لجلالة (قوله) أما إذا كان لا توصف أو للتخصيص أى وألته مع أو الأبهام أو للتفصيل كما يدل عليه قولها الموضوع

التمعية (مضمرا * مبتدأ أو ناسبا لنظرها) أى لا يجوز إظهارها وهذا إذا كان النعت مجر مدمح أو ذم أو ترحم نحو الحمد لله الجيد
 بالرفع بأضمارهم ونحو وأمر أنه حاله لخطب بالنصب بأضمار أنم أما إذا كان للتوضيح والتخصيص

عقل) أي علم يجوز حذفه) وبكثرة ذلك في المنعوت (وقال التعت ينقل) فالاول شرطه أما تكون التعت صالحا لما يشاء العامل نحو أن يفعل ما بقايت أي دروعا ما بقايت أو كون المنعوت بعض اسم محذوف ومن بين أرفى قولهم مناقضين ومناقض أي منافقين ظنن ومنافقين أقام وكقولهم لو قلت ما في قومه ألم تبين * يفضلها في حسب ويحسم أصله لو قلت ما في قومه أحد يفضلها ألم تبين * تحذف ألف مصروف وهو أحد وكسر حرف المضارعة من تأم وأبدل الهزئة ما هو قدم جوابا لولا خلاصا ومن أنشأ المقدم وهو الخار والمخرور والبدل المتأخر وهو أحد المحذوف فان لم يصح ولم يكن المنعوت بعض مناقضه من يجوز ومن أرفى أمتنع ذلك أي أكله الجملية وشبهها مقامه الأفي الضرورة كقوله

ليكن كبعض من بين أرى وأقترى وقوله ترمي بيكن كاتعن أرى البشر وقوله كأنك من جال يخافش * يقع بين وحله بشن * والثاني كقولهم تعالى ياخذ كل سفينة غصفا أي كل سفينة صالحة وقوله

وان كان لغرض ذلك أي لغرض المدح والذم والترحم جاز ذكر أي العامل (قوله فاه يجوز أنظارها) أي أعدم قصد الانشاء * فيشترط (قوله فتقول مررت بذي التاجر) مثال التعت الموضح (قوله وأعي التاجر) قال البعض أي أن كان المنعوت غير معين والقدرا ذكر اه ونقله شخصان الدمايني وفيه نظر لأن مقتضاها جواز القطع مع عدم تعيين المنعوت نعم أن محل القطع إذا تعين المنعوت بدون التعت ومن صرح به هذا البعض عند قول الشاعر سابقا وهذه يجوز فيها الاتباع والقطع في أ ما كنهه فتدبر (قوله وما من المنعوت والتعت الخ) يشبه حذفه مع ما يجوز لا يجوز أي حياة ناقة إذا واحدة بين مطلق الحياة والموت (قوله علم) في علم منما لا يجوز حذفه إلا عند قصد الإيهام على السامع نحو رأيت بوطلا أي شيئا بوطلا لا نقله شخصان الدمايني (قوله صالحة لما يشاء العامل) أي بان يكون مقدران كان منعوتها فاعلا ومفعولا مثلا وجلة مشتملة على الإطمان كان المنعوت غير مأمنا لا نحو أنت بضرب بداب الماء العتية أي أنت رجل بضرب زيدا (قوله أي دروعا) بدليل والناله الحمد بد (قوله طعن) أي سافر (قوله لو قلت الخ) في حذف وتغيير وتقديم وتأخير كما أشار إليه التاجر بقوله أصله الخ ومناقض يتيم محذوف أي في مقابلته والحسب ما بعده الإنسان من منفاخر بأنه والعسم بكسر الميم وفتح السين المهملة الجمال وأصله مرسم قلبت الواو به وقوعها أثر كسرة كبريتان (قوله وكسر حرف المضارعة) أي على غير لغة النحازين تصرع (قوله والمبتدأ المؤخر) قال الشيخ خالد أنقادرمؤخر الان النكرة المنعوت عنها بطرف محض يجب تقديم خبرها عليها اه ووجه وجوب تقديم الخبر دفع قومه كونه صفة للنكرة لما قالوه من أن النكرة أخرج إلى الصفة تنهائي الخبر فاندفع اعتراض سم وأقره سخيا والبعض بما حاصله أن الذي يكنى مستوعلا ابتداء للنكرة (قوله الأفي الضرورة) أي والأفي قليل من التركي في قوله تعالى ولقد جاءك من نبي المرسلين أي بناء على أن من لا زاد في الإيجاب ولاداة على معرفة قاله في التصريح ولا يلزم حذف الفاعل في غير الواضع المستثناة لأن حذفه المنوع إذا لم يسم في مقامه في اللفظ وزعمه هنا قائم مقامه في اللفظ وان لم يصلح فقام عليه بنفسه قاله سم (قوله ليكن كبعض أمية) الخطاب لبني أمية يمدحهم والقبصة بكسر القاف وسكون الهمزة وبالصاد المهملة العدد الكثير من الناس والشاهد في قوله من بين أرى أي من أرى أي كثر ما له واقتري أي اخترت النكرة الموصوفة وأقام الصفة مقامها بدون الشرط المتقدم للضرورة (قوله تري) بالبناء التوقية لرجوع خبره إلى مؤنث وهي الكبداء في قوله قبل

فأنت عتدي غير سهم بجر • وغير كبداء شديدة التوت

والكبداء بفتح الكاف وسكون الموحدة بعد هاء المهملة الموسر الواسعة المقبض قاله الدمايني والشعبي وغيرهما وقوله بيكن كاتن أي بيكن رجل كان (قوله كأنك من جال الخ) أي كأنك جال من جال واقش بضم الحزة وفتح القاف وسكون العتية آخره شين مهملة ووقع بالبناء للفعول أي بصوت زمت نال المنعوت المحذوف وباله بوجه الضمير في جملته وهو الخوج لتقدير المنعوت واثن بفتح الشين المجمة وتشديد الذنون القرية اليابسة وهو أشد لنحو الأبال ووجه شبه سرعة الغضب وشدة النفور والبيت يشهد لأقامة الجملة أكامة شبهها (قوله والثاني) أي حذف التعت (قوله أي كل سفينة صالحة) بدليل أنه قرئ كذلك وأن تعيينها لا يخرج جمعا كونها سفينة فلا فائدة فيه حيث أنه معني (قوله فاه أعط شيئا ولم أمتنع) ببناء الفعلين للجهول وصدره وقد كتبت في الحرب ذات اندرا بضم الفوقية وسكون الدال المهملة وفتح الراء آخره هزة أي عذرة وقوة قاله يعني والشاهد في شأنه شيئا طائلا تحذف الصفة ولولا هذا التقدير لتناقض مع قوله ولم أمتنع وسبقه إلى ذلك صاحب المعنى وناقته الدمايني بان عدم الإعطاء لا يناقض عدم المنع فتقدير الصفة التحري الصديق قال المتنبي وقد يقال هو وإن لم يناقضه عقلا يناقضه عرفا ولا يظهر في تمثيل تقدير التعت لدفع التناقض قوله تعالى وما منهم من آية إلا هي أكبر من أختها أي السابقة ووجه التناقض المدفوع بتقدير السابقة أن أفضل التفضيل يقتضي زيادة الفضل على الفضل عليه فلا يصح الزيدان كل منهما أفضل من الآخر لقضاة إثبات الزيادة لكل وفيها عن قوله تعالى وما منهم من آية إلا هي أكبر من أختها شامل لجميع الآيات المرئية لهم فيلزم أن يكون

وزب أسيلة الخديز بكر * مهتمة لها فرع وحيد أي فرع ناصب جديد طويل (تنبيهات الأول) قد بدل التث لا أو اما القيد
تكررهما مقرونين بالواو نحو مرتب رجل لا كرجل اشباع ونحو اثنى رجل اما كرجل اما ٤٩ شجاع الثاني يجوز حذف بعض

التعوت المختلفة للصفاء
عسى بعض غمور مرت
يزيد العالم والشعاع
والكريم • الثالث
صلح التسليم بالمرء العامل
حار تقدمه مدلا منه
الغصوت غوى المرأ
العزيز الجيد الله الرابع
اذا نعت فمرد ونظر
وجله قدم المرء وأخرت
الجبهة غالبا نحو وقال
رجل مؤمن من آل
فرعون بكسم إياه وقد
تقدم الحملة نحو وهذا
كتاب أنزلنا ميسارك
سوف يأتي الله بقوم الأة
أه • فاعلم من الإجماع
ما نعت و نعت به كأم
الإشارة غمور رت يزيد
هذا مرء العالم ونعت
مهورب الخامسة فإن
كان جامدا بعضا نحو
بهذا الرجل فهو عطف
بيان على الجمع ومنها
ما لا نعت ولا نعت به
كأبهم مثلنا فلان
للنكس في نعت ذي
الفتية عسا كما سمع من
نحو صلى الله عليه وسلم
الرفق بالحسين وغيره
بجه لهدلا ومنها ما نعت
ولا نعت به كالسلم ومنها
ما نعت به ولا نعت كأي
غمور رت بفارس أي
فارس ولا يقال جافى
أي فارس والله أعلم
﴿التوكيد﴾

كل منها أكبر من غير ما يكون أكبر وغيرا أكبر فانهم **(قوله)** لها فرع وجيد) الفرع الشعرا تلامذ وليد
العتق **(قوله)** أي فرع فاعلم أي أسود وجيد طوبى له هذا الحذف أن البيت مدح وهو
لا يحصل بانيات الفرع والمجد مطلقين بل بانياتهما معاصرتين بصفتين محبو يتبن **(قوله)** مقررين
بالواو أي في المرة الثانية كما هو ظاهر **(قوله)** عطف بعض النعت بالخ أي يجمع حروف العطف
الأدوية كما صوبه الموضوع في الحواشي والاحسن في الجمل العطف وفي المفسر أن تركه كما قاله أبو حيان
(قوله) المختلطة المعاني أماعتقتها فلا تشلها لم يعطف الشيء على نفسه وقال في المدح وانما يحسن العطف
عند تباعد المعاني فهو هو الأول والأخر والظاهر والباطن بخلاف ما إذا تباينت نحو هو والله الخافق
البارئ المصور **(قوله)** مبدل لأمثله المنعوت قاله البعض أي أن كان المنعوت معرفة ما إذا كان نكرة
في نصب نعمته المتقدم عليه حال نحو * هية موشطائل * اه وأن خير بان هذا ليس على املاية فانصر
المنعوت النكرة ما هو كانتعوت المعسرة في أعراب نعمته بحسب الموضع وأمر به بدلا وعطف بيان
نحو مررت بقائم رجل وقصدت بلدك * مر رجل ثم رأيت في الدمامسي ماؤد به حيث ذكر أن نصب نعمت
النكرة المتقدم عليها حال غالبا لأوجب على الاصحاح أن يحمل نصه حال إذ قبل الحالية لخرج النعت في نحو
جاني رجل أسمر ونحو من الصفات النائية والجمع ما من من نفسه حال لخرج الوصف في نحو المثلثين
المتقدمين **(قوله)** أنزلنا مبارك قال ابن مسعود والاحسن جعل مبارك خيرا ثانيا **(قوله)** معصوب أللخاصة
شامل للأوصاف أي كاذبي والي وإن تأت الفقه زائدة أو فاعضوا نعمته معصوب أل لأنه مسموع وإجماعه
لا يرفع عنه لأنه إضمارهم ولا يضاف إلى معرفة لأن نصه مكنس من الصفات السه فلو كان به كذا
عليه أو يرد عليه الموصوف غير ذي آل كن واما في المذموم نعمته باسم الإشارة **(قوله)** كالضمر) أماله لا يمت فلا ن
ضمير الممتكلم والمخاطب أعرف بالمعارف فلا حاجة لها إلى التوضيح وحمل عليه ما ضمير الغائب وحمل على
الوصف الموضوع الوصف المدح أو الذم أو غير ما طرد الباب وأورد عليه الشنواني أن اسم الله تعالى أعرف
بالمعارف فهو غنى عن الإيضاح ومع ذلك سبقت المدح وأوجب بأنه نعمت نظر الأصل وهو الاله الذي هو اسم
حسب أو لما قاله بالأعم الأغلب إذا الأصل في الاسم الظاهر أن يثبت واما أنه لا يثبت به فلا نه ليس في الضمير
معنى الوصفية لأنه لا يدل على الاعلى الذات لا على قيام معنى بها كذا قالوا أو يرد على تعليل عدم النعت به ما إذا كان
الضمير يرجع إلى معشوقه لدلالاته حيث أنه في قيام معنى بذات لما قاله المومن أن الضمير كرمه بدلالة الهم الان
وقال طردوا الباب فتأمل قال في الجمع وكما ضمير في أنه لا يثبت ولا يثبت به أسماء لشرط الاستيفاء وكما
التمرية وما التجبية والآن وقيل وبه **(قوله)** وغيره يجعله بدلا أي بناء على أن البدل لا يشترط فيه الجود
(قوله) كالهم أي أضافته لازالة الاشتراك اللفظي ولم يثبت به لأنه ليس بمعشوق ولا في حكمه أهو موضوع
بجود الذات نعم العلم المشتهر مسماة بصفة كاتبة نعم أن يؤول بوصف ينعته به **(قوله)** يجوز زعمت النعت
عند سيبويه ومنه ما زاد الطول بل دلالة ومنعه جماعة منهم ابن جني قال في الارتشاف **(قوله)** فائدة ثانية
النعت بعد المركب الإضافي للنعت لأنه المقصود بالحكم وانما هي بالضاف إليه لغرض التخصيص فلا يكون
له الدليل عام يكن المضاف لغف كل فأنعت المضاف إليه لأنه لا لضاف انما هي به لتقصيد التعميم ولذلك
ضعف قوله
وكل أخ مفارقة أخوه * لعمر أيل لا الفرقان

تأدي في المعنى

تسمى هذه الخواص

(قوله ويسمى بالرخ) الانسب مقام النقل أن يقول معنى به الخ (قوله وهو بالواو ثلث) وهي الأصل والهمزة بدل (قوله الرفع احتمال الخ) أما أن يكون ثلث الرادى فى الابعاد أو أن يراد الاحتمال لاحتفال القوى ونوافق كلامه قول ابن هشام الظاهر أنه سيعبرادة بالجزء ولا يرفعها بالكلية لأن رفعها بالكلية يناقض اليتيان بالانفاذ متعددة ولو صار بالاول تصاميم يؤكدنا وأما اقتصر الشارح على رفع الاحتمال المثلث كقولنا رفع فهم الصهر

(۷ - صباڻ) ج. ثالث

﴿ ٧ - (صبا) - ثالث ﴾ هو في الأصل مصدر ويصحب به التابع المخصوص ويقال أكثروا بالواو كثروا على نوعين أحدهما في معنى وهو التابع الرفع احتمال غير الظاهر وله اللفاظ أشار إليها بقوله

ما كتبه واكتفى غير مرسومين جامع وأجمع ومنه قوله الراجر بالتي كنت صامضاً • تخلفني الذلعة حولاً كتما
أذا بكيت قلتي أربعا • إذا ظلت الدهر أربعا • وفي هذا الزمور أفراداً كتبت عن أجمع وتوكيد النكرة المحدودة والتوكيد
جامع غير مرسومين بكل والفصل ٥٢ بين المتوكد والمؤكد كدومته في التثنية ولا يحزن و برضن بما آتينه كان (تثنية) الأول

زعم القراء أن أجمعين
يفسد اتحاد الوقت
والصحيح أنها ككل في
إفادة العموم مطابقة
بدليل قوله تعالى
لأخوين أجمعين الثاني
إذا تكررت ألفاظ
التوكيد فهي لتبوع
وليس الثاني تأكيدياً
لأن كيد الثالث لا يجوز
في اللفظ التوكيد القطع
إلى الرفع ولأن النصب
إلى الرفع لا يجوز عطفاً
بعضها على بعض فلا
تقال قام بذنبيه
وعينها لاجتماع التوكيد
وأجوز أن اجاز بعضهم
وهو قول ابن الطراد
الخالص قال في التثنية
وأجرى في التوكيد مجرى
كل ما أناد معناه من
الضرع والزرع والسهل
والجبل واليد والرجل
والبطن والظاهر يشترى
قولهم مطران الضرع والزرع
ومطران السهل والجبل
وشرى هذا البدو والرجل
وشرى هذا البطن والظهر
السادس ألفاظ التوكيد
معروفة أما ما أضف إلى
الضمير فظاهر وأما أجمع
وتأبع ففيه تعريفه قولان
أحدهما أنه يفتي الأضافة
وتسبب التسمية والأخر

الثاني -ذف واسطتين وهما كتبه وبعص (قوله) ما كتبه واكتفى لم يستشهد للثاني وقد استشهد له في الجمع
(قوله) أفراداً كتبت عن أجمع أي وهو قليل (قوله) توكيد النكرة المحدودة أي الموضوع لمدة لها ابتداء
واتهاء أي وهو ممنوع عند البصريين كما يأتي (قوله) والتوكيد جامع الخ أي وهو قليل بالنسبة للثاني كيد
بما سبقه بكل (قوله) والفصل الخ أي وهو خلاف الأصل (قوله) إفاضة العموم مطابقة أي لا يقدح اتحاد
الوقت (قوله) لا يجوز في ألفاظ الخ أي على المختار لما إذا قطع مقصود التوكيد (قوله) فلا يقال الخ علوه
بإحدا معنى النفس والعين واتحاد معنى كل وأجمع وهذا يقتضي جواز نحو جاء القوم أنفسهم وكلهم لعدم
الاتحاد أو من ذكر قبل إطلاقهم بخلافه فافهم (قوله) الضرع) بفتح الصاد المجهمة والزرع أي جميعه ما وكذا
يقال فيما بعده (قوله) وضربته يد الخ أي إذا ردى باليد والرجل وبالطن والظهر والجمله أماناً إذا ردى
العضوان فقط فبدل بعض (قوله) معارف) ومن لم تنصب حاله على الجمع كما في السبوطي أي مع إضافته فلا
ينافي ما قدمه الشارح في خلق لكم ما في الأرض جميعاً أنا كائناً (قوله) يفتي الأضافة) قبل هذا ينافي ما قدمه
من امتناع حذف الضمير استثناء ينية الأضافة والحق أنه لا منافاة لأن ما تقدم في غير أجمع وتأبع كما عليه
سم قال في المعنى يجب ضمير يفتي أجمع المؤكد به من ضمير المؤكد وأما قولهم جاءوا بجمعهم فهو بضم الميم
لا بضمها فهو جمع جمع كائس وفسل أي جميعاً عاتهم اه لكن نقل الرضوي والبرماوي في شرح ألفيه
الأصول فتح الميم أيضاً (قوله) بالعلة) أي الجنسية وعليه فهي ممنوعة من الصرف للعلة ووزن الفعل
الاجمع وتأبع بالعلة والعدل وعلى الأول يكون منه ما من الصرف للموصفة ووزن الفعل الأجمع وتأبع
للموصفة والعدل كما ذكرنا قال البعض وظاهره أن جمعا وتأبع كاجمع وتأبع وهو بطله أنها ليست بوزن
الفعل ولو جعل مانع صرفها ألفاً لثابت المدة لم يعدل بتعني ثم الذي قاله الدماميني أن منع الصرف
على الأول لشيء العلة ووزن الفعل ووجه الشبه كون كل من منوي الأضافة والعلم معرفة بفعله معروف
لفعل (قوله) علق على معنى الإحاطة) أي وضع على معنى هو الإحاطة ولا يخفى أن جعل مدلوله الإحاطة يورث
اختلال الكلام إذ يكون حينئذ بمعنى جاء القوم أجمع جاء القوم الإحاطة ففعل في العبارة حذف مضاف
أي ذي الإحاطة على أن الإحاطة مصدر المني للفعل فافهم (قوله) وفاعلاً للكوفين والأخفش) فلا يشترط
عندهم تطابق التوكيد والمؤكد كقوله فاعلاً وتذكيراً (قوله) زجب) هو كمر فإن أرده معين فغير منصرف
للعلة والعدل عن الخي بال والأقبح صرف فاعله الذي يورث عن المعد وغيره ونقل شيخنا عن شرح المواهب
لشيء الزرقاني أن رجباً من أسماء الشهور مصروف وإن أرده معين كما في المصباح (قوله) الذلعة) بال
الذال المجهمة ثم إلفاء اسم امرأة (قوله) قد صرت) يشهد بالأي صوت البكر ذاك أي بكرة البكر كما في المعنى
وشج الإسلام ذكر ما يفسر البعض لها بالنافية نظره في بسكون الكاف وجوز بعضهم فتحها (قوله)
ولا يجوز ضممت زما الخ) أي أجمع الفرقين لأن النكرة في الأول غير محدودة والتوكيد في الثاني ليس
من ألفاظ الإحاطة وفي نسخ فلا يجوز بالعامة وفي أولى (قوله) واغتنكنا الخ) قال في النكت ظاهره أن
ما عد ذلك من كل وعامة وجمع يستعمل في المثني والمجوع لأن كلامه فيما تقدم عام خصوصاً أنه ذكر
في التمهيد جواز الاستثناء بكل عن كذا وكذا ورده أبو حيان وقال أنه يحتاج إلى نقل وسامع من العرب
(قوله) في معني) أي فيما دل على اثنين وإن لم يسم في الاصطلاح مثني ليدخل نحو جاء ذو عور وكلاهما
وهذا ودعه ككلامهما (قوله) عن تثنية وزن الخ) قد ثبت أنه لأن نفس وزن فعلاً لا يصلح لثني حتى يستثنى
فيه عنه بغيره (قوله) فلا يجوز جاء الزيدان أجمعان ولا ألفندان جاءوا) قوله فلا يجوز جاءوا الجيشان

بالعلة علق على معنى الإحاطة وإن التوكيد متكرر) بواسطة كونه محدوداً وكون التوكيد من ألفاظ
الإحاطة (قوله) وفاعلاً للكوفين والأخفش) تقولاً اعتكفت شهراً كله ومنه قوله باليت عدة حول كله وحج وقوله • تخلفني الذلعة حولاً كتما
وقوله • قد صرت البكر ذوماً جاءها (وعن نخبة العبرة المتجهل) أي غم المفيد غير المفيد ولا يجوز ضممت زماناً كله لا شهر انقسمه (والحق بكلمة
في معني وكلاً عن) تثنية (وزن فعلاً ووزن فعلاً) كما استثنى تثنية من عن تثنية سواء فلا يجوز جاء الزيدان أجمعان ولا ألفندان جاءوا

يكون في الاسم والقول والحرف ٥٤ والمركب غير الجملة والجملة نحو جاز يد زيدون سكا حيا بابل بابل وقوله

فأياك أباك المراء فانه
الحى الشردع والشر جالب
ونحو قام قائم زيد ونحو نعم
نعم وكقولهم
نختم حاتم المناء المطول
والجملة (كقولنا ادري
ادري) وقوله
* لئلا تلتك الله *
والثاني كقوله
* أنت بالخيرة حتى قن *
وقوله
وقان على الفردوس أول
مشرب
أجل جبران كانت أبهى
دعائه
وقوله
صلى لم أفعلت بهود صمام
ومنه تو كيد الضمير
التصل بالمتصل
وتنبه إلى الأصح
التوكيد اللفظي أن يكون
في الجملة وكثيرا ما يقرن
بعاطف نحو كلا سيعلون
الآية ونحو أولى لك فأولى
ونحو ما أدرك ما يؤم الدين
الآية وبأن يدونه نحو
قوله عليه الصلاة والسلام
واثق لأخزون قريشا
ثلاث مرات وصحب الترك
هنا هيام التعدد نحو
ضربت زيداً ضربت زيدا
ولو قيل ضربت زيدا
لتوهم أن الضرب تكرر
منسك مرتين تراخت
احداهما عن الأخرى
والغرض أن يقع منك
الآخرة واحدة أه (ولا
تعد لفظ ضمير متصل

يؤمن أن إعادة لفظه لا تقوية فيها ليس كذلك مع أن التقوية فائدة التوكيد فلا تدرك في حده الآن يقال
هو ريم ولو قال أود كرمواقفه معنى اسكان أولى وأعلم أن كلام المتن صادق بالصورتين لأن قوله مكر رأى
لفظا بمعنى أو معنى فقط (قوله عواقفه) ظاهر في إرادة المراءف ودرجته نحو عواشان نطشان فانه تو كيد
اللفظي مع أنه ليس المراءف إلا بقرينة المراءف بفرد قاله الامام سيدي ولأن قوله أن نحو نطشان مرادف
وعدم أفرادها عارض في الاستعمال فلا يمنع المراءفة عاقفه (قوله يكون في الاسم) استثنى من ذلك الاسم
المحذو إذا ذكر العامل فانه لا يجوز أن يكرر تو كيدا ولا يجتمع العوض والعوض منه لباس سيأتي من أنهم جعلوا
التكرار إثباتا عن الفعل وعندى أنه يجوز تكرراره تو كيدا ولا يلزم الاجتماع المذكور لأن جعلهم التكرار
عوضا عن الفعل في حالة حذف الفعل لا حالة ذكره فاعرفه فانه متين (قوله ونسكا حيا بابل بابل) هو الجدل ودعاء
أى من قوله صلى الله عليه وسلم أعما راة فكحت نفسها بغير ولى فسكا حيا الخ (قوله المراء) هو الجدل ودعاء
بشدة العين مثال ما لغة (قوله ونحو نعم) بفتح النون والعين وسكون الميم (قوله المناء) بفتح العين
المهملة والمد المتعب (قوله لك أفعلت الله) شرط بيت من المخرج (قوله والثاني) أى تقوية اللفظ بجواقفه
معنى ويكون أيضا في الاسم والقول والحرف والجملة كإيا التصريح بأن أوهم منيع الشارح خلافة (قوله
وقلن الخ) الضمير للشموس وعلى الفردوس حال من الضمير والفردوس البستان وأول مشرب مشرب أخيره
محذوف أى لا وإن للشرط وسواء محذوف لتقدم له أو بالفتح مصدر به بتقدير لا من التعليل أى لأن كانت
الخ والدعائر بالعين المهملة ثم المثلثة جمع دعور كصفور وهو المحض والضمير في الفردوس كذا قاله العيني
وقضية قولنا التقى المعنى أول المشرب تشر به يكون على الفردوس أن على الفردوس خبر مقدم وأول مشرب
مبتدأ مؤخر (قوله صمى) بفتح الصاد المهملة وتشديد الميم أمر من صمم به باب علم أصله اصمى بوزن اعلى
نقلت نسخة الميم الأولى إلى الصاد وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وأدغمت الميم في الميم وانطباع اللام
وصمام أصله اسم فعل وهو تو كيد لفظي وقال كثيرا انطباع اللام وصمام مبتدأ حذف منه حرف النداء
ذكر العيني القولين وبؤ يهذف القول قولنا أقاموس بعد أن ذكر أن صمام كقطام اسم للذاهية مانصه
وصمى صمام أى زدى بذاهية وصمام صمام تصاعوا في السكوت اه لكن الاستشهاد بالابتدأ مبنى على
القول الأول كالأختي وعما قرناه يعلم ما في كلام البعض من الخلل والله الموفق (قوله بعاطف) أى وهو ثم
خاصة كافي التصريح وحمل الرضى الغاء كتم وبؤ يهذف إلى لك فأولى والمراد به عاطف صورة لأن بين الجملةتين
تمام الاتصال فلا تعطف الثانية على الأولى حقيقة كما صرح به علماء المعاني ولأن الحرف لو كان عاطف حقيقة
كانت نعمة مامده بالحق بعاطف لالتأ كيد (قوله ونحو أولى لك فأولى) قال في التوضيح الآية كال صاحب
التصريح أى ثم أولى لك فأولى فأرد بقوله الآية إلى أن المؤ كد ما بعد ثم والشارح مثل باولى لك فأولى ولم يرد
لحمل المؤ كد الجملة المقررة بالفاء على ما قاله الرضى من أن الفاء كتم وكل صحيح خلافا لمن اعترض على الشارح
لأن أولى الثانية مبتدأ حذف خبره أى لك فأولى فعل فيه ضمير مستتر على ما ناتي وعلى كل في ذلك تأ كيد
جملة بجملة وقوله ثم أولى لك فأولى تأ كيد لجملةتين قال الشارح على التوضيح ومعنى أولى لك التمدد
والوعيد وهو من أولى وهو التقرب وأصله أولاه الله ما يكره واللام مبهمة كإفرد في الحكم أولى له
الهلاك وقيل أفعل من أول بعد القلب وقيل أفعل من آل يؤلف معنى عقده النار اه (قوله الاسم)
اللفظ الذي هو وصل سواء كان اسما أو فعلا أو حرفا (قوله وبجيت منك منك) وز دمرت به به فلا
فرق بين ضمير المتكلم والمخاطب والثائب (قوله كنهم وكلى) نعم حرف تصديق للضمير وأعلام المستخير
ووجد لفظ الميم معنى نعم جبر وأحل وأى كإيا الملقى رأيا مبالى فلا تعطف المراد بالآية الذي مجرد نحو زم
الذين كسر وإن لن يمشوا قل بلى أو مقر وبإسم استفهام حقيقي كان يقال أنس بى بدعائم فتقول بلى
أو تو يعنى نحو ما يصبر أنا لا أسمع مرهم ونحو اه بلى أو تقر بى سؤال استبرئكم قالوا بلى أجروا التقي مع
التقرير بحسرى التقي المحسوف في ردة بلى رعبا لفظه وحده هذا هو الآخر ويجوز عند أمن اللبس

* الامع اللفظ الذي هو وصل (قوله بليت وكيت وبجيت منك منك) لأن إعادة مجرد انقراضه عن الاتصال
(كذا الحروف غير ما حصلا * بجواب كنهم وكلى) وأجل وسير وائى

ولا تكونها كالجزء من مصوبها فاعلم المؤكد ما اتصل بالموكد كان ضمير الموصوف انك اذا همك وكنتم زرايا وعظاما انك خبر مؤن
وبعد هو واضعهم ان كان ظاهرا نحو ان زيد ان زيد فاضل وان زيد الله فاضل وهو الاول ولا بد من الفصل بين المرفوع كرايت وشذ
ما تصلها كقوله ان ان الكرم يحلم الم • يرين من اعادة قد ضحيا واسهل منه قوله • حتى تراها وكان وكان • اعناقها

مشدحات بقرن وقوله
ليت شمرى هل ثم هل
آتهم • وقوله لا ينك
الشي تأسفا • ما
من حمام احد مصعها
للفصل في الاولين
بالعاطف وفي الثالث
بالوقف واسنمعه قوله
فلا والله لا يني لباي •
ولا لبايهم ابدا واه
ليكون الحرف المؤكد
وهو اللام موضوعا على
حرف واحد واسهل
من هذا قوله • فاصح
لاسا لنعمن عابه •
لان المؤكد على حرفين
والاختلاف للفطن اما
الحروف الجوابية فيجوز
ان تؤكد باعادة القسط
من غير اتصالها بنق
لنها لسة الاستغناء
بها عن ذكر الجواب به
هي كالمتصل بالدالة
على معناها فتقول نعم نعم
وبلى وبلى ولا ومنه قوله
لا لا اوح عجب شنة انها
• اخذت على موافقا
وهو (وا) (ومعتر) الرفع
الذي قد انفصل • أكد
به كل ضمير انفصل نحو
فم انت ورايتك انت
ومرت بك انت وزيد
جاه هو ورايتني أنا
وتنبيه • اذا انبت

ان يحيا بنعم ربنا المعنى الممزة والتي الذي هو واجب الاترى انه لا يجوز بعد دخول احد ولا الاستثناء
المفرغ للاقبال الس احد في الدار ولا اليس في الدار الا زيد ولها نازع جماعة كاسهل في حياي عن ابن
عباس في الآية أنهم لو قالوا نعم لكفر وانهم لو اجيب استبرك بنعم بك في الاقرار لاحتمال تغير المراد ولها
لا بدخل في الاسلام بلالة الله رفع له لاحتماله في الوحدة كذا في المعنى وانما كان التقرير مع التي اجابا
لان الله زلني ونبي التي اجاب • وان غرض المتكلم تقرير الخطاب بالاجاب • وحاصل المقام ان كازيد
تصدية نعم وتكذيبه لا وقع على بل لعدم التي وما قام زيد قد صدقه نعم وتكذيبه بل وتضمن لا اله الا انت
لاني التي واقام زيد مقام زيد فان اثبت انما قلت نعم وان تغيبه قلت لا وتضمن على والم يقهر بذكر نعم زيد
فان اثبت انما قلت بل وتضمن لا وان تغيبه قلت نعم لكن ان كان الاستفهام تقريريا واما ليس حازك ان
تثبت بنعم كاسر فاعلم ان بل لا تأتي الا بعد نعم وان لا تأتي الا بعد الجواب وان نعم تأتي بعدها قاله في المعنى (قوله)
لكونها) أي الحروف غير حروف الجواب (قوله وما يدهو) أي ما اتصل بالمؤكد بفتح الكاف وكذا الضمير ان
في قوله واضعهم ان كان ظاهرا (قوله وهو الاول) لانه الاصل واما الاول في وضع الظاهر موضع الضمير
قبل من الثاني ففي رحمة الله فيها خالدون في الثانية تؤكد الاول ويهيئ مع الثانية ضمير رحمة الله معني
على انهم مستدان وخالدون خبره وفي رحمة الله تعالى بخالدون اما على ان في رحمة الله خبر عابه وهم فيها
خالدون جلية مستدانة فليسيت الآية محتمل فيه قال في المعنى ولا يكون الجبار والجور وتؤكد الجبار والجور
لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر اقوى ولا يكون الجور بدلا من الجور وباعادة الجبار لان العرب
لم تبدل ضمير من مظهره • لكن ذكر في محل آخر ان الضميرين اجازا ابدا للضمير من المظهر (قوله ولا
بدن الفصل بين الحرفين) هذا بقوم مقام اعادة ما اتصل به وباعادة السبوطى او حرف غير جوابي لم يعد
اختيار الامع ما دخل عليه او مقصودا (قوله يحلم) يضم اللام في المضارع وكذا الماضي (قوله حتى زرايا) أي
المطى والقرن جعل بقرن به البهران (قوله تأسبا) أي اقتداء من قبلك من الصابر بن (قوله انفصل في الاولين
بالعاطف) قال شيخنا والامع فيه نظرا بالنسبة لاول الاو ان في قوله وكان وكان فان مجموع وكان الثانية
تأكيد لمجموع وكان الاول والاولون جملة المؤكد في فصل بين المؤكد والمؤكد كالعاطف اه • ولا يخفى ان
حاذ كراية مرتين لجواز ان يكون المؤكد كان فقط والاولا عاطفة فاصلة بينهما وبين توكيده كادرج عليه
الشارح لكن رد على هذا ان العاطف الذي يفصل به هو وكذا الفاء على قول الرضى لا والاولا ان يجعل
التقدير ثم والفاء لفصل بالعاطف قياسا وهذا صحيح فتدبر (قوله واسنمعه) أي من قوله ان ان الكرم يحلم
(قوله لا يني) أي لا يوجد (قوله واسهل من هذا) أي من قوله ولا لبايهم الخ (قوله لان المؤكد) بفتح
الكاف على حرفين أي بعد من قوله لبايهم قرب بفتح فرب لقوله ان ان الكرم يحلم • وتؤكد عن بابه
لان الباءية عن من يقال سألت به وسألت عنه ومن الاول فاسأل به خبر لفه وتؤكد الميراث (قوله يجوز
ان تؤكد) الانسب بقوله من غير اتصالها بشي كسر كاف تؤكد فتدبر (قوله بثنة) بفتح الواحدة وسكون
الثلاثة بعدها وناسم محبوبته (قوله أكد به كل ضمير انفصل) لكن على وجه استعارته في توكيد ضمير
الانصب والجور والتوكيد في الكل لفظي بالميراث وسكنت المنصف عن توكيد المنفصل المرفوع او المنصوب
بمنفصل مرفوع وينبغي ان لا يتوقف في جواز الاول ومقتضى منع الثاني انه لا يجوز زرايا انت اكرمت
وما اكرمت الا انك انت وفي المعنى ان انت من نحو انك انت السميع العليم يصح كونه فصلا أو توكيدا
أو مبتدا والاول ارجح فالثاني (قوله والمرفوع) تأكيد اجتماع كالجور ان

المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو رايتك باله فذهب البصريين انه بدو ومن ذهب الكوفيين انه توكيد لا المنصف وقوله عندني
أصح لان نسبة المنصوب بالمنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع بالمنفصل من المرفوع المتصل في نحو قلت انت المرفوع توكيد
بإجماع وخاتمة في مسائل منثورة الاولى

يكون بدلا فالاجماع اغناه على حوزا التوكيد (قوله لا يحذف المؤكد) أي لان الفرض من التوكيد التقوية
والحذف بنافه وتقدم مافيه (قوله وقد راع) ويجوز نصب أنفسهم ما تقدم راعينهم أنفسهم (قوله إياها) أما
الفصل بغيرها ثابت كقوله تعالى ولا يحزن ورضين عا آتين كهن (قوله أما أجمعين) وأما بعضهم) عطف
التمثيل قوله أما أجمعين لانه التوكيد المفصول بينهما وبين المؤكد كما بالاوله وأما بعضهم ولا يلزم من عطفه على
أجمعين أن يكون تأكيدها بدليل لم يحسن القوم كلهم بل بعضهم أو ولا بعضهم حتى يراد أنه ليس من الفاظ
التوكيد سقط ما قبله البعض عن الدمايني وأقره من الأشكال (قوله وهو على حاله في التوكيد) أي من أنقاده
التقوية ورفح الاحتمال واحترز بذلك عن تحوطات نفس زبد وفتحات عين عمرو فان المراد بالنفس الروح
وبالعين الباصرة فليس على حالها في التوكيد ورد عليه نحو جاف نفس زبدوعين عمرو وأى ذاتها ما وفي
التنزيل كتب ربك على نفسه الرحمة أي ذاته (قوله مطلقا) أي مع الابتداء وغيره (قوله جميعهم وعامتهم)
الواربني أولانه لا يجمع بين لفظي توكيد يعطف لآخر (قوله مع الابتداء بكثرة) لان الابتداء عامل معنوي فلا
يعد مموله وهو مبتدأ من التأكيذ ولى لفظ التوكيد العامل في هذه الحالة باعتبار أن الابتداء سابق في
التقدير على لفظ التوكيد وأما مبتدأ لان رتبة العامل التقديم على المعمول (قوله فالاول) أي ولى لفظا
التوكيد وهو مبتدأ العامل (قوله نحو القوم كلهم قائم) القوم مبتدأ أول وكلهم مبتدأ ثان وقام خبر المبتدأ
الثاني وهو خبر خبر الاول والمثال يكفي فيه الاحتمال فلا يقال يحتمل أن كلهم تأكيذ لقوم لا مبتدأ (قوله
يبد) أي يضطر وبالصنوبرية وفي عليه وعنه لاء البئر وفي نسخها فيكون راجعا الى البئر وقوله فمصدر
أي يذهب عنه كلها أي كل من الجماعة أصحاب الدلاء وهو ناهل أي ريان (قوله لا كلنا) أي جملا على الكثير
لانه إذا حمل اسم كان ضمير الثانيان كان كذا مبتدأ خبره عنه بقوله على طاعة الرحمن والجملة خبر كان وإذا حمل
كل اسم كان كان استعما لالحاعى مائت لما قبله (قوله يلزم تأنيبه كل) أي ويجوز قطعه ما وان كانت كل
التي معنى كامل ونعناو لعتت نحو قطعه وكان توجه ذلك أن أصلها التوكيد وهو لا ينقطع (قوله يعني كامل)
فيه أنه لو كانت معنى كامل لكان معنى قولنا جاءه رجل كل الرجل جاءه رجل وكامل الرجل وفيه تهافت
وبدق يحمل المضاف اليه على الاستغراق (قوله الى مثل من تبعه) أي لفظا ومعنى كذا قالوا ومقتضى القياس
على الاكتفاء في أي الوصفية والحالية بالاضافة الى مثل الموصوف معنى فقط أن يكون هنا كذلك لأن يفرق
فتدبر وقوله مطلقا أي سواء تنسم معرفه أو نكرة كما يرشد اليه عليه (قوله اعتبار المعنى) أي معنى كل ومعناها
بحسب ما يضاف اليه فيجب مطابقة انفسه لذكر المضاف اليها كل (قوله في خبر كل) قيدنا خبر لان مافيه
الضمير وليس خبرا ان كان من جملة كل يلزم اعتبار المعنى وان كان من جملة أخرى لم يلزم اعتبار المعنى ومن
هنا يصل توجه عدم المطابقة في قوله تعالى وعلى كل ضامر بأن يجعل بآتين استثناء فالصفة وكذا من كل
شيطان مارد لا يسمعون مع أن جعل لا يسمعون صفة أو حالاً فاستدعى أيضا الاستدعاء للمعنى المحظ من شياطين
لا يسمعون وأوجب ابن هشام الجمع في الكل المحموم نحو أعطاني كل رجل فاعتني إذا كان حصول المعنى
من المحموم لا من كل واحد أفاده الدمايني وجع الامر من قوله تعالى ووقيت كل نفس ما عملت وهو أعلم
بما يعملون فأفرد اولو اجمع ثانيا لالة كل نفس على متعدد في مفهوم الخبر تفصيل (قوله فحرون) فيه
الشاهد لانه الخبر (قوله ولا يلزم مضافا الى معرفة) بل يجوز رعا لفظ كل في الافراد والتد كبر ومعناها
هنا ما درج علما المصنف في تسهيله وذهب ابن هشام الى أنه يجب في خبرها رعا لفظها إذا اضيفت الى معرفة
محموكها أي أنه كل اولئك كان عنه مسؤولا هذا كله اذا ذكر المضاف اليها من حبيب فالذي صوبه ابن هشام
أنه ان كان المقدر مفردا نكرة وجب الافراد كما لو صرح به وان كان جماعا فوجب الجمع وان كانت المعرفة
لو صرح بها بالجمع لوجب التبع على حال المحذوف فيها فالأول نحو قول كل يعمل على شاكته أي كل أحد
والثاني نحو وكل كانوا ظالمين أي كلهم اه دمايني باختصار (قوله العطف)

أنفسهم * الثانية لا
تفصل بين التوكيد
والمؤكد بما على الاصح
وأما الفرض رب يا قوم
أما أجمعين وأما بعضهم
الثانية لا يلى العامل في
من الفاظ التوكيد وهو
على حاله في التوكيد
الاجماع وخاصة مطلقا
فتقول القوم قام جميعهم
وعامتهم ورب جميعهم
وعامتهم ومررت بجميعهم
وعامتهم والا كلا وكلا
وكتابع مع الابتداء بكثرة
ومع غيره بقلة فالاول
نحو القوم كلهم قائم
والرسلان كلاهما قائم
والمرأان كئناهما قائمة
والثاني كقوله * عبيد
إذا واث عليه ولا يؤم
فمصدره كها وهو
ناهل * وقولهم كلهم
وعمرأى أعطى كلهم
وأما قوله فلما تبنا
الهندى كان كئنا على
طاعة الرحمن والحق
والثاني قائم كان ضمير
الشان لا كلنا * الرابعة
يلزم تأنيبه كل معنى
كامل واضافته الى مثل
متبوعه مطلقا فعنا
لا توكيد نحو رأيت
الرجل كل الرجل
وأكلت شاة كل شاة
الخامسة يلزم اعتبار
المعنى في خبر كل مضافا
لأن نكرة تفصيل نفس
ذاتة الموت كل حزب

بما لديهم فحرون ولا يلزم مضافا الى معرفة فتقول كلهم ذاهبون والله أعلم
(قوله العطف) (العطف اما ذو بيان أو نسي * والفرص لأن بيان ما سبق) وهو عطف البيان (فلا يلزم تأنيبه

شبه الصفة حقيقة التصديقه منكشفة) فتابعت حتى شمل جميع الأبواب وشبه الصفة مخرج الحظائق والتشويق والبدل والنوكد وحقيقة التصديق آخره لإخراج النكت التي ألهى فارق النكت من حيث أنه يكشف المتبوع بنفسه لا يفتي في المتبوع ولا في سببه (فأولنه من وفاق الأول) وهو المتبوع (مأمون وفاق الأول التعتوني) وذلك أربعون عشرة أوجه الأعراب ٥٧ الثلاثة والأفراد والتذكير والتذكير

وفروعه من وأما قول
الزختماني من مقام إبراهيم
عطف بيان على آيات
بينت ختلاف لأجاءهم
وقوله وقول المبرجاني
بشترط كونه أوضع من
متبوعه بخلاف قول
سبو به في هذا ذاللة
أن ذاللة عطف بيان
مع أن الإشارة أوضع من
المتبوع إلى ذي الأداة
وإذا كان مع متبوعه
مالقت مع متبوعه
فقد يكونان متكررين
كما يكونان معرفين لأن
النكرة تقبل القصص
بالحامد كما تقبل المعرفة
التوضيح به فحسبست
فواجبه هذا مذهب
الكوفيين والفارسي
وابن جني والزمخشري
وابن عصفور وجوزوا
أن يكون عنه أن كفاية طعام
مساكين فمن نون كفاية
ونحو من ماء صديق ذهب
غير هؤلاء إلى المنع
وأوجبوا فيما سبق
البدل ونحوه من عطف
البيان بالمعارف كالإين
عصفور والذهب أكثر
النحوين وزعم الشلوبين
أنه مذهب البصريين
قال الناطق ولم أحذف
النقل من غير جهته وقال
الشارح ليس قبول من

فأوضحه (قوله شبه الصفة) أي في الانصاح والقصص وغيرها فقد جاء على ما في الكشف أن
البدل الحرام عطف بيان للكسبة على جهة الملح لا على جهة التوضيح ولنا كسبة ما ذهب إليه بعضهم في
بأنهم زعموا أن الكسبة في الجمع عن المصنف أن الأول حمله وتوكيد القضاة لأن حق عطف البيان أن يكون
لأول به زائدة بيان ومجرد توكيد اللفظ لا يحصل به ذلك (قوله حقيقة القصد الخ) أي الأصل فيه ذلك فلا بد
عطف البيان الذي للملح ونحوه (قوله لإخراج النكت) اعترضه شغبان النكت كما في النكت مخرج مخرج بقوله
شبه الصفة لأن شبه الشيء غيره وعلى هذا يكون قوله حقيقة الخ لبيان الفرق بين النكت وعطف البيان
للاخراج (قوله من حيث أنه يكشف الخ) وكذا يفارقه من حيث أنه لا يكون إلا جملدا والنكت لا يكون إلا
مشتقا ومؤداه به ماسر (قوله فأولنه الخ) تفرع على قوله شبه الصفة وفي نفس من عبارة شئ لأنه
أن جعل قوله أول من وفاق الأول بياناً لما قد ما عليه استغنى عن قوله نائياً من وفاق الأول وإن جعل قوله
ثانياً بياناً لما استغنى عن قوله أولاً فعل كل حال في كلامه تكرر (قوله النكت) أي الحقيق في أنه يجب في
البيان أن يكون كالبدل في الأفراد والتذكير وفروعهما كالنكت الحقيق بخلاف النكت السببي كما مر (قوله)
فخالف لأجاءهم) أي على وجوب مطابقة البيان والمبين ثم يفارق تذكير الأفراد وغيره وقد كبر وغيره
ومقام مختلف لآيات من وجوه ثلاثة كما لا يخفى وسنقل عن الرضى نحو: رخصاً لهم ما لا يجوز أن يكون بدلا
لنصر بهم بيان البدل منه إذا تعدد وكان البدل غير وافي بالعدة تدبرين القطع مخرج من البداية قالوا حـ
أنه مبتدأ حذف خبره أي منها مقام إبراهيم (قوله أوضع من متبوعه) أي أحرف وانحازا وجبا وأضحية البيان
من المبين ولم يوجب أحد أوضعية النكت من المنفوت لأن قصداً لمتاح من عطف البيان أقوى من قصده
من النكت لأن البيان وضع المبين ببيان حقيقة فهو كالنكر بفخلاف النكت (قوله ذاللة الخ) بضم الجيم
الشعر الواصل إلى المنسبك (قوله أن ذاللة عطف بيان) لم يحط به نعتا لما مر أن نكت اسم الإشارة لا يكون إلا
على بال (قوله وإذا كان الخ) أشار به إلى أن قوله فقد يكونان الخ مفرع على قوله فأولنه الخ لا على قوله
شبه الصفة حـ برر اعتراض ابن هشام بأن الواجب الواو لعطف هذه المسئلة على ما قبله المرفوع على قوله
شبه الصفة فتأمل (قوله فقد يكونان الخ) أنفه مع علمه بما قبله وداعى المخالف (قوله فيما سبق) أي من
المثال والآتين وقوله البداية أي بدل كل من كل (قوله ويخصون عطف البيان بالمعارف) أحجوا بيان
البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يسمي للمجهول وبيان بعض النكرات أخص من بعض
والأخص بين الأعم (قوله وصالحا للبدلية يرى) أشار بتدبره بالصلاحيه إلى ما مر حـ في التسهيل من أن
عطف البيان أول من البدل في غير المستثنيات لأن الأصل في المنوع أن لا يكون في نية الطرح وأن لا يكون
التابع كما أنه من جملة أخرى ومال الداعي إلى أنه لا بد له من ملل على ما لا يفتي فافطره في حاشية شغبان في
قسم لا يؤخذ من كلامه وهو تعين الابدال نحو ما بعد الله ذكره بالضم فلا قسم ثلاثة تعين الابدال وتعين البيان
ورجح أن أحدهما هو البيان عند غير العامة مبنى الابدال عنده وأما تساوياً مما فتنه وحمل البعض الأقسام
أربعة له ما عتدوا لقولهم في رجحان أحدهما وفيه من التساهل ما لا يخفى ثم حوازالمر من على مقصد من
فان قصدت بالحكم الأول وجعلت الثاني بياناً له فهو عطف بيان وان قصدت بالحكم الثاني وجعلت الأول
كالنوطه فهو بدل (قوله بعمراً) بضم الميم ونحوه ما لم ينقل من المشار عنه عطف بيان على محل
غلام (قوله عبد شمس ونودلا) فيمنع كون عبد شمس بدلا من أخو بنو لادانه بل لعدم صحة ذلك في المعطوف
(قوله ونحو بشر تابع البكري) أي من كل تركيب عطف فيه اسم خال من ال على معرف بهما مناصب إليه
وصف على بها (قوله عليه الظير) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر والجملة حال من البكري وترقب حال من المستتر

٨ - (صداق) - ثالث منع شئ وقيل يخص عطف البيان بالمراسم أو كونه أو لقا وصالحا للبدلية يرى في
غير ما منع فيه أحالة محل الأول كما (نحو غلام بعمراً) وقوله أما أخو بنو عبد شمس ونودلا (نحو بشر تابع البكري) في قوله
أنابن التارك البكري بشر عليه الظير بترقبه وقوما فبشر عطف بيان من البكري

في عليه وقول البعض فيه العيني عليه متعلق بوقوعه يلزم عليه بتقديم معمول معه - مول الخبر الفعلي على المتدا
والذي راجع بوجوه تقديم معمول الخبر الفعلي لا بتقديم معموله معموله ووقوعه معمول له حذف متعلقه أي
تربة لأجل وقوعه عليه (قوله وليس أن يدل بالمرضى) راجع للصورة الثانية كما يشير إليه تعليق الشارح
ومصرح به مع علمه بما قبله راعى القراء المجزؤ لا بدال (قوله لا امتناع أن الضارب يد) لما مر من قوله
ووصل إلى البدل المضاف الخ (قوله تبين أيضا العطف الخ) يعني أن في كلام الناظم قصورا لأنه لم يستوف
الصورتين الأولى والبيان البدلية (قوله في نحو هذا الخ) أي من كل تركيب أو رتبته البدلية
الاختلال لكون البدل على تقدير عامل آخر وان مع حلوله عمل البدل منه ومن صور تبين البيان لا امتناع
حلول الثاني على الأول نحو ما بها ال جل غلامز بدو كالأخو بلئذ بدو عمر وعندي باز بدو الحارث وباز بدو
هذا يلزم على البدلية اتباع أي في التدايم بغير ذي آل وإضافة كالأخو تبين بتغيره في إدخال ما على ذي آل
وأيضاً الإشارة بدون وصف واستثناء هذا الصور وصور في الماتن معني أن البدل لا بد أن يصلح لحلوله عمل
الأول ونظير في ذلك ما بين هشام مع جزمه في المعنى بانهم يتغيرون في الثواني ما لا يفسرون في الأوائل وقد
جوزوا في أنك أنت ز بدكون أنت ز كدوا وكونه بدل مع أنه لا يجوز أن أنت وفي المسئلة وفي الأولى ما قال في فم
الجل ز بد أن ز بد بدل من ال جل ولا يلزم أن يجوز ز ز بد و ذكر الدمامسي من صور تخلف ذلك فثبت
منه حسن لما أو كالتأخر في جزمها (قوله من جهة أخرى) أي بناء على أن الصحيح أن البدل على نية تكرار
العامل (قوله بفارق عطف البيان البدل) قالوا (رضي أنالي الآن) يظهر في فرق بين بدل الكل من
الكل وعطف البيان بل ما رى عطف البيان لا البدل كما هو ظاهر كلام سيدويه وساق كلام سيدويه ثم قال
قالوا ان الفرق بينهما أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع
الدين فيكون المقصود هو الأول والجواب أنا أن نسلم أن المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في
سائر الأبدال لا الخطأ فان كون الثاني فيه هو المقصود به دون الأول ظاهر وإنما قلنا ذلك لأن الأول في الأبدال
الثلاثة منسوب إليه في الظاهر ولا بد ذكره من فائدة صونا الكلام الغضاض عن اللغو وهي في بدل الكل
كون الأول أشهر والثاني مشتقاً على صفة نحو بز بد جل صالح أو العكس نحو بر جل صالح زيدوا العالم بز
أو مجرد الإبهام ثم التغيير نحو بر جل ز بد وفي بدل البعض وبدل الاشتمال الأخير فادعاء كون الأول غير
مقصود بالنسبة مع كونه منسوب إليه في الظاهر واشتماله على فائدة تعميم أن ينسب إليه لأجل ما دعوى خلاف
الظاهر فما كان من بدل الكل لا يصحح الأول يسمى بعطف البيان وأما فرقهم بأن البدل على تكرار العامل
فان في ما يذكرون العامل في ظاهر الهمزة في غيره وان سلم فلنا أن ندعيه فيما سموه عطف البيان وفرقهم
بجواز تخالف البدل والمبدل منه تعريفاً وتذكيراً لاختلاف البيان والمبين لئلا يمتنع بجوه بالخلاف في البيان
والمبين أيضاً باختصار (قوله في ثمان مسائل) ز بد ثلاث أخرى كون المتشوق في البدل في نية الطرح
قبل غالباً وقال الزمخشري في الفصل مرادهم بكون البدل في نية طرح الأول أنه مستقل بنفسه لا يمتنع بمتبوعه
كانت كدوا لصفة والبيان لا اهدار الأول الأثرى أنك لو اهدرت الأول في نحو زيد رأت غلامه رجلاً صالحاً لم
يستقم كلاماً اه بخلافه في البيان وكون حذفه في البدل حائراً عند بعضهم وخرج عليه المصنف كالأخفش
قوله تعالى ولا تقولوا للماتصف المستكبر الكذب لجعل الكذب بدلاً من الضمير المحذوف أي تصحيفه لأنه
في البيان وكون البدل يجوز قطعه كما ساقى بخلاف البيان الأعلى قول (قوله نظار النعت في المشتق) أي
في مكان الضمير لا ينعيت ولا ينعيت به كذلك لا يعطف عطف بيان ولا يعطف عليه (قوله بيان لاهم) وفتح هو
كونه بدلاً من المعلنان المبدل منه في نية الطرح في الموصول بلا عائد ووجه في المعنى بأنه لا أثر لتقديم عدم
العائد مع وجوده حساً قال ولولم اعطاه معنوى الطرح حكم المظروح لم اعطاه معنوى الأخير حكم المؤخر
فكان متشعب ضربين بدلاً لاهم وبرد ذلك قوله تعالى وإذا ابنتي إبراهيم ربه والاحجاع اه ويجوز كونه بياناً
لما مررت به أو بدلاً منه يتناول قلتمارت إذا القول الحقيقي لا يعمل في العبادة وأن على الجميع مصدرة
وجوز الزمخشري كونه مفسرة يتناول قلتمارت واستقصته في المعنى قال وعلى هذا فشرطهم في المفسرة أن

(وليس أن يدل) منه
(بالمرضى) لا امتناع أن
الضارب ز بد نعم القراء
يحييه في غير الأبدال
وتبينه في تبين أيضاً
العطف ويمتنع الأبدال
في نحو هند ضربت زيدا
أخاهما وز بدما ال جل
أخوه لأن البدل في
المتغير من جهة أخرى
فيقول ال بطن الأول
بخلاف العطف في حاتمة
بفارق عطف البيان
البدل في ثمان مسائل
• الأولى ان العطف
لا يكون مضمراً ولا تابياً
لغيره لأنه في الجوامد
نظار النعت في المشتق
وأما قول الزمخشري ان
أن اعبدوا الله ببيان لاهم
في الأما مرتى به

(قوله دعوى الخ) ان
سلم ان الثاني في البدل
مقصود أيضاً فافرق
بجستد حتى وقوله دون
متبوعه أي ليس مقصوداً
بالفان وان منع انجبه عدم
الجله لكنه خلاف
اجماعهم وان جعل
الثنين مقصودين في
العطف والبدل منع على
أن هذا موقوف بالآلة

لا يكون في الجبهة لفظها حرف الف التوكل أي باقي على حقيقته واستشكل كونها مفسرة بأن الله لا يقول في
 وركبوا جيتبا احتمال أن يكون معقول الله الذي أمر بقوله عيسى اعبدا الله وما بعد من معقول عيسى وقت
 خطابه وقومه على حدنا قلنا المسح عيسى بن مريم رسول الله وأن يكون معقول الله اعبدا الله بالقرآن
 فغير عيسى حين خاطبهم عن نفسه بالتمسك وعظم الخطاب (قوله فردود) أي بما تقدم من كونه نظير التمسك
 في المشتق فيجوز بدل أو خبر مبتدأ محذوف وانصر العاصمي للزحشري ورجح جواز كونه عطف بيان قال
 ولا يلزم من كون شيء نظيرا آخر أن يعطى سائر أحكامه ألا ترى أن المنادى المفرد المعلن عزلة عن غير الخطاب ولذلك
 بني والضمير مطلقا لا ينبعث على المشهور ومع ذلك لا تنتفع المنادى عند الجمهور أه مع أن الكسائي يجيز
 نعمت الضمير (قوله أنه لا يكون جملة) بشكل عليه ما ذكره أهل المعاني في الفصل والوصل من أن جملة قال
 يا آدم عطف بيان على موسوس إليه الشيطان وكما تشكل على هذاشكل على قوله أنه لا يكون تابعا لجملة
 (قوله) بشرطه الذي استعرفه في موضعه هو كون الثاني معزلة بآية بيان كما في قراءة يعقوب بن كزيب أمه جانية
 كل أمه تدعى إلى كتابها ينصب كل الثانية فانه قد انفصل بهذا ذكر سبب الجنون (قوله هكذا قال الناطم وأنته)
 أي تعال ابن الطراوة واخبروا بأن الشيء لا يبين نفسه (قوله وفيه نظر) وجهه أن كلاما من البدل وعطف
 البيان من متبوعه وان كان التبيين في البدل غير مقصود بالذات وبجمله لكونه على تقدير العامل وفي
 عطف البيان مقصود بالذات وبغيره وجئت فلا مانع من كون عطف البيان بلفظ المتبوع إذا كان معناه
 زيادة كالبديل (قوله ما بيني على هاتين) فينبغي على السابعة امتناع زيادة نحو معمر وبشرى باعلام معمر
 وأنا ابن التارك المبكر بشرى على الثامنة امتناع بزيادة نحو أخاها وأخوه في هند ضربت زيدا أخاها وزيد جاء
 الرجل أخوه وهذا يعرف ما في كلام البعض من القصور

عطف النسق

تقدم معنى العطف وأما النسق فقال الفاعل كفي اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام أنسقه عطف
 بعضه على بعض والمصدر بالتسكين اه والمعنى على هذا العطف الواقع في الكلام المعطوف بمعناه على بعض
 وفي الفارسي أن النسق بالفتح بفتح الميم مصدر وقيل النسق بمعنى الطريقة والاضافة لادنى ملازمة أي عطف اللفظ
 الذي يحى على على نسق الأول وطريقه وهو ثلاثة أقسام أحدها العطف على اللفظ وهو الأصل وشرطه إمكان
 توجه العامل فلا يجوز في ما جاني من امرأة ولا ز بدو من الزائدة لا تعمل في معرفة النساق العطف
 على المحل وشرطه إمكان ظهور المحل في الفصح فلا يجوز ترتيب بدو وعمران بالنسب خلافه لأن جسي وكون
 المحل بحق الأصل فلا يجوز هذا ضارب زيد وأخيه خلافا لمداديين ووجود المحرر رأى العامل الطالب للمحل
 على خلاف فيه تقدم بيانه فلا يجوز أن زيد وعمران فاعمالا ماقى الموجب وفي العطف على المحل
 مع المحو ما زاد فاعمالا لكن أول قاعدة أن في العطف على اللفظ أعمالا ماقى الموجب وفي العطف على المحل
 اعتبارا لا ابتداء معز واله بدخول التماسخ فلم يرب جدا المحرر والموافق الرفع على اختيار مبتدأه الثالث العطف
 على التوهم وشرطه محذور العامل التوهم وأما كثرة دخوله فشرط الحسن ولهذا حسن لست وشماعا ولا قاعد
 بالجبر ولم يحسن ما كتبت قاعدا ولا قاعد بالجبر والفرق بين القسمين الأخيرين أن العامل في العطف على المحل
 موجود دون أثره والعامل في العطف على التوهم مفقود دون أثره (قوله تالبحرف متبوع عطف النسق)
 قال شيخنا أي معطوف النسق تال مع حرف متبوع اه فاشأ إلى أمور ثلاثة لا تخفك (قوله بصرف) ولو
 تقدير الان حذف العاطف جائز عند المصنفين فاعمالا وتراوان لم يكن اللام مقامهم والاعداد على ما ألفه
 البهوتي (قوله متبوع) أي موضوع للاتباع وهو تشر بالثاني مع الأول في عامله غزى (قوله يخرج ما عدا
 عطف النسق منها) أي وما عدا عطف البيان المسبوق بأي التفسير فيجوز كلامه مع ما عدا التوكيد
 المسبوق بالعاطف نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون لأن هذا أيضا يخرج بقوله متبوع أي محذوف للاتباع
 نعم أن جعلت الباء في قوله بصرف سببها خرج جميع ذلك بقوله بصرف لأن تسمية البيان المسبوق بأي التفسير
 والتوكيد المسبوق بالعاطف ليست بسبب الحرف لثبوت التبعية لهما مع حذف أي والعاطف لكن الشارح

(قوله لتامعه) قدح
 في الاصطلاح

بل بيان لان اى ليست بحرف متبع على الصحيح بل حرف تفسيره لص التمريق لفظ بالحرف والاقى ذكرها (كانه من يروونه
من صدق فثنا تابع لولها ووهى حرف متبع (فالهطف طاقا وواو) و (ثم) و (نا) و (حق) و (ام) و (او) فلهذا السمة تشرك بين التابع
والتبوع لفظا ومعنى وهذا معنى ٦٠ قوله مطلقا (كفيل صدق ورفا) وهذا نظير فى الاربعة الاول واما ما ووقف المصنف اكثر

التحويير على هذا الوجه (قوله بل بيان) أى عطف بيان وليس لاشعطف بيان بعد حرف الا هذا (قوله ليست
بحرف متبع) لخصه حذفها لفظا وتقدر اراء العاطف ليس كذلك ورد الدمامى بان العاطف قد يحذف لفظا
وتقدر اذا حذم الكلام بدونه كما فى الاخبار المتعاطفة والصفات المتعاطفة وكذا فى أشكر واليك شي وجرى اذا
بصح حذف الواو فصرنا الثانى و كيدا (قوله على الصحيح) وقال الكوفيون انها عاطفة (قوله بل حرف تفسير)
وتقدر زائدة بين المتبادر والتحريك كيدا المتبادر والغيرنا كيدا لا تحادو زيادة فى البيان كما قاله السيد الخرجانى مثال ذلك قول صاحب
المغنى وقالوا التقدروى قوله تعالى أفن يلقى بوجهه سوء العذاب يوم القيامة أى كن ينعم فى الجنة اه فزادنى
بين المتبادر هو التقدير بمعنى التقدر والغير وهو كن ينعم فى الجنة وتكلف الدمامى جعلها تفسيرا بفتح
خير التقدير محذوف تقدر ثابت وهذا يدل على أن مدة قدر افسره بقره أى كن ينعم فى الجنة فاحرص على هذه
الفائدة تنفعك فى مواطن عديدة (قوله مطلقا) حال من الضمير فى الخبر أى استقر حاله كونه مطلقا عن
التقدير لفظا وفيه تقدم الحال على عاملها الظرف وهو حار عند الاخفش والمصنف ويجوز كونه حالامن
العطف على منبذ مبرور (قوله لفظا ومعنى) الحاصل أن حروف العطف المذكورة تسمة وهى ثلاثة أقسام
ما يشرك فى اللفظ فقط دائما وهى ثلاثة بل ولكن والاختلاف المتعاطفين فيها الانبات والنفي اذا قبل بل
ولكن معنى وما بعدهما مثبت ولابا العكس وما يشرك لفظا ومعنى دائما وهى اربعة الواو والفاء ووحى وما
يشرك لفظا فقط فآرة ولفظا ومعنى تارة اخرى وهى واو فان قلت الواو فى عطف الجوار تشرك لفظا فقط قلت
هى مشركة فى المعنى ايضا قطعان العطف فى مثل وارحاكم بانخفض انما هو على الوجه وليكن ناسبت
فى الحركة بينه وبين ما قبله والاعراب مقدر لاشعة لالحل بحركة المناسبة فادام ابن هشام (قوله كفيل صدق
ورفا) لاجابة اليه بعد قوله كاتخص الخ (قوله والصحيح ما يشرك الخ) الخلاف لفظى لان القائل بعدم
تشريكهما فى المعنى اراد بالمعنى معنى العامل لان الاستقرار فى الدار مثلا انما هو ثابت لاحد المتعاطفين لانه
فقط لاسما معا والقائل بتشريكهما فى المعنى اراد بالمعنى ما يفيد أم من احتمال كل من متعاطفة والثبوت
استقراره فى الدار وانتفاعه عنه وصلاحيه كل منهما لافادة الشاطبي (قوله مالم يقتضيا اشترابا) أى فانما
حينئذ يشركان فى اللفظ فقط كما سأتى (قوله لانه قليل) أى ولان اطلاقه مقيد بما تاتى فى كلامه فلا اعتراض
(قوله والاعلا) أى بفتح الهمزة مقصورا واما الاطلاق بالسكر مدودا فالمراد بالضموم مقصوده الدم ومقصوره
الاعناق أو اصولها جمع طيلة أو طلاء كذا فى القاموس (قوله الولد من ذوات الظلف) وقيل ولد بشر الوحش
فقط (قوله بما ذكره هنا) قيد به لوقوع الخلاف فى أحرف غير هذه الثلاثة بل ذكرها هنا وهى اما بالسكر
واى والواو وكيف ولا وليس (قوله ليست بحرف عطف) أى بل حرف ابتداء (قوله واذا ما يرون
ما بعدهما ضاعار) أى ضاعرا عامل فى نحو جاء القوم حتى أبوك وأنتهم حتى أبك ومرتبهم حتى أبك
يضمرون جاءوا رات واليا ويجمعون حتى ابتداء (قوله فالفى أعرو قائم) أى فيكون ما بعدهما فى مثل هذا
التركيب مبتدأ مخذوف الخبر وفى النصب والخبر بقدر المناسب (قوله فذهب كثر الخويعين الخ) فرض فى
المعنى الخلاف فيما اذا قبلها فم قال فان ولها كلام فسمى حرف ابتداء لغير فاداة الاستعمال وليست عاطفة
ويجوز أن تستعمل بالواو نحو ولكن كانوا هم الظالمين وبلونتها بقول زهير ابن ابرورق الخ وزعم ابن ابي
الربيع انها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وأنها تظهر قول مسويه له والواو على قول ابن ابي
الربيع زائدة وعلى الاول عاطفة جملة فيما يظهر (قوله ولا تستعمل الا بالواو) أى لا تستعمل عاطفة لامطلقا
بدليل قوله

ان
الخصم قدما اختلافا وان ابا عبيدة ذهب الى انهما معنى الهمزة فاذا قلت اقامت زيدا عمر وظاعنى أم عمر قائم فتصير على مذهبه ان
استفهامية وأما لك فذهب كثر الخويعين الى انها من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال أحدها انها لا تكون عاطفة الا اذا دخل
عليها الواو وهو مذهب القاموس واكثر الجوز بين والثانى انها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو والواو مع ذلك زائدة ويصحح ابن عصفور قال وعليه
ينبغي أن يعمل مذهب مسويه والاخفش لانها ما لا تتعاطف بها مثلا بالواو وهو الثالث ان العطف بها أو تحت محرفى التثنية

ان ابن رقاء لا تحتش بواو هـ لكن وقائمه في الحرب تنظر

والواو على هذا القول زائدة لازمة وعلى القول الذي بعده زائدة متغيرة لازمة (قوله واذهب بونس) مقابل قوله
 فذهب أكثر النورين الى أنها من حروف العطف (قوله عطف مفرد على مفرد) ففي نحو ما كان مجازاً لا
 يجعل رسول مطوفاً بالواو على أباعطف مفرد على مفرد لا منصوباً بكان بالاجواب والسبب وسياً في هذه الرد
 وسياً في الشرح وهذا القول بان متعاطي الواو المفردين لا يختلفان بالاجواب والسبب وسياً في هذه الرد
 (قوله ووافق في التسهيل بونس) أي في مجرّد أن لكن غير عاطفة لكن اختلافاً في بونس الواو عاطفة لمفرد
 على مفرد كما عرفت وقال المصنف جملة حذف بعضها (قوله فاعطف واو) وترد فلا تستأنف نحو بسين لكن وتر
 في الارحام (قوله اطلق الجمع) هو بمعنى قول بعضهم بالجمع المطلق فذكر المطلق ليس بالقييد بالأطلاق بل
 إيمان الاطلاق فلا فرق بين المارتين فاندفع الاعتراض على العبارة الثانية بانها غير مبدئية لتقييد الجمع فيها
 بقيد الاطلاق مع أن الواو والجمع لا قد قالوا شوا في منشأ أوهم الفرق بين الفرق بين التمام المطلق ومطلق
 المسمع الغلبة عن أن ذلك اصطلاح شرعي ومنحصر فيه اصطلاح لغوي اهـ والمراد بالجمع الاجتماع في
 الحصول في عطف الجمل التي لا عمل لها من الاعراب وفي نسبة الجمل الى المتعاطفين الى المتعاطفات في غير
 ذلك لا الاجتماع في زمان أو مكان فان قلت لولم يثبت الواو في نحو كما ز بدو قصد عمر وكان حصول مضمون
 الجملتين معلوماً فائدة الواو في عطف الجمل التي لا عمل لها قلت قال الدماميني فائدة هي في ذات النص على
 حصول المضمونين معاً إذ لا الهالكان معهما ظاهر انقط لاحتمال كون الحاصل الثاني نقط بيان يكون
 الاول غلطاً والثاني اضرباً بانه اهـ باختصار وكونه الجمع مطلقاً أحق قولين والثاني انها للجمع في المفردات
 فقط والاول أوجه (قوله وحكي من قطرب الخ) بل نقله ابن هشام عن الفراء والرضي عن السكاكيني وابن
 درستويه مع (قوله قال في التسهيل الخ) حاصله أنها وان كانت موضوعة لمطلق الجمع الصادق بالامور
 الثلاثة لكن استعملها في الامور الصادق بها مطلق الجمع متفاوت فاستعملها في المعية اهـ وكوفي تقدم
 ما قبلها كثيراً في تأخره قليل فتكون عند المفرد من القرائن لعمية بانه محبة ولتقدم ما قبلها من محان ولتأخره
 بمرجوحية فكلام التسهيل كما في التصريح بتحقيق الواقع لا قول ثالث (قوله واخصص بها الخ) قال الدماميني
 برده على أن ام المتصلة تشارك في ذلك نحو سواه في أقت أم قد بدت فانها عاطفة على ما لا يعني اهـ قال في
 التصريح أجيب عنه بان هذا كلام منظوره في حالته الاصلية اذ الأصل سواه في القيام والذات في العاطفة
 بطريق الاصلية انما هو الواو قاله الموضع في الحاشي اهـ واعلم أن الواو تختص بأحد عشر من حكايا ذكر
 النظم منها ثلاثة عطف ما لا يعني متبوعه وعطف السابق على اللاحق وعطف عامل حذف بق معمله
 ذكر هذا في قوله آخر الباب وهي انقردت بعطف عامل مزال قد بقي معمله الرابع عطف سبي على
 أحسن في الاشتغال ونحوه نحو جزاء خا هو بدمرت بقومك وقومه انما عطف الشئ
 على مرادفه نحو شجرة ومنها هـ السادس فصلها من بطرف أو عديده نحو ومن خلفهم سدا
 السابع جزاء تذكيرها مع مطوفاً في الضمور ونحوه محبت ونحاشي غيبة ونحوه وقيل لا تختص الواو بذلك بل
 الفاء والخاء والواو كذلك الثامن جزاء العطف على الجواز في الجزاء خاصة نحو أركبكم في قراءة من جزاء التاسع
 جزاء حذفها أن من اللبس كقوله كيف أصبحت كيف أصبحت العاشر بلاؤها اذا عطف مفرداً بعد نهي
 نحو ولا الهدي ولا تغلاد أوني نحو لا رث ولا فسوق أو مؤ ولست في نحو ولا الضالين والحادى عشر بلاؤها
 انما مسوقة عنها غالة اذا عطف مفرداً نحو ما العاشر بلاؤها اذا عطف مفرداً بعد نهي
 اجتماع مضمونها نحو ويرى جلين كرم ويحبل والثالث عشر عطف العطف على النفي اذا عطفه كاحد
 وعشرين فان تأخر وقوعه بعد جازان بقوله عطف ثلاثة عشرين أو عشرين الرابع عشر عطف ما حقه
 التثنية أو الجمع نحو محمد ويحيى في قوم واحد هـ الخامس عشر عطف الامام على الخاص بنحو انقرى والوالدى
 والزمين أو عطف الخاص على العام بانه في الخاص فشاركه في حق واد أخذنا من النبيين ميتاقيم
 مومنان ومن نوح الأية ومات الناس حتى الانبياء ومثل العام والخاص الكل والجزء هـ السادس عشر العطف

بالواو وهو مذهب ابن
 كيسان وذهب بونس الى
 أنها حرف استنراك
 وليست بعاطفة والواو
 قبلها عاطفة لما بعدها
 على ما قبلها عطف مفرد
 على مفرد ووافق النظم
 هنا الاكثر بن ووافق
 في التسهيل بونس فقال
 فيه وليس منها لكن
 وقال بونس اهـ (فاعطف
 الواو لاحقاً أو سابقاً في
 الحكم أو مصاحباً أو لاحقاً
 فالواو نحو ولتسد ارسنا
 نوحاً وارباعاً والثاني
 نحو كذلك نوحاً اليك
 والى الذين من قبلك والثالث
 نحو فاجتنبه وأحباب
 السيفته وهذا يعني
 قولهم الواو لمطلق الجمع
 وذهب بعض الكوفيين
 الى أنها ترتب وحكي عن
 قطرب ونسب والرضي
 وبذلك يعلم أن ما ذكره
 السرياني والسهيلي من
 اجتماع الفاء بصر بهم
 وتوهمهم على أن الواو
 لا ترتب غير محمى (تنبيه)
 قال في التسهيل وتنفرد
 الواو بكون متبوعاً في
 الحكم محتملاً للعمية بانه
 والتأخر بكثره ولتقدم
 بقلة (واخصص بها) أي
 بالواو (عطف الذي لا يعني
 متبوعه) أي لا يكتفي
 الكلام به (كاصطف
 هذا وباقي) وتخاصم زيد
 وعمر ووجلت

التعسفي من الخطأ طب شوقا له ومن كفره السابع عشر اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله * الثامن عشر
والناصح عشر العطف في الضمير والاعراض نحو انا لله وسبقها وانحو المرء وقال العبد والعشرون عطف
أي على مثلها نحو أفيو اليك فارس الأحزاب * الحادي والعشرون بحجة كناية العلم بمن مع اتباعه بسم آخر
معطوف عليه بها نحو من زيدوا عمر فانهم شرطوا في كناية العلم عن أن لا يتبع إلا إذا كان التابع انما متصلا
بعلم أو هلمامطوب بالواو وعطف في التصريح من خصائص الواو وعطف ما تعينه الأول لمزة في المعطوف نحو
حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وفيه أن هذا عطف الخاص على العام ويشاركه حتى كما ذكره
بعد وعدا من خصائصها امتناع الحكاية بين إذا اقترنت بها فلا يقال ومن زيد بالانصب حكايته قال
رأيت زيدا وفيه أنهم أطلقوا العاطف الذي اقترانه بين منع الحكاية ولم يقدوا بالواو هذا ملخص ما في حاشية
شيخنا ومنه يعلم ما في كلام البعض من الخلط في غير موضع لكن ما تقدم من اختصاصها بعطف السابق على
اللاحق يرد عليه أن حتى تشارك في ذلك على الصحيح نحو ما كل أب حتى آدم كسباني وما تقدم من
اختصاصها بعطف عامل حذف وبقي معموله برادعها ما سبأ في أن الفاء تشارك في ذلك نحو اشترته بدرهم
فصاعدا وما تقدم من اختصاصها بجواز حذفها خلاف ما في التسهيل من أن أو كالواو في ذلك بل مال
العامي إلى أن الفاء أيضا كالواو في ذلك كسباني يقولنا فإما تقدم أذاعطفت مفردا بدسني الخ قال في
المغني ولم تقصد المعية فلا يجوز ما اختصم زيد ولا غير ولا نه للمعية وأما ما يستوي الأعمى والنصر ولا الظلمات
والأنور ولا الظل والآخر وروايت سوى الأحاسي ولا الأموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لامن
الأساس اه وانحصر في الواو ولا في نحو ما قام زيد ولا عمرو ولا تضرب زيد ولا عمرا لقاعدة نفي القسام عنهما
مجمعين وعطفين والنهي عن ضربهما كذلك وقع توهم تقييد النفي أو النهي بحال الاتباع وقولنا
ما حقه التثنية أو الجمع أي ما الأصل فيه التثنية أو الجمع فلا ينافي ما في التسهيل من أن العطف ساقط مع
نقد الكثرة أو فصل بين المتعاطفين ظاهر أو مفرد مثال الآخر قول الجاحج يوم مات محمد ابنه ومحمد أخوه
محمد ومحمد في يوم واحد أي محمد بن ومحمد بن (قوله بين زيد وعمرو) ويقال بين زيد وبين عمرو وزيادة بين
الثانية لثلاث كذا قاله ابن بري وغيره بوجه يرد مع الحرير في ذلك فوشري (قوله ولا يجوز زيدا غير الواو) وانما
انفرد الواو بذلك لخرج معنى المصاحبة فيها (قوله بين الدخول والخومل) الدخول يفتح الحال وحومل
موضعا (قوله بين أما كن الخ) أي فهو على حذف مضاف وقدره بعضهم بين أهل الدخول الخ ويحتمل أن
المراد بالدخول وحومل أجزاؤها (قوله وانفا للترتيب) أي المعنوي وقد تكون للترتيب الذي كرى وأكثر
ما يكون في عطف مفصل على مجمل نحو قدس أو موسى أكبر من ذلك فقالوا أن الله هجره والذي انحط عليه
كلامهم في الآيات البينات أنه ليس المراد من الترتيب الذي كرى مجرد ترتيب الشئين مثلا في الذي كرى
لأن هذا التقدير لازم لذكر مع اسقاط الفاء أيضا بل ترتيب مراتب المذكور في الذي كرى أي بيان أن المذكور أولا
سنة أي يتقدم في الذكر كالتقدم بترتبه على رتبة أنتما قال ولعل معنى الترتيب حيث شئت بأن رتبة أنتما
قريبة من رتبة المتقدم غير مترادفة عنها كثيرا فإتأمل اه وقد تكون في ذلك كقوله تعالى ادخلوا
أبواب جهنم خالدين فيها قدس مثنوي المتكبرين وقوله تعالى أو ورننا الأرض تتبوأمن الجنة حيث نشاء فنعم
أمر العاملين فان ذكرهم التثنية أو ملاحه يحسن به دعوى ذكره أو الفاء من فاعل جهنم من قوله تعالى
فازرع الشيطان عنها فاسخر جهنما كأنافيه فلترتيب المعنوي أن يرجع ضمير عنها إلى الشجرة أي أو قهوما
في الزلة بسبب الشجرة ولذا كرى أن يرجع إلى الخنة أي أذهم ما عنها يرد على هذا أن الذي كأنافيه هو
الجنة فإين التفسير لأن براد فاعل جهنما كأنافيه من التثنية أو كرى كناية فيكون تفصيلا بعد الإجمال قاله
العامي (قوله ما تفصل) أي مع وهو في كل شئ يحسنه يقال تزوج فلان فلوله إذا لم يكن بينهما الأمانة
الجل وإن طالت (قوله أي لا ماله) يضم الميم أي نأخر كذا في المصباح وغيره (قوله نحو أماته فآخيره) لا يقال
الاقبار مسيحين الأماته فالقالب بسبب في هذه الآية أيضا ومنع الشارح وروى خلافا لا ناقل
المسار بالترتيب أن يكون المعطوف مسيحا عن المعطوف عليه بالذات لا بواسطة عادة والآية من الثاني لا الأول

بين زيد وعمرو ولا يجوز
في سائر الواو أو ما قبله
بين الدخول والخومل
فالتقدير بين أما كن
الدخول فاما كن حومل
فهو بمثابة اختصم
الزبدون فالعمر من
(وإنه لترتيب باتصال)
أي بلا ماله وهو المعبر عنه
بالنفس قسب نحو أماته
فآخيره وكثيرا ما تنقض
أيضا الترتيب

(قوله فلا ينافي) فيه أنه
سابق في بحث المثنى أن
الفصل مطلقا مانع من
التثنية على أن المتأداة
ممكنة في قوله عطف ما
الخ ذلك دفعه بأن المراد
حقه بالنسبة لغير الواو
تدبر

ان كان المظروف جملة

فمفعول كرم موسى ففعل
عليه واما نحو اولئك انا
لجاءها باسنا ونحو رثا
فمفعول وجهه وبيده
الحديث فالمعنى اردنا
اهلا كما و ارداد الوضوء
واما نحو وجعلهم غشاى
حاناهشيا اخرى اى
اسودها لتقدر فقصت عدة
فجعلهم غشاى أو انا الفاء
نايت عن ثم كما جاء
عكسه وسياق (وم الترتيب
بالتفصيل اى بمسئلة
وتراخ نحو فاقبره ثم انا
شاه انتمه وقد فوض
موضع الفاء لقوله كبر
الدينى تحت الهياج *

جى فى الاناسب ثم اضطر
واما نحو هو الذى خلقكم
من نفس واحدة ثم جعل
منها زوجا ذكرا ومراكم
به لعلكم تتقون ثم انا
منسوخ الكتاب تماما
وقوله

ان من سادتم ابيوه *
ثم قد ساد قبل ذلك جده
فقتيل ثم قبله لترتيب
الاحسان والترتيب الحكم
وانه يقال بلقى ما صنعت
اليوم ثم ما صنعت امس
انجب اى ثم اخبرك ان
الذى صنعتها امس انجب
وقيل ان ثم معنى الواو
وقيل غير ذلك واجاب
ابن عصفور عن البيت
بان المراد ان

(قوله ان كان المظروف جملة) اى اوصفة نحو لا كلون من شيعر من رقوم فى اثنى منها البطون الا عوقد
ففى ذلك مجرد الترتيب من غير سبب نحو فرغ الى اهلها فجاءه جعل ميم فقر به اليهم ونحووا لاجرات
زجرنا فالتيات ذكر اوفى المعنى وشرح الدامنى عليه ان الفاعل الصفة اربعة احوال ان تدل على
ترتيب معانها فى الوجود اوفى غيره كاشرف وانسنة اوفى ترتيب موضوعاتها فى الوجود اوفى غيره نحو
زيد الصالح فالناسم فالآب اى الذى اغار على القوم صاحبنا فمفعول اى جرح وجلس الازهد فالاربع وولد
زيد الشاعر فالآب كاتب ورحم الله المحققين فالقصر من اه يتلخص والصاح (قوله واما نحو اولئك انا الفاء)
اراد على الترتيب لان معنى الداس قبل الاهلاك وغسل الاعضاء الاربع قبل الوضوء كذا قال شيخنا ولا يظهر
الثاني اذا كان المراد غسل جملة الاعضاء لان غسل جملتها نفس الوضوء لاقبله ولا بعده وانما يظهر اذا كان
المراد غسل كل منها على انفراد لانه الذى قبل الوضوء اى فى الجملة والافضل الجليل بنماه بالنس قبل
الوضوء فقط (قوله فالمعنى اردنا الخ) او يقال الفاء فى الآية وليد للترتيب الذى كرى اه تصرع اى
لان ما بعد الفاء تفصيل للجملة قبلها (قوله واما نحو وجعل الخ) اراد على التعقيب لان جعلهم غشاى لا يتصل
بناجيه (قوله فالتقدير فضت عدة الخ) اى فاهل طرف عليه محذوف قبل هذا لا يفتح الاخرى لان معنى
العدة لا يعقب الاخراج واجيب بانه يمكن ان اول اجزاء المعنى يعقب الاخراج وان لم يحصل تبينه الا فى زمن
طويل ذكره الرضى والسعد وحده لانه قد صبح الارض مخضرة قال فى المعنى وقيل الفاء فى هذه الآية بمعنى آية
فتصبح الارض مخضرة للسياسة لا للطف والسياسة لا تتناغم التعقيب دليل محم قولك ان يسلم فهو يدخل
الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة اه قال الدامنى الحق ان الاصل فى الفاء السببية لاستلزام التعقيب
وان عدهم فى بعض المواضع كالمثال لعدم استكمال السبب اذا السبب التام لم يتناول الخسفة فى المثال مجموع
الاسلام واستمر اذ حكمه لكن اطلاق السبب على جزءه مجاز اه باختصار (قوله وان الفاء نايت عن ثم)
وقال التعقيب فى كل شئ بحسبه قال فى الجميع قبل زلفاء الاستثناف نحو لم تسأل الربح التوافع فتنطق
* اى فهو ينطق اذ لو كانت مجرد اللفظ جزم ما عدها والسببية نصب ونحو ان يقول له كن فتكون الرابع
قال ابن هشام والتحقيق انها فى مثل ذلك عاطفة وان المعنى لطف الجملة لا الفعل وحده (قوله يوم) ويقال
فم وتحت قوله فى التسهيل (قوله كقول كز الخ) فان الخزوف جى فى اناسب الرخ اعطاه الاضطراب ولم
يتراخ عنه قاله فى المعنى واعترضه قريه فقال الظاهر انه ليس كذلك بل الاضطراب والجزى فى زمن واحد
فمكون مع جمعى الواو وجوابه ان الترتيب يحصل فى لحظات الطبيعة والدينى صفة للرخ نسبة الى امراته اسمها
ردية كانت قوم الرياح والهياج النبار والاناسب جمع انمو ينفى ما بين كل هذين كذا فى التصريح
والاعتراض اقوى من الجواب وهز مصدر يعنى اه زاز كفى المعنى مضاف الى فاعله والمشبه اه زاز فرس كانت
تحت الممدوح (قوله واما نحو الخ) وجه الاراد فى الآية الا فى ان خلق حواء قبل خلق الذرية وفى الثانية
انها يتلوه موسى الكتاب قبل توصية هذه الامة بالشارع الموفى البست واضح دما معنى (قوله هو الذى خلقكم الخ)
التلاوه هو الذى خلقكم من نفس واحدة فم جعل الخ والى الثانى هو المولى الخ
اسكون الكلام فى ثم كان عليه حذف هو الذى و ارد ان النفس الواحدة آدم وزوجها حواء (قوله وقبل غير
ذلك) فاقبل فى الآية الاولى ان اللفظ على محذوف اى من نفس واحدة انشاء ما هم جعل منها زوجها او
على واحدة فتاوى بل ما بفعل اى من نفس واحدة اى انفرقت ثم جعل الخ وان الذرية اخبرجت من ظهر آدم
كالذم خلقتم حواء هذه الاجوبة ارفع من جواب الشارح لانها تصحح الترتيب والمهلة وجوابه يصحح الترتيب
فقط لا تراخى بين الاخيرين فهم جوابه اعم لانهم عن اجاب به عن الآية الثانية والبيت كما فعله كذا فى
المعنى قال الدامنى ووجه الترتيب الاخيرى فى البيت ان سيادة الابن نفسه اخص بمن سادة ابيه وكذا
سيادة الابن بالنسبة الى سيادة الجد (قوله واجاب ابن عصفور عن البيت الخ) حاصل جوابه ان السيادة بينهما
مرت من الابن الى الاب ومن الاب الى الجد كان سيادة الابن متقدمة مرتبة سيادة الاب ثم سيادة الجد فم فى

(قوله الاربع) فيه نظر

(قوله اذا كان الخ) لانه انه عنده قوله ومسح الخ تدبر (قوله واجيب) يرجع لقوله التعقيب الخ (قوله الحق) بل الحق خلقه لا خلاقه لاجل جماله

البيت للترتيب الربى لا الخارحى ولا ينافيه قوله قبل ذلك على رواية من قال * ثم ساد قبل ذلك جده * لا مكان
أن يحصل ساد في قوله ثم ساد قبل ذلك جده مستعلا في السيادة الزهية والخارجية ويكون الابن ابني
نظر الى السادة الى تيموه وقوله قبل ذلك نظر الى السادة الخارجية لان سيادة الجدا خارجية قبل سيادة الابن
وسادة الابن الخارحى جيترو بهذا التدقيق بتدفع الاعتراض بان هذا الجواب انما يظهر على رواية بذلك
لا على رواية قبل ذلك واجابهم عنه بان اسم الاشارة راجع الى وقت التكلم ولا يخفى أن جوابنا انق فاعرفه
(قوله اناه السودة) قال في القاموس السودة والسود والسوداء كقنفة السيادة اه والسنة مضمومة
في الاولين ايضا كاضبط به في النسخ الصحيحة من القاموس كنسفة العلامة أبي العز البهيمى وبصرح بضم
السين في الثانية والثالثة قوله الصحاح اللال في سود زائدة لالحاق بناه يناء جندب و رقع اه لان اول
جندب و رقع مضموم وثالث جندب مفتوح كاللغة الثانية وثالث رقع مضموم كاللغة الثالثة (قوله اه ثم تقع
زائدة) وتقع الفاء ايضا زائدة كالفاء الثانية في قوله * فاذا هلكت فعند ذلك فاجرى * والفاء في قوله
تعالى فلما حادهم ما عرفوا كفر وابه عندهم جعل كفر وابه جواب لما الاولى والثانية تأ كيد والفاء
زائدة وكذا الواو عند الاخفش كافي اللام في وعزاه في الجمع للكوفين ايضا ومثل يائه حتى اذا حادها
وفتحت الواو كما لم تحمضتها وانه فلما اسلموا وله الجبين ونادى بناه فاحدى الواو بن فيها زائدة وغير الاخفش
والكوفيين حملوا الجواب عندهم واو الواو خالية بتقدير تدوا في الآلة الاولى حادها حال فتبع الواو اها ما لم
عن أن يفتوا حتى تفتح (قوله عارحيت) أى مع حمتها وضاقت عليهم أنفسهم اى من فرط الوحشة وانهم
وظنوا أن لا ملجأ من الله الا الله اى وعلموا أن لا ملجأ من سخط الله الا الله استغفاره (قوله اذا اصعبت الخ)
الحوى بالقصر المشق واردة النفس وكان الثاني هو المراد في البيت يقول اصعبم بد الشئ وامسى تاركه
يقال عدا فلان هذا الامر اذا تجاوز ووركه اه دماعى قال الشئى وهذا يدل على أن عاديا بالبن المهمة
وهو مضبوط في بعض نسخ المعنى وفي غيره بالجمعة وقد انشدا من مالك هذا البيت في شرح الكافية
ارأى اذا ما بتت على هوى * ثم اذا اصعبت اصعبت غايبا
قال ابن القطاع غدا الى كذا اصعب اليه اه كلام الشئى وكما انشده ابن مالك انشده السيرافى وقال كذا رواية
أبي بكر ثم قال يقول انى حاجة لا تنقضى أبدا اه (قوله على تقدير الجواب) أى فرج الله عنهم أو الجلى الى
الله ثم تاب الخ فثم عطفه على هذا المحذوف بوجه الله تعالى على عبده تكرر معنى توفيقه للتوبة كما في ثم تاب
الله عليهم ليتوبوا معنى قبول توبته قال القمى وقيل اذا بعد حتى قد تجرد عن الشرط وتبقى مجرد الوقت فلا
يحتاج الى جواب بل تكون غايبا لفعل قبله أى خلفوا الى هذا الوقت ثم تاب عليهم (قوله على زيادة الفاء) لانه
عهد زيادته لم يمهذ زيادة ثم ورد ثم لاسم ثنائى كافي قوله تعالى ألم يروا كيف يبد الله الخلق ثم يعيده لجملة
ثم يعيدهم سافعة لان اعادة الخلق لم تقع فقرر روبرو زها ورويد كونها مسماة بفتح قوله تعالى عبق ذلك قل
سروا الى الارض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله بنشئ النشأ الآخرة كذا فى المعنى (قوله واخصم بقاء الخ)
وفي التسهيل أنها تنفرد ايضا بلفظ مفصل على محمل مقدر بن معنى نحو ونادى نوح به فقال رب ان ابني من
أهلى والى ترتيب مثل هذه ذكرى لا معنوى لاتحاد المتماطين معنى (قوله وعكسه) بالانصب عطف على عطف في
كلام الناظم (قوله في غضب هوزيد) يحتمل أن هو طاعل بغضب فذكرته البرازد فزع فهم كون زيدا طاعلا
لغضب فيحتمل التركيب اهدم الضمير حيث تدل كل من الجملتين لا كون الفعل جرى على غير من هوله كاقيل
لانه مجموع بل هو جاز على من هوله ويحتمل أن الفاعل ضمير مستتر في غضب وهو كيد وهذا ظاهر كلام
الرفوشى وما قبله فظاهر كلام التصريح ويحتمل أنه ضمير مفصل مبتدأ خبره زيدا والجواب خبر الموصول
ويحتمل أنه ضمير فصل لا عمل له من الاعراب فالاقصا على الاول تقصير وفاعل بغضب على الأخير من ضمير
مستتر به يعود على الذى (قوله فكان الاولى الخ) لو عثر بالاولى كان أولى لو جهين * الاول أن اوله بالتعبير
بعبارة تشمل مسئلتى اللعة والخبر لا تنفزع على جرمان الحكيم في عكس صورة المتن ايضا فلا يظهر انقرب

الجدا اناه السودة من
قبل الاب والابن
قبل الابن في تنبيه
الاخفش والكوفيين
أن ثم تقع زائدة فلا
تكون عاطفة الئنة
وحملوا على ذلك قوله
تعالى حتى اذا ضاقت
الارض بما رحبت
وضاقت عليهم أنفسهم
وظنوا أن لا ملجأ من الله
الا الله ثم تاب عليهم
ليتوبوا عن ما كان عليهم
هو الجواب ثم زائدة
وقول زهير
ارأى اذا اصعبت اصعبت
ذاهوى
ثم اذا اصعبت اصعبت
غدايا وخرجت الائمة على
تقدير الجواب والبيت
على زيادة الفاء واخصم
بفاء عطف ما ليس
صالحا لجملة (صلى)
تعالى من العائد على
الذى استقر أنه الصلة نحو
اللدان بغومان في غضب
زيد أخوك وعكس نحو
الذى بقوم أخوك
في غضب هوزيد فكان
الاولى أن يقول كافي
التسهيل وتنفرد الفاء
بتسوية الاكتفاء بضمير
واحد فيا نعمن

نجانين من صفة او صفة ليشمل مستثنى الصلة لانه كوزن والصفة مخمور زباجرا تفضل فيكي ز بدو باران يضل لزيد فتبكي
والخبر مخور ز بدو يضل فقله مندو ز بدو قد هند فيقوم ومن هذا قوله وانسان عيني بحصر الماء تارة فيقول وباران يضل فيفرق
ويشمل ايضا مستثنى الحال ولم يذكره مخور جاز يضل فتبكي هندو جاء زيد تبكي هند فيفضل ٦٥ فهداه عن مسائل مختص

بالنسبة الي ماء الثاني ان ما قبل فانه انفر يح علة لانه ليه فالحسن التعليل بعد قبول مستثنى كل من
الصلة والصفة والخبر تأمل (قوله بحصر الماء) مجامع من مهملتين باي ضرب وقتل كافيا للمصباح أي
يرتفع ويترفع وقوله يجمع بضم الجيم وكسره أي يكثر (قوله ويشمل ايضا الخ) الضمير يرجع الى اختصاص
القاء ويشمل بالغ على الاستثنا وليس الضمير راجعا الى ان بقوله كافيا للتوسيل ويشمل بالنسبة
عطف على مدخول الامام في قوله ساية الشمل الخ لعدم شمول ذلك القول مستثنى الحال كما قال ولم يذكره
أي في التوسيل اللهم الا ان يراد بالصفة ما يشمل الحال لانها صفة في المعنى ويراد بقوله لم يذكره أي نصبا
وفيه ما لا يخفى من التكلف وما قررنا ما لا ينعى تنظير شيئا (قوله ان يكون المعطوف بضمنا المعطوف
عليه) بان يكون جزءا منه أو فردا أو نوها وقوله أو كعضه أي في شدة ملائصال (قوله في تأويل التي ما يشبهه)
أي تأويل التي الصيغة والزيادة التي ما يشبهه وتعلم بعض ما يشبهه فالمعطوف بعض ناولا وقد روي نحوه
بالوجه الثلاثة كما سيذكره الشارح (قوله والثاني ان يكون غايه الخ) والتعني كافيا المعطوف ان المنعبر
في حق ترتيب أجزاء ما قبلها ههنا من الاضعف الى الاقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب لاختلاف جملها وان
تكون ملائمة الفعل لانه ما قبل ملائمة الاجزاء الاخرى ومات كل ابي حتى آدم أو في اثنا عشر نحو مات
الناس حتى الانبياء أو في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى زيدنا حواكك معار وندنا شعفهم أو أقوامهم (قوله
بزيادة أو نقص) أي معنويين كثنائي الشارح أو حسين نحو فلان يهب الاعداء لكثير حتى الألف ونحو
المؤمن يجرى بالمسافات حتى متقال الذرة (قوله حتى التكة) جمع كي على غير قياس وهو كاف في التاموس
الشفاع أو لابس السلاح (قوله في شرطان آخران) زائد في التصریح بقتل من في الموضوع شرط آخر هو ان
يكون ما بعده امر بكافي للعامل فلا يجوز زعمت الامام حتى يوم الفطر (قوله ان يكون المعطوف ظاهرا
لا ضميرا) قال الخليل ان معطوفها بعض ما قبلها أو كعضه ولو دخلت على ضمير غيبة لكان ظاهرا في أنه
من الأول لانه فيلزم عطف الشيء على نفسه ثم جعل ضمير المتكلم والمخاطب على ضمير الغائب اه وما
ذكره في ضمير الغيبة ليس على اطلاقه فانك لو قلت ز بدو رب القوم حتى اياه لم يكن معطوفها من ما قبلها
مع ان صورة كون معطوفها من ما قبلها خارجة بالشرط الأول لان ما كان غيبا ليس بعضا فالحق عدم
اشتراط كون مجرورها ظاهرا لا ضميرا (قوله انضمروا) نسبة الى الجزيرة الخضراء لميلهم لاد الاندلس
دما ميني (قوله مفردا) لوقال اجمعا لكان احسن لان المفرد يشمل الفعل مع أنها لا تنطقه (قوله ان يكون
جزا) اراد بالجزء البعض يشمل الجزئ ولو عجز البعض لكان أوضح وأوفق بما رادناظم (قوله ولا يتأني ذلك
الاق المفردات) اعترضه الدما ميني بأنه لو قيل فعلت مع ز بدو فقد ر عليه حتى خدمته بنفسه كان المعطوف
بها منصاع أنه جلة وصرح الحجة وأهل المعاني بان الجلة تبدل ما قبلها ليدل بعض من كل نحو أمه كذا
تعملون أمه كذا نعموا وبنين وأقره الشمني وأجاب عنه البعض بان البعضية في المثال انما تظهر بالنسبة الى
المعنى التفضي وكلام الغائب بالنسبة الى المعنى المطابق ولا بعضية فيه ورتبان زمن خدمته بنفسه بعض زمن
فعل ما قبله ر عليه كأن الخدمة بعض فعل ذلك وحسنه فالحق المطابق بعض وأما النسبة فليست جزء من مفهوم
الفعل على الراجح لئن سلم أنها جز و فعضتها باعتبار بعضها أحد طرفيها وخدمته المتسو فبالتدبر (قوله
تشكل) أي تتعب والمضى اسم جنس جي أعطيه وهي الدابة والحياد جمع جواد وهو الفرس الجليد والارسان
جمع رسل بالضمير بان وهو الجليد أي حتى صارت الخيل لا تلتذ بقوادها بل تسير بنهبها وهو كناية عن شدة
تعبها قاله الدما ميني (قوله في رفع تشكل) والمعنى حتى كلف ولكنه جاء مضارعا الى كناية الحال بالماضي
وأما من نصب فيسي الجارع ولا يدعى النصب من تقدير زمان منضاف الى كلال مطلبهم معني والذي يظهر في

العطف فيها بالفاء دون
غيرها وذلك لما لها من
معنى السببية (بعضا حتى)
اعطف على كل ولا
يكون الاغاية الذي تالا
أي العطف حتى شرطان
الأول ان يكون المعطوف
بعضا من المعطوف عليه
أو كعضه كما قاله في
التوسيل نحو مات
السكة حتى رأسها
واخيبتني الجار يضل حتى
حديثها ولا يجوز حتى
ولها ما قبله
أي الصيغة كي يخفف
رسله
والزاد حتى نه لاقها
ففي تأويل التي ما يشبهه
حتى تعبه . والثاني ان
يكون غايته في زيادة أو نقص
نحو مات الناس حتى
الانبياء وقدم الحاج حتى
الشاة وقد اجتمعا في قوله
فهمناكم حتى الكفاة
فانهم
نهابونا حتى شينا
الاصاغرا
وتنبها الأول في
شرطان آخران أحدهما
أن يكون المعطوف
ظاهرا لا ضميرا كما هو
شرط في مجرورها اذا
كانت جازة فلا يجوز قل
الناس حتى أنا ذكره
ابن هشام انضمروا

٩٠ - (صيان) - ثالث قال في المعنى ولم أقف عليه لغويا وإنما ان يكون مفردا لاجلة وغدا ونحن من كلامه لانه
لا بد ان يكون جزا ما قبلها أو كجزء منية كما تقدم ولا ينافي ذلك في المفردات ههنا وهو صحيح وزعم ابن السدي قولنا برأ القيس
زمرت بهم حتى تكل مطهم . ومعنى الجياد ما يدعى بالارسان . فيمن رفع تشكل أن جلة تشكل مطهم

رجالي حتى الاقدمون
تماثوا
على كل أمر يورث الجند
والجندا
بما الثالث اذا عطف بحق
على مجرور قال ابن
عصفو رالا حسن اعاده
الجاء ليقع الفسري بين
الماطعة والحارة وقال ابن
التياسر نازم اعاده للفرقي
وقيد الناطم بان لا يتعين
حكونها اللطاف نحو
اعتكفت في الشهر حتى
في آخره فان تعين اللطاف
لم نازم الاعادة نحو عجبت
من القوم حتى بنعيم
وقوله

جود بمنال فاض في الخلق
حتى
بأش دان بالاساءة دنيا
• الرابع حيث جاز الجبر
والعطف فالجبر أحسن
الافى باب ضربت القوم
حتى زد اضربه بالنصب
أحسن على تقدير كونها
عاطفة وضربه توكيد أو
ابتدائية وضربه تفسير
وقد روي بهما فقول حتى
نقله ألقاها وبالرفع أيضا
على أن حتى ابتدائية
ونسبه مستندة ألقاها
شيرة اه (وامها العطف
أثرهم النسوية) وهي
الهمزة الداخلة

(قوله حتى برد) فيه ان
الاراد محض لان ما قبله
ليس في قسوة فقلنا إذ
الفساهل اسم جمع تأمل

(قوله قال الشمني) حقه التأخير عن الاعراض والجواب الآتين واعلم أن كلام الشمني مبنى على إبقاء الكلام على

أن تقد بهذا المنصف غير ضروري فتدبر الواو على النصب عاطفة للحدوف على ضرب يتهمه تقديره وسري
هم حتى الجباد الخ فلا بد منه لاستقيم عطف حتى الابتدائية وجعلها على حتى الحارة ونحو رها قاله الدماميني
(قوله مطوقة بحق) والصحيح أنها ابتدائية في الموضعين (قوله بالنسبة الى الترتيب) أي الى عدمه بدليل
ما بعده والوارد الترتيب الخارجي فلا يشافى أنها الترتيب الذهني كما سريته (قوله غماثا) أي اجتمعوا (قوله
وقيد الناطم) أي قيدا للوزن قال في المغني وهو حسن (قوله بان لا يتعين الخ) الضابط انتهى صرح حلول الى
محلها كانت محتملة للأمرين والاعتبرت للعطف (قوله نحو عجبت من القوم الخ) انما لم يصح الجبر في المثال
والبيت لعدم صلاحية الى في موضع حتى وليكون ما بعده بالنسبة الخوا لا متملا بالآخر هذا حاصل ما في المغني
وشراحه كما ذهبتا ونافس الدماميني في التعليل الأول بأنه دعوى بلا دليل وأي مانع من كون النصب في
المثال انتهى الى النسيب وقضى الجود في البيت انتهى الى البائس وقد يقال المانع عدمه مناسبة ذلك مقام
النصب والادح من الهمزة التي هي شرط في العاطفة فظاهر في البيت وكذا في المثال ان جعلنا الاضافة في
بنيم على معنى من التهمة وضربه يحمل قول المغني انهم بعض القوم فان حملت معنى اللام اقضت عدم
دخول بنيم فيهم فهم اه (قوله بانس) البائس من أصابه الدوس أي الشدة وقوله دان بالاساءة دنيا بكسر
الدال أي تدني بالاساءة تدني أي جعل الاساءة دنياه لتكرهه ما به كثيرا (قوله فالجبر أحسن) لقلة العطف
حتى حتى أنكروا الكونيين كما سريته (قوله الافى باب ضربت القوم الخ) أراد بياها أن يقع بعد الاسم التالي حتى
فعل مشتغل بنصب ضميره كما في المغني فان اشتغل برفعه نحو قام القوم حتى بد كام امتنع النصب وجاز الرفع
والجبر (قوله حتى بد الخ) أي اذا كان بد خال القوم ليجو حد شرطه جواز الجبر (قوله بالنصب أحسن الخ)
علاه في المغني بان الفعل لا يكون مؤكدا بعد حتى الحارة نقله شيخنا السيد وهو يفيد تعين النصب فخصاف
ما يقتضيه كلام الشارح من جواز الجبر فامل وقال شيخنا النظم كان غير الجبر في هذا الباب أحسن اه
وقد توجه الاحسن بان في النصب مشاكلة الضمير لمرجه في الاعراب (قوله وضربه توكيد) أي
لضربه توكيد الذي تضمنه قولك ضربت القوم لم يخرجني بد في القوم لا لضربه توكيد حتى مرد أن الضمير
ليس راجعا للقوم حتى يكون ضربه توكيد لضربه توكيد (قوله بهما) أي الجبر والنصب وعليهما
ألقاها توكيد اذا جعلت حتى في النصب ابتدائية وألقاها تفسير (قوله وامها العطف أثرهم النسوية)
أي بعد ما لا يجوز العطف باوقاسا فقول الفقهاء سواء كان كذا وكذا خطأ كقولهم يجب أقل الأمرين
من كذا أو كذا لأن الصواب فيه الواو قاله في المغني ثم ذكر أن قول صاحب الصحاح يقول سواء على وقت أو
قد تسمو وان قراءة ابن محسن سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم من الشدة ويذكران اه ونقل الدماميني
عن السيرافي أن سواء اذا دخلت بعدها همزة النسوية نازم العطف باو واذا وقع بعدها فعلان بغير همزة جاز
العطف باو وقال الدماميني وهذا من مخرج يقضي بوجه كلام الفقهاء بوجهه توافي الصحاح وقد راعا ابن
محسن اه قال الشمني ما في المغني هو مقتضى القياس اذا فرقي بين همزة النسوية والنسوية بلام همزة
اه وكان من فرق رأى النسوية بهمزة أقوى ونقل الدماميني أضاع عن سيمو بهمزة العطف بعد
ما أدى وليت شعري مع الهمزة باو وم قال والجبر من اراد المنصف يعني أن هشام كلام الفقهاء
والصحاح وقراءة ابن محسن في العطف بعد همزة النسوية يفرض أن لاهمة في شيء من ذلك وكأنه توهم أن
الهمزة لازمة بعد كلمة سواء فتدبر ان لم تذكر وقول بذلك الى الرد اه ووافق ما في المغني ما سدد كره
الشارح عند قوله وبعاد حذف الهمزة الخ ثم ذكر الدماميني في قولنا في المغني كقولهم يجب أقل الأمرين الخ
أنه يدفع انقطاع قولهم المذكور بحمل من يبتدئ لاقال الدماميني فان قلت فاجوه العطف باو والنسوية
بأنه لا يأنها تقتضي شيئين فصاعدا أو الواحد الشئين أو الأشياء قلت وجهه السري في بان الكلام محمول
على معنى المجاز اذا قلنا قلنا سواء على وقت أو قد تفتقد تفتقد ان وقت أو قد تفتقد فهم على سواء وعليه فلا
يكون سواء خبرا مقمدا ولا مبتدأ كما قيل ليس التفسير قايما له أو قد تفتقد سواء على أو سواء على قايما

أو قد قول بل سواء خبر مبتدا محذوف أي الأمر أن سواء وهذا الجمله دالة على جواب الشرط المقدر وصرح
الرضي بعمل ذلك اه وانما قال بعمل ذلك لان فرض كلام الرضي في أم وقد أسلفناه مع زيادة في الاستثناء ثم
كل في المفتي فان كان العطف باو بعد حمزة الاستفهام جاز وكان الجواب بنحو أو بلا لانه اذا قيل أن بعد ذلك
أو غير وفالمعنى أحدهما عندك وإن أحجب العتبين صح لانه جواب زيادة اه ومارعون أن ابن محصن
يقربا وبأسا في الشارح عند قول المصنف وروى عن أحمد في الجمله أن الخ فإما يقر بأمر آخره واعلم أن الظاهر أن
التسوية في قولنا سواء على أقسام قدمت مدلوله سواء لالهزة وفي قولنا ما بالي أقسام قدمت مستفادة
من ما بالي لأن الهزة قسمتها حمزة التسوية بقولها بعد ما يدل على التسوية وانظر ما مدلول الهزة حقيقة
ولعلنا تأكد التسوية بقدر (قوله على جملته في محل المصدر) المناسب أن يقول على جملته هي معناه في محل
المصدر كذا في بس وفيه نظر وهذا من مواضع ناو بل الجمله بالمصدر بلا سائل بناء على قول الجمهور أن
ما بعد الهزة مبتدأ مؤخر ومنها الجمله المضاف إليها الظرف نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ومنها تسع
بالمعدي خبر من أن نراه بناء على عدم تقدير أن كاله في المفتي (قوله ولست بأبالي) أي أكثر فهو متعد
بنفسه وقيل لأن معناه لا أكثر فيه ازدرائه فالجمله تعد في محل نصب والفعل معلق أفاده الدامني وقد
يتعدى أبالي بالباء والوجهان صحيحان كاله الشواني فاعلان النوى وقوله أموقنا أي بعد (قوله نحو
سواء عليكم ادعوا غوهم) أي الأصنام أو نحو سواء على أن بد قائم أم قد قدم التمثيل (قوله قيل لا يجوز الخ)
يرد عليه أنه بهذا كراعية بعده في قوله تعالى سواء عليكم ادعوا غوهم أم أنت صامتون وفي قول الشاعر
وإست أبالي الخ كاقدم ذلك فلا يصح قوله فهذا لا يقوله العرب ولا قوله وأحاذه الأخفش قياسا على الفعلية
المقتضى عدم السماع وفي نسخ اسقاط قوله وإذا عادت بين الجملتين الخ وهو أولى (قوله معني) أي أم قام أشار
إليه الشارح فقد حقي الدمايني أن أباساده مسددا للهزة وقام جمعا لالهزة فقط (قوله وتقع) أي أم السوق
بهزة التعيين (قوله بين مفردين غالبا) ومن غير القالب أن تقع بين مفرد جملته كقوله تعالى وإن أدري
أقرب ما توقعدون أم يجعل لي ربي أمدا أو بين جملتين كما سجد كرا لشارح (قوله وتوسط بينهما الخ) مالا
يسئل عنه في الأول المسند لأن السؤال عن المسند اليه في الثاني بالعكس ويبان ذلك أن شرط الهزة في الدالة
أن أم يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما على أم المعادل الآخر يفهم السامع من أول الأمر ما طلب
تعيينه تقول إذا استعهمت عن تعيين المستد ادون أنجز بد قائم أم هجر وان شئت أشرت قائم لانه غير مسئول
عنه وإذا استعهمت عن تعيين المفردون المبتدأ قائم بد قائم كاعدوان شئت أشرت بد لانه غير مسئول عنه
وقس على هذا نقله الدمايني عن ابن المحجب وابن هشام وغيرهما ثم ساق في سبويه كلامه الذي هو كاله
نص في أن ابلا المسؤل عنه الهزة أولى والأوجب كاله الجساعة (قوله أنتم أشد خلقا) هذا الاستفهام
تو بعني للاحقيق ولا ينافيه قول الشارح بعد لأن الاستفهام معهم على حقيقته لا باعتبار القالب أو أراد
بالاستفهام الحقيقي ما يطلب جوابا وإن كان تو بعنيا أو إنكار ما يقرب به القالبه تنقله البعض عن الهمزة وهو
صريح في أن الاستفهام الإنكاري والتو بعني يطلب جوابا وقد عني لأن الأول بعني ما يقع والثاني بعني
ما كان ينبغي أو لا ينبغي ولا يستدعي عني من ذلك جوابا أو قيل أراد بالاستفهام الحقيقي ما ليس خبرا مجردا
عن طلب الفهم وعن التو بعني والتعريف فهو كاله كان أسلم ثم دعوى أن الاستفهام في الآية تو بعني ردها أن
تالي حمزة التو بعني واقع أو يقع وفاعله الموم نحو أقصدون ما تحتون صرح به في المفتي وهذا منتف في الآية
فالظاهر أنه تقريري فتأمل قال الدمايني ووجه كونها في الآية بين مفردين مع أن المتقدم علمها في الصورة
جمله أن السمعاء معروفة على أنتم وأشد خلقا خبر مؤخر عن المتألفين تقديرا اه وكالآية فلهذا قول زهير
وما أدري ولست أخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء

وجهل الشئني أم في البيت بين جملتين يتقدرا أم هم نساء فالكاتبه وبين الآية بان فعل الدار بعني في البيت
والتمليق إنما يكون عن جملة وهي هنا ما بعد الهزة فيجب أن يكون معادله وهو ما بعد جملة أنصا ويريد أن
المعلق عنه مجموع النكاح على حد ما أدري أن بد قائم عمرو في الدار نعم أن قلنا الهزة بعد نحو ما أدري للتسوية

على جملة في محل المصدر
وتكون هي والمعطوفة
عليها فليتين وهو الأكثر
نحو سواء عليهم أن تذرهم
الآية وأربعين كقوله
ولست بأبالي بعد فقدى
مالكا

أموقنا أم هو لأن واقع
ومختلفتين نحو سواء
عليكم ادعوا غوهم الآية
وإذا عادت بين جملتين
في التسوية فليل لا يجوز
أن يذكر بعدها إلا
الفعلية ولا يجوز سواء على
أن بد قائم أم عمرو منطلق
فهذا لا يقوله العرب
وأجازه الأخفش قياسا
على الفعلية وقد عادت
بين مفرد جملته في قوله
سواء عليكم أنفر أم بت
ليلة

بأهل القباب من حمير
ابن عامر
(أو) بعد حمزة عن لفظ
أي معني وهي الهزة
التي يطلب بها وبام
التعيين وتقع بين مفردين
غالبا وتوسط بينهما مالا
يسئل عنه نحو أنتم أشد
خلقا أم السملسانها أو
تأخرونها من نحو وإن
أدري أقرب أم يسجد
ما توقعدون وبين جملتين
كقوله

(قوله بين مفرد جملته)
فيه أن أم الفاعل مع
مرفوعة جملة كما سبق

وحسب تقديره متداف البيت فقط لان هزة التسوية انما تكون بين جملتين بخلاف هزة الاستفهام وسبأني
 بسط ذلك **(قوله اهي)** يسكون المعلوم يصح بعد الهزة لان الشرح كما نقله الدماميني عن شرح التسهيل
 لا ينظم وعاد في الثاني والخميسين وتسكن اللام ما وراء النائم والضمير يرجع الى محبوبته التي راها في المنام
 فلما استيقظ قال اهي انتي حقيقة ام اتاني خيالها في النوم باعتبار عاداتهم في مخالفتهم بطريق الغفاهل ويوجد
 في بعض النسخ صدر البيت هو هـ فقامت اللطيف مر ناعا فارقي هـ اي قامت لاجل خيال المحبوب بالمرثي في
 النوم حالة كوفي مر ناعا فلما هبته ورقي اي اسهر في ذلك لئلا ياحد هذه الانتباه اشيا حقيقا **(قوله اذا لارج)**
 لتليل لقوله بين فعلتين وقوله بفعل محذوف اي بغير صرحت وانما كان هذا ارجح لانه الذي يدل عليه وقوع
 الفعل بعد الامعالة للهزمة وقال في التصريح لان الاستفهام بالفعل اول من حيث ان الاستفهام عما يشك
 فيه وهو الاحوال لانها متغيرة واماعن الذوات فقليل اه ومن ثم رجع النصب في ازيد اضربته **(قوله)**
 لعمرك ما ادري الخ اي ما ادري اي التبيين هو الصحيح وان كنت داريا بغير ذلك وشيئا بالمثلثة آخره وحسنه
 من روى ما بالوحدة كما في شرح شواهد المعنى للسبوطي ومقتضى ضبطه الدماميني والشعبي بكسر الميم وفتح القاف
 وبالزاي قاله روى البيت مجهول حيث اي لهذا المعنى بانهم يستقروا على اب واحد وضبطه في التصريح
 بكسر الميم والقاف في كتاب ابن سبهم وابن منقر بالالف لانه خبر لانت ولغة العلة كان حتى شعث التتوين
(قوله) لخذفت الهزمة والتتوين منهما اي العز وروقتيل خفف الهزمة حائرا اختيارا ونقل الدماميني ان
 المختار اطرا حذفها اختيارا قبل ام المتصلة لكثرة نظما ونرا ومنع الصرف لارادة القبلة ولا ينافي الوصف
 بان لجواز رعاية التانيث والتذكير باعتبار ان افاده الدماميني هذا وكان على الشارح ان يزيد ومختلفين
 نحو انتم تخلقونه ام نحن انما لقون بنا على الاربع من فاعلية انتم لم تحذف على ما في اهي صرحت وقد
 يمارضها ما تناسب المتعاطفين فتستوي الاسمية والفعلية كما قاله الدماميني **(قوله)** متصلة قال في الجمع ويؤخر
 التي فيها هوها فلا يجوز سواها على المعجزة هذا جاءه ولا المقيم ام قام **(قوله)** لا يستغنى باحدهما عن الآخر
 اما في المثال الاول فلان المقصود الاخبار بالتسوية وهي لا تحقق الا بينهما واما في الثاني فلان المقصود طلب
 تعيين احد الامرين فلا بد من ذكرهما وقيل انما سميت بذلك لانهما اتصلت بالهزمة حتى صار تاني افادة المقصود
 بمثابة كلمة واحدة لانهما جميعا يعني اى رجع هذا على الاول بان الاتصال عليه راجع الى ام نفسها وعلى الاول
 راجع الى متعاطفها وعروض بان الثاني انما ياتي في ام المسبوقة بهزمة الاستفهام لا المسبوقة بهزمة التسوية
 في رجع الاول لشموله النوعين وعليه انصرف في المعنى افادة في التصريح **(قوله)** في اعادة التسوية اي في جملة
 افادة التسوية اي في جملة التي تفيد التسوية ومعنى معادتها الهزمة في هذه الجملة انه يلها هذيل ما يلي الهزمة
 فانه قد يقرر بعبارة على هذا الوجه ما توجه من ان كلاما من الهزمة واما له دخل في افادة التسوية فتدبر **(قوله)**
 في النوع الاول اي ام بعد هزمة التسوية وقوله في النوع الثاني اي ام بعد هزمة الاستفهام بقرينة قوله ان
 الواقعة بعد هزمة التسوية الخ **(قوله)** ليس على الاستفهام اي بل على الاخبار بالتسوية لانه لا خلاف ان
 الاستفهام فهي مجاز الاستعارة قال ابن عيش وانما جاز استعارتها للتسوية لا لاشتراك في معنى التسوية
 اذ الامران اللذان يسأل عن تعيين احدهما مستويان عندك في عدم التبيين اه وكما تستعار الهزمة للتسوية
 تستعار لانكار الابطالي فيكون ما بينهما غير واقع ومدهيه كاذبا نحو اقمينا بالخلق الاول ومنه ليس الله
 بكاف عبده والم تشرع لك صدر لك لانهما يطلعت ما بينهما من التي فصارت الجملة خبرية بمبتدأ بمعنى الله كاف
 عبده ومن ثم حناك صدر لك الانشائية ولهذا مع عطف وضعتنا في الم تشرع ومن جعلها فيها مع التقرير اراد
 التقرير عما بعد التي ويظهر ان الهزمة في الم تشرع على هذا ليست من المعطوف عليه وانما هي اسماطة على
 ما بعد المعاطف ايضا ولا انكارا للتو يعني فيكون ما بعدها واقعا ويقع فاعله معلوما نحو كاذبا تاني لم
 تخطبوا لها علما وانتم بعد ما تخطبون ولانكم تخطبوا لها علما تارك انتم كاذبا ما بعد تاني تاني لم تخطب
 اخلص زيد الامر متعجب لا لا بسطة نحو الم يان للذين آمنوا ان تخشع قلوبهم والجامع بين الاستفهام والمعاني

فقلت اهي صرحت ام عاذني
 حل
 اذا لارج ان اهي فاعل
 بفعل محذوف وامعيتين
 كقوله
 لعمرك ما ادري وان
 كنت داريا
 شعيت ابن سبهم ام شعيت
 ابن منقر
 الاصل اشعثت لخذفت
 الهزمة والتتوين منهما
 في تنبيهان في الاول نسي
 ام في هذين المثالين
 متصلة لان ما قبلها وما
 بعدها لا يستغنى باحدهما
 عن الآخر وتسمى ايضا
 معادلة لاعدائها للهزمة
 في افادة التسوية في
 النوع الاول والاستفهام
 في النوع الثاني وبغرض
 النوعان من أربعة اوجه
 اولها وتانيها الواقعة بعد
 هزمة التسوية لا تستحق
 جوابا لان المعنى معها
 ليس على الاستفهام

المذكورة استلزام كل مطلق الانتفاء فان الاستفهام عن شيء يستلزم انتفاء علمه والانتكار الانطالي يستلزم انتفاء وقوع الشيء المنكر والتوبيخي يستلزم انتفاء لباقتيه والتحكم يستلزم انتفاء تعظيم التكميم به والتعجب يستلزم انتفاء علم سبب الشيء المنعجب منه ولهذا يقولون انما ظهر السبب بطلان العجب والاستعظام يستلزم انتفاء المادرة والامر نحو أسلمت أي أسلموا والتعجب كقولك لن يضيء عليك وهو يعلم أنك أدبت فلا داعي لاساءته إليك وأنت تعلم علمه بذلك ألم أدب فلا داعي لاساءته تعالى وللتعجب بمعنى طلب اقراء الخطاطب بما يعرفه من فني أو اثبات ولا يشترط أن يلبس الهمة كإصرح به غير واحد كالتفتنا في نحو أنت قلت فلناس ونحو أليس الله بكاف عبده على احتمال وانما هو رد بعد الهمة في الآيتين نفس المقرر بعد فهمه فليكن المتكلم مخاطب الجواب المقرر به والجامع بين الاستفهام والمعاني الثلاثة مطلق الطلب فان الاستفهام طلب فهم السؤال عنه والامر طلب إيقاع الأمر وبما لا يتبدد يستلزم طلب ترك الشيء المهدد عليه والتعجب طلب السابق طلب القرار وللتعجب بمعنى التثبت والتحقيق نحو أضر بشيء أي أنتك ضربت البتة قاله السعد والجامع ترتيب ثبوت الحكم أما في هذا التعجب فظاهر وأما في الاستفهام فلانه يرتب عليه الجواب المترتب عليه الثبوت فلم أن للتعجب برهنيين لكن استعماله في الثاني قليل بالنسبة للأول كما أشار إليه في شرح التلخيص وبقوله هل تشارك الهمة في الانتكار الباطلي نحو هل من خالق غير الله والتعجب ير نحو هل توب الكفار هل في ذلك فهم لذي حجر والامر نحو فهل أنتم متهمون هذا هو الصحيح على ما يوضحه من حاشية السيوطي على المعنى لكن في المعنى في بحث هل أنها تختص عن الهمة ببيان برادها التي ولهذا جاز هل قام الأزيد دون أقام الأزيد ولا ترد الهمة في نحو أفاضواكم بكم بالنسبة من حيث أن الواقع انتفاء الأصناف لانها لا انتكار على مدعى الأصناف بلز منه النفي لانها النفي ابتداء فليكون الانتكار توبيخي بمعنى ما كان ينبغي فصل كذا فيقتضي وقوع الفعل فتخصص أن الانتكار على ثلاثة أوجه كما نرى على مدعى وقوع الشيء ولبز منه النفي وانتكار على من أوقع الشيء ويخصمان الهمة وانتكار وقوع الشيء وهذا معنى النفي ويخص به من الهمة اه باختصار ورد ما استعير لهذا المعنى غير الهمة وهل من أمهنا الاستفهام لا لتوبيخ والتعجب في كيف تكفرون بالله والباطل في ومن يغفر الذنوب الا الله والتعجب ير في ما تملك بيمينك طموس قسرو ما يقول هي عصى يقبله السيوطي عن أبي الفوارد ما ذكره من توجيه الاستعارة في المعاني المذكورة وهو ما ظهر لنا فاعرف في شرح المعنى فلما مضى أن استفهام المادري المتجاهل حقيق في محسب الادعاء (قوله وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب الخ) يعني أن جملته سواء على أقت أم قدمت وجهه ليست بأبالي أما تزد أم عاش ونحوها يقبل التصديق والتكذيب لانه خبر بخلاف جهة أزد كاشم أم عمرو وجهه الاستفهام في قولنا ما أدري أعمري طوب أم قصير أما مجروح ما أدري أعمري طوب أم قصير فتقابل التصديق والتكذيب لانه خبر فافهم هذا الضيق (قوله وليست تلك) أي الواقعة بعد همة الاستفهام كذلك أي كالأواقعة بعد همة التسوية في الأمرين وقوله لان الاستفهام الخ تفصيل للنفي في الأمرين (قوله لان الاستفهام معها على حقيقته) أي غالبا أو أراد بكونه على حقيقته أنه ليس اخبارا مجردا عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتعجب ونحوه فلا يرد أن الزحشري جو زق قوله تعالى في سورة الانعام أم كنتم شهودا أم متصلة عقدا قلها ما علمنا أي أشهدون على الأنبياء الهادية أم الخ والهمة فيه لانكار التوبيخ وفي قوله تعالى قل اتخذتم عند الله عهدا كون أم متصلة والهمة فيه للتعجب ونقلها في المعنى ولم يتعجب واحدا منهم ما أفاده الشيء لكن الظاهر كون الهمة في الآية الأولى أيضا تعجبه فتأمل (قوله الا بين جلوتين) أي خالفنا بيننا في ما نذهب من أنها ما دلت بين مفرد وجهه كما في قول الشاعر * سواء عليك النفر أم بئيلة * (قوله قد بان لك) أي من الضابط السابق والاستفهامية قوله وليست بأبالي الخ (قوله وما أدري الخ) أنت خير بان الذي تبين بما أقدمه أن الواقعة بعد ما أدري ليست همة تسوية بل همة استفهام حيث يمثل همة الاستفهام بقوله تعالى وان أدري أقرب أم بعيد ما أقدمه ونقول الشاعر لعمرك ما أدري الخ أي لا أدري جواب هذا الاستفهام وهذا هو الأقرب عندى ومن هذا ما أدري لست بشيء ولا يحضري ونحو ذلك ثم رأيت الدمايني على المعنى استظهر ما قلته في هذا

وان الكلام معها قابل
للتصديق والتكذيب
لانه خبر وليست تلك
كذلك لان الاستفهام
معها على حقيقته
والثالث والرابع أن أم
الواقعة بعد همة التسوية
لا تتبع الا بين جلوتين ولا
تكون الجملتان معها الا
في تأويل المفردين الثاني
قد بان لك أن همة
التسوية لا يلزم أن تكون
واقعة بعد لفظه سواء
كانت معها أم لا
مأبالي وما أدري وليست
شعري ونحوه (وربما

له بقصر الرضى هذه التسمية على الواقعة بعد قولهم سواء وقولهم ما بالى وتصرفاته متعقبا بذلك ما فى المتن من
التعميم الذى جرى عليه الشارح ورايت بعضهم ما لى الى انهم الاستفهام بعد ما بالى ايضا كما يفهم ما مر عن
الدمامى من كونه تعليليا لمعلق العمل فى الجلة بعده والمتى لافكر فى جواب هذا الاستفهام تأمل (قوله)
حذفت الهمزة من الماذن (قوله) أى الشاملة للثمنين المتقدمين بقية من ثمنها بالثمنين الآتين قال الفارضى ونذر
حذف ايم مطروفا كقوله

دعاني اليها القلب الى لاره * سبيحها ادري أرشد طلابها

التقدير ارشد ام فى واذا استفهم بغير الهمزة عطفا على نحو هل تحس منهم من أحد أو تسمع لهم ركز واذا تكون
هل بمعنى الهمزة عطفا على ما بعدها كحديث هل تزوجت بك المنيشا وتكون ام بمعنى الهمزة نحو ام ضربت
زيدا التقدير ام ضربت زيدا اه وقوله التقدير ارشد ام فى بحث فب فى المتن يجوز جعل الهمزة اطلب
التصديق فلا يقدر لها مادل حديث (قوله) وبانقطاع الخ) ظاهرا انها عاطفة قال شعنا وفى الرضى خلافه
اه وعليه يكون ذكر هاهنا المستطرد اذ التميم اقسام ام مرابت فى الدمامى ما يقيد ان فى كون ام المنقطعة
عاطفة لثلاثة اقوال فابن جنى والمغاربة يقولون ليت اللطف أصلا لا فى معرف ولا جملة وابن مالك اللطف
فى المفرد لا مع من كلامهم ان هاتل لا بالام شاع فى الجمل كثيرا وجماعة اللطف فى الجمل فقط وتأولوا
ما سمع بتقدير ناصب أى ام ارى شاء (قوله) وبمعنى بل) العطف من عطف أحد التلازمين على الآخر (قوله)
وقت) الضمير فيه وفى قيدت دخلت راجع الى ام فى قوله وبهم العطف الخ والمراد بانهم لفظها كان المراد
بها هاتلك فليس فى الكلام استخدام ولا شبهه وان زعم شعنا (قوله) ان تلح ما قيدت به نخلت) مادق
هو وان لا تسبق اداة استفهام أصلا بل تكون مسبوقة بالتقدير المحض نحو الماتفر بل السكب لا يفسد من
رب العالمين ام يقولون اقتروا وان تسبق اداة استفهام غير الهمزة نحو هل يستوى الاعمي والبصير ام هل
تستوى الظلمات والنور وان تسبق همزة فى حقيقة الاستفهام المطلوب به التبيين وغير التسمية كالانكار
أى الذى نحو الماتفر ارجل عشون منها لم اجد لآله والتعريف رأى التثنية أى جعل الشيء ثانيا نحو وفى قلوبهم
مرض ام ارنابو الآلة كذا فى الدمامى عن الناظم وأى جان وقد نبأ فى ما مر عن البهوى والشعنى ولو قيل
ان التقدير نقط أى المطلوب به اقرار المخاطب بالحقيقة لا شرا كما فى طلب الجواب لكان وجها
فتدبر (قوله) ولا يفارقا حديث) أى حين اذ نخلت مما قيدت به وقيل زيدا للاستفهام المجرد نحو ام تردون
ان تسالوا رسولكم (قوله) أى بل أى شاء) كأنه فى حال بعده عن جزم بانها بل فى المقرب منها راء صغيرة
فاضرب مستفهما من كونها شاء وكام فيه ام فى نحو اعندك زيدا هاتلك عمر وقد نص سيبويه على أن
ام فيه منقطعة طن أولا كوزن بعده فاستفهم عنه ثم طن كوزن عمر وعنده فاضرب عن الاول واستفهم
عن كوزن عمر وعنده (قوله) لا تدخل على المفرد) لأنها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل الاعلى
جلة (قائده) تدخل الهمزة للاستفهام على الواو والفاء ثم قوله تعالى أولم ينظروا أفليس يسرر وأنهم اذا
ما وقع فالجهم وان الهمزة قدمت من تانسين وان هذه الجمل ونحوها مطروفا الواو والفاء ثم وان الهمزة
كانت بعد هذه الحرف فقد تمت على العاطف تنبيها على اصنافها فى التصدير والزمخشري ان الهمزة فى عملها
الاصلى والعطف على جملة مقدرة بين الهمزة والعاطف والتقدير ام كنوا فى سبر واو نحو ذلك وحكى عنه
موافقة الجمهور وفى دعوى الزمخشري حذف الجلة وفى دعوى الجمهور قد تم بعض المعطوف على العاطف
فارضى (قوله) نحو ام البنات) اذ قدرت للاضراب المحض لكان الكلام اخبارا ان نسبة البنات الى الله
تعالى والله تعالى منزوع ذلك (قوله) وقد لا تقتضيه) هذا مذهب الكوفيين ومذهب البصريين انهم ابدأ
بمعنى بل والهمزة جمعا نقله فى المتن عن ابن السجى قال والذى يظهر قول الكوفيين لأنه لازم البصريين
دعوى لنا كندى نحو ام هل تستوى الظلمات والنور ما اذا كنتم تضمون ام من هذا الذى هو جند
لكم كالدمامى والمحقق ان أهل البلدان متفقون على أن لا يفتى للاضراب المجرد وانما الخلاف فى
تسميتها حيث لم تقطعها فالكوفيين يسمونها منقطعة والبصريون يقولون لا متصلة ولا منقطعة فهوا

حذفت الهمزة) المذكرة
(ان) * كان خفا المسمى
محذوها (امن) كقراءة
ابن عيسى من سوا عطليم
أندرتهم وكما مر من قوله
شعبان بن سهم ام شيب
ابن مقرر
وهو فى الشعر كثير ومال
فى شرح الكافية الى
كونه مطروفا (و) بانقطاع
وبمعنى بل وفى) أى تانى
ام منقطعة بمعنى بل (ان)
تلح ما قيدت به) وهو
أن تكون مسبوقة
بأحدى الهمزتين لفظا
أو تقديرا (خلت) ولا
يفارقا حديثه معنى
الاضراب وكثيرا
ما تقتضى مع ذلك استفهاما
ام محققا نحو انما لا بل
ام شاء أى بل أى شاء
وانما قد زاعدها مبتدا
محذوف كونها لا تدخل
على المفرد او انكاريا
نحو ام البنات أى بل
أله البنات وقد لا تقتضيه
النية نحو ام هل تستوى
الظلمات والنور رأى بل
هل تستوى اذ لا يدخل
استفهام على استفهام
ونحو لا يفسد من

انظري **(قوله أم يقولون افتراه)** انما لم تقتض الاستفهام هنا وفي البيت لعدم احتياج المقام اليه لكن جعل الدماميني معنى الآية بل أم يقولون على الإنكار التوبيخي **(قوله في المتصلة والمنقطعة)** **(قائده)** جواب الاستفهام مع المتصلة بالمتعين وقد يجاب بلام مقصود بانني وقوع كل من الشئين أو الاشياء منقطعة للسائل في اعتقاده ووقوع أحد الشئين أو الاشياء كافي قصة ذي البدن وهل يجاب بنعم مقصود باننا نكل من الشئين أو الاشياء منقطعة للسائل في اعتقاده ثبوت واحد فقط لم أر من ذكره لكنه مقتضى القياس وجواب الاستفهام مع المنقطعة بلا أو نعم وإذا قلت استفهامات تمام المنقطعة فالجواب لاخيرها لا ضربا ليهما قبله فاعرف ذلك **(قوله ان التقدير افلا تبصرون ناخير)** أي على أن جهة ناخير مستأنفة وأما على الأول فجملة ناخير منه مطووعة على ما قبلها ووجه المعادلة بينهما بين الجملة قبلها أن الأصل أم تبصرون فاقبحت اللاحقة مقام العلية والسبب مقام السبب لانهم إذا قالوا له أنت خير كانوا عند بصراء قاله في المعنى وأورد عليه أن السبب لا اعتقاده كونهم بصراء قولهم أنت خير كما تقرر وإنه كرهنا ناخير الذي هو مقوله لا مقولهم وأجيب بأن الأصل أم تقولون أنت خير بخذف القول وحكي القول بالمعنى ثم يصح أن يكون في الآية إقامه السبب مقام السبب لان اعتقادهم خير بنعم سبب عندهم كونهم بصراء ثم ظهر كلام المتن أن أم في الآية متصلة وبه صرح المحشي في الكشف والذي نص عليه مسبوقة بأنها منقطعة فإنه قال ما حاصله أنه إذا كان ما بعد ما تقدم من مقوله أي منقطعة نحو أو بعد ذلك أم أو ذلك لان السائل لو اقتصر على قوله أو بعد ذلك لاقتضى استفهامه هذا أن يجاب بنعم أو لا فقوله أم لا مستغنى عنه في تقيم الاستفهام الأول وانما يذكره ليدل على أنه عرض له ظن نفي أنه عنده فاستفهم عنه كما كان قد عرض له ظن ثبوت أنه عنده فاستفهم عنه وكذا في الآية لو اقتصر على قوله أفلا تبصرون لاستغنى أن يقال له تبصرون أو لا تبصرون فكان في غنة عن ذكر ما بعده لكنه أفاد به أنه أم ناخير أنه عرض له ظن إصهارهم بعد ما ظن أو لا عنده **(قوله ابن جؤبة)** بالجمع فاسم أم الشاعر وهو في الأصل تصغير جؤ ووجه حجة فضرر السواد **(قوله باو)** تنازع الافعال الثلاثة قبله كأن قوله بها تنازع الفعال والمصدر قبله **(قوله والاباحة)** قاله المتن ليس المراد بها الشرعية لان الكلام في معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع لمراد الاباحة بحسب العقل أو بحسب العرف في أي وقت كان وعنده أي قوم كانوا **(قوله بعد الطلب)** أي صفتهم وان لم يكن هناك طلب في الاباحة كما وبعض صور التخيير فقوله البعض إذ لا طلب في الاباحة والتخيير فيه تساهل **(قوله أو مقدرا)** نحو فقد بمن صيام أو صدقة أو نسك أي يفعل أي الثلاثة قال الشارح على التوضيح **(قوله وما سواهما بعد ناخير)** صرح الشاطبي بأن الذي يختص بالخير الشك والابهام وأما السابق فيستعمل في الموضوعين وكلام المتن يشعر به نقله شيخنا **(قوله امتناع الجمع في التخيير)** فان قلت قدم مثل العلماء يعني الكفار والقديرة للتخيير مع إمكان الجمع قلت يمنع الجمع بين الأطام والكسوة والتخيير بالآتي كل منهن كفارة وبين الصيام والصدقة والنسك الآتي كل منهن فدية بل تقع واحدة منهن كفارة أو فدية وبالفارقية مستقلة خارجة عن ذلك اه معني وآية الكفارة فكفارة أطعام عشرة نسك كين الخ وآية القديرة فقد بمن صيام أو صدقة أو نسك **(قوله والتقسيم)** أي تقسيم الكل إلى جزئياته أو الكل إلى أجزائه قال ضياء وعبر عنه في التسهيل بالتفريق الفردي أي من الشك والابهام والتخيير وبمعهم عبر عنه بالتفصيل بالمهمل اه وبه عرف ما في كلام البعض **(قوله والابهام)** أي على السامع **(قوله وجعل منه ضروبا وأيا لم الخ)** قال في المتن الشاهد في الأولى وجهه الثاني بأن اعتبار الابهام في أحدهما نفي عن اعتباره في الثانية والأولى أولى بالاعتبار لسبقها وفيه نظر إذ لا مانع من اعتباره فيهما وان كان اعتباره في الأولى كدقوال الدماميني في الأولى والثانية والمعنى وان أحد الفريقين هنا ومنكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه في ضلال معين أخرج الكلام في حوزة الاختيار مع العلم بأن من وعد الله تعالى وعهده فهو على هدى وإن من عصى عهده فهو في ضلال معين وطعن النفس المخاطب ليكون أقبل لما سبق إليه وقال بعضهم الشاهد في الثانية لان الشرط تقدم كلام خبري وهو واجب بصدق بقوله لهلى هدى لان ما قبله ليس كلاما وقد يقال ان لهلى هدى أو في ضلال معين خبر عن الأول وحذف خبر الثاني أن

رب العالمين أم يقولون
افتراه وقوله

قلت سلمى في التام
فيجيبني

هناك أم في جنة أم جهنم
وسميت منقطعة لوقوعها

بين جنتين مستقتلتين
وتنبه في حصر أم في

المتصلة والمنقطعة هو
مذهب الجمهور وذهب

بعضهم إلى أنها تكون
زائدة وقال في قوله تعالى

أفلا تبصرون أم ناخير
ان التقدير أفلا تبصرون

ناخير والزيادة ظاهرة
في قول ساعدة بن جؤبة

يأبى شجرى ولا مبي
من الحرم

أم هل على النيش بعد
الشيب من ذم

(شبر) و (إيج) و (قسم)
وأوبهم * واشكك

فالتخيير والاباحة بكونان
بعد الطلب ملفوظا أو

مقدرا وما سواهما بعد
الخبر فالتخيير نحو تزوج

زينب أو ختها والاباحة
نحو جالس العلماء أو الزهاد

والفرق بينهما امتناع
الجمع في التخيير وجوازه

في الاباحة
والتقسيم نحو الكلمة

أم أو فعل أو حرف
والابهام نحو تأملنا أمنا

لئلا أو نهرا أو جعل منه
نحو وانا أو انا لم لهلى

هدى أو في ضلال معين

والشك نحو اثنا عشر يوما أو بعض يوم (واضرب بها البضاعة) أي نسب إلى الحرب في قول الكوفيين وأى على وابن زهران وأى حتى مطلقا
تحتك بقوله كافرًا ثمانية أو أروا ثمانية ٧٢ • لولا جازك قد قلت أولادى وقراءة أى السعال أو كلبا عاهد أو عاهد أسكن الواد

والنسيب ابن عصفور
لسيدوه لكن بشرطين
تقدم على أو نهي وأعادة
العامل نحو ما كان يد أو
ما قام عمرو ولا يتعذر
أو لا يتم عمرو ويؤيده
أنه قال في ولا تطع منكم
أعما أو كنوا ولو قلت
أو لا تطع كسروا انقلب
المعنى يعني أنه يصير
اضربا عن النهي الأول
ونهاى عن الثاني فقط
(وربما عاقبت أو) (الواد)
أى جاءت معناها (إذا)
لم يلفظ والنطق ليس
منفذا (أى إذا أمن اللبس
صك قوله قدم إذا عمو
المرىخ رايهم ما بين
لجسم ممره أو ساقه وقوله
فقتل طهنا اللهم ما بين
منفجع • عصفير شواه
أو قد ير محمل وقوله
الراجران بها أكتل أو
وزاما • نحو بر سين
بنفان الهام أو قوله
وقالوا فانتان لا بدعما
• صدور وراح أشرفت
أوسائل
وميل منه وأرسلنا إلى
مائة ألف أو يزيدون
أى يزيدون هذا من باب
الانحس والجري جماعة
منه من الكوفيين
وتنبيهات الأول • أنهم
قوله ورجان ذلك قليل
مطلقا ذكر في التسهيل
أن أو تعاقب الواد في

بالنسيب اذ لا يتعين كونه خبرا عن مساو أو أن ذلك لما حارو بحجور وعلى كل وجه الشرط مع أنه قد عر
اشترطوا ما تخولف بين الخبرين الدخيلين على الحق والمائل لأن صاحب الحق كالمستعمل على مواد كقصر
به حيث شاء وصاحب المائل كالمستعمل في بحر لا يدري أين توجه وما يظهر أن الأية بان كانت للإيهام
ظاهرا الأثر اتمز إلى التبيين لاقتضاه التماس صرف ما بعد والثانية قبلها بعد الأولى وصرف ما قبلها
قلها ولاقتضاه الترتيب أيضا ذلك فاعرفه (قوله والشك) الفرق بينه وبين الإيهام أن التسليم عالم بالحكم في
الإيهام دون الشك غزى (قوله واضرب بها البضاعة) قبل أنها حيث غر عاطفة كام الاضرب على رأى الجمهور
وقد نقل بعضه من ذلك عن الرضى والسيد كما في بس وقبل عاطفة وإن كان بعدها حيلة إذا العطف يكون في
المفردات والمحل كما يقول بذلك بعضهم في أم الاضرب وهذا ظاهر كلام المصنف (قوله مطلقا) أى سواء
تقدم ما نفي أو نهي أو لا سواء عند العامل أولا (قوله كانا) أى الفعل المذكور ونفي البت قبله وقوله أو
زادوا يحتمل أن أوجهى الواد وكذا فى قراءة أى السعال وهو بس مفتوحة ومع شذوذة ولازم آخره (قوله
أسكن الواد) المعنى وما تكفر بذلك الآات البينات الالذين سبقوا بل تقنوا عهدا لهم مرارا كثيرة (قوله
ونسيه) أى جى أو لا اضرب بقطع النظر عن الإطلاق السابق بقرينة قوله أسكن بشرطين (قوله وأعادة
الامل) معنى مع حرف النفي أو حرف النهي شئى (قوله ويؤيده) أى يؤيد نقل ابن عصفور عن سيدوه أن
أوتى للاضرب بشرطين (قوله أو سافع) أى قابض ناصية فرسه من سفعت بناصيته فعضتها وحذبتها قال
الدامى متى لقائل أن يقول لم يجوز أن يكون المراد بين فريقين أو فريقين سافع أو ذلك واحد من الفريقين
ذوق تعدد اه واستبعد أن الظاهر أن قصد الشاعر أنهم جن جميع صريح السخف محصورون بين قسمين
لا يخرجون عنهم إلا أنهم ثابت لهم إحدى البينتين (قوله فقتل طهنا اللهم الخ) الطهنا جمع طاه وهو المباح
وصيغ شواه معقول منضج وهو ما فرق يوسف عن الجر وهو شواه الأهراب وقد ير معطوف على منضج
بتقدير من عاف أى وطاب قدر رأى مطبوخ في القدر ومهل صفة قدر وقوله العنى قدر معطوف على شواه
غرض ظاهر وأن أقره شئنا كما لا يخفى (قوله إن بها أكتل الخ) ضمير بها للارض المذكورة قبل وأكتل بقوفا
مفتوحه ووزام براده مكسورة فتزادى اعمار جليل وخو برين تشبهه خو برين تصغير خارب وهو اللص كما قاله
الدامى والثنى وفي شرح شواه المعنى السيوطى أنه الص الأبل حال من ضمير بنفان قدمت على عاملها
أومن المستكن في ما أو قول البعض حال مما قبله لا يقتضى على منذهب الجمهور أن النافعين جى والخال من
المستدافى الحال أو الأصل بنفان بضم النافع من النصف وهو كسر الراس كما قاله الدامى والثنى
والسيوطى فصاحج الكلام إلى القريد والهام اسم جنس جى لخاصة وهى الراس فقول البعض والهام
الرأس فيه تساهل وانما كانت أوقى البيت معنى الواد وقوله نحو برين بالثنية ولو كانت على بابها أحد الشئين
لقال نحو برين بالافراد (قوله أشرفت) بالبناء للمجهول أى صوبت نحو العدو وكفى بذلك من العلم
وبالسلام عن الأمر (قوله وجعل منها أرسلا ما الخ) فصله للاختلاف فيه فقال بعض الكوفيين والمصريين
بمعنى الواد والفرع بمعنى بل فتكون للاضرب عن الأخبار بانهم مائة ألف بناء على حذر الرأى مع علمه تعالى
بزيادة ثمة إلى الأخبار عن تحقيقه وبعض البصريين الإيهام وقيل الشك محض والفرافى كفا فى المعنى بزيادة
قال البعض ويزيدون مفعلة وصورة محسنة معطوف على ما قبله أى أو جماعة يزيدون اه ونسيه أن
الموصوف بالجهة المحذوف ليس بعض اسم محجور وعن أوفى ويمكن جعل العطف من باب العطف على المعنى
أى إلى جماعة يبلغون مائة ألف أو يزيدون فتأمل (قوله مطلقا) أى سواء كانت أو لا باحة أولا (قوله وذك
في التسهيل أن أو تعاقب الواد) أى جى بمعنى الواد فتكون الجميع وقوله فى الإباحة أى فى صورة الإباحة أى
الصورة ألقى بظن أن أو فيها للإباحة أى لأحد الشئين مع جواز الجمع بينهما وإن لم تكن أوفى حالة كونها معنى
الووال الإباحة لأنها حيث لا يجمع وأولى الإباحة لأحد الشئين مع جواز الجمع بينهما كما سيذكره الشارح عن

الإباحة كثيرا فى عطفها لمصاحبت والجمع كالتقدم للمصاحبة فهو قوله عليه الصلاة والسلام فاعلم
عليك نهي أو صديقي أو شهيد أو مؤيد

فهو ومن يكسب خطيئة أو إثما له الثاني التفتيح أن أووه وقره لحد الشين والاشياء وهو الذي يقره المتفتحن وقد تخرج إلى معنى بل والواو وأما بقية المعاني فستفاد من غيرها ما الشايع في قول أو الواو تستعمل معنى أو في ثلاثة مواضع أحدها في التقسيم كقولك الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله * كمال الناس بحرف ومحو عليه وجامر * ومن ذكر ذلك الناظم في الصفح شرح ٧٣ الكتابة قال في المعنى والمصواب

أنه في ذلك على معناها الأصلي إلا أن الألف في الجملة في الدخول تحت الجنس * نائبا للإباحة قاله الزمخشري وزعم أنه يقال جالس الحسن وابن سيرين أي أحدهما وأنه لهذا قيل تلك عشرة كاملة بعدد كثر ثلاثة وسبعة لثلاثتهم فإداه الإباحة قال في المعنى أيضا والمعروف من كلام القويين أن هذا أمر يجالس كل منهما وجعلوا ذلك فراقين العطف بالواو والعطف بالواو ثالثها التفسير كالمعنى في قوله قالوا فات فخرها الصبر والكا

ابن هشام وقوله كثيرا أي لانه يكثر إرادة الجمع في نحو جالس الحسن أو ابن سيرين هذا الذي أفسده في هذه العبارة به يندفع اعتراضات نشأت من عدم فهم العبارة كنهنا الاعتراض الأول ما ذكره البعض وأقره أن صاحب التفسير لم يذكر الكلمة إلا في معاقبة أو الواو في الإباحة وهذا لم يرد المصنف هنا فذكره إياه فيما تقدم به وله أمج والذي أراد به هنا جعله قلبا لثلاثه أو القسمين الأخيرين أو الموصوفين في التفسير أيضا بالثمة الثاني ما ذكره شيخنا وأقره أن الإباحة معنى أو أمانة فلا ضرر وما إلى جعلها في صورة الإباحة بمعنى الواو وجهه أن دفعه من أنهم آمنين على أن أو في حال معاقبة الواو في الإباحة لاحدا الشينين مع جواز الجمع بينهما وليس كذلك بل لجمع كالحملات الثالث ما ذكره أيضا البعض وأقره أن قوله كثيرا وهم أن أو في الإباحة قبل أن تعاقب الواو وليس كذلك فكان الأولى أن يقول تعاقب الواو في الإباحة لزوما وقد تعاقبا في غيرها وجهه أن دفعه هذا الاعتراض أن المراد ما علمت أن الصورة التي يظن أن أو فيها الإباحة قد تعاقب فيها أو الواو بأن تكون لا جمع وقد لا تعاقب بأن تكون للإباحة في الواقع أيضا فقول المعترض وليس كذلك مجموع وقد قوله (لزمه هذا هو تحقيق المقام على السلام) قوله نحو ومن يكسب خطيئة أو إثما حل بعضهم انقضاه على الغلب الذي بين العبد: به أو الأثم في مقام العبد (قوله وقد تخرج إلى المعنى بل والواو) أي مجازا (قوله وأما بقية المعاني الخ) ذكره في المعنى قال ومن ألغى عنهم ذكر أو من معنى صيغة فعل التخيير والإباحة ومثله يفصح عن ماله درهما ودينارا وجالس الحسن أو ابن سيرين ثم ذكر أو أن أو تقيدها ومثله ما الثاني المذكورين اه وأجيب بالكل من صيغة أو أو على ما ذكره كتحديث مثل بالثالثين لصيغة قطع التفرقة من غير أو وحديث مثل بهما لا قطع النظر فيه جماعة في الصيغة وقال التفازاني في تلويحه أن التخيير والإباحة قد يضاهيان في صيغة الأمر وقد يضاهيان في كماله أو التحقيق أن كلمة أو لاحدا الأسرين أو الألامر وأن جواز الجمع واستناعه انما هو بسبب موقع الكلام بدلالة القرآن (قوله استفاد من غيرها) أي هو وذلك لأن التقيد أحد الشينين وغيرهما يفتش بالجمع إذا كانت التخيير وجوزة إذا كانت للإباحة وهذا قد قرره من غيرها أي من القرآن (قوله ومن ذكر ذلك الناظم الخ) قال البعض انظر نسبة هذا للناظم مع تصريح بهما أو الواو في التقسيم أجود من أو فاته يدل على أنه قد استجبت معنى أو اه وقد يقال أنه في المسئلة قولين وأعلم أن لكل من الواو أو في التقسيم وجه الإجماع الإقسام في الدخول تحت المقسم وعدم اجتماعها في ذات واحدة فلو كان كانت الواو في كثر (قوله قاله الزمخشري) واقفه الناظم وابن هشام في حواشيه على التفسير راجعها كره في المعنى كما قاله المامني وسبقهم في ذلك السيرافي في شرح الكتاب (قوله أي أحدهما) أي مع جواز الجمع بينهما أو أترك لكل كما هو مقتضى الإباحة (قوله لثلاثتهم إرادة الإباحة) ويحتمل أن ذلك الثلاث يتوهم إرادة التخيير (قوله إن هذا أمر) أي إذن (قوله قالوا الخ) من العلو بل ودخله التثنية وحذف فاعلمون ويرى وقالوا لا تلم فحيث قد قوله نأت أي بعدت والتقدير حرارة العطف لكن المراد منها عطف الحرارة لشمس حرارة العشق (قوله رواه ابن) أي يدل لها (قوله اما) ذهب شيعة إلى أنها مركبة من أن وما ذهب غيرهم إلى أنها بسيطة وهو الظاهر لأن الأصل البساطة وقوله الثانية أحترق من الأولى فانه لا خلاف في أنها غير عطفة لا اعتراضها بين العامل والمعمل نحو قائم أمان بدوامهم ولكن لأن من نسبة المعاني الأولى أيضا لثلاثهم ما بالواو لثلاثة العبدية (قوله ظاهر كلامه) أي حيث أطلق التقيد فحمل جميع المعاني المقصودة (قوله والعذر له) أي في الإطلاق وعدم التقيد بمساعد المذكورين (قوله ظاهره أيضا) أي حيث أطلق التقيد فحمل العطف انه هو ما قصد (قوله

ظاهرا كلامه أن الثاني المعاني السبعة المذكورة في أو وليس كذلك فلها الثاني معنى الواو ولا يعني بل والسفلة أن نور وذا من المعنيين قليل ومختلف فيه فالأحالة انما هي على المعاني المتفق عليها ولم يكر الإباحة في التفسير لكنها بمقتضى القياس جائزة الثاني ظاهره أيضا

أنها مثل أوفى العطف والمعنى وهو ما ذهب إليه أكثر النحويين وقال أبو علي وابن كيسان وبرهان في مثلها في المعنى فقط ووافقهم الناطق
وهو الصحيح ويؤيده قولهم أنها محامدة لا وأوز وما والعطف لا يدخل على العاطف وأما قوله
أما إلى جنة أعمالي نار فساد ذلك لا فتح من تها وبدا له المعنى الأولى ما وقع من تها لفتحهم وبها روى البيت المذكور وقد يقال إن قوله في
لأنه إشارة إلى ذلك أي أنها ٧٤ مثلها في القصد أي المعنى لا مطلقا سيما أنه لم يبد في الحروف أول الباب وقد نقل ابن عصفور

مثل أوفى العطف والمعنى) وأمل الزاوي على هذا القول لزيادة لازم كاقبل بمثله في لكن كاسم (قوله) والعطف
لا يدخل على العاطف) أي فالعطف أغصاه والواو الداخلة على أما (قوله) وأما قوله (الخ) ابرار على قوله (ل) وما
(قوله) شالت نعماتها) كتابه من موتها لأن النعماء باطن القدم ومن مات ارتفعت جلاله وانتكس رأسه
نظيرت نعماته (قوله) وكذا فتح من تها وبدا له المعنى (الخ) أي شاذان أيضا على سبيل الاجتماع والافتتاح
من تها لفتح مية وقسبة وأمدية تصرح فخصمهم بها يرجع إلى المفتوحة المحمزة كافي البيت لأمع أما
مطلقا وإن ثبت الأبدال مع الكسر أيضا كافي الدماضي على المصنف (قوله) أي المعنى) فيه إشارة إلى أن
القصد معنى المقصود وحل القصد على المعنى مبنى على أن المراد بالقصد مقصود جميعهم ومقصود جميعهم
المعنى لاختلافه في العطف (قوله) وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين (الخ) أي وإن كان هذا النقل غير
مسلم لما في الشرح (قوله) لمصاحبتاها) أي لمصاحبتها وهو الواو (قوله) مقتضى كلامه) أي حيث قال
الثانية في حوالها وهذا أولى مما ذكره المعنى (قوله) لا بد من تكرارها) أي أما لا بد كونه الثانية (قوله)
غنى من سميت) غنى من غنم الشاة غنما من باب ضرب أي ضفت ونقال في الكلام الغن والسمن أي
الردى والجدول على المعنى فاعرف بك الردى والجدى معنى لتبينك إلى الردى وأبعدك إلى عنه والجدى
واعانتك إلى عليه ويوجد في بعض النسخ بين البيت

(فلو أنا على جرحنا • جرى الدميان يا غير اليقين
وروى مؤخر عنهم ما هو المصنف قال شخنا وهو حافظ من خط المؤلف قال وأنت شدة ابن دريد مع يشن غير هذين
لعمرك أنتي وأباريح • على طول التجاور منذ حين
لبيغضني وأبغضه وأبنا • راني دونه وأراه دوف
فلو أنا على جرح الخ يريد أنها لشدة العداوة لا يختلط دماؤها فلا يؤمن بها على جرح لا في الدميان أم ثم رأيت
في الفارسي في باب النسب أن العرب تقول إن دم التباغضين لا يجمع أم (قوله) وقد يستغنى عن الأولى
أي لفظا لا تدراد ما مني فتوله كايحور زواي بعد تنبيهه على طلق الجواز لا يحتاج إلى تقدير مع أو بخلاف أما
ثم ذكر الدماضي أن ظاهر كلام بعضهم أن الفراء عجز الاستغناء عن أما الأولى لفظا وقد رآوا جرحه أم أخرى
أو (قوله) لم الضمير يرجع إلى النفس المذكورة في البيت قبله من المأذول في بعض النسخ تنهاض بالبناء
للمجهول من هاض العظم إذا كسره بعد جبره وعهد له أزماءه فيها (قوله) وقد سبق ما في هذا البيت (أي من
الاختلاف في شرح قوله وأتيت لفظا للحسب (الخ) (قوله) وهي (الخ) شروع في حيز زات الشرط فكان الأولى
التعبير بالفاء (قوله) ولا يجوز لكن عمرو) أي على أن عمر ومعطوف كافي التوضيح أما على أنه مبتدأ خبره
محدوف فيجوز (قوله) وأتلتها جملة) أي أوسقت مني لكن لتأجله فلا نفي أن المسوقة بإيجاب لا تلوهما
الاجلة (قوله) ورثا) اسم رجل وأدره جمع بادرة وهي الجدة تصرح (قوله) أي ولكن كان رسول الله (الخ)
حاصله أن لكن حرف استدراك لا عاطفة والواو هي العاطفة لجملة حذف بعضها على جملة وهذا مذهب
المصنف وقد دم في الشرح بقية الأقوال وقد يستشكل العطف بأن قضية كون لكن حرف ابتداء استئناف
الجملة بعدها لا عطفا بالواو وإيجاب أن المراد بكونه حرف ابتداء أنها غير عاطفة لجملة فلا يناسف عطفا
بغيرها فأدغم (قوله) لأن معطافي الواو المفرد (الخ) بخلاف الجملتين فيجوز تخالفهما في ذلك نحو قامز بد

ولم
لكن جرحا لئلا يشترط لكن هنا عاطفة مع ذلك أن يكون معطوفا مفعلا وأن لا تقترب بالواو كما مثل وقد
سبق ما في هذا البيت وهي حرف ابتداء وان سبقت بإيجاب نحو قامز بد لكن عمرو ولم يعم ولا يجوز لكن عمرو وخلافا للكوفيين أولتها جملة
كتوله ابن وردة لا تخشى بوادره • لكن وقائمه في الحرب تنظير أولت وأراخو ولكن رسول الله أي ولكن كان رسول الله
وليس المنصوب معطوفا بالواو لأن معطافي الواو الفردين لا يمتثلان بالاجاب والسلب (ولا بد أنه أومأ وأثباتا تائلا) لا مبتدأ خبره تلاوته
ومأبده معقول يتلوا في تلاخير مفعوله يرجع إلى الواو لا يتقدر بل لا تلتدأ أومأ وأثباتا

اتفاق النحويين على أنها
ليست عاطفة و إنما
أوردوها في حروف العطف
لمصاحبتاها • الثالث
مقتضى كلامه أنه لا بد
من تكرارها وذلك غالب
للازم فقد يستغنى عن
الثانية بد ك ما يغني عنها
شعرا أما أن تتكلم بخبر
والافاسكت وقراءة أبي
وأنا وأياكم لا ماعلى هدى
أوف ضلال مبين وقوله
فأما أن تتكون أي
يصدق

فأمر منك غنى من
سميت
والأفاطرح في اتخذني
قد يستغنى عن الأولى
بالثانية كقوله
ثم بد رقة تقدم عهدا
وأما ما واثم خيالها
أي أما بد راء الفراء بقس
هذا فخير بد يقول وأما
يقع كايحور زواي بعد
الرابع ليس من أقسام
أما التي في قوله فاما ترين
من البشر أحدا بل هذه
أن الشرطية وما الزائدة
(وأول لكن نفياً أوثنيها)
نحو ما قامز بد لكن
عمر ولا تضرب زيدا

لكن جرحا لئلا يشترط لكن هنا عاطفة مع ذلك أن يكون معطوفا مفعلا وأن لا تقترب بالواو كما مثل وقد
سبق ما في هذا البيت وهي حرف ابتداء وان سبقت بإيجاب نحو قامز بد لكن عمرو ولم يعم ولا يجوز لكن عمرو وخلافا للكوفيين أولتها جملة
كتوله ابن وردة لا تخشى بوادره • لكن وقائمه في الحرب تنظير أولت وأراخو ولكن رسول الله أي ولكن كان رسول الله
وليس المنصوب معطوفا بالواو لأن معطافي الواو الفردين لا يمتثلان بالاجاب والسلب (ولا بد أنه أومأ وأثباتا تائلا) لا مبتدأ خبره تلاوته
ومأبده معقول يتلوا في تلاخير مفعوله يرجع إلى الواو لا يتقدر بل لا تلتدأ أومأ وأثباتا

ولم يعمرو وقد يقال محل عدم اختلاف معطافي الواو أي بما وسلا إذ لم يصحها ما يقتضي الاختلاف كلكن
فتأمل (قوله أي للعطف بلا إلخ) فيه مسامحة فإن الشرط الأول لا يفيد كلام المصنف (قوله شرطان) يقي شرط
ثابت وهو أن لا تقتصر بعاطف فإذا قيل جافى زيد بلا عمر وفالعطف بل ولا ودماعها وليست عاطفة
وإذا قلت ما جافى زيد بلا عمر وفالعطف الواو لأن كبدلتي وفي هذا المثال مانع آخر من العطف وهو تقدم
الذي وقد استحقاق ولا الضالين معنى (قوله أفراد معطوفها) أي ولو تواتر بلا فيجوز قلن زيد قائم لا زيد قائم
أخذ من قول الجمع ولا يعطف به لاجل لخاص الأصح (قوله وأن لا يصدق أحد معطافيهما على الآخر) قال
البعض هو ظاهر فيمّا إذا كان المتناول والأعم الثاني لا الأول اهـ ولك أن تقول جواز جافى رجل لا زيد إذا
جعلت لاجل في خبر صفه لرجل لا إذا كانت عاطفة كاه فرض الكلام وقد علل انفرادي وغيره عدم جواز
جافى زيد لاجل وعكسه بأن الـ حل يصدق به بديل من التناقض لا يقال المراد بالـ حل غير زيد بقدرته
العطف المقضي للغير فلا يتناقض لأننا نقول للغير التي يقتضيها العطف صادقة للغير التي جازية للمعارفة
التي بين العام والخاص والمطلق والمقيد فالتناقض غير منتف بحسب مدلول اللفظ والثالثين المذكورين في
الامتناع قائم بذلا للناس وقام الناس لا زيد منهم قال النبي كاحكامه وله في شرح التلخيص مظهر
لي جواز قام الناس لا زيد أن أخرج زيد من الناس على وجه الاستثناء لكن لم أر أحدا من القضاة عدلا
من حروف الاستثناء فاعرف ذلك (قوله وقال الزجاجي وأن لا تكون إلخ) علل بأن العامل بقدر بعد العطف
ولا يصح أن يقال لأعراسه والاعلى الذاعود بياته وتوقف صحة العطف على تقدير العامل بعد العاطف لا ممتنع
ليس زيد قائما ولا تعداد كره البعض ثم رأيت في المخفى أي لمنع لامن تقدير ليس بعد الواو (قوله كان دثارا
إلخ) دثار بكسر الدال المهملة وتفتح المثناة اسم راع واليون التوق ذات الدان وحلقت ذهب وتوقى بفتح
الفوقية وضم النون وتفتح الفاء جبل حال والفاعل بالفتح ثم العن المهملة أنجال الصغيرة وكني بذلك عن
عدم عوده هذه اليون (قوله الدعاء) نحو رحمتها أبابكر لا ياحول وقوله والخصم من نحو هاتر بن زيد لا
عمر قال ذلك أبو حنبل وخالفه الرضى فقال لا يلحقه لا بعد الاستفهام والعرض والتقي والخصم ونحو ذلك
ولا بعد النهي ولا يعطف بها الأسماء ولا الماضي فلا يقال قام زيد لا قد لانتها موضوعه لعطف الأفراد وأما
جافى قلته عطفتها المضارع المضارعة الاسم ولا يجوز تكررها كما ترحف العطف لا يقال قام زيد بالأعراس ولا
بكر كما تقول قام زيد وعمر و بكر بل وقصدت ذلك أدخلت الواو في الذكر وكانت هي العاطفة ولأن كبد
لكنه قال في الكلام على بل قبل لا يلحقه بل بعد الخصم والتمني والترجي والعرض والأولى أن يجوز
استعمالها بعد ما يقدم معنى الأمر والنهي كالخصم والعرض اهـ والظاهر أن العرض كالخصم عند
أي حيان ثم القلب إلى جواب الجمعي لا بعد الاستفهام أميل نحو أقام زيد بالأعراس (قوله أما قصر أفراد إلخ) لم
يدكر قصر التعمين مع أنها تكون لا نحو زيد كاتب لأشاعر للرد في أي الوصفين ثابت لا يدع محله بثبوت
أحدهما على التعيين (قوله كقولك زيد كاتب لأشاعر) في مثله لقصر الأفراد ذكر وقصر القلب بقولك
زيد عالم لأجله إشارة إلى ما قاله من اشتراط إمكان اجتماع الوصفين في قصر الأفراد دون قصر القلب (قوله)
قد يخفف بالعطف عليه بلا إلخ) قال شيخنا كان الأولى تأخير ما في قول الناظم وحذف متبوع بدهنا استيع
(قوله ويل لكن) اعترض بأنه محال على مجهول لأنه لم يذكروا معنى لكن وأجيب بأن وجه التثنية الذي
ذكره الشارح مشهور وفي لكن فالأحالة على مشهور بين القضاة (قوله في تقرير إلخ) أي تثنية فذهن
السامع والحاصل أنهما على التثنية والتثنية تفيد أمرين تأكيديين وهو تقرير ما قبلها وتأسيسه وهو إثبات تقصده
لما بعده ما وقع الخبر المشب والامر أمرين تأسيسيين إذا قلنا المحكم عما قبلها بحيث صار كالمتكشوف عنه وجهه
لما بعده ما قال الشمني قال الرضى وظاهر كلام الأندلسي وهو الظاهر أنها بعد التثنية والنهي أيضا نفس المحكم
الأول كالمعكوث عنه اهـ وفي كون هذا هو الظاهر نظر وقد عطف الشمني من الأمور التي استشرت بين
المعربين والصواب خلافه وأنولهم بل حرف اضرب قال وصوابه حرف استند والاضراب قائم بعد التثنية

الأعراس وأوتداهم خلا قال ابن
سعدان نحو ما بن أخى
لا إن هي كالتأسيس
وأن لا يصدق أحد
معطافيهما على الآخر فلا
يجوز جافى زيد لاجل
وعكسه ويجوز جافى
رجل لا أمر أو قال الزجاجي
وأن لا يكون المعطوف
عليه معمول فعل ماض
فلا يجوز جافى زيد لا
عمر وورده قوله
كان دثارا حلقت بليونه
عقاب تنوف لاعتقاب
القواعل
وتنبيات الأول في
معنى الأمر الدعاء
والخصم في الثاني أجاز
القراء العطف بها على
أمر لعل كالعطف بها
على اسم إن نحو قول زيد
لأعراس قائم الثالث
قائمة العطف بها قصر
المحكم على ما قبلها أما
قصر أفراد كقولك زيد
كاتب لأشاعر رد على
من يعتقد أنه كاتب
وشاعر وأما قصر قلب
كقولك زيد عالم لأجله
رد على من يعتقد أنه
جاهل الرابع أنه قد
يخفف المعطوف عليه
بلاعر أعطينا لا تعظم
أي لتدل لا تعظم (وبل
لككن) في تقرير محكم
ما قبلها وجعل منه محكم
بعدها (بمعن مصونها)
أي مصوبى لكن وهما
التثنية والنهي (كلم أكن
في مربع بل تبها) المربع منزل الـ يبيع والنهاية الأرض التي لا يمتد بها ونحو لا تضرب زيد بل عمر (واتل بها)

لثان حكم الاول فيصيرها كالمكسوت عنه (في الخبر الثالث والاربعين) تمام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو وأجاز المزروع بعد الوارث ذلك مع النفي والنهي فتكون نافذة لتمامها على ما بعد دعاءه على ذلك فيصير ما زيد قائما بل قائدا بل قائدا مع النفي والنهي قال الناطم وما جوزه من الخالف لاستعمال العرب ومع ٧٦ الكوفيون أن يطف بها بعد غير النفي وشبهه ومنهم من ذلك مع سفر وإيتهم دليل على قلته ولا بد

لكنها عاطفة من افراد معطوفها كما يراى فان تلاها جملته كانت حرف ابتداء لعاطفة على انصميم ونفسه حيث شد اضراها عما قبله انما على جهة الابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون أى بل عباد وحقهم عباد ونحوهم يقولون يجهنم بل جلعهم بالحق وأما على جهة الانتقال من غرض إلى آخره فقد اطلع من تركى وذكر اسم ربه فصلى بل بنورون الخليفة الدنيا ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم فى غمرة من هذا وادعى الناطم في شرح الكاشفة أنها لا تكون فى القرآن الا على هذا الوجه والصواب ما تقدم **تنبيهات الاول** لا يطف ببسبب بعد الاستفهام فلا يقال اضرب زيد بل عمرا ولا نحوه • الثاني تزد قبله الا ان كان كيدا لاضراب عن جعل الحكم الاول بعد الايجاب كقوله وجوهك البسود لا بل النجس ولم يقض بالنجس كسفة أو أفول ولتوكيد تقرير ما قبله بعد النفي ومع ابن درسته زيد ما بعد النفي وليس شئ كقوله وما هجرتك لابل زادني شغفا

قائل هجر ويعدوا إلى أجل (وان على ضمير رفع متصل) مسترا كان أو بارزا (عطف فاعل الضمير المنفصل) نحو فاذا كنتم أبواكم (أو فاعل ما) لما بين العاطف والمعطوف عليه وما بين العاطف والمعطوف كالقول بل في غير دخولها ومن صلح ولا في غير ما اشتركتا

والنهي بقرينة لكونه سواء اه **قوله** لثان حذف ما بعد الضرورة **قوله** فيصير بالنصب بان معطوف جواب الامر وقوله لمكسوت على أى أصالة وان صار مكسوتا عنه لانه ارض الاضراب فصاع الاينان بالكاف ومعنى كون زيد بقوله قائما زيد بل عمرو والمكسوت عنه معصية وروته كأنه لم يثبت له قيام ولم ينف عنه **قوله** والاربعين أى الظاهر واحد فخر زيه من المرض والضعف كقوله الفري ورمي خلافة عن الرضى **قوله** ذلك أى المنزل **قوله** وعلى ذلك أى الجواز لانه كور وقوله بل قائدا أى بالنصب على معنى بل ما هو قائدا وأورد على البرد بعد الوارث أنه يلزمه ما أن لا تعمل ما فى قائما شىء إلا أن شرط علمها بقائه النفي فاعمل وقد انتقل عنه وأوجب بان انتقاضه بعد معنى العمل لا بضر قياسا على النصب بعد دعاء البسوبة أو أو المبيعة الواقعين بعد النفي المنتقض بعدها نحو وما أصبح من قوم فاذ كرم • لا يزيد هم حبالي هم **قوله** بل قاعد أى على أن قاعد خبر مبتدأ محذوف أى بل هر قاعد **قوله** ويختلف المعنى لان النصب يقتضى انتفاء العمود والرفع يقتضى ثبوته **قوله** ومع الكوفيون الخ) تورك على النظم بأنه وهم كثرة العطف بل في الخبر الثالث والاربعين لانه ذكرهم مع العطف بها بعد النفي والنهي من غير تفصيل فتأمل **قوله** وشبهه) هو النهي **قوله** ونفسه حيث شد أى حين اذ تلاها جملته وكلامه يفيد أنها فى حال عطفها المفرد ليست للاضراب قال شغفا وفى شرح الفارسي خلافة اه وفى المعنى أنها للاضراب فى الامر والايجاب **قوله** نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه الخ) أى قبل فى نحو ذلك للاضراب الاطلى بناء على ان المضرب عنه المقول بالمعنى أما اذا كان المضرب عنه القول فالاضراب انتقالي اذا اخبر بمصدر ذلك عنهم ثابت لا يتطرق اليه الابطال **قوله** والصواب ما تقدم) أحجب عن الناطم يحمل كلامه على انها لا تكون فى القرآن بدين الاعلى وجه الانتقال والاثبات الاولان ليست بل فيه ما للاضراب الاطلى يبين لاحتمال انها للاضراب عن القول فتكون انتقالية كما مر **قوله** الاول الخ) هذا التنبيه يستفاد من النظم **قوله** لا يطف بل) مثلها لكن ولا على مام **قوله** ولا نحوه) بالرفع أى نحو هذا التركيب نحو هل ضرب زيد بل عمرا **قوله** تزد قبله الا) المراد بن داود ما كونها لا لطف ولا نفي ما بعدها كقوله الشئ فلا ينافى أنها تامة للايجاب قبلها **قوله** لتوكيد الاضراب عن جعل الحكم الاول بعد الايجاب) اعلم أن لا بعد الايجاب لنفي الايجاب الذى قبله او صبر وروته نصافى النفي بعد صبر وروته بحرف الاضراب لولاها كانت مكسوت عنه بمحمل النفي وغيره وعليه فلا يطفه قول الشارح لتوكيد الاضراب اذ ليس ما أفادته معنى ما كيدنا بل ذلك معنى فادسى أفاده الدعوى وقوله من جعل متعلقا بالاضراب وقوله بعد الايجاب متعلق بزيد وروته وقوله الا فى بعد النفي ومقتضى جملته بل فى قوله بل الشمس للاضراب الذى قدم أنه مفاد بل الاضلاع على جملته أنها فى قوله بل الشمس فادسى على جملته أى بل هو الشمس وليس يلزم كما يفيد ما مر من شرح الفارسي والمعنى والتمنع الاقتضاء بمحمل قوله سا وقفسه حيث شد اضراها على معنى أنها اذا تلاها جملته لا يتكون الا للاضراب بخلاف ما اذا تلاها مفردة فانها للاضراب فى الامر والايجاب دون النفي والنهي فافهم **قوله** كسفة أو أفول) الكسفة التفرغ الى سواد والا فولى السوية **قوله** ضمير) قيد أول ما بأخذ الشارح خبره زه ظاهر ورو **قوله** فافصل بالضمير المنفصل) أى لان الفصل المرفوع كالخبر من أنفس بل هو عطف عليه كان كالعطف على جزاء الحكمة فاذا كان بالمفصل دل افراده مما انفصل به بالتأ كيدى انفصاله فى الحقيقة لم يحصل له نوع استقلال ولم يحصل العطف على هذا التوكيد لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم كون المعطوف تأ كيدا لم متصل وهو باطل **قوله** أو فافصل ما) قال الشيخ خالد ما هم تذكره فى موضع حزنه

ما قبله بعد النفي ومع ابن درسته زيد ما بعد النفي وليس شئ كقوله وما هجرتك لابل زادني شغفا

• هجر ويعدوا إلى أجل (وان على ضمير رفع متصل) مسترا كان أو بارزا (عطف فاعل الضمير المنفصل) نحو فاذا كنتم أبواكم (أو فاعل ما) لما بين العاطف والمعطوف عليه وما بين العاطف والمعطوف كالقول بل في غير دخولها ومن صلح ولا في غير ما اشتركتا

ولا تأثر قدام جمع الفصلا في ما تعلموا ان لا تأثر كما (و لا فصل رد) في النظم ناشيا وشعنا اعتقد من ذلك قوله ورجلا لا يخطئ
من سفاقة رايه * ما لم يكن واب له لينا لقوله قلت اذا قبلت وهرته ادى * ٧٧ كنتاج الغلا تعسفن زولا وهو على

ضعفه حاز في السعة نص
عليه النظم لمحاكاة
سيمويه من قول بعض
العرب يرت برجل
سواه والدم رقع الدم
عطفاه على الضمير المستتر
في سواه لانه مؤنول
عشتق اى مستتر هو
والدم وليس بينهما
فصل (وهو د خاض
لدى عطف على * ضمير
خضض لازما قد جعل
في غير الضرورة بحذو
جمهور والمبرين شحور
فقال لمارا لارض وعليها
وعلى الفلك كالوا ان سيد
الحمل والها بانك قال
النظم (وليس) عود
الخلاص (عندى لازما)
وقال وليس والاختص
والكوفين (ان قد لاني
في النظم والنثر الصريح
مثنا) فن النظم قوله
فذهب قبائل والابام
من محب وقوله رايينها
والكعب غسوط نغاف
وهو كثر في الشعر ومن
النثر قراءة ابن عباس
والحسن وغيرهما
تساملون به والارحم
وحكاية قطرب قالها
غيره وقيل ومنه
ومنه سبل القوقر
به والمجد الحمر انا
ليس العطف على
السبل لانه صلة المصدر

الفصل عسى اى فاصل كان وجوز المكسود ان تكون مازائدة اه وانما اكتبى اى فاصل لان فصل
الكلام قديمه عى عا هو واجب نحو اى القاضي ثبت الاوقات فلان يفتى عى هو غير واجب اول (قوله)
وضعه اعتقد اى على مذهب المصدر ينو اوجه الكوفين بلا ضمة فاسا على السبل نحو اعجبني
جاءك والعرق على الاول ان الثاني في العطف غير الاول غالبا فلا بد من تقوية الاول بخلاف السبل
وتاكيد لانه كيدا النفس والدين كما روى محله (قوله) ورجلا لا يخطئ تصغير الاخطئ ومن في قوله من
سفاقة رايه تمليكية وامفعول جار واللام في قوله لينا لا لام الجود والله للتنبيه (قوله) ورجلا
كحمر جمع زهره واصل تهادى تهادى اى تخشع تخشع احدى لانه من واللام اسم جنس عى للالتواء
المصراوات اريد منها ج الفلاقر الوحش فسمعت اى اخذت على غير الطريق روى اى في قول وقيد وقوله
تصفن الخ لانه اقوى في التخصير (قوله) ورجلا خاض شامل للعرق والامى لكن لا بعد الا لاسم الا انما
ليس فان ليس نحو جاني غلامى وزغلا يز بدوانت تر يغلا ما زاد ما شتر كما ينهما لم يجر من بحر زادا
قامت قرينة تدل على التقصود والذى ارتضاء الدما عى ان المعطوف الجار والمجرور على الجار والمجرور
لا الجور فقط على الجور وكما استفهمه الرضى لئلا يلزم اتصال الجار واتصال الضمير بغير طرفة في نحو المال
ينى وينسك ومررت بثلوثي وكلاهما محذور راجع حاشية شحنا (قوله) ورجلا اى القوم جمهور
المبرين لان الجار والضمير المحرور كالشئ الواحد فاذا علمت بدون الجار فكأنه عطف على بعض الكلمة
وقيل غير ذلك كما بينه شحنا (قوله) وليس عندى لازما اختاره أبو حيان وقال يفتى اى يفتى حذوا العطف
على الضمير المحرور بلا إعادة الجار بان يكون الحرف ليس محذورا عن الضمير لاحتراز من الضمير المحرور
لوعلى مذهب سيمويه فانه لا يجوز عطف الظاهر عليها لمرأى لا إعادة الجار ولا بدونها اى لا عطف الضمير
عليه لا إعادة الجار فلو رقت على قوم انك قد نطق بالضمير مرفوعا في حوزة نظره اه دما عى (قوله)
فذهب الخ حواشيه محذوف اى اذا كنت فعلت العجز والشم المذكورين في صدر البيت اعنى قوله
اليوم قديم تقيمنا وقتنا * فذهب فان ذلك ليس بحبيب من مثلك مثل هذه الايام (قوله) ورجلا
الخ صدره * نعلق في مثل السورى سيفونا * روى نعلق بنون التكلم ومع غيرهما بين الفاعل وسوينا
بالنصب على اللمولية وروى نعلق بنات التائب منها الميمى ولو سويونا بالرفع على التائب عن الفاعل
والسورى جمع سارية وهى الاسطوانة والوافى وما حالي وما مبتدأ خبره غسوط جمع غاطط وهو المكان
المطمئن الواسع وكفى بذلك من طول القامة ونفاضة حقه جمع نفث وهو المواءمين الشيشن وقال لواء
الشديد كذا فى المعنى ومثل السورى صفة محذوف اى فى فامات مثل السورى طولوا وراما كعب كعب
حامل تلك السوى هكذا يظهر (قوله) وغيرهما تحمزه من السبعة (قوله) تساملون به قال شحنا ضعيف
الدين اه واما ما قيل ان الاول القسم لانه لم يفتد عن الظاهر مع انه ان كان قسم الطلب قوله واقتوا
اقتور عليه ان قسم السؤال انما يكون بالبهاء كما قاله الرضى وغيره وان كان قسم خبر محذوف تقديره
والارحام لمطعم على ما تفتون كما قيل كان زيادة في التكلف (قوله) قبل منه الخ وقيل خفض السجد
بما محذوف دلالة ما قبلها عليها العطف فيكون مجموع الجار والمجرور معطوفا على به وموجه فى المعنى
وكذا يقال فى مثل هذه الآية واوردها على ان حذف الجار وبقاء عمله شاذ الا فى موضع تنفست فى حروف الجر
ليس فدها اى اهم لان يقال محل المنع انما حذف غير قال لما عطف مسوق بمثل الجار (قوله) لانه اى
السبل صلة المصدر اى فكذا ما عطف على السبل (قوله) حتى تكمل مملوامة لئلا يلزم الفصل بين المصدر
ومعوله باجتنى (قوله) اذا كذا الضمير حاز اى قدام على العطف على ضمير الفاعل اذا كذا الجامع
شده الاتصال بما يتصلان به ونرى في الاول باوجهها ان الضمير المحرور واشده اتصالا من ضمير انما

وقد عطف عليه كفى ولا ينافى على المصدر حتى تكمل معمولاته * تنبيه الاول فى المسئلة مذهبنا وهو انه انما كذا الضمير
حاز مخور رتب بل انت وزيد وهو مذهب الجرحى والزيادى وحاصل كلام القراء انه اجاز مررت به نفسى وزيد من رتبهم كلهم وزيد
الناهي افعم كلامه

تحوال العطف على الضمير المنفصل مطلقا وعلى المتصل المنقوب بلا شرط نحو أنوار دكانك يا ربك والاسفوحر جمعناكم والاولين (والفاء قد تحذف مع ما عطفت * ٧٨ والواو اذا ليس) هو قد فيها أي تختص الفاء والواو بحذفه ما مع موقوفه ما

لدليل مثاله في الفاء أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت أي ففجرت فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على ففجانا ومثاله في الواو قوله فما كان بين الخمر وجاء سائيا * أو بحر الابل قلائل أي بين الخمر وبينهم وقولهم واكتب الناقة طلعان أي والناقاة ومنه سر أبيل تقيكم الحجر أي والبرد * تنبها * الاول * أم تشارككم في ذلك كما ذكره في التسهيل ومنه قوله فما أدري أرشد طلابها أي أمي وأما لم يذكرها هنا لقلته فيها * الثاني قد يحذف العاطف وحده ومنه قوله كيف أصبحت كيف أصبحت مما يفسر من الود في فؤاد العكبري أراد كيف أصبحت وكيف أصبحت وفي الحديث تصدق بجل من دينار من درهم من صاع بريم من صاع بريم وحكي عثمان عن أبي زيد أنه سمع أكلت خبزنا لستأمر أأرشدنا ولما وقروا لا يكون ذلك إلا في الواو (وهي أي الواو انقرفت) من بين حرف العطف (يعطف عامل مزال) أي محذوف (قد

بدليل أن ضمير الفاعل قد يجعل منفصلا عند اعادة الحصر وبفصل بينهما بين الفعل ولا يمكن الفصل بين الضمير والحصر ورواعله كما ذكره السوسطي فلم يؤثر تركه مع الواو العطف (قوله جواز العطف على الضمير المنفصل الخ) أي لأن كل من كور بن لس كالجزة فاجري مجرى الظاهر وقوله مطلقا أي رفوعا كان أو منصوبا (قوله والفاء قد تحذف الخ) هذه الايات الثلاثة كلام يتعلق بحرف وف العطف فكان ينبغي أن تذكر في ذلك أحكام المعطوف وأن تكون الحان قوله وأخص بهاء البيت اه نسكت (قوله اذ لا ليس) أي وقت عدم اللبس فاذ طرقه لا قبلية كما يشير اليه قول الشارح هو قد فيها (قوله ان اضرب الخ) الصواب حذف أن أو اذ الفاء تغيرت بفا تحبست لأن الامة التي فيها انفجرت هكذا فعلنا اضرب الخ والآية التي فيها أن كذا وأوحى الى موسى اذا استسقاء قومه أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت وقوله بعد في غالب النسخ معطوف على ففجانا بدل على أنه أراد أنه فعلنا اضرب الخ فكان عليه أن يحذف أن ويقول فعلنا اضرب الخ وقد وجد ذلك في بعض النسخ (قوله أي لضرب فانفجرت) قال البهاء السبكي طوي ذكر ففجرت هنا السرعة الامتنال حتى أن أثر وهو الانفعال لم يتأخر عن الأمر قبل ففجرت كما محذوف وقال ابن عصفور حذف ضرب وفاء فانفجرت والفاء الباقية فاء ففجرت ليكون على المحذوف دليل بقاء بعضه دما معنى (قوله معطوف على فعلنا) فيه مساحرة ظاهرة (قوله بين الخمر) خبر كان مقدم وقوله أو بحر رضم الحاء والهميم (قوله طلعان) أي ضيفان فكروا الخمر معنى دليل على حذف المعطوف ويحتمل أن يكون الأصل أحد بطايعين تحذف المضاف وأتم المضاف اليه مقامه كما قاله الموضع في شرح رانت سعاد وحيدنا لاشاهدهه لكن قال في المغني هذا لا يتأتى في نحو غلاز بدسريتها (قوله أي أمي) اغلاز لم تقدر ما ذكر سعاد في أن الحزمة دائما لا تكون المعادلة بين شين أمام صرحها كما تقدم أو باحدها كالبيت فان طلابها حاصل فلا يسئل عن حصوله واغلاز هل هو رشاد أو قد اسلفنا في معجته أم تنظر ابن هشام في ذلك فذهب في أن الزنخري أجاز حذف ما عطف عليه أم فقال في أم كنتم شهداء يجوز كون أم متصلة على أن الخطاب لليهود وحذف ما دلها أي أدعون على الانبياء اليهودية أم كنتم شهداء وجوز ذلك الواحدى أيضا وقدرنا بكم ما تنسبون الى يعقوب بن ابيصا بنيه اليهودية أم كنتم شهداء نقله في المغني وأقره (قوله في حذف العاطف وحده) أي على قول الفارسي وابن عصفور ومنه ما بين جنى والسهيلى وانما جاز حذف حرف الاستفهام اتفاقا لأن الاستفهام هيئة تخالف هيئة الاخبار (قوله ومنه قوله الخ) خروج المانع الامثلة على بدل الاضراب كما في الدمايين ويحتمل بعضها الاشناف كالبيت (قوله الا في الواو) كذا في نسخ ونسخ أخرى اسقاط قوله أو الواو الأولى هي الموافقة لقوله في التسهيل وبشار كما أي الواو في ذلك أو ومثله الدمايين بقول عمر رضى الله تعالى عنه صلى رجل في زار ورداه في زار وقص في زار وقباه وكان في المغني حكى ابو الحسن أعطه درهمين ثلاثة وخرج على اضمار أو ويحتمل البدل المذكور اه قال الدمايين وظاهره أن الفاء لا تشارك كما في ذلك وقد قيل في علمه الضوابط ابا ان تقدر ميا قبا وبشيد ذلك قولهم ادخلوا الاول فالاول (قوله يعطف عامل الخ) أو رده على ابن هشام أن الفاء تعطف عامل لا حذف وفي مموله نحووا شريته بدرهم صاعدا لان تقدره ففجرت الثن صاعدا (قوله أي وليسكن زوجك) فيه اجتماع حذف الفعل ولأن الامر شاذ لا يحسن تخريج التزيل عليه كذا في التصريح قاله م ويمكن أن يقال ان من قد سدر ذلك أراد بيان معنى المنفرد لنفسه أي وسكن والجملة حية تخديرية لفظا ثنائية معنى (قوله تمبووا الدار) أي نزوها وأما توبوا له بمعنى ميا له (قوله والقرى الامعان) أي فالعطف من عطف الجمل وبجمله قوم من عطف المفردات بتضمين الفعل الاول معنى فعل تسلط به على المعطوف أي تر والدار والامعان والوجهان فيو زجبن الحواجب والعبونا (قوله وهما يلازم الخ) هكذا في التوضيح وفيه أنه هذه اللوازم

يحيى مموله (رفوعا كان نحو اسكن أنت وزوجك الجنة أي وليسكن زوجك المذكورة) أو منصوبا بنحو الذين تمبووا الدار والامعان أي وألفوا الامعان أو بحر ورائهم ما يكسبناه نهمه ولا سواة مرة أي ولا كل سوداء وانما يعمل العطف فيمن على الوجود (دعا لهم اتقى) أي حذر وهو انه يلزم في الاول رفع فعل الامر لاسم الظاهر وفي الثاني كون الامعان

متبوعاً وانما يتبعوا المنزل وفي الثالث العطف على معمولي عاملين ولا يجوز في الثاني أن يكون الإيمان مغفولاً معه لعدم الفائدة في تشديد الانصار
بصاحبة الإيمان اذ هو امر معلوم (وحذف متبوع) أي معطوف عليه (بدأ) أي ظهر ٧٩ (هنا) أي في هذا الاوضع وهو

العطف بالواو والفاء لان
الكلام فيها (استبح)
كقول بعضهم وبذلك
واهلا وسهلا جواباً لأن
قال له مرحبا بك والانتدبر
ومرحبا بك واهلا وسهلا
أفتضرب عنك الذك
صفيا أي أنهم لكم
فتضرب وغوا فإبرؤاني
ما بين أيديهم أي أعروا
فإبرؤوا وأما حذف مع أو
في قوله.

فهل لك أو من والدك
قلنا • أي ذل لك من
أخ أو من والد فتأخر
في تنبيه الأول قال
في التسهيل وبقي من
المعطوف عليه المعطوف
بالواو كثيرا وبالفاء
قليل • الثاني قال فيه
أيضا وقد تقدم المعطوف
بالواو والضرة وقال في
الكانية وينبع بالواو
قد تقدم موسطا • ان
يلزم ما يلزم • وظاهره
جواز في الاختيار على
قوله قال في شرحه أريد
يقع أي المعطوف قبل
المعطوف عليه ان لم
يجرجه التقديم الى
التصدر أو الى مباشرة
عامل لا يتصرف أو تقدم
عليه ولما قلت • موسطا
ان يلزم ما يلزم • فلا
يجوز وعمر وزيد

الذكورة محققة على تقدير العطف على الموجود لا متروكة حتى يقال قد فالهم اتقوا بل كان المناسب اذا كان
المراد هنا أن يقال دفعا لمراتب الا أن يقال المراد بالهم خطأ (قوله يلزم في الأول الخ) قد يقال بتشريف
الذوات لا بالتشريف في الاوائل ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلاله اه معني فلا يشترط لصحة العطف صحة
وقوع المعطوف وموقع المعطوف عليه (قوله متبوعاً) أي متزولا (قوله على معمولي عاملين مختلفين) العاملان
ما وكل والمعمولان يصفان وشعبة (قوله في تشديد الانصار) كذا في نسخ وهو الموافق لما عليه المفسرون من أن
الآية الواردة في الانصار وفي نسخ المهاجرين وهي غير موافقة إلا أن يقرأ بفتح الجيم أي المهاجرين (قوله وحذف
متبوعاً) أي انها استبح لم يذكر ذلك مع أم وقنديل في أم حبيم أن تدخلوا الجنة أن أم متصلة فالتقدير انها
أن الجنة محقة بالمسكرة أم حبيم ومر عن الرخصي والواحدى يجوز بذلك في أم كنت شهداء أو سلف الشاه
أن المعطوف عليه لا يندرج في أم حبيم مع أم وقنديل في أم حبيم أن تدخلوا الجنة أن أم متصلة فالتقدير انها
لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الأول كالواو في وعليكم السلام جواباً لأن قال السلام عليكم والثانية
لعطف أهلا على مرحبا المقدر عطف مفرد على مفرد وهي محل الاستشهاد كذا في التصريح وقوله والثانية
الخ مبنى على أن العامل في الجميع واحد أي صادف كذا وكذا ومنهم من جعل ذلك من عطف الجمل وقد
لكل واحد ما يناسبه وسد به يجعل مرحبا وأهلا منصوبين على المصدر تغل ذلك خيضا عن الطلابة
(قوله قال في التسهيل الخ) تفصيل لما أجبه المتن دفع به قوله المساواة (قوله وقد تقدم المعطوف بالواو)
خالف هشام في التخصيص بالواو واجزاء في الفاعل ثم رواه والالة السيوطي (قوله فائدة) فصل الواو والفاء من
المعطوف به محاضر وقد فصل غيرهما شيخ وقسم طرف سوله كان المعطوف اسماء نحو كرم زيد والله عرو
وما ضربت ذاك في الدار عرا أم فله نحو كرم زيد في الدار قد أو بل والله قد اه مع أو في الوصلان
الحال بالظرف لأنها مفعول فيه في المعنى وبقي عليه إعرابه أشد من قوله تعالى فاذكروا لله كذا كرم آباءكم أو
أشد كذا حالاً من ذكر المعطوف على كذا كرم قال لأن المعنى اذكر والله كذا كذا كرم آباءكم أو كذا
أشد فاشد في الأصل مفعول كذا فاشد مقدم عليه أعرب حالاً منه وجوز وجهاً آخر وهو أن يكون كذا مصدراً
لا ذكراً وأو يكون كذا كرم آباءكم في موضع نصب على الحال من ذكر أو أشد معطوف على كذا كرم فتكون
حالة معطوفة على حال وعمل كما قال في هذين الوجهين من كون كذا كرم تميز الاقتضاء أن اذكر كذا كرم ومنهم
من أن التزم على الاستناد لما روي من وصف النبي وصف صاحبه نحو حده أحسن في الكشف أن أو أشد كذا في
موضع جرح عطف على ضمير المخاطبة في كذا كرم أي مثل ذكر قرينش آباءهم أو قوم أشد منهم كذا أو في
موضع نصب عطف على آباءهم أو أشد كرم أن آباءهم كذا كرم فعل المعلوم والمفعول قال التفتت إلى
وتحققة أن المصدر عبارة عن أنم الفعل والفعل قد يؤخذ من قبل الفاعل وقد يؤخذ من قبل المفعول والمعنى على
الأول أو قوم أشد كذا كرم وعلى الثاني أو قوم أشد كذا كرم واختار ابن الجاحبان أشد كذا كرم
محدوف والمعطف من عطف الجمل والتقدير أو أذكر ومحال كون كذا كرم أشد كذا (قوله للضرورة) يخصه
بالضرورة مذهب البصريين ومذهب الكوفيين جواز اختياراً بقوله (قوله ان لم يجزحه التقديم الخ) أي لو
يكن المعطوف مخفوفاً لا يجوز رت وزيد عرو ولم يكن العامل مما لا يستغنى واحد فلا يقل اختص وعرو
زيد بخلاف ما ذهب كذا في السيوطي والزماني (قوله أو تقدم عليه) عطف على مباشرة أي أو يخبره
التقديم إلى تقدمه على عامل لا يتصرف كائناً ما كان في نسخ أو التقديم على هي نظارة (قوله وفوات
توسطه) عطف لازم (قوله كاناعى أولاد) أي حمى أولاد أحقب أي أو لا دخل من الجرح أحقب أي في موضع
الحقيقة وهو مؤخر ويؤاخذ لاحتياجها للعامة أي غير هؤلاء النبي بفتح السين المهملة والفاء قال في الفاموس

كائناً لتبديل المعطوف وفوات توسطه ولأما حسن وعمر زيد أو لا ما عروا حسن زيد لعدم تصرفه لتأمل ومثال التقديم الجائز قول ذى
الرمه كاناعى أولاد أحقب لأجها • ورحمى النبي أنفسها بهام جنوب دونتها التناهي وانزلت • بها يوم رباب الصغير خيام أراء
لأجها جنوب ورحمى النبي

هو التراب والخرال وكل شجر له شوك واحدته شاة اه والمعنى الاول والثالث سادسان هنا وما قول البعض
هو شوك شخص فخرج من تحت الغالب في القاموس وهو غير مناسب لقوله بسهام لان معناه شوك كالسهم كما
قاله هوسا في انفسها الى الاول ادعى حذف مصنف أي محل انفسها بسهام متعلق برى أي شوك كالسهم
حسب فاعل لاحوا والمخوب مرجع معلوم تدوت بالبدال المهمة كالف في القاموس سوى الماء أي علاه ما فيه
الرجع اه فقول البعض أي حفت فيه نظرا وما ذوى بالمهمة ففي القاموس ذوى البقل كرمى ورمى ذوبا
كسلى ذبل وأذواه الخ رائنتي عنها أي عن الجنوب أي من أجلها التناهي فاعل دوت وهي جمع تنبيه وهي
الموضع الذي ينتهي الماء اليه ويحس فيه وانزلت بها الرجع البعض الضمير لا ولا أحب وعليه فانزلت
عطف على لاحوا ولعل المعنى عليه وحلت فوقها الخيام ويحتمل رجوعه الى الجنوب فتكون الماء فيها سبعة
قال البعض والمراد يوم رباب السفر يوم شدة الحر اه وفي القاموس الر باب كرم ان وشدة ادا الجماعة وذكر
للسفر معاني انفسها نال ناح بس فربعضها عا وفي البيت من عيوب الة اقية الاقواء (قوله) ومنه يقول
الآخر) قال بعضهم هومن كلام ذي الامة فكان المواقى الاثنيان بالضمير العائد على ذي الامة بدل التعبير
بالآخر (قوله) وانت) بكسر التاء لان الخطاب لمحبوته والمترى يتبع اثنين المهمة والنون بعد هاء زاي نسبة
الى عنزة قبله وهو احد جملتين خرجا يجيبان القرب فلي رجعا اصلان ضرب بهما المثل (قوله) وعطفك الفاعل الخ
قال ابن هشام قال بعض الطائفة لا ينصو لمعطف الفعل على الفعل مثالان نحو قام زيد وعمر والمعطوف
فيه جلة لا فعل وكذا قام وعمر زيدان في احد النملين ضم براقلت فاذا قلت يعجبني ان تقوم وتخرج ولم تقم
وتخرج ويعجبني ان يقوم فهو يخرج محرروفا لما شجلة وقع فيها اه سبوطي ووجهه ان الفعل المعطوف
منه صواب ويجز ومفعول ان العطف للفعل وحده لم يأت فيه به او جرزه اه سم (قوله) بشرط اتحاد ما بينهما
أي مضيا واحلا واسبقا لا (قوله) سواها تحذوها) الى المتعاطفين بان كانا متساويين او متعاضدين أو مبرين
(قوله) فهو يقدم قومه الخ) فأوردهم معطوف على يقدم لانه بمعنى يوردهم كما قاله أبو البقاء قال شيخ الاسلام
ذكر ما يوهم ان يكون أوردهم معطوفا على اتبعوا أمره فون فلاختلاف في اللفظ وبزعليه وان أقره
شخصا لاه بعض أن زمني المتعاطفين حيث مختلفان لمضي زمن الاتباع واستقبال زمن الأورد لهم وحده شرط
عطف الفعل على الفعل الآن برادى التار ما شغل نارا أقره ومتساويان إذا فلا وجه حيث مختلفا فقد يرم
يحتمل أن يكون العطف في الآية من عطف الجلة على الجلة لا العمل على الفعل وكذا في كثير من الأمثلة
لكن لا بد من احتمال اذا كان المقصود التمثيل لا الاستشهاد (قوله) تبارك الذي الخ) الشاهد في ويجعل على
قراءة الجزم عطف على جعل الذي هو في محل جزم (قوله) فاعتربات معها) ظاهره ان أثر معطوف على
مغيرات وبه صريح في التصريح مع أنهم قالوا ان المعطوف اذا تكررت تكون على الاول على الأصح ويجاب
بان ذلك عقيدتها اذ لم يكن العاطف مرتبا فان كان مرتبا فالعطف على ما يليه كما نقل عن السكاك ابن
الهامم واذا عطف مجزى شيئا ثم عطف بغير مرتب شي فهو في ما يليه كما يؤخذ من كلام المتقي في أول الجلة
الرابعة من الجمل التي لا محل لها وينظر بكل تقدير محل أثر من الأعراب فانه لا جازئ ان يكون الخبر اقدم
دخوله الامثال ولا جازئ ان يكون غير اقدم وجوده اذا لم يرض أنه معطوف على مجزى ووقفه الا أن يقال
محل قولهم الخبر لا يدخل الفعل اذا كان ذلك على سبيل الاستقلال اعلم على سبيل التسبع كما عطفه على
فان قلت مخرجها بان الجلة الفعلية تتبع في محل جزم لم تكن جلة تترن في محل جر قلت الفرض ان المعطوف
الفعل وحده كما صرحوا به لا الجلة بأمريها اه دلشوى وأجاب الاستعاطي بان الذي يظهر ان أثر لا محل
له من الأعراب لمعطفه على ما لا محل له وهو جلة ال وما فيها من أعراب ليس بطريق الأصل حتى يرى في
الفعل المعطوف بل بطريق العارضة من ال الموصولة ككثيرها على صورة الحرف نقلوا اعرابها الفصل الثامن
أن يعطف عليها ما لا محل له نظرا الاماها (قوله) اذا المعطوف في المثال الاول في تأويل المعطوف عليه) أي لأن
صفات حال والاصل في المثال الافراد في بعض مؤلفه ما ضاقت وهذا على سبيل الاولوية لا يجوز كون المؤول
هو المعطوف عليه وكذا يقال في نظائره وفي الكلام حذف مصنف أي في تأويل مثل المعطوف عليه وكذا يقال

ومنه قول الآخر وانت
غيري لا تظن قضاء *
ولا العزى القارظ الدهر
جائبا أراد ولا تظن
قضاءه جائبا هو ولا
الغزى (وعطفك الفعل
على الفعل بوضوح) بشرط
اتحاد زمانيهما سواء تعد
قوتهما نحو تعجبني به بلدة
ميتا فوسعه وان تؤمنوا
وتتقوا يؤتكم أجوركم
ولا يسألكم أموالكم
استقفا فهو قوله تعالى
يقدم قومه يوم القيامة
فأوردهم النار تبارك
الذي ان شاها جعل لك
خبرا من ذلك جنات
تسرى الآية (واعطف
في اسم شبه فعل) (قوله)
ما فاتت ويقضين
فالتفسيرات صبا فآثر
لتحاذ جنس المتعاطفين
في التأويل اذا المعطوف
في المثال الاول في تأويل
المعطوف عليه

(قوله) الا أن يقال الخ)
المعطف باعتبار المعنى
وكذا يقال في العطف
عليه باعتبار المعنى ايضا
(قوله) وأجاب الخ) لا
يتأتى جوابه الا أثر
ونحوه مع ان الاشكال
عام

وق الثاني بالعكس (وعكس الاستعمل عند مسهلا) كقوله: «أصمى لنحسا أودارح» وقوله: «بصفتي أسوقه وأجره» وجعل منه الناطم يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى وقد راى الجضىرى عطف خرج على فائى وجعل ابن الناطم تعالاضه العطف فبالعين ف تأويل العطف عليه والفى يظهر عكسه لأن العطف عليه وقع فتا والأصل فيه أن يكون اسماء **ف** حاجته **ف** فمسائل متفرقة الأولى يشترط لصحة العطف ملاحية العطف وأما هو فيجاء بمباشرة العامل فالأول بخلافه يدعو **أى** والثانى فهو كافى دون أنافاة لا يصلح

قام أنا ولكن، بصلح قبته
والثاني يعني أنا مان لم يصلح
هو أو ما هو يتعامل مباشرة
العمال أنفسهم له عامل
بلائه وحمل من مختلف
الجل وذلك كما عطف على
العضير المرفوع بالاضارعة
ذي الحمزة أو النون أو
ناه الخاص بأنا أو بضم
اللام نحو أنا أو زائد
ونقوم نحن وزد ونقوم
أنت وزد واستكن أنت
زوجك الخانة أي وليسكن
زوجك وكذلك باقيها
وكذلك الأضارعة المفتحة
بذالك أنت فتحوا لاضارعة
والدة بولدها والأسود
له بولده ذالك أنت والنظام
قال الشيخ أبو حيان العلام
ذهب إليه تحت الخليل
تطافرت عليه نصوص
النحوين المعريين من
أنز وطمع عطف على
الضمير المستكن في
استكن المؤكد بأن
الثانية لا شرط في
حمزة العطف مع وقوع
المعطوف موقع المعطوف
عليه لصحة ما زدد وأنا
وامتناع قام أنا وزيد
الثالثة لا شرط مع
تقدير الضام بهـ
العطف لصحة ما تضمن

فما بعده **(قوله في الثاني بالكس)** أي لآن المعطوف عليه صلة وحقق أن تكون جملة ما فترت مؤول بالآتي أغرت **(قوله أم صبي الخ)** صدر ما رب يضاه من التوامج جمع عوهم وهو الطويل العنق من الأطباء والنعام والنوق والمراد هنا المرأة التي تملأ خلق ويجوز في أم الجر عطف بيان ليضاه باعتبار اللفظ والرفع عطف بيان ليعضاه اعتبارا للرمل وأخير بحذف والنصب بقدر ما مدح والمؤول هو الأول لأنه وصف والاصل فيه الأقارعة في ما رتضاه الشارح بعد وسقائي ما في الدارج المقارب بين خطاه وقد بشكل جوارح مع عطفه على الفعل وحده لأن يقل منزلة المعطف في الجملة **(قوله يضاه الخ)**
صدر ربات يشعاه بضمب باره ضمير بهسبها المرأة في وصف رجل يضاه امرأته بالعصب البترأي السيف القاطع ونقصه من قصد ضد الجور في عمل حرققة ثانية لضرب تأويل فاصل لأنه وصف والاصل فيه الأراد وجعله المعنى حال أو يرد جرا المعطوف والاسوق جمع ساق **(قوله والذي يظهر عكسه الخ)** أقول هذا إنما يستمر في البيت الثاني أما في الأول فلا لأن ما عال به معارض هو جودة قول في لزوجه ما به أقوى مما على بل أنهما تكون الفعل في تأويل الاسم لوجه أن المؤول في البيت الأول الثاني وفي الثاني الأول فمفيل بالانصاف **(قوله فانه لا يصلح ظم أنا)** أي هذا التركيب معن فلا بد أنه يعلم أن يقال إتمام أنا فانه لا يشرى الفعل **(قوله من أن زد و جلع معطوف على الضمير المستكن في اسكن)** أي ويصرف في التوافي ما لا يتصرف في الأوائل وكذا يقال في بقية الأمثلة المتقدمة والبدل أيضا على هذين القولين نحو ادخلوا أولكم وأمركم فيقدر حاصل على الأول ويكون من ابدل الجبل بهضامن بعض ولا يحتاج اليه على الثاني **(قوله لا يشترط في صحة المعطف وصحة وقوع المعطوف)** أي بنفسه وهذه مستغاة من قوله في المسئلة الأولى أو ما هو بعينه فانه يفيد أنه لا يشترط صحة وقوعه بنفسه هكذا ينبغي تعذر الاعتراض لا كما قرره البعض **(قوله منه المصابون)** قال السيد مع البيانين انما هو في الجمل أني لا يحل له اختلاف التي لا محل بان ذلك جاز فيها وكفاك صحة طاعة على جوازه قوله تعالى قالوا احسن الله ونم الوكيل ونحن بما الجبل الحكيمة بقول اذ لا يشك من له مسكة في حسن قولك زيد أوه صالح وما أفسده وجه الجواب أن الجبل التي لا محل له واقعة في العرفات فليست النسب بين آخرتها مقصود بالذات فلا لتفاوت الاختلاف تلك النسب بالخير به واقعة في خلاف الجمل لها ه شقي **(قوله وأجازها مصفا الخ)** قال الباباء السبكي أهل البيان متفقون على منعه وكثير من النحاة جوزة ولا خلاف بين الفريقين لأنه عند مجوزة لفة ولا يجوز به بلاغه ه شقي وفيه عندى نظر وان أقره شيئا والبعض لأن عدم جوازه بلاغه عند المجوزين بنافية ما استدلالهم على جوازه بالآتين فانهم **(قوله يخوو بشر الخ)** أي لانه معطوف على أعدت الكافر به وهو خير وأجيب بان الكلام منظور إليه على المعنى فكأن قيل والذين آمنوا عملوا الصالحات لهم جنات فيشرهم بذلك **(قوله وبشر المؤمنين في سورة العنق)** أي لانه معطوف على نصر من الله وفتح قرين وهو خير وأجيب بان بشر معطوف على تؤمنين معنى آمنوا ولا بدح في ذلك تخالف الفاعلين بالآفاد وعده لأن تقول قوموا وأقبلوا به **(قوله على أن يكون العاقلان خبرا لمخزوف)** أي لا على الاتباع لعدم شرطه من اتحاد المعنى والعمل كإمر وعن الرضى منع جمع النعتين اتباعا وقطعا في مثل هذا كافي سم ثم رأيت ما يؤيد في المعنى وعبارته وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه وإغا قال واعلم أنه لا يجوز من عبدالله وهذا يدل على جليل الصالحين رفعت أو نصبت لأن لا تأتي الأمن

﴿ ١١ - صبان) - ثالث ﴾
 في عطف الخبر على الاشياء وعكسها خلاف منه الباتون والناظم في شرح باب القول بعن كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح
 الايضاح وقوله عن الاكثرين واجازته الصغار فليدأبن عصفور وجاهة مستدلين بخبر وشرافين آدموا في سورة البقرة وشراف المؤمنين في
 سورة الحديد قال ابو حيان واجازت فيهم بجاء في ردومن عرو والعاقلة على ان يكون اهل الاقلان خبر الحسنوف وروى بقوله

بما يطابق معناه نحو
 لهذا الصراط المستقيم
 صراط الدين وسماه
 الفاظهم بالبدل المطابق
 لوقوعه في اسم الله تعالى
 نحو الى صراط العزيز
 الحميد الله في قراءة الجرح
 وانما يطابق كل على ذي
 أجزاء وذلك مجتمع هنا
 والثاني بدل بعض من
 كل وهو بدل الجزء من
 كنهه فلا كان ذلك الجزء
 أو مساويا أو أكثر نحو
 أكلت الرغيف ثلثه أو
 نصفه أو ثلثيه ولا بد من
 اتصاله بضمير يرجع
 للمبدل منه مذكور
 كالأمثلة المذكورة
 وقوله تعالى ثم نحووا
 وصحوا كثير منهم أو مقدر
 نحو والله على الناس حج
 البست من استطاع إليه
 سبيلا أي منهم والثالث
 بدل الاشتغال وهو بدل
 شيء من شيء ويشتمل ماله
 على معناه بطريق الاجال
 كاجبني زيد له أو حسنه
 أو كلامه وسرفز بدو به
 أو فرسه وأمره في الضمير
 كأمربله البعض فتشال
 المسد كور ما تقدم من
 الأمثلة وثله قوله تعالى
 يسألونك عن الشهور
 أنحرأ قتال فيه ومثال
 المقدور قوله تعالى قتل
 أصحاب الأخدود النار
 أي النار فيه

عنده ولا به ولا مشتملا عليه (قوله مما يطابق معناه) أي مطابق معناه معناه قبل ضمير يطابق معناه
 مقدر والمراد المطابقة بحسب المصدق بأن يكون البدل والمبدل منه واقعين على ذات واحدة فلا بد أنهما
 كثير ما متباينان بحسب المفهوم نحو جاف بدأ حوك ثم التباين الذي تقتضيه المطابقة ظاهران اختلافا
 مفهوما والاول التباين باعتبار اللفظ وبهذا يعرف ما في كلام البعض (قوله في قراءة الجرح) أي ما في قراءة
 الرقيم فلا بد من متباين آخر ما لم يوصل بعده أو خبر متباين آخر في أي هو الله اه غرضي (قوله وذلك) أي المذكور
 من الأجزاء أو الغرضي المفهوم من قوله ذي أجزاء مجتمع هنا أي في اسم الله تعالى لأن معناه لا يقبل الجزئي
 (قوله قليلا) أي بالنسبة لبعض المتروك وكذا يقال فيما بعده ما بالنسبة إليه بدل عنه قليل أبدا (قوله ولا بد
 من اتصاله بضمير الخ) بخلاف البدل المطابق فإنه لا يحتاج لربط لكونه نفس المبدل منه في المعنى كما أن
 الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج لربط هذا وقال المصنف في شرح كافيه اشتراط أكثر العويين
 مصاحبة بدل البعض والاشتغال بضمير عائد على المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر اه
 ويصح غيره ما ذكره شارح من الاشتراط في السدئين (قوله ثم عو الخ) قال حفيد الموضع ان جعلت
 كثير الابدان الضمير بن المتصلين أعني الواو بنزل منته توارع على ممول واحد وان جعلته بدلا
 من أحدهما أو بدلا آخر محذوف فهو متوقف على جواز حذف البدل اه وأجاب المصنف بأن كثير الابدان
 من الواو الأولى فقط والثانية عائدة على كثير لانه مقدرة والاول والأول والله أعلم ثم نحووا كثير منهم وصحوا
 عليه الفصل بين البدل والمبدل منه باجتناب وهو مجموع فتأمل (قوله نحو والله على الناس الحج) أي بناء على
 أن من استطاع بدل من الناس وتقدم ما فيه مع بيان وجه أخرى في باب أفعال المصدر (قوله وهو بدل
 شيء من شيء) يشتمل ماله على معناه بطريق الاجال كاجبني زيد له أو حسنه أو كلامه وسرفز بدو به
 أو فرسه كذا في نسخ وطحا كتب شيئا وغيره وفي نسخ أخرى وهو ما دل على معنى في شتمل عليه متبوعه
 أو دل على ما استلزم معنى اشتد عليه متبوعه فالأول كاجبني زيد له أو حسنه أو كلامه والثاني نحو سرفز
 زيد بدو به أو فرسه وكتب عليها اسم مائه اهل الماردان الثوب دل على الملبوس المستلزم ليس الذي اشتد
 عليه المتبوع والغرض دل على المركوب المستلزم المركوب المشتمل عليه المتبوع ثم التتميم بسرفز بدو به
 لبدل الاشتغال بقصص حسن الاقتصار على المبدل منه لان ذلك شرط في محته اه (قوله يشتمل ماله على
 معناه الخ) أي بدل عليه دلالة اجالية لا كونه لا يناسب نسبتته الى ذات البدل منه ففي قولك اغبني زيد له
 الاغصاب لا يناسب نسبتته الى ذاتي هي مجموع علم وعظم ودم وفهم السامع أن المتكلم قصد نسبتته
 الى صفة من صفاته كعمله أو حسنه وفي قولك سرفز بدو به اغصافهم السامع أن المتكلم قصد نسبتته الى شيء
 يتعلق به كثر به أو فرسه فقد دل العامل المنسوب الى المبدل منه في الظاهر على ذلك البدل جالاه أو المراد
 بالاشتغال كما حققه سيد الدين ويرد عليه أنه لا يطرده لأن بعض صور بدل الاشتغال قد لا يدل العامل فيه على
 البدل لانه لا يذك كورة كما في قتل أصحاب الأحود والدار بناء على أن النار بدل اشتغال من الأخدود كما
 سلف كره النادر وقال ابن عازمي معنى اشتغال العامل على البدل أن معنى العامل متعلق بالبدل وان تعلق في
 اللفظ بغيره وأورد على أن بدل البعض كذلك فيلزم أن يسمى بدل اشتغال وقد يقال وجه التسمية لا وجهها بقي
 ههنا بحيث وهو أن الدلالة على بدل الاشتغال عاصية اجالية كما ولا يجوز أن تكون على التبيين على ما نقله
 البغامي عن البرد وأقره وعياره لا تقول من بدل الاشتغال قتل الأمير سيفه وبني الوزير وكلاهما لا يطرده
 بدل الاشتغال أن لا يستفاد مما قبله مع ما قبل تبقى النفس محذ كما قبله مشقوفة الى بيان الاجال الذي فيه
 وههنا الأول غير محتمل إذ يستفاد ههنا من قولك قتل الأمير أن القاتل سيفه وكذا في أمثاله ولا يجوز مثل هذا
 الابدال أصلا اه فلهذا يشكل هذا التابع من أي التوابع فتأمل وعلم مما نقله أيضا البغامي
 عن البرد من أن نحو سرفز بدو به عاصية ليس بدل اشتغال بل بدل غلط لأن ما قبل البدل لا يدل عليه لأن
 سرفز بدو به عاصية بغير احتياج إلى شيء آخر بالنسبة للعامل المبدل منه (قوله قتل أصحاب الأخدود) هو شيء
 في الأرض وأغصانه ثلاث شق كل واحد منهم شقها غطيا في الأرض وصلا ناراً وكالو لم يكفرا في فيه

وقيل الأصل ناره ثم ثابت الـ عن الضمير والـ الرابع البديل المبين وهو ثلاثة أقسام أشار إليها بقوله (وقال الاضراب امران فقد اضرب) ودون قصده غلط به سلب) أي تنشأ أقسام هذا النوع الأخير من كون البديل لغة قصداً ولا لأن البديل لابد أن يكون مقصوداً لما عرفت في حد البديل فالـ بـ منه أن لم يكن مقصوداً بالتعريف الخاص في اللسان اليه فهو بديل الغلط أي بـ دلـ سببه الغلط لأنه يدل عن اللفظ الذي هو غلط لأنه نفسه غلط وإن كان مقصوداً فإن بين هذا كره فإد قصده فبـ دلـ نسيان أي بـ دلـ شي قد ذكر نسياناً ٨٥ وقد ظهر أن الغلط متعلق

باللسان والنسيان متعلق بالجنان والغلط ممتنع من الضميرين لم يفسر قواً بينهما فسقوا النوعين بـ دلـ غلط وإن كان قصده كل واحد من البديلين منه والبـ دلـ بعضها لفظ الاضراب وبني أيضاً بـ دلـ البـ دلـ ثم أشار إلى أمثلة الأنواع الأربعة على الترتيب بقوله (كرهه خالفاً وقيله البـ دلـ وادعه خفوه وخـ دلـ بـ دلـ)

لغالب البـ دلـ كل من كل والبـ دلـ بعض وحقه بـ دلـ أشبه الـ ودي يحقني الأقسام الثلاثة المذكورة وذلك باختلاف التناظر فلان التـ دلـ اسم جمع لهم والمدى حم مدته وهي السكين فإن كان التـ دلـ أمراً أراد الأمر يا خفاً المدى فسق أسببه إلى التـ دلـ فـ دلـ غلط وإن كان أراد الأمر ياخذ التـ دلـ فإن كان له فسدت تلك الإرادة وأن الصواب الأمر ياخذ المدى فـ دلـ نسيان وإن كان أراد الأمر لم يضر بـ دلـ الأمر يا خفاً المدى وجعل الأول في حكم المكسوت عنه فبـ دلـ اضراب وبـ دلـ والآخر أن يـ دلـ

ومن كثر تركه اه تصريح ومنه يؤخذ أن الـ في الأخذ وللجنس لأن الأخذ يدل ثلاثاً لا واحد (قوله وقيل الأصل ناره الخ) وقيل أراد بالـ دلـ الأخذ والـ دلـ الخار مجازاً لا تشبهاً عليها وقيل التنازع حذف مضاف أي أخذوا النار والبـ دلـ على حذف بـ دلـ كل وقيل النار بـ دلـ اضراب فأدرك بـ (قوله وقال الاضراب الخ) أي انسب هذا البـ دلـ الشيء بالـ دلـ طرف بـ دلـ الاضراب كان تقول بـ دلـ اضراب ان محب البـ دلـ قصد المتبوع أي قصد بعضها كما قاله سم (قوله ودون قصد) منصوب على الظرفية لتحذف أي وإن وقع دون قصد أي دون قصد صحيح بأن لا يقصد أصلاً بل يسبق إليه اللسان أو يقصد ثم ينشأ قصده كما قاله سم وغلط خبره بتداعج حذف على حذف مضاف أي فهو بـ دلـ غلط والمادة عائدة على البـ دلـ وسلب في موضع الصفة لفظ بمعنى بـ دلـ الغلط وثابت فاعله ضمير يعود للحكم المفهوم من السياق أي سلب بـ دلـ الغلط الحكم من الأول وثابت الثاني وجري على هذا المراد ويصح رجوع الضمير لفظاً بمعنى الخطأ أي رفع بهذا البـ دلـ الغلط في نسبة الحكم للأول والصحة على الاحتمال الأول حار به على غير ما هي له بخلافها على الثاني والأقرب عليه أن غلط مبتدأ وسلب خبره فتأمل (قوله لان البـ دلـ الخ) هل تحذف أي لأن كون البـ دلـ مقصوداً أو لا لأن البـ دلـ الخ (قوله أي بـ دلـ سببه الغلط) أي بـ دلـ كراً أو لا فإضافة في بـ دلـ الغلط من إضافة المسبب إلى السبب وإن كانت في بـ دلـ الكل وبـ دلـ البعض للبيان وقوله لأنه نفسه غلط أي كما يتوهم من قولهم بـ دلـ الكل وبـ دلـ البعض (قوله بـ دلـ البـ دلـ) وفتح الموحدة والـ دلـ المهملة مع اللـ دلـ أي انظره رسمي بذلك لأن المتكلم بداله ذكره بعد ذكر الأول قصد (قوله البـ دلـ) بـ دلـ بعض من الضمير والضمير الواجب فبـ دلـ البعض فـ دلـ المدى البـ دلـه أو الأصل بـ دلـه ثم ثابت الـ عن الضمير على القولين المتقدمين (قوله وذلك) أي أحتمل الأقسام الثلاثة (قوله فان التـ دلـ الخ) محط بيان التقدير المختلفة قوله فان كان التـ دلـ التـ دلـ الخ وإعاقبه قوله فان التـ دلـ الخ لتوقف اختلاف التناظر على تغير التـ دلـ والمدى (قوله جمع مدية) بضم الميم وقد تكسر تله شفتان على الشارح والظاهر أن جمع مكسورة الميم بالكسر (قوله وهي السكين) قيد غير ما العظيمة (قوله والأحسن أن يـ دلـ فيمن) أي في أو حوالها المشال المتقدمه بـ دلـ ثلاث توهم أن المتكلم أراد الصفة أي نـ دلـ لا حدا كما يقال رأيت رجلاً ساجداً أي بـ دلـ كما في التصريح ومعلوم أنه إذا أفـ دلـ بـ دلـ خرج مدى عن كونه بـ دلـ وأوصار تحذف نسق (قوله كافي غداة السنين الخ) الغداة أول النهار والـ دلـ الفرق وتـ دلـ حوا والسر السنين للـ دلـه وتـ دلـ الميم جمع مرة وهي شجرة الطلح ونائق الحنظل بنون ثم كاف فـ دلـه من يخرج حب الحنظل أراد أنه في تلك الغداة تـ دلـه عنه كثيراً كما تـ دلـه من نائق الحنظل حماره (قوله وتأولوا البيت) بأن اليوم يعني الوقت فهو بـ دلـ الكل سم (قوله العـ دلـ بـ دلـ تنكبها بالعاموز بـ دلـ الخاص) أي على طريق المحجاز المرسل ومراده بانما وبـ دلـ الخاص ما يشيئ الكل والخـ دلـ وهذا الإشارة إلى رد بـ دلـ البعض إلى بـ دلـ الكل وقوله وتحذف المضاف وتـ دلـه أي على طريق المحجاز بالحذف وهذا الإشارة إلى رد بـ دلـ البعض وبـ دلـ الاشتغال إلى بـ دلـ الكل وقوله فإذا قلت الخ راجع لوجهين قبله وقوله أعما تريد أكلت بعض الرغيف أي على وجه إطلاق اسم الكل وأرادته الجزء بمجاز امرسلا أو على وجه تقدير المضاف بمجاز بالحذف وقوله وبـ دلـ المصدر الخ راجع لقوله وتحذف الخ فان قلت كلام السـ دلـ على الوجه المذكور يقتضي أن رد بـ دلـ الاشتغال لا يكون على طريق المحجاز المرسل مع أنه لا مانع منه بأن يطلق اسم الكل ويراد الحال فيه وهو الصفة قلت المحجاز المرسل المذكور في رد بـ دلـ الاشتغال لا يطرد

فيمن بـ دلـ تنبهاً الأول كرهه بعضهم بـ دلـ كل من بعض كقولهم كافي غداة الدين يوم فـ دلـوا * لدى سموات الخي نائف حنظل ونقاء الجهور وتأولوا البيت * الثاني رد السهم إلى وجه الله تعالى بـ دلـ البعض وبـ دلـ الاشتغال إلى بـ دلـ الكل فقال العرب تنكبها بالعاموز بـ دلـ الخاص وتحذف المضاف وتـ دلـه فإذا قلت أكلت الرغيف ثلاثة أعما تريد أكلت بعض الرغيف يعني في ذلك البعض (قوله وقد تكسر الخ) هي مثلثة الميم وتجمع على مفعول في الضم والـ دلـه

وبدل المصدر من الاسم انما هو في الحقيقة من صفة متصفة الى ذلك الاسم الثالث اختلف في الشتم بل بدل الاشتغال فقبل هو الاول وبقي الثاني وقبل العامل وكلامه هنا يجتمل الاولين وهما في التسميل الى الاول * الرابع رد المبرد وغيره بدل الغلط وقال لا وحذف كلام العرب نظما ولا تراو زعم قوم منهم ابن ٨٦ السيد انه وحذف كلام العرب كقول ذي الرمة * لم يبق شفتي حاوية لئس * فاعلم بدل غلط

لان الحوة السوداء والاس سواد يشوبه جرة وذكر بين آخرين ولا يحله فيما ذكره لا مكان تأويله * الخامس قد فهم من كون البديل ناسبا انه يوافق متبوعه في الاعراب واما موافقته ما به في الافراد والتذكير والتنكير وفروها فلم يتعرض لها هنا وفيه تفصيل اما التذكير وفروها وهو التعريف فلا يلزم موافقته لمجموعه فيها بل تبديل المعرفة من المعرفة في نحو صراط العزيز الجيد الله في قراءة القارئ والتكرار من التكرار نحو ان المتقين مفاز احدائي واعتبا والمعرفة من التكرار نحو وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله والتكرار من المعرفة نحو لتساقب بالناسية ناسية كاذبة واما الافراد والتذكير واضدادها فان كان بدل كل وافق متبوعه فيها لم يمتنع ما من من التثنية والجمع ككون احدهما مصدر والنحو مفاز احدائي او قصد التفصيل كقوله وكنت كذا في رجلين * ورد رجل رعى فيها الزمان

لانه وان تأتى في نحو وقع زيد بعله لا يتأتى في نحو سرق زيد بفرسه (قوله وبدل المصدر) أي سواء كان بيا على مصدر بته أو مراد منه غير معناه المصدر كالهم في تفتق ز بدله ان الظاهر انه يعنى مع لومه واقصره على المصدر لانه انما يبدل الاشتغال والافتقار يكون غير مصدر كما في سرق زيد بفرسه أو بفرسه (قوله من صفة) أي من هذا اللفظ كما قاله شافعا فضاقة بالنسب على الحال والمراد هذا اللفظ وما في معناه كوصف وحال فاذا قلت اعجبني زيد بعله اعني بذا اعجبني صفة زيد فبقيت بقوله علم تلك الصفة المحذوفة (قوله اختلف في المشتل الخ) قال البعض الظاهر ان المراد بالاشتغال مطلق التعليق والارتباط والابتداءات الاطراف في شيء من الاقوال اه وفيه ان الاشتغال بالمعنى المذكور وحذف بدل البعض وبذلك السكل الآن يقال وجه التسمية لا وجهها فاقول وانخط كلامه في التصريح على ان الراجح انشاء واختاره الموضع وتقديم الكلام عليه (قوله يجتمل الاولين) ظاهره انه لا يجتمل الثالث كاحتماله لما ولدها وجهان لفظا البديل بشعره والبديل منه اشعارا في يماخلاف العامل فيكون الضمير المستتر في قوله او ما يشتل عليه للبديل والبارز للبديل عنه الذي اشعر به لفظ البديل اشعارا قريبا او بالعكس وظاهره ايضا ان الاشتغال على السواء وليس كذلك كما يفيد ما استفاد من البحث في جعل البعض كلام المصنف محتملا لما ذهب الثلاثة (قوله لم يبق لئس مصدر وصفت الهمي كالنحو وهو معرفة في باطن الشفة وهو متضمن (قوله لا مكان تأويله) كان يقول لئس مصدر وصفت به الحوة أي حوة السواد وقد قبل كل من الحوة والاس حرة تضرب الى السواد وعليه فلعل بدل كل من كل فلا شاهد فيه (قوله قد فهم من كون البديل ناسبا الخ) أي لما علمت سابقا من ان التاسع هو المشارك لما قبله في اعرابه الحاصل والمحدد (قوله وفيه تفصيل) أي فمما ذكر من الموافقة (قوله بل تبدل المعرفة من المعرفة في نحو صراط العزيز الجيد الله في قراءة القارئ والتكرار من التكرار نحو ان المتقين مفاز احدائي واعتبا والمعرفة من التكرار نحو وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله والتكرار من المعرفة نحو لتساقب بالناسية ناسية كاذبة واما الافراد والتذكير واضدادها فان كان بدل كل وافق متبوعه فيها لم يمتنع ما من من التثنية والجمع ككون احدهما مصدر والنحو مفاز احدائي او قصد التفصيل كقوله وكنت كذا في رجلين * ورد رجل رعى فيها الزمان

فقلت وان كان غير من انواع البديل لم يلزم موافقته فيها (ومن ضمير الحاضر) متكلما كان أو مخاطبا (الظاهر لا * تبديله) أي يجوز ابدال الظاهر من الظاهر ومن ضمير الغائب كما ذكر في امثله ولا يجوز ان يبديله الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب (الاما احاطة جلا) أي الا اذا كان البديل في كل معنى الاحاطة نحو تكون لنا عيدا

والتعقيد كان أو مخاطبا (الظاهر لا * تبديله) أي يجوز ابدال الظاهر من الظاهر ومن ضمير الغائب كما ذكر في امثله ولا يجوز ان يبديله الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب (الاما احاطة جلا) أي الا اذا كان البديل في كل معنى الاحاطة نحو تكون لنا عيدا

والتعبد بدل الكل مستفاد من التعبير بالاطاعة ومن المتابعة اه وهو صريح في ان ما وقعه على بدل كل
وبطله الله في الآتي في كلام المصنف وقوله في التارح اى اذا كان الدليل بدل كل لا يدل على وقوع عاملي
بدل كل لاحتمال ان يكون مراده ان هذا التعبد المحفوظ بعلمنا والمعنى الاظهار كان بدل كل وحلا اطاعة بل
هذا الاحتمال هو الظاهر الذي ينبغي حمل عبارته عليه ما عرفت فلا تغفل **(قوله لا اولنا وخرنا)** اى لجمعنا لان
عادة العرب التعبير بالظرفين وازاد الجمع **(قوله في ابرشت اقدمنا الخ)** كانه عبيد من المثلث بن عبد
المطلب ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم من نصيبه فلهما في شأن يوم بدر وما جرى له يومه من قطع رجله
ومبارزته هو حجة وعلى وهم المراد من قوله ثلاثا ثلث اوقات رضى الله تعالى عنه بالصغار وهم راحون كذا في
المعنى والشاهد في ثلاثا ثلث اوقات رضى الله تعالى عنه بالصغار وهم راحون كذا في
على غير قياس لان قياسه النابا واصله النابا بياض من فعله في ما ياتي في التصريف **(قوله احدها المنع)** لعدم
الفائدة اذ ضمير المحاشير في غايه الموضوع كاسر **(قوله نحو ما ضربتكم بالاذن)** نظيره سم بان زيد ليس بدل
كل من ضمير المحاطين بل بدل بعض ويظهر لي انه لا يوجد مثال يكون فيه المستثنى بدل كل من المستثنى منه
فتأمل **(قوله او اقتضى بعضنا الخ)** سكت عن بدل الاضراب فاقضى عدم الجواز في ذلك لكون مرجح الجاهل بجواز
ذلك كقوله شيخنا **(قوله نحو قوله كان لكم الخ)** او روي عنه انه يلزم عليه انقسام العصاة الى من ربحوا الله ومن
لا يربحون وليس كذلك ولذا زعم الاخفش انه بدل كل والجواب ان الخطاب لمن سبق خطابه وقوله تعالى قد يعلم
الله اعمق من ذلك اعمق من ذلك وغيره من صفات الغم والموصوفون بذلك هم المخاطبون لهم من
المتأقين وليس الخطاب للصعبة فقط حتى يرد ما ذكره الدوشري عن شرح الباب **(قوله والاداهم)** جمع
أدهم وهو اشد الشدة والغلظة والمنام جمع منسب مفتوح الميم وسكون التون وكسر السين وهو خوف العير
استعمله هنا لقدم الانسان **(قوله ابتهاجك)** اى فرحت اسماء لالسين والناثا ثلثان او الصلوة اى املت
الغروب اليك اى صيرت ما مله اليك كالسم وجرى في قوله استماله الاكثر من مراعاة الدليل والاقال استملت
(قوله وسناؤنا) السناؤنا بالذكا في البيت الشريف وبناقص النور وقوله مظهر راجعه لشخصه صدر اسماء يعنى
الظهور ولا يبدله اسم مكان مراد به الجنسية لان كائن هذا البيت النافذة الجدى الصباي **(قوله ولا يسدل)**
مضمرا من مضمرا اى مطلقا لانه لم يسمع ونحوه من انت ممررت بك انت وكذا نقا وكذا نقا وكذا نقا وكذا نقا
الكوفيين والناظم اه توضيح **(قوله ولا من ظاهر)** اى ولا يبدل مضمرا من ظاهره عكس مسئلة المتن
ومقتضى اطلاقه المنع في كل بدل وفي جميع الجوامع وشعره للسبوط ومنع ابن مالك بدل المضمرا من الظاهر
بدل كل قال لانه لم يسمع ولم يسمع لكان تو كيدا لا بدلا واحدا لاصحاب نحو روا بنز دانا وفي حوازل
البعض والاشمال خلف قليل يجوز نحو ثلث التفاحه اكلت التفاحه اياه وحسن الجارية تعجبني الجارية
هو وقيل يمتنع كمال ابو حيان وهو كالتسلف في ابدال مضمرا من مضمرا ومقتضاه في جميع المنع اه يس
(قوله ان لم يداضرا) نحو ما لك اى يقصد بدينان دعوى الثا كيد في مثل هذا الاتاقى اه دمايمني
ونحوه اى يقصد بدينه ان قوله ان لم يداضرا يقصد في كل من عدم ابدال المضمرا من المضمرا وعدم
ابدال المضمرا من الظاهر فاه **(قوله وبدل المضمرا الخ)** خروج ماصر مع بداية الاستفهام او الشرط فلا
يلى البديل ذلك نحو اول احداك زيد او عمرو وكذا ان تضرب احداك رجلا او امرأة امره اه سم
عن شروح التسهيل ولعل عدمه جواب ذكر الحرف في صورة التصريف لقوله المصريح به فلا يحتاج
الى ذكرنا في اختلاف المضمرا **(قوله معنى المضمرا)** مقتضاه ان المضمرا بالجر معناه السهو وجهه الشيخ خالد
منه ما يفهمه لان ثانيا المضمرا **(قوله يلى همزا مستغما به وجوبا)** ليوافق المسدل منه في تأدية المعنى
(قوله اسعد ام على) فسمي بدل من بدل تفصيل **(قوله بدل اسم الشرط)** فانه في حرف الشرط الذى
نقصه المبدل منه وهو بدل تفصيل وقد يختلف كل من التفصيل واعادة حرف الشرط في الكشف ان
يوشم بدل من اذنى قوله تعالى اذ انزلت الارض زلزلا وكذا قال ابو البقاء ولهذا اقتصر في النظم على

عمر واقم معه وما نصنع ان خيرا او شرا فبحر به ومتى تسافرا ليل اذنا واسافر معك
(قوله اى املت الخ) الانسب بالنظام ان يقول امال او صيرها اه

الاستفهام وكذا فعل في التسهيل مع كثرة جمعه فيه على ان مسئلة الشرط لا تخلو عن اشكال لا بل اذا قامت
من يقوم ان ز يدوان عمر وكان اسم الشرط مبتدأ فيكون البدل كذلك ضرورة فيلزم دخول ان الشرطية على
المبتدأ وهو غير جائز في الاصح وان جعلنا ما بعد ان فاعلا حذفوا فانتبت المسئلة لتخالف العامل ولان ان
لا يتغير الفعل بعدها الا اذا كان هناك ما يفسره نحو وان امرأه خلت وجوابه ان ان اعمى به البيان المعنى
للاجل فلا يلزم المحذور اهـ تصريح (قائده) اجتمعت مع جماعة كثيرة من اهل العلم في بعض المسائل
فاو ديعبه مسؤالا فوله صلى الله عليه وسلم ايما امه ولدت من سيدها فهي حرة عن درمته حاصلة انهم
جوزوا وان يكون امه لا رفع على البدل فمن اى مع ان بدل المضمون معنى الشرط يجب ان يلى حرف الشرط كما
ان بدل المضمون حرف الاستفهام يجب ان يلى حرف الاستفهام فسكت جميع الحاضرين فهند ذلك اجبت بان
عمل وجوب الابدال المضمون معنى الشرط حرف الشرط اذا وقع البدل به فدل الشرط اخذنا من الامثلة التي
ذكر وهاء تعجبهم ذلك غاية الاعجاب وقد خرج بمسار جواب آخر وهو ان ذلك قد يتخلف كما في آية الزلزلة (قوله)
ويبدل الله من الفعل) قال ابن هشام ينبغي ان يشترط لابدال الفعل ما يشترط لقطع الفعل على الفعل وهو
الاتحاد في الزمان دون الاتحاد في النوع حتى يجوز ان جئني غشا الى اكرمك (قوله فلعلم بنا) في كونه بدل كل
من كل نظرا فان الاتيان المحي والالهام التزول وما جعل به البعض من المنبر اذ انما يتنزل بهم مجازا
يزيفه انه لا يرفع بمثل ذلك فانه بدل اشتمال (قوله كن يصل النبا) اى عشر الكرام الذين لا يجيب قاصد
الاستعانة بهم فادفع ما قيل ان الشخص قد يصل ويستعين ولا يعان (قوله يستعن بنا) فاستعن بدل اشتمال
من يصل لان وصوله قاصد الاستعانة يشتمل على الاستعانة فادفع ما قيل ان الوصول قد لا يشتمل على الاستعانة
وجعله الشاطبي بدل اضراب وغلط فراجعه قال شيخنا على القول بان البدل من جملة اخرى وانه على نية تكرار
العامل فالقياس ان الجزم بشرط قد يرفع تقدير جواب آخر والتقدير من يصل النبا من يستعن
بنابين اهـ (قوله يصاعف له العذاب) فهو بدل اشتمال من يلقى اثمالات ان الاتام ان يحصل له العذاب
مضاعفا وهو يشتمل على المضاعفة فانه العزى عن بعضهم من ان هذه الآية من بدل السلك لان في الانامهر
مضاعفة العذاب غير ظاهر (قوله ان على الله الخ) الخطاب لرجل تقاعد عن مباينة الملك وعلى خسران والله
نصب برفع الخافض وهو والى نعم وان تبايعا علم ان تؤخذ بدل اشتمال من تبايعا وكره ما مفعول مطلق يتقدير
مضاف اى اخذ كره او حال اى كارهوا وهذا ان نسب بقوله طأها وجهه صفة مصدر محذوف يحوج الى تكلف
تقدير الموصوف وتاويل كرهها بهم مفعول و بهذا علم ما في كلام المصنف الذى رجع عليه شيخنا والمض
(قوله ولا بدل بعض) نقل في التفسير سبع ان الشاطبي اثبتة ومثل له بضم ان يصل ذلك رجلا من رجل
اسكن قال الفقارضى انه يحتمل بدل الاشتمال فان الصلاة تشتمل على السجود اهـ وفيه عندي وان اقره شيخنا
نظرا لان الظاهر انه ليس مرادهم بالاشتمال ما هو اشتمال السلك على جزئه والازمان كل بدل بعض بدل
اشتمال (قوله والقياس يقتضيه) ومثله الشاطبي يكون طأها بدائسك اكرمك (قوله تبدل لجملة
من الجملة الخ) اى اذا كانت الثانية اوفى من الاولى بتأدية المراد على ما قاله المحورشى وقره شيخنا
والفرق بين بدل الفعل وبدل الجملة ان الفعل يتبع ما قبله في اعرابه افظا او تقدير او الجملة تتبع
ما قبلها محملا ان كان محل والافط لا يلقى التبعية عليها مجاز كذا في التصريح قال في المعنى جو زوال لبقاء
في قوله تعالى منهم من كلف الله كونه بدلا من فضلنا بعضهم على بعض ورد بعض المتأخرين بان الجملة
الاسمية لا تبدل عن الفعلية ولم يتم دليل على امتناع ذلك اهـ بقي ابدال الفعل من اسم يشبهه والعكس
وابدال مفعول من جملة وحرف من مثله اما الاول فجزوه ابن هشام يجوز بدتم يخاف الله ويخاف الله
منق واما الثاني فجوزوه ابو حيان وجعل منه ولم يحصل له هو جاعيا فيجعل شيئا لا من جملة ولم يجعل له
عوجا واما الثالث فاثبتة مسيو به وجعل منه ايديكم انكم اذ انتم الآية فجعل ان الثانية بدلا من الاولى
لا تؤكيدوا لظواهر ما رغبنا في التوكيد ان هذا من توكيد الضمير مع اعاد ما اتصل به (قوله نحو امدكم بما
تعلمون الخ) الجملة امدكم بما تعلمون يبين الخ يدل من جملة امدكم بما تعلمون ولا يخفى انها صلة الذى في قوله واتقوا

(ويبدل الفعل من
الفعل) بدل كل من كل
قال في البسيط بانفاق
كقوله

مقي تاتنا تلم بنا في ديارنا
فجسد جليبا جلا وارا
تأجما

ويدل اشتمال على الصحيح
(كن) يصل النبا
يستعن بنابين) ومنه
ومن يفعل ذلك يلقى اثمنا
يصاعف له العذاب وقوله
ان على الله ان تبايعا
تؤخذ كرهها او نحو
ها اثنا

ولا يدل بدل بعض واما
بدل القسط فقال في
البسيط جوزة مسيو به
وجاءه من الصوابين
والقياس يقتضيه تنبيه
تبدل الجملة من الجملة
نحو امدكم بما تعلمون
امدكم بانما وبني وقوله

(قوله اجبت) جواب
اذا نفي على تمام الوجوب
والافلاس عسلا تأمل
(قوله لان الخ) قدسه انه
يكفى الجعل الادعائى في
مثل هذا (قوله وهو
يشتمل الخ) فيه انه حذو
بدل بعض والفرض
خلافه فدل المناسب
مشتمل اشتمال السبب
على السبب

أقول له انزل لاتعين عندنا واجاز ان يجنى والزم خبرنا والناظم ابد المامن المفرد قوله
والناظم اخرى كيف يلتقيان ابد كيف يلتقيان من حاجة واخرى الى الله اشكوهاتين ٨٩

الى الله اشكوه بالمدنية حاجة

الناظم نحو عرفت زيدا
ابومن هو خفاقة في
مسائل متفرقة من
التسهيل وشرحه الاولى
قد بعد الدليل والمبتدل
منه مضافا اذا كان مع
الثاني زيادة بيان كقراءة
يصوب ويرى كل اممة
حاشية كل اممة تدعى الى
كتابها ينصب كل الثانية
فانها قد اتصل بها ذكر
سبب الجوه الثانية
الكثير كون السدل
معتد عليه وقد يكون
في حكم الثاني قوله
ان السيف غرما
ورواها
تركه وازن مثل قرن
الاعصب
الثالث قد يستغنى في
الاصلة بالبدل عن لفظ
المبتدل منه نحو احسن
الى الذي يحسن بدلى
بحسنه زيدا الرابعة
ما قبل به مذ كور وكان
واقيبه يجوز فيه البدل
واقطع نحو مرت
برحال قصير وطول
وربما وان كان غروا
تسن قطعه ان لم يشو
معطوف محذوف نحو
مرت برحال طويل
وقصير فان تبنى معطوف
محذوف في الاول نحو
احسن المورقات الشوك
الله والقصير بالنصب
انقد وواخواتهما
فيه ثلاث لغات أشهرها

الذي امد كبريا لمولود فلا يحمل لما طلاق التبعية على ما بعد هذا مجازا لم يرد عن التصريح وقال الدمامسى
والشهي إطلاقها عليه باله في النوى لا الاصطلاحى ومثل بالآفة في التصريح لبدل البعض وهو الظاهر لان
ما يلحقه من المفصل المذكور به اذ الان يقال المراد به خصوص المفصل فيكون عامرا اياه بخصوص
(قوله اقول له ارحل لاتعين عندنا) التيسيل ببدل الكل مبنى على ان الامر بالثاني عين النسي عن ضده
ومثل به في التصريح لبدل الاشغال وهو مبنى على ان الامر بالثاني يستلزم النسي عن ضده قال الدمامسى
لاتعين التبعية في البيت لجواز ان يكون مجموع الجملتين هو المقول وكل واحد جزء المقول اه قال في
التصريح وسكتوا عن اشتراط الضم في بدل البعض والاشتغال في الافعال والجمل لتعودوا الضمير عليها
(قوله ابد المامن المفرد) انما صرح بذلك لاجوع الجمل في التقدير الى المفرد كما في التصريح (قوله ابد كيف
يلتقيان الخ) الظاهر انه بدل اشتغال وكذا في عرفت زيدا ابومن هو (قوله بعد الدلائل) اشار بذلك الى
ان الجمل في تأويل المفرد الى ان الاستفهام يعني قال الدمامسى ويحتمل ان يكون كيف يلتقيان جملة
مستأنفة منه على سبب الشكوى (قوله ابومن هو) ابومن مبتدأ ومن مضاف اليه وهو خبر والجمل بدل
من زيدا بدل اشتغال لامه قولنا لان عرف انما يتعدى الى مفعول واحد (قوله سبب الجوه) هو دعاء كل اممة
الى قراءة كتابها (قوله كون البدل معتد عليه) اى اعتمد عليه ما بعده في الحالة التى له من ذكر كور تأنث
وغيرهما نحو ان زيدا اعصبه حسنة وان هذا حجة فاعتر بنصب العين والحق فأنث الخبر في الاول وذكر في
الثاني زيدا لان المعتد عليه في ذلك هو البدل وجب التذكير في الاول والتأنيث في الثاني اه دمامسى وفي
كلام البعض ان الخبر عن دعاء المبتدل لبدل وعندها اعتماد المبتدل منه لبدل عنه ونه نظر لان براد يكون
الخبر لبدل ان البدل هو الخبر عنه في المعنى فامل (قوله تركت) فية الشاهد فانه خبر ان دعاء على المبتدل
منه والاعصب عين مفعلة فضاء معجمة فوحدة ولذا ابقرة اذا طلع قرنه وقيل ما كسر قرنه وهو انصب الما مقام
(قوله زيدا) بضم نسه بدلا من الما المقدر وجوبه بدلا من الذى رفته خبر مبتدأ محذوف قاله الشاعر على
النوع (قوله ما قبل به مذ كور) اى مبدل منه مذ كور قال شخصان لاهن السوطى وكذا غير المفصل
يجوز فيه القطع ايضا نحو مرت زيدا دخول نص عليه سببه والاختصاص اه وتقبل شخص السبيح
سم حواز قطع البيان والهاطف وتقدم حواز قطع الفت وهذا قول يجوز قطع التوكيد (قوله وكان واقفا
به) اى مستوعبا لانه (قوله دور بية) بفتح الراء وسكون الهمزة وقعته الذى بين الطويل والقصير
(قوله تعين قطعه) اى لانه حينئذ بدل بعض من غير رابط كما في المعنى وهذا بدلين بطلان قول البعض محل
التعيين اذ اصل بدل كل فان حمل بدل بعض حوازا لاتباع على انه لا يتصور الا كونه بدلا لبعض لان الغرض
انه لم يرد معطوف محذوف فلا تسكن من الخالفين (قوله في الاول) اى ما كان فيه البدل واقفا بالبدل عنه فيجوز
فيه الامر ان البدل والقطع

النداء

هو لغة الدعا على لفظ واحد واجلا حاطب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو مفعول به او مفعول والمراد بالاقبال
ما يشمل الاقبال الحقيقي والمجازي المقصود به الاجابة كما في نحو يا الله ولا ريب ان لا يتحمل لان ما يطلب الاقبال
لسماع النسي والنسي عن الاقبال بعد التوجه واعتراض نيابة خوف النداء عن ادعوان ادعوا خبر والنداء
انشاء واجيب بان ادعوت على الانشاء وانما نادى المزمع واما نحو ما جابو بالارض فقبل انهم من باب المجاز
ان شئبه ماذر بالمرق الانقاد واستعاره في انفس على طريق الاستعارة بالسكانو بالتفصيل ولك ان
تقول من الحائر ان الله خلق ناذر حال الخطايا غير اقل يقع النداء الالهي ومرة النداء منتقلة عن اوامر
كساعة كافي الغزى (قوله سمع القصر) اى ثم أشهرها كسر النون مع القصر اى بالنسبة لثلاث وقوله ثم
ضمها مع المداى ثم أشهرها ضمها مع المداى والفضل التفضل هنالك على يابه وقد بعضهم خبرا في الموضعين
اى ثم كسرهما مع القصر بل الاول ثم ضمهما مع المدي الثاني هذا وقد اسلفنا في محض علامات الاسم نقلنا

اشبهت في حديث آخر والله تعالى اعلم

١٢ - (صيان) - ثالث

كسر النون مع المداى مع القصر ثم ضمها مع المداى

واشتقاقه من ندى الصوت وهو ٩٠ بعده يقال فلان أمدى صوتا من فلان إذا كان أمد صوتا منه (ولم يمدى الناء) أى البعيد (أو)

عن المصباح أن فى النداء لغة أربعة وهى الضم مع القصير فتنبه (قوله واشتقاقه) أى أخذه من ندى الصوت لتلاصقا فى المادة وانحاضا فى الاشتقاق بالأخذ لا بخلافه أى حوزوا ما حوزته متقى (قوله ولم يمدى الناء) فى حاشية المفتى السيوطى مناصه حكى أوجبان أن بعضهم ذهب إلى أن حرف النداء أسماء أفعال تتضمن ضميرا المنادى ففى هذا استشكلت الهمزة أقسام الكلمة لأنها تانى حرفا للاستفهام وفعل أمر من وأى معنى وعدو لها فى ذلك نظائر اه أى كنى والمنادى فى عبارة بكسر الدال (قوله الناء) بحذف الباء والاستثناء بالكسرة وكذا ما بعده (قوله أى البعيد) قال شيخنا الضابط فى البعد وندى العرف اه قبل انما أمدى البعيد بالادوات الانية المشبهة على حرف المد لان البعيد يحتاج فى ندائه إلى مدا الصوت ليسمع وهو ظاهر فى غير رأى بقصر الهمزة (قوله من وكالناه) هذا حل معنى لاجل اعراب حتى يقال إن الشارح حل عبارة المتن على ما عتد عند البصريين وهو حذف الموصول و بعض الصلة مع أنه لا ضرورة إلى ذلك فى عبارة المتن لجواز كون الكاف اسمية بمعنى مثل معطوفة على الناء (قوله وأرتفع محل) أراد به ما مع محل الحسى والمحل المعنوى الذى هو الالة بقرينة تشبيهه لارتفاع محل المنادى بندا البعيد له (قوله ثم يه) قيل هى نزع أبابا بدل الهمزة ها هو قبل أصل فليست ها ها هيدا لمن همزة باركلامه محتمل للتولين وإن كان إلى الثانى أقرب وز يادة حرف ما عن ما كان فيه مالة على زيادة بعده منادى ما عن منادى ما (قوله وأعمها) أى باعتبار المحال كما يدل عليه بقية كلامه (قوله تدخل فى كل نداه) ولا قدر عند الخلف سواها (قوله فى الله تعالى) أى لفظ الله تعالى مدلوله من كل ما لا يلىق وكما تعين فى لفظه الجلالة تتم فى المستغاث وأبها وأبها لان الامة لا يسمع ندائها إلا بالبعد ها حقيقة أوتنزل باللازمة فلازم (قوله وابن ندب الخ) قال الرضى وقد يستعمل فى النداء المحض وهو قدس لاه وقال فى المفتى أجاز بعضهم استعمال وفى النداء الحقيقى (قوله وأولاده) أى حرف نداء عويذيه وولد منادى معنى فى ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحقق بحركة الناسبة والالف للندبة والهاء للامتراك (قوله وهو يا) أخذه من المصدر من قوله قبل ويا ندى أبو بكر (قوله وقت نيه الخ) فصدور ذلك بعد موت هر دليلى على أنه مندوب وليس الدليل الآلف لأنها لم تلىق آخر المستغاث والمخف من كى باقى فأداه سم (قوله فان خيف البس الخ) فنقول عند قصد نديته بندايت ويحصر تلك من أحسن بدوا وبداوا واذلوا أتيت بالباد إلى فهم السامع أن المقصد نداء النداء (قوله من حروف نداء البعيد أى الخ) هذا ذكر مع قوله سابقا وقد عدها نداء لأن يقال أعاده ليدل على أنه يقع فى التسهيل أو قوته لقوله لخملة لخر وف غمانية (قوله ذهب المبردا الخ) انظر ماذا يقول فى أى وأ عبد الهمزة فبما حل يحلها ما للبعد والقرىب وألحما فان أراد بقوله وأى والهمزة للقرىب مقصودين ومحدودين فلا إشكال وظاهر ذلك يقال فيما نقله عن ابن برهان (قوله على أن نداه القرىب عا البعيد) أى فى غير صورة تنزله منزلة البعيد بقرينة قوله يجوز تركه إذ عند التنزيل المذكور لا تأكيد فلتخص أى يجوز نداء القرىب عا البعيد للتوكيد والتنزيل والمراد توكيد النداء بندا بان الأمر الذى ينالهم جميعا كما ناداه الكشاف (قوله وعلى منع الكس) أى لعدم تانى التوكيد فى صورة العكس وحل منعته اذ لم ينزل البعيد منزلة القرىب وبالأجزاء نداه عا القرىب بالانما عن منه حيثن كما قاله سم (قوله قد يعبرى من حروف النداء لفظا) وإن لم يمد عليه حذف الناء وأما قرىب عنه فقد قال العامى فى التسم لى أن العوضه تنافى الحذف بدليل اقام الصلاة اه وقال بعضهم بالنسبة لا عوض عن الفعل لكن لما وقت فى محله أشبهت العوض اه أما حذف المنادى وأبقاه حرف النداء فذهب ابن مالك إلى جواز قبل الألف والدعاء واشتهر عند ذلك وجه الدما منى جواز قبل الألف والدما منى ما عطفة النداء موثوقه معهم كثيرا نحن التخصيص بهما بالحذف وذهب أوجبان إلى منه وعرفه ابن الجعفى بين حذف فعل النداء وحذف المنادى إجماف ولم يرد ذلك مع ما عن العرب وبأى الشواهد للندبة حتى قبل ليت ورب وجدا على ما مرح به فى التسهيل وعرفه فى شرحه بان مولى بأ أخذه من الثلاثة قد يكون وحده ولا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف (قوله نحو يوسف أعرض عن هذا) أشار بتعداده إلى

من هو (كانناه) لنوم أو سهو أو ارتفاع محل أو انخفاضه كنداء البعيد له وهو كسره من حروف النداء (يا * وأى) بالسكون وقد عدها نداء (وأكدنا بالتمهيا) وأعمها بأفانها تدخل فى كل نداه وتتبعين فى الله تعالى (والهمزة) المقصور (لغافى) أى القرىب نحو أزيد أقبل (ووالمن ندب) وهو انتم جمع عليه أو الموجه منه نحو وأولاده وأرأساه (وأيا) نحو وأولاده بأرأساه (وغبروا) وهو يا (لدى اللبس اجتناب) أى لا تستعمل بأى اندية إلا عند أمن اللبس كقوله جليت أمرا عظيما فاصطرت له وقت فيه بأى الله بأمر فان خيف اللبس تعبت وأخترت نيبان الأول فمن حروف نداء البعيد أى عدا الهمزة وسكون الباء وقد عدها فى التسهيل فجملة لخر وف غميشة غمانية على التثنية ذهب المبردا إلى أن أيا وهيا البعيد وأى والهمزة القرىب وبالحذف من برهان إلى أن أيا وهيا البعيد والهمزة القرىب وأى المتوسط وبالحذف وأجمعه على أن نداه القرىب عا البعيد يجوز توكيد نداء على منع العكس (وغير مندوب وهو من

والتجانب من نداء يعبرى) من حروف النداء لفظا (فأعلا) نحو يوسف أعرض عن هذا من غلى كى التعلق

أن أدوا إلى عباد الله ونحو

خير من زبد أقبل ونحو
من لا يزال عسنا أحسن
إلى أمان التوب والستات
والمنصر فلا يجوز ذلك
فيها لأن الأولى طلب
نعم الله والصوت والخلف
نصفه وتنفو بت الدلالة
على النداء مع المنصر
وتنبيه **الاول** فقد
في التمهيد من هذا
الدواع لفظ الغلالة
والمتجهم ونقطة ولا
باز الحرف الأمع الله
والمنصر والمستغاث
والمتجهم والتدوب
وعلى التوضيح المنادي
الصبوح هو ظاهر الثاني
أفهم كلامه جواب زيادة
المنصر والصحيح منه
مطلقا وشذ نحو ما
أما قد كفتك وقوله
* يا بحر بن أبي يا أبا
* (وذلك) أي انصر من
الحرف (فاسم الجنس
والشارة عقل ومن معناه)
فيها أصلا راسا فانصر
مأذلة بالذال المهملة
أي لا نه على ذلك فقد منع
في كل منها ما لا يمكن
رد جميعه فن ذلك في اسم
الجنس قولهم
الغرق أو افتد مخزوق
وأصم بل
وفي الحديث ثوبى
وفي اسم الإشارة قوله
إذا لماتت عيني لها قال
صاحب
ذلك هذا لوجه غرام
وقوله

أنه لا فرق بين أن يكون المنادي مفردا أو مضافا أو شبيها ولا فرق في المفرد بين أن يكون مقصودا أو مدعى له
كيدوس أو وصلة لنداء غيره كما ولا بين أن يكون معر قابلا للنداء كيدوس أو مضافا إليه كيدوس قابله
في بعض الأحوال ومعتبرا في البعض الآخر كما في هذا ما ظهر في وأما ما ذكره البعض فلا يتم كما نرى في ما نرى
فهو أن المنادي في المثال الأخير وهو من مفرداته اسم موصول لا شبه بالمضاف لأنه لم يعمل فيما بعده ولم يعطف
عليه ما بعده فهو ميم على ضم مقدر كقوله **ميم** (قوله أن أدوا إلى عباد الله) أي أدوا إلى الطاعة مع عباد الله
وهذا الحد وجهين الثاني أن عباد الله معقول أدوا كقوله فارسل معناني إسرائيل ولشاهد فيه حينئذ
(قوله مع المنصر) أي ألقه نداءه (قوله والمتجهم) نحو قولهم يا بحر بن أبي أو العشب إذا تجبوا من كثرتما (قوله
الامع الله) لأن نداءه على خلاف الأصل لوجود اللفظ فيه فلو حذف حرف النداء لم يبدل عليه دليل أفاده **ميم**
(قوله والمتجهم) لأنه كما مستغاث لفظا وبك (قوله المنادي البعيد) أي حقيقة أو تزيه لأن مدا الصوت
معه مطلوب ليسمع فيجيب والحذف ساقطه (قوله والصحيح منه مطلقا) ظاهره أن الخلاف حارفي مطلق
المنصر وانس كذلك بل الخلاف في ضمير الخطاب فقط وأما ضمير المنكلم والغائب فتدوها ممنوع اتفاقا
كما في التصريح فلا يقال أنا وأولياها ولا بد أنه سمعها بيا من لها أو لولان هو في مثله اسم الذات العلية
لا ضمير اه ويمكن دفع الاعتراض بأن مصيب تصح المنع في عبارة الإطلاق أي والصحيح منع نداء المنصر
حالة كون المنصر مطلقا عن التنبيه بكونه ضمير منكم أو غائبا بكونه مقابل الصحيح المنع حالة كون
المنصر موقفا بذلك ويمكن أيضا أن يفرض كلام الشارح كالمصنف في ضمير الخطاب فقط ويكون معنى
قول الشارح مطلقا سواء كان ضمير رفع أو نصب أخذما بعده أو يكون معناه ثرا أو نظما أخذما بعده
أيضا فأعرف ذلك (قوله وشذ بالآلة قد كفتك) جعل بعضهم ياءه للتنبيه وأما قوله قل مخذوف يسره
الذكور (قوله يا بحر) بوحدة تخفيفه قال في القاموس البحر الذي خرجت منه والظن البطن وتغيير
كفر فيه ما هو وقامه * أنت الذي طلقت عام حمتا * وجعل بعضهم ياءه للتنبيه وأنت الأولى مبتدأ
وأنت الثانية تأكيد والموصول خبرا (قوله أي المنصر) أي المنصر من يعرى ولا يقل أي التبريع أي
مصدر يعرى لأن التعرى أوفق بتدكير اسم الإشارة (قوله فاسم الجنس) أي العيني كما يأتي في الشرح
(قوله المشاره) اعتراض بأن حقه أن يقول والمشار به وأجيب بأن كلامه حذف مضاف أي ولفظ المشار
له من حيث أنه مشار له وهو اسم الإشارة بأنه معطوف على الجنس أي واسم المشاره أي الاسم الدال عليه من
حيث أنه مشار إليه وظاهر كلامه جواز نداء اسم الإشارة مطلقا وقيد الساطي بغير المتصل بالخطاب (قوله
أصلا راسا) العطف للتوكيد والمراد أنه لا يحكى باللفظ فقط وأما قول البعض المراد عنه أصلا منع القياس عليه
ومعناه راسا منع ورده فهو مع ما فيه من التصريح ودون عاصبه فبعبه الشارح من اعتراف المتأمنين بالورد
حيث قال ومذهب الصميين المنع فيما وصل ما ورد على شذوذ أو ضرورة (قوله أطرق كرا) أصله ما كرا وان
رخم بحذف النون وحذف معها الألف لكن في البيتازا إذا سكتا مكلارا، مع قال الناطم ومع الآخر أحنف
الذي تلاه لم يحم قلبت الواو ألفا آخر كما افتتح ما قبلها وقامه أن النعام في القرى وهو مثل يضرب لمن تكسر
وقد تواضع من هو أشرف منه أي أخفض ما كرا اعتقل فاصيدان من هو أكبر وأطول اعتق منك وهو النعام
قد صيد بضم نزع بزادة (قوله واقتد مخزوق) مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وهو يضرب باقتد انفسه
عباله اه نصرح (قوله وأصم بل) مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء أي مرصها اه نصرح وكوال
أي أنت بالصبح أو تبدل بالصبح لكان أوضح (قوله ثوبى بحر) قاله صلى الله عليه وسلم حكاية من موسى عليه
السلام والسلام حين فرأى البحر ثوبى به حين روضه عليه وذهب ليقتسل وكان رجلا كما في الفارسي (قوله إذا
هلت عيني) أي أسالت الدموع غشا إلى أجل المحبوبة وبذلك خبر مقدم ولوعه مبتدأ مؤخر وهذا منادى وفيه
الشاهد قال البعض ويحتمل أن يكون مبتدأ لوعه تبدل أو عطف بيان وحيد لا شاهد فيه اه وبما بعده
قد كبر اسم الإشارة مع تانيب لوعه (قوله نرى ظلم) فومى خبرنا ونظم متعلق بملأه الموصول وهي وصفوا فيكون

ان الاول وصيوا فيرى ظلم فهم * هذا اعظم ظلم من عادلك مخذولا

وقوله ذا روعا فليس بعدا شاملا إلا * من شيالي الصبا من سبيل وجعل منه قوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تلوون أنفسكم وكلاهما ههنا
 النكوفين مقيس مطرد ومذهب ٩٢ البصريين الذم فيما وصل ما ورد على شذوذ أو ضرورة وخشوا المتنبى في قوله
 هذى برزت لنا فهجت

تدفع بين العامل والمفعول بأجنى للضرورة واعتصم أى استمسك (قوله ذا روعا) أى بالذراع وعروا
 أى انكف عن دواحي الصبا انتكفا (قوله وجعل منه قوله تعالى الخ) لم يقل وقوله تعالى لأن ما ذكره أحد
 أوجه منها أن هؤلاء أجنى الذين خبرتهم (قوله على شذوذ) أى فى النثر أو ضرورة أى فى النظم (قوله ولقد
 المتنبى) قد دفع الخجين بأن المتنبى كوفى ومذهب الكوفيين جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة قاله
 الدمايى (قوله هذى) أى ما هذى وجعله بعضهم مفعولا مطلقا أى برزت هذه البرزة وحينئذ لا شاهد فيه
 ورده الناطق به لأنه لا يشار إلى المصدر على طريق المفعول المطلق إلا منعونا بذلك المصدر نحو ضربته ذلك
 الضرب لكن تقدم فى باب المفعول المطلق أن غير الناطق لا يشترط ذلك فهجت أى أثرت برسائى أى هاجمته
 * ثم انصرف وما شئت فسمها * بنون مفتوحة أى بقية النفس (قوله اذ لم يرد إلى الشعر) أى لم يردنما
 إلا فى الشعر فلا ترد إلى البيت قبل التأويل (قوله اذ هو محل الخلاف) يقتضى أن غير المعلن يلزمه الحرف اتفاقا
 وليس كذلك فقد صرح المرادى بأن بعضهم أحاز حذف الحرف معه أيضا نحو رجلا خديدي * وأجاب
 بعضهم بجعل اللفظ الخلاف العهد والمعهود الخلاف بين البصريين والكوفيين فغير المعلن يلزمه الحرف اتفاقا
 منهم ما هو هذا لاني فى حكاية قول فيه عن بعض النحاة * وإنما يصح هذا القول إذا كان البعض المحبر من غير
 الفريقين فراجعهم (قوله على أن الحرف يلزمه) أى على الصحيح لما عر المرادى خلافا لما رويحه كلام
 الشارح من أن لزومه لم يثبت حتى عليه (قوله وابن المرفاع الخ) انما هى لوقوعه موقع الكفا لاجتماع
 فى نحو ادعوك المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطأ بالحرفية ومماثلته لها أفرادا وتربعا وإنما احتجوا
 قولنا المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطأ بالحرفية لأن اللفظ المشابهة الحرف واللفظ المشابهة الاسم
 المسمى وخرج بقولنا ومماثلته لها أفرادا وتربعا بالانضمام والشيء به لانضمام ماعا مثلا لكاف الاسم أفرادا
 والمنكر غير المقصود لانضمامهما تربعا وحصل السدادة لتمام المشابهة لكاف ذلك فى الخطأ
 والأفراد بلا واسطة وبذلك عليه وجود هذه السدادة فى المنكر غير المقصود مع عدم بانها ونهى على حركة
 لا إعلال بان بنائه غير أصلى وكانت حصة لانه لوفى على الكسر لانتساب المندى المضاف إلى بناء المتكلم
 عند حذف باء كتنافه بالكسرة أو على الفتح لانتساب به عند حذف الفاء كتنافه الفتحة قاله الفاعلى
 وأورد عليه أن المندى المضاف للياء يجوز فيه الضم عند حذف باءه فلا يحصل الفرق وأجيب بأنه قد قيل
 فلا ينظر إليه (قوله المندى) ليس يتبدل بيان لموضوع المسئلة لأن الكلام فى أحكام المندى وأخذه عن قوله
 المرفع ضرورة اه غزى (قوله فى رقه) أى رقع نظيره على ما قاله الغزى والمراد رقعته فى غير النداء أو المراد
 رقعته على فرض إعرابه على هذا بشر قول الشارح على ما يرفع به لو كان معرافا قد رقع ما قال الرفع أعراب فى تافى
 قوله وابن (قوله على ما يرفع به) من حركة ظاهرة أو مقترنة أو حرف (قوله سابقا على النداء) كالمعنى والأصح
 بقاءه على ترفع به بالعلم وأزادنا لنداءه وضوحا وقبل سلب ترفع به بالعلم وتوقف رفق النداء ورده الناطق
 بنداها لا يمكن سلب ترفع به كلفظ الجلالة واسم الإشارة فانتهى إلى ابقاء سلب التثنية فان قلت العلم إذا ردد
 اضافته تترك الفرق قلت ليس المقصود من الاضافة إلا ترفع المضاف أو تخصصه به فلو أنضيف مع
 بقاء الترفع كانت الاضافة لغوا وليس المقصود من النداء الترفع بل طلب الاسماء فلا حاجة إلى
 تذكير المندى إذا كان معرفة سم (قوله بسبب التقد) أى قصد المنكر بعينه وقوله والاقبال أى اقبال
 المتكلم على المندى أى اتقاه الكلام نحو هو وليس المراد اقبال المندى على المتكلم كقوله ثم رقع لنا عروفا
 النداء فليزمن كون الكلمة حاملة النداء غير معرفة وتوقف ترفع به على اقبال المندى حتى أنه اذ لم يقبل
 بقيت الكلمة على ترفع به وهو باطل والطف من عطف اللزوم قال الدمايى الترفع بلفظ يحصل
 بمجرد التقصو الاقبال بل بهما مع كون الكلمة مناداة أو تيسل انتفاه فى أنت رجل عالم مع وجود التقصو
 والاقبال والوجهين شذوذ قول الشارح بسبب التقصو والاقبال أى مع كون الكلمة مناداة (قوله المركب

تسما
 والأصناف القياس على
 اسم الجنس لكثرة نظاما
 ونظرا وقصر اسم الإشارة
 على السماع اذ لم يرد إلا
 فى الشعر وقد صرح فى
 شرح الكافية عواقبة
 الكوفيين فى اسم الجنس
 فقال وتوهم فى هذا أصح
 تنبيهه أطلق هنا
 اسم الجنس وقصد به فى
 التسهيل بالمسمى للنداء
 اذ هو محل خلاف فاما
 اسم الجنس المفرد غير
 المعلن كقول الاعشى
 يا رجلا خديدي فنص
 قد شرح الكافية على
 أن الحرف يلزمه فالحاصل
 أن الحرف يلزم فى خمسة
 مواضع المنسوب
 والمستغاث والمنجيب
 عنه والمندى البعيد
 والمضمر ولفظ الجلالة
 واسم الجنس غير المعلن
 وق اسم الإشارة واسم
 الجنس المعلن ما عرفت
 (وابن المرفع المندى
 المفردا
 على الذى فى رقه قد
 ههنا)
 أى إذا اجتمع فى المندى
 هذان الأمران التعريف
 والأفراد فانه يبنى على
 ما يرفع به لو كان معبرا
 وسواء كان ذلك التعريف
 سابقا على السدادة نحو
 يا زأورا ضارب سبب التقصو والاقبال وهو المنكر المقصود نحو يا رجلا قبل ترفع به رجلا معينا
 والبرادى المفرد ههنا لا يكون مصانفا ولا شبيهاه كما فى باب لا يندخل فى ذلك

ياموسى ويا فاضى ضمة
مقتدرة **في تنبيهات** •
الاول **في كالم في التسهيل**
ويجوز نصب ما وصف
من معرف بقصد واقبال
وحكا في شرحه عن
الفراسة وأبدى عاروى
من قوله صلى الله عليه
وسلم في بعده باعظما
يرجى كل عظم وجعل
منه قوله أدارا بحزوى
حيث لعين عبرة
• الثاني ما أطلقه هنا
قيد في التسهيل بقوله
غير مجرور باللام
للأحرار من نحو ما زيد
لعمرو ونحو ما لياه
والعش فان كلا منهما
مفرد معرف وهو عرب
• الثالث انما ناديت
اثني عشر واثني عشرة
قلت بالثنا عشر وبالثنا
عشر بالالف وانما نسي
على الالف لانه مفرد في
هذا الباب كما عرفت
وقال الكوفيون بالثنى
عشرو بالثنى عشرة
بالله احوالها مجرى
الاضاف (واو انضمام
ما بنا قبل التسمية)
كسبو به وحذف في لغة
الحجاز وخسة عشر (ولغير
مجري ذى بناء جدد)
ويظهر اثر ذلك في تابعه
فتقول يا سيد به العالم
برفع العالم ونصبه كما
تقول في تابع ما مجدد
بناء نحو ما زيد الغاضل
والهكى كالنبي تقول يا

المزجي) المراد بهما يشمل العددي تحسسه عشر لانه ايضا من المفرد ثم اجرى الكوفيون اثني عشر
واثنى عشرة مجرى المضاف كما ساق في الشرح (قوله والثنى والمجوع) الظاهر كما قال البعض ان نحو
يا زبدان ويا زبدون من التكرار المقصود لامن الطل ان العليزة التاذل لثنى الصل ولا يجمع الالف اعتبارا
تتكرر ونحو ذلك ادخلت عليها الفتحية فهما بالتصديق والاقبال (قوله ويا فاضى) يحذف التنوين اتفاقا لحديث
البناء وانبات البناء لا موزع بل في قوله الخليل وذهب المبرد الى ان البناء يحذف لان البناء يدخل على اسم
متون محذوف البناء في حذفها محالة وتقدر الضمة فيها وحمل الخلاف بينهما اذا لم يصح حذفه اذا اذ اصل
واحدوا لانت البناء اتفاقا كما في رسم فاعل من ارى كالم في التسهيل (قوله ويجوز نصب ما وصف) أى مفرد
معرف او متكرر او بجملة او بظرف أى جواز ان يحذف او بوجه كثير ذاهبين الى ان من شبه المضاف كما يقيد
قول الجمع اما الموصوفه مفرد او جملة او ظرف عن شبه المضاف فتتصو وجوز الكسائي فيها البناء اه وعلى
هذا الاختصاص الشبه المضاف باعمل فيما بعده او عطف عليه ما بعده وتضمن التصريح ان الاحوال ثلاثة
واش يجب النصب في حال وزود البناء على الموصوف وصفتها بان بطرا التذلل بعد الوصف بالصفة لانه حينئذ
من شبه المضاف ويجب البناء في حاله وروا الوصف باسفة على البناء ما بان بطرا بعد البناء فيكون المقادى
الموصوف وحده وهو مفرد مقصود ثم رد الوصف ويجوز كل في احتمال الامر من واستشكل الديقاني جواز
وصف المنادى المقصود بالجملة والظرف والتركبة مع انه معرفة والثلاثة لا يوصف بها الا بالتركبات قال وغبية
ما يتجمل ان هذا المنادى كان قبل النداء نكرة فتصير وصفه بجميع ذلك وقد رآه وصف بها قبل النداء ثم
جاء النداء داخل على الموصوف وصفتها جميعا لا داخل على المنادى فقط ثم وصف بعده اه وجوابه المذكور
انما يتم على النصب • واحاب في التصريح به انه يتغير في المعرفة بالطارئة ما لا يتغير في الاصلية ثم نقل عن
الموضع ان الجملة اى في نحو يا فاضى جارى لكل عظمي حالى من الضمير المستتر في الوصف لانه في حاله النصب
لانها حينئذ فاعلة فيما بعدها قال فهو من التسمية المضاف وقيد ردى ابن مالك حيث جعل الجملة تامة اه قال
شفا وخرى الشارح وقوله ويجوز نصب الخ التنبيه على ان كلام المصنف هنا مقيد بـ (قوله) **قوله**
حيث (أى أثرت والعبارة الاعم **قوله** قيد في التسهيل) هذا التقيد مأخوذ من قول المصنف في الاستغناء
اذا استغنى اسم منادى عن مضاف باللام فانه ما مقيد بما ساقى اعاده سم **قوله** احوالها مجرى المضاف) أى
شبهه ما به في الصورة **قوله** وانما انضمام ما بنا قبل النداء فان قبل التسمية انما يحكى على محلها لا بقدرها
فالجواب ان المقدرة ما نكرة بناء لاحركة اعراب اه فارضى أى حركة البناء لا تكون محلة لانها ليست من
مقتضيات العامل والحركة المحلقة من مقتضياتها فانحصرت في حركة الاءراب **قوله** ما بنا) أى وحسوا كما
سيد ذكره الشارح **قوله** في لغة الحجاز) راجع لحذف فقط أى واما في لغة فم عرب فيكون في حالة النداء
من بناء الضم بناء مجدد **قوله** ولغير مجرى ذى بناء جدد) يحتمل ان المراد مجرى جمراة في كونه محل نصب
وعلى هذا يرجع اسم الاشارة في قوله الخارج ويظهر اثر ذلك الى ما ذكر من انه الضم ونصب المحل ويحتمل
ان المراد مجرى جمراة في جواز رفع تابعه ونصبه كما اشار اليه الفارضى وعلى هذا كان ينبغي للشارح ان يسط
قوله ويظهر اثر ذلك في تابعه ونصبه على قوله فتقول يا سيد به العالم الخ فندبر **قوله** برفع العالم) أى مراعاة
لضم المقدور ونصبه أى مراعاة محل المتبوع ولم يجزى راعا لكسرة الاء لانه لا اصل لها بعد من حركة الاعراب
بختلف الضم فانه لرونه يما يشبه حركة الاعراب المعارضة للعامل التاملة في التبع وفيه ما يطلق الرفع على
حركة التابع فيه مسامحة لان التقيق انها لم تكن اتباع **قوله** والحكى كالنبي) مقتضاها ان الهكى ليس يبنى
وهو مذهب السيد ولهذا جعل اعرابه تقدير ما هو وادرجه بما في التصريح اعمى ويكن تفسير البناء في
كلامه ما قبل الاعراب فيشمل الحكاية فترجع الخلاف لفظيا فانهم يروى كونه كالنبي انه يبنى على ضم
منوى ويرفع تابعه ونصب **قوله** والاضاف) أى لغير ضمير الخطاب اما المضاف اليه فيلزم ان ينادى فلا يقال يا غلامك
لانتم لانه اجتماع التقيضين لاقتضاء النداء خطاب الغلام وضافته الى ضمير الخطاب عدم خطابه لوجوب

ناظ شرا القيام والمقدام (والفرد بالثنا كور والاضافه وشبهه انصب جادا مخرقا) أى يجب نصب المنادى في ثلاثة احواله الاول

وعن المنان في أنه حال وجوده هذا النوع * الثاني المضاف سواء كانت الاضافة محضة شعوريا غفلا واغفلا وغير محضة شعوريا بحسن الوجه وعن ثعلب اجازة الضم في غير المحضة * الثالث الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه وشعره وباطل العاجلا وبأرقاب العباد وباللائمة واللائن فين سميت بذلك وبتن في هذا اذخل ناعلي ثلاثين خلافا لبعضهم وأن ناديت جماعة من هذه تهاقن كانت غير معينة نصبتها انما كان كانت معينة سميت الاول وعرفت الثاني بالنصبية أو زفتها الان اعادت معه يا فجب فيه وقصر به من الومع ان حرف اعادة يورخيره في الحاق ال مردود في تنبيهه انتصبا للمنادي لفظا أو محلا على سبويه على أنه مفعول وتأصبه الفعل المقدر فاصل يازيد عنده ادغو زيدا لتخصف الفعل جزا فالزما اكثرة الاستعمال ولدلالة حرف التنداء عليه واقادته فائده و اجاز المرء نصبه بحرف التنداء لئلا يند صيد الفاعل في المذهبين يازيد جلة وليس المنادي

ونابرا المتضامين وامتناع اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة فأقاده الدو شري نقلا عن المتوسد وهو اولي بما ذكره البعض (قوله يا غفلا والموت يطلبه) قال البعض الواو استثنائية ليصح كونه مثالا للنكرة الغير المقصودة اذ لو جعلت حاله لكان من أمثلة الشبيهة بالمضاف لا بما نحن بصددده اه وفيه أن المعنى على الحالة لا على الاستثنا فالاولى عندى أنه من شبيهة المضاف لا من المفرد وان درج عليه الشارح وغيره لما عرفته فتدبر (قوله ابارا كبا ما غرضت قبلتن) غنامه * تمام اي من غير ان أن لا تالاقيا * اصل اما ان ما قد ادغمت فوا ان الشرطية في مع مال الزائدة وعرضت أي أتيت العروض وهي مكة والمدنية وما بينهما وغير ان الدنيا من تصريح (قوله حال وجود هذا النوع) أي نداء غير المقصود مدعا أن نداء غير المعين لا يمكن (قوله وعن ثعلب اجازة الضم) فيه تورك على قول الناطم عدم ما خلافا الان يقال المراد خلافا لمدعائه اوعاد ما في الجملة (قوله ما اتصل به شيء من تمام معناه) أي متممها بان يكون معمولا أو معطوفا قبل النداء كما يفيد كلام التسهيل وصريحه في التصريح اونه تعالى ما من من الخلفاء فاصول نحو ما من فعل كذا من المفرد فيقدر ضمه كما في سم والمعمول ما مرفوع او منصوب او مجرور ولهذا العهد الاصلية (قوله وباطل العاجلا) وهو معرفة بدليل نعتة مجعولة ولا يقال موصوفا للمفرد نكرة لانه تنوسي باقما مع مقامه ولذلك كان هو المنادي دون الموصوف المقدر قاله الشنوافي ثم نقل عن الرضي جواز زهر يف نعت النكرة المقصودة وقت كبره وكذا عن الشيخ خاله قال لكن التعريف بعد ما قالو به في أن نعت شبه المضاف كذلك (قوله فين سميت بذلك) أي حالة كونه مستعلا فين سميت بجموع الماعطوف والماعطوف عليه فحبب نصبهما الطول بلا خلاف الاول لشبهه بالمضاف والثاني لمطغفه على المنصوب (قوله ويجتمع في هذا ادخال ما الخ) أي لان ثلاثين جزء علم حيثئذ كشمس من عبد شمس والخالف نظرا الى الاصل المنقول عنه (قوله وان كانت) أي الجساعة معينة قال الخ الحفيد نكرة غير مقصودة واما الثاني فاعطاه على المنصوب (قوله وان كانت) أي الجساعة معينة قال الخ الحفيد الظاهر أن هذا الحكم الذي قاله محله في ما اذا ارد بثلاثة ثلاثة معينة وثلاثين ثلاثون معينة وانما قلت ذلك لان المنادي انما يبي اذا كان مفردا المعين وكذا لا يجوز في تابعه الوجهان اذا كان مع ال الا اذا ار يده معين اما اذا ارد بالجموع معين فلا يتحقق كل منهما بناء بل الظاهر فيه نصبهما كما توسى رجل بثلاثة وثلاثين سم (قوله مهة الاول) أي لانه نكرة مقصودة قصر بسم (قوله وعرفت الثاني) قال في التصريح وجوبا لانه اسم جنس ار يده معين فوجب ادخال اداة التعريف عليه وهي اه ولم يكف بحرف التنداء لانه لم يشره وقضية التعليل امتناع يازيد ورجل وهو ما نقله السيوطي عن الاخفش ونقل عن المبرد الجواز قال سم وقباس قول المبرد الجواز في مثلثنا دون ال (قوله ونصبته) أي عطا على محل الاول أو رفعت أي عطا على لفظه والوجه ما عوذ ان من قول المصنف الاتي

وان يكن مصوب ال ما نطقا * فبقية وجهان ورفق ينقي (قوله فجب ضم) قال ضمنا أي بناؤه على ما رفقه فلا بد أنه ينقي على الواو اه ولولا فجب بناؤه على الواو لكان أرفع (قوله ويحذف يده من ال) لانه لا يصح بين ما وال ال لفظ الجلالة والجملة المحكية المصدر قال كما يأتي (قوله مردود) كان الظاهر مردودا ليطابق الخبر المتند او هو منغ وتخير وعك ان بقرا تخيير بالنصب على أنه مفعول مفعلة أو تدبر لواحدهما تخيير على حد * نحن بجمعنا * وأنت بجمعنا * وأنت بجمعنا * وهذا الجواب أولى لايها ما نقله ابن ان حرف و قول الجواب لا امر بن ولم يجمع بينهما مالم يرد عليه وليس كذلك فافهم ووجهه الاول ان الثاني ليس جزءه حتى يجمع دخول ما عليه ووجهه الثاني أنه اسم جنس ار يده معين فجب تعريفه بالما تقدم لانه تخيريه ولبعض هنا كلام لا يساوي التعرض له ويرى خذره بما تقدم فتأمل (قوله واقادته فائده) هي طلب الالقبال وعلم من كلامه أن شرط الحذف وهو الدلالة لا شرط وجوبه وهو سدد الحرف مسدده موجودان لكن سدد مسدده بتسبيبه في اللفظ وعند المبرد في اللفظ والعمل (قوله نصبه بحرف التنداء الخ) في الجمع أنه على هذا شبهه بالمفعول به لا مفعول به (قوله اما ز بدلة) أي مفيد مفاد الجلالة وواقع موقعه والواو المراد أنه بنفسه جملة كذا قال البعض وهو ظاهر على مذهبي سبويه وعلى أول الاحتمالين

أحد خبرها فمفسد سبويه جرما أي الفعل

الآتين في تقرير مذهب المبرد (قوله والفاعل مقدّر) أي محذوف تبع لفظ الفعل الذي استترفه ويحتمل أن المراد استترفي بالانتهاء لما عجلت عليه حاز أن يستترفي الفعل ثم رأيت بعضهم ذكر مقتصر عليه ولكن الأول أوفق بكلامه في تقرير مذهب سيبويه وعلى الثاني يكون ياز بدنيته جملة وكذا على ما حكاه أبو حيان عن بعضهم أن أحرف النداء أسماء أفعال محتملة لضمير المنادى بكسر اللام فتحته (قوله وأتقديرا) اعترضه شخصان التقدير بتأني وجوب الذكر وأجاب البعض بأن المراد بالذكر الملاحظة وكلام الشارح مبني على مذهب ابن مالك من جواز حذف المنادى قياسا قبل الأمر والدعاء كما مر بيانه (قوله ونحو) مفعول ضم ومفعول افتح ضمير محذوف بعد وعل في نحو وتفتح فتفتح الالف مضارع ومن أي ضعف وبضمها مضارع أها أن والهاء كسورة فهما (قوله ابن متصل) أنت خبير بأن المراد بيان لفظه فهو من حيث فعل فكيف وصفه بالنسبة حيث قال متصل ههنا فكان حقه أن يقول متصلا متصلا بالانصب على الحال (قوله متصاف إلى علم) أهم من أن يكون مفردا وغير محدد سم (قوله حازنيه الضم) أي على الأصل والفتح ناعلي الاتباع الفتحه ابن أذ الحاضر ينصب ما سلك هو غير محتمل وعليه اقتصر في التسهيل أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجمعا ما شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازي في تعاليفه عبد الظاهر وعلى إتمام ابن وأضافة زبداني سعيد إلى ابن الشخص نحو زضافته إليه لئلا يسهل ما به كما في السبب مع الوجهين السابقين ناعلي الوجه الأول فحقه زبداني ففتحته اتباع وعلى الثاني فتحه شيعة وعلى الثالث فتحه أعراب وفتحها بن على الأول والثالث فتحه أعراب وعلى الثاني فتحته بناء اه تصریح بعض تفسير ونقل شخصان حواشي الجاهلي أنه لا يتصور الرفع في تابع العلم الموصوفين إذا كان أي العلم الموصوفين مفتوحا ثم نقل عن الظاهري مائنه وأعلم أنه لا يجوز في تابع العلم الموصوفين بالانصب نحو ياز بدني وعمر والعاقلة تنصب العاقل كإجراء به الصيام وصريح بغيره اه ومقتضى النقل الأول تصور رغبة إذا ضم العلم الموصوفين ومقتضى الثاني عدم تصور رغبة مطلقا وكان المنابع من الرفع ههنا ضم ذلك العلم الفصل بين التابع والمتبوع نحو ربه (قوله) ما حكم من المنفرد الخ من الجزأين لا يدل شذوذا كما مر في محله والسرادق بضم السين المهملة ما عذوق يحسن الدار (قوله شرط جواز الأمرين) حاصل ما ذكره المصنف والشارح من الشرط ستين شرط في التسهيل سابعاه وهو أن يكون المنادى تظاهرا لضمير بان يكون ضمير الآخر وسيد ذكره الشارح بشرط النووي في شرح ههنا أن تكون البدوة حقيقة وشرط بعضهم في العاقل التذكير وغاظه فخير ياز بدني فاطمة كإجراء بدني عمر وكذا في الفارسي قال شخصنا ونبي أن أراد كون لفظ ابن مقردا لا متنى ولا مجرعا ولا يفتي أخذه ناعلي صنيع المصنف (قوله وكلامه لا يوفي بذلك) أي لأن أنافي المثال محتمل للوصفية وغيرهما (قوله ويل ابن علم) معطوف على بل الأول والواو في معنى أولان انتفاء أحدهما كاف في فتح الضم (قوله وعلى هذا فلا حذف) أي للجواب بل هو مذكور لكن فيه حذف فاعلا جواب للضرورة وفي احتمال الأول أيضا ارتكاب ضرورة لا بشرط حذف الجواب أن يكون الشرط فعلا ماضيا لحث كان مضارعا كان حذفه مخصوصا بالشرع قاله الشيخ خالد (قوله ومعنى البيت أن الضم محتمل أي واجب إذا حذف الشرط من الشرط المذكور) يعني الشرط المذكور لا بضرورة غير ما حقي يصح اعتراض البعض بأنه لم يعلم من البيت إلا وجوب الضم عند فقد شرط من شروط ارتكابه كيف قال من الشرط المذكور ولا يقال مثال المصنف بغيره اشتراط أفراد العلم الموصوفين بان لا نقول ههنا يؤدي إلى افتاد مثاله اشتراط أفراد العلم المنصاف إليه ابن أيضا وهو باطل وادار دقت استيفاء تحت تراتب الشرط الستة المذكورة متناوشتا خلفا فخرج بكون المنادى مفردا نحو باعبد الله بن زيد بالعلم نحو ياز بدني بن زيد وكونه بعد ابن نحو ياز بدني الفاضل وكونه متصلا به نحو ياز بدني الفاضل بن عمرو وكونه صفة له نحو ياز بدني بن عمرو وعلى أنه يدل وكونه مضافا إلى علم نحو ياز بدني أعني ما يجب المنصب في الأول والضم في البقية (قوله يارجل ابن عمرو) في وجوب الضم في هذا المثال نظر لأنه تقدم أنه يجوز نصب النسبة المقتضدة الموصوفة في قوله ويجوز نصب ما وصف الخ الآن يجوز وجوب

الذكر لفظا وأتقديرا
أفلاذنه بدون المنادى
(ونحو) يذمهم وأنهم
من ههنا يذمهم
لاتن أي إذا كان
المنادى علما مفردا
موصوفا بان متصل به
مضاف إلى علم نحو ياز
ابن سعيد حازنيه الضم
والفتح والنحو عند
الضمير بن غير المبرد
الفتح ومنه قوله ما حكم
ابن المنذر بن الجارود
بسرادق الجحد عليك
مجدود
في تنبيهه شرط جواز
الأمرين كون ابن صفة
كأهوا الظاهر فلو حصل
بدلا أو عطف بيان أو
منادى أو مفعولا لفسد
مقدرة ضم الضم وكلامه
لا يوفي بذلك وإن كان مراده
(والضم ان لم يل ابن
علما
وبل ابن فلم قد حقا)
الضم مبتدأ خبره قد حقا
وان لم يدل شرط جوابه
يخالف والتقدير ما الضم
مضم أي واجب ويجوز
أن يكون قد حقا جوابه
والشرط وجوابه ضمير
المبتدأ واستثنى ما ضمير
الذي في حكمه وأهلا لأن
جملة الشرط والجواب
يستثنى فيما ضمير
واحد لتعلقه بمقتضى الجملة
الواحدة وعلى هذا فلا
حذف ومعنى البيت أن
الضم مضم أي واجب
الضم مضم أي واجب
إذا حذف شرطه من الشرط المذكور كافي في نحو يارجل ابن عمرو

وماز يد الفاضل ابن عمرو وماز يد الفاضل لا تنافا عليه المنادي في الاول واتصل بالابن في الثانية والاول له في الثالثة ولم يشتر هذا
المكوفين كقوله فما كسب ٩٦ مائة وابن اروي ما جردتكم بالبحر الجواد بفتح عرو على هذه الثلاثة يصدق صدر البيت

الضم سيبا على امتناع الفتح للاتباع اولتر كسب قننه **(قوله)** وماز يد الفاضل يصدق هنا هل لم الابن
علما يصدق السالبة بنى الموضوع سم وقد اساء البعض التعريف بوجه يصدق السالبة بنى الموضوع
صدق لم الابن علما يماز يد الفاضل ابن عمرو فقلنا **(قوله)** واتصال الابن الخ أي واتصاف اتصال
الخ وكذا قوله والوصف الخ **(قوله)** ولم يشترط هذا أي كون الوصف ابنا فاجاز والفتح مع كل وصف نصب
قال في التصريح ببناء على أن فعله الفتح التر كيب وقد جاء محذورا لرجل ظر بفتحهم بالخ وواذا كان هذا
(قوله) فما كسب بن مائة هو الذي أثره في مائة ومات عطشا ومائة اسم أبيه قال شيخنا السيد وابن
اروي اسدي والخ واذ الطائي المشهور اه ور واية المتقي والعيني وابن سدي قال السيوطي في شرح
شواهد هراوس بن حارثة الطائي وسدي أمه اه وكذا قال العيني وبه يعرف ما في كلام شيخنا السيد
المقتضى أنه حاتم والمراد بعمرو بن عبد العزيز كماله السيوطي وغيره **(قوله)** بفتح عر خرج على أن
أصله باعرا بالالف عطف من بحسب الحاقها في غير الندة والاستثناء والتعجب أو أن أصله باعرا بالنون
للاضروعة ثم حذف الف لثلاثة اسكتين اه ذكر باقي التخريج الثاني نظر ظاهر **(قوله)** فكذلك عند
الجمهور أي أن مذهبهم أن الفتح في الاول ليس التر كيب بل للاتباع أو لضافته الى ما بهما بن نعم اعرابية
فقد ان على الاضافة المذكرة غير ظاهرة لأن ابن على الاضافة تعميم بين المتعاقبين ففتحته غير مطلوبة
لما لم الهم الان يحل معناه تقدير الى مثل ما أضف اليه ما قبله بالواو أعني مثلا لقلنا مل **(قوله)**
لانتر كسبته معه أي تر كيب خمسة عشر والظاهر في اعرابه على هذا القول ان قال زبدان متادي معنى
على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الراء التر كيبى حركة زيد على هذا حركة بنية **(قوله)**
والتر كيب وصف بنت هنا الفرق بين اسفون بنت اناسه هي ابن بن بادة لثلاثة خلاف بنت فانها بعدد الشبه
أو كثرة اسمة مال اسفة في مثل هذا التر كيب دون بنت وفي التصريح ان امتناع الفتح لتعدد الاتباع لأن بينهما
حاجزا حصنا وهو تحرك الراء لوحدة اه وهو لا يأتي الا على القول بان الفتح للاتباع ومثل الوصف بنت
الوصف يفي تصغير ابن **(قوله)** بالفتح بالهم الخ أي لكثرة استعمال المذ كورات تأمل **(قوله)** ومازل ابن
ضل يضم الضاد المضممة على حسن لين لا يعرف هو ولا آؤه **(قوله)** ويجوز فتح ذى الضمة عند آخره وحب
والمراد بالحقو راجع الى الشروط المتقدمة **(قوله)** في غير أي غير الراء الجوز بن عمرو **(قوله)** وألف ابن
أي اذا لم تقع ابتدا مسطر كافي الدمايني عن ابن الحاحب ولم تكن النون مجازية ولم يشترط كافي
الغرض وقوله في الحالتين أي التداويع ومثل ابن اسفة نظيره ما تقدم ومقتضى عبارته وجوب تنوين
الموصوف بنت في غير النداء لا يجوز زحفه في النداء وهو خلاف ما في الدمايني حيث قال فيه وجها روي
سدي به عن العرب الذين يصرقون هند او قوه فيقولون هذه هند بنت عامر بن تنوين هند وتركه لكثرة
الاستعمال **(قوله)** وان نون في الضرورة كقوله جارية من قيس بن فليحة ولا فرق في العلم في جميع ما ذكر
بين الهم والكتفة واللقب في ما صرح به ابن خروف وزعم الراي وجوب تنوين المضاف اليه وكذا ألف ابن
اذا كان الموصوف بابن مضافا كافي تام او بمجرد بن زيد واختاره العفدي في تاريخه بعد نقل اختلاف واختاره
ايضا المصنف اذا كان المضاف اليه ابن مضافا **(قوله)** يمتلئه بل هو أقرب الى غلبه نحو ارب بن سعيد **(قوله)**
وفيه خلاف فقد اجاز الفرزدق تديرا الضمة والفتحة اه دمايني ماضية على الأصل والفتحة على الاتباع او
التر كيب أو الاضافة الى ما بهما بن كافي ماز بن سعيد **(قوله)** واضم او انصب في عبارة اشاره الى بناء النون
اضطرار اذا ضم وعاربه وجوه الاصل في الاسماء اذا نصب قال سم وظاهره وجواز وجهين ولو فيها
ضمه مقدور وبفرق بين هذا وما تقدم بان القصص ان الاتباع لا تخفيف ولا تخفيف مع التقدير ولا كذلك هذا
اه واذا ضمت المنادي المفرد المنون ضرورة فك في فتمت الضم والنصب وان نصبته تعين نصب فتمت فان نوى
مقصود ونحو باقي الضرورة فان نوى الضم جاز في فتمت الوجهان أو انصب بنين نصب فتمت كذا في شرح التسمييل

ونحو وماز يد ابن اسفينا
لعدم اضافته بن الى علم
وهو رادع ز البت
في تسميات الاول
لا اشكال أن قصه ما بن
قصه اعراب اذا ضم
موصوفه وأما اذا فتح
فكذلك عند الجمهور
وقال السيد القاهري
سركة بناء لانتر كسبته معه
في الثاني حكم ابنة فيما
تقدم حكم ابن فيجوز
الوجهان نحو ما بهما بن
زيد لا فله مضم ولا
أثر لوصف بنت هنا نحو
ما بهما بنت عمرو واجب
أضمر انثال يلقى بالهم
بالفان بن ثلاث ومازل
ابن ضل وما بهما بن سعيد
ذكره في التسمييل وهو
مذهب المكوفين
ومذهب المصريين في
مثله مما ليس بعلم التزام
انهم في الرابع قال في
التسمييل ورجحاض
الابن اتباعا يشير الى ما حكاها
الاخفش عن بعض
العرب من ما زبدان
عمرو بالضم اتباعا لضم
الذات الخ لئلا يفسد
أضما ويجوز فتح ذى
الضمة في النداء ويجب
في غيره حذف تنوينه
لفظا وألف ابن في الحالتين
خطا وان نون في الضرورة
السادس استسقط في
التسمييل ذلك كون

للمنادي في الضمة ظاهرة وتجاوزت ويجوز فتح ذى الضمة الظاهرة اتباعا وكلامه
هنا يجزمه نحو ما بهما بن سعيد بن مريم بن مريم في تقدير الضم اذا كان في تقدير الفتح وفي خلاف له (واضح) أو انصب ما اضطرارا نونا

لا ردى وغيره (قوله عاله استحقاق ضم ينال) يحتسب ان محال من ماواستحقاق مستدولة متعلق بين
مضمة تامة في اثبت وبين خبره والجملة صلة ما ومن الارجح في هذه العبارة مذكر الشاطبي ان له هو الخبير
وجهه بين معنى أظهر صفة الضم قال واحد من زمه من الضم المقدرة لا يضطر الى تنوينه فان الحرف الذي
قدرت فيه الضمة ساكن نحو يا فاضى وباقى فاذا نون حنف لا تتألفا كما مع التنوين في بقى فالتنوين في
وزن الشعر مشددا اه قال شخناوتيه البعض وقد يقال فائدة تظهر فيما لا يضطر الى الحذف عند التثنية
السالكين فيكون ثم يحرك أى فالولى ان بين معنى ذكرنا سابقا (قوله ليت الخ) قوله
حجتك عزة بالمحجر وانصرفت * حتى ويحذف من حالك ما قبل
وقوله فاشكرها بالنصب جواب التثنية وقوله مكان حمله العين فهو باعلى النظر فله لم يذكر متعلقه ولم
الانتقد برأى يارجل حيث في مكان ما قبل حيث (قوله ابعدا الخ) لاحاحه لجل نصب هذا ضمير ورقلماسرح
به المصنف في التسهيل ان الموصوف يجوز ضمهم كالموصوف الرضى على ان هذا من الشبهة بالانصاف لنفسه
لذلك لم يركوه من الشبهة بالانصاف احد قبل ان كما ريبا ذلك وشي يضم الشين المجهلة ففتح العين الملهمة
والياء الموحدة (قوله ضمير بتصدره الخ) أى متضمنة من شخا مع ما قبل من الحروف فى اليمين معنى وعادة
انشاء الضرب على مصدره عن مصدره وبه موهول وأصل ارقى وواقى جمع واقية من الوقاية وهى المحظ
فأبدت الواو الاولى حمزة كما ساقى في قول الناطم وجزا الاول الواو بن زداخ (قوله وواقى الناطم والاعمال الخ)
وجهه ان اسم الجنس أصل بالنظر الى العلم والاعراب أصل بالنظر الى البناء فبالاضطر الشاعر أعطى
الأصل للأصل والفرع للفرع اه حفيد قال السيوطى والمختار عندي عكسه وهو اختيار النصب في السلم
لعدم الالاماس فهو الضم في النكرة المقصودة لثلاثتين بالنكرة غير المقصودة لثلاثين المقصودة لثلاثين
لضرورة الحركة لاستخدامها في التنوين ولم أقف على هذا لى لاحد اه وفيه ان تعليله اختيار نصب
العلم لا يتبعه لانه كما الداس في نفسه لا الداس في ضمة فلا تملك التعليل الا بضميمة كون الوجود عند
الضمير وقالى الأصل في الاسماء والاعراب أولى فندبر (قوله جمع يا) أى متلاظفهم وان سائر حروف
البناء كذلك سم (قوله التزوج) أى الذى على رأسه تاج ويجوز ضم الرفع والنصب اه عيسى وأراد
بصدنان القبلة الملهمة وقد يدل التائب في قوله عرف فتقول البعض تعالين وعدنان أوامر بغير
مناسب هنا (قوله ولا يجوز ذلك في الاختيار) لان التسمية معرفة والمعرفة لا يجمع بين أدنى تعريف اه
نصريح وفي المعقد ان النحو بين مختلفون في بناء العلم الذى فيه الحروف وان ابن هشام اختار المنع
بحث أنه لا مانع من بناءه لانهم انما اعتبروا داء ماضية ال لثلاثتهم معرفة وذلك غير لازم هنا لان هنا
غير معرفة الا ان يكون المنع لاجل الصورة اللفظية الا أنه ينتقض بضمير بالانطلاق زيد اه قال سم
و يؤيد المدحوا ما بانى عن المبرد فيما سمي به من موصوله بمدحها بان نحو الذى والى الا ان يفرق بينا في اسقاط ال
في العلم الكون زائدة عليه بخلاف نحو الذى والى معنى هما وفيه تأمل اه (قوله نحو بالانطلاق زيد)
قطع العلم لان المدح موهمة الوصل فعلا أو غيره فادعى به يجب قطع حمزة فادعاه في التصريح قال
البعض وانظر ما لفرق بين هذا وبين ما ذهب حوزة الشارح الوجه الثلاثة اه وانتخبه بربان
اسم الحلة تخرص لا يشاركة فيها غيره فلا يبعد ان يكون منها جواز الوجه الثلاثة (قوله نحو الذى والى)
أى مع الصلة اندمج محل الخلاف وأما مجرد الموصول المسمى به فوافقا لله في التصريح أى متفق على منع بناءه
(قوله وصوته الناطم) قال أبو جحان والذى نص عليه مبدوء بالضم وفوقه ينسب لوجه التسمية فيها يشين
كل منهما ماسم تام الذى يصلته بمنزلة اسم واحد كالحرف فلا يجوز زيدا أو جمع (قوله نحو بالاسد مشددا قبل)
قال شخناوتيه البعض الظاهر أنه من الشبهة بالانصاف فنصب لان شدة تميز اه وفيه ان شدة ليس تميزا
للا تميز غير مفردي حتى يكون الاسد عاملا في شدة فيكون من الشبهة بالانصاف بل هو تسمية عاملة مثل
المخدومة التى بمعنى جمالت وحيد يكون التركيب من المضاف وتقديره او يكون نصب الاسد كالحرف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه في الاعراب (قوله لان تقديره يامل الاسد) أى فاما ندى في الحقيقة لم تدخل

مكان ما قبل حيث
يارجل ومن النصب
قوله
أبعدا حصل في شبي
غربا وقوله
ضربت صدره الى وقالت
باعدا لقد قتل الاواقى
واختار الخليل وسيبويه
الضم وأبو عمرو وعيسى
و نوس والجري والمبرد
النصب ووافق الناطم
والاعمال الاقرب في العلم
والآخرين في اسم الجنس
(و اضطرار خص جمع
باوأل) في قوله
عماس بالملك المتزوج
والذى عرفت له بيت
الداعدان وقوله
فما الاسلام الاذان فرا
ابا كما انتمه فثابتا ثم
ولا يجوز ذلك في الاختيار
خلافا لعدد الذين في ذلك
(الامع الله) فيجوز
اجماع القوم لاهى
صارت كالجزء منه فتقول
بالله باثبات الالفين
وبالله بخفضه ما والله
يخفف الثانية فقط
(د الامع تحكى الجمل)
نحو بالانطق زيد فين
سمى ذلك نص على ذلك
سيبويه وزاد عليه المبرد
مامى به من موصوله
مبدوء بالضم الذى والى
وصوه الناطم وزاد في
التسهيل اسم الجنس
المشبه بنحو الاسد مشددة
أقبل وهو مذهب ابن
سندباد قال في شرح

والثاني ظاهر كلامه أن الوجهين على السواء (واحد له كسرة) والنداء (نسبة) خالدا عن ال (وبدلا) تقول باز بدشر بألفهم وكذلك باز بدشر وتقول باز بدوا عبد الله وكذلك باز بدوا عبد الله وهكذا حكمه مام المصوب لأن ال يدل في تذكير الأفعال والعطف كالنائب عن العامل في تذكيره كما أجاز المازني ١٠٠ والكوفيين باز بدو عمر أو عبد الله ب (وإن يكن محسوب ال مائه فافهمه

وجهان) الرفع والنصب والتركيب أي لفظا ومعنويا (قوله ظاهر كلامه الخ) عليه قد يفرق بين هذا والنسق مع ال حيث يرجح الرفع فيه كباي فإن ذلك أقرب إلى الاستقلال فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى سم وأقربية المنسوق مع ال إلى استئله بالنداء من حيث العطف الذي هو كما لا وإن بدل من حيث ال التي لا تجمع حرف النداء (قوله على السواء) كلام ابن المصنف يقتضي ترجيح النصب بسم (قوله وبدلا) لم يقدّمه وإنما لم يولد من ال لأنه لا يكون في النداء إلا خاليان ال ولهذا قال المصوب في جمع الجوامع وشبهه لا بد لأن أي الحركة المقصودة والاشارة والأولى من المنادى قال سم وكان وجهه أن البدل على تبه تكرر ال العاقل وهو الحرف هـ وهو لا يدخل على ما فيه ال لكن نقل الدماميني عن المصنف أن من البدل ما يرفع وينصب اللهجه التوكيد والتعقّب في عدم صلاحته لتدخّل حرف نداء قبله نحو ما يتم إل حال والنساء وبوجه هذه المسئلة منه على أن عامل البدل عامل النداء (قوله باز بدشر بألفهم) أي بلا تين وكذا بعضهم بشر بلا تين في صورة العطف (قوله وهذا حكمه مام المنادى المقصوب) أي أنه مامه كالمتسقل بالنداء فبعاملان فافهمه له إمامه لأن به مستقلين بالنداء (قوله لأن البدل في تبه تكرر ال العامل) ظاهره على مذهب غير المصنف أما على مذهب الهم من أن العامل في السدل عامل في المبدل منه كقبة التوابيع فيوجهه بأن البدل لما كان هو المقصود وكان المبدل منه في تبه الطرح كان كالمتسقل العامل ونظير ذلك ما وجدته برفع تابع أي في نحو يا إلهال جل من إلهما كان هو المقصود وأي وصلة إليه وجب رفعه (قوله أجاز المازني) أي قيسا على المنسوق المقروء بال برفع الجهور بحسبه لم من تعليل جواز الوجهين في المقرّوف وفي تفسيره بالاجازة اشارة إلى أنهم يميزون حمله كالمتسقل هذا هو الظاهر وإن توقف شخصه فقل وهل المراد مع اجازتهم العزم أو الرفع اه (قوله ما نسقا) ظاهره ولو مضافا نحو باز بدوا الحسن أو نحو لا بدعيه (قوله فبه) وجهان الرفع والنصب لا يتناع وقد عرف النداء قبله فافهمه الرفع بسوطي (قوله ورفم) توخ لا بدعاه كون الكلام في معرض التقسيم كما في الفارض (قوله ما فيه من مثا كالمحرك) أي مع كونه أقرب إلى الاستقلال كانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى كما مر عن سم (قوله والعطف على فضلا) وقال ابن هـ على مفعول معه وضعفه ابن انشاب وقيل مفعول محذوف أي وهو باله الطير (قوله ولا يمحجل كلفظ ماواه) أي فلا تطلب مثا كنه له (قوله أن كانت ال معرفة) أي كما لا يه فالنصب أي لاختيار النصب لما في الشرح من أن المعرّف بشبهه المضاف أي من حيث تآثر مائه ال معرفة بتعريف ال وتأثر المضاف بتعريف ال بالإضافة وتخصصها (قوله والأفانزع) أي والالتكّن لتعريف كافي من تبهه الكلمة نحو الرفع والأي للجمع المصغرة نحو المحرّ فاختار الرفع لأن ال حيث كان المفعول (قوله الرفع) ترد عليه الآية إلا أن عن عطف والطير على الهمسم فافهمه إذا ذكر بعد نعت المنادى تابع كآز بد الظرف صاحب عمر وفان قدر الثاني نعتا للمنادى نصب لا غير أو نعتا لنت المنادى لفظ به كلفظ فافهمه بتعريفه بقوله لفظ به كلفظ فافهمه بالتابع إن أراد على سبيل الأوليه لما كلفه ذلك أو على سبيل الوجوب فممنوع عندي ولم لا يجوز والنصب مراعاة لفعل نعت المنادى فبالسك بالانصاف (قوله محسوب ال) سبأ في تبه وقوم مقامه اسم الاشارة والموصول (قوله الرفع) طاهره ولو كان مضافا نحو يا إله الحسن الوجه لا بدعيه (قوله وبدل موضع الحال) أي من صفة تقدمه عليه فلا يضر تذكيره أو من محسوب ال كما يشير إلى جواز الأمرين قوله الآتي واقعة أو واقعا فالأول ناظر للأول والثاني للثاني (قوله في موضع الحال) يعني على الضم) هذا مبنى على ما ذهب إليه بعضهم من جواز وقوع الظرف المنطوق عن الإضافة حال كونه عليه شيخ (قوله مرفوعه) مقتضاه أن الرفع نعت مضافة للاحال من محسوب

وجهان) الرفع والنصب (ورفع نقي) أي يختار وفاقا للتحليل وسبويه والمازني لما فيه من مشا كالمحرك والحكاية سبويه أنه أكثر وأما قراءة السبعة بأجل أقوى معه والطير بالنصب فلعطف على فضل لامن ولقد أتت أود من فضلا واختار أبو عمر ووعيسى ويونس والطبري النصب لأن ما فيه ال لم يل حرف التبدل فلا يجعل كلفظ ماوايه وتساكيا ظاهر الآية إذا جاع التفسير سوى الأعرج على نصب وقال النيران كانت ال معرفة فالنصب والأفانزع لأن المعرّف بشبهه المضاف في تبهه في هذا الاختلاف افتأ هو في الاختيار والوجهان يجمع على جوازهما إلا فيما عطف على تكة مقصودة نحو يا رجل والغلام فلا يجوز فيه عند الانقش ومن تبهه الال الرفع (وأب محسوب ال) بضمه بلزم بالرفع لدى ذي المعرفة فيحوز في ضبط هذا البيت أن يكون محسوب منصوبا فافهمه استندا بلزم خبره

ومحسوب مفعول مقدم بلزم رخصة نصب على الحال من محسوب الوب الرفع في موضع الحال من محسوب الوب يمد في موضع الحال مبنى على الضم لحذف المضاف الموهو ضمير يمد إلى أي والتقدير وأب يلزم محسوب ال حال كونه مفعولا مرفوعة واقعة أو واقعا بلحاظ مجوز أن يكون محسوب ال مرفوعا على أنه مبتدأ أو يكون خبره يلزم والجملة خبرا بها

والعائد على البتة المحذوف أي يلزمها ويجوز أن يكون صفة والغير المراد أن ثبت ١٠٤ أي فهي فيكم مقصودة منبذة على الضم

وتلزمها ها التسمية
مفتوحة وقد تسمى لتكون
عوضا عما فات من
الاضافة وتوثق ثابت
صفتها نحوها أي الإنسان
بالتبعية النفس ويلزم
تابعها الرفع وأجاز الماضي
نفسه قياسا على صفة
غيره من التبادلات
المضمومة قال لا حاجة
إلى هذا المذهب أحد
قوله ولا تابعه أحد بل
وعلة ذلك أن المقصود
بالبناء هو التامير وإي
وصلة إلى ندائه وقد
اضطرب كلام النظم في
النقل عن الزحاج
فنقل في شرح التسهيل
هذه هذا الكلام ونسب
إليه في شرح الكافية
موافقة لما في وتبعه
ولده وإلى التفسيرين
بمذهب الماضي الإشارة
بقوله لذي المعرفة
وظاهر كلامه أنه صفة
له مطلقا وقد قيل عطف
بيان قال ابن السبويه
الظاهر وقيل إن كان
مشغافه ونعت وان كان
جامدا فهو عطف بيان
وهذا الحسن وتبينات
الأول بشرط أن تكون
ال في تابع أي جنسة
كما ذكر في التسهيل فإذا
قلت يا أيها الرجل قال
جنسة وصارت بعد المحذور
كما صارت كذلك ببناء

ال ولا يقل رة والآن يقال الثالث باعتبار كون محبوب ال صفة أو أنه أشار إلى جواز وجه آخر
المعنى لكن برده على لزوم الفصل بين النعت ومعنونه باعتبار أن
هو العامل في الرفع لأن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والعامل في الحال هو العامل في صاحبها
فيكون يلزم عامل في محبوب ال في الحال منه وصفة الحال فتدبر (قوله والعائد على المبتدأ) أي الأول
أما العائد على المبتدأ الثاني فيستغنى عن الرفع وكذا العائد على أيها الأعراب الأول (قوله ويجوز أن يكون صفة
هو الخبر) أي أو الجملة خبر أي وعائد محذوف أي صفة لها أو بعدها ويلزم ما بالياء الصفة خبر بخبر
أو بانه الفوقية فهو نعت موصوفه والرفع حال من فاعل يلزم وجهه مفعول بزيادة الياء فكانت مفتوحة وان
انضم عليه الشيخ خالد وسعد بن حماد (قوله والمراد أن ثبت أي الخ) أي لا يخفى أن ما ذكرنا إلى قوله ويلزم
تابعها الرفع لم يستغنى عن المتن لا منطوقا ولا مفعولا فافكر براد منه وما اعتبر به الهم من أنه مستغنى من
ذكر أي منه على الضم مقدومه بما رادها مع غير تابع في قوله وقد تسمى إلى قوله ويلزم تابعها الرفع (قوله
لتكون عرض الخ) علة تلزمها (قوله عرض عما فات الخ) كما عروضا وغنمه ما أي أمانا ندعو ونوصيها بالانفاد لانه
في موضع نفسه وما بالشرط لانها مفعول مفتوحا للشرط دعائني (قوله وتوثق) أي على سبيل الأول ولا
الوجوب كما في الدعاء مني والجمع عن صاحب المذيع (قوله ويلزم تابعها الرفع) في مقام مناه عذوق
المصنف الرفع أو انصب فلا تنقل (قوله قال الزحاج الخ) به نظر لأن ابن الباذش ذكر أنه مسموع من لسان
العرب ولا نه قرى شاذا قل يا أيها الكافر بنو مني تعضد الماضي قاله السندوني (قوله أن المقصود بالبناء هو
التامير) ومع ذلك ينبغي أن لا يكون محله نفسه لانه محسب الصناعة ليس مفعولا به بل تابع له ويؤيد ذلك قول
ابن المصنف وسيد ذكر ما شارح أيضا أنه لو وصفت صفة أي تعين الرفع منه وأن الأول برده على أن تابع ذي
محل له محل متمم وهو حجة تدعي أن يكون محل تابع أي نصبا وان نصب نعت تدعو بوجه ما عطف مناه عن
الدعائني في ما زاد بالنظر يفسر صاحب عمر أنه أن قد صرح صاحب عمر ونعتا للظرف لفظ به كما يلفظ بالثبات
رفع الرفع وان نصبا فغيب على ما يناسب بقا اللهم الآن يكون منع نصب نعت تابع أي لعدم صحاح أصلا
نعم يصح ما يحتمل من أنه ليس لتابع أي محل نصب ولا يجوز نصب نعت على أن الرفع التابع أعراب وأن عمله
قول مقدومي للجهول أي دعي الماقل كما لم يكن ما بعد أي على هذا ليس تابعه إلا في الحقيقة فلا يظهر
محل كلامه على هذا مع قوله بل تابع له فاقبل (قوله وأي وصلة إلى ندائه) انما أثر وأبالاها موضعها في
الابواب واحتياجها رضاعا إلى المخصص الصق بمجاهد من غيرها وأما ما شبهه اسم الإشارة بكونه وضع معها
مشر وطائر الزايم اسم الإشارة الخمسة أو الوصف بسبعة قامه في التوصل إلى ندائه أي ال ما ضاع
الغائب فانه وضع معهم مشروطا الزايم اسم الإشارة لكن بما قبله غالبا وهو المقصود وأما الموصولات فانه وان أزال
إليه ما بعده لكنه جعله أ دما معني عن الرضي باختصار أو بصا غيرا لثابت وكثير من الموصولات لا يشارها
حرف النداء (قوله أنه صفة له مطلقا) أي مشتق كان أو جامدا لتأويل الجامد بالمشتق كالعين والمضارع ولأن
كثيرا من المحققين عن أنه لا يشترط في النعت أن يكون مشتقا أو مؤنثا بل أن الضابط دلالة على معنى في
متبوعه كالجلد لانه على الرحولة (قوله وقد قيل عطف بيان) ظهروا مطلقا نعم الما قبله (قوله
جنسية) أي الزائدة لازمة كالاسم أو غير لازمة كالنوع لدلالة ال على الأصل كالحرف ولأنه لا يبعد أن يكون
ولا الدخالة على العلم بالجنسية كاصق أو النجم فعلم ما في كلام البعض من النقص أو المراد أنها جنسية بحسب
الأصل أي قبل دخولها كما قبل عليه بقية كلامه فلا تنافي أن محصورا بعد دخولها معين حاضر كما سيذكره
(قوله وصارت بعد المحذور) أي بسبب وقوعه مدخولا صفة لانه كقصد به معين حاضر لا بسبب انقلاب ال
عنه حتى يرد أن المحصور به أنها غير مدخولة فافاده سم (قوله أن يكون ذلك عطف بيان) أي لا تفتلان
العلم لا ينعته هكذا ينبغي التعليل (قوله رأي موضوعه بالجملة) والتقدير بامن هو لرجل والاقصا رضى

الإشارة وأجاز الفراء والجرجاني اتباع أي محصور ال التي لاج لصفة نحو يا أيها الحرف والمنع مذهب الجمهور وتبين أن يكون ذلك عطف
بيان عندهم أجازها الثاني ذهب الأنحش إلى أن المرفوع بعد أي خبر لا يتأخذ وفراى موصوفا بالجملة وتبين أن يكون كذلك

لما ظهر والمبتدأ كان أولى ولما وصلها بالفعلة والظرف * الثالث ذهب الكوفيون وابن كيسان إلى أن ما دخلت التنبيه مع اسم الإشارة فادخلت بألف الرجل تريد بألف الرجل ثم حذف ذلك فصار **يا** أربع يجوز أن توصف صفة أي ولا تكون إلا مرفوعة مفعولة كانت أم مضافا كقوله **يا** الجاهل ١٠٢ ذوات التنزيه لا تقع في حية بالنكر * (وأما هذا الذي ورد) أي هذا مبتدأ وألف الذي حذف

عليه وسقط الصاطف
للتضرورة وورد جملة
شبهه وهذا الفعل إما
لكون الكلام على
حذف مضاف والتقدير
لنقل أي هذا الذي
ورد أو هو من باب
نحن ما عندنا وأنت بما
هذه راض أي أي ورد
أضاف وصف أي في النداء
باسم الإشارة وموصول
فيه أن كقوله **يا** الجاهل
البايع الوجهة *
ثاني فحتمه عن هذه المقادير
ونحو **يا** الجاهل الذي نزل
عليه الذكر (ووصف
أي سوى هذا) الذي
ذكر (برد) فلا يقل
يا الجاهل زيد ولا **يا** الجاهل
صاحب عمرو وتبين
الأول في ذلك لوصف
أي باسم الإشارة خلوه
من كاف الخطاب كما هو
ظاهر كلامه ونافيا ليراد
ونسلا فلا لأن كيسان
فانه أحسن بألف ذلك
الرجل الثاني لا يشترط
في اسم الإشارة المذكور
أن يكون متوالياً أي
ونافيا عن مفعول أو نائب
كقوله **يا** جهنم أن لا زاد
وودعاني وأخلاقين وغل
واشترط ذلك غيرها
(وذو إشارة) أي في

التقدير بالذي هو الراجح
ظاهر (المبتدأ) أي لأن هذا ليس من صفات وجوب حذف المبتدأ وله أن بقول باب المبتدأ باب حذف
وتخفيف دليل جواز الترخيم فيه دون غيره فلهذا التزموا حذف المبتدأ وقوله ولما وصلها إلى قوله أن بقول
الترجمة فيها خبر ما من الصلة كما التزم وفيها خبر ما من الوصف في رأيكم مع (قوله **يا** الجاهل الخ) التنزيه نزع
الإنسان إلى الشروع بالنكر بفتح النون وسكون الكاف آخر زاي السبع أي لا تقع في السبع حاله كونك
مشبه الحية في ذلك (قوله **يا** الجاهل الخ) نحو **يا** الجاهل الخ لعل نأى منادى مني على الضم في محل نصب وما
التنبيه وناصفة أي في محل رفع والرجل صفة لهذا أو عطف بيان مرفوع بضمه ظاهره ونحو **يا** الجاهل الذي قام
فالذي صفة أي في محل رفع وهذا كما مني على أن حركة التاء هاء راب وتقدم ما فيه قل فلهذا لم يذهب
المأزني إلى مجرى هذا أيضا فيكون ذكر ذوال الذي في محل نصب (قوله للضرورة) بل تقدم أن الواو العاطفة تحذف
اختيارا (قوله من باب نحن ما عندنا الخ) أي من الحذف من الأول دلالة الثاني ويحتمل كلام المصنف
العكس وفي الأولى منهما ما عندنا احتمالهما وعدم تعيين القرينة أحدهما فلو أن قبل الحذف من الثاني لأن
الأخر الباقي بالحذف من الأول وقبل من الأول عدم الفصل وتعام لبت والأي مختلف وهو كما قال شيخنا
من المنسرح (قوله **يا** الجاهل الخ) أي الملهل والوجه ما في الرفع فاعل أبايع ونفسه مفعول ولا يصح
الوجه إضافة الباع إليه لعدم جواز إضافة مفعول الفاعل المتعدي إلى مفعوله (قوله وصف أي سوى هذا
برد) قال الشاطبي انه حشو لا فائدة فيه وجاب بأنه لما علم بقوله **يا** الجاهل الخ أن المزمع ليس على ظاهره كان
عظيمة فهم شي آخر فذهب إليه طيلو وأسم الإشارة في قوله سوى هذا يرجع لما ذكر من مفعول
واسم الإشارة والموصول المقر بال (قوله خلو من كاف الخطاب) أي لأنه المقصود بالنداء كما تقدم فهو
الخطاب ووصله بكاف الخطاب يقتضي أن المشارة إليه غير الخطاب فيحصل التنافي ولأن كيسان أن يحل
الخطاب في مثل ياذك للمشارة إليه غير الخطاب في مثل ياذك للمشارة إليه لا يحصل التنافي لكن عنهما ما تقدم
في باب اسم الإشارة من أن الخطاب بالكاف غير المشارة إليه إلا أن خصه بغير الندا فنامل (قوله ودعاني) أي
أركاني والواو على من يدل على القوم وهم بشر بنو ولم يدع (قوله في زوجه الخ) أي لا يزوج أفراد موصوفه
بل يرى حال المشارة إليه نحو ما هذا من جلات ويا هؤلاء الرجل وال في قوله الصفة عهدية أي الصفة
المذكورة في أي أنها تقتنل اسم الإشارة مع اسم الإشارة لا يوصف باسم الإشارة وكان ترك ذلك أنكالا
على ظهور أن اسم الإشارة لا يوصف باسم الإشارة فكأنه معلوم لا غاصم (قوله هي ماس) أي مراده على ماس
من اشتراط كونه بال جنسية على الراجح (قوله نحو ما هذا الرجل) ونحو ما هذا الرجل ويا هذا الذي
قام ويا هؤلاء الأكرام فيها التنبيه واسم الإشارة منادى مقدر فمعه الضم وما بعده مرفوعة (قوله بفت المعرفة)
أي يقول علم الخطاب بالنداء (قوله بأن تكون هي) أي الصفة (قوله هو المقصود بالنداء) بأن مراده
الخطاب بدون الوصف كما إذا وضع المتكلم يده عليه (قوله فلا يلزم شيء من ذلك) مقتضاها حتى كون الصفة
مقرونة بالصفة فتضيحة ما هذا من جمل وليس كذلك ويمكن تحصيل عبارة بحمل من يبايعه وحمل الإشارة
إلى مجموع ما من ذكر الصفة ورفقه وأقر بها بالنافع أي لا يلزم مجموع الثلاثة أي بل بضمه وهو القرن
بالهكذا ينبغي الجواب لا كما أجاب البعض فندر (قوله في نحو سبعة سبعة الأوس) أي من كل تركيب
وفقه في المنادى مقدر ما ذكرنا واقع في المراتب الثلاثة مضافا إليه وسبعة الأوس هو سبعة من عارضني الله تعالى
عنه كافي التصريح (قوله زيد اليملاط) ففتح اليم أصغر زيدا إلى اليملاط لأنه كان يحملوا على جمع لعله

الصفة) في زوجه وأزوم مع أول وم كرهه على ما مر نحو ما هذا الرجل ويا هذا الذي قام هذا (أن كان تركها)
وي
أي ترك الصفة (فت المعرفة) أي أن تكون هي مقصود فبالنداء واسم الإشارة قبلها الجهد والمصالة إلى نداءها كقولك لعمري بين قوم جلوس
بهاذا القام أما إذا كان اسم الإشارة موصوبا لنداء ما بان فبقرت الوقوف عليه فلا يلزم شيء من ذلك ويجوز في صفة حيثما يجوز في صفة
غيره من المناديات المبينة على الضم (في نحو) يا (سبعة سبعة الأوس) وقوله ياتي فيم حدى لأبالكيم وقوله يازيد اليملاط الذيل *

وهي الناقصة القوية الجملة والذيل جمع ذابل بمعنى الضامرك كم جمع را كح اه زكر باوعارة القاموس
وهي الناقصة الشديدة الخصبة المعجمة المبطوعة في العمل والجل بهل ولا وصف من انماها اسمان اه ولو
قال زكر باجمع ذابله كاعبر الشمي لكان انصب بالجملة (قوله لانه منادى مضاف) فهو يتقدر با
والفرق بين هذا والبدل ان هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ولا يجوز ذلك في البدل وان قيل انه في تقدير
تمكرا او اهل اهل انه عند ذلك القائل كالتقدير المعنوي الذي لا يتكلم به شاطي (قوله او توكيد) قاله المصنف
قال ابو جحان بل يذكر ما يحجبنا لانه لا معنوي وهو ظاهر ولا لفظي لاختلاف معنى التعريف لان الاول
معرف بالعلمة أو النداء والثاني بالاضافة لانه لا يصف حتى سلب تعريف العلمة اه قال ابن هشام ومما
أقوى من ذلك وهو اتصال الثاني في عالم يتصل به الاول قال سم ولا يخفى أن كلا الأمرين انما يراد
المصنف اذا سلم انه مانع ولا يقدح في ذلك فظاهر تعريف التوكيد اللفظي فانه صادق مع اختلاف معنى
التعريف ومع اتصال الثاني في عالم يتصل به الاول (قوله وتناول فيه الاشتقاق) أي جملة مشتقبة تأوله
بالمشوب إلى الأوس وضمة الشاطي بان التبع الجملة مدعى تأوله بالمشق موقوف على السماع (قوله
والثاني منجم) أي زائد سماعه على حوزة اقسام الاسماء أو كثرة ما بهاء وعلى جواز فقهه فصل بين المضافين
وهما كالشيء الواحد وكان لزمن ان سون الثاني لعدم اضافته اه تصریح عليه فقهه غير اعراب لان غير
مطلوبة لانه بل في فقهه اتباع فيما ينظر وان كان رد عليه أن بين التسمي والتسميع له جازا حصصا لكن
صرح الشارح بان نصب الثاني وتوكيد وبقائه تفسير للمفرد لا لاقسام بالتأ كد اللفظي وعلى هذا فالفقه
فقه اعراب ولا يعد ان الفصل بالثاني مقفول لانه كذا فصل لاتحاد الامين لفظا ومعنى وان عدم تنوين الثاني
على هذا الوجه والذي قبله لامساكة في تقدير قول صاحب التصريح فقهه فصل الخ وقوله وكان يلزم الخ
فتأمل ولا يصح اعرابه بدلا أو عطف بيان كما كان في صورة الضم لانما انما يكونان مع عدم الاسم الاول
والاول لا بكل الانا لاضافة بضم لا في صورة الضم فان الاسم الاول في اعراب مضاف (قوله الى محذوف) أي
بما قبل لما انصب اليه الثاني (قوله ونصبه) أي الثاني على الوجه الخمسة بل السبعة وهي ان يكون منادى
مستأنفا او منصوبا باعنى أو عطف بيان أو بدلا أو توكيدا أو متاركة لم ينظر الى السادس اضعفه (قوله ان
الامين ركا) قيل في توكيد ركب ثلاثة اشياء ولا وجه له اذا لم يرب شيان فقط قاله في التصريح وقال
الفارسي الامعان مضافان لذلك وهو مضاف اليه من قوادع ما على معمول واحد (قوله ففقهنا
فقه بناء) لانه ان فقهه الاول على القول بالتركيب فقهه شدة ويمكن فهمه عبارة بان المراد فقهه مجموعها
الذي هو التركيب وفقهه هي فقهه آخره وقال فقهه الثاني فقهه بناء لكان واضحا من هذا القول لانه له قول
المصنف في نصب ثان الان يراد بالنصب ما به فقهه الاعراب وغيره (قوله امثل الوجهين) أي احسنهما
وأشارهنا الى امثله بقده (قوله بل اسم الجنس) مستدأخيره كالم (قوله وخالف الكوفيين الخ) عبارة
الجمع وخالف الكوفيين فأوجبوا في اسم الجنس ضم الاول وفي الوصف ضمهما بالانوين أو نصبه متينوا (قوله
جازية بدلا) قلله المصنف عن الأكثر ودميته لا يحد لفظ بدل وبدل عنه الاوسع الثاني زيادة بيان
وجوز الداميني ان يكون منادى ثانيا وان يكون تأكيدا لفظيا وقوله ضممه بدلا أي بناؤه على الضم ومن
لازمه عدم التنوين (قوله عطف بيان) رده المصنف في شرح الكافية فقال ان توكيده على اللفظ أو الحمل
لا عطف بيان كما يقول اكثر الخوئين لان الثاني لا يبين نفسه (قوله الى اللفظ أو الحمل) انفسه ترتيب

لانه منادى مضاف أو
توكيد أو عطف بيان أو
بدل أو ما به اعراب
أو جاز السرا في ان يكون
نحو تناول فيه الاشتقاق
وان فقهه فلاه منادى
احدها وهو مذهب
سيدويه أنه منادى
مضاف الى ما به الثاني
والثاني مقوم به المضاف
والنصف اليه وعلى هذا
قال بعضهم يكون نصب
الثاني على التوكيد
في ثانيها وهو مذهب
المسردانه مضاف الى
محذوف دل عليه الآخر
والثاني مضاف الى الآخر
ونصبه على الاوجه
الجمعة والثاني ان الامين
ركبا ركب خمسة عشر
ففقها فقه بناء لافقه
اعراب ومجموعهما
منادى مضاف وهذا
مذهب الاصم
في تيميات الاول
صرح في الكافية بان
الضم امثل الوجهين
الذي مذهب البصريين
انه لا يشترط في الاسم
المذكور ان يكون على
اسم الجنس نحو ما
رجل رجل قوم والوصف
نحو ما صاحب صاحب
زبد كالم فيما تقدم
وخالف الكوفيين في
اسم الجنس فهو انصبه
وفي الوصف فذهبوا الى
انه لا ينصب الامنونا
نحو ما صاحب صاحب

في المنادى المضاف الى ما بالتركيب

أفرده بترجحه لانه احكاما مخصوصة وتقدم ان الأصل في ما بالتركيب قبل السكون وقيل القنع وجمع بان السكون
أصل أو اذ هو الأصل في كل مني والفتح أصل فان اذ هو الأصل فيما وضع على حرف واحد (قوله مع آخره) بان
يكون آخره غائرا لئلا يوافقها سكن كدولوني وهذا القيد يخرج نحو محلى تنبيه وجهه ووزن العاصم
حذف باهلا لانه لا تنبيه والجمع على الاضفة وعدم التباسه بانفرد عند الحذف قال سم وفيه نظر في الجمع

في هذا الثالث اذا كان الثاني غير مضاف نحو يا زبد يا حاضمه بدلا وده ونصبه عطف بيان على اللفظ أو الحمل
في المنادى المضاف الى ما بالتركيب (واجعل منادى مع) آخر (ان يصف ليا) بالتركيب

و بعد بعدى بعد بعد اعلمنا والاقتصر ولا كثر من هذه الامثلة الاول وهو حذف الباء والاكتفاء بالكسرة نحو بعدا فانثون ثم الثاني وهو ثوبتاسا كنه نحو باعدى لا خوف عليكم والخاص وهو ثوبتاسا مفتوح نحو باعدى الذين امره فوا هذا الاصل ثم الرابع وهو قلب الكسرة فتحة والياء الفتح ١٠٤ يا حمر تاواما المثال الثالث وهو حذف الالف والاكتفاء بفتحة فاعزاه الاخفش والمأزني

والفارسي قوله ولست
يراجع ما فاتت من
ملفوظ ولا بليت ولا واني
أصله يقول بلها وتقل
هن الأكثر من المتع قل
في شرح الكافية وكروا
أضاحوها سادسا وهو
الاكتفاء عن الاضافة
ينتهي وجمل الاسم
مضموم ما كان شاذي المفرد
ومنه قراءة بعض القراء
رب الحسين أحب الي
وحكى يونس عن بعض
العرب بالام لا تقتضى
وبعض العرب يقولون
يارب اغفر لي وبارك
لا تغفلوا اما انزل آخره
ففيه لغة واحدة وهي ثوبت
يا به مفتوح نحو يانثي
ويانثي فتبنيان
الاول في ما سبق من
الوجه هوبما اضافته
للتحسين كما اشعر به
تثنيه اما الوصف المشبه
للفعل فان بابه ثابتة
لا غير وهي اما مفتوحة
أوسا كنه نحو يام كرى
وياضاي الثاني قال
في شرح النكاحه اذا كان
آخر المضاف اليه المتكلم
ياء مشددة كبرى قيل
ياني أو ياني لا غير
فالكسرة التزام حذف
ياء المتكلم فزار من ثوب
الاء تمتع ان الثالثة

لا تلبسه حينئذ بالمفرد في صورته ثابت بانه ساكنة اه ويشترط مع ذكره المصنف أن يكون غير وصف
مشبه للفعل كما ساقى (قوله بعدا) ينبغي أن يكون منصوبا بفتحة مقدرة على الدال لا بالفتحة الموحدة لانها
لاجل الالف سم (قوله وهو حذف الباء والاكتفاء بالكسرة) نقل البعض عن الحفيذه أنه قد ذلك بان
بشعر الاسم بالاضافة الى الاء اولافا يقال في باعدى يابعدولانه لا دلالة في الباء والذى في التوضيح وشرحه
اغصاها واشترط الاشتهار بالاضافة الى الوجه السادس وهو انضم وهذا هو المتخذه فافهم (قوله والخاص)
عطفا على الثاني بالواشارة الى أنها في مرتبة للفعل بالاصالة في كل وجه من السكون أو الفتح أو ضم من
الفتح ولعل وجهه أن السكون أخف من الفتح (قوله والياء انفا) أي أحر كما وافتتاح ما قبله لان الالف
أخف من الباء اه تصریح الظاهر أن هذه الالف اسم لانها من قلبه عن اسموه في أن يحكم بانها مضاف
اليه وانما في محل جر سم (قوله وهو حذف الالف) يجمع بين حذف الالف والضم والفتح وهو لا يجوز
وجواب بانها بدل الباء وقرئ من الابدال والتوضيح سم على أنه قد يقع عدم الجواز بدليل وأقام الصلة
وأجاب احكاما (قوله ونقل عن الأكثر من المتع) أي ودلالة في البيت على الجواز لا على أن المراد بهذه اللفظة
ولا نداء (قوله وحدها سادسا) يظهر أن ثوبتاسا حذف الباء والكسرة عنه لانه لم يعمله المفرد في ضم آخره
ضمة مشابة للمفرد المبني فهو منصوب تقديره بانه قد وقع من ظهوره وضمة المشابة وحذفه
بالاضافة المتوهم كما اختاره المصنف لا محلا وتعرفه بالضم كجمل واللام يكن لغة في المضاف قال أبو حيان
والظاهر أن كنه في الانبعاث حكم المبني على الصم غير المضاف لا حكم المضاف اليه اه أي انه يجوز في تأنيده
الوجه هان وهو لا يظهر على أن تعرفه بالاضافة المتوهم ونصبه مقدرة فان مقتضاه عدم جواز وجه في تأنيده
وتدويره ما قاله أبو حيان وان قلنا تعرفه بالاضافة المتوهم ونصبه مقدرة بانه عمل مماثلة المفرد فاعطى
حكمه وان لم يكن منه حقيقة فاعده سم قال في التصریح وغياب في هذا الوجه السادس فيها كنه ثوبتاسا
مضافا كالب تعالى والاب والام والابن جلا لتقابل على الكثير (قوله اما انزل آخره) بأن يكون آخره
جرا فانها لغة حركة مجانسه له واما ما حذف لاهم كنه فلا تولد له مخرلا ليرد وقع في عبارة البعض هنا خل
فاحذره (قوله وهي ثوبتاسا مفتوحة) وسكن ورش يحياى من اجراء الوصل بحرى الوقت (قوله فيما
اضافته للتحسين) كان الاول للتعريف والبراد فيما اضافته ضمة بقرينة المقابلة (قوله المشبه للمفعل)
أي المضارع في كونه عنى المدح والاحتشال (قوله فان بابه ثابتة لا غير) قدوة به بشدة طلبه هال كونه
عاما لبه الفعل (قوله وهي اما مفتوحة أوسا كنه) أي أن لم يكن الوصف مثنى أو مجموعا على حده والاقين
الفتح نحو ياضاي وباضاي (قوله كبرى) أي تصغيرا بن اصله ثوبتاسا فتعنين واذ صغرت حذفت الف
الوصل وردت الام المحذوفة في ثوبتاسا والوا ياء اجتماع الواو والياء وسبق احكاما السكون
وتدغم الياء في الباء على القول بان لاهم بابه يكون فيه ما عدا التثنية (قوله قيل ياني) بكسر الباء أو ياني
فيضمها لا غير او رد عليه شيخان فيه لغة ثالثة قرئ بها في السبع وهي اسكان الباء مخففة ووجه حذف
ياء المتكلم ثم استغفلت الباء المشددة بالكسرة وحذف الباء الثانية التي هي لام الكلمة وابقى الاولى وهي
ياء التصغير ساكنة (قوله على التزام حذف المتكلم) أي وبقاء الباء الثانية على كسرها لا على حذفها
المتكلم (قوله مع ان ثالثة) كان الاوضح وان الثالثة لان هذا قيل آخر لان التزام حذف (قوله ابدلت
انفا) أي بعد قلب الكسرة التي قبلها فتحة (قوله ثم التزم حذفه) أي وابتقت الفتحة دلالة لاهم (قوله
مستغفل) أي حرف مستغفل وهو الياء أي وبذلك التقليل قيل (قوله فحذفه) لان أصلها الفتح وعلى القول
بان أصلها السكون بوجه الفتح بانه احتيج للتحريك للتلاقي ساكنان والفتح أخف سم (قوله

كان يختار حذفه قبل ثوبتاسا لثنتين وليس بعد اختيار الثاني الا ان ومعه الفتح على وجهين احدهما ان تكون
ياء المتكلم ابدلت الفاعل التزم حذفه لانها ابدل مستغفل الثاني ان ثالثة ياء في حذفته ثم ادغمت اولها في ياء المتكلم ففتحت لان أصلها
الفتح كافتحت في يدى وبحر ما

الكلمة الالف فيه هي الالف التي يوصل بها آخر المتادى اذا كان بعدا او متعاقبا او متقدما او ليس بدلائل من بابه المتكلم ونحو ذلك والشارح
الامر فيه الثاني اختلاف في حوازم الاتفاق بآيت ويا ملت فأحازه أفراد أبو جعفر الخامس ومعه الزاج ونقل عن الخليل أنه سمع من
العرب من يقول يا آيت ويا ملت بالضم وعلى هذه فيكون في بدائهم معاشرة لغات السلت السابقة في نحو يا بعد وهذه الاربعة أعني تثليث
التاء والجمع بينهما وبين الالف في نحو يا آيت على ١٠٦ مأمرة الثالث يجوز ابدال هذه التاء هاء وهو يدل على أنها تاء التانيث قال

بن عروضة بخلاف ما قبله سم أي فان في ما قبله جمعا بين العوض والمعووض عنه وفي قوله بن عروضة تغليب
لأن الالف يدل عن الباء لا عوض عنها كما يروى في بعض خطا فاش في تقريره من هذا بن صاحبنا فاعلم
(قوله التي يوصل بها آخر المتادى الخ) أي بناء على القول بجواز ذلك في المتادى العبد والمستغاث والمندوب
(قوله وجوز الشارح الامر بن) أي كونها عوضا عن الباء كونها التي يوصل بها آخر المتادى (قوله على مأمرة)
أي على القول الذي مر من شرح الكافية أن هذه الالف هي التي يوصل بها آخر المتادى المتقدم واستبدلا
عن بابه المتكلم لا على القول بأنها يدل عن بابه المتكلم لأن الجمع على هذا ضرورة كالجاء والباء والتاء لانه
حتى تعد في اللغات والا كانت إحدى عشرة لغة من بعد ما جمع بين الباء والتاء بهذا يعرف ما في كلام البعض
(قوله ابدال هذه التاء هاء) أي في الوقت (قوله على أنها تاء التانيث) أي بحسب الاصل (قوله وسمعت في
المصنف بآيت) أي في رسمها بالتاء اولى كما قاله النعماني

يجوز كون لازمت فعلا مضيا كمنار يتوكونه اسم فاعل كمنار بمعنى صفا إلى التاء او متوكونا نصب التاء
على المقولة سم (قوله بعض ما يخص بالنسبة) أشار إلى أن الباء داخلية على المقصود عليه (قوله
وأمت (قوله أي لا يستعمل في غير التاء) أشار به إلى أن الباء داخلية على المقصود عليه (قوله
هن نكرتين) أي من جنس الانسان لا مطلقا (قوله يانه لو كان) أي المذكور من قل وقلة مرعاى مرتين
فلان وقلة تعقل فيه أي في بعضه وهو قل يقرئ ما بعده فلا تاء لا يحدف في الترخيم مع الآخر ما قبله من
حرف مدد إذا كان الان كان المرخم خماسيا فصاعدا وفلان على أربعة أحرف حتى ترجمه بافلا وقوله وما قبل
في التانيث فلهذا بل كان يقال فلان وكان الاخصر والارضين أن يقول ورده الناطم بانهم الوكا نا
مرخين لتعقل في الاول فلا وفي الثاني فلان (قوله وذهب الشلو بن الخ) الفرق بين هذا المذهب ومذهب
الكوفيين مع انهما كنيان عن العلم عند الكوفيين انهما اعتارا الترخيم عندهم دون الشلو بن
ومن معه (قوله كناية عن العلم) أي الشخص لمن يعقل وكان الظاهر كنيان (قوله وهما الاصل)
المراد بالاصل هنا وفي قوله الآتي وان أصلهما فلان وقلة ما كانا عليه قبل تحذفهما بحذف الالف والنون
لا بالتخريم والحاصل ان الشلو بن والناظم ومن وافقهما يقولون هما كنيان عن العلم وأصلهما فلان وقلة
قد دخل ما بعد الحذف تخفيفا لا تخميما والكوفيون يقولون هما كنيان عن العلم وأصلهما فلان وقلة
قد دخل ما خصوص الترخيم وبهذا تعلم ان قول البعض فيما كتبه قيسل الخشاعة أن مادة فلان محالة
لما دخل عند المصنف كان الامر كذلك على مذهب سيبويه الصحيح في نظر (قوله بالهمز) أي الساكن
(قوله أي ما يختص بالتاء) بيان وجه الشبه (قوله ياتكرمان) بفتح الراء ذكر باوهو العز زاتكم دماضي
(قوله تصيف مكينان) أي ضمير يشبه وسماء تصيف القريه من التصيف اقرب رسم الخال من رسم الراء
وقرب رسم الباء من رسم الميم المحلولة عما قبلها (قوله وليس بشئ) مع أنه يبقى عليه مطيان الان عن ورود
(قوله مقصود على السماع) ويؤخذ ذلك من تعبيره بالاطراد فيما بعد دونها (قوله وهو) أي الاجماع
(قوله فتقول بخشيان الخ) فتمت عدم سماع بخشيان وفكر عليه قول الجميع الذي سمع منه أي من مغلان
سنة ألفاظ مكرمان وملا مان وبخشيان ومليكان ومطيان ومكيدان قال وسكن ابن سيدة رجل مكرمان
وملا مان وأمرأ تملأ مائة فقس من أجاز استعماله في غير التاء بقلة وخبرجه أبو حيان على اعتبار القول

في التسهيل وجعلها هاء
في الخط والوقت جاز وقد
قرئ الوجهين في السبع
وزعمت في المصنف بالتاء
﴿ أسماء لازمت التاء ﴾
(وقيل بعض ما يخص
بالنسبة) أي لا يستعمل
في غير التاء وقال
لأنه ثبت منافاة واختلاف
فهما فذهب سيبويه
لنهما كنيان عن نكرتين
فقل كنيان عن رجل وقلة
كناية عن امرأة ومذهب
الكوفيين أن أصلهما
فلان وقلة فتقر بخارده
الناظم بانه لو كان مرخما
تقبل فيه فلا وما قبل في
التانيث فلهذا ذهب
الشلو بن وابن عصفور
وصاحب السبسط إلى أن
قل وقلة كناية عن العلم
نحو بدو هذ عن فلان
وقلة وعلى ذلك مشي
الناظم وولده قال الناطم
في شرح التسهيل وغيره
ان ما قبل بمعنى ما فلان
وباقلة بمعنى بافلا قال
وهما الاصل فلا يستعملان
منقوصين في غير هذا الا
في ضرورة فتقولوا في
الكوفيين في أنها كناية
عن العلم وان أصلهما

فلان وقلة وخالفهم في الترخيم وذهب الوجهين السابقين و (لزمان) بالهمز وضع الامام وملا
وملا مان عن عظم اللوم (فرمان) بفتح النون بمعنى كثير النوم (كنا) أي ما يختص بالتاء في تنبيهه الاول الاكثر في بناءه مغلان
نحو ملا مان يأتي في الذم وقد جاء في المدح نحو تامكرمان حكاه سيبويه والاختصاص به بطييان وزعم ابن السيد أنه يختص بالذم وان
مكرمان تصيف مكيدان وليس بشئ الثاني قال في شرح الكافية أن هذه الصفات مقصودة على السماع اجماعا وتبعه ولده وهو صحيح
في غير مغلان فان في خلافا جاز بينهم القياس عليه فتقول يا بخشيان

وحرف

الثانية أن المستغاث مغرب مطلقا والثالثة أنه يجوز إقترانه بالواو كأن منادى لأن حرف النداء لم يأتها فاقوم ذلك من قبله وهو مجمع عليه في تنبيهات الأول في يخص المستغاث من حروف النداء بما رشح ذلك قبله ١٠٩ وقوله بعد أن كررت بابه الثاني

وجه عبارة الشارح وأغما بعد جواز ذلك فاعرفه **(قوله مغرب مطلقا)** أي مقرونا أو غير وجه له كما قاله سم إن حرف اللام كان مغربا قبل التذفان خلا من اللام كان كغيره من المتادات وأن كان متبعا قبل التذف فهو باق على بناءه كما قد أخذنا مني على السكون في محل نصب **(قوله لم يأتها)** أي ال قبل فصل بينهما اللام **(قوله يخص المستغاث الخ)** أي لأن الاستغاث لا كالمندرج تحتها إلى صد الصوت لأنه أعون على إصراع الاحياء المحتاج إليها قال إن بالنداء البعد فإن لم لا يستغاث بالقرى بالان كان كالسند أفاده سم بقي أنه ورد عليه أنه ورد المستغاث بالمغرب في قوله * أعاملك ابن مصعب من سعد * الآن يقال هو ضرورة وشاذ **(قوله فيا شوق الخ)** يصح كسر شوق ودمع وقلب على حذف ما قبله والبقاء الكسرة دليل على أنها وضم الثلاثة على أنها انكسرت مقصودة وما نجية والنوى المدح ما أصبى أي ما أميل إلى الحموى **(قوله)** بناء على ما سبق في الخ قيد بذلك لبيان مقتضى كون المستغاث به في بالي محذوف وهو وزم عمل فعل في ضمير واحد على تقدير كون المستغاث به في بالي هو المالك كوراد في بيتنا على أن العامل حرف النداء لم يجب كون المستغاث به في بالي محذوف لأنه لا يلزم حذفه في كون المستغاث به هو المالك كورع فعل في ضمير واحد لعدم الفعل العامل **(قوله فيصير التقدير الخ)** تفرع على مني محذوف معطوف على قوله محذوف أي والمستغاث به محذوف لأمذ كور فيصير الخ وقوله ذلك الخ في معنى التحليل لهذا النبي ويصح جعل الفعل تعليلية له ولأنه إذا كان مستغاثا به لكان التقدير الخ الكان أوضح **(قوله يا دعوى)** أي فيلزم عمل فعل في ضمير واحد هو الضمير المستتر في ادعوا والياء واحد هو التكميل والاول حذف **(قوله في ذلك)** أي عمل الفعل في ضمير واحد غير حائر في غير ظننت وما جعل عليها أي من أفعال القلوب وما جعل عليها كنسبت وأبصرت وقد فتت وهدمت وأورد عليها عمل الفعل في ضمير واحد خلا مني جعل الياء مستغاثا له أيضا في قوله يا دعوى على ادعوى الضمير المستتر في الياء وأجيب بان المحذوف عنه فعل ما على وجه كون الثاني مفعولا وأذا جعلت الياء مستغاثا له لم يكن مفعولا لأن مفعول لام التحليل ليس مفعولا به لعدم وقوع الفعل عليه بخلاف ما إذا جعلت مستغاثا به **(قوله والاصل بال ل زب)** أي حذف حمزة آل لتخفيف واحد الألفين لالتقاء الساكنين وضعفه في باب ذلك يقال في آل آل لمضوي بالذواهي وقد ورد بان يعتبرهما آل ناسبا ما فهم **(قوله من الكوفيين)** استدلوا به وله إذا الداعي المتوب قال يالا فان الجار لا يقتصر عليه وأجيب بان الأصل قولهم يا قوم الأقرار بخفي ما بعد لا الناقب دعما معنى **(قوله قبل زائدة)** بدل من صحة أسقاطها وهو رضى بان الزيادة بخلاف الأصل وعلى هذا القول يكون المستغاث منصوبا بفتحة بدل من مقدره لاستئصال المحل بمرحلة حرف الجر الزائدة **(قوله بالفعل المحذوف)** أي الذي نابت منه بالكن بتضمنه معنى فعل يتعدى بالحرف كالنبي في نحو باز ودوا تعجب في نحو بالبالا فلا بد أن ادعوت منه بنفسه فكيف عدى باللام **(قوله بحرف النداء)** لئلا يشبهه متبعا للفعل **(قوله على الموضع)** أي موضع الموصوف لا مفعول كأمروا ليس لموضع رفع حتى يتبع ما رفعه جزم الرضى بامتناع ما عدا الجر كأمروا **(قوله مع المظوف)** الطاعة شامل للمعظوف بغير الواو ولما منع من ذلك قصد الإشارة إلى تأخر الواو في رتبة الثاني في الجملة **(قوله وفي)** سواء ذلك التكرار المفهوم من كررت أي سوى تكرار ما مع المعظوف أثبت بكسر لام المعظوف ولا من غيره من المستغاث لاحد كما قد بدله قوله بعد الثاني علم مما ذكر الخ ولو أدرج الشارح اسم الإشارة إلى المعظوف مع تكرار الشمل الكلام المستغاث من أجله في صورة تصكرار بالاضالة غير المعظوف المسكر ومعه ناسبا لمعظوف غير المعظوف في صورة تكرار بالوصورة عدم تكرارها والمعظوف الذي لم تكرر معه يابو هذا التحقيق يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من الأبيام **(قوله على الأصل)** أي في لام الجر الدخلة على المظهر **(قوله لأن البس)** أي أمن ليس المعظوف بالمستغاث له بسبب عطفه على المستغاث

وصفت المستغاث جرت صفته نحو باز يد الشجاع الظلم وفي النهاية لا يبعد نصب الصفح لاجل الموضع (وافتح) اللام (مع) المستغاث (المعظوف) ان كررت يا كقولهم يا قوم يا بالام القوي * لئلا ينسب عتوه في ازدياد (وفي سوى ذلك) التكرار (بالكسر اثنا) على الأصل لأن البس نحو

ومن ليس المستغاث له المستغاث بسبب تقدم ذكر المستغاث وبفهم منه ان الالباس قد وجد اذا كرت
 يا وجهه ان المستغاث له قد بدى حرف النداء اذا حذف المستغاث ثم انما يحسن تليده المذكور على تعليل
 فتح لام المستغاث بخوف اللبس الذي اشار اليه سابقا بقوله ولعل ذلك اي يفتح لام المستغاث ففرق بينه
 وبين المستغاث من اجله واما على تعليل الفتح بما سلفه ايضا الشارح من وقوع المستغاث موقع المضمير
 لكونه نادى فانما يحسن تعليل كسر لام المعطوف هنا بما عاين به الفارضى حيث قال لا بعد عن حرف
 النداء فكان لم يقع موقع الضمير فرددت اللام الى اصلها وهو الكسر وتعليل كسر لام المستغاث له بعد وقوعه
 موقع المضمير (قوله مع المعطوف المذكور) اي مع المعطوف الذي هو مستغاث اعم من ان يكون مستغاثا
 له طقه على المستغاث من غير تكرار بالكون بان كررت معه بقرينة قوله وقد اجتمع في قوله الخ (قوله
 بالانطافا الخ) عطف ورجاع مذكورة فخصه بخففة واولا لخروج اسمها جال برزهم الشاهر والانتفاع
 كثير النفع اي الاعطاء كافي القاموس وفيه ايضا نفع الطبيب فاعلم نفع مع من فسر النفع بالاشعة الذكية
 (قوله احتمال الامرين) اي كون الخطاب مستغاثا ومستغاثا من اجله (قوله ان الالباس لا استغاثا)
 اي وكل من لام المستغاث ولام المستغاث من اجله تسمى لام الاستغاث فهد الذي قيل يؤيد ذلك
 من احتمال بالك الامرين (قوله قيل يحرف النداء الخ) قال البعض تبعا للضغائن ذهب احدنا الى
 التعلق بفعل النداء مثلا بلزم عمل الفعل في مرمى متكلم اه اقول هذا باطل لان الفعل المذكور
 انما يلزم اذا كان المستغاث من اجله بالمتكلم وهو في هذه الصورة غير مضمير لاسر من ان العمل المذكور
 انما يقع اذا كان على وجه كون الثاني مفعولا به المستغاث من اجله ليس مفعولا به كما تقدم وسيتبين
 لا مانع من القول بملق لام المستغاث من اجله بفعل النداء فاعرف ذلك ثم رأت البيهقي حكاه مع بقية
 الاقوال في من جمع الجوامع وشرحه فقه الجدل (قوله بفعل محذوف) اي مقدر بعد المستغاث والكلام
 على هذا جملتان بخلافه على الاول والثالث (قوله قد يجبر المستغاث من اجله ين) اي اذا كان مستغاثا
 عليه فان كان مستغاثا له تبين جزم اللام واذا جاز الاول بين وجب تعليقها بفعل من مادة التخصيص او
 الانفصال ونحوهما افتاده الدماميني وسكت عليه شيئا والبعض وفيه انه لا مانع من تعليقه بفعل النداء وحمل
 من سببية (قوله عاقبت اني) اي ناوتهم ان العتمة وهي النوبة قال لا تفي نوبة واللام نوبة اخرى ووقف
 على اني بالكون من ان الظاهر انه مفعول به على لغز سبعة (قوله بالبداء) مرجع الرضى والجماع باله حيث
 مبنى على الفتح واني وابسه لا ترفع ومقتضاه ان الف الاستغاث اذا لحقت المثني والمجوع على حده صار
 مبنيين على الباء وقد ترفف ما قاله وان الظاهر الذي لا ينبغي العلول عنه انه مبنى على ضم مقدم منع من
 ظهوره اشتغال المحل بحركة الناصبة وانه يجوز في نايقه الوجهان على ما مر بل جزم البعض بان ما قاله
 سبق قرا وان كان فيه بعد (قوله ولا يجوز الجمع بينهما) قال شيخنا وتبعه البعض لان اللام تقتضي الجبر
 والالف الفتح فبين اثرهما تناف ولا تلائم مع بينا لموض والموض اه وفي كل من العلتين نظرا اما الاولى
 فلان مقتضى اللام الجبر ولتقدمه ارفلا تناف ما تقتضيه الالف من الفتح واما الثانية فلا بد من كون الالف
 عوضا عن اللام ودعى ان كلا اصل فتأمل (قوله وقد يخلو منهما) فمعنى ما يستحقه لو كان منادى غير
 مستغاث تصرح (قوله الا لا تقوم) بحذف باء المتكلم والالف الكسرة عاين (قوله في ذلك) اي المذكور في
 المتن من احكام المستغاث هذا هو الذي ينبغي لما قاله البعض فانظره وقوله وتوجب اي منه ذاتا او صفة
 وظاهر كلامه ان الاستغاث تغير باقية بل التركيب مستعمل في محض التعجب ويحتمل انها بالانبة واشرب اللفظ
 معهما معنى التعجب ودل عليه ما في التنبيه الافي (قوله وبانحياز بد) لا ينبغي انزاد مستغاث من اجله في
 متعلق لاه الاقوال المتقدمة في متعلق لام المستغاث من اجله والمني ادعوك بدليلك فاعلم ما في كلام البعض
 (قوله باله ما واستغاثته) اي الاستغاثته بحجازا تشبها به من استغاث حقيقة كاله الدماميني اي بانحياز
 فهذا وقيل (قوله كون المستغاث محذوفا) والاصل بالقوى العجيب وعلى الوجهين المذكورين في المتن خرج

والاباح وافي الخرج
 الفتي التفاح الثاني علم
 مما ذكر ان كسر اللام مع
 المستغاث من اجله
 واجب على الاصل وهو
 ظاهر في الاحكام الظاهرة
 واما المضمير فتفتح معه
 الاعم الباء نحو بان ذلك
 واذا قلت بالك احتمال
 الامرين وقد قيل في
 قوله فيالك من ليس ان
 الالباس لا استغاثا
 الثالث فيما يتعلق به لام
 المستغاث من اجله
 بخلاف قيل يحرف
 النداء وقيل بفعل
 محذوف اي ادعوك لا بد
 وقيل بحال محذوف اي
 مدعوك منه الرابع قد
 يجبر المستغاث من اجله
 بين كقوله
 بالرجال ذوى الالباب
 من نقره لا يبرح السقه
 للزدي ثم دينا (ولام
 ما استغاث عاقبت اني)
 فكما تقول بان بدتقول
 ايضا بان بد ومنه قوله
 بان بد الامل نيل عز
 ونحو بد فافهمه وان
 ولا يجوز الجمع بينهما فلا
 تقول بان بد وقد يخلو
 ههنا كقوله الا لا تقوم
 العجيب (ومثله)
 في ذلك اسم توجب
 الف بل ان في كقولهم
 بالبد والاداهي اذا
 تهيومان كثر تهيومان
 بالعجيب وبانحياز بد

أو المتعجب منه حاله الخالق آلاف خازن الوفاء السكت * الثانية قد حذف المستغاث قبل المستغاث من أجله لكونه غرضاً لا يكون مستغاثاً كقوله بالإناس أو الامتارة * على التوصل في بقي وعدوان أي بالقوى للإناس ١١١ * الثالثة قد يكون المستغاث مستغاثاً

من أجله نحو باليد
زيد أي أدعوك أنتصف
من نفسك والله أعلم
﴿النسبة﴾

(ما للنادي) من

الاحكام (اجعل)

لندوب وهو التفتيح

عليه لتقديمه كقوله

وقت فيه بار الله سبحانه

أو لتزله منزلة المفقود

كقول عمر وقد أنشئ

يجذب أصاب بعض

العرب وانعمر أو اغراه

أو التوجه له نحو

فواكبنا من حب من

لا يضيء * أو التوجه

منه نحو وامضيتا فذهبت

في نحو وازدو بنصب

في نحو وأمر المؤمنين

وواضرا بأمرنا وأذا

اضطرا لي تنو بينه جاز

ضمه ونصبه كقوله

واقصوا وأب مني فقص

ولا يندب إلا العلم ونحوه

كالمناف إضافة توضع

الندوب كما يوضع الاسم

العلم مهمل (وماه) تتركلم

يندب للإتقال وإبراه

خلافاً لرباني في إجازته

ندبة اسم الجنس المفرد

وندر واجلاد (ولا) يندب

(ما بهما) وذلك اسم

الإشارة والموصول عملاً

بضمه فلا يقال وأهله

ولا ومن ذهباً لأن غرض

الندبة وهو الإعلام

بنظمة المناسبات وفي

الأم بالدواهي وكسرها (قوله كقوله بالإناس الخ) المتأخرة الواطئة والتوصل التعمق والبنى الظلم والعدوان
التعدي الفاحش وأما كان ما ولي بأغراض الخ لكونه مستغاثاً مع تعدد الناس في الجملة لكونهم مهجورين
بالوصف الذي وصفهم به فلم يسموا إلا مستغاثين لأن العاقل لا يهجمون يستنصرونه فأعاد المدامي

﴿النسبة﴾

هي بضم النون مصدر يندب الميت ذاتاً نوح عليه مذكر خصاله الجمدة أه دما ميسر وأكث من يتكلم بها
النساء لضغفه عن احتمال المصائب قاله الأخفش فارضي (قوله ما للنادي اجل لندوب) فيه إشارة إلى أنه
في المعنى ليس عنادي وهو كذلك لأنه لم يطلب إقامته ومن ثم منعوا في النداء بأجله لأن خطاب أحد
المؤمنين ناقض لخطاب الآخر ولا يصح بين خطابين واحد وأق النسبة وأغلامك تصرع وقال الطبراني
المراد بالنادي قول ما للنادي الخ المتأخر المخصوص أه وفيه ميل إلى أن الندوب بمعنى المنادي وبمعنى
النادي تقيلاً عن ابن يعيش والظاهر أنه لا ينافي كلام التصريح لأن كون الندوب بمعنى المنادي باعتبار اللفظ
قد تكرر مرات الرضى صرح بأن الندوب والتعجب منه ليسا من حقيقة بل هما مناديان مجازاً قاله فاذا
قلت بالمحمدية ما كنت تتاديه وتقول له تعالى فاني مشتاق إليك وإذا قلت وخرنا ما كنت تتاديه وتقول له احضر
حتى يعرفك الناس فمنذر وفي ذلك وأذلت بالياء تناديه وتقول له احضر حتى يتعجب منك أه
بعض تغيير (قوله وهو المتفجع عليه) أي يراؤ أو يخرج نحو تفتجعت هل يدوم والتفتجعت أطهار الحزن
(قوله يجذب) بالذال المهملة أي يقط (قوله أو التوجه له) أي جهة صاحب التصريح وشراح الجامع في
التوجه منه لانها قسمها إلى ما هو محل الألم كوراساه وإلى ما هو مسبب الألم كوامضيتا (قوله وواضرا
عمراً) نظري في التمسك به لأنه منافق أساساً في من أنه لا يندب المنكر وكذا يقال في قوله الأني وفي المشبهة
والثلاثة وثلاثين الآن يقال المراد بالندوب جلبا كما صرح به الشارح في باب النداء (قوله ولا يندب إلا العلم
الخ) حاصله أنه ليس كل منادى موضع ندبه بل إنما يندب ما ليس بغير علم ولا بهما من علم ومضاف إلى معرفة
توضع بهما موصولة بما بعده حال من الخجوز بذاهوا غلام زبداهوا من حفر بئر زمزما وظاهر كلامه أنه
العلم ولو كان غير مشهور وفي الرضى لا يندب إلا العلم وفي علمنا أو لا فلو كان علمنا مشهور لم يندب
(قوله كما يوضع الاسم العلم مهمل) مراد بالاسم ما قابل الكنية والقسم حيث قدوة العلم من
ذكر الخاص بهد الاسم كاه والمناسب وفي نسخ سقوط لفظ مهمل وعليه يقرر أوضاع البناء للعلم وفي
التي كتب عليها البعض مانسه قوله كما يوضع الاسم العلم أي بالصفة في نحو قولك جاز بذا تلجر (قوله اسم
الجنس المفرد) خرج المضاف نحو وأغلام زبداه نحو زبدته اتفاقاً لكنه أي المضاف يشمل نحو وأغلام
رجلاه ولا يندب منه على الصحيح والرائي يصح تنويعه كل منكره وانعاشه وفي المتفجع عليه ما اتوجه
منه فالتعجب والندب وأما صيغة الندب في غير مرة أه دما ميسر فلو قال الشارح في حاشيته ندبة المنكره
كافي عبارة الجمع كان أولى وجعل البعض جمع له كما نوح جمع منه تحرره (قوله اسم الإشارة) وكذا
المعترض صرح وكذا أي لا يقال أو أتأذ ولا أو أها أو حلافة شخصنا الشارح (قوله بنظمة المصائب)
أي الذين (قوله المفقود في هذه الثلاثة) فلذلك لا يندب إلا المرفقة بالسالمين الأهم وقد سارع في دعوى النقد
بالنسبة إلى اسم الإشارة المخصوص بإشارة حسنة تعني إشارته (قوله ويندب الموصول) الخالي من آل أي عند
الركوبين وهو عندنا الصبرين شاذ واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المندوب لأن واشتهرت صلتها فلا يقال
والذي حفر بئر زمزما ماذ لا يصح بين حرفي الندب سؤال التصريح (قوله بالذي أشهر) متعلق بالموصول لا يندب
أي بالذي أشهر انتسابه إلى الموصول (قوله كثر زمزم) مثال لندبة الموصول أشهر بالاحتفاظ بقوله بل ومن
حفر فكانه قال كوا من حفر بئر زمزما قال في التصريح وأصل زمزم أدلت المم الشائبة زراً قاله في
الفرروس (قوله ومنتهى الندوب) أي منتهى حقيقة أو حكماً كما في الموصول فإن ألف تكون في آخر الصلة

هذه الثلاثة (ويندب بالموصول بالذي أشهر) أشهر لأنه يرفع عنه الإبهام (كثير زمزم بل ومن حفر) في قولهم ومن حفر بئر زمزما فانه

يترادف أعيد المطلب (ومنتهى الندوب)

المنصف باعلا من بدا
واعبد الملكا في المشه
به وأثلاثه وثلاثون
الصفة وأمن حفر بئر
زمن واوق المركب واعد
بكر باوق المحكي واظم
زبدافين اسمه قائم بد
وأجاز ونس وصل ألف
التثنية بأخر الصفة
نحو واذا بالظرف
وبعضه قول بعض
العرب واجمعتني
الشاميتنا وهذه الألف
(متلوها) وهو متنى
المنسوب (أن كان) ألفا
(مثلها حذف) لأجلها
نحو واهوساه وأجاز
الكوفيون قلبه بألفا
فقالوا واهوساه
(كذلك) يحذف لأجل
ألف التثنية (تنون) الذي
به كل (المنسوب) من
صلة أو غيرها) عمار كما
رأيت (قلت الأمثل)
لضرورة أن الألف لا يكون
قبلها إلا فتحه على ما رأيت
والتنوين لا يحذف في
الحركة هذا منذهب
سبويه والبصريين
وأجاز الكوفيون فيجمع
الحذف ويحب في نفسه
فتقول واغلام زبدناه
وكسره مع قلب الألف
بافتقار واغلام زبدناه
قال المصنف وما رآه
حسن لو عصفه ميماع
لكن السماع فيه لم يثبت
وقال ابن عصفور أهل

وهو آخر الموصول حكما (قوله مطلقا) أي مفردا أو مضافا أو شبهه وأغرها ما سجد كره (قوله صله بالالف)
ويكون المفرد مضافا على ضم مقدر على قياس ما هو لنا عليه في المستغاث الحق بالالف وعلى ما مرح به
الشاطي حيث قال إذ قلت واذا بداه فاضم مقدر آخر الاسم وكذلك واغلاما فغلام المضاف إلى البناء
الأعراب مقدر في آخره وأطلق النظم كالنوعين وصل المنسوب بالالف لكنه في التسهيل تبدل ذلك
بأن لا يكون في آخر ألف وهاء فلا يجوز واعبد الألهام ولا وجه جاءه في عبد الله وجهه لاستثقال ألف
وهاء بعد ألف وهاء بالجواز صرح ابن الجاحب وغيره (قوله في المفرد) لعله أراد به معنى أحسن من معناه
السابق في التثنية الذي هو ما ليس مضافا ولا شبهه بدليل مقابلته بالاقسام الثلاثة الأخيرة لأن يكون
ذكر ما بعده من ذكر الخاص بعد العام لكنه كنهه تدبيرا (قوله واظم بدا) اعلم أن واظم بد لا ألف
التثنية مبنية على ضم مقدر منع من ظهوره ضم الحكاية وكذا بالالف مبنية على ضم مقدر لكن هذا مانع
طوره فتمت المناسبة أو ضمة الحكاية المحذوفة لأجل الألف كل محتمل والأقرب الأول لأن اعتبار المفظوظ
به مانعا أولى من اعتباره المحذوف وكذا في نحو واسمو بهاء مع ابدال ضمة الحكاية بكسرة البناء الأصلي فتدبر
(قوله وأجاز ونس الخ) عزاجوا ذلك في الجمع إلى الكوفيين وابن مالك أيضا (قوله أ) خرافة الخ) عبارة
التصريح وأما حقاها فتأويل المنسوب فقال ابن الخازن في النهاية أنه لا خلاف في جواز لحاقها آخر الصفة إذا
كانت ثنائيا بن حلقين نحو واذا بد بن عمرو أو ما البدل والبيان والتوكيد قياس قول سبويه وبأنه دليل أن الالتحق
البيان والتوكيد وعدى أنها تفصل آخر البدل لأنه قائم مقام المبدل منه فتقول واغلامنا زبدناه وتدخل
اللفظ النسق نحو واذا بد عمرو اه وتدخل التوكيد اللفظي كاتقدم في قول عمرو وعمرا وعمرا اه كلام
التصريح ومنه يعلم ما في كلام البعض من الخلط في غير موضع فأنظر (قوله واجمعتني الشاميتنا) بضم
الجيم تنسبة جمعة تطلق على عظم الرأس المشتعل على الدماغ وعلى الفتح من خشب وهو المراد هنا ضاع
للقائل قد ضاع شاميان فتدبر ما (قوله متلوها) مبتدأ خبره الجملة الشرطية أو حذف جواب الشرط على
هذا المحذوف ولا فرق في حذف مثل الألف بين أن يكون جزء كلمة كافي المقتصر أو كلمة كافي المنصف بل على
الغمر قلبها ألفا وإذا كان متلوها جزءا تنسب تحذف كلباء اسم امرأة الكوفيون يحذفونها فتحذف الألف
لانتقاء الساكنين (قوله واهوساه) فوساه مبنية على ضم مقدر على الألف المحذوفة لانتقاء الساكنين والألف
الموجودة للتثنية والهاء السكت وأغما الحق هاء السكت بدون الهمزة المتقدمة لأنه لا اختتامه بألف غير
ألف التثنية لا يعرف كون الألف الموجودة فيه ألف التثنية إلا بانضمام الهمزة إليها بخلاف الأمثلة المتقدمة
فأفهم (قوله تنوين الذي به كل) وأما المنسوب فلا تنوين فيه حتى يحكم بحذفه كذا قال البعض وقد رد عليه
نحو واظم بد ميمى بمودف بآن التنوين فيه تنوين جزءه الآخر لا تنوين مجموعهم ودخل في تنوين ما كل
به المنسوب (قوله كذا رأيت) أي في مثال النظم بناء على صرف من ضم باعتبار أنه علم على القلب وكذا على
منع منه باعتبار أنه علم على البزاز أو بدالتنوين في كلامه ما يشمل المقدر فما لا ينصرف في بعض أمثلة
الشرح السابقة وهو باعلا من بدا واظم بدا فاقصصار البعض على قوله أي في مثال النظم تقصير
(قوله هذا منذهب سبويه الخ) حاشه أن في التنوين أربعة مذاهب (قوله وقال ابن عصفور الخ)
رد قول المنصف لكن السماع فيه لم يثبت لقول الكوفيين أنه مع فاعل في كلامه يعني القول لا يليق
نسبته إلى الكذب في حكايتهم السماع (قوله والشكل حتم الخ) معناه أن آخر المنسوب إذا كان محركا
بالكسر أو الهمزة فإن ألف التثنية تغلب حرفا محملا للحركة ولا تحذف الحركة وتبقى بالحركة المناسبة لألف
التثنية إن كانت هذه الحركة هي الفتحة موقوفة اللبس ومن أبادا الشكل حرفا محملا لنحو وأفوسه وأقومه
وأقاموه في ثنية قوى وقوموا وقاموا سمى بها قال الفارسي سميت بقاموا قلبت في التثنية وأقاموه فتعذف
وأقاموا لانتقاء الساكنين وتقلب ألف التثنية وأولاهما بعد ضمة أو لم يثبت قوى قلبت وأقومه فتعذف
بأقوى لانتقاء الساكنين وتقلب ألف التثنية بألفا بعد كسرة اه وما قبل في قاموا يقال في قوموا فاعلم أن

أوله) حرفا (محاسنا) فأولها الكسر ياء واوهم (أو) أن يكن الفتح يوم لايسا) دفعها ليس فتقول في نداء غلام فقال إلى سمر المخطاطبة
واغلامكية وقد نبتت معصافا إلى ضمير الغائب واغلامهمه اذ رقت واغلامك لا تلبس بالذكور ولوقت واغلامها لا تلبس بالناتبة قال في شرح
الكافية وهذا الاتباع يعنى والحال هذه متفق على التزامه فان كان الفتح لا يلبس عدل بغيره اليه وبقيت ألف التندبة بالحاء فتقول في
رقاش وارقاشا وفي عبد الملك واعبد الملكا ومن (اسم) قام الـ جل واقام الـ جلاء ١١٣ هـ اذ ذهب أكثر النصارى وأجاز

البيرونيون الاتباع نحو
وارقاشه واعبد الملك
واقام الـ جلوه (فتنبه)
أجاز الكوفيون أيضا
الاتباع في المثنى نحو
وازدنانه واخترانه في
التسويل (ووافقه)
في آخر التوثيق (هـ)
سكت) بعد الد (ان)
نزد وان (شأ) عدم الزيادة
(فالمعنى المأزود) بل
اجعله كالمندى لتفاني
عن التندبة وقدر بيان
الأوجه الثلاثة وأفهم
قوله ووافق أن هـ
الحاء لا تثبت وصلورا عما
ثبتت في الضرورة مضمومة
وكسورة وأجاز الفراء
انباتها في الوصل بالوجهين
ومنه قوله الأباجر
وغمره * وعروين
الزبره * (وقال) في
ندبة المضاف اليها (واعديا
واعدا * من في النشأ
الباذلكون أدي) فقال
باعدي وأما من قال
باعدي بالكسر أو باعدي
بالفتح أو باعدي بالضم
أو باعدي بالألف اقتصر
على الثاني ومن قال
باعدي بالياء لئلا ياء
مفتوحة اقتصر على
الأول (فتنبه) فتح

مسئلة تذهب نحو قومي وقوموا بمعنى يهاد أخلة تحت قوله والشكل الخ لا زائدة عليه كما يقتضيه كلام البعض
فأفهم (قوله حكا أوله) يعنى إذا أراد يزداد ألف التندبة فيأخذ كرايدت ستمان من جنس الحركة قبلها
والألف وقلت واغلامك فقط صح كاعلم من أول الكلام ومما يأتى سم (قوله يوم لايسا) من لبس الألف
عليه إذا دخلت فمفعل يعرف وجهه واليوم يسكون الحاء ذهب ظن الإنسان إلى غير المراد يقال وهمت في
الشيء بالفتح أهم بالكسر وهما بالاسكان إذا ذهب ههنا اليه وأنت ترد بغيره فالمعنى أن يكن الفتح خاطئ
المقصود بغيره بسبب وهم وأما اليوم بالعربى ففعل الغلط يقال وهم في الحساب بهم ومما بالفتح إذا غلط
(قوله وهذا الاتباع) أى اتباع حرف التندبة بالحركة (قوله والحال هذه) أى كون الفتح ليسا لمطلقا
(قوله عدل بغيره) أى عن غيره (قوله في رقاش) هو اسم امرأة (قوله بعد الد) أى ألفا كواز بداه أو باء
كواغلامكية أو واو كواغلاموه (قوله بل أجعله كالمندى الخ) قال سم يدل على أنه جعل المندى والحاء
مع مولين لا تزداد بلزم عليه التكرار مع قوله أو كالمندى أجل المندوب أم و يذهب إلى أن المندوب لا يزداد
ما ثبت من البناء على الضم تارة والنصب تارة أخرى وجواز الضم والنصب إذا توافر اضطرارا ونحو ذلك
لا عدم زيادة الألف والحاء أو الاتباع ما ذكر به ممن جواز زيادة الألف والحاء في المندوب مع عدم وجوب
زيادة الحاء وقفا معلوم من قوله أن ترد فالتندبة بهذا ذلك عليه نص سم على مفهوم ما أماند مع وجوب زيادة
الألف فزعم جاسم بل قوله ومنتهى المندوب صلا بالألف يوم في وجوب فالتندبة عليه محتاج إليه فتلخص
أن قوله وأن نشأ الخ محتاج إليه بالنسبة إلى زيادة الألف غير محتاج إليه بالنسبة إلى زيادة الحاء (قوله وقدر
بيان الأوجه الثلاثة) أى زيادة الألف فقط والجمع بين الألف والحاء أو الخلو عنهما معا (قوله ورعانت
في الضرورة) أى وصلا (قوله مضمومة) أى تشبيها بالضم وهو مكسورة أى لانقضاء الساكنين زادا من فلاح
ومفتوحة فارضى والفتح لثقت (قوله وأجاز الفراء أنها في الوصل) أى اختيار (قوله ومنه) أى من ثبوتها
في الوصل ضرورة والشاهد في الأول أن محل الوصل هو العروض وأما الضرب فمحل وقف فلا شافيه وقد
يقال العروض هنا مصرية فهمى في حكم الضرب فتكون أيضا محل وقف فلا شافيه في البيت أصلا وقوله
وعروين بالزبره هذا هو الصواب دون ما في بعض النسخ وياعروين الزبره لأن زيادة النخل بالوزن
وتحريك الحاء وفتحها في البيت الروى (قوله وقائل) خبره مقدم ومن مبتدأ مؤخر وأدى صله من والياء معقول
أدى وذا سكون حال من الياء (قوله واعديا) بفتح الياء لاجل ألف التندبة (قوله واعديا) بخذف الياء
لانقضاء الساكنين وهذا نحو مضموم بفتحة مقفلة منع من ظهورها الفتحة لاجل الألف وليس يعنى لانه
مضاف سم (قوله اقتصر على الثاني) أى واعديا بغير محل سوى الاتيان بألف التندبة على لغتين قلب الياء
ألفا وحذفه أو أبق الفتحة التي قبل الألف المحذوفة وقلبا لكسرة واضمه على الفتحة ما فقه لاجل ألف
التندبة بخذف الألف المنقلبة عن ياء التكلم لاجل ألف التندبة على لغة من قلب الياء ألفا وبقاها (قوله
اقتصر على الأول) أى باعديا بغير محل سوى الاتيان بألف التندبة (قوله في ذى الوجهين) هو باعدي
يسكون الياء ووجهه أو باعديا أو باعديا (قوله لزم الياء) يمكن حذفها على تقدير يسكونها الانقضاء
الساكنين وإن لم يكن المضاف اليها مندوبا سم
(قوله تزيق الصوت وتلينه) عبارة التزمى لغة التسهيل والتلين فلم يقيدها الصوت (قوله أى سهل
لين) المناسب لعبارة قبل أن يقول أى تزيق لين فهو مناسب لعبارة التزمى مع السابقة ولقول القاموس

(١٥ - مسان) - ثالث

وحذفه مذهب المبرد (خاتمة) إذا نذب مضاف إلى مضاف اليها لئلا ياء لئلا ياء لان المضاف اليها غير مندوب نحو وأولده مبدأ والله
أعلم (الترخيم) (ترخيم) الحذف آخر للنشأ (الترخيم) في اللغة تزيق الصوت وتلينه يقال صوت رخيم أى سهل لين ومنه قوله
لهابشر مثل الحبر ومطابق

رغم الحواشي لأهراء ولا تترك أي رقيق الحواشي وإنما في الاصطلاح فهو حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو على وجهين ترسيم التصغير كترقيم في أسود وسود وديسان في باب وترسيم التداوي وهو قصد السبب وهو حذف آخر المنادي (كبابا فابن دعاسا دعا) وإنما توسع في ترسيم المنادي لأنه قد تغير بالنداء والترسيم تغير والتعريف بانس بالتعريف فهو ترفيق في تنبيه على أجاز الشارح في نصب ترسيمه مثلاً لأنه أوجه أن يكون مفعولاً أو مصدرًا ١١٤ في موضع الحال أو ظرفاً على حذف مضاف وأجاز المرادي وجهاً أو ما هو أن يكون

مفعولاً مطلقاً وناسبه حذف لأنه لا ينافي في المعنى وأجاز المرادي وجهاً خامساً وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً تعامل محذوف أي ترسيم (وجوزته) أي جواز الترسيم (مطلقاً) أي كل ما أنتابها أي سواء كان علماً أو غير علم ثلاثياً أو زائداً على الثاني قوله * فأظم مهلاً بعض هذا التداول * وكسوله * جازي لا تفكرى عذري * ونحو باشا دجن أي أقبح بالمكان يسجن دجونا أي أقامه في سجنات * الأول في تنبيه التسهيل ما أطلقه هنا بالمنادي المسمى لأخراج النكرة غير المقصودة والمضاف فلا يجوز الترسيم في نحو قول الأعشى بأجار يخذني يدي غير معينة ولا في نحو بالهمة انفسروا ما قوله بأعلم أن غير قطالت أقامته فناد * الثاني شرط المسبر في ترسيم الموثب بالهاء العلمية فتم ترسيم النكرة

رغم الكلام كترقيم وهو ترسيم لأن وسهل كترسم كترسم (قوله رغم الحواشي) لعل المراد بها الكلمات وفي القاموس الحاشية حاشية الثوب وغيره وقوله لأهراء الخ الهاء فيهم الهاء وتخفيف الهاء الكلام الكثير والزر يفتح النون وسكون الزاي القليل وأراد أن كلامهم متوسطاً لكثيره ولقليله محذوف (قوله رغم الترسيم التصغير) أي حذف بعض الحروف لأجل التصغير (قوله وهو حذف آخر المنادي) أي التخفيف للألاعلال ولم يقدّر الآخر بكونه حرفاً فشملاً كلامه الحرف والحرفين وبخز المركب ويرد على التعريف أنه غير مانع لشموله نحو باد وباد أي كل حذف آخر المنادي للتخفيف لأن يخرج باعتباره بقيد الحاشية أي من حيث هو آخر المنادي فأعرف ذلك (قوله في ترسيم) في معنى الهاء السببية (قوله فهو ترفيق) بيان للناسبة بين المعنى القرى والاصطلاحى لكن كان المناسب ذكر عقب المعنى الاصطلاحى لظهور تفرقه عنه فمثلاً (قوله أن يكون مفعولاً) رد بان الترسيم حذف آخر المنادي فلم يعلل النتي بنفسه وبأن المفعول له يشترط أن يكون قابلاً على الراجح ويمكن دفعهما بأن قد مضاف أي لأداة الترسيم لكن بزم أن المعنى رغم لأداة الترسيم مثل ضرب لأداة الضرب وفيه ركاكة لا تخفى (قوله ومصدر في موضع الحال) أي من فاعل حذف أي ترسباً لأن المنادي لأنه وإن كان المضاف بعض المضاف إليه فشرط اتیان الحال من المضاف إليه موجود في الحال المضاف إليه لا يتقدم عليه ثم هذا محال مؤكدة (قوله أو ظرفاً على حذف مضاف) أي وقت ترسيم وهو وقت اجتماع شرط الترسيم (قوله لأنه) أي حذف بقيد تعلقه بآخر المنادي أما الحذف من حيث هو فاعلم من الترسيم (قوله مفعولاً مطلقاً العامل محذوف) أي نأب ذلك المفعول المطلق منابه في الدلالة على الطلب فيكون قوله حذف الخ من التاكيد اللفظي بالمساوي لأن الحذف بقيد تعلقه بآخر المنادي مساو في المعنى للترسيم فليس المفعول المطلق على هذا من باب المصدر المؤثر كدعاه له حتى رد أن المصدر نفسه محذوف عامل المؤثر كدبل من باب الاتي بدلاً من فعله وجوز أن الشيخ خال وجهاً صامداً وهو أن يكون ترسيمه مفعولاً به فعمل شرط حذف مع أداته وحذف الفاعل من جوابه للضرورة وقوله التقدير أن أردت ترسيمه فاحذف آخر المنادي وفيه تكافؤ (قوله مطلقاً) أي عن التقييد الاتي في غير الموثب بالهاء بقوله الآل بالهاء لكن المراد الإطلاق عن ذلك في الجملة والألاقتضى جواز ترسيم الموثب بالهاء ولو كان مضافاً أو مركباً استناداً وليس كذلك أفاده سم وإلى كون الإطلاق في الجملة أشار الشارح باقتصاره في بيان الإطلاق على ما ذكره ولم يقل مضافاً أو غيره صاحب اسناد أو غيره (قوله مهلاً) اسم مصدر أهمل منصوب بفعل حذف وأقيم هو مقامه والاصل أهمل في مهلاً قال العيني ومعناه كفي (قوله عذري) العذر بفتح العين المهملة وكسر الال المهملة ما عذر الإنسان فيه أه فارضى وهو صادق بعينه عند الإنسان في تركه فهو أهم من قول الشارح على طاف كثيراً من النسخ العذر بكسر الال المهملة الأمر الذي يحاوله الإنسان ويغفر على فعله (قوله باشا دجن) أي باشاء وهو مثال الثلاث (قوله بالمنادي المسمى) يشمل المثنى قبل النداء كخادم مع أنه لا يترسم على الأصح والمختص بالنداء والمندوب والاستثناء مع أنها لا ترسم كاسابق (قوله لترميمه) صلة قول (قوله كما تنضم) أي في قوله أو غير غل مع تخيله بجاري وباشاء (قوله صلعمه بن قلمة) الذي خط الشارح صلعمه بن قلمة بتقديم الميم على العين وكذا في القاموس (قوله لأنه علم حسن) ولهذا منع الضرف أه دما منى (قوله بحذف الهاء) صلة المرسم (قوله لبيان الحركة) أي حركة ما قبل المحذوف وهو في المثال المذكور الهاء المهملة (قوله

مفعولاً مطلقاً وناسبه حذف لأنه لا ينافي في المعنى وأجاز المرادي وجهاً خامساً وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً تعامل محذوف أي ترسيم (وجوزته) أي جواز الترسيم (مطلقاً) أي كل ما أنتابها أي سواء كان علماً أو غير علم ثلاثياً أو زائداً على الثاني قوله * فأظم مهلاً بعض هذا التداول * وكسوله * جازي لا تفكرى عذري * ونحو باشا دجن أي أقبح بالمكان يسجن دجونا أي أقامه في سجنات * الأول في تنبيه التسهيل ما أطلقه هنا بالمنادي المسمى لأخراج النكرة غير المقصودة والمضاف فلا يجوز الترسيم في نحو قول الأعشى بأجار يخذني يدي غير معينة ولا في نحو بالهمة انفسروا ما قوله بأعلم أن غير قطالت أقامته فناد * الثاني شرط المسبر في ترسيم الموثب بالهاء العلمية فتم ترسيم النكرة

المقصودة والمحجج جوازها كما تقدم * الثالث منع ابن عسوق وترسيم صلعمه بن قلمة لأنه كناية عن المجهول لا يعرف والاطلاق الخائن بخلافه وليس كونه كناية عن المجهول مانعاً لأنه علم حسن * الرابع إذا وقف على المرسم بحذف الهاء فالتألب أن تلمعها كما تفتقروا في المرسم باطله فيقتل هي هاء اليك وهو ظاهر كلام سيدي وقيل هي التاء المحذونة أعيدت لبيان الحركة كواي اليمذهب المصنف قال في التسهيل ولا يستحق غايباً في الوقف على المرسم بحذفه عن أعادته أو مريض ألف عنها وأشار بالتعريف إلى قوله هني قبل البقرة يا ضحياً يجعل ألف الإطلاق عوضاً عن الهاء ونص سيدي وإن فيه فروع على أن ذلك

لا يجوز إلا في الضرورة وأشار بقوله غالباً إلى أن بعض العرب يفت بلاها ولا هو من سكني سيو به باخرمل بالوقف نسبة زهاء قال أبوحيان
 أطلقوا في الحاق هذا المعجزة وإن كان الترخيم على لغتهم لا ينظر لم تلحق هذا كلامه وهو واضح الخلفاء من اختلاف النحاة في قوله ولكن
 لم يأت أمية ناصب بفتح أمية من غير تنوين فقال القوم ليس بفتحهم ثم اختلفوا قبل وهو عرب نصب على أصل المتأدري ولم يتنزل لأنه غير
 منصرف وقيل يعني في الفتح لأن منهم من يبي المتأدري المفرد على الفتح لأنها حركة ١١٥ تشا كل حركة أعربها لأعرابها وهو

نظير لأرجل في الدار
 وانتقد هذا القائل بارج
 من نحو الشمال هي
 بالفتح ذهب أكثرهم إلى
 أنه مرخم نصارى التقدير
 بالهم في أقدم التناخير
 معتد بها ونحو الانها
 واقعة موقع ما يستحق
 الفتح وهو ما قبل هاء
 التناثب المحذوفة النونية
 وهو ظاهر كلام سيويه
 وقيل قصت ابتداء الحركة
 ما قبلها وهو اختيار
 المصنف والذي قد رجا
 محذوف أي محذف
 الحاء (وفره بعد) أي لا
 تحذف منه شيئاً بعد حذف
 الحاء ولو كان ليناسا كما
 زائد المكالمة فصارها
 فتقول في عقوبة ما عقبتا
 بالالف وأجاز سيويه أن
 يرخم بتناسل لغة من لا
 يراعي المحذوف ومنه قوله
 «أحار بن بدر قدوليت
 ولا ير بدأ حارنة وقوله
 ما رط أنك فاعل ماقلته
 أراد ما رطاً (واخفا)
 أي أمتع (ترخم مامن
 هذه الحاقه خلاه) لا
 ال باي فافرق) أي
 فأكثر (المر دون إضافة)
 (و) دون (استدغم) فهذه

لم تلحق) لأنه نقص لما عزموا عليه من جعله اسماء تاماً حتى ينوه على الضم سم (قوله لكني) بكسر الكاف
 أي دعيت من وكله وكلا ناصب بالحرصة هم من النصب وهو التصحيح قاله العيني زائده غيره كشحناء والبض
 وقيل أن الهم متب لانه أن يكون التقدير ناصب صاحبه ثم رأيت في القاموس ما نصه وهم ناصب
 من نصب على النسب وضع نفسه الهم أنمه ثم قال ونصبه المرض فضبه أو جبه كانه به أو فافاد ثلاثة أو جبه
 أخرى وهي أن يكون ناصب من قبل النسب كالبن ومار وأن يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أنه وإن يكون
 اسم فاعل نصبه بمعنى أو جبه (قوله ففعل هو عرب) تشبهاً بالمضاف لكنه شاذ (قوله لأنها) أي الفتح
 وأنته باعتبار التنبير وهو حركة (قوله بارج) قال أن غازی ولا يمكن دعوى أعراب بارج لأنه لم يتنزل مع كونه
 منصرفاً لاختلاف أمية (قوله هي) بضم الحاء أمر من هب (قوله ثم أقم التاء) أي زاده ابن الميم وهاء التناثب
 المحذوفة للتخريم (قوله غير معتد بها) أي غير حاصلها تاء التناثب أي كانت محذوفة للتخريم أدلوا عند ابن الميم
 كان مرخاً (قوله لأنها واقعة الخ) قال لا تحذفها الفتح يوقو فاعل هاء التناثب لكان أوضع وأخضر (قوله
 وقيل قصت الخ) أي كقصته ذال باز بدن جر واتساع الفخوة التوب بل الاتباع هاء أولاً في كونه لانه اتباع
 متأخر لتقدم (قوله وهو اختيار المصنف) لعل وجه أن في اختاره المصنف مراعاة لغو وهو حركة لم وفيها
 قبله مراعاة محذوف وهو تاء التناثب المحذوفة للتخريم القضيصة فتع ماقلته (قوله وفره بعد) أي بعده حذفها
 (قوله فتقول في عقوبة) أي في ترخمه وهو يفتح العين المهملة والتالف وسكون النون به هاء واحدة يقال
 عقاب عقوبة أي حادثة الخالب (قوله أن يرخم تانياً) أي أن يبقى بعده ثلاثة أحرف سوطي (قوله على لغة
 من لا يراعي المحذوف) أي من لا ينظره وأعرض هذا التقييد أبوحيان بأن يكون الشاعر رخم أو لا يحذف
 التاء على لغتهم لا ينتظر يحتاج إلى وحى يسفر عنه ولوقيل أن المؤثبات بالتمحيض في ترخمه حذف التاء فقط
 وهو الأكبر وحذفها مع ما قبلها كما في منصرف كان قولنا فله شخنا ثم قال وانظر على مذهب سيويه بعد حذف
 الحرف الذي قبل الآخر لثمة من لغتهم لا ينوي أولاً وكلام العيني مرخم في عدم التين فإنه ضبط حار
 في البيت بكسر الراء حيث قال وأشاهد في أحار بن بدر حيث ارديه حارنه فترخمه أو لا تحذف الحاء على لغة
 من لم يتنزل منه سيويه هو الترخيم الأول أن قوله على لغة الخ متعلق بأجازاً وحذف تقديره أن رخم أو لا لغة
 الخ لا بقوله أن رخم تانياً (قوله ماقلته) بفتح التاء بقرينة قوله بعده والمرء يسهي إذا لم يصدق (قوله أراد
 ما رطاً) علم منقول من اسم شجرة يدعى بأقل حزمة زائدة وألفه أصلية بمضده قولهم مرطى وقيل حزمة
 أصلية وألفه زائدة لأن الحاق هر بنحوه في بدقه قولهم مرطاً وطاه بن غازی (قوله وألم) بدل من ال باي أو عطف
 بيان عليه ودون حال من ال باي (قوله واستاد) أي في التناثب بدليل قوله الآ في قول ترخم جملة (قوله
 ثم) على ترخم اسم الفاعل نعم استناد قال سم كانه احترأ عن انفسه الاضافة والتوصيفة (قوله
 أن يكون رباعياً فصاعداً) أي للتلايل من نقص الاسم عن أقبل أيتنه العرب لا بموجب (قوله ترخم
 المهرك الوسط) أي تنزل بالحركة الوسط منزلة الحرف الرابع وهذا كان نحو سقر غير معروف
 وفرق بالجهو ربان حركة الوسط ثم اعتبر في حذف حرف زائدة على الكامة وهو التزني زههنا في حذف
 حرف أصلي وأيضاً ليس الحذف هنا واداعي حرف يفتن بل على أي حرف كان آخرها ومظنة الاشتباه
 بخلاف عدم الصرف فانه حذف التزني لا غير (قوله وأن هشام) عبارة الجمع وابن هشام المنصرف لوى (قوله)

أربعة شروط الأول أن يكون رباعياً فصاعداً فالجوز ترخم الثلاثي سواء يمكن وسطه نحو زيد أو تحرك نحو حميد هذا أمدها بهو ورواجز
 القراء والاختصار ترخم المهرك الوسط وأما الساكن الوسط فقال ابن عصفور لا يجوز ترخمه قولاً واحداً وقال في الكافية لم ترخم نحو بكر
 أحد والصحيح ثبوت الخلاف فيه حكى عن الاختصار وبعض الكوفيين إجازة ترخمه ومن نقل الخلاف فيه أبو البقاء المكي وصاحب
 النهاية وابن المشاب وابن هشام

الثاني أن يكون علما وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو ما عصف في عصف فراسا على قولهم أطرق كراو واصاح * الثالث أن لا يكون ذا إضافة خلافا للكرمين ١١١ في أجازتهم ترخيم المضاف إليه كقوله * خذوا حذركم يا آل عكرم وعلموا *

وهو عند المصريين نادر وأندونه حذف المضاف إليه يارسه كقوله * يا عبد هل تذكر في ساعة * يريد يا عبد هند بخاطب عبد هند الخبي وذلك علة وقد علم أن ترخيم المضاف نادرا أيضا كما في نحو يا علقم الخبر * الرابع أن لا يكون ذا اسناد فلا يجوز ترخيم برق نحره أو ما طشرا وسياقي الكلام عليه * تنبيه * أجل المصنف مسن شروط الترخيم مطلقا ثلاثة * الأول أن لا يكون مختصا بالنداء فلا ترخم نحو قولك * الثاني أن لا يكون مندوبا * الثالث أن لا يكون مستغنا أو ما قوله * كلما نادى منادهم * بالتمية قلنا بالمال ضرورة أوشاد وأجاز ابن خروف ترخم المستغاث اذ لم يكن فيه الالام كقوله * اعلم لك ابن صصعة بن سعد * والعجج مامر (ومع) حذف الحرف (الأخر) في الترخم (احذف) الحرف (الذي تلا) أي الذي تلاه الآخر وهو ما قبل الآخر ولكن بشرط أن يبعه الأول واليه أشار بقوله (ان زيد) أي أن كان ما قبل الآخر زائدا نحو عتار ومثاقا لم يحذف نحو عتار ومثاقا لم يحذف لأن الالف فيه مائة فله

أن يكون علما أي شخصيا أو جنسيا لأن الالف أكثر تداء به نسبة التخميف بالترخم (قوله قياسا على قولهم الخ) اعتراض شيخنا وتبعه لبعض بيان أطرق كراو واصاح شاذان لأن كلاهما جنس حاله انثناء فلا يقاس علما وفيه أن هذا اعتراض عذبي للفرقان من يجوز ترخم النكرة المقصودة لا يقول بشذوذ أطرق كراو واصاح (قوله ويا صاح) قال في شرح الكافية وكتر دعاء بعضهم بعضا بالاصحاب فاشبهه العلم فرخم بمحذف يائه اه وليس مراده بيان أنه مقس بل بيان الملهل لترخمه (قوله أن لا يكون ذا إضافة) لأن الحذف من المضاف يمنع منه أن المتضاهين كالنبي الواحد فالحذف منه عزلة حذف خشو الكامة والحذف من المضاف إليه يمنع منه أن تالي أداة النداء المضاف للحذف من المضاف إليه عزلة الحذف من غير المنداد والراد بذي الأضافة المضاف حقيقة أو مجازا فدخل فيه المضاف فلا ترخم كما في الدونشري (قوله وذلك عمل له) أي فهو داخل في العلم فصعب الاحتراز عنه ما لا يكون ذا إضافة فلا يقال أن المضاف خارج العلم (قوله أن لا يكون ذا اسناد) أي أن لا يكون منقولاً عن الجملة لأن الجملة محكية بحالها فلا ترخم (قوله وسياقي الكلام عليه) يشير إلى أن اشتراط عدم الاسناد كثرى كما سيأتي (قوله مطلقا) أي سواء كان ابتداء أو نائب أو لا (قوله ثلاثة) زاد الديوطي أن لا يكون مبنيا قبل النداء فلا ترخم نحو محو باحدا ومقدر ذلك (قوله أن لا يكون مندوبا) قال شيخنا طاهر وهو بدون ألف النذبة وهو مفهوم كلام الرضي اه وإعالم ترخم المندوب لأن الغالب زادة الألف في آخره الصوت اظهار الالتماع فلا يناسبه الترخيم (قوله أن لا يكون مستغنا) أي لا يجوز وبالالام لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء على الضم فلم يرع عمله الترخم الذي هو من خصائص المنداد ولا مفتوحا زادة الألف لأن الزادة تنافي الحذف ولا يجوز مدان الالام والألف الحاقا له بذي الالام والألف (قوله بالمال) أي بالمال (قوله أيام) أي بأعماز وتقدم أن الاستغناء مختصة بيا وأن الاستغناء بغيرها شاذة فقوله أيام في شذوذه ومن وجهين نداء المستغاث بغير ما وترخمه وهل قوله لا خبر لمخدوف أي بذاتي لك أو استغناء ثالثة بهماز والتقدير بالآل وابن صصعة نعت لهماز وصدر البيت * تنافي لقتلي لقط * وهو اسم رجل (قوله والعجج مامر) أي من أنه لا ترخم المستغاث مطلقا (قوله احذف) أي وجوبا كما في ابن عقيل وعن الفراء لوسمي بصحراء ح حذف الهمزة فقط (قوله ولكن بشرط أربعة) تقدم ما يؤخذ منه شرط خامس عند غير سيبويه وهو أن لا يكون الآخر نائبا لتأتي كما في أراطا (قوله الأول) مرشد أخبره محذوف دل عليه الكلام تقدمه كونه زائدا لا جاز أن يكون قول المصنف أن زيد خبر الالام لا يصلح للغيرية ولأن الشارح جعله محذوف الالف ولا قول الشارح واليه الخ لا فقرانه بالواو (قوله أن زيد الخ) يشمل نحو هندات ومجدون وزيد بن اعلم ما ترخم محذف الآخر وما قبله ولا يجوز زهاء الألف في هندات على أن ناءه ليست لأن نائبا كذا في الفارسي ونظاها لاطلا جواز ترخم ما ذكر على أنه من ينظر ومن لا ينظر من أن ترخم هندات وزيد بن علي لغمة لا ينظر بلس ابتداء المفرد الذي لا ترخم فيه وترخم جدون على الغتين بلس بذلك ودعي أن هذا الالام لا ينظر من الهمزة التفاتهم إليه في مواضع كثيرة من هذا الباب كما تفرقه ثم رأيت الفارسي قال في موضع آخر ما نصه لوسمي يزيد أو عافيه ما بالنسب كزيد لم ترخمه على اللغة الأولى نحو يا زيد بكسر الدال ولو رخم على الثانية لا تنسب عنادي لا ترخم فيه اه فهذا يدل على أن نحو هندات وزيد بن اعلم ترخم على لغة من ينظر ونحو جدون لا ترخم مطلقا لا لالام وهذا هو الظاهر فتدبر (قوله فنقول يا مختار منقا) أي خلافا للاحق حيث جوز يا مختار ويا منق بمحذف الألف جمع (قوله لينأ) قال المكدودي حال من الضعيف في يدهو وخفف ابن ولينا في هذا الأعراب قول الشارح أن يكون لينأ لانه حل معني ثم ما ذكر صريح في أن الالام مفتوحة وقد الشارح أي حرف لين يقتضي أنه بكسر هالا أن جعل لينأ في لينأ ونحوها وحترز بالمصنف عز رائدس لينأ نحو شحال لهمزة حروف زائد غير ابن وكان الأولى الضمف أن يقول بدل لينأ لمال لينأ لانه مفتوحا أن يكون قبله حركة من جنسه لفظا كما في منصو رأو تقدير راكبا

مصطفون.

عن عين الكلمة فتقول يا مختار ويا منقا الثاني أن يكون (لينا) أي حرف لين وهو الالف والواو الياء

فان كان يحذف الجحذف سواء كان معتركا نحو سقر جحل أو ساكا نحو قطر فتقول يا سقر ج و يا قطر خلافا للفراء في قطر فانه غير بالجم حذف
 حرفين واوله الثاني ان يكون (ساكا) فان كان معتركا لم يحذف نحو ميسج وفقر فتقول يا ميسج ويا فقر واما في الاربعة فمساغا
 فان كان ثالثا لم يحذف خلافا للفراء كما في مجرود و عماد وسيد فتقول يا مجر و يا عماد و يا سيد فاستكمل الشرع وطرحوا أمهله

مصطفون علما اذا صلحه مصطفون كما سجد كرهه الشارح ويستغنى عن قوله ساكا (قوله فان كان) أي ما
 قيل الآخر (قوله نحو سقر جحل) اعترض اخرجهم بهذا القيد انه خارج وقوله قبل ان يزبدلان الجيم اصلية
 (قوله نحو قطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون اللام والملة هو الجيم القوي الضخم والجر الجمل النصار اه
 قاموس وقصره صاحب المصاحح بما صان فيه الكتب قالو يذ كرو و ثوبت و ربما اثبت بالهاء فقبل فقرة
 (قوله يحذف حرفين) على بان الاقتصار على حذف الحرف الاخير ويوجب عدم النظم وهو سكون آخر
 الاسم الصحيح لفظا وتقدر على لغة التمام ولفظا فقط على لغة الانتظار وفيه اه على لغة التمام يضم (قوله
 ساكا) قال بس المحققون لا يعلقون حرف اللين على حرف العلة الا اذا كانت ما كتبه فوله ساكا وصف كاشف
 اه ونقل ابن غازي عن بعضهم ان المصنف جعل اللين ههنا شاملا ليعرك فلذلك اخرجه بقوله ساكا
 بخلاف قوله في باب التذكير لم يلنا (قوله هيج) بفتح الهاء والواو والوحدة وتشديد النجمة آخرها
 معجمة الفلام المتابع أي السمين (قوله وقنور) بفتح القاف والنون وتشديد الواو آخرها الصعب
 السوس من كل شيء (قوله يحذف خلافا للفراء) حيث جوز ان يقال باسمه ويا ثم واسم وقيل انما قال
 يا حذف في و فقط قرارا من بقاء آخر الاسم وواو بعد ضمة هج (قوله علما) أي في حالة كون كل منهما
 علما او هو راجع للقد بل واما علمية فانه نظارة قد يضعف هذا تحفاه علمية شمال ايضا (قوله هجا
 فتح في) الباء لانه في الخاصة متعلقة بفي فالعسى انما الفتح أي جعلنا ما بعين لفتح (قوله وغرنق) يضم
 الفين المجهول سكون الراء وفتح النون طبر من طبر والباء طبريل العنق تصرع (قوله علما) لما رآه
 انما خرج من النسيان من التاء اعل (قوله الى انه) أي المذكور من الواو والياء المتقوس فانه لم يوافق له كاذي
 قبله أي كاللين الذي قبله الخ (قوله قول واحد) أي بالنظر لحذف حرف اللين مع الآخر فلا ينافي ما ساقى من انه
 على لغة من لا ينتظر يعين رد الحذف فيقال يا مصطفي بالالف في ترخم مصطفون ومصطفين ويا قاضي
 بالياء في ترخم قاضون وقاضين لان تنافا سبب حذف الالف والياء لفظا وتقدر او هو انتفاء الي كين وعلى
 لغة من ينتظر فيه وجهان الرد نظر الانتفاء السبب لفظا وعدم ال رد نظر الوجوده تقدير ان يقال على هذا الاخير
 يا مصطف بفتح الفاء ويمتنع يا مصطف يضم الفاء على كل حال اذ لا وجه له كما قل مما قرر والمحال انه لا يد
 من حذف حرف اللين مع الآخر فلا يقال يا مصطف ولا يا مصطفي بالواو والياء على اللتين والفرقة بينهما انما
 هي برد الالف وعدمه كذا قال شيخنا وغيره وفيه أن الالاس لازمه على لغة من لا ينتظر فها قليل عندها على
 قياس ما سرع الفارضي ثم رأيت عن الرضي فيما يأتي ما ذكره فاعرفه (قوله فيها مقدره) فليس ان يحمل
 الخلاف بل هما استمع شروط الوفاق سم (قوله لان اصله مصطفون) كذا في الفارضي ايضا قال شيخنا
 وانما جعله بالياء اسماء او واو لان آخر المقصور بقلب باق المثني والجمع على حده كما ساقى اه فإداه
 بالاصل ما يستحقه عند التثنية والجمع فانه قد قيل البعض كان الصواب مصطفون ومصطفون لانه واو
 لا ياتي اها واغا كان واو لانه من المصقوة (قوله ويا سب) مشكل على ما سرع به اوحيا و السبوطي والداميني
 وغيرهم جازمين به من انه يشترط في الترخيم ان لا يكون مبنيا قبل التداء لان يستثنى المركب او يبنى على
 لغة اخره اعراب ما لا ينصرف او يكرن الشارح ومن وافقه مخالفين في ذلك الاشرط اه سم وهذا الاشكال
 يجري في نحو خمسة عشر ايضا (قوله وكذا تفعل في المركب العددي) والتمصوص انك اذا رخت خمسة عشر
 يحذف بحجرة وم فقت فانك تقف بالهاء على اللتين واذ رخت بعلب لم فقت في لغة من سوى اللان تقول
 يا بعلب ماء السكت وان شئت لم تأت بالهاء وفتت ما سلك الاخير واما على لغة من لم يوفيقم الوق بالاسكان
 وذهب الاخفش الجرد المحذوف من المركب الترخيم عند الوق اه دعاه في وقوله فيفتح الخ يؤيد ما سلفه

ويروان ومنصور و شمال
 وتقبل علما فتقول فيها
 بالسم ويا مرون ويا منص
 ويا منل ويا قند ومنه
 قوله
 بالسم صبر ا على ما كان
 من حديث * وقوله
 يا مرون مطيحي جمجمة
 (واخلف في وادوا)
 استكملا الشروط
 المتقدمة لكن (هما
 فتح في) نحو فرعون
 وغرنق علما فذهب
 الجبري والفراء الى انه
 يحذف مع الآخر كاذي
 قبله حركة عانة فقال
 بأفزع وبأغن كالق
 شرح الكافية وغيرهما
 لا يجيز ذلك بل يقول
 يا غرنق ويا غرنق تنبيه
 يقال في ترخم مصطفون
 ومصطفين علما يا مصطف
 قول واحد كما ناه عليه
 في شرح الكافية لان
 الحركة الحائسة ففهما
 مقدره لان اصله
 مصطفون ومصطفين
 واليه اشار في التسهيل
 بقوله مصطفون بخركة
 مخانة ظاهرة او مقدره
 (والجن احذف من
 مركب) تركيب مزج
 نحو بعلبك وسوميه
 فتقول يا بعل وساب
 وكذا تفعل في المركب

العددي فتقول في خمسة عشر علما يا خمسة ومنع الفراء ترخم المركب من العدد اذ اسمى به ومنع اكثر الكوفيين ترخم ما آخروه وفيه ذهب
 الفراء الى انه لا يحذف منه الا الهاء

فتقول ياسيدى وقال ابن كيسان لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب بل ان حذف الحرف او الحرفين فقلت يا معلم يا معلم لم ازل به
 باسأوال فتقول ان العرب تترك المركب وانما اجازوا نحو قول قيسا **ق** تنبيه **ك** اذا ربحنا اثنا عشر وانتا عشرة علمين حذف الحرف
 الالف قبله فتقول بانه وانما كانت فعل في ترخيمه ما لم يركب على ذلك سيمويه رعتنا ان عجزها بمنزلة النون ولذلك اعربها **ق** (وقل ترخيم)
 علم مركب تركيب اسناد وهو المفعول من **ج** حله **ق** نحو ناط شر او برق نحو **و** (وذا عرو) وهو سيمويه **ن** (نقل) اى نقل ذلك عن العرب قال
 المصنف اكثر نحو بن لا يجوز ونحيم المركب المصنف اسنادا كذا ناط شر وهو جائز لان سيمويه ذكر ذلك في أبواب النسب فقال يقول
 في النسب الى ناط شر ناط بطى لان ١١٨ من العرب من يقول بانه ومنع ترخيمه في باب الترخيم فلم بذلك ان منع ترخيمه

الشارح عن ابي حيان في المؤنث بالتاء اذ وقف عليه بعد الترخيم سم **ق** (قوله فتقول ياسيدى) اى على لغة
 من ينظر امامه على لغة من لا ينظر فتقول ياسيدى لان الباء تضم على هذه الالف فقلب الالف الحركتها وافتتح
 ما قبلها قاله الشارح على الاوضح **ق** (قوله لا يجوز) وحذف الجزء الثاني من المركب **اى** ان حصل اسم كان
 يكون ثم من اسمه غير ومن اسمه حذفت موت قاله الشارح على الاوضح **ق** (قوله قياسا) اى على ما فيه مثله
 التثنية لان الجزء الثاني يشبه تاء التثنية ومن جوده فتح ما قبله غالبا وحذف في النسب وصغر صدره كان
 ناء التثنية كذلك واحتر زايها المانع نحو هـ مركب **ق** (قوله اذا ربحنا اثنا عشر وانتا عشرة) بالالف فيما
 على الحكاية كما صرح به قوله مع الالف **ق** (قوله بمنزلة النون) اى المحذوفاتى عاقيها عشر وعشر وذلك
 لايضاف اثنا عشر واثنا عشرة كما يضاف ثلثة عشر واخواته ونظيره ابن الحبيب بان عشر وعشرة
 اسمان براسه ما ولا يلزم من معاقبتهما النون حذف الالف معهما كما تحذف مع النون كذا في الدماميني **ق** (قوله)
 وقل ترخيم جملة الخ الحاصل ان المحذوف للترخيم احرف نحو ياسمعاى باسعاد واسمافان نحو ياسروى
 باسروان واما كلمة براسه نحو يا معدى فينا معدى بكرب ويا ناط في ناط شر او ما كلمة حرف نحو ويا ن
 ويا نث في اثنا عشر واثنا عشرة علمين الذى استظهره مع في ترخيم المركب الاسنادى اذ لم يترك المحذوف
 انما كان الباقى جملة كافي ناط فان فاعله مستتر فيه قدر الضم في آحره والا كما في قائم ناطم ناطم آحره
 لفظا لانه كالمستقل وانقل الخالى من الضم اذ اسمي به بسرب لفظا فاذا نوى ضم لفظا **ق** (قوله وذا عرو)
 نقل كذا مبتدأ وعرو ومبتدأ ان خبره نقل والجملة خبر المبتدأ الاول والربط محذوف تقديره نقله او اذا مفعول
 نقل بناء على الصحيح من جواز تقديم معمول الخبر الذى على المبتدأ **ق** (قوله اى نقل ذلك عن العرب) اى في
 باب النسب كما سجد كره الشارح فلا ينافى انه منع ترخيمه في باب الترخيم **ق** (قوله لان من العرب من يقول
 بانه ناط) هذا محل الاستشهاد **ق** (قوله فعل بذلك) اى يجمعوه كلامه في الموضعين **ق** (قوله وسيمويه لقمة) سبب على
 تفاح و و بمعنى رائحة والاضافة في لغة الهم على قلمها في لغة العرب ولقب بذلك لظافته لان التفاح من
 لطيف الفواكه كذا في التصريح **ق** (قوله وحذف) بالنون **ق** (قوله عاقيها ألف) الباء لئلا يسه متعلقة
 باستعمل وما واقعة على حال ولا حاجة الى حمل الباء جمع على **ق** (قوله من عدم النظير) وهو ان يكون الاسم
 المتكسر الصحيح الآخر ساكن الآخر اسم والجمع بين اى بقوله المتوى كالنائب قدس الساكن وهو الآخر
 الحقيقة وكونه آخر اللفظ المحذوف وفيه فتأمل **ق** (قوله ما كان مدغما) اى الباقى الذى كان آخره مدغما وقوله
 فيما بين الثانية ما حذف اى باقى الاسم ذى الحرف الذى حذف ويحتمل ان التقدير الاول الحرف الذى كان
 مدغما الثانية الحرف الذى حذف الاول ان نسب اليه السابق **ق** (قوله وهو بعد ألف) اى يسبقه الباء كذلك كما
 في نحو يصغر خاص اذ اسميت به كما في الدماميني ولذا قال الشارح على الاوضح بعد مدغما فلم يكن قبل
 المدغمة كحرف بقى على سكونه اى كفاءه قطر على سكونه ولكن يلزم ما تقدم من عدم النظر الى ان
 بقال ما رواه عن الالف بالذكر هنا كذا ناط شر **ق** (قوله نحو مضار ومحتاج) اى علمين باسم **ق** (قوله التفخيم) لانه

بكثيره وجواز ترخيمه قليل
 وقال الشارح قد علم ان
 جواز ترخيمه على لغة
 قليلة **ق** تنبيه **ك** عمر واسم
 سيمويه وسيمويه لقمة
 وكنته اوشى (وان)
 فويت بعد حذفها
 حذف ما مفعول فويت
 اى اذا فويت ثبوت
 المحذوف بعد حذفه
 للترخيم (فالباقى) من
 المرحم (استعمل عاقيه
 ألف) قبل الحذف
 وتسمى هذه لغة من بنوى
 والجمع ينظر فتقول
 ما حرك بالكسرة يا معفى
 بالفتح ويا معفى بالضم
 ويا ناط بالسكون في ترخيم
 حارث وجعفر ومنصور
 وقطر تنبيه الاول
 منع الكوفيين ترخيم نحو
 فطر ما قبل آخره ساكن
 على هذه اللغة وجمعهم
 ما يلزم عليه من عدم
 النظر وقد تقدم مذهب
 الفراء فيه الثاني
 يستثنى من قوله عاقيه
 ألف مستثنان ذكرهما
 في غير هذا الكتاب

الاولى ما كان مدغما في المحذوف وهو بعد ألف فانه ان كان له حركة في
 الاصل حركتها بنحو مضار ومحتاج فتقول فيما مضار وبمحتاج بالكسر ان كانا اسمي فاعل ويا ناطم من مفعول ونحو فتاح فتقول
 فيه ما يحتاج بالضم لان اصله يحتاج وان كان اصل السكون حركته بالفتح نحو امصار اسم بقلة فان وزنه افعال عثمان اولها ساكن لاحظ له في
 الحركة فاذا سمى بالفتح على هذه اللفظ بالضم امصار بالفتح فحركه بحركه اقرب الحركات اليه وهو الحاء وظاهر كلام الناطم في التسهيل
 والكافية بالفتح فيه على هذه اللفظ واختلف النقل عن سيمويه به فقال السيرافى يفتح الفتح وقال الشلو بين يختاره ويجوز الكسر ونقل ابن
 جهموز عن الفراء انه يكسر على اصل الفتح الساكنين وهو مذهب الزجاج ونقل بعضهم عنه ايضا انه يحذف كل ما كن يبق بعد الالف

حتى ينتهي الى معركته في هذا يقال يا افعى الثانية ما حلف لاجل او لجمع كما اذا سمي فهو قاضون ومضطرون من جر عهدهم للامانة
يقال في رخصته يا فاضى وبما مضى في رداءه في الاول والاثاني في الثاني زوال سبب الحذف ١١٩ هذا ذهب الاثرين وعده مشي في

أقرب الحركات اليه أي إلى السكون ووجه أنه أخف الحركات فهو أقرب إلى السكون في الخفة لأن السكون أخف من الحركات اه سم وعبرة الشارح على الأوجه فخر كدهم أقرب الحركات اليه وهو الواو وضعه إليه عليها رجوع إلى الحرف الأخير كالإيمن واصرار وهذه الباء في الواقعة في كثير من نسخ الشارح لكن مع إبدال الحركات بالحرركات فتقول بالحركات كافي عارته على التوضيح (قوله قبل هذا يقال بالاسم) أي بالفتح لأن الكلام في لغة من ينتظر (قوله الثانية محذوف) تقدم الكلام عليه (قوله لأجل أو الجس) التقيد بالواو غير جدد لأن الحكم كذلك فيما لا يسمي بالجمع ذي الألف نحو فاضن ومضطن في دماض (قوله لا) والسبب المحذوف وهو التقاء الساكنين (قوله لكنه) اختار في التسهيل عدم الإد (فتقول بالاض) بالضم واصطف بالفتح لأن الساكن الأخير كالثابت لفظا تاءا مع الساكنين مع وجود تاء واو لا خلاف في رد الياء والألف على لغتين لم ينو كما تقدم (قوله لم ينو محذوف) هكذا في نسخنا فانتاح ينو بفتح ياءه للجهول ورفع محذوف على الثانية عن الفاعل ونسخت أن لم تنو محذوف بافتتاح تنو بوقية وبنائه للفاعل ونصب محذوف على المتعدي وهو أو فاقوله قبل وأبوت بحذف ما حذف وتسمى هذه التاء لغة من ينتظر (قوله كما) قال المكي في موضع آخر أن الثاني لا بعده والظاهر أن ما في قوله كائنا قد ولوه مصدرية والتقدير كركبه مما بالآخر في الرفع اه خالدا لما كان هذا هو الظاهر مع أن المحذوف يجعله هذا الثاني دون الأول لوقوعه في مركز أكثر من زيادة ما بخلاف الو (قوله بالآخر) أي آخره وهذا الخفيف سم (قوله من الضمة والأعمال) أي أن كان آخره ضما في حاله ولا أعلن كافي ودفعه يقال فيه هي قلب الواو ياء واضمة كسرة (قوله على هذه اللغة) أي لغة التمام أو ما على لغة الانتظار يقال في ترجم ياء ناسية ناسي بالفتح كما في سم (قوله ياء ناسي) مشكل مع قوله الألف والتميز الأول الختم أن خصصنا ما ناسي بالصفة وهذا ما لم فلا اشكال اه سم وأقره شيخنا والبعض وفيه أن تخصيص ما ناسي بالصفة لا يوافق ضم الشارح الآتي لأنه جعل كلام المصنف فيما ناسي عام بالصفة وغيره والواو التي ينبغي عند كل ما ناسي ما ناسي بالذوا وحيت القرينة الدافعة للسك وما ناسي على ما ذللنا من أن ناسي في الرفع في ما ناسي ما ناسي (قوله ولو كان) أي ما قبل المحذوف مضموم ما قد تقدم الخ أي على هذه العقوم نوى لم يقدريش وأظهر قول الشارح قدرته مما أنه مبنى على ضم مقدر والذي في التصريح أن نحو تحماج ومنص على لغة التمام مبنى على ضمه حادثة لتنازع الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل أن هذه يجوز أن تباها والضمة التي كانت قبل الترخيم يجوز أن تباها فلوقال الشارح وأثبت بضم غير ضمة الأول لوافي ما في التصريح والأقرب عندى ماضى عليه الشارح وأن ضمة البعض ناسي للتصريح لأن تقديره ضمة أسهل من تكلف ذهاب الضمة الأصلية وحدوث ضمة أخرى للتنازع أو ما استدلل به صاحب النهر على ما ناسي يكون رفع التابع اتباعا للضمة المقدرة كما في ما سبوه العالم برفع العالم للضمة المفوظ بها فاحفظه (قوله على هذه اللغة ضم الرعوضها) وما أنها تكسر على لغة الانتظار في نحو ما حار بنز بد تليث الراء (قوله قبل يائي على الثاني) يفهم من تقدير الشارح قل أن العطف من عطف الجمل ومن تقديره قل في الجملة التيسير ما يوافيه اللفظ في الجملة الأولى أن في كلام المصنف احتياجا بحذف من كل من الجملتين ظهيرا مائته في الأخرى (قوله قبل الواو) أي والضمة كسرة (قوله الأجرى والادلى) أصلهما الأجر والأدو بضم الرعوالاد لم يقلوا الضمة كسرة والواو ياء (قوله أدلس في العربية الخ) وذلك لما بدلت النون بخلاف الياء التي قبلها كسروا ينظر ما الفرق بين الاسم والفعل حيث لم يجرى الأول وجرى الثاني مع أنه أتمل وكذلك يقال في المبنى اه دونى وعكن أن يقال كان وضع الفعل دون الاسم في النقل قبل النقل دون الاسم (قوله اسم مررب) فيه أن هذا منادى معرف مفعول وهو مبنى وأجيب بأن حكم المرب المررب مبنى بنائه (قوله نحو يدعو) فان جعل علماءه وأمر عارض (قوله ما بالثاني) أي أصالة التاء قد دم (قوله نحو هو الخ)

الواو باله لتطرقها بعد ضمة كاتقول في جمع جر ودلوا الاجرى والادلى والالزم عدم النظر الى اذ ليس في العربيه اسم معرب آخر ولا لازمه قبلها
ضمه تخرج بالايه الفعل نحو يدعوه وبالعرب المبني نحو يدعوه والها تميز في ذكر الضم نحو يدعوه ونحو الازم

فهو هذا أولك وقيل في ترتيب نحو صمان وكذا وان غنى الأول باسمي ويا كرو بفتح الميم والواو اسبق وعلى الثاني صمان ويا كرا قبلهما
ألفا آخرهما وافتتاح ما قبلهما مع عدم ١٢٠ المانع الذي سيأتي بيانه كما قبل برى ودعا وقيل في ترتيب سقاية وعلاوة على الأول

واسم سقاية وباعلاو بفتح
ألفا والواو وعلى الثاني
باسقاية وباعلاو بفتح
همزة تنطق بهما بعد ألف
زانة كما في سبل برشاه
وكساة وقيل في ترتيب لات
مسي به على الأول وبالآ
وعلى الثاني بالآة تضعف
الألف لأنه لا يعمله ثالث
برد اليه وقيل في ترتيب
ذات على الأول بالذات وعلى
الثاني بالذات وأورد المحذوف
وقيل في ترتيب سفيرج
تضعف سفيرج على
الأول بالسفيرج وعلى الثاني
بأسفير عند الأكرين
وقال الأندلسي بأسفير
برد الآلام المحذوفة لاجل
التضعف ونوع هذا
المسبب كثيرة جدا وفيما
ذكرناه كفاية (والترتيب
الأول في موضعين الأول
ما لو هم تفسد وتعامه
تذكر مروت (كسامة)
وحارثة وحفصة فتقول
فيه باسم سمر ويا حارث
وبالحفص بالفتح لئلا يلبس
بندهما كبر لا تريح فيه
والثاني ما يلزم بتقدير
تعامه عدم النظر
كطيلسان في لغته من كسر
اللام مسمى به فتقول فيه
باطيلسان بالفتح على نية
المحذوف ولا يجوز الضم
لأنه ليس في الكلام قيل
بفتح العين إلا ما ندر من نحو
صقل اسم امرأته عتاب
ينسب في قرأته بعضهم

قوله هو والقلب كذا في أكثر نسخ القاموس وغلطها شارحها وصوب ما في بعضهما من
أنه القلب بالفتح والثناء آخره يقال مهي الرجل يهي صمينا إذا تقلب وتوب

والأصل معتد بالآلة في الصحيح الفتح كمنسج وفي القتل الكسر كسد وسبب وهن وتحليلات وسبب في وجراوى فتقول في ما يحل
 وما يحلو وما جاز فيفتح الماعوا والواو في شدة الحذف ولا يجوز القلب على نية الاستقلال لما لم يرد عليه من عدم النظار وهو كون ألف في وجزة
 فلامه مبدلين وما لا يكونان إلا لا تأنث في تنبيه كذا في النظم هذا السبب الثاني في الكافية والتسهيل ولم يذكر هنا عمله لأجل أنه
 مختلف فقه اعتبره الاخفش والمازني والمبرد وذهب السراي وغيره إلى عدم اعتبار وجراوى بالترخي فيما تقدم والقام (وجراو وجهن
 في ما هو) كسلمة) يفتح الأول اسم رجل لعدم الحضورين المذكورين فتقول باسم يفتح ١٢١ الميم ومنها في تنبيه في الأكثر فيها

﴿ ١٦ - (صبا) - ثالث ﴾ في التسهيل ومنه قوله : ليس حي على المنون بضال
 أي بخالد ﴿ تنبيه ﴾ اقتضى كلامه أن هذا الترخيم جائز على التفتين وهو على لغة التمام أجمع كقوله : لنتم الفتي نعشوا ضوماره
 طريف من مال ليله الجوع والحصر • أراد أن مال الخذف الكاف وتعمل ما في من الاسم عزله اسم ليخفف منه في زلفائه وأما
 في قوله ثمن ينظر فاحذر سبوه ومنعه المبروديل للواو اقوله • ألا تخفت حالك رما • وأضحت خيل شامة أماما • هكذا ورأسيه
 ورأسيه • وما هدى كهيك أماما • قال في شرح الكافية والانصاف يقتضى تقرير الراءين ولا يدفع أحداهما إلى الأخرى ولا تشديد
 سبوه • أيضا بقوله إن ابن حارث إن اشتق رؤيته • أراد منه فان الناس قد هلكوا • خاتمة • قال في التسهيل ولا يختم في غير هاتين

العلمية شغوا وأشار
بالاشهر الى خلاف المبرد
فانه زعم أنه ليس مرغبا
وان ذكر الكرا وان يقال
له كرا والله أعلم

للضرورة على لغة من ينتظر ومفعول علم المحذوف وقد قرأه وذلك من كافي العيني (قوله على الاشهر)
راجع لطريق كرا فقط كما يعلم مما يملأ (قوله اذا الاصل صاحب) زعم ابن خروف أن الاصل صاحب وأنه
أجرى مجرى المركب المزجي فرغم حذف النكامة الثانية ثم أدر كره تخيم آخر بعد ذلك الترخيم فحذفت الياء
من صاحب وهو تصف لاداعي اليه (قوله مع عدم العلمية) أي وعدم التناء

الاختصاص

(الاختصاص) قصر المصباح على بعض أفراد المذكور وهو شبر (كنهه) أي جاء على صورة النداء لفظا توسعا كما جاء الخبر على صورة الأمر والأمر على صورة الخبر والخبر على صورة الاستفهام والاستفهام على صورة الخبر لكنه يفارق النداء في غائية أحكامه الأول أنه يكون (دونيا) وأخواتها لفظا ونسبة الثاني أنه لا يقع في أول الكلام بل في أثناءه وقد أشار إليه بقوله (كأها) الفتي بآثر جونيا) والثالث أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسم معناه والرابع والخامس أنه يقل كونه علميا وأنه يتصبع مع كونه مفردا والسادس أنه يكون بالقباس كما يشاء أمثلة ذلك السابع أن يأ توصف في النداء باسم الإشارة وهذا لا توصف به الثامن أن المنادي أجاز تصب تابع أي النداء ولم يحكوا هنا خلافا في وجوب رفعه وفي الارتشاف لاختلاف في تابعها أنه مرفوع

الاختصاص

الباعث عليه إما تخير نحو على أيها الجواد بعينه التقير أو تواضع نحو أيها العبد ففسر إلى عفو الله أو بيان المقصود نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف (قوله قصر الحكم على بعض أفراد المذكور) أي أولا فلا ذاقيل لأعلام الأزد يندفع قصر الحكم وهو ثبوت العلم على زبوهو بعض أفراد المذكور أولا وهو علم وهذا معناه لغة وأما إطلاقه حافو وتخصيص حكم على بعضه بآثاره فمن من اسم ظاهر مرفوع مفعول لأخص واجب الحذف (قوله أي جاء على صورة النداء) أشار به إلى أن وجه شبه الاختصاص بالنداء كونه على صورته أي غائبا فلا يرد أن المنصوب على الاختصاص المقررون بال ليس على صورة المنادي ولك أن تقول وجه الشبه أن كلام الاختصاص والنداء يجمع على الاسم تارة متبينا على الضم تارة منصوبا وهذا الوجه من قول شيخنا السيد محمد بن علي بن أبي الهيثم (قوله كما جاء الخبر على صورة الأمر) نحو أحسن بزيد فان صورة الأمر وهو خبر على المشهور إذ هو في تقدير ما أحسنه والأمر على صورة الخبر نحو والو الذاب برضن أي لبرضن والخبر على صورة الاستفهام نحو أليس الله بكاف عبده أي الله كاف عبده والاستفهام على صورة الخبر نحو عندك زبدي تقديره من الاستفهام (قوله في غائية أحكامه) زاد على سابق التصريح أنه لا يكون سكرة ولا اسم إشارة ولا موصولا ولا ضميرا وأنه لا يستغاث ولا يندب ولا يرفع وأن أمانته تختلف في معتمات هي أعراب أو بناء وفي النداء بناء بالاختلاف وأن العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفي النداء فعل الداء وأن هذا العامل لم يعرض عنه هنا شئ وهو ضمني عنه في النداء مرفوعه وجميع الأحكام المذكورة واجبة إلى جهة اللفظ وأما الأحكام المعنوية التي يفترقان بها لثلاثة أحدها أن الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء إنشاء أو إثبات أن الفرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله عانص إليه بخلاف النداء والثالث أنه مفيد لغيره أو تواضع أو بيان المقصود (قوله بل في إنشاءه) أراد أن إنشاءه ما قبل الأول فيشمل ما وقع في وسط الكلام كما في نحن معاشر الأنبياء لا نورث لرفع بين المبتدأ والخبر وما وقع بعد فراغه كمثل الناطم لوقوع أيها الفتي بعد فراغ كلام تام وهو آثر جوني (قوله كأها الفتي بآثر جونيا) وأعراب ذلك أن يقال آثر جوني فعل أمر لجماعة معني على حذف النون والواو فاعل والتون والواو فاعل والماء محول وإي معني على الضم في محل نصب على المفعولية يا شخص المحذوف وجوابها والتنبية والفتي مرفوع بضمه مقدرة على اللفظ لئلا يأتى بألفاظها فقط (قوله اسماعيل بنه) كما يوافرجوني فانه معني أيها الفتي أي أن المراد من معني واحد وهذا أوضح مما قاله البعض (قوله وأنه ينصب) أي لفظا لا محلا فقط مع كونه مفردا أي معر فاقال في التوضيح كما في هذا المثال بمعنى المثال المتقدم في عبارة وهو بلك الله نرحو القتل كما في شرحه ويستثنى من ذلك أي كافي مثال الناطم فان نصبه محلي فقط ومما ذكرنا نعلم ما في كلام البعض من التخليط (قوله وهذا لا توصف به) الاختصاص على اسم الإشارة يدل على أنها توصف بالموصول سم (قوله ولم يحكوا هنا) لا فالخ لا عمل وجهه أنه يتوسع في النداء ما لا يتوسع في الاختصاص لانه أكثر منه دورانا وقوله في وجوب رفعه أي مراعاة لفظ أي وظاهر عبارة أن ضمته اعرابية والضميق أنما ضمه اتباع كما في النداء لا مقتضى لرفع الأعرابي (قوله بعد ضمير مخصصه) شرحه على ظاهره البعض فقال أي يخص الاسم الظاهر كما نأفعل كذا أي الرسل أو يشارك فيه أي يشارك الاسم الظاهر في الضمير غيره كمن العرب أمعي من يذل وينقيما هو وفيه أن الضمير دأما يخص الاسم الظاهر معني أن المراد منه هو المراد من الاسم الظاهر كما صرحوا به وقد تقدم وحديثنا لا يصح هذا

أما أو أيتها فاعلموا حكمه جاف النداء وهو الضم و يرفعهما الوصف باسم محلي بال لازم الرفع نحو أنا فعل كذا أي أياها ال جل والله ما غفر لنا أيتها العاصية • والثاني أن يكون معرفا بال والية الإشارة بقوله (وقد يرى ذادون أي نلو ١٢٣) الـ كمثل نحن العرب أمضي من بذل

بالذال المجهمة أي أعطى
 • والثالث أن يكون معرفا بالإضافة كقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الأنبياء لا تورث وقوله • نحن بني ضية أصحاب الجبل •
 قال مسبو به وأكثرت الأسماء دخول في هذا الباب بنو فلان وعشر مضافة وأهل البيت وآل فلان • والرايع أن يكون علما وهو قليل ومنه قوله • بناتكم ما تكشف الضباب • ولا يدخل في هذا الباب منكرة ولا اسم إشارة • فتنبيه • لا يقع المختص مبنيا على الضم إلا لفظ أياها وأيتها وأما غيرهما فنصوب ونামه نعتا واجب الخذف تقديره أخص وأختلاف في موضع أياها وأيتها فذهب الجمهور إليهما في موضع نصب وأخص أيضا ذهب الأخفش إلى أنه منادى ولا تصكران منادى الإنسان نفسه الأخرى إلى قول عمر رضي الله عنه كل الناس أخص منك يا عمر • وذهب السيرافي إلى أن أيا في الاختصاص معرفة وزعم أنها تختل وجهين أن تكون خبرا مبتدأ محذوف والتقدير

التقسيم اللهم الآن وأدعيا كذا غير الاسم الظاهر في الضمير ما كان الصلاحية نحن متساوي في نفسها وقطع النظر عن المقام لأن رايعا ما يجب الانبياء وغيرهم تقديره بشارك أنه ما مني للفعول أو للفاعل وضميره المستتر في كل راجع للاسم الظاهر كما علم في هذه الصفة المعطوفة حارة على غيرا الموصوف وان كانت الصفة المعطوف علم حارة عليه ولم يبرز الضمير الراجع إلى الاسم الظاهر لأن اللبس ودمج على بناء بشارك للفعول جعل نائب فاعله قوله فيه فيكون خاليا من الضمير حارة على الموصوف (قوله أياها) أي لا ذكر مفردا أو مثنى أو جمعا وأيتها أي لمؤنث مفردا أو مثنى أو جمعا كذا في الشاطبي (قوله نحو أنا فعل كذا أي أياها ال جل الخ) جلة الاختصاص في المتألفين في موضع نصب على الحال والمعنى أنا أفضل ذلك مخصوصا من بين أجيالنا وألهمنا غيرنا لنأخذ مخصوصين من بين العاصيات قاله الرضي (قوله العاصية) هي بكسر العين الجماعة الذين أمرهم واحد (قوله معرفا بال) قال ابن المحاسب المعروف بال ليس منقولاً عن النداء لأن المتأدي لا يكون ذا لام ونحو أياها ال جل منقول عنه قطعاً والمضاف يحتمل الأمرين أن يكون منقولاً عن المنادى ونصبه بناء مقدرة كما في أياها ال جل وأن ينصب بفعل مقدرة نحو أعني أو أخص أو أمدح كما في المعروف بال والنقل خلاف الأصل فالأولى أن ينصب ابتداءً نحن العرب اه وقوله ونصبه بناء مقدرة أي مجردة عن معنى النداء والا كان منادى حقيقة لا منقولاً عن المنادى وهذا هو الحق ما صرح به الشارح والموضع غيرهما أن كل مخصوص منصوب بفعل مقدرة تقديره أخص • ولا وليس هناك بامقلدة (قوله وقد يرى ذا) أي المنصوب على الاختصاص ودون حال من ذادون لمفعول ثانٍ ليرى والكاف في كمثل رائدة (قوله العرب المنصوب محذوف والخلة معترضة بين المتأدي والتعريف وكذا المنصوب في الحديث والبيت كذا في المعنى) (قوله نحن معاشر الأنبياء) قال في التصريح هذا الحديث يلفظ نحن كالألفاظ غير موجودا والموجود في سنن النساوي الكبرى أنا معاشر الأنبياء اه وقال فضينا السبزواري بلفظ نحن ورواه النساوي بلفظ أنا (قوله وأهل البيت) قبل منه أخبار بده الله ليذهب عنكم الرخص أهل البيت والصحيح كما في المعنى أنه منادى حقيقة لأن الاختصاص بعد ضمير انطباع قليل كما في (قوله يكشف الضباب) هو شئ كالنهار يكون في أطراف السماء عيني (قوله ولا اسم إشارة) ولا موصولة ولا ضمير قاله في الارتشاف تصريح (قوله لا يلفظ أياها وأيتها) وجه الضم فيه ما استصحب حالهما في النداء بجان تلامها بها عن النداء وامتد ملا في غيره كذا في الحواشي وقال في المعنى وجه مناهة ما على الضم مشابهتها في اللفظ أياها وأيتها يتألف النداء وان اتفقت ههنا موجب بناتهما في النداء (قوله هو أياها ال جل) لم يسل أياها في كلامه واقعة على التخص مثلنا مثل (قوله أي المخصوص به) تفسير للضمير أعني هو الضمير فيه يرجع إلى الفعل المفهوم من أفعول كذا (قوله أنا المذكور) خبر عن أياها لأجابه إلى زيادة قوله المذكور (قوله أن يلى ضمير متكلم) ولا يجوز أن يتقدم على الضمير كما قاله السيوطي وغيره (قوله لا يكون بعد ضمير غائب) ولا بدع اسم ظاهر فلا يجوز بهم معشر العرب تختمت المكارم ولا يزيدها لم تقدي الناس تصريح

• التحذير والأغراء •

قال في النكت جميعه ما في باب واحد لاستواء أحكامه ما وكان ينبغي تقديم الأغراء على التحذير لأن الأغراء هو الإحسان معني وعادة الخير بين الدعاة كما يقولون نعم وبس وتقول الناس أوعوا وأوعوا وأثواب والعقاب ونحو ذلك لا تروى طلبا لهم العكس اه ولك أن تقول أنما قدموا التحذير لأنه من قبل الخلة والأغراء من قبل الخلة ثم هما وان تسلا ما حكمنا فترقا معنى فالأغراء التسليط على الشيء والتحذير الإبعاد عنه وبمثل التحذير على محذور كسر الذال وهو التكميل ومحذور فعلها وهو الخطأ ومحذور منه والشتم كذا في الفري ومثله يجري في الأغراء وقوله وهو الخطأ أقصر عليه مع أنه قد يكون التكميل والغائب لأن تحذيرهما إذا كانا

أنا أفضل كذا هو أياها ال جل أي المخصوص به وان تكون مبتدأ أو خبر محذوف والتقدير أياها ال جل المخصوص أنا المذكر في المختص أن يلى ضمير متكلم كما رأيت وقد يلى ضمير مخاطب كقولهم يا أبا القحزاج الفضل وسبحانك الله العظيم ولا يكون بعد ضمير غائب • التحذير والأغراء •

سما في قال شيخ الاسلام التحذير يكون بثلاثة اشياء يابك واخواتها وبما ياب عنهما من الاسماء المضافة الى
 ضمير المخاطب نحو نفسك وذكرك التحذير منه نحو الاسد وسواها في سنها في كلامه (قوله تنبيهه للمخاطب) اقتصر
 على المخاطب مع ان التحذير يكون لغيره لان تحذيره هو الكثر المقدس قصد المذارح ثم ردف هذا النوع
 منه فقط (قوله على امر مكره) ولو في زعم التحذير فقط او للمخاطب فقط كما قاله سيم (قوله ليجنبه الخ) في تنبيه
 المخاطب على امر مذموم ليعمله وتنبيهه على امر محمود ليجنبه والظاهر عندى ان الاول من الاغراء والثاني
 من التحذير وانما لم يذكرهما الشارح لانهما لا ينبغي صدورهما من العاقل في ان تعريف التحذير يشتمل
 نحو لا تؤذ اخاك ولا تمس الله وظاهر ما نقلناه في بيان شيخ الاسلام خلافه ونعريف الاغراء يشتمل نحو
 احسن الى اخيك واطم الله واصبر وفي كون كل ذلك ونحوه يسمى اغراء اصطلاحا به مقتضى ما لم (قوله محمود)
 فيه ما روي في نظيره وكان الاحسن في المقابلة ان يعبر بالمرء وهو المحبوب او بالذموم والمجذوم (قوله بعد باب
 النداء) اى حقيقة او صورة تشمل الاختصاص (قوله على تفصيل ثاني) حاصله ان عمل او جواب اذا كان
 التحذير بابا ونحوه او بغيره مع العطف او التكرار (قوله يجب ستر عامه) اى حذفه قال البعض مقديرا بعد
 اياك اذ لا يتقدم الفعل مع انفصال الضمير وفيه انه قد ذكر ومن اسباب الانفصال حذف الفعل وتأخره ولا
 مانع ان يكون سببه هذا الحذف بل صرح به بعضهم فالفعل المقدر يجوز تقديمه مع انفصال الضمير وما ذكر
 من هذا جواز تقديمه مع انفصال الضمير انما هو في الفعل الموقوف به فاعل به تقدير الفعل بعد اياك
 لا ينقض والتعليل الصحيح ما في الدمامي ونصه بتقدير الفعل بعد اياك واجب اذ لو قدر مقدماته ان يكون
 اصله باعدي اى باعدت اياك فليزم تعدى الفعل الى الفعل لضمير الفاعل الى ضمير المتصل وذلك خاص
 بافعال القلوب وما حل عليها ثم يؤخذ من التعليل ما افاده صنيع النحوي صرح به شيخنا السيد
 من ان وجوب تقدير بعد اياك انما هو على وجه الاصل اياك باعد من الاسد والاسد منك واما على وجه
 الاصل احذرت لا في نفسك والاسد وهو ما شئ عليه الشارح والموضع فلا يجب تقديره بعد اياك لانتهاء
 المحذور المذكور نظر الى ان المفعول في الحقيقة تلاقى للضمير هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام
 فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه وياك محذور والاسد محذور منه وهو ما قلنا في كذا جاز العطف
 فالجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا في الجملة اى ان تنسب به المعطوف عليه الى
 عامه وهي هنا كونه مفعولا به اى ما عدا وكذا الاسم ما عدا اياك باعد وياك كذا (قوله
 مطلقا) اى سواء كان مع عطف او تكرر او لا (قوله جماعه) اى هذا اللفظ بدل اى عوضا من اللفظ اى التلطف
 بالفعل اى ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه (قوله وانسب عنه الثالث) ليس الثالث مصنفه فحذوف تقديره
 المضاف الثالث وان وجهه عبارة اذ ليس ثم مضاف ثالث بل الثالث مضاف اليه فيصير مصنفه فحذوف
 تقديره الاسم الثالث (قوله فانصبت وانفصل) اى بعد ان كان مجزوا متصلا (قوله ودون عطف) دون
 ظرف لغو متعلق بالنسب وكذا قوله لا يواضع فعل مقدم بالنسب (قوله والاصل) اى اصل اياك من
 الاسد باعد نفسك الخ حاصله انه اذا ذكر التحذير منه بلا عطف فحذف الجهورر بشئ مجزوم يتبعه على ان
 العامل عندهم في اياك باعد لانه لا يتعدى الى الثاني بنفسه واما البت فملي حذف الجوار ضرورة وعند ابن
 الناطم يجوز نصبه ولا تنعين من كافي البت يتبعه على ان العامل عنده في اياك احذرو ونحوهما يتبعدى الى
 اثنين بنفسه تجنب وعندنا التام على ما يؤخذ من التسهيل اما ان يجزى عن ان ينصب بفعل محذوف آخر تقديره
 دعي او نحوهم ويحذف ظاهره واما ما عدا اياك ان تفعل فجاز عندنا جميع (قوله وقيل التحذير احذرك من الاسد)
 لان احذرو يتبعى عن كذا يتبعى بنفسه قال الفضل الحق ان يقال يقتصر على تقدير باعد ولا على تقدير احذرو
 بل الواجب تقديره بما يؤدى الى الغرض اذ لا يقدر ليس امره تنبيهه لانه بدل عنه (قوله مجتمع على التقدير
 الاول) لان باعد لا يتبعى الى المفعول الثاني بنفسه كذا وجهه متصوبا بنزع الخافض والاصل من الاسد
 برده انه سمى الامر وان وجرى الامتناع اذ لم يضمن معنى فعل يتبعى الى مفعولين بنفسه تجنب ويحذر
 والاحاز (قوله وهو قول الجمهور) مرجع الضمير الامتناع المقوم من مجتمع (قوله وشارعنا في الثاني) لان

في التحذير والاغراء
 مفعول به بفعل محذوف
 لا يجوز اظهاره كالنمادى
 على تفصيل باقى اعلم
 ان التحذير على نوعين
 الاول ان يكون بياك
 ونحوه والثاني بدون
 فالاول يجب ستر عامه
 مطلقا كذا اشار اليه بقوله
 (ياك والشر ونحوه)
 اى نحو اياك بالشر وياك
 وياك وياك (نصب
 محذورا) اى يعمل
 (استثارة وجب) لانه لما
 كثر التحذير بهذا اللفظ
 جعل سببه بدل من اللفظ
 بالفعل والاصل احذرو
 تلاقى نفسك والشر
 حذف الفعل وفاعله ثم
 المضاف الاول وانسب
 عنه الثاني فانصبت ثم
 الثاني وانسب عنه الثالث
 فانصبت وانفصل
 (ودون عطف) اى الحكم
 اى انصبت به على مستتر
 وجوبا (لا بانسب)
 سواء وجد تكرر اركونه
 فاداك اياك المراد منه
 الى الشر ودعا للشر جالب
 الملم يوجد نحو اياك من
 الاسد والاصل باعد
 نفسك من الاسد ثم
 حذف باعد وفاعله
 والمضاف وقيل التحذير
 احذرك من الاسد فنحو
 اياك الاسد مجتمع على
 التقدير الاول وهو قول
 الجمهور وجازع على
 الثاني وهو اى الشارح

أحضر يندى إلى الفعل الثاني بنفسه كما سجدى البع من كرم وبني أنضاعلى التقديرين أن الكلام على
الاول انشائي وعلى الثاني خبرى (قوله) وظهر كلام التسهيل) اعترضه شخبناو الحذف بان مفاد ما سئل
عن التسهيل أن نفسا الثاني يعمل آخر بانصاف الاول والله فيحصل الضعيف قوله وهو رأى الشارح
وظاهر كلام التسهيل أن مجرد جواز التسمية وان اختلف فخره (قوله) اصلحته لتقدم (ن) لتقليل الجواز
على التقدير الاول وتؤكد تقليده على الثاني لظهوره (قوله) اما ما زانصاف آخر) فالتقدير في بابك الشر باعد
نفسك ودع الشرو من كلام التسهيل هذا تعلم موافقة التألم الجموع في تقديرهم عامل بابك باعداذا لوقته
من اظم اخذ لم يتجنى الى تقدير ناصب آخر لشر كانهم (قوله) وقيل الاصل اتق نفسك الخ) وقيل الاصل باعد
نفسك من الشر والشرو منك وهو اقل تكلفا من كون الاصل اتق نفسك الخ لان كون الاصل احذر للاق
نفسك والشر وبهذا القول صارت الاقوال في بابك والشر اربعة (قوله) أن تدفون الشر) يدل الاصل (قوله)
والشر أن تدفونك) وقد حصل (واجب من اشترك المتعاطفين معنى العامل وهو الانتفاع لا يقال كيف
تعاطفوا واحدا محذورا والاخر محذومه (قوله) فانفصل الضعيف) ويقدر الفعل بعده لا يهلوا لان كان الاصل
أى الثاني اتقك فليز تقضى الفعل الرفع لضعف العامل أى ضميره المتصل وذلك خاص بافعال القلوب
وما حل عليها اه سم وقد يقال فلا نظرا لكون الفعل افعالا متدنى في الحقيقة كالى نفس البقرة لالى الكاف
كما نظره الان يفرق بان المقدور هاتين الضعيف في المعنى بخلاف التقدير في الظاهر الماروك هاتين بغير
قوله سابقا فحواك من الاسماء الاصل باعد نفسك من الاصداخ فتنبه (قوله) بفعل آخر مضعف) تقديره ووقع
الشرو لا (قوله) حكم الضعيف في هذا الباب) اراد بالضعيف ما يشمل الضعيف المتصل البار بالمصوب والضعيف
المتصل المستتر المرفوع المنقول الى بابك بعد حذف الفعل وقوله حكمه في غيره قال الدمامي فاذا قلت بابك
فعدنا ضميرنا أحدهما البار بالمتصل المصوب وهو بابك والاخر مضعف رفعه مستكن فيه منتقل اليه من
الفعل الناصبه فاذا كدت بابك قلت بابك نفسك وانما تنافي في تأكيد ما تنقل النفس وان كدت
ضمير الرفع المستكن فيه قلت بابك أنت نفسك وتو لا بد من تأكيد ما أنت فعل النفس حيث هو اما العطف
فتقول في العطف على بابك ابك وزيد او الشر وان شئت قلت بابك أنت وزيد او الشر وتقول ان عطفت
على المرفوع بابك أنت وزيد ويوقع بدون تأكيد فواصل على ما تقدم اه قال شخبناو النصف وهذا معنى
على انتقال الضعيف من الفعل الى بابك ونحوه وهو مخالف ما تقدم في الشر فله ضم حذف الفعل وقاؤه
وعليه فليس معنا الاخير واحدا واجب شخبنا السيد بان حذف الفاعل أو لامع فعله لا ما فيه عوده ثابعا عند
بحي مما يستكن فيه وهو بابك انه وفي وقت حذفه لم يكن وهذا كله ظاهر على ما في كثير من النسخ من رفع زيد
في قوله وبابك أنت وزيد ان تفعل ما على ما في بعضها من نصبه قال ابن الصغر الضعيف البار فقطع بحكمه
جواز الفصل بان يتبينه بين تأكيد وعطف وتؤكد الفصل وحديثه فلا اعتراض على الشارح اصلا فاعرف
ذلك (قوله) الامع العطف) أى الواو فقطع كما بانى (قوله) سواء ذكر المفعول بفتح الالف المجهمة فالشخبنا
اظهار أن مراده المخاطبة كاز من ماز أسلف والسلف وذا السارى من الضعيف الضعيف باذا السارى لكن هذا
خلاف ما مضى عليه من أن المفعول بفتح الالف المصوب يقع بمفعول محذوف أو بعد كونه في التضمين
المعلوم انا وما جرى مجراه وعليه قوله المصنف وكحذرا واذا دليل على أن مراده المخاطبة أنه مشتمل على
يدرك فيه المفعول بانة القوس سابقا هاهم أنه يصدق عليه أنه اسم منصوب الخ اه وقيل بقوله كاز الخ بشر
بان المراد المخاطبة لتدال بالالكاف فيكون مفعولا واسل راسك مثلا لما لم يدرك فيه المفعول وقد علم من
ذلك أن قول المصنف باذا السارى ليس تكملة بل من جملة المثال (قوله) أى ما زان ق راسك واحذر السيف)
هلاجعل تقديره وكفى بابك والشر أى احذر لا ق راسك والسيف (قوله) بانة القوس سابقا) فيه ذكر المحذر
منهم العطف قال البضاوى أى ذكر واثقة القوس سابقا فلا تدفع وهاهنا قال الشيخ زاده في حاشيته عليه
هذا إشارة إلى أن باقة القوس منصوب بما حل مضعف على التحذير وانما العطف الناصب هنا واجب لمكان العطف اه

كذلك (كالصفيح الضعيف) أي الاسد الاسد (ياذا الساري) ونحوه وأسلك أساك جملوا العطف والتكرار كإدخال من اللفظ بالفاعل فان لم يكن عطف ولا توكيد جاز ستر العامل وإظهاره يقول نفسه الشرائع حبب نفسك الشعر وإن شئت أظهرت وتقول الاسد أي أحد الاسد وإن شئت أظهرت ومنه قوله نخل الطريق لمن يني المنابر به في تنبيهات الاول بإعجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر وقال الجزولي يقيم ولاعتنه الثاني مثل قوله الامع العطف ١٤٦

منهم أرى راسك راسك
 يجوز في الظاهر العامل
 فانه قال ويجوز راسك
 كالباء جعل اذا الذي
 يجذر معطوف وصل وقد
 سرح ولده ما تقدم *
 الثالث العطف في هذا
 السبب لا يكون الا بالواو
 وكون ما بعدها مفعولا
 مع حاشي فلا فاعل انك
 وزيد ان فصل كذا صريح
 ان تكون الواو ووسع
 (وشد) العنبر بعبر
 ضمير الخطاب نحو
 (اي) في قول عررضي
 الله عنه لتلك لكم الاصل
 والماح والسهام واي
 وان يجزي أحدكم الارب
 والاصل واي باعدوا عن
 حذف الارب باعدوا
 أنفسكم ان يحذف
 أحدكم الارب ثم يحذف
 من الاول المحذوران
 الثاني الجاء ومثل الجاء
 ايتا (واي) وما شبهه
 من معارف الامة المتصلة
 (اشد) من ايتا كما في
 قول بعضهم ايتا بل
 الرجل السنين فاما واي
 الشواوب والتقدير فيجزي
 تلاق نفسه وانفس
 الشواوب وفيه شذوذ ان
 جعي العذرة للثائب

(قوله كذلك) أي سواء ذكر المخذر أو لا (قوله ونحو) وأرسل أرسل فيه تنبيه على أنه قد كتبت بهذا المخذر عن ذكر المخذر منه كيكسه (قوله ومنه) أي من الانطهار (قوله حل الطريق) الشاهد فيه حيث أنطهر العامل لأن المخذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف تصريح والتأثير بفتح الميم والنون حدود الأرض وهو حذف بعض الشئ تمام البيت وهو ما رزبه رزقه حيث اضطرك القدر * أي في رزقه أي الأرض الواصفة (قوله ونحو) أرسل كالكاء حذف الخ) يعني أن أرسل إنما يكون كالكاء في وجوب استعماله حيث عطف عليه المخذر فهو له حيث لم يعطف عليه لا يكون كالكاء ولو حصل تكرار وهذا وجه الاستعارة الذي ذكره واعترض البعض على الشارح بأن في كلامه قصور لأن كلام الكافية ينشر بجواز الانطهار في الثالثة أيضا فلا يس في كلامها تنبيه بحذف المخذري المخاطب اه وأقول إذا أحسنت التأمل في كلام الكافية وحده مشعر بجواز الانطهار في بعض أفراد الاربعة بعض أفراد الثالثة لا في جميع أفرادها لأن المراد بنحو وأرسل كل ما كان المخذرفيه غير المخذز منه أولا بقرينة قوله إذ الذي بمخذر الخ سواء ذكر المخاطب أولا وحيدته بقصد كلامه أو لا فاقبل أرسل أرسل أو أرسل أرسل يأيد جازاظهار العامل لعدم عطف المخذر منه أو الأول من أفراد الاربعة والثاني من أفراد الثالثة لا تعرض في كلامها منطوقا ولا مفعول ما لا قبل الألف من الضمير وهو من أفراد الاربعة أو الضمير الضمير بذات الساري وهو من أفراد الثالثة لا تعرض في كلامها ما إذا كان الضمير بذكر غير المخذز منه أولا والعطف في هذين المثالين يذكر المخذر منه أولا ثم اللاحق لا ينشأ من الاربعة ولا من الثالثة بل من الجميع فانه (قوله بما تقدم) أي من وجوب استعماله في الصور الاربعة (قوله وكرون ما بعدها الخ) وعليه فالخلف جائز لا واجب لعدم العطف كالألف في المثالين (قوله لتلك) من التذكير والاصل بفتح الميم والضمة والسين المهمله ما روى من الحديث كسيف والسكين تصريح (قوله والاصل إياي ما بعد واو عن حذف الارب الخ) هذا قول الجمهور وقال الزحاج التقدير إياي وحذف الارب وإيا كما وإن بحذف أحدكم الارب بحذف من كل من الجملتين ما أثبت نظيره في الأخرى أي فيكون احتسابا كذا في السندوني والاحتساب موجود على قول الجمهور وأيضاً تنبيه في قول الجمهور بأن فيه الحذف من الأول دلالة الثاني وهو قيل بحري مثله في قول الزحاج وزن يدين فيه ادعاء حذف إياكم وحذفها لا يبق لما استقر على في هذا الباب من أن يابدل من اللفظ بالمثل (قوله ثم حذف من الأول المخذز) وهو حذف الارب ومن الثاني المخذز وهو أنفسكم وقول البعض تبعا للتصريح وهو باعدوا أنفسكم فيه تساهل (قوله وإيا الشواب) بين محممة وآخره موحدة جمع شابه وروى بسنن مهيمة آخره مثناة وقسمة جمع سواء (قوله والتقدير فلخذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب) أي تخلف الفعل مع فاعله ثم تلاقى بنفس فأنفصل الضمير وانتصب وأقام أمام أنفس (قوله ومنه شذوذان) بل ثلاثة لأنه اجتماع حذف الفعل وحذف لام الأركان في التوضيح وظهور في أربع وهو جعل المخذز منه ثم رأيت في الجمع خلافه حيث ذكر أن المخذز منه يكون ضمير غالب معطوفا على المخذز واستشهد بقول الشاعر

وأضافه إلى ظاهر وهو الشواهد ولا يقاس على ذلك كما أشار إلى ذلك بقوله (وعن سبيل التصديق) الواقع
 كاس اقتبذ أي من كاس علي أبي وإياه وما أشبهه ما فقدت حداد عن طريق الصواب اهـ فتبين أن ظاهر كلام المنهـل أنه يجوز القياس
 على الأئمة وإياهما فإنه كالنصب لمحمد زبيري وإياهما معطوف عليهما المحذوران فلم يصرح بشذوذهما بخلاف ما هنا (وكم فربلا يا أجمعلا

مقرى به في كل ما قد نقلنا من الاحكام فلا يلزم مترجمه الامع العطف لقوله المروءة والخبث بتقدير المروءة والشر كقوله اناك اناك ان
من لا اخاله كساع الى الجحيم بغير صلاح وان اعم من المرفاع لم جناحه وهل ينض ١٢٧ البازي بغير جناح أى الزم اناك

والواقع كما مر في باب الضمير (قوله مقرى به) ولا يكون الاغراء اللطيف وقيل جاء قبله لالة اثبت تحويفه
بالصوم والتسليم بخبر على زيد او قل فعله بالصوم بان الامر للخطاب أى الزموا الصوم او دلوه عليه مثلا فاداه
سم أى ركذا وقل على زيد أى الزموني زيد او فخذ ذلك وساقى في الباب الاق كلام آخر في قوله عليه
بالصوم (قوله والخبث) بفتح الخاء أى الشجاعة (قوله نصب على الاغراء الخ) ويجوز رفعه ما على الابتداء
والخبر ورفع الاول على الابتداء مع حذف الخبر او على الخبر به تحذوف ونصب جامعة على الخالية ونصب
الاول على الاغراء ورفع الثاني على الخبر به تحذوف (قوله قد رفع المكر الخ) مثل المكر والمناطفان كما
أشارا اليه بمقل كلام القرأ (قوله مثل وشبهه) قال المصنف لم يثقل لشيء المثل ومنها انتوا خبر المكر اه وفى
كلام شيخنا السيد ما رده حيث قال قوله وامر او نفسه هذا من شبه المثل كالمى الدماعى وكذا عذر ك ودار
الاحباب وان تأتى فما هل الليل وأهل النهار ورحبا واهل اوسه لانه لا زعاجا تلوك لشيء ولا هنا قال
ولو اخذ ذكر جميع اشياء المثل عن ذكر جميع الامثال لكان انساب اه لمخاض ذكر شيخنا انسان امرا
ونفسه شبهه مثل (قوله كلامه عبقرا) هذا مثل وأصله ان انسانا اخبر بين شقين فطلبهما جميعا وطلب الزيادة
عليهما اه دماعى (قوله والكلاب على البقر) مثل معناه مثل الناس خبرهم وشبههم فانت طرقتي
السلامة (قوله واحشوا ووسوه كده) بكسر الكاف تالمسة للهية وهو مثل بن بظلم الناس من وجهين
(قوله ومن انت زيد) مثل لمن يدك عظم ما وسوه (قوله يا ضعاف اعطى الخ) ساقى الاعمال الناصبة
للمصوبات المتقدمة على ترتيبها في الذر كالمسابق اعطى ناصب كلامه وان عزمه عطف
على كلامه لانه لم يقدر له ناصبا وقد رفعه وزدى عرافيك من عطف الجمل ودع هو ناصب امرا ما نفسه
فصتمل ان يكون معطوفا وان يكون مقفلا معه وارسل هو ناصب الكلاب على البقر واتبع ناصب حشفا
واما وسوه كده ففهم ان يكون بتقدير روت زيد وان يكون مقفلا معه ونذكر هو ناصب زيد او اصنع هو ناصب
كل شي ولا ترتكب هو ناصب هذا من قولهم كل شي ولا هذا ولا اتوهم هو ناصب زعمائكم من قولهم هذا ولا
زعمائكم وما هذا في هذا التركيب فناصره تحذوف أى ارضى هذا ولا اتوهم زعمائكم قاله ابن الحاجب ولم
ينبه عليه المؤلف لانه انما ضمير تحذوف او مبتدأ خبره تحذوف كما قيل أى الحق هذا وهذا الحق وتبدهو
ناصره أهل الليل وأهل النهار أى يخلصون يقومون مقام اهك في الليل وانهاروا وصبت ناصب مرسيا وابتد
ناصره اهلا وطئت ناصب اهلا فى هذا في ثلاث جمل وغيره جعل العامل فيها كل واحد او قد رعدت
فدى هذا هي جملة واحدة وحضر ناصب عذر ك قال سيبويه أى احضر عذر ك وقال بعضهم التقدير احضر
عازرك واذكر ناصب ديار الاحباب اه دماعى بعض زيادة وظاهر سكوته عن قوله ولا شتة حرا من تنقة
ما قبله وان العامل في شتة هو افعال في الكلمة قبلها وهو تركب وفى كلام شيخنا السيد تعالى الدماعى انه
جملة منفردة تكون شتة مستقلة بعامل تقدره تركب وانه كان الاول زيد او اخرى قبل قوله ولا شتة
حرا تكون احدى الواو من المنكبة والاخرى من الهكى فيفيد ان ولا شتة مركبة منفردة قال وكذا
ما سبقت ذكره الشارح من لفظ كل شي ولا شتة مركبة اخرى منفردة اه وقد بينا من مجموع ذلك انه قد
يقال ولا شتة حروف فقط وقد يقال كل شي ولا شتة حروف والظاهر ان الاول عطف على اصنع كل شي تحذوفا
(قوله ولربما قيل كلاهما قرأ) باثبات الالف في كلاهما ونصب عراف كلاهما مرفوع ومحملة ان يكون
منصوبا على لفعن الزم الالف قال شيخنا والمصنف ويرجح بسلامة معن عطف الانشاء على الخبر اه وفى
ان السلامة من ذلك ممكنة على الرفع ايضا فان تقدير ناصب عراف اطلبوا ارحا واستر دعتلا وان كان خلاف
تقدير الشارح (قوله وكل شي) برفع كل كما قاله شيخنا وغيره (قوله ام) بفتح أى سهل يسير (قوله كلامك
زيد) أى متكلمك أى الذى تتكلم فيه وقوله اذ كرك أى مذكرك

ويجوز اظهار العمل في نحو الصلاة جامعة اذا الصلاة نصب على الاغراء بتقدير احضر واجمعته حال قلو صرحنا باحضر واجز تشبهه بتقدير رفع المكر في الاغراء او العذر ك كقوله ان قولهم تم عبروا ضياء وعبر ومنهم اسفاح لجديرون انوا فاذنفا لخواصنا السلاجح السلاح وقال القرأ في قوله تعالى ناقة الله وسجنتها نصب الناقة على التقدير وكل تحذوفه ونصب ولورفع على انهما ههنا جازان العرب قد رفع ما قبله معنى الضمير اه في خاتمة قال في التسهيل الحق بالتحذير والاغراء في التزام افعال الناصب مثل وشبهه نحو كلامه وتقرأ وامر او نفسه والكلاب على البقر واحشوا وسوه كده ومن انت زيد وكل شي ولا هذا ولا شتة حروفا ولا زعمائكم وان نأت ناهل الليل وأهل النهار ورحبا واهل اوسه لا وعذر ك ودار الاحباب يا ضعاف اعطى ودع وارسل ويتبع ونذكر اتوهم وتحذوا وصبت

اسماء الاعمال والاصوات

واثبت ووطئت واحضر واذ كركم قال ورعيا قلاهما قرأ وكل شي ولا شتة حرو من انت زيد أى كلامك يوزنى وكل شي ام ولا تركب ومن انت كلامك زيد او كرك لفظه اعلم

اسماء الاعمال والاصوات

عن فعل جنس يشمل اسم الفعل وغيرهما يتوب عن الفعل والتد الأول وهو ولم يأت بالعوامل ففصل يخرج المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل واسم الفاعل ونحوهما والتد الثاني وهو ولم يكن فعله لأجاء الحروف فتدبان لك أن قوله كشتان تنجم لقد كشتان يتوب عن أفرق وصيه يتوب عن استك وأومره عن أوجع وصيه عن استكف وكذا لا يتأثر بالعوامل وليست فضلات الاستفلاها تنسب اليه الأول كونه هذه الالفاظ أسماء حقيقة هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين وقال بعض البصريين انها أفعال استعملت استعمال الأسماء ذهب المحققون الي أنها أفعال حقيقة وهي الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل فعل على ما يدل على الحدث والزمان كما أفهمه كلامه وقيل انها تدل على الحدث والزمان كالفعل

أي وأسماء الأصوات كما صرح به الشارح وصرح جماعة بأنها ليست أسماء بل ليست كلمات لعدم صدق حد الكلمة علي أنها ليست دالة بالوضع على معنى لتوقف الدلالة على عمل الخطاب وعوضت له والخطاب بالأصوات مما لا يعقل وأجاب القائلون بأنها أسماء لان الدلالة كونه اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك ولم يقل أحدان حقيقة الدلالة كونه اللفظ بخطاب من يعقل (قوله ماتاب عن فعل) أي اسم ناب عن فعل بدليل الترجمة فالنوع خارج عن الحد فلا حاجة الي زيادة ما يخرج بها ففعله الشارح والنبأ عن الفعل فسرهما بان المصنف لما يخرج المصداق لا حاجة الي زيادة ما يخرج به اسم وقوله فسرهما بان المصنف لما يخرج المصداق لا حاجة الي زيادة ما يخرج به اسم وقوله فسرهما بان المصنف لما يخرج المصداق لا حاجة الي زيادة ما يخرج به اسم واستعمال كشتان معنى أفرق وصيه معنى استك وأومره معنى أوجع وصيه معنى استكف واستعمال الأفعال من كونها عملة غير معمولية بخلاف المصادر لا يتبع بدلائل اللفظ بانفس فلها أوان كانت كالأفعال في المعنى فليست مثلهافي الاستعمال لتأثرها بالعوامل أه ومنه يعلم فسداد قول البعض المراد بانه عن الفعل الزبالة عن المعنى والعمل فلا حاجة الي زيادة ما يخرج المصداق وذلك لأن الزبالة عن الفعل في المعنى والعمل حاصله الصادر المذكورة كما عرفت فكيف يخرج بانه بانه عن الفعل في المعنى والعمل والله الموفق ثم قول بان النظم كاستعمال الأفعال من كونها عملة غير معمولية كالشيخ الاسلام ذكرها أي غير معمولية لاسم والفعل والافعال لا تكون معمولية للحرف الناصب أو الجازم أه ويرد عليه أنها تكون معمولية لاسم الجازم أيضا لأن يقال عمله فيها لا تدل عليه معناه معنى الحرف وهو ان (قوله هو اسم فعل) فائدة وضه وعدم الاستغناء عنه مجسما وقصد المبالغة فان القائل ان كانه قال أنفجر كثير اجدنا والقائل هيأت كانه قال بعد جدا كما قال ابن السراج أفاده سم (قوله وكذا أومره) فيه لغات منها ما اشتهر من قولهم أومره كما في المراتى (قوله يخرج المصدر الواقع بدلائل اللفظ بالفعل) مخصوص بزيادة ما هو العامل نحو قائم الزيدان ونحوهما مما يعمل عمل الفعل فان العوامل اللفظية والمعدنية تدخل عليهما فتعمل فيها الأثرى أن ضربا من تعصب بماتاب عنه وهو ضرب وقائم مرفوع بالابتداء أه تصريح (قوله لأجاء الحروف) كان واخواتها (قوله فتدبان لك) أي من احتياج قوله ماتاب عن فعل الي ما يخرج الحروف ونحو المصدر النائب عن فعله ليكن جعل قوله كشتان وصيه تقيما للتعريف انما هو بقطع النظر عن زيادة الشارح القديم السابقين فلا يخرج الشارح الحروف ونحو المصدر المذكور بقوله المصنف كشتان وصيه ثم قال فبان لنا ان كان أومره (قوله ووجه عن استكف) كذا في بعض النسخ وفي بعضها عن استكف وهي انما تخرج على ما قيل أنه مع في استكف التعدي وعدم مع أنه قديمه باللازم بالمعدي وهكذا (قوله كونه هذا الالفاظ الخ) جملة الأقوال السبعة (قوله هو الصحيح) بدليل أن منها ما هو على حقيق أصالة كونه وأما لا يتصل بها ضمائر الرفع البارزة وأن منها ما يحتاج أو زان الأفعال نحو زان وقرار وأن الظلي منها لا تلحقه نون وكيسم (قوله استعملت أسماء الالفاظ) أي من حيث انها تتون كزود ولا نون تارة أخرى ومن حيث انها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة ومن حيث ان الظلي منها لا تلحقه نون وكيد ونحو ذلك (قوله ذهب الكوفون الي أنها أفعال) أي لا تلحقها بالحدث والزمان مع (قوله حقيقة) قال البعض أي لم تستعمل استعمال الأسماء وليس المراد بالحقيقة ما قابل الجازم أه وأنت تخبر بأن هذا يؤدي الي أن قول البكريين محض مكابرة وكفى بنسك أحدانها استعملت استعمال الأسماء فيأمر والاولى عندى أن مذهب بعض البصريين ومذهب الكوفيين واحد وان الاختلاف بينهم ليس الا في العبارة (قوله وعلى الصحيح الخ) كان المناسب تأخير عن القولين الأخيرين الآتين أو تقتدي مع قوله وقال بعض البصريين الخ كما هو الظاهر لتأمل (قوله لفظ الفعل) أي من حيث هو دال على المعنى الموضوع عزله لأم حيث كونه مطلقا لفظا فاعين مثلا معنى به الفعل الذي هو اسحب لأم حيث كونه لفظا من الالفاظ بل من حيث كونه لفظا دال على طلبه الاستحباب دما معنى (قوله كما أفهمه كلامه) أي حيث قال هواسم فعل (قوله وقيل انها تدل على الحدث والزمان كالفعل) أي فهي أسماء بمعنى الأفعال وفي قول الرضى لا يفهم منها أي أسماء الأفعال لفظ الفعل بل معناه ميل الي هذا القول

لكن بالوضع لا يصل الصيغة وقبل مدلولها المصدر وقبل ما سبق استعماله في ظرف أو موضع أو في اسمية كروية وداود وداود وداود
 هذه فعل كثر زال وصيه وقبل هي قسم براسه سمي خالفة الفعل الثاني ذهب كثير من ١٢٩ الخو بين منهم الاخشاش الى ان اسماء

الأفعال لا موضع لها من
 الأعراب وهو من ذهب
 المصنف ونسبه منهم
 الى الجهور وذهب الى ان في
 ومن واقعة الى أنها في
 موضع نصب بعضهم ونقل
 حسن سمويه وعن
 الفارسي القولان وذهب
 بعض النحاة الى أنها في
 موضع رفع بالابتداء
 وأما ما مر في قوله ما عن
 النحاة في أنها في
 ال: بيان (وما جنى فعل
 كاتين كثر) ما موصول
 مبتدأ وما بسبب صلاته
 وكثر خبره أي وروى
 الفعل بمعنى الأمر كثر من
 ذلك أمين يعني اسحب بوجه
 بمعنى اسكت وجهه يعني
 انكف وتبد وتبدح
 بمعنى أمهل وحبس وحبس
 بمعنى أسرع وحبس يعني
 أغروا به يعني امض في
 حديثك وحيل بمعنى
 اثأ أو اتسل أو جعل
 ومنه باب نزال وقدر أنه
 مقبس من الشلافي وان
 قرار بمعنى قرقر وعمرار
 يعني عمر شاذ في تنبيه
 في أمين لثان أمين
 بالقصر على وزن فعيل
 وأمين بالمدى وزن
 فاعيل وكثاها بمعنى
 فن الأولى قوله تباعدتني
 فطيل وإن أمه
 أمين فزاد الله ما ابتاعها
 ومن الثانية قوله هو رحم

(قوله لكن بالوضع) يعني المادة كاصحوب ولوعر بها المكان أوضح وقوله لا يصل الصيغة هنا غير اسم
 الفعل من الفعل على هذا القول فإن دلالة على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة وإضافة أصل الى الصيغة
 للبيان وقولنا بالمادة والصيغة لكان أحسن إذ لا قال في الفعل بأنه بدل على الحدث والزمان بالصيغة حتى
 يتوهم ذلك في اسم الفعل فيحتاج الى نفسه ويمكن أو جاع قوله لكن الخ الى الزمان فقط فلا رد ما ذكر (قوله
 وقبل مدلولها المصدر) أي النائية عن أفعالها كافي الفارسي وغيره ونظير أن في الكلام حذف مضاف
 أي وقبل مدلولها مدلول المصدر وإنما بنيت على هذا القول مع أعراب تلك المصادر لما قاله المرادى من أنه
 دخلها معنى الأمر والمضي والاستقبال التي هي من معاني المرفوع عليه فالمراد بالأفعال في قولهم أسماء
 الأفعال الأفعال الآتية التي هي المصادر كما نقله شخصنا السيد عن الارتشاف (قوله كرويدز بدالخ) أنشده في
 تنويع المرفوع (قوله خالفة الفعل) أي خليفته وثابته في الدلالة على معناه (قوله الثاني الخ) هذا الخلاف مبنى
 على اختلاف الأول فعلى القول بأنها أفعال حقيقة أو أسماء لا لفظ الأفعال لا موضع لها من الأعراب وعلى
 القول بأنها أسماء لمعاني الأفعال موضعها رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر وعلى القول بأنها أسماء المصادر
 النائية عن الأفعال موضعها نصب بأفعالها النائية على كذا في التصريح والفارسي ولينظروا وجه بناء
 القول بأنها في موضع رفع بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر وعلى القول بأنها أسماء لمعاني الأفعال كالأفعال بل
 يظهر أنها عليه لا موضع لها كالأفعال فتأمل (قوله وذهبنا لمنازل الخ) ظاهر هذا وما به من بيان ما في حديثك
 وأليك سم (قوله وذهب بعض النحاة الخ) يحتاج صاحب هذا القول الى أنه لا يلزم شرط الاعتداد كافي
 الوصف قال الشيخ بس وعلى الفرق (قوله كثر) لأن الأمر كثيرا ما يكتفي فيه بالاشارة عن النطق فكيف
 لا يكتفي بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر تصريح أي بالخبر لم يكثر في ذلك وإن وجد نفسه كالاكتفاء بالاشارة
 بالزاس عن نعم أولا (قوله وتبد) بقوسه مقترنة فتحية ما كتبه فقال هو هذا قال أبو علي من التوبة فالتابت
 المزمع بقاها ماميني (قوله وتبدخ) بالبناء الجملة (قوله بمعنى أمهل) راجع للكلمتين تسببه وفي القاموس
 أن تبدتني بمعنى ابتدأتني (قوله وحبس) بفتح التاء وكسر هاء ضمها وقد قرئ قوله تعالى هب لك
 بالوجه الثلاثة جمع واللام بعدها التبيين والمضي أرادني أو أعني كالتعلق بهيت دما ميني (قوله وهما)
 بفتح الهاء وكسر هاء وتشديد الياء في ما مع (قوله بمعنى أسرع) راجع للكلمتين تسببه (قوله وهما)
 بالتثنية في وما كافي الفارسي وسيا في عند قول المصنف واحكم بتدبير الذي شئت الخ (قوله بمعنى آخر)
 بقطع الميم لانه من أغربت (قوله وابه) بكسر الميم وفتح الهاء وفتحها وتثنية الميم كسورة اه قاموس
 وأما ما بفتح الميم مع التثنية نزال وما معني انكف كافي الجمع وجعله في القاموس أمرا بالسرور فاعل
 قول الجمع بمعنى انكف أي عن الكلام (قوله بمعنى امض وحديثك) هو كقول جماعة بمعنى
 زدي أي من حديثك وجزء امض وصل كما هو ظاهر (قوله وحيل) وقالوا حيل بالتثنية وحيل بالالف
 بالتثنية وهي مركبة من حي بمعنى أقبل وصل التي للث والجملة لا التي للاستعظام فيعتل كلمة واحدة
 منه هي الفتح في الكثير خمسة عشر كذا في الفارسي وذكر بعضهم أن لام حيل تسكن وتفتح وإن هاء
 حيل بالتثنية وحيل بالالف تفتح وتسكن وإن الف تبدلت ثوين وفتاؤها أنها تثبت وصلا (قوله بمعنى
 الثالث الخ) هو معنى الأول متعد بنفسه ومعنى الثاني متعد بلى ومعنى الثالث متعد بالباء أو بالي اه
 ذكر بأول فقرته حي من حيل فستعمل بمعنى أقبل ويعدي بلى ويعدي التوبعدي بنفسه كما
 في الدما ميني (قوله ومنه باب نزال) أي من اسم فعل الأمر وقوله من الشلافي أي التام المتصرف كما مر
 وقرقر بمعنى صوت وغرر بمعنى العب (قوله في أمين لثان) أي أمين التكلم عليها في اسم فعل أو ما أمين
 بالمؤنشد الميم فليست لغتي أمين المذكور حتى ترد عليه بل هي كلمة أخرى لانها جمع أمية كقوله
 وأمين بالمدى أي مع الأمانة وعدمها فاللغات تفصيلا ثلاث (قوله أول اذ خرجت على السكالك) أي سقطت

١٧ - (صبا) - ثالث ١ الله عبد الله آمين وعلى هذه اللغة نقول أنه يحكي مرث لانه في كلام العرب
 فاعيل وقبل أصله أي بالفتح مرث بفتح الميم فثلاث الف في قوله أقول اذ خرجت على السكالك قال ابن اياز وهذا أولى وغيره

قال في القاموس الكمال والكامل والاكمل كمال الصلوة أو ما بين الترتوتين اه قبل الشاهد في الكمال فان اصله
 التكلل واعتبر بان ظاهر القاموس أن كلا أصل ولذا قيل إن آ قول بأشباع الهمزة وتوليد الانف والشاهد
 فيه ولا يخفى أن أثبت هذا يحتاج إلى نقل صحيح وأما الاعتراض المذكور فبدع بان شأن أهل اللغة ذكر لغات
 النكتة وأوركان ههنا فإعراضه عن بعض فتأمل (قوله بمعنى افترق) كذا أطلقه الجمهور وقيدته بالفتح مشى بكون
 الافتراق في المعاني والأحوال كالعلم والجهل والصحة والعقم فلا يستعمل في غير ذلك فلا يقال شتان انضمام
 عن مجلس الحكمو يطلب فاعلاد الأعلى اثنين نحو شتان الزبدان وقد زاد ما بينهما فإني أشتان مازيد وعمر
 وقد زاد ما بين بينهما كقوله * شتان ما بين اليزيدين في التدي * ولم يجعل ما موصولة على معنى افترق
 الخالتان اللتان بينهما لأنه لا يقال بين زيد وعمر خالتان على معنى أن أحدهما مختص بأحد هما والآخر بالآخر
 بل لا يقال إلا إذا كانا مشتركين في الخالتين فأوفسناؤه شتان ما بين اليزيدين بمعنى افتراق الخالتان اللتان
 بينهما كما مشتركين في كل واحدة وهو ضد المقصود وخرج به من ذلك على أن شتان بمعنى بعدلانه
 لا يستلزم اثنين وما واقعة على المسافة أفادها للمعنى قال في شرح الشذور وأما قول بعض المحدثين
 جاز يتوفى بالوصل قطبة * شتان بين صنيعكم وصنعي
 فلم يستعمله العرب وقد يخرج على اعتبار ما موصولة بين اه ونهبا الأصحى إلى أن شتان مشتق شت
 بمعنى متفرق وهو خبر لما بعده واحتج بما من أحدهما كسر فونه في لغة * والثاني أن المرفوع بعده
 لا يكون لامثى أو عمناء ولا يكون جماولو كان معنى افتراق لماز كون فاعله محاورا ومذهبه بشئين
 أحدهما فتح فونه في اللغة الفصحى * والثاني أنه لو كان خبر الجاز تأخره عن المبتدأ ولم يسمع كذا في الدماغي
 (قوله وهما بمعنى بعد) فإذا وقع بعده لام كان شتاؤه كافي قوله تعالى هيات هيات لما عودن
 (قوله وما هو بمعنى المضارع) لم يشته أن الحاسب وعلف فاب معنى تضجرت وأؤه بمعنى توجهت
 وهكذا كما قاله الحاسي والأصناف أن المذهبين مختلفان (قوله كأؤه) في الغات أشهرها فتح الهمزة وتندبد
 الواو وسكون الهاء منها أو بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء وقبل الواو ألفا أو بفتح الهمزة
 بمجذودة وكسر الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء أو بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر الهاء وقد
 غلب الهمزة في هذه كذا في الدماغي (قوله وأف) ذكر صاحب القاموس فيها أربع لغات معناه تثليث
 الفاعل المشددة مع التنوين وعدمه وأف تثليث الهمزة مع سكون الفاء وأف بضم الهمزة وتخفيف الفاء
 مثلث مع التنوين وعدمه وأف بضم الهمزة وكسر هاء مع تثليث الفاعل المشددة وفي تحلي وذ كرى وأفى بكسر
 الهمزة والفاء مشددة بفتح الهمزة (قوله أى أعجب لعدم فلاح الكافرين) أشار إلى أن وي بمعنى أعجب
 وأن الكاف بمعنى لا التعليل وأن أنصدمه مؤكدة وحاصل ما ذكره الشارح في وي كأن أربعة أقوال
 (قوله وأبى إلى الخ) خير مقدم وأنت بكسر التاء مع دأ مؤخر أى أنت مفدة أبى وفولك مبتدأ والاشتب
 صفته من الشنب وهو حدة الإنسان وقيل البرودة والعذوبة والخير قوله كأن فاعله الارب رب وهو
 نبت طيب الرائحة (قوله قيل الفوارس) أى قول الفوارس وبروي هكذا وهو الأصح وقد تنزع فيه شني
 وأب أفاعل الثاني وأضرف في الأول وعنه منادى مرخم أصله ما عترة وأقدم أم من قدم يقدم بالضم فيها كذا في
 بعض نسخ المعنى وفيه أن قدم يقدم بالضم فيه فصححت بحدوث وهو لا يناسب ههنا وقول من قدم يقدم
 كنهه يصح بمعنى تقدم كافي القاموس أن يناسب ههنا ولما منع من قراءته أقدم بقطع الهمزة وكسر الدال من
 الأقدام كما في بعض آخر من نسخ المعنى وهو الشجاعة والتقدم بل هذا أوفى بالوزن لأن أثبت ال وابه
 بخلافه والشاهد في ذلك حيث لم يبق وي بمعنى أعجب كالف الخطاب والمعنى قول كل فارس أعجب من
 شجاعته ما عترة فتقول البعض الظاهر أن الأصل في البيت وبلك ولا يظهر كونه فيه اسم فعل ممنوع وقد
 ذكر المعنى أن الكسائي استشهد به على أن وبل مختص بملك والكاف مجرور بالاضافة وأنه أحب عن
 استشهاده بان وي بمعنى أعجب والكاف الخطاب (قوله من ذلك) وعليه فتح همزة أن لاضمار الدال قبلها كما
 في المعنى عن أبي الحسن الأخفش أول كونها معمولة لتخفيف تقدرا علم كما يؤخذ من النص خرج وقد يجعل

كوي وهيات نرد أى
 غير ما هو من هذا الاسم
 بمعنى فعل الامر قل وذلك
 ما هو معنى الماضي كشتان
 بمعنى افترق وهيات بمعنى
 بعد ما هو بمعنى المضارع
 كأؤه بمعنى أتوجه وأف
 بمعنى أنصبر وواو وي
 وواها بمعنى أعجب كقوله
 تعالى وي كأنه لا يفلح
 المكافرون أى أعجب
 لعدم فلاح المكافرين
 وقول الشاعر
 وأبى أنت وفولك الاشتب
 وقول الآخر
 وأهاسلى ثم واهواها
 تنسيات * الأول
 تلقى وي كاف الخطاب
 كقوله ولقد شني نفسي
 وأبأسقها * فسل
 الفوارس وبلك عترة أقدم
 قيل والآية المذكورة
 وقوله تعالى وي كأن الله
 يبسط رزقنا يشامهن
 ذلك ذهب أبو عمرو
 الصلاء إلى أن الأصل
 وبلك تخذنت اللام
 لكثرة الاستعمال وفتح
 أن بفتح ههنا كانه كال
 وبلك أعلمان

قول الشارح وفتح ان الخراج هذا القول اشد اوهل في كلامه بصيغة الامر على الظهور (قوله وقال قطرب الخ) لم يتعرض الشارح لذكر ويلك على قول قطرب اسم فعل بمعنى اعجب لحقه كاف الخطاب واختصر ويلك فالكاف اسم مضاف اليه ويل ولعل الثاني اقرب في كلام البعض على قول الشارح حى اعجب لعدم نلاج الكافر من الجزم بالثاني قليلك بالتثنية (قوله والصحيح الاول) أى كون ويل اسم فعل بمعنى اعجب والكاف للتعليل بقرينة تقويته بكلامه سينويه فان هذا المذهب مذموم ومذهب الخليل كاف التصريح ولان كلامه سمويه انما يدل على هذا القول لان الكاف انما تكون مقصورة من ويل اذا كانت للتعليل بخلاف ما اذا كانت حرف خطاب او اسم مضاف اليه كذا قال شيخنا قال البعض وقد يقال كون الكاف مقبولة من ويل لادعين كونها تعليلية لاحتمال ان يكون كاف التحقيق فلا ينقض فصلها مخصصا للاول اه لمخصصا لكشفه بان التعيين اضاف بالنسبة اليقية الاقوال المتقدمة فيمنه فصل الكاف مخصصا للاول على ما عدا من تلك الاقوال فلا ينافي احتمال ان كان لغة في وما ابدع هذا وتبعه البعض من احتمال ان قصد الشارح حكاية قول آخر ردة امران الاول ما مر من التصريح ان قال الاول مذهب سينويه والخاليل الثاني ان ما نقله عن سينويه لا يقابل القول الاول فكيف يكون قول آخر مقابلا للاقوال المتقدمة مع نقل في المعنى عن الخليل خلاف ما نقله عنه المصريح وعبارته وقال الخليل ويل رحاها وكان التحقيق فاعرف ذلك (قوله) وبدل على ما قاله الخ) فيه ان المذهب المتقدمه في الالفين واحتمال التحقيق متاتية في البيت ايضا غاية الامر ان القون فيه مخففة من تثمیل فلا دلالة لفسه على ما محتمل اسم ان كان في البيت ضمير الشأن والتجوز جملة من يكن الخ والتثنية بفتح النون والشين الجمجمة المسال (قوله وانها في موضع رفع الخ) والاد على هذا اصلية أى المد ثابت للذى هو مدونه ولم يكن علل الشاعري على هذا القول و يظهر لي انه تعين معنى حرف التعريف (قوله غير متمكن) أى غير منصرف كما قاله شيخنا والبعض ويحتمل أن مراده غير المتمكن غير المرب كما هو اصطلاحهم (قوله ويل وبني لاهيه) أو رد عليه شيخنا ان الابهام لا يقتضى البناء مع فالوا الابهام المضاف لبني يجوز بناؤه (قوله وتاويله) أى معناه عنده في العطف وخبر مقدم وما هو من متد مؤخر واللام زائدة أى ما تودعون كائن في العبد أى تلبس به (قوله وفتح الحجازيون الخ) قال بعضهم ان المفتوحة البناء مفردة واصلها هيمة كزلة قلبت البناء الاخيرة افا تصرها وا فتتاح ما قبلها والتا ثلثت فالتا فوقف عليها بالهاء وما المكسورة البناء جمع كسلمات فالوقف عليها بالهاء وان كان القياس هيمة لان الجمع يراد الاشياء على اصولها الا أنهم حذفوا الالف المطلوبة عن البناء ليكون الكلمة غير متمكنة كما حذفوا الف هذا واء الف في التنقية للفرق بين المتمكن وغيره واما المضمومة البناء فتعتمد الاقراء والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء قال الرضى وهذا تخمين ولا مانع من كون الالف والهاء زائدين في جميع الاحوال ولا مانع من كون الزائد البناء فقط واصلها هيمة في جميع الاحوال وانما رقف عليها هذا الوجه بالهاء كاهوا لكثر تنبيه على الخصاها بقسم الاعمال من حيث المعنى فكان تأوها مثل تاه كاهت وهذا الوجه أولى كذا في الامم معني ولعل وجه الوقف عليها بالهاء على اول احتمالي الرضى الفرق بين زيادة الالف والهاء في التمكن وزيادة تنبيه غيره (قوله وحكى غيره) اى زيادة على ما ذكره الصانع في جملة اللغات اثنتان واربعون (قوله واهيه) أى بالمد والاهيه اى بهاء المكسرة الساكنة كاللغة الاخيرة و بذلك غاب الابهام وهيهاء المصدودتين في اللغات السامية فان الهاء فيها لثا تبدل عن التاء مخرج كقوله وهيهاء أى بالمد ايضا ولم يبين الشارح حركة الآخر على الثلاث الاول وانما سمة من هذه اللغات الست ولعلها الفتح وزل في القاموس ثلاث عشرة اخرى هاءيات واهيات واهيان واهيهان زيادة الف في الهاء والهمزة والياء المكسورة لالتقاء الساكنين مثلثات الاخرى تات بادل الهاء من خمسة (قوله والفتح) أى فعل الامر (قوله يعنى ان اسم الفعل الخ) اعلم ان كلامهم في تقسيم اسم الفعل الى رجبيل ومنقول يدل على ان اسم الفعل مجموع الجوار والتجوز وكلامهم على موضع الكاف من الاعراب يخالف هذا ويقتضى ان اسم الفعل هو الجار فقط اه نس ووقف

وى مفعولة من كان
وبدل على ما قاله قول
الشاعر
وى كان ممن يكن له
نصب بحسب ومن
يفتقر بعض عيش ضر
* الثاني ما ذكره في
هيات هو الشهور
وذهب ابو اسحق الى انها
اسم بمعنى السعد وانما في
موضع رفع في قوله تعالى
هيات هيات لما تودعون
وذهب البهر الى انها
نارف غير متمكن
ونفى لابهامه وتاويله
عنده في العبد وفتح
الحجازيون تاء هيات
ويقفون بالهاء ويكرها
نصب ويقفون بالتاء
وبعضهم يفتحها واذا
منعت فذهب الى على انها
تكتب بالتاء ومذهب ابن
جنى انها تكتب بالهاء
وحكى الصانع فيهما سستا
ولان في لغتهم اقوالهم
وهيات واهيات وهيهان
وايهان وكل واحدة من
هذه الست مفعولة
الآخر ومفعولها
ومكسورة وكل واحدة
منونة وغير منونة فذلك
سنة ثلاثون وحكى غيره
هيهالك واهيك وايهيه
وايهاه وهيهاء وهيهاء
واقل من اسمائه
عليها وهو من ذلك مع
الكاك الفل من متد ومن
اسمائه عليك جملة
اسم في موضع الخبر
ودونك ايضا مبتدأ خبره مكنيا يعنى ان اسم الفعل على ضربين أحدهما

العض في دلالة كلامهم في التقسيم على ماسبق وهو توقف في غير محله بعد قولهم منقول من ظرف أو جار
 ونحو رور (قوله ما موضع من أول الأمر كذلك) أي اسم فعل (قوله نحو عليك يعني الزم) وقد يتعدى بالياء نحو
 عليك بذات الدين فيكون معنى فعل مناسبتهم عليها وصرح الرضي بأن الياء في مثله زائدة قال والباء تراد
 كثيرا في مفعول اسماء الأفعال لضعفها في العمل اه دماميني (قوله ومنه عليك أنفسكم) قيل ومنه عليك في
 قوله تعالى قل تعالوا آتوا محرم بكم عليكم أن لا تشرعوا به شيئا والوقف على قوله بكم والذي أوجع القائل
 إلى ذلك اشكال ظاهر الآية لأن أن جعلت مصدرية لا من ما ومن العائد إلى حذف وردان المحرم
 الاشتراك لانه وان الاوامر الآتية بهذا الحذف وعلى لا تشرعوا وفيه عطف الطلب على المنع وجعل
 المأمور به محمرا فيحتاج إلى تكامات مثل جعل لا تشرعوا عطف الاوامر على المحرم باعتبار حرمته أضادها
 ونظيرين الخبر معنى الطلب وان جعلت أن مفسرة على أن لانه أشكل عطف الاوامر المذكور ردة على النسي
 لا بها الاتصال بياها في المحرم بل الواجب وعطف أن هذا امر ارطى مستقيما على أن لا تشرعوا كذا لا معنى لطفه على
 أن الفسرة وانتم والاختار المحمري كونه مفسرة لقرينة عطف الاوامر وأجاب عن الأول بان عطف
 الاوامر على النسي باعتبار لوازمها من النسي عن أضادها وعن الثاني بغير عطف أن هذا امر ارطى مستقيما
 على أن لا تشرعوا بل هو قليل لا تبع وعلى حذف اللام وجاز عود ضمير اتبعوا إلى الاصرار لتقدمه في اللفظ
 فان قيل فعل هنا يكون اتبعوا عطف على لا تشرعوا وسير التقدير فانه امر ارطى لانه مستقيم وفيه جمع بين
 حرفي عطف الواو والفاء وليس بمستقيم وكذلك حطوا أو واستثنائية قلنا ورود الواو مع الفاء عند تقديم
 المحول فصلا بينهما في الكلام مثل ورد بك فكبر وان المساجد لله فلا تدعوه مع الله أحدا فان آيت
 الجهم فاجعل الفاء زائدة فان آيت فاجعل المحول متعاقبا بحذف والعامل المرون بالفاء عطف عليه مثل
 عظم فذكر وادعوا الله فلا تدعوا أو ترو فالتبع وتفتنازي على انكشاف يات بتمار (قوله وما كان معني اثبت)
 فيكون لازما وحكي الكوفيون قد بدته وأنه يقال ما كان كذا بدأ اتنظروا قال الدماميني ولا أدري أي حاجة
 إلى جعل مثل هذا الظرف باسم فعل وملاحمة لظرفا على ياءه وانما يحسن دعوى اسم الفعل حيث لا عدن
 الجمع بين ذلك وذلك الفعل نحو صوم عليكم والي واما إذا أمكن فلا تارة يصح أن يقال آيت ما كان وتقدم
 أمانك ولا تقول اسكت صامخ (قوله ولا يناس على هذه الظروف) أي المسموعة غير هاجما بل مع غير وجهها
 عن أصلها وما خرج عن أصله لا يناس عليه والمراد بالظرف ما يعم الجار والمجرور كما صرح به الدماميني
 (قوله بل يناس الخ) بشرط كونه على أكثر من حرف احترازاً من نحو بل ولك اه دماميني (قوله وشذ
 قولهم عليه رجلا معني ليلزم) ولشذوذ عرف المعنى قول بعضهم في فلاحناح عليه أن يطوف بهما أن
 الوقف على فلاحناح وان عليه بمعنى ليلزم ليفيد صريحاً وجوب التطوف بالصفا والمروة على أنه ليس
 المقصود من الآية إيجاب التطوف بهما بل إبطال ما كانت الأنصار تفتنه في الجاهلية من خروج التطوف
 بهما حتى سألوه عليه الصفا والمروة الآية كافي في صحيح البخاري عن عائشة في قصة ردها على ابن أختها أسماء
 عروة بن الزبير في زعمه أن الآية لرفع الجناح عن من يطوف بهما يات الوصا كانت كازعم لكانت فلا
 جناح عليه أن لا يطوف بهما وانما هي لا يبطال معتقداً لأنصار قال في المعنى مع أن الإيجاب لا يتوقف على
 كون على اسم فعل بل كانه على تقتضي ذلك مطلقا اه وأما قوله عليه الصلاة والسلام تأمشوا مشاييهم
 استطاع منكم الباءة فليتر ووج ومن لم يستطع فعله بالصوم فقد حسنه الخطاب وقال ابن هصفوران
 عليه خبر وانصروا مبتدأ والباء زائدة اه فاضري وقوله فقد حسنه الخطاب عبارة بعضهم فقد حسنه كون
 ضمير العائفة به وانما هي لا ينافي مع خطاطب لانه بعض الخطاطين أو لانه قوله استطاع منكم (قوله معني أولانيه) نفسه
 نظر لأن أول متعدي لاثنين وعلى يتعدى إلى المفعول واحد فكيف يكون هو ومعيما تحتين وقد يقال لانه
 مثل أمين واستحب وانما هو أنه اسم لقول لا لزوم أي لفعل مضارع مقرون باللام الأمر فانه متعدي لواحد لأن
 عالمك وعله اسمان لفعل اللزوم فكذلك الآخره فان قلت يلزم دخول لام الأمر على فعل المتكلم • قلت لزومه

ما موضع من أول الأمر
 كذلك كشتان ومعه
 والثاني ما نقل عن غيره
 وهو نوعان الأول منقول
 عن ظريف أوجار
 ومجرو نحو عليك معني
 الزم ومنه عليك أنفسكم أي
 الزموا أنفسكم أو أنفسكم
 وتوكلت بذا يعني خذ
 وما كان معني اثبت وأما لك
 بمعنى تقدم ووراءك
 معني تأخر واليك معني تفرغ
 في تنبيهات الأول كما قال
 في شرح الكافية ولا
 يناس على هذه الظروف
 غيره إلا عند الكسائي
 أي فانه لا يقتصر فيها
 على السماع بل يناس
 على ما سمع في الجمع •
 الثاني قال في نفسه أيضا
 لا يستعمل بهذا النوع
 أيضا إلا متصلاً بضمير
 الخطاب وشذ قولهم عليه
 رجلا معني ليلزم وعلى
 الثاني معني أولانيه

غير ضار فى التنزيل ولعمل خطا كما وصف الحديس قوموا بغيره وقال انه مثل
 آمين واسمى أى فى اختلاف الاسم والمعنى فان آمين لازم واسمى مستند كما سبأ فى الشرح وقوله
 وانظاره الخ يؤخذ منه ومن تفسير الشارح عليه رحلا يلزم أن المراد بفعل الامر الذى يجعل الظروف اسماءه
 ولو شذوذ ما شمل المضارع المقر ون بالامر وبهذا نستطع استشكال المعنى تفسير الشارح المذكور
 (قوله يعنى انتهى) قياس ما قبله وما بعده وهو المناسب فعنى أن يؤتى بالامر فيقال يعنى نعى وفى نسخة أنتع
 بالامر وعليها الاشكال فيه اه زكر يار قوله وعليها الاشكال فيه اه هذه النسخة ايضا لا تناسب المعنى والذى
 فى التسهيل وشرحه للدمامى انتهى بلفظ المضارع كما فى النسخة الاولى فتأمل (قوله اختلف فى الضمير
 الخ) كون الكاف فى عليك واخواته ضمير اها ومذهب الجمهور وذهب ابن ابي شاذلى أنها حرف خطاب
 كالكاف فى ذلك ووجه عدم استعمال الجار وحده وقولهم على وعليه فان الياء والهاء ضميران اتفاقا وحكاية
 الاخفش على عبدالله زيدا دما مئى (قوله فوضه رفع) أى على الفاعلية عند الفاعل ووجه ان الكاف
 ليست من ضمير الرفع اه دما مئى وبجوابه من استعاره ضمير غير الرفع اه يس واعلم ان القول بان
 موضع الضمير رفع والقول بان موضعه نصب متفق وفيهما الى ما بعد النقل الى اسم الفعل والقول بان
 موضعه جر متفق وفيه الى ما قبل النقل لان اسم الفعل لا يعمل الجر كما هو مصرح به عند قول المصنف
 هو ما لم تنوب عنه من عمل لها وحيد فلا يتوارد اختلاف على جهة واحدة (قوله ونصب عند الكسافى) أى
 على المفعول وبالفعل مستتر والتقدير الزم أنت نفسك من الازام قال الدمامى ووجه قوله هل يلزم بدا
 يعنى خذو خذوا فاعلموا واحد اه ولكسافى أن يمنع كون هليلج زيدا بمعنى خذو ويقول معناه الزم نفسك
 زيدا من الازام وأظهر منه فى الرفع مذهبكم كما لم يعنى أبيت وأما لم يعنى تقدم ووراءه يعنى تأخر فان
 ما ذكر لازم ووجهه ايضا انه يلزم عمل الفعل فى ضميرى مخاطب وذلك خاص بالفعل القلوب وما جاز
 عليها (قوله ووجه الضميرين) على الأصل بالإضافة فى نحو دونك وبالحرف فى نحو هليلج سم (قوله على
 عبدالله زيدا) بتشديد الياء على أن على جارية لباء المتكلم وزيدا مفعول به لاسم الفعل وقوله بغير عبدالله
 أى بدل كل من الباء وهذا شاذ عند جماعة لأنه يدل ظاهر من ضمير الحاضر يدل كل ضمير مفيد للاحاطة
 وحواز ذلك رأى الاخفش والاقرب بوجهه عطف بيان كذا قال الدمامى وقال شيخ الاسلام زكر يارهم
 من فهم اه على فى عبدالله جارية لباء المتكلم لا بعد الله تعالى يعنى عليه ان عبدالله عطف بيان أو بدل عن
 البناء اه وعليه بقر على بالانف وعبد الجمر وها (قوله ومع ذلك) أى مع كون الكاف فى موضع جر بقرينة
 قوله بعلين الجر توكيد للجر ووجه ذلك ما اذا قلنا انها فى موضع نصب فيجوز عليه ايضا التوكيد
 عليك كلكم زيدا نصب كل توكيد للجر وجود المنسوب ورفعه توكيد للسكن المرفوع مختلف ما اذا قلنا انها فى
 موضع رفع لانها حينئذ الفاعل (قوله ناصين) أى مع عدم تنويعها ما لا كانا مصدرين كما سبأ فى (قوله لم
 ضمروا الا واد تصغير الترخيم) أى حذروا المصروف والالف الزائدة تنوين واد تصغيره على أصوله فقالوا
 رويد وسمى تصغيره تخمين لما فيه من حلف الزائد والتخمين حذف اه تصريح قال سم والاحسن أن
 يكون تصغيره مر واد لأن اسم الفاعل مصدر فاما المصدر فلا يجوز تصغيره قبل التسمية اه ووجه أنه لو كان
 تصغيره واد لم يكن مصدرا والافرض أنه مصدر فتأمل (قوله مضافا الى المفعول) وسبأ فيه ايضا فى الفاعل
 أيضا وقوله فقالوا رويد زيدا أى هليلج فقالوا رويد زيدا أى هليلج والفتحة على هذا بنائية
 بخلافها على ما قبله (قوله رويد بعلين الخ) لم آمن تكلم على هذا البيت (قوله والدليل على أن هذا اسم فعل
 كونه مدينا) اعترضه المحققون أنه شذوذ والبعض بانه لا يلزم من بناء كونه اسم فعل لبناء كسعين من الاسماء
 وليست أسماء أفعال وقد يقال معلوم انحصار زويدين كونه اسم فعل وكونه مصدرا والمصدر وادبات كونه
 اسم فعل ونفى كونه مصدرا فقول والدليل على أن هذا اسم فعل أى لا مصدر وبعده لاحقة هذا الانحصار
 يستلزم كونه مدينا كونه اسم فعل لا مصدر لأن البناء ينفي المصدر فيقتضى اسمية الفعل فتأمل (قوله والدليل

الكلمات فوضه رفع
 عند الفراء ونصب عند
 الكسافى ووجه
 الضميرين وهو الضمير
 لأن الاخفش روى عن
 عرب فصاعدا على عبدالله
 زيدا بغير عبدالله فتبين
 أن الضمير مجرور بالوضع
 لا مرفوعه ولا منصوبه
 ومع ذلك فمع كل واحد
 من هذه الاسماء ضمير
 مستتر مرفوع للوضع
 عطف على الفاعلية فكأن
 التوكيد أن تقول عليك
 كلكم زيدا بالجر توكيدا
 للوجود المجزوء وبالرفع
 توكيدا للسكن المرفوع
 والنوع الثانى متقول
 من مصدر وهو على
 قسمين مصدر استعمل
 فله ومصدر اهل فله
 والى هذا النوع يسميه
 الاشارة بقوله (كذار ويد
 به ناصين) أى ناصين
 ما يدعهم نحو زيد
 وبه هرا فامروا بزيد
 فاصله أرود بذا واد
 بمعنى أمهله أمهلا ثم
 ضمروا الا واد تصغير
 الترخيم واكام ومقام
 نفسه واستعملوه نارة
 مضافا الى مفعوله فقالوا
 رويد واد نارة منسوخا
 ناصيا للفعل فقالوا رويد
 زيدا ثم نطقوه ومثوا
 به فله فقالوا رويد زيدا
 ومنه قوله رويد بعلين
 جدا ندى أمهم عاليا
 ولكن بعضهم متباين

أنشدهم وهو والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مدينا والدليل

كما قال ترك تركه قد قيل
 به زيد انصب المفعول
 وبناؤه على أناس
 فعل ومنه قوله * به
 الأكف كأنهم خلقوا
 بمنصب الأكف وأشار إلى
 استعماله الأصلي بقوله
 (ويصلان الخفض
 مصدرين) أى مبرين
 بالنصب والين على الطلب
 أيضا لكن لأعلى أنهما
 اسماء فعل بل على أن
 كلامه ما يدل من اللفظ
 بمفعله نحو وروى به
 وبسببه عمرو وأى أمهال
 زيد وترك عمرو وقد روي
 قوله بسببه الأكف بالجر
 على الأضافة فروى به
 نصاب إلى المفعول كأمرو
 وإلى الفاعل نحو وروى
 زيد عمرو وأما به فاضافتها
 إلى المفعول كما مرق قال
 أبو يعلى إلى الفاعل
 ويجوز فيها بمنزلة القلب
 نحو جعل زيد رواه أبو
 زيد ويجوز فيها حينئذ
 التنوين ونصب ما بعدها
 بهما وهو الأصل في
 المصدر المضاف نحو
 وروى زيد وأى أمهال
 ومنع المبرد والنصب يروى
 لكونه مصفرا
 * تنبيهات * الأول
 الضمير في يوصلان عائد
 على وروى به وفيه
 اللفظ لأى المعنى فإن
 يروى به إذا كانا اسمي
 فعل غير يروى به
 المصدر في المعنى الثاني
 إذا قلت وروى به

على بناءه عدم تنويعه) اهـ اهتزضه الحفيد باله لا يلزم من عدم تنويعه أن يكون مضافا كان ينبغي أن يقول الدليل
 على بناءها أنها أشبهت بالحرف في كونها ابتداء عاملة غير مفعولة وأما أن تقول المبراد عدم تنويعه من عدم
 موجبات عدم التنوين غير أنها مفعولة في الأصل فادفع الاعتراض وهذا أولى مما جاب به البعض
 فأتامل (قوله) ومنه قوله به الأكف الخ صدره فذكر الجاهل ضاحيا بها ماتها كاله كعب بن مالك شاعر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من قصيدة قالها في وفاة الأتراب وضرب يترجع إلى السيف وروى تفرى الجاهل
 الخ الجاهل جمع جمجمة قال صاحب الصحاح هي عظم الرأس المشتمل على الدماغ وربما أطلقت على
 الإنسان فيقال خذ من كل جمجمة درهما كما قال خذ من كل رأس بهذا المعنى وقال أيضا الهامة من الشخص
 رأسه قاله صاحبنا أن يفسر الجمجمة بالإنسان وفوقه حاج بين الجمجمة والهامة يحصل الهامة بعضهما
 الجمجمة فقال عظم الرأس الذي فيه الدماغ يقال له جمجمة والهامة وسط الرأس وقطعه وقوله ضاحيا حال
 سببية من الجاهل وما ماتها فاعل ضاحيان ضحا ضحوا إذا ظهر وبرز عن محله وقوله كأنهم خلقوا متعلق
 بقوله ضاحيا ماتها أى كأنهم خلقوا متصلة بمحلاها ومعنى به الأكف على رواه نصب الأكف رد ذكر
 الأكف فإن قطعهما من الأبدى أهون من قطعهما من الجاهل تلك السيف فبذلك على هذا اسم فعل وعلى
 الجوز ترك ذكر الأكف أى أترك ذكرها تركا كأنها بالنسبة إلى الهامة سهلة فبذلك على هذا مصدر مضاف إلى
 مفعوله وعلى الرفع كيف الأكف لا تقطعها تلك السيف مع قطعهما مأه وأعظم منها هو الهامة أى إذا
 أزلت هذه السيف تلك الهامة عن الأبدان فلا عجب أن ترك الأكف عن الأبدى فبذلك على هذا معنى
 كيف للاستفهام التبعي فبذلك الأكف على الأول والثالث جملة اسمية وقعت به متأنية وعلى الثاني جملة فعلية
 حذف صدرها وقطعه بأعراسه اهـ ملخصا من شرح شواهد الرضى لعبد القادر أفندي وفي شرح الدمامنى
 على المعنى أن المعنى على الجران السيف ترك الجاهل منفصلة عما ماتها ترك الأكف منفصلة عن محلاها
 كأنهم خلقوا متصلة بها اهـ وعلى هذا يكون به منصوبا متندرو يكون قوله كأنهم خلقوا الخ متعلقا بقوله
 به الأكف أو بقوله ضاحيا ماتها (قوله ويصلان الخفض) أى والنصب منوين وبذلك عنه لانه الأصل
 وقوله والين على الطلب أى لينايتهما عن فعل الأمر كما ذكره الشارح (قوله فروى به) بدتضاف إلى المفعول
 كأمرو فيه أن مأمرو هو محمور وروى به بدتضمن الأضافة إلى المفعول والأضافة إلى الفاعل (قوله محمور وروى به
 زيد عمرو) ولا ريد على ذلك قولهم المصدر النائب عن فعله لا يرفع الظاهر بل فاعله ضمير مستتر وجوباً دائماً
 لانه محمول على المنون كما يدل عليه غشيلهم (قوله فاضافتها) مبتدأ وقوله إلى المفعول خبر كما يشعر بذلك مقابلة
 بقوله وقال أبو يعلى إلى الفاعل وفي قوله كأمرو ما أبلغناه (قوله وقال أبو يعلى إلى الفاعل) ظاهر ضميه أن
 الأول بين اضافتها إلى المفعول والثاني بين اضافتها إلى الفاعل وكذا يصح الغرض يقتضى ذلك
 ويعتضى جريان الخلاف فروى به أيضاً وعبارته وكونان مصدرين إذا انفردا بهما كروى به وروى به
 وبه عمرو وأى أمهال بدتوكل محمور فكلاهما مصدر مضاف للمفعول وقيل للفاعل اهـ (قوله ويجوز
 فيها حينئذ القلب) أى حينئذ كانت مصدرها وقوله محمور بهل زبدى فتح الهامه وسكرتها (قوله) ويجوز
 فيها أى فروى به حينئذ أى حينئذ كانت مصدرين لكن تنوين وروى به وانصب ما بعده تقدم
 فذكره هنا قاطعة لقوله ومنع المبرد ذلك أن تقول هلاذ كرمع المبرد بما قلنا وعنى عن إعادة تنوين
 وروى به وانصب ما بعده (قوله وهو الأصل في المصدر المضاف) أى المصدر المنون الناصب ما بعده أصل
 المصدر للأضاف ما بعده يعنى أن المضاف محمول عن المنون كما قاله سم (قوله ومنع المبرد والنصب) وهو
 الموافق لما جزموا به في أعمال المصدر من اشتراط كونه مذكراً فكيف أجازوا أعمال هذا المصدر لأن يكون
 هذا مستثنى بناء على ورود نفسه المفعول في كلام العرب على خلاف القياس ثم (قوله في الظل لا فى المعنى)
 أى فى كلامه استخدام كذا قيل وفيه نظر لأن المبراد من الضمير ومرجع لفظه وروى به لا استخدام
 ومعنى قوله في اللفظ لأى المعنى باعتبار اللفظ لا باعتبار المعنى (قوله حرف خطاب) وأما أن تجعل اسمها فاعلاً
 لأن الأكف ليست ضميراً رفع واستعارة فالرفع خلاف الأصل ولا مفعولاً لا يلزم عمل اسم الفعل

لاموضع لها من الأعراب مثلها في ذلك وإن يكون المصدر من فتنه ما فتنه أعرابا وحده فتنه الكاف في روى ذلك فتنه الوهم إن تكون
 فاعلا وأن تكون مفعولا له الثالث يخرج روى به عن الأعراب فاعلا فتنه كونها بمعنى كيف فيكون ما بعد هاء فاعلا وقدر روى به
 الكاف بالرفع أيضا ومن أجاز ذلك قطرب وأبو الحسن وأنكر أبو علي الرفع بعدها في الحديث بقول الله تبارك وتعالى أعلست لعداى
 الصالحين مالا عين رأت ولاذن سمعت ولا خطر على قلب بشر فخر من به ما أطعمه عليه فوقت معر به بغير و زهن وخارجة عن الإنسان
 البذكرة روى هاهنهم بغير وهو ظاهر وجهه بقوى من بعدهما من الفاظ الاستثناء ١٣٥ وهو مذهب بعض الكوفيين

وأما روى فتنه كون حالاً
 نحو سار وأزود بقيل
 هو حال من الفاعل أى
 مروى روى قيل من ضمير
 المصدر المحذوف أى
 سار وروى السير وروى
 وتكون نعماً المصدراً
 مذكو ونحو سار وأسر
 روى وأمحذوف نحو
 سار وروى أى سار
 روى (وما لما تنوب
 عنه من عملها) ما
 مبتدأ موصول صلتها
 وما من الموصول أيضاً
 صلتها وعنه ومن
 عمل متعلقان تنوب وما
 خبر المبتدأ والعائد على
 ما لاولى ضمير مستتر
 في الاستفراء الذى هو
 متعلق الألام مسنن
 والعائد على ما الثانية
 الما من عنه يعنى أن
 العمل الذى استقر
 للأفعال التى نابت عنها
 هذه الأسماء مستقرها
 أى هذه الأسماء متفرعة
 الفعل ظاهراً في نحو
 هبات نحو وشان زيد
 وعمر ولائى تقول بهت
 تحذو وتقرب زودعرو

في ضمير مختاطب وذلك خاص بأفعال القلوب وما حل عليها والمجرور لأن اسم الفعل لا يعمل المجر (قوله
 ذر) بذال مبهمة مضمومة (قوله من به) يفتح به وكسر هاء فوجه الكسرة ما ذكره الشارح وأما وجه
 الفتح فقال الرضى إذا كانت به بمعنى كيف حازن أدخله من حكى أو زبدان فلان لا يطبق حمل الفهرفه
 به أن يأتي بالصيغة أى كيف ومن أين وعمله يخرج هذا إلى وأهتكون به بمعنى كيف التالى الاستعداد
 وما بعد به يعنى محمل رفعه ابتداء وانحصر من به والضمير المجرور بهى فاعله الذر اه دما منى
 وشئى والمعنى على هذا من كفى أى من أين أطلعكم على هذا الذر أى المذخر ولا يخفى ما فى جعله على
 هذه الرواية بمعنى كيف من الزكاة ولو جعلت فى ما من أول الأمر معنى أين لكان أحسن (قوله ما طعمت)
 بضم الهاء وكسر اللام (قوله وخارجة عن المعاني المذكورة) قال الشئى يجوز أن تكون مصدرية بمعنى
 ترك ومن فعله أى من أجل تركه ما علمتوه من المعاصى فلا تكون خارجة (قوله من مفعول المصدر)
 يعنى المصدر الذى يدل عليه الفعل وقوله المحذوف صفة الضمير بقى يقول الشارح أى ساروه (قوله سار
 روى) أى ساروا به (قوله أو محذوف نحو سار وروى) مذهب سيبويه أن نصب هذا على الحال
 ولا يكون نصب مصدر محذوف لأن روى مضافة غير خاصة بالموصوف فلا يحذف الأعلى قس قلبك ليس
 الفرض بالشرط الخصوص بالموصوف الأليكون ذلك غير سببه على المحذوف فإذا حصل العلم بدون كون
 الصفة خاصة بالموصوف لم يمنع الحذف كأنها لحصول العلم بأن الموصوف هو السار للقرينة العامة
 عليه فلا يضرب حذفه دما منى (قوله وعنه ومن عمل متعلقان تنوب) على جعل من عمل متعلقان تنوب
 تكون من معنى فى والمعنى والعمل الذى ثبت للفعل الذى تنوب هى عنه فى العمل ثابت لما فيه من الزكاة
 ما لا يخفى وإن خفيت على البعض فاقض هذا الوجه وهذا قال سيبويه أن من عمل بيان للفظ ما لم يشأ
 اه وقال الشيخ خالد عنه معلق تنوب ومن عمل بيان لما الواقعة مبتدأ متعلق بحال محذوف عنه من الضمير
 المستقر الجار والمجرور واقع خبرها اه وقوله الجار والمجرور واقع خبرها أى واقع الخبر واقع المحذوف
 الواقع صلتها بل هذا أحسن لما يلزم على الأول من تقديم الحال على عاملها الظرف وهو نادراً تقدم فى قوله
 وتندر نحو سار يندلج لم يحذف الحال من مالمع الجهور الحال من المبتدأ (قوله مستقر الاستقرار) أى بحسب
 الأصل أى قبل حذفه والألف ضمير بعد حذف المتعلق مستقر فى الظرف لأن قاله إليه من المتعلق على الراجح
 (قوله دراك زيد) فى بعض النسخ ترك زيداً بالوقفة والراءوا لكاف وهذا مقبوس ودراك شاذ لأنه من أدرك
 (قوله فى نحو جيل التريد) قيل هو الحذف الضمير بقرى الجموع وقيل التريد لما كقولهم (قوله إذا
 ذكر الصالحون لحيلا بضم هذه التريد روى عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه والمراد عن ابن الخطاب
 رضى الله عنه تصريح (قوله عن أمين) مثلهما فإنه لم يحفظ لها أيضاً مفعول ومعهما هو وزيد تعدى
 كذا فى التصريح (قوله مفعول) أى محذوف (قوله حازن عند سيبويه) وخرج عليه ما نأخذ ما لا
 المتابع دوى دونكاهم دوى مفعول مفعول الدلالة ما بعده عليه وسببه على ذلك الشارح فليطلان
 جعله بعضهم نصب نحو باب كذا بهما مقدراً لأن من يجوز على اسم الفعل محذوف بالشرط تاحر دال عليه

وهو ضمير فى نحو زال ونصب مفعول المفعول ما نابت عن متعذر حذورك زيد لأنك تقول أدرك زيد أو يتعدى منها بصر من حرف الجرح
 ما هو معنى ما يتعدى بذلك الحذف ومن ثم عدى حبل بنفسه لما نابت عن انت فى نحو حبل أنت بدو بالباء ما نابت عن عمل فى نحو إذا
 ذكر الصالحون لحيلا بضم أى فعله أى كمر وما نابت عن أقبل فى نحو حبل على كذا فى تنبيهات الأول كذا فى التسهيل
 وحكمها يعنى أسماء الأفعال غائبة فى التصدي والزم حكم الأفعال واحترز بقوله ما نابت عن أمين فأنها نابت عن متعذر لم يحفظ لها مفعول
 * الثانى مذهب الناطم جواز أعمال الاسم الفعل مفعول قال فى شرح الكافية أن أضمار اسم الفعل مقدم للدلالة متاخراً عليه جازع عند سيبويه
 * الثالث قال فى التسهيل

كافي البيت (قوله ولا علامة للمضمر المرتفع بها) أي لا يرد معها غير بل يستكن معها طلقا بخلاف الفعل فتوصله الواحد والاثني والجمع ولذا ذكر المؤلف بلفظ واحدا هـ جمع فأراد في علامة المضمر في ظهوره من اطلاق الماز ومواردة الازم (قوله دليل فعلية) أي فعلية شبهها (قوله كافي هات) بكسر التاء معني على حذف الياء كالم وتعال بفتح اللام معني على حذف الالف كاخش (قوله غاط فقهها الخ) قال الدمامي لا وجه للتلطظ فان الذهاب الى هذا لا ياتزم ما قاله المصنف من ان حقوق الضمائر البارزة لا يكون الا في الافعال بل من عدها من أسماء الافعال يجوز زحوقها مع اقوى شبهها بالافعال ويعتذر عن حقوق الضمائر بجملة قوة مشابهتها للافعال فهو ملائم لما فيها في ذلك اهـ ملخصا (قوله هاتي وتعال) بالياء على حذف النون وأصل هاتي هاتي يساء من انتقلت الكسرة على الساء الاولى التي هي لام الفعل لتخفيف فالتني ساكنان تخفيف تلك الياء لا لتعاقب الساكنين وأصل تعال تعالي فقلت الياء الاولى انا فاعكرا واقتحاح ما قبلها فالتني ساكنان تخفيف الالف لا لتعاقب الساكنين (قوله هاتا وتعالوا) أصلها هاتا وتعالوا وتعال فعل بها ما مر مع ضم ناعا هاتا المناسبة الواو (قوله وهكذا حكمه) نقل بعضهم الاجماع على تركبها وفي كفيته خلاف قال المصرون تركب من هات النسبة ولم التي هي فعل أمر من قولهم الله شعث أي جمعه كانه قسمل أجمع فذلك الينا تخذفت الفها تخفة فونظر الى أن أصل اللام السكون وقال الخليل ركا قبل الادغام تخذفت الهمة للدرج اذ كانت هز توصل وحذفت الالف لا لتعاقب الساكنين ثم نقلت حركة ايم الاولى الى اللام واودعت وقال الفراء لم يكتب من هات التي للزجر وأمر بمعنى اقصه تخذفت الهمة الى القاء حركة ياء الساكن قبلها وحذفت فصار هات فالتني ما لك في شرح الكافية وقول المصربين اقرب الى الصواب قال في السطوطي يدل على صحة أنهم نقطوه فقالوا هات اهـ جمع (قوله فهي عندهم فعل) أي لبروز الضمائر معها (قوله بنزلت زورداخ) أي في كون كل فعل أمر (قوله لا هات) بفتح الهمة والها موضع اللام (قوله لم يشهدا هم) أي أحضرهما (قوله هات التنا) أي أتوا كذا قال شحاتو تعال بعض وفيه ان اسم الفعل المتعدي يحرف بتعدي ذلك الحرف مثل فعله وا قبل بتعدي ياء كما مر في الشرح قبيل التنبهات وكافي غيره فالتساكن هات في الآية بمعنى أتت لأنها ترد بمعنى أتت أيضا والاثنيان بتعدي ياء كما بتعدي أنفسا (قوله وهي عند الحجاز بين الخ) أن قامت هي بمعنى أحضر أو قبل عند التبيين أيضا قلت كانه أراد أنها دالة على لفظ أحضر أو لفظ قبل لهذا يخص الحجاز بين بالذكر (قوله عهني أقبل) أي بعني أتت نحو قوله الردي فائدة في توقف ابن هشام في عربيته قولنا الناس هات جوا قال والذي ظهر انافي فوجه أن هات هي التي بمعنى أتت الآن فيها يجوز أن أحدها أنه ليس المراد بالاثنيان المجي والحسي بل الاستمرار على الشيء وملازمته والثاني أنه ليس المراد بالطلب حقيقة بل التنبه كافي قوله فليمد له الرحمن هذا وجزم مصدر جزمه بمراد أحضره وليس المراد الجرا الحسي بل التنبه فاذ قبل كان ذلك عام كذا هو لم جزمه فاذ كان في بقية الاعوام استمرار أو استمرار على الحال المؤكد فبهذا التأويل ارتفع اشكال اختلاف المتطابقين بالتخبر والطلب وهو متبع أضعف واشكال التزام أفراد الضمائر فاعل هات هذه مفردا بنا اهـ مع أن بني عجم لا يلتزمونه في غير هات هذه (قوله واخر الذي فيه العمل) أي اضعفها بعدم تصرفها (قوله ياها الماتع) همة قبل الحاء الهاتية وهو الذي ينزل الردي فلا الدلو اذ قل ماؤها الى البشر (قوله لهمة تقدر دوى مبتدأ) أي خبر دونك فاذ قبل ما قبل أي يكون الكلام حينئذ كتابة عن طلب بل الدلو كما ناعطشان كتابة عن طلب سبي الماء فاذ نفع نظير الشيخ خالد وسكت عليه شخنا وال بعض بان المعنى ليس الاخبار بالمحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه بل المقصود طلب بل الدلو على أنه يرضع على تقدر دوى مبتدأ خبره دونك أن يكون دونك اسم فعل والتخبر بحالة اسم الفعل مع فاعله والرا محذوف أي دونك فاعره (قوله وباق هذا التأويل الثاني في قوله تعالى كتاب الله عليكم أي بناء على أن عليكم فيه اسم فعل وقال في شرح الفطر كتاب مصدور منصوب بفعل محذوف وعليكم

وتعال فان بعض النحويين غلط فقهها من أسماء الافعال وليس ما قبلها فاعلان غير متصرفين لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما كقولك للاثني هاتي وتعال والاثني والاثني هاتي وتعاليا وللمعنيين هاتا وتعالوا وهاتين وتعالين وهكذا حكمه عند بني عجم فانهم يقولون هات هاتي هات هاتوا لمن فهي عندهم فعل لا اسم فعل ويدل على ذلك أنهم يؤكدها بالياء ونحو هات قال سميوه وقد تدخل الحقيقة والتثنية يعني على هات قال لناعا عندهم منزلة وردا ووردى وردوا ووردن وقد استعمل لها مضارعا من قبل هات فقال لا هات وأما أهل الحجاز فيقولون هات في الأحوال كلها غير ما من أسماء الاتصال وقال الله تعالى قل هاتوا شهادكم والقائلين لاخوانهم علم ينالوهي عند الحجاز بين بمعنى أحضر ونافي عندهم معنى أقبل (واخر الذي) الأسماء (فيه العمل) وجواب فلا يجوز زبد ادراك خلافا للسكافي قالوا لناظم ولا حجة له في قول الزاجر يأثم الماتع دوى دونك * ان رأيت الناس

متنق

يحمدونك لهمة تقدر دوى مبتدأ أرفعه ولا يدونك مضمر ثم ذكر ما تقدم عن سميوه وباق هذا التأويل الثاني في قوله تعالى كتاب الله عليكم تنبيهان الاول في ادنى

النظام وولده انما خلف هذه المسئلة تنوي الكسائي وتقول بعضهم ذلك من الكوفيين والثاني وهم المكودي ان الذي اسم موصول فقال
والظاهر ان ما في قوله ما الذي فيه العمل زائدة لا يجوز ان تكون موصولة لان الذي بعده موصولة وليس كذلك بل ما موصولة ولا ولي حار
ومجرور في موضع رفع خبر مقدم والعمل مبتدأ مؤخر والجملة صلة لما الثالث ليس في قوله العمل مع قوله جل ابطا لان احدهما نكرة
والآخر معرفة وقد وقع ذلك في النظام في مواضع من هذا الكتاب (واحكم بنسبك الذي يتون منها) ١٣٧ أي من اسماء الافعال (وتعرف

سواء في سوي المتن
(بين) قال النظام في
شرح الكافي كانت
هذه الكلمات من قبل
المعنى افعالا ومن قبل
اللفظ اسماء حصل لها
تعريف وتذكير فعلا
تعريف المعرفة منها
تخبره من التنوين
وعلاوة تذكير النكرة
منها استعمالها متواترا
كان من الاسماء المحمسة
ما يلائم التعريف
كالنسمات واسماء
الاشارات وما يلائم
التذكير كاد وهرب
ودار وما يعسرف وقتا
ويسكر وقتا كرسيل
وقرس حملا وهذه
الاسماء كذلك فالزوا
بعضا التعريف كقول
وله وآمين والزوا بعضا
التذكير كراهه وريها
واستعملوا بعضا وجهين
فنون مقصودا تذكيره
وجزء مقصودا تعريفه
كعب وصعوف واف
اتسبى (تنبيه)
ما ذكره النظام هو
المشهور وذهب قوم
الى ان اسماء الافعال
كلها معارف ماثلة عنهما
ولم يتون تعريف علم

متعلق به او باعمال المحذوف وان قدر كتب الله ذلك كما عليك حذف الفعل واضف المصدر الى فاعله على
حذيفة الله وتولد على ذلك المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم لان التحريم يستلزم النكابة اه ومثل ذلك الحنفيد
حيث قال والصحيح ان كتاب الله مصدر مؤن لان فاعله وهو حرمت عليكم اسماء تدل على ان ذلك
مكتوب فكانت قال كتاب الله عليكم ذلك كما (قوله ان الذي اسم موصول) بناء على كون الذي يفتح اللام
احدى لغات الذي (قوله واحكم بنسبك الخ) قال لرضي ليس المراد بنسبك اى اسم الفعل لتذكير الفعل
الذي هو عنه لان الفعل لا يكون معرفا ولا منكر ابل التذكير راجع الى المصدر الذي هو اصل ذلك الفعل
ففيه منزهة على انك تسكون اى افضل مطلق السكوت عن كل كلام اذ لا تسين فيه وجه مجرد من التنوين
يعنى اسكت السكوت اهو ما له من عن هذا الحد بشان خاص مع جوارز التكم بغيره وهكذا حقق المقام
ودع الارواح اه سندوني وقد يؤخذ منه انها في حال تعريفها من قبل المعرفة بال اذهبه وهو ظاهر من قول
بعضهم انها حثيثة من قبل المعرفة بال الجنسية ومن قول بعضهم انها حثيثة من قبل علم الجنس ولنا في هذا
المقام تحقيق أسلفناه اول السكاب في الكلام على التنوين فارجع اليه (قوله من قبل المعنى افعالا ذكره
تقدمه اللفظ والاقوله يحصل لها تعريف بال افعالية على كونها من قبل اللفظ اسماء (قوله كاحد)
اطلق احده استعمالا أربعة احدها ماردق الاول وهو المستعمل في العدد نحو احدى عشر والثاني مرادف
الواحد بمعنى المنفرد نحو قول هو الله احد الثالث مرادف انسان نحو وان احدهم المشرى الرابع ان يكون
معها عام في جميع من يدعى له نحو فاحكم من احدهم والمراد هنا فاعله الملازم للتذكير وقد تعرف به فاعله
الموضوع في الخواشي تصريح (قوله وله) لان فاعله ماردق شرح قوله ويحذف الخفض من قوله وله اعرا
لان ذلك على المصدرية سم (قوله تعرف بغير الجنس) يعنى ان معيها حقيقة لفظ الفعل المحذوف في
الذين (قوله من مشبه اسم الفعل) قال البعض اى في الاكتفاء به وعدم احتياجه في افعاله الماردق شي
آخر اه وفيه ان اسم الفعل لا يبدل المراد واحد بل بضمية فاعله الظاهر كما في عات قيد او المستر كما في
صه فوجه الشبه المذكور لم يرد في حذف المشبه بال اسم لان يجعل المشبه اسم الفعل الرفع لا يستلزم وراود
الاكتفاء به بحسب الظاهر وقطع النظر عن الضمير المستتر فاعله ثم قوله من مشبه اسم الفعل بيان لما حال
من الضمير المجرور وبالساعة على قاعدة من البيانية ومجرورهما من كونهما في موضع الحال وبهذا يعلم
اختلال قول البعض تبه الفاعل في الجار والمجرور وبيان لما احوال من الضمير في بفتنسه (قوله صوتا
يحمل) اى يحمل اسم صوت (قوله كذا الذي احدى كتابه) اى انا هذا وصريحه انها ليست بنفس الحكاية
بل مقيدة ومعهمه لها وهو كذلك لان من شرط الحكاية ان تكون مثل المحكي وهذه الالفاظ مركبة
من حروف معصية وليس المحكي كذلك اذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الالفاظ والحروف لا تكتملها
استدحا الى حكاية تلك الاصوات وتغربت او تغسرت عليهم او ردوا صورها يادى ما مكتمل من الالفاظ مركبة
من الحروف شبيهة بتلك الاصوات في الجملة فصار الواقع في كلامهم بالحكاية فان قلت بقي عليها الاصوات
الذاتية على معنى في النفس كاحدى السعال قلت هذه ليست موضوعة أصلا فلا تكون باسما بل لا تكون
كلمة لانها لا تغندل بالاطبع لا بالارضع اه دعما مبنى لمفصلا (قوله كخلا) في القاموس هـ اولها زجران للخليل
اى اقرب اه والكلماتان متواتران بالتم في نسخة السلامة اى الذي اجمعي الصحة بخطه لكن في الجمع
هـ لا يجوز الا لجران قيل عن البطاه ومته يعلم ان قول القاموس اى اقرب في تفسير بال لازم (قوله للخليل)

١٨ - (صان) - ثالث
حكاية كتيب) اى اسماء الاصوات موضع لطلب ما لا يقلل ازاها وفي حكم ما لا يقلل من صفات الالامين اول حكاية الاصوات كذلك في شرح
الكافية ما تاذع الاول اما ذكره للخليل ومنه قوله (قوله في القاموس هـ الخ) ما نقله المحشى عن الجميع مثله في القاموس ايضا في
باب الالاف الحية وهو الموافق لبيت الشارح وما نقله عن القاموس اولاه في باب الالاف فانه

على حذف مصنف أى لرجه وقد يستحب العاقل لتزده منزلة غيره كقوله الاحياء ليل وقوله لاهلا
 اه زكر باوكنا بقدر المضاف في نظاره لآتية (قوله ليل) أى لرجوعه من الإبطاء دما مبنى (قوله وكخ) بكسر
 الكاف وتشديد النون الحاصلة مكسورة اه سم وفي القاموس جواز تخفيف الحاء وجوز تنوينها وجواز
 فتح الكاف (قوله لاطل) أى لرجعه عن تنولشي كما في القاموس (قوله وفي الحديث الخ) هو ان الحسن
 رضى الله عنه أخذ من عمر الصدقة وجعلها في فيه فقال له عليه الصلاة والسلام كخ كخ فانها من الصدقة
 فألقاهما من فيه (قوله وهيد) بفتح الهاء وكسر هاو بفتح الدال فهما ذكر ياواختبة بينهما ما كنة (قوله
 وهاد) بكسر الدال على الاصل في التخلص من التقاء الساكنين ودهوجه بفتح الدال المهملة من الأول والجميع
 من الثاني واسكان الهاء منها واه وعيه بعين مهملة غير ما كسورة من الثاني وهاء مكسورة فتع ما وعاج بعين
 مهملة وجم بعد الالف مكسورة وهيج بفتح الهاء وكسر هاء مع كسر الجميع وسكونها وحل بحاء مهملة مفتوحة
 دلام ساكنة ويقال في جزاء المعرج بفتح الحاء المهملة وكسر اللام منونة واس بكسر الحاء وتشديد السين
 المهملة مفتوحة وهس مثلها الآن أولها هاو قال الرضى اس مكسورة الحزنا ساكنة السين وكذا هاس
 مكسورة الحاء ساكنة السين وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة اه دما مبنى وقال زكر باس وهس
 بكسر اولهما مع فتح آخرها وكسره وتشديد فيها اه وفي القاموس هس بالضم جزاء لفتح ولا بكسر اه
 وقوله بالضم أى ضم الهاء أو السين فضبطة بالفتح بالسكون مشددة في نسخة أبي الدرداء يهيم المصحف
 بخطه وفي غيرهما من النسخ والله أعلم (قوله ومج) بهاء مفتوحة بفتح ساكنة وقاع بفتح فالف فعين مهملة
 مكسورة واجامها مفتوحة فجمع فالف معبورة اه دما مبنى (قوله ومج للكب) بفتح الهاء وسكون الجميع
 أو كسرها منونة قاله الدما مبنى وفي القاموس ما وافته وأما ج السابقة التي لفتح فاقصر ضمنا السين في
 ضبطها تبعاً للدما مبنى والقاموس على فتح الهاء وسكون الجميع كما مر وكسب شيخ الاسلام على هج الاولى
 مانصة وقوله وهيج بفتح اوله مع كسر ثائه واسكانه وتشديد فيها وأما هج الاولى فهو بفتح اوله مع اسكان ثائه
 وكسره مع تنوينه وتخفيفه فيها اه ومخففه ان الاولى فيها الغتان كسر الثاني واسكانه مع التشديد فيها
 والثانية فيها الغتان كسر الثاني منونا واسكانه مع التخفيف فيها (قوله وسع) بسين مفتوحة وبعين ساكنة
 مهملة نون وح باو مفتوحة وطاء مهملة ساكنة وعز بعين مهملة فزاي ساكنة اه دما مبنى والعين من عز
 مفتوحة كما في هذه صانع القاموس وذكر البعض (قوله وعين) بفتح اوله وكسره مع فتح آخره وكسره اه
 زكر باو قال الدما مبنى بعين مهملة مفتوحة فثنا تخفية ساكنة فزاي مكسورة والذي في القاموس ان العين
 بالكسر والفتح والزاي بالفتح وأنه لجزا الضان (قوله ودر) بالحاء المهملة نخط الشارح وفي بعض النسخ
 وهر قال الدما مبنى بفتح الهاء وكسر الاء المشددة (قوله وجاه) بجمع فالف فها مكسورة ويكون لجزاء البعير
 ابدانهم ومشتك دما مبنى (قوله وأمداء) أى طلب تأويضه المرادى والدما مبنى بانه وزن والاعاطفة
 وقيل بمد الاء وضم الواو (قوله ودر) بفتح الدال المهملة أكثر من ضمها وسكون الواو وكسر الهاء كما في
 الدما مبنى و زكر با (قوله الربيع) بضم الراء وفتح الواو وحده بعين مهملة وهو الفصل دما مبنى (قوله
 وعوه) بعين مهملة فواو ساكنة فها مكسورة اه دما مبنى والعين مفتوحة على ما ذكره البعض (قوله
 وبس) بضم الباء وثلاث السين مع تشديدها زكر با وضبطه بهضم بسكون السين وصدر به الدما مبنى
 (قوله وجوت) بجمع مضموه فواو ساكنة فثنا قوية مفتوحة اه دما مبنى وفي القاموس في فصل الجميع
 من باب البناء فوقه أن حوت ثلثة الآخر داء لا لى الى الماء وصنعه يفيد ان الجميع مفتوحة وكذا ضبطت
 بالفتح في نسخة المصحف (قوله وجي) بجمع مكسورة فهز ساكنة اه دما مبنى وأما ج بكسر الحاء
 المهملة وسكون الحزنة فدعاء للحماء الى الماء كما في القاموس (قوله لا بل المورد) أى لذهابهم التشرب
 زكر با (قوله وؤ) بمشقة قوية مضموه فهز ساكنة وتوابع ثلثة قوية مفتوحة فهز ساكنة دما مبنى
 (قوله المنزى) أى على الالاف (قوله ووخ) بكسر النون واسكان اناء الهجمة مخففة ومشددة هزكر با وضبطه
 بهضم بفتح النون وصدر به الدما مبنى (قوله المناخ) أى الذى ترادى ناخته زكر با (قوله وهند) بكسر

وأى جواد لا يقال له هلا
 وهذس للبلق ومنه قوله
 هذس من الصاد على
 امارته وكخ للطفل وفي
 الحديث كخ كخ فانها
 من الصدقة ربه يد وهاد
 ودهو جبه واه وعيه
 لا بل وعاج وهيج وحل
 للناقة واس وهس وهج
 وقاع لثمن وهجا وج
 للكب وسع لضان ووح
 للقر وعز وعز لانز ووس
 لبحار وجاه للبعير واما
 دعاء كاللفرس ودهو
 للربع وعوه ولحش
 وبس لثمن وجوت وحي
 لا بل المورد وؤ وؤ
 لثمن المنزى ووخ مخففا
 ومشددا للبعير المناخ
 وهند لصنار

قوله بالسكون مشددة
 لامعنى له اه

الابل المسكنة وسأوتشؤ
 الحمار المودود وح الدجاج
 وقوس الكبك والنعوع
 الشافي كذاق الثراب
 وما بالامالة نظيفة وشب
 لشرب الابل وعط
 للتساكح وطبخ
 للضاحك وطباق الضرب
 وطبق وقع الحماره وقب
 لوقع السيف وخاق باق
 للتسكح وكاش ماش
 للقماش فتنه كقوله
 من مشه اسم الفعل كذا
 عبره أعضاء الكائنة
 ولم يذكر في شرحها
 ما حترزه عنه قال ابن
 هشام في التوضيح وهو
 احتراز من تحقوله
 بادارية بالباء فالتد
 وقوله الأبا الليل
 الطويل الانجليه اه
 والزم بنال النوع فهو قد
 وجب) يحتمل أن يرد
 بالنوع أسماء الأفعال
 والاصوات وهو ما صرح
 به في شرح الكافية ويحتمل
 أن يريد نوعي الاصوات
 وهو أولى لأنه قد تقدم
 الكلام على أسماء الأفعال
 في أول الكتاب وصلة بناء
 الاصوات مشابها
 الحروف الهملة في أنها
 لاعامة ولاعمولة نفس
 أحق بالنساء من أسماء
 الأفعال فتنه كقوله
 الاصوات لا ضمير فيها
 بخلاف أسماء الأفعال
 فهي من قبيل المفردات
 وأسماء الأفعال من قبيل
 المركبات

الماء وفتح الدال واسكان العين المهملة اه دمايني و زاد في القاموس لغة ثانية سكنون الدال هم كسر الدالين
 (قوله المسكنة) أي التي يراد تسكينها من نفاها ذكر (بالقوله وسأ) بفتح السين الهملة وسكون الحمز وتشؤ
 بمشاة فوقه مضمة فتنه محجمة مضومة فقهمة وسأ كنه اه دمايني وزاد ذكر بجواز فتح الشين (قوله
 ودج) بفتح الدال الهملة وسكون الجيم مخففة وقوس بضم القاف وسكون الواو وكسر السين المهملة اه
 دمايني وزكر (بالقوله كئاف) بفتح الكهمة وقاف مكسورة اه مع وقوله للتراب أي لحكاية صوتها (قوله وعا
 بالامالة) قال الرضي ان عجمه جالته وهزته مكسورة أو سا كنه بعد ألف ذكر (بالقوله للظبية) أي لحكاية صوتها
 اذ ادعت ولدها زكر (بالقوله وشب) بكسر الشين المحجمة وسكون التحتية وكسر الموحدة كافي زكر يا قوله
 لشرب الابل أي لحكاية صوت شربها (قوله ويط) بفتح ياءه مكسورة فتنه مخففة سا كنه قطعاه مكسورة
 مكسورة اه دمايني وزاد ذكر يا جواز فتح آخره وقوله للتلاعدين أي لحكاية أصواتهم الموجودة عند
 اللاب ومن هنا أخذ الناس الابل كافي الدمايني (قوله وطبخ) بكسر الطاء الهملة وسكون التحتية وكسر
 انعاما المحجمة أو فتحها كافي زكر يا قوله للضاحك أي لحكاية صوت ضحك ك قال الدمايني افرده لان الضحك
 يأتي من الواحد بخلاف ما قبلها وفيه نظار ظاهر (قوله وطباق) بضم طاءه مكسورة فتنه مخففة قاف مكسورة
 وقوله للضرب أي للصوت الحادث عنه وكذا يقل ليجاب بعده وطبق بضم طاءه مكسورة فتنه مخففة قاف سا كنه وقب
 بقاف مفتوحة فوحدة سا كنه وخاق باق بكسر القاف فيها أو أول الأول خاء محجمة قبل التاء وأول الثاني ياء
 موحدة قبل التاء اه دمايني وخاق باق اسمان جعل أحدهما واحدا و بناء على الكسر وكفا فاش ماش اه
 زكر يا قوله للتسكح أي للصوت الحادث من اصطكاك الاجرام عند التسكح كافي الدمايني (قوله وكاش
 ماش)) بفتح المشه مكسورة آخر كل منهما كافي الدمايني وقوله للقماش قال زكر يا أي لصوته اذا طوى
 اه هكذا ينبغي التسكح على هذه الالفاظ التي ساقها الشارح وبه يعلم ما في تسكح البعض عليها من التصعير في
 بعضها والخطأ في بعضها والله الموفق (قوله وهو احتراز من تحقوله بادارية اه) فان قوله بادارية خطاب لما
 لا فعل ولكنه يشبه اسم الفعل في الاكتفاء به لكونه غير مكثفي به ولهذا احتاج الى قوله أقوت الخزرك ذلك
 أبا الليل خطاب لما لا يفعل ولكنه يشبه اسم الفعل لكونه غير مكثفي به ولهذا احتاج الى قوله انجلي كذا
 في التصريح قال سم وفي الاحتراز عن ذلك نظرا لانه يكتفي به بدليل أن حقيقة النداء كلام اصطلاحى أو نائب
 عنه اه وأشار البعض الى دفعه بأن المراد غير مكثفي به في الدلالة على المقصود للتكتم وإن كان كلاما تاما عند
 الضم (قوله بادارية الخ) تمامه * أقوت وطل عليها الف الابد * والعلماء ما ارتفع من الأرض وسند
 الجبل ارتفاعه حيث يستدق به أي يصعد وأقوت خلت والصالف الماضى والامد الدهر والفاء معنى الواو يعني
 ونصرح وفي القاموس السند مجر ك ما قاله بلش من الجبل وعلا عن السفع اه وهو واضح (قوله الاباج الخ)
 تمامه * يصح وما الاصباح مثل ما مثل اه أي ليس الاصباح أمثل مثل لاني أقضي به ايضا العموم وهذا قاله
 به دقته وهو الأول في حال غلته (قوله فهو قد وجب) قال الغزالي وهو تيميم محجة الاستغناء عنه وقوله والزم اه
 وقال سم قد يقال الامر بعلامته لانه لا يستوجب وجوبه فقد يؤمر بعلامته الجائز وحسنه فنقله فهو قد وجب
 لبيان وجوبه ودفع توهجه جواز فتنه (قوله نوعي الاصوات) أي ما حوطلب به ما لا يقلل ما أحدى حكاية (قوله
 في أول الكتاب) أي في قوله وكتباية عن الفعل الخ قال سم قد يقال لم يصح بها في أول الكتاب غاية الاراه
 ادخلها في قوله وكتباية عن الفعل الخ فيجوز أن يريد هذا الدفع فهوهم عدم ارادتها هناك (قوله نفى أحق
 بالبناء من أسماء الأفعال) أي لان بناء أسماء الأفعال مشابها للحروف العاملة في أنها عاملة غير معمولة
 فوجه الشبه في أسماء الاصوات وهو كونها عاملة ولا معمولة نادري غير نوع الحرف الا لا يوجد في غير نوعه الا
 في أسماء الاصوات فيكون الحرف أخص به فتكون مشابهة أسماء الاصوات الحروف في ذلك الوجه أقوى
 بخلاف وجه الشبه في أسماء الأفعال وهو كونها عاملة غير معمولة فانه موجود في الانواع الثلاثة الاسم والفعل
 والحرف فلا يقي وجوده في الحرف فهو وجوده الشبه في أسماء الاصوات فتكون مشابهة أسماء الأفعال

أي بفرجه أو قوله
هنا في مثل جناح عاق
أي غراب ومنه مقول لذي
الرمه * تداعين باسم
الشبيب في مثل * جوانبه
من بصرة وسلام وقوله
أعضاء لا ينشئ الطرف
الأماني فونه * داعين بديه
باسم المامعوم * فالشبيب
صوت شرب الابل والماء
صوت الظبية كما مر
والله أعلم **فإننا التوكيد**
(لفعل) توكيد بنونين هما
الثقلية والخفيفة كقول
اذنين واقتديما وقد
اجتمعا في قوله تعالى
ليسعين وليكونا وقد
تقدم أول الكتاب ان
قوله * اقاتلن احضروا
الشهود ضرورة **فإنه**
ذهب البصريون إلى أن
كلامهما أصل لثالث
بعض أحكامهما وذهب
الكوفيون إلى أن
الخفيفة فرع الثقلية وقيل
بالعكس وذكري الخليل
أن التوكيد بالثقلية أشد
من الخفيفة **(بأن يكون**
افعل) أي فعل الامر
مطابقا لضمير بن زيدا
ومثله الدعاء كقوله **فانزل**
سكينة عليناه **(وبقول)**
أي المضارع بالشرط
الذي ذكره لا يكون كان
الماضي مطابقا لمقروله
* **داعين** سعدك ان رجعت
متى * **فقطر** ورثة شاذة
سقطها **ككوتبه** بمعنى

للحرف دون مشابه اسماء الاصوات له هكذا ينبغي تقرر وجه الاول به **(قوله قد عبر بعض الاصوات)**
أي وجوبها في الدعامين وقوله لوقوعه موقع ممكن أي بان تخرج عن معانيه الأصلية وتستعمل في معنى ذلك
المتكبر الذي وقت موقعه فان خاف في البيت غير مستعمل في معناه الأصلي لأنه لم يحل به صوت الجساع
بل استعمل في معنى اسم ممكن وهو الفرج وتزل الشارح ذكر جواز اعرابها ببناء فيما إذا أراد فلها
في قوله * **وأي جواد لا يقال له** **(قوله انما في)** بكسر الهمزة يعني شعر رأسه **(قوله تداعين)** أي الابل باسم
الشبيب أي عيسى اسم هو الشبيب أي بالصوت المعهود أي دعاه فنهض به معناه ذلك الصوت فالشبيب هنا مستعمل
في نفس الصوت لا يحكي به الصوت وقوله في مثل أي حوض ماء مثل أي متكبر وقوله من بصرة وسلام
بكسر السين المهملة هاتونان من الحجارة كاله شخبنا السيد عبارة القاموس في باب الراء المصرية فله معروف
أن قال وسجارة زخرة فيما أباض وفي باب الميم السبعة كقصره الحجارة والجمع ككتاب **(قوله لا ينشئ الطرف)**
بالسين المهملة أي لا يرفعه قال في القاموس نقشه الله كنهه رفعه كانشع ونعشه أه ومنه معنى النشئ نعشا
لارتفاعه وما فعل ينشئ واقعة على أم الظبي وقوله يحويه يضم التحتية وفتح الحاء المهملة وكسر الواو المشددة
آخر نون أي بعده قال في القاموس خونه نهدمه كخونه أه وقوله داع بدله من ما وعطف بيان أو خبر
لخروف والمغموم بالوحدة فالغن المهملة من البتم وهو عدم الافصاح والمضي لا يرفع طرف الظبي الاسماعه
أه التي تعهده تقول عند تعهدها له ماء **فإننا التوكيد**
(قوله للفعل) فذمه للاختصاص سم **(قوله بنونين)** أي بكل منهما سم أي على انفراد **(قوله ضرورة)**
أي وسهلها في الوصف بالفضل **(قوله تخالف بعض أحكامهما)** كابدال الخفيفة الفارقة في نحو وليكونا
وحذفها في نحو لا تهن القفر وهما مختلفتان في الثقلية وكقوع الشدة بعد الالف وهو يمنع في الخفيفة
وعرض التعليل بان الفرع قد يختص بأحكام ليست في الأصل كما في أن المفترضة فانها فرع المكسورة
وهما أحكام تخصها انصر مع مزادة وحذف **(قوله فرع الثقلية)** لاختصاصها بها ولأن التاء كدفي
الثقلية باع سم **(قوله وقيل بالعكس)** يؤيده أن الخفيفة بسيطة والثقلية مركبة فالخفيفة أحق بالأصلية
والثقلية أحق بالفرعية **(قوله أشد من الخفيفة)** أي من التوكيد بالخفيفة وبأنه زاد من زيادة الدعاء
تدل على زيادة المعنى غالبا وقوله تعالى ليسعين وليكونا من الصاغرين فان أراء العزير كانت أشد حرصا
على معناه من كونه صاغرا لأنها كانت تتوقع حصة في مبتدأ تقرب منه وتراء كما أراد **(قوله بؤك)** أن
(افعل) أي حواز كما ساقى **(قوله أي فعل الامر)** قال البعض تبع الشدة الأولى فعل الطلب ليسعين الدعاء أه
ويذهب إلى أن المراد فعل الامر الأصلي وهو يشيل فعل الدعاء مع أنه لو كان فعل الطلب لشم المضارع
المقرون بالام امر مع أنه سيد كراهية ولا ينبغي كون المراد فعل الامر ماذر كقوله ومثله الدعاء لا مكان
جمله على الاستخدام بأن يجعل الضمير عائدا على فعل الامر لا على الماضي الاعم المتقدم بل بالمضي الخاص المقابل
للدعاء وهي جعل الضمير عائدا على أمر بن زيد لا على فعل الامر فتأمل **(قوله مطلقا)** أي من غير شرط
لأنه مستقبل دائما أه نصريح ورشدنا في تفسيره الاطلاق بذلك قوله بعد أي المضارع بالشرط الذي هو
أحسن من قول البعض أي سواء كان على زنة اقل أو غيرها كان فعله واقتل **(قوله فانزل سكنة علينا)**
ترامه ووثت الأقدام لا لقنائه وهو من كلامه صلى الله عليه وسلم الموافق لوزن الجوز **(قوله بالشرط الذي)**
هو قوله **أي** **(قوله مطلقا)** أي ولو كان ذلك الماضي بمعنى المستقبل طرد الباب **(قوله داعين سعدك)** بكسر
الكاف ان رجعت متبها من تبه الحب أي استبدته وذلك هو عامه لولاك لأنك الصابا حالها * أي أملا
والصباية زنة الشوق **(قوله فحضر ورثة شاذة)** أي ليس الوليد ان ارتكبا في شعرهم وكذا أقاتلن الخزان أوهم
صنيعه خلافه **(قوله سلهوا كونه بمعنى الاستقبال)** لأن الدوام انما يقتضي في الاستقبال أه سم وقال
الدعامين سلهوا ما فيه من معنى انطلب فهو مل معاملة الامر **(قوله أي تذاطل بالبح)** عبارة التوضيح وأما

الاستقبال وأما بؤكيتها المضارع حال كونه **(أي تذاطل بالبح)** بان تأتي أمر نحو ليقومن
زيد أو بني نحو ولأحسن الله غلا وأعرض نحو لا تنزل عندنا أو غرضه هنا

مقره ملائحتن بوعده غير مختلفه • كما عهدت في ايام نبي سلم • اوتينا كقولہ • فليكن يوم الملقى تريتني • ليكن تغلي افرس ربك ما لم •
اواسقها ما كقولہ وهل يغني ارتبداي البلاهه من حذر الموت ان ياتين وقولہ ١٤١ • افعيد كندة قد حن قبيله وقولہ • فاقبل

علي ردي ورويتك

نعتك • معانيه احق

نري كيف تقسلا • او

دعا كقولہ لا يسلط

قوى الذين هم • م

العداوة • او

النازولين بكل معترك •

والطين معاند الازهر

(او) آتيا (شرطا ما

تاليه) اما في موضع

النصب مقبول • لتا

اي شرطا تاما • ان

الشرطية المؤكدة •

نحو • واما تخافن فاما ذهبن

فما ترين • واحترذن

الواقع شرطا • فاما فان

توكدة • قليل كاسياني

(او) آتيا (مثنائي)

جواب (قسم مستقلا)

غير مقبول من لاه

بفصل نحو والله لا كدتن

أصنامك وقولہ • فليكن

لم يثا • واعراض قومہ •

فالي ورب الرافعات

لائاره • ولا يجوز

بمعنا • ان كان متفيا نحو

تالله • فتؤذ كروفت •

التقدير • لا تؤذوا • ما كقولہ

• تالله لا بعد من الزم •

فعل الكرام • ولفظي

الورث • حسبا • فتأذ

أو ضرورة • أو كان

كقراءة • ان كثير •

يوم القيامة • وقولہ •

لا يغني كل ارتي •

يرتق • قولا • ولا يعل

المضارع • فله حالات • اى • خمس • احدها • ان يكون • تو • كدته • ما • واجبا • وذلك • اذا • كان • من • حيث • استقلا • جوابا • انفسم •
غير • مقبول • من • لاه • • بفصل • نحو • والله • لا • كدتن • أصنامكم • ثم • قال • والثانية • ان • يكون • قري • ما • من • الواجب • وذلك •
اذا • كان • شرط • الان • المؤكدة • بنحو • واما • تخافن • ثم • قال • والثالثة • ان • يكون • كثير • اذ • اذ • وقع • بعد • اذا • طلب •
كقولہ • تعالى • ولا • تحب • الله • غلاما • ثم • قال • والاربع • ان • يكون • قري • لا • وذلك • اذا • وقع • بعد • الا • الثانية • او • ما • الزائدة • التي •
لم • تقبى • بان • ثم • قال • والخامسة • ان • يكون • أقل • وذلك • بعد • ما • وبعد • اذا • وقع • غير • اما • اه • قال • شيخنا • وبني • ان • تزداد •
سادسة • وهي • امتناع • التوكيد • كما • المضارع • المنفي • الواقع • جواب • القسم • نحو • والله • لا • تفعل • كذا • او • المضارع • الحائي • نحو •
والله • لا • يقوم • زيد • اذا • نال • المضارع • المقبول • من • لام • القسم • كما • سيذكر • • الشارح • قال • في • التوكيد • أو • ردي • التام •
نحو • وذلك • لما • طس • برح • الله • وقولہ • تعالى • والمطقات • تر • بمن • ونحو • ذلك • مما • اوقع • فيه • الخبر • موقع • الطلب • فانه •
يصدق • عليه • انه • يفعل • آ • اذا • طلب • ولا • يجوز • تو • كدته • فلو • قال • بفعل • المقتضى • نبي • أو • استفهام • الخ • كان • أولى •
اه • ويجاب • بالان • ان • الطلب • فيما • أو • ديه • بالفعل • وحده • كما • هو • فرض • الكلام • بل • الجمله • لان • ما • من • الجمل •
الغير • اليه • صلة • في • الاشارة • الى • نبي • سلم • ان • الطلب • به • بالفعل • وحده • فالمراد • اذا • طلب • اعادة • الكلام • والاربع • والثانية •
والطلب • فيما • أو • ديه • اس • كذلك • ما • عرفت • وهو • اذا • طلب • حال • من • ضمير • آ • (قوله • هلا • نحن •) • اس • عرفت • فلما • كد •
بالذين • حذف • فنون • الرفع • تحفظا • لثني • ما • كدان • الما • والنون • تحذف • الساموي • سلم • موضع • الجاهل • زكريا •
وغير • مختلفة • حال • من • الياء • المحذوفة • (قوله • تريني •) • فيه • الشاهد • وأصله • قيل • قول • التوكيد • ترين • نفلت • حركة • المحذوفة •
الى • الراء • ثم • حذف • المحذوفة • فصار • ترين • فقلت • الياء • الفاعل • وكذا • او • افتتاح • ما • قبله • ثم • حذف • لالتقاء • الساكنين •
فصار • ترين • فلما • كد • بالنون • حذف • فنون • الرفع • لتسوي • الامثال • وكسرت • الياء • فخلص • من • الساكنين •
وتم • تحذف • لام • م • ما • يدل • على • الجمل • اى • ياء • المتكلم • لحقت • فنون • الرفع • في • فصار • تريني • وروم • تلفظ • لتسوي •
تريني • (قوله • او • استفهاما •) • اى • يجمع • ادوات • اسمية • كانت • او • حرفية • فلا • تملن • خصما • المحذوفة • وول • اه • دامني •
ولذا • عد • الشارح • الامثلة • (قوله • وهل •) • عني • ارتبداي • المباد • اى • طوافي • ما • من • حذر • الموت • قليل • لا • يرتد •
وقولہ • ان • ياتين • من • اتيانه • متعلق • بمعنى • (قوله • افعيد • كندة •) • يكسر • الكاف • وسكون • النون • اسم • قبله • وقولہ •
نرجس • قبله • للضرورة • اه • نصريح • وقال • ذكر • باقية • لاي • جماعه • ثلاثة • كما • ذكر • اه • قال • زيار • المحو •
وهو • أولى • لانه • لا • يلزم • علمه • ارتكاب • ضرورة • (قوله • فاقبل • الخ •) • الشاهد • في • فعلا • حيث • كد • ما • بالنون • الخفيفة •
او • حدود • الاستفهام • ثم • يدل • على • الفاعل • ونعت • معانيه • احواب • الامر • اى • نفس • من • ما • ترنا • افاده • زكريا •
(قوله • لا • بعد • من •) • اى • لا • يمكن • تقديم • الكلام • على • المبتدأ • (قوله • اما • في • موضع • النسب • الخ •) • ويصح •
ان • يكون • ما • يدل • من • شرطا • وشروط • مقبول • تاما • والمعنى • تاليه • شرطا • تاما • شرطا • على • هذا • معنى • اذا • شرط • وعلى •
ما • ذكر •ه • الشارح • جميع • فعل • شرط • (قوله • ان • كد •) • اى • الزائدة • (قوله • فاما • ترين •) • تقدم • نصرة • فليكن • فنون •
الرفع • حذف • ه • هنا • الجازم • وشذوذ • متوهم • في • قرأته • من • قرأ • ترين • يامنا • كندة • بعد • ما • فنون • الرفع • على • حذف • لم • وفون •
ما • قبل • كما • في • المعنى • (قوله • فان • توكيده • قليل •) • عرفت • التوضيح • بادل • كما • (قوله • فن • لم • يثا • واعراض • قومہ •) •
ألم • ينص • لها • وهو • • يكون • المثلثة • وقع • المحذوف • والاعراض • جمع • عرض • وهو • ما • يصحب • الانسان • ان • كان •
يعاص • به • وأراد • بالرافعات • ايل • الطيع • التي • تم • نظر • ارفعا • في • حشا • كما • تفرص • والشاهد • في • التام • افاده • كد •
بالنون • اليه • حقيقة • ثم • يدل • على • الفاعل • وقت • اذ • قد • ذكر • ما • (قوله • او • كان • حالا •) • منع • المصدر • من • الالزام • على • فعل •
الحال • فلا • يجوز • ون • والله • لا • تقبل • الا • ان • كاسياني • في • التثنية • الثاني • ويؤولون • القراءة • والي • بين • ياتين • ما • على • استعمال •
مبتدا • (قوله • عني • البعض •) • مضارع • من • باب • نصر • وأما • البعض • بعض • الضم • فلفظ • دين • ذكر •ه • شيخنا •
السيد • وقولہ • تر • حرف • قول • الخ • اى • ترين • قوله • بالوهو • لا • يفعل • ما • يقدر •ه • (قوله • او • كان • مقصولا • من • الايام •)
اى • عجب • له • ما • ثمال • الاول • او • يحصر • تنفيس • كما • شال • الثاني • أو • بقدر • نحو • والله • افعيد • ون • زيد • كما • في •

وقولہ • ان • تلت • قد • مضى • عليك • سيوتك • لم • ير • اى • بيتي • واس • او • كان • مقصولا • من • الايام • مثل • ولق • ثم • اوتينا • لا • الله • تحشرون • ونحن •
واس • فليكن • يوم • الملقى • تر • ترين • (تبيين • الاول •)

التوكيد في هذا النوع واجب بالشرط والمذكور كائن عليه في التسهيل وهو مذهب البصريين فلا يدعونه من الالام والنون فان خلاصته ما قد رتل حرف التني فاذا قلت والله يقوم زيد كان المعنى في القيام عنه واذا الكوفيون تعاقبوا ما قد رتل في الشعر وسكن سمي به والله لا ضربه واما التوكيد بعد الطلب فليس بواجب اتفاقا واخذه ووافقه بعد ما قد ذهب سمي به انه ليس بالازم ولكنه احسن ولهذا لم يقع في القرآن الا ذلك والله مذهب الفارسي واكثر المتأخرين وهو الاصح وقد كثر في الشعر بحيث غلبت من ذلك قوله يا صاح احاشدني غير ذي جده وفي الفخري عن الخليل بن شبيب ١٤٣ وقوله فاما تربي ولية فان الخواص اوردى بها وقوله فاما تربي كائنه الرمن ضاحيا به على رقة اخرى

(قوله التوكيد في هذا النوع) أي الواقي في جواب القسم واجب لانهم كرهوا ان يتركوا فعل ما رتبوا عليه من الالام والنون في بعض النسخ وهو القسم من غير ان يذكر معه ما يتصل به وهو النون بعد ما صليته على حاشي (قوله قد رتل) وفي بعض النسخ قبله (قوله كان المعنى في القيام عنه) به اخذ الخليفة فقالوا اذا قال الشخص والله اصوم حنث بالصوم والذي يقتضيه بناء الاعيان على العرف الحنث بعدم الصوم كما هو مذهب غيرهم (قوله واذا الكوفيون تعاقبوا) أي الالام والنون فكيف في احدهما (قوله غير ذي جده) بكسر الجيم أي سعة في المال (قوله فاما تربي الخ) اللمة بكسر اللام شمر الراس واوردى ذلك وهو يتعدى بالياء في اوردى بها اهلكها واغنام يزل اوردى بها اليوافق تأسيس اللمة وهو الالف الواقعة قبل حرف متحرك قبل حرف الروي ذكر بها (قوله كائنه الرمن) يعني التائفة ضاحيا به في ملاقيها لحر الشمس على رقة يعني مع رقة جلد فدمي (قوله منع البصريون نحو والله ليعزل زيد) الآن أي من كل جواب قسم متنازع حالي مثبت وظهر لي أن منعهم ذلك ممن واوهم فوهم السابق لا بد من الالام والنون فان نحو المثال المذكور لم يجتمع فيه الالام والنون لمنافاة النون للحال لا لمنافاة الالام (قوله من قرأه من كثير لاقسم) ومن منع الاشياء على فعل الحال اول ذلك على اعتبار متبدا أي لا نأقسم اه ذكر بالالف لدمامي والذي يظهر مذهب الكوفيين اذ لاحاجة الى الالام مع كون الحال لا ساق القسم كما اعترف به البصريون في الجملة الاسمية اه وفيه أن عليه منع البصريين ليست فيما يظهر منافاة القسم للحال حتى رده عليهم أنه لا ساق للحال كما قالوا به في الجملة الاسمية بل الله لا يفتنهم من اجتماع الالام والنون والنون لا تأتي هنا منافاة الحال كما قد مناه فعمل ما في كلام البعض (قوله التي لم تنسب) بان من ذلك قولهم يبين ما اوردى بك ويجهد ما تلحن هو حشيتا تكونن تلك ومق ما تعجلن أقصد وقوله اذا مات منهم ميت سرق يائنه ومن عضنه ما يفتن شكيرا وقوله قلبه ما يصعدك وارث في تنبيان الاول مراد النائم أن التوكيد بعد المذكور كونه قليل بالنسبة الى ما تقدم لا قليل مطلقا كونه كثير كاصح به في غير هذا الكتاب بل ظاهر كلامه اطراده وانما كان كثيرا من قبل أن ما لا لازمت هذه

المواضع اشبهت هذه الالام انقسم فاما ما فعله بعد ما علمته بعد الالام

النون
عن على ذلك سمي به كما حكا في شرح الكافية الثانية كلامه يشمل ما لا واقعة بعد بوسم حرف الكافية ان التوكيد به ما شاء نون فان كان القسم بعد ما ضي المعنى ونسب بعضهم على ان الحاق النون بعدها ضرورة نون كلامه في التسهيل انه لا يختص بالضرورة وهو باشعر به كلام سمي به فانه حكى رجعا يقولان ذلك ومنه قوله رجعا اويست في علم هرفون فوي شمالات اه (قوله أي قول التوكيد يعلم قوله

يحييه الجاهل مالم يعلم * شيئا على كسبه معهما * تنبيه * نص ميبو به لانه ضرور ولان الفعل بعدهما ماضى المعنى قالوا قعد
 رعا قال في شرح الكافية وهو بعد رعا احسن (وبعدا) أى قول التوكيد بعد الانافية قال في شرح الكافية وقد روي كذا بعدى التوفيق
 المضارع المعنى بلا تشبها بالانتهى كقوله تعالى واتقوا الله لاتصين الذين ظلموا منكم ١٤٣ خاصة وقد زعم قوم ان هذا انتهى

وليس يصح ومثله قول
 الشاعر * فلا الجارة والذبا
 بها الخبيها * ولا الضف
 فيها ان انا محول الا ان
 توكيد تصين احسن
 لانصالة بلا فلو بذلك
 تشبه بالانتهى كقوله تعالى
 لا يقتنك سلطان
 بخلاف قوله الشاعر
 فانه غير متصل بلا فلو
 شبه بالانتهى ومع ذلك
 ففقد سوغت لا توكيده
 وان كانت متصلة
 فتوكيد تصين لا انصالة
 احسن وأولى هذا كلامه
 بحروفه * تشبها
 الأول كما اختاره الناظم
 هو ما اختاره ابن خنسي
 والجمهور على المنع ولهم
 في الآية تأويلات فقبل
 لانهاية والجملة بحكمة
 بقول محذوف هو متعة
 فتشبهتكون نظير * حاروا
 بمقل رأت الذئب قط
 وقبل لانهاية وتم الكلام
 عند قوله فتنة ثم ابتدأ
 منى الظلمة عن التعرض
 للظلم فتصميم للفتنة
 خاصة فخرج النسي عن
 استاده للفتنة فهو نسي
 محول كما قال الأرباب
 ههنا وههنا تخريج
 الزحاج والمبرد والقرأ
 وقال الأندلس الصغير

التدوير كما ابن الناظم وغيره (قوله بحسبه) أى ان قيل الذى علمه انصوب وحذف النيات والاهداف مالم
 يعلم اه عني وهذا ما نقله البيهقي في شرح شوا * بالنسي عن الاعتراف قال وقال ابن هشام الخبي ليس
 كذلك وانما تشبهه بالان في القتب أى لما عليه من الرغوة حتى امتلا بشيخ معمم فوق كرمى وما قبله من
 الايات يدل على ذلك اه (قوله قالوا قعد رعا) أى فى ماضى المعنى (قوله وهو بعد رعا احسن) قال
 شيخنا وتبعه البعض انه لان لم يقل المضارع الى الماضى ابدل بخلافه ما فاما ما قد فصل على المستقبل كما
 في رعا وبدا الذين كثر والوا كانوا مسلمين اه ويحتمل أن الانحسية لوجود ما لا زائدة التي يتركب بعدها
 كثيرا في غير رعا (قوله وبدا) لم يمتنع لتصديعها لانافية لانه قد علم من قوله ما طلب اطراد التوكيد بعد
 لانهاية نكت (قوله وليس يصح) لعل وجهه ان الجملة صفة فتنة والجملة الانشائية لا تقع صفة اه سم
 أى والاصل عدم التأويلات الانية من طرف من جعل لانهاية (قوله فلا الجارة الدنيا) أى القربة لها أى
 بجزء محمول بتة وتلخيصها خبر الجارة ان القتب لا يوجد لان اعلمت على ليس من حيثها الجارة فانها وتلخيصها
 عنها والضمير لجزء وتوقد بجزء البتة والانصاف محمول على ان انا أى تركل جزء الجليم والزاي نقله شيخنا
 وقوله وبخبر لان اعلمت على ليس أى بناء على القول بخبرها على المعرفة والذى فى المعنى بها بالابدا للام
 وعلمه قالها بظرفه والضمير الجمر وربها عائلى ارض المحبوبه وكذا الضمير فيها وفيها حال من الضمير
 صرح بذلك الدمامنى (قوله ما اختاره الناظم) أى من جواز التوكيد بعد الانافية على قوله (قوله على المنع)
 أى منع التوكيد بانتهى بعد الانافية الا فى الضرورة (قوله بقول محذوف هو متعة فتنة) والتقدير وابتدأ
 فتنة معوقها لاتصين الخ أى وفى لاتصين الخ محمول النسي الا فى بيانها فى الوجه الثانى ويحتمل عندي
 تنزيل الفتنة منزلة العاقل الذى ينهى فلا تخو بل (قوله فخرج النسي عن استاده للفتنة) يعنى ان النسي
 وان كان باهتارا للاملاصلى عن تعرض المخاطبين للظلم فتصميم الفتنة خاصة والاصل لا تعرضوا للظلم
 فتصميم الفتنة خاصة لكنه حول فى العبارة عن ايقاعه على هذا التعرض الى ايقاعه على الاصابة السببية عنه
 وأوقع الذين ظلموا موقعه من خطا جماعة الذكور تشبها على أنهم ان تعرضوا كانوا ظالمين بقول الشارح
 اخرج أى حول وقوله عن استاده أى ايقاعه وصلته بحدوث أى اسناده للتعرض للظلم وقوله الفتنة متعلق
 بالخروج واللام يعنى الى مع حذف أى الى استاده الاصابة الفتنة أى تنزىل السبب منزلة السبب وعلى هذا
 فالاصابة خاصة بالمتعرضين لان مفعول الاصابة ومفاعل التعرض بخلاف الوجه الأول ومن فى عنكم على
 هذا البيان الحسن لا للتعريض للاثم لاثم التعرض للظلم الى الظالم وغير الظالم وليس كذلك بخلاف الوجه
 الأول ومن على له لبعض (قوله كما قال الأرباب) هو نسي محمول عن استاده لمخاطب الى استاده للشك
 والاصل لا تأتى نسي عن الاثبات الذى هو سبب رويته الى السبب الذى هو رويته سم (قوله هو
 على معنى الدعاء) أى فلا دعائه لانافية وحسنه تفهى الشائبة فلا تكون صفة فتنة فلا بد من تقدير القول
 أو الوقف على فتنة ولا يخفى أنه يلزم على هذا الوجه أن يكون الدعاء على الظالمين وغيرهم أو اثنائا إذا
 كان هذا الكلام مقول على لسان بعض الناس وفى ذلك ما لا يخفى فلهذا الوجه عندى شديد الضعف
 فتأمل (قوله وقبل جواب قسم ولانافية) قال البعض كان الصواب عدم ذكر هذا فى انشأ بلائنا كونه
 لانها على مذهب الجاهل والمعاين جواز التوكيد بعد الانافية اه وقد يجمع حصل انكارهم بحجى التوكيد
 بعد النسي بسلام على النسي الذى ليس جواب قسم بدليل قولهم ههنا يسامع فى انتهى الذى هو جواب قسم
 (قوله تشبها بالواجب) أى بالجواب المرجح أى فى التوكيد مع كونه سامعا (قوله جواب الامر)

لاتصين هو على معنى الدعاء وقبل جواب قسم والجملة موجهة والاصل لتصين كقراءة ابن مسعود وغيره ثم أشبهت اللام وهو موصوف لان
 الاشباع به الشعر وقبل جواب قسم ولانافية وحملت النون تشبها بالواجب كما وحلت فى قوله لانه لا يبعد المرء بمجتهاه قبل الأكرام
 وقال الفرء الجملة جواب الامر نحو قولك انزل عن الدابة لا تطرحنك ولانافية ومن منع النون بعد الانافية منع انزل عن الدابة لا تطرحنك
 ههنا انى اذ قلنا بما رآه الناظم فهل بطرد التوكيد بعد كلامه يشعر بالاطراد

مطلقا لكن نفس غير عقلية بعد انفصاله من قوة (وغيرها من طوالب الجزاء) أي قبل بعد انفصاله من طوالب الجزاء وذلك يشمل ان الجردة عن ما يغريها هو يشمل الشرط والجزاء من فكيد الشرط بعد غير ما قوله من يتقن منهم فليس باب. ومن فكيد الجزاء قوله فيهما تاشأ منه فزارة تعطى ومهما تاشأ منه فزارة تعطى وقوله في ثبات الجزاء في الوحي حذبا في ما بانا ان الجزاء يتقن في ثباتها في الاول في مقتضى كلامه ان ذلك جاز في الاختيار وبه صرح في التسهيل فقال وقد تعلق جواب الشرط اختيارا وذهب غيره الى ان دخولها في غير شرط اما وجواب ١٤٤ الشرط مطلقا من قوة الثاني جاز في كيد المضارع في غير ما ذكر وهو في غاية الندرة ولا تألم

يعرض له ومنه قوله
لست شمرى وأشعر
اذماها قربها منشورة
ودعيت
واشد من هذا فكيد
أفعل في التهج بقله
ومستبدل من بدعني
صريحه فاجر به من طول
فصر وأحرأه وهذا من
تشبه لفظ بلفظ وان
اختلاف المعنى واشد من
هذا قوله أقالن
أحضر وأضرم رأت في نسخة مصححة من المعنى ونسخة مصححة من ابن الناطق يتقن بناء الخطاب مبينا
لفعل فيكون بمعنى يتقن وهو واضح (قوله فيهما تاشأ الخ) منه متعلق بتمكيد وزارة فاعل نشأ (قوله
جديتا) أي حذف جديتا أي قبل ذلك جهادافاته مسلم (قوله وجواب الشرط) معطوف على غير وقوله
مطلقا أي سواء كان جوابا أم أوجواب غيرها (قوله الثاني جاز) أي لضرورة الشعر كما قاله الرادي في كونه
لست شمرى أي على أي بقي أعلا واضمرفي قربها المصحفة الاعمال (قوله واشد من هذا) فكيد أفعل
في التهج أي لانه ماض بمعنى (قوله ومستبدل من بدعني صريحه) قال التميمي عني معرفة لاننون
ولانتهلها ل وهي مائة من الابل وصريحه تصرف صريحه بالكسر وهي القطعة من الابل نحو الثلاثين وأحرأه
بمعناه مهله فراه فحتمية (قوله من تشبه لفظ) وهو أفعل في التهج بلفظ وهو أفعل في الامر سم (قوله وأحرأه
المؤكدا فيج) بيان لقاعدة وقوله واشكاه الى آخر البيت استثناء عنها (قوله فانها تحذف آخر الفعل الخ)
الظاهر ان الفعل على هذه اللفظة مبني على نحة الماء المحذوفة (قوله هذا) أي ما ذكر من فتح آخر الخواو كد
(قوله واشكاه) أي حرك آخر الخواو كدالة كون هذا الآخر قبل مضمرين فيفتح اللام مخففة لين هذا هو
المسحوق والظاهر وان جاز كمره على أنه من التعت بالمدور وقوله من تحرك بيان لما قول الشيخ خالد
منعني بجانس غير ظاهر (قوله المسند اليه) قيد نظر الى المتبادر من لفظ المضمر والافصح ان أراد
بالمضمر جانس الحرف المحصول علامة للتثنية والجمع مجازا على أنه كلفي البراغيث نحو وهل مضمر
الزبدون يضم الياء (قوله اسندته لاجل التثنية الساكنين) أي لانه ليس على حده الجاز اذا شرط ان يكون
الساكن في كلمة ومنها ليس كذلك بل التثنية كالكلمة المتفصلة كذا قال سيم والصحيح الذي درج عليه الاشار

في غاية الندرة ولا تألم
يعرض له ومنه قوله
لست شمرى وأشعر
اذماها قربها منشورة
ودعيت
واشد من هذا فكيد
أفعل في التهج بقله
ومستبدل من بدعني
صريحه فاجر به من طول
فصر وأحرأه وهذا من
تشبه لفظ بلفظ وان
اختلاف المعنى واشد من
هذا قوله أقالن
أحضر وأضرم رأت في نسخة مصححة من المعنى ونسخة مصححة من ابن الناطق يتقن بناء الخطاب مبينا
لفعل فيكون بمعنى يتقن وهو واضح (قوله فيهما تاشأ الخ) منه متعلق بتمكيد وزارة فاعل نشأ (قوله
جديتا) أي حذف جديتا أي قبل ذلك جهادافاته مسلم (قوله وجواب الشرط) معطوف على غير وقوله
مطلقا أي سواء كان جوابا أم أوجواب غيرها (قوله الثاني جاز) أي لضرورة الشعر كما قاله الرادي في كونه
لست شمرى أي على أي بقي أعلا واضمرفي قربها المصحفة الاعمال (قوله واشد من هذا) فكيد أفعل
في التهج أي لانه ماض بمعنى (قوله ومستبدل من بدعني صريحه) قال التميمي عني معرفة لاننون
ولانتهلها ل وهي مائة من الابل وصريحه تصرف صريحه بالكسر وهي القطعة من الابل نحو الثلاثين وأحرأه
بمعناه مهله فراه فحتمية (قوله من تشبه لفظ) وهو أفعل في التهج بلفظ وهو أفعل في الامر سم (قوله وأحرأه
المؤكدا فيج) بيان لقاعدة وقوله واشكاه الى آخر البيت استثناء عنها (قوله فانها تحذف آخر الفعل الخ)
الظاهر ان الفعل على هذه اللفظة مبني على نحة الماء المحذوفة (قوله هذا) أي ما ذكر من فتح آخر الخواو كد
(قوله واشكاه) أي حرك آخر الخواو كدالة كون هذا الآخر قبل مضمرين فيفتح اللام مخففة لين هذا هو
المسحوق والظاهر وان جاز كمره على أنه من التعت بالمدور وقوله من تحرك بيان لما قول الشيخ خالد
منعني بجانس غير ظاهر (قوله المسند اليه) قيد نظر الى المتبادر من لفظ المضمر والافصح ان أراد
بالمضمر جانس الحرف المحصول علامة للتثنية والجمع مجازا على أنه كلفي البراغيث نحو وهل مضمر
الزبدون يضم الياء (قوله اسندته لاجل التثنية الساكنين) أي لانه ليس على حده الجاز اذا شرط ان يكون
الساكن في كلمة ومنها ليس كذلك بل التثنية كالكلمة المتفصلة كذا قال سيم والصحيح الذي درج عليه الاشار

ماز بدعني وقوله ولا تخاف من بدعي المهم والجزء هذا اذا كان الفعل مسندا الى الالف والواو والياء فان
كان مسندا الى ن تحكمه اشار اليه بقوله (واشد قبل مضمرين بما جانس) أي بما جانس ذلك المضمر (من تحرك فاعلماء) بجانس
الالف الفتح والواو الضم والياء الكسر (والضمر) المسند اليه الفعل (اسندته) لاجل التثنية الساكنين بغير قياس كنهه دالة عليه (الاولاين)
أشبهنا لفتها تقول يا قوم هل أضمر بن بضم الياء ويأخذ من بضم بن بكسرهما فاعل يا قوم هل تضمر بن هل تضمر بنون تحذفون الزرع
(قوله ومستبدل من بدعني) بالعين لانه هو عند الضاد بام وحده هذا اللفظ على شريطة أهل العلم لوجوبه في القاموس وانما الذي
فيه في فصل العين المجعولة باب المثل عني كسلي مائة من الابل اه نصر المحور بني

وتبقى القصة قبل ما دللنا عليه (وفي رواية) يا شاكلي مجانس قني) أي تبع يعني أن الواو يند حذف الألف تضم والياء تكرر وانما أصبح إلى
 قهر بكهم ما لم يند حذفان ما قبله ما حركه غير مجانسة أعني فتحه الألف المحذوف فلو حذفنا لم يبق ما دللنا عليها (مخو اخشين باهند) وهل تضمن
 باهند (بالكسر وياه قوم اخشون) وهل تضمنون (واضم) الواو (وقس) على ذلك (مصول) في تسهان (الاول) أحجاز الكوفيون حذف
 الباء المفتوح ما قبلها مخو اخشين باهند فتقول اخشن وعك الفراء أنها انفتحة طية (الثاني) فرض المصنف الكلام على الضمير وحكم الألف
 والواو اللذين هما علامة أي بان أسند ١٤٦ الفصل إلى الظاهر على أنه لا كوفي البراءة في حكم الضمير وهذا واضح (ولم تقع) أي

الفاعل وكذا في نحو هل تضمن ياء عدد كان قال ترضين وكل ذلك ثقیل ولا يلزم ذلك فيما تقدم وجعل
 شيخنا وتبعه البعض اللزوم على قلب الألف ياء في نحو هل تضمن ياء عدد اجتماع واو وياء إذا كان يقال
 ترضين وهو أيضا ثقیل وهذا سهو من عاين كون المزوم قلب الألف ياء والله الموفق (قوله دليلة
 عليه) أي الألف ذكر باعتبار أنه حرف متلازمة للفظ (قوله وفي رواية) من وضع الظاهر موضع
 الضمير (قوله أعني فتحه الألف) فيه مساهمة والمراد فتحه ما قبل الألف (قوله أحجاز الكوفيون حذف الباء
 الخ) وهل تبقى حركة ما قبلها حين حذفها أو بكسر دلالة على الباء قال بعضهم وهذا الذي ينبغي (قوله وحكم
 الألف والواو اللذين هما علامة الخ) لم يذكر الباء لأنها لا تكون إلا ضميرا (قوله ولم تقع خفيفة الخ) هذا شروع
 فيما تنفرد به الخفيفة عن الثقيلة وهو آراء الأول ما ذكره في هذا البيت (قوله أي النون) صريح في أن
 خفيفة بالنسبة على الحال من ضمير تقع ويصح رفعها على الفاعلية والوجهان حار مان في قوله شديدة
 أيضا (قوله وفاك لسيو به والبصريين) هو وما طغى عليه راجعا لمدم ونوع الخفيفة بعد الألف بإقسامها
 الثلاثة (قوله لأن فيه التقاء الساكنين) أي بالنظر إلى أصل الخفيفة وهو الساكن والانسائي أن من
 أحجاز وقوعها بعد الألف بكسرها نهر وي عن نون إيقاؤها ساكنة والالتقاء على هذا ظاهر (قوله على
 غير جده) أي غير طريقه لما حار أن الساكن الثاني غير مدغم (قوله لأن التقاء الساكنين) قال سم
 فيه نظر لأن التقاء الساكنين مضيق مع الكسر ولا يلزم إياه وأجاب الاسقاطي بأنه ليس المراد بالساكنين
 الألف والنون كما هو مني النظر بل النونين يعني أن النون المشددة ذات نونين أو لها ساكنة والثانية
 محركة بالكسر لثلاثتي ساكنة مع النون الأولى ويدل على أن هذا مراد الشارع قوله معللا وقوع الشديدة
 بعد الألف لأنه أي التقاء الساكنين بين الألف والنون على حده الخ أي لأنه لو كان مراده بالساكنين الألف
 والنون لما قضى قوله لأن التقاء الساكنين قوله لأنه على حده لاقتضاء الأول زواله لأن معناه دفع التقاء الساكنين
 والثاني بقاء قال شيخنا وما ذكره بعد إذ لو كان الضمير لأن التقاء الساكنين يعني النونين لحركت الأولى
 كما هو الشأن في التقاء الساكنين اه وعلى جماعة الكسر معاشها توفى النون المشددة وهو مقدمه الشارع (قوله
 لأنه على حده) ثليل لقوله تقع شديدة وأعرضه البعض عما على دفعه من القول السابقة
 ثم كون التقاء الساكنين هنا على حده يعني على الصحيح من عدم اشتراط كونهما في كلمة كما مر بيانه (قوله
 ولاتنعمان) فالواو لطف ولا تنهي ونون الرفع محذوف عنها والنون مؤددة قال يمكن لجواز أن تكون الواو
 للحال ولا تنفي والموجود نون الرفع اه صريح وليس عن الآية الأولى جواب اه سندي (قوله بقرأة
 نافع بحاي) وجهه الوصل بينه الوقف (قوله نص بعضهم على المنع) هو ظاهر إطلاق الناطم (قوله ويمكن
 أن يقال يجوز) لأن الساكن الثاني مدغم فيه (قوله ثلاثتواي الأمثال) نظر إلى الصحيح من عدم جواز
 وقوع الخفيفة بعد الألف فلما هذا التعليل الذي لا يظهر بالنسبة للخفيفة على مذهبه من أحجاز وقوعها بعد
 الألف لأن الألف بالنسبة إليها تأتي مثلث فقط ولو نظر إلى المذهبين لعل بعضهم التفتيح كما عمل غيره
 وكلا المسلكين صحيح (قوله اختلاف السابق) أي بين نون والكوفيين وبين غيرهم وقوله لا تقدم أي على
 ما تقدم من كسرها عند من أحجاز الوقوع أو سكونها (قوله وأحذف خفيفة الخ) وأعمالهم تحرك عند ملائمتها

النون (خفيفة بعد
 الألف) أي سواء كانت
 الألف اسميا بأن كان
 الفعل مسندا إليها أو حرفا
 مان كان الفعل مسندا إلى
 ظاهر على أنه لا كوفي
 البراءة أو كانت
 التالفة نون جاهة
 النساء وفاك لسيو به
 والبصريين سوى نونين
 وحذف النون والكوفيين
 لأن فيه التقاء الساكنين
 على غير جده (لكن)
 تقع (شديدة وكسرها)
 لأن التقاء الساكنين (ألف)
 لأنه على حده إذا دل
 حرفين والثاني مدغم
 وبعضهم ذهب إليه
 نون والكوفيين قراءة
 بعضهم قد مر أنهم ضميرا
 حكاهما ابن جني ويمكن
 أن يكون من هذا قراءة
 ابن ذكوان ولا تنعمان
 سبيل الذين لا يملكون
 تنبيهه الأول وذكر
 الناطم من أحجاز
 الخفيفة بعد الألف
 بكسر ما وجد على ذلك
 أقولتين المذكورتين
 وظاهر كلام سيو به هو
 صرح الفارسي في الجنية

أن نون يبق النون ساكنة وذلك بقرأة نافع بحاي (الثاني) هل يجوز حذف الخفيفة
 بعد الألف إذا كان بعدها ما مدغم فيه على مذهب البصريين نحو اضربان نعمان قال الشيخ أبو حيان نص بعضهم على المنع ويمكن أن يقال
 يجوز وقد مر سيو به بتبع ذلك (والفازد قبلها) أي رد قبل نون الكيد (مؤكدا) فعلى أن نون الألف أسندة ثلاثتواي الأمثال فتقول
 هل تضمن نونان نون مشددة مكسورة قوي جواز الخفيفة للخلاف السابق كما تقدم ولا يجوز ترك الألف فلا تقول هل تضم بغي يانوسة
 (وأحذف خفيفة

صاكنة

اسكن ردف) أي تحذف النون الخفيفة وهي مرادة لمرين الأول أن يلباسا كن نحو اضرب الرجل قبل ردا ضربن ومنه قوله لا تهنين
الفقر علك أن تر كرم وما ألدهر قد رفته لانها لم تصلح للحركة عولت معاملة ١٤٧ حرف المد تحذف لاتقاء الساكنين

واذا اولها ساكن وهي بعد
القص على منبج المنجز
فقال يونس انما تبدل
هزة وتفتح فتقول
اضرباء الغلام واضرب بناء
الغلام قال سيدويه وهذا
لم يقله العرب والقياس
اضرب الغلام واضربن
الغلام يعني بحذف
الالف والنون والثاني
أن يوقف عليها بالهزة
أو كسرة والى ذلك أشار
بقوله (وبعد غير هذه اذا
تقف) فتقول باهؤلاء
اخر حوا وباهذه اخرى
تريد اخرجن واخرجن
أما اذا وقفت بعد هزة
فيسأى (واردد اذا
حذفنا في الوقف ما) أي
الذي (ممن أجلها في
الوصل كان عدما) فتقول
في اضربن باقوا واضربن
باهذا اذا وقفت عليه ما
أضربوا واضربى برادوا
الضربى وباهكمامر
وتقول في هل تضربن
وهل تضربن اذا وقفت
عليها هل تضربن وهل
تضربن برادوا والياء
ونون الرفع وال بسبب
الحذف (وأبدانها بعد
فتح الفاء وقتا) أي واقفا
ويحتمل أن يكون مغفولا
له أي لأجل الوقف
وذلك لشبهها بالنون
(كما تقول في قسن قفا)
ومنه لفتحها وليكونا وقوله

ساكا كما يحرك النون من عند ملاقاته ساكا في الأكثر لنقصها عنه في الفصل بكونها في الفعل وهو في الاسم
فقصدهوا ويحذفها وباقية بحركة الظاهر حذف الاسم فتشريف ما يختص به على ما يختص بالفعل الذي هو دونه
(قوله لساكن ردف) أي لها سواء نالت فتحة كضرب الرجل يارب أو وضة كضرب الرجل ياقوم أو كسرة
كضرب الرجل يابندماميني (قوله لا تهنين الفقر) أصله لا تهنين بحذف الياء لاتقاء الساكنين فلما أكد
الفعل ردت لزوال الاتقاء كذا في مطالع السعد وما ذكره من دخول الجازم قبل النون هو الموافق لقوله
ويقول آتيا إذا طلب ويندح أن هذا الفعل معرب تقديره لأن النون لم تدخل الأبعدا سنبقاء الجازم مقتضاه
وليس هو كالفعل المتصل بنون الأناث إذا دخل عليه الجازم لأن اتصال نون الأناث سابق على الجازم قاله
شحن السعد والذي ذكره هو كسرة في باب اعراب الفعل أنه في محل نصب أو جزم مع نون التوكيد أو نون
الأناث إذا دخل عليه ناصب أو جزم وقد قدم هذا أيضا في باب اعراب المبني وقوله علك أي ملك وجعل لعل
على معنى فترن خبرها بان وهو قتل وأرباب الروع انحطاط الرتبة والبيت من المذبح لكن دخل في
مستغفان أوله الخرم بالاربعه خبنة فصار قاعن كما قاله الدماميني والشمي وبدل له بقية القبيدة ومنها
بعد هذا البيت وصل حبال البعيدان وصل الجبيل وأقص القربان قطعته
وأرض مسن الدهر ما أتاك • من قرعنا بعشة نقتله

فقول العبي ومن تبعه انه من الخفيف خطأ (قوله فقل يونس الخ) ثم قوله والقياس الخ على ما قاله
المصنف كما تقدم أن من لحق في الخفيفة بعد الألف يكسرهما ويحذف نون الفرق بين ما لو بساكن وغيره أو خاص
عما تقدم من ظاهر كلام سيدويه أن من لحقها بعد الألف يسبقها كسرة اه سم والظاهر الثاني لأن سيدويه
الماضى ليونس فيما ذكر ظاهر كلامه كما أن يونس يسكتها بل جزم البعض بالثاني واستدل بما أبدل
(قوله فتقول اضربا الغلام) أي يارب دان واضربنا الغلام أي بالسوء (قوله والقياس) أي على ما إذا
ولباسا كن ولم تكن بعد الألف (قوله بحذف الألف) قال شحنا أي ألف التثنية من اضربا الغلام
والألف الفاصلة بين نون النسوة و نون التوكيد في اضربن الغلام وقوله والنون أي نون التوكيد الخفيفة
في المثالين اه والتميز من كلامه أشار حـ حذف الألف انقطاعا وخطا من المثال الأول وهو الموافق
لما في التثنية والقياس من انبساطها خطا في المثال الأول كما لا يخفى على الصارف (قوله واردد الخ) فان قلت لم
رد المحذوف هنا في الوقف ولم يرد فيه في نحو هذا فاض مع زوال الهمزة قلت يرد فيه أيضا وان كان إلا كترخا له
وعليه فالرق أن المحذوف هنا هو الفاعل كذا ومخرجه كذا والاعتناء بالكلمة أنهم لم يميزوها زكرا
والذي يظهر في معنى كلام المصنف والشارح أنه اذا ورد فعل مؤنسا بقاء النون الخفيفة لكسرة
في حال تو كسرها ووصل ما بعده واتفق لك الوقف عليه فأحذف منه النون بعد تو كسرها وأورد ما كان
حذف لأجلها وليس المراد أنه اذا صدر منك فعل تر تدنو كسرة والوقف عليه فأحذف منه النون بعد تو كسرة
بها وأورد ما كان حذف لأجلها حتى يرد قول أبي حيان ما معناه الذي يظهر في أن تو كسرة الفعل الموقوف عليه
بالتون الخفيفة خطأ لانها تحذف في الوقف من غير دليل على أنها لا تظهر للاثبات بها حـ حذفها بلا دليل فائدة
(قوله في الوقف) تنازعنا ردد حذفها (قوله كامر) أي قوله فتقول باهؤلاء لا آخر نحووا وباهذا اخرى
(قوله في السبب الحذف) هو في النون اجتماع المثنان في الواو والياء لاتقاء الساكنين دماميني (قوله
الفا) وذلك رجع بالالف نظر الى حالتها عند الوقف كما هو قاعدة الرسم (قوله أي واقفا) ضحيفان
بحي المصدر حالها في موضع ضعف الاحتمال المثنى يكون الوقف غير قابل فالأولى كونه ظرفا تقدير وقت
(قوله وذلك لشبهها بالنون) قال شحنا في الأثرارة راجع الى حذفها بعد الضم والكسر وقبلها بالفاء بعد
الفتح اه وهو وجهه (قوله كقول الخ) أن قلت لعل المحذوف في البيتين والياء النون التثنية قلت قليل
الحذف والجمل على ما ثبت حذفه أولى قاله في كفى (قوله اضرب علك) ضمته معني اطردها أي عن

عزائمه الشيطان واقفا فاعدا وقوله فن لم يارب اعراض قوله فاني يوجب الرقاصات لا تارا ونذر حذفه الغير ما كن ولا وقف كقوله
اضرب علك المحذوف لا رقا فاقوله كما قيل قبل اليوم خالف قد كرا

وجعل على ذلك قراءة من ثرا المشرق كصدرك **﴿حاشية﴾** أجاز يونس الوقوف ابدال النطق بياو ووافق نحو واخشي واخشون وقولوا
 اخشي واخشو واخشره يقولوا اخشي واخشوا وقد نقل عنه ما يدل على ما وجدته وما بعد كسرة مطلقا وكلام سيبويه يدل على أن يونس
 إنما قال بذلك في المعتل فإنه قال وأما يونس فيقولوا اخشو واواخشي بن بدل الواو والباء بدل النون النطقية من أجل الضمة والكسرة وهو
 مانع له الناطم في التسهيل وإذا وقف ٤٤٨ على المتر كد النطقية بعد الألف على مذهب يونس والكوفيين أبدلت الفاص على

وطارقه ابدال من المهور **﴿قوله﴾** وجعل على ذلك قراءة **﴿البح﴾** رجلا به فهمهم على أنها من النصب بل كما جزم بلان
 مقارضة بين الحرفين دما من **﴿قوله﴾** مطلقا أي في المعتل والصحيح بدليل ما سيده لكن يلزم على الأبدال في
 الجميع ليس لنا إذا قلنا خشي في آخر من التبت اليا اليا بعد النون ياء الضمير وكذا يقال إذا قلت
 اضربوا في آخر من بخلاف المعتل لأنك تنطق بيا في اخشي ويواو في اخشوا ولو لم ترد التوكيد لم تنطق
 اليا واحدة ولو واحدة **﴿قوله﴾** يجمع بين الالفين أي في النطق وفيه ان الجمع بينهما محال لتعذر التقاء
 الساكنين وكذا إذا تواجدا مع حاشية اجتماع الالفين شيخ الاسلام ذكر ما تأملى في عنه في مصحف ألف
 التائين من باب ما لا ينصرف اللهم إلا أن يراد الجمع بينهما محصور لأن هذا لا يقدرا بجمع حركات في صورة
 الجمع بين المعين وعلى هذا يكون قولنا الشارح في عدم تقدير راء معطاء متفسرا به وقوله تقدير راء حاشية ثابت فاعل عد

﴿ما لا ينصرف﴾

ذكر عقب نوني التوكيد لا في شبهه الفعل فله تعلق به كأن له ما قبله لانه نوني التوكيد ثقيلة وخفيفة
 وهذا الباب مشتمل على التثنية وهو ما لا ينصرف وهو المنصرف وان لم يكن مقصودا من الباب
 بالذات **﴿قوله﴾** بلا معاد أي معارض لشيء المنصرف **﴿قوله﴾** بوجه الباسمية متعلقة بقرع **﴿قوله﴾** أمكا اسم
 تفصيل من مكن مكانة إذا بلغ النهاية في التمكن لأن لا يمكن تحيلا في حيوان ومن واقعه لأن يتألف اسم
 التفصيل من غير الثلاثي المجرى شاذ تصرف **﴿قوله﴾** والمراد **﴿البح﴾** برده عليه أنه يستثنى يلزم الدور لأن معرفة هذا
 المعنى تتوقف على معرفة أن كان في شبه الفعل فيخرج الصرف لاخذ في نفسه ومعرفة ذلك تتوقف على معرفة
 الصرف لا يقول لكان في شبه الفعل فيعلم المعرف والتعريف ويجوز هل وضع لفظ المنصرف
 للصرف لا يقول لكان في شبه الفعل فيعلم المعرف والتعريف ويجوز هل وضع لفظ المنصرف
 لكان في شبه الفعل لا وقد يقال أنه ليس لفظيا ويعتزم الدور بأن يقال المعترف في التعريف عدم مشابهة
 الفعل ويمكن ذلك بدون ملاحظة الأذ صرف وعدمه وأما قول الشارح فيجمع الصرف فليس المراد أن ذلك
 ملاحظ في التعريف بل المراد بيان أمر واقعي أفاده سم **﴿قوله﴾** هوالتونين أي وحده وأما الجرايا كسرة
 فتابع له فيسقط بوجهه منها أنه مطابق للاشتقاق من الصرف الذي يعني الصوت اذ لا صوت في آخر
 الاسم الالاتونين ومنها أنه متى اضطر شاعرا إلى صرف المرفوع والمنصوب فونه وقيل صرفه للضرورة ورفع
 أنه لا خفيه اه بس وقوله وقيل صرفه أي قالوا فيه حيث أنه صرفه للضرورة فإطلاقه أي مجرد تنوينه
 صرفا **﴿قوله﴾** تخصيص تنوين التمكن بالصرف الباعدا خلة على المقصور **﴿قوله﴾** يستثنى من كلامه أي من
 مفهوم كلامه فان مقصوده أن فاقد التنوين المذكور راجعي صرفا غير منصرف وهذا يشمل نحو مسلمات مع
 أنه منصرف فيكون مستثنى واستشكاه سم بأن المنصرف هو الذي قام به الصرف وإذا كان حقيقة الصرف
 هوالتونين المذكور وهو غير قائم بجميع المونث السالم فكيف يكون منصرفا قال وقد يجاب بأن المراد أن
 التنوين علامة الصرف لنفسه والعلامة لا يجب أن تكونها اه قال شيخ الاسلام ذكر ما ظهر كلامهم
 أن المنصوب بالانصراف وعدمه أغاها والام العرب بالحركات والافني أن يستثنى أيضا ما يرب بالحروف
 اذ يصدق عليه أنه فاقد لتونين الصرف مع أنه في الواقع منصرف حيث لا مانع اه **﴿قوله﴾** نحو مسلمات أراد
 جمع المؤنث السالم وحمل ذلك قبل التسمية به اماما سمى به منه نحو حركات فانه غير منصرف ولا كلام فيه حفيد

ذلك سيبويه ومن واقعه
 ثم قيل يجمع بين الالفين
 في عدم تقدير راء معطاء
 بل ينبغي أن تحذف
 أحداهما ويقتصر بقاء
 المدة لمن النون وحذف
 الأولى وفي الفقرة إذا وقفت
 على اضربا على مذهب
 يونس زدت الفاص ومن
 النون فاجتمع ألفان
 فومن ثانيا نسبة قلت
 اضرباها وقياسه في
 اضرباها اضرباها والله
 أعلم
﴿ما لا ينصرف﴾ قد مر
 في أول الكتاب أن الأصل
 في الاسم أن يكون معربا
 منصرفا وأما غير جسه
 من أصله شبهه بالفعل
 أو بالحرف فان شبهه
 بالحرف بالأعادي بن وان
 شبه الفعل بكونه فرعا
 بوجه من الوجوه الآتية
 منع الصرف ولما أراد
 بيان ما يمنع الصرف بدأ
 بتعريف الصرف فقال
﴿الصرف تنوين أتى﴾
 مبيها معني به يكون
 الاسم أمكا **﴿قوله﴾** تنوين
 جنس يشمل أنواع
 التنوين وقد تقدمت
 أول الكتاب وقوله في
 مينا الخ مخرج جرماسوي

المعرب به بالصرف والمراد بالأي الذي يكون به الاسم أمكا أي إذا نادى التمكن بقاؤه على
 أصله أي أنه لم يشبه بالحرف فينبى ولا الفعل لئلا يمنع من الصرف **﴿تنبيهات الأول﴾** ما ذكره الناظم من أن الصرف هوالتونين وهو
 منسوب للحققين وقيل الصرف هو الجرا والتونين هما الثاني تخصيص تنوين التمكن بالصرف وهو المشهور وقد يطلق الصرف على
 غير من تنوين التذكير والعوض والمقابلة الثالث يستثنى من كلامه نحو مسلمات فانه منصرف مع أنه فاقد لتونين المذكور

ان تنوينه للاحباله كما تقدم اول الكتاب الرابع اختلف في اشتقاق المنصرف فثبت من الصرف وهو الصوت لان في آخره التنوين وهو صوت
قال النابتة له صرف مريف الفتوى بالمسند اى صوت صوت الكسر فالحبل وقيل من الانصراف في جهات الحركات وقيل من الانصراف
وهو الراجع فكانه انصرف عن شبه الفعل وقال في شرح الكافية مبي منصرفه لا انتقاده ١٤٩ الى ما يصرفه مريف عن عدم تنوين

(قوله ان تنوينه للاحباله) هذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى ان تنوينه للصرف واغلب بحذف اذ اعمى
به لانه لو حذف لسمع الجاء في السقوط فيعكس اعراب جمع المؤنث السالم في لاجل الضرورة اه زكرا
وبرده انه خرج بالشمسية عن كونه جمع مؤنث حقيقة فلا يعدي انعكاس اعرابه (قوله في اشتقاق
المنصرف) المراد بالاشتقاق هنا الاخذ من المناسب في المعنى (قوله فيسئل من الصرف الخ) وقيل من
الصرف وهو الفعل لان له ففعلا غير المنصرف (قوله من الانصراف) اى الجريان وقوله في جهات
الحركات لو حذف لفظ الحركات لكان اولى لانه يصدق المعنى القوي لما خوذ منه الاصطلاح اى بان ابا تنوينه
لذلك لحذفها اه دوشري (قوله فكانه انصرف عن شبه الفعل) انما قال كانه لانه لم يكن اسمه الفعل حتى
يرجع عن شبهه حقيقة (قوله الى ما يصرفه الخ) كالتركيب فصول الجمل منصرف لاننا نقول فيه رجل قال
شخصا والظاهر ان القول الاول والثالث مفرعان على ان الصرف هو التنوين وحده والثاني والاربع على انه
التنوين والجاء (قوله وعن وجهه من وجوه الارب) اى حركة من حركاته (قوله اما فيه فرعيان الخ) انما لم
يتنوع في هذا الحكم بكون الاسم فرعاً من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية غرط اهر ولا يوجب ان الفرعية
ليست من خصائص الفعل الظاهر بل يحتاج في اثباتها الى تكافؤ كذا اثبات الفرعية في هذه الاسماء
بسبب هذه العلل غير ظاهري بكتف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنتين وكان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى
من العكس مع ان الاسم اذا شبه الفعل فقد شبهه الفعل لان الاسم يظفل على الفعل فيما هو من خواص
الفعل واغلب بين الاسم بمشابهة الفعل فيما ذكر لضعفه اذ لم يشبه الفعل لقطع ضعف الفعل في المتأخر
بعض ما جعل الفعل لانه لا يتنوع معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول اه يس واعلم ان معنى فرعية الشيء
كونه فرعاً عن غيره لكنها نارة واحدة منها الكون فرعاً نارة واحدة منها سبب الكون فرعاً وقد استعمل الشارح
الامر من فتيته (قوله وهي اشتقاقه من المصدر) وعلى القول بان المصدر مشتق من الفعل تكون فرعية
اللفظ التركيب في معناه كذا قال بعضهم وفيه تأمل لان التركيب جاء للفعل من حيث المعنى كما اعترف به
لامر حيث اللفظ على ان كثر من الاسماء يدل على شدة بل اشياء كثر ما بسوا كرم اه دوشري (قوله
احتياجه) اى الفعل اليه اى الاسم (قوله ولا يكلل الخ) من تمام التعليل (قوله في الحكم) وهو منع التنوين
الدال على الامكنية (قوله اما جاء على الاصل) اى عدم المشابهة (قوله اما فرعية اللفظ والمعنى فيه) اى
ما الفرعية التي مرجعها اللفظ والفرعية التي مرجعها المعنى فيما الخ (قوله كدبرهم) فان فرعية اللفظ فيه صفة
فمعل قد ردهم فرع عن ردهم وفرعية المعنى الصغير اه يس اى الصغير فرع عن عظمه اى وهاتان
الفرعتان من جهة واحدة وهي التصغير بمعنى ان كلا منهما ناشئ عن التصغير الذي هو فعل الفاعل
(قوله كما جبال) تصغير اجمال جمع جمل فان فيه فرعتين التصغير الذي هو فرع التكبير والجمع الذي هو
فرع الافراد ووجهان جهة اللفظ (قوله كما تضي وطامت) بمعنى طامض فان فيه فرعتين التانيث الذي
هو فرع التذكير والوصف الذي هو فرع الموصوف وجهتهما المعنى كذا قال البعض تعاضل كره وقال شخصاً
لكن فيه انه سبأ في ان التانيث من العلل الاربعة الى اللفظ والاحسن ان يقال لزوم التانيث اه
وسمى صرح هذا البعض في الكلام على قول المصنف كذا مؤنث الخ بان التانيث عطافان من العلل اللفظية
ووجه ان المؤنث ناشئاً من جهة واحدة فرعية تامة التانيث كما سأل في اقباله لا منع حيث صرف نحو طامض
للفرعتين اللفظية والمعنوية لا تاتى سبأ في انه لا عبرة بان التانيث ناشئاً مع الوصفية الصفة فيجوز ان الوصف فيها
يختلف العلم (قوله لم يصرّف نحو اجد الخ) عطف على قوله صرف من الاسماء اما جاء على الاصل الخ (قوله
تسع) حصرها في التسع استقرائى (قوله عدل) اى تدبى او تحققي وقوله وتانيث اى لفظي او معنوي

فرعتين مختلفتين مرجع احدهما اللفظ وهي وزن الفعل ومرجع الاخرى المعنى وهو التعريف فلما كل شبهما الفعل نقل ثقل الفعل فلم
يدخله التنوين وكان في موضع الجر مفتوحاً والعلل المانعة من الصرف تسع مجعها قوله عدل وصف وتانيث ومعرفة * ونجمه ثم جمع
ثم تركيب والتنوين زائد من قبله الف * ووزن فعل وهذا القول يقترب المعنوية منها العلوية والوصفية واثبات اللفظي فيجمع الوصف الثلاثة
اشياءاً لتدل كثنى وثلاث ووزن الفعل كاحمر وزيداً لالف والتنوين كسكران * وتعينهم العلوية هذه الثلاثة

كعمرويز يدوزوان واربعة أخرى وهي الجملة كإبراهيم والتأنيث كطلحوزينب والتركيب كمدركب وألف الإلحاق كإطرى وسنرى
 ذلك كلمة مفصلة لا جميع ما لا تصرف فينا عشر فواعية لا تصرف في تصرف ولا تنكر وسبعة لا تصرف في التعريف ولا تصرف في
 التنكير وما شاع في بيان الموانع بدأ جمع في الخاليتين لأنه أمكن في المنع فقال (فألف التأنيث مطلقا مع صرف الذي حواه كمدركب ما وقع)
 أي ألف التأنيث مقصوره كانت ١٥٠ أو مودودة وهو المراد بقوله مطلقا مع صرف ما هي فيه كمدركب ما وقع أي سواء وقع ذكره

وكقوله ومعرفة أي علمية وقوله ثم تركب أي مزج وقوله زائدة حال من النون وقوله من قبلها أي ألف زائدة
 وقوله وهذا القول تقرير أي لأنه ليس فيه تعيين ما ينسب للماضي والماضي مع العلمية وما مع الوصفية
 ولا بيان الشروط العتية فيه منه (قوله كعمرويز يدوزوان) ناشري ترتيب ألف (قوله كإطرى) اسم
 شجر وألفه لا إلحاق بقدر (قوله وسبعة) وهي ما كانت إحدى عليه العلمية (قوله فالف التأنيث) خرج
 غيرها كالف الأصلية في نحو مري وألف الإلحاق في نحو إطرى وعلماء وألف التنكير في نحو فقهه سري فهم
 ألف الإلحاق المقصورة وألف التنكير عنان الصرف مع العلمية كما سبقت (قوله مطلقا) حال من الضمير
 في منع التأنيث على المبدأ لا من المبدأ لأنه ممنوع عند الجمهور وإن جوز سيبويه (قوله كيفما) اسم شرط
 على مذهب السكونيين من عدمه من أسماء الشروط ووقع فعل الشرط والجواب محذوف دل عليه قوله منع
 والتقدير كفيما وقع ألف التأنيث منع صرف الذي حواه كذا في الفارسي وهذا لأن مقتضى كلام الشارح
 أن ضمير وقع الاسم الذي حوى ألف التأنيث وتقدير الجواب على هذا كفيما وقع امتنع صرفه أو نحو ذلك
 ووقع في كلام البعض ما لا ينبغي (قوله كدركب) مصدر ذكر وقوله كضوي بفتح الراء علم جبل بالمدسة
 (قوله أسماء كإبر) قد يقال إن حوى وأصلها وصفان الآن يقال إنها ما غلبت عليها ما الأصلية (قوله لأنها
 لازمة لما هي فيه) هذا أصل بالنسبة لألف التأنيث المقصورة دون المددونة لأنها على تقدير الازدواج لا فصل كالتاء
 كما سبقت من المصنف بقوله وألف التأنيث حيث بدا * وتأنيثه فصلين هنا
 فتأمل (قوله في المؤنث بألف الخ) أي فقهه في الحقيقة فريعتان أحدهما من جهة اللفظ وهي الأولى
 والثانية من جهة المعنى وهي الثانية (قوله كدركب) بكسر الدال المهملة وسكون النون الدال المهملة كسر الراء لها
 تحته وهي القطعة الغليظة من الأرض كما في القاموس (قوله وعروقة) بفتح العين المهملة وسكون الراء
 القاف إحدى المشتين المعترضتين على الدلو كالصليب وجها عروقها قاله الجمهور (قوله هكذا) أي لازمة
 وكذا هكذا (قوله في التصغير) متعاني يعوملت (قوله معاملته خامس أصلي) أي قاله لغيره والتصغير
 حيث حذف الراء حصوله لصفة فعل يدل على أن ذلك مقصور ومعاملة بماز كره بعد من حكم التاء
 ثم (قوله زججه) بتشديد الباء لأن زجاجة رايي وتصغير رايي يكون على فاعيل كما في (قوله إذا هممت
 بكذا) قال الأسقاطي يريد كذا المرفوعة أه قال شخصاً وألفه أخذ هذا القديم قول الشارح من قولك
 قامت الخ لكن فيه أن التعليل يقتضي أن المراد بكذا أيا سواها المرفوعة كما في مثله أو المنصوبة كما في
 رأيت كذا جار قبله في اللغة الفصيحة أه أي أو أخرج ردة كما في مررت بكذا جار قبله في اللغة الفصيحة أيضا
 وهذا هو المعنى وهو بجزء البعض وإنما اقتضى التعليل ذلك لأنه يقتضي أن المدا على كون الألف للتأنيث
 (قوله وإن سميت بهما من قولك الخ) قال الأسقاطي يريد بكذا المنصوبة بالياء أه قال شخصاً وفيه أن
 التعليل يقتضي أن المجرور معها أه أي لأنه يقتضي أن المدا على كون الألف منقلبة عن الياء (قوله
 في لغة كنهان) أي الذين يعملون كالأعمال المأثورة وأن أضيف إلى ظاهر قوله في لغة كنهان تراجع
 لقوله أو لتي المراتين فخط (قوله عندهم أحازه) تقدم أن الراجح من زججه على لغة الاستقلال ما يبرز
 عليه من عدم التقدير أن ليس لهم فعل في ألفه منقلبة (قوله فقلت ما بدلي) أي بخلاف ياء النسب للترجيح

وكذكرى ويصبراء أم
 معرفة كضوي
 وذكر ما عدا فردا كإبر
 أو جمعا كجري وأصدقه
 أسماء كإبر مصفة كجلى
 وجرها وأما استقلت
 بالماضي لأنها فاعلة مقام
 شين وذلك لأنها لازمة
 لما هي فيه بخلاف التاء
 فاعلة في الغالب مقدرة
 الازدواج في التأنيث
 بالانفردية من جهة
 التأنيث وفردية من
 جهة لزوم لاداءه بخلاف
 المؤنث بالناء وأما قلت
 في الغالب لأن من المؤنث
 بالناء ما لا ينفصل عنها
 استعماله أو لو قدر أنفا كره
 هنا لجدله نظير كره
 فإن التاء لازمة له
 استعماله أو لو قدر أنفا كره
 هنا لكان حسن كطعم
 لكن حطم مستعمل
 وهو غير مستعمل ومن
 المؤنث بالناء ما لا ينفصل
 عنها استعماله أو لو قدر
 أنفا كره هنا لم يجرده
 نظير كدركب وعروقه فلو
 قدر سقوط تاء حذره
 وتاء عروقه لم يجد أن

ما لا تقابل أن ليس في كلام العرب فعل ولا فعلوا لأن وجود التاء
 هكذا قبل فلا عتاد به بخلاف الألف فأنها لا تكون إلا هكذا ولذلك عولمت خامسة في التصغير بمعاملة خامس أصلي فقبل في قرقرى فبرقر
 كما قبل في سفر جسر وعولمت التاء بمعاملة المجرور كبر فبرطله فغير التصغير كالأنثاء المجرور كبر فبرطله فغير التصغير كالأنثاء المجرور كبر فبرطله فغير
 ففرعان الأول إذا هممت بكذا من قولك قامت بكذا جار قبله في اللغة الفصيحة أه أي أو أخرج ردة كما في مررت بكذا جار قبله في اللغة الفصيحة أيضا
 كتي المراتين في لغة كنهان لأن الفاعل حينئذ منطوية فليست بالتأنيث * الثاني إذا رخت حبلى على لغة الاستقلال عندهم أحازه
 فقلت ما بدلي ثم سميت به صرفت

ما ذكرت في كتابنا (واذا

فلان) وفي العطف على
الضمير في من أي ومنع
صرف الاسم أيضا زائدا
فلان وهو الألف والنون
(في وصف سلم من أن
يرى شاه تائب ختم)
أمالان مؤنثه فـ على
سككران وغمشان
وندمان من الندم وهما
مشتق على منع صرفه
وامالنه لامؤنثه لغو
لجان لكبر الحيلة وهما
فـه خلاف والصحيح منع
صرفه أيضا لأنه وان لم
يكن له فعل وجودا فله
فعل تقديره الانا لفرضا
لعمؤنثا كان فعل أولي
به من فعله لأن باب
فلان فـ على أوسع من
باب فلان فـ على
وانتدبر في حكم الوجود
بدليل الإجماع على منع
صرفه كمراد مرعاة
لامؤنثه ولوفرص له
مؤنثا لمكن أن يكون
كؤنث أولن وأن يكون
كؤنث آخر لن لكن عمله
على أحرأولي لكثرة
نظائره وأخر من فلان
الذي مؤنثه فـ على فانه
معروف نحو ندمان من
النادمة مؤنثاته وسيفان
وسيفانه وقد جمع المصنف
ما حله على فلان
ومؤنثه فـ على في قوله
أخر فـ على لفلانا إذا
استثنيت حملنا ونحونا
ومضنا وسيفنا وأحيانا
ومضونا وأولانا وقضونا
ومضانا وموتانا وندمانا
• وأنعم نمرانا

ثم قلب الواو أنفا لغيرها وافتتاح ما قبلها (قوله ما ذكرت في كتابنا) أي من أن الألف منقلبة فقلت
لأن ثبت لكن انقلابها هتان وواو من باب (قوله فلان) مضاف إليه ممنوع الصرف للعلية على الوزن
وزيادة الألف والنون اه خالده فلان ففتح الفاعل خرج غير تكمصاص كتابا في وفي حاشية الحاشي للعصام
الألف والنون في البسطة لا تكون على فلان بكسر الفاء بعض الفاء لا تكون الاعم فصلان فـ على الألف
والنون في الاسم فانه يكون على الأوزان الثلاثة (قوله بالعطف على الضمير في منع) وحاشا للعطف عليه
لوجود الفصل بالمفعول ويحتمل أن يكون مبتدأ واندر نحو فلان لا لهما تقدم على أي وزائدا فلان كذلك
في منع الصرف (قوله أي ومنع صرف الاسم) هكذا فـ على أربابنا من النسخ وكان النسخة التي وقت للهض
قها ومنع بصيغة المضارع فاعترض بأن المناسب لـ على المصنف السابعة أن يقول هنا وفيما يأتي بمنع بصيغة
الماضي نعم عبر الشارح في بابها المضارع فالاعتراض عليه فيما يأتي في محله (قوله في وصف) حال من زائدا
(قوله سلم الخ) شرط فيه في العدة وشرحا شرطنا وانا وهو أمانة الوصفية ويمكن أن يرجع قول المصنف
الآتي وأن عارض الوصفية إلى هذا أيضا في هذا الشرط ولا ينافي رجوعه إلى هذا لفرعه بقوله فالأدهم
الآن لا نفر يبع بعض الأمثلة والاول أن الخاصة لا يقتضي التخصيص اه سم والاحراز بهذا الشرط
عما عرفت فيه الوصفية خصوص رب رجل صفوان قلبه أي فليس (قوله من أن يرى) اعمالة لمحملة
بناء تائب ختم مفعول ثان أو بعبره فـ على حال بناءه على مذهب الناطق من جواز وقوع الماضي حال خاليا
من قد كان في قوله تعالى أوحا ثم حصرت سدودهم (قوله وندمان من الندم) وأما ديان من النادمة
فصرف لان مؤنثه ندانة كما يأتي (قوله وهذا ما متفق على منع صرفه) أي بين التجاذ على غير لغة بني اسد
وليس المراد متفق عليه بين العرب حتى يرد اعتراض شخنا والبعض يانه ينافي ما سياتي في الشارح من أن
بني اسد تصرف كل ما كان على فلان لأنزاعهم في مؤنثه فـ على التاء فاحفظ ذلك (قوله نحو لجان أي
كرجن (قوله وهذا في خلاف) فن لم يشترط لمنع صرف فلان الانتفاء فـ على منع منصرفه وهو ما مضى
عليه في القوم ومن اشترط وجوده في تحقيق ما صرفه (قوله والصحيح منع صرفه) بخلاف قول أبي حيان
أن الصحيح فيه صرفه لا نحملنا الفعل فيه من العرب والاصل في الاسم الصرف فوجب العمل به اه فتهه
السئلة بما عارض فيها الأصل والغالب فـ على (قوله أكر) لمظيم الكثرة بفتح الميم وهي المشقة وأدرا المذ
الكبر الانشيد (قوله كؤنث أولن) وهو أوله والأرمل الفقير (قوله وندمان من المادمة) وهو الموافق
لشارب في فعله وأخر زبقوله من النادمة من ندمان من الندم فان مؤنثه مذى وقوله قدم فعل الأول
بـ (قوله أجز) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالجواب فلا يرد أن ما عدا الألفاظ المستثناة يجب
في مؤنثه فعل أو يقال عبر بأخر دون واجب فنظر الآية في أسد الآية وهذه الآيات التي المصنف يقطع
النظر عن تدليل المرادى يحتمل أن تكون من الوافر المجزؤ وأن تكون من المخرج لكن التذييل بعين
الاول اثنين كونه من الاول لأن قوله فيه على لغو من فـ على لآو زن مفاعيل هذا وقد نظم الإبقاء الاتي
عشر التي نظم المصنف الشارح الآتي مع زيادة تفسيرها فقال

كلى فلان فهو وأنشأ فـ على • غير وصف التديب الندمان
ولدى البطن جاء حملان أيضا • ثم فـ على الكثير الدخان
ثم سيفان الطويل وصو جا • ثم فـ على الجملان
ثم حيانان حوى البرم صوا • ثم مضان وهو مض الزمان
ثم موتان الضعيف فـ على • ثم عيلان وهو ذو النسيان
ثم فـ على الذي قل لها • ثم نصران جلف في التصرف
ثم مصان في التسم وفي حـ على بيان رجن ينفذ النعمان

ونظمت ما زاده المرادى مع التصغير في بيتي وفي وضع قبل البيت الآخر فقلت
ولدى آية كبيرة ألبا • ن وتجمان جلف في الحصان

وأستدرك عليه لفظان وهما خصان الخدة في خصان وألبان في تخش ألبان أي كبر الامة فقبل الشارح المرادى آياته بقوله وزد في ح خصانه على لفظ آياته فالجملان المذكوران يظن المتأني غلطاً والدخنان اليوم انظر والسفنان اليوم الحار والسفنان الرجل الطويل والخصان اليوم الذي لا غم فيه والصو حان البحر اليابس الظهر والعلان الكثير النساء وقيل الرجل الحقيق والشوان الرقيق السابق والمصان التميم ولتوتان البلد الميت والندم من الندم ما ندما من الندم فخر مصر وف أضموتني فمصر واحد من انصران واحد النصراني في تنبيهات الأولى في غمنا مع نحو سكران من الصرف لتعق الفرعيتين فيه أما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية وهي فرع عن الجود لان الصفة تحتاج الى موصوف ينسب عنها ١٥٢ والواجب لا يحتاج الى ذلك وأما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادة بتين المضارعين

(قوله واستدرك) أي يد قوله فقبل الشارح المرادى آياته بقوله أي جعل قوله المذكور ذليلاً لآيات المصنف (قوله خصان) يقال رجل خصان الطعن ونجسه أي ضاره (قوله والصو حان البحر اليابس الظهر) في القاموس في فصل الصاد المهملة من باب الجيم الصو حان كل بابس الصلب من الدواب والناس ومثله صوحانة يابسة اه وقال في فصل الصاد المهملة من باب الجيم الصو حان اه فعمل انما بالصاد المهملة والصاد المهملة والجيم وعمل ما في كلامه فيضوا والبض من القصور (قوله والعلان) أي بين مهمة كافي القاموس (قوله وتبين الرجل الحقيق) وفي القاموس امرأة علانة جاهلة ومزعولان (قوله والقشوان) بقاف وشين مجمة (قوله الرقيق السابق) الذي في خط الشارح الدقيق بالذال وفي القاموس القشوان الدقيق الضيف وهي بواء اه (قوله والمصان) بالصاد المهملة كما في القاموس (قوله والجماد لا يحتاج الى ذلك) أي ما يحتاج فرع عما لا يحتاج (قوله المضارعين لاني التانيث في نحو جرء) بناء على أن الهمزة تسمى الفاء ومجتمعة على أنها مع الالف قبلها للتانيث ولا نظير له إذ ليس لئلاسه تانيث يصرين والمنقول عن يمينه وغيره ان الهمزة تبدل عن ألف التانيث وان الأصل خبري وزن سكرى فلما قصد وامد زاد قبلها الفاء أخرى والجيم بينهما محال وحذف أحدهما بانقاض الغرض المطلوب إذ لو حذفوا الأولى لفات المبدأ والثانية لغابت الدلالة على التانيث وقلب الأولى محل باله فقبلوا الثانية همزة وقيل ان الأولى لتانيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلا ن ورد بانه بغضى الى وقوع علامة التانيث حشوا اه زكر ما يمكن دفع الاعتراض بجعل الاضافة في قوله لاني التانيث بالنسبة الى الالف الأولى لادنى ملاسمة (قوله والثاني) أي من كل من هو ذا لثاني هو الهمزة في نحو جرء والنون في نحو سكران (قوله كاسقي) أي من أن الصفة فرع الجامد (قوله والمصدر بالجمة صالح لذلك) أي لما ذكر من نسبة الحدث الى الموصوف اذ وقع فعلاً أو خبراً أو افعالاً كالجملة لان المصدر لا يصلح لذلك إلا بالتأويل (قوله عن معناه) أي المصدر وقوله فكان أي اشتقاق الصفة (قوله ومن ثم) أي من أجل كون الاشتقاق في هذا كغيره مؤثر لضعفه المتقدم بانه كان نحو الخ (قوله مع تحقق ذلك) أي ما ذكر من فرعية اللفظ وفرعية المعنى (قوله انما صرف نحو ندما) أي بمعنى المتأمد (قوله لا تخص المذكور) لو جودها مع المؤنث كندما (قوله في ز ومها الخ) فيه نشر على ترتيب الالف لان اللزوم راجع الى قوله لا تخص المذكور وقبول علامة التانيث راجع الى قوله وتلقه التانيث المؤنث (قوله ويشهد لذلك) أي لكون صرف نحو ندما لضعف فرعية اللفظ فمع من الجهة المتقدمة وهذا الوضع مما ذكره فيضنا والبض (قوله لم تكن الزيادة عندهم شبيهة بالنون جرء) أي في الاختصاص بواحد من المذكور والمؤنث وفي عدم لحوق التاء (قوله لشبههما بالنون التانيث) ان قلت هلاكتني في المنع بزيادة التانيث خلف المشبه لا يعطى حكم المشبه من كل وجهه وقال في المتني انما شرطت العلمية أو الوصفية لانه لا يشبه بالنون التانيث انما يتقوم باحداهما أي

لاني التانيث في نحو جرء فانه مافي بناء يخص المذكور كان لاني جرء في بناء يخص المؤنث وانما لا تلحقهما التاء فلا يقال سكرانه كمالا يقال سكرانه مع ان الأولى من كل من الزيادة بتين والثاني حرف يعبر به عن المتكلم في الفعل وتقبل فبالاجتماع في نحو سكران المذكور ان فرعتان امتنع من الصرف وانما لم تكن الوصفية فيه وحدها فانه مع أن في الصفة فرعية المعنى كاسقي وفرعية في اللفظ وهي الاشتقاق من المصدر لضعف فرعية اللفظ الصفة لانها كالصدر في الدعاء على الامة والتسكير ولم يصرحها الاشتقاق الى أكثر من نسبة معنى الحدث في اللفظ الموصوف والمصدر بالجمة صالح لذلك كما في رجل عدل ودرهم ضرب الامير فلم يكن اشتقاقهما من

المصدر مع الهماع معناه فكان كما في قوله في ز ومن ثم كان نحو عالم وشريف مصر وفا مع تحقق ذلك فيه وكذا انما صرف نحو ندما مع وجود الفرعيتين لضعف فرعية اللفظ فمع من جهة أن الزيادة فيه لا تخص المذكور ولحقه التانيث المؤنث نحو ندما فاشبهت ان يادقه بعض الاصول في ز ومها في حال التذكير والتانيث وقبول علامته فلم يعتد بها في شهادته أن قولاً من العرب وهم بنوا سد يصرون كل من صفة على فلان لانهم يؤثرونه بالتاء ويستغنون فيه بفعلة عن فعل فيقولون سكران الف وغيبانه وعطاشانه فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بالنون جرء بل في جرء لا يتبع من الصرف الثاني فهم من قوله زائد فعلا ن انه لا يعان في غيره من الأوزان كفعلا ن بعض الفاعل نحو خصان لعدم شبهة ما في التانيث الثالث تقدم من أن النون زائدة في فعلا ن لشبه ما في التانيث في نحو جرء انما هو مذيب سيزو زعها لبرد

أنه امتنع لكون التثنية بعد الألف مبدلة من ألف التانيث ومذهب الكوفيين أنهم اعتدوا لكونها زائدة لتقبل الهاء للتثنية بالي
 التانيث (و وصف أصلي و وزن أقصلا مجموع) بالنصب على الحال من وزن أقصلا أي حال كونه مجموع (تانيث بتا كاشلا) أي و منع
 الصرف أيضا اجتماع الالف الأصلي و وزن أقصلا بشرط أن لا يقبل التانيث بالتاء إلا ما لا مؤنثة فلهذا كاشل أو فاعل كافضل أو لأنه
 لا مؤنث له كما ذكرنا هذه الثلاثة مجموعة من الصرف فالوصف الأصلي و وزن أقصلا فان ١٥٣ وزن الفعل به أولى لأن في أوله

زيادة تدل على معنى في
 الفعل دون الاسم فكان
 ذلك أصلا في الفعل لأن
 ما زادته لمعني أصل لما
 زادته لغير معنى فان أثبت
 بالتاء انصرف نحو أرملة
 بمعنى فقيرة فان مؤنثه
 أرملة لانصف شبه لفظ
 المضارع لأن تاء التانيث
 لا تلحقه وأجازوا لاختصاص
 منه لمجرى بمجرى آخر
 لأنه صنفوه في وزنه
 فوهم عام أرملة شبيه
 مصروف لأن يعقوب
 حكى قيسه سنة زمانه
 واحترز بالاصلي من
 العارض فانه لا يعتد بها
 ساقى (فتشيهان الأول)
 مثل الفتح لما تلحقه
 التاء بامل وأبأ وهو
 الفاعل وجه وأدأ وهو
 الذي لا يقبل نصفا فان
 مؤنثه أرملة وأبأ
 وأدأ بامل وأبأ وهو
 ههنا الذكر ههنا المذكر
 في كلا التامم فانه ملحق
 المنع على وزن الفعل وأما
 ذكر ما في شرح الكافية
 لأنه ملحق المنع على وزن
 أصلي في الفعل أي الفعل
 به أولى ولم يخصه بفعل

لا يتحقق في الواقع إلا في علم أوصفة (قوله امتنع) أي فعلان لكون التثنية بعد الألف مبدلة من ألف
 التانيث فكلما لا ينصرف جمراه لا ينصرف سكران واستدل على الإبدال بقوله يجراف وصنعا في النسب إلى
 جمراه وصنعا وأوجب بان التثنية بدل من الوارد والأصل يجرأوى وصنعاوى وبهذا المذكر سابق على المؤنث
 لا العكس (قوله لكونها زائدة من الخ) أن أودا مطلقا إلى يادة ووردها عليهم عفر يث وان أودا مخصوص
 الألف والتون سأنهم عن علة انحصوصة فلا يجدون معدلا عن التعليل بانهم لا يقبلان الهاء غير جوت
 إلى ما اعتبره البصريون كذا في المعنى لا يقال هلا كشي في علة المنع بالزيادة كما اكتفى بالثانيث لانا
 نقول المشبه لا يعلى حكم المشبه من كل وجه على أن في المنع أن تقليل منع صرف نحو سكران بالوصفة
 والزائدة أشهر بين العرب من أنه مذهب الكوفيين أما البصريون فذهبهم أن لما منع أن ياء المشبه إلا في
 التانيث ولهذا قال الجرجاني ينبغي أن تعدد موانع الصرف ثمانية لا تسعة (قوله لا للتثنية بالي التانيث) أي
 وان استلزم كونهما زائدتين لا يقبلان الهاء شبه ما بالي التانيث في الزائدة وهو عدم قبول الهاء لغير يين
 اعتبارا للشيء وحصوله بدون اعتبار ولهذا عارض صاحب الجمع في علة منعه ما عند الكوفيين بقوله كونهما
 زائدتين لا يقبلان الهاء من غير ملاحظة الشيء بالي التانيث اه (قوله ووصف) معطوف على الضمير
 في منع أو مبتدأ أخبر به محذوف على وزن ماضى زائد أو قول خالده معطوف على زائدا لا يجري على الصحيح
 من أن ما عطوفات بحرف غير مرتب على الأول (قوله على حاله ن وزن) وقال خالده أن فعل كالتا غرضه
 لأنه ملحق على اللفظ اه وشرط مجيء الحال من المضاف إليه موجودا لصفة الاستثناء عن المضاف بان يقال
 ووصف أصلي وأفضل أي هذا الوزن (قوله كاشلا) الشبهة في العين أن يشوب سوادها زرقه (قوله فان وزن
 الفعل به أولى) علة التامم بقيد سابقه من مدخله و وزن أفضل في منع صرف الوصف المذكور لكن لو حذف
 لفظ و وزن لكان أوضح وأما قول البعض علة حذف تقديره وانما نسب هذا الوزن لفعل لان حذفه أتم
 بتقديم منه نسبة هذا الوزن إلى الفعل حتى يقال وانما نسب الخ في بعض التنسخ فانه وزن الفعل به أولى وهو
 أوضح فتأمل (قوله لان في أوله) اعترضه شخصنا والمض بأن فيه ظرفية الشيء في نفسه فكان الأولى إسقاط
 ويمكن دفعه بان المبدأ الأول ما قبل الآخر فيكون من ظرفية الميزة في الشكل (قوله على معنى في الفعل) وهو
 التكلم (قوله فكان ذلك) أي وزن أفضل (قوله فان أثبت بالتاء الخ) محذوف قوله مجموع تانيث بتا (قوله
 لصفه الخ) علة لا تنصرف (قوله لان تاء التانيث) أي المحرك كتحريكه أو إعرابه فلا مرد المحرك كتحريكه كنبه
 في نحو هذ فتوق (قوله وأجازوا لاختصاص منه) أي نحو أرملة (قوله الخ) استدرك على قوله نحو أرملة (قوله
 عام أرملة) أي غلب المطر والنعيم كما في القاموس وسعتنق يقال الكلام في أرملة بمعنى فقيرة لأن محاب
 بان تقارب المعنيين كتحادها فتأمل (قوله وأبأ) من البر وهو القطع وأدأ من الأديار ضد الأقبال (قوله
 من يعمل) وزن يفرح الجبل الخبيب المطدوع وقال اللقاة الخبيبة المطبوعة لعملة كما في القاموس (قوله
 الذي هو) أي الفعل به أي الوزن (قوله لكونه على الوزن المذكور) أي الذي الفعل به أولى وان لم يكن في
 حال التصغير على وزن أفضل (قوله أبطر) مضارع يبطر إذا عاجل الدواب قاموس (قوله وجدل) بفتح الدال
 وتكرس الساب الشديدي وس كعدا وكثف السربيع الاستماع لمصوت شخفي والهمم كذا في القاموس (قوله
 والعين عارض الوصفية) هذا انصرف عنهم قوله أصلي اه مرادى وإضافة عارض الوصفية من إضافة الصفة

٢٠ - (صيان) - ثالث ١٥٣ ولفظه فيها ووصف أصلي و وزن أصلا في الفعل نا ثني به ان وصلنا ولهذا احترازنا أيضا
 من يعمل ومؤنثه بعمله وهو الجبل السربيع والثاني الأول يملق الحكم على وزن الفعل الذي هو به أولى لا على وزن أفضل ولا الفعل مجردا
 ليشمل نحو أحمر وأفضل من المعرفه لا ينصرف لكونه على وزن المذكور نحو أبطر ولا رد نحو بطل وسجد لندس فان كل واحد
 منها وان كان أصلا في الوصفية وعلى وزن فعل لكونه وزن مشترك فيه ليس الفعل أولى به من الاسم فلا اعتداده به (والعين عارض الوصفية
 كاري بعم) في نحو مرتب بنسوة أو ببع فانه اسم من أسماء العدد لكن العرب

وصفت به فهو منصرف نظر الأصل ولا نظر لما عارض له من الوصفة وأيضاً فهو يقبل التاء فهو أحق بالصرف من أرمل لأن فيه مع قول التاء كونه عارض الوصفة وكذلك أرنب من قولهم رجل أرنب أي ذليل فانه منصرف لعارض الوصفة إذ أصله الأرنب المعروف (وعارض الأسمية) أي أوزع عارض الأسمية على الوصف فيكون الكلمة باقية على منع الصرف فالوصف الأصلي ولا ينظر إلى ما عارض لها من الأسمية (فالأدهم القيد لكونه ١٥٤ وضع في الأصل وصفاً انصرف منه) نظر إلى الأصل وطرحاً لما عارض من الأسمية

في تنبيهه مثل أدهم في ذلك أسود للصفة العظيمة وأرقم لمجرد أنها انقطعت نظر إلى الأصل وطرحاً لما عارض من الأسمية (وأجسد) للمعنى (وأخيل) الظاهر في نظركم الخيلان يقال له الشقراق (رأى) الأسمية (مصرفه) لأنها أسماء مجردة عن الوصفة في أصل الوضع ولا تراها يلحق في أجسد من الخيل وهو الشدة ولا في أخيل من الخيل وهو كثرة (وقد سئلان) من الصرف لانداء لمرضه عليهن (وقد سئلان) من الصرف لانداء وهو أفى أسدنه في أجسد وأخيل لأنهما من الخيل ومن انقبول كما رأينا أفى فلا مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها بقرانه تصدو رايها فاشبهت المشتق وجرت مجره على هذه اللفظة وما استعمل فيه أجسد وأخيل غير مصر وفيه قوله كان القليلين يوم لقبتهم فخرج القطار الذين أجسد بازيها وقول الآخر ذرني وعلى بالأمور وشيئتي فها

إلى الموصوف أو بعض من ومثلاً إضافة عارض الأسمية (قوله رصفته) أي في قولهم مرت وسودة أربع (قوله كونه عارض الوصفة) بخلاف أرمل يعني فقره فانه مناصب الوصفة (قوله وكذلك أرنب) انظر هل تلحقه بأسماء التي لا أول وقد أخذنا ذلك من اقتصاره في فعله انصرفه في عروض الوصفة فخره (قوله فالأدهم إلى آخر البيت) تفرع على قوله وعارض الأسمية وما قاله البعض غير مستقيم (قوله القيد) عطف بيان على الأدهم من تفسير الأخني بالاجي كما تقول ألب القميص والعقار الخرسندوني (قوله وأرقم) مثله أبطح وهو مسبل واسع فيه مذاق الحصى وأجرع وهو المكان المستوى وأرق وهو أرض خشنة تهاجروا رمل وطن مختلطه وذكر سيبويه أن العرب لم تختلف في منع صرف هذه السبعة أعني أدهم وأرد وأرقم وأبطح وأجرع وأرقم أه مرادى وبخلافه ما سبى في الشعر من أن بعض العرب يصرف الثلاثة الأخيرة (قوله كاخيلان) بكسر الخاء المعجمة وسكون الاء جمع خال وهو النقطه المخالفة للبقية البدن خالد (قوله الشقراق) فيه إناذكراً في القاموس منها الشقراق كقمر طاس والشقراق كسفر جل قال وهو طائر معروف من طير فخرته وجره وباحش و يكون يارض المهرم (قوله لأنها أسماء مجردة عن الوصفة في أصل الوضع) أي وفي الحال وإنما اقتصر الشارح على نفي وصفته في الأصل لأنها معتبره في أسماء في الأصل والحال كما في التوضيح قال شيخنا وتوهم البعض وبهذا فارتفعوا ربيع فان ربيع اسم في الأصل وصف في الحال وهذه أسماء لم ترض لها الوصفة ولكن تخيل فيها الوصفة وكان منع صرف ربيع أحق من منع صرفها لأنه لم يرد فيهم و رديها فنقل أه وعلى هذا يكون قول المصنف وأجسد الخ كما مستقلاً لا يعرف في قوله وأخيل عارض الوصفة لأن هذه الأسماء لم تعرض لها الوصفة غاية الأثر أن الوصفة تخيل فيها لما عارض لها تخيل الوصفة لأنفس الوصفة إذ لا يلزم من تخيل شيء تحقيقه وحديث كان الأولى للشارح في تحليل صرفها أن يقول بدل قوله لمرضه أي ألب الوصفة عليهن لغير دها عن الوصفة وأساوان تخيلت فيها ما عارض من تخيلها البعض من وجهه عدم منع صرف ربيع مع أنها أحق بالمنع من نحو أجسد لا يصح وجهاً بل هو تفرع من السؤال فتأمل (قوله بالمعجم) عبارة ألفه أراض وغيره ما لا يخيل (قوله من الخيل) سكون الدال (قوله وقد سئلان) أي بهطن (قوله لذلك) أي الوصفة الملوحة المنعومة إلى وزن أفعل فيكون أجسد بمعنى شدد وأخيل بمعنى متلون وأفى بمعنى مؤذك ذلك على سبيل التخييل (قوله فلا مادة لها في الاشتقاق) أي ليس لها مادة بناء دى اشتقاقها منها وقيل من دوعان السم أي حرارة فاصل أفى أفعو فدخله انقلب المكاني ثم قلت الواو القوا قبل من فوة السم أي شدته وعلبه فقلب مكانها (قوله كان القليلين) بضم اللين وقوله لا اثنين بنون الأناث أي فراح القطار وقوله أجسد أي صغروا باز يا صغتم من ربي عليه إذا نظاروا عليه ويحوزان ربي بالبازي الطير المشهور ويكون عطفه على أجسد بحذف الهمزة الحاطف للضرورة قاله العيني وذكر بار (قوله ذرني) أي دعني والواو بمعنى مع والشيء الطبيعة والاحسن الشقراق والعرب تشابهه يقال هو أشام من أخيل قاله العيني وذكر بار (قوله بعروض الوصفة الخ) أي بعروض تخيل الوصفة ليوافق ما قد متناخضه (قوله وأكلب) مقتضى سياقه أنما هم جنس جامد لكن قد وصف به عروضا لأصله مثل أرنب ولم أقبل على الجنس المسمى به بغير جهة القاموس وغيره فانظروا (قوله لأن الأسماء الخ) يعني أن صرف نحو أبطح ومنع صرف نحو أجسد وإن كانا شاذين لكن شذوذ صرف نحو أبطح أخف من شذوذ منع صرف نحو أجسد (قوله ومنع عدل) العدل إخراج الكلمة عن صيغتها الأصلية لغير قلب أو

طائري وما يليك يا خدلاً كما شاذ الاعتدال بعروض الوصفة في أجسد وأخيل وأفى كذلك شاذ الاعتدال تخفيف

بمعروض الأسمية في أبطح وأجرع وأرق نصرفها بعض العرب واللفظة المشهورة منعها من الصرف لأنها صفات اسمية تنفي بها عن ذكر الموصوفات فيستحب منع صرفها كما يستحب منع صرف أربابا من أرباب المعري الصفات لأن الصرف لكونه الاسم لربما رجع إليه بسبب ضعفه بخلاف منع الصرف فإنه يخرج من الأصل فلا ينسب إليه إلا بسبب قوياً (ومنع عدل

مع وصف معتبر في لفظ معنى وثلاث واخر متعقبات او هو مقدمتان الى فاعله وهو فعل والفعول نحو قول وهو المصروف معتبره وفي لفظ متعلق به اي ما عين المصروف اجتماع العدل والوصف وذلك في موضعين احدهما المبدول في العدد الى فعل نحو وفي لفظ متعلق في آخر المقابل لآخر من اما المبدول في العدد فالمتع عند ١٥٥ سبويه والجوهر والعدل والوصف فاحادهم وحد

معدولان عن واحد واحد وثلاثة ومثنى معدولان عن اثنين اثنين وكذلك سائر احوال الوصف فلان هذه الانشاءات لم تستعمل الانكسارات اما متاع نحو اولي اخصيه مثنى وثلاث ورباع واما حال نحو قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع واما خبرا نحو قوله الليل مثنى مثنى وانما كرر لقصده لتاكيد الافادة التكرير ولا تدخلها ال قال في الارشاف واضافتها لقليلة وذهب الزجاج الى ان المنع لها العدل في اللفظ وفي المعنى اما في اللفظ فظاهر واما في المعنى فلكونها اتمرت عين مفهومها في الاصل الى اذ قد معنى التضعيف ورد به لو كان المنع من صرف احد مثلا عدله عن لفظ واحد وعن معناه الى معنى التضعيف لزم احد امرين اما منع صرف كل اسم بغيره عن اصله لغيره في كائنية المبالغة واما سماء الجوز واما جميع احد المتساويين

تخفيف او الحاق او معنى زائد يخرج نحو اس مقلوب بس ونحو ساكن الخاء مخفف تخذ بكمر هاو كوثر بزيادة الواو الخاله جعفر ورجل بالنصير بزيادة معنى الصغر وفائدة تخفيف اللفظ وتضعيفه لعلية في نحو عرو زفر لاحتماله قبل العدل والموصفة وهو تخفيف ان يدل عليه غير من المصروف وتقدرى ان لم يدل عليه الامتناع المصروف قاله الخفيف هو ناغتسار حله ا به اقسام لانه اما بزيادة الشكل فقط يجمع عندهم قال انه معدولان عن جمع او بالنقص فقط فيما عدل عن ذي ال وهو عرو وامس وكذا اخرج قول او بالنقص وتغير الشكل كعرو واز باده والنقص وتغير الشكل كخادم ومثلث (قوله مع وصف) متعلق بمحذوف نفت عدل (قوله والثاني في آخر) الاولى اسقاط في لان الوضع الثاني نفس آخر وقوله المقابل آخرين ساقى مجتزعا في التنبيه الاول وهو مخرج في ان آخر وصف لجماعة لانها لان آخر جمع اخرى وله ضد آخرين الذي هو وصف لجماعة المذكور لان آخرين جمع آخر واما نحو قد عمن ايام آخر فلان اولها بالجماعات (قوله معدولان عن واحد واحد) اي لان المقصود التقسيم ولفظ المقسوم مكررا واما نحو جاء القوم رجلا رجلا فلما وجدنا احد غير مكررا فلفظ ان المقصود التقسيم كما علمت حكنا بان اصله لفظ مكرر ولو بان عتبه الواحد واحد حكنا به انه اصله وكذا يقال في الباقي افاده الدما مثنى (قوله واما الوصف الخ) مقابل لقوله فاحادهم معدولان الخ لانه في قوله ان يقال اما العدل فلان احاد الخ اي اما بيان العدل فاحاد الخ واما بيان الوصف الخ ولو قال الوصفية لكان اوضح (قوله لم تستعمل الانكسارات اما متاع الخ) اي فتكون اوصافا اصله قال السيد الوصفية في ثلاث مثالا اصلية لانه معدولان عن ثلاثة ثلاثة وهذا المكر لم يستعمل الاوصاف كذا المعدول اليه وهو ثلاث وان لم تكن الوصفية في أسماء العدد واحدا لان الخ اصلية (قوله اما متاع الخ) علم منه ما صرح به الفارسي من انه لا بد ان يتقدم هائي (قوله وانما كرر الخ) اي فلا مردان مثنى بقيد التكرير في فاي فائدة في اعادته وقوله لا لافادة التكرير راى لا تأسس معنى زائده التكرير بغيره مثنى الاول (قوله ولا تدخلها ال) او دعى الى تخشيره انها تعرف فقال يقال فلان تركب المثنى والثلاث قال ابو حسان ولم يذهب اليه احد وكما لا تعرف لا تؤث في لافاة مثناة مثلا قاله الفارسي (قوله وذهب الز حاج الخ) المعدول عنه في مذهبه الى احادهم وواحد الى ثمانية مثنى اثنين وهكذا كما يشير اليه الشارح بخلافه على المذهب الاول فواحد واحد واثنان اثنان وهكذا (قوله كائنية المبالغة) نحو ضرب فانه تغير عن ضرب لا لافادة معنى جديده والتكثير (قوله واما أسماء الجموع) ليس المراد فيها أسماء الجموع المعروفة كقوم ورجل اذ لا تغير فيها بل المراد الجموع نفسها فالاضافة لبيان افادته كذا في الجمع بغيره عن الواحد لافادة معنى جديده والعدد (قوله ترجيح احد المتساويين) اي في التعبير لا فادته في جملة اخرى مراده باحدها المعدول في العدد بالآخر غير كائنية المبالغة والجموع (قوله ولا يتأني ذلك) اي الشرط المذكور للفرعية في المعنى وهو كونه من غير جهة الفرعية في اللفظ وقوله الان تتكون الخ الى ان الجملة على ما ذكره الزجاجة واحد وفي العدل (قوله عن واحد المعنوي معنى التكرار) بمعنى واحد المكرر اي عن واحد واحد ذكر بال (قوله بمعنى متاخر) اي باعتبار الحال والافني آخر في الاصل اشد تاخرا وكان في الاصل معنى جازم ورجل آخر جازم ورجل اشد تاخرا في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير في رجل آخر ورجل غير بدمع مثنى (قوله اما الوصف فظاهر) لانه اسم تفضيل بمعنى متاخر باعتبار الحال ومعنى اشد تاخرا باعتبار الاصل كما مر على كل فهو وصف والظاهر ان صوغه من تاخر فهو اسم تفضيل موصوع من خصاسي شذوذا (قوله عن ذي الالف واللام) اي عن ذي الالف واللام ولا ينافي ذلك انه ذكر فكيف يكون معدولان

على الآخر واللازم متفق اتفاق وايضا كل جموع من المصروف لا بد ان يكون فيه فرعية في اللفظ وفرعية في المعنى ومن شرطها ان تكون من غير جهة فرعية اللفظ ليكمل بذلك الشبه بالفعل لا يتأني ذلك في احاد الان تتكون فرعية في اللفظ بعله عن واحد المعنوي معنى التكرار وفي المعنى بان وجه الوصفية وكذا القول في اخواته واما آخره فجميع اخرى اني آخر بفتح اثناء معنى متاخر فالمتع له ادبنا العدل والوصف اما الوصف فظاهر واما العدل فقال اكثر التصرمين انه معدولان عن الالف واللام لانه من باب اقل التفضيل فيجوز ان

مشتق عليها وهذا التفسير عليها قال في شرح الكاشية وروى عن بعض العرب مخمس وعشار ومعشر ولم يرد غير ذلك وثلاثة كلامه في التسهيل انه مع فيه اجناس ايضا واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب ١٥٧ * أحدها انه يقاس على ما مع وهو مذهب

الصكوفيين والراجح

ورأيتهم الناطق في بعض

نسخ التسهيل وخالفهم

في بعضها الثاني

لا يقاس بل يقتصر على

المشعور وهو مذهب

جمهور المصريين

* الثالث انه يقاس على

فعل الكثير لا على

فعل قال الشيخ أبو حيان

والصحيح أن البناء من

مسموعان من وأحداني

عشرة وحكي البناء من أبو

عمر والشماني وحكي أبو

حاتم وابن السكيت حسن

أحداني عشار ومن حفظ

حفظه على لم يحفظ

في تنبيه قال في التسهيل

ولا يجوز صرفها بمعنى آخر

مقابل آخرين وفعل

ومفعول في العدد مذهورا

بها مذهب الاسماء

خلاف الفراء ولا يصح بها

خلاف الفراء لا على وابن

برهان ولا منكرة بعد

التسمية بها خلافا لمعهم

له أما المسئلة الأولى

فالمتى أن الفراء حاز

ادخلوا ثلاث ثلاث

وثلاثا وثلاثا خالفه غيره

وهو الصحيح وأما الثانية

فقد تقدم التنبيه عليها

(وكن لمع مشبهة مفاعلا

* أو الفاعل يمنع كافلا)

كافلا خبر كن ويمنع

متعلق بكافلا وكذا لمع

ومفاعل مفعول بمشبه

كسر غير عارض بلفظ

انه بيان لوزن يعني موازن غير صحيح (قوله متفق عليها) أي على ورودها عن العرب بعد اسئل ما يأتي (قوله
الى عشر) الغاية داخله بقرينة ما سبق وما يأتي وتوهم الصحيح ان الغاية على نحو جملته اذا لم تفرق بينه على
دخولها وما قبل شيخنا السيد القامه خارجة فلا غير إلى وما العشرة فغير مسموع صوغ فقال ومفعول منها
كما قاله المصنف فهو محققا في الشرح (قوله وحكي أبو حاتم وابن السكيت من أحداني عشار) ولم يعمد
لسماع موحد إلى معشر ولهذا خرجنا كما نمتاع عن حكاية أبي عمر والشماني (قوله مذهورا بياها مذهب الاسماء)
أي المنكرة أو الجائدة على الوجهين الأثنين جازيا في كلام اللطافيني وعلى الأول اقتصر في الجمع (قوله
خلاف الفراء) أي فانه زعم أن هذا اللفظ منتهى الصرف للعدل والتعريف أنه لو كان يجوز جعلها منكرة
ويذهب بها مذهب الاسماء المنصرف فظاهر مقرهم لذلك كورع الفراء أن يقال لها اقتصر في بناء على
كونها اسماء نكرات أو أنها في حالة المنع معارف وكلام المصنف يقتضي أن الفراء يرى أنها حال منع الصرف
صفات وحال الصرف اسماء أو أنها على حالة واحدة بالنسبة إلى التعريف والتذكير بما يمتد ورد قول الفراء
عجبها أحوال الصفات للنكرات (قوله ولا يصح بها خلافا لابن علي وابن برهان) أي لا نال الصفات ذهبت
خلفتها العلمية وناقته من أبي علي وابن برهان نقلة في التصريح عن الأخفش وأبي العباس وغيرهما عابرة
وقال الأخفش في المعاني وأبو العباس أنه لو سمعني أو أحد أخواته أنصرف لاذ كان أمم فليس في معنى
الثنين اثنين وثلاثة وثلاثة وأربعة فليس فيه إلا التثنية خاصة وتبعها على ذلك الفارسي وابن رصنا وابن
عصفور وروى ان هذا مذهب لا نظير له إلا في جسد بناء صنف في المعرفة ولا يصرف في المنكرة وإنما
المعروف العكس وبشارة الفارسي في التذكرة تخالف هذا فانه كمال الوصف بول فيخطفه التثنية الذي
للعلم والندل كما في الخالين جميعا وهو صفا لجهو وإن شبه الأصل من المعدل حاصل والعلمة حقيقة
فبما المنع موجود فالوجه امتناع الصرف اه (قوله فالمتى أن الفراء الخ) مراد الشارح تصوير المذهب
بها مذهب الاسماء أو ما نقله البعض عن البهوي وأقر من أنها كان كلام التسهيل يقتضي أن الفراء
يوجب صرفها لكونه جوازيا لا يمنع وهو يقتضي الوجوب مع أن مذهب الفراء في الواقع جواز كل
من الصرف وعدمه احتاج الشارح إلى البيان بقوله فالمتى الخ فيرد بان الجواز الذي قالوا أنه يقتضي
الوجوب هو جواز الشيء شرعا بعد امتناعه شرعا لا مطلق الجواز في مقابلة مطلق المنع كما في هذا المقام الأخرى
أنه لا يفهم من مقابلة منع الصرف بجواز وجوبه فندعوى اقتضاء كلام التسهيل استحباب الفراء صرفها
غير مسئلة (قوله فقد تقدم التنبيه عليها) أي بقوله أنا سمعني شي من هذا الأنواع الخ (قوله لمع) اعترض بأن
الجمعية ليست شرطيا كما صرح به السيوطي وغيره بل كل ما كان على هذين الوزنين واستوفى الشروط المذكورة
في الشرح منع صرفه وان فقدت الجمعية فكان الأولى أن يقول للفظ ويجاب بان الجمع في كلامه تمثيل
لا تشبيه دليل قوله واسم أول الخ وإنما أثر الجمع بالتمثيل لانه التثنية في الوزنين (قوله مشبهة مفاعلا)
أي الحاصل كما سجد أرفي الأصل كما سجد في الأصل عذاري بكسر الهمزة وفتح العين بلان الباء قبلت الكسرة ففصحة
والياء أنها كما يأتي (قوله يعني) أي امره ففصله منع محذوفة لانه المقام عليها (قوله أي في ككون
أوله مفقوحا) خرج به نحو ذافر وبقوله ثالثا ألفا غير عوض أي من أحدى ما على النسب بمحقا
أو تقديره نحو ما ونشأ ونحو هتاهم وثمان وبقوله يليها كسر خرج نحو برا كوة تدارك وبقوله غير
عارض خرج نحو تدارك وتوازن وبقوله أو سطها ما كن خرج نحو ملائكة وبقوله غير منوي هو مجاب عنه
الانفصال أي بان يكونا غير ما في النسب بان يكونا ثالثا غير ما كصا ليج أو يامن شبيهة الكلمة بان
يكونا ساقا على أن التثنية ككسر وكسر أي خرج نحو رباحي وخواري وجملة الشروط ستة
كما قال شيخنا وتبعه البعض وفيه أن هذا الأمور المخترجة لم تدخل في موضوع المسئلة حتى يخرج
بهذه القيود لأن موضوع المسئلة الجمع والأمور المخترجة مقدرات والجواب ما علم بما مر أن الجمع مثال

يعني ان جماعتهم من الصرف الجمع المشبه مفاعل أو مفاعل أي في كون أوله مفتوحا ثالثا ألفا غير عوض يليها كسر غير عارض بلفظ
أو مقدر على أول حرفين بعدها أو ثلثة أو سطها ما كن غير منوي هو مجاب عنه الانفصال

للمجمعة فاستحقق منع
العرف ووجه خروجه
عن مسخ الأخاد العربية
أنك لا تجد مفردا نالته
ألف بعد ما حرفان أو
ثلاثة أو أربعة مقصور
كـهـذا أو ألفه عوض
من إحدى باي النسب
أما تحقيقا كـيـان وشأى
فان أصلها معنى وشأى
تخذف إحدى البايين
وعوض عنها الألف
أو تقدر بغيرها وثمان
فان اللفظ ما وجد
قبل وكان ثم نسبوا إلى
فعل أو فعل كـحـذفوا
إحدى البايين وعوضوا
عنها الألف أو ما إلى
الألف غير مـكـسور
بالاصالة بل إما مقنوح
كـبـرأ كـأ أو مقصور
كـتـدارك أو عارض الكسر
لاجل الاعتلال كـثـمان
ووزان ومن صرف نحو
عـبـال جمع عـبـالـة لأن
السكان الذي إلى الألف
فيه لاحظ له في الحركة
والنقطة النقل يقال أتى
عبالته أى نزلته أو يكون
ثاني الثلاثة مفعلا للوسط
كـطـوافه مكرهية ومن
ثم صرف نحو مـلـأكة
وصارفة أو هو والثالث
عارضان للنسب منسوي
بهما الانفعال وضابطه
أن لا يسميها الألف
في الوجود سواء كانا
منسوين بها كـبـا حـا

لأنه المراد بالجمع وكل لفظ على أحد الوزنين (قوله فان الجمع متى كان الخ) تمليل أقوله بما منع من
الصرف بالجمع الخ ولا حاجة لبدله تمليل المحذوف كازعم البعض (قوله كـهـذا) ووجهه أنه معجمة للمل
الشديد وسم من أسماء الأسد (قوله كيـان وشأى) بخلاف الباء المخففة الساكنة لانتفاء الساكنين هي
والتنوين (قوله تخذفت إحدى البايين وعوض عنها الألف) أى ونفت هـ وشأى لتسايب الألف (قوله
أو تقدر) قال في غنها ومسلم في تمام أمان فقيهان الجوهرى قال انه منسوب بحقيقة كـيـان أى قال
للمعنى والذي دعاهم إلى تقدير نسب نحوها مما سمعهم وفانهم قالوا رأيت تماميا يخفف الباء
والتنوين فلا يلهى على تقدير النسب لجمع الصرف وان كان مفردا كما منع مـرأـوـلـ وبل يجمع ما له نحو جـأـرـا في منع
الصرف وجملة التنوين وهو ضالته ليس من المنقوص (قوله وجوده قبل) أى قبل بقاء النسب (قوله وكانهم
نسوا الخ) أى فليس هو على النسب حقيقة كما صرح به ابن الناطم لكن في كلام الجوهرى ما يغفل عنه
قال وهو يعنى ثمان في الأصل منسوب إلى الثمن لانه الجزء الذي صير السبعة ثمانية فهو ثمانى فـتـحـوـا أوله
لأنه بغيره ونى النسب كما قالوا هـرى وهـلى وحذفوا منه إحدى باي النسب عوضوا عنها الألف كـفـلـحـوا
في المنسوب إلى اليمين تثبت ما وعدنا لاضافة كما ثبت بقاء القاضى فتقول ثمانى تسوة وثمانى مائة كما تقول
قاضى هـبـدافـة وقسطه مع التنوين عند الرق والجور وثبت عند النسب لانه ليس بجمع فيجوز مجرى
حوار ورواى ترك الصرف وما جنى في الشرع بـمـصـرـفـهـو على التوهم له عبد القادر المكي وقوله
فيجوز الخ تقريب على المتن بالمع (قوله إلى فعل) أى بفتح الين كما نسبوا إلى عن أو فعل أى سـكـنـوا كما
نسبوا إلى شأى (قوله أو ما إلى الألف) عطف على قوله وأوله معوم وكذا ما يأتى (قوله كـبـرأ كـأ) بالمد
والهمز الثبات في الحرب اهـ ذكر ما مراده أنه ليس بجمع مع صرفه لكونه على وزن منتهى الجمع وان
كان بجمع صرفه لآل التانيث المسدودة (قوله كـتـدارك ووزان) أصلها مادانى ووزانى بضم النون فيهما
ولتألفه كسرة لتسايب الباء أو هـلا علل قاض (قوله ومن ثم الخ) أى من أجل وجود غير كسر تانى
الألف أصالة في غير وزن منتهى الجمع (قوله لاحظ له في الحركة) أى لانه ليس له أصل بل يرجع إليه
في ذلك بخلاف نحو وواب فان من دبوا الماضى أصل عينه التحريك (قوله مفعرك الوسط) ينبئ حذف
الوسط كما في عبارة التصريح لان الثاني هو الوسط لانه للوسط كما هو ظاهر (قوله ومن ثم) أى من
أجل وجود تحريك ثالثي الثلاثة في غير وزن منتهى الجمع (قوله أو هو) أى الثاني وقوله للنسب أى
تحقيقا كما في راجح وظفارى أو تقديرا كما في حوارى وحوالى فالباي في ما للحق بقاء النسب لأنهما
سماهما صرفين فتدبرهما النسب وان لم يكونا منسوين حقيقة وقوله منسويهما إنما انفصال صفة
لازمة لما رضان للنسب (قوله وضابطه) أى العرف والنسب أن لا يسميها الألف في الوجودان سبقتهما
الألف أو أقرانها البناء الحكيم على الجميع فالاول ما أشار إليه بقوله ليس سبقتهما والثاني ما أشار إليه
بقوله أو غير منسكين (قوله كـبـا حـا) نسبة إلى رباح بل يجل منه الكافور وظفارى نسبة إلى
ظفار ووزن نظامه منسوبة باليمن اهـ ذكر بـا (قوله اختلاف قارى وبخانى) أى ونحوها كـبـرأ كـأ فالباء
للمسددة في نحو قارى وجوده قبل ألف الجمع لأنها وجدت في المفرد نحو قارى وهو سابق على الجمع
وقائده كما لو نسبت إلى نحو قارى صرفت المنسوب لأن هذه الباء الموحدة في المنسوب إليه تحذف ويؤتى
بهاء النسب وهي لا تؤثر المنع كما قاله الدمامينى (قوله فانه بمنزلة مصباح) أى في سبق الثاني والثالث على
الآل لا قبل المصباح بل تكن في المفرد حتى تكون سابقة على ألف الجمع لانا تقول هي بدل ألف مصباح
ولابد من كـمـال البذل (قوله وقد بناه من هنا) أى من عدم وجوده مفردا على رتبة مفاعيل أو مفاعيل
بالشروط المذكورة وقوله أو منقول من جمع فيه أنه لم يتعرض فيما مر ليقول من جمع فكيف قال وقد ظهر
من هذا الخ إلا أن يقال المراد من قوله ساقا نك لا تجد مفردا أى أصالة فيكون فيه إشارة إلى وجود المفرد
بالنقل نثا مل وقوله كما ساقى أى في قوله وإن به سقى الخ وهو راجع للثاني فقط (قوله وقد دخل بذكر التقدير)

وظفارى أو غير منسكين كحوارى وهو الناصر وحوالى وهو المحتال بخلاف نحو قارى
ويجوز فانه بمنزلة مصباح وقد ظهر من هذا أنه من مفاعيل ليست بالجمع أو منقول من جمع كما ساقى وقد دخل بذكر التقدير نحو

وَأَبِى الْقَاهِرِ مَصْرُوفٌ لِأَنَّهُ مَصْلُودٌ بِأَبٍ وَهُوَ عَلَى وَزْنِ مَفْعَالٍ مُشَبَّهٌ بِـ (تَنْبِيْهَاتُ الْأَوَّلِ) لِأَنَّهُ قُرِئَ قُرْبَ مَجْدٍ عَلَى أَحَدِ الْوُزْنَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ بِنِ، أُنْ بَكْرُونٍ، وَهُوَ مِثْلُ مَحْضٍ وَصَحْبٍ أَوْ مِثْلُ أَوْجٍ لَكِنْ يُخَوِّدُهُمْ وَدَانُهُ الْخَاتِئُ أَشْرَاطُ كَسْرٍ مَا بَعْدَ الْاَلِفِ مِنْهُ بِوَيْتِهِ وَالْجُمْهُورُ قَالُوا: ارْتِشَافٌ وَنُزْهُبُ الرَّجَالِ إِلَى أَنَّهُ لَا مُشْرَاطَ ذَلِكَ فَخَاطَبُوهُ تَكْسِيرُ فِي إِنْ بِقَالَ هَبْ إِلَى الْأَدْعَاءِ إِنْ مَعْنَاهُ نِ الْوَيْتُ الْوَيْتُ قَالَ وَأَصْلُ الْبَاءِ عِنْدِي السُّكُونُ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَظَهَرَ تَهْأُ الْتَالِثُ اتَّعْقَابُ عَلَى أَحَدِهِ

المتن في الجمع واختلاف أوافي العلة

١٥٩

أى فى قوله نمتا لكسر مطلق أو مقدر (قوله هـ) يفتح الهاء والباء الموحدة وتشد بالفتحة أى الصغير
والأنثى هـ كذا فى القاموس (قوله ولا لاناك لأظهرها) أى أنزلنا كونهما صغيرا كحديثه فكان يقال
هناى وأهترضه سمى بان اجتماع التانيى فى كلمة وجب الادغام وإن كان أو لم يتصغر كما فى جواب وخجوه
وأجاب يس بان الباء أظهرت لقل هاءا المستتر فمن قول المصنف
والله دنا لاناك الموحدة * هـ زارى فى مثل كالقائد

[illegible]

فوقهم غواش والفجر
وابال عشر وفي النصب
بحري دراهم في سلامة
آخره وظهور فحتم نحو
سير واقع الياء والفتحة
تقدرا عرابه ولا يثبت بحال
ولا خلاف في ذلك وهذا
خرج من كلامه بقوله
كالجاري في تنبيهات
الاول في اختلاف تنوين
جوار ونحوه فذهب
سيمويه الى أنه تنوين
معرض عن الياء
المحذوفة لاتنوين صرف
وذهب المبرد والزمخشر الى
أنه معرض عن حركة الياء
ثم حذفت الياء لانتفاء
الساكنين وذهب
الاحفش الى أنه تنوين
صرف لان الياء لما
حذفت تخفيفا زالت
صيغة مفاعيل وبقى اللفظ
كجناح فانصرف والجمع
مبني سيمويه واما
بجمله عرضا عن الحركة
فتضعيف لانه لو كان عوضا
عن الحركة لكان
التعويض عن حركة
الالف في نحو موسى وعيسى
اولى لان حذفت المتذرك
التعويض أشد من حاجة
المتنصر والحقيق مع
الالف واللام كالخسفي
معهم انتسبون التزم
واللام متقف فيهما
فيكون التزم واما كونه
لصرف فتضعيف أيضا
اذا حذفت في قوة

لبحري كساري في حذف حرف العلة وثبت التنوين بل يبيح منه حرف العلة ولا يثبت التنوين قال الشارح
يعني فائتية بالياء المتقدمة تضمن كلام المصنف حكم نحو جوار وحكم نحو الياء المتذرك في النطق
والفهم وهذا لا ينافي ما سيذكره الشارح من نحو ونحو المداري عن حكم نحو جوار يقول المصنف
كالجاري كالاخفى على ذي بصيرة ولعله اعلم بعض هذا كرازم أن في كلام الشارح تنقضا لانتفاء أول
كلامه دخول الفتحين في النظم وانتفاء آخر كلامه خروج الثاني منه وأنه كان الأولى حذف يعني (قوله ان
تقلب الياء الفاء) أي بعد قلب الكسرة قبلها فتحة كما أتى (قوله نحو مداري) جمع عذرا بالمدوي البكر
ومدري جمع مدري بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة تحلج به المراتر أسها وأصاها مداري ومدري
بالكسرة ثم أثبت الكسرة فتحة أي اتباعا لفتحة ما قبل الالف فقلت الياء الفاء فتحرها وانتفاع ما قبلها
أه تصحح الذي في شرح الشارح على التوضيح أن مداري جمع مدراء أي كجمرأ وهي المنتفعة الخنثين
وفي القاموس ما رواه غيره أن النعل مدر كقرح فهو أمدر وهي مدرأه واليهامه (قوله في حذف يائه
الخ) تنوين أي لافي جميع الوجود فان جره بفتحة مقدرة وثبوته عوضا بخلاف نحو كاض فانه بكسرة مقدرة
وتثبوته تنوين صرف كما سنبينه عليه الشارح (قوله والفجر وليال) لقبال بحرو و بفتحة مقدرة على الياء
المحذوفة لانتفاء الساكنين من ظهوره والنقل ثبائه عن الكسرة لانه ممنوع من الصرف لصيغة
متمتية الجمع وقد برأى بحسب الأصل (قوله في سلامة آخره) أي من الحذف (قوله وهذا خرج من كلامه)
أي من مطويع كلامه فلا ينافي دخوله في كلامه مفهوما معني أن حكمه مستفاد من كلامه بطريق الفهم
ولهذا قال الشارح في أول عبارته يعني كما أوردتها سابقا (قوله فذهب سيمويه الى أنه تنوين معرض عن
الياء المحذوفة) خرجها لانه على أن الاعلال مقدم على منع الصرف لكون سيمويه وهو النقل أمر ظاهر
محمودا بخلاف منع الصرف فان سيمويه مشبه بالامر القفل وهي خفيفة فاصل جوار على هذا جوارى
بالتنوين استثقلت الفتحة على الياء لحذفت الضمة فالتنوين ساكنان لحذفت الياء لانتفاءهما ثم حذف التنوين
لوجود صيغة متمتية الجمع تقديره لان المحذوف لعله كالتائب ثم خيف رجوع الياء فالتنوين هو ضاعتها
وخرج به بضمهم على أن منع الصرف مقدم فاصل جوار على هذا جوارى بترك التنوين لصيغة متمتية الجمع
لحذفت ضمة الياء لانتفاء التنوين ثم الياء تخفيفا ثم الياء تنوين في عوضها فعمل أن سبب الحذف في الاول انتفاء
الساكنين وعلى الثاني التخفيف وعليه في الشارح السؤال والجواب الآتين (قوله معرض عن حركة الياء)
أي رحل التنوين قبل حذف الياء دليل قوله ثم حذفت الياء وهذا بناء على أن منع الصرف مقدم على
الاعلال فاصح على مذهب المبرد جوارى بترك التنوين حذف ضمة الياء انتقلها وأتى بالتنوين عوضا عنها
فالتنوين ساكنان لحذفت الياء لانتفاءهما (قوله لان الياء لم تحذف تخفيفا) أي لانتفاء الساكنين فهو معنى
على تقديم منع الصرف على الاعلال (قوله لان حاجة المتعذر الخ) وجهه أن العامل في كل من المنقوص
والمنقوص مطالب أثر وقد ظهر اثره المنقوص في الجملة لظهوره حالة نصب ولم يظهر في المفعول في المنقوص وأثر
بالكتابة كان أولى بالتعويض وبهذا نقط ما قال كان الظاهر عكس الأول فلان التعويض يقتضي حذف
شيء وإقامة غيره مقامه والمنقوص لم يظهر فيه أثر حتى يقال حذف وعوض عنه التنوين بخلاف المنقوص فان
الحركات تظهر في لفظه لكن نقل بعضها فترك وعوض عنه التنوين بإفادته البوق (قوله ولا خلق مع الالف
واللام) الخ أي بجماع أن كلاما من تنوين التزم وتنوين نحو جوار على مذهب المبرد عوض عن شيء
فتنوين التزم عوض عن عدة الألف وتنوين نحو جوار عوض عن حركة الياء قال البعض تبعا لضعفنا كان
الاولى أن يقول الشارح ولا خلق مع الالف واللام لانه عند عوض عن الحركة والحركة تصنع الالف واللام
أه ولعل وجهه أن قياس العوض على المعوض عنه أقرب من قياسه على تنوين التزم فتأمل ثم قال البعض
وقد يقال هذا لازم جار على القول بأنه عوض عن الياء بل هو ظاهره بيان يقال لو كان عوضا عن الياء لخلق
مع الالف واللام كما أخلق معهما تنوين التزم بجماع أن كلاما مع عوض عن حرف له وقد يجب أن التنوين

والا لزم بالاضحية منتفحان قلت اذا جعل عوضا عن اليا فاسبب حذفها أولا قلت قال في شرح الكافية لما كانت اليا المنقوصة قد تحذف
تخفيفا وبكتفي بالكسرة التي قبلها وكان المنقوص الذي لا يصرف اقل التزويقه من الحذف كان حائرا في الاذني فقال ليكون له بادة
التنقل بادة اثر اذ ليس بهدا الجواز الا لزوم انتهى واعلم ان ما تقدم عن المبرد من ان التنوين عوض عن الحذف هو المشهور عنه كما نقل
النظام في شرح الكافية وقال الشارح ذهب المبرد الى ان في اليا لا يصرف تنوينه مقدر بادليل الرجوع اليه في الشعر وحكمه في جوار
وتجود بهكم الموحود وحذف اليا في الرفع والجر لثروهم التقاء الساكنين ١٦١ ثم عرضوا عما حذف التنوين وهو

هنا ليس لحذف الموضوعة عن اليا بعلل الموضوعة عنها او منع عودها لانه لا يجمع بين العوض والموضع عنه فكان
كسند الباء التي تجامع الالف واللام فاسبب ان لا يجمع الالف واللام فاحفظه فانه دقيق (قوله واللام) يعني
اولوه بالنعوض عن حركة الالف في نحو موسى وعيسى والحق التنوين مع الالف واللام وقوله فيهما مرتبطا
باللام والعوض للضمة المتعديتين المتقدمتين اعني قوله ان كان النعوض في الالف وقوله ولا في الالف (قوله الحذف) يعني
وهو الباء في قوة الموحود اى فصيغة منتهى الجمع موحدة تقديرا (قوله فان قلت) يعني السؤل
والجواب على ان منع الصرف مقدم على الاعلال كما مر (قوله فاسبب) يعني اى على سبيل الوجوب بقرينة
ان الجواب بقيد تعميل حذفها على سبيل الوجوب (قوله قد تحذف تخفيفا) يعني اى حذف اليا المنقوص غير
واجب ويصرح بذلك قوله ما كان حائرا في الاذني وفيه نظر فان اراد الموقوفون بان فليس الكلام انه اسم
على ان الموقوفون باليتسرى فيه المنصرف وغيره (قوله وقال الشارح ذهب المبرد الى) على هذا يكون المبرد
مخالفا للسبويه في الساكن الذي ردف اليا فسمي به بقوله هو التنوين الموجود قيل حذفه والمبرد يقول هو
التنوين المقدري كل ممنوع من الصرف وموافقه فان العوض عنها اليا لتحذوفه (قوله وحذفوا الاله
الياه) اى بعد حذف حركتها المقدرة استغالا ذكر (قوله ساكن متوهم) اى هو التنوين المقدر (قوله
وانه يحذف بفضة ظاهرة) اى ويرفع بفضة مقدرة على اليا الموحودة فيقال جاء جوارى بياها ساكنة وقوله واعلم
قالوا ذلك في العلم اى في المنقوص العلم كقاص علم امرأة قوله وساقى ساء اى في شرح قول المصنف
وما يكون منه منقوصا (قوله مع خفة الفتح) لم يصغر لانه لا خير لرجع الضمة الى خصوص الفتح المقدرة
على اليا بياها عن الكسرة فمدد الفتح مع قوله فاستقلت الفتح حنفه فحذف الفتح في قوله مع خفة الفتح
اظهار في مقام الاضمار (قوله ولرساويل) خبر به وهذا متعلق بشبهه في تقديم معمول المبدوع عليه للوزن
كذا قال خالروته شيئا والعض وفيه مسامحة لان الظاهر ان شبهه اسم مصدر لا مصدر (قوله اسم مفرد
اعجمي) زاد الفاضل في نسخة مؤنث وقال في القاموس السراويل فارسية معر يتوقدن كرم قال والسراويل
بالنون والشروال بالشين اى المجهة لغة (قوله لما صرفت الالف) اى وانما كان اعجمي لما صرفت الالف (قوله
او منقول من جميع) وهو ما سمي به من هذا الجمع (قوله حتى ماوازنهما) اى حتى اسم الجنس الذي وازن
مفاعل او مفاعيل وكانه تغريب على قوله منع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعترضة صرح به قوامة
لقوله اذا تشبه الالف (قوله وذلك) اى غامض بينهما بان لا يكون الالف (قوله ولم يحد ذلك) مرتبط بقوله حتى
ماوازنهما ان عمن الصرف وان فقدت منه الجمعية اذا تشبه بها اسم الاشارة ترجع الى غامض شبههما
وكذا الضمير في قوله ولما وجد (قوله خلا فلا نزع الالف) هو ابن الحاحب حيث قال في الكافية وسراويل اذا
لم يصرف ومولا كثر فقيل انه اعجمي جعل على موازنه وقيل عربي جمع مر والواو اذ صرف فلاشكال
اه وفي التوضيح ونقل ابن الحاحب ان من العرب من يصرفه وانكر ابن مالك عليه ذلك اه قال الحفيد
لاوجه لا نكاره لان ابن الحاحب ثقة وقد نقله (قوله وانه في التقدير الالف) اى قد مر ان سراويل كان جمع
مر والفتحة من الجمعية الى تسمية المفرد به وساقى وجه اخر في معنى العبارة (قوله سمي به المفرد) اى اطلق

٢١ - (مسان) - ثالث
جاء على وزن مفاعل فنع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعترضة لما عرفت ان بناء
مفاعل ومفاعيل لا يكونان في كلام العرب الا لجمع او منقول من جميع حتى ماوازنهما ان منع من الصرف وان فقدت منه الجمعية اذا تشبه
بهما وذلك بان لا تكون الالف عوضا عن احدى يائى النسب ولا كسر يائى الالف عارضة ولا بعد الالف ما عشدت عارضة ولم يوجد ذلك في مفرد
عربي كما مر ولما وجد مفرد اعجمي وهو سراويل لم يمكن الاثمنة من الصرف وسماوا واحدا خلافا لنزع اسم فهو جرح الصرف ومنعه
والا لانه سمي بذلك اشار بقوله شبه انتهى جرح المنع اى عوم منع الصرف في جميع الاسماء خلافا لنزع غير ذلك من النعوين
من نزع اسراويل لم عربي وانه في التقدير جمع مر والفتحة سمي به المفرد

اسم جنس على هذه الالة المفردة كما عبر بذلك المرادى (قوله ورد بان سروالم يسمع) اعترض بانه لا يصلح رد القول بانه جمع سروالم تقديره لان تقدير كونه جمعا لسروالم لا يستلزم سماع سروالم وانما يصلح رد القول بانه جمع سروالم والتحققا كما حكاه السندوني وغيره وعبارة السندوني وقيل انه جمع سروالم تقديره او تحققا بناء على سماع سروالم كما نقل عن اهل اللغة انه ويمكن حمل كلام الشارح على هذا القول بان يراد بقوله في التقدير بحسب الاصل (قوله عليه من اللوم والتهمة) تمامه * فليس يرد في المستطاف * والضمير في عليه للزموم واللوم الدناه في الاصل والتمساسة في الفعل زكرا (قوله مصنوع) أي من كلام المولدين (قوله وذكرا الاخفش) رد لرد ودره له احتياجا في رد فخفا وليرده هذا القول أي القول بان سروالم يجمع سروالم وفي التقدير بامر الخ وحاصل الاول أنا لان اسم سروالم وان كانت معصومة مقفودا سروالم بل هي لغة فيه فلا يصح كونه في التقدير بجمع سروالم وحاصل الثاني انه لو كان في التقدير جمعا فسي به المفرد لاستلزم ذلك قبل الجمع الى اسم الجنس وهو مستفاد لان الثابت انما هو نقل الجمع الى المسمى كما في مبادئ واذا اتفق اللان اتفق المزموم وهو مائة كان في التقدير جمعا فسي به المفرد وهذا هو الاطلاق في تقريره بالا وهو يعلم ان دعوى البعض ان الامر الثاني مبني على تسليم انه جمع سروالم غير مسموع وان تجب عنه انما لا ينبغي على من لو لا ما راع ولا جاء من نسا الله العافية وكيف يليق بتسليم كونه جمع سروالم ومنع تسمية المفرد به مع ان الغرض ليس الامتنع كونه جمع سروالم لانه لا يمنع تسمية المفرد به لان مجرد تسمية المفرد به لا يحمل اتفاق فلا يصح منه ما اقتدير به في انه قد يبحث في الامر الاول بمنع ان سروالم بمعنى سروالم بل هي بمعنى قطع مقفودة كما في الرضى وفي الثاني بان اختصاص النقل بالاعلام دون اسماء الاجناس مسلم في النقل التحققي دون التقديري الذي كلامنا به لان محاب بان معنى قوله في التقدير بحسب الاصل كما مر ايضا فحينئذ (قوله اسم مؤنث) وانما لم نقله تاءه لانه لا يثبت عند تصغيره لان من شرط لحاقها المؤنث ثانيا متعوبا عند تصغيره ان يكون ثلاثيا كما سياتي في قول المصنف

منه وهو سروالم وهو رد
هذا القول امران
أحدهما أن سروالم لغة
في سروالم لانها معناه
فليس جمعا لها كذا ذكره
في شرح الكافية والآخر
أن النقل لم يثبت في أسماء
الاجناس وانما ثبت في
الاعلام وتنبهات *
الاول في قال في شرح
الكافية وينبغي أن يعلم
أن سروالم اسم مؤنث
فليس معنى به مذكر ثم صغر
لقليل في سرويل غير
مصرف ولا تائب
والتعريف ولو لا التائب
اصرف كما مصرف
شراحيل اذ اصغر فقليل
شريحيل لوالصيغة
منتهى التكسير * الثاني
شبه منع صرف تاءان
تشبيهه بحوارظر المانبة
من معنى الجمع وان اللفه
غير عوض في الحقيقة
قال في شرح الكافية
ولقد شبه ثمانيا بحوارمر
قاله مجرد تخافى مراما
بالحاقها * حتى هم
بزينة الارتاج والمعروف
فيه الصرف لما تقدم
وقيل هما لفتان (وان به
سعى أو عالجى * به
فلا تصرف معناه بحق)
يعني أن ما مسمى به من
مثال مفاعل أو مفاعيل
لحقه منع الصرف سواء
كان متقولا من جمع محقق
كما سجد اسم رجل أو مما
لحق به من لفظ أعجمي

واختتم به التائب ما صغرت من * مؤنثه عارضا في كس
(قوله سرييل) أصله سرويل فقلبت الواو باء لاجتماعها مع الياء وسبق احداها بالساكن (قوله التائب)
أي الساكن للفظ مؤنثا وضعا كزنب (قوله لوالصيغة منتهى التكسير) أي مع عدم ما يخلفها في
المنع بخلاف الاول (قوله مجرد عالجى الخ) المحدود سوق الابل والفتاع لها ومواها بفتح اللام حال من الضمير
في مجرد ومن أرفع بالتي أغرى به والأفاح بفتح اللام ماء الفعل وأما بكسرهما فجمع لقمعه وهي الناقة التي تحلب
وليس مرادها هنا الزينة بفتح الزاى المليئة والارتاج بالكر من ارتجت الناقة اذا غلقت رجها على الماء
والمسح من شدة طربهن من الحدود ومن عليهن عن الارتاج كذا في العيسى (قوله من لفظ أعجمي)
بيان لما لحق أي من اسم جنس مفرد أعجمي (قوله وشراحيل) مقتضى سياقه أنه اسم جنس مثل
سروالم بل لا علم له في كذا لفظا موسر الا أنه علم تقديره (قوله أو لفظ) هكذا في النسخ الجرجرة عطفها على
لفظ الاول أو على جمع قاله البعض والصواب النصب عطفها على منقول لان العلم المرتجل مقابل للعلم
المنقول لان الثاني منقول عن الاول اه باضاح وهو تصويب في غير محله لا مكان تصحيح عبارة
الشارح بحسب قوله أو مما لحق به عطفها على منقول وهو حمل من فيه تسمية لاصلة النقل وحسن قوله
أو لفظ عطفها على لفظ الاول والمسمى أو كان ما مسمى به من مثال مفاعل أو مفاعيل بعض ما لحق بالجمع
من اسم جنس أعجمي أو لفظ ارتجل للعلمين ويرجح هذا أنه عليه يكون اللفظ المرتجل للعلمية داخل في علم الحاق
بالجمع فكأن مما شمله قول المصنف * وان به مسمى أو بما لحق * الخ بخلافه على نصب لفظ عطفها على منقول وانه
يكون هذا القسم زائدا على كلام المصنف فكذا في تصدير الشارح للباردة العنابة فقص على هذا التحققي
والله ولي العتابة * ثم لا بد من كون هذا اللفظ المرتجل للعلمية اعجميا لئلا ينافي ما أسلفه الشارح من أن
هذا الوزن لا يكون في العربية الا جمعا أو متغولا عن الجمع لا يقال نخل هذا القسم حينئذ في قوله من لفظ
أعجمي لانا نقول قد أسلفنا أن المراد باللفظ الأعجمي اسم الجنس المفرد الأعجمي (قوله مثل هوازن) كذا في

والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة مع أصالة الجملة أو قيام العلية مقامها فلا طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني دون الأول
 اه قال المرادى قلت مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية وعن الانعش اقوالنا
 والصحيح قول سيبويه لأنهم منه وأسروا بل من الصرف وهو نكرة وليس جماعلي ١٦٣ الصحيح اه (والعالم انصرف مركبا

• تركيب مزج نحو
 معديك يا فقد تقدم ان
 مالا ينصرف على ضربين
 أحدهما مالا ينصرف في
 تعريف ولا تنكير والثاني
 مالا ينصرف في التعريف
 وينصرف في التنكير
 وقد فرغ من الكلام على
 الضرب الأول وهذا
 شروع في الثاني وهو
 سبعة أقسام كما مر الأول
 المركب تركيب مزج نحو
 بعلبك وحضر صوف
 ومعديك يا لاجتماع
 قرينة المعنى والعلية
 وقرينة اللفظ بالتركيب
 والمراد بتركيب المزج
 أن يصلح الإسمان اسميا
 وأحدهما بالإضافة ولا
 باسناد بل ينزل بحرف من
 المصدر منزلة تاء التانيث
 ولذلك التزم فيه فتح آخر
 المصدر إذا كان معنلا
 فإنه يسكن نحو معديك
 لأن نقل التركيب
 أشد من نقل التانيث
 فجعلوا المزد التعليل من مد
 تخفيف بأن سكنوا له
 معديك ونحوه وإن كان
 مثله قبل تاء التانيث
 يفتح نحو رامب وقاعدة
 وقد يضاف أول جزأ
 المركب إلى ثانيهما
 فيستحب أن يكون ما
 معديك ونحوه تشبيها

نسخ وهي ظاهرة في نسخ أخرى مثل كشتم بشين مذهبهم جميع واعترض عليها بأن كشتم يضم الكاف
 اسم الشاعر المعروف وأجيب بأنه محتمل أن مراد الشاعر اسم آخر مفتوح الكاف غير اسم الشاعر
 (قوله والعلة في منع صرفه) أي ما معي به من ذلك (قوله ما فيه من الصيغة مع أصالة الجملة) هذا العلة الأولى
 كاصرة على ما معي به من الجمع كساد علم وحل ولا تشغل نحو أسروا بل وشراحيل ولا نحو هوزن وكشاحم
 وأهل العلة في هذين القسمين ما قاله البعض من وجود صيغة ينتهي الجمع قبل العلية وهذا (قوله أقسام
 العلية مقامها) أي وما فيه من الصيغة مع قيام العلية مقام جمعية التي كانت له أو جمعية غيره (قوله التعليل
 الثاني) هو ما فيه من الصيغة مع قيام العلية مقام الجمعية وقوله دون الأول هو ما فيه من الصيغة مع أصالة
 الجمعية (قوله لذهاب الجمعية) أي بالعلية التي خلفت الجمعية ثم زالت بلاخاف عنها (قوله لأنهم منعوا أسروا بل
 الخ) أنه رد لتعليل المبرد انصرف بذهاب الجمعية (قوله والعلية) مفعول يحذف بقصره المذكور بالزمر أي
 أقصد العلم انصرف صرفه وعلى حد زبداء كرم أخاه (قوله مركبا تركيب مزج) أي غير عددي وغير محترم بوجه
 كما تضمن قوله نحو معديك يا على ما في (قوله مالا ينصرف في تعريف ولا تنكير) هو ما أسدي عليته
 الوصفية وهو ثلاثة وعصم صرفه لعله واحد وهو ثان (قوله والثاني مالا ينصرف الخ) ضارطه ما أسدي
 عليته العلية (قوله بل ينزل بحرف الخ) التمرير للمركب المزج العربي فلا اعتراض بأن المركب العددي
 والمخترع بوجه والمركبين الأحوال والظروف مركبات مزجية مع أن التمرير لا يصدق عليها أفاده شيخنا
 السيد (قوله منزلة تاء التانيث) أي فإن الأعراب على الخن وما قبله ملازم لحالة واحدة وهي الفتح لأن
 نحو معديك يا كاسم كرم المارشح (قوله ولذلك) أي التثنية المذكور وقوله فإنه يسكن أي يبقى على
 سكنه (قوله بأن يسكنوا) الباء سببية مع الفتح بمنزلة تخفيف أو تصور به العمل المذكور وقوله ونحوه كقالي
 قلاسم مرضع وقوله وإن كان مثله أي الباء (قوله وقد يضاف أول جزأ للمركب) أي المزج سواء كان آخر
 صدره مالا أو لا فالله المذكور يسكنه بعد الإضافة لا يسكن مركبا جزائلا بالإضافة في قسم المزج في قسميته
 من جباها باعتبار حالته الأخرى أي حالته من جهه وأعلم أن هذه الإضافة لا معنى به لأن يكاملها ليس اسميا
 لشيء أضيف إليه يعمل حتى تظهر غرة الإضافة المعنوية بل هو بمنزلة أزع من حعفر فلا فرق في المعنيين
 بالإضافة وعدهما ولا فائدة لهذا الالتئيم على شدة امتزاج الكلمتين واتحادهما لأن المتضامين كالتثنية الواحد
 ولا ينافيه حصول هذه الغائبة المزج لأن فائدة الشيء قد تنفصل بغيره أيضا (قوله فيستحب سكن الخ) أي
 في الأحوال الثلاثة وقبل ففتح في النصب ويسكن في الرفع والجر (قوله تشبيها بيا درديس) أي بجماع أن
 كل من الباء في وسط وإن كان درديس كتحقيقا ومعديك كتهنيز بلا درديس اسم لدهاءه والنحو
 الثانية وخزعة للجب كاله في القاموس (قوله ولأن من العرب من يسكن مثل هذه الباء الخ) التمسد أن ذلك
 على سبيل الموازاة لا الوجوب وأن نقله البعض عن البهري وأقره وقوله مع الأفراد أي هدم التركيب كقوله *
 ولأن وأش بالجماعة داره وقوله تشبيها بالفاء أي في نحو والفتي بجماع أن كلا حرف عليته قوله ما كان حائرا
 في الأفراد معني جوارزه في الأفراد أن بعض العرب يحذف التنوين والفتح حال النصب وإن كان الله من الآخر
 يوجب الفتح وأن اللفظ في حد ذاته يقطع النظر عن لغة مخصوصة بخو زينة حال النصب الفتح كما هو لغة
 بعض العرب والتسكين كما هو لحنون حائز عن عديدهم آخره على فرض أن من يسكن يوجب التسكين
 مني جوارزه في الأفراد أن اللفظ في حد ذاته يقطع النظر عن لغة مخصوصة بخو زينة حال النصب الفتح
 كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو لغة بعض آخر (قوله ويعمل الجزء الثاني الخ) معطوف على يضاف
 قيامه الجزء الثاني المذكور على لغة مضافة صدره إلى بحرفه كما قاله المرادى وقوله معاملة أي معاملة نفسه

يأدرديس فيقال يايت معديك بولان من العرب من يسكن مثل هذه الباء في النصب مع الإفراد فيم بالالف لا تزم في التركيب
 لزاد ما للتل ما كان حائرا في الأفراد ويعمل الجزء الثاني معاملة لو كان معنويا

فان كان فيه مع التمر فاستب مؤثر امتنع صفه فكر مؤثر زام هززان لا يقع التمر في جمعة مؤثرة فيجر بالقصه ويعرب الاول بان تقتضيه
العوامل نحو جوارام هرز ورايت رام هرز ومرت رام هرز و يقال في حصر موت هذه حصر موت ورايت حصر موت ومرت
محصر موت لان ما ليس فيه من التمر في سبب تان وكذلك كز في اللغة المشهوره بعض العرب لا يصره حينئذ

في الصرف و عدمه (قوله فان كان فيه مع التمر) انما قال مع التمر لان المركب لم يخرج عن العلمه
بهذا الاعراب فهو معرفة و جزء المعرفة هنا المعرفة سم (قوله وبعض العرب لا يصره) أي كز باحث
أي حين اذا ضيف اليه معدى قال الخبيبي من قدر كز بالاعراب كز به منع صرفه ومن قدره اسمها الحزن
صرفه ومن قدر بكاؤنا في وقل فلا يؤخذ لهما الصلة معناه من الصرف ومن قدره اسمها الموضع أو
مكان صرفه دامني (قوله فصعله مؤثرا) لوقال كان الناطم جعله مؤثرا لكان أولى لان جعله مؤثرا
لا يفرع على ما قبله بل هو سبب ما قبله (قوله فشيها بخمسة عشر) لتعليل اثناء الجزأين على الفتح والمعنى
تدعيم النوع التكلم منه من المزجي وهذا النوع منه هو المربى بنوع آخر منه ليس الكلام فيه وهو
المبني فلا ينافي كلامه أن المركب المعدى من المزجي (قوله وقد نقاه الانبات) جمع ثبت ففتح المثلثة
(أ) وسكون الواحدة وهو التقة (قوله اخرج بقوله معديك بالخ) فيه ان المثال لا يخص اه
سم واحاب شيئا من الناطم كثيرا ما يستغنى بالتخيل عن التقديم أي وقوله المثال لا يخص معناه أنه ليس
نصافي التخصيص فلا ينافي أنه اخرج فيه لقرينة كعادته الناطم فافهم (قوله لا يصره) أي على الكسر
أما البناء فلان به اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين (قوله لا يدخل على لغة من بهر به)
اهل أن سيبويه لا يجوز فيه الا البناء على الكسر وأما الجري نحو زامه اعراب ما لا يصره قال أبو
حيان وهو مشكل الا ان يستند الى سماع والام يقبل لان القياس البناء لا يصره الا على الكسر
وصبر ورتما السماء واحدا (قوله وقد تقدم ذكره في باب العلم) أي ذكر المختوم به وبما فيه من اللغات
بعضها في المتن وبعضها في الشرح أي خلاصة ما في استقامتها هنا حتى ورد أنه لم يرد فيه جواز الاضافة كغير
المختوم به (قوله شجر بر) عين هجعة مفتوحة فمع فتح أول كل وكسره يقال ذهب القوم شجر برأي
متفرقين من أشرف البلاد بعدو برأ الضم سقط لانهم يتفرقون بها بعد معشهم عن بعض وسط طوافي الأماكن
التي تفرقوا اليها أتاده الدماميني وهذا المثال والمثال الثاني لما ذكر من الاحوال وأما الثالث فلما ذكر من
الظروف الزمانية (قوله وبيت بيت) تقول هو جاري بيت بيت وأصله بيتا لاصلة البيت الحذف الجار وهو
اللام وركب الايمان وعامل الحال ما في قوله جاري من معنى الفعل فانه في معنى مجازي وجوز وان يكون
الجار المقدر والى وان لا يقتدر جارا صلايل العاطف شرح الشنور (قوله وصباح مساء) تقول فلان يا أمنا
صباح مساء أي كل صباح ومساء الحذف العاطف وركب الظرفان فسد التخصيف ولو أضفت قلت صباح
مساء لما زاي صباحا مقترنا بمساء اه شرح الشنور وظاهره أن العاطف الذي تضمنه التركيب الواروفي
الرضي أنه الفاء لان الفعل التخصيف فتنه المعلوم اذا المعنى بأننا صباحا فساء عقبه بلا فصل الى ما لا ينتهي
فلما اجتمع الرضوي ومثال الظروف المكتوبة قولهم سهلت الحمرت بين وبين وأصله بيننا وبين حروف حركتها الحذف
ما أضيف اليه بين الأولى وبين الثانية وحذف العاطف وركب الظرفان بس (قوله وقيل بجوز فيه
التركيب البناء) أي حاله قبل التسمية بالتركيب والبناء وجه واحد هما والتمتاد و يؤيده أن المعرفة
اذا عرفت معرفة كانت عينا فيكون الراد التركيب المذكور في قوله زال التركيب وفي قوله وأما
تركيب الاحوال والظروف ومن ادعى غير ذلك فابض والبهوي فعليه اثبات (قوله كذلك جاري) أي
علم جاري أي الذي فعلنا فاعثنا قال أبو الفتح اذا قدمت رجلا من صرفه فلان الفه وان كانت زائدة فأنها
لما عرفت الفضا التي هي عن جرت مجرى الأصل وأما زان المعنى به رجل فانه لا يصره لان بهي بعد
انقطاع زائده ثلاثة أحرف وهذا لئلا يكون وضع اسماء العرب عليه وأما زان فانه يقي بعد الحذف على
أحرف واحد فله سم (قوله كذا قطان) بفتح التين المحجمة والطاء الهلالية اسم قبيلة من العرب سميت باسم

قوله في الاضافة هذا
مع كز بفعله مؤثرا
وقد بينا معا على
الفتح ما لم يعمل الاول
في سكون تشبيها بجمعة
عشر وانكز بعضهم هذه
الجمعة وقد نقاه الانبات
وقد سبق الكلام على ذلك
في باب العلم فثبتنا
الاول اخرج بقوله
معديك بالخ
مما ذكر بالمتن بويه
لأنه مبني على الأشهر
ويجوز أن يكون مجزوا
للتشبيح وكلامه على
هو مبني ليدخل على لغة
من بهر به ولا يرد على
لغة من بناء لا باب
الصرف الا موضع للمراتب
وقد تقدم ذكره في باب
العلم الثاني اختر
بقوله تركيب مزج عن
تركيب الاضافة والاسناد
وقد تقدم حكمه في باب
العلم وأما تركيب المعد
بجو خمسة عشر فخصم
البناء عند البصريين
وأجاز فيه الكوفيون
اضافة صدره الى مجزوه
وساقي في باب فان سمى به
ففيه ثلاثة أو خمسة
يقرب على حاله وان يعرب
أعراب ما لا يصره فأن
يضاف صدره الى مجزوه
وأما تركيب الاحوال
والظروف وشعر فغير

وبيت وصباح مساء اذا سمى به أضف صدره الى مجزوه زال التركيب هذا أي سيبويه
وقيل بجوز فيه التركيب والبناء كذلك جاري زائد فلا يصره كقطان

١ (قوله وسكون الواحدة) الخ الاقبيس في الفتح وقد سكت كافي شرح القاموس اه

وكأصمنا) يعني أن زائد في ضلالتهم مع العلة في وزن فسلان وفي غير نحو جملان وشمسان وحران ونظرة ان وأصمنا وقتن تقني
 التعميم بالتشليل «تنبهات» الأولى «علامة» بزيادة ألف والنون سقطت هاء في بعض التصاريف كسقوط هاء في رندنيان وكفران إلى
 نسي وكفران كأنهما لا ينصرف فخلامة الزائدة أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولا لأن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضطرب
 اعتبارا أن قدرت أصالة التضخيف فالألف والنون زائدتان وأن قدرت بزيادة التضخيف ١٦٥ فالنون أصلية معنالك حسن ان

جعل من الحس قوته
 فسلان وحكمه أن
 لا ينصرف وهو لا
 فيه ومن شره ما هاج
 حسان رسوم المدام

ومظن الحى ومبني انديام
 وان جعل من الحسن
 قوته فعل وسكنه أن

ينصرف وتبسطان ان
 جعل من شاط شيط اذا
 احترق لم يمنع صرفه وان

جعل من شطن انصرف
 ولو سبت برمان فذهب
 سبويه وانفلس إلى

المتع لكثرة زيادة النون
 في نحو ذلك وزغب
 الانقش إلى صرفه لأن

فما لا في النساء أكثر
 ويزيد بقول بعضهم
 أرض رمنة «الشاق

اذا أبدل من النون
 الزائدة لام منع الصرف
 اعطاء البديل حكم البديل

مثال ذلك أصمنا فان
 أصله أصيلان فلو سمي به
 منسح ولو بدل من حرف

أصله نون صرف بكس
 أصيلا ومثل ذلك حننان
 في حننا بدلت حرة نونا

«الشاق ذهب القرء
 إلى منع الصرف للعلية
 بوزيادة ألف قبل نون

أصلية تشبهها بالزائدة
 نحو سنان وبيان الصحيح صرف ذلك
 كذا مؤنث بها مطلقا وشرط منع العاركونه ارتق «فوق الثلاث أو كجور أو سقره أو ز بداس امرأة

لاسم ذكر «وجهان في العادم تذكر اسنق «وعجمة كهندو المتع أحق) «معان» الصرف اجتماع اللمعة والتأنيث بالتاء لفظا وتقدرا
 أما لفظا فخصوا طمعة ونحوها بصرفه لوجود اللمعة في معناها ولم يعمدوا إلى التأنيث في لفظه فان العلم المؤنث لا يفرقه العلامة فالتأنيث فيه غير
 إلا في حيل ويحصر آخرت في منع الصرف

أما انصرف (قوله وكأصمنا) ففتح الحزق وكسر هاء وفتح الباء الموحدة عند اهل المغرب والفاء عند أهل
 المشرق اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من نزلها وأسمه اسم فارس كذا في التصريح قال في القاموس وهي
 كلمة الجحمة وأصلها اسمها ان إلى الأجداد لانهم سكنوها في كلامها بقية أن فتح الحزق أكثر من كسر هاء
 وان الموحدة أكثر من الفاء (قوله فعلة الزائدة الخ) فاذأجل كل من زيادة ألف والنون وأصلها هما
 فسيوبه والخليل وعنان الصرف لوقا بال أكثر وغرها لا يحتمل الزيادة إلا بدليل اه حفيد (قوله فان كان
 قبلها ما حرفان الخ) يتبادر إلى الهم أن هذه مفعول قوله أكثر من حرفين أصولا وليس كذلك لأنه يلزم عليه أن
 يكون قوله فان كان قبلها ما حرفان الخ من صوماء إذا كانا في الأصل لا ينصرف وليس كذلك بدليل التشليل بحسان
 وحيدة فهو كلام مستقل (قوله أن قدرت أصالة التضخيف) أي أصالة ما حصل به التضخيف وهو الحرف
 الثاني قبل لمعظم أنصرف عفان قال ان هجوة أي لا حدة لمن العفوة لأن حدة حة أي لا حدة لمن
 العفة (قوله ان جعل من الحس الخ) عبارة مستقيمة مناسبة واعتراض البعض عليها بان المناسب لقوله ان
 قدرت الخ أن يقول ان جعل وزنه فلان الخ وان جعل وزنه فعال الخ باسقاط من الحس ومن الحسن غيرناض
 لا لا يفتي ودعواه أن الكلام فيما لا ينصرف فلا يلائمه قوله من الحس ومن الحسن قد عرفت معناه وما يتبادر
 من العبارة من أن التكميل بنحو حسان يخفى في الصرف وعدمه نظرا للاختيار من مسلم ولان تأنيده ماسا في
 رمان من اختلافه لا في مفعول واحد الخ لاجل الاعتبار من عند القائلين بصرفه والقائل بمنع صرفه بخلاف
 نحو حسان (قوله وشيطان الخ) استطراده لصفة والكلام في الأعلام ولأنه غير مضاعف وكلام الشارح
 في المضاعف وقد يصح في اللمة الأولى بان المراد شيطان المسمى به (قوله من شطن) أي بعدد من الحق
 وبإيه قديمه صياح (قوله لان في النبات أكثر) أي من فعلا بالضم (قوله رمنة) كذا في النسخ الشارح
 وفي بعض النسخ رمنة والمسمى كثيرة الرمان كذا قال ضياء وغيره وسها البعض فكس وضبط شيئا
 السدر رمنة بفتح الميم أي الأولى والثانية يؤيده ضبطه بالقسم كذا في النسخ الصحيحة من القاموس
 (قوله اذا أبدل من النون الزائدة لام الخ) حاصلة أن النظر للأصل لا للطارئ له سم أي في صورتين
 التين ذكرهما الشارح (قوله أصيلان) فتغير أصل على غير قياس اه تصريح والأصل العنى
 كما في القاموس (قوله صرف) لأصالة النون حيث لا تأهل من أصلي (قوله حننان) أي مسمى به لان
 الكلام في العلم (قوله كذا مؤنث) أي علم مؤنث وكذا جزم مؤنث كما في أي هز برة أو في حافة سم
 (قوله مطلقا) حال من الضمير في الحس (قوله وشرط منع العار) أي المؤنث العار من الهاء (قوله
 فوق الثلاث) على حذف مضاف أي فوق ذي الثلاث لأن الاسم لا يرتقي فوق الحروف الثلاثة ونحوها ارتقى
 فوق اسم آخر ذي حروف ثلاثة كذا في الشاطبي (قوله أو كجور) عطف على محل ارتقى وقوله أو سقر أو زيد
 عطفان على جور وقوله اسم امرأة حال من زيد (قوله وجهان) مبتدأ والموسع كونه في معرض التقسيم
 وفي العادم خبر وقد كبير مفعول العادم وسبق جملة في محل نصب نمت بكسر واو عجمة عطف على تذكر
 وكان عليه أن يندو تحرك الوسط الآن يقال وما أخذ من قوله كند (قوله في معناه) أي في باهتبار وضعه
 لمنه المتخض نفيه مع ما سقى (قوله وزم علامة التأنيث في لفظه) اعترضه سم بأنه متناف لما تقدم من الفرق
 بين ألف التأنيث وتاءه حيث استقلت الأولى بالندودن الثانية بأن الأولى لازمة لما هي فهدودن الثانية
 وأجيبا أن ألف لازمة مطلقا أي في العلم وغيره كالصفة والتاء ليست كذلك بل اختار في العلم وكلامنا

نحو سنان وبيان الصحيح صرف ذلك كذا مؤنث بها مطلقا وشرط منع العاركونه ارتق «فوق الثلاث أو كجور أو سقره أو ز بداس امرأة
 لا اسم ذكر «وجهان في العادم تذكر اسنق «وعجمة كهندو المتع أحق) «معان» الصرف اجتماع اللمعة والتأنيث بالتاء لفظا وتقدرا
 أما لفظا فخصوا طمعة ونحوها بصرفه لوجود اللمعة في معناها ولم يعمدوا إلى التأنيث في لفظه فان العلم المؤنث لا يفرقه العلامة فالتأنيث فيه غير
 إلا في حيل ويحصر آخرت في منع الصرف

وقد اختلف في التسهيل * الثامن مراده ان يعرف قوله بشرط منع الدار العاري من التاء لفظا والافاق من مؤنث بغير الالف الاوفسه التاء اما ملفوظة او مقدرة (والهيمى الوضع والتعريف مع هـ يدل على الثلاث صرفة امتنع) أى جمالا ينصرف ما فيه فرعية المعنى بالعلمة وفرعية اللفظ بكونه من الاوضاع الالهيمية لكن ١٦٨ بشرط ان يكون تعجمي التعريف أى يكون علميا في لغتهم وان يكون زائدا على ثلاثة أحرف وذلك نحو

ابراهيم واسماعيل واسحق فان كان الاسم تعجمي الوضع غير تعجمي التعريف انصرف كلاما اذا معي به رجل لانه قد تصرف فيه بقلبه عوضا وضعه الهم في فالحق بالامثلة العربية وذهب قوم منهم الشاويين وابن عصفور الى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك الى العلمية ابتداء كبتدائر وهو لا علم ثلاثي ساكن الوسط اعجمي مذكر أما المؤنث كما هو جوفه نوع الصرف لتقوى الهممة بالتأنيث وانما لم يحذف نوح ووطو لوجهان كما جاز في هندودعدهم ان كلا وجعلت سميان لان التأنيث سبب قوى فيكون اعتبارا مع سكون الوسط بخلاف الهممة قاله ابن هشام (قوله واسم) أن أسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام جموعة الصرف الاستعمارية ومبدا صالحي وهو نوح ووطو نطقه الاخيرين وكون الاربعة الاول عربية وقيل هو ذلك لان سبويه قد رفعه فهو اعجمي وصرفه الخففة وذهب ما يقال عن ان العرب من ولد اسمعيل وما كان قبل ذلك فليس به عري وهو قد قبل اسمعيل فكان كنوح كذا في الجاهلي قال العصام ورد على الحصري في الستة شئت وعزير وقال البيضاوي تنسوين عزير بنعاري أنه عري يترك تنسوينه بناء على أنه اعجمي اه واستشكل ابن قاضي بان ثبوت التنوين يترك في القرآن كما هو قضية القراءة بهما في جيب جوازها فكيف يكون أحدهما مبنيا على أنه عري والآخر على أنه اعجمي مع أنه في الواقع لا يكون هـ ياء وجمعا بل أحدهما فقط وأجيب بأنه يكفي في تخرج القراءة المطابقة لوجه نحوي وان لم يوافق توجيهه القراءة الأخرى وقد قرئ تنسوين على أن الالف لا لحاق وركب على أنه التأنيث ولا يمكن أن تكون في الواقع لهما والياء على أنه اعجمي ليست للتصغير لان الظاهر ان الكلمة وضعت علميا في لغة الهم فلا تكون للتصغير لاختصاص لغة العرب بآاء التصغير ولا ان الوكانت للتصغير لم تؤثر بحجته منع الصرف لما مر من أن الاعجمي اذا كان رابعا بآاء التصغير انصرف ولم يعتد بآاء فعل ما في كلام بعض على قول المصنف ولا يعتد بآاء فعل ما في كلامه (قوله نحو شر) بفتح الشين الهممة والتاء فوقه اسم قلعة فهو مؤنث بشكل على ما قلنا ان الهممة اذا انضمت الى تأنيث التثنية الساكن الوسط تحذف الميم فكيف لا تؤثر في تحريكه الا ان يقال اعتبارا بالتأنيث فيه غير متعين لجواز اعادة المكان يس (قوله والميم) فصره شخنا والميم بميم في القاموس من أنه حلاية تذكّر به وهو غير مناسب لان الكلام في العلم والميم بهذا المعنى اسم جنس ونقل شخنة السد عن السيد في شرح القاموس ان الميم تنطق باللام والميم هو ابن متوشخ بن نوح والاربع طاهر (قوله لان الهممة تبضعف) عليه قوله ولا فرق في ذلك الخ (قوله مطلقا) أى ساكن الوسط أو متحرك (قوله جازنا) المراد بآاء جازنا ما قبل الامتناع فيصعد قبل الواو في متحرك الوسط وقوله لو جدي بعض الشواذ المناسب لذهب من يجعل ساكن الوسط ذا

ولا أعلم لمن المتعجمين مخاهاوا لو كان منع صرف الهمي الثلاثي حائرا لوجب في بعض الشواذ كما هو بدعيه من الوجود العربية اه قلت الذي جعل ساكن الوسط على وجهين هو عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة وغيره

وجهين

ويحصل في الثلاث ثلاثة أقوال أحدها أن الهمزة لا أثر لها في مطلقا وهو الصحيح الثاني أن ما تحرك وسطه لا يصرف وفيما سكن وسطه وجهان الثالث أن ما تحرك وسطه لا يصرف وما سكن وسطه يصرف وبه جزم ابن الماجني في نسيات الأول قوله ز يد وهو مصدر زاد بز يد زادوز يادوز بدناه الثاني المراد بالهمزة ما نقل من لسان غير العرب ١٦٩ ولا يخفى بلفظ القيس الثالث إذا

كان الاعمى رابعا واحدا وصرفه لا يصرف انصرف ولا يصرف بالانه الرابع تصرف عمية الهمز بوجه احدها نقل الهمزة ثانيا خروجه عس أن زان الاسماء العربية فصار ابراهيم ثالثا عروضة من حروف الذلاقة وهو نحو ابي ابي فان كان في الهمزة السين فتسحب يكون هريما نحو عيه وهو هو قيسل وحروف الذلاقة تسحب يجمعها قولك مرتفل رابعا ان يجمع فيهم الحروف ما لا يجمع في كلام العرب كالهمز والقاف بغير فاصل نحو فتح وحق والصاد والهمز نحو صولجان والكاف والهمز نحو اسكر حنة ونسبة الزاء للوزن أول كلمة نحو رجس والزاي بعد الدال كمنه الماضي الخ فتنبيل للضمين وعطف عليه قوله وما سوى الخ ونحوه وما سلبت الخ وقوله وساطع وقوله وما صيغ الخ (قوله أو بهزرة وصل) وحكمه هزة الوصل في الفعل المبني ما قطع الدال المنقول من فعل بعد عن أصله فانه في نظرنا من الاسماء تحكم فبقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم ما اقتدار فان الهمزة تبقى على وصلها بعد النسبة لأن المنقول من اسم لم يولد عن أصله فلم يسبق الخ ورجع نحو قوله تصريح (قوله وما سوى أقبل وتقبل وتقبل) أي لأن هذه من الغالب كالمعجم باقي اسم ومثال ما رواه اندرج ويصرح (قوله وما سلبت الخ) اخترز باللامعة عن الخبر كقول وساتي وقوله من مصوغ بيان لما سلبت الخ وقوله وبناء فصل أي بالانشيد (قوله من غير فاعل) أماما صيغ للامر من فاعل كضارب بكسر الهمزة من ضارب بفتحها فليس من المختص ولأن الغالب بل هو الاسم أول فلا يؤثر تصريح (قوله والثلاثي) أي وغير الثلاث لأن ما صيغ من الثلاث من الغالب باقي اسم (قوله نحو انطلق ودوح) تمثيل لما صيغ للامر من غير فاعل وغير الثلاث (قوله مجرد من عن الضمير) اذ هو اقترابه لانه ما من المحكي لأن المنوع الصرف لأن العلم حيث منقول من الجمله لأن الفعل وحده لكن هذا

وحين ومحرك مقسم المنع أن يقول لو حذف بعض كلامهم لأن صاحب هذا المذهب لا يقول بشذوذنا منع الا أن يقال المراد بالانقطاع عدم وجوده في كلامهم هو أساطيل في وجهه وفي بعض الشواذ فظن (قوله ويحصل) أي من كلام النحاة لا بما تقدم اذ القول الثالث لم يتقدم (قوله وما سكن وسطه يصرف) أي وجوده بالغير الثاني (قوله مصدر زاد يز يد الخ) الاحسن أن يقول مصدر زاد يقال زاد يز يد الخ (قوله عروه من حروف الذلاقة) اعلم أن الهمزة لا يزدادها ولا يزدادها انما كساها أي يزداد من وجودها وجود العلم ولا يزداد من عدمها عدمه فساكن من وجوده الخلق الخامس أو الهمز وجود الهمزة ولا يزداد من عدم الخلق فيما ذكر عدم الهمزة فلا يزداد يوسف العجمي وقطو حذيقه حرف من حروف الذلاقة وهو الفاء اذا اجلبت ذلك علمت أن ما فرعه يس وتبعه شغوا والبعض على هذه العلامة بقوله فانه حرف من حروف الذلاقة صري وينبغي أن يقال حيث تنقل محمته ولم تكن فيسبب آخر ناشئ عن الغفلة عن حكم العلامة فتدبر (قوله بيان كان في الهمزة السين) أي ما ذكر من محبة الهمزة في حروف الذلاقة اذ لم يكن فيه السين فان كان الخ (قوله نحو عصب) هو الهمز والجوهر والبصر الضمير قاموس (قوله بغير فاصل) لم يشترط ذلك فيهمزهم ومثل لم يلبه الفاصل بالجرموق (قوله نحو حق) الأول بقاف مفتوحة وجو مشو بفتحة السين ما كتمت لغة تركية بمعنى أهر بوعني كم الاستعانة وأما بكم القاف فبفتح الهمز والثاني بكسر الهمز وسكون القاف بمعنى أخرج وقال في القاموس الحقبة بالكسر الناقة الحرمه وحق الطائر ذرق اه ولم يذكر كرج ونحوه من صنيع شغوا السيد أن مراد الشارح التمثيل بقوله حتى التركيتين وسيندري الشارح أن كلامه في الاسماء نحو حق ليس في اللغة التركيه أصحها اللهم إلا أن يراد بالاسماء مطلق الكلمات فتأمل (قوله نحو صولجان) بفتح الصاد واللام المحبين وجمع مصوغ الحية قاموس ومثله الجص والصبة (قوله نحو اسكر حنة) قال البعض بسكون السين وضم الكاف وضم الهمزة المشددة اسم لوعاء مخصوص اه وانظر ما ذكره الهمزة (قوله والزاي بعد الدال) أي كزاي بعد الدال والو قال والزاي للدال أي وتعبية الزاي للدال لكان أخضر وقيد الهمز بتعبية الزاي الدال يكون في آخر الكلمة وقوله نحو منتهى قال يس وقد تبدل زاه سينا (قوله كذلك ذوزن) أي طر ذو وزن في الست عطف الاسم على الفعل ليكون أحدهما في الآخر والآخر والاحسن هنا إرجاع الأول إلى الثاني لأن الأصل في الوصف الأفراد (قوله كاجد) منقول من فعل ماض أو مضارع أو من اسم تفضيل اه سم (قوله لا في نادر) أي في نفاذ نادر في غير علم بقرنة عطف العلم والهمزة عليه المظن يقتضي القارة وقوله كمنه الماضي الخ فتنبيل للضمين وعطف عليه قوله وما سوى الخ ونحوه وما سلبت الخ وقوله وساطع وقوله وما صيغ الخ (قوله أو بهزرة وصل) وحكمه هزة الوصل في الفعل المبني ما قطع الدال المنقول من فعل بعد عن أصله فانه في نظرنا من الاسماء تحكم فبقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم ما اقتدار فان الهمزة تبقى على وصلها بعد النسبة لأن المنقول من اسم لم يولد عن أصله فلم يسبق الخ ورجع نحو قوله تصريح (قوله وما سوى أقبل وتقبل وتقبل) أي لأن هذه من الغالب كالمعجم باقي اسم ومثال ما رواه اندرج ويصرح (قوله وما سلبت الخ) اخترز باللامعة عن الخبر كقول وساتي وقوله من مصوغ بيان لما سلبت الخ وقوله وبناء فصل أي بالانشيد (قوله من غير فاعل) أماما صيغ للامر من فاعل كضارب بكسر الهمزة من ضارب بفتحها فليس من المختص ولأن الغالب بل هو الاسم أول فلا يؤثر تصريح (قوله والثلاثي) أي وغير الثلاث لأن ما صيغ من الثلاث من الغالب باقي اسم (قوله نحو انطلق ودوح) تمثيل لما صيغ للامر من غير فاعل وغير الثلاث (قوله مجرد من عن الضمير) اذ هو اقترابه لانه ما من المحكي لأن المنوع الصرف لأن العلم حيث منقول من الجمله لأن الفعل وحده لكن هذا

٢٢ - (صبا) - ثالث

ويقبل من أوزان المضارع وما سلبت صيغته من مصوغ لالم بسم فاعله وناعضل وما صيغ للامر من غير فاعل والثلاثي نحو انطلق ودوح فإذ لم يجر من غير فاعل

فيل هذا النطاق ودخرج ورايت انطلق ودخرج وممرت انطلق ودخرج وهكذا كل وزن من الاوزان المبينة على انها تختص بالفعل والاسرار بالانذار من نحو ذلك

١٧٠

لديوهو يخلب نر زة وقشر لظائر و بالعلم من نحو خضم بالجمعة لير جل وشمر

لفرس والاعمى من
بهم واستبرق فلا يمنع
ويجدها من هذه الاسماء
اختصاص اوزانها بالفعل
لان النادر والجمعي لاحكم
لها وان العلم منقول من
فعل فالاختصاص باق
والمراد بالغالبا ما كان
الفعل به اولى اما الكثرة
فبما كثر واصبح وابل
فان اوزانها تقل في الاسم
وتكثر في الامر من الثلاثي
واما لان اوله زياده فله
على معنى في الفعل دون
الاسم كالفعل واكث
فان نظائرها تكثر في
الاسماء والافعال لكن
الهمزة من افعال والفعل
تدل على معنى في الفعل
نحو اذهب واكتب ولا
تدل على معنى في الاسم
فكان الافتتاح باحدهما
من الافعال اصلا لفتتح
باحد هما من الاسماء
وقد يصنع الامر نحو
يرفع وتضبط فانها كالثاني
في كونه على وزن يكثر
في الافعال وبشكل في
الاسماء وكاف في كونه
مفتوحا يدل على معنى
في الفعل دون الاسم
في تنبيهات الاول كما قد
انفتح عاذر ان التفسير
عن هذا النوع وان يقال
اوما صله للفعل كما قيل
في الكافية او ما هو به
اولى كما في شرحها

والتهليل اجد ومن التفسير عنه بالغالبا الثاني قد فهم من قوله يخص الفعل
او غالبا ان الوزن المشترك غير الغالب لا يقع الصرف نحو ضرب ودخرج

وقوله

وقوله غير الغالب أى فى الفعل فيصعب قبل الغالب فى الاسم والمستوى فيه هو الفعل (قوله لعيسى بن عمر) هو شيخ يسير به وشيخ شيخه الخليل دماصني (قوله فيما نقل من قول) أى من موازن فعل يقتضيان معنى من الفعل الماضي مطلقا أى لا يقدم صفة مخصوصه كما يدل عليه كلام عيسى بن عمر فانه قال كافى الشاطبي كل فعل ماض اذا سمى به فانه لا يصرف وبديل الرفع عليه يتبعان العرب اجمعوا على صرف كسب اسم رجل مع انه منقول من كسب اذا امره انزلوا كانت مخالفة لعيسى فى خصوص الماضي الذى على وزن فاعل كالقول مضرب بل يصح الرفع عليه بصرف كسب اسماء لان وزن كسب فاعل وكلامه فى موازن فعل (قوله) انا ابن رجل جلا الخ الجملة خلاف موضع خفض صفة لحذف واعرض بان الموصوف بالجملة لا يحذف الا اذا كان بعض اسم مجرور وعن اوفى كما فى النعت لكن تقل بس عن بعضهم عدم اعتبار هذا الشرط ونقل شخص السيدان اهما بغير مخصص بما اذا كان الموصوف روعا (قوله فهو محكي) نظرا لقرين فاعل على سابقه بانه انما ينفع كون الجملة محكية على جملته اسمى به الا على انها صفة لحذف لان الجملة الموصوف بها لا تسمى محكية بل هى اسمية لان كائن صفة به عبارة التوضيح وهى واجبها به يحتمل أن يكون معنى جلا من قولك لزيد جلا فاعل ضمير وهو من باب المحكيات كقوله * نشأت أخوالى بنى زيد * وأن يكون ليس بعل بل صفة لحذف أى انا ابن رجل جلا الامور اه فكان الظاهر أن يقول اهو محكي (قوله بنى زيد) فبز يسمي به وفيه ضمير مستر بديل رفعه على الحكاية ولو كان مجردا عن الضمير لم يرفع بالصفة تصرع (قوله) والذى يدل على ذلك أى الصرف فيما نقل عن الفعل الماضي خلافا لعيسى وما ذكره البعض من المناقشة فى الدلالة كونه كورة علم دماصني كناية على قوله فيما نقل من قول (قوله لماى أن الفعل قد يحكى مسمى به) أى على تسليم أن جلا مجرد عن الضمير معنى به لا نسلم دلالة على منع الصرف الذى ادعاه عيسى لاحتمال أن يكون محكاه على هذا المنهج وقوله بهذا السأى انا ابن جلا الخ (قوله ما يقرب من مذهب عيسى) انما قال يقرب لخالفته مذهب عيسى فيما غلب استعماله اسماء وانفتحه فيما غلب استعماله فعلا ولا نلاحظ لان نظره على الوزن يقطع النظر عن الماد ونظر القراء الى الماد ذات الوزن (قوله) الامثلة التى تكون الخ أى الكلمات التى تارة تكون اسماء وتارة فعلا لان غلب استعمالها افعالا الخ ولم ينقل الشارح حكم ما استعمل اسماء وفعلا على السواء عند القراء وعلله بجواز وجهين فى المعرفة اجمع (قوله فلا تحجره) أى بالكسرة والضمة البارز لامة لتأولها بالذ كوو (قوله وأن يكون لازما) أى ككلمة فهو قائم لازمه وزن ضرب وهو اصعب لازم على احدى لغاته وزن قطع ونحوها لازم وزنا كتب قال المحقق اعلم أن الوزن اذا كان مختصا بمحبة الموازنة فى اللفظ والتقدير وان كان غالبة الكونه مبدوا بن يادتهى ما نقل اولى من الاسم فلا تشترط الموازنة فى اللفظ لان أثلة مما ينسب على الوزن لو فاعل متصرف اهب وأشد علم ان اذا علمت هذا علمت عدم عموم قوله أن يكون لازما الخ اه وقوله اذا كان مختصا أى اوغاليا لكسرة فى الفعل دون الاسم بديل بقية كلامه والا ترقى كلمة هذا الكلام على الشرط الثانى وابداه القول علمت عدم عموم قوله أن يكون لازما بقوله علمت عدم عموم قوله أن لا يضرع بالتنبيه الى مثاله والاسم ومع كون البعض يتعده فى كناية ذلك على الشرط الاول تصرف فى عبارته واختصارها فاعلمنا واختصارا تخمين (قوله الثانى أن لا يضرع الخ) اعترضه البعض بانه لا حاجة الى هذا الشرط فان ما أخرجه من محذور وقيل خارج من الضابط السابق للوزن المختص وخارج ايضا بقيد السلمة فى قوله ما عاومنا علمت حسنة من مصوغ لم يلزم فاعله لان الرادى السلام عندهم ماسلم من الاهتلال والتضعيف وعكن أن يدفع ما خرج من ضابط الوزن المختص لا يستلزم خروجه من مطلق الوزن المختص لانه فى شرط مطلق الوزن المختص وقوله وما سلمت الخ من مدخول كاف التمثيل والمثال لا يختص بقدر (قوله نحو امرئ) أى على لغة الاتباع فيه فان سمى به على لثمتن بل لم يفرق عنه منع من الصرف لكونه الوزن لا ما حبشته وكذا الكلام فى ابنه على اللغتين دماصني بخذف (قوله) وفى الرفع شيئا بالامر من خرج رديان مجزئة مكسورة كما

ارادنا انا ابن رجل جلا الامور وجرها فاجلا جملة من فعل وفاعل فهو محكى لا يمنع مسن الصرف كقوله نشأت أخوالى بنى زيد والذى يدل على ذلك اجماع العرب على صرف كسب اسم رجل مع انه منقول من كسب اذا امره وقد ذهب بعضهم الى أن الفعل قد يحكى مسمى به وان كان غير مسند الى ضمير ومثما بهذا البيت ونقل عن القراء ما يقرر مذهب عيسى قال الامثلة التى تكون للاسماء والافعال ان غلبت للافعال فلا تحجره فى المعرفة فهو رجل اسمه ضرب فان هذا اللفظ وان كان اسما للعل الأبيض هو أشهر فى الفعل وان غلب فى الاسم فاجز فى المعرفة والسكر فهو رجل مسمى بحجر لانه يكون فعلا تقول حجر على الغاضى ولكنه أشهر فى الاسم الثالث يشترط فى الوزن المنع للصرف شرطان احدهما ان يكون لازما والثانى أن لا يضرع بالتنبيه الى مثاله والاسم فخرج بالاول نحو امرئ فاعلم بهى ما انصرف وان كان فى النصب شيئا بالامر

من علم وفى الجر شيئا بالامر من ضرب وفى الرفع شيئا بالامر من خرج لانه مخالف لافعال يكون عنه لا يلزم كونه واخذه قطف لتعريفه الموازنة وخرج بالثانى نحو رديان فان اصله ما رددت قوله (قوله المحكى أى بالكسرة) فهم ان قوله لا يضرع من الجبر وليس كذلك بل هو من الاجراء

وعزى فهو على مثال ذكرى بخلاف المجدود فحذفوا شبه التي التي كثيرا لما حقه به حكمهم اسم رجل فله منسوبه به ممنوع
 الصنف الشبه به اميل فالوزن والامتناع من الانفلال ويحذون عند الى على حيث منع صرفه لغيره وبه الجملة ترى ان جردون
 وشبهه من الاعلام التريدى احرهاوا وبمضمونون اغير جملة لا يوجد استعمال ١٧٣ عرى بحول على العربية بل في
 استعمال عجمي حقيقة

أوحكا فالحق بما منع
 صرفه بالتعريف والجملة
 المحضة فالتعريفان
 الاول كان ينبغي ان
 يقيد الا ببالقصورة
 صريحاً او بالمثل او بهما
 كما فعل في الكافية فقتال
 والاف الاطلاق مقصوداً
 منع كذا في ان ذاعلمة
 وقع الثاني حكم الف
 التكرار حكم الف الاطلاق
 في انهما منع من الغيبة
 تعريضاً كره بعضهم
 (والصلى منع صرفاً فان
 عدله كقول التوكيد
 او كقول العدل
 والتعريف ما تعاصير
 اذانه التعيين قصداً
 بتعريف أى يمنع من
 الصرف اجماع التعريف
 والعدل في ثلاثة اشياء
 احدها فعل في التوكيد
 وهو جمع وكتم وجمع
 وفتح فلها معارف بنسبة
 الاضافة الى ضمير التوكيد
 فشايت بذلك العلم الكونه
 معرفة من غير قرينة
 لغوية هذا ما مضى عليه
 في شرح الكافية وهو
 ظاهر من مذهب ميمونه
 واختاره ابن عبيد نور
 وقيل بالعامة وهو ظاهر

فكانت لاجتم ناشن في الكلمة اه (قوله وعزى فهو على مثال ذكرى) كذا ذكر في نسخ والعزى
 بعين موهلة فزى اسم لرجل الذي لا يلهو وكسباً في الشرح في باب التائب وافهه للاطلاق بدوهم وزك
 مثال الضم اهدم الف الاطلاق في فعل بالضم بل هي التائب تكتفي (قوله بخلاف المجدود) أى الف
 الاطلاق المجدود فلانها لا تقع في مثال صالح الف التائب (قوله بخلافه) بين موهلة فلام فوحدة اسم
 لصيغة العزى والفاء المجدود للاطلاق بقرطاس وانما لم تكن الفه للتائب قال القارضى لان علماء لا يوازيه شي
 من أوزان الف التائب المجدود كسباً فان شاء الله تعالى في علامة التائب (قوله وشبهه التي) يعرب
 شبهه (قوله لشبهه بياض) فيكون ما نهى عن الصرف العلمية وشبه الجملة (قوله التعريف والجملة) أى
 الحكمة بقرينه ما بعد وهو يعرب عنها شبه الجملة (قوله في استعمال عربي) أى في استعمال شخص عربي
 مجبول على العربية أى فصيح موقوف بمرسته (قوله والجملة المحضة) يعنى الحقيقة (قوله حكم الف التكرار)
 أى الى اقرب الاجل تكتفي بحروف الكلمة وتلقها بألف التائب كالف الاطلاق فقال قد عناه (قوله نحو
 قبحه ثرى) ومن ادخلها في الف الاطلاق فقد سد الذليل في اصول الاسم سدأى فليكن به اه نصريح
 والتعريف الى الجمل العظيم والفصل المبرز فاموس (قوله والصلى) أى حقيقة او حكماً بقرينة التمثيل
 بفعل التوكيد فانه ليس به حقيقة عند الناظم كافي شرح الكافية ونصيح بعضهم بقاء العلمية على ظاهرها
 يجعل للكاف التنظير للتمثيل عنه المعطف في قوله او كنهه لان فعل مثال قطعاً فلما نسب ان يكون ما قبله
 كذلك نعم يصح ذلك الا بامارة كلامه من على القول بان فعل التوكيد علم حقيقة يعنى هو الا حاطة وان
 كان خلاف ما مضى عليه في الكافية (قوله كقول التوكيد) الاضافة على معنى القام اوفى وكلام الشارح
 يشير الى هذا (قوله كنهه) هو محسن للثلب (قوله اذانه) الباعضى في متعلقة بغير قصد الى مقصودا
 حال مؤكدة من نائب الفاعل وفي كلامه ادخل ادعاه المضارع وهو جاز وان كان قليلاً (قوله بنسبة
 الاضافة الى ضمير التوكيد) والاصل في ربات التسامع جميع حذف الضمير العلم واستغنى بنية الاضافة
 ونصف هذا القول بان تصرف الاضافة بغير معتبر في منع الصرف واجيب بان عدم اعتباره اذ واحد
 المضاف اليه لا يمنع من الصرف لا بغيره واما مع حذفه في المانع من اعتبار ما (قوله فشايت بذلك
 العلم الخ) فان سمي به أى بفعل المؤكدة فله منسوبه بقرينة المنع عن الاخفش صرفاً لان العدل
 انما كان حال التوكيد وقد ذهب فان تكرر بعد التسمية صرفاً فالكلام بالعلمية بلا عوض عنه بخلاف آخر
 لا يوفى الاصل صفة افاذه السبوطى (قوله وقيل بالعلمية) أى لانه على الاطالة اه نصريح ففى علم حسن
 للمنى كسبحان (قوله وهو ظاهر كلامه من هنا) لانه مثل العلم المدول بفعل التوكيد وانما كان ظاهره لا مكان حل
 العلم في كلامه على ما يميل العلم حكماً وهو ما يشبه العلم الحقيق في كون تصرفه بغير اداة ظاهرة (قوله ورد
 في شرح الكافية ترا بطله) فقال الوليس بى جمع يعلم لان العلم اما شخصى او جنسى الفاضلى مخصوص
 ببعض الأشخاص فلا يصح لغيره والجنسى مخصوص ببعض الأشخاص فلا يصح لغيره وجمع بخلاف ذلك
 فالعلم بعلمية ما قبل اه قلت علم الاطالة من قيل علم الجنس المعنوى كسبحان التسبيح وقار زكاه وقية
 بالقاعد بوى انه لا يتصرف في منع الصرف من المعارف الاعلى تصريح (قوله وشبهه العلمية) أى نظراً لكونه
 معرفاً بغير اداة ظاهرة وقوله او الوصفية أى وشبه الوصفية أى نظراً لكونه مذكرة فعل ومؤنثه فعلا كقوله
 شأن الصفات (قوله ومعدولة عن فعلوات) عطف على معارف في قوله السابق فلها معارف بنية الاضافة
 سم (قوله لان مذكرة جمع الخ) كان ينبغي ان يقول ولا تذكرة الخ لان هذا فعل اعليل آخر للناظم وابنه غير اعليل

كلامه هنا ورد في شرح الكافية وابطله وقال في التسهيل شبه العلمية او الوصفية قال أبو حنيفة ونحوه ان العدل منع من شبهه
 الصفة في باب جمع الاعراف فله سلفاً ومعدولة عن فعلوات فان من ادخلها جمعاً وتكادى صفاً وتعالى عما يقاس فعلا هذا
 كان امما ان يصح على فعلوات كصفاً او محصوراً لان مذكرة جمع بالواو والنون ففى مؤنثه ان يصح بالالف والتاء فلهما اختيار
 النظم وقيل معدولة

فن فعل لان قياس الفعل فاعلان يجمع مذكر مؤنثه على فعل نحو خرج في آخر يومه وقول الاختفش والسراقي واختاره ابن عصفور
وقيل انه معدول عن فعال كصراع وصحاري والجميع الاول لان فعلا لا يجمع على فعل الا اذا كان مؤنثا لافعل صفة كحمراء وصفراء ولا على
فعال الا اذا كان اسما محض لا مذكرا كصراع وجماء ليس كذلك والثاني علم المذكر المعدول الى فعل نحو عمر وزفر وزحل ومضرب وثل
وهبل وبشم وقثم وجمع فونج وحذاف ٥٤ فممر معدول عن عامر وزفر معدول عن زافر وكذا باقية اقبل وبضها عن اقبل

ابن هشام السابق في قوله فان مفر داتها جماء وكنتاهو بصعاهو يتواءموا لقياس فعلا الخ ولان صنينه لوم
ان صهر له مذكر ونس كذلك كاس صرح به الشارح افعاله البهوق (قوله عن فعل) اي بضم الفاء وسكون
العين (قوله وقيل انه معدول عن فعال) اي لان فعلا الذي ليس بصفة قيا به ان يجمع على فعال دما ميني
(قوله صفة) حال من فعل وقوله لامذ كره بيان اقوله محضا كائنه عليه عبارة الدما ميني (قوله وجماء
ليس كذلك) لانه ليس بصفة وله مذكر ففعل القولان الاخيران (قوله نحو عراخ) دخل تحت نحو معدول
وعصم وبلغ وبجي لجملة الاعلام الموازنة فعل خمسة عشر (قوله زفر عن زافر) بمعنى ناصرا واحمال كاف
الفارسي قالوا ما زفر بمعنى كثير العطاء فصرف لانه مذكر بدل دخول ال عليه اه (قوله وهونول) قال
ابوحيان لاننا لا نعلم مستعمل وان فعل مستعمل قال في الصحاح النعل بالفتح بلز زائد في الانسان واختلاف
مناتها يقال ورجل افعول وامرأة فعلا اه (قوله عار بامن سائر الموانع) اي غير العلية لان الكلام في العلم
(قوله لم يقدر عدله الخ) واعاقد رال عدل دون غيره لامكانه دون غيره دما ميني (قوله عن عامر اسم المفعول
من الصفة) صرح في ان المعدول عنه العلم لا الصفة (قوله هو التخييف) اي يحذف الالف (قوله فان ورد
فعل مصر وفالخ) وما لم يسع صرته ولا عدمه قسيه به بصرفه جملا على الاصل في الاسماء وغيره بمنز
جملا على المالك في فعل علما وليس محذوفه الخضر اوى اه تصرفه وهارة الاشياء بسبوطي قال في البسيط
لومي بفعل عالم ثبت كفية استعماله ففعله ثلاثة اقواله احدها الاولى منع صرته جملا على الاكثر والثاني
الاول صرته نظرا الى الاصل لان تقدير العدل على خلاف القياس والثالث ان كان مشتقا من فعل منع من
الصرف جملا على الاكثر والاصرف وهو نحو كلام سيبويه اه (قوله وهو علم) يظهره ان هذا القيد
ليكون الكلام في الاعلام بان ما ورد مصر وفخوه وصف تحطيمه وليد ليس افعاله معدول او الاستحقاق منع
الصرف (قوله من اود) اي مشتق من الود وقوله من الاداى ما نحو من الادلان الاد بكسر الهمزة فمعنى
العظيم ليس معدولا (قوله فان منه للتأنيث) اي المعنوي باعتبار البقعة وتوحيه باعتبار المكان لانه
فيه قرينة في السبع (قوله ونحو قتل) يفوقين اه لبعض فظما ماء الترك وقوله عند من يرى الخ
اما عند من يرى هدم منع ففان تمل العلية والعدل وقوله اذ لا وجه الخ هلة اقوله لم يجعل معدولا
(قوله بهذا النوع) اي الثاني (قوله حكم عمر) فان ذكر زال المنع سبوطي (قوله لان عدله محقق)
فقد رعد معدول عن عاد روفى معدول عن فاسق وهذا محذوفه في قول النسخة واما بعد ما سبق لفظ
المعدول على ما هو عليه فاعترفنا انه العلية وبقاء لفظ العدل دما ميني (قوله مصر اذا اراد به مصر يوم
بعينه فالاصل الخ) كان يكفي ان يقول مصر اذا اراد به مصر يوم بعينه فهو محذوف ظرف الخ زمانا
زاد قوله فالاصل الخ لبيان وجه العدل ليكن برديا به انه قد بينه في قوله اما العدل الخ وان لم يذ كر
الاضافة فامل وقوله اذا اراد به مصر يوم بعينه اي وجعل ظرفا كما سبقت (قوله نحو حيث يوم الجمعة مصر)
قال في مصنف اذ من الغنى وعمل العامل في ظرف زمان يجوز ان اكان احدها اهم نحو تلب يوم الجمعة مصر
اه واستشكل بان الصهر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقابل وضبطه بعضها للسند الاخير من الدليل
واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها وما بين الفجر والفرق بقل بمصدق احدا لظفره في الآخرة
عمر واجيب بحسب المعدول على اول الفجر لقر بعينه او جعل اليوم على ما شمل ما قبل الفجر (قوله

وهونول وطريق العلم
بدل هذا النوع جماعه
غير مصر وفار بامن
سائر الموانع وانما حصل
هذا النوع معدولا لمرين
احدها انه لم يقدر
عدله لزم ترتيب المنع على
عله واحدة اذ ليس فيه
من الموانع غير العلية
والاخران الاعلام ينسب
عليها النقل فجعل عمر
معدولا عن عامر العلم
النقول من الصفة ولم
يجعل مصر تليها وكذا باقية
وذكر بعضهم لعدله
فائدة تنبيها على غلظة
وهي التخييف والاخرى
معتوبة وهي تخييف
الغلبة اذ قيل عامر لغوهم
انه صفة فان ورد فعل
مصر وفخوه علم علما
ليس بمعدول وذلك نحو
اددوه وعند سيبويه من
الود فمزته عن واد
وعند غيره من الادوهو
العظيم فمزته امسية
فان وجد فعل مانع من
العلم لم يجعل معدولا
نحو سبوطي فان منه
للتأنيث والعلية ونحو
تلب اسم اعجمي فالمانع
له الجمعة والعلية هند

من يرى منع التأنيث الجمعة اذ لا وجه لتكلف تقدير العمل مع امكان غيره ولو تخفى بهذا
النوع ما جعل علما من المعدول الى فعل في النداء فمختر وفن تحكيمكم عرفا للصف وهو احق من عمر بمنع الصرف لان عدله محقق
وقد لم يجر مقتدر اه وهو منه سيبويه ذهبا للاختفش وتبعه ابن السبكي صرته الثالث مصر اذا اراد به مصر يوم بعينه فالاصل ان
يعرف بالاداء بالاضافة فان جرد من مانع قصد التأنيث فهو حيث ظرف لا تصرف ولا تصرف نحو حيث جئت يوم الجمعة مصر والمانع له من
الصرف العدل والتعريف افعال العدل

فمن اللفظ بالفاء انه كان الاصل ان تعرف بمواضع الالف فبقيل بالعلية لانه محل على هذا الوقت وهذا ماحصر به في التسهيل وقيل بشدة العلية لانه تعرف بغير اداة ظاهرة كالمعروف واختيارا بن عصفور وقوله هنا والتعرف بوجه ١٧٥ اليه اذ لم يقل والعلية وذهب صدر

الافاضل وهو ابو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطري زى الى انه مبني لتضمنه معنى حرف التعريف قال في شرح الكافية وما ذهب اليه مردود بثلاثة أو حجة أحدها ان ما ادعاه يمكن وما دعيته يمكن لكن ما ادعيته أولى لانه خروج عن الاصل بوجه دون وجه لان النوع الصرف على الاعراب يختلف ما ادعاه فانه خروج عن الاصل بكل وجهه الثاني انه لو كان متبعا لكان غير الفتح أولى به لانه في موضع نصب فيهما احتساب القصة لثلاثتهم الاعراب كما اجتنبت في قبل وبعد والنادى المبني الثالث انه لو كان متبعا لكان جازا الاعراب الاعراب جوازا اعراب حين في قوله على حين عانتا المشب على الصبا لتساويهما في ضعف سبب التباين كونه عارضا وكان يكون علامة اعرابه تنويه في بعض المواضع وفي عدم ذلك دليل على عدم البناء وان فخته اعرابية وان عدم التنوين انما كان من اجل منع الصرف فلو نكر مبر وجب التصرف

فمن اللفظ بال اي عن لفظ معبر المفعول بال اي الالهية كافي الدما مضي وذلك لانه اسم جنس اربعة معين كرجل اذا رده معين لخطه ان يكون مع الاضافة أو لانه لم يكن عدوا عن قرته بال الى جعله على ما على هذا الوقت فان قلت كما يجوز ان يكون مع ولا عن ذي الي يجوز ان يكون معلولا عن المضاف فلم يحكم بانه معلول عن ذي الام دون المضاف فاجاب بان التعريف بال انحصار من التعريف بال اضافي والعرضية داعية الى اعتبار التعريف ومعها انما تركب قدر الحاجة فلهذا لم يقل الشارح أو الاضافة نعم المضاف بقوله سابقا فالاصل ان يعرف بال أو بالاضافة واعلم ان عدل مبر تحققي لا تقديرى لما عرفت من انه بذل عليه دليل غير منع الصرف وهو انه اسم جنس اربعة معين لخطه ان يعرف بال بخلاف التقدير فانه لا دليل عليه الامتناع الصرف وليس المراد بالتحققي ما نطقوا باصله (قوله بالعلية) قال المحقق اى الشخصية ام قال مع ويلزم عليه تعدد الاوضاع بتعدد الامور الالهية اى والاصل عدم تعدد الوضع فالأمر بحمله على جنس (قوله وهذا ماحصر به في التسهيل) استشكله أبو حنيفة ان المعدول به يشتمل على معنى المعدول عنه كاشتغال مثنى وفنسى على معنى اثنين اثنين وفاسى وكفى يشتمل مبر على معنى السهر ويكون علم على ان تعرف بال العلية لا يجمع تعرف بال الام فلا يجمع عليه مبر اشتماله على معنى السهر مع اختصار (قوله الى انه مبني) هذا انما اربعة اقوال فلهذا ذكرها الغارضى ثالثها انه معرب مصروف ومبنيته الشارح عن السهلي والشلوبين المعتبر رابعها انه لا معرب ولا مبني وهي مفرضة في مبر المراد به معين المعدول لظرفا فان نكر صرف وان اربعة معين ولم يحمل ظرفا نكر بال أو أضيف وجودا كما صرح به الدما مضي (قوله لتضمنه معنى حرف التعريف) الفرق بين العدل والتضمن ان العدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه الاسمي والتضمن من اشراك اللفظ معنى زائدا على اصل معناه من غير تغييره عن صيغة الاصلية فمصر اندك كور عند الجمود وغيره من لفظ المصروف من غير تغيير لعماده وعند صدر الافاضل وادعى صفة الاصلية مع اشراكه معنى زائدا على اصل معناه وهو التضمن اذ قد في التصريح بال التعريف على العدل في اللفظ دون المعنى وعلى التضمن بال كس (قوله ما ادعاه) اى من البناء وتضمن معنى حرف التعريف فاما صنف اغناسر امكان التضمن الذى على مبر صدر الافاضل البناء لا وجوده وانما يحكم بعدمه لان ما سلمه له اسلم له نفي ما لم يلقه البعض عن المبني واقره من الاعتراض (قوله لا يخرج عن الاصل بوجه الخ) ايضا حان اصل الاسم الاعراب والاضافة فالنوع من الصرف عدول عن وجه البناء عدول عن وجه مع (قوله لكان غير الفتح الخ) قد ينقض بام لا للتبعية المبني لان بناءه على التضمن مع انه في موضع نصب فعمل كلامه باعتبار الغائب (قوله فيجب احتساب القصة) اى بنا كذا لوافق قوله قيل لكان غير الفتح أولى به (قوله جازا الاعراب) اى جوازا وقومها كما يؤخذ من بقية كلامه (قوله جوازا اعراب حين) اى اذا اضيف الى جملة واللام باطل عند صدر الافاضل لانه مبني عنده مطلقا كى بال (قوله في ضعف الخ) كوف كون كل منهما ظرفا زمانيا (قوله يكون عارضا) اعترضه البعض بان الفرق بين مبر وحين ظاهر لان سبب بناء حين اضافته لمبني وهي مجوزة للبناء لا موجهة وسبب بناء مبر تضمنه معنى الحرف وهو موجب لا يجوز كمالا يقتضى اى ويجوز اشراكا كما في عرض البناء لا يقتضى جوازا للبناء فلهذا يكون البناء العارض واجبا كبناء الندى واسم لا (قوله لو كان يكون الخ) عطف على كان جازا الاعراب (قوله في عدم ذلك) اى التنوين دليل على عدم البناء لان انتفاء اللزوم وهو جوازا الاعراب مع التنوين بوجوب انتفاء اللزوم وهو البناء فثبت وجوب الاعراب مع عدم الصرف (قوله فلو نكر مبر) هذا مقابل قوله اذا اربعة معين ومبنيته واعلم ان هذا من تمة كلام المصنف في شرح الكافية فلا يعترض بان الاولى مانعة عن جعله الاقوال في مبر المعرفة (قوله الى انه معرب) اى ومصرف كما يؤخذ من قوله وانما حذف تنوين الخ واختلاف بين السهلي والشلوبين انما في علة حذف التنوين

والانصراف كقوله تعالى سبحانه مبر مصروف من عندنا اه وذهب السهلي الى انه معرب وانما حذف تنوينه لئلا يمتنع الصرف وانما حذف تنوينه لئلا يمتنع الصرف وانما حذف تنوينه لئلا يمتنع الصرف وانما حذف تنوينه لئلا يمتنع الصرف (تنبيه)

عن فاعلة وهذا رأى
سيبوويه وقال البرد للعلمية
والثابتين لا ينعون كزنب
وهو أقوى على ما لا يخفى
وهذا ألف الس آخره
فأما نحو وبار ونفكار
وسفار فكثره يتيه على
الكسر كاهل الحازلان
لغتهم الامالة فأكسروا
توضوا اليه اولو منعه
الصرف لامتنته وقد
جمع الاعشى بين اللتين
في قوله ومردهر على وبار
فهلكت جهرة وباز
• تنبيهات • الاول
أنهم قوله مؤنثان حذام
وبابه لشيء بهم كرم
بين وهو كذلك بل يكون
معرا بما نوعان الصرف
للعلمية والنقل عن مؤنث
كثيره ويجوز صرفه لانه
أغما كان مؤنثا لارادته
بما عدل عنه فلما زال
العدل زال التائب بزواله
• الثاني فقال يكون
معدولا وغبر معدول
فالعدل اما على مؤنث
كحذام أو تقدم حكمه واما
أمر نحو زال واما مصدر
نحو جاد واما حال نحو
• وان قيل فتلوق الصعيد
بداد • واما صفة جارية
نحو في الاعلام نحو حلاق
للينة واما صفة ملازمة
للنساء فموصوف في هذه
نحو أنواع كها مبنية على
الكسر معدولة عن
مؤنث فان سمي بعضها

محو زائلا لا موجب مع والجنسية هي العلمية والجمعة وزائدة الألف والنون والتائب لانه علم بلدة والتر كيب
(قوله حذام) معدول عن حاذم عن الحذف وهو القطع ومن هذا الباب صلاح اسماء مكة وسكاب اسماء
لغرس (قوله جشما) معدول عن جاشم أي عظيم كافي سم (قوله وهذا رأى سيبويه) وهو مقتضى قول
المصنف وهو نظير جشما (قوله وهو أقوى على ما لا يخفى) أي لأن التائب متحقق فلا حاجة إلى تقدير العدل
لانه انما يقدر إذا لم يتحقق غيرها وأجاب الدماميني بأن التائب على الاعلام النقل فلذا جعلها سيبويه بمنقولة
عن فاعلة المنقولة عن الصفة كما تقدم في عمر وعلى مذهب المبرد تكون سر تحية وأجيب بغير ذلك أيضا كما
ذكره ههنا (قوله نحو وبار) اسم لارض كانت له ادوة تقار اسم مدينة وسفار اسم مأوى وكل معدول عن فاعلة
وقولنا سفار اسم مأوى متعاقبه التوضيح قال شارحه من مبادي العرب لم يحفظ فيه معنى التائب ولهذا قال سيبويه
اسم لمأوى وقال الجوهري اسم لثوب وهو المناسب لأن الكلام في اعلام المؤنث والماء مذكرة اه (قوله لان
لغتهم الامالة) أي لتعجبهم كغير حوله واعتراض بان التوصل للامالة ليس من أسباب البناء وليس
فتقتضى امالة جميعهم أن جميعهم يندون على الكسر لا كثرهم فقط وبذلك بان سبب البناء ليس التوصل
للامالة بل الشبه بزال على ما تقدم لكن أكثرهم اعتبر بهذا الشبه لتقوى به ترتيب الامالة التي هي لغتهم
عليه وبعضهم يعتبر لكونه لا يقتضى البناء عنه ولم يعتبر ترتيب الامالة عليه لكونه لا يخضع الى الامالة
الا عند تحقق مقتضى الكسر فأعرف ذلك (قوله وقد جمع الاعشى الخ) أي حيث كسر الأول بلا نون
كافي الفارض في رفع الثاني بالفتحة قال الدتوشي فيه اشكال لان الاعشى ان كان غير تعجبى فليس عنده
إذا البناء على الكسر وكذا ان كان من أكثر بني غم وان كان من القليل فليس عنده الا الاعراب وقول
بعضهم يجوز للعري أن يتكلم بغير انفسه مردود اه والحقيق كما لوحظنا سابقا ان العري قادر على التكلم
بغير لغته وحيدته لا اشكال نعم قال في شرح الشذور وقيل ان وبار الثاني ليس باسم كوار الذي في حشو
البيت بل الواو عاطفة وما بعده افضل ماض وفاعل والجملة معطوفة على قوله هلك وت قال أولا هلك
بالتائب على معنى القبيلة وثانيا وبار والتائب كمر على معنى الحى وعلى هذا القول يكتب بار وبارا واولا واولاف
كما يكتب سارا اه فعلى هذا القول لا جمع بين اللتين (قوله والنقل عن مؤنث) لو قال والتائب بحسب
الاصل لكان أحسن لان النقل نفسه ليس من أسباب منع الصرف (قوله لانه اغما كان مؤنثا الخ) أي لان
حذام اغما كان مؤنثا لانك أردت به في حالة كونه اسميا لا نثي مدلول المؤنث الذي عدل عنه وهو حاذم فلما زال
المدل بحمله اسماء كرم وعدم ارادة مدلول حاذم زال التائب فاتفق سبب منع الصرف وانما زال العدل
بذلك لانه لا يضر أن يكون في حالة كونه اسميا كرم معدولا عن حاذم لامتناع اطلاق حاذم على الذكر
مع أن شأن العدل صحة اطلاق المعدول عنه على مسمى المعدول ولو قال شارح يدل قوله فلما زال العدل الخ
فيما ترد ذلك زال التائب فزال المعدل بزواله لكان وانما قلنا مل (قوله واما أمر) ان حصل على الأمر
الاصح ملاحى كان التقدير باسم فعل أمر وان حصل على الأمر القوي وهو الطلب كان التقدير بالامر قال في
التسهيل وفتح فعال أمر التاء مبدية قال الدماميني فيقولون زال بفتح الآخر انما اثار التخصيف (قوله نحو جاد)
معدول عن مجدة بفتح الميم الثانية وكسرها (قوله في الصعيد) قال في التماموس الصعيد التراب أو وجه الارض
أو الطريق وبلاد مصر مسيرة خمسة عشر يوما وطول موضع قرب وادي القرى به مصعب بن النضر صلى الله عليه وسلم
اه وقوله بداد معدول عن مبتددة (قوله جارية بحجى الاعلام) أي في استجها لغير تابعة لموصوف وقوله حلاق
بالحا الماخلة معدول عن حائلة والمبتدئة المؤنث (قوله معدولة عن مؤنث) هذا في الأمر ظاهره على رأى المبرد
انه معدول عن مصدره مؤنث مفعلة ما على ظاهر كلام سيبويه انه معدول عن الفعل كافي الجمع فتأنيث
الفعل باعتبار انه كلة أو لفظه (قوله فهو كمناف) أي في الاعراب والمنع من الصرف كما مر وقوله كمناف أي
في الاعراب والصرف (قوله وان سمي بمؤنث الخ) أي به تقيما للتقسيم والافوه ما دخل تحت قول المصنف
• وان غنى الكسر يقال علمه مؤنثا وهذا أولى مما ذكره البص لما يبرز عليه من قصور النظم فتدبر (قوله فهو

كذلك ولا يجوز البناء خلافاً لما نأشأ وغير المدول يكون أصحاً كما نرى في بعض النسخ ذهبوا عن صحة خبر جواز الاحتجاب في الوصف
بشيء من هذه مذكرة كصرف قول واحد الأنا كان مؤثراً كمنافق (وأصرف من مانع كراهة كل ما يمنع بغيره أثراً) وذلك لأنواع العلة السبعة
المتأخر وهي ما استمتع للعلة والتركب أو الألف والنون الزائدت أو التائيت بغير الألف أو الحجة أو وزن الفعل أو أضاف الإلتحاق أو العبد
تقريباً بمعية كبر وعمران وقاطعة وزن أو براهم وأحد أو طي وعمران بغير الحجاب أحد السبعين وهو العلية أو الحجة المتقدمة وهي
ما استمتع لألف التائيت أو الوصف والزائدت أو الوصف ووزن الفعل أو الوصف والعبد أو الجمع المشبه بمفعول أو مفاعل فأنها لا تنصرف
نكر فلو لم يسم شي بمفعول تنصرف أيضاً أمامانية ١٧٨ ألف التائيت فلا نهاف كافي في منع الصرف ووهي من قال في خواصه استمتع للتائيت

والعلة أو أمامانية الوصف
مع زيادتي فعلان أو وزن
أقل فلان العلة تختلف
الوصف فيصير مفعوله
للحلية والزائدتين أو
للحلية و وزن أقل
وأما مفاعله الوصف والعبد
وذلك آخر ومفاعل ومفعول
نحو واحد مودع ذهب
سيبويه أنه إذا سمي بها
استمتع من الصرف
للحلية والعبد قال في
شرح الكافية وكل مفعول
سمي به فمفعوله باقي الآخر
وأما في لفظة بني تميم
فإن عدهما بوزن التسمية
فصير فان بخلاف غيرها
من المعدولات فإن
عدها بالتسمية باقي فيجب
منع صرفه للعبد
والحلية عدداً كان أو
غيره هذا هو مذهب
سيبويه ومن عزاه إليه غير
ذلك فقد أخطأ وقوله ما لم
يقبل وإلى هذا أشرت
بقولي وعدل غير مصر
وأما في تسمية تعرض
غير متين وذهب

الافتقار إلى صرف المد المدول سمي به وهو خلاف
مذهب سيبويه رحمه الله تعالى هنا كلامه فلنقول وأما الجح المشبه بمفعول أو مفاعل فقد تقدم الكلام على التسمية به وإذا نكر شيء من
هذه الأنواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضاً ما ذوات التائيت فلا ألف وأما ذ الوصف مع زيادتي فعلان أو مع وزن أقل أو مع العبد إلى
فصل أو مفعول فلأنها المنكرت شابهت حالها قبل التسمية ففتحت الصرف لشبه الوصف مع هذه العلل هنا مذهب سيبويه وخالف الافتقار
في باب سكران نصرته وأما باب آخر فغيره أربعة مناهب الأول منع الصرف وهو الصحيح والثاني الصرف وهو مذهب الجبر والافتقار
في أحد قوليه ثم وافق سيبويه في كتابه الأوسط قال في شرح الكافية أربعة مناهب كثير المصنفين لا يدركون الاعتناء فتعذر معرفة موافقته أولى لأنها آخر
قوله ولأن التائيت سمي بالجر وجعل آخر

فيصرف بقدر التنكير وان سمي به اسود او نحوها تصرف وهو مذهب القسرا وابن الاساري والاربع انه يجوز صرفه وتوكل صرفه قاله
 انصاره في بعض كتبه واما المنقول الى قتال او مفضل في صرف آخر بعد التسمية تصرفه فقد تقدم الخلاف في الجمع اذا نكر بعد التسمية
 وتنبه به اذا سمي بأفضل التفضيل مجردا من من ثم نكر بعد التسمية انصرف بالجمع ١٧٩ كما قال في شرح الكافية قال لا يعود

الى مثل الحال التي كان
 عليها اذا كان صفة ثان
 وصفتيه مشروطة
 بمصاحبة من انقضا او
 تقديره اه فان سمي به
 مع من ثم نكر امتنع
 صرفه ولا واحدا وكلام
 الكافية وشرحا مقتضى
 اجراء الخلاف في نحو آخر
 فيه (وما يكون منه
 منقوصا في) اعراسه
 جوار يقتضي) يعني ان
 ما كان منقوصا من الالمام
 التي لا تصرف سواء كان
 من الانواع السبعة التي
 احسدها علمي العلية او
 من الانواع الخمسة التي
 قبلها تامة مجرى مجرى
 جوار وغواش وقد
 تقدم ان نحو جوار يلحقه
 التنوين رقا وجوا فلا
 وجه لاجل عليه المراد
 كلام الناطق من انه اشار
 الى الانواع السبعة دون
 الخمسة لان حكم المنقوص
 فيه ما واحد فساله في غير
 التعريف اعني تصغيرا
 فانه غير منصرف للوصف
 والوزن وبلغه التنوين
 رفعا جوار نحو اسم
 ويرت باهم ورايت اعين
 والتنوين في بعض من
 الباء المحذوفة كما في نحو
 جوار وهذه الخلاف فيه

الفارسي (قوله لم يصر في حال التنكير) أي شابهة حال التنكير حال الوصفية في وجود المشتق منه وهو
 الجمرة في المألوف فكان الوصفية باقية بعد التنكير وهذه أحسن مما اعلم به البعض (قوله يجوز صرفه وتوكل
 صرفه) فالصرف نظر الى الوصفية بالغلبة والعليا بالتنكير وتوكل نظر الى شبه الوصفية ووزن الفعل
 (قوله فمن صرف آخر بعد التسمية) أي بعد زوالها بالتنكير (قوله مجردا من) أي لنقضا وتقدرا كما
 يؤخذ مما بعده كان سمي شخصيا كرم (قوله لانه لا يعود الى مثل الحال الخ) أي لان الفعل من اذا كان وصفا
 معناه ذات معينة ثبت لها الزيادة على ذات أخرى معينة وانما هي صادرة على الذات فقط واذا نكر صار
 دلالة على ذات ثابتة لها الزيادة على ذات أخرى فلو ترجع الحالة الاولى ولاشبهها لان
 شبهها يكون مركبا من مفضل ومفضل عليه وان كانا مهيمنين نقله البعض عن البهوتي وانوهنا انقول
 فيه نظرا من وجوه الاول انما ادعاه من كون معنى أفضل من اذا كان وصفا ذاتا معينة الخ غير مسلم
 انصرف بهم بان مدلول الصفات ذات معينة والتعيين اذا وجد يكون بقرينة لا بالوضع وتصريحهم
 بان الأفضل عليه قد يكون معينا وقد يكون معيما الثاني ان ما ادعاه من كون معناه اذا نكر بعد التسمية ذاتا
 ثابتة لها الزيادة غير مسلم بل معناه ذات ثابتة لها التسمية بكذا هو من صرح بهذا وكونه مدلول الصفة ذاتا
 معينة ذلك المعنى قبل هذه القول بغير وصف صفة الثالث ان ما ادعاه من عدم رجوع شبه الحالة الاولى
 سار فيه ما تقدم في الكلام على قول الشارح لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية من توجيه المشابهة
 بان معنى آخر مثلا بعد التنكير ذات ماصية باخر فالوصف بعد التنكير انما يضاف الى الذات المهمة بالتسمية
 باخر شبه آخر بعد التنكير حاله قبل التسمية في الابهام وبالحفظ مطلق الانصاف ووجه المنازعة ان
 هذا التوجيه يمتنع جاري افضل من بعد التنكير وهذا يدل على رجوع شبه الحالة الاولى واما ما ادعاه من
 كون شبهها يكون مركبا اذ من مفضل ومفضل عليه ففي محل المنع لان ذلك غير لازم وحديثه قال هلا
 منع من الصرف واما في شرح من قبل عدم الموديان الوصفية مشروطة بمصاحبة من فلا يدل الاعلى
 عدم عد الوصفية لاهل عدم عود شبهها فيما يرى ان الوصفية المشروطة بمصاحبة من الوصفية بالزيادة
 لا يطلق الوصفية فتأمل (قوله وما يكون منه متقوصا الخ) أي والذي يكون جمعا لا يصر منقوصا فهو
 يقتضي نزع جوار في اعراسه نحو سميت بيري وبقي اعلانه لاهل جوار ولو سميت بيزرو وبه وور جمع بالواو
 للباء آخر به مجرى جوار وتقول في النصب رأيت بيري وبقي قال بعضهم وجهه لوجوع بالواو للباء ما هت
 ان الاسماء المتكثرة ليس فيها آخره واوقبلها اسمية فتقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها او اذا سميت بيري من لم يرم
 رددت اليه ما حذف عنه ومنع من الصرف تقول هذا بيري ومرت بيري والتنوين العرض ورأيت بيري
 واذا سميت بيزرو من لم يفرقت هذا بيزرو مرت بيزرو رأيت بيزرو لان هذا ترد الالواو وتقلب اليه ما تقدم ثم
 يستعمل استعمال جوار سم (قوله من الاسماء التي لا تصرف) يشير الى ان الالهة في حال الانصرف اهم من
 المعرفة والتسمية لتصل محل الخلاف والوفاق كما سيذكر (قوله فلا وجه لاجل الخ) اعترضته بان الباء
 له في ذلك ان آخره حذف كدرا الى الضمير وما يكون منه ما الترفع فيه اثر او ان العلم المنقوص محل
 الخلاف نعمتي به (قوله وهذا الخلاف فيه) أي لخلاف في حذف الباء لوجوب التنوين رفعا جوار نحو اسم
 بخلاف قاض وبعل وبراملا في حذف ما به ويجوز التنوين لرفعها جوار فلا فيه عليه بقوله الذي
 وذهب وبنس الخ (قوله الى ان نحو قاض الخ) أي من كل علم منقوص وجد منه مقتضى منع الصرف قال
 سم يمكن الفرق من جهة المعنى على قولهم حنفة العلم فاحتملت الحركة على الباء (قوله مجرى الصبح الخ)

ومثاله في الترفع قاض اسم امرأة فانه غير منصرف للتأنيث والغلبة وبعل تصغير بعل وبرم معني به فانه غير منصرف للوزن والغلبة
 والتنوين فيهما في الرفع والمجرع من الباء المحذوفة وذهب ونس وعيسى بن عمرو الكسائي الى ان نحو قاض اسم امرأة وبعل وبرم مجرى
 مجرى الصبح في ترك التنوين وجوه بفتحها ظاهرة فيقولون هذا بعل وبرم قاض وبرم بعل وبرم قاض
 واخبروا بقوله

قد سمعت مني ومن عليا * لما رأته خافا قلوبنا وهو عند الخليل وسيد به والجهور غمول على الضرورة كقوله ولكن عبد الله مولى مولانا (ولا تضاراد أو تناسب صرف هو المانع) بالاختلاف مثال الضرورة قوله ويوم دخلت الحنجر خدر عذبة فغالبت الولايات نائل مرجى وقوله وأما أحمر كاخى ١٨٠ السهم بصب فقال كفى عقيرا وقوله تبصر خليلي هل ترى من ظمائن وهو كثير

فهم اختلاف في نوعين * أحدهما ما فيه ألف التانيث المتصورة تقع بعضهم صرفه للضرورة قال لأنه لا فائدة فيه إذ يز بدق در مائة تن ورد بقوله أني مقسم ما ملكك فعا عمل جزأ آخرى وذا يتنفع أشده ابن الأهرابي يتنوع دنيا * وتأنينا أعمل من منع الكوفيين صرفه للضرورة قال لأن حذف تنوينه لأجل من فلا يصح بينهما مذهب البصريين جواز لأن المانع أيضا هو الوزن والوصف كاحمر لامن بدليل صرف خبر منه وشعره زوال الوزن ومثال الصرف للتناصب قراءة نافع والكسائي سلاسل وأغلا وسعرا أقوار وأقوار وقرأت الأعشى ابن مهران ولا تغونا وبعونا ونسرا فتنبيه أحارزوم صرف الجمع الذي لا نظير له في الأحاد اختيارا ورتبهم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقا قاله الاخفش وكان هذه لغة الشعراء لأنهم اضطروا إليه في الشعر فخرجت ألسنتهم على ذلك في الكلام

حاصل مذهبهم أن المرف تثبت بأو معطافا وتسكن دفعا النقل الضمة وتفتح جوازا فصالحفة الفتحة (قوله خلعا) ففتح المجع واللام أى عنة أحدا وأراد به التضعيف رب المجع وقوله مقولا يا ذم الم الم له اسم فاعل أنقولى أى نجيا وانكش كافى القاموس فقول التصريح بفتح الم غير ظاهر وأمل المراد بالمقولى هنا مذهب الخلفة (قوله مولى مولانا) بإضافة مولى إلى هو الجامع مولى (قوله أو تناسب) هو سمان تناسب لكلمات منصرفه انضم اليها غير منصرف نحو سلاسل وأغلا وتناسب لرؤس الآى كقوار برالأول فانه رأس آية فنون ليناسب بقدر رؤس الآى فى التنوين أو بدله وهو الآف فى الوقف وأما قول بر الثانى فنون لبش كل قوار برالأول كذا قال شيخنا وهو الصواب الموافق لمافى التصريح وغيره وأما فى كلام البعض من العكس فخطأ (قوله صرف) أى وحويا فى الضرورة وجوازا فى التناسب (قوله ويوم دخلت الحنجر) بكسر الحاء المجع وسكون الدال أى الهودج وقوله النثر جلى أى مصرى راحلة أى ماشية لعرقا ظهر بعمرى مع (قوله وأماها) أى ناقت صالح عليه الصلاة والسلام أحمر هو الذى هترها وكان أحمر أزرق أصهب كاخى السهم أى كئل السهم والصب والسيف وعقرا فصل يستوى فيه الذكر والمؤنث اه عيني وقال الدما ملى كاخى السهم من إضافة الملى إلى المعبر (قوله أحد هما فيه ألف التانيث المتصورة) مقتضى التعليل الآتى أن تكون ألف اللحاق المتصورة كالف التانيث المتصورة (قوله أذ بز بدق در مائة تن) لأنه إذا فون سقطت الألف لا لبقاء الساكنين والتنوين بقدر الآف المحذوفة وتلك ساكن واجب بانه قد يكون فيه فائدة بأن تلتقى الآف مع ما كن بعده فحتاج الشاعر إلى كسر الأول فينون ثم بكسر مقتضى هذا أنه إذا لم يفتح إلى تنوينه لم يتنوع اه مرادى وهو مسمى على أن الضرورة ما لا تندوسه عنه لامطابق ما وقع فى الشعر اه سم أى مما يتبع مثله فى النثر (قوله وورد وقوله الخ) قال الصغوى وضمن الرديع الدليل لأن تنوين المؤنث بالآف كدنيا الخفة فاعل الشاعر من أهل هذه اللغة (قوله ودنيا) معطوف على جزأ والمضى فحاله من جزأ آخرى وجاعل منه دنيا تنفع (قوله لأجل من) أى لتمام مقام المضاف إليه طالما نفع قوى أكبره كلفه مثله بخلاف سائر أوانع الصرف وقوله فلا يجمع بينهما ما بين التنوين ومن ملفوظة أو مقدرة أى لا اختيارا ولا ضرورة (قوله ومذهب البصريين جواز) وبدله قول امرئ القيس وما الأصاح منل ما مثل فصرف أمثل للضرورة ومع جود من المقدمة عليه فى قوله مثل قاله الدما ملى (قوله انما هو الوزن والوصف) أى فيجوز الجمع بينهما بين التنوين ضرورة لعدم قوتهم ما قوتهم (قوله صرف الجمع الذى لا نظير له فى الأحاد) كسلاسل وسبعه جمع له جميع السلامة نحو صواحبنا فاشه الأحاد اه دما ملى (قوله فى الكلام) أى النثر (قوله وأماها) أى منه سائر البصريين لكن نفع وجاعل الأصل بخلاف صرف ما لا ينصرف فانه رجوع إلى الأصل فاشتمل فى الضرورة والاكوفيين ومن وافقهم أن عتروا عدم نحو يز للضرورة والخروج عن الأصل (قوله طلب الأزارق) أصله الأزارقة لخلف الهاء للضرورة وجمع أزرق بتقديم الزاى على الزاء قوم من الخوارج نسبوا إلى نافع بن الأزارق وهو مفعول طلب ونافعه ضمير يعود على سفيان نائب الحاج زوج ابنته والكتاب جمع كنية بقرينة بعد الكاف وهى الجيش وانظر زمان وهوب من هوى به الأراذلة مع غيره وغالة النفوس فاعل هوب أى شرها وعدوما لغادة خبر تخوف أو بدل من غائلة والشاهد فى شبيب بن مجة مفتوحة فوجده كسور فغصته فوجده وشبيب بن ز بدراس الأزارقة كتابا العيسى وشيخ الإسلام يقول البعض فى هوب أى سقطت فيه شئ (قوله بين ما فيه علة) اقتضاه على العلية يقتضى أن غير ما كالمصفة فى نحو قائم ليس مثلها وأهله لمز به العلية على غير إلا أن لها من القوة

(والصريف قد لا ينصرف) أى للضرورة جاز ذلك الكوفيين والافخشى والفارسى وأما سائر البصريين والصحيح الجواز واختاره الناظم لنبوت جماعه من ذلك قوله وما كان من ولا حابس * بفارقان مرداس فى مجمع وقوله وقائلة ما بال ذوسر بعدناه بمحاقله عن آل ليل وعن هنه وقوله طلب الأزارق بالكتاب انه هوب بشبيب غائلة النفوس غنور وآيات آخر فتنبيه ففصل بعض المتأخرين بين ما فيه

غلبة فاجاز منه لوجود احدى العنتين وبين ما ليس كذلك فصر فهو يؤيده ان ذلك لم يسمع الا في العلم واحا قروم منهم شلب واجدن يحي منع
 صرف المنصرف اختيارا في الخاتمة قال في شرح الكافية ما لا يصرف بالنسبة الى التكسير والتضعيف او بعد اقسام ما لا يصرف مكبر او لا
 مصغرا وما لا يصرف مكبرا او يصرف مصغرا وما لا يصرف مصغرا او يصرف مكبرا او يصغره زينة الوجدان مكبرا ويضم منه مصغرا
 فالاول نحو بعلبك والطلحة ونسب جمر او سكران وامحق واجرو يزيد بما لا يعدم ١٨١ سبب المنع في تكبير ولا تصغير هو الثاني

نحو جمر ومصر ومرحان
 وعاقبي وحنبل اعلاما
 يزول بتضعيف سبب المنع
 فان تصغيرها جمر ومصر
 ومصر عيني وعليق وحنبل
 يزول بمثال المعدل
 ووزن الفعل والي سرحان
 وعاقبي وصيغة منتهى
 التكسير والثالث نحو
 فتحه وتوسط وترتب وتبسط
 اعلاما بما يشكك فيه
 بالتصغير سبب المنع فان
 تصغيرها تخيل وتوسط
 وترتب وتبسط على
 وزن مضارع يطر
 فالتصغير كل لها سبب
 المنع فثبت من الصرف
 فيه دون التكبير والي

ما ليس لغیرها وازدود السماع فبادر غيرهما كذا في حاشيته شفعنا عليه كان المناسب للشارح ان يعالج
 ذكر الوجود احدى العنتين لانه يقتضي ان غير العليتين من العلل مثلها فليتنا مل (قوله فاجاز منه) اي في
 الضرورة فثبت التخصيص خاص بالضرورة كما هو ظاهر كلام الشارح لكن ظاهر صريح النصير عدم
 اختصاصه بالضرورة عارية في منع المصروف او بعد معناه احداهما لولا ان الثاني المنع مطلقا
 الثالث وهو التصحيح الجواز في الشعر والمنع في الاختيار الرابع يجوز في العلم خاصة (قوله اذ بعد اقسام) هي
 منبهة على قاعدة وهي ان كل مصغر يذهب بتصغيره احد سببه فهو غير متصرف والافهم متصرف دائما في
 (قوله ومرحان) بخلاف سكران لانه لا يثبت في تصغيره سكران فتبقى الازداتان في حالهما ادهما مبنيا وهو بكسر
 السين كما في القاموس وقصر عيان منها الذنب والاول والآخر جعل عليا (قوله وعاقبي) هو في الاصل اسم
 ثبت (قوله وحنبل) هو في الاصل جمع حنبل والحنبل قال في القاموس يخفف ما يقبله في الرجل من الحار
 وتكسر الدال اه (قوله يزول بمثال المعدل) اذ المعدل في عمر تقدرى فلا يصار اليه الا بعد سماع الاسم مع عوان
 المصروف وما يصح من افواههم غير الامم وفانصار ادعاء المعدل فيه امتضا كلامهم واذ احكنا في ادبياته
 غير معدل مع تحججه على صحة عمر كونه مصر وفاقة احد در مامني (قوله نحو فتحه) ضبط على التصريح
 بكسر التاء القوية وسكون الحاء المهمة تركب الامم بالهمزة آخره قال الشارح في شرحه على التوضيح هو
 شعرو وجه الاديم وجهه وسواده وما افسده السكين من الجلب اذا قشر والتبسط بكسر التاء شدة الداء طار
 والترتب كقوله وحنبل الشيء القيم الثابتة والتوسط مصدر توسط (قوله بما حذف) وهو احد العنتين في
 توسط وترتيب بان قال في توسط وتبسيط اما تخلي وترتيب يهذف منهما مائى فكلاهما بالنظر لا من (قوله
 الامنح المصروف) اي لوجود التاء لفظا

اعراب الفعل

(قوله حبتك) اي حين اذ جرد من ناصب جازم (قوله والرافع له الجرد) لان الرفع دائره وجودا وعرضا
 والدوران مشعر بالعلية اده معامني لان الدوران من مسا الكها (قوله ولا نفس المضارعة) لانها اذا انقضت
 مطلق الاعراب لا خصوص الرفع لكن هذا لا ياتي في قول الكوفي ان اعراب المضارع الاصل لا بالجل على
 الاسم ومضارعة اياه (قوله ولا حروف المضارعة) لان جزء الشيء لا يمل فيه (قوله كانه كسائي) قال واذا
 لم يعمل معاملي النصب والجرم اقترنهما معا (قوله فانه ينقض الخ) جوابه ان المراد الجدل في الجملة لا حفيد
 وايضا فالرفع استقر قبل حرف التخصيص وهو كقولهم بغيره اذ اثر العامل لا بغيره لاجل آخره مصرع (قوله
 بنحوه لانتقل) لان اداء التخصيص مختصة بالفعل ومن نحو المذكور ان سبقه ويزيد ويزيد (قوله
 وجعلت اهل) لان افعال الشر وعلا يكون خبرها اسماء مفرد الاشد وذلك اكار (قوله والانتقل) قال
 شيخنا لعله لانه لم يسمع الاسم بعد ما كانت الجملة في تاويله لانها حال اي شيء ثبتت للحالة كونك غير
 فاعل (قوله ورايت الذي تفعل) لان الصلة لا تكون امام مفردا (قوله قبيل القيلبان رافعه وقوم موقع
 الاسم) اي الذي هو اقوى من الفصول الثالث والاربع لكونه قول البصريين مع ظهور بطلانها ما تقدم
 فان يدع احراز البعض على قوله وصح القول بان رافعه الجرد بان يجر ما يطل بان الرفع وقوم موقع الاسم
 لا يقتضي صحة ان الرفع الجرد وانما يقتضي ابطال الاقوال الثلاثة (قوله ووجب الشارح بان لا نعلم الخ) هذا

في التصغير بما هو مؤنة
 مما حذف تثنى المصروف
 لعدم وزن النفسعل
 الرابع نحو هذوه هذينة
 فلك فيه مكبرا وحنان
 وليس لثنيه مصغرا الا
 منع المصروف والاعلم

اعراب الفعل

(ارفع مضارعا اذا جرد
 من ناصب وجازم كسعد)
 يعني انه يجب رفع المضارع
 حيثما والرافع له الجرد
 المذكور كما ذهب
 اليه حذاف الكوفي

منهم القراءة وقوم موقع الاسم كما قال البصريون ولا نفس المضارعة كما قال زعموا لا حروف المضارعة كانه سبب الكسائي واختار المصنف
 الاول قال في شرح الكافية لسلامته من النقص بخلاف الثاني فانه ينتقص بنحوه لا تفعل وجعلت اقل وما لك لتفعل ورايت الذي تفعل
 فان الفعل في هذه المواضع رفوع مع ان الاسم لا يقع فيها فلو لم يكن الفعل رافع غير وقوم موقع الاسم لكان في هذه المواضع رفوعا لا رافع
 فبطل القول بان رافعه وقوم موقع الاسم ومع القول بان رافعه الجرد اه واما الاول بان الجرد عذبي والرفع جودي والاعلم لا يكون
 علة للوجودي ووجب الشارح بان لا نستدل بالجر من الناصب والجر من عذبي

لا عبار عن استعمال المضارع على أول أحواله على ما علمنا من لفظه يقتضي تفسيره واستقبال الشيء المسمى به على صفة ما ليس به في الماضي فثبت به
 انما لم يشهد المضارع من بابي الذي لم يشاهد نون توكيد ولان انما اكتفاء بتقديم ذلك في باب الاعراب (وربان انصبه وكي) أي الادوات التي
 تنصب المضارع أربع وهي لن وكي ١٨٢ وأن اذ ذروا في الكلام على الأخيرين فاما لن فخر في شخص المضارع وتخصه

للإستقبال وتنصبه كما تنصب لا الاسم فحسبون
 أضرب بولن أقوم فتنتفي ما أبت بحرفه لنفسه ولا تنصب تأييد التني ولا تأكيده خلافا للرجحى الأولى في أعزجه والثاني في كشافه وليس أصلها لا فابتدأ ألف نونا خلافا للغراء ولا لأن لحذف الهزة تخفيفا والألف الساكنين خلافا للأنفيل واليكسائي
 تنبيهات * الأولى الجمهور على جواز تقديم معمول معطوف عليها نحو زيدان أضربوه به استدلال سيبويه على ما طبأنا ومنع ذلك بالأخفش الصيرة الثاني ما في أن الدعاء كما أت لا كذلك وفقا لجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور من ذلك قوله لن تزلوا كذلك ثم لا زلت كذلك خالد الخلود الجبال وأما فلن أكون فلهذا للجمهور فينبيل ليس منه لأن فعل الدعاء لا يندد بالمتكلم بل إلى مخاطب أو القائب ورده قوله لن زلت لكم فالثالث زعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله فلن يصل

جواب بمن أن الجرد عدى وتساوي أن العدى لا يكون عمله للوجودي ولك أن تقول سلنا أنه عدى ولكن لا نسلم أن العدى لا يكون عمله للوجودي على الإطلاق بل ذلك في الإعدام المطلقة أما الإدم المضاف كالجمي فهو زكونه عمله للوجودي (قوله لا عبار عن استعمال المضارع الخ) الاستعمال هنا مصدر المسمى للجمهور ليكون وصفا للفعل فصيح تفسير الجرد الذي هو وصف للفعل به (قوله لا كشافه بتقديم ذلك في باب الاعراب) قال بس لاحاجة إلى ذلك لأن رفع المضارع أعم من كونه لفظيا أو محليا كما مضارع المؤكدين والذي فاعله نون الاناث وهو تابع في ذلك لشخصه سم قال شخنا وفيه نظر إذا مضارع مع أحدي النونين ليس له محل رفع أبدا وله محل الناصب والجازم صرح بذلك القليوبي وغيره (قوله بلن أنصبه) ولا يجوز الفصل بين ان والفعل اختيارا عند البصر بين وهشام وأجاز الكسائي الفصل بالقسم ومعمل الفعل وواقعه الغراء على القسم وزاد الفصل باطن والشرط كذلك في السوطي (قوله أي الادوات الخ) تفسير قوله وواقعه الغراء وكى مع ملاحظة قوله كذا بان وقوله ونصبوا باذن المستدل لا فاقهم (قوله ما أبت بحرفه لنفسه) أي معناه ونخصه بالذكر لشاركته في تخليص الفعل للإستقبال (قوله خلافا للرجحى الخ) واقفة على التاكيد كشر ونورد ادعاه التأنيده لادليل عليه بانها كانت للتبديل لزم التناقض بذكر اليوم في فلن أكل اليوم انصبوا التكرار بذكر أيداني وان يتنوه أبدا وأما التاكيد فلن يتحققوا بآياتهم خارجا على لامن مقتضيات ان ويجاب من التناقض بان القائل بالتأنيده يقول به عند إطلاق منفيها أو خلوها عن مقتداته وعن التكرار بان هذا ليس تكرارا باللفظ وهو ظاهر ولا ينافي لان الاسم لا يراد بالحرف لان التأنيده نفس معنى أبدا وزعم من لن فلا يكون تكرارا واقعا وتفسيره بكونه لا بالماضية على ما فهمت بالضمه ن كذا في الشنقي وحاصله أنه ليس من التكرار بل من توكيد معنى تضمني اكتمه سابقا بلفظ دل على هذا المعنى مطابقا (قوله خلافا للغراء) لأن المعهود بادل النون ألفا كسفعالا للعكس (قوله خلافا للخليل واليكسائي) لأن دعوى التركيب اغناصه إذا كان الحرفان ظاهرين حالة التركيب كلوا واظهار هذا جزء كل منهما (قوله الجمهور على جواز الخ) استثنى أبو حيان التميمي فلا يجوز عرقان تنصب بذكر الالامامسني اغناصه ذلك عند الجمهور وانهم تقدم التمييز على عامله فلا يقال عندهم عرقا تنصب زلتوه مجتمع قبل مجيء لن وأما ابن مالك فلا يسل هذا الاستثناء لا يجوز تقديم القيد على عامله المتصرف بقوله كما تقدم فيوزعنده فلا عرقان تنصب بدهم مخلصا (قوله وبه استدلال سيبويه على بساطتها) وجه الاستدلال أنه يمتنع تقديم معمول معمول أن عليها ونوقش في الدليل بأنه يجوز أن يتغير حكم الشيء بالتركيب فمما معنى (قوله ومنع ذلك الأخفش) لأن التني له صدر الكلام ورديان ذلك خاص بالاختلاف لن بدليل قول الشاعر

* معاذي فها نحن أن أربحا * (قوله لن تزلوا كذلك) الدليل على أنه دعاء لا اخبار عطف الدعاء عليه وهو لن زلت الخ أفاده سم (قوله فلن يعمل) بفتح اللام من حليت المرأة في معنى بالكسر يحمل بالفتح وأما خلا التي في في فضا رعيها وثنى والكاف في قوله بهك مكسورة والمنظر وفتح الظاء (قوله لن يجب الآن الخ) البيت من المنسرح إلا أنه سقط من قلم الناسخ لفظ من بعد حرك والحقة بتسكين اللام سواء حلقة الحد يد وحقة القوم ووجز بعضهم الفتح كما في البيت (قوله اصحابا مختصرا من كيف) فتكون معنى كيف وليها اللام والماضي والمضارع مرفوعا ونظيره في الاختصار أسوأ فلن أي سوف أفعل وحكى الكوفيون صف أقوم كذا في الفارسي (قوله كي تخجول الخ) أي كيف تخجلون والسم بكسر السين وفيها الصلح ونثرت بالثنية في أوله معنى للفعل من ثارت القليل والعتيل قتلت قائله والظلي الزار والجهاد الحرب قد كما في البيت

لغيتين بهك منظر وقوله لن يجب الآن من رجائك من حرك دون ما لك الحقة والاول مختل للاختراع الفقه من الألف الضرورة وما كى في ثلثة أوجه أحدها أن تكون اصحابا مختصرا من كيف كقوله كي تخجول الخ سلم وما نثرت وقتلا كقولنا الهيماء فطره * الثاني أن تكون منزلة لام التعليل معنى وعلاوه الداخلية على ما الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة كيمعني له على ما المعنوية كما في قوله وإذا أنتم لم تنفع فضرنا غابا برجي القهي

ونقص

كيما ينصرفه وقيل ما كافي وفي أن المصدر مضمرة نحو شئت كي تكبر في إذا قلرت أن تصيبان ولا يجوز أن يظهران بل هما أو المثلثة
 كيما أن تنصرفا فمضرة وقيل ما كافي في أن تكون منزلة أن المصدر مضمرة وعلاوهما أن الظاهر يتعين ذلك في الزاوية وهذا لا ملام ولا
 بعدها أن كافي في قولك لا تسوا ولا يجوز أن تكون حرفا لخول حرف الجرع عليها ١٨٣ فان وقع بعدها أن تنصرفه أردت

لكيما أن تظهر بقرينة
 واحتل أن تكون مصدرية
 مؤكدة بأن أن تكون
 تعليدية مؤكدة لا ملام
 ويرجع هذا الثاني ما ورد
 الأول أن أم الدباب
 فلو حملت مؤكدة لكي
 لكنت كي هي التامة
 فيزم تقديم النزع على
 الأصل والثاني ما كان
 أمسلاف بابه لا يكون
 مؤكدا غيره والثالث
 أن أن لا صفت الفعل
 فتخرج أن تكون هي
 العاملة ويجوز الأمران
 في نحو حوت كي تفعل
 كيلا يكون دولة فإن حملت
 جارة كانت أن مقدرة
 بعدها وأن جعلت ناصبة
 كانت اللام مقدرة قلها
 تنبيهات * الأول
 ماسبق من أن كي تكون
 حرف جر ومصدر يعطو
 مذهب سيبويه وجمهور
 البصريين وذهب
 الكوفيون إلى أنها ناصبة
 للفعل دائما وأولوا كيما
 على تقدير كي تفعل ماذا
 وبازمهم كثره المحسنف
 وأخرج ما الاستفهامية
 عن المصدر وحذف
 ألفها في غير الجر وحذف
 الفعل المنصوب مع بقاء
 عامل النصب وكل ذلك لم

وتقصير وتضطرر تأتبه والجلتان حالان من فاعل نحو جون أو الثانيه حال من قتل كم شئني (قوله كيما
 يضرو بنفع) أي الضرو والنفع (قوله وقيل ما كافي) أي كفت كي المصدرية عن نصب المضارع (قوله
 مضمرة) أي جوبا كما يشعرا به وهو منصوب على الحال من أن (قوله ولا يجوز أن يظهران بعدها الخ)
 جعل في التسهيل أظهر أن بعد كي فلا يتقل في الجمع عن الكوفيين جواز أن يظهران اختيارا (قوله كيما أن
 تنصرفا) العطف تفسير كي كافي الشئ ويظهر أن ما زائدة بين الجار مجرور ومخوفا مارجحة من الله
 لتعلم وصدر البت فقلت أ كل الناس أصبحت ماضيا * لسانك كيما الخ (قوله معنى وعلا) أما الثاني
 فظاهر وأما الأول فلأن كل حرف مصدرى استقبل (قوله ويعين ذلك الخ) ويتبين كونها جارة إذا جاءت
 قبل اللام سيوطي (قوله لا دخول حرف الجرع عليها) أي ولا يجمع بين حرف جر في الفصح والثاني أن تقول ملاحا
 ذلك ويكون الثاني مؤكدا كما لو وقع بعدها أن كالم حلت قبل نحو لاقرأ الآن بقالا الضرو وذهابها إلى
 التوكيد هناك أي فيما إذا توسطت كي بين الأمرين أو تقدمت على اللام بخلاف ما هنا وفيه نظر اه سم
 بعض تقير ولعل وجه النظر أن الضرو زائدة في صورة التوسط إلى كون محصور كي تأ كيلا اللام
 لأنها ما يكون أن تأ كيلا لكي ويمكن دفعه بأن المراد الضرو زائدة في صورة التوسط إلى كون محصور كي تأ كيلا اللام
 أن جعل كي تأ كيلا اللام أولى من جعل أن تأ كيلا لكي من ثلاثة أوجه فتأمل (قوله أردت لكيما أن تظهر
 بقرينة) تمامه ونتر كما شئت بيبدا بلفظ يظهر يذهب صريحا عما تار من طبران وأطير والشن بفتح الشين
 ألجمه المقربة لئلا يفتقد البتاء بفتح الواو واليد الأرض التي يبدا أي جعلت من يفتعل فيها واللفظ الأرض
 الفقرا التي لا شئ فيها شئني (قوله لا يكون مؤكدا غيره) أي لا يليق أن يكون مؤكدا لغيره وليس المراد لا يجوز
 أن يكون مؤكدا لغيره لأن مقتضى ما قدمه جواز غير جارية (قوله تنبيهات) أي تتعلق بك أو ما التنبيهات
 قبل فتعلم بان وهذا حاصل أنه أفرد كلا تنبيهات ذكر هافي محض وهذا أفضل عمل بعض من التكلف
 البارد (قوله على تقدير كي تفعل ماذا) أي لكي تفعل أو شئ أو شيئا أو شيئا من عبارة أن أداة الاستفهام في هذا
 التركيب بحسب أصله ما إذا لا موحدها وحسنه لا يظهر قوله وأخرج ما الخ الثاني في رواية لا قوله في غير الجر
 لأن ألف ماذا الاستفهامية لا تحذف لافي الجر ولا في غيرها فالتناسب جعل ضميرهما بالخروج من أن مافي
 كيما استفهامية لأن الأصل ماذا (قوله وأخرج ما الخ) ذهب بعضهم إلى أنها لا يزم صدر بها وفي الصحيح
 أقول ماذا قال إن ما لك في شاهد على أن ما الاستفهامية إذا ركبت مع ذاتها فارق جواب التصدير شئني (قوله
 كي لتقصي) باسكان الهمزة آخر الفعل والضمرة لأن البيت من المدد كما قاله العيسبي قالو تحنن بفتح
 اللام مصدر ميمي بمعنى الاختلاس اه وأقرمنا والعض ولا حاجة إلى جعله مصدرا مما قبل الظاهر أنه
 اسم مفعول حال من ما (قوله لا لأن الجر لا تفصل الخ) أي ليس بالنصب بيكي بأن المضمرة بعد اللام
 المؤكدة لكي الجارة قبل القول بأنها مصدرية ناصبة للفعل دائما (قوله حرف جر دائما) أي أو لنصب بعدها
 بأن مضمرة أو ظاهرا فورد بقرته تعالى لكيلا تسوا فإن زعم أن كي تأ كيلا اللام كقوله * ولا يلزم أبداء
 رد بيان الفصح القيس لا يخرج على الشاذ يخرج (قوله ومنه الجمهور) لأن كي من الموصولات الحرفية
 ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصولة وان كانت جارة فان مضمرة بعدها هي موصولة سم (قوله أن انفصل
 بين كي الخ) قال أويحيى وأجوع على جواز انفصل بينهما وبين معولها بلا تنافس مع ما لا تذكره جمعا
 وأما انفصل بينهما كقولنا يجوز زعت البصر بين وهما ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار ما طلقا سواء
 رفع الفعل أو نصب وجوزوا الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه وبالسهم بالشرط فيعطل عليها

يشت ويما رد فم قوله * فاو قد تاري كي ليس ضروريا وقوله كي لتقصي رقيقا وهدتي غير مختلص لأن اللام الجر لا تفصل بين الفعل
 وناصبه وذهب قوم إلى أنها حرف جر دائما ونقل عن الأخفش * الثاني أحاز الكسائي تقديم معول معولها على نحو جئت الهوى أنقل
 ومنه الجمهور الثالث أن انفصل بين كي والفعل لم ينطل عملها خلافا لما في نحو جئت كي قبلها وأرغب الكسائي في غيره

قوله وطرقت اما حجتنا
فاحسنه كما يحسنه وان
المجوز حيث ننظر كما
تجدد الباء والنصب بها
وذهب المصنف الى انها
كاف التشبيه كفت عا
ودخلها معنى التعديل
فصببت وذلك قليل وقد
جاء الفعل بعدها رفعا
في قوله لا تشبه الناس كما
لا تشبه الخناس اذ قيل
جئت لتكرمني فالتصنيف
بان مضمرة وجوزوا ب
سعد كون المضمرة
كفي الاول اولي لان
أمكن في عمل النصب
من غيرها فهي أقوى
على التجوز فيها بان تمل
مضمرة (كذا بان)
أي من فواصب المضارع
أن المضمرة في نحو وان
تصوموا والذي اطعم أن
يقترن خطبتي (لا يمد
علي) أي ونحوه من أفعال
العين فانها لا تنصب لانها
حينئذ الخفيفة من الثقل
واسمها ضمير الشأن نحو
علم أن سيكون أفلاطون
أن لا يرجع أي أنه
سيكون وأنه لا يرجع
وأما رفعه فمضمرة أن
لا يرجع بالنصب وقوله
ترضى عن الله ان الناس
قد علموا أن لا يدايننا
من خلقه بشر فمأخذ
نعم اذا لم يعلم غيره
جاز وقوع الناصبة
بعده ولذلك أحاز سيرة

فرفع الفعل واختار ابن مالك وولده حوازا لفعل عماد كرمع العمل فنصب الفعل فتلخص في الفصل
ثلاثة اقول اه سبطي وبه يعلم ما في كلام الشارح من الاجمال والابهام (قوله بالرفع لابل بالنصب) أي مع
الرفع لا مع النصب (قوله وطرقت الخ) الطرف العين ولا يجمع لانه في الاصل مصدر بل يطلق على الواحد
والجاء قال تعالى لا تريد اليهم طرفهم وهو مبتدأ خبره وجه الشرط والجزء لا يجوز نصبه بمجذوف بغيره
احسنه لان الفعل الجزاء لا يمد في متقدم على شرطه فلا يفسر عامله اه شفي وقوله فاحسنه أي عن
النظر لا ناولوه كما يحسنه اقال شيخنا السيد بن يظن وان من حسب كما في نحو قلعه يدي من شرح المكافاة
ضبطا وقار وننظر بتمام الخطاب اه والمعنى اذا حجتنا فلا نجعل نظرك الينبال الى غيرنا لنظن ان هوالك الشيء
الذي ننظر اليه لا نجبر بثلث فيد تراكم (قوله ونصبها) فتكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها (قوله
كاف التشبيه الخ) عبارة المعنى وقال ابن مالك هي كاف التعديل وما المكافاة اه وهي تنفيذ كونها كاف
التشبيه بحسب الاصل (قوله فنصب) يلزم عليه عمل عامل الاسم المختص به في الفعل وهو منع واجيب
بان نسبة نصب الفعل الى الكاف التعيلية كنسبة الى اللام التعيلية وهي نسبة مجازية باعتبار ان
النصب بان مضمرة بعدها ولا يخفى أن التكلف فيما قاله ابن مالك وان رواه ابني يحسبوا مؤذنا بقول
القارضي وأنه يمكن أن يقال ان ما في البيت مصدر به لا كافه والفعل منصوب بها لا على أن أنها كما قيل
في كذاكروا بولي عليكم كذا في الشيء وأنا أقول لا يخفى أن ادعاءه التكلف فيما قاله ابن مالك غير ظاهر
وان تبعه البعض وان أسهل بما قاله وما قاله ابن مالك وما قاله القارضي أن تكون الكاف تعيلية وما مصدرية
كما في قوله تعالى واذ كروه كما حداكم والفعل رفوع بالنون المحذوفة تخفيفا كما في قوله استأمرى وتبقى
ذلك في فاحظه (قوله وذلك قليل) أي النصب بكاف التشبيه المضمرة بمعنى التعديل كذا قال شيخنا وهو
صريح في بقاءه على افادة التشبيه مع زيادة التعديل والظاهر أنها في مثل ذلك لا تعديل فقط وتسمية المصنف
لها كاف التشبيه باعتبار الاصل كما سطر تدبر (قوله وجوزوا بعد) أي السراف وواقعه ابن كسان وجعلها
على ذلك ان العرب أظهرت عدلا في أن تارده في تاردهم (قوله كذا بان) هي ام الباب لانها فعل ظاهرة
ومقدرة وانما أخرجهما عن النوى لاطول الكلام عليهما كما قال في الجمع ويقال فيها بان بدل الهمزة عينها
(قوله أي ونحوه) جل كلام المصنف على أن المعنى لا بعد مادة فعل فاحتاج الى قوله ونحوه والاولى جملة على
أن المعنى لا بعد مفعول كراي وتحقيق وتيقن وتبين وطن مستعلا في العلم وحينئذ لا يحتاج الى ذلك ومثل
هذا يقال في قوله والى من بعدظن (قوله مرضى عن الله) يعني نقي عليه ونشكره وقوله ان الناس الخ
استئناف ينافي مصروف التعديل وقوله أن لا يدايننا أي يقار بنافي المنقصر (قوله اذا أول العلم غيره) من
ذلك ما اذا رزبه الظن (قوله ولانك أحاز سيرة) الخ ومعنى المبدأ بالنصب بهما علم مطلقا ياقا على حقيقته
أومؤولا كما في الجمع (قوله خرج خارج الإشارة) أي وقع موقع الكلام الدال على الإشارة معنى ما علمت الخ
ما أشير عليها الابان تنوم وقوله جرى الخ أي فعل معاملة توك أشير الخ في نصب الفعل (قوله والجمهور
على المنع) أي منع وقوع الناصبة للمضارع بعد العلم بلأنا ونل قال الدمامني هو الصواب لان الناصبة تدخل
على ما ليس بمنقر ولانها تلخص المضارع لا استقبال فلا تنصب بعد أفعال الحقيقي بخلاف الخفيفة
فانها تنقضي تأكيدها الشيء وثبوته واستقراره اه وفيه عتدى نظرا لان ان ارد بعد عدم استقرار مدخولها
وثبوته عدم ثبته فممنوع وتعليقه باستقبال مدخولها لا يقيد فقد يكون المستقبل متيقنا وحيدا ثم لم يقصر
تكون أفعال العين وان ارد به عدم حصوله وقت التكامل فلم يكن لا يلزم من ذلك عدم ثبته حصوله
في المستقبل فاذا كان كذلك لم يصح لو أن أفعال العين فكيف التصويب الذي ارتكبه وقال القارضي
انما وجب كونها خفيفة لان العلم لا يناسبه الا التوكيد وان المشتقة كالخفيفة في التوكيد وأما المصنف به
فانما الر حاء الطعم فلا يناسبه العلم اه ثم ما ذكرناه من أن المراد بالمنع في قول الشارح والجمهور على
المنع من وقوع الناصبة للمضارع بعد العلم بلأنا ونل لا مطلقا والمتبادر من عبارة التصريح والجمع

(واقى من بعد ظن) ونحوه من أفعال الرجحان (فانصب بها) المضارع أن شئت بناء على أنها الناصبة له (والرفع صحيح واعتقد) حيثئذ تخفيفها من أن الثقيلة (فهو مطرد) وقد قرئ بالوجهين وحسبوا أن لا تكون ١٨٥ فتنتهرا أبو عمرو ورجز والكاشي

برفع تكون والباقيون
نفسه مع النصب هو
الأرجح عند عدم الفصل
بينها وبين الفصل ولهذا
اتفقوا عليه في قوله تعالى
أحسب الناس أن يتركوا
• تنبيهات الأول • أجرى
سيويه والخنفس أن
يبدل الخوف بحرا حسد
العلم ليتقن الخوف نحو
خفت أن لا تفصل
وخشيت أن تقوم ومنه
قوله • أخاف إذا ماتت أن
لا أدفنها • ومنع ذلك
الفرع الثاني أجازا لفرع
تقديم معمول معولها
عليها مستشهدا بقوله ربه
حق إذا قنيدا • كان جزائي
بالصان أجلدا قال في
التسهيل ولا حقا
استشهد به لتدوره أو
أمكن تقدير عامل مضمر
• الثالث أجاز بعضهم
الفصل بينها وبين
منصوبها بالنظر وشبه
اختيار التصور أو بد أن
هذه أقدر وقد ورد ذلك
مع غيرها اضطرابا
كذلك

لمارات بأزبعقاتلا •
أدع القتال وأنت المجهاد
والقدير أن أدع القتال
مع شهود المجهاد
روية أي بزيه الرابع
أجاز بعض الكوفيين
الجزء ما وقفه الأحياء

والذي تراد به شخفا يدل له تعليل الدما بمضى الذي قدمناه فقول البعض بعدا أن لم يلقا غير ظاهر وقد
نقص أن الأقوال ثلاثة قولنا لم يرد بالرفع مطلقا ولم يرد بالخفض مطلقا
وقول سيويه والجمهور بالتفصيل فاعرف ذلك (قوله والقي من بعد ظن الخ) قال أبو حسان وليس في الواقعة
بعد الشك إلا النصب سيوطي (قوله واعتقد حيثئذ) أي حين أدركت بها (قوله هو الأرجح الخ) أي لأن
الناصب للمضارع أكثر وقوعا من الخففة ما عدا الفصل فالأرجح لأن الفصل بين الخففة ومدخولها
أكثر من الفصل بين الناصبة للمضارع ومدخولها كذا قال البعض وقد يقال أكثره الفصل بين الخففة
ومدخلها معارض أكثر وقوع الناصبة للمضارع ومقتضى ذلك استواء الوجه عند الفصل ويزيده
اختلاف القراء عند الفصل في قوله تعالى وحسبوا أن لا تكون قننه ولو كان أجمالا اتفقوا عليه كافتة وأعلى
النصب بخانه في قوله تعالى أحسب الناس أن يتركوا كما هم في الأرض (قوله بعد ظن الخ) أي لا يتركها
يتفقون على المرجح فاتهم (قوله عند عدم الفصل) أي بلا قطع لأنها التي يحتمل معها كون أن خففة
أو ناصبة لمواز الفصل بينهما بين الخففة والفصل أو الناصبة والفصل بخلاف غيرها ما يفتصل به بين الخففة
والفصل كان وقد دللوا وحرف التنفيس لأن غيرها لا يفتصل به بين الناصبة والفصل فحينئذ يفتصل بين كون أن خففة
فصل الرفع لأنه لا يترجح قطع فقول شخفا عند عدم الفصل أي بلا أول أو ما أشبهها من الحروف التي
تفتصل بين أن الخففة والفعل غير صحيح (قوله بعد الخوف) أي الذي لم يستعمل في العلم والأمان من باب سم
(قوله لتقن الخوف) أي عند قننه قال سم وبفهم منه وجوب النصب عند عدم التقن وهو شامل
لظن الخوف فظاهر أنه حيثئذ لا يلحق بالظن كالحق بالعلم عند التقن فليراجع اه وقد يقال الذي يفهم
من قوله لتقن الخوف أنه لا يجب الرفع عند عدم التقن وعدم وجوب الرفع صادق وجوب النصب
وبجواز الوجهين فتأمل (قوله أن لا أدفنها) أي برفع أدفنى كنية القوافي والضمير للجملة (قوله ومنع ذلك
الفرع) أي فلو حسب النصب في تلك الصورة ونزله في الهمع عن المبرد (قوله أجازا لفرع الخ) ومنه ذهب
البصريين المنع لأن معمول المسئلة عن ما هي افتكا لا يتقدم المسئلة لا يتقدم معولها مع (قوله تعددا) أي
تو بتعدده كتابته عن كبره (قوله أو أمكن تقدير عامل مضمر) أي كان جزائي أن أجلدا بالصان أجلدا
فالجار والمجرور متعلق بأجلدا المخدوف لا المذكور دما مضي (قوله أجاز بعضهم الخ) أمال الجمهور ومنهم
سيويه فيجوزون في الاختيار الفصل مطلقا (قوله بالنظر الخ) وأجازوه الكوفة وبها الشرط نحو أدت أن
ترزى أزورك بالنصب مع (قوله وشبهه) هو الجار والمجرور (قوله لمارات الخ) يلغز به فيقال أين جواب
لما وقع النصب أذع والجواب أن الأصل أن لا تادعجت النون في الميم للتقارب وحققوا أن يكتبها منفصلين لكن
وصلا خطافي بعض النسخ لا لتأخر ما طرقة مصدره وقد فصل بها وبصلتها بين أن والفعل وأشهد ليس
معطوفا على أدع لما فاتته قوله أن أدع القتال بل منصوبان معضرة وأن والفعل عطفا على القتال أي أن
أدع القتال وشهود المجهاد ومن عطفا الفعل على المصدر الصريح ونظيره في التناز قوله

عاشت الماقي الشاقتنا • روي به تصادف معضينا
فقال كيف يكون التبريد سببا للتصادف معضينا وجوابه أن الأصل بل روي به من الورد أي أشربه
تجده معضينا (قوله العياضي) بكسر اللام وسكون الحاء المهملة وتحيان أو قبله صباح بفتح الصاد المهملة
وتشد اللام وحذفوا حرفه المهملة أو بطن من ضبة وضبة مجعمة مفتوحة وموحدة مشددة أو قبله ثم في مع
زيادة قرى أبو بطن من ضبة والعياضي من البصريين كافي الجمع (قوله إذا ما غدونا) أي بكرنا ونحيط بجها
مهمة لظناهم مهمة مكسورة مضارع عطفا على جمع الخطب وهو جواب الأمر (قوله أن تعلم بها) الضمير
المستتر في تعلم يرجع إلى شئفة محبوبه الضاهر الذي هو جميل والضمير البارز في يرجع إلى الحبيبة المذكورة

• ثالث • (صان) - ثالث •
تعالى الذي أن أتاك السيد خطيب • وقوله أحاذر أن تعلم بها قترها • قترها تعلا على كاهي • وفي هذا الخبر لأن عطف المنصوب

في البيت قبله والثقل يكسر فسكون واحد لا الة ال وهو الاشياء المنقلة (قوله وهو فتر كما) حصر المنصوب
في فتر كما الة المنصوب نصابا مختلفا بقردها التقديدي أنه مجزوم وحركه تخصا صا التقاء الساكنين وكانت
حركته فحة للثقة (قوله ناتي أن مفسر الخ) وفيه التكم في قول بعض العرب أن فعلت وفيه المخاطب في
نحو أنت وانت الخ قال الكوفيون وشريطة كان المكسورة كما في قوله

أنا خراشة أمانت ذانفر * فان قوي لم تأكلهم الضبع

وروجه في المعنى ما ورد منها بجي الفاء بعدها كثر كما في البيت وتقدم فخر بوجه على غير قولهم في باب كان
وأخواتها قبل زانية كان المكسورة كما في قوله تعالى كذا يعنى طائفة من أهل الكتاب أن يؤتى أحد مثل
ما أوتيتم وخزجه العشرى وغيره على معنى صدر منكم ما صدر كراهة أن يؤتى الخ أى حكم على ذلك الحسد
فيكون معناه لما عذوف من مقل قول أو على معنى ولا تظهر والاعمال بان يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب
الآن تبع دينك فيكون متعلقا بقوله ولا تؤمنوا وحمله نقل أن الحدى هدى الله اعتراض وتوقش بان ما قبل
اللائم لم فيما بعده الالاستنى والمستنى منه وتابع أحدها وأحسب احتمال أن الزخشرى لا يرى ذلك
في الظرف والمجاور والمجرور وتسوهم فيما (قوله مفسرة) أى لما تعلق فعل قبلها قال الرضى وإن لا تنسب الال
مفعولا مقدرا نحو كنت إليه أن قم أى كتبت إليه شيئا وقم أوظاهر نحو أوصيت إلى أمك ما روى أن
أقضيدهم معنى (قوله المسبوقة بجملة الخ) ببقيدان وهما ابننا خرجنا بجملة ولم تقتدر بجملة فخرج من
التمريض وأخروهم أن الحمد لله لعدم تقدم الجملة فان فيه محقق من التثنية كما في الفارضى وغيره وانما
لم تكن المسبوقة بجملة مفسرة لأن المفسرة ليس ما بعدها من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونها ولا يحتاج إليه
الأمن حجة تفسير الميم فيه ما به المسبوقة بغيره ليس كذلك فان أن الحمد لله خبر أخرجواهم كاله الرضى
وقلت له أن فعل لوجود روى القول فلا يقال هذا التركيب لعدم وجوده في كلامهم لأن حمله تقع مفعولا
لصريح القول روى تسليم أنه يقال لا نعمل أن فيه تفسيره بل زائدة وحوزا للزخشرى في أن عبد الله أن
تكون أن مفسرة على نال قلت يا رث واستحسنه في المعنى قال وعلى عذافى شرطهم أن لا يكون في الجملة
قبلها صروف القول أى أقام على حقيقته غير مؤثر بغيره اه وحوزر من مصفوران بغيرها صريح القول
ولا يقال أخذت عبيدا أن ذهب لعدم تأخر الجملة فلا يؤتى بان بل تحذف أو يؤتى بدلها بان وكتبت إليه بان فعل
أو كتبت إليه بان فعل لا خاف من الباء لا قترانها بالمجاورة فى مصدرية في الموضعين لأن حرف الجر لا يدخل الال

على اسم صريح أم مؤثر (قوله أن اصنع الفلك) قيل الجملة مفسرة فلا محل لها كما في المعنى وفيه عذرى نظرا لانه
انما يظهر في المفسرة التي ليست في معنى المفرد كما في بداضرته لا في المفسرة بعد ان للفعل لأن الظاهر
أن هذه في محل نصب تعالما لمفسرته لانها في معنى هذا اللفظ فعل المفرد محلها وفي كلام الكافي ما نصه
الظاهر أن الإحصاء متعلق بالجملة تعلق مفعولية فتكون منصوبة لأجل اه وهو يؤيد بما قلنا ان أراد
المفعولية في المعنى مع بقاء على كونها مفسرة فان أراد المفعولية في اللفظ مع كون أن زائدة فتبقى آخر تقدير
(قوله وانطلق الملا الخ) ليس المراد بالانطلاق المشي بل انطلاق الالاستنى بهذا الكلام كما أنه ليس المراد بالمشي
في انما مشى المشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء في تأدية الاذلى أن الصالحة لتفسير مضارع معناه لا نحو
أشرب إليه أن لا يفعل جاز رفعه على تقديره لا نافية وخمرة على تقديرها ناهية وعليها ما قلنا مفسرة ونفسه على
تقديرها نافية ونفسه على مصدرية فان فقدت لا امتنع الجزم وحازا لرفع والنصب اه معنى أقول يصح على الجزم
بلا يراه أن تكون أن مصدرية بنادى الأصح من كونها أوصل بالامر والنهي (قوله الثالثة لل) أى
التوقيفية كما في المعنى احتراز عن النافية وهي الحازمة والموجبة وهي التي بمعنى الأفياقية كلام الله من
من معارضة الحازمة للنافية فاسد (قوله نحو فلما أن جاء البشير) وتقولوا كرمك لما أن يقول زيدا نافع ناضى
(قوله لكان لكم الخ) جواب القسم لتقصيه وجوابه بشرط محذوف دلالة جواب القسم عليه بناء
على أن الشرط الامتناعي كغيره في كون الجواب له عند تقدمه أو جواب لوجود الجواب القسم محذوف بناء على

وهو فتر كما عليه يدل
على أنه سكن للضرورة
لا يجوز ما الخامس ناتي
أن مفسرة وزائدة فلا
تغيب المضارع فالمفسرة
هى المسبوقة بجملة فيما
معنى الترددون حرفه
نحو فلو دعينا إليه أن
اصنع الفلك وانطلق
الملا فمفسر أن امشوا
والزائدة هى التالية لما
نحو فلما أن جاء البشير
والواقعة بين الكاف
ومجرورها كقوله
كان خليفة فطوى
وارق السلم
قد روى الخبر وبين
القدم ولو كثر له
فانصم أن لا التثنية وانتم
لكان لكم يوم من الشر
مظلم وأجاز الاختص
اجمال الزائدة واستدل
بالصالح كقوله تعالى

والانقسام على حرف الجر
الزائد لا يلاحظ في ذلك
لانها في الآية مصدرية
فقبل دخلت بعد ما لنا
لتأويلها معناه وقيل نظر
لانه لم يثبت افعال الجار
والجر ورفي المفعول ولان
الاصل ان لا ينصكون
لازائده والصواب قول
بعضهم ان الاصل وما لنا
في ان لا نقائل والفرق
بين ما بين حرف الجر ان
اختصاصه بما وقع
الزائد بخلافها فانها قد
وليها الاسم في البيت
الاول والحرف في الثاني
(وبعضهم) أي بعض
العرب (أهل أن جملا
هلي • ما ختها) أي
المصدرية (حيث استخفت
علا) أي واجبا وذلك اذا
لم يتقدمها سمل أو ظن
كفرافه ابن عسمن لمن
أراد أن يتم الرضاة وقوله
ان تقرأ أن هلي • أهله
ويجاءه في السلام وان
لا تشعر احدا هذا مذهب
البصريين وأما الكوفيون
فهي عندهم مخففة من
التثنية (يتبعه) ظاهر
كلام المصنف أن اجملها
مقس (ونصبا باذن
المستفاد ان مصدر
والفعل بمعصلا • أو
قبله الجين) أي شرط
النصب باذن فلا يثبت الاصل
أن يكون الفعل مستقلا
فبعد الرفع اذا تصدق
جوابا لما قال أنا أحيل

ان الجواب لا يمتنع ان تقدم على القسم أو تأخر أو جوابا ولو وما دخلت عليه جواب القسم وسأف هذا
اختلاف في بحث عواميل الجوز (قوله وما لنا ان لا نقائل) ان قلت ليست ههنا موضع الزائد المتقدمة
قلت لا يخفى ان يادعيا بتقديم زعم أنها زائدة في غير ذلك أه نصرح ووجه زيادتها في الآية أن
ما لا يخفى عليك لا يقع بعد هذا الفعل الا ان فعل الصريح على أن الجلة حاله نحو ما لي لأرى المحدث
أو الاسم الصريح على أن حاله نحو ما لي فأشخص المؤول بالاسم ولا رد ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل
استقلال لان دليل الاستقلال ان غير الزائدة لا لازائدة كذا في القامعي (قوله لا أوله بعامتنا) أي فان
لا نقائل مفعول ثان للجاء والمجرور ولنا وله بفعل يتعدى لثنتين (قوله افعال الجار والجرور) وهو لنا
في المفعول وهو ان لا نقائل أه سم قال القامعي قد يقال ان غير ذلك لو كان أن لا نقائل عند هذا القائل
مفعولا معمر حواس في كلامه ما يقتضيه الاحتمال أن يكون عنده على نزاع الخافض وهو عن فانه يقال منته
عن كذا في الصحاح وغيره والمحمل نصب أو خفض على الخلاف (قوله أن لا تكون لازائدة) أي كالمز على
هذا القول اذا لم يعل عليه وما منعت أن نقائل سم (قوله والصواب قول بعضهم الخ) هنا مقابل القيل السابق
كأه ومرح المقي لا قول الاخش كازم لبعض لأنه قابل قول الاخش بقوله لانها في الآية مصدرية ثم ذكر
قولين على أنها مصدرية (قوله فان لا نقائل) فتكون أن مصدرية منسبة مع ما بعدها مصدر مجرور بمجر
محذوف متعلق بما قبله بلنا (قوله والفرق بينهما الخ) هذا رد لقياس الاخش أن الزائدة على حرف الجر
الزائد (قوله حلا) أي الجمل على ما يجمع أن كلامهما حرف مصدرية ثنائي وبعضهم عمل ما المصدرية بحلا
على أن المصدرية بنحو كذا كذا ويا ولي عليها ههنا قاله القامعي ولا حاجة الى حمل ما هنا ناصية فان ذلك
اثبات حكم لها لم يثبت في غير هذا المحل بل الفصل مرفوع وتون الرفع محذوف وقد سمع نثر او نظاما أه (قوله
حيث استخفت أي أن عمل أي واجبا كما يفيد كلام الشارح والنظر متعلق بما قبل (قوله وذلك) أي
استحقاق أن العمل (قوله ان أراد أن يتم) أي بالرفع والقول بان أصله يتكون فهو منصوب بخلاف النون
وحذفت الواو لسا كنين واستصحب ذلك خطأ والجمع باعتبار معنى من تكلف نصريح (قوله أن تقرأ الخ)
أما على نصب بدلين من حاجة في قوله قبله

باصحابي فقد قضى نفوسكم • وحيثما كنتم لا اقمتم ارشدا

أن تحملا حاجة لي خف حملها • وتمنعامة عندي بها وبدا

أومن أن تحملا المنصوب محذوف تقديره أسألكم وأما محل رفع خبر مبتدأ محذوف عائد إلى حاجة أي هي
أن تقرأ والشاهد في أن الأولى وابست مخففة من الثقيلة خلافا لكوفيي قبل بدليل أن المطفوفة عليها
واعترض بأنه لا مانع من عطف أن الناصية وصلتها على أن المخففة وصلت انذ هو عطف مصدر على مصدر أه
نيس فرع ياد وقد يجاب بان مراده أن عطف أن الناصية مرجح لكون أن المطفوفة عليها ناصية للتناسب
والترتيب كاف في الاستشهاد بل ان لم التعيين ولك أن تستدل على كونها ليست المخففة بعدم وقوعها بعد بدل على
أولن فاحفظه (قوله ظاهر كلام المصنف الخ) وظاهره أيضا اختصاصها بالاهمال ووجه أنهم يتوسعون في
الاهمال وضعتهم من جهة أنها قد تحمل لا ينافي كونها أما لا يلزم في الام قوتها من كل وجه فاذ قد اعتراض
البعض (قوله ونصروا) أعلم أن كثر العرب يلزم افعال اذن عند استيفاء شرطه والقليل منهم يلزم افعالها
عند ذلك كما سيذكر بالشارح اذا علمت ذلك فالخبر في نصب أو لا كثر العرب وهو على الوجهين فقول البعض
تبعا لشيئا ونصبا أي حوازا كما سيأتي بالشارح عليه غير ظاهر فتأمل والواو في الفعل بعد حالية فهو وصلا حال
من الضمير المبكّن في الخبر أعني وبد قوله أو قبله أي أمين ما معطوف على وبدوا الجين فاعل القرف لا يعتاده
على المبتدأ أو مبتدأ مؤخر وقوله خبر مقدم واما معطوف على موصلا في الوجهين المذكورين في العطف على
بعد المراتب عليه على هذا ما يشبه البعد مع الانفعال (قوله أن يكون الفعل مستقلا) أجزء على مجرى
سائر النواصب وأعمال تعمل النواصب في فعل الحال لان له مخففا في الوجود كالاسماء فلا يعمل فيه عواميل
الافعال دامامي (قوله فيجب الرفع في اذن تصديق الخ) أي لانه حال ومن شأن الناصب أن يخلف المضارع

والثاني أن تكون مصدرتان تأخرت نحو ١٨٨ أكرمك إذا أملت وكذا أن وقعت حشوا كقوله الله تعالى عبد العزيز عثما

لاستقبال جمع (قوله أن تكون مصدر) أي في جملتها بحيث لا يستقبلها شيء يتعلق بما بعدها وأما ما عمل غير مصدر لصنعها فمقدم تصدرا عن العمل اه بماضي وفي الشئ أن ترك تصدرا داخل على المضارع أغيا يكون في ثلاثة مواضع بالاستقرار أن يكون ما بعده ما خبرا لما قبله نحو وإذا أذن أكرمك أو جوابا للشرط قبلها نحو أن ترضي إذا أكرمك أو لم يسم فلهما نحو وإذا أذن لاخر من انتهى وفي الموضع الأول خلافا كما في الجمع فأجاز هشام النصب بدميتمدا كالمثال وأجاز الكسائي بدميتم ان غفوا إذا أملت أو أظير أو أوسم كان نحو كان زيدا أن يكرمك قال أبو حيان وقياس قوله جواز النصب بعد ظن نحو ظنتن زيدا أن يكرمك (قوله أملت) أي وجوبا بخلاف لأن الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه جمع (قوله عثما) أي عمل مقالة تصدرا بقاء عن قوله لا لأفيله أي لا أترك مقاتي سابقا لآتي عثما أن تكون كناية عنك وعبد العزيز بن زوالد العنبر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه وأخوه عبد الملك بن مروان قولا ما رفته مصر لا لخلافه العظمى كما في الشئ وغيره كان الشاعر وهو كثير عز امتدحه بقصيدة أحجته فقال له عن على فقال له أنتمي عثما أن أكون كناية فقال له لم يحل أنت لا تحسن الكناية وأعطاه عشرة فضعهم على أنه قال له عبد العزيز ثانيا عن على لا بئني الأكونه كناية عنه وهذا من حقه وارجع الضمير للفأله هو ما قاله الدماضي والعيسى وأرجعه الدماضي لخطأ الشدي في قوله قبل

يجب لترك خطا الشدي بعد ما * بدلي من عبد العزيز بقوله والشافعي قوله لا أفيله أحسن منه اعدم تصدرا واذن لا يكون جوابا بدميتم سابقا عليها في قوله حلفت رب الراتصا إلى معنى الخ وجواب الشرط محذوف فعل ما في كلام الخرواشي من الخلل (قوله شافيا) بفتح الشين المجهمة أي غير ساو أو أهلك بكسر اللام ويجوز فتحها على ما في القاموس (قوله أن لا يفصل الخ) أضافها مع الفصل عن العمل اه تصرع (قوله بالقسم) كذا بالانافية لأن القسم ناكذ بطا واذن لا لم يعدد بها فاصلة في أن كذا في أذن سبوطي (قوله والدعاء) نحو أذن غفر الله لك أكرمك (قوله عثما) قول الفصل فلو قدم معمول الفعل على أذن نحو زيدا أذن أكرمك فذهب القراء إلى أنه يبطل عملها وأجاز الكسائي الرفع والنصب قال أبو حيان والنصب أحفظه عن البصريين في ذلك ومتعقبا لاشتراطهم في عملها التصدير أن لا تعمل حيث لا تم أغبر مصدره ويحتمل أن يقال تعمل لأنها وإن لم تصدرا لفظا فليس مصدره في النية لأنها نية بالمعول التأخير اه سبوطي قال مع وبؤخذ من كلامه عدم العمل قطعها في نحو ما زيدا أن أكرمك لأن المتقدم على غير معمول اه وفيه عندي نظر لتصديرها في جملتها ولا نحو هذا المثال ليس من المواضع الثلاثة المحصورة فيها عدم تصديرها داخل على المضارع كما مر (قوله هذا الكسائي النصب) فيه أنه تقدم عن الكسائي في الفصل بين كي والفعل بمعموله أنه يبطل عملها وعكن الفرق شدة اقتضائي المصدرية الاتصال بالفعل لأنه في تأويل أمم وأدغم (قوله وقد هشام الرفع) أضافها بالفصل وكان القياس بطلان العمل فلا أقبل من أن يكون مروجها (قوله والنصب ورفعا) وقد يجز أن اقتضاه الحال كسائي في الشرح وأجازا للنصب والرفع لأنك عطف جملة مستقلة على جملة مستقلة فن حيث كون أذن في ابتداء جملة مستقلة هو مصدر فجزا لتصايب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعده العاطف من تمام ما قبله بسبب بطء اللفظ بعض الكلام بعض هو متصرف وانها هو كافي الرضى لأن غير متصدرة في الظاهر اه ميم وبشر إلى رحاله قوله ورفعا بنون التوكيد الحقة الأمثلة القانومة معني المنعيل المذكورة من النصب إذا كانت أو أو أو الفاء استثنائية كذا أقبل لك أتيتك غدا فقلت له مستأنا وإذا أذن أكرمك (قوله على ما له محل) قال البعض كان الأولى أن يقول على ما له أعراب لشم للفظي والمجلى بقرة التمثيل اه وبديع بيان ما له محل شامل للأعراب لفظي لأنه معرب لفظا ومخلا فوهما محل قدر (قوله أنت) أي وجوبا بوقعها حشوا كما سبذ كره الشارح (قوله لوقعها حشوا) أي بين جزأ الجواب وان شئت قلت بين الشرط والجواب لأن المعطوف على الجواب جواب (قوله أو على الجملتين معا) أي جلتى

وأمكن من إذا لا أفيله فاما قوله لا تترك فيهم شرط اه في أذن أملت أو أظير أو أوسم أو أظير أو أوسم محذوف أي اني لا أستطيع ذلك ثم استأنف أذن أملت فان كان المتقدم عليها حرف عطف فسيأتي الثالث ان لا يفصل بينه وبين الفعل بغير القسم فيجب الرفع في نحو وإذا أكرمك أو يفتر الفصل بالقسم كقوله أذن والله ثم يم محرب * يشيب الطفل من قبل الشيب وأجاز ابن بابشاد الفصل بالتدعاء والدعاء وابن عصفور الفصل بالظرف والصحيح المنع اذ لم يجمع شئ من ذلك وأجاز الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل والاختيار حيث عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع (وأنصب ورفعا) إذا أذن من بعده عطف) أو أو أو (وقد فرئ) شافيا وإذا لا يثبت وأخلفنا فإذا لا يؤثر الناس تقيرا على الأعمال بغير العاطف الرفع على الأفعال به قرأ النبعة في نبيات بالاولى أطلق العطف والتحقق أنه إذا كان العطف على ما له محل ألقت فإذا قيل ان ترضي

أزرك واذن أحسن البين فان قدرتها العطف على الجواب جرمت وأملت أذن لوقعها حشوا وعلى الجملتين معا جازا لرفع والنصب الشرط

الشرط والجواب (قوله وقيل بتعين النصب) ليس المراد وقيل ان قدرت العطف على الجنتين ما يتعين
النصب لانه سابقه قوله لان ما بهما مستأنف بل المراد وقيل ان لم تعطف على الجواب اعلم ان تقدير الاول
عاطفة او استثنائية ثم المراد بتعين النصب على لغة اكثر العرب المتضمن اعمال اذن عند استغناء الشروط فلا
ينافي جواز الزم على لغة بعضهم التي لماعلمت استغناء الشروط فان دفع ما طالع به البعض (قوله لان ما بعدها
مستأنف) أي ينافي على ان الواو استثنائية وقوله اولاً والمعطوف الخ أي ينافي على أنها عاطفة (قوله فالذهبان)
أي القول بجواز الامر من القول بتعين النصب (قوله الى أنها اسم) أي غير نائب للفعل وإنما الناصب له ان
مضرة بعده كما سيذكر (قوله وعرض عنها التنوين) أي وحذفت الالف لانتفاء الساكنين (قوله وأضرعت
ان) واهل المقدار مؤول به ان وعرضها عندها صاحب هذا القول فاعل أي افاجئتني وقع اكرامك لا مبتدأ
خبره محذوف أي حاصل والاوجب انهاء الالطة الواجبة مع الجملة الاسمية الواقعة حواها قاله الدمامي وذهب
الرضي الى أنها اسم وأصلها ان حذفت الجملة المضاف اليها وعرض عنها التنوين وقع ليكون في صورة ظرف
منصوب وقصد به صالحها لجميع الازمنة بعدما كان مختصاً بالماضي وضمن معنى الشرط غالباً كالواو واقامنا
غالباً لانه لا معنى للشرط في نحو قال ففعلنا اذا وامن الضالين ثم قال واذا كان معنى الشرط الماضي جازاً جازوا
يجري في وقت جوابه باللام نحو اذا لاقتناك أي لو كنت شيئاً قليلاً لاقتناك واذا كان بمعنى الشرط المستقبل
حازرت جوابها بالفاء وقوله ما ان أتيت شيئاً أنت تكرهه • اذا فلا رخصت سوطاً الى بدى
أي ان أتيت فلا تخرج وقد نستعمل ببدلو وان توكر كذا لم نقول ورتبي اذن لا كرمك وان شئت اذن أزورك
ثم قال وما حمل اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء في اذن نصب مستقبل واحتمل معنى مجرد الزمان
فالمضارع حال وقد قصد التنبيه على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع من المقدرة لانها تقتضيه للاستقبال
فحمل اذن على النصب فيها من الجزاء لانه انما الحالية للماتية من الجزاء بسبب النصب ان ثم قال وإنما
ادعينا ان اذن زمانية فظهر معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها وتلبيقها في الوقت انما خارج جانب
اميتها ونحوه من الفصل بينها وبين منضمها بالقسمة ونحوه يدعى كونها غير ناصبة بنفسها كما ان وان اذ
لا يوصل بين الحرف ومعومه قبلها ليس من معموله اه ولا يخفى ان كرمنا قاله مما يتأتى على ان اصلها اذا
وفي حاشية السبوطي على المعنى من بعضهم ان اذن تأتي على وجهين حرف المضارع مختص بواو
أصله اذا واذا حذفت الجملة المضاف اليها وعرض عنها التنوين وهذه تدخل على غير المضارع وعلى المضارع
غيره فيجوز ان تقول لمن قال انا أتيت اذن اكرامك بالرفع على ان الاصل اذا أتيت اكرامك وبالنصب
على أنها الحرفية اه (قوله وعلى الأول) أي على أنها حرف أعالى الثاني فسيطة قطعاً وقوله لا مركبة
من اذ وان نقلت حركة الهمزة الى الذا لثم حذفت اه سم أي وغلب عليها حكم الحرفية وهذا قول النخيل
قال فاذا قال القائل أزورك نقلت اذن اكرامك فكانت قلت حينئذ اكرامك واقع اه أي وامن اذ وان
حذفت هـ وان ثم اذ ان الانتفاء الساكنين كما يقول اليزدي مستنداً بانها تعلى الربط كذا والنصب كان
افاد كل ذلك في الجمع (قوله وعلى البساطة) قيد بذلك لان القائل بالتركيب يحمل النصب بان المشتبهة
عليها اذن كما في حاشية السبوطي على المعنى (قوله لان مضرة بعدها) كذا ذهب اليه النخيل في
أبعد قوليه لان ان لا تعذر الابداع عاطف أو جار دمامي وأهمل النخيل بعدم اختصاصها
لدخولها على الجملة الاسمية نحو اذن عبد الله ما يتلخى جمع (قوله كما أفهمه كلامه) يعني قوله ونصوبها
المستقبلاً (قوله الجواب) أي لكلاماً خروفاً لم يقطر أو قد دروساً وقعت في العسر أو نحوها والآخر
وتوله والجزء أي المبحر انما يسمون كلاماً خروفاً لكلامه مسامحة أحد بط الجواب الخ (قوله فحاشية الخ)
في كل موضع وتكلف تخرج نحو قال ففعلنا اذا وامن الضالين على الشرط والجزء أي ان كنت قلت
الوكة كافر الا تملك كما رغبت اذ عرفنا ان الضالين بل فعلت اغيرة فاصدقتك لا غير ككافر
لا تملك (قوله اذن اطلقت صادقاً) برقع انظر لانه لاجل كما يغيبه ما سئله عن الرضى (قوله لا يجوز ان)
هنا) قال الرضى لان الشرط والجزء اما في الاستقبال أو في الماضي ولا مدخل للجزء في الحال اه ولان

وقيل بتعين النصب لان
ما بعدها مستأنف الاول
المنطوق على الاول اول
ومثل ذلك قد يبدون
وان احسن اليه ان
عطف على الفعلية
رفعت أو على الأسماء
فالذهبان • الثاني
الصحيح الذي عليه
الجمهور ان اذن حرف
ونصب بعض الكوفيين
الى أنها اسم والاصل في
اذن اكرامك اذا حشيت
اكرامك ثم حذفت الجملة
وعرض عنها التنوين
وأضرعت ان وعلى الأول
فالصحيح أنها سبب
لامر كمن اذ وان وعلى
البساطة فالصحيح أنها
الناصب لان مضرة
بعدها كما أفهمه كلامه
• الثالث معناه افتد
صوبه الجواب والجزء
فقال الشاويين في كل
موضع وقال الفارسي في
الاكثر وقد تفضل
الجواب بذلك قال
أحمد بن قنبر اذن انما
صادقاً لا يجوز انما

(قوله ولا يخفى) اردنخرج
الرضي عن المنع
(قوله في حاشية الخ)
لا يلائمها

بما اربع اختلاف في لفظه عند الوقت عليا والفتح ان فنه تبدل انما تشبهها المتشبه من المنصوب وقبل وقت بالنون لانها تكون لان وان
 ووي ذلك عن الماضي والمبرور وينبغي على هذا الخلاف خلاف في كتابها والمهور بكتوبها بالالف وكذا رسمت في المصاحف والمازني والمبرد
 بالنون وعن الفراء ان علمت ككتب بالالف والا كتبت بالنون للفرق بينهما وبين انذاتوعا بن حروفها الخاء سحكي سيمو وي عيسى بن عمر
 ان من العرب من يظنها مع استيفاء التروط وهي لغة نادرين القياس لانها غير مختصة بواحدة اعملها الاكثر من جملتها ظن لانها مثلها
 في حوازل تقدمها على الجمل و تارخها هنا ١٩٠ ووسطها بين جزاها كما جعلت ما على ليس لانها مثلها في الحال اه (ويين

لاولام بالفتح * انما هو
 ان ناصبه) نحو ثلاث يكون
 للناس عليك حجة ثلاث يعلم
 اهل الكتاب لاف الآفة
 الاولى نافية وفي الناسبة
 مؤكدة زائدة (وان
 عدمه لان اعمل مظهرا
 اومضرا) لاف موضع
 الزم عدم وان في موضع
 النصب باعمل ومظهرا
 ومضمر نصب على الحال
 اما ان ان كانا اسمي
 مفعول اومن فاعل اهل
 المستتر ان كانا اسمي فاعل
 أي يجوز اظهار ان
 واظهارها بعد اللام اذ لم
 ينصبها كون ناقص ماض
 منفي ولم يقترن الفعل بلا
 فالاضمار نحو امرنا لنسلم
 رب العالمين والاطهار
 نحو ومرت لان اكون
 اول المسلمين فان سبقها
 كون ناقص ماض منفي
 وجب اضمار ان بعدها
 وهذا اشار اليه بقوله
 (وبعدني كان حتما
 اضمرا) أي نحو وما كان
 الله يظلمهم لم يكن الله
 ليظلمهم وتسمى هذه
 القلام المحذومها

ظن الصدق لا يصلح جزء للجهة (قوله اختلف في لفظه الخ) أي في غير القرآن أما فيه فوقف عليها وتكتب
 بالانفاسا كما في الاثنان اتباعا لنصف العثماني قال السوطي في حاشية الفتح ينبغي أن يكون في الخلاف في
 الوقف عليها مبنيا على الخلاف في حقيقة تمثيل أنها حرف وقف عليها بالنون وعلى أنها اسم مضمون بوقف عليها
 بالالف (قوله والجهور بكتوبها الخ) المناسب فالجهور وبالفاء كما في عبارة الفخري (قوله والمازني والمبرد
 بالنون) وعزه أبو حيان إلى الجهور (قوله وعن الفراء الخ) ونقل السوطي قولاً بالعكس اضفها في الإجمال
 وتوهم في العمل (قوله ان علمت ككتب بالالف) لمنع العمل التباسها ما إذا الطرفه ورد عليه أن العمل في اللفظ
 وليس الشكل لزماً فالفرق في السكتة محتاج له على العمل أيضاً (قوله وهي لغة نادرة) تلقاها المصريون
 بالقبول فلا نفاذ إلى قول من أنكرها ما يعني (قوله ويين لا) أي سواء كانت نافية أو زائدة ولهذا مثل
 عثمانين (قوله ناصبه) أتبعه مع علمه من كون الكلام في أن الناصبة تدفع التوهم بما هما لفظة لسان الفعل ولا
 (قوله فان اعمل) أي أن الواقعة بعد لام الجر سواء كانت لتعليل كما مثل أولها عاقبة نحوفا انقطعت آل فرعون
 ليكون لهم عسدا وحرثا وأللتوكيد وهي الآفة بعد فعل متعذروا من النسب لرب العالمين قاله الفخري أي أو
 لتعذر بعضو أعددت زيد الباقال (قوله انما لم يصبها الخ) أخذ من قوله الآتي وبعدني كان الخ (قوله ماض)
 أي لفظاً ومعنى أومض في قفط (قوله نحووا من النسب لرب العالمين الخ) اختلف في اللام في نحووا لا يتفق في زائدة
 وقيل لتعليل والمفعول محذوف أي وأمرنا لرب العالمين وقيل لتعليل ولا مفعول بل الفعل
 في معنى مصدر فرغوا بالابتداء واللام ويجر وما خبره من أن الفعل إذا جرد عن الزمان وأراده الحدث
 فقط كان كالاسم في جهة الإضافه والاستاداء كذا في المفتي والشمسي (قوله وبعدني كان الخ) يعني ما لم ينتقض
 النفي نحو ما كان زيد الانصرب عمرو ويجوز ذلك مع لام في نحو ما جازد الانصرب جمر اقاله أبو حيان وظاهر
 قوله ويجوز ذلك مع لام أن المراد بقوله ما لم ينتقض النفي أنه لا يجوز زانته انقض النفي مع لام المحذوف تأمل
 قال والفرق أن النفي مسلط مع لام المحذوف على ما قبلها وهو المحذوف الذي تنافي مع اللام قبل من نفيه في
 ما بعدها وفي لام في مسلط على ما بعدها نحو ما جازد الانصرب في نفي الضرب خاصة ولا يفتي الجهمي إلا بقية
 تدل على انتفاء اه وحاصل الفرق في كماله شخفا أن النفي مع لام المحذوف مسلط على الكلام بتمامه أعني ما قبلها
 وما بعدها ومع لام في مسلط على ما بعدها فقط أي غاقت في الانتقاض منها بخلاف لام المحذوف (قوله لام المحذوف)
 من تعبئة العام بالخاص لان المحذوف لا كالمطلق النفي والنعويون اطلقوه وأرادوا الثانيه تصرع
 وهذا تدفع منسوب قولها للناس (قوله والتي قبلها الام) وحكمها الكسر ونصبها لغة تنبيه مع (قوله
 لان السبب) أي في الجمله والافلام كي قد تكون لغز السبب كالتى العاقبة والوافدة والمعدية (قوله وجوب
 اظهارها مع المقر وبلا) كراهة اجتماع اللامين سم (قوله ووجوب اضمارها الخ) علل بان اثبات
 ما كان زيد يفعل كان زيدا يفعل جعلت اللام معادلة للسبب فيكما لا يجمع بين أن والسبب لا يجمع بين أن
 واللام تركيا (قوله ليست لام المحذوف) بل هي لام في نحو ما كان زيد ليأبى ما وجد للعب (قوله لان
 لم تنفي المضارع) لولا لان لم تقبل المضارع على المعنى لانتهج مطاوعه وفي بعض النسخ لان لم تنفي الماضي

أي
 الخاص لام النفي وهو المصواب والتي قبلها لام كي لانها السبب كما كان كي
 للسبب وحاصل كلامه أن لان بعد لام المحذوف ثلاثة أحوال وجوب اظهارها مع المقر وبلا وجوب اضمارها بعدني كان وجوز الامر
 فيما بعد ذلك ولا يجب الامتناع بعد ما كان التابعة لان اللام بعدها ليست لام المحذوف وانما لم يقد كلامه بالناقصه اكتفاء بما في اللفظومه عند
 اطلاق كان لشرها وكثر تنافي أبواب الضمور ودخل في قوله نفي كان نحو لم يكن أي المضارع المنفي بل كرايت لان لم تنفي المضارع وقد فهم
 من النظم قصر ذلك على كان

أى الماضى معنى وهو المضارع لفظا ولا شكال علمنا فتأمل (قوله لمن أجازة في أخواتها) فهو ما أصبح زيد
 يضرب عمر أو لم يصح زيدا يضرب عمر أو قوله وان أجازة في ظنفت أى قيسا نحو ما ظنفت زيدا يضرب عمر
 ولم تكن زيدا يضرب عمر قال أبو حيان وهذا كله تركيب لم يجمع فوجب منه ما جاء به يادرون قول البعض
 والحق أن اللام فيها ذكر لام كي اللام المحذورة كما يظهر بالنظر في المعنى أنه من جواز هذه التركيب منوع مع
 أن يدعو أن اللام فيها لامى وأن الظرف في المعنى يرشد إلى ذلك بالطلحة قال التصريح ومضغهم أجازة في كل فعل
 تقدم معنى في نحو ما جاء به بالفعل أه قال بس وهو فاسد لأن هذه معنى اللام في نحو ما جاء به بالفعل لامى (قوله)
 ما ذكره من أن اللام الخ لا نكاحه في الواقعة بعد لام الجر قوله وبين لا ولا مخرج (قوله النصبان
 مضغرة) انما قال مضغرة مع أن النصب عند البصريين بعد اللام بان مظهره أو مضغرة وعند الكوفيين باللام
 أظهر بان أو اضرب كى كاسم صرح به الشارح عند شرح قول المصنف وبعد حتى الخ لاجل قول ثعلب لانه انما
 يأتي عند اضربا ران فتأمل (قوله ناصبة بنفسها) أى بطريق الأصل القديم لم يمدحوا واحتجوا بقوله

لقد عدلتنى أم عمر وولم أكن • مقابلتهما كنت حيا لهما

اذلوكانت أن الناصبة لازم تقدم معول صلتهما على هو وممتنع وديان مقابلتهما معول ثم حذف وبسر والمذكور
 نظير ما روي قوله كان خرافا في النصبان أحد أقواله ما كنت أى مدقة وجودى حيا (قوله لقيامه مقام أن) أى
 نامة عن أن (قوله اختلف في الفعل الخ) الظاهر أن هذا الاختلاف مبنى على الاختلاف في الناصب بهل هو
 اللام أو أن المضغرة (قوله إلى أنه) أى الفعل وقبصا محبة لأن النصب جلة الفعل والفاعل (قوله واللام
 للتوكيد) أى زائدة لتوكيد النفي كما يقع في ما زاد بدقائمه وأعرض قولهما بان اللام الزائدة تقول الجري في الأسماء
 وعوامل الأسماء لتعمل في الأفعال وأوجب بانهم لهم لا يسلمون هذه الكلية أه دما ميم قال الحفيد
 وتظهر فائدة الاختلاف في قوله ما كان مجعلا لمثل ليا كما أنه لا يجوز على رأى البصريين لأن ما في جيران
 لا يعمل فيما قبلها ويجوز على رأى الكوفيين لأن اللام لاتع العمل فيما قبلها (قوله واللام متملة بذلك
 الخبر المحذوف) قال المرادى قولهم متعلق بالخبر يقتضى أنها ليست بزايدة وتقدر بهم ما يقتضى أنها زائدة
 تقوية للعامل أه وفي المعنى أن المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة بل بينهما أه فزادتها عند
 الكوفيين محضة وعند البصريين غير محضة (قوله وقد روي الخ) تقدير يمدحها غير لازم فيها يظهر بل قد يقدّر غيره
 إذا اقتضاه المقام كما قد يقدّر قوله تعالى وإن كان مكرهم لتزول عنه الجبال وإن كان مكرهم أهلا لتزول الخ وذل
 لما قلناه ما أتى عن شرح التسهيل (قوله لأن اللام جارة عندهم) أى جارة غير زائدة زائدة محضة أى الجارة
 غير الزائدة زائدة محضة لاجل من متعلق (قوله الآن الناصب عندهم أن مضغرة) اعترض بأنه يلزمه الأخبار
 بالمصدرين الجثة وهو لا يجوز وأوجب بما قاله بعضهم من أن الاختيار بالفعل المؤثر بالمصدرين الجثة جائز
 كافى بزاد ما أن يعيش واما أن دعوت وان لم يجز الأخبار بالمصدر الصريح عنه لالة الفعل يسبقه على الفاعل
 والزمان بخلاف المصدر الصريح لاسما وقد ارتداعا وأن فصلا مختصا في سلك الفعل على أنه محتمل أن يكون
 في الكلام حذف (قوله ومقتضى قوله موكدة) أى مع قوله لتي الخبر انزلة لا يمكن جعل قوله موكدة على أنها
 مقوية للعامل فيوافق ما أتى عن شرح التسهيل ويكون نفس قول البصريين ولا يرد عليه لزوم الأخبار
 بالمصدرين الجثة وقوله أنها زائدة أى محضة (قوله لكن قال) أى الناطق في شرحه الخ كذلك شأنها وشخصا
 السيد هو الظاهر وأرجح البعض الضعيف للشارح أن الناطق فانه شرح على التسهيل كافي الجمع ثم رأت
 في بعض النسخ لكن قال المصنف في شرحه الخ وهو متيقن في الأول وراى بخط بعض النضلاء بمشامس الجميع
 عزوا عبارة أتي في الشرح إلى شرح التسهيل لأن الناطق وهو متيقن في الثاني والجمع ممكن والله أعلم (قوله لجمعة
 الكلام بدونها) هذا ظاهر على تقدم ما يتعدى بنفسه كمد يادرون ما يتعدى باللام كاستعدا الآن وادان اللام
 يصح حذفه لفظا لا طراد حذف لشارع أن هذا وقال في المعنى وجه كونه متيقن كد على رأى البصريين أنه
 الأصل ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل بل مع نفيه (قوله لأنها زائدة) أى محضة بان يكون دخولها في

خسلا فالن أجازة في
 اخواتها قيسا ولان أجازة
 في ظنفت • تنبيهات •
 الأول • ما ذكره من أن
 اللام التي نصب الفعل
 بعد ما هي لام الجر
 والنصبان مضغرة هو
 مذهب البصريين ومذهب
 الكوفيين إلى أن اللام
 ناصبة بنفسه ومذهب البصريين
 إلى أن اللام ناصبة
 بنفسها لقيامه مقام أن
 والاختلاف في اللامين
 أعني لام المحذورة ولام كي
 الثاني اختلاف في الفعل
 الواقع بعد اللام فذهب
 الكوفيين إلى أنه خبر
 كان واللام للتوكيد
 وذهب البصريون إلى
 أن الخبر محذوف واللام
 متعلقة بذلك الخبر
 المحذوف وقد روي ما كان
 زيدا بالفعل وانما
 ذهبوا إلى ذلك لأن اللام
 جارة عندهم وما بعدها
 في ناول بل مصدر وصرح
 المصنف بانها موكدة لتي
 الخبر الآن الناصب عندهم
 أن مضغرة فهو قول ثالث
 قال الشيخ أبو حيان
 ليس بقول بصرى
 ولا كوفي ومقتضى قوله
 موكدة أنها زائدة وبه
 صرح الشارح لكن قاله
 في شرحه لهذا الموضع من
 التسهيل سميت موكدة
 لجمعة الكلام بدونها
 لأنها زائدة اذلوكانت
 زائدة

١٠ يكن له ما قبله بل هو صريح وانما هو لام اختصار هو وحاشى في الفعل الله ما كان زبد مقدر أوها ما وسعته الان بفعل
 الثالث قد حذف كان قبل لام الجرد ١٩٢ كقوله فاجاب ليغاب جميع قومي في مقاومة ولا فدره أى فإنا كان جميع

ومنه قول في الدرداء في
 الركنين بعد العصر
 ما أنا لادعها ١٩٣
 أطلق الناقب ومرادها ما في
 الماضي وذلك ما لم يدون
 لن لانها تختص بالستقبل
 وكذلك لا لان في غير
 المستقبل ما قبل وأما
 فإنا لو كانت تنفي
 للماضي لكان تدل على
 اتصال نفيها بالماضي وأما
 ان نفى عنى ما واطلاها
 يشهها وزعم كثير من
 الناس في قوله تعالى
 وإن كان مكرهم لتزول
 منه الجبال في قراءة غير
 الكسائي أنها لام الجرد
 لكن يبعد أن الفعل
 بعد لام الجرد لا يرفع إلا
 ضمير الاسم السابق والذي
 يظهر أنها لا مكي وإن أن
 شرطية أى وعند ذلك
 جزاء مكرهم وهو مكر أعظم
 منه هو أن كان مكرهم
 لشدة معد الأجل زوال
 الأمور العظيم المشبه في
 عظمها بالجبال كما يقال
 أنا أنجب من فلان وإن
 كان معد الأجل زواله
 الخماس أجاز بعض
 النحويين حذف لام الجرد
 وأظهار أن معد الأجل زواله
 بقوله تعالى وما كان هذا
 القرآن أن يفترى
 والصحيح المنع ولا يحق في
 الآية أن يفترى في

الكلام تكبر وجهه قوله إذ لو كانت زائدة أى محضة والأفلام التقوى بزيادة لكن زبادتها غير محضة كما مر
 (قوله لم يكن نصب الفعل الخ) ان يلزم عليه الاختصاص بالمصدر الجثة وهو لا يجوز أى الاكتشاف فلا ينافي ما مر
 فقوله وجهه صريح أى خال عن التكلف (قوله لام اختصاص) أى دلت على اختصاص الإرادة النية بالفعل
 وهذا السابق كونها التقوية للأعمال أو لا تعدى لجواز كونها لها اعتبارين (قوله أوها ما) هو جمع قول الأصميين
 مراد (قوله أى فإنا كان جميع) قالهم أى ضرورة أن هذا التقدير أهله فاجب جميع مراد من غلب الخ
 وقد يقال الداعي اليه هو اتفاقية النظائر وعبارة الدامني والشمعي ليس ما ذكره في البيت وقول أبي الدرداء
 من حيثنا واذن يكون المعنى في البيت فاجب مثاهم بالطلب قومي وفي قول أبي الدرداء أوها ما ان مراد التكره
 (قوله ما أنا لادعها) أى ما كنت فلما حذف الفعل انصل الضمير (قوله أطلق الناقب) أى الذي نفى عنه
 قوله وفي كان (قوله وإن كان مكرهم لتزول) أى في المعنى وقوله لكن تدل على اتصال نفيها بالماضي أى وشروط
 الناقب هنا أن يكون نافية للحدث في الماضي فقط (قوله وأما إن) الحقها السبوطي وغيره بل قال لا يجوز
 أن كان زيد يخرج (قوله في قراءة غير الكسائي) أى في قراءة بفتح اللام رفع الفعل فاز تحذف من الفعل
 واللام للفعل أى وإن مكرهم لتزول منه الأمور المشبه في عظمها بالجبال كما مر أعدها الكثر من (قوله
 أنها لام الجرد) أى ليس مكرهم أهلا لتزول ومنه الجبال أى ما هو كالجبال ثباتا وقوة كتمان ثبات الله تعالى
 وشراعه واختلاف المشبه بالجبال على وجهه النفي والاثبات يدفع التناقض بينهما (قوله أن الفعل بعد لام
 الجرد) ما بعد لام يرفع غير ضمير الاسم السابق وقوله لا يرفع إلا ضمير الاسم السابق أى المرفوع بفعل الكون
 ضمير بعده دون غيره وأنه يبعد امتناع ما كان زيد البصر به أو هو جزاءات الدامني ذكر أن النحويين
 لا تدل على النفي لا شرطون رفع الفعل ضمير الاسم السابق وقوله الاسم السابق أى المرفوع بفعل الكون
 (قوله شرطية) أى حذف جوابها لعله مما قبلها وقوله جزاءهم إشارة إلى تقدير مضى في الآية وقوله وهو
 أى جزاء مكرهم وقوله الاسم السابق أى المرفوع بفعل الكون (قوله معد الأجل زوال الخ) كان الظاهر
 اسقاط أصل وجعل اللام للتمية صلة معد أى مهأ ولا ينافي أن الفرض كون اللام لا مكي لأن المراد بلام مكي
 ما هو أعظم من لام التعليل كما مر به بعد ما في كلام شيخنا والعض (قوله الأمور العظيم) كسالم الخمس
 الكثير من أعدائهم (قوله لأن أن يفترى في تأويل مصدر أى وهذا المصدر بمعنى اسم المفعول كما أن
 القرآن مصدر بمعنى اسم المفعول لحسن التطابق (قوله كذلك) الإشارة واضحة إلى أن معدني كان (قوله
 إذا صرح) أى من حيث الذي كما سببه الشارح عليه وقوله حتى وهو ما ينطاول وقوله أو الأهلون لا ينطاول
 (قوله متعلقان بخفي) لكن متعلق بمعد على وجه الظرفية تنفي وتعالى كذلك على وجه الحالية من فاعل خفي
 أو الوصفية لمفعول معطى لخفي أى خفاء كذلك أى تخفاه ذلك (قوله أى كذا يصح الخ) هذان لخاص
 المعنى والألفاظ تدل على خفي بعد وإذا اصباح في موضعها حتى أو الالاح كونه كان معدني كان في وجوب انفعاه
 أو خفاء تخفاه معدني كان في وجوب أوها ما واجب لاحتباس المتعاطفان صور في مختلف ما لو قيل لاطيع
 الله أو أن يفترى فلا يحتاج في الصورة لذكر أن في العطف دون المعطوف عليه وقال الجي وأما الفاعل والواو
 وأرظها ما أختصت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاها صارت كموامل النصب
 فلم يظهر الناصب بعدها قال ابن الناطم وأما نصب المضارع بعد أوها ما يفترى أو التي يفترى العطف
 المنفصلة وأما ما بعدها فالمقابلة في الشك مثلا أو التي تقتضي مخالفة ما بعده ما قبلها في ذلك فان ما قبلها
 محقة في الوقوع حتى يحصل ما بعدها وكان النصب بعد هذان مضمر لهما نفسا لعدم اختصاصهما (قوله نحو
 لا زملك الخ) لا يتعين في هذا المثال تقدير حتى بل هو صالح للتقدير الثالث التعليل والفاء والاستثناء
 الأزمان كما قاله الشارح في شرحه على التوضيح قالو يتعين الأول في نحو لاطيع الله أو يفترى والاني في نحو

تأويل مصدر هو غير (كذلك) بعد وإذا اصباح في موضعها حتى أو الألفاظ خفي أن مبتدأ وخفي
 خبره وكذلك ويعد متعلقان بخفي حتى فاعل يصباح والأعطف عليه أى كذا يصح ما مر أن بعد وإذا اصباح في موضعها حتى ولا زملك
 أو تتخفي حتى وقوله

لاستهان الصعب أو أدرك الحق * فانتقلت الآمال الاصابر والاكتفول لاقتلن الكفار ويسمى قوله وكنت اذا غرقت فذا تقرب
 * كسرت كموجها أو تستقما ويحمل الوجه قوله فقلت له لانتك عينك اغما ١٩٣ فحاول ملكا أو غرت فتقدرا واحترز

لا تنتظره أو يحى والثالث في قولنا قتلن الكفار أو يسلم اه وتبدل لا تنتظره أو يحى يصلح للاستثناء
 فذام لا والاستهان الخ يصلح للتبديل والغاية وجوز أن يحذف أن تكون أو فيه للاستثناء قل الدماغي
 وليس بشئ اه وفيه نظر (قوله الحق) جمع منة ما بيني والمراد بالآمال المأمولات وابتاعها حصوها
 قاله الشيخ (قوله وكنت اذا غرقت الخ) ناقلين والزاي المحضين عصرت والقتاة ناقلان والنون الخ
 والكسب التواضع في أطراف الانبياء وهذه استعارة تشبيهية شبه حاله اذا خذ في اصلاح قوم انصروا
 بالفساد فلا تكف عن حسم المواد التي يشاء انفسادهم الا أن يحصل صلاحهم بحاله اذا غرقتا فذامه وجبة
 حيث يكسر ما رثم من أطرافه الرقاعا بمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا أن تستقيم اه تصرع ويظهر
 صحة تقدير حتى بمعنى انضاض هذا البيت بتدبر فانه قال شارح أبيات الاضاح وقع هذا البيت
 في قصيدة لزيد العجم غالمه فروع القوافي وبهضها بحر ورده وقال زنجشيري في شرح أبيات السكابر
 أبيات القصيدة غير منصوبة وانما انشدته مسبوكة منصوبة بالانه سمعه كذلك من يستشهد بقوله وانشاد
 الأبيات على الوقف مذهب لبعض العرب فان انشدت منها انشد على حقهم من الأعراب وان انشد غيرها
 انشد على الوقف من شرح شواهد الحق للسبوطي (قوله اذا وردها منصوبا) فيه اشارة الى جواز ورود
 بعدها مرفوعا لعدم تقدير نائب (قوله ولولا جال الخ) زام برامكسورقة زاي من قيم واهز مضمرة
 نائبه ل حال وآل يسبح بالتصغير انضاض وهو معطوف على رجال لازام فيها يظهر لزام الفصل بين
 المعطوف والمعطوف عليه اجنبي وهو أجرة والشاهد في أواسوك فانه منصوب بان مضمرة جواز ادمه صحة
 تقدير أو بأحد الحرفين الذي في لولا حال أو اساءتك وعلقت قاله المصنف منادى مرثم أي بالعلاقة وهذا التقدير
 يعلم ماقى كلامه من الابهام (قوله المرتب على اللفظ) أي الذي يقتضيه لفظ الفعل المنسوب بعدا وبأن
 التقدير موافق أو اتى لاسد الشئين لاقتضاء الاول كون مابعدا ومصدرا مؤولا والثاني كون المعطوف عليه
 مصدرا كالمعطوف ليختاس الشئان اللذان أولا دجا (قوله أن بتدبر قبل أو مصدر) أي يتوهم ويحلف
 قاهما مصدر متصيين الفعل السابق فلا ينافي قوله لا أو لا يمكن عطفا مصدر اقتدارا على مصدر متوهم
 وانما قدر لان الفعل بعد أو مؤول مصدر ولا يصح عطف الاسم على الفعل الا نحو يخرج الحق الى من البيت
 ويخرج الميت من الحق في ماسق في آخر المعطوف فلا بد أن يكون المعطوف عليه فنا جارا والمصدر والنائب
 من بين أنواع الاسم (قوله لا يكون) مفتوح الهمزة (قوله في غيرها) أي غير المثالين المذكورين (قوله انتصب
 بالمخالفة) أي بخلافه الثاني الاول من حيث لم يكن في المعنى ولا معطوفا عليه اه جمع وتقتضى نحو
 ما جاز بد لكن عمرو وجاز بد لا عمرو فان الثاني خالف الاول في المعنى ولم يختلف الاعراب الا أن يخص ذلك
 بالفعل لضعفه عن الاسم في الاعراب (قوله أن انتصب بان الخ) ولولا لا تقدم معمول الفعل عليها ولا ينصل
 بينها وبين الفعل لانها حرف معطف وجوز زوال انخس الفصل بينهما بالشرط نحو لا زلتك أو ان شاء الله تعالى
 حتى يسبوطي (قوله ولكنها عطفت) اصل الاستدراك رفع ما يتوهم من قوله حرف معطف من ظهور المتعاطفين
 كما هو الغالب (قوله متوهم) انما كان متوهمه ادم لا تسبيل لفظا وتقديرا (قوله ومن ثم) أي من أجل أنها
 عطفت مصدر اقتدارا على مصدر متوهم زام اخبارا ان بعدها وفيه لا تشبیه عن عطفا مصدر اقتدارا على
 مصدر متوهم زام اعمه أو ان ولا اخباره اذا لوطرتم لم تخرج عن عطفا مصدر اقتدارا أي من أن والفعل
 على مصدر متوهم فكان عليه أن يملأ التزم بخاس المتعاطفين في الصورة كما مر ويجوز ما في قول الهمزة
 به الشئ الثاني أن يقال ومن ثم مخرجات ان بعدها لان عطفا ما ذكر لا يقتضي زام اخبارا ان (قوله موقع
 الى أن أو الا ان) الصواب حذف أن فان أو انما وقت موقع الى وحدها أو لا وحدها اه دماي أي لانها
 كانت بمعنى الى أن أو الا ان زام التكرار اذا انتصب بيان مضمرة بعدها الى الراجح وقد جاب بيان المراد الواقعة مع
 المتعبر بعدها موقع الى أن أو الا ان (قوله لان الحق معني الخ) وجه الشارح الاحدية بما أحاطه عموم كلامه

٢٥ - (صان) - ثالث اذا يصلح في موضعه حتى أو الاحسن من قوله في التسهيل بعد الواقعة
 موقع الى أن أو الا ان لان الحق معنيين كلاهما يصلح هنا الاول الغايه مثل الحيواني الثاني التبديل مثل كي فيشمل كلامه فمتأخرا لارضين الله او

معنى كى لا وجه له وكنا
العبارة من خبر من قول
الشارح بعد ما معنى الى
اولا فانه يوجب ان او
ترادف الحرفين وليس
كذلك بل هى اولا ما طعة
كجامر (و بعد حق هكذا
اضماران * حتم) اى
واجب والغالب فى حق
حيث ان تكون للثانية
تفوق نبرح عليه كالحق
حق يرجع الى ما موسى
وهلما تبا ان يصاح فى
موضعها الى وقد تكون
للتعليل (بحسبى تسريذا
شون) وعلامتها ان يصلح
فى موضعها كى وزاد فى
التسهيل ان تكون معنى
الان كقولهم

ليس البطمان للفضول
سماحة حتى تجودوا
لذلك قبل وهذا المعنى
على غرابته ظاهر من
قولهم به فى تفسير
قولهم والله لا اقل الان
تفعل المبنى حتى ان تفعل
وصرح به ابن هشام
الخصراوى ونقله ابو
المقاء عن بعضهم فى ما
يعلم ان من احد حق
وقولا والظاهر فى هذه
الآية خاصة وان المراد
معنى الثانية نعم هو ظاهر
فى قوله والله لا يذهب
شئى باطلا حتى ابر
مالصكا وكاهلا لان
ما بعد ما ليس غايته
قلها ولا مبيعا عنه

هنا وجه اصابه لانه من الاعتراض على كلامه فى التسهيل بـ عامر عن الدمامى (قوله معنى كى بغفرى)
ولان سببه ما معنى الى والمعنى الا لا يوم انقطاع الارضا اذا حصل الغفران سم (قوله فانه يوم الخ)
اى ايها ما قبله بالاذن الا بهام وجود فى العبارة ايضا فاذا سم (قرا و بعد حق) اى الحاد من
احكامها انها لا تفصل بينها وبين الفعل شئ واحده بعضها بالطرف والشرط الماضى والقسم والجار
والجرور والمفعول اه سبوطى والطرف متعلق باخبار الذى هو مستد او هكذا العامة على ايضا ما بعد
وانت خبره فكيف قوله هكذا تؤكد الان معناه كالاعمال السابق فى الواجب والوجوب مستفاد من قوله
حتم وعلى هذا التفسير والحكموا بان قول المصنف هكذا حشو واما خبره وقوله حتم خبر ثانى به ليدان وجه
الشبه وعلى هذا فلا يكون فى كلامه تركيد لعدم استفادة الغتم من التشبيه لاحتمال انه فى نصب المضارع
بها فقط (قوله والثاني فى حق حيث ان) اى من اذا ذكره ان بعد ما ان تكون لانه تعهدا مخافا اقول
لما فى الاغلب فيها ان تستعمل معنى كى اه وانما تكون الثانية اذا كان ما بعدها غايته لما قبلها وللتعليل
اذا كان مسببا لما قبلها كذا فى التصريح واحترز بقوله حيث ان حتى الاستدانة فلان معنى الفاء (قوله)
بحسبى تسري (الغاية هنا ممكنة ايضا سم (قوله معنى الى الان) الصواب اسقاط ان لما تقدم قبل الا لى
حتى تكون جمعا لها للاستثناء المنقطع وقال الدمامى سواء كان الاستثناء متصلا او منقطعا وجعل
الاستثناء فى والله لا اقل حتى تفعل اى الا ان تفعل متصلا مغرغا للطرف اذا المعنى لا اقل وقتما من الاوقات
الاوقت فذلك يظهر ان الثانية ممكنة وفي البيت الا فى منقطعة اذا المعنى ليس العطف فى حال القى سماحة
لكن فى حال الفقر والثانية ممكنة فيه كما قاله الفاكهى تسال الدمامى وابن النائم لكن نظرقه سم بان التنى
قبل حتى لا يقطع عما به ههنا بل هو ثابت مع ثبوته فكيف تكون غايته متاملا ولا يتناقض بين كونها جارة
وكونها مبنى الا لان عمل الجربى مع قاعدة الاستثناء فاعلا وحاشا لاجز بهما (قوله من الفضول) جمع فضول
وه الزادة والمراد بادات المال وهى ما لا يحتاج اليه من ماله (قوله على غرابته) اى مع غرابته
(قوله ان تفعل) كقصر الابهى فاقضى ان حتى تكون معنى الا (قوله حتى بقولا) اى الا ان بقولا والاستثناء
مدرج للطرف والمبنى وما يقابل احدى وقت الاوقات بقولا الخ (قوله وان المراد معنى الثانية) اى عند
انقضاء تعاليم ما الى وقت قولها ذلك واعتبره الدمامى بان هذا وان امكن لكن لا مرجح له حتى يكون نحو
الظاهر دون الاستثناء (قوله نعم هو) اى كون حتى بمعنى الظاهر فى قوله والله الخ والمعنى لا ترك الاخذ بنار
شئى اى الحسين بن على الا ان اقل عذير الحسين اى لكن اقل من الحسين فالاستثناء منقطع كما قاله
الدمامى وقوله فى الجمع من ابن هشام الخصراوى ع نصر اعليه وتصبح البعض بها الشئى كونه متصلا
لان قتل الحسين اخذ بالنار باطل لان المعنى حيث لا تترك اخذنا شئى الا قتل الحسين فانه وهو فاستدولا
يصح كونها الثانية لان المعنى عليه عند انقضاء ترك الاخذ بان اراى قتل الحسين فبقطع الاستثناء ووجد الترك
وهو قاطع واما كونها للتعليل اى ينتى الترك المذكور كقولنا قتل الحسين فصيح لولا بافاده الشارح وصرح
به الشيخ خالد من ان حتى التعليل فى القى ما بعدها مسبب عما قبلها لان ما بعد حتى فى البيت ليس مسببا
عما قبلها كما فى الشارح بل هو مسبب لما قبلها فلم ياتى بخبر الشئى وتمه شئنا والبعض كونها الثانية
وكونها للتعليل فكيف يعرف الرجال بالمخبر وما من اربابا شئى من الشارح الحسين بن على هو ما ذكره
بعضهم والذي قاله الدمامى والشئى والسيوطى ان قال البشار والقس بن محمد بن باعنان بنى اسد
قنات ابان والمراد بشئى ابو (قوله حتى ابر) بجمرة مضبوطة فوجهه فراه اول مهلة من ابار الله واباده
اهلكه ومالك كامل قيلتان بن بن اسد قاله الشئى (قوله ان ما بعدها) وهو قتل الحسين ليس غايته
قلها هو وانما ترك الاخذ بالنار ولا مسببا عما قبلها بل هو مسبب له اى فى يصح كونها غايته ولا تعليلية
فتب كونها استثنائية لا يخرج حتى فى البيت عن المعانى الثلاثة فاذا انتى اثبات تعين الثالث فلا غبار
على التعليل خلافا للبعض وقول شيخنا هذا معنى التنى فى كلام الشارح بحسب الظاهر وان كانت الثانية

تنبه ذهب الكوفيون الى ان حتى ناصية بنفها واجازوا الظاهر ان بعدها توكيد
بما جازوا ذلك بعد لام الجود (وتلوحى الى)

والتعديل بمقتضى احتمال الأمر جوهره مما أسلفناه فتنه **(قوله أو مؤولاه)** أى أو غير حال من ماض أو مستقبل مؤولاه **(قوله أو مؤولاه)** احتمالاً لأن نصبه بتقدير أن وهى الاستقبال والحال متافيه **(قوله أو انصب المستقبل)** أى وجوبه كان الاستقبال حقيقة باين كان بالنسبة إلى زمن التكلم وجواز أن لم يكن حقيقياً بان كان بالنسبة إلى ما قبل حتى والمراد الاستقبال الذى لم يؤول بالحال كما قاله مع وجوب وقوع المستقبل المؤول به وانما شرط في نصب المضارع استقباله لأن نصبه بان المضارع هو يخلصه للاستقبال **(قوله إلى زمن التكلم)** أى الكلام الذى وقع فيه حتى **(قوله وكالاته السابقة)** وهى إن نرجع عليه أن قد يقال إنها من القسم الثانى فإن المكوف عليه وجوع موسى ماضيان بالنسبة إلى زمن التزلزل والرجوع مستقبل بالنسبة إلى المكوف فهو على حد الزلزال وقول الرسول فى الآية الآتية والجواب أن قوله تعالى قالوا إن نرجع عليه ما كفى الخ فيه حكاية كلامهم وعبارتهم الصادقة منهم فالمنظور اليه فيه هو الحكى لا الحكاية ورجوع موسى مستقبل بالنسبة إلى زمن التكلم بالحكى لأنه المتعبر فى الحكى بخلاف ما فى الآية الآتية فإنه ليس حكاية لكلام آخر بل هو عبارة منه فيظهر فيه زمن التزلزل لأنه زمن التكلم بالنظر اليه أى مع والحاصل أن ما كان حكاية كلام ينظر فيه زمن الحكى وهو وقت حصول الواقعة وما كان غير حكاية كلام ينظر فيه زمن الاختيار **(قوله إلى ما قبله)** أى إلى زمن الفعل قبلها قال مع أى لم يكن العلم بحقيقة بدليل ما يأتى أنه يجب رفع الحال حقيقة مع أنه قد يكون مستقلاً بالنسبة لما قبله نحو سرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك حال الدخول اه وقوله خاصة أى بالنسبة إلى زمن التكلم **(قوله وزلزالوا)** أى أزعجوا أزعجاً جاشداً يشبه بالزلزلة **(قوله الرسول)** وهو الواسع وأشعباً من مامنى **(قوله فان قولهم)** أى الرسول والذين آمنوا معه **(قوله إلى زمن قص ذلك علينا)** أى زمن تكلم جبريل بالآية وهو زمن نزولها لأنه ماض المنظر إلى زمن النص **(قوله على تأويله بالحال)** بان بقدر القول بالماضى واقفاً على الحال أى فى زمن التكلم لاستحضار صورته الحقيقية فكانه قبل حتى حاتم الآن الرسول والذين آمنوا معه يقولون **(قوله على تأويله بالمستقبل)** بان بتدراهم فى الحال أزعجوه على القول فيلزم استقبال القول على ما يستبرأ به الشارح **(قوله فالأول الخ)** عبارة الدعامتين قال بان الحاجب من رفع يقول على أراد الاختيار بوقوع عشرين الزلزال والقول لكن الخبر الأول على وجه الحقيقة والثانى على حكاية الحال والمراد مع ذلك الإعلان بامر الثالث وهو نصب القول عن الزلزال ومن نصب فعله أراد الاختيار بوقوع شئ واحد وهو الزلزال وبأن شيئاً آخر كان متوقفاً وقوعه عن حصول الزلزال وهو القول وليس فيه اختيار بوقوع القول كما فى قراءة الزفوان كان الوقوع ثابتاً فى نفس الأمر ولكن ثبوته بدليل آخر لأن هذه القراءة قلت وذلك الدليل هو قراءة الزفوان لأن القراءتين كالتائين وانما قدرا القول متوقفاً فى قراءة النصب ليكون مستقلاً لا تفسد واقعاً كان كالحال على وجه الحكاية لا ماض فلا ينصب على النص يحتج أن تكون حتى بمعنى إلى وأن تكون بمعنى كى وعلى الرفع حتى حرف ابتداء اه **(قوله بالدخول فى القول)** أى زمن التكلم بالماضى فرض حاصله فى الحال ولولا أن القول يدل بالدخول فى القول لكان أرفع **(قوله فهو)** أى القول بحال بالنسبة إلى تلك الحال أى باعتبار تلك الحال وهى تقدير انصافهم بالقول زمن التكلم **(قوله والثانى بتدراخ)** فرض هذا التأويل فيما إذا كان له لقديم معنى وهل باقى فيما إذا كان الفعل حالاً حقيقة وقد يقال إنه فيه أى أولى وأقرب إلى اعتبار استقباليته من الماضى فيحصل أن وجوب الرفع فى الحال حقيقة مالم يؤول بالمستقبل وفى كلام الرضى والخبر ما يوافقه لكن يخالف ظاهر ما فى المعنى وظاهر قول الدعامتين فى شرح التسهيل فليس مسئلة حتى بأسهل طريق أن يقال صلح المضارع بعد وقوع الماضى موقعه نحو حتى يقول الرسول حازفته والنصب والا فان كان حاضر فالرفع أو مستقلاً فالنصب اه أفاده مع **(قوله بالزمن عليه)** أى القول وهو أى القول مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال أى اعتبار تلك الحال وهى تقدير انصافهم بالزمن من التكلم على القول **(قوله والرفع حيث وجب)** مالم يؤول بالمستقبل التأويل السابق على ما فيه **(قوله أو تأويله نحو حتى يقول الخ)** ونحو سرت حتى أدخلها تأويله بالآية لا يمكن من الدخول وحاصلها أن يكون الماضى أو المستقبل قدراهما موجوداً فى الحال اه دعامتى فعلان من الحال

أو مؤولاه) أى بالحال (أرفض) حتى: وانصب المستقبل أى لا ينصب الفعل بعده حتى إلا إذا كان مستقبلان كان استقباله حقيقة باين كان بالنسبة إلى زمن التكلم فالنصب واجب نحو لا سرت حتى أدخل المدينة وكالاته السابقة وإن كان غير حقيقى بان كان بالنسبة إلى ما قبله خاصة فالنصب جائز واجب نحو وزلزالوا حتى يقول الرسول فان قولهم أزعجوه مستقبل بالنظر إلى الزلزال لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا فالرفع به قرأنا فعلى تأويله بالحال والنصب به قرأنا غيره على تأويله بالمستقبل فالأول بقدر انصاف المضارع وهو الرسول والذين آمنوا معه بالدخول فى القول فهو حال بالنسبة إلى تلك الحال والثانى بقدر انصافه بالزمن عليه فهو مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال ولا يرفع الفعل بعده حتى إلا لا بشرط الأول أن يكون حالاً حقيقة إذا قلنا حتى أدخلها حيث وجب أو تأويله نحو حتى يقول الرسول قراءة نافع

والرفع حيث جازتكم : الثاني أن يكون مسبباً عما قبله فيجتمع الرفع في قولنا سرت حتى نطلع الشمس وسمرت حتى أدخلها أو سمرت حتى تدخلها انتقاء السببية أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السر وأما الثالث فلأن السبب لم يفتح في وجهه والرفع ١٩٦ في أهم سار حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها لأن السر محقق وإنما الشك في

المقدرة بقدر المستقبل حاضراً سم (قوله والرفع حيث جازتكم) فيه عندى نظراً لرفع المؤول والمحال واجب كما قال المصنف الموضح سابقاً وتوحي حالاً ومؤولاً به بالخاله ورفعت حتماً اه والذي سرت انما هو جواز الرفع والنصب اذا كان الالسبب يقال بالنسبة الى زمن الفعل قبل حتى فالرفع على التأويل بالمحال والنصب على التأويل بالمستقبل ثم رأيت في المتن وشرحه للدماميني النصب في بان المضارع اذا كان الفعل الحكيمه نعم رفعه لان النصب بان يناقض قصد الحكيمه وان محل نصبه اذا لم يقصد الحكيمه وهو يؤيد النظر هذا وقال السيوطي حكى الحرى أن من العرب من نصب يحيى في كل شئ قول أويحيى ومي لئلا تشاذ (قوله ان يكون مسبباً عما قبلها) أى يحصل الربط معنى يؤخذ من كلامه بعد أنه لابد من وقوع السبب جارحاً (قوله وسمرت حتى أدخلها) نعم ان تنضم النفي نحو سمرت الا يوم احق أدخلها جاز الرفع لعدم انتقاء السببية وأما قبل سمرت حتى أدخلها فان اردت في السر وهو الاغلب في كلامهم وجب النصب وان اردت التقليل جاز الرفع على ضعف نقله شخناً عن الرضى ثم رأيت الدماميني ذكره (قوله فلان السبب لم يفتح) أى لا لسانه عنه فلو رفع لم يفتح وتوقع المصنف مع الشك في وقوع السبب وذلك لايصح أفاده في النصب مع (قوله وأجاز الرفع حتى) قال الرضى فقلع الرفع من النصب لان العرب لم تنصبه قال الدماميني والذي يظهر ارجاء ما قاله الرفع في الاستفهام أيضاً بان بقدر الكلام خالفاً عن الاستفهام ثم أدخلت أداته في الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة كأن يقول شخص لاخر سرت حتى تدخلها فشكلت أنت في صدق الخبر فقول أنت لما ظاهري لم سرت حتى تدخلها أى هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح اه (قوله على الكلام بأسره) فيكون التقدير سمرت فانما أدخلها (قوله لم يفتح الرفع فيها) أى لوجود الشرط لان عدم السر ينسب عنه عدم الدخول أى فلا خلاف في الحقيقة (قوله أن يكون فضله) لا لا يبقى المبتدأ لان بانه اذ رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء فاجلها بعد ما ستألفه نصريح (قوله فيجب النصب في محسوسى الخ) ينبى ما لم يمت الكلام بتقدير مبتدأ وخبر واللام يجب اه سم أى وقامت قريبة على التقدير (قوله ان قدرت الخ) فان قدرت كأن تأمه أو قد انظر وهو أمس خبر جاز الرفع لان ما بعد حتى فضله (قوله على ثلاثة أضرب) أى كائنه على ثلاثة أقسام من كونه المنجلى على المفصل أو الجففس على الأنواع فالبدل الجار وعاطفة وابتهاديه من ثلاثة أضرب صحيح وان كان تحت أو اسقط المبدل منه صار التوكيد غير مألوف فتدبر (قوله جارة) وهى ثلاثة أقسام عائشة تعليلية واستثنائية كما تقدم (قوله وابتهاديه) قال شخناً السيد مقتضى كلامه هنا وفي التنبيه الثالث أن الابتدائية ليست عائشة والذي في المتن وشرح جمع المجموع على أنه اغائية أى غير جارة (قوله أى حرف ابتدائية لجل) فالابتدائية هى الداخلية على الجمل أعيد أو فعلية (قوله فما زالت القنلى الخ) أى على أن تقف ودخله بكسر الدال خبر العراق والاشكل الأبيض الذى يخالطه حمره اه زكريا وقوله بكسر الدال أى وقها (قوله نقشون) يعنى مهممة معنى للجهول أى يؤنون وتهمن من رباب ضرب أى صوت كذا في المصباح أى حتى ما تصوت على الغصه وكفى كثرتم أو اشتغالها بان تار القري يصف قوماً بذكر غشيان الضيوف لهم (قوله أى حتى هذه) أى الداخلية على الماضى نحو حتى عفوا كما في حواشيز كزكريا وقوله جارة أى المصدر المنسحب من أن مضرة والفعل (قوله وبهذا) هى فالسببية أى التى قصد بها سببية ما قبلها ما بعد ما بشر بنية الدخول عن العطف على الفعل الى النصب وقوله جواب نفي أو طلب معنى جواباً لان ما قبله من النفي والطلب المحض لما كان غير ثابت المضمون أشبه الشرط الذى ليس بمحقق في وقوعه فيكون ما بعد الفاعل كالجواب للشرط كالمفعول وسواء الذى بالمحرف كما إذا فعل كلبس أو لاسم كثير والتقليل المراد به النفي كالتى نحو فلما اتينا فقتلنا ورعنا نفي بقدر قصد

هذه المسائل أو في عين الزمان وأجاز الرفع الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجاباً ثم أدخلت أداته النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذا المسألة بهذا المعنى على سيدي لم يمنع الرفع فيها وإنما منعه إذا كان النفي مسطوحاً على السبب خاصة وكل أحد مع ذلك : الثالث ان يكون فضله فيجب النصب في نحو سمرت حتى أدخلها أو كذا في كان سمرت أمس حتى أدخلها ان قدرت كان ناقصة ولم تقدر الظرف خبر اه : فتبينات : الأول : نفي حتى في الكلام على ثلاثة أضرب جارة وعاطفة وقدرنا وابتهاديه أى حرف ابتدائية الجمل أى تستألفه الجمل على تستألف فتدخل على الجمل الاسمية كقوله فما زالت القنلى تجع دماها : يدخله حتى ما دخله : أشكل وعلى الفعلة التى فعلها مضارع كقوله : نقشون حتى ما نطهر : كلابهم : وقراءة نافع حتى يقول الرسول وعلى الفعلية التى فعلها مضارع نحو حتى عفوا وقالوا

وزعم المصنف أن حتى هذه جارة فوزع في ذلك : الثاني اذا كان الفعل حالاً ومؤولاً به بخنن ابتدائية واذا كان مستقبلاً ومؤولاً به نفي الجارة وان مضرة بعدها كما تقدم : الثالث علامة كونه حالاً ومؤولاً به صلاحية جمل النطاق موضع حتى ويجب حيث أن يكون ما بعدها فاعلة مسبباً عما قبلها اه (وبهذا جواب نفي أو طلب * الجواب

محضين ان وستر هاجم
نصب) ان عبد اوصب
خبر هاجم متدا
وخبر في موضع الحال من
فاعل نصب وبعد متعلق
بنصب يعني ان ان
تسبب الفعل وهو بعد
فاعجوب ان في محو لا يقضي
عليه فهو تارة اوجواب
طلب وهو ما امر اوتنبي
اودعاء او استفهام او
عرض او تخصيص او
نحو فلا امر نحو قوله يا ناق
سبري عتقا فمما عاني
ما لم ان فستريها والتي
نحو لا تقروا على الله كذا
فستحكم بهذا وقوله
ولا تجد عتقا ما نور وان
قدمت * تراه ففقي
الحزن والندم والدعاء نحو
ربنا اطعم على اموالهم
واشدده على قلوبهم فلا
يؤمروا حق بوالعذاب
الايم وقوله ربو ففقي فلا
أفصل عن * ستن
الساعين في خسر ستن
وقوله فبارب مجمل ما
أوصل منهم * فبدا
مقرو و شبع مرمز
والاستفهام نحو قول لنا
من شفاء فشفه و الناقوله
هل تعرفون لنا في خارج
ان * تقضي فيه تدين
الروح الحمد والمرض
نحو قوله يا ابن الكرام الا
ندفوتن صرما * فسد
حدوك فمراه كمن سما
والخصيص نحو قول
اخرني الى اجل قريب
فاصدق واسكون من
الصليين

الجواب بعد هاجم وقد كنت في خبره مرفقه قاله السوطي و زاد خامس وهو التشديد المراد به الذي كما سيئنه عليه
التأخر (قوله محضين) اعترض ابن هشام بتقديم النبي بالحض بانه يخرج نافي النقر نحو اولم يسبروا في
الارض فتكون اسكن في العدة مؤخرها ان نافي النقر بولا نصب جوابه وفي التوضيح ان مما احتار زعمه
تقديم النبي بالحض الذي التالي نقر برأخو ما ثاني فاحسن البلى اذ لم ترد الاستفهام الحقيقي قاله الخليلي
ان الاستفهام التقريبي يقتضي ثبوت الفعل فلا ينصب جوابه لعدم محض الذي وما ورد منه منصوبا
فبراعة سورة النبي وان كان تابا نقر برأوله جواب الاستفهام اه وقال في المقتضى ويكون جواب الشئ
مستبعدا عنه انما يمنع النصب جوابا بالاستفهام في قوله تعالى ألم تر ان الله انزل من السماء ماء فصنع الارض
محضره لان ربه انزال الماء ليست سببا اخضرار الارض بل سببه نفس انزال الماء بخلافه في آيه اولم يسبروا
لان السبر في الارض سبب كمال العقل واداءه واصواب اه باعتبار من التثني وعليه فيكون في النبي الثاني
نقر برأخو ما لكن لفعل خلاصه اعان صورة النبي او الاستفهام قد يقتضي ازالة النصب في آيه ألم تر انزل
المراد مراعاتها مشدود أو هو موافقة لقول حكاه في المقتضى ورده ان النصب في الآية جائز عري كأي آيه اولم
يسبروا لكن قصد العطف في انزالها و بل فبمعصا أصبحت ووافق هذا القول قول المدعي لافرق في آي في
بين كونه محضا محو لا يقتضي عليهم فهو تارة لان نقض ما نفيها فعدنا الخبر أدخلت عليه أداة
لأستفهام التقريبي نحو ألم تاتنا فعدنا ويجوز في هذا الحزن والرفع ايضا اه لمخاضا فامل واعترض
مم تقديم الطلب بالحض بانه يجر جوعه لكل أنواعه مع اخص منها بالامر والنهي والدعاء ومعنى
كون الثلاثة محضة ان تكون يقول صريح في ذلك (قوله في موضع الحال) أي ومعتزلة (قوله وبعد
متعلق بنصب) وجعله ابن المصنف حالا من مفعوله المحذوف أي نصب الفعل واقعا بعد ما ذكر (قوله
لا يقتضي عليهم فهو تارة) أي لا يحكم عليهم بالثبوت فهو تارة أي لا يكون قضاء عليهم فثبت لهم لاقتفاء المسبب بانتهاء
سببه وهو القضاء واما قد ورد هذا التقدير في موضعين فاما في الاقتصار ان المقدره كون ما بعد الفاء مصدرا ولا يصح
عطف الاسم على الفعل الا نحو يخرج الخي من الميت ومخرج الميت من الخي كما تقدم فلا بد ان يكون
المعطوف عليه اسما والمصدر هو المناسب من بن انواع الاسم وهذا كما في المعنى من العطف المعنى بالعطف
على المعنى والعطف على التوهم فاعرفه في قول شيخنا والعرض استر واحاطة قول الشارح بسعد على معنى
ما تاتنا فعدنا أي لا يقتضي عليهم متين نظر التصريح بهم بان ما بعد الفاء سبب عما قبلها فذكر في متنا حرا عنه
والخالية تقتضي خلاف ذلك يمكن دفع هذا بان يراد بالقضاء الموت فمضى الارادة به تغير افعالا انزال
والموت مقارن له وجودا متاخر فيه فتدبر (قوله اما المخرج) أي أخرج كما في الجمله مع النبي المتقدم ثمة
مجموعة في قول بعضهم

مر وانه وادع وصل واعرض لحضهم * ثم وارج كذلك النبي قد كلا
والفرق بين المرض والخص من الاول الطلب بلفظ في والثاني الطلب بحسب وزاج (قوله او استفهام)
أي بأي أداة كانت وقد حذف السبب بعد الاستفهام لوضوح المعنى نحو في فاسبر معك أي متى تسبر (قوله
يا ناق الخ) ناق مرخم ناقة والحق يقتضي ضرب من السراي لكن مثل سراجا ناقة وكذا يقال فيما يأتي
(قوله فيحيثكم) ضم الياء وكسر الحاء وبفتح ما أي هلككم (قوله لا تجد عتقا ما نور الخ) انما تورا بالثمة المال
المتروك والترات الورث فابدا لت الواو اوله معنى وان قدمت تراه أي وان تقدمت تراه وروى من غيرهم وهو
باق عندهم فانه لا يفتح (قوله سن) يقتضي أي طريقي (قوله فيدقا مقرو الخ) المقرو بالالف البدان
والمرمل العادم للقوت (قوله يا ناق) جميع افعاله بضم اللام وهي الحاجة واما قال بعض الرواح لان الارتداد
مرتب على الر حاكم وقد لا يفتح المرحو (قوله فاصدقوا) كون من الصالحين وقرئوا كن بالجرم عطفا على
محل فاصدق ببناء عن ان جواب الطلب المقرو بانه فاعرفها في محل جزم بمحل المصدر المسوكة من ان وصلتها
مستد حذف خبره والجمله جواب شرط مقتران ان آخرتي فتصدق في ثابت وكن وضعفه في المقتضى قاله التحقيق
انه عطف على فاصدق بتقدير سقوط الفاء وجرم اصدق في سعى العطف على المعنى أي العطف بالمحوظ فيه

المعنى لان المعنى احرى اصدق ثم قال وفي غير القرآن العطف على التوهم أى تأديا وعلى الثاني معنى في
الاتقان لتعان التماسيل وسيمو به وفي انتهيل فقل وقد يحزم للعطف على ما قرأنا بالفاء اللازمة لسقوطها
الجزم اه قال الدماميني كقراءة أبي عمرو ولا آخرنى الى أجل قريب فاصدق واكن ثم قال والجزم في ذلك
على توهم وقد سرقوا الفاء (قولا ولا توهمين) أى تعطين (قوله لجرد العطف) فيفسد ان فاء الجواب
عاطفة ايضا وهو كذلك على ما بانى واحترزا واضاع الفاء الاستثنافة كقوله

ألزمال الربيع الفواضلى * وهل يحذر تلك اليوم يبداء بماتى

فانه انى فيعطى الاستثنافة أى فهو يطفى وليست للعطف والاستثنافة اذ العطف يقتضى الجزم والسببية
تقتضى النصب وهو مرفوع ونصبه لجازل لكن القوافى مرفوعة كذا قيل وزنه الدماميني بان النصب مع
السببية غالب لازم فقد ورد الرفع معها كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون ولعل مراده مع وجود السببية وان
لم يقتضيان قصد مجرد العطف فلا ساق (زوم النصب مع قصد ما بدليل قول الشارح واذا قصد الجواب لم يكن
الرفع الا انه نصرا بالخالفان قوله اوعلى معنى الخ اشارة الى قصد السببية لكن قال فى المعنى الرفع استثناء فلو حده آخر
وهو ان يكون على معنى السببية وانتفاء الثانى لانتفاء الاول وهو احدث جوى النصب وهو قليل جدا اوعلى قوله
ولقد تركت صديقه مرسومة * لم تدرد ما خرج عليك التحزع

اى لم تعرف الجزع لم تحجز وعاجزه ابن خرف وقراءة عيسى بن عفر فثون والاعلى فى قراءة السبعة ولا
يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب مكانا منه فى نحو قولك لكن عدل عنه لتناسب القوافى اصل والمعنى هو فى
توجيه الله لم يقصد الى معنى السببية بل الى مجرد العطف على الفعل وادخاله معه فى سلك النفي ولا يحسن
عمل التثنية على القليل جدا اه باختصار والقراءات الخالى والسببية والغفروا اسمها الى الارض التى لا تثبت
شأ (قوله معنى ما تاتينا فحدثنا الخ) قال شيخنا ذكر على كل من الرفع والنصب وجهان فالرفع على
العطف والاستثنافة والنصب على الخالية أو ترتب انتفاء الثانى على انتفاء الاول فتأمل اه وكون
الفاء على ثانى وجهى الرفع للاستثنافة غير متعين بل يصح كونها لعطف جملة على جملة بل بعدى كون
هذا مراد الشارح فرفضه الكلام فى الفاء التى لجرد العطف حيث قال واحترز بقاء الجواب عن الفاء
التي لجرد العطف فاعرف فوقه على الجملة متابعة لقول الشارح على معنى ما تاتينا فحدثنا فوفيه ما أسلفناه
ما قامن النظر والفعل عن وكان الاولى لشارح أن يقول على معنى ما يكون مثل اتيان يرتب عليه
تحدثت بحاصله جعل الثانى قيد الاول فينصب عليه النفي لار الغالب انصباب النفي على القيد فيصدق
بشوب المقيد وباتفاقه ايضا فائدة كذا قالت ما يليق بالله الظلم فيظن ان الفاء لان منقيا وانتفاء الثانى
مستبعد عن انتفاء الاول فهو زرفع الثانى على مجرد العطف أى فاء الظلمنا ونصبه على ترتب انتفاء الثانى على
انتفاء الاول اى فكيف رطمنا واذا قلت ما يحكم الله تعالى يحكم فيجوز والثانى فقط هو المنسب والنصب واجب
على جعل الثانى قيد الاول اى ما يكون منه حكم يرتب عليه حذور (قوله ومعنى ما تاتينا) اى فى المستقبل
فانت تحدث اى الاكثوالاظهاره مشكل اذ لا يمكن أن يحدث مع عدم اتيان اه ذكرى باوصو وهما البعض
بان يكون احدهما على شرط والآخر على شرط الآخر (قوله فيكون المقصود نفي اجتماعهما) اى لانصباب
النفي حينئذ على العطف اى ما يكون مثل اتيان بعه تحدثت أهم من أن ينتفى أصل اتيان ايضا وثبت
هذا مقتضى عبارة الشارح ومقتضى عبارتي المعنى والرضى ثبوت أصل اتيان على هذه المعنى وبعبارة الثانى
ومعنى النفي فى ما تاتينا فحدثنا تاني اتيان فانتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو اتيان هذا وانقياس ثم
قال ويحوز ان يكون الثانى واجعا الى الحديث فى الحقيقة لا الى الاتيان اى ما يكون مثل اتيان بعده
تحدث وان حصل مطابق اتيان وعلى هذا المعنى ليس فى الفاء معنى السببية لكن ان نصب
الفعل عليه تشبيها بفعل السببية اه (قوله اوعلى معنى ما تاتينا فحدثنا) فى المثال وانصح
فيه المعنى المذكور ان لكن ليس كل مثال كذلك فقد قال فى المعنى وعلى المعنى الاول معنى الثانى من
وجهى قصد الجواب فى كلام الشارح جعل قوله سبحانه ونعالى لا بقضى عليهم فيموتوا اى فكيف يمتعون ويتنعم

وتوله

لولا تعوججى بلسلى على
دقها فتصدى نار وجد
كاديقته * والتجنى نحو
باليتى كنت معهم فافوز
فوزاهما وقوله ياتى
أم خلد واعدت قوتى
* وذاملى وها عسر
فصلطجها وارتز بقاء
الجواب عن الفاء التى
لجرد العطف نحو ما
تاتينا فحدثنا معنى ما
تاتينا فحدثنا فيكون
الغفلان مقصودا فنفهما
ومعنى ما تاتينا فانت
تحدثنا على انضمامها
فيكون المقصود نفي
الاول والى الثانى واذا
قصده الجواب لم يكن
الفعل الا منصوبا على
معنى ما تاتينا فحدثنا
فيكون المقصود نفي
اجتماعهما اوعلى معنى
ما تاتينا فكيف تحدثنا
فيكون المقصود فى الثانى
لانتفاء الاول واحترز
بمعنى من النفي الذى
ليس محض وهو انتقص
بالا والتوبى نحو ما انت
تاتينا لافحدثنا ونحو ما
تاتينا فحدثنا ومن
الطلب الذى ليس
بمعنى

وهو الطلب باسم الفعل أو بالمصدر أو باللفظ خبر محروص فأكبر مك وحسبك الحديث في تمام الناس ونحو سكوني نام الناس ونحو زلزلني الله ما لا فائقة في الخبر فلا يكون الشيء من ذلك جواباً منصوب وسأني التنبه على خلاف في بعض ذلك في تنبيهات الأول في جملة ما به في شرح الكافية لجواب التي المنتهى من مقام فنياً كل الإطعامه قال ومنه قول الشاعر وما

١٩٩

أن يكون على الثاني يعني الأول في كلام الشارح إذ متعنت أن يقضى عليهم ولا عوتوا اه وهذا أيضاً كعرك على ماسبق عن من جعنا وال البعض من قولهما في الآية أي لا يقضى عليهم ميتين (قوله وهو الطلب باسم الفعل) انما لم يكن محصاً لأنه ليس موضوعاً للطلب بناء على الصحيح أنه موضوع لفظ الفعل وكذا في أي أنه موضوع للحدث أما على أنه موضوع لعني الفعل فيشكل أفاده سم (قوله أو بالمصدر) أي الواقع بدلائل اللفظ بفعله قال ابن هشام الحق أن المصدر الصريح إذا كان للطلب نصب ما بعده سبوطي (قوله وحسبك الحديث) مقتضاه أن حساباً من فعل أمر وليس كذلك لأن حساباً من فعل مضارع معني يكتفي فضيعة بناء وما اسم فاعل يعني كافي فضيعة أعراب فكان ينبغي تأخير هذا المثال عما بعده لأن حسبك الحديث جملة خبرية بمعنى الاسرائي اكف فهو من قبيل رزقي الله ما دلخ (قوله في ندنا) الندي مجلس القوم ومحمدتهم ومناصلة قائم ذكر ما (قوله جاز النصب) أي والرفع كافي للنسب وانما جاز النصب لأن الانتفاض أفاضل بعد استحقاق الفعل النصب ويتفرع على ذلك ما إذا قلت ما عاني أحدنا لا زدينا فإني جعلت الهاء لأحد نصبت التقدم الفعل في التقدير على انتفاض النبي وان جعلنا لا زدينا فقلت تأخر عنه في التقدير (قوله قد تعذر ان الخ) سبذكر المصنف في الجواز من قوله والفعل من بعد الجواز أن يقرن الخ وهناك بسطه (قوله ونحو إذ قضى أمر الخ) انما يجعل منصوباً في جواب كن لأنه ليس هناك قول كن حقيقة بل هو كناية عن تملق القدرة تخير الوجود الشيء ولما سبقت عن ابن هشام من أنه لا يجوز توافق الجواب والمجاوب في الفعل والفاعل بل لا بد من اختلافهما في ما عني أو في أحدهما فلا يقال تقدمه وبعضه جملة منصوباً في جوابه نظر إلى وجود الصيغة في هذه الصورة ورد ما ذكره ابن هشام (قوله اضطراراً) راجع للأمر بنفسه فوله نحو ما أنت الخ فظهر لا يحذف الشعر لأمثال (قوله يعني بالنبي التنبه الخ) وفي التسهيل وشرحه للمعاني ما نصه وروى عاني بقدر نصب الجواب بعدها ذكر ذلك ابن سيده صاحب المحكم وحكي عن بعض الفصحاء قد كنت في خبر فتعزبه بردهما كنت في خبر فتعزبه اه (قوله غير قائم الزيدان) أي قائم الزيدان فليس المعترف غير هنا مجرد المناورة (قوله بالتحالفة) قال الفارسي لأن الثاني خبر الأول ليس خبر لانه ما نفي أو طلب فلما خالفة في المعنى خالفة في الأعراب ونقض بنحو ما جاز بدلك من عرو وجاز بدلائلهم وقدر خالفة الثاني الأول في المعنى ولم يخالفه في الأعراب اه وروى ابن هشام ما ليس نفي أو لا طامنا (قوله الحان الفاء هي الناصبة) عبارة الفارسي ومن الجرمي النصب هنا انفاً والو ورود بانها عاطفان وحرف العطف لا يدل لعدم اختصاصه (قوله لأن الفاء عاطفة الخ) ولذا امتنع عندهم تقديم الجواب على سببه نحو ما زدينا فقلت كما بهما وأجازة الكوفيون إذا فاعل عندهم ليست للعطف ومنهم جواز تقديم جواب الشرط على الشرط دما مني (قوله لكنها الخ) استدراك على قوله عاطفة دفع به فهم انما عطف مرجعاً على مرجع (قوله عطف مصدر الخ) استدراكه الرضي بان فاعل العطف لا تكون للسببية إلا إذا عطف جملة على جملة واختاره وجه السببية فقط للعطف قالوا وانما نصب ما بعدهما تنبيه على تشبيه عاتلها وعدم عطفه عليه إذا مضارع المنصوبان مفرد وماتل الفاء المذكرة جولة فليكون ما بعده الفاعل مستنداً لمخول الخبر وجواباً اه وقوله جملة على جملة أي أوصفة على صفة كما بهما في باب العطف وللجاءة دفع الاستسكال يمنع المصدر والمحاق المصادر الجمل والصفات (قوله وكذا بقدر في جميع الواضع) يؤخراً عنه أنه يشترط في النصب أن يتقدم على الفاعل بتعديده مصدر من فعل أو شبه وهو كذلك فقد قال السبوطي يشترط أن لا يكون المتقدم جملة أعمية خبرية لاجل ما كان نحو ما أنت زدينا فقلت كما بهما النصب وعين القطع أو العطف أو القطع أحسن لأن العطف ضعيف لعدم

الاباتي هي أعرف وتبعه الشارح في التعليل بذلك واعتزها المرادى وقال ان التي اذا انتقض بالا بعد الفاء جاز النصب نص على ذلك سبويه وعلى النصب أن يشهد ففقط في الاباتي هي أعرف في الثاني قد تعذر أن بعد الفاء الواقعة بين مجزئى إذا عطف أو بعدهما أو بعده حصراً بانها اختياراً نحو ان تأتي نقس إلى كائنك ونحو متى زديني أحسن اليك فأكبر مك ونحو إذ قضى أمرنا فاعلنا قبول له كن فيكون في قراءة من نصب بعد المصدر بالا والتعريف المثلث الخالي من الشرط اضطراراً نحو ما أنت الاتاننا فندنا ونحو قوله وسأرك منزلي ابني قم الخ والمحق الجواز فاسترحاه الثالث يفتق بالنبي التنبه الواقع موقعه نحو ما أنت وال عليه تنبتهما أي ما أنت وال عليه تنبتهما في التسهيل وقال في شرح الكافية أن خبراً تفيد تقياً يكون هنا جواب منصوب كالنفي الصريح فيقال غير قائم الزيدان

فتركهما أشار إلى ذلك ابن السراج ثم قال ولا يجوز هذا عندى قلت وهو عندى جائز والله أعلم هذا كلامه محرووفه الرابع ذهب بعض الكوفيين إلى أن ما بعده الفاء منصوب بالتحالفة وبعضهم إلى أن الفاء هي الناصبة كما تقدم في أو الصحيح مذهب البصريين لأن الفاء عاطفة فلا عمل لها كما عطف مصدراً مقدراً على مصدر مذكور وهم لا يتقدمون في نحو ما أنت فندنا فقلت كما بهما يكون ملكاً تانياً في نفيك وكذا بقدر في جميع الواضع والخامس شرط في التسهيل في نصب جواب الاستفهام أن لا يشتهن

المشاكل من حيث انه ظف بعلية على اسميه اه و مراده بانقطع الاستداف و قوله على محل آخر من الرفع
في خبره اخوك ز بدفكره من بخلاف عواقي الدارز بدفكره ما رواه بدفكره من لثابت الحار والمجرور
مناب الفعل **(قوله)** وقوع الفعل **(قوله)** في الزمن الماضي **(قوله)** فالتقدير **(قوله)** في المثال الثاني واما التقدير
في الاول ليكن مثل اعلام بسبب ضرب بدفعا زاة منه **(قوله)** اعلام مذهب يد **(قوله)** أي كان مذهب زيد
لان المكان والجهول الموصول ثم تغسل منه ووضف بانه بصراحي على النصب انتهى عن الجمع بين المول
ولا تغسل فيقتضي ان البرق في الماء الدائم بلا غسل منه غير داخل تحت النهي وبس كذلك واجب
في المعنى بان اعتبار المفعول محله اذ لم يصدق دليل والدليل هنا على الغائه وجوز ان مالك وغيره
في الحديث الرفع على الاستداف والطف والازم عطف الخبر على الانشاء ويؤخذ من هذا ان ثم تكون
استثنائية بوصر صاحب وصف اليه قاله الدمايني **(قوله)** ان تقدم مفهوم مع **(قوله)** أي مع العطف فلا يبقى
ما صر جوابه من انها عاطفة مصدر اذ راعى مصدره ثم قال في المعنى ويسمى الكفر من هذه الواو
والوصف اه وخالف الرضي في كون الواو التي نصب المضارع بعدها عاطفة قد كان المقصود اى واو
الوصف مني الجمعية نصب والمضارع بعدها يكون الصرف عن مني اذ الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر
الى ان هذا العطف في اذن اما الواو الحال واكثر ذروها على الجمعية فانما عر بعد هذا في تقدير مبتدا
مخفف الخبر وجوابه فيهم واقوم ويسمى ثابت اى في حال ولو قياحي واما معي مع اى قم مع قياحي كما
قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم لاسم فتنصب واما بد الواو ولو جعنا الواو عاطفة فالصدر على مصدر
متصديع الفعل قبله كما قال النحاة اى ليكن قيام مثل قيامي لم يكن فيه تبيين تسمية بل ذلك اكثر الاستعمال
واستظهره الدمايني ودفع التشكال وجوب حذف المجرع عن عدم سمي تسمية بل ذلك اكثر الاستعمال
(قوله) اى بقصدها المصاحبة اى لا للتشديد بل بين الفعلين ويؤخذ من كلامه ان النصب بعدها ليس على
معنى الجواب كما هو بدنا فاعوه كذلك فلا يبين زعمه قولهم الواو تقع في جواب كذا في نحو زطاهر افعاه
ذكر با عن المراد **(قوله)** جلدا الجلد من حال الصلب القوي على الشيء **(قوله)** ولما علم الخاطب
بالآية لجماعة جاهل ولم يصبر واعى ما اصابه بوطمواع ذلك في دخول الجملة مع ان الطمع في ذلك اغايبني
اذا اجتمع مع الجهاد الصبر فالعني بل حسبته ان تدخلوا الجنة ولم يكن الله علم بجهادكم مصاحبة لعل يصبركم اى
ولم يجمع عاه جهادكم وعلمه يصبركم امد وقوع صبركم واذ لم يقع صبرهم لم ينع الله تعالى وقوعه ولا علم غير
الواقع واقعا وحول واذ انتني عنه تعالى هذا العلم انتني عنه اذ لم يصبها فلا ينافي هذا ما قرر ومن تغلق
علمه تعالى بالمعلوم لان معنى تعلقه بالمعلوم ان تعالى يعلم مقدمه لا وقوعه **(قوله)** فقلت ادعي اصله ادعوى بضم
العين لم تحذف الواو لانهما ساكنة مع الابداء حذف حركة الواو استغالا كما كسرت العين لمناسبة الياء
ويجوز في الهمزة الضم نظير الضم العين في الاصل والكسر نظير الكسر الا ان اعادة الاسقاطي على ابن عقيل
وقوله ان اذني من الذي يفتح الذن والبال مقصورا وهو بعد ذهاب الصوت اذكر يا واللام في لصوت زائدة
بن المتضامين على ما يؤخذ من المعنى ولا حاجة الى الصحة كون المعنى ان ا بعد ذهاب الصوت كما قاله الدمايني
والنهي **(قوله)** انيت الخ التام في الفعلين لام الكامة والخطاب في الاول مستفاد من تاا المضارعة والتكلم في
الثاني من المصرفة فاستشكاله قال كيف ضم التام نيت وهو للخطاب وقها م است وهو للكلام غلط
والكرى التزم وجهه بما عاى ان بكل راحة النفس واستعاره بالساكنة و بان تحصيل والباق في بلبلة المسوع
عنى في ولية المسوع كما عني ليله السهر **(قوله)** ألم لك حاركم الخ الاستفهام للغير بر تقدم مانه **(قوله)**
في قرأه حمزة وحقق نصب تكذب وتكون واقعه ابن عاقر في الثاني **(قوله)** نفس الباقي وهو الدعاء
والعرض التضيض والترجي وقال أبو حيان لا ينبغي ان يقدم على ذلك الاستماع **(قوله)** في غير الواو جب اى
غير التلميح والتب وغيره والتي والطلب وقوله من حيث الخ مسمى في وهو كما لا يخفى من غير الواو جب

أقْبَلْ عَلَى بَيْتِكَ بِطَرَفِ ذَلِكَ
الْمَذَارِفِ وَرَحِمَنِي كَيْسَانَ
أَنْ يَذْهَبَ زَيْدٌ فَتَنْتَعِه
بِالنَّصَبِ مِنْ أَمْرِ الْفَعْلِ فِي
ذَلِكَ حَقَّقِ الْوُقُوعَ وَإِذَا
يَكُنْ بِعَيْنِكَ مَصْدَرٌ
مُسْتَقْبَلٌ مِنَ الْجَلَةِ سَكَا
مِنْ لَازِمِهِ فَأَلْتَمِذْ لَكِنْ
مِنْكَ أَعْلَامُ بِحَاجَتِكَ
فَاتَّبِعْ مَنَا (وَأَوَّلُهَا كَأَنَّ)
فِي حَيْثُ مَقَامِهِمْ (أَنْ تَقْدِرَ
مَعَهُمْ) أَيْ يَصْلُحُهَا
الْمَصَادِقَةُ (لَا تَكُنْ
بِجَلْدٍ وَنَظَرٍ الْجَزْعُ) أَيْ
لِتَحْمَمِ بَيْنَ هَذَيْنِ وَقَدْ
سَمِعَ النَّصَبَ مَعَ الْوُفْقِ
خَصَمَهُ مَعَ مَعَ الْفَاءِ
الْأَوَّلِ النَّظَرُ نَحْوُ وَمَا يَلَمْ
اللَّهُ الْفَيْنَ حَاجَهُ وَهُوَ شَيْءٌ
وَيَلَمْ الْفَاءَ بَيْنَهُ النَّظَرُ
الْمُتَحَوَّلُ فَتَلْتَمِذُ
وَأَدْرَأَنَّ الْفَاءَ بِهَلْ صَوَّبَتْ
أَنْ يَبْدَأَ دَعْيَا الْفَاءِ الْفَاءُ
الْنَّظَرُ نَحْوُ لَاحِظُهُ
نَحْوُ وَفَاقَ مِثْلَهُ * عَادَ
بَيْتُكَ إِذَا عَلِمْتَ عَظِيمَ
الرَّابِعَ الْاسْتِفْهَامُ نَحْوُ
قَوْلُهُ تَبَيَّنَ رِبَانُ الْجَبُونِ
مِنَ الْكِرَى وَابْتَدَأَ مِنْكَ
بِلِغَةِ الْمُسَرِّعِ وَهَوَّلَهُ أَلَمْ
أَكْ حَارَكٌ وَيَكُونُ بَيْنَ
وَيَسْتَكْمِلُ الْمَوْدَةَ وَالْإِخَاءَ
فِي الْخَمْسِ الْفَاءُ نَحْوُ
بِالْبَيْتِ نَحْوُ وَلَا تَكْذِبْ
يَا بَنِي إِسْرَافِيلَ وَتَكُونُ
مِنْ الْمُؤْمِنِينَ فَفَرَاةٌ
بِخَيْرَةٍ وَفَخَصْ وَفَسْ
أَلْفَاةٌ أَلْفَاةٌ

الواو تنصب ما بعدها في غير الواو حينئذ انتصب ما بعد الفاعل واذا كان
كذلك اذ لم ترد الاشارة بين الفعل والفعل واوردت

عطف الفعل على منصته الفعل الذي قبله كما كان في الفاعل واشترت ان وتكون ٢٠١ الواو في هذا المعنى مع قطع ولا بدق هذا

الذي ذكره من رعاية
ان لا يكون الفعل بعد
الواو متبوعا على مبتدأ
محذوف لانه متى كان
كذلك وجوب رفعه ومن ثم
حازوا بعد الواو من نحو
لاننا كل السمك ونشرب
الخبث ثلاثا وجه الجزم
على التثنية بين الفعلين
في المعنى والنصب على
النهى من الجمع والرفع
على ذلك المعنى ولكن
على تقدير وانت تشرب
الخبث في تنبيه في الخلاف
في الواو كخلاف في الفاء
وقد تقدم (وبعد غير
التي جزمنا اعتمادا جزئا
مفعول به مقدم أي
اعتماد الجزم ان تسقط
الفا والجزء بعد قصد)
أي انشردت الفاعل
الواو وان الفعل بعدها
يخرج عن شرطها بشرط
أن قصد الجزاء وذلك
بعد الطلب بانها فيه
كقوله ههنا انك من ذكره
حسب ومثل وكذا بقية
الأمثلة ما لم يأت فلا يجرم
جوابه لانه يقتضي تحقق
عدم الوقوع كما يقتضي
الايجاب تحقق الوقوع
فلا يجرم بعده كما لا يجرم
بعد الايجاب ولا ذلك قال
وبعد غير التي واحترز
بقوله والجزء بقصد مما
اذم بقصد الجزاء فانه
لا يحصر بل يرفع اما

أي في الامكنة التي ينتصب فيها ما بعد الفاء (قوله عطف الفعل) فيه تسع اذ العطف ان والفعل
المزولان بالمصدر لكن لما كان الوجود في اللفظ الفعل فقط اقتصر عليه وهذا يلزم ما في كلام البعض (قوله
يعني مع قطع أي لصاحبه دون الاشتراك بين الفعلين والافهسي المطف ايضا كالمعنى وكما يدل عليه قوله
واوردت عطف الفعل الخ (قوله ولا بدق هذا الخ) هذا علم من قول ابن السراج واوردت عطف الفعل على
مصدر الفعل الذي قبله اه ذكر ما يأتى قدس زائدا على كلام ابن السراج كما يقتضيه كلام السراج في
أن رفع ما بعد الواو اشتقاقا لاجتماعه مع النهى عما قبله الا يتوقف على تقدير مبتدأ في الداعي الخ تقديره ثم
رايت في شرح الدماميني عند قول المعنى أخرى ان ما لم يجرى الفاء والواو بعد الطلب فجاز في قوله صلى
الله عليه وسلم لا يولن احدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغسل فيه ثلثه أو جه الرفع بتقدير ثم يغسل
فيه و بجاءت ال رواية والجزء المطف على موضع فعل النهى والنصب بان معناه قصدته تقديره وليس
لاجل كونه متبوعا و اغماه و تصديق كون الكلام من ألفا كما برت مع عادة الصحاح عند الاستشاق اه (قوله
على التثنية بين الفعلين في النهى) أي على النهى عن كل منهما كما عبر به في المعنى وغيره قال الدماميني
ولي فيه نظر اذ لا موجب لتعين ان يكون المراد النهى عن كل منهما بل يحتمل أن المراد النهى عن الجمع
بينهما كما قالوا اذ قلت ما جاء في زود عرو واحتمل أن المراد في كل منهما على كل حال وان المراد في اجتماعهما
في وقت المعنى فاذا جازع بلا صار الكلام ناصفا للمعنى الاول فكذا اذ قلت لا تنصرف زودا وعرا احتمل لقاق
النهى بكل منهما ما طلقا وتعلق بهما على معنى الاجتماع ولا تعين الاول لا بل ولا فرق في ذلك بين الاسم
والفعل قال التثنية برفع هذا النظر بان معنى قولهم النهى عن كل منهما أي ظاهرا فلا ينافي احتمال النهى عن
الجمع بينهما (قوله على ذلك المعنى) أي بناء ما بعد الواو على مبتدأ محذوف ولا موقع للاستدراك بعده بل كان
علمه ان يحذفه او يبدله بقوله وهو تقدير جزئي لا يصح رجوع الاشارة الى النهى عن الجمع لانه منع منه كون
الاشارة للبديهي وكون الرفع عن النهى عن الاول واباحه الثاني لاهي النهى عن الجمع اللهم الا أن يكون هذا
توجيه الرفع غير المشهور وعليه تكون الواو والجال لا الاستشاق ثم رأت صاحب المعنى نقل هذا عن ابن الناطم
ويجوز فيه وعبارته وان رقت فالتشهور انتهى عن الاول واباحه الثاني وان المعنى ولتشرب الخبث وتوجيه
أنه مستأنف فلم توجه اليه حرف النهى وقال بدر الدين بن مالك ان معناه كسني وجهه النصب ولكنه على
تقديره لا تاكل السمك وانت تشرب الخبث اه وكأنه قد راء الواو والجال وفيه بدل نحو في اللفظ على المضارع
المثبت ثم هو مخالف لقولهم ان جعلوا لكل من أوجه الاعراب معنى اه بالحرف (قوله وبدغير التي) قال
السيوطي نقل عن ابن هشام ينيق ان يستغنى ايضا والتي لتعني في نحو فلان لنا كذا فتكون وجهه أن
اشترابها التي طار على الفلذ اسم الجزم بعدها اه وغير التي هو الطلب (قوله أن تسقط الفا) أي لم
توجد مع الفعل واستقوط هذا المعنى لاستدراك معنى الوجود (قوله والجزء بقصد) بان تقديره معنيان
ذلك الطلب المتقدم كان جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط اه تصريح والواو في الجزاء بقصد حاله
(قوله وكذا بقية الأمثلة) غولا نص الله سبحانه الجنة وبار بوقفي اطعمك وهل زرتي أرك ولبت لي
ما لا أنفقه وألأنزل نصب خبر اولي الخجأ كركم ولطقت تقدم أحسن البك (قوله فلا يجرم جوابه) أي على
الصحيح خلافا لآل حاج كما في الجمع (قوله كما لا يجرم الخ) فيه جعل التي على تقيضه (قوله امام مقصودا
به الوصف) تعين ان كان قبل الفعل ذكره لا يصح في الحال منها نحو فبلي من ذلك وليا يرتقي في قراءة
من رفع والمراد اذ السمع والنحو فلا هن اراض بخلق الارث عوت يصح في حائز كرا على عيها الصلاة
والسلام وقوله أو الحال تعين ان كان قبله معرفة نحو زودهم في خوضهم بالبحر فان كان قبله ذكره تصح المعنى
الحال منها احتمال الوضعية والحالية نحو أكرم شخصان العلم فيقرأ بهذا التقرير بعلم ما في كلام شيخنا
والبعض من الإيجام (قوله ويحتملها) أي الحال والاستشاق وما يحتملها قراءة فان ذكر كان وأتى ما في

٢٦ - (صمان) - ثالث ويحتملها ما قبله تعال فاضرب طر بطريق الجرمي نسا الخفاف ذكره كاقوله مقصودا به الوصف نحو ليت لي ما لا تنق منه أو الحال والاستشاق

لان الشرط لا بد له من فعل ولا جاز أن يكون هو الطالب بنفسه ولا مضمونه بالهم معنى حرف الشرط لما فيه من زيادة مخالفة للأصل ولا مقدره
بعد ذلك متاع اظهاره بدون حرف الشرط بخلاف اظهاره مع ولا منه يستلزم أن يكون العامل جملة وذلك لا يوجد له نظيره (وشرط جزم بعد
نهي التمام ان يصح أن تفسره ان الشرطية (قول لا) المضافة (دو) بخلاف في ٢٠٣ المعنى (يقع) ومن ثم جاز لان من

في هذه الآية أن يصح ما جزم به بلام من مقدره من غير أن يكون جواباً له يكون مقولاً له القول لا أنه يحكى بالمعنى
أذ لو حكاه مطلقه أقال لتعجز ابتداء الخطاب فاحفظ هذا التحقيق (قوله لان الشرط) أى أداته لا بد له الخ
أجيب بان هذا في الشرط التحقيق لا أنه تدعى الذى كلام المستفاد لان المصنف لم يجعله شرطاً حقيقة بل
مضمناً معناه (قوله أن يكون هو) أى الفعل الطالب بنفسه لان الطالب لا يصلح لمباشرة الاداء (قوله ولا
مضمناً) معطوف على الطالب أى ولا يجوز أن يكون هو أى الفعل مضمناً له أى الطالب أى مجعول فى ضمن
الطلب فله أن ما تذكفه مضمناً وبعض الاحكام اليه (قوله لما فيه من زيادة مخالفة للأصل) وذلك لان تضمن
الطلب معنى الحرف بخلاف الأصل فتضمنه مع ذلك فعل الشرط فيه زيادة مخالفة للأصل (قوله بدون حرف
الشرط) أى وانما يجوز تقديره اذا كان اظهاراً مع حرف الشرط ولهذا قال بخلاف اظهاره مع وانما يجوز
اظهاره حرف الشرط هنا لان الطلب قد تضمن معناه فلا يصح اظهاره مع فعل الشرط (قوله ولأنه) أى
ما ذهب اليه المصنف يستلزم أن يكون العامل جملة أى جملة الطالبين برده على القول الثانى ايضا وذلك أن
يقول لا أصل الاستلزام المذکور بل العامل على ما ذهب اليه المصنف وكذا على القول الثانى الفعل فقط لا الجملة
فأفهم (قوله فها هو) أى فى ما اذا سقطت الفاء وتصد الجراء (قوله أن يصح) أشار به الى أن الكلام على تقدير
مضائق لان الشرط صحه وضع ما ذكر لا وضعه بالفعل ولهذا شرط أجمع السبعة على الزنى قوله تعالى
ولا تخنن تستكثر وما قرأه الحسن المصرى تستكثر بالجزم فى ابداله من تخنن لأعلى الجواب أو على أن
المعنى تستكثر من الثواب أى تزدد منه (قوله قبل الاثناية) وفى بعض النسخ قبل الاثناية وكل صحيح لانها
قبل دخولها ناهية وبعد نافية فتسميتها ناهية باعتبار الحالة الاولى وتسميتها نافية باعتبار الثانية أفاده
الفارضى (قوله بدون تخالف) حاله من أن المراد بالتخالف بطلان المعنى (قوله خلاف الكسائى) فانه لم يشرط
صحته فدخل ان على لا وجوز الجزم فى نحو لادن من الأسد باكل يتقدرون تدن بغيره نى واحتج بنحو الاثر
والحديث الاتين وسبق فى الجواب عنهما وبالتفاس على النصيب فانه يجوز لادن من الأسد باكل وكذا ورد
المصرى من القياس بانه لو صح القياس على النصيب اصح الجزم بعد التنى قياساً له على النصيب قال فى
التصریح وفى رد نظرات الكسائى قائلون يجوز الجزم بعد التنى (قوله برح الثوم) بضم التثنية (قوله على
الابدال) أى ابدال الاشياء لتصریح (قوله بعد الامر) غير الامر من انواع الطلب غير انتهى كالامر فى الشرط
المذكور نحو أو ينبتك أزررك أى ان تعرفه أزررك بخلاف أن ينبتك أضربك ذى السوق اذ لا معنى
لقولك ان تعرفه أضربك ذى السوق وقس الباقي نقله شعبان عن بعضهم (قوله وهم اجرنا الخ) قال
الدمامى فيجوز بعده أى الكسائى أصل تدخل النار بمعنى ان لم تدخل النار ويجوز بان خلاف الكسائى
فيه أى يصح صاحب الجمع والرضى مقيد نحو رضى القسمين بقيام القرينة (قوله فلا تنصب جوابه) أى
عند الاكثر من كسائى كذا الشارح فلا تنصب فى خصوصه فاحسن الملبس زال فتصيب خبراً بل يجب الرفع
اذ لا تنصب من اسم الفعل مصدره بطف عليه ما بعد الفاء فتصيب لجود اسم الفعل غالباً (قوله مع الفاء) فقد
جاءهم أن الواو كذلك لاجل قوله وخبره اقلاناً للجزم خاص بما اذا كان الساقط لفاء كافر في قوله وخبراً اعتمد
ان تسقط الفاء الخ (قوله بغير لفظك ذو) بك الخ هذا هو صواب الالة لا و فى بعض النسخ زاد من وهي غير
صواب والجزم فى جواب تؤمنون ونحوها بدون لانهم ما معنى الامر فى جواب الاستفهام لان غفران
الذنوب لا يتسبب عن الدلالة بل عن الاعيان والجهاد وقيل الجزم فى جوابه تنزل لغيره معتلة المسبب وهو
الاستئثار (قوله مكانك) اسم فعل بمعنى اثبتى تحمدي أى بالجماعة أو تستريحى أى بالاعتقالات من الآلام الدنيا

الاستدلال وامتنع لادن
من الابد باكل الجزم
خلافاً للكسائى وأما قول
الاصحابى يا رسول الله
لا تنصب نصيبك منهم
وقوله عليه الصلاة
والسلام من أكل من هذه
الشجرة فلا يقرب من مسجدنا
بؤذنا ويرجى الثوم بخبره
على الابدال من فصل
النهى لأعلى الجواب
على ان ال واية المشهورة
فى الشان يؤذينا بشبوت
الباء فتنبيهان الاول
قال فى شرح الكافى لم
يخالف فى الشرط المذكور
غير الكسائى وقال
المرادى وقد نسب ذلك
الى الكوفى * الثانى
شرط الجزم بعد امره
وضع ان تفعل كما كان
شرطه بعد النهى فصح
وضع ان لا تفعل فاجتمع
الجزم فى نحو احسن الى
لا احسن اليك فانه
لا يجوز ان تحسن الى
لا احسن اليك ليكن
غير مناسب وكلام
التسهيل بهم اجراء
خلاف الكسائى فيه
انتهى (والامر ان كان
بغير افضل بان كان لفظ
انتم او اسم قول او اسم

غيره (فلا تنصب جوابه) مع الفاء كما تقدم (وخرجه اقبالا) عند حذفها قال فى شرح الكافية جامع وذلك نحو قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله
وتجاهدون فى سبيل الله يام والىكم وانفسكم ذلك خير لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم الجنة وقوله انى انتم خير امة اخرجت للناس
عليه قوله ههنا كمال تحميدى أو تستريحى •

ووقوفه حسبك الحديث بين الناس فان المعنى آمنوا ليقوا وابقوا وكففت **شبهان** الاول **ك** اجاز الكسائي النصب بعد الفاء المجاب بها اسم فعل امر نحو صه او خبر يعنى الامر بنحو حسبك وذكر في شرح الكافية ان الكسائي انفرده بجواز ذلك لكن اجزاه ابن عصفور في جواب نزال ونحوه من اسم الفعل المشتق وحكاها ابن هشام عن ابن جني والذي اتفقه به الكسائي ما سوى ذلك **ل** اثني اجاز الكسائي ايضا نصب جواب الدعاء للدلول عليه بالنحو نحو غفر ٢٠٤ الله لا ينفذ خلقه الجنة (والفعل بعد الفاء في (حان نصب **ك** نصب ما لى التي ينصب)

وفا قالوا فاعلمت موت ذلك
معها كقراءة حفص
عن عاصم لعلنى ابلغ
الاسباب اسباب السموات
فاطلع وكذلك اعله بركى
او يذكر فتنقه لذكرى
وتقول الرجز نشده الفراء
عدل صوف الدهراو
دولانه تدلنا لثامن
لما تم فتنه النفس
من زفراتها ومذهب
الصرين ان الرجا
ليس له جواب منصوب
وتأولوا ذلك عافيه بعد
وتقول ابي موسى وقد
اشبهها معنى ليست من قرأ
فاطلع نصبا يقتضى
تفصيلا **ت** تنبيه كالتعبير
جواز جزم جواب الترجى
اذ سقطت الفاء عند
من اجاز النصب وذكر
في الارشاد انه قد سمع
الجزم بعد الترجى وهو
يدل على صحة ما ذهب اليه
الفراء انتهى (وان حق
اسم خالص فعل عطف
تتبعه ان ثابا او
مختلف) فعل رفع والنيابة
بفعل مضارع فسر ما لفعل
بعدوه بنصبه جواب

والخطاب للنفس **قوله** حسبك الحديث بين الناس حسبك ما ما اسم فاعل عمنى كافيل وما ما اسم فعل
مضارع عمنى يعنى بقى فقول الشارح وكففت بيان لراد من جملة المبتدأ والخبر او من جملة اسم الفعل وفاعله
لا لى لفظ حسب **قوله** نحو حسبك) اى مع قولك الحديث لان الخبر الذى يعنى الامر جملة حسبك الحديث
قوله ونحوه من اسم الفعل المشتق كضرب عرافة سقيم يخرج نحو صه فاحسن اليك **قوله** بعد الفاء
قد بدلت اقدم مع ما نصب بعد الواو في الجاء كذا بعد ما في الدعاء والمرض والنقص من كمر عن اى
حيان **قوله** في الرجا) انرد بالذال ك مع دخوله في الطلب اهما ما يشانه ليكون البصر بين خالفوا فيه **قوله**
كقراءة حفص الخ) لاجته في الجواز نصب اطلع جوابا لقوله ابن اوعطى على الاسباب على حد
وليس عبادته وتقرعني **هـ** او عطا على المعنى في لى ابلغ فان خبرا بل بقرينان كثيرا نحو فعل بعضهم ان
يكون الخن مجتبه من بعض اه ذكر بالاحتمال الثالث باقى في الآية الثانية وفي الرجز وها معنى قول
الشارح الآتي وتأولوا ذلك بما فيه بعد **قوله** على صروف الخ) اى لى حوادث الدهر والدولات جميع دولة
قال ابو عبيد الدولة بانهم اسم الشئ الذى يتداول يكون مرة لهذا مرة لغيره وهذا الدولة بالفتح الفعل وقال ابو عمرو
ابن الفراء الدولة بضم الدال في السالو يفصح في الحرب وقيل هما واحد كذا في المختار قال ذكر باوتدلتان
الاولى القوي الغلبة والنصر والى بالفتح الشدة وهى مفعل ثاب لتدلتنا والشاهد في فتنه مع والفرات جمع
زفر وهى الشدة وسكنت الفاء الضم وزمها وقوله وهى مفعل ثاب غير ظاهر وان تبعه شخنا والعرض والظاهر
انه منصوب بزع الخافض اى بالية ان ار يدب الادلة الغلبة ولعل قصد الشاعر على هذا ترجى الموت لستريح
من مشقات الدنيا او ترجى اشتداد الكرب ليعقبه الفرج فستريح من الكرب كما قال تعالى فان مع العسر
يسرا او لى **ا** و **ب** بالية انار لى بالعدان ار يدب الادلة النصر والى عليه ظاهر وقوله وهى الشدة في كلام
الدامسيعى والشئى انها ادخال النفس بشدة والشئى اخراجه **قوله** يقتضى تفصيلا وهو ان الترجى ان
اشرب معنى التمنى نصب الفعل بعد الفاء في جوابه والافلا **قوله** على صحة ما ذهب اليه الفراء) من نصب
الفعل بعد الفاء في جواب الترجى لان الجزم فرع النصب **قوله** نصبه ان) ببنى ان يضبط الياء النصبة لانه
اعتبر بتد كبر ان لكونه حرفا ولفظا بدليل قوله ثابا او مخفف كذا ذكره شخنا وتبعه العرض والظاهر انه
لا يتبع بل يجوز ضبطه لانه الفوقية على ناول ان بالكسنة فيكون قوله ثابا او مخفف على تذكر ان بعد
ثابته قال السيبوطى قال ابن هشام ظاهر كلام المصنف وجوب النصب وبشكل عليه القراءة بالرفع في او
يرسل رسولا والجواب انه حينئذ مستأنف لا معطوف على الاسم اه و لمزعه ان تكون الاولا استئناف **قوله**
ونصبه جواب الشرط) ورفع ليكون فعل الشرط ماضيا كما باقى في قوله وبعد ما مضى رفع الخبر احسن **قوله**
بانسكون للضرورة) اى عند غير ربيعة ما عندهم فالسكون لغو يحمثل ان المصنف جرى على **قوله** على
اسم خالص) اى من ثابتة الفعلية بان لا يكون في ناول الفعل وهو المامد **قوله** ليس عباد الخ) الصحيح
وليس واو المعطوف والمضروب بضم الشين المعجمة والفاء من الثاب القا اى عني ومنه
ولولا حال من رزاه اعزة • وآل سبيع اوسا لعاقما

الشرط وان بافتح فاعل تنصبه وثابا حال من ان ومخفف عطف عليه وقف عليه
بالسكون للضرورة اى نصب الفعل بان مضارع جواز في مواضع وهى خمسة كما نصبها مضمره وجوابا في خمسة مواضع وقد مر
في الاول من مواضع الجواز بعد الام اذا لم يسبقها كون ناقص ماضى معنى ولم يقرن الفعل بالوقاسم في قوله وان عدم لان اعمل مقظرا
او مضمر او الاربعة الباقية هي المراد بهذا البيت وهى ان تعطف الفعل على اسم خالص باجته المخرى او الاربعة الواو واو والفاء وم
نحو قوله ليس عبادا وتقرعني • احب الي من ليس الشغوف ونحو او يرسل رسولا في قراءة غير نافع بالرفع

نصب

عظما على وحيداً لمحقوله ولا وقع معزاً رتبته • ما كنت أؤثر أبا على توب وكفوه انى وقتلى علياً كما عهده كالنور يقرب إلى عاقبة القمر والاحتراز بانها من الاسم الذى فى تاوليل الفعل نحو الطائر فيضرب زيد الذباب فيضرب واجب الرفع لان الطائر فى تاوليل الذى يقرب ومن العطف على المصدر المتوهم فانه يجب فيه ضمائر أن كاسر • تنبيهات • الأول • انما قال على اسم ولم يقل على مصدر كما قال بعضهم ليشمل غير المصدر فان ذلك لا يختص به فتقول ولا يزيد ويحسن الى طليعت ٢٠٥

فان العطف فى الحقيقة
فان المصدر فى الحقيقة
انما هو المصدر • الثالث
أطلق الساطع ومراده
الاحرف الاربعه اذ لم
يهم فى غيرها • وشذ
حذف أن ونصب فى سوى
• ما مر فاقبل منه ما حمل
روى • أى حذف ان مع
النصب فى غير المواضع
الضمره كما هو شذ
يقبل منه الامتناع
المدول فقولهم هذا الص
قبل يا غنك • وروى
يعتبر ما قول بعضهم
تسبح بالعبدى خبر من
أن تراو قراءه بعضهم
بل تصنف باق على
الناطل يدعف وقراءه
الحسن قل انفس الله
تأمرنى اعبد ومنه
قوله
ونهى تقوى عبادى
كذلك قوله • تنبيهات
• الأول • اقم كلامه
أن ذلك مقصور على
السمع لا يجوز القياس
عليه • مصرح فى شرح
الكافيه وقال فى التسهيل
وفى القياس عليه خلاف
• الثانى • أجاز ذلك
الكوفون ومن واقفهم

بنصب أسوأ فلا يشترط خصوص المصدر كسب كره • قوله عظماء على وحيداً • استثناء الوحى والارسل من التكليم منقطع لانها ليسامنه وقوله الاحياء أى الهام كما وقع لام موسى وقوله أومن وراء حجاب أى وتكلمنا من وراء حجاب كما وقع موسى عليه الصلاة والسلام وقوله أورسل أى ارسل كما هو عادته الانشياء وجعل فى المعنى الاستثناء مفرغاً فقال كان فى الآية تحتل النقصان والتمام والزيادة وحى أضفها فى النقصان انشياء ما لشر وحيداً استثناء مفسر عن الاحوال فبما هو وحيداً أو موسى اليه على كونه حالاً من الفاعل أو المفعول وقوله أو من وراء حجاب أى أو كلما أو كلما من وراء حجاب وقوله أوبسل رسولاً أى أو ارسل بالملك الوحى اليه أى أو رسلاً أو رسلاً أو وحياً أو انشياء أو انشياء أى كان تكليمهم الانشياء أو تكلمنا من وراء حجاب أو ارسلنا أو رسلاً أو وحياً أو انشياء أى تكلمهم وحى أو تكلمهم أو ارسلنا أو بشر على هذا تبين فهو خير لمخدوف أى ارادنى بشر أو مفعول لمخدوف أى بشر أعنى وعلى التمام فالمخدوف فى الاحوال من الفاعل أو المفعول وبشر تبين أو مطلق كان التمام على أن يادة فالمخدوف فى الاحوال من الضمير المستتر فى بشر الواقع خبر لأن تكلمه الله اه • خلاصه ما مع تغيير وز باده من الدماء فى والتبني وغيرها • قوله • ولا وقع معزاً رتبته • المعز بالهمزة المتعرض لسؤال العرف والارتباب جمع توب بكسر التوفيه وهو الموائى فى العزم • قوله انى وقتلى علياً • أى لاجل تحصيل غرض غيرى وسلبت الشاخصه من رجل والشاهد فى نصب أعقده أى أعطى دمه وعاقبت كرهت أى أن المقر إذا كرهت شرب الماء وامتنعت عنه لا تصرب لانه ذات لبن وانما يضرب الثور ولنه رعى • فتشرب بوجه الله أن لا حصل له ضرر لاجل نفع غيره • قوله • فى تاوليل الذى يقرب • أى لا يطرأ • لانه صلة الواصل فى تاوليل الفعل • قوله • ومن العطف على المصدر المتوهم • قد يقال المصدر المتوهم صديق عليه اسم خالص فكيف يصح رفعه بانها من وجوب بيان المراد اسم خالص موجود لانه لا يتبادر من قولنا اسم خالص والمتوهم ليس موجوداً فاهم • قوله • كما قال بعضهم • تبع الفارضى هذا المعنى فاشترط المصدرية • قوله • انما قاله المصدر • أى المؤثر من أنوال الفعل • قوله • فى سوى ماسر • أى سوى ما كان فى الباب الا فى من جواز نصب الفعل المتروك بانها لفاء أو الواو بعد الشرط والجزء اه • ذكر ما وسينه عليه الشارح بقوله الرابع • قال سمى أى وسوى الفعل بعدى التعليلية فان المنصف لم يتعرض لما فى مسرى • قوله • المواضع الضميره • هى مواضع وجوب ضمائر أن الجنس ومواضع جواز ضمائر الهه • قوله • وقراءه بعضهم بل • نقد فى الخ • أى بنصب ندفعه اه • فارضى • قوله • اعيد • أى أن اعيد واتصاف غير فى هذه القراءة بل وفى قراءة من رفع اعيد لا يكون ما بعد لان الحرفى مخدوف بمخدوف ما مع بقاء أثره فقرأه النصب أو مع ذهابه فى قراءة الرفع والسهلة لا تحمل فى اقبل الموصول بل بتأمر كفى وأن اعيد ليدل اسمته أى تأمر وفى غير الله فبذلك تدعى • قوله • ونهى • أى جرت وما قبل بعدها كذا فى الله مصدر به أى يحدق من الفاعل وقال المبراد أراد اقلها برفع الفعل فنقل فقهنا لما على الايام وحذف الالف نحو جئت لا شاهد • قوله • الثانى • أجاز ذلك • أى القياس عليه الكوفون ومن واقفهم لا واه لافرادها تنبيه مع انه من تنبيه التنبيه فله فكان ينهى حذف قوله الثانى • قوله • وهو ظاهر كلامه فى شرح التسهيل • اعلم أن قوله فى شرح التسهيل • وهذا هو القياس محتمل وجوعه الحماز كرهه من حذف أن ورفع الفعل فيفيد كلامه قسايه الحذف والرفع ويحمل وجوعه الى رفع الفعل

• اثبات كلامه • يشعر بان حذف أن مع رفع الفعل ليس بشاذ وهو ظاهر كلامه فى شرح التسهيل فانه جعل من قوله تعالى ومن آله يريم البرى خوفاً طوعاً قال يريم كمن له أن حذف يريم كمن رفعوا هذه أو القياس لان الحرف عامل ضيف فاذا حذف بدل عنه هذا كلامه وهذا الذى قاله مذهب اى الحسن أجاز حذف أن ورفع الفعل دون نصبه وجعل منه قوله تعالى قل انفس الله تأمرنى اعبد ذهب قوا الى أن حذف أن مقصور على السماع مطلقاً فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف الا ناسخ واليه ذهب متأخر والمعار يقبل وهو الصحيح • الرابع • ما ذكر من أن حذف أنوال النصب فى غير ما مر شاذ ليس على الإطلاق لما ستره فى قوله فى باب اجد • وانما الفعل من بعد الجاء ان يقترن الخ اه

فقط ويؤيد هذا الاحتمال أمران قرب الرفع الى اسم الإشارة والتعليل بقوله لان الحرف عامـل
 ضعيف الخ وعلى هذا لا يغير كلامه الاقياسية الرفع دون قياسية الحذف لجواز
 أن يكون معنى قياسية الرفع كما قال سم أنه سدار تكاب الحذف الشاذ
 يكون القياس الرفع فلا تدل حينئذ قياسية الرفع على قياسية الحذف
 اذا عرفت ذلك عرفت أن قولنا الشارح ظاهر بمنوع لان ظاهر
 كلامه الاحتمال الثاني الذي لا يغير كلامه عليه
 قياسية الحذف اللهم الآن يقال الظاهر
 فيما بنى عليه أمر قياسي أن يكون قياسيا
 هذا وفي القارضي أن كون
 حذفها مع رفع الفعل
 ليس بشاذ مذهب
 الاخفش
 فنفتن

﴿ثم طبع الجزء الثالث ويليها الجزء الرابع وأوله وأمل الجزء﴾

﴿ فهرست الجزء الثالث من حاشية الدلالة المصيان على شرح العلامة الأشموني ﴾

صفحة	
٢	الصفة الشبهة بأم الفاعل
١٢	التعجب
١٨	نعم وبئس وما جرى مجراها
٢٩	أفضل التفضيل
٣٨	النعت
٤٩	التوكيد
٥٦	العطف
٥٩	عطف النسق
٨٣	البدل
٨٩	النداء
٩٨	فصل تابع ذي الضم
١٠٣	المنادى المضاف إلى ما به المتكلم
١٠٦	أسماء لازمت النداء
١٠٨	الاستغانة
١١١	الندبة
١١٣	الترسيم
١٢٢	الاختصاص
١٢٣	التعذير والأغراء
١٢٧	أسماء الأفعال والأصوات
١٤٠	نونا التوكيد
١٤٨	ما لا ينصرف
١٨١	أعراب الفعل

﴿ قمت ﴾

الجزء الرابع

من حاشية العلامة الصبان على شرح
العلامة الأشموني على ألفية
الامام ابن مالك في النحو
والصرف نفعتنا الله
بهم والمسلمين
آمين

ووجه شرح العلامة الأشموني مع بعض تقريرات
للعالم العلامة الشيخ أحمد الرفاعي أحد أكابر علماء
السادرة المالكية بالأزهر حفظه الله

﴿ الطبعة الأولى ﴾

﴿ بالمطبعة العسيرة الشرقية سنة ١٣١٩ هجرية ﴾
﴿ على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية ﴾

﴿عوامل الجزم﴾

(بلاولام طالباضحزما
في الفعل) طالباحال
من فاعل ضع المستتر
وجزما مقول به أى
يجزم لا واللام الطليبتان
الفعل المنارغأمالا
فتكون لهنى نحولا
تشرك بالله ولدعاء نحو
لا تأخذنا وأمالا لام
فتكون لامر شعوليفنى
وللدعاء نحو وسوليفنى
هلنيلوبك وقد دخل
تحت الطلب الامر
والنهي والدعاء والاحترار
بعد غير الطليبتين
مثل لا انشافية والزائدة
واللام التي يتصحبها
المضارع وقد أشعر كلامه
أنهما لا يجزمان فاعلى
المتكلم وهو كذلك

﴿عوامل الجزم﴾

الجزم في اللغة القطع وصحت هذه الكلمات جواز لانها تنقطع من الفعل حركة أو حرفا وانما علمت الجزم
لما فصله السبراهي فقال ان أصل الجواز وعلمت الجزم لانه لا طال مقتضاها بمعنى الشرط والجزء
انقضى القياس تخفيفه والجزم اسقاط ثم حل علم لان كلامه ما ينقل الفعل فان تنقله الى الاستقبال
أى الى التعين له ولم الى الماضي وصك ذلك لسأوالا لامر لجزمته لأن امر الخطاب أى كاضرب موقوف
أى مبنى لجمل لفظ العرب كلفظ المبني لانه مشبه في المعنى وجعلت عليه الألف النهن من حيث كانت ضرة
لها وفيه نظير من جهة حمل الاعراب على البناء وقد أنكر على ابن النحاس ما مشله اه حفيد وأجيبانه
لا يضر حمل الاعراب على البناء فما ذكر كلكونه فرع عنه في الفعل وسكت السبراهي عن بقية أدوات
الشرط لانها ضمنت معنى ان (قوله بلا) جزواين عصفور والابدى حذف مجزوما مع ايقامه الدليل نحو
اضرب زيد ان أساء والا فلا هم (قوله طالبا) أى آتوا ناهيا أو داعيا أو ملها (قوله والطليبتان) لكن اللام
الطلب الفعل ولا الطلب الترك والمراد الطليبتان أصالة ولا الظلام قد رادى أو يحسبها الخبر فهو مفعله
الرجح مدأ والتدب نحو ومن شاء فليكفر ولا قد تستعمل في التمديد كقوله ابعده لا انطعنى وأما
ليكفر وأما آتيناهم وليمتنعوا فاحتمل اللامان فسه التعليل فيكون ما بعده ما منصوبا أو اتدب فيكون
مجزوما (قوله لهنى) ولا لتماس كقوله لساو بك لا تفعل بافلا ان ذا لم ترد الاستعلاء عليه (قوله لا امر)
ولا لتماس كقوله لساو بك لا تفعل بافلا ان ذا لم ترد الاستعلاء عليه ما معنى (قوله الامر) أى فى اللام
والنهي أى فى لا والدعاء أى فيها (قوله والاحترار) أى بالطلب (قوله مثل لا انشافية) وأما تجوز
الركوفين الجزم فى المنفى بلا الصالح قبلها كى حكمه كقوله انفسا من العرب ربطت الفرس لانشاف برفع
سفلت وخزعه فعلى فهمه تقدير جله شرطية والتقدير ربطت الفرس لانى ان لم أربطه ينفلت فاه الدما مسمى
(قوله واللام التي يتصحبها المضارع) هى لام كى ولا المجهود (قوله وقد أشعر كلامه الخ) أى حيث
قال طالبا لان الانسان لا يطلب من نفسه أى الغالب فيه ذلك فاندفع نظير سم (قوله فعلى المتكلم) أى

(قوله لانه) على التسمية
لا تقتضيا فلا يقال انها
موجودة فى النواصب أو
يقال المراجع عدم
المركتها
(قوله والتقدير)
الناسب لقوله أولا الجزم
الخ أن التقديرات راطه
أو ربطته لا ينفلت تأمل

في لا يندرج قوله لا أعرف من ربحنا وهو المندوب المندوب فاعلم على أعقاب الكوار وقوله اذا ما خرجنا من دمشق فلا تذهبوا اياما ذميا
الجراض نعم ان كان لا يقول جازية كثيرة نحو لا يخرج ولا يخرج لان المنهى غير المتكلم واما اللام فجزءها التي المتكلم منبذ للفاعل جازية
السعة لكنه قليل ومنه قوموا انصل لكم ولعمل خطاياكم واقبل منه جزاء فعل الفاعل ٣ الخطاب كقراءة أبي وأنت فذلك

فتمزحوا وقوله عليه
الصلوات والسلام تأخذوا
مصافكم والاكثر
الاستغناء عن هذا فعل
الامر في تنبيهات الاول
زعم بعضهم ان اصل
لا الظلية لام الامر
زيدت عليها الف
فانفتحت وزعم بعضهم
انها لا التانيئة والجزء
بعدها بلام الامر مضرة
قبلها وحذفت كراهة
اجتماع لامين في اللفظ
وهما ضميتان الثانية
لا فصل بين لا وجزءها
وأما قوله وقالوا انما
لا تخرج لظلام عزز
ولا تخش قولك تظلم
فضرورة وأما بعضهم
في قليل من الكلام فهو
لا اليم تضرب في الثالث
حركة اللام الظلية الكبرى
وقتها تسعة ويجوز
تسكينها بعد الواو والفاء
وتم وتسكينها بعد الواو
والفاء أكثر من تسكينها
وليس يضيف بعدهم
ولا قبل ولا ضرورة
خلافان زعم ذلك
الاربع تحذف لام الامر
ويبقى عليها وذلك على
ثلاثة ضرب كثر مطرد
وهو حذفها بمسأله
يقول نحو قل امسأله

المندوب والمندوب المندوب تصرح (قوله لا يندرج قوله الخ) اناد أنه لا يقاس على ما مع منه لا تروا لا تظنا
(قوله لا أعرف قوله الخ) ال ررب القطيع من المبرشبه التساع في حسن الميون وسكون المنى وحوار صفتة
جمع حوراع من الحور وهو شديداض العين فشدته سوادها ومدهامها وقوع نحو روارا رادها العيون
لانها ماضع الدم ومردفات حال من ربا والاكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرجل يادها والاعقاب
جمع عقب وعقب كل شيء آخره اه عيسى ويصح جعل مردفات صفة تامة لربا والمردفات المركبات
خلف الراكب (قوله الجراض) تضر بعض عاوه رضى الله تعالى عنه والجراض بضم الجيم الاكول الواسع
الطن وكان معاوه كذلك عيسى (قوله نعم ان كان) مقتضى الظاهر ان يقول كانا أي فعلا المتكلم الا ان
يقال أفرد لثا وبل بالمد كور (قوله لا تانسي غير المتكلم) وهو الفاعل المحذوف التائب عنه ضمير المتكلم
(قوله يخرجهما الفعل المتكلم الخ) سكت عن المني لا تقول لهما بالاولى م (قوله فلا صل لكم) قال بس
وتبعه غيره كالمضى اى لاحكم والفساد زائدة اه وفيه ان الفاء محتمل ان تكون عاطفة جملة على جملة
وان الاولى كون اللام المتعدية لان الصلاة تعني الدعاء بخير كما هنا تنمدي باللام فاعرف (قوله واقبل منه جزاءها
الخ) وذلك لان له صفة تخصه وهي فعل الامر واختص الخطاب بالامر بالصيغة وغيره بالامر باللام لان امر
الخطاب أكثر استمالة لكان الخفيف فيه اولى (قوله فعل الفاعل الخطاب) اما الذي لا يقول نحو تكرم
باز بدضم لانه وقع الراء فيه كثير لان الأرفق الغائب فارضى (قوله فانفتحت) اى وحشد لها سبب
ذلك معنى وهو طلب الكف (قوله مضرة قبلها) اى تسلط الامر على التي فيكون نهيانية ان التاني طلب
الكف لا طلب التي بمعنى الانتفاء (قوله وهما ضميتان) لما فيهما من التكلف بلا حاجة ولما في الثانية
(قوله وقالوا انما الخ) اى يا أبا خنا لا تنسج الخواشا في فصل لا تانسي من يخرجهما وهو تظلم يعقوب تظلم
وهما ذوق قولك كذا في المعنى وفي كون حق مفعولا ثانيا اخفاؤه له منصوب بزع الخلاف اى لا ولا تظلم
هنا في اخذ حق قولك عنك فتأمل (قوله نحو لا اليم تضرب) اى من كل تركب فصل بين لا وجزءها
بالظرف اولا الجار والمجرور (قوله حركة اللام الظلية الكبرى) اى جماع على لام الجار لانها أخفها في
الاختصاص بنوع وعلمها فيه فان قلت لا لم يرتفع مع المعرف فالحل على لام المضمر في الفتح قلت لان
مدخول لام الامر هو المضارع وهو شبه باسم الفاعل الذي هو من الاسم المظهر فمدحسى (قوله ونفها
لانه) اى لغة سلم كما في التقى قبل ان تفتح على هذه اللغة ان فتح نالها بصلاف ما اذا كسر نحو تبتين وضم
نحو تتركهم سوطى (قوله وليس) اى التكنين ينعطف نهم الكسر بعد م أجود من الاسكان فارضى (قوله
كثير مطرد الخ) كذا في التسهيل وغيره وقال السيوطى الامع ان جواز الحذف مخص بالشر مطلقا (قوله
نحو قل لعماد الخ) كون الجزم في هذه الآية بلام مقدره هو اختيار المصنف ذهب أكثر المتأخرين الى كونه
في جواب قل وقد اشبهنا الكلام على ذلك في الباب السابق (قوله قلت لواب الخ) لانه غير مدم دارها
مبتدأ مؤخر والشاهد في تبتن اصله لانه قد حذف اللام وكسر حرف المضارعة اه سم اى لان كسره لغة مبتدئة
بتفصيلها في كتب التعريف زاد البعض فانقلبت الحزنة طاء وهو مسند ان كان الرواية والا فالانقلاب غير
لازم (قوله قال المصنف الخ) دفعه في الاعتراض على قوله في الاختيار انه لا يصح الاستشهاد بالشرع على الرفع
في الاختيار (قوله وليس مضطرا التمكنه الخ) لا ياتي على قول غير المصنف ان الضرورة ما وقع في الشعر
بما لا يقع مثله في النثر وان كان الشاعر عنه مندوحة وكذا قوله بعد لان الارجاء لا ياتي على قول غيره (قوله
من ان يقول ابذل) قيل هذا مختص من ضرر وتلضر وهو نهي اثبات هذه الوصل في الوصل ورد بان قوله

الذين آمنوا بقبول الصلاة وقليل جاز في الاختيار وهو حذفه بعد قول غير امر كقوله قلت لواب له دارها تبتن فاني جؤها وارجاها قال
المصنف وليس مضطرا التمكنه من ان يقول ابذل قال وليس نقائل ان بقوله هذا من تسكين المقترئ على ان يكون الفعل مضطرا لرفع
فسكن اضطرارا لان الارجاء لو قصد الرفع لتوصل اليه مستنياع الفاء فكان يقول تبتن فاني وقليل محصور بالاضطرار وهو الحذف
دون تقدم قول بصيغة أمر ولا يجزأه كقوله محمد بن قيس كل نفس *

أذا ما خفت من أمر بئالا وقوله فلا تستعمل متى بقاى به دق ولو كان يكن الخبر منك نصيب انتهى (وهكذا يروى) أى لو لم يجز من المضارع
مثل لا ولا لام الظلمتين نحو لم يلد
ولم يولد ونحو وما يلبس الله الذين جاهدوا همكم وما يأتاكم مثل الذين خلوا من قبلكم

ومشتركان في الحقيقة
والاختصاص بالمضارع
والنفي والجزم وقلب
معنى الفعل لئلا
وتنزيه بمصاحبة الشرط
نحو وان لم تفعل فإ
بلغت رسالتهم وجواز
انقطاع نفي منها عن
الحال بخلاف ما لا يوجب
انفصال نفي متبناها
اللتقى كقوله فان كنت
ما كولا لكن خبر أكل
هو والافاد كنى ولما أنزى
ومن ثم جازى يكن ثم كان
وأمتنع به يمكن ثم كان
والفصل بينهما وبين
يجزوها الصغار أركونه
فذلك لم يلائم خبرنا
تكن في الناس يدرك
للمركه وقوله فاضمت
مفاتها فصار رسوما
كان لم سوى أهل من
الوحد تؤهل وانما قد
تأفى لا يجزم بها قال في
التسهيل جملة على لاق
شرح الكافية جملة على
ما هو أحسن لأن ما تأفى
الماضى كثير بخلاف
لأنشاء الانقش على
أعمالها قوله لا فوارس
من دخل وأمرتهم يوم
الصلفة لم يوفى بالجار
وصرح فأول شرح
التسهيل بأن الرفع لغة
قوم وتنقذ لما يجوز
حذف مجزوما والوقف

عليها في الاختيار كقوله فحقت قهورهم ولما هذه فتاوت القهور في محضه أى ولما
أمكن إذ أفعل ذلك أى سيداوت قول فار ميتا الميت ولما أى لم يلد أدخلها وهو أحسن ما خرج عليه مقداره من قرأ وان كلاما ولا يجوز ذلك
في لم وأما قوله

اسخط وبعثنا التي استودعها يوم الاعاز بان وصلت وان لم ففقر ورده يكون منفيها يكون فقر وانما من الحال ولا يشترط ذلك منفي لم
تقول لم يكن في ذلك العام الماضي معيا ولا يجوز زائدا يكن وقال المستنف كون منفي لما يكون قريبا من الحالى غالب الا لا يكون يكون منفيها
يتوقف شبهه بخلاف منفي لما لا يكون اعصاب اتم لم يذوقه والى الا ان ذوقه لم يتوقف قال العشرى في ولا يدخل
الاعيان في قلوبكم ما من معنى التوق والى ان هؤلاء قد اتموا فمما سجد انتهى وهذا بالنسبة الى المستقبل فاما بالنسبة الى الماضي
فيماسين في التوق وعدمه مثال التوق مالى قلت ثم ولا تهم وتمثال عدم التوق ٥ أن تقول اتمده لم يفع واما يقيم

﴿تَنْبِيْهَاتُ الْاَوَّلِ﴾ قَالَ

في القسمين، ومنها الروايات

اختتامه من الحياه

فقد استقر الرأي على أن

٢٥

الامر الى

اد ومن هنا الى هنا

وَجُودُكَ وَجَدَ وَجَدًا

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
الذي هو كتابنا العظيم

احقرت بملی احقرت

بما الحقيقه ومن لم يحق
الانفسه

الآن هذا لازم وعالم

تَقِيَّةٌ شَالَتْ مَا بَيْنَ يَدَيْهَا

فعل في ايسكافيه لان

هاتين لايهين المصارع

لأن التي هي في الألفاظ

الأعلى مجلة اسمية شعوان

كل نفس لما عليها حافظ

فی قراءۃ من شہد امام

أوعلى الماضي لفظاً

معنى لحول أنفك الله

لما فعلت أي الأفعال

وَالْمَتْنِي مَا سَأَلَكَ الْإِنْعِي

واتی می خزن وجود

لوجندولایم الاماض

لغظاً ومعنى فخوراً لاجاء

أمرنا فحننا هودا وأما قوله

أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ مَا سَأُولُنَا •

و غیر: نوادی عمل شمس

وہاں

فقد تقدم الكلام عليه في

اموال اضافہ و تسویف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

انہوں نے کہا کہ ان کے پاس اس وقت کوئی ایسا نسخہ نہیں ہے جس سے ان کے بچے کو اس کی بیماری سے محفوظ رکھا جاسکے۔

عَبَّاسِي عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُ

الحاصل من هذا هو أن

كتاب التوكل الخفية وفتح

• الثالث الجمهور على أن

بمعنيين فهم متوقعون الاحكام بل ارجهم الفاسد ولا يشترط وقوع الثبوت ان يكون من التكامل بل قد ينشأ
التكامل شيئا بلما ينشأ على توقع غير متلبوه كان قد تكون توقع التكامل وتوقع غير متماضي (قوله
استودعها) بالبناء لاجل قوله العيني وقوله يوم الازاء برى العين الهمة والرائى الهمة والباقي
المهمة والرائى الهمة لى الابعاد اه تصريح (قوله) ويكون متفنيا يكون قد يرمان الحال) اى يكون
استناعه متفنيا اى بانظار الى استناده لما عرف انه محتمل ان تكون متصلة بالحال والرائى الحال زمن التكامل
يكثر (قوله يتوقع ثوبه) اى ينظر وهو غالب فى ما سمن غير الغالب ندم ملابس ولما ينفعه الندم تصريح
(قوله) ولما يدخل الاعيان فى قلوبكم) جملة مستأنفة واحال من الضمير فى قولوا وبست تكرار ابدعه وقوله
لم تؤمنوا الا نفاذ قوله لم تؤمنوا لتكذب دعواهم فائدة قوله ولما يدخل الخ توقفت قول ما رى وان قوله
نقله شتعا عن بعضهم وانما يظهر التوقيف على الماسة كما تفيد عبارة البضاي ووضعا ولما يدخل
الاعيان فى قلوبكم توقفت لقوله وانما حال من ضميره اى ولكن قولوا استأنوا وراى قلوبكم استنكم بعد
(قوله) دل على ان هؤلاء قد آمنوا (يعايد) اى لان التوقع فى كلامه تعالى يعمل على التحقيق وهو داعى
ان التوقع من التكامل وقد مر عن الدمايى انه يكون من غيره (قوله) ولم تقم اول ما تقم) اى مع انى كنت
متوقفا منك فيما مضى القيام كما يشعر به التعجب من عدم قيام الخطاب (قوله) اخشا) اى نظير تافى
الامور والجسمة المتقدمه (قوله) التى هى حرف وجوده (جود) اى انما يظهر على القول بانها حرف وهو خلاف
مذهب المصنف كما ستعرف ويمكن اجاؤه على القول بانها ظرف عمل الحرف فى اذناه مطلق الكلمة والقول
بانها حرف قال الدمايى هو مذهب سيمو يورجج بانها متنازلة تعالى لما اقتضت عليه الموت مادغم على
موتيه وقوله تعالى فلما اسروا باسنا اذهم منهار كضرب اذناه ماله نافية واذا النعابة لانه لم يقيمها ولما
اجاعهم على زيادة هولاء كانت نظرا لما اذاهم على خفض الاضافه الى الفصل بين المضارب
واضمار البهتان اه (قوله) لا يلهم المضارع) اى وكلاسه فيما يلهم المضارع فلا حاجة الى الاحتراز
عنهما (قوله) لا افعلك) اى الا ان تفعل فى الماضى فىما فعلت بمعنى المستقبل ولهذا قال الشارح الماضى
لفظا لامضى (قوله) فقد تقدم الخ) حاصله اى وهى فعل بمعنى سقط مفسر لفعل محذوف رفع سقوا فعلى
الفاعل وهى فعل امر من ثبت البرق اذا انظرت اليه ولا يستعمل الا فى البرق كما قاله الفارسي وهو وفاة
مقول القول (قوله) لما هذه) اى التى هى حرف وجوده (قوله) وعدنان بن خروف) بل وسيدويه
على ماسر (قوله) ان النصب بلم لثمة) جزءه السبوطى (قوله) ابرم) الجرم يدل على بوى ويجوز بناؤه
على الفتح (قوله) على ان الفعل مؤكلاخ) قال الدمايى اى وعلى ان النسخة استماع لثمة قبلها بعدها
وخروج على المعنى النصب بل يقدر على انه نقلت حركة هـ من اى الى راء بقدر السالكه ثم ادلت الحزم بالسالكه
النافى من الفهم من مخركه لا انتفاع السالكين وكانت الحركة نسخة استماع الفتح الى اى ولا الضالين فيمن
همز على ذلك فوهم الراء والساكنه من الالف وقوله) ان لم تراقى اسراعيانها ولكن لم تحرك الالف فيمن لندم
التقاء الساكنين وبين ذلك فى ثرا ان اصله راءى حدثت الالف لجزم وتم نقلت حركة الحزم الى الراء

[illegible]

أبليت ألفا قال الدماميني وعلى هذا تكتب ألف ترا ألفا لانه (قوله وما) أي الزائدة كما في الجمع (قوله تدخل
جزء الاستفهام الخ) والاكثر كونها لتقرر برأي حمل المخاطب على الاقرار أي على الاعتراف بالحكم الذي
يبرهمنه من اثبات كافي لم ينشر لك صدره أرفني كما في أنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله
لا حيلة على الاقرار بما على الحزمة وانما هو الاورد مثل هاتين الآيتين وقد نفي عن خبره كاستطاعوا لم بأن
للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم واثوبهم فقالوا لم نعمكم ودخولها في لم أكثر (قوله وازع) أي زاجر (قوله
الى ما يجزى فعلن) أي عابوا ولا اقتدي بجزء فسلوا جلة كما إذا كان الجزء عقر وفيه ألفاء وإذا الفائية فان
حملها جزم على ما في المتن من التفصيل بين أن يكون الجزء الشرط غير حازم مطلقا أو حازم ولم يقرن بألفاء
ولا بأذا الفائية فلا يكون له محل نحو لو قام زيد فقام عمر ونحو أنم أقم نفاها والجزم في انفا الفعل وإن قلت
بقتلان الذي في محل جزم الفعل لا لاجل ما سرها وأن يكون الجزء الشرط حازم وقد اقترن بألفاء وإذا الفائية
فيكون في محل جزم لأنه لا يصدر بمفرده بقتل الجزء لفظا ولا معنى قال الدماميني وأقره الشنقي الحق أن
جلة جواب الشرط لا محل لها مطلقا إذ كل جلة لا تقع موقع المفرد لا محل لها أو جزم بذرهم من قوله تعالى
فلما دأب له بذرهم على قراءة الجزم فيجوز شرط مقدّر حذفه لا لما تقدم عليه أي وإن يفعل ذلك بذرهم
والمحكوم على محله بالجزم على القول به مجموع ألفاء وإذا ما مدها كما في المتن في غير موضع وفي الكشف
لأن المجموع هو الذي وقع وقوعه ما هو مصدر يضارع الجزم وعلى ما في المتن مع القول بأن جلة جواب اسم
الشرط الواقع مبتدأ في خبره تكون جلة الجواب في نحو من بقم فاني أكرهها محل جزم ومحل رفع باعتبار
وفي نحو من بقم أكرهها محل رفع ولا محل لها باعتبار أن اه ملخصا وقد يجزى فعلا واحدا كما إذا كان
فعل الشرط ماضيا أو جاء بعده مضارع مرفوع على ما صرح به جمع كسائي في التحقيق في نحو قوله زيد
وإن كثر ما يغفل أن ان زائدة لجرد الوصل ولهذا تسمى وصلية والاول للحال أو شرطية والاول للعطف على مقدّر
أي أن لم يكثر ما له وإن كثر ما له والجواب محذوف للدلالة عليه بقولنا زيد يغفل لكن ليس المراد بالشرط فيها
حقيقة التعلق فلا يطبق حقيقة على الشيء ونقصه معادل المراد التمتع كافي الدماميني وقد يكون المحذوف
الواو ومطوقها كافي قوله تعالى فذكر أن نفعك الذي كرى أي وإن لم تنفع على أحد أو وجهه فقهه ذكر هاف
المتن (قوله واجرهم) أي ذكر هنا وروان شرطية وفي باب ان وأخواتها ورودها مخففة من التشبيه وفي فصل
أدوات النفي العامة عمل ليس ورودها نافية زائدة وهذه هي أوجهها الأربعة المشهورة قال في المتن
وزعم قطرب أنها قد تكون بمعنى قد كافي فذكر أن نفعك الذي كرى وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى إذ
التعليلية وجعل منه اتقوا الله أن كنتم مؤمنين وتدخلان المعصية الحرام إن شاء الله وحديث وإنا إن شاء الله
بكم لاحقون وقوله الشاعر

أنت غضبان لذنابتيه حزنا * جهار ولم تغضب لقتل ابن حازم

في رواه من كسر هزة أن أي أغضبت جهارا لقطع ذنابي فقهه ولم تغضب لما أعظم وهو قتل ابن حازم وأوجب
بأن ان كسيرة في باب الشرط الحقيقي لنكتة كالتهيس في الآية الأولى كما تقول لا يسلك أن كنتا بقي فاعلم كذا
وكتعلم السادة كيفية أخبارهم عن الأمر المستعمل في الثانية وكالتبرك في الحديث وأما البيت فاما على إقامة
السبب مقام السبب والاصل أن تغضب أن يغضب فغضب بسبب خبره فيما مضى أذني فقتله فاما على معنى التنبه أي
أغضب أن تبين خزانة فقتله فيما مضى فالشرط غير محقق على الوجهين اه بتخصيص وإيضاح وفي حاشية
السيوطي على المتن الجواب عن أكثر أدلتهم بأن ما شأنه أن يكون مفردا فيه بين الناس حسن تعلقه به من
الله من غير مسؤولية كان فعلوا بالشكلم أو السامع أم لا (قوله أي) كما تاني شرط تاني استغناء ما مضى من أن نحو
أني لك هذا يعني كيف تخوفني يعني هذه والله وبمضي متى فتكون ظرف زمان نحو فاقرا ربكم أني شتم
على أحد أوجه قال الشهاب في حواشي البضاوى أحجاز المنفردون وجوه في كلها في هذه الآية واعترضه
أبو حنيفة بأنه لا يصح كونها شرطية لأنها أحد منتظر في مكان فتقتضي إباحة الاتيان في غير القيل ولأنه لا يعمل
فيما قبلها الصلوات ولا استفهامية لأنها لا يعمل فيما قبلها ولا في الحلق ما بعدها نحو أني لك هذا وهذه

وما قبل بسطة الابع
تدخل جزء الاستفهام
على لم ولا يصح أن الم
وأما ما تبين على علمها
فمحل أنشرح اليه بحدك
يشيا ونحو قوله قلت
أنا أصح والشيخ وازع
هو لا يفرغ ما يجزى فعلا
واحدا لنقل الى ما يجزى
فعلن فقال (واجرهم) أي
ومن وما وهما * أي
متى أبان ابن انما وجهها
(أي) فهذه إحدى عشرة
أداة كالمجزم فعلن
نحو وإن تبعدوا ما في
أنفسكم أو تخفوه بحاسبكم
به الله وأما ما يغضب من
الشيطان نزع فاستند
بأنه يقوم بعمل سوء
يجزه

وتحذروننا من خير فقله الله وقوله * أرى العمر كزنا قصدا كل ليلة * وناتقص الأيام والنهر ونفقد ونحو ذلك لهما اثنا من آية
لشعرنا فإشحن لك جوفين وقوله ومهما يكن عند امرئ من خلقية وان خالفنا حتى ٧ على الناس تعلم ونحو ذلك ما عدوا

فله الاسماء الحسنى وقوله
في أي نحو وعيد الله على
ونحو قوله متى تاته فتعش
الى صوته ناره ونحو خبرنا
عندها خبر موت وقوله
متى ماتت في فردين
ترجف ورائف البينك
ونستطارا ونحو قوله
* امان تؤمنك تامن
غيرنا واذا * لم تدرك
الامن من انزل نزلنا
وقوله * فاننا ما فعله
الريح نزل ونحو قوله
ابن تغلب بن العلاء
نحونا * تغرب العيس
نحوه واللاتي ونحو قوله
ثماني اثنا عشر نادر كرك
الموت وقوله صدقنا
في حاشا ايتنا ارحمها
نمل ونحو قوله وانك اذا
تأت ما أنت امر * به
تلف من اياه نارا تبا
ونحو قوله حشما نسقم
تقدرك الله لحافا
غابر الزمان وقوله خلدني
اني تانياتنا يا خاف
مارضك يا حيول (ونحو
اذنا) أي اذا حرف
(كان) معنى وفاء السيرة
لا طرف زمان يد عليها
ما كذب عليه البروق
أستقول وابن السراج
والغاري (وإلى الأدوات
اسما) امانا من وما ومتى
واي واما وان واي
وحشما فاشفاق واما
مهما فإلى الامع ونقص

مفترة لما قبلها فهي مشكلة على كل حال ثم استظهر أنها شرطية جوابا لمعدرا أي متى شتم فأتوه نزل فيها
تعمم الأحوال منزلة النظر في المسألة والحواس عن اعتراض الشرطية أن جوابا لمعدرا كان لا يتقدم بدليله
وما وحسنه من حوازي غير القبل نأ بآفة حرف لان الحرف لا يكون الا حيث ثبت السند وعن اعتراض
الاستفهام بأنه لما خرج عن حقيقته حاز على ما قبله فيه نحو كان ماذا كاصح حبة الخاء واهل المعاني اه
لمنصا (قوله وما تغفلان خير) أي وشرفيه كفاء (قوله وما لوامهما تانا الخ) الضمير ان فيه وبها
عائدان كما قال الزمخشري على مهاجلا في اللفظ في الاول والمعنى في الثاني لانها بمعنى الآية والاولى كما في
المتن أي ان يعود ضمير بها على الآية ومن أين خال من المعاني في واطلاق الحاصل على الجار والمجرور وتسمع
اذا الخال في الحقيقة المتعاقب المحذوف فلا مرد ان جعله حالا من المعاني في يستلزم كون العامل فيه تان لان
العامل في الخال هو العامل في صاحبها مع قصر بهم بان القول لا يقع حالا ولا صفة ولا خبر وما في فإشحن لك
عزمين تجازيه ومؤمنين في محمل نصب خبره لان الخبر لم يجز في التنزيل مجرد ان الباء بهما المنصوبا
(قوله من خلية) أي طبيعة بيان لها ما يكون تاعه و رابطا لغير الجملة الضمير في يكن ويجوز غير ذلك كما
سأى وقوله خالها أي ظنها وتعلم جواب مهما (قوله امانا تدعوا) أي أي اسم تسموه فابا وقطع على اسم مفعول
نان لتدعوا يعني تسموا واما زائدة والمفعول الاول محذوف (قوله في أي نحو) أي حية (قوله تشرو) مرفوع
في موضع الحال أي عاشما من عشا اذا نارا بر جو عندنا خبر اعني (قوله فردين) حال من الضمير المستتر
والباء في تلقى وقوله ورائف رايهم من ففاه جمع رافعة وهي كافي القاموس أسفل الائمة اذا كنت قائما وقوله
ونستطارا يقال استظهر فلان أي اذا شعر وزرع (قوله نصرف بنا) أي البنا والاعداء بعضهم العين جمع عاد
والعس ايل بعض بشرة (قوله صعدة الخ) أي تلك المرأة في الآن والاعتدال كالصعدة في الرخ المستوى
والخائر بالحوار والاهل ملتين مجتمع الماء (قوله شحاها) أي نظف رايها المقصود وقوله في غابر الزمان القاب بطاق
على المستقبل والماضي والمراد هنا الاول كما قاله العيني والدميني والشمي (قوله معنى) أي لمجرد التعليل
(قوله وباقي الأدوات أسماء) تفصيل اعراب اسماء الشروط على ما في الجمع وغيره أن يقال اذا وقعت
الأداة الشرطية به حذف حار او مضاف فهي في محل جر نحو عما نسا لاسأل وبغلام من تغرب أم ضرب
والافان وقعت على زمان أو مكان فطرف فهي في موضع نصب على الظرفية ونحو متى تقم أقم واما تذكروا
يدرككم الموت أو على حدث فقول به مطلق فنحو أي ضرب تغرب أم ضرب والافان وقع بعدها فعل لازم نحو
من يقم أقم مع فقد أخبره فعل الشرط وفيه ضمير بالان قولك من يقم لو خلا عن معنى الشرط عزلة قولك كل
من الناس يقوم وقيل هو الجواب لان الكلام لا يتم الا بالابواب فكان داخل في الخبر وقيل الجواب لان
الفائدة تمت ورد بانه اجبت من ابتدا وقيل نظر وبان توقف الفائدة عليه من حيث التعليل لان حيث
الخبرية أو متقدمة واقع عليها بخم من يضرب زيد بضمير به ومن تغرب أم ضرب به فقول به أو واقع على ضميرها نحو
من يضرب زيد بضمير به ومن تغرب أم ضرب به أو متقدمة بخم من يضرب زيد بأخاه فاضرب به فاستل فيجوز في
أداة الشرط أن تكون في موضع رفع على الابتداء وان تكون في موضع نصب بفعل مضمين بقسمه الظاهر
بدها ومثله في هذا التفصيل أسماء استفهام (قوله لتعم أوى الهم) أي لولا العلم عموما وكذا قال فيما
بفسد (قوله وهي موصولة) حال من فاعل تدلني لتعم مذلولها في حال الموصولة وليس اشتقاقا
فيبدأ أنها حال الشرطية موصولة اه سم ولعل الشارح انما قال ذلك ليرى ان تعميم غير العاقل ليجري
كلامه على القول بوضع ما نسب الى العاقل والقول بوضعها ليعلم به مع العاقل (قوله مهمة في زمان
ال ربط) أي لا تدل على زمن معين من أزمان ربط الجواب بالشرط (قوله ومهما يعني ما) وقيل أهم منها
(قوله أنها تكون حرفا) زاعم ذلك هو السهيلي قال في قوله ومهما يكن عند امرئ البيت حرف

هذه الاسماء في ظرف وغير ظرف فغير الظرف من وما ومهما فن لتعم أولى العلم ولما تعميم ما ندل عليه وهي موصولة فأنما هي مهمة
في أزمان الربط ومهما يعني ما ولا تخرج من الاسمية بخلاف ان زعم أنها تكون حرفا لأن الشرطية بخلاف ان زعم

من الكلام ولا في الكلام اذا زيد بعدهما خلافا لاعم ذلك وقدم في ذلك الكافية فقال وشاع جزم باذا جلا على منى وذا في النثر لم يستعمل وقال في شرحها وشاع في الشعر الجزم باذا جلا على منى في ذلك انما قد سميوه

الجزم لا يكون انما يحتمل التوضيح وعنده (قوله من الكلام) اي النثر (قوله حذف) بكسر اللام المهملة والذال والواو الفاء وزن زرج لقب امرأة اسمها ابلى قاله شيخنا السيد بن خنيد بن فتح الميم وكسرها (قوله) وكأنما افترأه لوقال وانما افترأه اعطفا على انما قد سميوه به لكان مناسبا (قوله خصاصة) اي فقر ففعل يروي بالحاء المهملة وباليم (قوله معنى لاعلا) لخالفها لادوات الشرط بوجوب موافقة شرطها وانما قالوا ومن ورودها شرطان في كيف يشاء صيركم في الارحام كيف يشاء وجوابها في ذلك محذوف لدلالة ما قبلها وهذا الشكل على اطلاقه وخوب بماله جوابا لشرطها اما ان يمنع كونها فيما ذكر شرطية او يقتيد اطلاقها اذا كان شرطها غير المشقة والارادة (قوله معنى المصنف في التوضيح) كتاب للمصنف انفع في اهراب مشكلات البخاري (قوله) وتاويل في شرحها قوله لو بشأ الخ) سيذكر الشارح في فصل لوان البيت الاول حاء على لغة من يقول في شاء يشاء شيئا بالالف ثم بدلت حاء ما كنهه كقيل العالم وانما تان الثاني سكن فيه الفعل تخفيفا كقوله ابي عمرو بن نصرمك ويصرمك وهذا التاويل يبي على الاول ايضا وفي بعض النسخ غمام البيت وهو * لاحق الاطال بنه سد فحصل * قال الشمني والبيعة التناط * وأول جرى انفرس واللاحق الضامر والاطال جمع اطل بكسر الهمزة وسكون الطاء وكسرها وفي الخصاصة فاقست عمل الشاعر الجمع فيما فوق الواحد ونهت بفتح النون وسكون الهاء اي جسم وحصل بضم اللام المهملة وفتح الصاد المهملة لجمع خصلة وهي القطعة من الشعر اه * وقوله والممة النشاط الذي في القاموس ما ع انفرس يجمع جرى اه * وفي بعض النسخ ممة بالنون بدل الخصاصة اي قوة الضمير في شأ يرجع الى انفرس لانه كور في البيت وقوله والذي رتب في المنفى شرحه شاهد السيد علي طار به ضمير مذكر يرجع الى انفرس قال السيد بن علي اي لو بشأ انما قد فرس له ذموم في الخ حاء في نسخ من تأنيب الغصير المجرور بالباء غير صواب (قوله تامت فؤادك الخ) يقال تامة الحب وتيمه اي اذله (قوله التمتع مطلقا) اي في النثر والشعر (قوله فلعين يقتضين) فلعين مفعول مقدم ليقضين كما يفيد قول الشارح اي تطلب هذه الادوات فعلى ان الوجه مستأنف لانه لا يفتى انما لانها ما ان لا يقتضيان فعلى وعلى الاعراب المذكور فاعرف في قوله سابقا واخر من ان المحذوف المفعول للاب به من هنا ومنه لغة لا ازم ولا يصح جعل فعلى مفعوله وجه يقتضين نعم لفعلى وال رابط محذوف اي يقتضين ما عليه فقوله سابقا وحرف انما الخ كلام معترض بين الفعل ومفعوله وشرط متداوس توخى الابتداء بوقوعه في معرض التفضيل خبره قد علمه وخبر محذوف اي أحد هاشم شرط وجهه لمتداو الخبر على كل مستأنف وجهه بتاويل الخ له امام مستأنف أو خبر ثان على جعل شرط متداو اوصفة ثانية على جعله خبرا للمحذوف وال رابط محذوف اي يتلو وفي بعض النسخ شرط بالانصب على المفعولية ليقضين بناء على ان فعلى مفعول لاخر لا ليقضين وان يقتضين مستأنف لانه لا يفتى ولا يصح جعله بلام فعلى لان التامع غير مستوف للتشروع وانما يجوز والاتساع فيما كان مستوفيا نحو لقيت ابن الحارث زيدا وادعوا بقرى القمام على هذا الوجه التام بسلام في كلام البعض من القصور والاهتمام واعلم ان جملة الشرط يجب تصديدها قبل مضارع غير دعاء ولاي تنفس مثبت أو منفي بلا أول أو بقبل ماض عار من قدوتى ودعوا وجوده وكان الفعل مضارع انفسه قبل نحو وان احسن اشكرين استخاراك وكسوته في هذه الجملة مضارع دون ضرورة نحو * والله ان هو يستزك من ربه * والاختيار ان يكون عند الاخبار والتفسير ماضيا او مضارعا مضمرا نال وكذا تقديم الاسم عند الاخبار والتفسير مع غير ان ضرورة في الاصح نحو * فمن نحن نؤميه بيت وهو امن * وقوله * انما ارجع بتملها غل * وجوز الكسائي لاختيارهم من واخواته كذا في الجمع (قوله بتاويل الخ) شرطه لا اناده كخبر التمسد فلا يجوز ان يقيم بفتح فاء دخله معنى يخرجه لا لاداة حازومته فن كانت هجرة الى الله ورسوله فغيره الى الله ورسوله سيوطي (قوله وحيوا بومها) قال ابوحيان التميمية يها

اذا اخذت نذر انهم قد وكاشاد الفراء استغن ما خلفك ولبا ما عني * واذا فصلت خصاصة ففصل ولكن ظاهري كلامه في التسهيل جواز ذلك في النثر على لغة وهو ماضى ح به في التوضيح فقال هو في النثر نادى في الشعر كثير وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام على فاطمة مرضى الله عنهما اذا اخذنا مناجيا كما تكرر اربعا وثلاثين الحسد رب انا كيف فضازي بها مني لا عسلا خلافا لوقين فانهم اجازوا الجزم بهائسا مطلقا وافقهم فطرب وقيل يجوز شرط اتقائها بياء واما فيذهب قول منهم ابن الشعري الى انها يجوز بها في الشعر وعليه معنى المصنف في التوضيح ورد ذلك في الكافية فقال وجوز الجزم بها في الشعر ذو بحة ضعفها من بدري وتاويل في شرحها قوله هو بشرطها بوضع * وقوله تامت فؤادك * لو يحزنك ما صنعت * احدى سابق في دل ابن شياما ووقعه في التسهيل كلاما ان احدها يقتضي المنع مطلقا وانما

وأنما قال فاعلمين ولم يقل
 جلتين لفتنه على أن
 حق الشرط والجزاء
 يكسونا فاعلمين وأن كان
 ذلك لا يلزم في الجزاء
 وأقهر قوله بتأويل الجزاء أنه
 لا يتقدم وإن تقدم
 على أدلة الشرط شبه
 بالجواب فهو دليل عليه
 فليس بأدلة هذا مذهب
 جمهور البصريين ذهب
 الكوفيون والمبريد وأبو
 زيد إلى أنه الجواب نفسه
 والصحيح الأول وأقهر قوله
 يقتضين أن أدلة الشرط
 هي الجازمة للشرط
 والجزاء مما لاقتها
 لها أما الشرط فتقتل
 الاتفاق على أن الأدلة
 بجازمة له وأما الجزاء
 ففقه أقوال قبل هي الجازمة
 له أيضا كما اقتضاه كلامه
 قبل وهو مذهب المحققين
 من البصريين وهو عزاه
 السراف إلى سيبويه وقيل
 الجزم بفعل الشرط وهو
 مذهب الأخفش واختاره
 في التسهيل وقيل بالآداة
 والفعل معا ونسب إلى
 سيبويه والحليل وقيل
 بالنسوة وهو مذهب
 الكوفيين (وماضيه أو
 مضارعين فلفهما) أي
 يجدها (أو متعاقبين) هذا
 ماض وهذا مضارع فمثال
 كونهما مضارعين وهو
 الأصل نحو وإن تعدوا
 تعد وماضين نحو وإن
 عدتعدنا وماضيا مضارعا
 نحو من كان يريد حوث
 الأخيرة زده في حثه

بجاز فان الجزاء الثواب أو العقاب على فعل والجواب ما وقع في مقابلة كلام السائل لكن لما أشبه الفعل
 الثاني في ترده على الأول الجزاء والجواب سمي جزاء وجوابا له مخلصا قال سم دعوى التصريح
 باعتبار اللغة وأما باعتبار الاصطلاح فهي ممنوعة بل الظاهر أن التسمية حقيقة اصطلاحية (قوله وأنما قال
 فاعلمين) أي اعتبارا بالمتن فقط ولم يقل جلتين أي كما قال في التسهيل اعتبارا بمجموع المتن والمنه والمنه والمنه
 لفتنه على أن الخ أي ولان التفسير بجملتين بوجه جواز كون الشرط جملة اسمية مع أنه ليس كذلك (قوله أنه
 لا يتقدم) كذا معمولة الآن يكون الجواب مرفوعا نحو خبر إن أنتيت نصيب وسوغ ذلك أنه ليس فعل
 جواب بل في سنة التقديم والجواب بخلافه سيوطي وفي الفارسي ماضيه أجازا الكسائي والفراء تقديم
 معمول الجزاء على أدلة الشرط بخصوصه من أن تكرم في نصب وأجازا الكسائي تقديم معمول الشرط نحو زيدا
 إن لقيت فأكرمه والمتمم خلاف ذلك كما سبق في الاشتغال (قوله وإن تقدم على أدلة الشرط الخ) قال
 في التسهيل ولا يكون الشرط حيثما أي حين حذف الجواب وقدم عليه غير ماض إلا في الشرط كنوله
 • ولابد أن هرست ترك زيد • وإن كان غير ماض مع من أو ما أو أي وجب في السنة جعلها موصولة
 وأعطاهما حكم الموصول فتقولا عط من يعطي زيدا أو أحب ما يحبها أو كرم أي يحسن برفع الفعل والحي
 بالماضي وكون الجملة لا محل لها ما في الضرورة فيعوز بقية الشرطية والجزم وكذا أن أضيف اليه اسم زمان
 نحو أتذكر إذ من ياتينا تاتيه لان اسماء الزمان لا تنافي إلى جملة مصدرية بأن فكذا المصدرية ما تضمن معناها
 كن خلافا لما زادى حيث جاز في هذه الصورة الجزم اختيارا ويجب ماذ كمن مطلقا ساعة وأضرودة تلاحن
 ماض أو مضارع اثر هل لان هل لا تدخل على أن فكذا ماض مع من أن يختلف الماهية في خصوصه الجزم
 على الأصح نحو من ياتك تاتيه لا دخول على أن أو اثر ما لا تنافي أو باب كان أو باب إن وأما قوله الأعشى
 أنت من يدخل المكتبة يوما • بلقي فبهاجا • فزادوا بقاء
 فعل في تقدير خبره الشان وأنما وجبت موصولة بانه هذه العوامل لان اسم الشرط لا يعمل فيه عامل متقدم
 الإخبار أو اثر لكن الخففة أو اذا الفاعلية غير معتد بها مبتدأ فان أشهر جاز الجزم تقول رأيت زيدا فاذا
 من ياتيه بكره أي فاذا هو وزيد جعل الأفعال لكن من يزره منه أي لكن هو (مع زادات من
 الدمام في والمعجم (قوله فتقتل الاتفاق الخ) حكى في التصريح قولان الشرط والجواب تجازاهما و
 منع الاتفاق الذي ذكرناه فافهم (قوله وأما الجزاء الخ) حاصل ما ذكره فيه أربعة أقوال وبقي قولان
 أحدهما ما في الفارسي عن المازني أن الشرط والجزاء معنيين مطلقا حتى في نحو أن تم أقم لان المضارع
 إنما أعرب لوقوعه مع وقع الاسم وهو متعذر هنا ونقص بل أن ضربا بالآية وقع الاسم هنا أيضا مع أن الفعل
 معرب ثانين مما حكاها في التصريح أنهم تجازاهما (قوله هي الجازمة له أيضا) اعترض بان الجازم كالجار
 فلا يعمل في شئين وبأنه ليس لتأنيته بعد عمله إلا بخلاف كرفع ونصب وجوابا لفرق بان الجازم
 لما كان لتطبيق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار وبأن تعدد العمل قدعه من غير اختلاف كعمولي
 ظن ومفاعيل أعلم تصريح (قوله بفعل الشرط) لا يستدعي له بما أحدثت فيه الأدلة من معنى
 الاستمرار ورتب استعراق عمل الفعل الجزم دما معنى (قوله ما) أي لارتباطها ما وحرف الشرط ضعيف
 كالجار لا يقدر على علين وجوابه ما أتينا (قوله بالجوار) رديا قد يكون بينهما معمولة فاصلة
 فلا تجوز تصريح (قوله وماضين) أي لفظا لا معنى لان هذه الأدوات تقبل الماضي الاستقبال شرطا
 أو جوابا سواء على ذلك كان وغيره على الأصح بدليل وان كنتم خبيثا طهرها والآية وقال ابن الجاهلي قد
 يستعمل الفعل الواقع شرطا لأن أو غيرهما في مطلق الزمان مجازا نحو وإن تؤمنوا وتتنووا ثم أجوركم ونحو
 ومن يؤمن بالله يوم يحل صلحها يكفر عنه سيأتي في فصل الماضي والمستقبل كذا في الدمامي وزعم
 المبرد بوجه الرضى أن كان بقي على المعنى لقتولها في كافى كنسخته فقد علمته ويجاب بان المعنى أن
 أكن موصوفا بأن قلته فيما مضى وسواء في ذلك أيضا الجواب بالقرن بالفاء وقد ظاهرا أو مقدرة وغيره على
 الأصح وقال المصنف تبعا للجزولي أن الفعل للقرن بالفاء وقد ظاهرا ومقدرة يكون جواب الشرط وهو

عليه الصلاة والسلام من
يقول ليله القدر إيماننا
واحتماسنا بغيره ومن
قول عائشة رضي الله عنها
إن أبابكر رجل أسيف
معي يوم معاقم رق ومنه
إن نشأ نزل عليه من
السجدة أمة فقلت لأن
تابع الجواب جواب
وقوله من يكذب بسبي
كنت منه • كأنه يابن
حلقه ولو ريد وقوله إن
نصر موتنا وصلنا وإن
فصلوا • ملائكة أنفس
الاعذار ما بها وقوله إن
يسمعوا سجد مطار واجها
فرحا • مني وما يسمعوا
من صلح دفرا وهو أورد له
الناسط في موضعه عشرة
شواهد شرعية (ويعد
ماض رفعل الجزاء حسن)
كقولهم وإن أنه خيل
يوم مسكة • يقول
لأنه تعالى ولا حرم وقوله
ولا بالذي إن أن هنيه
حبيه • يقول ويخفي
الصبر إلى الجائع ورفعه
عنه سبوه على تدبر
تقدم تكون الجواب
مخدوقه ذهب الكوفيين
والبردان إلى أنه ينفرد
الفاو ذهب قوم إليه
ليس على التقديم
والتأخير ولا على حذف
القابل لما يظهر لإدائه
الشرط تأثير في فعل
الشرط لا يكون معاضيا
ضعت عن العمل في
الجواب • تنبيهان

ماضي الفاظ والمعنى نحو أن يسرق فقد سرق أخ له من قبل وإن كان فيه قصه قد من در في كذب أي فقد كذب
قال ألوحيان وذلك مستحيل من حيث أن الشرط يتوقف عليه معشر وطه فوجب أن يكون الجواب بالنسبة
إليه مستقلا فلا يتناول ما ورد من ذلك على حذف الجواب أي أن يسرق فنأس فقد سرق أخ له من قبل
ومثله وإن كذبوك فقد كذبك رسول أي قتل فقد كذبك قالوا فاعلموا المذكور جوابا لأنه من عنه ومعهم
له كذا في الجمع وتاوله بعضهم بأن المراد ترتيب الأخبار بسرعة أخيه في الزمن الماضي على سببه في الزمن
الاستقبال وترتيب الأخبار بكتبتها في الزمن الماضي على قدومه من در في الزمن المستقبل قال الدماميني
والاصل عدم تكرار الشرط بتكرار الشرط ما لم يقص العرف ذلك كما في وإن كنتم جنبا لآخرين كما في إذا قمتم
إلى الصلاة الآية اه • وأعلم أن اللاحق أن يكون معاضيا عن لظهور بأن العامل في معاشم ماضين للساكنة
في عدم التأخير ثم أن يكون الشرط معاضيا والجواب مضارعا لأن فيه الخرج من الأضعف إلى الأقوى أعني
من عدم التأخير إلى التأخير • وأما عكسها فخصها بالجهور بالضرر وسبولى عن أي حيان (قوله) وخصه
الجهور بالضرر (و) لأن أعمال الاداء في لفظ الشرط ثم الجحى والجواب معاضيا كهيئة العامل للعمل ثم قطع
اه حذف (قوله) إيماننا أي تصديقنا بها حتى وطاعة واحتماسنا إلى طلبها لصلاته وتوابعه لا يراه ويظهر (قوله) لأن
تابع الجواب جواب (قد) يقال لا يتغير في التابع ما لا يتغير في المتبوع ويجب أن هذا مخالف الأصل ولذا لم
يغفر مطلقا بل في مواضع مخصوصة سم (قوله) كنت منه • بفتح التاء لا يفتح خصمه والشاهد بفتح
السين المجهدة والجحى ما ينشأ في الخلق من عظم أرغره والور بدعرق غليظ في العنق عسى (قوله) إن
نصر موتنا • من النصر وهو القطع وبابه ضرب ونصر كما أفاده في القاموس والأدب الأخاف (قوله) إن
يسمعوا سجد (بضم السين) ونسبة بدل الحلقه ما نسب به من العيوب وفي بعض النسخ سجدت سجدت مخففة فهمزة
(قوله) ويند • متعلق برفع وتقديم معمول المصدر المقدّر بأن والفعل جازا لأن كان ظرا ولو يصح حمله حالاً من
الجزاء وإن لم يذكر • وهو ما ذكر • ومن احتمال كونه لفظا متعلقا بحسن ضعيف معنى فاقبل (قوله) ماض) أي
لفظا • ومعنى كما سجد • (قوله) وإن أنه خيل • أي فسر من الحيلة بفتح الخاء وهي الحاشية يوم معسفة أي
بجاجة وفي رواية يومه سلة أي سؤل وقوله حرم بفتح الحاء وكسر الراء الملهة من أي جوع (قوله) ورفعه عند
سبوه (الخ) نقل من مذهب سبويه يكون المرفوع معسفاً لا قبل الجواب لأن نفسه فلا يجوز جزم ما عطف عليه
ويجوز أن يفسر ما قبل الاداء مخوز بدان أنفي أكر معروفي قول البرد يكون المرفوع نفس الجواب
فيجوز جزم ما عطف عليه ويمنع التفسير ضرورة أن ما بعد الجواب لا يمكن تسليطه على ما قبل الاداء فلا
يفسر عاملا فلا في هذا أثر الخلاف أفاده الدماميني وأما جزم الموقوف على الجواب على قول البرد لانه
على قوله مجزوم بملاكم صرح به الفارسي وظاهر هذا الكلام أن الذي في محل جزم هو الفعل فقط وبرده أنه
لا مانع من ظهور جزمه فكيف يعمل بما لا يلهذا كتب الشواهد فيهما من الدماميني من أنه محل جواز الجزم
على قول البرد أن قدر العطف على الجملة • وأما أن قدر العطف على الفعل فقط فلا حوجه لجواز الجزم اه • يعنى
الجواب وسبب أن التحقيق كون المرفوع خبرا مستند المحذوف والجملة جواب الشرط وسبب أن الكلام على
القول الثالث (قوله) على تقدير الفاء) أي لنقوم في إفادة الـ بط مقام جزم الجواب فيصير رفعه وترك جزمه
استغناء عنه بإفادته ما طهر ثم ربت الفارسي على تقدير الفاء بقوله لانه أي الفعل رفع بعد إتمام أي لكونه
حينئذ خبر مبتدأ محذوف والجواب هو الجملة الاسمية قال في التسهيل وإن قرن أي المضارع الواقع في خبر
الجواب فإنما يقع مطلقا قال الدماميني أي سواء كان الشرط معاضيا نحو ومن عاد فينتقم الله منه أو مضارعا
نحو ومن يؤمن به فلا يخاف وهو كذلك خبر مبتدأ محذوف والجملة اسمية ولذلك دخلت الفاء اه (قوله) عالم
يظهر (الخ) قضيت أن المضارع المعنى كالماضي فإذا وقع شرطاً حاز رفع الجواب وقد يفرض أن شأن المضارع
المتأخر لفظا سم (قوله) ضعفت عن العمل في الجواب) فالمرجع نفس الجواب من غير تقدير الفاء فلا قول
ثلاثة وكلام المصنف يحتمل الثاني والثالث قال الحفيد لم يزم من القول الثالث أن لا يكون الجزم معمولاً
لاداء الشرط لفظاً ولا تقدراً اه • وتكون الاداء عليه لأجل لما في الجزاء أصل صرح به الرضى فدل أنه

وقد شبهه بكلامه الثاني ذهب بعض المتأخرين إلى أن الرفع أحسن من الجزم والحواب عكسه كما أشعر به كلامه وقال في شرح الكافية الجزم مخذول والرفع جائز كثير (ورده) أي رفع الجزم (بعد مضارع وهن) أي ضعف من ذلك قوله ما أفرح من حابس بالرفع أمثلنا بصرع أخوك تصريح وقوله فقلت تحتل

بدر كرم الموت وقد أشعر
كلامه بأنه لا يختص
بالضرورة وهو مقتضى
كلامه أيضا في شرح
الكافية وفي بعض نسخ
التسهيل وصرح في
بعض أبياته ضرورة وهو
ظاهر كلامه فهو فانه
قال وقد جاء في الشعر وقد
عرفت أن قوله بعد مضارع
ليس على إطلاقه بل محله
في غير الثاني لم كاسيني
تنبيهات * الأول
اختلاف في تخرج الرفع
بهذا المضارع فذهب المبرد
إلى أنه على حذف الفاء
مطلقا وفصل سميويه
بين أن يكون قبله ما يمكن
أن يطلب نحو الثاني في
البيت فالأولى أن يكون
على التقديم والتأخير
وبين أن لا يكون فالأولى
أن يكون على حذف
الفاء وجوز الهمس
وقيل أن كانت الأداة
اسم شرط فصل اعتبار
الفاء لا في التقديم
والتأخير والثاني فإن
الانصاري يحسن الرفع
هنا إذا تقدم ما يطلب
الجزم قبل أن يتوهم
طعامك أن تزنا ما كل
تقدم وطعامك ما كل أن
تزنا * الثالث ظاهر
كلامه موافقة المبرد

على الثالث متعجز جزم الموقوف وبتعني التفسير لأن الجواب لا يعمل فيما قبل الأداة فلا يفسر عاملا فيه (قوله)
وقد شبهه بكلامه (بأن يراد الماضي لفظا ومعنى (قوله) كما أشعر به كلامه) حيث قال حسن ولم يقل أسسن
(قوله) بعد مضارع أي غير متني بلم كاسر وسأيت (قوله) وهن) سأيت أنه مفيد عاذا لم يتقدم على أن ما يطلب
الجزم (قوله) فقلت تحتل الخ انطباع الجعي وشعرنا القفر بعد طعة أي ملأوا من الطعام وقوله لا يصيرها
أي لا يصيرها كذا في المعنى قال شيخنا السيد مطيع بالعين المهملة كافي الهوي اه ويشهد له قول
القاموس طبع العلم ما لها كطبعها وأصل المعنى لا يصيرها بكثرة النقص لقوة امتلائها وكان مقصود
الشاعر قوطن نفس الجمل الحامل على الصلدة على حمله أو تنشطه على ذلك (قوله) وقراءه (طخه) هذه القراءة
تمتع اختصاصه بالضرورة (قوله) على حذف الفاء مطلقا) أي سواء كان قبله ما يطلبه أولا كانت الأداة اسم
شرط أولا أو ردف التصريح على هذا القول والقول بعده أن حذف فاعل الجواب مع غير القول مختص
بالمضارع وقوله كذا في معناه أن لا يصلح له إشارة الأداة لكون الفاعل واجبة والكلام فيما يصلح فتأمل
(قوله) وفصل سميويه (الخ) قال شيخنا انظر لم يخالف سميويه هنا مذهبه فيما تقدم ويمكن الفرق بين الماضي
والمضارع اه ولعل الفرق أن الماضي لما توثقه الأداة الجزم احتج إلى جعل الكلام على التقديم والتأخير
وتقدم جواب بطور فيه أثره إذا نطق به فانه محقق في الجملة بخلاف المضارع لتأثير ما فيه من جعل الوفاء بذلك
فتأمل (قوله) نحو ما في البيت) أي البيت الأول لأن ما عك أن تطلب الجزم خبرها (قوله) فالأولى أن
يكون على التقديم والتأخير (ضعف طلب الأداة الفعل بسبب تقدم ما عك أن يطلبه غيرها) (قوله) وجوز
العكس) يفهم منه بالأولى أنه يجوز أيضا كونه على التقديم والتأخير مطلقا وكونه على حذف الفاء مطلقا لأن
في العكس مخافة الأولى في التسمين وفي هذين الوجهين مخافة الأولى في قسم واحد (قوله) أن كانت الأداة
اسم شرط فعلى اعتبار الفاء) أي أو يكون المرفوع الجواب وجهه ضعف طلب الأداة الجزم الجواب بسبب
عرض الشرطية على اسم الشرط فتعنته معنى أن فعل ما في وجه البعض ذلك بقوة طلب الأداة بكونه أمما
(قوله) ما يطلب الجزم) قال شيخنا يحتمل أن الجزم بالنصب مفعول يطلب وعليه يقرأ في المثال طعامك بالرفع
على الانتداء وجعل كل خبر أي والرفع محذوف فطعامك طالب الجزم لأن المشتد أعمال في الخبر ويحتمل
أن الجزم بالرفع فاعل والمفعول محذوف أي ما يطلبه الجزم قبل أن يقرأ طعامك بالنصب مفعول نا كل
فيكون طعامك مطلوب بالجزم اه وانما أو جب على نصب الجزم رفع طعامك وعلى رفعه نصب طعامك
بناء على المتبادر من طلب لفظ لفظ من كون الطعام عاملا والمطلوب مفعولا فلا جعل الطلب شاملا لطلب
المفعول العام لأن يعمل فيه لم يجيب ما ذكر (قوله) قبل أن) ظاهرا أن غير أن ليس كان في ذلك فليتامن
(قوله) موافقة المبرد) فيه نظر وإن استوعبته لا احتمال كلام المصنف مذهب المبرد والذهب الثالث من
مذهب الرفع بعد الماضي كاسر (قوله) ويحتمل أن يكون سماء) أي على جملة خبر جواب جزم اعتبارا لاصل
الخ أي فيوافق كلامه جميع المذاهب (قوله) واقرن بفاحتنا) خصصت الفاء ذلك بما فيها من معنى السبية
والعقب والجزم متبعب عن الشرط ومتبعب عنه أفاد في التصريح مصر في المعنى بأن الجملة لمجموعة الفاء
وما بعدها ويستثنى من وجوب القرن بالفاء ما إذا تراجعا جواب مهمز لا استفهام سواء كان جملة فعلية أو اسمية
فلا تدخل الفاء بعده في النداء وخصت المهمة بعدم دخول الفاء على ما دون أخواتها كحل ومن لم يراعها فاقوة
صدارتها فقير المهمة يجوز دخول الفاء عليه لعدم هراقة (قوله) الجملة الاسمية) أو رده عليه نحو وان أطلعتموه
أنكم أشركون وأجاب الرضي بأن القسم مفسر قبل الشرط والجواب له وجواب الشرط محذوف لدلالة

تبعيته المرفوع جزم أو يحتمل أن يكون سماء جزما باعتبار الأصل
وهو الجزم وإن لم يكن جزما أذرفع (واقرن بفاحتنا) أي وجوبا (جوابا لاجل هـ شرط لا أن وغيرها) من أدوات الشرط (لم يتجمل)
وذلك الجملة الاسمية

نحو وان جعلت خبره فهو على كل شيء قدير والطليعية نحو وان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويخلفكم ويمن بكم من الصالحات وهو موثق فلا يخلف ظمنا ولا هضمنا في رواية ابن كثير وقد جازعنا في قوله تعالى وان يبدلكم من بعدهم اقل فلعلها جامدة نحو وان ترف انا نازل منكم المالا ولو لمناقصي ربي اومر من يبدل نحو وان يسرق ففسد سرقه من ١٣ قبل او تنقيس نحو وان تخلف عيلة

فسوف يفتكم الله وان

نحو وما تفعلوا من خير

فان تكفر به او ماتم فحان

توليت فاساتكم من اجر

وتد تحذف للضرورة

كقوله من يفعل

الحسنات الله يشكرها

وقوله ومن لا يزال ينقاد

لنبي وامسا سلفي على

طول السلامة فاما قال

الشارح اذ قد ورث

التسديد بما اخرج

الضاري من قوله صلى

الله عليه وسلم لا يبين

كعب فان حاصلها

ولا استغنى بها عن الخبر

اذا زعمت في الاختيار

وقد حاصلها وحذف

المتنافي قوله يبين مثل من

يسكن العسر ظمنا واما

وجب قرن الجواب

بالفاء فيما لا يصلح شرطا

ليعمل الارتباط فان المالا

فصل للارتباط مسع

الاتصال اثنى بان لا يصلح

مع الاتصال فاذا قرن

بالفاء على الارتباط اما اذا

كان الجواب صالحا لعله

شرطا كما هو الاصل لم

يحتاج الى انه يفسر بها

وذلك اذا كان ما ضا

مقتضا بمجردا من قد

وبغيرها او مضارا بمجردا

او متفيا بلا اول قال

الشارح ويجوز اقترانهما

فان كان مضارا رفع

جواب القسم عليه لكن من غير اعتبار لو جرد الفاء وعدمها فلا يقال الجواب المذكور لا قسم بل انما
 فدل على جواب الشرط مثله بلا فاء بعد الازدلال لقال لو كان القسم مقدرا لثبتت لام الموصولة له لندل عليه
 ولا ناقل وذلك في هذا الام عند حذف القسم اكد لا واجب كما قاله الاساطلي على ابن عقيل ثم رأت الشنقي
 صريحه يوكي بالا على القسم عدم الفاء في الجواب وقول بعضهم ان الجواب في الآية للشرط على تقدير
 الفاء مردود لان تقديرها انما نحو زقي الضرب وروا ما زيادة البعض ان جملة القسم وجوابه جواب الشرط
 فبردها ان القرص تنقد في القسم قبل الشرط فيلزم ان يتوسط الشرط بين اجزاء جوابه وهو مجموع وجمله
 ما ذكره الشارح من المواضع التي يجب فيها الفاء حسب تنظيمها بهضم في قوله

طلبية واسمعي محمد وعما وقلوبن وبالتنقيس
 زاد الكمال بن الهمام تصد به رب وبانقسم والشرطي تصد به اداة شرط نحو وان كان كبره عليك اعراضهم
 الآية (قوله نحو وان عسلت نحر الخ) ذكر في المعنى ان التحقيق في مثل من كان رب جرحا لله فان اجل الله
 لا ت كون الجواب محذوف لان الجواب مسبب عن الشرط واجل الله ان سواك جرحا في جاء الى ان يوحده
 فالاصل فليدار لعن فان اجل الله لا ت وحينئذ يقال كيف حمل الجواب لا سبب في ان الله على كل شيء
 قدير سواه من يحضره اولا وكانه مشي مع بعض القوم على الظاهر كما افاده الهمام في وسق في حاشيته
 على المعنى ذكر من امثلة ذلك وان عسلت نحر وان نحر بالقول اي فاعلم ان غنى عن جهره فانه يعلم
 السر وان يذكروا اي قصصهم فقد كتبت رسول وتحوذلك محافة ل الشرط فله مضارعانهم فصا على
 ان الجواب لا يحذف الا اذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا وسجيا بان حمل هذا اذا لم يستثنى مسببا للجواب
 وهذه المواضع التي فيها فعل الشرط مضارع فبها في سابع مسد الجواب (قوله وقد اجتمع) اي الاممية
 والطليعية (قوله من قوله صلى الله عليه وسلم) اي في شأن الاقطعة وجواب الشرط الاول محذوف لانه
 به اي فاعلم اليه (قوله يبين مثل من يسكن العسر ظمنا واما) اي باني مثل من يسكن العسر لخصته فيكون ساكنة في كاف مفتوحة متعينة مهله
 اي يجهدا حل (قوله مع الاتصال) اي اداة الشرط بان يقع شرطا مع (قوله وغيرها) كما ان الناقبة وان
 وحر وف التنقيس (قوله او متفيا بلا) او رده بعضهم على الضابط الذي ذكره المصنف من جوهه انه صالح
 لان يعمل شرطا ومع ذلك يجوز اقترانهما لفاء واجيب بان لا قسم تل تارة لثني المستعمل وتارة لحد التي فعل
 التقدير الاول لا يصلح مجامعة الحرف الشرط فعي والفاء على الثاني يمكن مجامعة الحرف الشرط فتجتمع الفاء
 اه دما ميني وعندى في كل من الازدوال والجواب نظرا اما الازدوال فلان مفهوم كلام المصنف عدم وجوب الفاء
 في الصالح لا لعدم جواز ما حتى يتوجه الازدوال اما الجواب فلانه قد عني عدم مجامعة الحرف الشرط على
 تقدير كونه الثاني المستعمل وينبغي تفرع منع الفاء على مجامعة الحرف الشرط في تقدير كونها مجردا الثاني
 لان الفاء تجوز مع الصالح وتصح كما سأتى عن سم فتدبر (قوله ويجوز اقترانه) اي الجواب الصالح
 لان يكون شرطا بصورة الاربع قال الاساطلي فظاهره جواز اقترانهما اذا كان مضارعا متفيا بل وكلام
 السكاك والخاصي يتفاهه انه (قوله فان كان مضارا عارضا) هذا في غير القرون بل لانه يجوز (قوله
 وذلك حقوقه تعالى الخ) اسم الاشارة ارجع الى اقتران الجواب بالفاء (قوله ان الفعل هو الجواب
 مع اقترانه بالفاء) اي وهو في المضارع مختلف الواقع على التحقيق كما سأتى في ما أقول شخصي اي يلزم
 عليه ان ينقضي الضابط الذي ذكره المصنف وهو ان الفاء تدخل على ما لا يصلح شرطا فخصه ان الضابط
 الذي ذكره المصنف انما هو لوجوب الفاء في الجواز الذي كلام ابن النافذ فيه (قوله والعقني
 حينئذ) اي حين اذ قرن الجواب الصالح بالفاء ان الفعل اي اذا كان مضارعا بقرينة ما سأتى ذكره الشارح

ونلاحظ نحو قوله تعالى ان كان فيه قسمة قسمن قبل قصدت وقوله ومن جاءها بصفة فكتبته وقوله من ربه لا يخاف غصا ولا رهقا هذا
 كلامه وهو غير مبني من ثلاثة اوجه الاول ان قوله ويجوز اقترانهما يقتضي ظاهرا ان الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء التحقيق حيث
 ان الفعل خير مبتدأ محذوف والجواب جملة انمية قال في شرحه كافي

مضارعاً لأن الفاء على ذلك
التقدير زائدة في تقدير
ال سقوط لكن العرب
الزمت رفع المضارع
بعدها فلم يأتها خبر زائدة
وأما إذا خيل على مبتدأ
مقدراً كان دخل على مبتدأ
مصريه الشافي ظاهر
كلامه جواز افتراق
الماضى بالفاء مطلقاً
وليس كذلك بل الماضى
المتصرف المجرد على
ثلاثة أضرب ضرب
لا يجوز اقترانه بالفاء وهو
ما كان مستقلاً معنى ولم
تقصده وعداؤه وعد
تخون فأمزج قام عرو
وضرب يجب اقترانه بالفاء
وهو ما كان ماضياً لفظاً
ومعنى تخون كان قصده
قد مر قبل فصدقت وقد
مع مقدره وضرب يجوز
اقتراحه بالفاء وهو ما كان
مستقلاً معنى وقصده
وعداؤه وقد نحو ومن
جاء بالبيئة فصحت
وجوههم في النار كال في
شرح الكافية لأنه إذا
كان وعداً أو وعداً حسن
أن يقدر ماضى المعنى
فصول معاملة الماضى
حققة وقد نص على هذا
التفصيل في شرح الكافية
الثالث أنه مثل ما يجوز
اقتراحه بالفاء بقوله تعالى
فصلى وقد وليس كذلك بل
هو مشال الواجب كأم
تنبه في هذه الفاء فاه
السبب الكائنة في نحو

في الماضى (قوله فان افترن) أى الجواب الصالح للشرطية (قوله وينبئ) أى يجب كإدخاله من السابق
(قوله خبر مبتدأ) الظاهر أننا افترنا على هذا الاعتبار واجبة لأن الجواب على هذا جملة اسمية وأما جملة ما
المصنف فمقتله الشارح عنه حازر لأنه لم يقل بحمل الفعل خبر مبتدأ محذوف فنعوى البعض تبعاً لشعنا
أنها على هذا جازمة لأدليل عليها مع كونها خلاف المتأخر من كلام شارح الكافية ومع كونها بشكل عليها
تصريحهم بوجوب الفاء في الجملة الاسمية فصحت إلى التحمل بأن الجواز بالنظر إلى ظاهر اللفظ من عدم
التقدير وصلاحة الجواب لمباشرة الأداة على ما لا ينصاف (قوله وحرم الفعل أن كان مضارعاً) أى حرمه
روحاً لا وجوباً بالمسار أن رفع الجواب المضارع حازر بحسن مدفعيل الشرط الماضى وبعده مدفعيل
الشرط المضارع (قوله على ذلك التقدير) أى تقدير يكون مدخولها هو الجواب وهذا التقدير أن كان قد دم
في كلام شرح الكافية لكن لم ينقله الشارح فلا إشكال في الإشارة بذلك والاكتفاء باعتبار فهم التقدير
من قوله ولو لا ذلك لحكم بزيادة الفاء أذ معناه ولو لا حمل الفعل خبر مبتدأ محذوف لانفس الجواب حكم
الح (قوله) كان تدخل على مبتدأ مصريه) لشعنا والبعض هنا كلام زائد قريباً (قوله جواز افتراق
الماضى) أى التصرف المجرد من قدر غير هادئة مطلقاً أى سواء كان مستقلاً معنى أو لا فقصده وعداؤه
أو وعداً ولا (قوله على ثلاثة أضرب) إذا دخلت مع ما تقدم من المضارع المجرد أو المقرون بلا أو ظهر
لأنه مفعول وقوله لم يجعل شرطاً لغيره تفصيل وهو أنه تارة يجوز أن يكون الجاهن كافي المضارع المقرون بلا أو لم
والجهد والماضى المستعمل معنى وقصده وعداؤه وعدت تارة تقتضي الفاء وتارة يجب كافي الضرب الأول
والثاني من هذه الأضرب الثلاثة سم (قوله لا يجوز اقترانه بالفاء) جعل منه الجامع لكافية المضارع
المتنقيل (قوله) وهو ما كان مستقلاً معنى لأنه تحقق تأخر حرف الشرط فيه بقلب معناه إلى الاستقبال
فاستغنى فيه عن الرابطة حاشى (قوله) وهو ما كان ماضياً لفظاً ومعنى) يؤخذ مما مر من الجامع لتبديل وجوب
الفاء في هذا بعدم تأخر حرف الشرط فيه باللفظ ولا معنى فاحتج إلى الربط وعلى سم الوجوب فيه بعدم
صلاحه لأن يجعل شرطاً وكذا نقل شعنا السبعة عن شرح الكافية المصنف وهو يأتى ما مر عن سم من
التفصيل في مفهومه وقول المصنف لم يجعل شرطاً للجواب أى كون كلام الشارح فيما يصلح لأن يجعل
شرطاً وكان وجه عدم الصلاحة أنه على تقدير قد تأمل وبمارة التسهيل وقد يكون الجواب ماضى اللفظ
والمعنى مقرون بالفاء مع قلنا ظاهره أى تخون كنت قلته فقد علمته أو مقدره أى تخون كان قصده الآية
قال الدمامي وهذا اليمشى للمصنف مع القول بأن الشرط سبب الجزاء يجب إذا الشرط مستعمل وأجاب
ابن الحاجب مع التزام هذه القاعدة بأن الجزاء قسمان أحدهما أن يكون مضموناً مسامحاً مضمون الشرط
تخون بمعنى أكرمته والثاني أن لا يكون مضموناً الجزاء مسامحاً مضمون الشرط وأما كون الاختيار
به مسامحاً تخون تكرر فقد أكرمته والمس والمعنى اعتمدت على ما ذكرنا أملى أبى فانا أضعه عليه
يا كرمى أبى والاثبات المتوهم من هذا القليل فلا إشكال وقال الرضى لا نسلم أن الشرط سبب الجزاء
مسبب دائماً وأما الشرط عندهم ملازم والجزاء لازم سواء كان الشرط سبباً لا كقولك أن كان النهار
موجوداً كانت الشمس طالعة (قوله لفظاً ومعنى) بناء على جواز بلا تأويل وتقدم ما فيه عند قول الناظم
وما شين أو مضارعين الخ (قوله وقد معه مقدره) انقرب من الحال الأقرب إلى الاستقبال من الماضى
(قوله) حسن أن يقدر ماضى المعنى أى مماثلة في تحقق وقوعه وإن كان مستقلاً في الواقع فاه الاسقاطى
وبه تعلم ما في صنيع البعض من دعوى ما قصده وقوله فمعمل الماضى حقيقة أى الماضى لفظاً
ومعنى أى معمل مع مثله في مجر دلائل بالفاء مؤان كان الاثبات بها في الماضى حقيقة على سبيل الوجوب
وفي هذا على سبيل الجواز وهو الحاصل أن الاثبات في هذا بالفاء نظر إلى تقدير ماضى المعنى فمعمل معاملة
الماضى حقيقة وتكررها نظر إلى كونه في الواقع مستقبل المعنى فمعمل معاملة المضارع المستقبل فاعرفه (قوله
الثالث أنه مثل ما يجوز الخ) يجب بأن الجواز في ذلك في مقابلته الامتناع الذي عبر عنه الشارح ابن الناظم
بالخلفه مدق ولو جزم ذكر باب (قوله هذه الفاء) أى في الاصل فلا يتأخر في قوله بحدوثه ميت هذا الخ وقوله فاه

(يختلف الفاء إذا المفاعلة) في الربط إذا كان الجواب جملة اسمية غير طلبية لم يدخل عليها أداة نفي ولم يدخل عليها أن (كان) بعد أن (كان) مكافأة وان تصح ستم بمعاذمت أديهم أدهم بقطون لأنها ماثلة في عدم الاستدماج بها في جودها يحصل ما يحصل الفاء من بيان الارتباط فاما نحو ان عصي زيد فويل له ونحو ان فاز بدافع رقام ونحو ان فاز عمر فقام فبين فيهما الفاء وقد انهم كلامه أن الربط بأنفسها لا بالفاء مقدرة قبله أخلا فلان زعموا أنها است أصلا في ذلك ولما وقع مقوم ١٥ الفاء أو لا يجوز الجمع بينهما في

الجواب * تنبيهان *
 الأول * أعطى القبول
 الشرط في الجملتين مثالان
 لكنه لا يعطى اشتراطها
 فكان ينبغي أن يبينه *
 الثاني يظهر كلامه أن إذا
 ربط بها بيان وغيرها
 من أدوات الشرط وفي
 بعض نسخ التسهيل وقد
 تنوب ببيان إذا المفاعلة
 عن الفاء فخصه بان وهو
 ما يؤقت به غشيه قال
 أبو حيان ومورد السماع
 ان وقد جاءت بعد إذا
 الشرطية ففهاذا السباب
 به من شاعن عباده إذا
 هم يستهرون (والفعل
 من بعد الجزاء) وهو ان
 تأخذ إذا الشرط جوابها
 (ان تشرق فاعلم) والاول
 بثلاثين أي حقيق
 فالجزء ما لطف والرفع
 على الاستئناف والنصب
 بان مضرة وجوبا وهو
 قليل قرأ عام وابن عامر
 يحاسبكم به الله فقتر
 بالرفع وأتبعهم بالجزء وان
 عباس والنصب وقرئ
 بهن من يصل الله فلا
 هادي له وبذرهم في
 طيناتهم وان تحفوها
 وتؤوهما القول فهو خير

السبب أي التي تعطف الجمل لأفاده السببية وقوله لا للتشريك أي في الأعراب والجزء ما بعدها لفظان
 كان مضارعا ولا في المعنى والانتفاء الجواب شرطيا فلا تكون عاطفة موصحة من حفي المنة فهي كالغافق نحو
 أحسن ز هذا البك فاحسن إليه أدلو جئت في هذا المثال عاطفة لازم عطفا لا تشاء على الخبر (قوله) وتختلف
 (المفاعلة) الفاء مع فعل تخالف وإذا فاعله وإضافة إذا إلى المفاعلة من إضافة الدال إلى المدلول (قوله) ولم
 يدخل عليها أن بكسر المعجمة وتشديد النون وعبرة القارضي ولم يدخل عليها ناسخ وهي أعم (قوله) لنا أي
 منا (قوله) في عدم الابتداع بها) وفي اقتضاها التعقيب حفيد (قوله) لا يجوز الجمع بينهما) لا نعروض من
 الفاء خلافا لمن منع ذلك أه تصرع ويرد نحو فاذهي شاخصه أصار الذين كثر والآن يحجب بحالاه
 الاسقاطي على ابن مقبل ان محل المنع من الجمع إذا كانت إذا عوضا عن الفاء في الربط لا لحدوث التوكيد كما في
 الآية (قوله) أعطى القبول (الخ) أي أعطى اعتبارها أعم من أن يكون على وجه الشرطية أو السكالك بدليل
 قوله لكنه لا في قوله في الجملة أي المصدرية إذا المفاعلة وقوله لكنه لا يعطى اشتراطها في أن المصنف كثيرا
 ما يعطى الاشتراط بالتعجيل (قوله) وفي بعض نسخ التسهيل وقد تنوب ببيان (الخ) كلام التسهيل هذا في الشرط
 الجزاءية فلا يرد قول أبي حيان جاء الربط بالفاء في غير هذا الشرطية (قوله) ومورد السماع ان وقد جاءت
 (الخ) فخصته أن الآية ليست من مورد السماع وهو باطل الآن يقال المراد مورد السماع ان وإذا كما
 يؤخذ بما بعده وهذا كله ان كان قوله وقد جاءت (الخ) من كلام أبي حيان وهو مقتضى صنيع غروا وحيد
 فان كان من كلام الشاعر رد على أبي حيان فالمر ظاهر (قوله) والفعل) مبتدأ وقرن خبره وجواب الشرط
 محذوف للضرورة لأن شرط حذف الجواب اختصارا معني الشرط لفظا ومعنى وبمعنى قول قن خبر مبتدأ
 محذوف والجمل جواب الشرط وحذف الفاء لغير رتو وجه الشرط وجواب خبر المبتدأ كما تقدم بسطه أول
 الكتاب عند قول المصنف والآن ان لم يكن للذين يحمل فيه هوام (قوله) من بعد الجزاء وجلة اسمية كما في
 النصير وهو واضح لانها في محل خبر ومثاله الآية الثانية والثالثة (قوله) وهو ان تأخذ (الخ) لاجابة الله
 بل وغير مناسب أن الجزاء هو الجواب كما تقدم في النظم لا أخذ الأداة الجواب (قوله) بثلاثين) كافي
 شرح الشذور جزء قوي ونصبه ضعيف وقوله جازي سيوطي (قوله) فالجزء ما لطف على الجزاء لانه محذور
 لفظا ومعلا (قوله) والرفع على الاستئناف (صريحه) ان الفاء يستأنف بها كالواو وفي القتي أن قيل بذلك ورده
 فليراجع وخشيد يكون مرادها الاستئناف عدم العطف على الجواب فتكون العطف على مجزوع الشرط
 والجواب (قوله) فان يهلك أبو قابوس (الخ) تقدم الكلام عليه في باب الصفة المشبهة (قوله) فاشبهه (الخ) مع
 أي بعد الجزاء (قوله) فانه يمنع النصب) وقاس ما يأتي عن الكوفيين من جواز بعدهما فيما إذا وقع المضارع
 بعدهما بين الشرط والجزاء مع جواز هنا أيضا لو ان أيسع ذكر يا (قوله) وجزأ (نصب) في الشذور والجزء قو
 والنصب ضعيف وفي شرح الكافية نحوه أي سيوطي قال في النصير ج والنصب في مسئلة التوسط أمثل
 منه في مسئلة التأخير لأن العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام
 والامر والنهي ونحوها أه وجزأ مبتدأ وقوله أو نصب عطفا عليه وقوله لفعل خبر وقال الشيخ خالد
 تنازع جزأ ونصب والخبر هو جملة ان الجملتين اكتفاء مع الجواب المحذوف والخبر محذوف تقديره جاز

لذكر وكفر وقد روي بهن نأخذ من قوله فان يهلك أبو قابوس يهلك * ربيع الناس والبلد الحرام
 • أحبا الظاهر ليس له ستام * وأما جاز النصب بعد الجزاء لانه منعه لم يعق وقوله فاشبهه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام إذا كان
 اقتران الفعل بعد الجزاء مائة عتمة النصب ويجوز الجزأ والرفع فان توسط المضارع والفروا بالفاء والاول بين جملة الشرط وجملة الجزاء
 فالوجه منه ويجوز النصب على ذلك الإشارة بقوله (و جزأ ونصب لفعل)

أثرناه أو أوان بالجلتين (كتفا) كما لم يرفعوا من يتيقروا أن الله لا يصح الاستئناف قبل الجزاء والحق الكوفيين ثم بالغوا في الجزاء والنصب بعدها واستدلوا بقراءة الحسن ومن يخرج من بينه

أثرناه أو أوان بالجلتين (كتفا) كما لم يرفعوا من يتيقروا أن الله لا يصح الاستئناف قبل الجزاء والحق الكوفيين ثم بالغوا في الجزاء والنصب بعدها واستدلوا بقراءة الحسن ومن يخرج من بينه

قد علم أي بقراءة نحو فان استطعت أن تتقي نفق الأرض الآية أي فاعل وهذا كثير ويجب ذلك أن كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المسنى نحو وأنتم العلوان أن كنتم مؤمنين أو ما تأخر من جواب قسم سبقي عليه كإساقى (والعكس) وهو أن يتقي الجواب عن الشرط (قد يأتي) قليلا (إن المعنى فهم) أي دل الدليل على المحذوف كقوله فظلتها فلتت لها بكف والأصل مفسر قل الحسام أي والأظلة لها أصل وقوله متى توشعوا فسر أظنته عامر ولا ينج الأفي الصادق يزيد أرادني تتفقوا تؤمنوا وتنبأت الأول في آثاره قداني أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب كما نص عليه في شرح الكافية لكنه في بعض نسخ التسهيل سوى في الكثرة بين حذف الجواب وحذف الشرط المنفي بلا تالية إن كما في البيت الأول وهو واضح فليكن مراده هنا أنه أقل منه في الجملة الثاني قال في التسهيل ويحذفان

أه وقد در الجواب المحذوف فهو حائر (قوله أثرنا) في وضع الصفة لتعمل (قوله كتفا) أي انطلقا وبالله التوفيق على الصواب كما قاله الشيخ خالد أي حوط بالجلتين أي توسط بينهما خلافا لظاهر شرح الشاطبي انتهى للفاعل (قوله ولا يجوز رفع) أحازه ابن خروف مع الواو وخاصة في أن الأقل خبر محذوف والجملة حال لأنه الشاطبي (قوله لأنه لا يصح الاستئناف) قال الأسقا على الاعراض فانه يجوز الاعراض بالجملة بين الشرط والجزاء وان صدرت بالقاء أو الواو كما صرح به في المغني وانظر لم امتنع الاستئناف بين الشرط والجزاء دون الاعراض أه وظهر أنه لا شعرا الاستئناف بتمام الكلام قبله دون الاعراض (قوله زاد بعضهم أو) لم يذكر زيادة ثم أو الألف بين الشرط والجزاء دون ما بعد الجزاء وعادة السبوطي في جمع الدواعي تقتضي عدم الفرق قال الدمامي في شرح المغني وهو الظاهر في قاعدة أن أذا عرى الفعل من الماطف أعرب بـ لان جزم كما في قوله متى تأتينا ناهم بنافي دارنا * تحذف حاء جزاء رازا تأجها وحالان راع كما في قوله متى ناه تشو إلى ضوء ناره * تحذف خبر نازعتنا خبر موقد

أفاده الفارسي (قوله والشرط) أي الماخني ولو لمه فان كان مضارها غير متني لم ينع عن الجواب الأفي الشعر كإساقى وقوله يعني عن جواب أي ذكر دون الجواب سواء أشعر الجواب كما في فان استطعت أن تتقي نفق الخ أولا كما في قوله إن جاء في جواب أنكز بـ (قوله ويحذف ذلك) أي الاستغناء عن الجواب (قوله كإساقى) وقد يعني عن جواب الشرط خبر ذي خبر متقدم على أداة الشرط نحو وإن أن شاء الله لمهتدون أو خبر مبتدأ مقدر بعد الشرط كقوله متى ناه من سجع المنظر أله قاله الشارح على التوضيح وكأنه اعتبر في الثاني كون الجواب ظاهرا مقدرا وقد يقال الجواب نفس فهو ظاهرا محذوف بعض الجواب كما في الشرح فليس من حذف الجواب لدليل فاعل وعادة المغني حذف جملة جواب الشرط وأحيان تقدم عليه أو كتنه ما يدل على الجواب فالاول نحو هو ظالم إن فعل والشافى نحو هو ان فعل ظالم وإن أن شاء الله لمهتدون أه (قوله مفرق) بفتح الميم والراء وفتح الميم وكسر الراء وسط الرأس الذي يفرق فيه الشعر (قوله متى توشعوا) أي غمرها واطنظت بكسر الظاء التهمة والصاد بكسر الصاد الملهمة ما يوتى به الأسير وفي هذا البيت رد على من شرط في حذف فعل الشرط أن تكون الأدلة أن وزع أنه لا يحفظ الأفي أه ذكر ما وجد جزو بعضهم في وما يك من نعمة في الله أن تكون عاشرية حذف فعل شرطها أو الأصل وما يك في الخ (قوله تتفقوا) بالنساء المفعول أي توحدا (قوله لكنني في بعض نسخ التسهيل الخ) عبارة بحذف الجواب كثيرا اقر سنو كذا الشرط المنفي بلا تالية إن أه ومعقو مه أن الشرط إذا كان مثبتا ومن غيا بلا لا يكثر حذفه وهو كذلك (قوله أنه أقل منه في الجملة) أي في بعض الصور وهو ما عهد المنفي بلا تالية أن وقد يقال الحاجة إلى ذلك لأن الكلام في حذف الشرط وحده كانه لأن هاهنا هو التل كإساقى ذكره الشارح وليس المحذوف في البيت الأول الشرط كانه لأن الشرط وهي لم تحذف فتأمل (قوله ويحذفان الخ) فبقي حذف الأداة وجها قال السبوطي لا يجوز حذف أداة الشرط وإن كانت أن في الأسع كاللا يجوز حذف غيرها من الجوازم وجوز بعضهم حذف أن فبرقع الفعل وتدخل الفاعل أيا ذلك خرج عليه قوله تعالى فحسبوهما من بعد الصلاة فيقعهما بالله وقد وقع نسخ الإسلام في شرح منتهج تقدير الروا الشرطية فصنفها في المتن وذكرها في الشرح فلننظر هل له سند في ذلك قال شذوا وقد يقال كلامهم في الأدوات الجزاء مفعلا بنا في حذف غير الجازم كوا (قوله يجوز في الاختيار على قلة) أي السبوطي في الجمع هذا القول بأن المحذوف ردف عدة من الآثار (قوله مع غيران) كذا في الجمع وغيره وأورد عليه ما حكاه ابن الأنباري عن العرب كما في التصريح من بسم علي قلم عليه ومن لا فلا وما في حديث أبي داود من قل فقد أحسن ومن لا فلا قال ابن رسلان

بعد أن في الضرورة يعني الشرط والجزاء كقوله قالت بنات العباس لي وأنت * كان فقيرا مدينا قالت وأنت وغيره التفسير وإن كان فقيرا مدينا مضمنا كلامه في شرح الكافية يؤذن يجوز في الاختيار على قلة وكذا كلام الشارح ولا يجوز ذلك أي يحذف الجزاء مع غيران إن التائب أن يكون حذف الشرط قليلا

فقتلهم بقتلهم فلم تقتلوهم بقتلهم

ولكن الله قتلهم وقوله

تعالى فقتلهم هو الذي يقتله

ان ارادوا وليا بقتل الله

هو الذي بالحق لا لولي

سواء وقوله تعالى

باعداد الذين آمنوا ان

ارضى واسمته فابى

فاعمدون اصله فان

لم يتأت أن تخلصوا

الصادة في ارض

فابى في غير ما فاعمدون

وكذا ان حذف بعض

الشرط نحو وان أحد

من المشركين استجارك

ونحو ان خيرا نخبر

(واحد في اجتماع

شرط غير امتناعي وقسم

جواب ما خرب) أي

منه ما استغنا عن جواب

المتقدم (فهو) أي

الحذف (منزلة) الجواب

القسم يكون مؤكدا

باللام أو ان أو منفي

وجواب الشرط مقرون

بالفاء أو مجزئ فقال تقدم

الشرط ان قام زيد والله

اكرهوا ان يقوموا والظن

أقرب ومثال تقدم القسم

والله ان قام زيد لا يكون

واقعا ان يقوم زيد ان

لقوم أو يقوم والله ان

لم يقوم زيد يقوم عمرو

وأما الشرط الامتناعي نحو

لو ولولاه تبيين الاستثناء

نحو لو تقدم القسم

أو انما كقولهم فاقسم

لو انني التقي سوادك

لما صنعت تلك المسالاة

عمر وكقولهم

نعم على ذلك في الكيفية

وغيره فيه شاهد على جواز حذف فعل الشرط المتني بلا بعد من الشرطية وأنا أقول كلام الشارع وغيره في حذف الشرط والجواب باعتبارهما ما أو ما أو رد ليس كذلك لبعده لا في كل من الشرط والجواب كما مر (قوله اذا حذف وحده كله) برفع كله تأكيد الاضطرار في حذفه والمراد ان حذف جميع أجزاء الشرط أي جميع أجزاء جلة فعل الشرط أي الجلة التي فيها فعل الشرط (قوله فان حذف مع الاداة الخ) هذا محتمل زوجه وحده وقوله وكذلك ان حذف بعض الشرط هذا محتمل زوجه كله (قوله نحو وان أحد من المشركين استجارك) اعترضه البعض بان المحذوف في الآية الشرط بتمامه لا بعضه لانه الفعل لاجله الفعل والفاعل ويدفع بان المراد بالشرط في قوله انما يكون حذف الشرط قليلا الخ جلة فعل الشرط أي الجلة التي فيها فعل الشرط كما أسلفناه فلا اعتراض ومن التشبيه بالآية يهمل ان المراد بالاكثير في قوله فهو كثير ما به حذف الجواب فان الحذف فيها واجب للتعويض عنه عسره بعده (قوله غير امتناعي) أي غير دال على امتناع الامتناع كالأعلى امتناع لوجود كالأفان يتعبد ذكر جوابها بتقديمها وأما قوله انما على هذا الاستثناء ذكر هذا الحذف قبل لولا فبشر بان مراده الشرط غير الامتناعي وبشره الشارع إلى ذلك وهل الشرط غير الامتناعي الشرط غير الجازم كاذوا وان لم يذكره المصنف هنا فمقصوده (قوله وقسم) ولومقدرا ومنه الحذف بقوله تعالى وان أطلقتموهم انكم لمشركون قال فالقسم مقدرين ان قول بعضهم لو كان مقدرا وجبت اللام لموطئة تنبيه عليه مردوبان دخولها أكد لا واجب وقول بعضهم ان الجواب للشرط على تقدير ان الفاعل مردوبه محض بالشعر (قوله يكون مؤكدا باللام) أي وحدها وهر قليل أو مع فن التوكيد وهو كثير وهذا في المشت المضارع أما الماضي فان كان متصرفا فافتاده بقرن باللام وتارة بتدويره وهو انما ليس بتدوير وان كان غير متصرف بقرن باللام فقط وأما الجلة الاسمية فتقترن بالان واللام وهو الاكرا أو ان فقط أو باللام فقط وتدرج حدها من أفاده الفاعل حتى يهمل ما في كلام شيخنا والبعض من القصور لكن في حاشية الباب انما من المعنى ان حق الماضي لفظا ومعنى المتصرف المشت الجواب به القسم ان بقرن باللام بقرنهم قال وقيل في قول اصحاب الاختلاف ان جواب القسم على اخبار اللام وقد جازما حذفه لا طول وقال حلفت لها بالله حلفه فارح • لنأمره فان من حديث لواصل

فأعز قد وفي حرف القاف من الباب الأول ان ابن عصفور فصل فلو جهما ان كان الماضي قرى ما من الحال وان كان بيديا جى باللام وحدها ما انتفها كلام الفارسي السابق من أن للضارع التثنية الواقع جوابا لقسم حالين القرن باللام وقرن التوكيد والقرن باللام وحدها لا واني مذهب البصريين ولا مذهب الكوفيين وان تنص في ذلك شيخنا والبعض لان مذهب البصريين وجوب اللام والنون ومذهب الكوفيين جواز تدويرها كما مرح ذلك الشارع في باب نفي التوكيد للضمضارع المتيث على الأول حالة واحدة مدعوى على الثاني ثلاث حالات فأعرف ذلك وما ذكر من تدويره بالجملة الاسمية من أن اللام هو ما ارتضاه أبو حنيفة والذي في المعنى أن مع قلعه مخصوص باستطالة القسم كقول ابن مسعود والله الذي لا اله غيره هذا مقام الذي انزات عليه سورة البقرة ونقل الدماميني عن ابن حاك أن مذهبنا مع الاستطالة لتيسل بدوينا كقول أبي بكر والله ان كنت اظلم منه يعني من عرف تغافم جرى بينهم مام الكلام في جواب القسم غير الاستطالة في الجواب الاستطالة فلا يكون الاجلة انشائية كما في المعنى كقوله • ربك لم تخمض البثورا • وقوله • بعيشك يا ملي ارحني ذاصية • قال الشنقي قال ابن جنى القسم جلة انشائية ذكر كتبها جلة أخرى فان كانت خبرية فهو القسم الغير الاستطالي وان كانت استطالية فهو الاستطالي (قوله أو ان) أي سواء قرن خبرها باللام أو لا كما يؤرخ من الامثلة (قوله أو منفي) أي أو ان أو لا وشذرن المتني بجاء باللام كقوله

أما الذي لوشاء لم يخلق الوردى • لن غبت عن عيني لما غبت عن قلبي
وشذني الجواب بل أو ان أفاده الفارسي (قوله لو انني التقي الخ) كلام المعنى يقيد ان اني بالنون لا بالياء كما توجه البعض ففسره بظاهره وعلى أنه بالنون يكون بمعنى أحضر قال في القاموس بد القوم حضروا اه

• والله لا انفي ما احدثت بقلبي • والله لا انفي ما احدثت بقلبي

والتهييل وهو الصحيح وهذا ابن عصفور قال أن الجواب في ذلك القسم لتقدمه ولو لم يكن ماضيا لانه من جواب لو ولو لا جوابها لا يكون الاماضا قوله في باب القسم في التسهيل وتقدمه في جملة الجواب في الشرط الامتناعي بالواو ولا يقتضي أن لو ولو لا ماضيا عليه جواب القسم وكلامه في الفصل الأول من باب عوامل الجزم يقتضي أن جواب القسم محذوف استغناء لجواب لو ولو لا ماضيه في عدم التبيين ماضيا لو ولو لا أن الباب موضوع للشرط غير الامتناعي والمخاربه لاسيما لو لا ولو لا اذا كانت بمعنى ان وهذا الذي ذكره اذالم يتقدم على الشرط غير الامتناعي ١٨ غير الامتناعي والقسم ذو خبر فان تقدم حمل الجواب للشرط مطلقا وحذف

جواب القسم تقدم أو تأخر كما اشار الى ذلك بقوله (وان قال يا ويل فويل ذو خبره) فالشرط راجع مطلقا بلا حذر) وذلك نحو زيد ان يقسم والله يكرمك وزيد والله ان يقم يكرمك وان زيدا ان يقسم والله يكرمك وان زيدا والله ان يقم يكرمك وانما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لان سطوته محل بمعنى الجملة التي هو من غير اختلاف القسم فانه مسوق لفرد التوكيد والسر الذي انجز به ما يطلب به من ان يقسم واسم كان ونحوه وأفهم قوله راجع انه يجوز الاستثناء نحو ان القسم فتقول زيد والله ان قام أو ان يقم لا كمنه وهو ما ذكره ابن عصفور وغيره لكن نص في الكافية والتسهيل على ان ذلك على سبيل القسم وليس في كلامه سبويه ما يدل على القسم (ورعا فزع بعد قسم) شرط بلا ذي خبر مقدم كما ذهب اليه الفرع كما قوله لئن منيت بنا عن غيب معركة * لتلتفنا عن دماغ القوم نتنفل وقوله لئن كان ما حدثه اليوم صادقا * أصم فينا الرقيق لله سدا ومنع الجهد وذلك وتأولو ما ورد في حمل اللام زائدة في تنبيهات * الأولى كل موضع استغنى فيه عن جواب الشرط لا يكون قبل الشرط فيه الاماضى للفظ أو معناه جازما وبالمثل نحو واثناسيوس من خلقهم ليقولن الله ونحو واثناسيوس لئن لا رجلك ولا يجوز ان قلت ظالم ان تفعل ولا والله ان تقم لا قوم وما اتوا به * ولعل ان هو يستدرك زيد وقوله لئن تلت ذنبا ضاقت عليك يوتيك * لئن ربي ان يتي واسع قصرة وأجاز ذلك الكوفيون الا الفرع الثاني اذا تأخر القسم وقرن بالقادير يجب جعل الجواب له

واسناد الاحضار الى المدي محاذ عقل من باب الاسناد الى المكان لان الندي مجلس القوم والغمر في سواده يرجع للعدوح وسواده يعني شخصه كما في المني وهو المناسب وان قسمه البعض بالجيش قال الغمر والمسالمة نعم المم وتحقق السنين المهمة جمع ماله وهي جانب العيبة وأراد بما قرب له قريش والمعنى أن الشاعر يحلف أن المدح لو حضر مجلس القوم لما قدرتم ان تمسح مسالمتهم من هيبته وسطوته على الناس اه (قوله والتسهيل) أي في باب الجواز كما استمرقه (قوله ولزم) مبتدأ خبره قوله لانه معن الخ وفي بعض النسخ ولزم وهو الذي يخط الشاعر وهو جواب عن سؤال تقدمه اذا كان الجواب للقسم فلم التزم كونه ماضيا مع أن المضي انما يلزم في جواب لو ولو لا (قوله يعني جملة الجواب) أي جواب القسم وقوله في الشرط الامتناعي أي في التعليق الامتناعي وقوله بلوا ولو لا متعلق بتصدر (قوله يقتضي أن لو ولو لا) أي وهذا قول ثالث غير مانص عليه المصنف في الكافية وغير ما ذهب اليه ابن عصفور (قوله والمخاربه الخ) اعتذارا عن حصوله ان مراد المصنف بالشرط هنا ما يسمى شرطا انما (قوله وهذا الذي ذكره الخ) دخول على المتن (قوله وقيل ذو خبر) قبل خبر مقدم وذو مبتدأ مؤخر والجملة حال أو معترضة كما في الشيخ خالد وفي جعل قبل خبرا مانعا عما سلف عن بعضهم من منع محل الظرف الذي على الضم كقبل وبعد خبرا وتأييد الما اخترناه من جواز ذلك (قوله لان سقوطه) أي الشرط محل الخ وقد يقال لخلل سقوط الشرط بمعنى الجملة مع جود صورة اجتماعها بلا تقدم ذي خبر فلا راجع الشرط مطلقا ايضا الآن قال الاخلاص فيم أخف من الاخلاص في ضرورة الاجتماع مع تقدم ذي خبر فيقتطع (قوله وأفهم قوله راجع) أي دون أن تقول أو يجب (قوله وورع راجع الخ) هذا مفيد لقوله السابق فهو مترادف فالحق مترادف بالواو محتمل أن يكون ذكره حكاية لمذهب الغرقيبي في قوله ملزم على إطلاقه سم (قوله لئن منيت) أي بليت بنا عن غيب معركة غيب الشيء بكسر الغين الجمحة عاقبه أي حاله كونها متغيرا عن عاقبة معركة وانما قيد بذلك لانه مظنة الضعف والفتور بسبب المعركة المنفصلين عنها لتلغنا أي نجتذنا وفيه الشاهد فانه حرمه بحذف الباء على أنه جواب الشرط المتأخر عن القسم من غير أن يتقدم عليهم ما ذو خبر قال الفارسي ويحتمل أنه القسم وحذف الباء للضرورة اه وتنفل بالفاء لانها انما كما يخط الشاعر وحضه كذلك سم على ابن المصنف وفي القاموس انتفل منه تبرأ وانتقي (قوله لئن كان ما حدثه الخ) هذا الشاعر يعترف للخطا طبع من ذنب سحى عنه مع كذا ذلك بتدريج هذا الصوم الشاق معاقا على صدق الحديث الذي قبل عنه والفظ بالقاف والظاء الميم شدة الحزن واداء حال من فاعل ميم اه دما مني وذو خبره ان التأخر فيما حدثته مقترن بوجه صريح شيخنا السيد (قوله على جعل اللام) أي في لئن زائدة أي وليست جواب قسم مقدر وقيل ترجيح الشرط في الآيات ضرورة (قوله كل موضع استغنى الخ) شامل لاجتماع الشرط مع القسم وانفراد كما تقدم في قوله والشرط يقتضي عن جواب قد علم سم (قوله الاماضى للفظ الخ) أي ليكون على وجه لا يقل فيه أدوات الشرط حاشي (قوله ان هو يستدرك) كذا في بعض النسخ بالجزم اعطاء القسم بالمكسر حكم المقسم بالفتح كقول الشاعر نحن نؤمنه بيت وهو آمن * كما في

ذهب اليه الفرع كما قوله لئن منيت بنا عن غيب معركة * لتلتفنا عن دماغ القوم نتنفل وقوله لئن كان ما حدثه اليوم صادقا * أصم فينا الرقيق لله سدا ومنع الجهد وذلك وتأولو ما ورد في حمل اللام زائدة في تنبيهات * الأولى كل موضع استغنى فيه عن جواب الشرط لا يكون قبل الشرط فيه الاماضى للفظ أو معناه جازما وبالمثل نحو واثناسيوس من خلقهم ليقولن الله ونحو واثناسيوس لئن لا رجلك ولا يجوز ان قلت ظالم ان تفعل ولا والله ان تقم لا قوم وما اتوا به * ولعل ان هو يستدرك زيد وقوله لئن تلت ذنبا ضاقت عليك يوتيك * لئن ربي ان يتي واسع قصرة وأجاز ذلك الكوفيون الا الفرع الثاني اذا تأخر القسم وقرن بالقادير يجب جعل الجواب له

قواعد ابن هشام وفي بعض النسخ يستز بدال وهو الذي بخط الشارح (قوله والجملة القسمية) أي مع جوابها وقوله هي الجواب أي جواب الشرط (قوله ما أعطيه مع اللفظ بها) أي من كون الجواب القسمية وجمله القسم وجوابه جواب الشرط (قوله اذا قال الخ) مع قوله لنقول نحنوف أي فنقول اذا قال الخ وقد وجد لفظ فنقول في خط الشارح وقوله شرطان أي أو أكثرهوان أعطيتك ان وعدتك ان سالتني فبدي حو (قوله فالجواب لارهما) هو الاصم وجواب وما به مدح مخوف لدلالة الاول وجوابه عليه ومنهم من جعل الجواب للآخر وجواب الاول الشرط الثاني وجوابه وجواب الشرط الثالث ان كان وجوابه وهكذا على اعتبار الغاء فاذا قال ان جاء زيد ان اكل ان جعل فبدي حرف في الاصم الفصل اول ثم الاكل ثم الحي فان وقعت هي هذا الترتيب ثبت العلق وعلى مقابلة حكمه فان وقع الحي ثم الاكل ثم الفصل لزم العلق وعلى ان الجواب الاول ينفي مجيء فعل الشرط الثاني ماضيا لما راعى مقابلة ادعى مقابلة لاحذف اه سوطي وقوله وجواب ما بعده أي بعد الاول مخوف لدلالة الاول وجوابه عليه أي وتقدر برفق البيت الذي اوردته الشارح ان تدفعه وان تستغشوا بناتجيدوا بقول السبوطي المذكور ثم ان قول الشارح والثاني مقيد الاول بخلاف الاصم المذكور وبمعنى هذا السبوطي به لم يبق كلام متخفا بل ومن فروغ المسئلة ما اذا قال لارهما ان اكل ان شرب فان قلت طابق فلا تطلق على الاصم الا اذا شرب ثم اكل لان التقدير عليه ان شرب فان اكلت فان قلت طابق فالثاني اول والاول ثان وعلى مقابلة لا تطلق الا اذا اكلت ثم شرب لان التقدير عليه ان اكلت فان شربت فان قلت طابق فالثاني اول والثاني ثان واعلم ان جميع الاول هو في هذه أعيان الشافعية وكذا الحنفية كما قاله النحوي ووجهه ان الحاجب به لا يصح ان يكون الجواب للشرطين معا والاقارود عاملان على معمول واحد ولا تغير هما الا لزم ذكر ما أدخله في ربط الخبر وأترك ما له دخل ولا لثاني لانه لزم حيث ان يكون الثاني وجوابه جواب الاول فوجب الغاء لاقاء وحدها شاذ واضرورة تقصين ان يكون جواب الاول ويكون الاول وجوابه دليل جواب الثاني قال الدماميني ومنه ذهب مالك الطلاق سواء اتبنا الشرطين مرتين كما هي اللفظ أو عكست الترتيب قال وبعض أعياننا بوجه ذلك بأنه على حذف واو العطف كما في قول الشارح

كيف أصبحت ككيف أصبحت عما • يفسر الود في أواد القيب

ثم قال ولا أدري وجه اشتراط أهل المنهين بنفي مذهبي الشافعية والكيفية في وقوع الطلاق فلهما الجموع والمر من مع أنه يمكن أن يكون جواب الاول مخذوف لدلالة جواب الثاني ولا مخذوف في حذف الجواب بل هو أسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه بالشرط الثاني فتأمله اه قال النحوي وجه اشتراطهم لو وقوع الطلاق بجمع الامر في أنهم لو وقعوا الطلاق بأحما كان بناء على إمكان كون جواب الاول مخذوفامدوا عليه بجواب الثاني لزم ابتاع الطلاق بالاحتمال وهو خلاف قاعدة الشرع اه بخلاف (قوله كقوله ان تستغشوا الخ) وكقوله تعالى ولا يفككم نفسي ان أردت ان أنصع لكم ان كان الله يريد ان يغويكم وكقوله تعالى ان وهبت نفسي النبي ان أراد النبي ان كذا قالوا كاله دماميني بعد قوله جعل الآية الاولى من هذا القبيل مانصه قال ابن هشام وفيه نظر ان لم يتوال في الآية شرطان بعد جوابها وانما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الاول فينبغي أن يفكر في جانبهم يكون الاصل ان أردت ان أنصع لكم لا يفككم نفسي ان كان الله يريد ان يغويكم وانما ان يفكر الجواب بعدهما ثم يفكر بعد ذلك مقتضى ان جانب الشرط الاول فلا وجه له اه وكذا يقال في الآية الثانية فانما قدس ليس من قاعدة أولى الشرطين قوله تعالى ولولا رجال مؤمنون الى قوله لو أنزلوا لعدونا وان اقتضاه كلام النحوي والا كان لعدنا جواب لولا ولولا وجوابه ادبلا على جواب لولا مخذوف على قاعدة أولى الشرطين وهو غير ظاهر كما قاله الدماميني واستظهر ما ذكره الزمخشري من جعل جواب لولا مخذوف لدلالة الكلام عليه والمسمى لولا كراهة ان لم يكن اسما مؤنثين بن ظهر في المشركون وأنتم غير عارفين بهم فبمعني كما هلاكم مكر ودمشق لما كذب أيديكم عنهم (قوله ان تدعوا) بالبناء الفعل أي تفرغوا والمعلق جمع معقل كجلسي وهو الملقب (قوله لم يبق له بقوله تعالى

والجملة القسمية حيث شذ هي الجواب وأجزاء السراج ان تتوى الغناء فبدي القسم المتأخر مع نيها ما أعطيه مع اللفظ بها عزان تقم بعمل الله لاز ونكح على تقدير يعلم القبول بذكر شاذها وينبغي ان لا يجوز ذلك لان حذف فالجواب الشرط لا يجوز عند الجمهور الا في الضرورة الثالث لم يبنه هنا على اجتماع الشرطين فذكر مختصرا اذا توالى شرطان دون عطف فالجواب لارهما والثاني مقيد للاول كتقديره بحال واقعة وقوله ان تستغشوا بشأن تدعوا وتعدوا • منها معاقل عز زانها كرم وان توالى بعطف فالجواب لهما معا كذا قاله المنصف في شرح الكافية ومثل له بقوله تعالى وان يؤمنوا وتبتوا يؤمنكم أجوركم الآية

وقال غيره ان قال الشرطان بطلان الاول فالجواب كما نحن وان نحن الى احسن اليك او باق الجواب لاحد من الخوان حامد
 او ان جاءت هند فذكر ما اؤاكرها ٢٠ او بالفاء فنصوا على الجواب الثاني والثاني وجوابه جواب الاول وعلى هذا

فاطلاق المصنف محمول على المصنف بالواو
 فصل او في اعلم ان
 لو تولى على خمسة اقسام
 الاول ان تكون
 للعرض محمول تنزيل عندنا
 فتصيب خبره ان في
 التسهيل الثاني ان
 تكون للتقليل نحو
 تصدقوا ولو بظلم
 محقق ذكره ابن هشام
 اللخمي وغيره الثالث
 ان تكون للتمني نحو
 تأتينا فقد نأقبل ومنه
 لو ان لنا كرة ولقد انصب
 فتكون في جوابها
 واختلف في قوله فقال
 ابن الصائغ وابن هشام
 ان تعبر اوى هي قسم
 برأسها الاختصاص الى
 جواب الجواب الشرط
 ولكن قد يؤول في الجواب
 منصوب بجواب ليت
 وقال بعضهم هي لو
 الشرطية اشربت معنى
 التمني بدليل انهم جعلوا
 لها بين جوابين جواب
 منصوب بغيره الثاني
 وجواب باللام كقوله
 فلننشد المغاربع كلب
 يخبر بالذائب اى زبر
 بين الشعثين لقرعينا
 وكيف لقاء من تحت
 القبور وقال المصنف
 هي للمصدر به اغنت
 عن فعل التمني وذلك انه

فصل لو في

(قوله على خمسة اقسام) بل ستة مادمها التخصيص محمول تاخر فطاع كما في جمع الجوامع وشرحه (قوله)
 تصدقوا ولو بظلم محقق) المعنى تصدقوا بما تبسروا من قليل او كثير ولو بلغ في القلة الى انظاف مثلا فانه
 خبر من المصنف وهو بكسر الظاء المجهمة للمقرر والغنم كالخروف لفرس والخنق العمل وقصد بالاحراق اى
 التئيب كما هو عادة العرب لان النقي قد لا يؤخذ وقد مر به اخذه فلا يتبعه بخلاف اشوى كذا في المحلى
 (قوله ذكره ابن هشام اللخمي وغيره) قال في المعنى وفيه نظير قال الدماميني وجه النظر ان كل ما ورد
 شاهدا على التقليل يجوز ان تكون لونه بمعنى ان التقليل مستفاد من المقام لا من نفس لو (قوله لو تأتينا
 فقدئنا) كالشحناء محل كونها في المثال التي اذا كان الخطاب ما يوس الا تيان الى التمسك او تمسره عادة
 اه ووجهه ان التمني طلب لا اطمع فيه او ما يهيس (قوله لو ان لنا كرة) اى راحة الى الدنيا (قوله)
 ولقد انصب فتكون لادل في الجواز ان يكون النصب فيكون مثله * وليس عمادة وتقرعني * فهو
 بان مضرة حوازا وان والقدر في تاويل مصدر معطوف على كرهه فقال قتل ومنه (قوله واختلف
 في قوله) لم يتعرض ليكون القسمين الا وان يحتاج الى جواب او لا وما قاله ابن الصائغ وابن هشام
 ان خبر اوى يظهر في الوالى للعرض ولو اى للتخصيص وانظر لوانى للتقليل على راي ابن هشام اللخمي هل
 لها جواب مقدر او لا جواب لها (قوله هي قسم برأسها) اى مغارة لاول الشرطية والمصدر به كفا في راي (قوله)
 ولكن قد يؤول في الجواب منصوب اى وقد لا يؤول في الجواب اصلا كما في قوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا
 لنبوءن من عند الله خبر فان الشارح صرح في آخر الباب بان لوف هذه الآية للتمني ولا جواب لها اصلا
 وان قوله لنبوءن به من عند الله خبر مستأنف او جواب قسم محذوف (قوله فلننشد المغاربع) قاله مهمل حين
 اخذ بنار اخيه كلب وقوله فخير بالبناء لا فقول وقوله بالذائب اى في الموضع المسمى بالذائب ويقع الدال
 المجهمة فتون وفي آخرها موحدة وقوله كلب قالنا في بالذائب ظرفه كذا قال الدماميني والثمنى والعيسى
 وقوله اى زبر نائب فاعل يخبر به محذوف الموصوف والاضر زبر اى زبروا زبروا برفي الاصل من يكثر
 زبارة انشاء لقب به كلب لانه كان يكثر زبارة من فوم وضع الظاهر موضع الضمير وقوله يوم الشعثين
 متعلق بخبر اى وقوله يوم الشعثين قاله العيسى واراد بالشعثين شعثا وشعثا ابني معاوية بن عمرو اه والذي
 قاله الدماميني والثمنى معاوية بن عامر واضيف اليوم لهما لظهوره في قوله فانه قاله الدماميني
 ثم ثبت في الاستشهاد بالبين باحتمال ان نصب يخبر بان مضرة والمصدر المستعمل منه معطوف على
 مصدر متصلا من فعل الشرط اى لو حصل نيش فاحسار كما قاله في نحو ان تاتي فتكرهى انك تنصب
 تكرم (قوله في معنى التمني) اى المعنى هو التمني وقوله فقال اى المصنف معطوف على او رد (قوله لادالة
 لوعليه) امل وحده لانها عليه انها جعلت عند حذف فعل التمني كالعرض منه او كثره مع صاحبها فعمل التمني
 بحيث صارت تشبه به عند حذفه (قوله وانها حرف وضع للتمني) قال الدماميني الظاهر ان هذا الوجه هو
 مراد البخاري وما اوردده عليه من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني لا يراد عليه فانها عند جماعها

لفعل

او رد قول البخاري وقد هي في معنى التمني نحو لو تاتي فتعدي فقال ان اراد

ان الاصل وددت لو تاتي فتعدي في حذف فعل التمني دلالة لوعليه فاشبهت ليت في الاشارة بمعنى التمني فكان لها جواب بجوابها اشجع او
 انها حرف وضع للتمني كليت فمفعول

لاستلزامه منع الجمع بينهما وبين فعل التثني كما لا يخفى به وهو بين ليت وقال في التسهيل بعد ذكر المصدرية وثبت في التثني في نصبها
الفعل مقر وناباها وقال في شرحه اشترت لي نحو قول الشاعر عرسنا لهم في جوع ٢١
كانها جبال شروى وروى ثومان فتنبها

قال ذلك تنبها أن
تقول نصب لانه جواب
عن انشائي لجواب ليت
لان الاصل وددنا لثومان
تخفيف فعل التثني دلالة
لوعليه فثبت ليت في
الاشعار بمعنى التثني
دون لفظة فكان لها
جواب لجواب ليت
وهنا عندى هو المختار
ولان قول ليس هذا
من باب الجواب بانفائه
بل من باب العطف على
المصدر لان لو والفعل في
نائب مصدره هذا
كلام موصى على أن لو في
مصدرية وبغيره
الجمع بينها وبين أن
مصدرية بوجوب
لثبت أن والاخر أن
تكون من باب التوكيد
الرابع أن تكون
مصدرية غير أنه لانها
لا تنصب واكثر وقوع
هذه بدو او نحو بدو
لوثمن فيها بدو
أحدهم لو يعمر ومن
وقوعها بدو ما قول
فتنبه ما كان شرك لو
منته ورجعها من التثني
وهو اللفظ الحقن وقول
الاغنى وربما فات
قوما جل أمرهم * من
التثني وكان الحزم

الفعل التثني تكون لحد المصدر به ملو به الدلالة على التثني فلا تمنع الجمع اذ ذلك ولا اشكال لكن يحتاج
هذا الى ثبوت أن التثني يوافق على معنى المصدرية اه (قوله لاستلزامه منع الجمع الخ) أى والجمع
ليس ممنوع بدليل يود أحدهم لو يعمر انفسه (قوله وقال في التسهيل الخ) لما دعى الشارح أن المصنف
قال على المصدرية أغنت عن فعل التثني ولم يكن في عبارة المصنف السابقة التي حكاه عنها الشارح تصريح
بكون لو هذه مصدرية وان كان يستفاد من ذلك أن الشرطية لا تقع بعد بدو او يود على الراجح في عبارة
التسهيل لصحتها في كونها مصدرية (قوله وتثني عن التثني) أى عن فعله (قوله شروى) فتح التثني
المجمعة وضمن الراء الاولى وفتح الثانية اسم موضع وقوله فتنبها من عند الى المصدرى يخفى (قوله انشائي)
صفة لازمة (قوله دون افقاء) أى لفظ التثني أى مائة وحرفه أى كل من ليت ولو قبله بمعنى أننى دون
حرفه وهذا أحسن من قول شيخنا وأبعض مراده بقوله دون لفظه أنها ليست موضوعة لثنتي (قوله
بل من باب العطف على المصدر) أى مجرد العطف والافاء لواقعة في الجواب لفظ المصدر أيضا
لكن مع كونها فاء الجواب (قوله في تأويل مصدر) والتقدير في البيت ودعا عاتقها فنهدها أى نهوضها
(قوله) ونص على أن (لو الخ) هذا أيضا تنويع لتنفذ الشارح عن المصنف أن لو التي لثنتي مصدرية فهو
التنوع بأن لو في لانه لثنتي على ما ذكره سابقا بقوله ومنه وأن لنا كره وقد نص المصنف على أنها
مصدرية فتكون لو التي لثنتي مصدرية (قوله أن التقدير لثبت أن) وحيث فلا جمع (قوله والاخر) سابق
رده (قوله يبدو أو يود) وقال بعد ذلك مرده لكان أحسن كودت وأجبت (قوله فتنبه) تصغير فتنة
بالقاف والهاء الفتحة بنت الضرب من الحرب فخطاب النبي صلى الله عليه وسلم حين قتل أباهما الضربا
ما صغرا بعد أن انصرف من غزو بدر وسب أنه كان يقرأ أخبارا لجمع على العرب ويقول مجدداً بكم أخبار
عادو عودوا أنا بكم أخبارا لا كسر ولا فاء مرة في ذلك الذى التثني صلى الله عليه وسلم لما سمعها النبي صلى
الله عليه وسلم قال لوجعها قبل أن أقته ما قبلته اه تصريح وقال العيني أن البيت قاله فتنبه بنت الحرب
من قسيدة يرقى بها أحباها الضرب من الحرب كان النبي صلى الله عليه وسلم ضربت بها الصغرا حين قتل
من بدر ويقال لما سمعها النبي صلى الله عليه وسلم قال لوجعها قبل أن أقته ما قبلته اه وهو يخالف
قوله أنصر يح حين قتل أباهما الخ قال الشافعي قال السهيلي والصحيح أنها بنت الضرب من الحرب لا أخوته قال
الشافعي وأسلمت فتنبه يوم الفتح (قوله ما كان الخ) قال الشافعي ما نافية واستفهامية قال في التصريح والمفيط
يفتح الم اسم مفعول من فاعله والمحنى بضم الم وفتح النون اسم مفعول من أحسنه بالماء الملهة أى فاعله
فهو وتوكيداً لفظ اه قال الشافعي ولومنت يحتمل أن يكون اسم شرك خيرها أى ما كان عندك شرك
على الأصح من جواز تقديم الخبر الفعلي على الاسم في هذا الباب ويحتمل أن يكون فاعلاً بشرك والجهل خبر
كان واسمها خبر الثاني اه وعلى كون ما استفهامية فمضى في جعل نصب على المفعول المطلق لشرك
والعنى أى شرك كان شرك بقى لا يحتمل أن تكون لشرطية حذف جوابها العلم من أول الكلام وحيث
فلا شاهد في تقدير (قوله من الثاني) من تعليلية لثبات (قوله) كثرهم لثبت وروى (مصدرية) ويقولون
في نحو يود أحدهم لو يعمر انفسه الشرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود أحدهم التعبير
لو يعمر آلاف سنة لسر ذلك ولا يخفى ما في ذلك من التكلف معنى (قوله تعطف بدو الخ) كذا في التثني
قال الدماميني والذي يظهر أن بدو هنا منصوب بان مضرة جواز الجمع منها من صلها معطوف
على المجموع من لو صلها فالتقدير ودوا ادهانها فادهاهم اه وناقضه التثني فقال لا تسلم أن اضمار
أن بدل الفاء هنا حاشراً لأن ذلك اذا كان العطف بما على اسم في تأويل الفعل نحو
* لا توقع معتراضيه * حتى لو كان العطف بما على اسم في تأويل الفعل نحو الطائر في قصصه بد الفاعل

لو عساهوا كثرهم لثبت وروى مصدرية ومن ذكرها الفراء أو على ومن التثني من التثني وروى وأول المقام وتعمم المصنف
ولا تنبأ أن يصلح في موضعها ان ويشهد لثنتين قرأه بعضهم ودوا لوثمن فيبدوها بالجدف النون فطفت يبدوها بالنصب
على تنهين

لما كان معناه أن تمدن ونشكّل عليهم دخول على أن في نحو ومما علمت من سوء قولوا نبتوا بنوه أمدا بعدوا جوابه أن لو أنما دخلت
قوله ثبت أن نبتوا بنوه كما جابه المصنف في أن لنا ذكره على رايه كما سبق وأما

وجوب الرفع وعلى ما قاله الدماميني يكون العطف جماعي مجموع حرف وتعلل صريح وذلك المجموع في تأويل
اسم وهو أولى وجوب الرفع اه وقيل النصب على أنه جواب بولتتمه من معنى ليت فخص في النصب
ثلاثة أوجه (قوله لما كان معناه الخ) فهو عطف على المعنى وهو عطف التوهم فهو واحد كما في المعنى والثاني
لكن لا يغير في القرآن بطف التوهم وقيل عطف المعنى للاحظ فيه المعنى وهو عطف التوهم فهو فيه وجود
أن مثلاً في اللفظ لكونه انقلاب وقوعها في ذلك الموضوع أعاد معناه السيد (قوله دخول على أن الخ) أي
لأن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله (قوله فقيه نظير) هذا النظر لصاحب المعنى وقوله لأن تو كيد المصدر
عبارة عن المعنى الموصول وهي أحسن وقوله قبل مجيئ صلتها قال سم انظر معناه فإن ما بعد أن اغنيا صلح لها
لأنها في صلة لولا أي أ كدت قبل مجيئها الآن يقال التوكيد قبل الصلة صادق مع هدمها اه ومقتضى
السؤال الجواب أن له لاه لاه على جعل أن مؤكدة للوهو وشكل لأن الموصول الحرفي لاه له من صلة
تذكر لفظاً ولأن الماهو وأعطاه التوكيد ما فتح ما طلبه دون التوكيد بالسكر كما في نحو أنال أنال لا لا حقون
وعلى مقتضى ما ذكر يكون الأمر هنا بالعكس فتفتن (قوله للعطف في الماضي) أي لتعليق في حصول
مضمون الجواب على حصول مضمون الشرط في الماضي في الماضي طرف للحدوثين وأما نفس التعليق
فهو في الحال وتندب شكل كونه في الحال مع كون التعليق والمعلق على في الماضي أي لو حوب سبق التعليق
عليهما الآن برابطا لتعليق بيان أنه كان معلقاً اه سم أي الأخبار بأن الجواب كان مربوطاً في النفس
بالشرط فالربط النضائي ماضٍ والتعليق اللفظي هو الواقع حالاً فتدبر (قوله في مضى) متعلق بحصول الذي
تتمه شرط كما عرف (قوله في ماضى) نظير للعطفين كما عرف (قوله من تدبر حصول شرطها) قال البعض
أي من حصول شرطها التقدير حصول الجواب اغنيا يلزم حصول الشرط لاقتدربه كما ينبغي اه وفيه أن
الاشكال باق بحاله لأن حصول الجواب اغنيا يلزم حصول الشرط الحق لا التقدير اه سم الآن برابطا بحصول
الجواب حصوله المقدور ولك أن يجب بتقدير مضاف أي فيلزم من تقدير حصول شرطها تقدير حصول
جوابها (قوله ويلزم) أي من كونها لتعليق كما نبذ خدمه اه (قوله إذ لو قدر حصوله) قال البعض الأول بل
انصراباً ولو حصل اه أي لأنه تعليل للحكم بامتناع الشرط واغنيا بالله حصول الشرط لاقتدبر حصوله
ولأن حصوله هو الذي يرتب عليه ما ذكره قوله لكان الخ من حصول الجواب وكونه لو ليست لتعليق في
المضى بل للإيجاب وقوله لكان الجواب كذلك أي حاصله قوله ولم تكن لتعليق الخ أي لأن الثابت الحاصل
لما عاق (قوله على كل تقدير) أي سواء كان له سبب غير الشرط أولاً (قوله نعم إلا كثر كونه مجتمعا) أي لأن
الغالب يكون السبب الواحد له سبب واحد (قوله لزوم امتناعه) لانه يلزم من افتقار السبب المنفرد انتفاء
سببه (قوله لكان النهار) أي في عرف الحكماء وهو من طلوع الشمس إلى غروبها (قوله ومنه العلم المرء
صهيب الخ) هو من كلام عمرو بن عبد الله بن كلاب الذي صلى الله عليه وسلم وهم كافي الناصر مع كماله وأما الزائد
أي عنه صلى الله عليه وسلم مار وأهونه في الجنة أن الذي صلى الله عليه وسلم قال في سالم مولى أبي حذيفة أنه
شده الحب لله لو كان لا يخاف الله ما عصاه فلا دالة لوفى هذا الأثر على انتفاء الجواب لانتفاء الشرط حتى يلزم
ثبوت العصة مع ثبوت الخوف ووجه أن انتفاء عصيان صهيب أسباباً للأحلال والحياة والجنة والخوف
فلا يلزم من انتفاء الشرط وعدم الخوف بثبوت الخوف انتفاء الجواب وهو عدم العصيان بثبوت العصيان
لقيام سبب آخر وهو الخوف مقام السبب المتفق بمقتضى لوهو عدم الخوف أعني بعدم الخوف الجلباء والجنة
أو الأحلال فالكل مسوق لاثبات الجواب وأنه محقق ولا دالة على تقدير انتفاء أحد أسبابه وهو الخوف
بمختلفه سبب آخر فهو مثل هذا الأثر لتقرر الجواب وخذ الشرط أوقفه وقال في التصريح وأما بتدل
لوعلى انتفاء الجواب هي لأن دلالتها على ذلك أغما فمن باب مفهوم الخالفه وفي هذا الأثر لم مفهوم
الموافق على عدم العصة لانه إذا انتفت العصة عند عدم الخوف فعدم الخوف أولى وإذا نارض هذا أن

جوابه الثاني وهو أن يكون من باب توصيد
اللفظ مجرداً على حد
فما حاصله فقيه نظراً لأن
توكيد المصدر قبل مجيئ
صلته شاذ كقراءة زيد
على والذين من قبلهم يفتح
الميم والخامس أن تكون
شرطية وهي المراد بهذا
الفصل وهي على قسمين
أمتناعية وهي لتعليق في
الماضي وبمعنى أن وهي
للتعليق في المستقبل
فأشار إلى القسم الأول
بقوله (لو حرف شرط في
مضى) يعني أن لو حرف
يقل على تعليق فحصل
بقوله في ماضى فيلزم
من تقدير حصول شرطها
حصول جوابها ويلزم
كون شرطها محكوماً
بامتناعه إذ لو قدر
حصوله لكان الجواب
كذلك ولم تكن لتعليق
في المضى بل للإيجاب
فصرح عن معناه وأما
جوابها فلا يلزم كونه
مجتبى على كل تقدير لانه
قد يكون ثابتاً مع امتناع
الشرط نعم الأكثر كونه
مجتمعا حاصله أنها تقتضي
امتناع شرطها دائماً
أن لم تكن لجوابها سبب
غيره لزوم امتناعه فهو
ولو ثبت ثبوتها لكانت
وكتبت لكانت النفس
طالبة للسكان النهار

المفهوم ان قدم مفهوم الموافقة اه (قوله حرف امتناع لامتناع) هذه عبارة الجهور والمشهور ان المراد بها امتناع الجزء لا امتناع الشرط أي ان الجزء امتنع في الخارج بسبب انتفاء الشرط في الخارج قال السبكي في حاشيته على الطول في اربع استعمالات احدها ان الاقتضى الامتناع اصلاً بان تستعمل لغيره والاصل والبط كان الوصلية نحو زيد ولو كثر ما له بخيل فانها انما لا ترتب بالخارج حتى فتكون لامتناع الثاني لامتناع الاول نحو ولشاه الله على الناس جميعاً فانها انما لا تستدل لال العقل فتكون لامتناع الاول لامتناع الثاني نحو لو كان قوماً آلهة لآله الله لفسد نارها به انما البيان استمرار شيء بربطه بايضا لتعريفين كقوله لو لم يصف الله لهم بعضه اه بزيادة التمثيل الثاني والثالث (قوله فاسد) أي اذا قطع النظر عن تأويله بما يأتي وقوله لاقتضائه أي بحسب الظاهر (قوله العبارة الجديدة الخ) قال الصامعي هي عبارة وسطية بين العبارة الجهورية وعبارة سيبويه فان عبارة سيبويه تقتضي ان موضوعها اثبوت لثبوت وعبارة الجهور تقتضي انه امتناع لامتناع وعبارة المصنف تقتضي ان الشرط مجتمعه والجواب ثابت بتقدير ثبوت الشرط والثبوتان في عبارة سيبويه فرضيان والامتناعان في عبارة الجهور وحققان والثبوت في عبارة المصنف فرضي والامتناع فيها حقيقي اه وأجود من عبارة المصنف ان يقال حرف يدل على الامتناع في الماضي لما يليه واستلزام ثبوت ثبوت نأله لعدم افادة العبارة الاولى كون الامتناع المدلول على الماضي منه عليه في المعنى (قوله وكونه مستلزماً) أي ومحكوم بكونه الخ (قوله حرف لما كان متيقع) وهو الجواب لوقوع غيره وهو الشرط أي لما كان في الماضي متيقع الوقوع لوقوع غيره لكنه لم يقع لعدم وقوعه الغير الا ان كان لا احتراز عن اذا وان فانها ما يقع في المستقبل لوقوع غيره وبالفعل المستقبل للاحتراز عن ما قام المواقف لوقوع غيره وبالنسب الدالة على التوقع الدالة على انه لم يكن حيثئذ ايضاً أي لم يقع في هذه الحالة كما لم يقع في الماضي لظهور استعجاله في مصرحاً به انه لم يكن وقع وهو واقع في ذلك الوقت فحقيق عبارة ان لو تدل بمطابقة على ان وقوع الثاني فان يحصل على تقدير وقوع الاول وتدل التزاماً على امتناع وقوع الثاني لامتناع وقوع الاول لان عدم اللازم وجب عدم الملتزم كذا في الصامعي ومنه يعلم ان عبارة سيبويه مساوية لآدمه من قال حرف لامتناع الجواب لامتناع الشرط كما نقله الشافعي عن البدر بن مالك وان اوضح صنيع الشارح خلاف موقفي الصامعي من ان حبان ان سيبويه نظر الى المنطوق وغيره الى المفهوم ونظر الشافعي في الاحتراز عن اذا وما كان قوله حرف لا يتناولها فكيف يحترز عنهما وقوله وما أي على القول باحتمال قال الشارح على التوضيح واللام في قوله لوقوع غيره للثبوت أي عند وقوعه غيره مثله في قوله تعالى لا يصح لوقوعها الا هو وبسبب لام الدالة الا ترى انه يصح ان يقال لو امكن زيد لا كرمته ومن المعلوم ان الالهة ليست على الا كرمه ومثله في المعنى (قوله وهي اغناد الخ) أي قوله لوقوع غيره (قوله هي الله) أي الامتناع الناشئ عن فقد السبب وقوله مراد العبارة الاولى هي قولهم حرف امتناع لامتناع وحسنه فلا تقتضي كون الجواب ممتنعاً في كل موضع فلا فساد (قوله وأشار الى القسم الثاني) وهو كونها معني ان قوله وبقل ايلاؤها الخ والحاصل ان لو ان كانت امتناعية ولم الماضي لفظاً ومعنى نحو لو جازي زيد أمس لا كرمته او معني فقط كما يأتي في قوله وان مضارع لآله الخ نحو لو جازي زيد أمس لا كرمته وان كانت معني ان واليه المستقبل لفظاً ومعنى نحو ولوليت اصدقاً لانا بعد موتها البت او معني فقط نحو ولعش الذين اوتروا الآية (قوله وبقل ايلاوها مستقبلاً) أي بقل ان تستعمل معني ان قبلها المستقبل فلا بد ان اذا كانت معني ان كما هو فرض الكلام كان ايلاوها المستقبل واجبة الاقل لا فقط تامل (قوله وما كان من حقها ان يلها) أي وما كان من حقها ان تستعمل معني ان قبلها فلا يقال اذا كانت معني ان حقها ان يلها (قوله ولوليتني اصدقاً الخ) الاصداء جمع صدى كقفي وهو الذي يصحك مثل صوتك في الجبال وغيرها والرس القبر ورايه والسبب كجعفر جعفرتين ومنه حذرتين المفاضة والاراءة بكسر الهمزة والفتحة والياء وقوله لصدى صدى لبي فيه قلب والاصل لصدى صوت لبي كما قال قبل صدى صوته ووش ففتح الهمزة كره ما قال في المصباح هش الرجيل هشاشة عن بابي تعب وضرب تصعب وارتاح اه والطريق خفية لسر وراوخن والمراد الاول

الجديدة في لو ان يقال حرف يدل على امتناع نال يلزم لثبوته ثبوت نأله فقام زيد من قوله لو امكن زيد لقام عمرو محكوماً بمتانها فيما مضى وكونه مستلزماً ثبوته لثبوت قيام عمرو وهل لعمرو قيام آخر غير لازم من قيام زيد أو ليس له لا تعرض لذلك بل لا كثر كون الاول والثاني غير واقعين انتهى وعبارة سيبويه حرف لما كان متيقع لوقوع غيره وهي انما تدل على الامتناع الناشئ عن فقد السبب لا على مطلق الامتناع على مراد العبارة الاولى في الجواب لومتنع لامتناع سيبويه وقد يكون ناشئاً لثبوت سيبويه وأشار الى القسم الثاني بقوله (وبقل ايلاوها مستقبلاً) لكن قبل أي قبل ايلاها لوقوعها مستقبل المعنى وما كان من حقها ان يلها لكن ورد السماع به فوجب قبوله وهي حيثئذ معني ان كما تقدم الا انها لا يجزم من ظنغسوله ولوليتني اصدقاً لانا بعد موتها ومن دون رمتين من الارض بسبب نقل صديقه صون وان كنت بفسحة لصدى صدى الى بطن وطرب وقوله لا الخ الزحكة الاظهاراً خلى الكلام ولوليتني اصدقاً لانا بعد موتها معني ان قبلها مستقبلاً في كل موضع

ان الشريعة كذلك وانكر
 ابن الحاج في تقديمه على
 المقرب بحجى هو التعلق
 في المستقبل وكذلك
 أنكره الشارح وتاول
 ما احتجوا به من محسوس
 وأغض الذين لَوْ تَرَكُوا
 الْآيَةَ وَقَوْلَهُ وَلَوْ أَنَّ لِي
 الْاِخْلِيَّةُ سَلَّمَ * وقال
 لا يفتنه لصحة جله على
 المضى وما قاله لا يمكن في
 جميع المواضع المتعج
 بها مما لا عين ذلك فيه
 وصرح كثير من النورين
 بأن لَوْ يَدْعَى ان قوله
 تعالى وَمَا نَتَّبِعُ
 لَنَا وَلَوْ كُنَّا مُدْعِينَ لَنُظَاهِرْهُ
 عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ
 الْمُشْرِكُونَ قُلْ لَا يَسْتَوِي
 الْغَيْبُ وَالظَّاهِرُ وَلَوْ اُجْعِلَ
 كَثْرَةُ الْغَيْبِ وَلَوْ اُجْعِلَ
 وَلَوْ اُجْعِلَ وَلَوْ اُجْعِلَ
 حَسَنٌ وَلَوْ اُجْعِلَ
 السَّائِلُ وَلَوْ اُجْعِلَ فَرَسٌ
 وَقَوْلُهُ لَوْ تَرَكُوا اِذَا سَارُوا بِاَشْوَاهِ
 مَا زَرَهُمْ دُونَ النِّسَاءِ
 وَلَوْ اِتَّيْتُ بِطَاهِرٍ وَهِيَ فِي
 الْاِخْتِصَاصِ بِالْمُفْعَلِ
 (كَانَ) اَيَ لَوْ مُشْتَرِكٌ
 الشَّرْعِيَّةُ فِي اَتَمِّ الْاِبْلَاءِ
 الْاَقْلُ اَوْ مَعْمُولُ فَعَلٍ
 مَعْمُورٍ يَفْسِدُ فَعَلُ ظَاهِرٍ
 يَحْدُثُ اَلْاِسْمُ كَقَوْلِهِ عَمْرُ
 رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لَوْ غَيْرَكَ
 قَالَهَا بِالْاِعْيَادِ وَقَالَ
 ابْنُ عَصْرٍ وَلَا يُلْجِزُ فَعَلُ
 مَعْمُورٍ اِلَّا فِي ضَرُورَةٍ كَقَوْلِهِ
 اَخْلَى لَوْ غَيْرَ الْجَمَاعِ اَصَابَكَ

(قوله لَوْ تَرَكُوا) اى شارفوا وان بتركوا وانما لَوْ تَرَكُوا بشارفة الترك بشارفة الترك لان الخطاب لا لوصياء وانما يتوجه
 اليهم قبل الترك لانهم بعده اموات اه معنى وآقره شخصاً والمضى وقبه ان تصيح الخطاب حاصل بتأويل
 الماضى بالمستقبل فلاحاجة الى تأويل الترك بشارفته لاجل هذا بل لاجل ان مضى الجواب وهو انوف
 اقايغ منهم قبل الترك بالفعل اذ هم بعد اموات عاقره ثم رأيت الدمايين والشئى تقلا توجبه هذا التأويل
 بما ذكرته من حاشية الكشف للفتاوى مقتصرين عليه فلله الحمد (قوله وَلَوْ أَنَّ لِي الْاِخْلِيَّةِ) بعده
 سَلَّمَ تِلْكَ الدَّشَاشَةُ اَوْ رَقِ * البهاصدى من جانب القبر صائح
 والجندل الحجاره والصفائح الحجاره العراض التى تكون على القبور ورقى الى اى والقاف صامح وتقدم معنى
 الصدى فالذكر ما وصى الى اى اوعاطفه اه وفي الاحتمال الارل من التصف ما لا يخفى ويحتمل انها معنى
 الواو قال السندوبى ومن الاطائف ما يحكى عن مجنون ليلى انه لما مات وتروحت رجل من اقرم بائها راعى قبره
 فقال لها هذا قبر الكذاب فقالت حاش الله انه لم يكذب فقال لها اليس هو القاتل وَلَوْ أَنَّ لِي الْاِخْلِيَّةِ فَقالت له ناذتني
 في ان اسلم عليه فقال نعم فقالت السلام عليك يا فتيل الغرام وحليف الوحيد والهادى ففر الصدى من القبر
 فسلطت منه وتلفت فظلم بعد موتها شعر تان لثف بعضهما على بعض فسحان من حارت الافكار في
 عجيب قدرته اه (قوله لا يفتنه لصحة جله على المضى) اذ عكن في الآيه ان قال لَوْ تَرَكُوا لَوْ تَرَكُوا لَوْ تَرَكُوا
 ضاماً فالواو عليهم لكنهم لم يعملوا ذلك اه ذكر بال بعض وانظر كيف الجلى على المضى في البيت السابق
 وهو وَلَوْ أَنَّ لِي الْاِخْلِيَّةِ اه وقد قال السيد الشارح ان الجلى على المضى لا عين في مواضع كثيرة مما احتجوا بها
 فلكن منها هذا البيت ذكر الشارح انما هو كونه مما احتجوا به لا لكونه ان الذى علم صرح فيه بخصوصه
 بالجلى على المضى اوقال نزل الشاعر نفسه منزلة الميت المدفون ثم قال الميت نذكرك لولهم ما لنته بقى على المضى
 على هذا تأمله (قوله وَمَا نَتَّبِعُ) مؤمن انما الخ) وانما لم يكن فيه ذلك لاحتحاله ان يراد لَوْ كُنَّا مُدْعِينَ فِيمَا مَضَى
 ما ننتبه على قولنا الكلام تصديق اه معنى والبدن ان يجعل الآيه لتقرر الجواب على حدة ثم اورد مصعب
 اى لَوْ كُنَّا مُدْعِينَ مِنْكُمْ عِنْدَكَ لَتَصَدَّقْنَا كَيْفَ وَفِي مَعْنَى هَذَا (قوله لَوْ كُنَّا مُدْعِينَ مِنْكُمْ) اى لَوْ يَدْعَى
 بَدِيلُ قَوْلِهِ قَبْلَهُ لَنُظَاهِرْهُ فَلَا ظَاهِرَ مُسْتَقِلٍّ فَكَيْذُ الْكِرَاهَةِ لَانْهَوُا جَدَّ عِنْدَهُ (قوله لَوْ اُجْعِلَ) اى لَوْ
 يُجْعِلُ بَدِيلُ رَدِّهِ بِالْمُسْتَقْبَلِ اَعْنَى لَا يَسْتَوِي كَيْذُ الْقَالَ وَلَوْ اُجْعِلَ وَلَوْ اُجْعِلَ وَلَوْ اُجْعِلَ حَسَنٌ وَقَوْلُ
 شُعْبَةَ الْعَصْبِ بَدِيلُ رَدِّهِ عَطْفُهُ عَلَى يَسْتَوِي لِيَخْفَى مَا فِيهِ (قوله لَوْ تَرَكُوا) اى لَوْ تَرَكُوا
 الْاَزَارُشِدَ الْمُنْزَرَعَةَ كَمَا بَعْدَ عَنْ تَرْكِ الْجَمَاعِ مَعْنَى وَقَوْلُهُ لَوْ تَرَكُوا بِطَاهِرٍ اى وَلَوْ تَرَكُوا لَوْ تَرَكُوا لَوْ تَرَكُوا
 لَاسْتِقْبَالِ (قوله وَهِيَ) اى لَوْ مطلقاً متناعبه اوعنى ان وفي الاختصاص متعلق بما يتعلق به الخبر اى الكاف
 لما فيها من معنى التشبيه على خلاف فيها والساء بال فعل داخله على المقصور عليه (قوله لا يليها الاقل) اى
 معمول فعل) اشار به الى ان معنى قول المصنف وهى في الاختصاص بالفعل انما لا تدخل الاعلى الفعل لفظاً
 اوتقدرا ومن الثانى التس ولو خاتمان حد بدأى ولو كان المتس خاتمان حد بدأى كفى القى وقوله مضمراً
 اى مخفوف (قوله لَوْ غَيْرَكَ قَالَهَا) الضمير المنصوب يعود الى كلمة اى عبيد وذلك ان عمر رضى الله تعالى عنه
 لما توجه في زمن خلافته بالجيش الى الشام بلغه في أثناء الطريق انه وقع باه باه فاجع رايه على الرجوع بعد
 ان اشار به جمع من اكابر الصحابة فقال له اوعبيد افرار من قدر الله تعالى فقال له عمر رضى الله تعالى عنه
 لَوْ غَيْرَكَ قَالَهَا بِالْاِعْيَادِ فَنَزَمَ قَوْلَ اللَّهِ اَلِي قَدَرِ اللَّهِ جَوَابُ لَوْ مَحْذُوفِ اى لَمَّا تَرَكُوا لَمَّا تَرَكُوا لَمَّا تَرَكُوا
 وَمَا مَعْنَى (قوله اَخْلَى) بساء مفتوحه من قصر المد والضم وروى قال التبريزى واحمد بن ذلك في حكم
 العربية ان يشد اخلاهمزة مكسورة والاصل اخلا فى الخذف باه الاضافة لانه لا كسرة عليها والجماع الموت
 ومعتب معنى عتاب (قوله كَقَوْلِ حَاتِمٍ) اى حين لطفت به حارة وهو ماسور وفي بعض احكام العرب بسبب
 اللطمة ان صاحبه المنزلة امر به ان يفسد ناقة لانه اكل دمه افسر هافقيل له في ذلك فقال هذا فصدى فطمنه
 الجارية فقال لَوْ تَرَكُوا سَوَارِطَهُمْ تَتَى وذات السوار الحرة لان الاماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لَوْ

حذف الفعل فانفصل الضمير وأما قوله لو بنصر الماسحق شرق * كنت كأنه صان بالماء اعترضى قليل على ظاهره وإن الجملة الاسمية وليتم ما شئنا وقال ابن خروف هو على ضمائر كان الشائبة وقال الفارسي هومن الأول والأصل لوشرق حلقى هو شرق لحذف الفعل أولا والبتدا آخرهما على ما تفرق فيه لو أن الشرطية فقال (لكن لو أن يراقد تفتقر) أى ٢٥ تختص لوي مباشرة أن نحو ولأنهم آمنوا

ولو أنهم صبروا ولو أننا
كننا عليهم ولو أنهم فعلوا
ما وعظرون به وقوله
ولو أن ماسى لاني معيشة
وهو كبر وموضعها عند
الجميع رفع فقال سيويه
وجهور البصر بين
بالابتداء ولا يحتاج إلى
خبر لا اشتغال صلتها على
المستند والمستداليه وقيل
أن خبر محذوف قليل بقدر
مقدم ما أى ولو ثابت
اعينهم على حد وآية فهم
أنا جانا وقال ابن مسعود
بل بقدره هنامؤخرا
ويشبهه أنه يأتي مؤخرا
بعدا ما كقول
عندى اضطرار وأما انتهى

محذوف تقديره لو أن على ذلك نصريح (قوله حذف الفعل الخ) قيل الأصل لو تكون تكون لحذف الفعل
الأول فانفصل الضمير وقيل الأصل لو كنتم تكونون ويريدان المعهود في حذف كان بعد لو حذف رفعه معها
فأوجب بان المراد أن الأصل لو كنتم أنتم لحذف وقع نظر لان الحذف والتوكيد متناهين كذا في المعنى
وزيف الدما معنى التفتير بان الحذف وسيدوه أجاز الجمع بين الحذف والتأكيده (قوله وأما قوله الخ) وارد
على المتن (قوله لو بنصر الماسخ) المعنى لوشرق تفتقر بنصر الماسخ استشرق بالماء فان غصبت بالماء أسبغه
واعترضى نحى اه زكريا وقوله كأنه صان فعلان من النصه وهو الذى غص أى شرق والمراد بشر الماسخ
(قوله على ضمائر كان الشائبة) أى والجملة الاسمية باللفوظ بها خبر كان الشائبة (قوله حذف الفعل أولا)
أى من التركيب الأول والمستد آخر أى من التركيب الآخر وليس المراد أن حذف المستد بعد حذف الفعل
لعدم لزوم هذه العبارة ثم حله هو شرق مقسرة لفعل الشرط وقد فسره الفيل بجمله اسمية كقوله به في قوله
نمالي أدهو عوهم أى أنتم صامتون أى أم صمت فيكون البيت من حذف فعل شرطها هذا هو الظاهر وأما
حذف جوابه القرينة فكثير ونذر حذف شرطها وجوابها معاقب قوله

ان يكن طبع الدلال فلو * سالف الدهر والسنين لتروا

التقدير عند الانخساف لو وحذف سالف الدهر والسنين لتروا لكان كذا (قوله ولو أن ماسى) أى ولو أن
سعى فإن داخله على مجموع ما وصلته المؤول بالصدر لا على ما حفظ حتى برأى الحرف المصدري لا يدخل على
منه (قوله وموضعها) أى مع صلتها (قوله فقل بقدرة قدما) أى على المستد الأعلى (قوله على حد آية فهم
أنا جانا) أى على طرقتة في تقدم الخبر على المستد الذى هو أن وصلته (قوله وذلك) أى تقدير الخبر هنامؤخرا
نابت لأن لعل الخ لا أن وجوب تقدم خبر أن المفتوحة وصلتها عليهم ما دفع اشتباه أن المؤ كذا بالى هي لغة
في لعل وهذا الاشتباه مفقود هنا لعل لا تقع بعد أو كما لا تقع بعد أما هذا تقرر كلامه موفيه أنه لا اشتباه أيضا
إذا أخر الخبر وقطع النظر عن وقوع أن بعد أو أما لان الأخبار عن أن وصلتها الكبر بما في تأويل بعد صدمتها
عجزها عن التي هي لغة في لعل إذا لا ينسب منها ومن مدخولها مصدر حتى يحضر عنه الهمم لأن يقال المراد أن
وقوع أن بعد أو أما مدفع الاشتباه من أول وهلة وفيه أيضا أنه وهم أن القائل يتدبره مقدم ما عليه يدفع
اشتباه أن المؤ كذا بالى هي لغة في لعل ويرد عليه أن تقدير الخبر ولو مؤخرا يدفع هذا الاشتباه لاسم الهمم لأن
يقال المراد أن تقديره مقدم ما يدفع الاشتباه من أول وهلة تقدير (قوله فاعل ثبت مقدرا) والفاعل عليه أن فانها
تعلم معنى المشو وروح بأن فيه إبقاء على اختصاصها بالفعل وبه مدخولها بعد أن الفعل لم يحذف بعد
وفرضها من أدوات الشرط المفسر ليعمل بعده لا كان نحو التمس ولو ختمنا من حد بدأ ولو كان التمس
والمقرن بلا بعد ان نحو أن تم أو لا فلا (قوله كما قال الجميع في ما وصلته الخ) قد يفرق بان ما وصل الحرف
أحوج إلى الفعل من الشرط سم وقد تنبع الآخر جنة تأمل (قوله ومن ثم) أى من أجل كونه فاعل ثبت
مقدرا (قوله أن يكون خبر أن) أى الواقعة بعد فعلها أى جملة تعلية (قوله أنا ذلك) أى وجوب كون خبر أن
فعلها في الخبر المشتق أى إذا أريد الاتيان بخبرها مشقوا وجب كونه خلافا زعمه الزخشي لايستلزم إطلاقه
(قوله تتلو الحوادث عنه) أى تبعه صائب الدهر عنه (قوله ولو أنها الخ) الضمير في أنها يرجع إلى الاسودة
التي ترى من بعد موصومة أى خلاصة وعبيد اعلم العين بطن من الأوس وأزعم بطن من بني بروج اه
عيني وقال الشئى موصومة أى فراس موصومة وعبيد اعلم العين بطن من الأوس وأزعم بطن من بني بروج اه
شخصين اه والتناقض حسبهما تناقض محض وهو الشاعر كما في شرح شواهد المعنى السيوطى وأن مشى

خرج
يوم النوى فلو حذا كذا نيزه
ذلك لأن لعل لا تنبع هنا
فلا تشبهه أن المؤ كذا أنا
قدمت بالى معنى لعل
فالأولى حسنة أن يقدم
الخبر ومؤخر على الأصل
أى ولو اعينهم ثابت
وقال الكوفيون والمبرد
والزجاج والزخشي
فاعل ثبت مقدرا كما قال
الجميع في ما وصلته الخ
لا أنه ما أن في السماء
نحسنا ومن ثم قال
الزخشي يجب أن
يكون خبر أن فعلا ليكون

ع - (صان) - رابع * عوضا عن الفعل المحذوف ورده ابن الجاحب وغيره بقوله تعالى ولو أن ما في الأرض من نجرة
أقلها وكالوا الخ ذلك في الخبر المشتق لا لاجتماع كذا في الآية وفي قوله ما أطيب العيش لو أن الفتى حمر * تنبر الحوادث منه وهو ملوم
وقوله ولو أنها صغيرة لحسنها * موصومة مدخولها أو زغا

ورد المصنف قول مولايه انه قد جاء اسماء شفا كقوله لو ان دجاء مدرك الفلاح * اذ كره ملاعب الزماح وقوله ولو ان ما اقيمت منى معلق *
 وهو دجاء ما تودعها وقوله ولو ان حيا قانت الموت فاته * آخر الحرب فوق الفارح العدوان (وان مضارع تلاها صرنا *
 الى المضى نحو لو انى كفى) اى لو ٢٦ وفى كفى ومنه قوله اويجمعون كما جمعت حديثها * خروا العزى كما وسجودا

الدماعى على خلافه (قوله ورد المصنف الخ) كالى المتي وقد وجدت آية فى التنزيل وقم انب ربك اسماء
 مشتاقا لم يتبع والمجاهي قوله تعالى ودوا اوانهم يادون فى الاعراب ورد المصنف بان لوفى هذه الآية
 مصدره لا شرطية فيها بعد فصل دال على التمتي صرح بذلك فى الكلام فى الوالشرطية (قوله ملاعب
 الزماح) هو ابرار عاصرين مالك الذى يقال له ملاعب الاسنة وغيره الشاعر ليدلى هذا القافية عني (قوله
 ولو ان ما اقيمت) بكسر التاء والضم فمما المثلثة وتخفيف الميم نبت ضعيف وتأوذه توج واحل الضمير
 قوله عودها رجع الى ما واثبت به باعتبار وقوع ما على بقية (قوله فاقب الموت) قال البعض من اضافة الوصف
 لفاعله اى فاقب الموت اه وفيه نظرا ما اؤلفان الوصف المتعدى لا يضاف الى فاعله على ما تقدم فى باب
 الاضافة واماننا بفلان المناسب لقوله فاته اخو الحرب ان يكون من اضافة الوصف لفاعله وقوله اخو
 الحرب اى ملازمه فوق الفارح الفرس الفارح الذى عمره خمس سنين والدوان بفتح شديدا العود
 (قوله كقوله ولو يشاخ) تقدم فى عوامل الجزم الكلا على هذا الشاهد الذى بعده (قوله وخرج) اى
 البيت الثانى وقوله سكنت اى ابدلت بالسكون (قوله اماماض معنى) هو المضارع المقرون بـ و يجب شجره
 من اللام لان اللام لا تدخل على نائى الاما كما فى التصريح (قوله اروضما) لوقال لفظا كان انسب (قوله
 فاقرانه باللام الخ) قال عبد اللطيف فى باب الالامات هذه اللام تسمى لام التسوية لانها تدل على تأخير
 وقوع الجواب عن الشرط كما ان اسقاطها تدل على التجهيل اى وقوع الجواب عقب الشرط بلا مهلة ولهذا
 دخلت فى بلعنا حطاما لان فى تأخير جملته حطاما تشديدا لقوة اى اذا استوى سوقه وقوبه بالاطماع
 جعلنا حطاما كما قال تعالى حتى اذا اخذت الارض زخرفا الآية وحذفت فى جعلنا ا حا اشارة الى عدم
 تراخي الجمل لوقوله فاقده فى التصريح كالى السوطى وقد فترت جوابا بان وتذكر كونه تقيما او مصدر ارب او
 الفاء اه وقال فى المتي وورد جواب الماضى مقرونا بقوله غريب (قوله واما قوله عليه الصلاة والسلام
 الخ) اورد على قوله جواب لواماماض معنى او وضاعا لانه فى هذا الحديث مستقبل لفظا ومعنى (قوله لو كان
 مثل احمد ذهب ما سرفى الخ) يفيد التركيب حصول انتفاء السرف و بعد ممر والثلث عليه وعنده منه شئ
 على تقدير حصول الشرط وليس بمراد قلل لازنا فهو ما تخلص البعض عن ذلك بقوله ما نافية وقد اطل
 نفيها او موقع النفي فى ان لا يعر القيد قبل التركيب على سر و بعد ممر والثلث وليس عنده شئ وهو المراد
 اه فقه نظرا لان الاعتراض انما هو عطف التركيب على تقدير حصول الشرط قبل النظر الى ما فيه لوم
 النفي اى نفي الشرط وما ترتب عليه فتأمل فانه متين (قوله بجملة اسمية) اى مقرونة باللام كالاى او بالفاء
 كقوله * لو كان قتل باسلام فراحه * اى باسلامه فهو راحة تقيه شغنا عن الشارح ثم رايته فى المتي قال
 الدمامنى لابتين هذا الاحتمال ان يكون راحة عطاها على قتل وجوابا لمخوفا اى ثبت وبدل عليه بقية
 البيت * لكن فررت بحفاة ان اوسرا اذ مراده الاعتذار عن القرار بانه لم يحقق حصول الموت والراحة من
 ذلك السر ثبت فى موقف الحرب لكن خاف الامر بالنفى الى الممر والذل فخر (قوله لم يمت من عند الله خير)
 اى جاشروا به انفسهم (قوله وقيل الجلمة مستأنفة) قال الام الابتداع لا اواقعة فى جواب لو وقوله او جواب
 لقسم مقدر اى والله لثوبه (قوله المتي) اى على سبيل الحكاية اى انهم يحال بتمنى العارف بها اعانهم وانتاعهم
 تاها فاعلم لاه على سبيل الحقيقة لا سخافة التى حقيقة عليه تعالى فاده الدمامنى هنا ويجوز ان تكون لو
 على الترجيح فى المثوبة من عند الله خبر شرطية وجوابا محذوف لدلالة الاسبق عليه تقديره لا تقبوا

وهذا فى الامتناعية واما
 التى عني ان فقد تقدم
 انها تنصرف الى الماضى الى
 المستقبل واذا وقع بعدها
 مضارع فهو مستقبل
 للمضى (تنبيهات الاول)
 انكسرة دخول لوى على
 الماضى لا تجزم ولو اريد
 به معنى ان الشرطية
 وزعم بعضهم ان الجزم بها
 مطرد على لغة واحده
 جماعة فى الشعر منها ان
 الشعرى كقوله
 ولو يشاطر بها فوسيمة
 وقوله
 تامت فؤادك لو يحزنك
 ما صنعت
 لحدى نساى بنى ذهل بن
 شيانا
 وخرج هبلى ان ضمة
 الاله اسكتت تخففا
 كقوله اى عرو بنصر تم
 ويشعر كرو بامركم والاول
 على لغة من يقول شاشا
 بالالف ثم ابدلت هزة
 ساكنة كقائل العالم
 والتمام * الثانى جواب
 لواماماض معنى نحو لو لم
 يخفف الله لهم مصه او
 وضه او هو ما مثبت
 فاقرانه باللام نحو لو نشاء
 بلعنا حطاما اكثر من
 تركها محذولا فاعلمنا

اجاها وامامضى على ما لا يرام كس نحو ولو شاء بل ما فعلوه ونحو قوله ولو نطى الخيل ما افرقتنا * ولكن لا يخيار مع السالى (اما
 واما قوله عليه الصلاة والسلام فيما اخرجنا الضارى لو كان نى مثل احد ذهب ما سرفى فى ثلاث يهتدى منه شئ فهو على حذف
 كان اى ما كان يسرفى قيل وقد تحاب لو بجملة اسمية نحو واثبتهم آمنوا واقفوا الموتى فمن عند الله خير وقيل الجلمة مستأنفة او جواب
 لقسم مقدر ولو لم يمت من عند الله خير

﴿أما أولو الألوما﴾

﴿قوله﴾ كما يملك من شيء مهمما اسم شرط مبتدأ وفي خبره الخلاف السابق ولكن تأمة تأملها ضمير فيها يرجع على مهمما أو تأمة اسمها بذلك الضمير وخبرها محذوف أي وجودا ومن شيء بيان لها ما فإن قلت أي فائدة في هذا البيان مع كونه كالمدين في العجز والابهام قلت دفع توهم إرادته نوعا وبه والبيان كما يكون للخصم ومن هو الغالب يكون للتعميم وأما ما قيل من أن من زائد وشي فاعلم يكن أو اسمها قبل ثم عليه خلوا الخبر من رابطة بالمبتدأ ﴿قوله﴾ حرف بسيط في إدخال ذلك تحت حيز أي التفسير به نظر لأن التشبيه الذي في المتن لا يفيد وكذا قوله والتفصيل لا قوله والتوكيد أيضا وإن زعمه البعض لأن المراد بالتوكيد هنا تحقيق الجواب وأفاده أنه واقع ولا بد من بقائه على محقق وهذا حاصل مع مهمما يكن من شيء كما لا يخفى ﴿قوله﴾ بمعنى الشرط قال أوجبان قال بعض أصحابنا لو كانت شرط التوقف جوابا على شرطها مع أنك تقول ما علمنا فعلها فهو عالم أن ذكر شرط العلم لم تذكره بخلاف أن قام زيد قام عرو وقام عرو ومتوقف على قيام زيد واجب بانه قبيح الشرط على ما ظاهره عدم التوقف فكوله من كان ذابث فهذا يعني أن يخرج ذلك على تأمة السبب مقام السبب الأخرى أن المعنى من كان ذابث فاني لأخونه لاني بنا وكذا قولهم ما علمنا فعلها فاني مهمما ذكر علمنا ذكر ك له حق لأنه عالم لا يكون ذكر محقق ذكره قاله السيوطي وقد أساء البعض التصرف فيه فقرره على غير وجهه وإنما قال فيه معنى الشرط ولم يقل للشرط لتصرح بغير واحد من الخفاء بانها ليست حرف شرط وإنما أفادتها للشرط لنباتها عن أداء الشرط وفعله أفاده الشئ وغيره ثم الشرط في أمالكون التفسير منه تحقيق وقوع الجزاء لا محالة ليس على أصل الشرط من تخصيص وقوع الجزاء بمحالة وقوع الشرط دون غيرها أفاده الذماني وعلى هذا الإرداء اعتراض السابق الذي نقله أوجبان عن بعض الأصحاب ﴿قوله﴾ دليل الخ قال في المتن وجه الدلالة أن الفاء في نحو الآية التي ذكرناها وهي فاما الذين آمنوا فاعملوا الخ لا يصح أن تكون عاطفة إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولا زائدة لعدم الاستتماع عنفات من أنها الفاء الجزاء اه بتصريف قال الشئ وقد يقال لا يتنع أن تكون زائدة وقد زمت وكما زائد بزم كالألف في أفعل في التجهيز اه وكذا دفعه بان لزوم لغزير مقتضى بنافي الزيادة وزوم البقاء فاعلم مع زيادتها مقتضى وهو يقع اسناد صورة الامرائي الظاهر فان قلت مهمما التي أضافت قدرها بالزوم الفاء الأذال لم يصح جوابا لما شرها قل زمت الفاء أمامطلقا قلت قال الرضي أغاو حيث الفاء في جواب أمالوم يجوز الجزم وإن كان فعلا متنازعا لأنه لما وجب حذف شرطها لم تعمل فيه بغير أن تعمل في الجزاء الذي هو بعد ضمان الشرط ولما لم تعمل في الجزاء وجب الفاء اه وقال بعضهم لما كانت شرطية أما حقة لكونها بطريق التباين بخلاف شرطية مهمما لكونها بطريق الأصل التحمل لزوم الفاء قريب من شرطيتها بقي في المقام بحث وهو أن الفاء اغتاض على كون ما قبلها معنى مطلق الشرط فلم تقدرها بخصوص مهمما وقد يجاب بان تقديرها أولى لأن الشك هو لئلا يناسب الشرط لأن وجود شيء ما محقق وأما تسددي زيادة المقدر لزمها الإضافة كان يقال أي شيء يكن الخ وغيرهذين خاص بقيل كالماني في معنى والكان في أين والعاقلة في من وغيره العاقل في ما وليس المراد انحصار لكن هذا الغائب على القول بان مهمما أعظم من الما على ما قدمه الشارح أن مهمما معنى ما قال في التصريح وكون ما تقدير مهمما وقول الجمهور وقال بعضهم إذا قلت أما زيد فمطلق فالأمر أن أردت معرفة حال زيد فزيد مطلق حذف أداة الشرط فعمل الشرط أو أريدت أما من باب ذلك اه فتعطين ﴿قوله﴾ فاما الخ لا لا تستر لك على قوله كما مهمما بكن من شيء وإعلم أن هذه الفاء غير من تقدم لأن أما زيد فمطلق أصله مهمما يكن من شيء فزيد قائم بخلاف اسم الشرط وقول الشرط ومعلقة شيء ما ما نائية محاذف قصار أما في بقائهم فز حلق الفاء لإصلاح القفل لا نسك وتلو الفاء الأداة أولها أشبهت الماطفة وليس في الكلام معطوف عليه قصار أما زيد فمطلق ما تأخير الفاء من المبتدأ إلى الخبر ويجوز تأخير المبتدأ نحو أما قائم فزيد كذا في الفارسي قال السنوني فيحصل من ذلك أربعة أشياء تخفيف الكلام بخلاف الشرط وقيام ما هو المألوم حقيقة وهو زيد لأنه مألوم القيام مقام المألوم وادعاء وهو

﴿أما أولو الألوما﴾

﴿أما﴾ كما يملك من شيء
أي أما بالفتح والتشديد
حرف بسيط فيه معنى
الشرط والتفصيل
والتوكيد أما الشرط
فدليل لزوم الفاء بعدها
نحو فاما الذين آمنوا
فيعملون أنه الحق من
رؤسهم وأما الذين كفروا
فيعملون الآية وإلى ذلك
الإشارة بقوله ﴿فاما﴾ لتلو
تلوها وجوبا لفاء فامبتدأ
خبره ألف وتلو متعلق
بالف ومعنى تلوا

ووجودنا حال من الغيبة في ألف وأشار بقوله (وحذف ذي النافل في ثبوتنا له بطل قول معناه قدسنا) أي طرح إلى أنه لا تخفف هذه
القاعدة إلا إذا دخلت على قول قد طرح ٢٨ استثناء عنه بالقول فيجب حذفه معناه خوفنا الذين أسودت وجوههم أكرمتم

الشرط فانه لازم للجواب واشتغال حيز واجب الحذف بشئ آخر فانه لا يخفف شيء من كلامهم وجوب الابع
قيام غيره مقامه وهو وقوع الغاء في غير موضعها ولذا اغتفر وانما تقدم ما يمنع تقديمه في غير هذا الموضع اه
وقوله بتقديم ما يمنع الخ أي يخوفنا ما اليمين فلا تقهر (قوله هو وجوب الحال) أي على تقدير مصاف أي ذا وجوب
أولى على تأويله بوجوب (قوله فيجب حذفه معناه) صريح في أنه لا يجوز زايغاه الفاعل مع حذف القول وهو يمنع
جواب غير واحد في مواضع كثيرة عن عدم صلاحية ما بعد الغاء لأن يكون جوابا يتقدر بأقول لكني كنت
أسمع الاعتذار عن المنع المذكور بأن منهم من لا يقول بوجوب حذف الفاعل مع القول من غير سند قوي يؤيد
هذا القول حتى وقفت على هذا القول في جمع المواضع للسبوطي ونفسه ويجوز حذفه أي الغاء في سعة الكلام إذا
كان هناك قول مخفوف كقوله تعالى فاما الذين أسودت وجوههم أكرمتم بعد ما علمكم الأصل فيقال لهم
أكرمتم لحذف القول استثناء عنه بالمقول فتنبه الفاعل في الحذف ورس شيء يصح تعاملا يصح استثناءه
هذا أقول بالجهر وزعم بعض المتأخرين أن الغاء لا يخفف في غير الضرورة أصلا وأن الجواب في الآية قد وثقوا
الغائب والأصل فيقال لهم وثقوا الغائب تخفف القول وانتقلت الغاء لقول وأن ما ينه ما أي أما وان الغاء
اعتراض اه (قوله فاما القتال الخ) قال البعض لا يصح تقدير القول هنا لأن المعنى ليس عليه ولم يدم بحجة
الاعتراض فتدبر اه وتعليل ما بطلان المحجة المعنى والاعتراض على تقدير القول هنا ما محجة المعنى فواضح ما محجة
الاعتراض فاشتمال الالف على إعادة لفظ المتدافع في الربط فانهم وقوله سير منصوب على أنه اسم لكن
وخبر ما حذف أي ولكن لديكم سير أو على المصدرية أي تسرون سير أو اسم لكن محذوف أي ولكنكم
كذا في شرح شواهد المعنى للسبوطي وقوله في عرض المواقب كبايعين المهمة والاضاد المجهمة أي شقها
واحتياط وقد يحذف من قال جمع عرصة الدار والمواقب جمع مركب وهم القوم الراسخون على الأبل
أو الخليل للثمة اه الشارح والعين في عرض مكسورة كأي في القاموس (قوله أو أندور) كأي قوله صلى
الله عليه وسلم أما موسى كافي أنظر إليه إذ يخبر في الوادي وقوله عاشقته مرضى تعالى عنها أما الذين جمعوا بين
الحج والعمر طافوا طافوا واحدا وأما قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال بشرطون فيجوز أن يكون
مما حذف فيه الغاء تبع القول والتقدير فاقول ما بال رجال كذا في بعض النسخ وقد قال ما حوزة في الحديث
الثاني يجوز في الحديث الأول وقول عاشقة وفي بعض النسخ أو ندور ونحو ما خرج الضاري من قوله صلى
الله عليه وسلم أما موسى كافي آخر ما تقدم وفي بعض النسخ أو ندور ونحو ما خرج الضاري من قوله صلى الله
عليه وسلم أما بعد ما بال رجال وقول عاشقة أما الذين جمعوا بين الحج والعمر طافوا طافوا واحدا وأما
التفصيل الخ وفي بعض النسخ غير ذلك (قوله كأي تقدم في آية المقرة) هي فاما الذين آمنوا فيعملون الخ ثم
أما إن يتقدم بها مجمل أي فيغفر في الناس أو برادياتةصيل فيها ذكر أسبابه مفصلا كل منافع الآخر وان
لم يكن ثم مجال (قوله وقد ترك ذكرها) أي في مقام التفصيل (قوله أو بدل في ذلك) أي القسم المحذوف
ما ذكر في معرضه وهو والراضون الخ (قوله فكانه قيل الخ) برده أن هذا يقتضي أن قوله والراضون
هو المقابل سقطت عنه أما والغاء لأنه محذوف للدلالة عليه بقوله والراضون الخ كما هو مدعاؤه ولأننا لم
(قوله وعلى هذا) أي كون قوله والراضون في العلم الخ موضع القسم الثاني قائما مقامه فالوقف على الآية
لأن الراضين عليه لا يثرون فيكون قوله والراضون في العلم الخ متعلقا بعملة وثبده قرآن مسعودان
تأويله الاعتدال الله بأن النافعة وقراءة أي وابن عباس في رواية طائوس عنه ونقول والراضون وثبده ما قبله
أن الراضين لم يعلموا المتشابه لم يكن لقيد السوخ فائدة لا يشترك أهل أصل العلم بل الإسلام مطلقا في هذا
الحكم إلا أن يقال لخص الراضين بالذين كملتهم أي ثبت على هذا الحكم كالتأني قال السعدون حتى أنه ان
إرديا بالمتشابهة لا سبيل إليه لخلق فالحق الوقف على قوله والآلة وان أرديها بالمتشابهة بحيث يتناول الجمل

وابتغاء أوله أي وأما غيره فيؤمنون به ويكون معناه إلى ربه ويدل على ذلك قوله تعالى والراضون في العلم
يقولون آمناه كل من عنده نبأ كل من المتشابه والحكم من عند الله تعالى والإيعان هما واجب فكانه قيل وأما الراضون في العلم فيقولون
وعلى هذا فالوقف على الآية

وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة السابقة فتأملها وقد تأتي أغير تفصل نحو أما زيد ٢٩ فطلق وأما التوكيد فدل من ذكره وقد

والأولى فالحق المطف اه (قوله وهذا المعنى) أي كون الذين في قلوبهم زيغ يعنون ما تشابه منه وغيرهم
يؤمنون بالله من عند الله والمشار إليه في آية البقرة يعني فاما الذين آمنوا فليعملوا الخ وعبر بالاشارة لعدم
صرامة آية البقرة في المعنى المذكور لان انقسام الناس فيها الى قسمين في خصوص ضرب المثل بالبعوضة في
فوقها به يعلم كل ما في شيعتنا من المؤاخذه ثم هذا يقتضي أن المؤمنين يقتضاه كفار لتصریح آية البقرة قال الكفر
وهو محمول على من وجد منه في انقامه ما تشابه وتماوله كقوله وهذا كله فالتأمل اه (قوله وقد تأتي أغير
تفصيل) أي لا تفلاوا ولا تقدر ابرام انتم في التفصيل وقد في نحو أما زيد فقار فقد نكتت (قوله شرحه)
أي بيانه (قوله فضل توكيد) أي توكيداً لافاضلا (قوله وأنه بصدد الذهاب الخ) هذا هو ان الذهاب لم
يحصل بالفعل وهو خلاف ظاهر ذهاب (قوله عزيمه) أي لا يمينه (قوله قلت أما زيد ذهاب) بوجه التوكيد
أن المعنى مهما يكن من شيء نزيد ذهاباً فتدلى على ذهابه على وجود شيء ما وهو محقق والمعلق على المحقق
محقق ولذا راجعوا في بعد التي في ان تطعن أن تكون من متطقات الجزأ لان اطلاق الشرط بالكلية انب
بغرض التأكيده لا أعظم تحققتا وايضاً لا داعي لتقييد الشرط بسببه ولا لجله لظلال غير انفسه
لتقصده امثال الحديث (قوله في تفسيره) أي تبيين حاصل معناه لما يأتي في الشرح (قوله مدل) أي متع
(قوله وهي قائمه مقامهما) قد يقال ان اما لم يتم الاقام مقامهما ما تقدم عن سيويه في تفسيره أما في الذهاب
لا يدل على قيامهما مقامهما وهو شرط الله بلاحظه شرط أما المحذوف بعده فافتال ثم أتت في كلام ابن
المجايب ما يؤيد هذا الصحت حيث قال هي لتفصيل ما في نفس التكم من انفس متعددة ثم قد ذكر الانقسام
وقد ذكر قسم ويترك الباقي والتمزوا حذف الفعل بعده الجبري على طريقة واحدة كما التزموا حذف متعلق
الظرف اذا وقع خبرا والتمزوا يقع خبرا وبين خبرا ما هو كالامور من الفعل المحذوف والصحيح أنه خبر من
الجملة الواقعة بعد الفعل المقدم عليها لفرض العوضيه وكرامة تاولا الفاء أو للتبيين على أن ما بعد أمأهوا النوع
المقصود جنسه التفصيل من غير ما في الجملة الواقعة بعد الفاء وكان قياسه أن لا يقع الفروغ على ابتداء
لان الفرض الحكم عليه بما بعد الفاء لكنهم خالفوا ذلك في مواضع ايذاناً من أول الامر بان التفصيل باعتبار
الصفة التي ذلك النوع عاين في الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولاً به أو غير ذلك فخرقوا ما اقيم
فلا تفرقوا ما اكرام الاميراء كرم زيد اه مع بعض زياده وحذف وصدره عارضة على أن التفصيل لازم
لاماد الخاوه وخلاف الراي كما علمت (قوله تضمنها معنى الشرط) الاضافة للبيان ان اربعا بشرط التعلق
وسبقية ان اربعه الاداة ومعناه التعلق وقد بحث في الملة بانها التامتن في قيام اما مقام اداة الشرط ودون قيامها
مقام فعله فتأمل (قوله من اسم واحد) أي أو ما هو غير ذلك كملة الشرط والجار والمجر وقل الذم ما مني واذا
امتنع الفصل باكثر من اسم واحد اشكل قول بعضهم في قوله تعالى فاما الانسان اذا ما ابتلاه فاعرفه ومنه
في قوله اي كمن ان الظرف متعلق بقوله لا يلزم عليه الفصل بالمبتدأ ومعمل الفعل فتأمل اه واختار
في موضع آخر تعلقه بمضاف مقدراً أي شأن الانسان لان نحو الشأن والقصة وان غير والبناء والحديث يجوز
انما الحاق الظرف خاصة بمتن معانها الكون والحصول قال تعالى وهل انا لكم ائتسوروا والمغرب
وهل انا لكم حديث ضيف ابراهيم المكيين اذ دخلوا عليه يعني والشئ وما يتعلق به في حكم الشئ الواحد لكن
يرد عليه أنه لا يصح الاشارة عن الشأن بأنه قول اذ الذي يقول نفس الانسان فالاول جعل الظرف خالاً من
الاتسان بناء على محي وخالها من المبتدأ وقد دفع الاعتراض بحمل بقوله على تقدير ان (قوله لا يفصل بين اما
والقامه محبلة تامه) هذه امهوه من التسمية اثاني وانما اعاده لاجل استثناء الدعائية واختار بالتامنه من جملة
الشرط (قوله بشرط أن يتقدم الجملة الخ) بوجه ان اما كاتمة مقام الفعل فلا يلها الفعل وفيه ان الدعائية
لا تقتصر في الفعلية سم وقد يحاج بان الامية آخرت بحري الفعلية لطرد الباب (قوله فروح الخ) هذا
جواب اما جواب الشرط محذوف مدلول عليه بجوابها هذا مذهب البصريين وصححه ابراهيم وغيره قال
بن هشام وانما توكيد ذلك لوجه من أحدها أن القاعدة أنه اذا جتمع شرطان ولم يذكر بعدها الجواب
بواحد من امور ستة • • احدها المبتدأ كالايات السابقة • ثانيها الظرف نحو اما في البارز زيد • ثالثها الجملة الشرطية نحو فلان كان

من المتقرين فروح ورجحنا لا يأت

* رابعها اسم منصوب
لفظا وهو لا بالجواب
نحو فاما البتيم فلا تتهر
الآيات خامسها اسم
كذلك معمول المحذوف
يفسر ما بعد الفاء نحو
أما زيد فانه به وقرأة
بهم وأما شود
فهذه اسم بالنصب
ويجب تقدير العامل بعد
الفاء وقبل ما دخلت
عليه لأن أمنا ثابته عن
الفعل فكانت فاعل
والفعل لا يبي الفعل
سادسها ظرف معمول
لأما لفهما من معنى
الفعل الذي ثابت عنه
أول الفعل المحذوف نحو
أما اليوم فاني ذاهب
وأما في الدار فان زيدا
حائس ولا يكون العامل
ما بعد ان لان خبر ان
لا يتقدم عليها فكذلك
معموله هذا قول سيبويه
والمازني والجهوري خالفوه
المبرد وابن درستويه
والفراء والمصنف
في الخامس سبعها
العيب قدوة عيب
بالنصب وأما قرينها
أفضلها ما فيه دليل على
أنه لا يلزم أن يتقدمها
يكن من شيء بل يجوز ان
يتقدم غيره مما يليق
بالحصل اذ التقدير هنا
مهما ذكرت

واحد كان الجواب لاسمهم الثاني أن شرط أما قد حذف فلو حذف جوابها لم يحصل اجتماعها اه وزعم
الخنس أن الجواب المذکور لا ماؤداه الشرط معا ولو عي في أحد قوله ان الفاء جواب ان وجواب أما
محذوف وقوله الثاني كالأول فأفاده الشئني قال الدمامني وأما ان ان يقول لانسلم أن الكلام من باب اجتماع
شرطين بعدهما جواب واحد بل ما بعد الفاء جواب أن وان وجواب أما الفاء داخله عن أن يتقدرا
والاصل معه أن يكون من شيء فان كان المتوفى من المقدر به فينزع روح فانبأ ما منساب مهما يكن من شيء
وقدم الشرط على الفاء راعى قاعدة الفصل بين أما والفاء فالتقي فأتى الأولى فاجواب أما والثانية
فاجواب ان فحذفت الثانية لأنها التي أوجب التثقل والان الحذف بالتوالي البقي (قوله اسم منصوب
الخ) قال الرضي وبقدم على الفاء من أجزاء الجزء المفعول به والظرف والحال والمفعول المطلق والمفعول له
واعتاجز غناعل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها مع امتناعه في غير أما لان الفاء بعد أما من حلة عن محالها
كما تقدم ولان التقديم لأغراض مهمة سبق ذكرها فلا يلتفت معها إلى ذلك المانع الصناعي (قوله لفظا أو
مع لا) مثال الأول فاما البتيم فلا تتهر وأما السائل فلا تتهر ومثال الثاني وأما نعمة بل فقد ثبت ولذلك
قال الآيات (قوله اسم كذلك) أي منصوب لفظا ومحلها مثل الآيات من الأول ومثال الثاني أما الذي
يكره ما ذكره مدامني (قوله بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه) بأن يقال فيه يسيأه يسيأهم (قوله لان أما
ثابته عن الفعل الخ) هذا التعليل أغني عن وجوب تقدير العامل بعد الفعل ولا ينتج وجوب تأخيرها عن
الفعل ولا وجوب تقدمه على مدحها وقد عمل الأول بان العامل المتقدر هو الجواب في الحقيقة وبأنه لو قدر
قبل الفاء وبهذا المعمول لزم الفصل بأكثر من واحد والثاني بأن حق المفسر بفتح السين التقديم
على المفسر بكسرهما (قوله والفعل لا يبي الفعل) وأما زيد كان يقول في كان ضمير فاعل اه معنى
ونظر الدمامني في التعليل بأن أمنا ثابته عن حلة الشرط لأفعله فقط فنحو الجواب في الحقيقة بكونه مقدما لهما
أي لفصل بالفاعل الموجود تقدير أو قد يدفع النظر بان الفعل الذي ثابت عنه أما الذي ذكره ضعف مرفوعه
عن أن يكون فاعلا لخاصة مرفوع زيد كان يفعل فاعمل (قوله ظرف) بانه في الشامل للجرو وكما
مثل (قوله لفهما من معنى الفعل الخ) فمعنى هذا تكون ثابته عن فعل الشرط معنى وعلا وعلى الثاني
معنى لاعلا (قوله والفعل المحذوف) أي الذي ثابت عنه وأولتويع الخلاف (قوله نحو أما اليوم فاني
ذاهب الخ) لا يخفى أن القصد أن الذهاب اليوم والحلوس في الدار فهذا مما لا يتوهم منه المبرد ومن وافقه
ولا يلتفت مع أمنا مانع التقديم وان تعد ذلك لكونه لأغراض مهمة كما سبق (قوله هذا قول سيبويه الخ) قال
الدمامني اذ عرفت أن مذهب الجمهور في نحو أما اليوم فاني ذاهب كون الظرف معمولا لفعل الشرط أولا
ما كان الفاصل بين الفاء وأجزاء ما في شرط الفعل لا الجواب والفاء ليست من الأجزاء الاصلية بل
هي في داخله على الجواب فخلص أن الفاصل بين أما والفاء تارة يكون جزأ من الجواب نحو أما زيد فاني ذاهب
اذا التقدير معها ما يكن من شيء في ذهاب وتارة يكون جزأ من متعلقات فعل الشرط نحو أما اليوم فاني ذاهب
اذا التقدير معها ما يكن من شيء اليوم وأما الفاء في جميع التركيب فاعلمت تدخل على الجواب كما في المثال الأخير أو
على شيء منه كالمثال الذي قبله هذا كله على مذهب الجمهور اه (قوله وخالفهم المبرد الخ) أي فقالوا بعمل
ما بعد ان فيما قبلها مع أمنا خاصة نحو أما زيد فاني ضارب كالأول وان ومنه المبرد به معام ولا يقتضيه قياس صحيح
قال وقد رجح المبرد إلى مذهب سيبويه في أحكام ما لا بد عنه وقال الزجرجي جوعه مكتوب عندى بخطه
اه سبوطي فعلم أن مخالفتهم ليست في الظرف فقط وإن أوجه من صريح الشارح نعم تخصيص الظرف قول
أخرجاه السبوطي بعد ذلك قال شذواهل هو أي قول هو لا يهنا على جواز تقدمه أو التوسع في المعمول
رابعها اه والثاني هو الظاهر والمتمين (قوله اسم) أي على قوله وصف والرائح الكثير الرفع
تقدمه الرضي عن سيبويه (قوله بالنصب) أي على أنه مفعول للفعل المحذوف الذي ثابت عنه أما وهو
ذكرت لأما قياسا على نصبها الظرف كما رأنا فلان الحرف لا ينصب المفعول به وان نصب الظرف لثابتاته
عن فعل كما سيذكر الشارح ذلك بما لفتي وغيره وقال الرضي على أنه مفعول به لما بعد الفاء لأن معنى

وفي ذلك انخرج اما العلم فاعلم انه لم يقدّر احد من محاقيل انه مقبول مطلق معقول لما بعد الفاء او مقبول لاجل ان كان معروفا ولا ان كان متكررا وفيه دلائل اضعاف ان اما ليست اعماله لانه لا يعمل الحرف في المقبوله * السادس ليس من اقسام اما التي في قوله تعالى اما اذا كنتم في الميول والاتي في قول الشاعر * يا خرواشة امانت ذانقر * بل هي فيها كتمان والاتي في الآية ام المنقطعة وبالاستغناء عن ادخالت الميم في الميول والاتي في البيت ان المصدريه وما للمزيد وقد سبق الكلام عليها في باب كان * السابع قد قيل سم اما الاولى بانه استغناء للضعيف كقوله رايت رجلا عابا اذا الشمس عارضت * فيضي واي بالغني فيضصر ٣١ (ولا يولي زمان ابتداء اذا انتاعها

وجوده عندنا) أي لولا وجوده عندنا أي لولا الاستعمالان أحدهما أن يدل على امتناع شيء لوجوده وهذا ما أراد به بقوله إذا امتناع أبو حنيفة عند أي اذار بط امتناع شيء لوجوده ولا يراى فيه ما وقع في ضمان حيث قد مبتدأ ما تراه به حذف خبره غالبا وقد سريان ذلك في باب البتة وارجوا الجواب لوجوده واضح أو مضارع مجزوم برفان كان الماضي مشتاقا من باللام غالبا نحو لولا انتم أنكم مؤمنين ونحو قوله لولا الاصلاح لولا ان كان لي من بعد خطي في الرضاء به وان كان منفي بقر من انا لنحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكناكم من أحد أبدا وقوله والله لولا الله ما هتدينا وقوله لولا ان أوس نأى ما ضيع صاحبها وقد يفسر بها المتني كقوله لولا ان فلان فلان فلان

ذو عبيد عندهم ومعنى افضلها اغلب في الفصل (قوله وعلى ذلك) أي جواب تقدير ما سبق بالحق (قوله فهو أحسن الخ) أي لاطراف في كل موضع واصله الفعل في العمل (قوله مقبول مطلق الخ) فانه لا ياتي في نحو اما العلم قد وقع لوفاته عالم اولا فله لوجوده ما منع من عمل ما بعد تالي الفاء في مقابله وهذا على مذهب الجمهور وفيه ما مر دما مني (قوله او مقبول لاجله) أي للفعل المحذوف والتقدير به ما ذكرت أحد لاجل العلم وقوله وحال أي من مقبول الفعل المحذوف والتقدير به ما ذكرت شيئا حال كونه علما لكن تقدير الفعل على هذا معرفة أولى ليكون صاحب المال معرفة (قوله ليست الصامية) أي فمابعد ما قطع الان لاصل في العامل الاطراف واما لاجل في المقبوله فبالظواهر ان غيره كذلك (قوله اما التي) اسم ليس لانتم اما (قوله اما المنقطعة) أي لمجرد الاضرب وتسميتها منقطعة على رأي الكوفيين واما البصر بون فلا يهون أن التي لمجرد الاضرب متصلة ولا منقطعة كما سلف (قوله وما الاستغناء) أي التي استغفهم بها وحدها ان جعلت ذات موصولة أو معذرا انزكت ذاتها مع ما وجعل المجموع اسم استغفهم (قوله الاولى) تميم (قوله عارضت) أي ازلعت بحيث تقابل رأس فيضي يفتح الماهل الملهة منار على معنى كسر هاء فيض أي برز ويخسر بالماهل الملهة وتفتح الصاد الملهة مضارع خسر بكسر الصاد أي آله الرد في اطرافه اه شئني قضيت البعض يحصر بالهاء الملهة خطأ وكذا ما انتصاه منيه من أن قول أبي الغلام العري

لواخسرتم من الاحسان وركبكم * والذهب بمجر لا فراط في المنصر بالهاء الملهة نعتا وانما هو بالغاء الملهة فائدة قد تحذف أو ما يطرد ذلك قبل الامرو التي نحو وربك فكبروتها بل قطعه وال رجزا غير في ذلك فليحسوا لولة الزيد فاضر بتولا زيدا فاضر به بتقدير ما انظر حاشية السيوطي على الغني (قوله الانتداء) أي البتة كما كسب اليه الشارح والافق في عقد التفتيش (قوله ولا يرا) عطف تفسير على ربطا (قوله في باب البتة) أي عند قول المصنف بعد لولا غالبا الخ (قوله لولا الاصلاح) بمادة ملهة وخاء بمجهمة أي الاستماع وقوله في الرضاء به بقوله رجاء (قوله وان كان منفي) هذا مقابل قوله فان كان الماضي مثبتا لعله يعرف قوله وان كان منفي يرجع الى الماضي ومن العلوم ان لم لا تدخل على الماضي نقولا لبعض تبعات شخا قوله وان كان منفي أي بذر لم فان كان منفيها المتعنت اللام لامر قوله وقد في المعنى في الماضي هتايان يكون مجاوه وظاهر ضنيع الشارح لا يجوز لولا لاقت لاقصد (قوله وكمرطون الخ) تقدم الكلام عليه في حروف الجر (قوله نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته الخ) أي التخصيم واعلمكم بالقرينة (قوله التخصيص) مبالغة المحض قال ضميمي كذا أي رغبه في فله فاذا أردت ما بعد التخصيص والمبالغة فيه قيل حصته (قوله المواتنة) أي لها (قوله يرا) أمر من ما زعمه من (قوله وهلا) عطف على الضمير المحرر وروا إعادة الجارح لولا ذلك عندنا لانتظم كاسر (قوله اولينها) أي هذه الادوات الخمس (قوله الفعل) أي تخبري اذا طاعني بالطلب (قوله أي المضارع الخ) قال الغارضي قال سيونيه انما هي الادوات المذكورة كلها التخصيص سواء اولها ماض أو مضارع أو بالحق بن بابا شان ولين المستقبل كن

أبقت نواهم لنار وحوالا حسدا وقد يحسبونها الميث كقوله لولا زهر جفاني كنت منصرفا وقوله وكمرطون لولا لمحت كما هو جارحه من قتل النسي منهوي واذ دل على الجواب دليل جازح فهو ولولا فضل الله عليكم ورحمته وان الله تواب حكيم والاستعمال الثاني أن يدل على التخصيص فخصان الجمل الغلطيق بشاركه في ذلك هلا والاولون لعلها والاي لا تخفف وقد اشار الى ذلك بقوله (وجها التخصيص من وهلا) والاولون لعلها (فلا) أي المضارع أو ماضى تارة نحو لولا ان تغفرون الله وغفر لولا انزل علينا الملائكة ونحو لوما فانينا باللائكة ويحسبونه هلا نسأل الانس والانس قد قيل الجنة ونحو لا تقاوتون زمانا كثرنا بها انما بهم

والعرض كالتخصيص لأن العرض طام، والعرض فز طام بحث (وقد يلها) أي ثبيل هذه الأدوات (السم بفعل مضمر
 عاق أو بظاهره مؤخر) فالأول نحو قوله هلاز يدا تضر به فز يدا عاق بفعل مضمر بمعنى أنه مفعول للفعل المضمر والثاني نحو قوله هلا
 ز يدا تضر ب فز يدا عاق بالفعل الظاهر الذي بعده لأنه مفعول له (وتنبيهات الأول) تردها الأدوات لتوبيخ والتنديم فتخصيص
 بالماضى أوفى تأويله ظاهر أو مضمر ٣٢ نحو لولا أعا عليه ما به شهدا فلو لا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله فرانا أله ونحو

قوله تعدون عقر النجب
 أفنسل مجدكم * بنى
 ضبوطرى لولا الكمي
 المقنما أي لولا تعدون
 الكمي بمعنى لولا تعدتم
 لأن المراد تو بضمهم على
 ترك عهده في الماضى
 وإنما قال تعدون على
 حكاية الحال ونحو قوله
 أثبت بعبد الله في القيد
 مؤثقا * فهلا سجد إذا
 اتخاها والغدر أي فهلا
 أمرت سجداه الثاني قد
 يقع بعد حرف التخصيص
 صند أو خبر فيقدر المضمر
 كان الشائبة كقوله
 قيت لبسلى أرسلت
 بشفاعة إلى فهلا نفس
 لبلى شفيعها أي فهلا
 كان الشأن نفس لبلى
 شفيعها الثالث المشهور
 أن حرف التخصيص
 أربعة وهي لولا ولوما ولها
 والابا تشديد لولا
 ذكر في التسهيل
 والكافية سواهن وأما
 الأبا فتعريف فهي حرف
 عرض فذكرها مع
 حرف التخصيص يحتمل
 أن يريد أنها قد تأتي
 للتخصيص ويحتمل أن
 يكون ذكرها معهن
 مشاركتها في الحسن

فخصيصا الفاعل على الفعل ليغسله نحو هلا تضر ب اللص وإن ولين الماضى كن تو يخاله تخصيصا لامتناع
 طلبا الماضى نحو لولا ضربت اللص أي لى شىء مضمر به وقال سيمويه أن فات الماضى فلا فوت مثل قوله
 اه ولا يمد عندى أي من بالاشتراك إذا دخل على الماضى كن تو يخاله في ترك الفعل في الماضى وتخصيصا
 على فعل مثله في المستقبل فتدبر (قوله والعرض كالتخصيص) أي في كون كل طلبا (قوله وقد يلها الخ)
 قال في الحق وقد فصلت من الفعل يادو يذا معمر له وبجمله شرطية مفعلة فالز نحو ولولا أذا مضمره
 قلت فلو لا أذا هم باستأنصروا أو الثاني والثالث فلو لا إذا انفتحت الحلقوة إلى صادق المعنى فهلا تر جحون
 الروح إذا انفتحت الحلقوم أن كنتم غير مروين وحالتكم أنكم قد أهملون ذلك ونحن أقرب إلى المهتضم منكم
 بلمنا أو بالملكة ولكنكم لا تشاهدون ذلك ولولا الشائبة نا كسد الأولى اه والقسمان الأولان
 بملها ما انظم (قوله مضمر) أي محذوف بدل عليه الكلام لفظا نحو هلاز يدا تضر به أو مضى نحو هلا
 ز يدا غضبت عليه أي هلا أهنت زيدا أو تركت يدا وقوله أو بظاهره أي مذكور (قوله لتوبيخ) أي
 التذم على ترك الفعل والتنديم أي الإيقاع في التندم وجعل شغوا والبعض العطف من عطف المزوم على
 اللازم وحله من العكس صحيح بل أظهر (قوله تعدون عقر النجب) جمع ناب وهي الناقة المستنة وضبوطرى
 بالصاد المحجمة والطاء المهملة أنراة الحماة والكمي الشجاع المتكفي في سلاحه والمقتنع الذي على رأسه
 بضة حد يثنى (قوله معنى لولا تعدتم) وأغلام بقدر عدد تم من أول وهله لأنه لا دليل عليه إذا فعل
 المذكور والمضمر بالمحذوف مضارع (قوله لأن المراد الخ) قال الدماميني يصح أن يراد تخصيصهم على عهده
 في المستقبل وهو متضمن لثوبتهم على تركه في الماضى (قوله في القيد) بكسر القاف سسر من جلد غير
 مدبوغ سم (قوله فيقدر المضمر) أي الفعل المضمر (قوله أرسلت) في محل نصب مفعول ثالث لنبت وقوله
 بشفاعة أي بى شفاعة يشفعها (قوله أي فهلا كان الشأن نفس لبلى شفيعها) أي ليحصل اللقاء ولأنه
 لا أكرم عليه ما نحى بشفع ما عنده بدليل قوله بعد هذا البيت

أأكرم من لبلى على فتنتى * بالهلام أ كنت اسرأ لأطبعها

فنفص ممتد أو شفيعا خبر أو بالهلام الجمل خبر كان الشائبة المحذوفة وكان هاء بمعنى يكون لوقوعها بعد
 حرف التخصيص وأغلام بقدر يكون من أول وهله لأن اليهودي خبرها الموضع تقدر كان حمل عليه هذا
 الموضع وقيل التقدير فهلا تشفع نفس لبلى لأن الأضمار من جنس المذكور أفس قال في المحسن وشفعها
 على هذا خبر محذوف أي هي شفيعها (قوله ويحتمل أن يكون الخ) استشكل بسلاط من التخصيص عليها
 وأجيب بأن المراد من مجموع الأدوات الخمس (قوله وفتر بمعناها من معانها) لاجتماع العنيتين في
 مطلئ الطالب (قوله أصل لولا ولوما الخ) عبارة الفارضى والأبوذود أن أدوات التخصيص كلها مفردة وقيل
 مركبة فهلا من لولا والتنفير لولا ولوما من لور وحى النفي والأبا تشديد من أن ولوا فقلت الثون لا مواد دعت
 وقيل أصلها هلا اه وقال قبل ذلك ألا الخففة بسيطة في التخصيص وقيل مركبة وأما التي للعرض
 والأبا فتعريفه بسيطة كسبى في باب لا اه (قوله ولولا تنق) أي تعدل وقوله در القوم قال في القاموس
 الدر المبل والوجع في القنوق نحوها (قوله فتوّل بولم) فتكون والامتناعية تدخلة على لا النافية وقوله
 أو تحصيل المختصة بالأسماء فتكون لولا الامتناعية والدليل على جعلها بأحد هذين العنيتين السابق وقرن
 جولها باللام

الاعتبار بالذى والألف واللام

الاختصاص بالفعل وقرب معناها من معانها ويؤيد قوله في شرح الكافية والحق بحر حرف التخصيص في الاختصاص
 بالفعل إلا التصديدها العرض نحو الأترونا خاتمة أصل لولا ولوما وركت مع لا وما هلا مركبة من هل ولا ولا يجوز أن تكون هلا
 فاعل من الهاد من وقد نيل الفعل لولا غير مفعلة تخصيصا كقوله أنت المداير والم ومن سرت هلا لا تقوم دره القوم لاخلفوا فتوّل بولم أي
 لو لم تقم أو تحصيل المختصة بالأسماء الفصل صلة لأن مقتدره على حيد سم بالعدي والله تعالى أعلم (الاعتبار بالذى والألف واللام)

السامع قوله بالذي به السمية بالباء التمهيدية لا على الخبرية لان الذي يحمل في هذا الباب ٣٣ مبتدأ الخبر كاستقفل غله فهو

في الحقيقة مجزئة فاذن
قبل أخبر عن زيد بن
قائم زيد فاعني أخبر عن
مسمى زيد بواسطة تغيير
عنه بالذي وهذا الذا
وضحه التحوين
للتدري في الاحكام
التحوية بكم ما وضع
النصر بفسون مسائل
التمرين في القواعد
للتصرفية وبعضهم
بسمي هذا السباب
السك كال شارح
وكثيرا ما صار الى هذا
الاخبار لقصد
الاختصاص او تقوى
الحكم او تشويق
السامع او اجابة المعنى
انتهى والكلام في هذا
الباب في اسر من الاول
في حقيقة ما يخبر عنه
والثاني في شرطه وقد
أشار الى الاول بقوله
(ما قيل أخبر عنه بالذي
خبره من الذي مبتدأ
قبل استقر ما هو موصولة
مبتدأ أخبر خبرها
ومبتدأ حال من الذي
الثاني والذي الاول
والثاني في المبتدأ
لا يحتاج الى صلة لانه
انما أراد ان يفسر الحكم
على انظروا لانها
موصولة والتقدير
ما قيل لك أخبر عنه بهذا
اللفظ أعني الذي هو خبر
عن لفظ الحال الذي كونه
مبتدأ ما استقرأ أولا (وما
سواها) أي ماضوي

منه لما التي ومثلي الذي والي وجهها وما غير ذلك من الموصولات فلا يخبر به (قوله السمية) فمضى أخبر عن
زيد بن قائم زيد بالذي أخبر عن زيد بسبب التعبير عنه بالذي وقال ابن الجاحظ انها بالباء لا بغيره أي أخبر عن
زيد بموصولة الى هذا الاخبار المقصود بالذي وقال أبو حيان انها مخفية عن اه سمع على الاخبار عن قولنا عن
زيد متلافي الباء وأشار في التوضيح الى انه متعلق بمحذوف حال أي معبر عنها (قوله أخبر عن مسمى
زيد بواسطة الخ) يعني أن مسمى زيد مخبر عنه بمعبر عنه بالذي وخبر معبر عنه زيد (قوله وضحه التحوين الخ)
ويشعر الى أبواب العو كالب الفاعل والمبتدأ والخبر وما بعده ما جميع المقولات وغيرها كقول الطالبين
استحضار الاحكام التحوية فيكون له بالامتحان مله في بقوى به على التصرف فانهم اذا قالوا أخبر عن الامم
الغلاف من الجملة الفلانية بالذي بعد سياتهم طريقه الاخبار به فلا بد من ذكر كثير من المسائل وتدقيق النظر
فيها حتى يعلم هل ذلك الاسم معبر عنه بالخبر أم لا (قوله للتدري) أي التمرين والتجريب (قوله
كما وضع التصريفون الخ) فكما يقال في جهة الامتحان للطالب كيف تفي من قرأ من جعفر وما شبه يقال
كيف تخبر عن هذا الاسم بالذي ونحوه فكما لا يحسن أن يبين من اللفظة غير ما الامن برع في التصريف
لا يعرف حقيقة الاخبار بالذي ونحوه الامن ينسخ في علم العربية اه سندوي واذا ثبت من قرأ من جعفر
قلت قرأ والاصل قرأ لم يزد من قبلت الثانية فلم يأت الياء انما في الاشياء والنظائر التحوية بلسيوطي قال ابن
جني قال ابو علي الفارسي سألت ابن خالو به بالسامع من مسئلة في ما عرف السؤال بعد أن أعده ثلاث مرات
وهي كيف تفي من وای مثل كوكب على قراءة من قرأ فاذن بقل حركة الهمزة على الدال وسدتها ثم تحميه
بالواو والنون ثم تصفیه الى نفسك وجوابها أنه في الاصل وای نحو كوكب فان قلت الياء ألقاها فكما
وانفتاح ما قبلها فصار وای ثم نقلت حركة الهمزة الى الواو الساكنة وحذفت فصار وواتاجتمع واوا في أول
الكلمة فقلت الأولى هز فصار واوا فاذا جمعت بالواو والنون قلت او وون يحذف الالف لانتقام ما ساكنه مع واو
الجمع كما في مصطفون فاذا أضفته الى نفسك قلت أوى يحذف نون الجمع للاضافة وقلبوا و الجمع به
لأجتماعهم الباء معي احدا هما بالكون وادغام الياء في الباء اه ملخصا وهذه القصة مأثورة بدق ابن
هشام في المتن ابن خالو به من النسخة الضعيفة (قوله باب السبك) أي سبك كلام من كلام آخر كما أفاده الشارح
على التوضيح (قوله وكثيرا ما صار الى هذا الاخبار) أعني لا يقيد كونه من مسمى اسم في تركيب آخر فانهم
(قوله لقصد الاختصاص) كقولك الذي قام زيد بدر دأ على من قال قام عمر وأقول قائم زيد وعمر وأزالة لشك
الشارح القائم (قوله او تقوى الحكم) لان في هذا الاخبار اسنادين الى الضمير وإلى انظارهما فهو أقوى مما
فيه اسناد واحد (قوله او تشويق السامع) كقولنا وصف ناقص صالح عليه الصلاة والسلام
والذي حارت العربية فيه • حيوان مستحدث من جناد

ابن عازي (قوله قبل) ظاهره وجوب تقديم المبتدأ في هذا الباب على الخبر وعليه نص جماعة من النحاة وفي
البسيط أن ذلك على جهة الاولى والاحسن وأنه يصح أن تقول زيد الذي ضرب عمرو على الجواز بلزاد أفاده
المرادى (قوله وما سواها) أي من قبضة اللمعة (قوله عائدها خاف معطى التكرار) أي خلف الاسم الذي
يكل به الكلام بعد تركيب الاخبار وكلامه بعيد ان الضمير الذي يخلف اسم المتأخر لابد من مطابقة الموصول
لكونه عائده بلزم عند الجموع وكونه عائدا لانه عائده على غالب لان الموصول في حكم القائب ولو خلف ضمير
متكلم أو مخاطب أو جاز بعضهم مطابقة الخبر في التكلم والمخاطب كان يقال في الاخبار عن تاليفه من
بالفتح الذي ضربت أنت ومن تاليفه من تاليفه الذي ضربت أنا كما في المرادى وانما نحن في الجمهور وذلك
هنا مع نحو يزعمه أنت الذي قاموا في الذي قتله لم يلزم هنا أن تكون قاعدة الخبر حالة في المبتدأ وذلك
خطأ بخلافه ذلك واعلم انه لو كان الاخبار عن زيد بن حارث يدرع ووجب كونه خلف المستتر لخص
الفصل يشعر بين المحذوف عليه فيصع العطف تقول الذي جاءه وعمر زيد فلفظ هو توكيد للضمير المستتر
الذي هو خلف وانما لو كان الاخبار عن زيد من مرتب يدرع ووجب احتج الى إعادة الجار في العطف على
الخلف بتمامه على شرط ذلك في العطف على الضمير المحذوف وتقول الذي مرتب به بعمر وزيدوه كذا

غير ان كان الظاهر فالضمر كالحاصل في نحو زيد ضربته لانه لا بد من تعني نعم يا حبيبي فمعمود ويجوز ان يحذف عن الثالث الذي زيد ضربته نعم
فالضمر المنفصل هو الذي كان متصلا بالمتصل قبل الاخر او الضمر المتصل الا خلف عن ذلك الضمر الذي كان متصلا بمتصله واخره ثم
هذا الضمر المتصل ان قدرته ربطا بالخبر بالمتلا الذي هو زيد في الموصول بلا عائد ونحو خرجت قاعدة الساب وان قدرته عائدا على الموصول
في الخبر بلا رابط والظاهر كاسم الاشارة في نحو وبأس التقوى ذلك خير وغيره ٣٥ مما حصل به الى ربط فانه لو اخبر عنه لم
يخبره والسابق وكالاسماء

ويناظر الجيش والتهنى والفظله أي عن ذلك الاسم الذي زيد بان خبر عنه ونحو بذلك من الاسماء التي
لا يجوز ضمها كالحال والتعني والاسماء العاملة على الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول واسم المبالغة
والصادر والمصفات المشبهة واسماء الافعال كذا في التصريح واعمال في باب الضمير عن الاسماء العاملة على
الفعل لان ضميرها لا يعمل عملها واخر اجها بالشرط الرابع كما رأوا من احوالها بالشرط الثاني كما صنع
البعض (قوله قبول الاستغناء عنه يا حبيبي) أي محبة وضع اجني موضعه وهذا يقيد بجواز الاخبار عن ضمير
الغائب الذي يجوز الاستغناء عنه يا حبيبي وله صورتان احدهما ان يكون عائدا لاسم من جملة أخرى نحو ان
يذكر انسان فتقول اقبه فيخبرنا الاخبار عن المبالغة التي هي اقبته هو موصوحي بذلك المصنف والاخر ان
يكون عائدا على بعض الجملة الا انه غير محتاج الى ربط بنحو ضرب زيد بغلام فلا يختم على مقتضى كلامه
الاخبار عن المبالغة لانه يجوز ان يحذفه الاجني نحو الذي ضرب زيد بغلام هو ا هـ ارادى ويقد انشاء عدم
جواز الاخبار عن المصغر في قائم اذ لا يتعني به يا حبيبي لا يجوز زيد قائم عمرو سم (قوله ضمير ان كان اظناراً)
فقيم في الاسم الذي لا يجوز الاستغناء عنه يا حبيبي (قوله المتصل الآن) أي بالمتصل (قوله وان قدرته عائدا على
الموصول الخ) ولا يجوز تقديره ارجاعا للمبالغة الضمير الواحد لا يعود لشئين نعم كان يمكن جعله لاحد او تقدير
عائدا لآخر بما يناسب الحال سم (قوله كاسم الاشارة الخ) فلا يقال الذي لباس التقوى هو خير ذلك (قوله
وغيره مما حصل به الى ربط) فلا يخبر عن زيد بما زيد به من ضربته بل يفتقر الى الذي زيد به من زيد لان زيد
رابط (قوله التي هي على البصر) كان المناسب ان يما على البصر لان الكلاب منصوبة (قوله الاستغناء عنه
بالضمير) خرج ما لا يجوز ضمها كاسم العاملة على الفعل كما مر (قوله لا يخبر عن الاظهار) قد نبهنا على
الذين جواز الاخبار عن مجرور رابط انما الضمير ولكن الحقيقة انه لا يجوز لان الضمير مبتدئ به ودعى
ما قبله وهو الموصول واقعا بعد ذلك يحصل له به اجماع يقرب به من الزكرة فان قلت
اذا قلت في رب رجل قام الذي به قام فاقم فاقم العائد ضمير قام لا به قلنا القاعدة في باب الاخبار ان
الضمير العائد خلف الظاهر المؤخر لا ضمير آخر ثم ان الضمير في قوله لا بد له من تمييز ولا تمييز فناد ما مضي (قوله
أوعى العامل والمفعول معا) كان عليه ان يز يدوصقة المفعول لان الاخبار عن الثلاثة كما يدل عليه البيان
الآتي (قوله وعن العامل مع المفعول الذي سأل الخ) فالتلفظ ضمير مستتر في سأل مكان استناده فلا يعدل الى
الانفصال بتأخيرها الى محله تصريح (قوله فلا يخبر عن لازم النصب) قال المرادى ولا عن لازم الرفع نحو اعم
الشوقيه نظرا زكريا وجاب بانه لما لم حالوا واحدا وهو الرفع على وجه مخصوص وهو الرفع على الابتدائية
أو ان خبره في القسم كان غير متصرف والاخبار يقتضي تصرفه لانه وان لم الرفع على الخبر به الا انه ليس خبرا
في القسم سم (قوله لا يخبر عن احده) أي في نحو ماينا في من احده لانه لو قيل الذي ماينا في احد لم يوقع
احدا في الاثبات وهو مجتمع عندا لجوروز كما رأوا (قوله ان يكون في جملة خبره) أي ليتا في الاثبات بصله للموصول
كما ذكره الشارح فلا يخبر عن اسم ليت ولعل وخبرهما ما لم يكونا بعض جملة خبر به نحو قال زيد ليت عمرا
قائم او لم يكر فاضل فيقال الذي قال زيد ليت قائم عمرو او ليت عمرا قائم والذي قال زيد ليت فاضل يكر او
لعل يكر او فاضل وعما لا يتصور الاخبار عنه مفعول لكن لان لكن لاتقع صلة وان كانت خبره لثلاثين
الاستدراك من غير مستدرك (قوله فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية) محله ما لم يكن بعض جملة خبر به والا لاجاز

عن المضاف الى المضاف الذي هو قرب من عمرو والكرم ابرز بوضع العامل مع المفعول الذي سأل بذكر قرب من عمرو والكرم
وهو الموصوف مع صفة التي سأل بذكر قرب منه والكرم والكرم الخاسر جواز استعماله مرفوعا فلا يخبر عن لازم النصب كسواء وهذا
السادس بخلافه ورد في الاثبات فلا يخبر عن احد وبار وغيره ثلاث يخرج عن استعماله في التقى السابع ان يكون في جملة
خبره فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية لان الجملة بعد الاخبار تجعل صلة والطلبية لا تكون صلة • الثامن ان لا يكون في احدى جملتين

عن المضاف الى المضاف الذي هو قرب من عمرو والكرم ابرز بوضع العامل مع المفعول الذي سأل بذكر قرب من عمرو والكرم
وهو الموصوف مع صفة التي سأل بذكر قرب منه والكرم والكرم الخاسر جواز استعماله مرفوعا فلا يخبر عن لازم النصب كسواء وهذا
السادس بخلافه ورد في الاثبات فلا يخبر عن احد وبار وغيره ثلاث يخرج عن استعماله في التقى السابع ان يكون في جملة
خبره فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية لان الجملة بعد الاخبار تجعل صلة والطلبية لا تكون صلة • الثامن ان لا يكون في احدى جملتين

الاعراب عنه نحو قال زيد اضرب عمرو ونطق زيد بـ اضرب عمرا على قياس ماسر (قوله مستقلين أي لا رابط لاحداهما بالآخرى مما سبق أي (قوله عطف مائس صلة الخ) هـ لـ زادوا والعطف على مائس صلة به غير الغاء ليكون شاملا لما اذا أخبر عن الاسم من الجملة الثانية فهو عمرو في المائس (قوله بغير الغاء) هـ ان لم يجر الواصل لاجل والاحزاب في الفارسي (قوله أو كان في الأخرى) أي الجملة الثانية للجملة المشتملة على الضمير الخلف (قوله لا تنفاه المحذور المذكور) وهو عطف مائس صلة على ما استقرت الصلة بالجملة المشتملة على الضمير الخلف (قوله وفي نحو قام زيد وقدم عمرو) كان الصواب اسقاطه لأن المحذور وجوده وهو عطف ما صلح للصلة به غير الغاء على ما لا يصلح له لأن الجملة الأولى ليس فيها عائد فأدغم (ولأن فيه خروجا عن المثل لأن الاشتغال على الضمير في حال الاخبار عن عمرو وليس الجملة الأخرى أي الماخيرة للجملة المشتملة على الضمير الخلف بل الجملة المشتملة على الخلف فانهم (قوله وفي نحو ضرب بني الخ) وتقول في الاخبار عن الياء في هذا المثال الذي ضرب به وضرب يدا أنا فتأتي بدل كل من الماويلات بغير الغيبة وهو ما عطف في الثاني لانهم ارجحان لقوم وصل وهو غائب وكذا اذا أخبرت عن التاء سم سم هو علم أن هذا المثال وما بعده من أمثلة ما إذا كان في الجملة الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه لأن المراد بالأخرى الجملة الماخيرة للجملة المشتملة على الضمير الخلف عن الاسم الظاهر أهم من أن تكون هذه الجملة الماخيرة أولى كذا المثال أو ثانية كالذي بعده وهو تعرض البعض على الشارح بان المصواب اسقاط المتأخر لأن كلاً من الجملتين، هذا لا يخفى، عائد كما لا يخفى فلا يكون من كون الجملتين في حكم الجملة الواحدة وهو ساقط لأن من صور كونهما في حكم الواحدة احتمال كل على ضمير كما هو صريح كلام الشارح سابقا حيث قال فان كانتا خبر مستقلتين بان كانتا في حكم الجملة الواحدة بجملي الشرط والجزاء وكما لو كان العطف ما لفاء أو كان في الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه ومعنى كونهما في حكم الجملة الواحدة صلاحية وقوعهما معاً صلة كصلحية وقوع الجملة الواحدة صلة على أن هذا الاعتراض لو سلم لتوجه على قوله وفي نحو قام زيد وقدم عمرو والخ أيضاً اشمال كل من الجملتين هذا لا يخبر عن زيد على ضمير لا تغفل (قوله فائدة نان في الأولى قال في التمهيد) وان كانت الجملة ذات تنازع في العمل لم يغيرا ترتيب ما لم يكن الموصول الآف واللام والمخبر عنه غير المتنازع فيه فان كان ذلك أي وجد الامران قدم المتنازع فيه معهما لا أولاً لانتزاعين وان كان قبل معهما لا ثانيه قاله السامعي فتقول في الاخبار عن التاء من ضربت وضربني زيد انما ضرب زيد او انما ضرب هو انما قدمت زيداً وحلت به هو لا لا لأنه كان بطله منصوباً وأمرت في الوصف الأول ضمير غائب عوضاً عن ضمير المتكلم ليصح أن يكون عائد على ال مستتر الجريان الوصف على من هو لا أن نفس أنا ونا فعل الضرب في المعنى أنا ثم حثت بموصول ثان لأن ال لا تنصل من صلتها فلا يصح أن تعطف وصفها على وصف هو صلة ال وأنتيت بدل ياء التكلم بما عاقب لتعود على ال وفصلت ضمير الفاعل فقلت هو خبر بان الوصف الثاني على غير صاحبه لأن ال نفس أنا والذي فعل الضرب الثاني في يد ثم قال في التيسيل وهذا أولى من مراعاة الترتيب يجعل خبر أول الموصولين غير خبر الثاني اهـ قال العامري فتقول على هذا في المثال السابق اذا أخبرت عن ضمير المتكلم الضار به أنا وهو الضار به زيد أنا فتأتي في الوصف الأول بقول مضمر يعود على أنا وهو الضار وتنصل الفاعل وهو أنا وتقبل خبر ال ضمير امر فوعا منفصلاً يعود على زيد وتأتي في الوصف الثاني مكان ياء المتكلم بما عاوى المفعول والماعوذ زيد الفاعل وأنا الخبر لا هو إرأى للمزني ثم اعترض عليه بما يؤمل من جماعته الثانية قال العامري قال ابن الصائغ اذا قيل قام وقدم زيد قلت في الاخبار بالذي عن زيد الذي قام وقدم زيد وفي الاخبار بال القائم وقدم زيد والعطف على حده في وأعرض الله واشتت كررت قلت القائم والقادم بدو كذا الذي قام والذي قدم يدو لا يجوز في قولك الذي بطر فغضب زيد الذباب أن تذكر الموصول فتقول فاذي يغضب زيد لا أن حجات زيد فاعل يغضب حلت الصلة من ضمير وان جعلته بـ اهران الذي الثانية كتبت قد فصلت بين الذي الأولى وخبرها ولا يصح ارتباطها بالصلة لأن الفاء انما تصير الجملتين كالجملة في الجمل الفعلية لا الاسمية

القاء فان كانتا غير مستقلتين بان كانتا في حكم الجملة الواحدة بجملي الشرط والجزاء وكما لو كان العطف ما لفاء أو كان في الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه جاز الاخبار لا تنفاه المحذور المذكور وفي نحو قام زيد قام عمرو وتقول في الاخبار عن زيد الذي ان قام قام عمرو زيد وعن عمرو والذي ان قام زيد قام عمرو وفي نحو قام زيد فقد قدم عمرو وتقول في الاخبار عن زيد الذي قام فقد عمرو وزيد وعن عمرو الذي قام زيد فقد عمرو لان ما في الفاء من معنى السببية نزل الجملتين منزلة الشرط والجزاء في نحو قام زيد وقدم عمرو عمرو وتقول في الاخبار عن زيد الذي قام وقدم عنه عمرو وزيد وعن عمرو الذي قام زيد وقدم عنه عمرو وفي نحو ضربني أكرمني وأكرمه عمرو تقول في الاخبار عن زيد الذي ضربني وضربته زيد وعن عمرو والذي أكرمني وأكرمه عمرو التامع مكان الاستفادة فلا يخبر عن اسم ليس تحته معنى كنواني الاعلام نحو بكر من أي بكر إذا لم يكن أن يكون خبراً عن شيء

الثاني لان ما قبل التعرف لأفضل الأضمار وقد بينه في شرح الكافية على أنه ذكر من ينادى في البيان الثاني أوفى قوله وأومر يمدحني
الواو ما بان لك أن الشروط المذكورة في النظم أربعة وأن الثالث والرابع لا يقي أحدهما عن الآخر وتدعطف في الكافية ثلاثه شروط
بأوفى والشرط الأهم مخرجه منه جواز تأخير ورفع ونفي عنه باجتناب أو ضمير أو مثبت أو عدم التنكير مع عدم كمالها في الشرح
شرطاً مستغلاً • الثالث سكنت في الكافية أصابع الثلاثة الأخيرة وقد ذكر في التسهيل (وأخبر وأهنا بال) أي الموصولة (عن بعض ما
• يكون فيه الفعل قد تقدم) أي يشترط لجواز الاخبار عن ال ثلاثة شروط زيادة

• الأول أن يكون الضمير
عنه من جهة تقدم فيها
الفعل وهي الفعلية والواو
هذا الإشارة بقوله فيه
الفعل قد تقدم • الثاني
أن يكون ذلك الفعل
متصرفاً والثالث أن يكون
مشتبهاً لا يفرق عن زمن
قوله في بداً نحو ولأن
قوله عسى في بداً نحو
ولأن قولك ما قام زيد
والى هذين الشرطين
الإشارة بقوله (أن صغ)
صوغ صفة منه (ال) إذ
لا يصح صوغ صفة لال
من المعامل ولا من النفي
ثم مثل لما يصح ذلك منه
بقوله (كصوغ واق)
من وفي الله (الطل) فان
أخبرت عن الفاعل
قلت الواق (الطل الله
أوعن المفعول قلت
الواقه الله (الطل ولا
يجوز لك أن تخفف الحاء
لأن مائد الألف والألف
لا تخفف الألف الضرورة
كقوله ما استغفر الخوي
مجرد ما فيه (وإن يكن
ما رقت صفة ال • ضمير
غيرها) أي غير ال (أعين
وانفصل) وان رقت

أظهر والسبب في مع الفعلية وشبهه الجملتين أن ذلك يجملي الشرط والجزء أه (قوله) معنى عن اشتراط الثاني
لأن الرابع أخص من الثاني وثبت الأخص يستلزم مثبت الأعم من غير عكس (قوله) لان ما قبل
التعرف (الخ) المناسب في التعامل أن يقول ما قبل ل الأضمار بقبل التعرف (قوله) معنى (الواو)
والقرينة عليه معذرة وهي النظر في المعنى وأن الخارج بكل منهما غير الخارج بالآخر فليس أحدهما
لا يقي عن الآخر فتكون أو معنى الواو سم (قوله) أمشيت) بالرفع عطف على جواز (قوله) أو عدم التنكير
أي عدم لزوم التنكير وهذا الشرط يبقى عنه قوله أو بضمير كما رآه اعتد عنه في شرحها (قوله) وأخبر وأ
هنا بال (الخ) ذكر الاختفاء مشكلة بين ضمير فيما بال بالذي • الأولى قامت جار تبارك لا قد تافذا أخبرت
عن ز بدلت القائم جارية لا الفاعل تان زيد ولأقول الذي قامت جار تبارك لا قد تافذا أخبرت
بعدم من الجملة الملوقة على الذي • الثانية يجوز الضمير وب الوجه زيد ولا يجوز الذي ضرب الوجه
ز بدفما المسألة الأولى فيجوز الاخبار بما بالذي أضماره من أحزم رتب بالذي قام الواو الذي قدما وقد
جوز ما صنف في قوله تعالى والذين يتوفون منك ويرون أزواجاً يتربصن أن يكونن ترهبصن خبر الذين
لأن الزون عائدة للزواج الإضافية على الضمير الموصول فقد اكتفي في عائداً المتبادر جوع ضمير من الخبر
إلى مضاف في المعنى لمتبادر الأولى أن يكتفي في عائداً الموصول بوجوع ضمير من الصلة إلى مضاف في اللفظ
للموصول وأما الثانية فقال المراد يضي أن يجيز الذي ضرب الوجه زيد من أجاز تشبيه الفعل اللازم بالفعل
المتعدي أي كاصفة وقول ابن غازي أن تشبيه اللازم بالمتعدي خاص بالصفت بدفعين من حفظ جملة على
لم يحفظه فندر (قوله) عن بعض ما) أي تركيب (قوله) لجواز الاخبار عن ال) الموافق لعبارة المصنف
كثيراً من الاخبار بال (قوله) وهي الفعلية) تفسير خاص بعلم لأن الفعلية صادقة على إذا تقدم على الفعل معمول
له أو أدام من الأدوات مع أن ذلك مانع من الاخبار بال كما في قسم قال فلا صوغ الاخبار بها في نحو زيد بالضرب
عمر ولا في نحو ما يقوم زيدوا الاخبار هنا بالذي مانع فتقول الذي ما يقوم زيداه وأصل وجه المنع لزوم
الفعل بالمعمول أو الأداتين أو صلتهما أي الوصف المصوغ من الفعل (قوله) الواق (الطل الله) ينصب
الطل على أنه مفعول وجوعه على أنه مضاف إليه (قوله) بين وانفصل) هذا الاطلاق موافق لقوله في باب
الإنشاء وأبرزه مطلقاً حيث تلاها ليس معناه محصلاً وقد اختار المصنف في التسهيل جواز عدم الأبراز
عندما لم يلبس وقال الكوكبي وعلي هذا في هذا الاطلاق بخلاف اللبس سم (قوله) وان رقت ضمير ال
وجب استتاره) بيان لفهوم ضمير غير هو سكت عن محترز الضمير هو وانظار قال الشاطبي • أما إذا كان ظاهراً
فلا ضمير فيها كالأورد أن تخبر عن عمر ومن ضرب بدعمر أقول الضارب بدعمر وقال هنا لغز الضارب
واقفاً لصاحب الضمير المتصوب وهو محرز الصلة على غير من هي له وهذا شأنه إذا رقت الظاهر
أبدوا يلزم في ذلك محذورا لللبس أو عن زمن من ضرب أخوز بدعمر أقلت الضارب أخوه حمز بدسم (قوله)
وجب استتاره) أي في الصلة (قوله) في نحو قولك (الخ) وتقول في محضر بيتي أن أخبرت عن الفاعل الضاربي
أنت فستتر فاعل الصلة لأنه لا دلالة في خبرها وعن المفعول فان قلنا نقول الجهو وأنه يجب كون الخلف
غائباً مطلقاً قلت الضارب أنت أنا فاعلم مفعول عائداً على ال وانتر فروع الصلة أبرز لكونه لتسير ال

ضمير ال وجب استتاره في نحو قوله بلغت من أخويك إلى زيد رسالة أن أخبرت عن المتأخفت المبلغ من أخويك إلى زيدين
رسالة أن كان في المبلغ ضمير مستتر لأنه في المعنى لال لا تخاف من ضمير المتكلم وال للمتكلم لأن خبره ضمير المتكلم والمبتدأ نفس الخبر
وان أخبرت عن شيء من بقية أسماء المثال وجب إيراد الضمير وانفصاله خبر ما ترافعه على غير ما هو في الاخبار عن الأخوين المبلغ
أنا منهم ما إلى زيد رسالة أخويك وعن زيد المبلغ أنتم أخويك إليهم رسالة فان يدون عن الرسالة قبلها أنا من أخويك إليهم
ال زيد رسالة المبلغ خال من الضمير في هذه الأمثلة

لأشغال المتكلم وأل فحين انما المتكلم لانها نفس الخبر الذي اخبرته فانما فعل المبلغ ومعه خبره انفعيه هو والعائد وكذا تفعل مع ضمير الغيبة فتقول في الاخبار عن ضمير الغائب الفاعل ٣٨ من نحو زيد ضرب جاريته زيد الضارب جاريته هو في الضارب ضمير آل مستتر

لجربانه على ما هو له فان اخبرته عن الجارية قلت زيد الضارب بها هو جاريته فلا ضمير في الضارب بل فاعله الضمير المتصل لجربانه على غير ما هو له **خاتمة** يجوز الازخمار من اسم كان بال وغيرها فتقول في نحو كان زيد اخاك الدكان أو الذي كان اخاك زيدوا ما الخبر فيه خلاف والصحيح الجواز نحو الدكان أو الذي كان زيد اخوك وان شئت جعلته منفصلا فقلت الدكان أو الذي كان زيد اخاك أو الذي انظر في المتصرف فناء مع الضمير الذي يختلفه يبقى كقولك تخبر عن يوم الجمعة من صحت يوم الجمعة الذي صحت فيه يوم الجمعة فان توسعت في النظر وجعلته مفصلا به في المحاذ حيث يختلف مجردا من في فتقول الذي صحت يوم الجمعة واهل ان يابس الاخبار طويل انذل فليكنف بما تقدم والله اعلم

﴿العدد﴾

هو ما سواي نصف مجموع حاشيته القر يبتن أو البعد ثير على السواء كالاثنتين فان حاشيته السفلى واحدة والعلوية اثنتي عشرة فذلك اربعون نصف الاربعة اثنتان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بمتعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العلوية اربعة هنا اللفظ الذي على المدد ونصيرج **قوله** ثلاثة بالنصب مفعول مقدم بقول لان المراد به مجرد لفظه أو لتضمن قل معنى اذ كر وباتناه متعلق بقول وكذا للشرع واللام على التوافية داخله أو بالرفع مبتدأ أو بالتأنيده وقيل خبره في تقدير قوله وخرج واحدوا ثنائيا وواحدة واثنتان فهي جارية على القياس فحذفنا اثنا عشر والمشرع وما بينهما في هذا الحكم ونحذفهما ايضا في أنها اتصافا الى المدد فلا يقال واحد وجل ولا اثنتان جلين لان قولك جل يفيد الجنسية والوحد وقولك جلين يفيد الجنسية وشفع الواحد لا حاجة الى الجمع بينهما اه **قوله** في المدد (قوله في الضد جود) بقى عليه ان يقول وسكن الشين وانما حذفت الاء من عدد المثنون واثنتي عشرة في عدد المذكور لان الثلاثة واخواتها اسماء جعاجات كزمره وأمة وقوله قال اصل ان تكون بالاناء توافقا نظرنا هاهنا فاصحاب الأصل مع المذكور لتقدم مرتبة وحذف مع المؤنث فقلت ان آخر مرتبة نصيرج **قوله** ولو مجازا راجع لكل من قوله مذكر موقوله مؤنثة بمن المجاز في الآتي مثل هذا **قوله** هذا اذا ذكر المدد (أي بعد اسم العدد فلو قدم وجعل اسم العدد صفة جازا والقاعدة موقر كما لا يحذف فتقول مسائل

تسع ورجال تسعة واللعكس كاتفه الامام النووي عن الفراء فاحفظها فانها غير مبرحة شرح الكافية للاسد الصفوى **قوله** فان قصد وليد كرا الخ) اطلعة تنع الجماعه وقيد له السكبي عاذا كان المدد والمحدوف لفظا يام وجعل حذف التاء هو الموافق لكلام العرب **قوله** ويجوز ان تحذف التاء في المذكر (عكن أن توجه بان في حذف المدد وانما قد اسب راعاة الايهام في لفظ العدد ايضا اه سم وهل يجوز ان تبا حاشيتي في المؤنث

﴿العدد﴾

ثلاثة بآناه قل للمشرع في عددها اعداد مذكره في الضد وهو ما احاده مؤنثة ولو مجازا (جود) من التاء نحو

نصفها عليهم سبع نبال وثمانية بآناه اذا ذكر المدد فان قصد وليد كرا في اللفظ فالتصحيح ان يكون كالزيد كرفقول صحت خمسة تد يا ما ما سرت خمس اريد بالي ويجوز ان تحذف التاء من المذكر ومعه اربعة بست من شوال اما انما يقصده مدد وانما قصد المدد المطلق كانت كلها بالياء نحو ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف

تقل

لأنها أعلام خلافاً لبعضهم وأما ادخالها على قولهم الثلاثة فقد دخلها ٣٩ على بعض الأعلام كقولهم الألهة وهوامم من

نقل الاسقاطي عن بعضهم النعم ومقتضى ما مر عن الصغرى المداوز (قوله لأم أعلام) أى مؤنثة والظاهر
أنها أعلام أحاس كمالها سبحانه وبه البعض (قوله فكدخلوها على بعض الأعلام الخ) لها في هذه الأعلام
للمح فتكون ال في الثلاثة والستة للمحى الوصفية العارضة فتأمل (قوله الألهة) كعبادة ممنوع من الصرف العلمية
والثانيث (قوله شوب) بفتح السين المنجهم موضع العين المهملة آخره موحدة من شوب القوم من باب نفع أى
فرقه لهم أنفرق الخلق ويستعمل شوب بمعنى جمع أيضاً فهو من الأضداد كداف المصباح (قوله وهذه) أى
صورة عدم قصد معدود بل شأنها كالأعلام قوله في عدم أحاده مذكور حيث أضاف العدلى المعدود وقوله
وشمل الأولين أى ضرورة كالمعدود وهو رده حذفه لعدم اشتراط التلغظ بالمعدود (قوله وقال الكسائي
الخ) حاصله أن الكسائي قال بخلاف الدين وأما لم يقل خلافاً للعددين والكسائي مع أنه أخصر لانه قصد حكاية
كلام الكسائي (قوله اعتباراً للثانيث) أى التذكير بقرينة التثنية (قوله أن كان اسماً) أى جملته اقرينة
مقابلته بالصفة فيما يأتي (قوله فلفظه) ظاهره أن ذلك على سبيل الوجوب ويختلفه ما نقله السوطي عن
ابن هشام وغيره من أن ما كان لفظة مذكراً أو معناه مؤنثاً أو بالعكس فإنه يجوز رفعه وإن كان اسماً ويختلفه
أيضاً ما في التسهيل وشرحه للداميني وعبارته التسهيل تحذف ناء الثلاثة وأخراتها ناء واحد المعدود
مؤنثاً المعنى حقيقة أو مجازاً قال الدماميني استعبد منه أن الاعتبار في الواحد المعنى لا باللفظ فهذا يقال ثلاثة
طلحات بالتمام في التسهيل وربما أوله مذكراً مؤنثاً مؤنثاً على كبحي بمال المعدود على حسب التأويل
ومثل الدماميني الأول بضم ثلاث شخصين تردسوة وعشر أبطن تردقائل والثاني بضم ثلاثة أنفس أى
أشخاص وتسعة وقائع أى مشاهد فتأمل وما ذكره الشارح ربما استدل به بعض العلماء بقوله تعالى ثلاثة
قرويا ربية شهداء على أن الأقرار الأطوار لا الحصى وعلى أن شهادة النساء غير مقبولة لأن الحصى جمع
حيثة فلا ريب بل بعض قيل ثلاث ولأورد أن النساء قليل يارب بع وجه الدان لا تعتبر هنا اللفظ بل لفظ قرى
وشبهه مذكراً بس (قوله) قوله ثلاثة أشخاص فاصدسوة (وكذا إذا كنت فاصدس رجالاً ولم ينع على ذلك لانه
على الأصل اذ هو جار على اللفظ والمعنى معاً الشخص يستوي فيما مذكراً والمؤنث وإذا أريد الضمير عليه أيضاً
يعود مذكراً فذلك يؤنث العدد إذا أضيف إلى جمعه سواء أريد به مذكراً أو مؤنثاً فقيد (قوله) وثلاث أعين
فاصدر ل) وكذا إذا قصده القوة ولم ينع عليه لانه على الأصل كما مر (قوله عالم يتصل بالكلام) مراده
بالكلام ما يشمل لفظ العدد بدليل ثلاثة أنفس (قوله أو يكتر فيه الخ) معطوف على بقوى المعنى (قوله جاز
مراعاة المعنى) في التوضيح أن ذلك ليس قياسياً وهو خلاف ما تقدم عن ابن هشام وغيره من أن ما كان لفظه
مذكراً أو معناه مؤنثاً أو بالعكس يجوز رفعه وجهان أى ولولم يكن هناك مرجح للمعنى ونساق به ما تقدم من
التسهيل وشرحه أن الابعة بالمعنى فتأمل (قوله كاعنان ومعهصر) الكاعاب الجارية من يهودى الجاهلون
والمعهصر الجارية أى متدرك وصيبت معهصر الدخول في عصر الشباب قاله الخليل نصريح (قوله عشر
أبطن) أى قبائل قاضيس عشرة: أبطن لأن البطن مذكراً بحسب اللفظ لكنه رأى المعنى وهو التولية له جود
ما يقوى المعنى وهو ذوقها (قوله) وحمل منه في شرح الكافية الخ) معنى على أن أسباطاً تميز برذله
أنه جمع وتييز مثل هذا العدد مذكراً كان الوجه به بدلاً كما سيذكره الشارح (قوله منه) أى جاروى
فيه المعنى لا لانه لما بقوى المعنى لا بشدة كونه جارحاً من بعده وهو ثلاثة وعشرون ما بينهما قافهم (قوله ترج
حكم الثانيث) ولولا ذلك لقبيل اثني عشر أسباطاً لان السبط مذكراً مرادى أى واحد وثانين بذكران
لأنه كبير المعدود يؤنثان لثانيته على خلاف قاعدة ثلاثة إلى عشرة كما مر (قوله بلان اثني عشرة) أى
وأما صفته وأتمه يحدرف أى فرقة وعليه لا يكون ذلك جارحاً من بعده لان المعدود مخوف ومؤنث اللفظ
والمعنى (قوله ثلاثة أنفس) فيه الشاهد لانه كان قاضيس ثلاث أنفس لان النفس مؤنثة لا كنهه راجى
المعنى وهو مذكراً ككثرة استعمال النفس في الانسان وقوله * وثلاث ذود الذود من الأبل * من الثلاثة إلى

الثانيث لكنه جعل أسباطاً في شرح التسهيل بلانان اثني عشر ذوداً وهو كما رأى والثاني قوله ثلاثة أنفس وثلاث ذود فان النفس
كثير استعمالها مع ذواب الناس وإن كان حصة في وصفه المنوى لا مع المخوفه عشر أمثالها

العشرة وهو مؤنث لا واحد له من لفظه **(قوله أي عشر حسنات)** ولولا ذلك لقب عشرة لأن المثل مذكر **(قوله ربمات)** بفتح الهمزة جرح به يسكونها يوصف به المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وامرأة ربعة أي لا طوبى ولا نصير نصير **(قوله ثلاثة دواب الخ)** وقال بعض العرب ثلاث دواب لا تنجرت بحجرى الأسماء الجمادة مردى **(قوله فالعبر بمجاهلها)** أي فيجب اعتبار حال لفظها ما تدكر أو تانبثا **(قوله عكس ما يستحقه ضميرها الخ)** اعترضه ضمنان الشارح ذكر في بحث الكلام أن اسم الجنس يجوز في ضميره التذكير والتأنيث وظاهره يخالف ما ذكره هناك من أنه ثلاثة أقسام وأوجب التأنيث وجواب التأنيث وجاز هو منشؤه فهو مردوع الغرض في قول الشارح في بحث الكلام يجوز في ضميره الخ إلى مطلق اسم الجنس الجنى وليس كذلك بل إلى الكلام كحقيقته هناك وحينئذ فلا يخالف أصلا ومن العجائب أن البعض جرحه هناك مردوع الغرض إلى الكلام ورد على من أرجحه إلى مطلق اسم الجنس الجنى حيث قال قوله يجوز في ضميره أي الكلام كما هو الظاهر لا مطلق اسم الجنس الجنى لأن منه ما يجب في ضميره التذكير كالنعم وما يجب فيه التأنيث كالطير وما يجوز فيه الامران كالبحر والكلم في نفسه بعض أو باب الخواص من رجوع الغرض بمطلق اسم الجنس الجنى وبني عليه ما بنى أي من الاعتراض على الشارح في إطلاقه الجواز غير مدب اه تمضى هذا من اتباعه شخيا في الاعتراض بالتنافي وزاد في التعليل على الشارح حيث قال ما ذكر في اسم الجنس هنا خلاف ما ذكر في بحث الكلام من أن اسم الجنس مطلقا يجوز في ضميره ما هو جهان اه باختصار هذا وقال الدمامي نقل عن ابن هشام المؤنث من اسم الجنس النحل والبط ولأنه لهما لأن الباقى اما واجب التذكير وهو ستة الموزون والضب والسرور والطير والقمح والكروا مائة لغتان وهو بقرعة الألفاظ اه وفيه مخالفة لما عرف في الكلام والنحل في كلامه بالجملة لانه ذكره هناك النحل بالجملة فلهذا التذكير والتأنيث وبما ورد في القرآن يبنى أن ظاهره من أن اسم الجمع مذكرة أو إناث كذا في الجمع أن منه المذكر كقوم ورهط وتفسر والمؤنث كابل وتقدم في بحث الكلام أنه ثلاثة أقسام وأوجب التذكير كقوم ورهط وأوجب التأنيث كابل وخيل وجازهما كركب ومثل الدمامي في اسم الجمع المؤنث بالنسوة والأبل والذود وفي الفارسي في باب التأنيث أن الأبل تذكر وتؤنث وفي التصريح عن ابن عصفور أنه إن كان يعمل حكمه حكم المذكر كقائمة ورهط والنفر وإن كان لا يعمل حكمه حكم المؤنث كالجمال والباعر اه وأقره شفا والبعض وهو مشكل لأن نحو النساء والنسوة والجماعة أسماء جوع لن يـقل وليس حكمها حكم المذكر ولأن الجمال مذكر في قول الشاعر * رعى الجمال المؤنث فيهم * وفي الفارسي نقل عن الصراح أن قوما ورهطاً وقراهماء ولا يسميهم بذكر وتؤنث فتأمل **(قوله ثلاثة من القوم)** هذا من اسم الجمع وقوله وأربعة من الغنم هذا من اسم الجنس وقيل من اسم الجمع **(قوله بالنساء)** كذا في التوضيح وقال ابن المصنف تقول عدي ثلاث من الغنم يحذف التأنيث لأن الغنم مؤنث اه وهو ما ذكره الجوهري وغيره ويرد كلام الشارح كالتوضيح أناده ذكر ما يدل له إذ نفشت فيه غنم وفي الفارسي في باب التأنيث أن الغنم تذكر وتؤنث وهو مقتضى ما نقله الدمامي عن ابن هشام وقد أسلفناه نفاه **(قوله التذكير)** أي ملاحظة لفظ أو معنى الجمع والتأنيث أي ملاحظة المعنى الجماعية قال السيوطي والمذكر في وجوب تذكير البعض وجوب تأنيث البعض وجواز الأمرين في البعض انما هو السماع أي فلا بد أن الملاحظين يمكنان في الجميع **(قوله هذا)** أي اعتبارا حال لفظ اسم الجنس واسم الجمع تذكيرا أو تانبثا **(قوله لما يفضل بينه)** أي اسم الجنس أو اسم الجمع وهذا الذي صادق بعدم ذكر الصفة أصلا وذكره أو نحوه عنهما **(قوله والافراهمي هو المعنى)** أي وجوب خلاف في الوجود بعض المتأخرين ولك أن تقول ما الفرق بين ههنا وبين ما فر في الجمع المضاف إليه العدد إذا اتصل بما نفقوى المعنى حيث جاز اعتبار المعنى ثم وجوب اعتباره حال الفعل وامتنع اعتباره حاله التأخير ذكرنا **(قوله هو المعنى)** أي معنى العدد **(قوله أو يكن)** عطف على يفصل **(قوله ولا أثر لوصف المتأخر)** كذا في أثر لوصف الذي لا يدل على المعنى نحو ثلاث حسان من البط فان حسانا مشترك بين الذكر والأنثى دما ميني **(قوله ثلاثة رجله)** بفتح الهمزة وسكون الجيم

أي عشر حسنات تقول ثلاثة ربمات إذا قصدت رجلا وكذا تقول ثلاثة دواب إذا قصدت ذكورا لأن الدابة صفة في الأصل * الثالث انما تكون العبرة في التأنيث والتذكير بحال المفرد مع الجمع أما مع اسمي الجنس والجمع فالعبرة بمجاهلها فبعض المعنى عكس ما يستحقه ضميرها فتقول ثلاثة من القوم وأربعة من الغنم بالنساء لأنك تقول قوم كثير ونغم كثير بالتذكير وثلاث من أبل بترك النساء لأنك تقول بطل كثيرة والتأنيث وثلاثه من المبقرة لأنك لأن في البقرة لغير التذكير والتأنيث قال تعالى إن البقر تشابه علينا وقرئ تشابهت هذا ما يفصل بينه وبين البقرة فذالة على المعنى والافراهمي هو المعنى أو يكن تابيا من جمع مذكرة أو مؤنث نحو ثلاث نائم من الغنم وثلاثة ذكور من البط ولا أثر لوصف المتأخر كقولك ثلاثة من الغنم نائمات ثلاث من البط ذكور هو الثاني نحو ثلاثة رجله فرحلة اسم جمع مؤنث لأنه جاء بأربع تكسيرا وأجل على أرجح

فذكر عدده كانا بقى بالثوب عنه الرابع لا يكثر أيضا لفظ المفرد إذا كان على افتقار ثلاثة الطلبات وخمس الهندات • الخماس إذا كان في المدد ولفظان التذكير والتأنيث كالمدل جازا لفظ والاشات تقول ثلاث أحوال وثلاثة أحوال اه (والمدد جزاء جع باللفظ قلة في الأكثر) أي جيز الثلاثة وأخواتها لا يكون الأجر ورافان كان اسم جعس أو اسم جمع عربى نحو فخذ أربعة من الطير ومرت ثلاثة من الرط وقد يجزأ إضافة المدد نحو وكان في المدينة تسعة رط وفي الحديث ليس فيه أدون ٤١ خمس ذو صدقة وقوله ثلاثة أنفس ونسب ثلاث ذود والصحيح

قصه على السماع وأن كان غيرها إضافة العدد إليه وحقه حمته إذ أن يكون جها مكسرا من أبنية القلة نحو ثلاثة أعسد وثلاث آم وقد يختلف كل واحد من هذه الثلاثة فيضاف للمفرد وذاتان كان مائة نحو ثلثمائة وتسعمائة وشذ في الضرورة قوله • ثلاث مئين للوكون في بها • ويضاف لجميع النصب في ثلاث مسائل • أحدها أن يهمل تكسیر الكلمة نحو سبعهوات وخمس صلوات وسبع بقرات • والثانية أن يجاوزها أهل تكسیره نحو مئسلات فاته في التثنية بالجار والسمع بقرات • والثالثة أن يقل استعمال غيره نحو ثلاث مسعدات فيجوز لقلة سمائذ يجوز ثلاث سمائذ أيضا بل المختار في هاتين الأخيرتين التصحيح وشذ في الأولى لاهمال غيره فإن كثر استعمال غيره ولم يجاوز ما همل تكسیره لم

أى مشاة قال المرادى ومثله ثلاثة أشياء فوزن أشياء فعلا نائب عن جمع أفعال فاشاء وان كان مؤنثا لكن لما نائب عن جمع مذكر وحسب اثبات التأنيث اه وقوله فوزن أشياء فعلا أى بحسب الأصل قبل القلب المكاني إذا أصل أشياء فاستقلوا هـ تين بينهما ألف قدموا الأولى التي هي اللام فصار أشياء فوزن لفظا وهذا هو الصحيح من خلاف فيها (قوله فذكر عدده الخ) يحتمل أن الكاف مخففة من الذكر والمعنى فذكر عدده على الوجه الذي يفعل به مع المذنوب عنه ويحتمل أنها مشددة من التذكير ضد التأنيث فيكون مراده بشذ كبر المدد متاجعة بالاشبوث التأنيث على أن المصوب مذكر (قوله لا يعتبر أيضا الخ) أى لا يعتبر لفظ المفرد في اسمي الجنس والجمع وقوله لفظ المفرد أى لا يعتبر معناه (قوله وخمس الهندات) فقد اعتبرت معنى المفرد لا لفظه الذى هو مذكر وأما قول البعض تما شذنا قد يقال هذا فيمرأاة اللفظ والمعنى معا فتعوز (قوله والمدد جزاء) أى أن لم يكن موصوفا لا صفة فالاول نحو أبواب خمسة والثاني نحو خمسة أبواب والاحسن في الثاني أن يكون عطف بيان لوجه ولم يكن المدد معناه قال مسخفة نحو خمسة زبد لاه قد عرفها وميزها فلا يحتاج إلى تميز ولم يرد بها حقا فقه نحو ثلاثة نصف مستوية وجهه الجربا لهما كثر استعماله أثر وجرأه بالاضافة للتخفيف لأنها تسقط التنوين كونه جمعا لطايفة بين المدد والمعد وكونه لقلة لفظا أيضا لقلة المدد بس محض بسير وقوله والاحسن في الثاني أن يكون عطف بيان له لم يوجب كونه عطف بيان لاحتمال تأويل أبواب عشتى كان يقال مائة أبواب وقوله لأنه قد عرفها أى لأنه لا يقال خبره إلا من عرف زيدا وخمسة كما سألني عن الدما ميني (قوله فإن كان اسم جنس الخ) صنيعة يقتضى دخول هذا في المتن وفيه نظر لأنه وإن أمكن حمل الجمع على مفهوم الجميع فيقول ذلك لكن قوله يلفظ قلة لا شاسبا إلا بالجمع سم (قوله من الزهط) ومن الثلاثة إلى العشرة وليس له واحد من لفظه مذكر (يا) (قوله مكسرا) لأن اللفظ المدد أقرب إلى جمع التكسير لفظا فتعصم المطابقة لفظا (قوله من أبنية القلة) التى هى أبنية فاعل وأفعال وقلة وأما جمادى النصب فتحكمها جميع القلة إلا في هذا الموضوع فلا يجمع جها العدد قاله الفارضى وغيره (قوله وثلاث أم) عددا محزون وتخفيف الميم مكسورة جمع أمهية وزن أفضل وأصله أى قلبت الحزنة الفاعل منه الميم كسرة ثم أعل اهلال فاض هذا هو الصواب وأخطأ من ضبطه بتشديد الميم (قوله ان كان) أى الميزماتة لأن المائة جمع في المعنى تصرح (قوله ثلاث مئين للوكون فيها) غمامة • رداى وحلت عن وجوه الاهام • فثلاث مبتدأ وحلة وفي جازى خبر وأراد بالرداه السيف وقيل هو على حقيقة لأنه لا يغير بذلك حيث ورد بالرداه الذات الثلاث وذلك أن ثلاثة من الملوك قتلتوا في المعركة وكانت دياتهم ثلثمائة سيرة فمن ردها بالذات الثلاث وقوله وحلت بالتشديد يعنى جلستما تخفف وفاهله ضمير رداى وأراد وجوه الاهام أعيانهم والأهامة جمع أهيم وهم بنو سنان الأهيم معنى ذلك لا تشكارتية كذا في العيني ومئين بكسر الميم أفصح من ضمها (قوله نحو مئسلات) فلم يقل سبع مسائل لمجوزة لسبع بقرات (قوله بل المختار الخ) أضراب انتقال من قوله فيجوز لقلة سمائذ (قوله نحو ثلاثة أجدن وثلاث زبدات) أى فالكثير ثلاثة أجدن واحد وثلاث زبدات (قوله ولكنه شذ قيسا) بأن خالف القواعد وأجما عابان ندر استعماله في لسان العرب (قوله فان جمع قربا للفتح الخ) بر عليه أمران الأول ما في المرادى من أن بعضهم يذهب كنه جمع قربا بعض القاف فلا يكون شاذا الثاني أن القره بالفتح ينقله مطردا وهو أقر فأن أفعلا مطردى فعل بفتح القاف وسكون العين إذا كان صحيحا كانها وعبارة ابن

نصف الة الاقلا نحو ثلاثة أجدن وثلاث زبدات والاضافة إلى الصفة منه ضعية نحو ثلاثة صلح فالاحسن الاتباع على النصب على الحال ونضاف لتمام الذكر في مسئلتين • أحدها أن يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار وأربعة رجال وخمسة دراهم • والثانية أن يكون له بناء قلة وكذا شذبا حاروما فليز لذل لا يميزه المدد • فالأولى نحو ثلاثة قمر وثان جمع قربا للفتح على اقل اشارة

النظام وان لم يجل يعني جمع الفقه المفرد الذي يعنى به على المميز جمع فقه في الغالب نحو ثلاثة اهل وحس
آ كم وقد يجامع جمع كثره كقوله تعالى والمطافات بقربصن فانهم عن ثلاثة قرو وعجمي الاقراء اه (قوله
ثلاثة شعور) عجمية فلهذا جمع شعور بكسر اؤه وسكون ثائه احدسيو والنحل نصيرج (قوله ومائة والاف)
اى هذين الجنسيتين الشاملين لافردهما ومئاتهما وجههما كما لو خرج من تعدد الامثلة سواء كان الجمع بصيغة
الجمع نحو مئتي رجل وثلاثة اهل رجل او بصيغة ثلاثة فافرق اليه نحو ثلثا نفر رجل واحد عشر ألف رجل
ولان النحل هذين من المفرد لا اعتبارا بلفظ مائة ولفظ ألف (قوله فائدة) قال في التسهيل واختص الالف
التمييز به مطلقا لا يميز بالمائة الا ثلاث واحدى عشرة واخواتها اه نحو مائة ألف واحد عشر ألفا
وعشرون ألفا واحد عشرون ألفا وثلاثة وتسعمائة واحدى عشر مائة وخمس عشر مائة (قوله والالف)
ال من الحسابة لا من المحكى اذ لا يجوز زوال الف رجل مثلا قال الفارسي واما دخول ال على المضاف في قول
أي هر بره رضى الله تعالى عنه فليقدم جامع الالف دينار فقيل زائد وقيل تقدير مائة الف دينار لحذف
الف وهو يدل من الالف (قوله للفرد اضعف) لان المائة اجتمع فيها مائة الف في عشرة وعشرين من الاضافة
والافراد لانها اشتملة عليها فاما اخذت من العشرة وانخفض ومن العشرين الافراد والالف عوض عن عشر
مائة وهي تميز بفرد انخفاض قيمتها الف معاملة ما عوضت عنه اه نصيرج وقوله فاخذت الخ وجهه
ان هذا اخف ولو عكس لحصل الثقل بالجمع والثنون اه سم وقال الدماميني اما كونه مفردا مع ان
القياس به كما جموع في ثلاثة درهم لانه لا للتقدمه ولانه عدد في معناه كثره فذكر هو اجمع بتميزه لثلاثه بنضم
الثقل اللفظي الى الثقل المعنوي (قوله وفي قراءة جزء والكسائي ثلثة مائة سنين) اى باضافة مائة الى سنين
ووجه ذلك تشبيه المائة بالاعشار اذ هي عشر للعشرات كما ان العشرة تعشير الاحاد وقيل من وضع الجمع موضع
الفرد وقر بالماضي يثنون من مائة على جعل سنين بدلا او عطف بيان لاعمير الثلاث المثلثون ومن وجهه جمع
تميز المائة بنفسه قاله الدماميني وقال في النصيرج لانه يقتضى أنهم أقل مائة واوسعها تامة االوضع في الحواشي
اه وسبقه الى هذا الوجه ان الزاج قال ابن الحاجب ووجه ان غير المائة واحد من المائة فاذا كان كذلك
وقلت سنين فيكون سن واحد من المائة وهي ثلثمائة واقل السنين ثلاثة فوجب ان تكون تسعمائة وهذا وارد
ايضا على قراءة جزء والكسائي اذ سنين عند هاتين لا غير وان كان بجزء وراى آجيب ابن الحاجب بان ما ذكر
انما يلزم اذا كان التمييز مفردا اما اذا كان جمعا كما هو الاصل لما مر فاقصده كاقصده في وقوع التمييز جمعا
نحو ثلاثة اقواب وعكز ان يجب انضابان النحل لما كان للفرد لكونه المقس فيه كان الجمع الحالي في ذلك النحل
في حكم الفرد بان يراد منه الجنس المتيقن تحققة في واحد فلا يلزم ان يكون اقل السنين ثلاثة حتى يرد التحذور
فتمام (قوله اذا عاش الفتي مائتين عاما) تمامه وقد ذهب للثلاثة والفاء (قوله واحد اذكر الخ) ما تكلم على
العدد المضاف شرع في المركب فقال واحد اذكر الخ (قوله مركا) بكسر الكاف اى حال كونك مركبا يجوز
ان يكون يفتح الكاف حاله من عشرى مركا مع اى مع احدا تنهى سندي والى الاول بنسخ الشارح لكونه
انصب بما بعده (قوله وجزء واحد الخ) كذا ههنا احدى الا ان الاول شاذ لا نزاعا والثاني مطرد على الاصح
كاشاح واكاف ولذا انبهوا على الاصل في احد فقالوا ورحولم ينهوا به في احدى انتهى نصيرج وواف احدى
لثلاث عند الاكثر بن وقيل لا لاحاق وزال الثنون بن في احدى عشر لتركيب فتقول في العطف احدى
وعشرين بالثنون بن نقله ابن هشام في الغرض عن ابن ابي شاذ ان احدا المنقلة من ثنوعن والوا المستعملة في
العدي التي في نحو ذلك كل احد في الدار وجهها ايجاد واما التي تستعمل بعد التي نحو ما جاني من احد
فهو منها احد فغير مبدلة ولا تجميع ولا يستعمل في العدد ولا في المبتدأ (قوله احدى عشرة) ولا تستعمل
احدى الامركية او معطوفا عليها او مضافة نحو انا لحدى الكبرز كبا (قوله وقد تسكن عن عشر) اى في
المذكر كما صرح به في بعض النسخ قاله الدماميني فان قيل كيف جاز تسكين فاء الاسم قلنا اذا جاز تسكين
هو وهي بعد الواو والفاء هذا احد (قوله لتوالى الحركات) ولانها بالمبالغة في الامتزاج دائما هي في
(قوله واما مع غير احد واحد) اى من اثنين واثنتين الى تسعة وتوسع وقد رنا شارح اما لاجل انفسا

شہر اور تمام جمیع دین سب کتب (و) اما (مع غیر) اجداد و احادی و امامیہما

في قوله فاضل ويحتمل أن الغاء لانه قال مع بين المصنف بهذا أي بقوله ومع غير أحد واحد أي الخ حكم العشرة
 إذا ركب مع التسعة فبأدونها مابين بقوله الآ في ثلاث وتسعة الخ حكم التسعة وما تحتها إذا ركب مع العشرة
 (قوله قصدا) قال شيخنا والبعض حال معني مقصدا أي عادلا وهو غير متعين لحراز أن يكون مفعولا مطلقا على
 حذف مضائق أي قبل قصدا أي اقتصادا بل هذا أولى لما مر غير مرة أن يجيء المبدأ بالأولان كثره أي (قوله
 تحذف التاء في التذكير) كراهة اجتماع علامتي تأنيب فيما هو كالكمة الواحدة فلا يقال ثلاثة عشرة (قوله
 أن ركب) أي مع العشرة (قوله وأول عشرة الخ) اعتراض الفارض في غيره وهذا البيت بأنه قطع عن قوله ومع غير
 أحد واحد أي آخر البيت فإنه علم منه كون اثني عشر وأثنى عشر وقد يقال إنما عارض به دفع التثنية أن
 اثنتين في حال تركيبة مع العقد كئلا ثلاثا فارق في هذه الحالة مجرد من التاء عند التأنيب وتلقفه عند التذكير
 قال الدمامي في إحدى عشرة وثلاثي عشرة سؤال المشهور حاصله أن وم الجمع بين علامتي تأنيب فيما هو كالكمة
 الواحد وهو جوابه أن آف التاء نيت بمنزلة ما هو من نفس الكلمة ولذا لم ينعطف في التصغير والتكسیر بخلاف
 التاء إذا كانا وحيديات وحيديات وحقة وحقتا وحقان وأما اثنتان ففي على التاء إذا لا واحد له من لفظه
 فكانت كاللاصل (قوله إذا أنثى الخ) لف ونشر ترتب (قوله نشأ) مضارع شاء قصده لغيره وروى وقال أبو كورد
 ويجوز أن يكون حذف الهمزة من نشأ لاجتماعهما مع همزة أو خلا (قوله والياء) أي في اثنين واثنين (قوله
 مطلقا) أي في الاحوال الثلاثة (قوله أما الهجز) أي عجز العدد المركب سواء كان اثني عشر وأثنى عشر
 أو غيرهما (قوله تضمنه معنى حرف العطف) أي الواو إذا لا قبل التركيب أعطيت خمسة عشرة مثبلا
 لحذف الواو ركب العددان اختصارا ودفعاً لابتداء من العطف من أن الاعطاء دفعتنا قاله الدمامي فإن
 ظهر العطف من التركيب والبناء فقد اقتضى قوله * كان بها البدر ابن عشر وأربع * وانظر إذا مضى
 كيف يكون التمييز حينئذ وزعم أبو حيان أنه أي العطف لا يظهر إلا بعد تقدم العدد كالبيت المذكور
 وليس كذلك فقد أنشد ابن الجبري * وقربا ابن خمس وعشر * اه وقوله وانظر الخ الذي يظهر أن
 التمييز حينئذ جمع مجرور بتمييز ثلاثة أي عشرة وقيل بعض اعتراض على هذا اللفظ لا معني أنه لا يظهر أن
 التحجب (قوله وأما المصدر الخ) عبارة الفارسي في المصدر لانه تجزأ الكلمة (قوله فله بناءه) وقوع الهمز
 منه أي من المصدر والجاء والمجرور ومتعلق بوقوع وقوله موقع تاء التأنيب في زوم الفتح أي فتح ما قبلها
 وهذا في هذا التعليل نظير من وجوه الأول أنه سكان المناسب أن يقول فله بناءه وقوعه موقع ما قبل تاء
 التأنيب في زوم الفتح كما لا يخفى على الفطن الثاني أن بناءه معني زوم الفتح في قوله التعليل إلى دليل الشيء
 بنفسه لانه جعل عليه زوم الفتح المشابهة ما قبل تاء التأنيب وعلية المشابهة لان وجه المشابهة علة لها
 وعلية العلة علة الثالث أنه لو كان الوقوع موقع ما قبل تاء التأنيب يقتضي البناء لزوم بناء مصدر المركب
 المزيج مع أن قوله صدره فتحة نبية لا تقتضي بناءه كلف تحقيقه في علة البناء في جوابه عن هذا بان في صدرهم بناء
 صدر المركب المبدى مسامحة لأن فتحه وإن كانت فتحة نبية فتحة البناء في الزوم وفيه بعد لا يخفى وذكر
 بس اعتراض آخر من حاصل الأول أن سبب البناء مخصص في شبه الحرف فلا يصح تعليله بما ذكر وأجاب عنه
 بأن المخصص في شبه الحرف سبب البناء الأصلي للأزوم للكلمة والبناء هنا عارض للكلمين بالتركيب ما عارض
 عفا رقه وحاصل الثاني أن آخر المصدر صواب وسط الأوسط ليس محلا لأعراب ولا البناء لم يجب عن هذا يمكن
 الجواب عنه بما أحسنه عن اعتراضنا الثاني فأمثال قال بس وانما ينبغي على حركته لأن حاله أعراب وكانت
 الحركة فتحة لهذا الأصل طالما بالتركيب فأثر ما خالف الحركات (قوله ولذلك) أي لكون علة البناء الوقوع
 المذكور أعرب صدر الخ أي لأن العلة تدور مع المعلوم وجودا وعلموا في مقدمة فإثني عشر وأثنى عشرة
 فتقدم بناء المصدر وما ذكر من أعراب صدرهما هو الصحيح والقول ببناءه مردود باختلافه باختلاف العوامل
 وذلك علامة أعرابه (قوله وقوع الهمز الخ) اعتراضه شيخنا وتبعه البعض بأنه هل قوله أعرب بقوله لذلك فلا
 يصح تعليله بتأنيب قوله لوقوع الهمز من غير عطف وعكس دفعه بخلافه بل استعمل من قوله لذلك لاختصار

فعلت في العشرة معن
 العجز يد من التنازع
 المذكر وأما تاءها مع
 المؤنث (فأقل قصدا)
 والحاصل أن العشرة في
 التركيب عكس لما قبله
 فتحذف التاء في
 التذكير وتثبت في
 التأنيب (وإثلاثة وتسعة
 وما * بينهما من ركب
 مائتا) أي في الأفراد
 وهو ثبوت التنازع
 المذكور وحسنها مع
 المؤنث (وأول عشرة أثني
 وعشرا * اتني إذا أنثى
 نشأ أو ذكر) فتقول
 جادتي اثنتا عشرة امرأة
 وأثني عشر رجلا
 (واليا لتبني الرفق وهو
 النصب والجسر وأرفع
 بالالف) كما رأيت وأما
 الجزء الثاني فإنه مني على
 الفتح مطلقا (والفتح
 في جزي سواهما) أي
 سوى اثني عشرة وثلاثي
 عشر (ألف) أما الهمز
 فله بناءه تضمنه معنى
 حرف العطف وأما المصدر
 فله بناءه وقوع الهمزة
 موقع تاء التأنيب في زوم
 الفتح ولذلك أعرب صدر
 اثني عشر وأثنى عشرة
 لوقوع الهمز منهما موقع
 النون وما قبل النون
 محل أعراب لا محل لبناء
 ولوقوع الهمز منهما موقع
 النون لم يضافا بخلافه
 غير ما قال أحد عسرك
 ولا يقال اثني عشر

في ثيبان * الأول قد قدم من كلامه أنه لا يجوز تركيب النيف مع العشر من وبابه بل يشعن العطف فتقول خمسة وعشرون ولا يجوز ثمانية
عشر من ولعله لا لئلا يفسر في نحو رأيت خمسة عشر من رجل فانه يحتمل خمسة عشر من رجل ولا قبل عذر ذلك * الثاني أجاز الكوفيين إضافة صدر
المركب الى مجزئة فتقول هذه خمسة عشر ٤٤ واستحسنوا ذلك اذا ضيف نحو خمسة عشر ل (وميز العشر من) وبابه (للتسعينه الواحد)

منكر منصوب (كاربين
حيناً) وخمسين شراً
ويقدم النيف بمكانته
أي بثبوت التناقي
التذكير وسقوط هاء
التأنيث ثم يذكر العطف
مطوقاً على النيف فيقال
في المذكر ثلاثة وعشرون
وجملاً وفي المؤنث تسع
وخمسون نجمة (وميزوا
مركباً بمثل ما * ميز
عشرون) وبابه أي
عشر من عكر منصوب
(قوسينهما) نحو واحد
عشر كوكب أو اثني عشرة
هيناً وأما قطعناهم
اثني عشرة أسباطاً
فأسباطاً بدل من اثني
عشر وفي التمييز مخوف
أي اثني عشر فقرة ولو
كان أسباطاً تميز لذكر
العدنان وأفراد التمييز
لأن السبط منه كرو زعم
التناظم أنه تمييز وان
ذكر أعمار حج حكم
التأنيث في تنبيهات في
الأول يجوز في ثقت هذا
التمييز منسماً مراعاة
اللفظ نحو عندي أحد
عشر درهما ظاهراً
وعشرون ديناراً فاعرباً
ومراعاة المعنى فتقول
ظاهريه وأصمريه ومنه
قوله في الثنتان وأربعون
جارية * سودا خافية

كلف من عنائه وشوقه * بنت ثمان عشرة من تحت
يجر عشرة منة وأما فرضي (قوله واستحسنوا ذلك اذا ضيف) أي المركب ولا يخفى أن الإضاف في الحقيقة إنما
هو عجز المركب فالصدر مضاف الى العجز والمجر مضاف الى كاف الخطاب في عبارته مسامحة (قوله وميز
العشرين) فالتسعينه الواحد أجاز الفراء جمع تمييزاً بين عشرين في كاف الفارضي وأجاز المصنف في شرح التسهيل
عندي عشر ودرهم لعشر من رجل لا عند قصد أن لكل واحد منهم عشر من كاف السوطي (قوله الواحد
منكر منصوب) إنما كان مفرداً نكرة لأنه لا ذكر لبيان حقيقة المعدود وهو يحصل بالفرد النكرة التي هي
الأصل ومنصوب بالتعذر بالإضافة مع النون التي في صورة نون الجمع (قوله أي بثبوت التاء في التذكير) الخ محله
في غير اثني واثنتي (قوله مطوقاً على النيف) أي بالواو اذا اردت وقوعه مضافة واحدة والأفلامع من
أن تقول قضيت منه ثلاثة عشر من أو عشرين اذا قصد الترتيب مع الفور أو التراخي دما بين (قوله أي عقر
منكر منصوب) إنما كان مفرداً منكر المسار ومنصوب بالامتناع محل ثلاثة أشياء كالشئ الواحد قبل خمسة
عشر عداً من الفارضي (قوله فسويهما) أي المركب والعشر من وبابه وفادته دفع قوعان المثلة قبله خبر
نامة وقد يقع تمييز المركب بجمع اذا صدق على كل واحد من العدد كقوله تعالى وقطعناهم اثني عشرة أسباطاً
لأن المراد وقطعناهم اثني عشرة قبيلة وكل قبيلة أسباط لاسط فوضع أسباطاً موضع قبيلة وهذا أحد الأوجه
في الآية وسياق الباقي (قوله بدل) أي بدل كل من كل ولا بد أن البدل منه في نية الطرح لانه أغلبي وقد يخرج
القرآن على غير الغالب كافي قراءة التنوين في ثلثا ثنتين كإمر (قوله لذكر العدنان) أي يحذف التاء
منها وقوله لأن السبط مذكرة لثقله لذكر العدنان (قوله وأفراد التمييز) ذهب الفراء الى جواز جمعه
وظاهر الآية يشهد له تصريحه لثقله وقوله وأفراد التمييز وهي كونه تمييزاً بين مركب لعلها من قوله وميزوا
الخ (قوله ربح حكم التأنيث) هذا توجيه للتأنيث يعني توجيه الجمع مع أن القياس الأفراد كإمر اسم (قوله
في ثقت هذا التمييز منهما) أي من المركب وعشر من وبابه وقصته أن تمييزاً غير هاليجوز في ثقت مراعاة المعنى
فقول شيخ الإسلام ز كافي تحريره وهي أي الأوصى الخمسة التي هي نصاب كالتأنيث ألف وستة ثمر طرل
بعدادية يكون بغدادية فيمر فوعان تالاف وستة مائة وانظر هل مثل التمثيل بقية التواضع وعلى كونهما مثل
التمثيل يجوز أن يكون أسباطاً في الآية بدل من التمييز المحذوف وهو فقرة على مراعاة المعنى فتدبر (قوله فيها)
أي الركايب والخافية بالهاء المهمة واحدة لتلواقي وهي مادون ال نشات العشر من مقدم الجناح والاصم
بالحاء المهملة الأسودعي (قوله فيستغنى عن التمييز) لانه اذا قلت عشر وكف قد خطمت من يعرف العشر من
النسب مثاليه ولا تقول عشر وذا لأن يعرف يدا وعشر به كائن لا تقول علام وذا لأن يعرف الغلام
وز يدا معاً يعني (قوله الأعداد المركبة) وكذا غير المركبة كإثنا عشر (قوله الاثني عشر) أي واثني عشرة
(قوله ولا يقال اثناك) ما لم يكن اثنا عشر علماً ولا حازاً نضعه يحذف عشر اذا قصد تكبير العلم لفقد العلة
كأبي الفارضي (قوله ثلاثينس الخ) صريح في جواز أن يقال اثناك في قصد إضافة اثنين بل تركب أسباطاً

الغراب الأصم * الثاني قد يضاف العددي مسحق المعدود فتستغنى عن التمييز فنحوه
عشرو زبد وبغل قلت بجمع الأعداد المركبة الاثني عشر فيقال أحد عشر لثلاثة عشر ولا يقال اثني عشر لأن عشر من اثني عشر
عنه لثون الاثنين كما مر فلا يجمع بالإضافة ولا يقال اثناك ثلاثينس بإضافة اثنين بل تركب

في الثالث حكم العدد المربيع في التركيب لذكرهما مطلقا ان وجد العقل نحو عندئذ خمسة عشر عددا واربعة وخمسة عشر حازه
 وبعدا وان فقد لسا بقى بشرط الاتصال نحو عندئذ خمسة عشر جلا وناقة وخمسة عشرة ناقة وثلوثان فضلا نحو عندئذ ست عشرة
 ما بين ناقة وجل او ما بين جل وناقة وفي الاضافة لسا بقى مطلقا نحو عندئذ غانية اعدوا وثمان اعدوا ولا يضاف عدد اقل من ستة
 الى مبرزين مذكر و مؤنث لان كلا من المبرزين جمع واقل الجمع ثلاثة الرابع لا يجوز فصل هذا التمييز وامثاله على اني سلمنا معنى
 ثلاثون المبرز حولا كيلا فضرورة وان اضيف عدد مركب يبق (البناء) في الجزاين ٤٥ على حاله نحو احدثه شرك مع احدثه
 زيدا يفتح الجزاين هذا

هذا ولا كثر لان البناء يبق
 مع الالف واللام بالاجماع
 فكذا مع الاضافة
 والثاني انه لم يجره
 مع بقا التركيب كيبك
 حكاه سيبويه عن بعض
 العرب نحو احدثه شرك
 مع احدثه زيدا واليه
 اشار بقوله (ويعجز قد
 يهرب) واصح حسنه
 الا تخفى واختاره ابن
 عصفور وروى عنه الالف
 ووجه ذلك بان الاضافة
 ترد الاشياء الى اصلها في
 الاعراب ومنسحق في
 التسهيل القياس عليه
 وقال في شرحه لا وجه
 لاستحسانه لان البناء قد
 يضاف نحو مركب
 هندك ومن لدن حكيم
 خير وفيه مذهب ثالث
 وهو ان يضاف مصدره
 الى يعجز عن الابتداء
 حكى الفراء انه سمع من
 ابي فقس الاسدي راى
 الهيم المقتلى ما فطنت
 خمسة عشر كذا وكذا
 التسهيل انه لا قياس
 عليه خلافا للفراء
 في ثبوت الاول

(قوله ان ذكرهما مطلقا) اى سبق المذكور او لا وقع الفصل بين اولا (قوله ان وجد العقل) اى في الشئين او
 احدهما وظهر من ترجيح المذكور اذا كان العقل مؤثرا والقياس يقتضى تغليب العقل فتقولنا ربيع عشرة جلا
 وامة لان وصف الاثر مع العقل ارجح من وصف الذات كوزع مع عدم العقل افاده الدماغي (قوله لسا بقى)
 اى مذكر او مؤنث وقوله بشرط الاتصال اى اتصال التمييز بالعدد (قوله والمؤنث ان فضلا) اى فصل بين
 العدد والتمييز بين لسانه تقتضى المساوى في الحكم فكان الاسبقية متعسف بخرج امر اعانه كراهة
 الشئين وذلك ان عدد كمالا يعقل في استعماله كالمؤنث حتى انه قد يودع له منضمه فاذا احلنا الحكم
 للمؤنث كانا اعتبرناهما بخلاف ما اذا جعل المذكور كذا في الدماغي (قوله لسا بقى مطلقا) اى عاقلا
 كان المضاف اليه اولا لانه كذا في اولها وانما كذلك لان المتضامين كالشئ الواحد فلا يبنى ان يختلف
 حالهما فان قيل المعطوف على المضاف اليه مضاف اليه قلنا نعم لكن المعطوف مضاف اليه واسطة والاول
 مضاف اليه مباشرة فكان اولى بالاعتبار وقد اهل الشارع ذكر العدد المعطوف والقياس يقتضى انه
 كالعدد المركب فتقول عندئذ احدى وعشرون عددا وامة بتغليب المذكور واحد وعشرون جلا وناقة
 بتغليب السابق واحد وعشرون من جل وناقة بتغليب المؤنث دماغي (قوله واما) تقدم الكلام عليه
 (قوله وان اضيف عدد مركب) اى غير اثنى عشر واثنى عشر قلنا من انهما لا يضافان ولا يستغنى عن العدد
 المركب اذا اضيف عن التمييز كاسبق (قوله والثاني الخ) مقابل قوله هذا والاكثر (قوله كيبك) اى
 في بقاء التركيب مع اعراب الجز وان كان بعدل غير منصرف لوجود العلتين بخلاف احدثه لانه ليس
 به (قوله نحو احدثه شرك مع احدثه زيدا) يفتح دال احدى المتاليين ووجه اوله وسر اهل اللسان
 (قوله ويعجز) مبتدأ واسم وعصدا لتسهيل فارضى (قوله ترد الاشياء الى اصلها في الاعراب) لا يقال هذا
 يقتضى اعرابا لجزء الاول ايضا لاننا نقول المضاف مجوع الجزاين لا الاول فقط ولا الثاني فقط لكن لما
 كان آخر الثاني آخر المجموع المضاف ظهر فيه الاعراب (قوله ومنه في التسهيل القياس عليه) قال بعضهم
 هي لفظة متعينة عند سيبويه واذا ثبت كونه لفظا لم يتعنى القياس عليه وان كانت ضعيفة مرادى (قوله لان
 المبنى قد يضاف الخ) قد يفرق بين ما بناؤه اصيل فلا رد الى الاعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فورد
 اليه بادنى ملازمة نصريح (قوله من ابي فقس) كذا خط الشارع ووجه في بعض النسخ بني وهو مخرب
 (قوله خلافا للفراء) تقدم قيل قوله المصنف موزع العشر من الخ نقل الشارع قول الفراء عن الكوفيين
 (قوله دون اضافة المجموع) اى الى شئ آخر وفيه انا اذ اضيف الاول الى الثاني ووجدت الاضافة
 الى شئ آخر كان المضاف الى الثاني لا المجموع واذا اضيف المجموع الى شئ آخر لم يكن الاول
 مضافا الى الثاني فتدبر (قوله كاف الخ) يظهر ان يصح تشديد لام كاف على انه من التكليف وتخفيفها على
 انه من الكسب بالقرينة ومن لتدليل والعناء يفتح العين المهملة والتب والشفقة بالكسر الشقاء (قوله
 مطلقا) اى سواء كان المجموع مضافا نحو ثمانية عشر كولا او لغيره مامر (قوله في الثاني) اى الواقعة في عدد
 للمؤنث (قوله وسكونها) اى كسكونها في عدد كبر بقوله مع كسر النون اى دلالة على الياء وقوله وتحتها
 اى التركيب مع (قوله وقد تحذف باؤها) مصب قد التقليل قوله ويجعل اعرابها على النون

في التسهيل ولا يجوز ثمانية عشرة لافى التعريف يضافه الاول الى الثاني دون اضافة المجموع كقوله كاف من هنا وشدة وقوة
 * بنيت ثمانية عشر من تحتها اى من عامه ذلك وفي دعواه الاجماع نظر فان الكوفيين يميزون اضافة صدر المركب الى يعجز مطلقا كاسبق
 التنبيه عليه والثاني في ثمانية اذ اركب اربع لسانه ففتح الباء وسكونها وحذفها مع كسر النون وتحتها من قوله ولقد شرب ثمانية وثمان
 * وثمان عشرة واثنتين واربعاء وتحذف ياؤها ايضا في الافراد ويجعل اعرابها على النون كقوله لها ثانيا اربع حسان * واربع فخرها
 ثمان وهو مثل قراءة بعض القراء لعل الجوارثنا تحت بعض الاله الثالث

بين) أي كما يضاف البعض إلى كلمة سواء أخرجها الذين كسر وأثنى اثنين أقدم كسر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة وتقول ثالثة اثنين والثالثة ثلاث إلى عاشر عشرة وعاشرة وأما لم ينصب حيث شذ لا نه ليس في معنى ما يعمل ولا فرعاً عن فعل فالزمت إضافته لأن المراد أحد اثنين وأحد اثنين اثنين واحد عشر واحد عشر عشرة فقصية كما تقول بعض هذه العدة بالإضافة ٤٧ هذا ذهب الجوهري وذهب الاخفش

والواحد لا الاعم وهذه الاضافة غير واحدة اذ يجوز الثاني من الاثنين مثلاً ومن قال يوجد بها أراد به منع نصب الوصف ما بين هومنه كما ستعرفه ومقال قوله وان ترد اخ ما ساقى من قوله وان ترد جعل الاقل والخ لبعض هنا كلام حقيق بالطرح (قوله بين) أي اظهر الهمزة (قوله أي كما يضاف البعض إلى كلمة) فيشد حيث شذ ان الموصوف به بعض تلك العدة العينة فربع أربعة معناه بعض جماعة محصورة في أربعة كما في التوضيح (قوله واغما لم ينصب حيث شذ) أي حين اذ اراد به بعض ما بين هومنه وقول شذ أي حين اذ اضيف الى ما شذ منه وهو كونه غير ظاهر (قوله لانه) أي الوصف الذي بمعنى بعض ما بين هومنه ليس في معنى ما يعمل أي ليس في معنى افعل يجعل كغيره وجعل حتى يعمل ولا فرعاً عن فعل أي ولا مشتقاً من فعل حتى يمكن عمله بل هو مأخوذ من لفظ العدد ولو اقتصر الشارح على قوله لانه ليس في معنى ما يعمل الكفاية في تعليل عدم النصب ولكن قصد الشارح تقوية الهمزة فتدبر (قوله لان المراد أحد اثنين الخ) أي باعتبار وقوعه في المرتبة الثانية أو الثالثة وهكذا كما يؤخذ من العنوان أي لفظ ثان وثالث وهكذا لاطلاق حتى يلزم صحة ارادة الواحد لا اقل من عشر وعشرون ذلك مستبعد جداً فادعنا إلى (قوله ونفسه اياه) أي اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال كما لا يخفى (قوله ثان اثنين وثالث ثلاثة) على أن معناه هم اثنين وثمانين ثلاثه وسوطي (قوله والى هذا ذهب في التسهيل الخ) تعبه أبو حيان فقال ان ثبت الـ جـ لـين مخالف لنقل النعامة وليس نصاً في ثبت الاثنين حتى يبنى عليه جواز ثاني اثنين قال الموضع وما نقله ابن مالك عن السرب قاله ابن القطاع في كتاب الافعال واذا جاز ثبت الـ جـ لـين جاز ثبت الاثنين ولا يتوقف فيه الاظهارى جامد نصريح (قوله لانه لا فعل له) أي لا قال ثالثاً ثلثاً فثالثاً اذا كانت الثالثة وقد ساقى قول الجوهري ثلثت القوم انشأها الكسرة اذا كانت ثلثهم أو اكملت ثلاثة بنفسك وثلثت الثلاثة بالضم أيضاً ساقى (قوله قال في الكفاية الخ) غرضه التورك على كلام الكفاية وشرحها من وجهين مخالفته لتفصيله في التسهيل بين ثان وغيرهما واقتصاره على العز وثلث مع أنه مقول عن غيره أيضاً (قوله وقد نقله به) أي التسهيل (قوله مثل ما نرى) أي بدرجته واحدة (قوله المعنى غ من العدد) هذا لا يوافق قوله الا في الوصف حيث شذ ليس موصوفاً من الفاظ العدد الخ ولعله ذكر هذا متابعه لظاهر اللين وذلك أي ما يأتي استدراك عليه سم (قوله انه) أي الوصف يجعل ليس خصوص المضارع مراد الـ لـين انما التفصيل الذي سذكره بقوله فان كان بمعنى المضي الخ (قوله ما هو متحدث) أي بدرجته واحدة اذ لا يقال رابع اثنين مع أنه يصدق أنه تحت ما اشتق منه حفيد وقوله ما أي العدد الذي هو أي هذا العدد تحت العدد الذي اشتق الوصف منه مساو له أي لا اشتق منه قطعاً أصله ما لا يجر به على ما هي له وصلة ما الثانية بما على غير ما هي له فهي الحقيقة بما رزأ اليه بدون صلة ما الأولى بعكس ما فعله الشارح فاعرف ذلك (قوله الحكم جاعل) مصدر نفعي منصوب على المفعول ما لا يطلعه بالحكم واغناص التثنية ليحاصل التنبيه على أن معنى اسم فاعل العدد اذا استعمل مع ما تضمنه في جاعل فاذا قلت رابع ثلاثة فنعناه جاعل الثلاثة ومفهومهم أربعة أفاده المراد (قوله جازت اضافته الخ) انكم قالوا الاضافة في هذا أكثر من النصب بخلاف سائر أسماء الفاعلين فان نصب ما بعده على المفعول يوقفه عن الاضافة فتصوّر بان أو النصب أكثر قال الرضي واغافل النصب ههنا لان الأفعال والناثر في هذا المفعول غير ظاهر الا بتأويل وذلك لان نفس الاثنين لا تصير ثلاثة أصلاً وان انضم اليها واحد بل يكون المنضم والمنضم للمعنى ثلاثة وتأويل بل أنه أقطع عن المفعول الأول بل انضم ما ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع أسم الثلاثة فكأنه صار المفعول الأول هو المجموع كذا في الدمامي (قوله واعماله) أي بالشرط السابقة في باب اسم الفاعل (قوله حيث شذ) أي حين اذ كان بمعنى جاعل (قوله ثلثت الـ جـ لـين الخ)

الواحد لا الاعم وهذه الاضافة غير واحدة اذ يجوز الثاني من الاثنين مثلاً ومن قال يوجد بها أراد به منع نصب الوصف ما بين هومنه كما ستعرفه ومقال قوله وان ترد اخ ما ساقى من قوله وان ترد جعل الاقل والخ لبعض هنا كلام حقيق بالطرح (قوله بين) أي اظهر الهمزة (قوله أي كما يضاف البعض إلى كلمة) فيشد حيث شذ ان الموصوف به بعض تلك العدة العينة فربع أربعة معناه بعض جماعة محصورة في أربعة كما في التوضيح (قوله واغما لم ينصب حيث شذ) أي حين اذ اراد به بعض ما بين هومنه وقول شذ أي حين اذ اضيف الى ما شذ منه وهو كونه غير ظاهر (قوله لانه) أي الوصف الذي بمعنى بعض ما بين هومنه ليس في معنى ما يعمل أي ليس في معنى افعل يجعل كغيره وجعل حتى يعمل ولا فرعاً عن فعل أي ولا مشتقاً من فعل حتى يمكن عمله بل هو مأخوذ من لفظ العدد ولو اقتصر الشارح على قوله لانه ليس في معنى ما يعمل الكفاية في تعليل عدم النصب ولكن قصد الشارح تقوية الهمزة فتدبر (قوله لان المراد أحد اثنين الخ) أي باعتبار وقوعه في المرتبة الثانية أو الثالثة وهكذا كما يؤخذ من العنوان أي لفظ ثان وثالث وهكذا لاطلاق حتى يلزم صحة ارادة الواحد لا اقل من عشر وعشرون ذلك مستبعد جداً فادعنا إلى (قوله ونفسه اياه) أي اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال كما لا يخفى (قوله ثان اثنين وثالث ثلاثة) على أن معناه هم اثنين وثمانين ثلاثه وسوطي (قوله والى هذا ذهب في التسهيل الخ) تعبه أبو حيان فقال ان ثبت الـ جـ لـين مخالف لنقل النعامة وليس نصاً في ثبت الاثنين حتى يبنى عليه جواز ثاني اثنين قال الموضع وما نقله ابن مالك عن السرب قاله ابن القطاع في كتاب الافعال واذا جاز ثبت الـ جـ لـين جاز ثبت الاثنين ولا يتوقف فيه الاظهارى جامد نصريح (قوله لانه لا فعل له) أي لا قال ثالثاً ثلثاً فثالثاً اذا كانت الثالثة وقد ساقى قول الجوهري ثلثت القوم انشأها الكسرة اذا كانت ثلثهم أو اكملت ثلاثة بنفسك وثلثت الثلاثة بالضم أيضاً ساقى (قوله قال في الكفاية الخ) غرضه التورك على كلام الكفاية وشرحها من وجهين مخالفته لتفصيله في التسهيل بين ثان وغيرهما واقتصاره على العز وثلث مع أنه مقول عن غيره أيضاً (قوله وقد نقله به) أي التسهيل (قوله مثل ما نرى) أي بدرجته واحدة (قوله المعنى غ من العدد) هذا لا يوافق قوله الا في الوصف حيث شذ ليس موصوفاً من الفاظ العدد الخ ولعله ذكر هذا متابعه لظاهر اللين وذلك أي ما يأتي استدراك عليه سم (قوله انه) أي الوصف يجعل ليس خصوص المضارع مراد الـ لـين انما التفصيل الذي سذكره بقوله فان كان بمعنى المضي الخ (قوله ما هو متحدث) أي بدرجته واحدة اذ لا يقال رابع اثنين مع أنه يصدق أنه تحت ما اشتق منه حفيد وقوله ما أي العدد الذي هو أي هذا العدد تحت العدد الذي اشتق الوصف منه مساو له أي لا اشتق منه قطعاً أصله ما لا يجر به على ما هي له وصلة ما الثانية بما على غير ما هي له فهي الحقيقة بما رزأ اليه بدون صلة ما الأولى بعكس ما فعله الشارح فاعرف ذلك (قوله الحكم جاعل) مصدر نفعي منصوب على المفعول ما لا يطلعه بالحكم واغناص التثنية ليحاصل التنبيه على أن معنى اسم فاعل العدد اذا استعمل مع ما تضمنه في جاعل فاذا قلت رابع ثلاثة فنعناه جاعل الثلاثة ومفهومهم أربعة أفاده المراد (قوله جازت اضافته الخ) انكم قالوا الاضافة في هذا أكثر من النصب بخلاف سائر أسماء الفاعلين فان نصب ما بعده على المفعول يوقفه عن الاضافة فتصوّر بان أو النصب أكثر قال الرضي واغافل النصب ههنا لان الأفعال والناثر في هذا المفعول غير ظاهر الا بتأويل وذلك لان نفس الاثنين لا تصير ثلاثة أصلاً وان انضم اليها واحد بل يكون المنضم والمنضم للمعنى ثلاثة وتأويل بل أنه أقطع عن المفعول الأول بل انضم ما ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع أسم الثلاثة فكأنه صار المفعول الأول هو المجموع كذا في الدمامي (قوله واعماله) أي بالشرط السابقة في باب اسم الفاعل (قوله حيث شذ) أي حين اذ كان بمعنى جاعل (قوله ثلثت الـ جـ لـين الخ)

جاعل له احكاماً فان كان بمعنى المضي وحيث اضافته وان كان بمعنى الحال أو الاستقبال جازت اضافته وجازت تنوينه وإعماله فقول هذا رابع ثلاثة و رابع ثلاثة أي هذا مصر الـ ثلاثة أربعة وتوث الوصف مع المؤنث كما يجب فالوصف المذكور حديثاً سم فاعل حقيقة لذلك تقول ثلثت الـ جـ لـين اذا اتعدهم اليه ما مضى ثلاثة وكذا للثلاثة الـ عشرة التسعة فاعل هنا بمعنى جاعل

بخطاف ماذا أعرب الأول والثاني أن تهرمهما معاً مقدار حذف عجز الأول وصدر الثاني لزوال مقتضى التناهي ما حذفت في العجز الأول على حسب العوامل أو عجزاً الثاني بالإضافة أما إذا انحصرت على التركيب الأوليان استعملت النيف مع العشرة لفيد الانصاف عنه مقبداً مصاحبة العشرة كما ظهر النظم عليه شرح الشارح فانه تبين بقائه الجزأين على البناء في تنبيه الأول كما أعامل بمحادي عشر دون غيره ليضمن التثنية فائدة التنبيه على ما التزموا حين صاغوا أحدًا وأخذى على فاعل وفاعله من القلب وجعل الفاعل بعد الاسم فقالوا محادي عشر ومحادي عشرة والأصل واحد واحد هذه احدى وحادة فقلت الواو ياء ٤٩ لانكسار ما قبله فوزنه ما عايف وعالفة

لا تترك عليه اختلال المعنى (قوله بخلاف ماذا أعرب الأول) فان اعرابه دليل على ذلك (قوله زال مقتضى البناء) وهو التركيب كما في التصريح وهذا لا يلحق الحذف أعني عجز الأول وصدر الثاني (قوله أما إذا انحصرت الخ) هذا مقابل قوله أن تنصرف في صورة التركيب الأول الخ وهذا ساقط في كثير من النسخ (قوله على التركيب الأول) أي على حقيقة لا بصورة فقط (قوله بان استعملت النيف) يعني المحادي والثاني ونحوهما وقوله لفيد أي الانصاف عنه أي معنى النيف وقوله مقبداً حال من الضمير في عنه (قوله فائدة التنبيه) بالإضافة للبيان (قوله من القلب) أي قلب الواو ما وقوله وجعل الفاعل أي التي هي الواو بعد الاسم أي التي هي الدال وهذا الجمل قلب مكان فيسلم أن في الكلمة العاقلين (قوله لانكسار ما قبلها) أي مع نظرها لأن ما قبلها التثنية في حكم الانفصال والواو إذا انطردت رتبة كسرة قلبت ياء لكن يدل الحذف على اعلان الفاعلي بخلاف الحادية فلتعجب الدال فإداه في التصريح (قوله وأما محاد) وأرد على قوله التزموا (قوله الثاني لم يذكر هنا الخ) هذا يتعلق بهتموه قوله السابق بل ثاني اثنين سم (قوله هذا رابع عشر ثلاثة عشر) بالإضافة التركيب الأول يرمي إلى الثاني يرمي مع بناء الكلمات الأربع على الفتح (قوله أو رابع ثلاثة عشر) أي بهذا حذف المقدمين التركيب الأول قال شفيظ الفاعل أن الوصف حيثئذ يرب على حسب العوامل له وعندي أنه يجوز بناءه منية العجز كما نظره (قوله للاباس) أي للاباس الوصف يعني المصير بالوصف يعني بعض كذا فلان فرق بين الأعراب والبناء وهذا أول من قول التصريح للاباس باليس أصله تركيبين فان الابداس على تفسيره نزول بأعراب الجزأين أو الأول فقط فان ذلك جازف الاستغناء بمحادي عشر من حادي عشر أحد عشر مثلاً كما تقدم إفادته سم ونصرف البعض فيه بما كدره (قوله وتبين) أي فيما إذا أتى بالتركيبتين يرميها الوصف المقدمين التركيب الأول رافى بالتركيب الثاني (قوله في موضع خفض) أي بالإضافة التركيب الأول وأصدره إلى الثاني ومن هنا يعلم أن التركيب يكون مضافاً قال البعض تبعا لشفيظ وهو مخالف لما تقدم في باب العمل فيما إذا كان الاسم والقلب مركبين أو الأول فقط أي من امتناع إضافة أوغمالاً في أنهم ما وقد يدفع الخالف بجمل التركيب ثم على الإضافي كما يشهد به غنيلهم فلا ينافي ما هنا من إضافة التركيب المسمى فاعمل (قوله وهو مصادم لحكاية الإجماع) جزأه أن الإجماع مخصوص بصورة ما إذا شئت تركيبين لأن عمل فاعل أغمالاً في مع تنوينه والتنوين منتقب مع التركيب فيبين أن يكون التركيب الثاني في موضع خفض وكلام التوضيح يدل عليه عند التأمل قاله مكي سم (قوله يعقد) تم الواو رأى يعقد عليه أدون غيره من حروف العطف (قوله ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب) أي موازن فاعل مع عشرين وأخواته قال ابن هشام في قول الشعر وحادي عشرين شهر جمادي مثل ثلاث لحنا تحذف الواو وثلاث النون وذكرنا فلفظ الشعر وهو لا يذكر إلا مع رمضان والربيعين اه لكن قال السيوطي والمقول عن سيبويه جواز إضافة شعر إلى كل الشعر وقال الأمامي في باب النظر وهو قول أكثر العربين (قوله يؤرخ) بالهمزة والواو وهذا يقال تاريخ وتاريخ (قوله اه) يعني (قوله فائدة) كانت العرب تؤرخ بالغصب وبالعامل يكون عليهم وبالأمر الشهير ولم يزالوا

بالتنوين وهو مصادم لحكاية الإجماع (وقيل عشرين إذا ذكره الواو بالفاعل من لفظ العدد بحالته من التذكير والتثنية) (قوله واو يعقد) يعني أن العشرين ياء إلى التسمين يعطف على اسم الفاعل بحالته فتقول الحادي والعشر وإلى التاسع والتسعين والحادية والعشرون إلى التاسعة والتسعين ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب فتقول حادي عشرين كما تقول حادي عشر الحالك لرفع ياءه فانه يجوز أحد عشر بالتركيبتين لا يجوز أحد عشر بالتركيب كما يرد في التنبيه لم يذكر في أو في العشرين وبأيه اسم مضافاً وقال بعض أهل القصة عشرين وثلاثين إذا صار له عشرين أو ثلاثون كذلك في التسعين واسم الفاعل من هذا عشرين وتبين اه (قوله خاتمة) يؤرخ

كذلك حتى فتح عمر ولاد الجهم قد كره أمر النار بنخ فاستحسنه هو وغيره ثم اختلفوا فقال بعضهم من البعثة
وقال قوم من الزانية ثم اجمعوا على الهجرة ثم اختلفوا بآي شهر يدعون فقال بعضهم رمضان وبعضهم رجب
وبعضهم ذو الحجة ثم اجمعوا على المحرم لأنه شهر حرام ومنصرف الناس من الحج فزاد النار بنخ قبل الهجرة
بشهرين وثاني عشرة ليلة لان قدومه عليه الصلاة والسلام المدينت يوم الاثنين لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع
الأول وقيل المؤرخ بالحجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما بسط ذلك الجلال السيوطي في كتابه الشمار بنخ
في علم النار بنخ (قوله باليالي) جمع ليلية واستغنى بجمعها عن جمع ليلية دمايني (قوله ليلتها) أي ليلتي
اليالي الأيام باعتبار أن شهر الرب وقريه والتمهرا غنا بطلع ليلاه دمايني وقال السيوطي في الجمع لان
أول الشهر ليس له أول آخره يوم ولان الليل أسبق من النهار خلقا كما أخرجه ابن أبي حاتم وأما تأخيره ليله عرفه عن
يوهيا فلا شرعي وهو الاعتداد بالوقوف في ذلك الوقت المخصوص (قوله لأول ليله منه) اللام بمعنى في أو
عند اه دمايني وكذا في قوله ليله منه أو منتصفه أو انتصافه (قوله أو مهله أو مستهله) بضم الميم وفتح الهاء
اسما زمان على صيغة اسم المفعول من أهل الهلال واسئل من يبين لفه على أي أظهر فإراد كتب لوقت الهلال
هلالا الشهر أو استهله ومن كسر الهاء من المستهل جعل المستهل اسم فاعل من قولهم استهل الهلال يعني تبين
فكرن قولهم كتب المستهل كذا عتائه قولك كتب ليلته كذا أي لوقت هلاله دمايني مع حذف بعض زيادة
(قوله ليله خلت) اللام به وفي أمثاله يعني بعد (قوله ثم ثلاث خلون إلى عشر) التعبير مع الثلاث إلى
العشر بخلون ومع ما فوقها إلى النصف بظلمت غنا وعلى سبيل الأوليه كما بشر إليه الشارح بقوله وقد يختلف
الحج ما تقدم أول الكسب من أن الانقص في غير جمع الكثرة لما يعقل المطابقة وفي جمع الكثرة لا يعقل
الانراد وجميع التثنية ما كان من أهداده وجميع الكثرة ما كان من أهداده ولان تعيين ثلاث إلى عشر ما
كان جمعا ناسه ضمير الجماعة وتبين ما فوقه عشر ما كان مفردا ناسه ضمير الأفراد فاحفظه وقول الشارح
إلى عشره مائة على محذوف أي ويجري على مثل هذا إلى عشر وكذا يقال في نظائره (قوله إلى النصف من
كذا) أي إلى النصف فيقول النصف من كذا ولو صرح به لكان أوضح (قوله وهو أوجد) أي لكونه أخصر
(قوله ثم أربع عشرة بقيت) بظهور أن اللام فيه وفي أمثاله يعني عندا وفي تقدير مضاف أي عند استقبال
أوفي استقبال أربع عشرة قال الدمايني وبعضهم يقول لست عشرة ليلة مضت فيؤرخ بجماعتي التحفة
ووجه الأول اعتبار العدد الأقل (قوله إلى عشره) الغاية داخلة فيقول ليلتها إحدى عشرة ليلة بقيت
(قوله لشر بعين) أي بدون تعليل تنبأ اتهام الشهر أو أن بعين أي نظرا لاحتمال نقصانه لكن مثل هذا
يجري في أربع عشرة إلى تسع عشرة فتأمل (قوله إلى ليله بقيت) وهذا يقال في ليلة التاسع والعشرين وفي
يوم ثلاث ليلة وهو اليوم التاسع والعشرون والحق لاستقبال ليلة بقيت دمايني (قوله ثم لآخر ليله منه) وهذه
ليلة ثلاثين فان مضت وكتب في الثلاثين قبل لآخر يوم منه وإذا كتبت لآخر ليله أو لآخر يوم علمنا أن الشهر
كان تاما دمايني (قوله أو سراره أو سرره) بفتح السين والراء المهملة من قيمه ما ذكره كسر سين الأول قال في
القاموس السرار كسحاب من الشراخ ليله منه كسراره ومرره أه فقولك لسراره أو سرره بمعنى قولك
لآخر ليله منه فلا يقال إلا إذا كانت الكسبة في آخر ليله وتفسيرها البعض بتمام الشجنا بانقطاع الشهر ومقتضاه
أنه يؤرخ به ما إذا كانت الكسبة في آخر يوم منه لان بفرغها انقطاع الشهر وانظر لم يؤرخ بجماعتي هذا
إذا كانت الكسبة في آخر ليله أو أنها يكون في النار بنخ بجماعتي الشبهة كالنار بنخ بلسه أو انسلخه كما يأتي
أولا حره (قوله سلخه أو انسلخه) كل منهما يقال في ليلة الثلاثين ويومه ليلتها باليالي الشهر وأما منه
وانسلخه ما في ذاتها ما على هذا فيحصل في النار بنخ بجماعتي الشبهة وانتم عليه ما في ذلك كتب سلخ شهر كذا
أو انسلخه على الظرفية بتقدير مضاف والأصل وقت سلخ أو انسلخ تحذف الظرف المضاف وأتم المصدر
المضاف إليه مقامه وأما في قولك مهل كذا أو مستهل كذا فمثل مقدم الحاج فلا يحتاج إلى تقدير مضاف
اصلاحية اللفظ لزمن بلا تقدير فأفاده الدمايني وفي الجمع يقال كتبت في الشهر الأول والأول آخره الأول
والآخر والله أعلم

بالإلى ليلتها الحق
أؤرخ أن يقول في أول
الشهر كتب لأول ليلة
منه أو لفرته أو مهله
أو مستهله ثم يقول كتب
ليلة خلت ثم ليلتين خلتا
ثم ثلاث خلون إلى عشر
ثم لاحتدى عشرة خلت
إلى النصف من كذا
أو منتصفه أو انتصافه
وهو أوجد من الجنس
عشرة خلت أو بقيت ثم
لأربع عشرة بقيت إلى
تسع عشرة ثم أفسرين
أو غان بعين إلى ليلة
بقيت ثم لآخر ليله منه
أو سراره أو سرره ثم لآخر
يوم منه أو سلخه أو
انسلخه وقد يختلف
النون التامة بالكس
والله أعلم
كم وكان وكذا
هذه ألفاظ كتبت بها من
العدد وقد ذكر أدف
بها باب العدد ما ك
فلم لعدد

قوله المعنى وفي الجمع
الحج كذا بالاصل وفي
المبارة تحريف وصوابها
يقال كتبت في العشر
الأوائل والأواخر الأول
والآخر اه

مهم الجنس والمقدار وهي على قسمين استغماية بمعنى أي قد وخبيرته يعني تعدد كثير وكل منهما لغة والآخر زائما الأول فيكون كعدد عشر بنواؤه في الأفراد والنصب وقد أشار إلى ذلك أنه (ميز في الاستغماية كم مثل ما م رت عشر بن كك مخصا صا) أما الأفراد فلازم مطلقا خلافا لكونهم محيزون جمعه مطلقا وفصل بعضهم فقال إن كان

إذا أردت أصنافا من الغلمان جازوا إلا وهو مذهب الأخفش وأما النصب فله أيضا ثلاثة مذاهب أحدها أنه لازم مطلقا والثاني ليس ب لازم بل يجوز مطلقا جلا على الخبرية وإليه ذهب الفراء والزجاج والسيوطي وعليه عمل أكثرهم كـ كم غلمانا خبر وخالفة والثالث أنه لازم إن لم يدخل على كم حرف جر وراح على الجبران دخل عليها حرف جر وهنا هو المشهور ولم يذكر سيوطي بوجه إلا أنه دخل عليها حرف جر والهاء الإشارة بقوله (وأجوز أن تحذف حرفا من أن وليت كم حرف مفعلا) فيكون كم حرف مفعولهم اشترت النصب وهو الأرجح والجر أيضا وفيه قولان أحدهما أنه بمن مفعلة كاذكر وهو مذهب خليل وسيوطي والفراء وجهه والثاني أنه لا إضافة وهو مذهب الزجاج وأما الثاني فهو الخبرية فيميزها يستعمل تارة كميز عشرة فيكون جمعا كميز وراثة كميز مائة

(قوله مهم الجنس والمقدار) قال البعض أي عند المتكلم وبين أجهام الأول والتعريف واهام الثاني بالبدل التفصيلي نحو كم عبد ملكك عشر بن أم ثلاثين اه وفيه نظرون وجهين الأول أن دعوى أجهام الجنس عند المتكلم بالنسبة للاستغماية مجموعة لتعنيده عند بدليل أنه لا في التمييز ودعوى أجهام الجنس والمقدار عند المتكلم بالنسبة للخبرية مجموعة أيضا كما هو ظاهر ولوجهل أجهام الجنس والمقدار باعتبار السامع قبل الاتيان عابده كم كان يحصيا الثاني أن دعوى تعيين المقدار بالبدل التفصيلي بالنسبة للاستغماية مجموعة أيضا وإن تسع في الدماضي كما هو واضح وأما تعيين فيها الجواب فتعليق بانساع الحق (قوله بمعنى أي عدد) أي فالسؤال ليس عن كية الشيء (قوله وخبرية) من الخبرية فيم الإنشاء بحيث بذلك لأن ما هي فيه خبر مسوق للأعلام بالأكثرة محتمل للمعنى والكذب وفي المقابل زيادة كلام ستاتي (قوله في الأفراد النصب) لأنه لم يسمع إلا كذلك فالعلة في ذلك السماع كما قاله الدماضي وأول أن الاستغماية بمقدرة بعد معرفتها باستغماها شملت العدد المركب فأورد مجزها ونصب كميزه كما قاله الدماضي وأول أن مجزها العدد الوسط الذي هو من أحد عشر إلى المائة كذلك دخلت عليه لأنه أعدل ولا تحكم كما أضافه الثعني ولك تقضه بأن من العدد الوسط المائة فتأمل (قوله على ما ميزت عشر بن) آخر عشر بن على أحد عشر لثقة عشر بن ونقل المركب (قوله كم مخصا صا) كم في محل رفع مبتدأ ومخصا في محل رفع خبر (قوله فلازم مطلقا) أي سواء أريد به الأصناف أولا (قوله خلافا لكونهم فأنهم محيزون جمعه مطلقا) نحو كم عبد ملكك وجعله البصر بون حال والتمييز محذوف أي كم نقصا ملكك حال كونهم محيزا أي مملوكين وكذا إذا قلت كم غلمانا فالاعتدال بكم نقصا مستقر والثالث حال كونهم غلمانا أي خداما فالقول كم غلمانا لا يكسر بش هذا التخرج الأعلى رأى الأخفش في نحو بترقصهم المال على عاملها المعنوي كما قاله الدماضي (قوله وفصل بعضهم) هو تفصيل حسن (قوله إذا أردت أصنافا من الغلمان جاز) فالعنى كم متعنا من أصناف الغلمان استقر والثالث بالسؤال إليه عن عدد أصناف الغلمان لأن عدد أحادهم (قوله لازم مطلقا) أي سواء دخل على كم حرف جر أولا (قوله وعليه عمل أكثرهم كـ) أي سواء على أنها الاستغماية استغماها تم كم كميزه كـ كم غلمانا (قوله ولم يذكر سيوطي بوجه) أي قد ذهبه القول الثالث ووجه الجرح عند تطابق كم وميزها في الخبر (قوله مضمرا) ظاهر منع ظهوره من عند دخول حرف الجر على كم وهو المشهور لأن حرف الجر الداخل على كم عوض من اللفظ بين المضمرة وقيل يجوز زحويكم من درهم اشترت وأعلم أن من تدخل على مجز الخبرية والاستغماية كما قاله ابن المحاسب فشهد الخبرية بنحو كم من ملك واستشهد في المطول بالاستغماية بقوله تعالى مل بنى امرئيل كم آتناهم من آية يبينه إنا كنا نوقد الرضى في دخول من على مجز الاستغماية وهو والبعض توقف إلى ابن المحاسب خطأ وخوف على مجز كم الخبرية كثير بخلاف الاستغماية (قوله فيكون جمعا إلخ) أما أفرادها فلشابهة كـ لثلاثة والألف في الدلالة على الأكثرة ومميزها مفرد وأما جمعه فليكون في اللفظ نصريح بما يدل على الأكثرة (قوله وقد أشارنا في ذلك) أي المذكور من الاستغمايين (قوله كم كـ حال أومره) كم مبتدأ والخبر محذوف أي عندى مثلا أو مفعول محذوف أي ملكك مثلا ور حال مصانف الهمزة في الأصح كما ستره وأصل مرة مرة أنفقلت حركة الهمزة للراء ثم حذفت الهمزة (قوله بالمتكلم أي ذلك) (قوله غير أن) أي غير سكران (قوله فقبل أن لنعلم إلخ) أي والبيت للفرزدق وهو غمي (قوله نصب تمييز خبرية) أي جوارا كما صرح به قول التوضيح فقبل أن عينا تمييز نصب غير خبرية (قوله إذا كان مفردا) كذلك الشلو بين والأصح أنه يجوز فيه الأفراد والجمع فيكون مفردا مجز ورا وقد أشار إلى ذلك بقوله (واستعملنا خبرا كـ عشرة أو مائة كـ كـ حال أومره) ومن الأول قوله كم ملكك بالجمع ومن الثاني قوله وكم لكمة تديتها غير أنكم وقوله كم كـ حال أومره وخالفة فلهذا جعلت على عشارى وروى هذا البيت بالنصب والرفع أيضا أما النصب فقبل أن لنعلم تميم نصب تمييز خبرية إذا كان مفردا وقبل على تقديرها استغماية استغماها تم أي خبرية بعد جماعك وحالات الألف كن مضمرا بمعنى قد نسيت

فليكون مفردا مجز ورا وقد أشار إلى ذلك بقوله (واستعملنا خبرا كـ عشرة أو مائة كـ كـ حال أومره) ومن الأول قوله كم ملكك بالجمع ومن الثاني قوله وكم لكمة تديتها غير أنكم وقوله كم كـ حال أومره وخالفة فلهذا جعلت على عشارى وروى هذا البيت بالنصب والرفع أيضا أما النصب فقبل أن لنعلم تميم نصب تمييز خبرية إذا كان مفردا وقبل على تقديرها استغماية استغماها تم أي خبرية بعد جماعك وحالات الألف كن مضمرا بمعنى قد نسيت

وعلمنا حكمه من حيث أخره قد حلت وأفراد الصريح على لفظكم وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ وأن كان نكرة لأنها قد وصفت بالثبوت بعد دعاء
 محذوفه مدلول عليها بالذكرة كما ٥٢ حذف الثمن من صفة خالة مدلولاً عليها بالثبوت الأولى وانحصر قد حلت ولا بد من تقدير قد حلت أخرى

لأن الخبر عنه حينئذ
 متقدم لفظاً ومعنى فظهر
 ترتيباً ومنه قد حلت وتم
 على هذا الوجه ظرف
 أو مصدر والتبعية محذوف
 أى كم وقت أو حصة
 * تبيهاً * الأول
 أفراد غير ثابتة به أكثر
 وأفضل من جهة وليس
 الجميع بشاذ كما زعم بعضهم
 * الثاني * الجر هنا إضافة
 كم على الضم إذا لم يقع
 منها وقال الأفراد أنه من
 مقدور ما نقل عن
 الكوفيين الثالث شرط
 جواز كم النسب
 الاتصال فان فصل
 نصب جملة على الاستفهامية
 فان ذلك جائز فيها في
 السبعة وقد جاء مجروراً
 مع الفصل بظرف
 أو مجرور كقولهم كم دون
 مئة مائة على ما لا
 جمعها الخبر في ذلك الجمل
 وقوله كم مجرور مقول
 العلاء وكريم بضمه قد
 وضحه وقوله كم في بنى
 بكر بن معد سيد مضم
 النسب مع ما جاز فاع
 والصحيح اختصاصه
 بالشعر ومثله فصل تميز
 العدد المركب وشبهه وقد
 مر وهب الكوفيون
 إلى جواز في الاختيار
 وقيل إن كان الفصل
 بناقض نحو كم اليسير

جاءكم تأني وكم بكم ما خذ جاز أن كان بتمام لا يجوز وهو مذهب يونس فان كان الفصل
 بجملة كقولهم كم تأني منهم فضلاً على عدم أو بظرف وجر مجرور وما كقولهم قوم سناوكم دونه من الأرض محذوف ما غارها تعين
 إن نصبها قاله المصنف وهو مذهب سيوطي في الرابع الاستفهامية والتبعية

على هذه اللغة كما في شرح الكافية ونص على ذلك السيرافي مرادى (قوله وعلمنا) أى الخبر والنصب
 أو على قول النصب والأول أولى (قوله وأفراد الضمير) أى مع أن مقتضى الظاهر تنبيهه (قوله جملة على لفظ
 كم) قد يقال تأني التثنية تنافي هذا الجمل والجواب أن اعتبار اللفظ كم من حيث الأفراد لا ينافي اعتبارها من
 من حيث التثنية ووجه في التوضيح الأفراد أن التثنية جملة لأن معنى وخالة في معنى جمات وخالات (قوله
 كما حذف الثالث) وعليه يكون في البيت احتمالاً وحل الماشرح البيت على ذلك أمر مستحسن ليقاس
 المصروفان ولا واجب بل ذكر في الخبر والنصب معاً تحسناً فيما أيضاً لعدم ذكر حديث الوصفية فيها
 للاستغناء عن الوصفية وقوله من صفة خالة أى من صفات خالة والمراد بالجمع مانوف الواحد فانهم (قوله
 والخبر قد حلت) أى خبر المبتدأ الذي هو صفة وقوله ولا بد من تقدير قد حلت أخرى أى ليكون خبراً عن
 خالة هذا مقتضى ضمه ويحتمل أن قد حلت المذكورة خبر خالة وقد حلت المحذوفة بظرفه (قوله أفراد
 تميز الخ) أشار به إلى دفع ما وجه تقديم المصنف الجميع من وجاه على الأفراد وإلى أن المصنف إنما قدمه
 اهتماماً به داعي من زعم شذوه (قوله المجرور هنا الخ) وأما في تمييز الاستفهامية فالصحيح أن المجرور
 مقدور (قوله وبإضافة كم) أى جملة على ما هي مشابهة له من العدد شئني (قوله إذا لم يقع منها) يوم أن في
 الاستفهامية ما تعان من الإضافة فانظروا (قوله أنه من مقدور) لأنها لا تدر دخول من على خبر والخبر به جاز تركه
 لقوة الدلالة عليه شئني (قوله الاتصال) أى اتصال بجزء كها (قوله فان فصل) أى بجملة أو ظرف أو جار
 ومجرور وقوله نصب أى وجوب أن كان الفصل بجملة أو ظرف وجر مجرور وما عور بخان أن كان بظرف فقط
 أو جار ومجرور ونقط كما سأل في فلم ما في كلام شذوا البعض (قوله جملة على الاستفهامية) أى في النصب وعلى
 الجمل بقوله فان ذلك أى الفصل جائز فيما أى في الاستفهامية وإن كان الأولى عدم فصلها (قوله كم دون مئة
 الخ) مائة أى مفارقة تمييز قال شذوا رأيت بخط الماشرح ضبط الميم الأولى بالفتحة اه وكذا في القاموس
 وما لا فعل مجرور أى يرفع منها ويجمعها فاصدا والخبر بتركس لتمام الجملة ونشده بالراء آخره فوبقها الماشرح
 الحاذق (قوله كم مجرور الخ) مقرب تمييز قال ذكر بالمرقف الذى أبوه عجمي وأمه عربية والذكر الذى أبوه
 وأمه عربيان والوضع الخسيس اه وقال العيني أراد بالمرقف الذى ليس له أوصافه من جهة الأب (قوله
 سيد) تمييز كم مضموم النسبة بذلك وسين وعين مهملات أى عظيم العطية (قوله والصحيح اختصاصه) أى
 الفصل كما يدل عليه قوله ومثله الخ وكما تصرح به عبارته في شرحه على التوضيح وعبارته أن النظم (قوله وقيل
 أن كان الفصل بناقض جاز) كان مرادها ناقض الضم المستقر كالأمثلة فان الظرف فيها متعلق بذكر
 وبذلك أن الرضى عبر بعدم الاستقرار سم (قوله فضلاً) منصوب على التمييز ويجوز جوه على لفه من جر
 التمييز الفصل ورفعه إلى الفاعل لثبات كذا في العيني والتمييز على الرفع محذوف لدلالة السياق أى كم يوماً
 أو كم ليلة كم منصوب به على الظرفية أو المصدرية حينئذ (قوله قوم) أى تصدقوا بمحذوفاً بكسر الدال الثانية
 كما قاله شيخنا السيد عزيز من الحب وهو ما ارتفع من الأرض وغارها مرفوع أى على أنه فاعل وأصله غارها
 وهو المكان الغائر من الأرض لحذف عن الكلمة كما حذف في رجل شاك أمله شاك كذا في العيني وكرر يا
 (قوله تعين النصب) لأن الفصل بالجملة بين المتضامين لا يجوز بالتمهيد وجوزوا الكوفيون ابتداء على أن الجر
 من لا بالإضافة لا سيوطي وظاهر كلام المبرد جواز جر المفعول بجملة في الشعر وقد مر عن العيني أنه يجوز
 كم تأني منهم فضلاً على عدم مجرور فضل قال ذكر ما يحمل تعين النصب فيما لا يستعمل طلب الفعل لأميز
 مفعولاً ولا الأخيرين في المطول في بحث حذف المفعول وإذا فصل بين كم والخبر به يوميزها بفعل متعلق بحب
 الاتيان بين الثلاث ليس بفعل ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وعيون كم أهلكتهم من قرية ومحل
 كم ههنا النصب على الفعلية (قوله وهو مذهب سيوطي) مقابله مذهب الكوفيين ومذهب المبرد الذين

قدماها
 جازعاً تأني وكم بكم ما خذ جاز أن كان بتمام لا يجوز وهو مذهب يونس فان كان الفصل
 بجملة كقولهم كم تأني منهم فضلاً على عدم أو بظرف وجر مجرور وما كقولهم قوم سناوكم دونه من الأرض محذوف ما غارها تعين
 إن نصبها قاله المصنف وهو مذهب سيوطي في الرابع الاستفهامية والتبعية

بفتان في سبعة أمور وبفتان في ثمانية أمور وفي فتان في ثمانية أمور ودله واضح وأنها مبنيان وأن هذا جماعي السكون وفي فتان في ذلك في أول الكتاب وأنها مفتقران إلى مجزئتهما ما أنهما مجزئتان وحذف مجزئتهما إذا دل عليه دليل خلافاً لمن منع حذف مجزئتهما وأنها بلزمن المصدر فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا بالاضاف وحرف الجبر وأنها على حد واحد ٥٣ وجزم الأعراب فكلمة بضمها مبنيان

تقدم عليها خوف جواز

مضاف في مجزئة

والا فان كانت كناية

عن مصدر أو ظرف فهي

منصوبة على المصدر أو

على الظرف والألف لم

نألف أو وليا وهو

لازم أو رافع منسبها

أو سببها فهي مبتدأ

وإن وليا فاعل متعدي

يأخذ منسوبة فهي

مفعولة وإن أخذته هي

مبتدأ الآن يكون مفعولاً

تدور عليها فاعل ابتداء

والنصب على الاشتغال

وبفتان في أن تعجز

الاستفهامية أصله

النصب وتغيرت إلى خبرية

أصله الجروفي أن تعجز

الاستفهامية مفعول وخبر

الخبرية يكون مفعولاً

وجما في أن الفصل بين

الاستفهامية وبين

مجزئها جائز في السعة ولا

يفصل بين الخبرية ومجزئها

إلا في الضرورة على ما مر

وفي أن الاستفهامية

لا تدل على تكثير

والخبرية للتكثير خلافاً

لأن طاهر وتليده ابن

خروف وفي أن الخبرية

تختص بالماضي كرب

فلا يجوز كـ غلمان

سأملكم كـ لا يجوز رب

غلمان سأملكم

تقدمها (قوله بتفتان في سبعة أمور) أي بتفتان في فتان في الساطعة وفي أن تعجزها لا يكون مغنياً ليقال
 كم لا رجل جالس وكـ لا رجل محبته نص عليه سببه وأجاز بعض النحويين ضم يجوز والظف عليه بالنفي مع
 الاستفهامية بس وسبب في قول من تركب كم (قوله ودله واضح) هو جزمها بالحرف والاضافة نحو بكم درهم
 اشترى بـ غلام كم رجل ما كتبت (قوله يجوز حذف مجزئها الخ) نحو كـ محبت (قوله وأنها بلزمن المصدر)
 أما في الاستفهامية فواضح وأما في الخبرية فالحال على رب اه زكر ما ووجه الجمل أنها الانشاء التكثيرية كان
 رب الانشاء التكثيرية أو التقليل ولتأتي بين كونها خبرية وكونها انشاءاً التكثيرية لا اختلاف لوجهه لأن خبريتها
 باعتبار الكثرة التي توجد في الخارج بدون قول وانشاءتها من جهة التكثير القائم بذهن المتكلم من غير
 وجوده في الخارج فإذا قلت كم رجل عندني فله جهتان أحدهما التكثير القائم بذلك الذي لا وجود له خارجاً
 ومن هذا الوجه تكون انشائية والأخرى كثر قال جلال الخبير عنهم بأنهم عندك التي توجد خارجاً بدون القول
 ومن هذا الوجه تكون خبرية لا احتمال الصدق والكذب باعتبار المطابقة لواقع وعندهما كذا في المعاني
 عن ابن الحارثي بوضوح ثم نقل عن الرضي رد عما حصله أن ما وجبه الانشاء بطر في جميع الأخبار فيلزم
 أن تكون انشائية من هذا الوجه ولا قائل به وذلك أن يجوز بـ فكم خبر بلاشك ولا يحتمل الصدق
 والكذب من حيث نفس الأخبار الذي هو فعل الخبر لانه أوجه بهذا اللفظ فطالع من حيث الخبر به وهو
 نبوت القائم بـ بد (قوله فلا يعمل في ما قبلهما ما الاضاف وحرف الجبر) قال المرادي وحكي الاختصاص أن
 بعض العرب يقدم العامل على كم الخبرية بفتان لا قياس عليه والصحيح جواز القياس عليه لانه لغة اه
 وعليها ينفي الفراء عرابيه كم فاعلى قوله تعالى أولم يعلم كم أهل كذا قالوا له أن الفعل مصدر أي المندى كذا
 في الفارسي أي ضمة بر جزم إلى المصدر أي أولى الله أي لا يخرج الـ إلى فعله هذا ما وقع أنهار دينة كما
 في التثنية غير محبة وأما قوله تعالى أولم يروا كم أهل كذا فله من القرون أنهم اليهم لا يرجعون فكـ مفعول
 لا أهل كذا والجملة مفعولة لير وأعلى أنه علق في العمل في لفظه وأن وصلته مفعول لا جليله لا وقيل غير
 ذلك وأما الاستفهامية فقال الفارسي أجل بعض العرب في الاستفهام ما قبله شذوذاً كقولهم ضربت
 منار قوتهم كان ماذا اه ولم ينقل مع ذلك شذوذاً في خصوص كم فقول شخصاً بعد نقل كلام الفارسي
 تلخص أن تقدم العامل على كم الاستفهامية شاذ هو في الخبرية بفتان في سبعة أمور في سبعة أمور الاستفهامية إلا
 بآيات السماع في خصوصها فتدبر (قوله فكم بضمها أن تقدم عليها الخ) حاصله ما ذكره ما حدى عشرة
 صورة ثمان البروز ثلاث للنصب وخمس للرفع واحدة عظمة للرفع والنصب (قوله أن تقدم عليها حرف
 جر) نحو بكم درهم اشترى أو مضاف نحو غلام كم رجل عندك (قوله عن مصدر) نحو كم شربة ضربت
 أو ظرف نحو كم بواصيت (قوله فان لم يلفأفصل) نحو كم رجل في الدار أو وليا وهو لازم نحو كم رجل قام
 (قوله أو رافع منسبها) أي أو متعدي رافع ضميرها نحو كم رجل ضرب عراً أو سببها نحو كم رجل ضرب أخوه
 عراً (قوله وإن وليا فاعل متعدي) بأخذ مفعولة (قوله كم رجل ضرب بـ المربابا المفعول ما قبل المفعول الواحد
 والاكثر يدخل نحو كم تعلى بـ بد (قوله فهي مفعولة) أي مفعولة به (قوله وإن أخذ) نحو كم رجل ضرب
 زيد عراً عند (قوله إلا أن يكون) أي المفعول ضمير يعود عليها نحو كم رجل ضربت (قوله الانشاء
 والنصب على الاشتغال) والابتداء أو خرج بـ ما ينفي (قوله جائز في السعة) نحو كم عندك عندا (قوله
 ولا يفصل بين الخبرية والخ) أي إذا كان مجزئاً يصحروا بالاضافة فلا يجوز كم تركوا من جنات
 (قوله بخلافه مع الاستفهامية) والاحوج جوابها أن يكون على حسب موضعها من الأعراب ولو رافع
 مطلقاً لماز اه مرادى (قوله لا يقتصر بالخبرية) لعدم تضمن المبدل منه معنى الخبرية بخلافه في الاستفهامية

ويجوز كم عسده وأشهره وفي أن الكلام مع الخبرية بمحتمل التصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية وفي أن الكلام مع الخبرية
 لا يستدعي جواباً بخلافه مع الاستفهامية وفي أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقتصر بالخبرية بخلاف المبدل من الاستفهامية فقال في الخبرية
 كم هيئتي خسون بل شتون وفي الاستفهامية كم سألت عسرون أم ثلاثون اه

(كم) يعني هذه أي الخبرية في الدلالة على كثرة قديمهم الجنس والمقدار (كأن وكذا) ينصب * تمييزين أو به صل من نصب
 بخلاف غيركم الخبرية في دلالة قول كائن بدلائل ومنه قوله * وكان لنا ضلع عليكم ومنه قد علموا لا تدرون ما من منكم * وقوله * اطرد
 إلياس بالرحمة كاف * الماحسرة ماحسرة ٥٤ وتقول كائن من رجل لقتلته ومنه كائن من بني قتل معه سيون كثير وكان

(قوله أي الخبرية) قيد بمع ذكره بعد أن كائن نافي للاستفهام نادرا لأن من المشبه كذا هو لا نافي
 للاستفهام أصلا وليوافق التقييد في التسهيل والتكافية (قوله في الدلالة على تكثير الخ) مسلم في كائن
 دون كذا لأن البيت للتكثير بل بعدد منهم قليل أو كثير فقلت أن تكثي بهاعن واحد وعن اثنين وعن
 ثلاثة قاله الدماميني (قوله وينصب غير زين) وكان حقهما أن يضاهيا إليه كما أنصاف كمن منع من ذلك أن
 في آخر كائن تنوينه يثبت لأجل الحكاية وفي آخر كذا اسم إشارة وهما ما من من الإضافه اه
 دما مني وقوله لأجل الحكاية أي حكاية الكلمةين كما كانتا عليه قبل التركيب (قوله أوبه) يعني بغير كائن
 فقط أو التقدير بتمييز زين بالنظر للجميع ما يأتي سم (قوله بخلاف تمييز ك الخبرية) فانه محرور عند غير
 تيم وعندهم يجوز نصبه كما سبق هذا أن انفصل فان فصل فيه ماسر (قوله تقول كائن) مفعول رأيت (قوله
 وكان) ممتد آخره الطرف وهذا البيت والذي بعده وردان على لغضن قال كائن بالف بعد الكاف فهو ز
 مكسورة قال في جمع الجوامع وشرحه ولا يجبر عنها أي كائن إذا وقت ممتد لا الإيجلة فلهذا صدرت بعض أو
 مضارع نحو كائن من بني قتل الخ أي كائن من أبا الخاه ورد عليه وكائن لانه ضلانا الخبرية جار مجرور
 وقوله تعالى وكان من دابة لأحمد رزقا لله رب رزقا لها أو كمن جعل الخبر الجملة الاسمية أعني الله رب رزقا فان
 جعل لأحمد رزقا لله تعالى (قوله أبا) يؤزن فاعل من الموصم قد مر في (قوله رأيت كذا رجلا)
 فكذا مفعول ور جلا غير (قوله أبا كائن) فانه توافق (قوله أي من حيث هي لانه الاستفهامية ولا يقيد
 الخبرية بل يصح قوله وأفادة التكثير تارة وهو الفاعل والبسبب والاستفهامية والنسبة إلى
 كائن لا بالنسبة إلى كور ودهالما كثيرا فالخوافة في أصل أفادة التكثير تارة والاستفهامية أخرى بقطع النظر
 عن الغلبة والندوة فتنظ (قوله كائن تقرأ سورة الأحزاب) هل كائن في موضع الحال من سورة وهل يمكن أنه
 مفعول ثان لتقرأ أعني تعد اه سم واستظهر البعض الاحتمال الأول ونسبه أن الحال لا تكون إنشاء
 فاعلها الثاني وعليه أقصر شخشا السيد وقوله أي قال سم أن كان هو التمييز أفاد حوار الفصل بين
 الاستفهامية وغيره بالجملة اه وعبارة الدماميني على التسهيل كقول أبي بن كعب لعبد الله كائن تقرأ سورة
 الأحزاب أو كائن تقرأ سورة الأحزاب فقال عبد الله ثلاثا سبعين فقال أبي ما كانت كذا فقط اه (قوله مركبة)
 وقيل بسطة واختاره أبو حيان قال وبدل على ذلك لا لعب العرب بهي الفاتية جمع (قوله وكم بسطة
 على الصحيح) وقيل مركبة من كاف التشبيه والاستفهامية وحذفت ألف الماخول الكاف علموا وسكنت
 المم مخضفا و رده أن ألف لم يبق علم ادليل بخلافه وعم وأنه على قسائه غاغا فاصب كم الاستفهامية دون
 الخبرية وان كان قد معتذر عن الأخير بما يأتي في (قوله من كاف التشبيه) وقيل الكاف فيها زائدة لازمة
 للتشبيه جمع (قوله وأي المنونة) أي الاستفهامية كما قاله الفارسي أي والسمة ملحة غير به حذفت لها بالتركيب
 معنى آخر وان كان أصلها استفهاما فلا إشكال (قوله لأن التنوين الخ) ليس على قوله جاز لتعليقه أو لا بقوله
 وهذا العامل الواحد لا يعمل بطين الأبتاع بل هو على التخفيف أي وانما اقتضى تركيبها من كاف التشبيه
 رأى المنونة جواز الوقف عليها بالنون لأن الخ وهذا معنى قوله من قاله لعله تركيبها بما ذكره جواز الوقف
 عليها بالنون (قوله وهذا) أي شبه بالنون الأصلية (قوله و رده ماسبق) أي من البيت (قوله وأفادة
 التكثير) مجموع ما مر وفي جمع الجوامع وشرحه الجمع وتنصرف أي كذا وجوه الأعراب فتكون في محل
 رفع ونصب وجر بالإضافة والحرف ولا تنصب بتابع لالتص ولا غيره (قوله من كاف التشبيه وهذا الأشار به)

من آية في التسميات
 والأرض عرونها
 وتقول رأيت كذا رجلا
 تنبيهات * الأول
 توافق كل واحد من
 كائن كذا في أمور
 وتختلفها في أمور
 كائن فانه توافق في
 خمسة أمور وتختلفها
 في خمسة فتوافقها في
 الأيهام والافتقار إلى
 التمييز والنسبة لوزوم
 التصديق وأفادة التكثير
 تارة وهو المتألف
 والاستفهامية أخرى وهو
 نادو لم يشبهه إلا بن
 قتيبة وابن عصفور
 والنسبة في الاستدلال
 يقول أبي بن كعب لابن
 مسعود كائن تقرأ سورة
 الأحزاب آية فقال ثلاثا
 وسبعة من تخالفها في
 إنكاره وكب بسطة
 على الصحيح وتركيبها
 من كاف التشبيه وأي
 المنونة ولهذا خالف الوقف
 عليها بالنون لأن التنوين
 لم يدخل في التركيب
 أشبه بالنون الأصلية
 ولهذا رسم في المصحف
 نوناً ومن وقف بعدها
 اعتبر حكمه في الأصل
 وهو الجند في الوقف

وفي أن غير ما جرحه من غالب حتى زعم ابن عصفور وزاد في رده ماسبق وفي أنها لا تقع اسمها مة عبد الجهور وقيل
 وقد مضى وفي أنها لا تقع مجرورة خلافاً لبقية وابن عصفور وأجاز أبا بن تميم هذا النوب وفي أن يميزها لا تقع الأمردا وما كذا
 فسوف في كذا أربعة أمور وتختلفها في أربعة فتوافقها في البناء والأيهام والافتقار إلى الميز وأفادة التكثير وتختلفها في أنها مركبة
 وتركيبها من كاف التشبيه وهذا الأشار به وأنها لا تقرأ بالتصديق فتقول قبضت كذا وكذا رجلا أو أنها لا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها كقوله

• هذا النفس نعى بعد يسأل ذا كرا * كذا وكذا الطاعة نعى الجسد وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا كذا درهما ولا كذا درهما بدون عطف وذكر الناطق أن ذلك مسمى عول كنه قليل وعبارته التسهيل وقل وروى كذا مفردا مكررا بالاولا وأنها يجب نصبه في هذا فلا يجوز من اتفاقا بالاولا بالإضافة خلافا للقرين فانهم أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن قال كذا ثوب كذا أو ثوبا يسأل السعد الصريح ولهذا قال فقهاهم أنهم بالزعم بقوله عندى كذا درهم مائة وبقوله كذا دراهم ثلاثة وبقوله كذا كذا درهما أحد عشر وبقوله كذا درهماء عشرون وبقوله كذا كذا درهما أحد عشر وجملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح واتفق على هذه التفصيل غير مشايخ الاضافة للمبرد والاختصاص وان كيسان والسيار في وان عصفور وروم ابن ٥٥ السيف نقل اتفاق الخويزي على اجازة

ما أجاز المبرد ومن ذكر
معهم وعبارته التسهيل
وكنى بعضهم بالمفرد المبرز
يجمع عن ثلاثة وبابه
وبالمفرد المبرز مفرد من
مائة وبابه بالمركون
عطف عن أحد عشر وبابه
وبالمركب مع عطف عن
أحد وعشرين وبابه
• الثاني قد بان لك أن قوله
أو به يصل من نصب
راجع الى تمييز كان
دون كذا فالقول كذا
كان وكذا ونحوها وقيل
كان بعد من وجبا *
• كان أحسن من أوجه
• أحداه التمييز على
الخلف السابق • ثانيها
التبعية على اختصاص
كان من دون كذا *
ثالثها إتمام الوجود ومن
بعدها • لأن أكثر من علمها
لجران خلف في وجوبها
• رابعها القادة أن كان
لغة في كان وفيها خبر
لغات الصفا كان في وجبا
قرأ السبعة الا ان كثير
وبما كان على وزن
كان وبما قرأ ابن كثير

وقيل الكاف زائدة لازمة وقيل اسم كئل فلي هذا المعمل من الاعراب وعلى غيره لا محل لها كذا في الجمع
(قوله هذا النفس نعى) • ضم النون والقصر النعمة وكذا التسمية بالفتح والمود والوصى بضم الواو
وسكون الهمة والقصر خلافا لتسمى وقوله نعى الجسد بفتح الجيم وضمها أى الشقة (قوله لم يقلوا كذا
درهما) أى لا تكرار ولا كذا كذا درهما أى بالتركيب من غير عطف (قوله فانهم أجازوا في غير تكرار
ولا عطف الخ) زبان مجزها اسم اشارة لا يقبل الاضافة وقد يقال سار كسم الكاف ما يبق على ما كان عليه
قبل ذلك لثمة منه بعد التركيب معي لم يكن موجودا قبل التركيب وقال الحوفي أن المجرور بدل من اسم
الاشارة وهو بعيد لأن كذا صارت كلة واحدة ولا بد من جزء الكلمة ولا تصناف كان بوجه ما تقدم
تعليله وقضية كلامه كالحق عدم اجازتهم الاضافة مع التكرار او العطف وقال ابن معطي في شرح
المجوزية فلجودهم مع تكرار كذا بدون عطف زعمه لثمة ما تقدم لانها اقل عدد من اضيف ثانيها على
المفرد ولو جمع التكرار والعطف زعمه ان الموداة قد دم لاجل العطف وجرا التمييز وانرا قد جعلت أن هذا
من ابن معطي مجرور حقه عطف على القياس الخلف بهذا اللفظ من غير اجازة منه الاضافة ويجعل أن
منه به جواز الاضافة ولو مع التكرار او العطف وقد بينا ان التمييز المجرور عند العطف لثاني نقط والاول
كأنه عن عدم ما فعل من الواحد لانه المحقق فيلزم مائة واخذ ما لو قال كذا درهم بالزعم فيلزم
واحد وكونه قال عندهم هو درهم (قوله ولها) أى القياس على العدد الصريح (قوله كذا فيهم اوزم)
واما منه ما عاشر الشافعية فتى النجوش وشروحه أنه لو قال كذا درهم بالرفع بدل او عطف بيان أو نصب تمييزا
أو جارا لحنا أو السكن وقتنا وكذا كذا درهم بالاحوال الاربعة أو كذا كذا درهم بغير التمييز بزم درهم
واحد وكذا وكذا درهما بالعطف والتبعية بزم درهم اياه (قوله جملا على المحقق) هو أن كل مرتبة من
مراتب العدد الصريح (قوله وعبارته التسهيل الخ) لم يذكرها كذا درهما كناية عن عشرين (قوله
الخلف السابق) أى في تمييز كان بين من هل ولازم أو غير لازم (قوله وبما كان) كالا لخليل
الياء الساكنة من أي قد سمت على الهمة وحركت بفتحها لوقوعها وسكنت الهمة لوقوعها موقع الياء
السكنة ثم قلبت الياء ألفا لفتحها وانتفاع ما قبلها فاجتمع ما سكنان الالف والهزة فكتبت الهمة
لانتفاع الساكنين ونبئت الياء الأخيرة بعد كسرة فانها بالنتوين هذا زال حركتها كالمتعوض شئ
(قوله والثالثة كان) بهمز زسا كسرة مذكورة والاربعه كتن سباعا كسرة مذكورة
وأصله كان بين قلعت الياء متعددة ثم خفت كسرة دماعى (قوله أى المركبة) أى لا الياقية على أصلها
من هدم التركيب (قوله وهو الحديث) يعنى اللفظ الواقع في الحديث عن شئ فعل أو قول قال السويطي
في الاشياء والنظر في نقلها عن ابن هشام الذى شبهه الاستعارة وقضى به الذوق الصحيح أن كذا المكسرة بها
عن غير العدد أعيا بتكلم بها من غير عن غير فتكون من كلامه لاهن كلام المجرور عنه فلا تقول ابتداء
مررت بكذا وكذا ليدرك كذا كذا بل تقول بالدار الفلانية ويقول لمن يخبر عنك قال فلان مررت بكذا وكذا

وهي أكثر في الشعر من الاولى وان كانت الاولى هي الاصل ومنه البيتان السابقان وقوله وكان الاباطيم من مدين • بران لأوصت هو
المضاه • والثالثة كان بين كسرة وبهاقرأ العاش وابن مجيص • والاربعة كتن بوزن كين • والخامسة كان على وزن كمن وسبع
تلعهم بهذه الكلمة كفرة الاستعمال • والثالث نافي كذا منه أى المركبة كناية عن غير العدد وانما بدت مفردة ومعطوفة على كنى بها
عن المعرفة والتكرار ومنه الحديث يقال للمدين القيامه أذكر يوم كذا وكذا ان يكون كذا أيضا كناية على أصلها ما كان التثنية قوله
الإشارة بغير رأيت زيداً فاعل زعمي كذا ومنه قوله وأسلمى الزمان كذا فلا طريق لولائيس وتدخل عليها ما التثنية نحو أمك كذا غير مثله

على الأصل كان من الأمر
كمية وكية ونية ونية واس
فيما حيث لا البناء
على الفتح ولا قال كان
من الأمر كيت بل لا بد
من تكررها وكذلك ثبت
لأنها كناية عن الحديث
والترك رمش على الطول
الحكاية

هذا الباب للحكاية
بأي وجه ومن العلم
بعد من (الحكاية)
ما لم يكرر مثل * عنه
بها في الوقت (أو حين) فصل
أي يحكي بأي وصلا ووقفا
ما لم يكرر مسمى كور
مسؤل عنه بهما من
أعراب وند كبر وأفراد
وفروعهما يقال إن قال
رأيت رجلا وامرأة
وغلامين وجارنتين
وبنتين وبنات أبولبة
وأبين وأبتين
وأبين وأبات هذاني
الوقت وكذا في الأصل
فقال إياها هنا وإياها هذا
إلى آخرها وأهمل أنه
لا يحكي بها جميع التصحيح
إذا كان موجودا في
المسؤل عنه أو صالحا لأن
يوصف به نحو رجال فانه
يوصف بجمع التصحيح
فقال رجال مسلمون هذه
اللفظة الغصبي وفي نسخة
أخرى يحكي بها ما له من
أعراب وتذكر وتثبت
فقط ولا يثبت ولا يجمع
فقال أنا وإياها هنا إن

أوبدار كذا وكذا اه (قوله بكت وكتب وكتب) وهما مضافان إلى ما قبل الجمل اه فارضى
ولما بينهما عن الجمل جاز أن يعمل فيهما القول وإن كانا غير جملتين فتقول قلت بكت وكتب أو ثبت وكتب
فكروا أن في محل نصب على المنعولية قال شيخنا والحكم بالنصب على الجملتين أي كيت
وكتب وكذلك ثبت وكتب لأنهما ماضيان بالرفع كيت بفتح الكاف وكتب بفتح الواو
(قوله بفتح التاء وكسرها) أي وضعا كما في التسهيل (قوله كان من الأعراب) أي أن قيل كان من الأعراب كيت
وكتب فكان ثمانية خبرها كيت وكتب لأنه نائب عن الجملة ولا يكون كيت وكتب اسماء لكان كالا يكون
اسمها جـ له قاله النازمي واستحسنه ابن هشام لكن يلزم عليه تفسير ضمير الثاني بغير جملة مصر بجزائها
والظاهر أن من الأمر يدين يتعلق بأفعى مقدما ماضيا (قوله وليس فيه ما حدثنا إلا أنه ناعى الفتح) أي
بمخلاف المحققين فيه ما حدثنا على الفتح والكسر بل والضم كما مر

الحكاية

في لغة المائدة وأصلها أحاديراد اللفظ المسموع على هيئة من غير تغيير كيزيد الذليل رأيت زيدا وأراد
صفتهم نحو رأيت زيدا وأما حكاية اللفظ أو مضافا القول في تكلم عليها المصنف وسيد كرها
الشارح في الخاتمة (قوله الحكاية) المبالغة أو ظرفية اه سم وأى المحكي بها استهزاء به وهي
معربة لكن اختلفت في حركاتها والحروف اللاحقة لها قليل أعراب ناي الرفع مبتدأ خبره مـ حذف مؤخر
عن الأول الاستفهام له المصدر تقديره في قام رجل أي قام وأيامه فعل محذوف مؤخر عنهما الممرقة في
ضربت رجلا وضربت وأى بالجر يحرف ويحذف تقديره في مرت رجل بأى مرت وكذا يقال في أبات
وأبتين وأوت وأبات رفعا وأوتين وأبتين وأبات نصبا جـ رأيت على هذا القول أنه محرف الجبر
وقيل حركات حكاية وحرف حكاية هي مرفوعة بضمهم مدة من ظهورها اشتغال الجمل بحركة
الحكاية أو حرف الحكاية في أنها مبتدأ والخبر محذوف وقيل الحركة والحرف في حالة الرفع أعراب وهي
حالتى النسب والجبر حركة حكاية وحرف حكاية (قوله ما لم يكرر) استرا عن المرفوعة فانه لا يصحكي بأي
سم (قوله في الوقت) متعاقبا بالح (قوله مـ كور) أى سابق في كلام غيرك واحد تركبه عن
السؤال بها ابتداء فانه حيث لا يحسن على حسب الدوام (قوله إن قال رأيت رجلا الخ) وتقول إن قال جاء
رجل أى بالرفع ونون قال جـ جـ لان وهكنا (قوله وأبتين) فلو قيل رأيت رجلا وامرأة وقيل
في السؤال إياها به وهل يجوز أن يثنى مع تطيب المذكر سياتي فيسبب أحتمال أن عن أبي حيان (قوله وأبات)
يكسر التاء نيابة عن الفتح (قوله إذا كان موجودا في المسؤل عنه) كما في المثال السابق من بنين وبنات
قوله وهكنا ولا يرد عليه أنها ما في الحقيقة جملة تكسيرا لتعريف المفرد في المثالين الجـ الجـ بجمع هنا الجـ الجـ
أو إياها ونون أو أياها ونون التاء يثبتين (قوله أو صالحا) أى أو كان هو أى الجـ بجمع هنا الجـ الجـ
لان يوصف به أو بجمع التصحيح فلا يقال إن أو أين إن قال عنه سـ جـ بر أو رأيت حمرا (قوله هذه اللفظة
الغصبي) أى حكاية ما لم يكرر من الأعراب والتذكير والأفراد وفروعهما (قوله لا يثبت ولا يجمع) أى لفظه
أى (قوله ما لم يكرر) أى مشكورة كور وانما اشترط في لحاق العلامة المذكورة في كونها سؤالا
عن نكرة لان المعارف إذا استفهم من عندها كـ بـ بـ من في الأغلب ما يحكى وأخر محكية لان الاستفهام
عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن الذكرات فلم يطلب التفتيح بخلاف السؤال عنه كما في
الذكوات أسقطا والمراد بالمشكورة المشكورة والمائل لان من المائل بخلاف المشكورة السابق في أي فان
المراد بها ما يميل المائل وغيره لان أياها تستعمل فيها موصيد كـ الشارح ذلك (قوله والنون حرك الخ) العطف
تفسير لاحل لان حكاية المشكورة في الوقت نفس التعريف والاشباع لا غير ما كما يوجهه اللفظ أماده من
هشام (قوله مطلقا) أى في أحوال أعراب المحكي الثلاثة (قوله وأشمن) فيه إشارة إلى أن الحروف
أشباع دفعه الوقت على المعرك وقيل الحروف اجتلبت ولا للاحكام يلزم تحريك ما قبلها وصوبه من الحروف
وصحبه أبو حيان وقيل بدل من التنوين فأفاده في التصريح قال ابن غزوى نون أشمن ثنية بخفت للوقت ولو

قال رأيت رجلا ورجلين أو رجلا وأبوة أو أبوة ناعداً إن قال رأيت امرأة وأمرأتين أو نساء (ووقفا الحك ما لم يكرر عن
والنون مطلقا وأشمن) فتقول إن قال قام رجل منوفان قال رأيت رجلا ناولان قال بررت بر رجل مني

هذاف المرد المذكور (وقل) في المتي المذكور (منان ومنين) بعد قوله القائل (في هاتين المنانين) وضرب حوان هبد من فمتان لكاهة
 المرفوع ومنين لكاهة الجهر ورو والنصوب (وسكن) آخرها (تعدل) وانما حرك في النظم الجهر ورو (وقل) في المفرد المثنى (لن قال
 أنت بنت منه) بفتح النون وقلبا التاء هاء وقد قال منب باسكان النون وسلاما التاء وقل في المتي المثنى قال في زوجتان مع أصبت
 أو ضربت حوان رقيقتين مننان ومنين فمتان لكاهة الجهر ورو والنصوب (والنون قبل الثاني سكنه) واقنع فيها (نزل) أي
 قليل وانما كان الفتح أشرف في المفرد والاسكان أشرف في المثنى لأن التاء في منن متعارة وهي ساكنة لوقوف تحرك ما قبلها للتاليق
 ساكنتان ولا ذلك مننان (وصل التاء ألف هين) في حكاية جمع المثنى السالم نفل ٥٧ (بار) قوله القائل (فأبصرت كلف)

منات باسكان التاء
 (وقل) في حكاية جمع
 المذكور السالم (منون
 ومنين مسكا) آخرها
 (ان قبل جاقوم لقم
 فطنا) أو ضرب قوم قوما
 فنون المرفوع ومنين
 للجهر ورو والنصوب
 فتنسب في الحكاية
 عن لسان واحداهما
 وهي القصي أن يحكي
 بهما المسؤول عنه من
 اعراب وافراد وذك
 وفروعهما على ما تقدم
 ولم يذكر المصنف غيرها
 والأخرى أن يحكي بها
 اعراب المسؤول عنه فقط
 فيقال لن قال قاهر جل
 أو رحلان أو رجال
 أو امرأة أو أرا أنان
 أو ناه منون في النصب
 منان في الجر مني (وان
 فصل فلان من لا يختلف
 فتقول منن بانسب في
 الاسوال كلها ههنا
 هو الصحيح وأجاز فونس
 اثبات الزوائد وصلا
 فتقول منن بانسب في

كانت خفيفة بالاصالة لوجوب ابدالها الفاديس (وقل) قوله منان (الخ) الظاهر أن منان ومنين ليس اسماء مبريا
 كما قد يشبههم أي من التثنية وانما هو لفظ من وهي منبهة لكن زيد عليها هذه الحروف دلالة في حال المسؤول
 عنه وكذا يقال في منون ومنين ومننان ومنين ومنات فن في الجميع مع هذه الزيادة اسم معنى في محمل رفع
 وهذه الكلمات ليست معني ولا معال على صورتها سم وقوله اسم معنى أي على سكنه مقدرا على آخره منع
 من ظهوره اشتغال المحل بحركة مناسبة الحرف الذي قبلته الحكاية (وقل) بانين) أي مع اثنين أي على
 اثنان وفي نسخة كانين سم (وقل) لكاهة الجهر ورو والنصوب) واقتصر النظم في التثنية على الجهر ورو
 هانوا في بابي لأن النصوب محمل على الجهر ورو في مثل ذلك (وقل) تعدل) أي تقيم العدل لأن هذا حكم
 العرب سم (وقل) وقل لن قال أنت بنت منه) وكذا يقال في النصب والجهر ولم يحكم اثبات حرف الذي
 منه للدلالة على الاعراب لأن هاء التثنية لا تكون في الوقف الا ساكنة فاكتفوا بحكاية التثنية
 وزكوا حكاية الاعراب لأن الاعراب فرع التثنية ولذا تعارضت مراعاة الاصل والفرع كانت مراعاة
 الاصل أولى كما ذكرنا شيئا واصل معنى سكن الاعراب فرع التثنية أن الاحتياج الى الدلالة عليه
 دون الاحتياج الى الدلالة على التثنية لأن التثنية مسوقة للدول والاعراب مسوقة للادل قتال ولوقل
 باسكتان الإشارة في الشقطين الى حركة الاعراب لم يبعد (وقل) والنون قبل الثاني) وكذا النون الأخيرة لانه
 لا يوقف على معر كاه ه فارضي ولم ينفه عليه المصنف لانه بالاقسام من قوله وسكن تعدل (وقل) مسكنة
 تنسب باسكانها على أن التاء ليست تانيث الكلمة لاحقة لها بل لحكاية تانيث كلمة أخرى (وقل) للتاليق
 ساكنتان) وان كان حائرا في الوقف سم (وقل) وان تعدل) ههنا مفهوم قوله وقيل (وقل) وتشير أي بحركة
 تامة الى الحركة أي حركة المحكي وقوله في منن متعلق تشبيرا ولو قال وتحرك ناه منن بحركة المحكي
 لكان أوضح (وقل) مقدار غير مذكور تقديره قالوا اتينا فقلت منون أنتم اه ذكر بولعه بكون المقدر
 المحكي ضمير الفاعل فيه شذوذاً خرو من مع صاحب التصريح كونه من حكاية المقدر وادعي كونه حكاية للضمير
 في أوامره ورو ودال ليس لاجني أن قول الشاعر أرا الخ حكاية لما وقع مع الحن وانما عين اتينهم قال لهم
 منون أنتم حين اتينهم لم يتكلم بقوله أو تارأي ثم بقوله منون أنتم بل لم يتكلم بقوله أو تارأي الا بعد قوله
 منون أنتم حين اتينهم فاف التصريح معنوا واضحا (وقل) أشهر) بكسر الشين المعجمة وسكون الميم
 (وقل) وبقلا للشذوذ الخ) أي بقلط من لم يدركها ثم اربا وان صححتان من قصيدتين (وقل) عن الجهد
 الانصاري) اسم المراد أنه قائل هذه الايات لما فاته ما قدمه من أمثالنا بطشرا وأشهر انصاري بل أبو زيد
 من روايتها (وقل) زارة قد ضاعت بعيدوهن) كذا بخط الشارح قال هذا التقدير حاشيته على أن
 النظم خصصت باناء والفتحة المحضين معناه مسرعتا وقدت وبسبب طرف تصغير بعد والوهن بفتح
 الواو وسكون الهاء من أول الليل أي ثلثة اشق من وهن يهن اذا قهر وضعفه فلهذا الناس فيه والدار

٨ - (صبا) - رابع في الحركة في منن ولا تنون وتكسر فون المتي وتفتح فون الجمع وتنون منات ههنا
 وكسرا وهو مذاهب حكاية فونس عن بعض العرب جعل عليه قول الشاعر * أو تارأي فقلت منون أنتم * وهذا شاذ ههنا سيو وبالجهور
 من وجهين أحدهما اثبات العلامة وصلوا الآخر تحريك النون وقال ابن المصنف والأخرون حكي مقدرا غير مذكور وقد أشار المصنف
 الى البيت المذكور بقوله (وناد منون في نظم عرف) وهو ثابط شرعا يقال لشعر النسائي ونعامه * قالوا الجن قلت عوانا لما هو يروي
 عوانا حاو بقلط المنشد على إحدى الروايتين باز وأية الأخرى وكذلك فعل الزجاني فقلط من أنشد بها حاو وليس الامر كما نظر بل كل
 واحد من الروايتين صحيحة فهو على رواية عوانا ظاهرا من آياتهم رواها ابن زيد عن أبي حاتم العنبراني عن أبيه زيد الانصاري وأهلها
 * وبارك خضبا ببعيدوهن * يدار ما زال فيها مقامها وهي مشهورة وعلى رواية عوانا من آياتهم

والحمد لله على أن من مبتدأ والعلم على ما سواه لا تستحقه ضمة أو فتحة أو كسرة وحركة أعراهم فلهذا لا يشغل آخره حركة الحكاية
• السادس فبان لك أن من تخالف بأبواب الحكاية في خمسة أشياء • أحدها أن من ٥٩ تختص بحكاية المعال أو أي عامية في العاقل

وغيره • ثانيها أن من
تختص بالوقف وأي عامية
في الوقف وفي الوصول
• ثالثها أن من يجب فيها
الاشباع فقال متو ومنا
وفي بخلاف أي • رابعها
أن من يحكى ما لا تكرر
ويحكى بعده العلم وأي
تختص بالذكورة
• خامسها أن ما قبل ماله
الثالث في أي واجب
الفتح فتقول أية وأستان
وفي من يمسو والفتح
والاسكان على ماسبق
• سادسها أن الحكاية في
نوعين حكاية جملة وحكاية
مفردها ما حكاية الجملة
فتعربان حكاية مفردة
وحكاية مكتوبة فاللفظ
تخروقه تعالى وتالوا
الحمد لله وقوله سمعت
الناس يتبعون غشيا
• قلت لصديق انشئني
ملالا والمكتوب تخروقه
قرأت على ناصب محمد
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهو مطردة يجوز
حكايتها على المعنى فتقول
في حكاية زيد قائم قال
قائل قثم زيد فان
كانت الجملة ملحونة
تعين المعنى على الاعم
وأما حكاية المفرد
فتعربان ضرب بأداة
الاستفهام ويسمي
الاستنثاء بأي أو من
وهو ما تقدم وضرب بغير

المراد لفظ ابن فهو معرفة (قوله والحمد لله على أن من مبتدأ الخ) الظاهر أن مقابل قولهم أعراهم من خبرا
مبتدأ والعلم بعده مبتدأ مؤخر (قوله وحركة أعراهم الخ) أحادهم فتدغم تاييدها بكونه من كلام الجدهور
(قوله مقدرة) أي في الأحوال الثلاثة لا تتعدا العارض باشتغال الخ بمرحلة الحكاية وتذهب عنهم إلى أن
حركته في الرفع أعراهم ولا تتعدى إلا لصورة الية مع (قوله أن من تختص بحكاية المعال الخ) فتدغم من
إبن بان هذا الآن يقال بان من هنا بضميمة ماسبق في باب الوصول أن من المعال في ما يحسب ما تخالف الية
(قوله بخلاف أي) فتدغم ما لا وجب فيها الاشباع عند الوقف دفعا للوقف على متحرك لا تندبر (قوله على
ماسبق) من أن الأشعر في المفرد الفتح وفي التنبيه الاسكان (قوله فاللفظ الخ) قال شيخنا أدم باللفظ
الجملة الحكاية بالوقف وروعه اه ويرد على تقديمه بالجملة أن القول يحكى به لفظ المفرد أيضا فتدغم زيد
أي هذا اللفظ الآن يقال التنبيه بالجملة لا بالعامية (قوله وقوله سمعت الناس الخ) أتبه تشبها على أنه
يحكى بالسماح كما يحكى بالوقف (قوله سمعت الخ) مع الشاعر وما يقولون الناس يتبعون غشيا برفع الناس
على الابتداء المحكى ذلك كما معهم ويتبعون بنون مجزى أي يطلون ويصيح بصا فعمله فتحه فتدغم الغشاء
مهلين بوزن حيدر اسم ناقته وبلا اسم المدوح فهذا البيت محل تخلف الشاعر إلى المدح (قوله على فسه)
بالغناء والاصدا على ملة أي فسه خاتم النبي صلى الله عليه وسلم (قوله تعين المعنى على الأصبع) أي مع التنبيه على
اللعن واغنائين المعنى صواعن اللعن وللإتيان من اللحن من المعاني فاذا قال شخص جازيا لمجر وأردت
حكاية كلامه قلت قال فلان جازي بد لكنته خض زيدا (قوله ويسمي) أي هذا الاستفهام في اصطلاحهم
بالاستثبات لأن المسائل طاب لها اثبات قال ابن هشام وكذا كل سؤال عن شيء سبق ذكره فان كانت أي
سؤال عن غير مذكور فلا تكاد تفر جدا لا مفرده مذكور وشذوقه

بأي كتاب أم بأية سنة • ترى حبه عار على وتصيب
(قوله وضرب بغير أداة وهو شاذ) محل شذوذ إذ قصد المعنى فان قصدا اللفظ بان كان الحكم اللفظ دون المعنى
فلا شذوذ كما يدل عليه قول المصنف في الكافية

وان نسبت لأداة حكا • فاحل أو أعرب واجعلها اسما

وقد أضع الغارضي هذه المسئلة فقال أن ذهب إلى حرف أو غير حكم هو لفظه دون معناه جاز أن يعرب على
حسب المعامل وان يحكى باللفظ فتقول على الأعراهم حرف جر الرفع وعلى النشاعين حرف جر بسكون
النون وكذا تخروقه فعل ماض فتقول على الأعراهم تام بالرفع وعلى الحكاية تام بفتح الميم ومن الحكاية قوله
عليه الصلاة والسلام يا كم دلو فان تفتح عمل الشيطان فلا ومن أن قصد فيها الحكاية قاله المصنف في شرح
الكافية ورواه غيره وعلى الأعراهم لفظه أيا كم دلو فان تفتح عمل الشيطان لما جعلت الأداة اسما
وأعربت دخلت عليها ال والاداء التي تعربان أو تهابا الكلمة منها الصرف ان اخذت ذلك أو بلفظ
صرفتها فتخروقه إذا أعرب بضميه وجها كنهان أول بكلمة وتخروقه جر ان أول بكلمة منع لا بهي كزني ب
وتخو ضربان أول بكلمة منع لأنه كسر وان أول كل بلفظ صرف والاداء التي على حرفين ان أعربت وجب
تضعيف الحرف الثاني ان كان ليما فتقول الحرف متناع متناع الرفع وتضعيف الواو وفي حرف جر الرفع
وتضعيف الاء فان كان الحرف الثاني الياء انقلب الالف الثانية من تفضله من التثنية الساكنة فاذا
ضعفت ما الثانية قلت ما حرف نفي همزة عدال الف وان حكيت فلا تضعيف ولا قلب بل تأتي بالو في وتعالى
حاليا اه ملخصا في باب التبيين يدكلام (قوله وسأله بسل) أي عن رجلين والجملة حالية متقدير
قد وقوله فقال انهما قريشان عطف على سأله عطف مفصل على محل وهمزة انهما فتوحه لانها همزة استفهام
لجتمت مع همزة الخذف الثانية ويحتمل أن المخدوف همزة الاستفهام والذكورة من أن المكسورة ونظيره
في دخول همزة الاستفهام على أن قوله تعالى قالوا أنزلنا يوسف هذا ما ظهر وقوله فقال ليسا بقريشيان

أداه وهو شاذ كقول بعض العرب وقد قيل له هان غمران دهانم غمران قال صديقه وسمعت أعرايا وسأله رجل فقال انهما قريشيان
فقال ليسا بقريشيان قال وسمعت عريا يقول لرجل ماله ليس قريشيا

كان ينبغي حذف الفاء لأن مدخولها المفعول الثاني لم يسمت أحوال من اعربا على الخلاف (قوله قال ليس بقرشيا) كان عليه حذف قال لأن الجمله بعده مقول به ولوعكن جعله تأكيداً ليقول

(التأنيث)

قال ليس بقرشيا والله أعلم

(التأنيث)

(علامة التأنيث ناء أو ألف) فالنساء على قسمين مذكورة وتختص بالاماء كقائمة وسائكة وتختص بالافعال كقامت والاف كذلك مفردة وهي المقصورة كحلب والاف قبلها انقلب هي حمزة وهي المدودة كحمراء * واعلم ان الناء أكثر وأظهر للاثنتين الالف لأنها لاتلتنس بغيرها بخلاف الالف فانها تلتنس بغيرها فحتاج الى تمييزها بما ياتي ذكره ولهذا قدمها في الذكر هي الالف واغنا قال ناء ولم يقل هاء لتشمل الساكنة لأن مذهب المصريين ان الناء هي الأصل والهاء المبدلة في الوقف فسرهما وعكس الكوفيون واغنا في الوضع للتذكير علامة لأنه الأصل فلم يجمع لذلك (وفي أسام قدروا الناء كالنكت) والياء والسين وما خنده السماع (وبصرف التقدير بالضمير)

لو قال التأنيث والتذكير كافى الكافيه والتسهيل لكان أحسن لأنه نظير قوله العرب والبنى والنكرة والمعرفة والمقصود والممدود اه سوطي وفيه نظر لأن المصنف لم يتكلم هنا على التذكير فكيف يذكر في الترجمة بخلاف العرب والبنى والنكرة والمعرفة والمقصود والممدود فانه تكلم على كل من ذلك (قوله علامة التأنيث) أى في الاسم المتكسر كفى التسهيل قال الدماميني احترازاً عن المبنى بطريق الأصل فانهم لم يسموا لاء لانه تأنيث ما ذكر بل ربما دلوا على تأنيثه بغير ذلك كالسكر في أنت والنون في من وشجرة اه وفيه أنه ان أراد تأنيث المدلول ورد نحو ملحمة وجزء اسمي رحلين وان أراد تأنيث الكسرة ورد نحو بت وبت وبت فتع التاء وسكونها فان تأنيثه ما بالناء مع انهما حرفان ويمكن اختيار الاول ودفعه ورد نحو ملحمة وتكون بيان مدلولها في الأصل مؤنث أى قبل جعلها اسمي رحلين واظهار أن قول التسهيل في الاسم المتكسر صله التأنيث لعلامة أى التأنيث الكاش في مدلول الاسم المتكسر فتدخل ناء التأنيث المتصلة بالفعل لأنه يصح أن يكون على الناء لاء تأنيث مدلول الاسم المتكسر وهو الفاعل فلا يقال التسمية بالاسم بغير جهامه أن المقصود مدخولها كاصنع الشارح واعلم ان ماقبله ناء التأنيث ومدلوله مذ كطلمة فوجزة مذ كولا يؤث نظر اللفظ وشذوذه * أوله خليفة ولده أخرى * وان الفرق بين المذكر والمؤنث ليس في كل اللغات بل بعضها لا يفرق فيه بينها بغير لفظ كالتركية والفارسية بل بالقرش كما قاله سيم وغيره (قوله ناء أو ألف) أى بالواو لاحد الشئين إشارة الى ان العلامتين لا يجمعان في كلمة واحدة فلا يقال في ذكرى مثلاً ذكر أو ما عاها وأوطاة فافهماهم وجود الناء للحاق بجمعهم مع عدمه التأنيث قاله سيم وتبعه شخصنا والهاء وفيه أن كون الالف عند عدم الناء للتأنيث غير لازم بل هي حيث تشتغل الحلق والتأنيث كما سلف (قوله وتختص بالاسماء) أى اذا لحقت آخرها واذا تجمعت للتأنيث فلا رد ان المحركة تلحق أول المضارع للدلالة على تأنيث الفاعل وعلى المضارعة (قوله وألف قبلها الف فتقبل هي حمزة) فبيد ان ألف التأنيث هي الشائبة المنقلة حمزة لا الأولى وهو كذلك اه سيم أى على الراجح كما أوضحناه في باب ما لا يصرف وسأني أيضاً في ما فان قلت اذا كانت ألف التأنيث هي الالف النائية المنقلة حمزة كانت مفردة وكلام الشارح يقتضي انها مفردة حيث قابل بها المفردة قلت معنى كونها غير مفردة احتجنا بها السبق مثلها على ما قبل (قوله وهي المدودة) قال المصريون هي فر عن المقصورة والكوفيون هي أبعة الأصل كذا في الجمع (قوله) واعلم ان الناء أكثر الخ ولذا قال المصنف ان الناء أصل للالف وقيل بالعكس لأن التأنيث بالالف لازم قال ابن باز والذي أرى ان كان منهما أصل على حديثه اسقط (قوله فانه تلتنس بغيرها) كأنه بالالحاق والاف التذكير (قوله ليشمل الساكنة) كناه قامت عند (قوله وعكس الكوفيون) قال الدماميني نظر الى ان الهاء تشبه الالف اه قال الرضي وليس أى قول الكوفيين يشي لأن الناء في الواصل والهاء في الوقف والأصل هو الواصل لا الوقف (قوله لانه الأصل) لاصالة التذكير مدلولان أحدهما أنه ما من مذ ك ولا مؤنث الا ويطاق عليه من وشي مذ ك والثاني أنه لا يفتقر الى زيادة التأنيث ليحصل الازمنة واداة ويطابق التذكير والتأنيث الافي الاسماء اذا قصد مدلولها فان قصد لفظ الاسم جازت كبر ما عتار اللفظ وتأنث ما عتاراً اكلمة وكذا الفعل والحرف حرفي الفصاحم هو وفيه الوجهان بالاعتبارين وذهب القراء الى أن تذكير حرفي الفصاحم لا يجوز إلا في الشعر فداميني (قوله وفي أسام) جمع أسماء اقنى هي جمع اسم هي جمع الجمع (قوله قدروا الناء) قال الرضي ولا يفرغها لان وضعها على المروض والابتذكال فيجوز ان تحذف وتقدر ولما لم من أن الناء أكثر وأظهر للاثنتين الالف (قوله لم يعرف التقدير) أى تقدير التام في الاسم فاقاعدة ما لا يتيسر مذ ك عن مؤنثه فان كان فيه النافه ومؤنث مطلقاً كالنلة والتملة للذك ك والمؤنث وان كان مجرداً من الناء فهو مذ ك مطلقاً كالبغوث للذك والمؤنث كاله اوسحيان (قوله بالضمير) أى يعود الضمير على

وأكثر ما يكون ذلك في الصفات نحو مسلم ومنه نظير ونظير وهو في الأسماء قليل نحو زجل وزحلة وأمرئ وأمرأة وإنسان
وتكثر زيادة التاميز التمييز الواحد من الجنس في المخلوقات نحو عمر وعمره ونحو نخل ونخله
وإنسانه وغلام وغلامه وعلامة وفوق وفاته ٦٤

ومعنى فاعل وقيل بمعنى مفعول أى مرموم فارضى (قوله) وأكثر ما يكون ذلك في الصفات أى المشتركة
من المذكر والمؤنث أما الصفات المختصة بالمؤنث فاقبال إن لا تعلق لها التاميز بقصد فهم معنى المحدث
كحائض وطالق ومرضع لعدم الحاجة بأمم الجنس فان قصد معنى المحدث فالتاميز لازمة كحاضت فهي
حائضة وطالقت فهي طالقة وقد تعلقها التاميز وإن لم يقصد المحدث كذا في التسهيل وشرحها الرضى وتصرف
البعض فيها كدرة (قوله) وهو في الأسماء قليل (ولابأس عليه (قوله) وإنسان) هـ البس به رى بل من
تصرف العامة كما يستفاد من الأصحاب وغيره والعربى أن يقال لا تسمى أيضاً إنسان أفاده سم (قوله) وتكثر
زيادة التاميز (الخ) المراد بزيادة التاميز على أصول الكلمة لاستوائها وجودها في الكلمة وعدمها وقد أخذ
من صيغته أن التاميز في نحو شجرة ونخله ليست للتأنيث بل لتمييز الواحد من الجنس فقط وهو مسلم أن أريد
بالتأنيث المنى التأنيث الحقيقي لا اللفظي فها مع كونها لا تسمى للتأنيث المجازى أيضاً دليل نأث ضمها
وصفة تاء نحوها وكان اعتبارها شارح على التمييز لانه المقصود ولا نهام التأنيث من كون الكلام في تاء
التأنيث (قوله) لتمييز الواحد) فتكون داخله على الواحد (قوله) تمييز الجنس) فتكون داخله على الجنس
(قوله) نحو حياء) بفتح الجيم ويكون الموحدة بعدها حمزة ضربة من الكسرة أجراً انتهى تصريح وما ذكره
الشارح من كون حياء وكاء للجنس وجب عدمه على الواحد هو ما عليه الأكثرون وقيل بأنه كس أفاده
الداماني (قوله) وقلنسو الذي يحيط الشارح في شرح التوضيح مانصه وقلنسو وأصل قلنس قلنسو
كمرت السنين وقلت الواوياه أه أى وحفت الياء لالتقاء الساكنين وما في شرح التوضيح هو الصواب
الذي لم يذكر في القاموس سواء عالج تصريفه بما مر بأنه أس في الأسماء العربية اسم معرب آخره واو
قبلها حمزة (قوله) كواوياه (الخ) وأما أنشوا المذكور لانهم أرادوا أنه غاية في ذلك والغاية مئة تصريح (قوله)
معاينة لياء معاينة أى لكونها عوضاً منها (قوله) وجماع) جمع حجاج بتقديم الجيم المفتوحة على الهاء
المهمله الساكنة وهو السيد (قوله) أشعش وأشاعة) بشين مفتوحة وعن ميمه وناثثة فالتاء لانه على
أن واحد هذا الجمع منسوب وذلك أنه لما أرادوا أن يجمعوا المنسوب جمع تكسیر وجب حذف ياء
النسب لان ياء النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسب إلى رجال رجلي بل رجلي فالحذف ياء النسب ثم
جمع واو ياء التاء بلامن الياء وانما أيدت منها انتشاء التاء والباءى كونها لوحدة كبروتو زنجي ولما لانه
كلامه ووزاوى وكى كونها مازادان للمعنى كلفته وكوى كذا في الرضى (قوله) وأوزرى) بزاى فراء قفاف
وقوله وهابى بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام مفتوحة والأشعش والأزرى والمهمل ي منسوبون إلى محمد بن عبد
الرحمن بن الأشعث بن قيس ونافع الأزرق والمهمل بن أبى صفرة دما ميمى (قوله) على معرب الأسماء المجهمة
أى استعمل العرب الأسماء مع فتح تمييزها كما كان في الجهمية (قوله) نحو كيلجة) بكاف مفتوحة ففتحها
سأ كلفاً من مفتوحة الجيم وصارته السيوطى في الجمع وكيلجة جمع كيلج لكن ما في الشرح هو فى القاموس
(قوله) وهو زوج) افتتح الميم وسكون الواو وفتح الزاى بعد ما حسم أه تصريح (قوله) لحد تكثر شرح (الكلمة)
أى لتكثر الحد بعد تقدم فلا ينافى أنها لم يذكر من الأمثلة لتأنيث الكلمة أيضاً كما نقله شخبان المصنف
فاندم اغتراب الضمير (قوله) وتزنيه) بزاى بعد فون أى تحريك (قوله) كل جملة) بضم الموحدة فسكون
الهاء وعلل اختصاص المذكر به من حيث الاستعمال والافتقار وهو الشاعرية كما يكرن في المذكر يكون في
المؤنث فتدبر غير أنه في الدما ميمى ثم قال الدما ميمى وانما جاز ذلك لانه صفة مؤنث مقدار الأصل نفس جملة كما
ذكر حائض نظار إلى أنه صفة مذكر مقدار الأصل شخص حائض وإن لم يستعملوا (قوله) نحو خولة وعمره) نظار
في شخبان وتبعه البعض بأن الخولة والعمومة معدران لاجتماع كماله الدما ميمى وعندى في التنظير نظار فقد
صرح في القاموس بانها معاً حال وعم أيضاً فائدة (قوله) قال في الجمع قد يكرأ المؤنث وبالعكس حال على

وشجر وشجرة وقد تراء
لتمييز الجنس من الواحد
نحو حياء وحب وكاء
وكم ونظير الواحد من
الجنس في المصنوعات
نحو جرجرة وأبن وبنية
وقلنسو وقلنسوه وسفين
وسفينة وقد جمعها
لما لانه كسروية
لكن يكرأ إلى أياه ولنا كذا
المبالغة ككلامه ونسابة
وقد سبق معنى معاينة لياء
معاينة كزنا دقة
وحاجة فاذن على ما لياه لم
يحتاج إلى يقال زنا دق
ويحتاج إلى ما لياه
متعاقبان وقد جمعها
دلالة على النسب كقولهم
أشعش وأشاعة وأزرقى
وأزرقه وهابى ومهالبة
وقد جمعها على الفعل
معرب الأسماء المجهمة
نحو كيلجة وكيلجة
وموزج وموازجة
والكيلجة مقدار من
الكيل موزج والموزج
الخفيف وقد تكون لحد
تكثير حروف الكلمة
كما هي في نحو زينة وباد
وهرفة وسقاية ونهى
عريضان فاعقو علة
أومن من غرقاقه أو
من لأم نحو سسته وقد
هو صفت من مدة تقبل
نحو تركبة وتقمصة
وتزبه وقد تكون

التاميز لانه فيما اشترك فيه المذكر والمؤنث كبره لامتداد التامة من الرجال والنساء وقد
تلازم لبعض المذكر كرجل جملة وهو الشيعاء وقد بقي على لفظ مخصوص بالمؤنث لنا كيد تائيه كتهمة ونافقة وههه نحو حماره وصورة
ونحو لاه وعومه فالتاميز التاميز الواحد من الجنس في المخلوقات نحو عمر وعمره ونحو نخل ونخله ونحو إنسانه وغلام وغلامه وعلامة وفوق وفاته

(وألف التانيث ذات قصور • وذات نحو ما أنشئ الشعر) أي غيرهما المقصور وهي الأصل فلها ثمانية (والاشتراف في مافي الأولى) أي المقصورة (يبدية) أي يظهره أو زان الأول (وزن) أصله بعض الأول وفتح الثاني نحو (أري) للهادية وادى وشعبي لموضع وزعم بن قتيبة أنه الرابع لما ويرد عليه أرى بالنون لحب يعقده اللين وجنى لموضع وجهي.

التسهيل هذا الوزن
المشترك بين المقصورة
والمسدودة وهو العواوب
ومنه مع المدودة أسماء
خششاء للعظم الذي خلف
الاذن وصفة ناقة عشرين
وأمرأة نفساء وهو في
الجميع كثير نحو كرماء
وفضلاء وخلفاء الثاني
فصل في بعض الأول ويكون
الثاني ومنه أسماء جوي
لنت وصفة نحو جلي
(والطولي) ومصدر نحو
رجبي وشري الثالث
فصل في بعضين ومنه أسماء
يزدي لغير بدعشق
وأجل لموضع ومصدر
بشكي وجزبي (ورطلي)
يقال بشكت الثالثة
وجزيت ورطت أي
أمرت بوضعة كخديفا
وتنبية • عدي
التسهيل هذا الوزن من
المشترك ومنه مع المدودة
قريما وجنفا ومضغين
وإن دأنيوي الأمزلا
يحفظ غيرهما الرابع
فصل في فتح الأول ويكون
الثاني وقد أشار إليه
بقوله (وزن فلي جما)
نحو جري (ومصدر)
نحو جري (وصفة لاشي)
فعلان (كشي) فان
كان فلي اسمها
تبعين كون الف التانيث

المنفي نحو قوله ثلاثة أنفس وثلاث ذنود ذكر الانفس بالحق التاء في عدهما جعل على الأشخاص ومع جماعته
كلها فاجتمعوا أنش الكسب جلاهي المقصورة ومن تانيث المذكور جلاهي المنفي تانيث المحرصة لتأنيث
الخبر كقوله تعالى لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا قرأهم من نصب فتنة خبر تنيث وقوله تعالى قل لا أجد فيها
أوشى إلى محرما على طاعة بطمه إلا أن تكون ميتة في قراءة من قرأ تنيث بالفتحة وميتة بالنصب (قوله
وذات مد) يصح عند سدي أحرازه على قول البصر تين أن ألف التانيث في ألف مفتحة كونه ذات مد على هذين أنها
قول الزاجح والكون فين أنهما المحرصة من غير أن نقلها لمعان ألف مفتحة كونه ذات مد مدعى هذين أنها
مصاحبة وتابعة له وعلى قول الاخفش أن الألف والمحرصة معا لتأنيث مفتحة كونه ذات مد مدعى هذين أنها
وظيفة ما يلزم على هذا أنه أطلق ألف التانيث على المجموع ومثله سهل فحصل عاذا كزانة فاعاد ما ذكره
شعنا والبعض وأقره من الاعتراض بأن قوله وذات مد يقتضي أن ألف التانيث في نحو حرار اسم للآلف
الأولى التي بعدها المحرصة لأن التي تعدو هذا يقل به أحد بل الخلاف مختصر في الأقوال الثلاثة المذكورة
(قوله نحو ما أنشئ الشعر) أي نحو اسم أنشئ الشعر أي ألف اسم الخ (قوله والاشتراف) مبتدأ في مافي الأولى أي
الانفاذ التي هي فيم أحال من الهاء في بدية أو من الاشتراف على مذهب سيبويه وبديه الأخير وفي كون هذه
الأوزان كلها مشبهة قطري في التوضيح أن وزن أري نادر وفي شرحه أنه شاذ وفي شرح العبد أن سهسي
وخلطي وشقاري من الأبنية الشاذة ومحاب بان الحرك بالاشتراف على الأوزان التي ذكرها باعتبار مجموعها
لجميعها وأراد يعني الأولى ما يكون لها أع من أن يكون غيرها أصا والأفلا في الاشتراك في بعضها (قوله
أوزان) أي أنشأه (قوله وادى) بالالف المملة وشعبي بشين مضممة فبين معاملة فوحدة (قوله بالنون)
أي بسد الزام (قوله وجنى) يجيء فنون ففاه وقوله لموضع تبع فيه التوضيح والأصاحق والقاموس وشرح
الشارح على التوضيح أنه اسم مائة زارة وأن الجوهري يوه فقال اسم موضع (قوله وجنى) يجيء فبين معاملة
فدوسدة وقوله لعظام النمل أي أكاره وهو جمع عظم لعظام كاف التصرع (قوله خششاء) مخا مضممة
وشين مضممة وعبارة القاموس الخششاء العظم الثاني خلف الأذن وأصلها الخششاء وخشاشوان
(قوله جسي) بالياء الموحدة (قوله بردى) موحدة فراه فبال معاملة (قوله وأجل) باليم فاللام وقوله لموضع
عبارة القاموس وأجل تجزى مرقى علم معروف (قوله بشكي) موحدة فبين معاملة فكاف (قوله وجزبي)
يجيء فبين فزاي (قوله يقال بشكت الناقاة الخ) الأفعال الثلاثة على وزن ضرب وقوله أي أمرت تراجع
لثلاثة (قوله كخديفا) يقال جار جدي بمعاملة ففشة فبال معاملة أي يجيد عن ظله نشاطه وإيجي
فتمد كره في فتى غيره كافي الأصاح والقاموس (قوله قريما) بقاف فراه قال في القاموس وقرى تجزى
وقدم موضع بالناقة وخلفا في موضع آخر الجوهري في جملة بالفاء (قوله وجنفا) لنفس جنى السابق قال
الشارح على التوضيح وفيه أنه تالي وهي جنفا كعمركو كرف القاموس له لغات غب فبال تجزى واري
وعدان وكحمر اه (قوله وابن دأناه) ببال معاملة فتمزة فمثلة وعبارة القاموس الدأناه ونعرك الأمة
والجبع ذات حركة مخففة وإن دأناه الإجماع والذهب الأصول اه (قوله ووزن فعلى) هو من الأوزان
المشتركة (قوله ولا قصور الخ) لوجه تخصيص فلي اسمها ذلك لغير بانه في فعل صفة أضافه لا تبين
قصير ما بل قد تكون مقصورة كسكري ومجودة كحمره فقام (قوله ورضوى) برافضاد مضممة علم جبل
(قوله وعافيه الوجهان) كون الألف لثاني نشوكونها للحاق والوجهان مبنيان على الصرف وعدمه فون
صرف قدر الألف للحاق ومن منع قدرها لثاني تنيث تصريح (قوله أرطى وعلق وتري) الأرطى شعير بنت في
الزل يدبغ بالادب والعلق بنت والتري قال في القاموس جازوا تري وتريون وأصلها وترى متواتر (قوله

ولا قصورها بل قد تكون مقصورة كسكري ورضوى وتكون مدودة كالعواهي منزلة من منازل القمر وفيها التمهيد وللا وتكون لثاني كما
مروا للحاق بها فاجبه الوجهان أرطى وتري وتري الخافض فطلي بعض أوله وتكون اسمها كمنافى

(وكمباري) انما نرى زجما كساري وزعم الزيدى انه جاءه معة قد راو حكي قولهم جل علادى السادس على بعض الاول وتشديد
 لثاني مقصودنا نحو (معهي) للباطل السابع على بكسر الاول وفتح الثاني وتسكين الثالث نحو (سبطرى) ودفعي اضرب بين من المشي
 الثامن على بكسر الاول وسكون الثاني معصدا نحو (ذكرى) وجمعنا نحو على ونظري جمع حلة ونظريان على وزن قطران وهي دويبة
 تشبه الحر متعنتة النسر ولا ثالث لها في الجوع فان كان على غير مصدر او جمع لم يسم بـ ثين كون ألفه للتأنيث بل ان لم يثن في التذكير فهي
 للتأنيث نحو صئري بالهمزة وهي القسم ٦٤ الجائر والشبزي وهو خشب يصنع منها الخفاف والذني وهو شجر وان ثون

قاله لا لالحاق بخورجل
 كعه وهو الموضع بالا كل
 وجد موخر على وهو الذي
 لا يلهو وان كان ثون في
 لغز لا ثون في اخرى في
 ألفه وجهان نحو ذرى
 وهو الموضع الذي يبرق
 خلف اذن البعير والاثري
 قب معن العرف ومنهم
 انصامن ثون ذنى وعلى
 هذا فنكون ألفه لا لحاق
 التاسع فيسبى بكسر
 الاول والثاني معصدا نحو
 هجيري لقاعدة (ويشبي)
 مصدرا بحث ولم يجز
 الانصدرا في تنبيه كعد
 هذا الوزن في التسهيل
 المشترك وقد جمع منه
 مع المدودة قوله هو عالم
 ينخلاته اى بامره
 الساطن وخصه بصفاء
 لا لاختصاص وقصده
 للفخر ومكنائه للتمكين
 وهذه الكلمات تمد
 وتقصر وحمل الكسائي
 هذا الوزن مقبسا
 والخصيص قصير على التبع
 الباشرة على بعض الاول
 والثاني وتشديد الثالث
 نحو حذرى وبزرى من
 الحسرو والتشديد (مع

الكفرى) وهو وعاء الطعم وهو شقيق الثاني ايضا مع ثلث الكاف في تنبيه كحكى في التسهيل لحفايا المجدو حكا
 ابن القطاع فلي هذا يكون من الوزن لا مشتركة وحكى انفراد الحفايا وظاهر ان ألف الحفايا ليست للتأنيث الا ان جعل شادا مثل همام
 الحادى شبر فعلى بعض الاول وفتح الثاني مشددا فيقضى للناطف (كذا في الخطي) لا لاختلاط ونظري في تنبيه كعه مع معن
 المدودة هو عالم ينخلاته ولم يجمع غيره والثاني عشر فعلى بعض الاول وتشديد الثاني نحو خمبازى (مع الشعارى) لانه من خصصاى لظائر
 (واضح) ان السب (لغير هذه) الاوزان في مبانى المقصورة (استبدارا) فما ندر في كسري لاختصاصه ونظري كسرى لثب وقوله على كعه على

وفي جرد خزان وفي تفرغ ان وأشار بقوله عالم الى ما شذ عن ذلك فهو رطب جوار طاب في نفسه يخصص في غيره هذا الكتاب على انه لا
 مطرد في فعل ولا مفعول معروف بذلك (في اسم مذكر رباعي يجمع افعلة عنهم اطرد) انه في سبيل او طرد في روف اسم وعنه يثقلان
 باطرد وعند موضع حصة لاسم وثالث صفه للمضي ان افعلة تطرد في جمع اسم مذكر رباعي ٨١ يبدل آخره نحو طعام واطعمة

لقد تعالي **(قوله وفي جز)** بالجيم والراء والذال المحجمة قالوا الجوهرى ضرب من الفان **(قوله وفي نقر)** بالنون
والعين المحجمة والراء جمع نقرة قال الجوهرى كمن وهو مطر كالعاصف حمر الماخر اه تصرخ وكالزكر يا
هو العصفور **(قوله وكلامه هنا عريف بذلك)** فيه ان معني غلبة وزن جمع في وزن مفرد كونه اكثر فيه من
غيره او كثر منه فسه دليل اطراءه فيه فتعطل البعض كلام الشارح بان الاء في الغالب لا يستلزم
الاطراء مجموع **(قوله وذات صفة لاد)** غير متعين بل يقع ان يكون مضافا اليه **(قوله وبالذات الثالث)** كذا
في نسخ وهو المراتي لما قدمه من كون ثالث صفة للمد في نسخ وعبد الثالث وهي مخالفة لما قدمه وكذا ما في
نسخ وبالذات الثالث ليدل نكتة المخالفة الاشارة الى جواز كون التركيب اضافيا **(قوله في تصحيح)** وقياس
جمه اسماء وشماخ **(قوله وعقاب)** وقياس جمه اعقب وعقبان **(قوله في قدح)** بكسر القاف وكون الدال
المهملة وهو السهم قبل ان يراش وقياس جمع قدح واقداح **(قوله وجازي)** يجي اوله وزاى آخره **(قوله في نجد)**
يفتح النون وسكون الجيم وهو المارتق من الارض **(قوله وعسل)** يفتح العين المهملة وتشديد اللام
المكسورة فواحد البال وقياس جمه عيال **(قوله وفي جز)** بكسر الجيم **(قوله وفي فضة)** بنون مفتوحة
وژادين مجعنين وهو جند فوجه على اربعة احواف تصريح **(قوله في لاول)** وهو
المضاعف والمضاعف الثاني ما كان عنه ولا ممنه منس واحد تصريح **(قوله نحو ثبات)** بوحدة
مفتوحة فتوقفتين متاع **(قوله واو ثمة)** اصله ما بينه فاقى مشلا ففتل حرج او ثمة الى السالكين
ثم ادهم احد الثنتين في الآخر وكذا قال في ازه ونحوه **(قوله والذاتى)** وهو متصل الايام تكون لامها او
واو **(قوله عنان)** بكسر العين المهملة ما يقاومه القوس وبفتحها السحاب كما في المصباح والمراد هنا المكسور
كاذن خذ من قول الدمايني في مصحف فعل يفتحن ويندفعن جمع عنان بالكسرو ووطط جمع ووطا بفتح
الواو **(قوله وسجاج)** بفتح الجاء وكسرها وسجين اعظم الذي ثبت عليه الحاجب ذكر ذلك الجوهرى ذكر يا
(قوله معنى المطر) اعيا كمنع كذا **(قوله حى)** يضم السين وكسر الميم وتشديد التنية كاضبطه الشارح
مخطه اصله هوى فعل به ما تقدم في الصفي واعل ان شوسيل وطر بن ولسان وسلاح مما ذكر بن وثبات فان
اعتبر التذكير قبل في جمع القلة اسئلة وطريقة والسنة واسئلة وان اعتبر التثنية قبل في جمع القلة اسئل
واطرق والسنة واسلح والعر بفتح على الذكر والاثني جميع صرعتي يعرى فيقال على الاول اسمر وعلى الثاني
اسمر فارضى **(قوله وسأني تنقيد كلامه هنا عاذر كنه في قوله الخ)** فهم شخولوبة البعض ان مراد عاذر كره
فما بانى اطراء جمع فعل وفعل المضاعفين كسبر ودلول على فعل مضاعف لاعلى افعلة ثم اعترض باله لاجلحة
الى هذا التنقيد لاء ان كلام المصنف هنا علة لانه قال في فعل او فعل كلامه ليس الاتمامة ألف فيخرج
المضاعف الذي منه باء او واو ويمكن ان يكون مراد عاذر كنهناك جمع عنان على عنن وسجاج على سجع
ووطا على ووط شذوذ يعني ان نأذ كذا المصنف هنا من لزوم افعلة في فعل او فعل المضاعفين ليس على
اطلاقه بل مقيد به في هذه الثلاثة لو روجعها على فعل مضاعف شذوذنا كما يؤمن قول المصنف بصدام
بمضاعف في الاعوذ والاقب **(قوله انصوح)** قال ابن هشام يستثنى منه جميع واكتع واتبع وابع فاتهم الترموا
في جمعها جمع السلامة ولا يجيزون تكسبر هاول يستثنى المصنف اقلها سيموطي **(قوله وسفين متقابلين)** اى
احدهما المذكر والآخر المؤنث **(قوله وسفين متفرقين)** بان يكون المذكر افعل والبس المؤنث فعلا او بالعكس
(قوله لما نفي في الخلقة) بان تكون لفة المذكر او المؤنث غير قابلة للاوصف **(قوله اعظم الكثرة)** يفتح الكاف
وسكون الميم وهي حشفة الذكر **(قوله واذر)** يفتح الهمزة الجذوة والدال المهملة اعظم الادرة بضم الهمزة

﴿ ١١ - (صبا) - رابع ﴾ وعنه وصاحبه وصحبه ومن الثاني قوله في جمع صمها يعني المطرسي
وسم أعضاء الجمعية على القياس وسما في تقدير كلامه هنا عاذرة في قوله ما لم يضاعف في الأعداد والالف (فعل) بعض الفاعل وسكون الفين
جمع كثرة وهو على فسمين قياسي وسما في القياس ما كان جمعا (نحو: أحمروا) وصفين متقابلين فئة أوليهما أحمر وأولاهما أولاهما وصفتين
منفردتين لأنهم في الحلقة فعوا كمر العظم الكبرياء

ورثناه وعفلا تقول فيها كرواد ورتق وهزل فان كانا مقدرين لما يقع في الاستعمال خاصة فخور رجل أو امرأتهم لاهلهم بقولوا رجل
 أعجز ولا امرأة الباء في أشهر اللغات في اطراد فعل حيث خلاف نص في شرح الكفاة على اطراد وتبعه الشارح ونص في الله هل على
 أن فعله بغير محفوف والمطابقة هنا بواقي الأول **في تنبيهات الأول** يجب كسر ما بعد الجمع فمعانته بانهو بيض لما سجد كرف
 التصريف **الثاني** يجوز في الشعر ضم عينه ثلاثة مقروصا وضم عينه ووجه لاهو وعدم التضغيف كقوله **وأنت كرتي ذوات الاله النحل**
*** وهو كبرت فان اعتلت عينه نحو بيض وسودا ولا نحو عجي وعشوا وكان منعا فاعضو غر جمع أعرج لم يجر الضم * الثالث** من قسم السماء
 من هذا الجمع **وقد علم بدقته** وسدودا وسدوف ٨٢ وسقف وتي وثي وعفوف وعفوف وغوم وغوم وعجم وعجم وبازل وبازل وعائد

وهو ذوات وج وأظلم
 وقطل ونفق ونقي
 والنفق الضغفة
 الصياحة والنوم النمام
 والعمية الخلة الطويلة
 والانتل باطن القدم
 والعائد الناقة الفرنسية
 العهد التاج (وقصة)
 جعابن بل بدرى فعلة
 مبتدأ خبره بدرى وجما
 مفعول ثان بدرى أى
 من جوع القلة فعلة كما
 هرفت ولم يطرد في
 من الأشبه بل محفوظ في
 ستة أوزان فعمل نحو بيض
 وصية وقطل نحو وثي
 وقته وقيل نحو شيخ
 وشبهه وثور وثيرة وفعل
 نحو غلام وغدة وفعل
 نحو غزال وغزلة وفعل
 نحو وثي وثيرة والثنى هو
 الثاني في السيادة
 ويرجع ذلك كله النفل
 لا لقياس كما أشار إليه
 بقوله يتصل بدرى
تنبيهات الأول
 فائدة قوله جمعا التعريض
 يقول ابن السراج التسمية
 عليه أوّل الساب ولذلك

وسكون الدال وهي الخصلة المستقيمة **(قوله)** ورثناه) براه فوقية قفاف من الرق بالتعريف وهو أنسداد الفرج
 بالجمع **(قوله)** وعفلا) عين مهمل قفاعة من العقل بفتح العين والفاء وهو شئ يتجصع في قبل المرأة يشبهه الأذرة
 لرجل نصر **(قوله)** أني) ممررة مخدومة ألف بعد الألف كبر الالة والأصل التي ممررة تنانيم ماسكة
 ونغمة بعد الألف فقلت الممررة الثانية الفا وكذا الخصلة لغير كذا أو انفتاح ماقبلها **(قوله)** أعجزاء) بالجمع والزاي
 أى كبره الأعجز **(قوله)** في أشهر اللغات) وحكى امرأته ماورجل أعجز فعلى هذا يقال حال إلى زساة إلى
 ورجل أعجز وساد أعجز جمع **(قوله)** وناقى الأول) قال المراد أى فأن خص كلامه بالمتقابلةين أخذ من المثال
 لم يستعمل ورجل المنفرد لما يقع في الخلة ففمن التسمية **أ قال** خص ومادعا من عدم الاستقامة مجموع
 لانه إذا خص كلامه بالمتقابلةين كان في المفهوم تفصيل وذلك حائرا **لكن** لا يخفى أن عدم التخصص أولى
(قوله) ذوات العين النحل) بنون وجم جمع مجلدا على العين الواو **(قوله)** وتي) بكسر المثلثة وفتح النون
 مع النقص كذا في التصريح وانما رضى جم حكى الفارضى قولاً بأنه يتشدد الباء التفتحة كصبي والذي في
 الدمامية أنه بضم المثلثة وكسرها ماسكان النون فيما وصي كذا الشارح أنه الثاني في السيادة **(قوله)**
 وجمعة) بعين مهمل مفتوحة **(قوله)** وبازل) عوسدة حمزى يقال بعير بازل وناقى بازل إذا نشق نابهما
 وذلك في السنة التاسعة ورمكان في الثامنة وقوله وبازل القاموس أن بازل تجمع على بزل ككتب
 بعين بعثين وهذا يضعف ما قاله الشارح من جمع بازل على بزل سكن الزاي لجواز أن يكون سكوبا
 لتفتيح الأصل الضم كسكون كتب ورسول ونحوهما كذا قال شيخنا والبعض لكن قول الأصحاب يجمع
 حاج على جمع مثل بازل وبازل وعائد وعوزيود كلام الشارح **(قوله)** وعائد) بالفتح المجمة **(قوله)** وناج
 بصاهمهلهو جمع مشددة من حج الصكبة **(قوله)** وأظلم) بفتح الهزرة والفاء المجمة وتشديد الدال
 ولأوجه ما نقله شيخنا من الشارح وأقره من ضبط الالم بفتح الفتح لأن دعى أنه في الأصل وصف
 ففتح من الصرف لوصف الأصل ووزن الفعل **(قوله)** ونفق) بنون وناقى على وزن موزن **(قوله)**
 وثيرة) وأصله ثورة قلت الواو بالانكسار ما قبلها **(قوله)** الثاني في السيادة) كالوزن بالنسبة للسلطان
(قوله) التمر بضم قول ابن السراج) أنه ماسم جمع وقد حصل التعريض بقوله في النظم أول الساب جوع
 قلة فكأنه خشي هنا النقلة عن ذلك **مع** **(قوله)** المنية عليه) يحتمل مناهو وظاهره ويحتمل من المنصف
 فالمراد المنية عليه تعريضا ولا يخفى بعده **(قوله)** من جوع القلة) يفهم منه أنه قال مثل ذلك في بعض جوع
 الكثير وهو كذلك قوله وفعل جمعا لفعلة عرف **(قوله)** لاسم راي) مذكرا كان أو مؤنثا **(قوله)** عند
 الباء الصاحبة حلة قد زيد قبل لام قبلد حلة لانه لا لا قد نعت الالم **(قوله)** في الأعم) أى في الاستعمال
 الغالب المطرد **(قوله)** نحو قصب الخ) من هنا ما تقدم بعلم أن نحو قصب وقصب وعود وجار بطرد في جمعه كل
 من فعل رافعة **(قوله)** نحو قبال) لذكرو وهو بفتح القاف والدال المجمة جماع مؤخر الرأس ومعقد العذار
 من الفرس خلف الناصية تصريح **(قوله)** نحو صناع) بفتح الصاد المهملة المرافعة المنقطة ما نصنعه النساء

لم يقل مثل هذا في غيره من جوع القلة إذ خلاف فيها الثاني لو قد قوله فعلة جعابن بل بدرى على قوله فعل نحو أحر **(قوله)**
 وجره) لكان أنسب لتوالي جوع القلة **(وفعل)** لاسم راي) قد زيد قبل لام أعلا لا قد نعت الالم بضعف في الأعمذ والائف) أى من أمثلة
 جمع الكثير فعل بضمين وهو بطرد في اسم راي بعد قبل لانه يجمع الالم وهو المراد بقوله أعلا لا قد نعت الالم بضعف في الأعمذ والائف) أى من أمثلة
 مدنية أو أواملا بشرط فيه غير الشرط المذكور نحو قصب وقصب وعود وعود كانت ألفا اشتراط فيه مع ذلك أن لا يكون
 مضاعفا نحو قبال وتذول وجار وجر واحتر زبال اسم عن الصفة فلها التجميع على فعل وشذ في وصف على فعال نحو صناع وصنع وفعل نحو
 ناقه كاز وثيق كثر وحكى ابن سدة أن من الدرب من يقول ثوب كذا لفظا الأفراد فيكون من باب دال ولا يصح قبله سبق الكلام عليه أوّل
 الساب على قيل نحو بدر ونذر

و برده عليه فعول لامعني مفعول نحو مصبور وغفور فانه يطرده فعل نحو سبى وغفور سبى في التثنية عليه واحترز بال باه في غير نحو وارد
وقيل وسور ونحو قطار وقطامر وعصو فانه لا يجمع على فعل شي منها واحترز بال مدح الخالي منه فانه لا يجمع على فعل وشذ غيرة وغير
و يكون فعل اللام من نحو داني وعسى وموسى فلا يجمع على فعل وبهجة اللام عن المتلها نحو سقاء وكافاه لا يجمع على فعل وبهم
التضخيم في ذى الاف عن نحو بنات وزمان فان قياسه فقه كالمروشد عنان وعن وحاج وحجج ووطاط ووطط كما اشار اليه قوله في
الاعم وفهم من تخصيص ذلك بذي الاناف ان المضاعف من ذى اليا نحو سبر برودي الواو نحو ذلول يجمع على فعل نحو سبر برودي ذلول فترسيات
الاول في لائق في الاسم الى باي الجامع للشرطين ان يكون مذكر اكامل او مؤنثا مثل انثا نون فلول وقلص وقلص وكلاهما بطرديقه
فعل * الثاني مامدة الف على ثلاثة اقسام مفتوح الاول ومكسوره ومضمومة اما الاول والثاني فنقل فيهما مطرود فمدهم فمدهم فمدهم
واما الثالث فظاهرا لظاهرة هذا طراده فعل فيه موه صرح في شرح الكافية فانه مثل بقراد وقروكر وع كوع في المطرود تبعه الشارح
و ذكر في التسهيل ان فعلا نادرا في فعل وهو الصحيح فلا يقال في غراب غرب

فبشرط ان لا يكون
مضاعفا كما شرط ذلك
في اخويه * الثالث
يجب في غير الضرورة
تسكين عين هذا الجمع
ان كانت واو نحو سور
وسور ومن ضمها في
الغمر وقوله واغر الثنايا
احم الثنايا * يصحها
سوك الامل * ويجوز
تسكين عينه ان لم تكن
واو نحو قتل وجر وان
كانت باه كسرت الفاء
عند التسكين فتقول في
سبال سيل وسيل فان
كان مضاعفا لم يحز
تسكينه لما يؤدى اليه
من الارتفاع ونذر ولم
ذباب وذب والاصل
ذب * الرابع فعل يطرده
في نوعين احدهما المنتدم
والآخر وصفي فعل
لامعني مفعول نحو

(قوله و برده عليه الخ) اجاب عنه سم بان في معهوم قول المصنف لاسم تفصيلا فلا تعرض (قوله لامعني
مفعول) بل يجب فاعل كاعبره ابن المصنف سم (قوله وسبى في التثنية عليه) اى في التثنية الرابع (قوله
عنان) بكسر العين المهملة دعامي (قوله ووطاط) او مفتوح وحقوطاه من مهملتين وهما الضعيف تصريح
(قوله مثل انان) هي اننى الجبر (قوله وقلوص) بفتح القاف النانة الشابة بفتح القاف النانة الشابة (قوله وكلاهما بطرديقه
فعل) المناسب فانما التفرع (قوله فظاهرا لظاهرة) اى حيث قال لاسم رباعى الخ فانه شامل لفتح الاول
ومكسوره ومضمومة ووجب قال ذوالالف من غير تنقيح (قوله فانه مثل بقراد الخ) اى كل من قراد وكراع
مضموم الاول والكراع بكاف واء وعين مهملته في الغنم والفر عذرة الوظيفة في الفرس والعبر وهو
مستند في السابق بذكر وبؤنث والجمع كراع ثم كراع والكراع ايضا اسم لجماعة الخيل اه ذكر با
(قوله واغر الثنايا) اى استبها احم من الجمه وهى لون بين الدجى والكنة ودون الحوة كافي القاموس وفيه
ان الدجى السوداء والكنة شدة الحمرة والحوه سوداوى خضرة او حرة الى سودا والثنات جمع لثنه وهى
الجمعة المربعة فيها الاسنان والسوك جمع سوك والامهل بكسر الهمزة والحاء المهملة بينهما مسين
مهمله مفر تخذه منه المساويك (قوله في سبال) بسين مهمله مكسورة كما في خط السبوطى لكن
قال في الصحاح السبال بالفتح ضرب من الشعر له شك اه وكذا في الدمامي (قوله سيل) اى صمتين
وسيل اى بكسر فسكون (قوله فان كان مضاعفا) مقابل لمخوفه تقدره هذا اى تسكين عين الجمع اذ لم يكن
مضاعفا (قوله ذباب) بذال بهجمة مضمومة وموحدين (قوله ولين كره) اى النوع الآخر (قوله نحو
ضحكة) بضم سكون وهومن يضحك منه كثيرا واما بضم ففتح فهو من يضحك كثيرا (قوله بهمة) بضم
الموحدة السماع الذى لا يذرى من اين وفي ذكر با (قوله بهي) بضم الموحدة وسكون الهاء اسم لذئب
معروف كما في القاموس (قوله بهي فعلا) تفسير للضمير في شد (قوله وهو فعلة) اى بصمتين (قوله شلة)
بضم الشين المهملة واللام الاولى وقوله وهى السرة به اى فى حاجتها (قوله وجعلوا مكانها افحة) وهى عندهم
في ذلك الاسم والصفة كما قاله ابو الفتح والشولوبين (قوله فهذا نوع رابع) قيد باب عن هذا الاربعة
الجمع فيه محمول عن اصله تخففة والكلام في الاصل سم (قوله كما قالوا في روثاوية) بنون موحدة
وفيه مع ما قبله لف ونشر رتب (قوله روى) كهدى لا تلاب اليه الفتح كرها وافتتاح ما قبلها (قوله

صبور وصبر فان كان معني مفعول لم يجمع على فعل نحو روى كوب لم يذكر هنا فاهم انه غير مقبس وليس كذلك (وقيل جملة فعلة
عرف * ونحو كبرى) اى من امثله جوع الكثرة فعل بضم ففتح ويطردي نوعين الاول فعلة بضم الفاء اما نحو غرة وغرف فان كان
صفة نحو ضحكة لم يجمع على فعل وشذو لهم رجل بهمة ورجل بهم * الثاني الف على الافضل نحو الكبرى والكبريان لم يكن اننى
الافضل نحو بهي ورجي لم يجمع على فعل في تنبيهات الاول * اخل باشرط الاسمية في فعله هو شرط كما عرفت واما باشرط كون فعله
اننى الاضل فاعطاهما امثاله الثاني اقتصر هنا وفي الكافية على هذين النوعين وتال في شرحها بعدد كرها وشذ فاسوى ذلك بهي فعلا
وزاد في التسهيل فواتا وهو فعلة اما نحو جمعو جمع فان كان صفة نحو امرامثله وهى السرة بهمة لم يجمع على فعل واستثنى بعض
الجمعين والمكسبين من ضم فعل في المضاعف وجعلوا مكانها افحة ففواتا لاجد ذلول فهذا نوع رابع على هذا لانه يطرديقه فعل * الثالث
اختلاف في ثلاثة انواع اخر وانما فعل في مصدر نحو رجى وانما ما فعله فيما نابه واوسا كنه نحو جورة فقامه الغراء في هذين النوعين فتقول
في جمعهما رجى وجوز كما قالوا في روثاوية وروى ونوب وغيره

يحمل روى وثوب عما يحفظ ولا يقاس عليه هو انما اهل مؤث ثبتا نحو حمل في ذا نخم على فعل فما ساعد المبرد وغيره منقصرة على السماع وكلامه في الكافية وشدها يقتضي موافقة المبرد فانه قال فيها وهند مثل كسرة في فعل وهو حمل مثل رمة في فعل وقال في شرحها ويلحق فعل وفعل مؤنثين بفعله وقوله فقال هند وهندو حمل وحمل الراجع عما يحفظ فيه فعل قولهم نخمة ونخم وقوله وقرى وعدو وعدى وتقرب وتيق وحكى ابن سيده في جمع نفسا نفسا التحقيف ونفسا بالشد بد علامة جمعة فعل الذيلة واحدة على فاعلة أن لا يستعمل الا مؤنثا نص على ذلك السيوطي في طبعه عند ما هم جنس لقولهم هذا رطب واكت رطبا ونخم عند جمع لانه مؤث اه (ولفعله فعل) أي من أمثلة جمع الكثرة فعمل بكسرة اوله وفتح ثانيه وهو مطر في فعله اسما تاما كما ينبغي التسهيل بذلك نحو كسرة وكسر وسخه وسخج ومريه ومري والاحتراز بالاسم عن الصفة ٨٤ نحو صغرة وكبرة ونخجزة في الفاظ ذكرت في المخصص وذكر انها تكون هذنا

للفرد والمثنى والجمع وحذر حمل معوه رجال مهم وأمر أن يرد بوقتهاء ذرب والصحة الضجيج والذرة الحديدة اللسان وبالناس من شجرة فان أصله ورق ولكن حذف فاقوله لا يصح على فعل وانما لم يفسد فعله هنا بهذين القيدين لانه يجيش صفة حتى ادعى بعضهم انها لم يفسد صفة وان كان الاصح خلافها كما عرفت وان نحو رقل يتي على وزن فعله فلا حاجة للاحتراز عنسها في نشيات الاول قاس الفرع فعلا في فعلي اسما نحو ذكرى وذكر وفي قوله نأى العين نحو ضية وضيم كما قاس فصلا في نحو روباوبية وقاس المبرد في نحو هند كما قاس فعلا في نحو حمل وقد تقدم ومذهب الجمهور أن ما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه الثاني قال في التسهيل ويحفظ يعني فعلا باتفاق في فعله واحد فعل أي نحو سدرة وسدر والمعوض من لانه تأدى نحو وعدو لانه وثي وفي نحو معد وقشع وعصية وقامة وهدم وصورة ونز جوعدو وحدا أو القنع الجدا البالي والهدم الثوب الخلق الثالث لا يكون فعل ولا ضلال لما فيهما الاماندر كعارة في التسهيل والمراجع لغيره والبر الحديري بط في الزية قلاسد (وقد يبيح جمعه) أي فعله بالكسر (على فاعل) بالضم قال في شرح الكافية وقد ثبت فعل عن فعل وفعل عن فعل فالاول حلية وحلى ولحيق وحلى والثاني كصورة وضور وقرى (في نحو رام ونواطر اذ فعله) فعله مستند آخره وواطر اذ أي من أمثلة جمع الكثرة فعلة يضم الفاعل وهو مطر في فاعل وصفا لذكر عاقل مستل اللام نحو رام رما وقاض وقضاه ووزغارة وقد أشار الى ذلك بالتمثيل فخرج نحو مشتر وواد وراميه وضار وصف أسد وضاربا لا يصح شي من ذلك على فعله ونشد كى وكذا وازوزا وهادر وهادره والجل الذي لا يعتب به كاندروى وغروا وغري بان وعارة

يحمل روى وثوب) الظاهر وثوبا بالنصب كما في بعض النسخ عطف على مفعول يحمل لكنه رفع وماونو باعلى حكايتهما حال الرفع (قوله عما يحفظ ولا يقاس عليه) لان ر وباست انثى افعل ر وبه مفتوحة الاول والكلام في معنونه ومثله جمع قربة على قرى (قوله وثالثها فعل) أي يضم فكون (قوله وعلامة جمعة فعل الخ) هذنا متعلق بقوله عما يحفظ فيه فعل قولهم نخمة ونخم أي علامة كونه جمعا الاسم جنس جمعا (قوله تاما) أي مشتق على جميع أصوله سم (قوله نحو صغرة) بكسر الصاد المهملة وسكون النون المهملة (قوله في الفاظ الخ) أي حالة كونها من جملة الفاظ في معنى من أو الظرف من ظرفية الجز في الكل وبمع أن تكون بمعنى مع والمخصص اسم كتاب في اللغة لابن السب (قوله رمة) بكسر الصاد المهملة وتشديد الميم (قوله ذرية) بكسر الهمزة وسكون الزا وبالموحدة اه تصريح وهو لغة في ذرية كندقة (قوله فان أصله ورق) كذا في بعض النسخ وهو الصواب وفي بعضها ورقة وليس بصواب لان الهمزة عوض من الواو فلا يجمع بينهما (قوله لم يتي على وزن فعله) بل ولا كان على وزن فعله خلافا لما تقتضيه عارضة في بعض النسخ كما عرفت (قوله الثاني قال في التسهيل الخ) فيه تقدير لكلام الناظم بفعله التي ليس لها اسم جنس جى على وزن فعل بكسر فسكون (قوله وسدر) أي بكسر ففتح اسما سدركس فسكون فاسم جنس جى لاجمع (قوله أي شولمة) فان أصله لثي كعنت (قوله وقشع) بفتح مشقة وشين مهملة ساكنة فحين مهملة (قوله وعصية) اسلفنا تفسيرها قبل الكلام على قوله وغابا أغناهم فعلا الخ (قوله وهدم) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة (قوله وصوره) ضم الصاد المهملة (قوله الثوب الخلق) بفتح ثي أي البالي (قوله لا يكون فعل) أي بكسر ففتح ولا فاعل بكسر الفاء (قوله الاماندر كعارة) راجع اقله ولا فاعل فقط قال الدمامي وتخصيص المصنف لفظة تعار بالتمثيل بدل على أنه لم يسمع في فعل (قوله جمع بهر) بفتح الخصة وسكون العين المهملة (قوله وقد ثبت فعل الخ) قال الفارسي ونول هذنا خاص بالاماميه أو أو (قوله ولحي) أي يضم اللام وكسرت ايضا على القياس (قوله وصوره) أي بكسر الصاد المهملة ونعت ايضا على القياس (قوله وقوى) أي بكسر القاف ونعت ايضا على القياس (قوله نحو رام وراميه وقضاه وقضاه وغار وغزاه) والأصل فيهم رمية وقصية وغروة فقلت الباء الواو لغير نحو كعارة وفتح ما قبله ما قبل ان ينفصله بفتح الفاء وان النسخة تحولت حصة للفرق بين معتل اللام ومجحها تصرع (قوله وضار) بفتح ضا الرواة اضم من الضراوة لا تشدها من الضر والاك لا كان صحيح اللام (قوله وباز) أي لانه اسم لا وصف (قوله وهادر) بدال مهملة وقوله وهادره أي يضم الهمزة وسد ك الشارح انه يجمع على هدره بكسر هاء ايضا وفي انقاموس انها تفتح ايضا فهي مثلثة (قوله وهادر والجل الخ) وبطلق ايضا كما في القاموس على اللين الذي حتر اعلاه وأسفله رقيق (قوله كاندروى الخ) انظر لم يقل وغري الخ (قوله

وغدو وغداة وردي ورواة (وشاع نحو كامل و كاله) أي من أمثلة جمع الكثرة فله فتح الغنة وهو مطرد في ناعل ومفاد كرمائل ففتح
 اللام نحو كامل وكلة وبار وبررة وقد أشار به المأثور إلى الشرط فخرج نحو حذرو وادوحاض وسابق وصف فرس ورام فلا يصح شي
 منها على فعلة وشند وسادة وخبيث وخشن وبربر وناق ونقهوى القربان (وتنبه) لا يلزم من كونه شائعا أن يكون مطردا
 فكان الحسن أن يقول كذلك نحو كامل وكلة (فعلى وصف كقتيل وزمن * وهالك وميت به قن) أي من أمثلة جمع الكثرة فعلى وهو
 مطرد في وصف على فعيل بمعنى مفعول دال على هلاك أو توجع أو قسيت نحو قتل وقنى وجرحى وسرى ويحمل عليه ما أشبهه
 في المعنى من فعل كزمن وزمى وفاعل هالك وهلكى وفعل كيت وموتى ٨٥ وفعل لا يعنى مفعول كبر بض ومرضى

وأفصل كالحق وحقي
 وضلان كسكران وسكرى
 وبه قرأ جزء والكسائي
 وزى الناس سكرى
 وماهم سكرى وما سوى
 ذلك محفوظ كقولهم
 كبس وكبى فانه ليس
 فيه ذلك المعنى وستان
 ضرب واسته تزي ومنه
 قوله * انى امرؤ من
 مصيبة سبعة * ضرب
 الاسنة كل يوم لاق
 (أفصل اصحاب لا ما
 فله * والوضع فعل
 ونعمل فله) أي من
 أمثلة جمع الكثرة فعلة
 وهو لام بصح العلم على
 فصل كثيرا نحو درج
 ودرجته وكوز وكوزة
 ودب وديته وعلى فصل
 وفعل قليلا فالاول نحو
 غرد وغردة وزوج
 وزوجة والثاني نحو
 قرد وقردة وحسل
 وحسلة والحسل الضيف
 وهو محفوظ في هذين كما
 يحفظ في غير ذلك كقولهم
 لعدا الأثنى ذكر وذكره
 وقوله هادرو هادرة

وعدو وعداء) عندى فيه نظير لحوار أن يكون العدة بضم العين جمع عاد لاجع عدو حتى يكون مما ندر بل
 قال بذلك غير واحد في حقوق الشاعر لاسعدن قوى الذين هم * سم العدة أو فاعل جزر
 كمر وكذا يقال في قوله غوى وغواة وصريان وعراء (قوله وردي) براخذ المعجمة ففتحته مشددة
 بوزن فعيل وهو العبر المنتفع من الاعياء ومن أفته المرض (قوله أن يكون مطردا) أى على أنه في الواقع
 مطرد (قوله لوصف كقتيل الخ) أى في الزنة والدلالة على ذلك أو توجع أو قسيت (قوله قن) بكسر الميم
 بمعنى حقيق خبر عن ميت قاله الشاطبي وعليه فزمن وهالك الجرح فاعلى قنيل كالمذكورى وبمع
 أن يكون زمن ميتا وهالك ميتا معا وقن عليه وقن خبرا على هذا تبين فتح ميمه فان قنا فتوح الميم
 يستوى فيه الواحد والمثنى والجمع اه وفي قول الشارح ويحمل عليه الخ على الالغاب الثاني (قوله
 ما أشبهه في المعنى) قال شيخنا والبعض تبعه كراى فى الدلالة على هلك أو توجع أو قسيت ولو في غير
 الموصوف ليخل في ذلك ما سيثل به الشارح من نحو أحمق وسكران فان كلامهما قد هلك غيره أو وجهه اه
 وأنت خبير بأنه لاحظه الى هذا التكلف لان شأن الاحق أن يهلك نفسه أو وجهه والسكران كذلك مع
 انه لو صحت لم يكن جمع ضرب على ذرى شاذ لان شأن الانسان الذرب أن يهلك غيره أو وجهه فتامل (قوله
 كيت) أصله موت فحل به ما فعل بسد (قوله وترى الناس سكرى) أى مع الاسالة (قوله ذلك المعنى) أى
 الهلاك أو التوجع أو أوشنت (قوله وصان ذرب) أى عاد (قوله والوضع الخ) بمعنى أن وضع العرب قل
 فعلة في جمع فعل ونعمل أى جعله قليلا والاسناد أزغنى لانا المقل حقيقة صاحب الوضع (قوله نحو درج)
 بضم الدال المهملة وسكون الراء والجم وهو وعاء الخازل (قوله نحو غرد) بفتح الغين المهمة وسكون الراء
 وبالذال المهملة وهو نوع من الكماة وحكى جماعة كسر الغين وقالوا ان غردة جمع مكسورها كما التصريح
 (قوله وحسل) بمحاء وسين مهملتين (قوله هادر) تقدم معناه قريبا (قوله من الصفة) تحلو وم (قوله
 وندر في علم) أى شد بدله كما كان ينبغي اسقاطه لانه لم يقيد بالاسم الا فعلا المقصود الفاء وكذا لم يقيد بصفة
 الا لام الاء فكان ينبغي اسقاط قوله وظي ونفى أيضا على أن جميع المفتوح والمكسور على فعلة بمعنى
 مطلقا فالاول التفضيل فيه الا أن يحمل كلام المصنف من حذف من غير الاول لدلالة الاول ويحمل التفضيل
 في غير مضموم الفاء لتمييز القليل من النادر والمعدوم فافهم (قوله ونفى) بكسر النون وسكون
 المعاء المهملة وهو وعاء السمن (قوله بصح الالم) خرج معتلها كرام وقاض (قوله نحو صاحب العدين
 وحاترة البيت) احترازنا لاضافة صاحب معنى مانع وحاترة بمعنى مارة فانهما وصفان فبطل فيهما مجزور
 (قوله غير صداد) فيه الشاهد لانه جمع صادة متناه على أن الضمير للسنورة (قوله نحو غار وغزى) والاصل غزرو
 قلت الواو لافتركا وانفتاح ما قبلها (قوله في حقل) بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة وهو
 الرحل الذل كذا في الفارسي (قوله وندر فصل ايضا) قد فعل اشارة الى أن فعلا الهاء في ذلك سم
 (قوله في نحو اعزل) بعين مهملة وزاى وهو الذى لاسلاح له (قوله ومرو ومروا) ضبط الاول في نسخهم من

واحتراز بالاسم من الصفة ونذكر في علم علمه وبالصحيح الامم من نحو عضو وظي ونفى فلا يجمع شي من ذلك على فعلة (وقبل فاعل وفاعله
 وصفين نحو عاد ولوعادله) أى من أمثلة جمع الكثرة فعل وهو مطرد في وصف صحيح الامم على فاعل أو فاعله نحو عاد ولوعادله وعذل
 واحتراز بوصفين من الاسمين نحو صاحب العدين وحاترة البيت فلا يجمعان على فعل (ومثله) أى مثل فعل (الفعال لما ذكرنا) أى فى المذكر
 خاصة فيعرب في وصف صحيح الامم على فاعل نحو عاد ولوعادله ونذكر المؤنث كقوله أسرارهن الى الشبان مائة وقد أراه عن غير صداد
 وتاوله بعضهم على أن سدادا في البيت جميع صداد وحصل الضمير للاصبالا به يقال بصرداد كما يقال بصرداد (وان) أى فعل وقال (في
 العمل لا ما ندر) نحو غار وغزى وغزاه ونرى ايضا في حقل وحصل ومضال ونفسا نفس ونفسا ونفسا ايضا في غار وغزاه ونرى ونفسا ونفسا

كجملو جاد أو فلان كسبحان وسبح أو فعل كفصل وفصل أو فعل في محل ورحال (ويعمل الفعل نحو كبد يفيض غالباً) أي من أمثلة جمع الكثرة يقول وهو مطرد في اسم على فعل نحو كبد كبدو فتر وغو وأشار بقوله يفيض إلى أنه لا يجر قولاً إلى غيره من جوع الكثرة غالباً وأشار بقوله غالباً إلى أنه قد يجمع على غير قول نادراً نحو غمر وغمر أيضاً كما سر (كذلك يطرد في فعل أجمع مطلقاً الفاعل) أي يطرد أيضاً قول في اسم على فعل أو فعل أو فعل مطلق الفاعل نحو كعب وكعب وحل وحلول وجندو وجندو واحترز الاسم عن الوصف نحو مهب وحل ولا يجمع على قول إلا ما شئت من صف وضم (تنبيه) ٨٧ اطراف فعل في فعل مشروط بأن

يبتغى في الربيع (قوله كجمد) بجمع ومعصومتين وتسكن المم أفضالكن جمع الساكن الم على فقال
مطر كاعلم عمار وجماداهما في كلام البعض من الإجم والجمد المكان الصلب المرتفع كذا في الصحاح
(قوله كسمران) بكسر السين الذنب (قوله وبغول) الباعدا على المقصور علمه (قوله يخص غالباً)
لامتافاة بين الخصومة والغلبة وأن ادعاهما بين هشام وغير ضاهما على المصنف لأن معنى تخصيص فصل
بمحل عمله بحيث لا يتجاوز إلى غيره من أوزان جموع الكثرة كما قاله الشارح وعدم الجواز يستقيم بقيد
بالعلة لا ترى أنه يصح أن يقال قد لا يفارق عرفاً الغالب (قوله من جموع الكثرة) فيثبت أن نحو كبد
يجمع في القلة على أكاد قاساً كما يقبضه كلامهم في أفعال حتى الشارح خالفه إذ ذكره شيخنا والخص فيما
للصريح من أنه غير قياسي وقوله من جموع الكثرة ليس بقيد فلهذا لم يرد من قياسي وهو ما غور
وأخرج من قياسي وهو ما غور وقوله من جموع الكثرة حتى المقام (قوله كذلك) طريق فعل اسمها (الخ) يؤخذ من
هنا ومن قوله فصل وقوله قال لهما أن فعلاً المنفتح فقاء الصحاح الذين يجمع على فقال وقول وفي كلام أبي
حيان أن العرب إذا جمعت على واحد منها أو على غيرهما من أفعالها جوع أنبج فأن لم يثبت من العرب بغيره
شي جمع على واحد منها على التغيير وذكروا أنه إذا جمع فيه قياسه امتنع النطق بقامه وهو أحد
قوانين المصدر والوارد على خلاف قياسه وهو نظير ما نحن فيه أفاده سم (قوله في فوج) هم
الجماعة من الناس (قوله وشذني) بعض النون وكسر الهمزة وتشديد الهاء أصله نؤوي الجمعت الواو
والباء (الخ) وقوله في نؤوي بعض النون وسكون الهمزة (قوله البصر) بضم نون وصاد مهملة جمع أنصر وهو جبل
قصير يشرف أسفل الانبعا إلى وتد (قوله بالهمزة) أي ضم أولها وأما النسخ بناء مهملة ضمير هو
وصاد مهملة فالتب من القصب أو ألبست تساقب شخب كالآزج فيصحب على فقول كالآل و يزد يقال
فيقال خصوص وخصاص فآله في القاموس (قوله وهو الورس) أو يقال الزعفران بمحاح (قوله من أفراد)
نقول (بني من مفرداته ولو عبر به لكان أوضح (قوله وشعن) بضم صميمه وجم المجامع حيث كانت
والجمع شجون والشعن أيضاً الحزن والجمع أشجان زب (قوله وب) شون والهمزة مفتوحة في واحدة
الخطوط وأز الجرح إذا لم يرتفع عن الجلد كزما (قوله وما يدكر غير (الخ) تركيب فاسد لأن الهمزة
لا تدخل الأعلى ماض (قوله يشترى عدم الطراد غالباً (الخ) وقد لا يشترى عدم الطراد كما في قوله وبشاع
في صوت وقاع فأن فعلاً ما طريق نحو شون نحو فاعل بشر المصنف في عدم الطراد الثاني (قوله أو نحو
ذل أو ثور) كش (قوله يعني لهقول) هذا المثل يقتضي أن ضميره ليعمل وأن له خبر مبتدأ محذوف أي له
نقول وهو خلاف ما قد به الشارح فقامت (قوله في الغالب) ينبغي حذفه فإن المصنف لم يستعمل مثل هذه
العبارة في غير الطراد أصلاً فعرّفه أنه ما غفل عنه (قوله على ما هو بين من صنعه) أمسه قوله أو الباب
لعمل اسم صاع هيناً فأن أقل مطرد في فعل اسم صاع العن اتفاقاً كما سبق (قوله في نصب) بفتح
النون والصاد المهملة المراتب المتوسطة بين الصغر والكبر (قوله في الأوزان الأربعة) مرادها الخمسة (قوله في
نحو فصل) بفتح الفاء وسكون السين المهملة وهو الرجل الزلل الذي لا مروءة له ووجه شذوه كونه صفة (قوله
وبدرة) بفتح الواو وسكون الدال المهملة عشرة آلاف درهم وقياس جمعه بدار بكسر الهمزة (قوله وشعة)

[illegible]

وفته وشاذ في تحوّل نفسه وأسنه (ولقد الغفلان خصل) أي من أمثله جم الكثرة غفلان بكسر الفاء وهو مطرد في اسم على فعل نحو غير ابن وغلام وغلمان وقد تقدم عن قوله وغالبا أغناهم غفلان في فعل التنبه على أطرافه في فعل نحو صرد ووردان (واسع) أي كثر غفلان (في حوت وقاع ماضاهما) من كل اسم على فعل أو على فعل أو على الفعل الأول نحو حوت وحيتان وفون وزندان وكوز وكيزان والثاني نحو قاع ثمان ٨٨ وتاج وتيجان وحاز وهران تنبيه مطرد في الأول من هذين كما صرح به في شرح الكافية

كانتضاه كلام التسهيل (وقل في غيرها) أي مجي غفلان في غير ما ذكر قيل يحفظ ولا يقاس عليه في ذلك في الأسماء فنون وقنوات وصوار وصيران والصوار طبع بقدر الوحش وغزال وغسزلان وحروف وخرفان وظلمة والظلمة ذكر الغمام وحائط وحيطان ونسوة وسوان وعيدو وعيدان وبركة وبركان والبركة بالضم اسم لبعض طيور الماء وقضفة وقضبان والقضفة بالفتح الالة وفي الأوصاف تسبيح وشيخان وشعاع وشعاع وتنبه في مقتضى كلامه هنا وفي شرح الكافية وعليه معنى الشارح أن غفلانا لا يطرد في فعل صحيح العين تخرب وخربان وأخ وأخوان ومقتضى كلامه في التسهيل اطرافه فيه والتخرب ذكر الحباري (ولعلنا) وفيه لعل غير معن العين فعان مثل أي من أمثله جمع الكثرة

سبب جملة في ماله كما يحفظ الشارح وهي بعض فسكون القطعة وفي بعض النسخ بين مهملة مفتوحة وقاف ساكنة وهي الجحفة وولد الناقة أول ساعة يولد وسوق الأبل ارجلها جمع سبب بفتح فسكون فقول البعض وفي نسخة سبب بين مهملة قفاف مفتوحة وفي الرجل خطأ من وجهين فتنبه (قوله وقته) بضم القاف وتشديد النون وهي أعلى الجبل (قوله وشاذ) هذا يقتضي أن الشاذ غير المسموع وعكس أنه أراد بالشاذ مخالف القياس مع قوله وبالمسموع مخالف القياس مع كثرة كماله بعض (قوله وأسنه) ضبطه الأساطي بفتح الهمزة والنون والسين المهملة ضد الوحشة قال شيخنا وأسنه الشارح على أنه المدعى بالافتقار كون أسنة كقائمة اه (قوله وحسن) بالهاء ملتين مضمون الأول كالم (قوله وأسنه) بفتح الهمزة وكسر السين المهملة وبعد الغنة نون قال في القاموس القوة من قوى الورد وسير من سبوت وتصغر جميعا أسنة أو دناء اه والنعيم بكسر النون ومكون السين المهملة آخر عين مهملة يسير يسير عر يصاعلي هيئة أمنة الغالب تشبه الرجال قاله في القاموس فقول البعض هي سيرة من سيرة الورد وتخط (قوله على فعل) أي بضم فسكون أو على فعل أي بفتحين (قوله وأوى العين) بأوجه اسكن من فعل بالضم وفعل بفتحين فأنف قاع وتاج وحار مقابلة عن وافتوحة (قوله وحيتان) أصله حوتان قلت الواو باء وقع بها بعد كسرة ومثلها نينان (قوله ونون) هو الحوت (قوله في الأول من هذين) مفهومة أنه غير مطرد في الثاني وصرح كلام ابن المصنف أنه مطرد فيه أيضا وأما كلام المتن فلا يقتضي الاطراد وإن زعم بعضهم ما صرح به الشارح من أنه لا يلزم من الشيوع الاطراد (قوله وقول في غيرها) أي غير نحو حوت ونحو قاع وأورد عليه ابن هشام أنه يدخل في الغر فبالضم وفعل بضم ففتح مع أن غلانا مطرد فيه كما ذكره المصنف وأجاب سم بان القسريام مخصوص سوى هذين بديل قوله والفعال غفلان حصل وقوله وغالبا أغناهم غفلان في فعل (قوله فتد) قال في القاموس ألقوا بالكسر والضم والقيا بالكسر والفتح الكساة جمع أقاء وقنوات وقينان ملتين اه (قوله وصوار) بكسر الصاد المهملة وتضم أيضا لكن جمع المضموم على غفلان مطرد كما علم بحار (قوله وظلم) بفتح الظاء المعجمة (قوله وبركة) بضم الواو (قوله والقضفة بالفتح) أي بفتح القاف وفتح الضاد المعجمة وفتح الفاء (قوله لا يطرد في فعل) أي بفتحين صحيح العين أي كمالا يطرد في فعل بفتحين معن العين كقاع وتاج كما تقدم (قوله تخرب) بفتح الخاء المعجمة والراء (قوله وأخ وأخوان) أصل أخ أخو بفتحين حذف الألام اعتباطا وظاهرا أن أخا صحيح على أخوان مطلقا وتقول الفارسي عن بعضهم أن الأخ في النسب يجمع على أخوة وفي الصدقة على أخوان ولا يرد عليه ما عاها المؤمنون أخوة لأن المعنى كالأخوة أو كلامه أهلي (قوله والتخرب ذكر الحباري) سمى بذلك لكونه في الخراب تصريح (قوله وقولنا الخ) اعترض ابن هشام أن الوصف الجار مجرى الاسم كالام نحو عود وعيدان وبأن تشييده فعلا لا كن العين بالاسمية وأطلا في فعله ولا فعلا في الحركة العين بفتح في عدم اشتراط الاسمية في الأخير من وليس كذلك لأشترطها في الثلاثة كما صرح به في التسهيل وشرح العمدة وأجاب سم عن الأول بأن قوله اسم صادق بما كانت اسمية بالظنة وعن الثاني بأنه حذف القديم بعد الأول لدلالة الأول عليه (قوله وقول) وقف عليه بالسكون على لغة رمية (قوله نحو قود) بفتحين وهو المقصود (قوله لانه صفة) هذا محسب الأصل ثم غلبت عليه الاسمية كعد وغيدان فلا اعتراض على ما في شرح الكافية (قوله وقاع)

فعلان بضم الفاء وهو مقس في اسم على فعل نحو بطن ويطنان وظهر وظهران أو قيل نحو قصب وقصبان ورغيف ورغغان أو قيل صحيح العين نحو ذكر وذكران وجل وجلان وخرج بقوله اسم نحو خجول وطل وقوله غير معن العين نحو قود فلا يجمع شيئا منها على غفلان تنبيهات الأول كذا المصنف في شرح الكافية وتنبه الشارح في أمثله نحو جندو وجندان وذكر في التسهيل أن غفلان يحفظ في حيد ولا يقاس عليه لانه صفة الثاني اقتضى كلامه أن نحو ثوب ذو وإن غير مقس وصرح في شرح الكافية بأنه قليل لكنه في التسهيل عدمه من القيس الثاني اقتضى كلامه أيضا أن غفلان مقس في نحو وسيف وتوس وقاع

يقول لانه لم يشترط صحة الفعل الا في الاخير وهو فعل يقتضين * الرابع مما يحفظ فيه فعلان ناعل كجاء وجرى وانقل فضلا كما سجد
يسودان واعى وعيان وفعل الحور وحور راد وفاق وزان ذكر هاسيو وهو فعله اقتضيه وفعلان وقول كنعو وقندان (ولكرم
يخيل فعلاه كذا الماضاهما قد جعلنا) اى من فعله جمع اكثر فعلاه وهو مقس في فعلين وصفنا ذكر عاقل يعنى اسم فاعل غير مضاعف
لا معتل اللام فعمل الذى يعنى اسم الفاعل ما كان معنى فاعل نحو كرم ويخيل ونظر ويوما كان معنى فعل نحو مبع يعنى مبعع وما
كان معنى مفاعل نحو خطيب يعنى خطاط فكلها تصح على فعلها ليقال كرماء وخلاء ٨٩ ونظرا ونمرا ومجاء وخطاطا ونمرا ونمرا

الاسم نحو قنيت
ونصب فلا يقال قنيتاه
ولا نصبه وبالمذكر
المؤنث نحو رمي وشرب
فلا يقال عظام رميها ولا
نساء شربها وأما ملحقا في
جمع خليفه ونساء سفهاء
فقطر في الجمل على
الذكر وبالعقل شير
العاقل نحو مكان فيج
فلا يقال في جف ففهاء
وبكونه يعنى فاعل نحو
قتيل وجرم فلا يقال
قتله ولا جرمه شاذين
ودفءا وصعبا
وحبيب وجليا ووستر
وسرا عسكرا التحاني
وندراسير واسرعه وبكونه
غير مضاعف نحو شاذ
ولييب فلا يقال شداه
ولالباء وبكونه عسير
معتل اللام نحو غني وولي
فلا يجمع على فعلاه نادر
تسقي وتقواء ومضي
ومضواء ومري وسرواه
في نفي * الاول
أشاره بذكر المشابه الى
استواء وصف الملح
والتمه بما يستعمل
الشرط في الجمع على
فعلاه والثاني قوله كذا

كان ينبغي اسقاطه لان وزنه فعل يقتضين كما قال شيخنا الان يقال النظر هنا الحال اه وفيه ما فيه (قوله)
وعويل هو دفع المصدر واليكاه كافي المختار (قوله الحور) يضم الحاء المهملة وتخفيف الواو قال الجوهري
وهو ولد الناقة ولا يزال حوارا حتى يفصل عن امه فاذا فصل عنها فهو فصل (قوله وزان) بزي وفان وهو
السكة (قوله كنعو) هو بالفتح من الابل ما يقوده الراعي في كل حاجة قاموس (قوله ولكرم) ويخيل
فعلاه يعنى ان فعلاه يطردهما جمع ثمانية مشروط ان يكون على وزن فعل او فاعل او فعلا يضم الفاء وان
يكون وصفنا ذكر عاقل وان يكون معنى اسم فاعل وان يكون غير مضاعف ولا معتل اللام وان يدل على
صحة مدح او ذم (قوله الماضاهما) اى في اللفظ والمعنى لوقى المعنى فقط كاسبا في (قوله نحو مبعع يعنى
مبعع) والي يعنى مؤلم (قوله نحو خطيب يعنى خطاط) وجلس يعنى مجلس (قوله فيطر بق الجمل على
الذكر) وقال الفارسي خلفه جمع خليفه وأما خليفه فجمع مختلف ولم يسمع سيده خليفه قال الفارسي
ولو سمع لم يقل ما قاله وروى بعضه بان سيده يجمع خلفاه من يقول خليفه اه دما معنى وأما بنه الرد
اذا كان المجمع عنهم يترمون خليفه ولا يقولون خليف (قوله فلا يقال فعلاه) اى الانشدوا كما في التصريح
(قوله وصعب) بالميم اى صعبون (قوله وندراسير واسراء) صنيعة يقتضى انه غير شاذ وليس كذلك الان
بردها بالساد ما خاف القياس وقيل استعماله بالاناء ما خاف القياس وكذا استعماله فاعمل (قوله)
وهذا) اى الامر الثاني وهو المشابهة في اللفظ دون المعنى اى شمول كلام الناطم له غير صحيح لما عرفت
من عدم اطراد جمع فعل على معنى مقول على فعلاه (قوله ونضاف) يضم اناء البهجة (قوله وعليه)
اى هي الامر الثالث وهو المشابهة في المعنى فقط لكن يقطع النظر عن تشبيهه وبانه بقوله من كل وصف
الخ لعل الشارح عنه فيما بانى انه اقتصر على ناهل الدال على المدح وحيتئذ فلا تناقض بين كلامه هنا وكلامه
فيما بانى هنا وتقديم الجار والجور ويقضى ان ابن الناطم حصر المراد بها ما يشابهها في المعنى
فقط وهذا يؤدى الى قصور كلام المصنف لعدم شموله على هذا التكرير ويخيل مما يشابهها في اللفظ والمعنى
كظريف والي مما فاضاها من الحصر المستفاد من التقديم اضافى الى التشبيه في اللفظ فقط فاعرف
ذلك (قوله لكنه) اى كلام الناطم وهم اى يقطع النظر عن جل اس الناطم بل ومع النظر اليه لكن يكون
مراد الشارح كل وصف متشابه في المعنى فقط دل على صحة الخ (قوله يجمع على فعلاه) اى يقطع النظر عن
كون الجمع قياسا او شاذا فلا يخفى هذا عن قوله وان ذلك مطرد فيه نعم صنيعة يقتضى اوصفيه بطلان الاول
عن بطلان الثاني والامر بالعكس فافهم (قوله ما الاول) اى اى كل وصف دل على صحة مدح او ذم يجمع
على فعلاه فواضع البطلان ان لم يقل احدا من كل وصف مدح او ذم يجمع على فعلاه لا سيما على قياسا (قوله)
واما الثاني) اى ان ذلك مطرد فيه (قوله او فاعل) اى يضم الفاء بديل قوله كما مثلت اى يصلح ونضاج
وناسق وخفاف وما نقله الشارح عن التسهيل من الحصر في فاعل وفعل بالضم هو ما رتبته في التسهيل
وشرحه لابن عقيل وشرحه لمي بالالف في النسخة التى شرح عليها الدلميني بل قد تعال بنفع الفاء كما ضبطه
الدلميني ومثل له بجان وعلى هذا النسخة اقتصر الاستطاع وتبعه شذنا والبعض فاعرفوا نقل الشارح
(قوله وذكره في شرح الكافية الخ) لعل الكلام على التوزيع والمراد بالذكر ما يشبه غير الصريح فافهم

١٢ - (صبان) - رابع * لما ضاها اى شامها مثل ثلاثة امور للمشابهة في اللفظ والمعنى نحو نظير
وشريف وشيب ولشم والمشابهة في اللفظ دون المعنى نحو قتيل وجرم وهذا غير صحيح لما عرفت للمشابهة في المعنى دون اللفظ نحو صالح
وشجاع وناسق وخفاف يعنى خفيف من كل وصف دل على صحة مدح او ذم وهذا صحيح ايضا وعليه جل الشارح معنى كلام الناطم لكنه
يؤهم ان كل وصف دل على صحة مدح او ذم يجمع على فعلاه وان ذلك مطرد فيه وليس كذلك فيما لا الاول فواضع البطلان واما الثاني
فان المصنف ذكر في التسهيل انه لا يقاس منه الاما كان على فاعل او فاعل كما مثلت وذكره في شرح الكافية ان نحو حيان

وسمع وعلم وهما الصديق مما ندر جمعة على فعله وكذلك قولهم في جمع زسولر سلاوق جمع ودود وداء لكل هذا متصور وعلى السماع
 الثالث ما ذكره من أن كل وصف دل على جسمية مدح أو ذم وهو على فاعل أو فاعل الحكمة حكم فاعل المذكور في الجمع على فعله وهو
 ماقى التسهيل كما تقدم واقتصر في شرح الكافية وترجمه الشارح على فاعل وعلى معنى المدح بل ذكر في الكافية أن هذا لا يما يقتصر فيه على
 السماع انتهى (وناب عنه) أي على فعلاء (أضلا في المثل هـ لا ما مضى) من فعل المتكلم ذكره فاعل في نحو غنى وأغنى ما وولي وأولياء
 والاضف نحو شديدا أشد وأخيل وأخلاء وهذا لازم الامتداد وتقدم أنه ندر في وقتنا وهو صهي ومضوا وهو مري وسروا وأشار بقوله (وغير
 ذلك قل) إلى أن ورود أضلا في غير المضف والمثل قليل نحو مدني وأصدقاؤه من وأطناؤه مضى وأتباعها من وأهواؤه فلا يقاس
 عليه بخلاف الآتي (فواعل لفعل وفاعل هو فاعل لا مع نحو كاهل وحاض ومامل وقاعله) أي من أمثلة جمع الكثرة أنواعه وهو
 مطرد في هذا النوع السبعة أوها فاعل ٩٠ نحو جواهر وسواها وثانيه فاعل يفتح العين نحو طابم وطوايع وثالثها فاعله نحو

بصر في التسهيل بان نحو جبان مما ندر جمعة على فعلاء وإن كان يؤخذ منه (قوله وسمع) يفتح
 السين للمهمل وسكون الميم وبالحاء للمهمل وهو الكرم (قوله وخلم) بكسر الشاء المعجمة وسكون اللام
 كافى القاموس والصاح والقارضي والدمامي وابن عقيل وعلى بأشياء كثيرة على التسهيل فاضط
 شغنا والعض الخاء الفتح خطأ وتقل شغنا الفتح عن القارضي غير صحيح فان القارضي هو
 الكسركا ولعل عنده أن النسبة الواقعة له من القارضي حرف النسخ فيها لفظ الكسر بلفظ الفتح
 والله الموفق للصواب (قوله وظنني وأظننا) انما كان جمع ظنن على أظنا غير مقدس مع أنه مضف
 لأنه ليس من فعل المتقدم ذكره بل من فعل معنى اسم الفاعل أي المتهم (قوله مع نحو) عبرتنا بنحو
 دون ماقبله لأنه ذكر هنا خيرات اسم (قوله كاهل) هو مقدم على الظاهر على المعنى وهو الثالث الأعل
 وفيه ست فقرات مصباح (قوله نحو طابم) يفتح الموحدة الحاتم وكسر هاءه (قوله نحو قاصمها) هو مجر
 البروع الذي يقتصر فيه أي يدخل ذكره (قوله نحو جابر الخ) نشر على ترتيب الالف (قوله فاعله مطلقا)
 أي علما وأغبره اسماء أوصفة لعاقله أو غيره (قوله نحو صومعة) هي بيت للصاري كافى القاموس (قوله لغير
 فاعل الخ) دخل في غير فاعل مالمس على وزن فاعل من فاعل يفتح العين زاعلاء وفوعلة وقاعله وقاعله
 وبقيده فاعل مما بعده دخل فاعل اسماء أوصفة مؤنث وأغبر عاقل (قوله مما ثابته الف زائده) بيان لغير
 واحترزه من نحو ألف آدم فانه ألدن من فاء الكلمة فلا يجمع على فواعل بل على أفاعله نحو أودم سم
 (قوله غير ملحقة) بكسر الحاء (قوله من نحو خورنق) فان الواو فيه للحاجة بسفردل وانخورد في قال في
 القاموس قصر الثعتمان الا كبر (قوله خرائق) يفتح الفاعل كاسيا في أنواعه تصرع (قوله الالاسدس) وهو
 فاعل منه مذكر غير عاقل (قوله في نحو فارس وفوارس) كان عليه حذف في (قوله وناسك) هو الماطع
 رأسه (قوله في الطوائف الموالك) فيكون جمع فاعله لاجمع فاعل (قوله نحو حاجة) جمع في هذا المفرد
 حاجة فيوزان بكون حوائج جعلها واستغنى عن جمع حاجة دمايني (قوله ودواجن) والقياس دخنان
 كدر بان دمايني (قوله وهشان) بالعين المهملة فالثالثة كغراب الدخان (قوله أوزاله) يجعل أنه عطف
 على ذاك والهاء ضمير مضاف إليه عائد على التاء والتذكير باعتبار أن التاء حرف ويحتمل أنه عطف على
 محذوف فتلتاء والهاء التانيث أي ذاك ثابتة أوزاله (قوله ذواجن) يفتح الذال المعجمة فهو زواجن الصنفين
 الشعر اذا كانت مرسلة فان كانت ملو به فهي عقيقة والدواجن ايضا طرف الماعض طرف السوط مصباح
 (قوله ذواجن) اصله ذائب من ذين استغلو أن تقع الالف لجمع من جزئين فالدواجن الأولى واوا (قوله

قاصمها وقواصع ورابها
 فاعل اسماء علما أو غير
 علم نحو حابر وجواب
 وكاهل وكواهل وإلى
 هذا التنوع الإشارة
 بلفظ نحو وخامسا
 فاعل صفة مؤنث عاقل
 نحو حاض وخواض
 وسادسا فاعل صفة
 مذكر غير عاقل نحو
 صاهل وصواهل
 وسامعا فاعله مطلقا
 نحو ضاربة وضوارب
 وفاطمة وقواطم وناعية
 وفارس وزاد في الكائنة
 ثامنا وهو فوعلة نحو
 صومعة وصوامع وذكر
 في التسهيل ضابطا لهذه
 الأنواع فاعل الغوازل لغير
 فاعل الموصوف بهم ذكر
 عاقل مما ثابته ألف زائده
 أو غير ملحقة بضماسي
 واحترزه بقوله غير ملحقة
 بضماسي من نحو خورنق
 فأنك تقول في جمعه خرائق

يختلف أو لا يختلف في اطراد فاعل في هذه الأنواع الالاسدس فقال جماعة من المتأخرين أنه شاذ ونسب في شرح الكافية إلى نحو
 الغلط في ذلك وقال نصيبو به على اطراد فاعل في فاعل صفة لذكر غير عاقل قالوا انما الشاذ في نحو فارس وفوارس يعني فيما كان
 الفاعل صفة لذكر عاقل وقد أشار إلى هذا بقوله (وشذ في الفارس مع ما مثله) وذلك قولهم في فارس وناسك وهالك وغائب وشاهد وفوارس
 وفواكس وهواك وغوايب وشاهد وكاهل صافات لذكر الماقل وتناول بعضهما ما ورد من ذلك على أنه صفة لطوائف فيكون على القياس
 فيقدر في قولهم هالك في الموالك في الطوائف الموالك وهو ممكن ان لم يقولوا جال هواك تنبيه شذ ايضا فاعل في غير ما ذكر
 نحو حواجن ودواجن وخواجن وعشان وعواجن (وبعضنا لاجمع فقال به وشبهه ذانا) ثالثة (أوزاله) أي من أمثلة جمع الكثرة
 فبائل وهو لكبر بالحي مؤنث بعد قبيل آخر مختص بما يتلوه أو مجرد عنها فالك عشرة أو زان خمسة بالتاء خمسة بلا تاء فالتاء بالتاء
 فيا التاء مع الة وهو بالتاء فاعله نحو رساله التوازي وفي التوازي التوازي والتوازي فاعله نحو حواجن والتوازي فاعله نحو حواجن

والتي بلا مبالاة نحو شمال وشمال وفعل نحو مقاس وعقاب وقول نحو قبحوز وعجائر وقيل نحو عود علم امر أنه قال في حقه ما نذ
قال في شرح الكافية وأما فاعل جمع فاعل من هذا القبيل فلربما أتت اسم جنس فيما أعلم لكنه يقتضي القياس بكون لعل مؤنث كسما نذ جمع
سعيد اسم امرأة في تنبيهات الأول في شرط هذه المثل الجرد من التاء ٩١ أن تكون مؤنثة فلو كانت مذكرة لم

تجمع على فاعل إلا
نادر كقولهم جرد
وجزار ومما يحسن
الطر ومما في وصفه
ورصائه الثاني شرط
ذوات التاء من هذه المثل
سوى فاعله الاسمية كما
في المثل المذكورة كذا
في التسهيل ولعله
للاحتراز عن امرأة
حياته وفروقة وثاقه
بجلاء يضم الجيم أي
عظيمة لا تجمع هذه
الأوصاف على فاعل
بشرط فعلية أن لا تكون
بمعنى مفعولة احترازاً
من نحو جرحته وقتلته
فلا يقال جرحته وقتلته
وشذوهم بذبحه ونضاج
الشاة تظاهر كلامه
هنا في الكافية طراد
فاعل في هذه الأوزان
الشعرية وذكر في
التسهيل أن الجردات
من النساء سوى فعل
يحفظ فيها فاعل وأن
أحقق به قول وأما
فصل في ذكره في
التسهيل لأنه لم يحفظ
فيه فاعل كما تقدم وهذا
يدل على أن فاعل غير
مطرد في الأوزان الجردية
وتيه في الارتشاف
الابح ذكر في

نحو شمال) بكسر الشين مقابل العين وبفتحها يحتمل من ناحية القطب وكل يجمع على شمائل كما في
الشرح والتصریح وبطاق الشمائل الكسرى على الطبع أيضاً وجمع شمائل كما في القاموس (قوله من
هذا القبيل) أي قبل الثابت بدون علامة طاهرة (قوله فلربما أتت اسم جنس) أي جمع اسم جنس (قوله لكنه
باعتقادي القياس الخ) يؤخذ منه أنه لم يسمع جماعه مؤنث أيضاً وأنه لم يجوز باعتقادي القياس كونه جماعاً
لنفعيل اسم جنس مؤنث أم قد قيل اسم جنس مؤنث ودفع الاستدراك ما بعده قوله فلربما أتت اسم جنس من
أنه في مما جاء على مؤنث أو من أنه لم يجوز جمعه جمع علم مؤنث باعتقادي القياس فاندفع اعتراض شذنا
وتبعه البعض بأنه لا موق للاستمرار لأن العلم لم يدخل في اسم الجنس (قوله كقولهم جردوز وجزار) قال
في القاموس الجردوز رابعاً وأخص بالثاق الجردوز اه وقال في المصباح للجردوز من الأول خاصة يقع
على الذكر والأنثى اه وحينئذ قول الشارح كقولهم جردوز وأفعاله الذكر لا مطلقاً لأن جمع جردوز
وأفعاله أنثى على جزار فيامى فاندفع بذلك اعتراض البعض بما شذنا لأن في كلام الشارح مؤنثة
لأن الجردوز يقع على الذكر والأنثى (قوله معنى المطر) أي ليكون مذكرة اسم (قوله وصيد) الصيد
يطاق على معنى ذكره في القاموس منها فناء البيت وعنته وبيت كالحظير من الحجارة وكف أصحاب
الكهف والجليل والذي يمتثلين (قوله سوى فعلية) أم فاعله فيجمع على فاعل وإن كانت صفة كطرفة
ولطائف (قوله الاسمية) لم يقيد في التوضيح بالاسمية في ذي النساء ولا في الجرد منها وصرح شارحه بالاطلاق
(قوله وفروقة) من الفرق بفتحهم وهو الخوف (قوله يضم الجيم) أي ويخفف اللام كما في القاموس
(قوله وإن أحقن) أي الجردات أي بفاعل قول لكثرته فيه (قوله لأنه لم يحفظ) بالنساء الأول والضمير
في لأنه فاعل والأفعال والضمير فيه وانه لا يصف وقوله الذي لاه أي الناظم لم يحفظ فيه فاعل وإن
كان غير محظوظ كما يؤخذ من تقدم اه مجموع كما يعني في المتن (قوله كأنتم) أي عن شرح
الكافية (قوله جراض) بفتح مضمومة قراءة فاعله مذكورة مكسورة فساد محمده وهو العظيم البطن دما ميني
(قوله وقر نساء) بفتح مفتوحة قراءة مكسورة وعنته فثلاثة طاف بمدودة التمر والبسر الجسدان كما في
القاموس (قوله وبرا كاه) بفتح الموحدة والراء مع المد الشاة في الحرب يحاح (قوله وجولوا) بفتح الجيم
وضم اللام مع المدقية بناحية فارس يحاح (قوله وخزاية) بجاء مملعة مفتوحة نزل في ألف فحده بعنته
فهاء نائبة وهو اللفظ إلى القصر دما ميني (قوله أن حذف ما زيد بعد لامها) أي لا مبي حار وخراية
وهما الراء من حباري والموحدة من خزاية (قوله ضرة) بفتح الضاد المهملة وهي إحدى زوجي الرجل
أوزوجاته (قوله ووطنة) بفتح الطاء المملعة وتشديد الدال ونزلة طرية حرام شديدة الحلا وتدما ميني (قوله وأما
قيد حباري وخراية الخ) ولعله لا يدرك هذا القيد في خبرنا عو برا كاه وجولوا ليعلم أنها اذ جمعت على فاعل
حذفت زيادتها الأخيرة لانه ليس فيها الاءة الوجه بخلاف حباري وخراية فان فيها وجهين بينهما اشارة
أولاً أن ألف التانيث المدودة كما هي لحذفها عند التكسير واخيراً احتياج إلى بيان (قوله عند حذفها) أي
الرائدين من بعد اللامين وليس مراد حذف الراء من كل منهما كما يؤيد مقوله الآتي فقط فان حبار لم
يحذف فيه إلا الراء الثاني وأما الأول أعني الألف فقد قلب حمزة بعد ألف فاعل كما سيأتي في قوله

والمدونة ثانياً في الواحد * حزارى في مثل كالقائد

ومثل حار فيما ذكر حوائب الاءة تحذف في حوائب مع الزائد الثاني وهو التحية الهاء (قوله وإن حذف
الأول) أي الزائد الأول من كل منهما (قوله وبالغالي) بكسر اللام وقدمه لأنه أصل فعلى بفتحها (قوله

التسهيل أن فاعل أيضاً نحو جراض وقر نساء برا كاه وجولوا وحباري وخراية أن حذف ما زيد بعد لامها هو نحو ضرة ووطنة وسوق طاهره
الطراد فيما وازن هذه الألفاظ وأما قد حزارى وخراية يحذف ثاني زائدهما الاحتراز عن حذف أول الزائدين فتقول عند حذفهما
حباري وخرائب وإن حذفنا الأول فخط قلت حباري وخرابي اه (و) وبالغالي والغالي جماعه حماره والذلولو القيس (تبعاً) أي من أمثلة
جميع البكرة الغالي بالتكسر والغالي بالفتح ولما اشتركوا في افتراق بفتح كان في أنواع * الأول فاعله اسم نحو حماره وحباري

علق وعلاق وعلاق
والثالث فاعلم اسم
مفعول ذفرى ونفازو ذفرى
والرابع فاعلم وصفا
للاثنى أقبل نحو جولى
وجبال نحو جالى والناموس
فعلما وصفا للاثنى نحو
عذله وعذار وعذارى
وهذه كلها مقسة كما أشار
اليه بقوله والقبس
اتبع الاء فعلا وصفا
للاثنى نحو عذراء فان
الفاء والفاء غير
مقبس فيمحل محفوظان
كما نص عليه في التسهيل
بجاء ما فاعناه كلامه
هنا وفي شرح الكافية
ويشتر كان أيضا في
جمع مهرى قالوا مهر
ومهرى ولا يقاس عليها
ونقد الفاعلى بالكسر
في نحو حذره وسعلا
وعرقوه والمأ فى وقيا
حذفا أول زائده من
نحو حبطى وعسرى
وعسلى وهو بواو بلهنية
وقنسة وجبارى ونذر
في أهل وعشر بن ولة
وككة وهى البهنية
من فقد فعلى بانفتح
وصف على فلان نحو
سكران وغضبه ان وعلى
فعلى نحو سكرى وغضبي
وتحذف فى نحو حبط
ونيم وأم وطاهر وشاة
رئيس وهى التى أصيب
رأسها وأعلم أن فعلى
بضم الفاء فى جمع نحو
سكران وسكرى راجع

علقى) بفتح العين والفاء اسم ثبت وأفعله لا تخالف بحضر (قوله ذفرى) بكسر الهمزة وسكون الفاء
الموضع الذى يرقى من قفا المير خلف الأذن وأفعله لا تخالف بدم (قوله لا لاثنى أقبل) كان الأولى أن يقول
للاثنى غير أقبل لشمول عبارة فعلى لذكر كهمى انبت معروف كذا قيل وفيه ان نحو بهى خرج بقوله
وصفا (قوله وصفا للاثنى) كان عليه أن يقول للاثنى غير أقبل لخرج نحو جراء فلا يقال فيه جمار ولا جارى
كما فى المرادى وقد يجب بانه حذفت من الثاني لا لانه الأول عليه (قوله فى جمع مهرى) بفتح الميم وسكون الهاء
قال المرادى أصل المهرى بغير منسوب إلى مهر فقبله من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار أصلا للقب
من الأبل (قوله ولا يقاس عليها) أى على مهر ومهرى فلا يقال فى قرى قار وقارى مثلا (قوله حذره)
بجاء موهلة مكسورة فقال مجهمه ساكنة فراء مكسورة مخففة مخففة وهى القطعة الغليظة من الأرض
والأكمة الغليظة قاموس (قوله وسعلا) بكسر السين وسكون العين المهمانين قال فى القاموس السعلاة
والسعلاء بكسرهما الغرل وأسارها الجن اه وفهره وغنا وغيره ما خبث الغلان (قوله وعسرة) بفتح العين
الموهلة وسكون الراء وضع الفاء وهى الخشبة المعترضة على رأس الدون تسمى (قوله والمأ فى) بفتح الميم
وسكون الهمزة وكسر الفاء وهو طرف العين مأى الأنف ويقال له الموق والموقى وأما طرفها مأى الصدغ
فأليها قال فى المصباح قال ابن القطاع مأى العين فعلى وقد غلط فيه جماعة من العلماء فقالوا وهو فعل وليس
كذلك بل اليا فى آخره لا تخالف (قوله من نحو حبطى الخ) تبع الشارح ابن الناطم فى انفراد فعلى بالكسر
بحبطى وقنسة وتبع المرادى فى انفراد فعلى بانفتح فى نحو سكران وسكرى قال ذكر يوجه الشارح بنى
ابن الناطم حبطى وقنسة ما اختص به فعلى أى بالكسر يخالف جعل ابن هشام لهما ما اشترك فيه فعلى
وفعلى ولم يختص فعلى أى بانفتح بشئ كما قاله ابن هشام ولذا ذكره الشارح ذكر المرادى أنه مختص بفعلان
وفعلى كسكران وسكرى وفيه نظر اه ثم رأيت ما مر عن ابن الناطم لايه فى التسهيل (قوله حبطى)
بفتح الحاء المهملة والموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظيم البطن وزيد فيه النون والالف
ليختص بسفر جل فاذا حذفت أول زائده وهو النون قبل فى جمعه حبطى اه تصرح وفى ذكر ما
أقبل به من بعد الطاء كما قال ياقوت بعدها (قوله وعسرى) بضم الميم وقنسة مقسومة فراء ساكنة
فنون مقسومة وهو الأسد وأول زائده النون دما مئى (قوله وعسلى) بضم السين المهملة مفتوحة
فواو ساكنة فلام مفتوحة وهى قرية بالبحر بن وأول زائده الواو دما مئى (قوله وقنوة) بضم القاف وهاء
مفتوحة بنى فواو ساكنة فوحدة وهو سهم صغير وأول زائده الواو دما مئى (قوله وبلهنية) بضم
مفتوحة فلام مفتوحة فها ساكنة فنون مكسورة مخففة وهى السعة يقال فلان فى بلهنية من العيش
أى فى سعة وأول زائده النون (قوله وقنسة) بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة ما ليس
على الرأس زيد فيه النون والواو ليختص بمعدودة وأول زائده النون تصرح (قوله وككة) بكافين
بضم ما مخففة (قوله فى نحو حبط) بجاء موهلة مفتوحة فوحدة مكسورة فطاء مهملة وهو السهم المنفتح البطن
لوجه دما مئى (قوله وأم) بفتح الهمزة وتشديد اللام بواو بلهنية وهو من لاز وجهه ولازج لهما دما مئى (قوله
وطاهر) بضم الطاء مهملة (قوله وشاة رئيس) كذا قال غالب نسخ الشارح وفى بعض النسخ وشاة رئيس وكذا وقع
فى النسخة الواقعة للدمامى من التسهيل فقال يقال فى جمع شاة شواهى وفى جمع رئيس وهو الذر من الظبي
والعز أواذ أنى عليه سنة تسمى بالبع بدلهاء والسين هذا مقتضى كلام المصنف ولم أقف على ذلك اه لخصا
والذير أنى فى التسهيل وشرحه لابن عقيل وشاة رئيس قالوا شياه رأى والشاة الرئيس التى أصيب رأسها اه
ولابد أن الصواب هنا ما عداه فحرف يوفى بذلك أن صاحب القاموس لم يذكر شواهى وقيل فى جمع
شاة رئيس وذكر ما نصه وشاة رئيس أصيب رأسها من غير رأى اه (قوله وفى غير بنم) أى وان فعلى
بضم الفاء فى غير بنم من نحو قديم وأسير مستغنى عن فعلى بفتحها فى الواف قديم فعلى بضم الفاء
مستغنى عن فعلى بفتح الفاء وانما استغنى بشما لأنهم لم يجبهوه على فعلى بضم الفاء (قوله وفى غير ذلك
مستغنى عنه) أى وان فعلى بضم الفاء فى غير نحو سكران وسكرى ونحو قديم وأسير مستغنى عنه فعلى بفتح

فتنبيات الأول انما يدكر هناما بنفرد به فقال من نحو جذوة وما جند هالاه من تفاد من قوله بعدو فقال وشبهه انما و ساقى
 سبانه وليكده اخل بفعالي بضم الفاء قبله يدكر هالاه في جاع صجرا وعذراء ايفه صجاري وعذاري بالتشديد وساقى * الثالث
 قد ابل بالتشديد هو الاصل في جاع صجرا وعذراء وان كان نحو وظا لا يقاس عليه لان وزن صجرا فعلا لا يجمع على فاعل بل قلب الالف
 التي بين اللامين ياء لانكسار ما قبلها و بقلب الالف التانيه في نحو صجرا وما بعد في الاولى فيها ثم انهم انزوا التثنية فخذوا
 احدي اليامين فن حذف التانيه قال الصجاري بالتثنية واما حذف الاولى ٩٣ قال الصجاري بالتثنية واما حذف الاولى

وقلبا لياء الفاء لتسلم من
 الحذف عند التثنية
 واجعل فعالي لغرضي
 نسب * جدد كالكرمي
 تسع العرب أي من
 أمته جمع الكثرة فعالي
 وهو لئلا ساكن العين
 مز يد اخوه بامثلة
 انكر يحد بنسب نحو
 كرمي وكرمي وكرمي
 وكرمي واخبر بوقوله
 انكر ذي نسب حد من
 نحو تركي فلا يقال فيه
 تركي واما انما فيجمع
 انسان لانسي واصله
 انسان فاعلوا الذوات
 كما قالوا ظريبان نظرا فيه
 وعلامة النسب المتحد
 جواز سقوط الياء ونقاء
 الدلالة على معنى مشعور
 به قبل سقوطها
فتنبيات الاول في
 قد كون العطف الاصل
 للنسب الخفي ثم يكثر
 استعمال ما في فيه حتى
 يصير النسب بيننا
 كالنسي في عامل الاسم
 معاملة ما ليس منسوب
 كقولهم في مهري مهاري
 واصله البعير المنسوب

الفاء نحو جاعلي ونماي واما في قوله لم يدكر هناما بنفرد به فعالي أي بكسر الهمزة ولام لم يدكر هناما بنفرد
 به فعالي بضمها **قوله** لان وزن صجرا الخ تعلى لقوله هو الاصل **قوله** فعلا هذا مردود وكذا قوله على
 فعلا لان حوزة التانيه لا تقابل باللام لانها زائدة ولا توافق قوله بعدو بقلب الالف التانيه الخ ولوقال
 لان وزن صجرا فعلا لا يجمع على فاعلي فتشدد بياء بقلب الالف الاولى بالالف لاصاب **قوله** ومن حذف
 الاولى الخ كان تخصص الفتح بحذف الاولى لان التانيه محركة فاذلعت ما قبلها فقلت الفاعل غير تصرف
 فيها بنفرد به عن حالها سم **قوله** لغرضي نسب حد من **قوله** بان لا يكون فيه نسب أصلا كعلباء وقباء وحولاء
 وكرمي اوفيه نسب غير محدد أي غير ملحوظ الآن لكونه صارا مقبلا وكالمسي فالتحق بالانساب فيه
 بالكلية كهمي كاسيد كره الشارح وبقدر كلامه على هذا الوجه سندع اعراض ابن هشام باز مقتضى
 كلامه ان نحو كرمي فيه نسب غير محدد انه لا نسب فيه أصلا ولا يحتاج الى تكلف شغنا والبعض الجواب
 بان قوله حد من صفة كاشفة **قوله** واما انما الخ قال اوجيان ولونذهب ذهابا الى ان الياء في انما ليست
 بدلا وان انما في جمع انسي واناسين جمع انسان لذمها الى قول حسن واستراح من دعوى السدل
 اذا لم يتقبل انسي في معنى انسان كما قالوا لمحتي وقرى ومخاني وقاري وكانه يشير الى تناسي النسب
 في ذلك كما يعلم من قوله في معنى انسان فتأمل سنوي **قوله** لجمع انسان لانسي وسيد فلان يكون
 جماعن فيه لان وزنه يمشد فعالي بنسائه أنه من الانس لافعالى قال الشيخ خالو لوقال انما في جمع
 انسي لثقل في جمع حتى جشني وفي جمع تركي تراكي فانه ابن مالك في شرح الكافية زادنا فيه وهذا لا يقول
 به أحد **قوله** فاعلوا التوزن بانه ثم ادغم الياء المدة من الف انسان فيها ومن العرب من يقول اناسين
 وظريبان على الاصل من غير ابدال **قوله** ظريبان بالفاء المهمة على وزن قطران دو به ممتدة لم يحذف
 تشبها لم وقيل تشبها لقرن وقيل تشبها للكسب قاله ابن عقيل في شرح التسهيل قال الجوهري زعم
 الازهراب انها تنسوف في ثوب احدهم اذا صادها فلا تذهب رائحتها حتى يلى الثوب **قوله** على معنى مشعور
 به وهو المنسوب اليه وقوله قبل سقوطها متعلق بمشعور **قوله** مقبلا أي اذا لم يلاحظ النسب أصلا
 او كالنسي أي اذا لوحظ في بعض الاحيان **قوله** وحولاء بفتح الحاء المهملة وسكون الواو ومع القصير قال
 الدماميني اسم موضع وقال في القاموس قريب من عمل النهران **قوله** وانه يحفظ وان كان هو الاصل
 فهو أصل لا يقاس عليه كما صرح به الشارح سابقا والمراد **قوله** وانسان وظريبان أي على القول بان
 انما في نظريبان ليس أصلهما اناسين وظريبان **قوله** والمزيد فيه أي والثلاثي المزيد وقوله غير الحق بكسر
 اللام أي غير الحرف الملقى نائب فاعل المزيد وأخرج به المزيد في حرف الحلق كصريف وصيارف وزن فاعل
 وقوله والتشبه به معطوف على الحق وأخرج به المزيد في حرف شبه الحرف الملقى كاصبع واصابع وزن
 فاعل ويظهر لي ان التشبيه بينهما لكونه الغالب في معردات الجوع السابقة والافانما زاده اللام في
 كرمي وععلق فانهم **قوله** منها أي من أمته تكثير الثلاثي المجرى الخ **قوله** جمع نظرا بضمه مكررة
 وخرنسا كناية عن الناقصة تطف على ولا غيرها ومنه قيل لراة الحاضنة ولا غيرها نظرا وللرجل الحاضر ولا غيره

الى مهرة قبله بالين ثم ترأس معاملة حتى صار اسما فغير من الابل * الثاني ذكر في التسهيل ان هذا الجمع ايضا نحو علواء وقوبا
 وحولاء وانه يحفظ في نحو صجرا وعذراء وانسان وظريبان * الثالث هذا آخر ما ذكر في الفظ من أمثلة تكسير الثلاثي المجرى والمزيد
 فيه غير الحق والتشبه به وحلة الانفة الوضعية لكثرة استعمالها في مدح وعشرون ساء وزاد في الكناية به راء بنية فعالي وفعل وفعل ونفعي
 اأما في ففجوس كاري وهو لوصف على فعلان ونفعي وقد تقدم ذكره وانه يرجع الى فعالي بالفتح في هذين الوصفين واما فعل وفعل بضم
 الفاء فهو عيب يجمع عيب وظنوار جمع ظفر فيهما خلافا في بعضهم انهما اسمان جمع في الصميم وقال في التسهيل الاصم انهما اسمان
 بكسر الهمزة ولام

فان ذكر كرسيت فهو اسم جمع لاجع كاسياتي يسيته واما اصله فلم يتضح جمعا لان في جمع جمل ونظري جمع ظر بان ومذهب ابن السراج انه اسم جمع لاجع وقال لاصحى الجمل لانه في الجمل ذهب الاخضر الى ان تخور كسب وصحب جمع تكسير ومذهب سيبويه انه اسم جمع وهو الصحيح لانه يصغر على اقله ٩٤ وذهب الفرادى الى ان كل ما له واحد موافق في اصل اللفظ تخور وتجر جمع تكسير

وليس يصح (ويفعال) وشبهه انطفا في جمع حاقوق الثلاثة رتقي أي من أمثلة جمع المذكره فعال وشبهه والمراد بشبهه ما يماثل في العده والمثبوتان خالفه في الوزن نحو فعال وفيفعال اما فعال فيجمع عليه كل ما زادت اصوله على ثلاثة واما شبهه فيجمع عليه كل ثلاثي من بد الاما أخرجه بقوله (من غير ماضى) أي وهو باب كبرى وسكرى وأجر وجها ورواها وكامل ونحوها مما استقر تكسره على غير هذا البناء وشبهه قوله مانوق الثلاثة الى باي وما زاد عليه اما الى باي فان كان مجردا جمع على فعال نحو جعفر وجها فسر وزبرج وزبراج وزبرن وبراثن وسبطر وسباطر ومجذب ومجاذب وان كان بزيادة جمع على شبه فعال سواء كانت زيادته للاتحاق نحو جعفر وجها وسر وسرير وصبارف وعلاق أم تكسره نحو اصبع واصابع ومضد ومضاد وسلم وسلام لم يكن مما تقدم استثنائه واما

الجناسي فهو ايضا المجرد واما بزيادة فان كان مجردا قد اشار اليه بقوله (ومن جناسي مجردا آخر انف بالقياس) فعال الآخر مفعول مقدم لانف ومن جناسي متعلق بانف وكذلك بالقياس أي انف الآخر أي أحد فيمن الجناسي المجرد عطف جمعه قياسا ليتوصل بذلك الى بناء فعال فتقول في سفر رجل سفار ج

وقر فرزدق فرأود وفي خورنق خورنق ثم ان كان رابع الجناس شبيها بالزائد فلما أوجر جاحا حذفتوا ابتداء الخلف والى ذلك الإشارة بقوله (والرابع الشبيه بالزائدة يحذف دون ما به تم المد) أى دون الخامس مثال ٩٥ ماربه شبيه بالزائد لفظ خورنق فان

ماربه شبيه بالزائد لفظ خورنق فان

النون من حروف الزيادة ومثال ماربه شبيه بالزائد محذوف جاحا حذفتوا ابتداء الخلف والى ذلك الإشارة بقوله (والرابع الشبيه بالزائدة يحذف دون ما به تم المد) أى دون الخامس مثال ٩٥ ماربه شبيه بالزائد لفظ خورنق فان

قال الى حذف لم يخصه المصنف ببيان ولا احتاج الجناس المحرر الى حذف ذكره في قوله ومن خامى الى آخر البيت ولما احتاج المزمع من الراءى والجناس الى ذلك أشار اليه بقوله وزائد المسمى الى الراءى الخ وذكر الحذف في التلافي المزدي قوله والسين والتاخذ الخ ذكر بعد ذلك الاول بالحذف عن الزوائد

أفاده سم (قوله وفي فرزدق) اسم جنس جنى لفرزدة وهي القطعة من العنق وقولهم جمع فرزدة فيه مسامحة أو مرادهم الجمع القوي (قوله وفي خورنق) التوضيح لان واو خورنق مزيدة لا لاخاف كما قدمه والكلام في جناسي المهمة مكان الواو كما في ابن النانم وشرح التوضيح لان واو خورنق مزيدة لا لاخاف كما قدمه والكلام في جناسي الاصول والحذف بالبدال المهمة العكس كوت كافر كز كز ما تعلقه الجوهري (قوله في حذف) أشار بقوله الى أن حذف الخامس أجود كما به عليه الشارح (قوله فان النون) أى من حيث هي لا في التبادل بل قوله قبل شبيه بالزائد (قوله وقال المبرداخ) محل اختلاف اذا لم يكن الخامس يشبه لفظ الزائد فان أشبهه من حذفه قولاً أو حداً لم يقدح في قولهم في جملة قناعهم اه تصرع والتقدير يضم القاف ونعم الدال المهمه وسكون المعنى المهمة وكسر الميم الجمل الضمخ كما في القاموس (قوله لان ألفا الجمع محل محله) أى فيكون كالحذف لغرض (قوله وأما الجناسي من زيادة) لم يرد به الجناسي الاصول بل أعم منه ومن الراءى المزدخبة دليل أمثاله فان مدرج راءى مبد ولذا مثل به في التوضيح للراءى المزدخبة بل أنه جعل ذلك هو الشارح بقوله وزائد العادى الى الراءى وقال في شرحه ومن قول قوله وزائد العادى الى الراءى نحو قعترى عما أصوله خمسة وحينئذ فقوله من زيادة أى معها اهم من أن تكون الزيادة بواسطه اصاب خمسة أو كان خمسة بدونها سم (قوله مسطرى) مشبه فيها بخنجر واسطر اضطرع وامتهوا الابل أمره والبلاد استقامت قاموس (قوله وفدوكس) يفتح الفاء والدال المهمة وسكون الواو وفتح الكاف آخره من مهمة قال في القاموس والاسد والرجل الشديد وقال ذكر باهو العدد الكثير واسم من أسماء الاسد اه وسبق قل شخنا فكيف المدمكان الاسد وتبعه الدهض والذي فز كز ما لفظ الاسد كز (قوله العادى الى الراءى) أى سواء كانت مجاوزة للراءى بزيادة فقط كاشبه الشارح الثلاثة المتقدمة قريبا ورائها أصول كقعرى فالمراد بالراءى هنا ما زادت أصوله على ثلاثين كانت أربعة أو خمسة والراءى مفقود العادى ومضاف اليه (قوله ما لم يك) أى الزائد لينا بفتح اللام مخفف لين يشهد بالياء وكسر اللام مع مخالفتها الى الواو يحتاج تصحى الى تكلف تقدير مضاف أى ذائب بشرط عدم حذفه أن يكون رابعا كما في التسهيل فلو كان غير رابع كدوكس وخيسفوج حذف بشرطى الجملة وشرحه أن لا يكون مدغمه ادغاما أصليا فان كان كذلك حذف فيقال في مصور مصاور لاصو ورائع هذا الشرط في سائر كتبه ولم يشبه عليه أوجه ان في شرح التسهيل ولا غيره فقله ضم عن السيوطى وأقره ثم قال وقوله ادغاما أصليا أخرج العارض كعيريل تصغير جريول اه ونقل هذا كله سخنا والبعض وأقره وانت خبير بالحقول المصنف لينا نحن المدغم فيه لانه ليس لينا لغيره كما يصرح به إخراج الشارح بنحو كنهود وهيجر وسينثذ لاحاجه الى هذا الشرط ومقتضى ما ذكرنا الحذف في جمع جريول أيضا وان اقتضى ما ذكره سم الاثبات عاقر ذلك والخيسفوج بخفاء هجمة مفتوحة ثم فاعه ضمومه سم جميع حب القطن والخشب البالى والجريول يجمع وراء ثم كعيرالارض ذات الهجره قاله في القاموس (قوله هو الخنجر) أى وجلة المتدوا الخنجر فليت أو مقول يتم محذوف أى ختم الكلمة (قوله زائد الجناسي) أى أى الذى هو راءى الاصول (قوله بل يجمع على فعاليل) أى قلب كل من الواو والالفاء لا تكسر ما قبله كما في التوضيح (قوله الزائد وخامس الاصول) علم حذف الزائد من هنا وخامس الاصول من قوله السابق ومن جناسي الخ وانظر الى باقى هذا الخبر من الخامس والرابع بشرطه ولا يبعد الاثباتان فليراجع قاله سم وأقره شخنا والدم وفيه أن الجناسي في قولنا المصنف ومن جناسي فيده بقوله جرد ونحو قعترى غير مجرد الا ان راداه بطريق المقايسة (قوله غرنيق) يضم القاف المهمه وسكون الواو ففتح النون طيرين بطير

وقر طاس وقرطاس وقنديل وقنديل وشمل قوله وزائد العادى الى الراءى نحو قعترى عما أصوله خمسة فهذا ونحوه اذا جمع حذف منه حرفان الزائد وخامس الاصول فتقول فيه قاعث وشمل قوله لينا ما قبله حركه بحائسة كما شمل ما قبله كعترى بحائسة نحو غرنيق

لعل يحذف فتقول
كاهر ومما يتلحز حرف
الملة حيث لا يس حرف
لن وخرج ايضا نحو
مختار ومما قد افانه لا يقال
فيه ما مختار ومنافيد
بقلب الالف لانه لا يتقلب
فليس زائدة بل منقلبة
عن اصل يقال مختار
ومنافيد ماسبق (والسين
والثامن كس مستدع ازل
اذ ينال الجميع بقاها
محل) يعني انما اذا كان
في الاسم من الزوائد
ما يحصل بقاؤه مثال
الجمع وماه في الفعال والفعال
فصل السبعة المحذوفة فان
تأتي احد الثالين لم يحذف
بعض ولبقاء بعض أبي
ماله مزية في المعنى او
اللفظ فتقول في مستدع
مدح محذوف السين
والثامن لان بقاها
يحل بينية الجمع وأقيمت
المز لانها من في المعنى
عليها الكون زيادتها
لمعنى يخص بالاسماء
مخلافه ما فانه ان زاد
في الاسماء والافعال
وكذلك تقول في
استخراج فتخرج
فتؤثر به استخراج
بالبقاء على سببه لان
البقاء مزية في اللفظ
على السين لان بقاها
لا يخرج الى عدم النظر
لان تفاعل موجود في
الكلام كقائيل بخلاف

الماطوب بل العنق وقال له غرق كاهر وغرق كاهر فردوس كافي القاموس (قوله وفردوس) هو
بستان يصحح على المسابقة قاموس (قوله نحو كنهور) كسفر جل المترا كمن السحاب والضم من الرحال
قوله في القاموس (قوله وهب سنج) بهتم الحماة والمجد وتشدد التبعة المفتوحة بعد هاء مخافة مضممة السلام
المتلحز (قوله وخرج ايضا نحو مختار ومنافيد) نظره سيم بالله يقتضى ان نحو مختار ومنافيد دخل في قوله
الماطوب الى باي وليس كذلك لانه من الثلاثي المزداد بالشارب له وقوله المصنف الآتي والسين والاشاء الى الامن
الماطوب الى باي الذي الكلام فيه وهو ما زاد على اربعة احرف وكان باي الاصول او نحوها سببا فكان الاولى
بل الصواب اسقاط ذلك كما فعل المرادى (قوله ماسبق) قال سيم انظر في امر موضع سبق اه قال شخنا
واقرا الهض فكان ينبغي للشارح ان يقول لما سبقت في ما تقدم من ان نحو مختار ومنافيد من الثلاثي المزداد
الشارب له بقوله الآتي والسين والتالنج اه وانت خبير بالله لا يصح ايضا ان يقول لما سبقت لان المين يقول
المصنف والسين والتالنج انما هو حذف الزوائد في الثلاثي المزداد كالام الشارح الآن في حذف ألف مختار
ومنقادوى غير زائدة كما قال فكيف يعمله عباسي من حذف الزوائد فندير (قوله والسين والتالنج) تقدم عن
سم ان هذا البيت كان محذوف من زوائد الثلاث لان مستدعا كما ذكرنا اصوله ثلاثة الدال والعين والياء
وحيث حذف في قول الشارح بنى نظرا لان ساذك الشارح كاعادة تشمل بعض ما تقدم كالباي والجناسي
المزبددين وهذا البيت لا يدل على هذه القاعدة بل على بعض افرادها فكان الاولى اسقاط معنى ولهذا قال
المرادى اعلم ان الاسم اذا كان فيه من الزوائد ما يخلخ ويحجب بان تعيل المصنف بقية هذه القاعدة
(قوله اذ ينال الجميع الخ) حذف من التعليل شأ يعل من قوله والميم أولى من سواه بالبناء والاصل اذ ينال الجميع
بقاؤه كما ينال وبقاء احد ما جمع حذف الآخر والميم خلاف الاولى فاندفع ما أورد على التعليل من ان
دفع الاخلال يحصل محذوف الميم مع بقاء احد الباءين يقال سداوع (قوله ما يخلخ بقاؤه الخ) بان يخرج
عن فعال الزوائد وما يشبهه ما في العدة والهيئة (قوله تعالى الجمع) كانه ارا دعائى الجمع وما يشبهه ما في العدة
والهيئة وان خالفه ما في الوزن بدليل الامثلة التي ذكرها فان نحو مدح على على فعال ولا تعال سيم
(قوله ابني مال مزية) وتحصل المزية بواحد من سبعة أمور التقدم والحركة والدلالة على معنى وبما ذكره الاصول
وهو كونه لا خاق والخروج عن حروف التوניה وان لا يؤدى الى مثال غير موجود وان لا يؤدى حذفه
الى حذف الآخر الذي ساد في جوار حذف وردها في التسهيل الى ثلاثة أمور المزية بوجه المعنى والمزبة
من جهة اللفظ وان لا يفتى حذفه عن حذف غيره والشارح مشى على ما في التسهيل (قوله في مستدع) اى
في جمع مستدع (قوله لى يخص بالاسماء) لانه ابدل على اسم فاعل سم اى واسم مفعول (قوله في
استخراج) اى في جمع استخراج علما لان المصدر لا يصح (قوله على سببه) متعلق بتؤثر (قوله مرريس) من
أوصاف الداهية يقال داهية مرريس أى شديدة المرريس الالمس ايضا قاله الجوهري وو زنة ففعل
بتكر رافقه والسين فهو ثلاثي الاصول من يدعيه كاذ كره الشارح (قوله مرريس) نفسه ابقاء الباء مع اتم
خامسة فيؤخذ من ذلك ان ما قدمنا من اشتراط كون اللين الذي يبقى رابعا انما هو في غير ما تكررت فاؤه
وبينه وبينه صريح الفارضى فقال واشتراط اللين الرابع يخرج غير الرابع كقرطوس وعضروط فحذف
مع الاخير نحو قرطاب وعضارف وهذا العمل لا يكون فيما كررت فاؤه وعينه كمرريس وهى الداهية
فانم والاراء الثابتان زائدة فان يقال مرريس بقاء الباء وان كانت غير واجبة في مرريس ولا هو زان
يجرى مجرى قرطوس وعضروط بان يقال مرريس بقاء الباء وان تقول الباء واجبة بعد حذف ما يحذف وهو
الميم الثانية قياسا على ما تأتى للشارح في حيزون فاهر فقه قوله كقرطوس الذي في القاموس قرطوس
قال بفتح القاف وقد تكسر الشديدة الضرب من العاقرب والناقاة السريعة والشديدة اه وبه يعلم
ما في كلام البعض وقوله وعضروط بعين مهملة مفتوحة وضاد مهملة ساكنة وفاء مضمومة ثم طاء مهملة
دوينة ضياء ناعمة يشبه بها اصابع الجوارى كافي القاموس (قوله لان ذلك لا يجهل الخ) لانه اذا كان بين

السين فانما انفراد وسد هائل وفردت بالبقاء قبل حذاب سيج ولا نظير له لانه ليس في الكلام
مما قبل ومن المزبة البنية ايضا في كافي جمع مرريس مرريس محذوف الميم والباء لان ذلك لا يجهل معه كون الاسم ثلاثيا
المكسرين

في الأصل : ولوحظت الزيادة أو اقتبست الم فقلت مرابيس لأولهم كون الأهم رابعا في الأصل والتفصيل للأما قبل (والم أول من سوا ما بقا) للملح من الزينة على غيرهم من أحرف الزادوه هذا للاحق فما إذا كان ثاني الزائد من غير ملحق كنون متعلق فتقول في جمعه ملحق بـ حُفْصِ النون وبقا ما لم أإذا كان ثاني الزائد من ملحقا كسب مقعفس فكذلك عند سيبويه في بقاء مقاعص وخالف البردخني في الم وأبقى الملحق وهو الحسن لأنه تضاهي الأصل فيقال فاعلم من روجح مذهب سيبويه بأن الم معدودة ٩٧ وهي بمعنى خضار الأم فكانت أولى بالبقاء

السكر بن فاضل احتملت ما لهما كراميس بخلاف ما زاد الميك ن فاضل كراميس فانه يحكى باده احداهما
(قوله فتقول في جمعه مطاوع) هل يقال في مصطفي ومختطف مصافي ومخاطف سم (قوله اما اذا كان ثاني
الزائدتين) اراهم بالحرف الملقوم وعاده من احرف الازاداة الا للسنتين في مقنعين ليس ثاني زائدين
بل ثالث زائدهو الياء والذون واحدا للسنتين (قوله لمخفا) يؤخذ من تشبهوهن بعادة القارض في تعيد
الخطي بكونه ضعف أصلى وعبارته والمرد يقول في جمع مقعس قعاس فبرأى الاصل وهو قعس فعطف
الياء والذون ويبقى أحد الثلثين لانه وان كان زائدا هو ضعف حرف أصل والازاداة اذا كان ضعف حرف أصلى
يضم كعجا الاصل في كاسيا في التصريف فكان أصل مقعس عند مقعس كجعفر اه (قوله
مقعس) أى متاخرا خلف من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظاهر ضد المذهب جوهري (قوله
فيقال قعاس) كذا في بعض النسخ بلاء بين السنتين وهو الاشهر وفي بعضها ياء على لئلا تمن بتوضها
عما حذف (قوله لاسمى بالاولوه) أى في قوله والياء أولى من سواها بالياء وقال السندوني في كلام المنصف
على حذفه تعالى أصحاب الجنة ومثمن خبر مستر أو توهم المنصف أمر من الشئ اه وقد قيل في نحو
الآية وتوهم المذ كونه اه في فرض وجود أصل الفعل في المفضل عليه فيكون كلام المنصف على فرض
استحقاق غيره بالياء البقاء (قوله لكونه أولى) أى والياء بالاولى هنا واجب (قوله كفى لندونلند)
بفتح وهما وثانيه ما سيكون فترى ما واهمال الدالهما وهما على الابد أى التمديد لانه صوم كفى الصحاح
(قوله الآذو لاذ) والاصل الادودو بالاداء دغم أحد الثلثين في الآخر (قوله في موضع) وهو الاول وقوله على
معنى هو انكلم في الهزج والفتحة في الياء (قوله بخلاف الذون فانها في موضع لاتدخلى على معنى) فسر
البعض الموضوع هنا بالانثاء وحسنه ردعى كلام الشارح ان الذون في الانشاء قد تبدل على المطاوعة كفى
منكسر ومضمم فالانثى تفسر مع ياء ثالث الكلمة ورايها (قوله من المزة المعنوية) من سببه وانما
اقتصر على المعنوية مع وجود اللفظة أيضا وهى التصدي لان المعنوية أقوى فهي أحي بالاعتبار في وجدت
(قوله ما كبر يون) ما حذف أحد الزائدتين عن حرف الآخر دون العكس والخبر يون بها معلقة مفتوحة
فهيئسا كنه فزأى مفتوحة فوحدة مفتوحة الجوز واليعطوس من بين وظائف سون مهملات قال في
القاموس السابعة الخلق من الابل والمرأة الجليسة والجمعة الطوبى لانه التارة ما سافر كاليعطوس بالضم
والثانية الهزجة والجمع عطاميس وعطاميس نادر (قوله بلقائم ارامية) أى بعد حذف الياء فتكون داخله
في قوله ما بل انما انثاء الالذختما (قوله ما قبل واو معفور) من قلب ياء (قوله لمن حذفها عن حذف
الياء) لا بل لو حذف واو وقلت حيازين سيكون الموحدة وأحررها الفاتح صيغة الجمع واستجى الى أن تحذف
الياء أيضا يقال خزائن (قوله لانها ليست في موضع الخ) لما علمت من أن بقاها معقوب لصيغة الجمع ولو قال
الشارح كما مرادى لان بقاها لاء معقوبت صيغة الجمع لكان أوضح (قوله سرندى الخ) السرندى يسين
مهملة ورافع مفتحتين ونون ساكنة ودال مهملة مفتوحة كالق قاموس والسرندى في أموره والأشدد
واللندى بين مهملة ولام مفتحتين ونون ساكنة ودال مهملة مفتوحة كالق قاموس النظم من كل
شئ وبضم وشعر من الضعفاء له شرك واحدها (قوله فقلب ياء) ونقل الكلمة حينئذ لعل قاض وعازاه
سم (قوله فانه) ليصبح جمع تكسير نحو معزوب ومكر وشتملا من جميع علمه ونوبته في مقبل الخواتم
لنحو موضع ومراض ذكر ما بن هشام في شرح بانث سعاد ومثل مضرب بنحشار ومنقاد فيقال بنحشار ون

(۱۳ - (میان) - رابع)

مع الالفاظ الشدائي بالجماعي فلا يمي فلا يمي لاجل هذا على الآخر **في حاشية** تتعنه مسائل **الاولى** يجوز رفع بعض ما قبل الطرف من حاشية
 اصلا كان او زائدا فاقول في سفر جرح ومنطلق سفر جرح ومطابق وقد ذكر هذا اول التصدير كما يأتي **الثانية** احراز الكسوفين زيادة البناء
 في جمائل مفاعل وحذفها من جمائل مفاعل فغير وزن في حاشية جعفر وفي حاشية عاصم فزاد عند حاشية في الكلام وحملوا من الاول
 ورواقي معاصم من الثاني وعند معاصم ٩٨ التمسوا واقفهم في التمس على حاء الزا امر بن واستثنى فواعل فلا يقال فيه فواعل
 الاشئذوا كقولهم

ومقادون ولا يجمعوكم سوا ذكره الشيخ في النعمه اه فارضي وفيه مخالفة لما سلفه الشارح انه قال يحذف
 ومناقذ **قوله** يجوز رفع بعض ما بال **اي** ان لم يستحق اللفظ لرفع بعضه في كاف لما غير جمع اقربى فانه حذف
 الله لا ترفع بعض لثبوت ثبوتها التي كانت لرفع كاسيد كرهه الشارح في التصدير **قوله** في جمائل مفاعل **الخ**
 المراد مماثل مفاعل ومماثل مفاعل ما واقفه ما في العدة والحيمة وان خالفها ما في الوزن والا فجماعه في وزن
 فعال لا مفاعل وعصافيه على وزن فعال لا مفاعل **قوله** وحذفها من جمائل مفاعل قال بعض المتأخرين
 ينبغي ان يقيد ذلك بان لا يؤدي الى التفاضل كقوله لا الالابات من الحمر رجلا ساه فانه مخالف للاصل
 من وجهين فلا ينبغي فحوزه الا لا ينظر لثبوتها دمايني **قوله** في الكلام **اي** انش **قوله** معاذره **انه** جمع
 معذرة وقيل ساه ماذر **قوله** معاذر الغيب **انه** جمع مفتاح فقياسه معاذير قلب الله به **قوله** واستثنى
 فواعل **اي** الوصف بقرينة التشليل بسوايخ فلا يقال في ضارب ضواريب اما لانهم فليس كذلك فقد
 حكى سيدي عن بعض العرب دوايق وطوايق وخواتيم افاده الدمايني ولكن ان تقدم وقيل لمجرد دوايق
 وخواتيم مما شذذت راي ابن عقيل على التسهيل صدر بهذا الاحتمال الذي قلته فتأمل **قوله** بسوايخ
 جمع سايخة وهي الدرع **الراسية** دمايني **قوله** لا يجوز الا نضرورة **والماذير** والمفاتيح في الآتين جمعا
 معذرا ومفتحا دمايني **قوله** جمالات **نظا** هره انه جمع جمال وقال الفارسي قالوا في جمع جبل اجل ثم
 اجمال ثم جامل ثم جمالات ثم جمالات فهو جمع جمع جمع جمع الجمع وعن يعقوب انه قرأ جمالات
 بضم الجيم **قوله** واذا قصد تكسير مكسر **الخ** نظا هره ان جمع الجمع غير المستثنى يتقاسم وكان ابوحيان
 ان جوع الكثرة لا يجمع قياسا شائفا واستاتف في جمع النملة فلا كثر وانه يتقاسم واختار ابن عصفور
 عدم اقتباسه اه دمايني وكمع الكثرة في انه لا يطرده جمعا متقاسما الجنس الذي لم يختلف انواعه
 سواء كان له واحد غير بانياته او لافان اختلفا فالجمهور على عدم اطرا دجعه لثبوتها منه والمبرد والراماني
 وغيرهما على الاطراد **واما** اسم الجمع فظاهر كلام سيدي به انه لا يطرده جمعه ومن المسموع منه قوم واقدام
 ورهط وارطاع كذا في الجمع **قوله** كذا **اي** كذا الجار يرد في شرح الشافية اعلم ان جمع الجمع لا ينطلق على
 اقل من تسعة كما ان جمع الفرد لا ينطلق على اقل من ثلاثة لانجاز انتهى **قوله** الى ما يشاء كذا **اي** في
 هذه الحروف ومطلق الحركات والسكنات وان خالفه في نوع الحركة كضمة او مدية **قوله** اسود
 واجردة واجرد **مقتضى** كلامه ان اجردة مفرد ولم يوقف عليه والظاهر انه جمع جراد او جريد **قوله** واعصار
 بكسر الميم فهو والجمع تثير العصار او التي في انار او التي تهب من الارض كالعمود نحو السماء والتي فيها
 العصار وهو اعتبار الشد في العصرة بحركة تاموس **قوله** في مصران قال في التاموس المصير كما مر الى
 والجمع امصر ومصران وجمع الجمع مصارين **قوله** تشييم بسلطين وسراحين **نشر** على ترتيب الف او
 كل راجع لكل كما علمنا كتبنا على قوله الى ما يشاء كذا **قوله** على رتبة مفاعل او مفاعل زاد في التسهيل او
 فله بضم الفاء وفتح العين او فله بفتح العين قال الدمايني بما كان موازاً لثاني من هذه الامة لا يرفع لجمع
 اه والمراد برفع مفاعل او مفاعل ما واقفه ما في العدة والحيمة وان خالفه ما في الوزن الاصطلاحي بل يدل مثله
 بنوا كص وحدا وصور صاحب **قوله** في حدائيد حدائيات كذا في نسخ ونسخ خرائد وخرائيات **قوله**
 ذواوين **اي** يقل او اخرج كافي التسهيل لانه لم يقع لكن لو وقع لكان هذا قياسه فلو سمى جنس باحى كذا القليل في
 جميع ما لا يقل اخوات كذا **قوله** بين اسم الجنس غير العلم **الخ** المتبادر ان قوله غير العلم لا يخرج اسم الجنس

سوايخ بعض لا يجرها
 النيل **وهو** مذهب المصريين
 ان ز ياد الى ايه في مثل
 مفاعل وحذفها في مثل
 مفاعل لا يجوز الا
 الضرورة **لثبوتها** لثبوتها تدعو
 الى الجمع الى جمع الجمع كما
 تدعو الى تثنية فكما يقال
 في جماعتين من الجمال
 جبالان كذا يقال في
 جماعات جمالات واذا
 قصد تكسير مكسر فغير
 الى ما يشاء كذا من الاحاد
 فكسره مثل تكسره
 كقولهم في اسعد اسعد
 وفي اسلمة اسلم وفي
 اقوال اقوال في شهورها
 باسود واسود واحدة
 واحاد واسود واسود
 وقالوا في مصران مصارين
 وفي غير ان غرايين تشييم
 بسلطين وسراحين وما
 كان من الجوع على رتبة
 مفاعل او مفاعل لا يجر
 تكسره لانه لا يظفره
 في الا حد يجعل عليه
 ولكنه قد يجمع بالواو
 والتون كقولهم في
 نوا كس فوا كسون وفي
 امان المينون او بالالف
 ولثمة كقولهم في حدائيد
 حدائيات وفي صواب

صوابات ومنه الحديث اذ كن لاثن صوابات وسف هال ايه اذا قصد جمع ماصدرو
 او ابن من اسماء ما لا يقل قبل فيه ذوات كذا وبنات كذا قيل في جمع ذى القعدة ذوات القعدة وفي جمع ابن عرس بنات عرس ولا فرق
 في ذلك بين اسم الجنس غير العلم كايون وبين العلم كايون والفرق بينهما ان نافي الجزاين من علم الجنس لا يقبل اليجز لا في اسم
 الجنس واذا قصد جمع علم مقول لم يجمع جملة كقوله في خبره وتصل الى ذلك بان يضاهي اليجز جمعا

فَقَالَ لَهُمْ ذُو قَرْيَةٍ مِمَّنْ هُوَ فِي التَّائِيَةِ هَذَا زَوْجٌ لَا يَصِفُكَ هَذَا الرَّبُّ كَيْدًا لِقَوْمِ أَجْزَاةٍ يَحْكُمُونَ ۚ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ تُؤْتُونَ لَهُ مِثْلَ مَا تُؤْتُونَ آلَ إِبْرَاهِيمَ ۚ أُولَٰئِكَ أَفْعَالُ النُّاسِ ۚ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ۚ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ تُؤْتُونَ لَهُ مِثْلَ مَا تُؤْتُونَ آلَ إِبْرَاهِيمَ ۚ أُولَٰئِكَ أَفْعَالُ النُّاسِ ۚ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ۚ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ تُؤْتُونَ لَهُ مِثْلَ مَا تُؤْتُونَ آلَ إِبْرَاهِيمَ ۚ أُولَٰئِكَ أَفْعَالُ النُّاسِ ۚ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ۚ

علم وإن قوله وبين العلم معناه بين اسم الجنس العلم فيكون أراد اسم الجنس اللفظ الدال على الجنس أعم
من أن يكون في اصطلاحهم اسم جنس أو علم جنس بقسمة التقسيم إلى علم جنس وغير علم جنس وليس المراد
اسم الجنس مقابل علم الجنس **(قوله)** وهو مذكور في غيره أي أصحاح هذا الاسم **(قوله)** المركب دون إضافة هو
مركب المزجي وأما الإضافي فيشعر بكسر صدره **(قوله)** على الصحيح مقابلة باقاع التنشئة والجمع على لفظه
مقتول سميويهمان وبالمكان وسيبوريون وبالعيلكون **(قوله)** بالمشي والجمع على حدة أي مسمى بهما **(قوله)**
في هذا اقتبس فقال في تنشئة الجميع مسمى بهذان ذوا زيد بن في جمعه مؤلدا وذو زيد بن **(قوله)** إمامان
يكون موضوعه والجمع لأحد المجتمعة لاحاحال لفظ مجموع وهذا أسقطه المرادي وأن الناطل بل وهو مضمتر
ليجاهه أن الجميع دأغمعن باب الكل لا الكلية مع أن القالب كونه من باب الكلية واعترضه بعد القادر
لتعريف الوضع في تعريف الجميع بأن ظاهر أن المراد وضع الوضع وليس كذلك أقول المصنف في التفسير في
مرتب الجميع ماضيه الجميع جعل الاسم القالب دليل مافوق اثنين وقوله في شرحه المراد بالجمع يحدد الناطق
عالة الاسم لا يوضع عليه البتة فذلك يخرج أسماء الجميع ويخبرها وقوله في التنشئة ليس المراد بالجمع وضع
بل المراد بالجمع تصرف الناطق الاسم على ذلك الوجه يمكن دفعه بأن المراد بالوضع في التعريف
لوضع النومي وهو حاصل من الوضع كما ينفاء في محله **(قوله)** ملقي فيه اعتبار الفردية أي غير منظور في
وضعه إلى الفرد كما يسطاه في محب الكلام وهذا الدليل على اعتبار الثلاثة كما ذكر في استعماله فكان
الأولى أن يقول معتبرا في استعماله لوضعه ثلاثة أفرادا كثروا بزيادة عليه أنه يصدق على اسم الجنس
الافرادى ودفع البعض له بأن المقسم الاسم الدال على أكثر من اثنين ربيان الخارج إذا غابوا وبخارج التعريف
إذا اختار حقه كما صرحوا به **(قوله)** كباين بمعنى فرق فهو جمع لأحاده من لفظه كما قاله الناطم وقيل
له واحد من لفظه مستعمل فقيل أوله بفتح الهمزة وتشديد الواو المتحدة المضمومة وقيل باله
القاهوس الاربعة القطعة من الطير والنخل والابل **(قوله)** ورعاها عكس مقابل لمحدوف بقوله
بالتأخا ما قد دره وتكون التأني الواحدة بالفتح والخارج وأما حذنه العلم به من السياق **(قوله)** وبهذه
يقول الواحد كذا **(الخ)** هذا القول في جافو جبه أيضا **(قوله)** وقد فرق **(الخ)** مقابل لقوله بالمتأخا
(قوله) نحو لين بفتح الباء أما بكسر هاء في جنس جنى واحد بفتح قول ضحا بكسر الباء خطأ **(قوله)**
وضرب مثله سائر المصادر **(قوله)** فليس دال على أكثر من اثنين أي ولا على اثنين وإنما اقتصر على نفى
الدلالة على أكثر من اثنين للتعريف باسم الجنس الجنبى **(قوله)** وعابدين كالف القاهوس الماييوا العبادين
بلاواحد من لفظه الفرق من الناس والنخل والذاهبون في كل جهة ولا تأكلوا بالطرق البعيدة **(قوله)**
برمة أعشار أي عكس قطعا **(قوله)** من وصف المفرد بالجمع تنزيلا لإجزاء المفرد في إجراء الجميع
دعما في قيل من وصف المفرد بالجمع وقوله تعالى ثاب سدس خضره في قرأه خضره وقيل اسم جنس جنى
سدسة واسم الجنس يوصف بالجمع **(قوله)** وإن كان له واحد من لفظه فأما أن يميز **(الخ)** عبارة المرادي وإن كان
له واحد من لفظه فأما أن يفتق في أصل اللفظ دون الحقيقة أو فيهما كان واقفة في مارتى فهو جمع مقرر تغيير
نحو ذلك وإن لم يكن في نفس الجمع نحو جنى المصدر إذا وصف به وإن واقفة في أصل اللفظ دون الحقيقة فأما
بإخراج **(قوله)** يبا نسب أي ينجف يبا نسب لأن تمييز الجميع ينجف يبا نسب التي في واحدته وهو هذا

وإما قلنا أن اعراب على وزن غالب لأن أغلبها لا تدري المفردات فتقولهم برمة أعشار هذا مذهب بعض النحويين وأن أكثرهم يرى أن أغلب الأوزن
 خالص بالجمع ويجعل قولهم برمة أعشار من وصف المفرد بالجمع ولذلك لم يذكر في الكافية غيرا لخاص بالجمع وليس الأعراب جمع عرب لأن
 العرب هم الحاضر من البادين والأعراب ١٠٠ يخص البادين خلافاً لمن زعم أنه جميعهم وأن كان له واحد من لفظة فأما أن غير من واحدة

المراى ينزع ما النسب وكذا يقال في قوله أو بناء التائث أو بضم في هذا أن يقال المراد أو بضم في تاء
 التائث غلبا لوابثاته أقلها كما في كافي أو جها على أحد القرين (قوله وإن لم يكن كذلك) بأن لم يعمرن واحدة
 بما ذكر (قوله) ما لم يساوا الواحد في التذكير والنسب إليه) أي دون جمع وأما قلنا دون جمع لأن الجمع قد
 يساوى الواحد فيما ذكر. فبقى يقال إلى حال قام (قوله حكم على غزى) فبقى الغن المضممة وكسر الـ إلى مخففة
 ونشد الباء أصله غزى وعلى زنة فعل فقلت أو الواو بالاجتماعها مع الباء ما كسنة طلبا للتخفيف وأدغمت
 الباء في الباء فصار ما الآن الجوهري ذكر أنه جمع ونصه ورجل غاز والجمع غزاة مثل قاض وقضاة وغزاة
 مثل سابق وسبق وغزى مثل حاج وحجج وقاطن وقطن وغزاة مثل قاسق وقساق اه وقال في القاموس
 في مادته والغزى قفى اسم جمع اه وهو مصرع في موافقة كلام النشارح وكلام الجوهري فيحمل أن يكون
 أطلق فيه الجمع على اسم الجمع نحو زار يحمل أن يكون على حقيقة واللفظ يختلف فيه اه عبد القادر (قوله
 خلافاً لابي الحسن) حسب ذهب إلى أن فعلا من أئمة الجمع وجعل منه محصورا والحاصل أن اسم الجنس
 هو ما يميز واحداً ببناء أو الباء ولم يكثر تائثه واسم الجمع ما لا واحد له من لفظة وليس على وزن خاص بالجمع
 ولا غالب فيه أوله واحداً ولكنه يخالف لا وزن الجمع أو غير مخالف ولكنه مساوٍ لواحده دون جمع في التذكير
 والنسب وإذا عرف فاهرف بالجمع مرادى

التصغير

وهو لغة التقليل واصطلاحاً تغييره بخصوصيات يسهل به (قوله من واحد) لأن كلا من اللفظ والمعنى وقد
 يصح في تعليل النشارح بما هنا يتبع ذكر أحدهما عقب الآخر أهم أن يكون المقدم التذكير أو التصغير ولا
 يتبع آخر التصغير من التذكير وأهل نكتته أن التذكير أكثر وقوعاً من التصغير فقدمه أولى (قوله إذا
 صغرت) أي أردت تصغيره (قوله في تصغير قذى) أي برد الالف إلى أصلها وهاء الباء ثم ادغام الباء التصغير فيها
 لأن التصغير برد الأشياء إلى أصولها مثل قفى في قى (قوله دنتير) أي برد الباء إلى أصلها وهو الدون إذا أصله
 دنار كما في (قوله فلا بد من ضم أوله وفتح ثابته) بما عاين ذلك أنهم لم يفتحوا في التذكير أول الـ إلى باهى والجماسى
 ولم يبق إلا الكسر والضم كان الضم أولى لقوته وقوتها ثابته لأن باء التصغير والـ التذكير في نحوهم فاعل
 متغايلاً يحمل ما قبل الباء على ما قبل الالف اه مرادى مع بعض تغيير وقال بعضهم جعلوا الفتح والالف
 للجمع لثقله فظلموا أقيم ما خلفه والضم والياء للتصغير لثقلته وجعلوا هاء التصغير بالمشابهة لالف الجمع في
 اللين وأقربيته اليها من الواو فلو كان أوله مضموماً كتراب وأتانه مفتوحاً كقزال أو ما قبل آخره مكسوراً
 كزجرج فهل تقولان الحركة زالت وحاء غيرها والأصلية باقية احتمالاً لا ذكرها أبو حنيفة وخزم ابن أباز
 بالاول اه سيوطي ويؤخذ بما جزم به ابن أباز أن المكسر لو كان على هيئة المكسر كسطر فاته بصغر تقدير
 الحركات به صرح السهيلي اه تصرع وسيأتى كلام السهيلي قال المرادى بظاهر التسهيل أن مثل
 هذا لا يصغر لأنه شرط في المصغر فلا يوه من صبح التصغير وشبهها اه وسأيت في الشرح أيضاً يعكرو على
 قول النشارح فلا بد من ضم أولهما في الجمع عن الصغريين من جواز كسر الأول في تصغير ما ثابته ما كسبت وشيخ
 وميت الآن كون الكلام باعتبار الغالب والأصل (قوله وزياد ما كسبت) أي الثاني قال في التسهيل
 يحذف لها أي لاجل تلك الباء أول بياض ولياها فيقال في تصغيره على على يحذف أول البياض من اللتين
 وليتاها وتطلب لهما وليها من واو وجوبان مكنت فيقال في تصغيره نحو زعجراً وأعلت فيقال في تصغيره مقام
 مقيم أو كانت لا ما فيقال في تصغيره لدولته واختياراً أن تحرك لفظاً في افراد وتكسر لم تكن لا ما فالراجح أن

يباء النسب نحو رور أو
 بناء التائث ولم يكثر
 تائثه نحو عر أو لافان
 من يما ذكر ولم يكثر
 تائثه فهو اسم الجنس
 الجمعي وإن التزم تائثه
 فهو جمع نحو عجم وهم
 حكمه بوجه مجمعهما
 لأن العرب التزمت
 تائثهما والفتاح على
 اسم الجنس المستعار
 واحداً بناء التذكير
 وإن لم يكن كذلك فاما
 أن توافق أوزان الجمع
 الماضية أو لافان وافقها
 فهو جمع ما لم يساو
 الواحد في التذكير
 والنسب إليه فيكون
 اسم جمع فذلك حكم
 على غزى بانه اسم جمع
 لما زلته ساوى الواحد
 في التذكير وحكم أيضاً
 على ركب بانه اسم جمع
 لركوبه لأنهم نسبوا
 إليه فقالوا ركباً والجمع
 لا ينسب إليها إلا إذا
 غلبت أو أهل واحداً
 كما سبياً في بابها وإن
 خالف أوزان الجمع
 الماضية فهو اسم جمع
 فهو محب وركب لأن
 فعلا ليس من أئمة الجمع
 خلافاً لابي الحسن والله
 أعلم بالتصغير اه

ذكر هذا الباب بآثار باب التذكير لأنه ما كانا السيوبي من وادواحد

لاشراً كما في مسائل كثيرة فأن ذكرها (فعل لا يعمل الثلاثي إذا صغرت فحوق) فليس في تصغير فاس ونحو (قذى في) تصغير (قذى)
 (و) (فعل لا يعمل ليهاء فاق) الثلاثي (جمل درهم درهم) وحل دينار ديناراً والحاصل أن كل اسم متبكر فمعد تصغيره فلا بد من
 ضم أوله وفتح ثابته وزياد ما كسبت فانه كان ثانياً في ضمير ما كسبت من ذلك وأن كان بياضاً فصاحداً كسر ما قبل الباء

أنا هذا المحرك وعذيقه المرجب وقوله وكل أناس سوف تدخل بينهم وهو وجه تصغيره من الأنامل وقوله فوقي جليل شاخ
 الرأس لم يكن هاتين حتى تكل وقوله لا ورواها بصرو وذلك التأويل إلى التصغير المحذور وقوله (وما به) من الحذف (المنهي الجمع
 وصل) بما زاد على أربعة أحرف (به إلى أمثلة التصغير وصل) ولما حذف هاء من ترجيح وتخيير ما له ذلك فنقول في تصغير فرزدق في ريد حذف
 الخاء من أوفر بزي بحذف الرابع المسبق في قوله والرابع الشبه بالزبد الخ ونقول في سبطرى سيد بطر وفي قد وكس فديس وفي
 مدحرج دحيرج ونقول في عصفور وفرطاس ١٠٢ وقد بدل وفر دوس وغريق عصيفير وفر بطس وفتيدل وفر بديس

في القاموس وعاد أذا راى أوعا وأسقاط التاثير به ان مسعود بن جهم حفظ كل لما فيه (قوله أنا
 جذيلها) تصغير جذل بكسر الجيم وسكون الذال المجهمة وهو العود الذي ينصب للابل الجري لتعتك به
 والمحرك بفتح الكاف الأولى مشددة والذي كثرا الاحتكاك به أي أنا عن يستثنى برأيه كانتسفي الأبل
 الجري بالاحتكاك بهذا المورد وقوله وعذيقه تصغير عذيق بفتح العين المهملة وسكون الذال المجهمة تلبيها
 كاف الغلة والمرج بفتح الجيم المشددة من رجعت أي عطفته وأمن إل جبهه يسكون الجيم وهي أن يني
 حول الغلة الكرامة بحجارة أو خشب إذا خيف عليها طاولها أو كثرة جملها أن تقع وتحوط بشوك الألبان
 إليها وأما كان التصغير في ذلك لتعظيم لان المقام الملاح (قوله ودو به الخ) فتصغيرها لتعظيم بقرنة
 وصفها بالجملة بعد هاء التي كاية عن الموتى (قوله إلى تصغير التخيير) أي كافى وجهه إذا تابان
 حذف النون قد يكون بصغار الدواهي وقوله ونحوه أي كتصغير ما يتوهم أنه كبير الذات كافى جليل
 إذا تابان الجبل دقيق العرض وإن كان عالي الشاق المصدر كافى كنيف وحذيل وعذيق إذا تابان كثرة
 المتنى قد تكون مع صغر الذات (قوله من ترجيح) أي تعين لما في التكسير وذلك كافى مستند وقوله
 وتخيير أي بن أمرين جازين أهم من أن يكون أحدهما ربح كافى فرزدق أو متساو بن كافى سردي
 وعلمنى كذلك قال شيخان البعض ويحمل أنه أراد بالترجيح ما شمل التمين والاحتية والتخيير التخيير بين
 أمرين متساوين في الجواز (قوله ونقول في تصغير فرزدق الخ) كان عليه أن يقول ونقول في تصغير
 سمرجل سفيرج لماسبق في قوله ومن نحاسي جرد الخ ونقول في تصغير فرزدق الخ التماس الأقسام (قوله فرزد
 بحذف الخاء من) أي وهذا أحسن من فر بزي بحذف الرابع ولو ذكر الشارح هذا كان أولى
 لأنه ذكره فظاهر مقابلته أقوله بعد ونقول في سردي وعلمنى الخ خفيه (قوله لماسبق في قوله الخ) راجع
 لجميع ما ذكره من سبطرى إلى هنا (قوله ومقيس) قال شيخان انظر هل يأتي هنا خلاف البرد المتقدم
 (قوله أوسر يدو علد) بحذف النون وقلب الألف يا لونها بعد كسر ولم يفتح ويفتح ما قبلها لأنها
 للاتفاق سمرجل كما رواه الألفاق لاتين في التصغير كما يأتي ثم أعلت اهل اللسان نصح مع (قوله هاء
 التانيث) كدحرج وألفه المدودة كدحرجا وياه النسب كدحرجا والالف والنون بعد أربعة أحرف فصاعدا
 كدحرجان وكسبورتان مع (قوله بعد أربعة أحرف فصاعدا) اتفاق ذلك لأنه الذي يجمع منتهى
 الجمع أم نحو كدحرجان فلا وإن كان لا يحدف هاء أيضا لالف والنون عنه تصغيره (قوله فأنن لا يحدفن في
 التصغير) فنقول دحيرجة وقو بصاء ولو يحدف وزعفران وعبيران بخلاف الجمع فأنن تقول فيه دحارج
 وقواصع ولواذع وزعفران وعائز (قوله ولا يحدفن) بل يترك على حاله في التكسير ويصغر ما قبله كما
 يصغر غيرهم من مع (قوله كايان) وقوله وألف التانيث حيث مد الخ (قوله على الوجوه) أي
 التعويض وعينه (قوله قال في التسهيل الخ) مرادة تنقيح الكلام النظم من كلامه في التسهيل (قوله لتبر
 تعويض) كوجودها أو وجود ما نقلت عنه في المكبر (قوله من نحو ما غنيز في جمع لغيزي) أي من نحو
 لغيزي في تصغير لغيزي ومن نحو حراجيم وحرجيم في جمع أرحاجيم وتصغيره أذلا عن التعويض لأشغال
 محله أي أياه المنقلبة عن الألف الكائنة قبل الميم (قوله ولم يحدف إلى تعويض) بل التعويض غير ممكن

وغر بزي ونقول في
 قهري تقيع لماسبق
 في قوله وأذا لاسا
 إلى راي حذفه الخ ونقول
 في مستند مدحرج وفي
 استخراج تخيرج لما
 سبق في قوله والسب
 والتأمن كسندع أزل
 الخ ونقول في متعلق
 ومقنع مطبليق
 ومقنع وفي التند
 وبلند أولد وبلند
 بالادغام لماسبق في قوله
 وألم أولى من سواه بالفا
 الخ ونقول في حيزرون
 وعيطوس خزيس
 وهطيس بحذف الألف
 وإبقاء الواو مقبولة ياء
 لما سر ونقول في سردي
 وهلمنى سر يندو هلند
 أوسريد وعليد لندم
 المزينة بين الأثنين كما
 سبق في تتيه
 يستثنى من ذلك هاء
 التانيث وألفه المدودة
 وياه النسب والالف والنون
 أربعة أحرف فصاعدا
 فأنن لا يحدفن في
 التصغير ولا يحدفن كما
 سأتى (وحارج تعويض
 ما قبل الطرف) عن
 الحذف (إن كان بعض

الاسم لها) أي الجمع والتصغير (الحذف) وسواء في ذلك ما حذف منه أصل نحو سمرجل فنقول في جمعه سمارج وان
 عوضت قلبت سمارج وان عوضت قلبت سفيرج وما حذف منه زائد نحو فوطان فنقول في جمعه فوطان ووطان
 وفي تصغيره فوطان ووطان على الوجهين وقوله وحازن النود غير لازم (تنبيه) قال في التسهيل وحازن نفوس
 حذف باسما كنه قبل الأخرى لم يستعمل الغير تعويض واحد وحازن بقوله لغيزي تعويض من نحو ما غنيز في جمع لغيزي فأنه حذف ألفه
 ولم يحدف إلى تعويض لثبوت ياء التي كانت في المفرد (وحذف عن القياس كل ما خالف في الياين) أي باب التكسير وباب التصغير

(حكايا) ما جاء منه وما يحفظ ولا قام عليه في ما جاءه من القياس في باب الهمزة في قولهم في المغرب غير بان وفي الشاء عشيان وفي عشية عشية وفي انسان انقياس وفي بنون انقيون وفي ليلة ليلة ١٠٣

وان اوجبت عبارة الشارع خلافه لا يشغل محلها الياء التي كانت في المفرد (قوله) قولهم في المغرب مغير بان
وقامه مغير بان في العشاء عشيان وقامه عشية وقول النصارى في قياسه عشى في نظر قول المصنف واختم
بنا التانيث ما مضى من مؤنث عارضا في كمال الشرح في الحال كمن اوفى الاصل كيد اوفى الما لول هذا
فوعان احدهما كان باعادة قبل لامعلة فانه اذا مضى الحذف والتاء نحو عسا عسمة وذلك لان الاصل فيه
سوى ثلاث ما أت الأولى ما لا تصغير والثانية بدل المد والثلثة بدل لام الكلمة فحذف احدى الياءين
الاخريتين على القياس المقرر في هذا الباب في الهمزة ثلاثا فحذفه التاء اه (قوله) وفي عشية عشية
وقامه عشية بحذف احدى الياءين من عشية لان الهمزة اذا مضى ما لا تصغير في الاخرى كذا في الفارسي
وغیره والاصل عشية ثلاث ما أت فعل ما مضى فحذفه ثلاثا وقامه عشية ثلاثا ما أت (قوله) وفي
انسان انقياس (قوله) ما قبل الالف وقامه انقياس ان اعتبر جمعه على اناسق وانسان لم يعتبر وهو
ما مضى ح في الشارح يند وقال الكوفيون انقياس تصغير انسان لان اصله انسان على وزن افتح لان بكسر
الهمزة والعين واذا صغر افتحان قبل افتحان وهو منى على قولهم انسان ما مضى من النسيان فوزنه افتحان
ومذهب البصريين انه من الانس فيوزنه افتحان فاذا مضى (قوله) وفي بنون انقيون وقامه بنون وفي
ليلة ليلة وقامه ليلة وفي رجل ر ويحل وقامه رجل وفي صبيته بكسر الصاد وكون الموحدة جمع صبي
اصبيته وقامه صبيته وفي غلة بكسر الغين النجمة وسكون اللام جمع غلام وقامه غلظة (قوله) فلهذا اللفظ (الخ)
هذا التفرع لا يناسب المتن لان المتن يقتضي ان مثل هذه اللفاظ شاذ وهذا التفرع يقتضي انه تصغير
قياسي لمثلها والناسب للثمن ما سبقه الشارع من بعض النحويين وكذا يقال في قوله فلهذا جمع (الخ) (قوله)
بتصغيرهم (قوله) بالاضافة وكذا قوله عن تصغيرهم مستعمل اي فغير بان وما بعده كانه تصغير غير بان وعشيان
وعشاة بتشديد الشين وانسان وتولوا وتوارجل واصبغة واغلة وابنون (قوله) على غير لفظ واحد) اي على
غير ما يقتضيه لفظ واحد من الجموع (قوله) وهو طوارا (قوله) وقامه وهو وطوط وقول التصريح واراهاط ونوع لان
افعال الاغربة طرد في فعل الصيغ العين الساكنة وشذ افراخ في فرخ كامر (قوله) واطل واطيل (قوله) كذا الشيخ
خالد في قياسه واطل لانه من باب كاهل سم (قوله) وحدث واحد (قوله) وقامه احدث واحد (قوله) وكذا اراع
بضم الكاف وهو مستند في السابق وقطيع بفتح القاف (قوله) وعمر وعرض بفتح العين وقامه عرض بكسر
وعين جاز (قوله) وذهب ابن جني (الخ) قال الفارسي وهو قريب من الاول (قوله) الى شيعة اخرى اي تجمع على
ذلك الجمع قياسا (قوله) لتولوا التصغير (الخ) هذا البيت والذي بعده تشديد لقول المصنف فيعمل ما
فاقدمي يستثنى من كسر تولوا تصغير ما زاد على ثلاثا حرف هذه الاشياء اذا الشارح عجزا ان يركب فانه يفتح
التولوا الذي قبله ايضا وانما متعلق بالجمع ومن قبل الخ حال من تولوا المراد به التانيث وتولوا انه المقصود
(قوله) الى مدة التانيث الاولى رجوع الضمير الى التانيث اي مدة علم التانيث اي المدة التي قبله قاله سم
لانه ادل على ان المدة ليست للتانيث (قوله) ان لم يكن حرف اعراب فان كان حرف اعراب اجري على
مقتضى العاقل لكن كونه حرف اعراب انما يتأتى في تصغير الثلاثي لافي تصغير ثنائي وقوله الذي الكلام فيه
فاذا قال شعثا والبعض القليلان الواقع (قوله) وان التانيث يخرج ما لفته لالحاق مقصورة ومحدودة
كمزهي وعلها فيقال في تصغيرهما عزه وعلب بكسر ما بعده التصغير مع التثنية كنذا قال الفارسي اي
ومع حذف الياء العلة قبله عن الالف لا لتقاء الساكنين وحذف حمزة المحدودة (قوله) انهم كلامه ان الالف (الخ)
اي لكونه عطفها على علم التانيث والعطف يقتضي النافرة (قوله) في باب اتيان التانيث اي الباب
الذي ذكر فيه الالف التانيث وهو باب ما لا يصغر وليس المراد باب التانيث لانه لم يذكر ذلك في باب
التانيث بل في باب ما لا يصغر (قوله) او الالف قبلها فيه استبعاد فانه ذكر الالف لتانيث بمعنى المقصورة

الافاظ مما استثنى فيها
بتصغيرهم بل عن قفيل
مستعمل وما جاءنا
عن القياس في التثنية
لجاء على غير لفظ واحد
قوله سم رط واراهاط
واطل واطيل وحدث
واحدث وكراخ
واكارع وعمر وعرض
واعارض وقطيع
واطبع فلهذا جوع
لواحد هو ل استثنى
به جمع المستعمل
هذا مذهب سيبويه
والجوهري وذهب بعض
النحويين الى انها جوع
للتطرق به على غير
قياس وذهب ابن جني
الى ان اللفظ يشير الى
شيء آخر ثم يجمع
فيري بالاطيل ان
الادم غير الاطيل او
ابطول ثم جمع (قوله)
التصغير من قبل علم
تانيث اومدة اي مدة
التانيث (الفتح المضم)
يعني ان الحرف الذي
يسببه التصغير ان لم
يكن حرف اعراب فانه
يحب فتحه قبل علامة
التانيث وفي التلوا
التانيث المقصورة نحو
قصه وقصبة ودرجة
ودرجة وحسبي وحسبي
وسلبي وسلبي وكذا

ما قبل مدة التانيث وهي الالف المحدودة التي قبل الهمزة نحو محمرا محمرا محمرا محمرا (قوله) انهم كلامه ان الالف
المحدودة في نحو جردت الالف التانيث وهو كذلك عند جمهور النحويين وانما العلامة عندهم الالف التي انقلبتم حمزة وقد تقدم بيان
ذلك في باب اول الالف التانيث او الالف قبلها او ما قبله في شرح الكافية فان قيل

له في السابعة علامة ثابتة في كنهه وحيدية وتجرده لا يحد من مقتضى ان المدة في نحو حركه او مندرج في قوله علامة ثابتة فانه قد يجوز فيه
والحق في ما تقدمه الثاني المراد بقوله من قبل علم ثابت ما كان من صلاحا كاملا فلما انفصل كسر على الاصل نحو حركه في الثالث بحركه المركب
منزلة منزلة ثالثة ثابت كما قاله في التسهيل لحكمه كما تقول بعليل لا يفتح اللام (كذا ك ما دة افعال سبقه او مذكران وما به التحق)
اي يجب ايضا فتح الحرف الذي بعدهاء التصغير اذا كان قبل مدة افعال او مذكران وما به التحق كما في آخره الفوفون واذا كان لم يعلم جمع
تأخذه في فاعل دون شذوذ فتقول ١٠٤ في تصغير افعال اجمال وفي تصغير سكران سكران لانهم لم يقولوا في جمعه سكران بنوك ذلك

ما كان مثله نحو غصن فان
وهو طشان فان جمع على
فاعل دون شذوذ فتقول
على فعلين نحو سكران
وسر سكران وسلطان
وسليط فانهم يجمعان
على سكران وسلاطين
وان كان جمعه على فاعل
شاذ لم يفتح اليه بل
تصغير على فعلين مثله
غفران وانسان فانهم
قالوا في جمعه سكرانين
واناسين على جهة الشذوذ
فاذا ضمرا قبل فيهما
غفران وانسان فان
وربما آخره ألف وفون
منه فان لم يعرف هل
تقلب العرب الفهاء
اولا هل هل باب سكران
لانه الاكثر في تنبيه
أطلق الناطم افعالا لم
يقصد به ان يكون جمعا
فتشبه المفرد وفي بعض
نسخ التسهيل اواف
أفعال جمعا او مفردا فتال
المجمع ما ذكره وأما المفرد
فلا يصور بتشبيهه على
قوله الاكثر في الامامي
بمن المجمع لان افعالا
عندهم لم يثبت في

واعاد عليها الضمير بمعنى المدودة (قوله قد يجوز فيه) حيث اطلق اسم الشيء على مجاوره (قوله ما كان متصلا)
اي التلو الذي كان متصلا بعل التانيث (قوله بحركه المركب) اي الذي ليس آخر صدره ما اذا آخر صدره به
كمدرك ب لا يفتح ما قبل بحركه لانه ليس تلو ما لا تصغير بل يبق على سكونه وبق التلو على كسره (قوله
بعليل) بفتح اللام ومعديرك ب سكون الياء كاسر (قوله او مذكران الخ) يؤخذ من قوله بعليل سكران وما
التحق به شرطان أحدهما ذكره الشارح بقوله لم يعلم جمع ما هما في الخ ثانيا ما أن لا يكون ما قبله ألف
والثون المز يدان جمع كثره فان كان جمع كثره كعبان لم يصغر على لفظه لا بفعلان ولا بفعلين وان كان
يجمع على عقابين بل رد الى الفاعل لم يصغر فقال فيه اعقب كذا في التسهيل (قوله وما به التحق) ضابطه
أن يكون مؤنثه على فاعل يخرج نحو سكران ومأمورته على فعله لا يقال في تصغير مهيئين (قوله كما في آخره
الفوفون واذا كان) شامل لنحو سكران وعثمان ومروان فيقال في تصغيرهما غير أن عثمان ومروان خرج
ما به افعالية فانه يكسر في تصغيره ما قبل الالف كاللهماني في نحو حسان اذا اخذته من الحسن فتقول حسن
بحذف احدى السينين وتقلب الالف يا وادغامها اه كال اسم وانظر الى حذف احدى السينين ولا بقيت
وفاء ادغامه فتقلب سينين على فاعيل اه اي كاقيل في تصغير لغزي لغزي (قوله لم يعلم الخ) دخل تحت
منظومة ثلاث صور ان يعلم جمعه على غير فاعل وان يعلم جمعه على فاعل شذوذ وان لا يعلم في جمعه وهو صورة
واحدة وهو ان يعلم جمعه على فاعل دون شذوذ فتقرر من الشارح لجميع ذلك الا انه ذكر في صدره ما قد هوم في
اثناءه المنطوق (قوله لانهم لم يقولوا في جمعه سكران) لان الالف والنون فيه شابهة في التانيث بدل
منع الصرف فكان لا يتغير افعال التانيث لا يتغير ما يشبهها وما لم يكن الالف والنون في سكران وسلطان
كذلك عمل التصغير في (قوله غفران) يعني بمجموعه مفتوحة في راسها كثة فتشبه جمعه غفران كسكارى
من غرت كسرى جاع اه قاموس والظاهر جواز ضم غفران في كسرى وان كان الضم ان خرج كسرا في سين
سكارى مع سكران الضم كما تقدم في شرح قول المصنف والفعال والفعال جمعا الخ فاقصرا البعض على
الضم تقصير (قوله هل تقلب العرب الفهاء) اي يجمعه على فاعل (قوله فاذا احقرت افعالا) اي صغره
(قوله فروايتها) اي بين افعال بفتح المعزوم بين افعال اي يكسر ما حث صغرو الاول على افعال
والثاني على افعال فقلوا في تصغير افعال اجمال وفي تصغير افعال اخبر في ولا حاجة لتقدير اخراج بالعلمه كما
صنعه شذوذاته البعض (قوله ولا يكون افعال الاجما) اي في المثال الاول والاحل بان يكون علمه مقول من
جمع فلا يتلف بين هذا وقوله فاذا احقرت افعالا اسم رجل (قوله هذا كلامه) اي كلام سيبويه (قوله وما به التحق)
بالسين المستعمله عطف مرادف يقال جعل الثوب مولا لاني فهو ثوب افعال كذا في اقاموس (قوله فان
فرعنا على مذهب الخ) انما قيد الاختلاف الذي سذكر به انه مذهب من اذهب من اذهب افعال المفردات
لان الاختلاف الذي سذكر به حارفي غير افعال المجمع من افعال المفرد كاهار و افعال اسم رجل بدل كلام
بعض شراح تصريف ان الحاجب ورد الشلوين على اي موسى بكلام سيبويه وأما الاختلاف المتفرع
على مذهب من لا يثبت افعالا في المفردات فليس الا في افعال اسم رجل هكذا حقق المقام (قوله انه) اي

المفردات قال سيبويه فاذا احقرت افعالا اسم رجل قلت افعال كما تحق ما قبل ان تكون اسماء فتعبر
افعال كصغير وطشان فروايتها او بين افعال لانه لا يكون الا واحدا ولا يكون افعال الاجما هذا كلامه وقد اثبت بعض النحويين افعالا
في المفردات وحمل منه قولهم برمة اعشار وثوب اخلاق واسماء وهو عند اكثر من من وصف المفردات المجمع كما تقدم فان فرعنا على مذهب
من اثبت في المفردات فتقتضى اطلاق الناطم منا قوله في التسهيل جمعا او مفردا انه يصغر على افعال ومقتضى قول من قال من النحويين
أو افعال جمعا كاي موسى وابن الحاجب انه يصغر على افعال (الكبير وقال بعض شراح تصريف ابن الحاجب قيد بقوله جمعا احترزا
جمعا ليس بجمع نحو اعشار فان تصغيره اعشيرة

وقال الشارح أو أفعال جماعية وهذا به بقوله سبق هذا الفاعل فقيه وحل كلام الناطق على التثنية وكأنه جعل سبق قيداً للأفعال أي ألف أفعال السابق في باب التكدير وهو الجمع أو تثنيتها فتصح فيه أفعال موصولة ومن وافته وقال النحويين مشيرين إلى قول أبي موسى هنا خطأ لأن سببه هو قال إذا حذرت أفعالاً لم يجرل تلحقه أفعال كالحرفا قبل أن تكون معها وأما حل كلام الناطق على التثنية فلا يستقيم لأن قوله سبق ليس حالاً من أفعال فيكون مقيداً به بل حرفة ما مودعة في سبق تقدم ١٠٥ عليه والتقدير كذلك السابق مدة أفعال

وأيضاً فإن النظم أطلق
في غير هذا الكتاب بل
صرح بالتميم في بعض
نسخ التسهيل فلي ذلك
بحول كلامه (وألف
التأنيث حيث هذا *
وناؤه منقصلين عداة
كذا المزيد آخر اللبس
* ونحو المضاف والمركب
* وكذا زادنا فاعلانا *

منه اربع حروف كعقرا نال
وقدر اتصال مادل على
* تنسية او جمع تصحيح
(حلا) بحسبى ليعتدق
التصغير بهذه الاشياء
الزامية بل تعلقتصلة
اى تستزل منزلة كلمة
مستقلة فيصير ما قبلها
كاصغر غير متم بها
* الازل الف الثانی
المودودة نحو حراء الف الثانی
ناله الثانی نحو حفظه
* الثالث بالانصب نحو
عقري * الرابع بحجز
الضاف نحو عهد نفس
* الخامس بحز المربك
تركيب مزج نحو عيلك
* السادس الالف
والنون الزائدة تان بعد
اربعه حرف فصاعدا
نحو زعفران وعبرزان
واحذر من ان يكونا بعد
ثلاثة نحو سكران وسحان

أفعال المفرد تصغر على أفعال وهذا هو الراجح **(قوله)** لأن سيبويه قال الخ) انما يحذف هذا التعليل اذا كان تقدير
أى موسى بالجمع الخارج المفرد بمعنى التماثل لأفعال المسمى به كما أشترى الياء نفاً أخذها بطلاق مفهوم
تقديمه بالجمع والاقصد فقال كلام سيبويه في المفرد الذي كان في الأصل جمعاً كما حال اسم رجل وكلام أى
موسى في المفرد أصالة كتب أعمال ولا يبرز من تصغير الأول على أفعال كتصغير قول التسعة تصغيراً لثنائي
على أفعال فتأمل **(قوله)** وأيضاً فان الناظم أطلق في غير هذا الكتاب أى كما أطلق هنا **(قوله)** وألف
التأنيث حيث هذا الخ) كالسم المس مقصود المصنف استثناء هذه الثمانية من قوله السابق ومما لا يخفى
الجمع وصل الخ حتى يكون المعنى أنه يتوصل في الجمع بحذف هذه الأشياء الثمانية لا في التصغير فردد عليه أنه
يجز لأضاف لم يحذف لأنها لا ههناك فلا يلحق هذه في المستثناة وألف مقصوده أنه كثر مع هذه الأشياء
الثمانية بمحصل صيغة التصغير بقدر التقدير انفصال ما يحل بالصبغة معها وهى أهم من أن يكون قد وصل
مثل ذلك في الجمع أو لا يعلمون أن أكثرها وهو السبعة منها يفعل مثل ذلك مع في الجمع فيعمل استثناء من
قوله المصنف السابق ومما لا يخفى الجمع الخ فاستثناء السبع مرتب على المقصود من قوله المصنف وألف
التأنيث حيث هذا الخ ويجز لأضاف ليس حذفه في الجمع لازماً من كلامه حتى يرد الاعتراض بأن قد وقع ما في
التوضيح وشرحه وعلى هذا فنقول الشارح لا في الأول هذا فتقدير الخ فيه نظير وكان الأول أن يقول فيه تصغير
فليتأمل اهـ وليس قوله وألف التأنيث الخ متكرراً مع قوله أنفأ لتلويحاً للتصغير من قبل علم تأنيث أومده الخ
لأن ذكره هناك من حيث استثناء من كسر ما ياء بالتصغير وهذا من حيث أنه يصغر الاسم بقدر نزاهته
وأخرج بقوله حيث هذا المقصورة لأنها لا تصغر منفصلة ولذلك تحذف اذا وقعت خاصة كما ذكرنا في ثبوت اذا كانت
رابعة لأنها لا تخل حيث تصغر بصبغة التصغير ويقتض ما قبلها الإحالة **(قوله)** لا يحذف أى بمعنى ظهر صفته لا يصح
إحرازه عن نحو سبعة فأن زبانه لا تعد منه منفصلة حتى تبقى حين التصغير ما سبأ في الخاطئة أنه لا يقال في
تصغير سبعة سبعة بل سبأ توسياً في وجهه ويحتمل أن جماعه سبأ أظهر عطف على دلو جمع مفعول حلا
مقدماً عليه **(قوله)** كما يصغر غير مهمما) فلا يستبعد أن ينسب التصغير خرجت عن أصلها اهـ فافرض **(قوله)**
عبقري) بعين مهملة مفتوحة وحذو ساكنة فتعاقب مفتوحة قراءة نسبة إلى عبقري ثم العرب بأن اسم بلد
الجن فينسبون إليه كل من عجيب يصرع **(قوله)** تركيب مزج) خلافاً للاستدائي قال الفارسي لأن
لاستدائي كتاباً بشر الأصفهري ومن المركب تركيب مزج العديدي خمسة عشر فتقول خمسة عشر تصغير
الصدر فقط سواء أردت العدد أو سميت به فارسي **(قوله)** ومسيلان ومسيلين) كذا في بعض النسخ واثبات
الألف في الأول يقتضي رفع المتاعقات واثبات الباء في الثاني يقتضي عدم رفعها كما أن يرمع عبقري بنبر
ألف به الياء الصغية يقتضي عدم التصغير **(قوله)** من جعل المتاعقات كالألف والرفع وأجرع مسيلين على
لغة من يجري جمع المذكور السالم يجري حين أو بأجرع كالألف في الجر وأجرع مسيلان على لغة
من يلزم المثنى ألف ووافق هذا ما في أكثر النسخ ومسيلين ومسيلين فتأمل **(قوله)** هذا تقدير (الخ)
تقدم ما فيه **(قوله)** في عدم الاعتماد على ما من كل وجهه) بل من بعض الوجوه كعدم السقوط في
التصغير **(قوله)** لأن مذهبه في نحو جولو (الخ) فتكون هذه مستثناة من قوله المصنف وألف التأنيث
حيث هنا **(قوله)** حذف الواو والألف والياء) اعتد بالالف التأنيث الممودة كالاعتد بالفتحة في

﴿ ١٤ - (صان) - رابع ﴾ وقد تقدم ذكر هاهنا السابغ علامة التثنية نحو مسلمين ههنا الثامن علامة جمع التثنية نحو مسلمين ومسلمات فجميع هذه لا تستبعدوا وقد غام بنسبة التثنية فيها فاقول في تصغيرها حمير أو حنيظة أو عبيقري أو عبيد شمس أو يعلى أو زعفران أو غيرهم ومسلمان ومسلمين ومسلمات ههنا التسببات الأولى ههنا التقيد بالطلاق قوله وماهنا التثنية الجمع وصل وقد تقدم التثنية عليه ههنا الثاني لميت الألف المدونة عند سدوه كاله التثنية في عدم الاعتماد فيها كل وجه لا ند ههنا في نحو الأول أو راكوا في شناه مما لا يعرف مذهب الزوا والاف ههنا السابغ في تصغيرها حمير أو راكوا في شناه التثنية

مختلف فرقة فانه يقول في تصغيرها ثم يثبتها بالحدف فقد ظهر أن الالف تعتد بها من هذا الوجه بخلاف التاء ومذهب البراءة
 الأول والالف والياء في جلوله وأخوه فيقول في تصغيرها جليله ويرى كاهن في شاعرا لا داعم مسوabin الف التاء نشونا له لان الف التاء
 المدودة محكوم لها في محكم فانه هاء التاء في نسخة سيبويه أن لالف التاء في المدودة شبهها بالالف التاء وشبهها بالالف المقصورة واعتبار
 الشبهين أولى من افتاء أحدهما فقد اعتبر ١٠٦ الشبه بالهاء من قبل مشاركة الالف المدودة لها في عدم السقوط وتقدير الالف

وجه ما فلا غنى عن
 اعتبار الشبه بالالف
 المقصورة وفي عدم ثبوت
 الواو في جلوله ومضمرها
 فانه كالف حمالي الأولى
 وسقوطها في التصغير
 متعين عند بقاء الثانية
 فكذا تبعين سقوط الواو
 المذكورة ومضمرها في
 التصغير واهل انتسوية
 النظم هناك بين الف
 التاء والمدودة وتائه
 تقتضي موافقة المبرد
 ولكنه صح في غير هذا
 النظم مذهب سيبويه
 الثالث اختلف أيضا
 في نحو ثلاثين علما وأخبر
 علم وفي نحو جدار من
 وظهر بين نظريات
 أهلنا ما فيه علامة
 التثنية ورجع التصحيح
 وتائه حرف مد فذهب
 سيبويه بالحدف فتقول
 ثلثون وجدار من
 وظهر بين نظريات
 لان زيادة غير طارئة
 على لفظ مجرد فوصل
 معاملة جلوله ومذهب
 البراءة في حرف المد في
 ذلك والادغام كما يفصل في
 جلوله واتفاقا نحو
 ظر يقين وظهر يقين
 وظهر فأتا إذا لم يجعل

نحو حمالي إذا مقره على حميري تخفف من أحكام الالف (قوله خلاف فرقة) أي ونحوه إجماعه تائه
 التاء ثبوت وتائه حرف مد (قوله من هذا الوجه) وهو حذف الواو والالف والياء الأول بعتد بالالف في حذف
 المدونة بل تبقى مع قلب الالف والواو كما في تصغير جلول وراك وقرت سلا الف تاء ثبوت (قوله ومذهب
 المبرد الخ) وعلامة الف التثنية المدودة كانه في عدم اعتدادهما من كل وجه (قوله في جلوله وأخوه)
 مع قلب الواو والالف هاء (قوله وجه ما) قال البعض متعلق بالهاء فكان الأولى تقدمه وحصل قوله من قبل
 أي من جهة سببا لذلك الوجه كاللحن اه وهو ناشئ عن عدم فهم عبارة الشارح والذي يجب أنه متعلق
 بتقدير الاتصال يعني أن تقدير اتصال الف التاء المدودة في غير ما تائه حرف مد مطلقا والالف يحذف
 لأجلها حرف المد فبما تائه حرف مد فلا تغفل (قوله لا غنى الخ) الفاعل ما قصده أي إذا اعتبر الشبه بالهاء
 من هذا الوجه فلا غنى الخ أو تقرر صفة قوله واعتبار الشبهين الخ (قوله ونحوها) أي نحو الواو في جلوله
 كالالف في براكاه والياء في قرشاه (قوله عند الثانية) بأن يقال حميري بخفيف الياء واثبات الف بعد
 الراء (قوله إن تسوية النظم الخ) أي حيث أطلق في قوله

والالف التاء حيث مداه و تأوذه منفصلين عددا

(قوله في نحو ثلاثين علما وأخبر علم الخ) وجه التميم فهو تقديم ما بعده بالعلم أن نحو ثلاثين يادته غير
 طارئة مطلقا لأنه لا مفرد له بخلاف نحو جدار من وما ذكر معه فأتا كون يادته غير طارئة إذا كان علما
 بخلاف ما إذا لم يكن علما لان حينئذ مفردا (قوله لان يادته) هي علامة التثنية والجمع غير طارئة
 على لفظ مجرد أي منها أم لا ثلاثون فلو ضعه على أن يادته أو ما ماله يادته فلو جرد يادته حال الجمعية قبل
 العلم وقوله فعول معاملة جلوله لمدم طرزان يادته على كل (قوله زاده في أربعة) أي ولم يتقدم على الخامسة
 مدته كسابقا (قوله ان يثبتا) خبر المبتدأ وهو الف وجواب الشرط وحذف دل عليه الخبر أو هو الجواب
 على تقدير إرفاءه وجموع الشرط والجواب الخبر (قوله أي إذا كانت الف التاء ثبوت) أي المقصورة
 كما يفيد المذهب أما المدودة فعلى تقدير الاتصال كما ذكرنا وكان الف التاء المقصورة الف الالف المقصورة
 كخبري فتقول في تصغير حميرك كهر يقر والخبري يقتضيه الحاء المهملة والوحدة وسكون الراء افتراء
 وليست الف التاء ثبوت فتقول حميرك كهر فموتون وعن الخبري أن الف التاء ثبوت فهو موعود من الصرف
 كذا في الفارسي (قوله لان بقاءها يخرج الخ) قال في التصريح فان قلت تخفى على فميتي وليس من
 أبيه التصغير الثلاثة قلت نعم ولكنها وافق في فعلها فباعتدال الكسرة التي منع منها اسم الالف اه وقد
 حوّه البعض ثم استشكله (قوله لانها ليستل النطق بها الخ) قال شيخنا له تعليل فحذف تقديره
 وفارقته المدودة لأن الخ أي لانها لا تكون النطق بالمقصورة وحدها فهي بعيدة عن تقدير الاتصال
 بخلاف المدودة (قوله فتقول في نحو قوتري) بقا في زوايه ملتين اسم مفعول تصريح (قوله وبرد ربا)
 عبرة مفتوحة قراءة ساكنة قبل المهملة فراء فالف فتحة اسم مفعول وزنه فعلا (قوله لا يغز) كذا
 بخط الشارح بلان قبل الراء وفي بعض النسخ لغز ساء قبل الراء قال شيخنا وهو القياس (قوله بر دز)
 محذف الف التاء ثبوت ثم حذف الف والياء لانها زائدة فان (قوله فان كانت خاصة الخ) أشار به إلى أن
 قول المصنف وعند تصغير حمالي الخ تقدير لاطلاق قوله متى زاده في أربعة الخ (قوله وبقاء الف التاء ثبوت)
 لانها بعد حذف المدوة صارت أربعة (قوله بين الخبري) وهو وجود (قوله ومثله قرشا) يقتضي

أهلا ما على التشديد ولم يذكر هنا هذا التفصيل (وأن الف التاء ثبوت في التصغير متى زاده في أربعة ان يثبتا)
 ان
 أي إذا كانت الف التاء ثبوت خاصة فصاعدا حذف لان بقاءها يخرج البناء من مثال فاعيل وقبيل لانها ليستل النطق بها في محكم
 المنفصل فتقول في نحو قوتري ولف يزي وبرد ربا يقر ولغز وبرد فان كانت خاصة وقبيل هاء زائدة جاز حذف المدوة وبقاء الف
 التاء ثبوت وحاو عكسه والى هذا أشار بقوله (وعند تصغير حمالي خبر بين الخبري فاعل والمخير) ومثله قرشا فتقول فيه قرشا أو قرش أي
 إن حذفنا المدوة قلت الخبري وقرشا وان حذفنا الف التاء ثبوت قلت الخبري وقرش

بقلب المكذبة ثم يتقدم به التصغير فيها (وارد لأصل ناسا الباء قلبه) قسمه صيرتو به تصب (ثانيا) ما هو لدن أول ما نعت لثا أو قلب في موضع النعت لثانيا أيضا يعني أن ثاني الاسم للتصغير بدلى أصله إذا كان لثام متقلبا عن غيره يشمل ذلك ستة أسماء الأول ما أصله واو فانتقلت به نحو قيمة فتقول فيه توه به الثاني ما أصله واو فانتقلت بالفتحوا ب فتقول فيه يوب به الثالث ما أصله باء فانتقلت واو فانتحو موقن فتقول فيه ميقن به الرابع ما أصله باء فانتقلت بالفتحوا ب فتقول فيه يوب به ١٠٧ • الخامس ما أصله حزة فانتقلت بالفتحوا ب

ذنب فتقول فيه ذوب
بالهمزة السادس ما أصله حرف صحيح غير هن نحو دسار وقسراط فان أصلهما دسار وقراط والباء فيهما بدل من أول المثلين فتقول فيهما كما دفتير وقربط وخرج عن ذلك ما ليس بدلين فانه لا يرد إلى أصله فتقول فيهما متعدد باشاء التاء خسلا في الزجاجة بانه يرد إلى أصله فيقول موبد والاول مذهب ميمو به وهو الصحيح لانه اذا قبل فيه موبد أوهم أن مكبره موبد أو موبد ومتعدد لا ياء فيه هتسبات الأولى في مرادها قلب عطائي الأبدال كما عبره في التسهيل لأن القلب في اصطلاح أهل التصريف لا يطلق على ابدال حرفين من جنس واحد بل على ابدال حرفين من جنس واحد آخر واستثنى من كلامه ما كان لثا مدلا من همزة تنى همزة كما استثناه في التسهيل كالفاء وماء فانهما لا يردان إلى أصلهما أما

أن قرينتا التصغير والذى قدمه أنهما الباء وهو ما في القاموس قلل مراده من قوله قر ناعلى قصره الصرورة أو نحوها وأنه لثامه (قوله قلب المذمومة) أى في الجارية فقط لأن مدتها اقصر من باقيها فلا يحتاج القلب (قوله ثانيا لينا) لمخصص الجمع الزا لثاني اللين حيث قال يرد إلى أصله البديل أن كان آخرهما متساويا كان لثا كالمهي أو غير لين كما هو سواء فان القلب علمي بدل من والاول مشتق من اللهو وهمزة بدل من ماء اقوله ميهامو أمواه وهمزة بدل من ياء لانه مشتق من السقي يقال مليه يرد إلى الف إلى الواو وقلها ياء لتطرفها أثر كسرة وموهو سقي كما يقال في التكمير ملاهى ومياهو أمواه وأسقية لأن التصغير والتكسير يردان إلى الأشياء على أصلها فان لم يكن البديل آخره اشترط فيه شرطان أن يكون لثا وأن يكون بدل من غير همزة تنى همزة كالوقيل وروان وميزان وموقن فيقال موبل وقويل ورويان وموزين وميين زن وال موجب الأبدال لأن الواو إذا أبدلت في مال لثامه أو افتتاح ما قبلها وقيل وميزان لكسر ما قبلها ما هو في بيان اجتماعهما مع الباء موسيقى أحدهما بالكون وانما أبدلت الياء الواو في موقن لضم ما قبلها وقسراط وذنب بالياء فيقال قسربط وقسبها همزة فلما كان غير الآخر حقا فصحا بدل من صحيح أو من لين يرد إلى أصله بل تصغير الكلمة على حلها كخمسة وخمسة وزلت وترت وباب في عباس وأيب وقام وقوشم بالهمز وكذا لو كان بدل من همزة تنى همزة كما قدم فيقال أو يدم من غير رد إلى الف إلى أصلها وهو الهمز اه بعض زيادة واختصار (قوله ولينا نعت لثانيا) قال شخص أوتيه البعض ويعني أن يكون مفعولا لثانيا لثامه لانه يتعدى لمفعولين اه وفيه نظر لاعتقاده أن الثاني المردود إلى أصله والمحول لينامع له التحول إليه كالبا في قيمة لا المحول كالواو فتدبر (قوله فتقول فيه ذوب) ووجهه والموسوع البديل وهو مكون الهمزة تدل على (قوله فتقول في متعدد) وهو اسم فاعل من اتعدوا أصله موبد أبدلت الواو تاء أو دغمت التاء في التاء تصرع (قوله باقاء التاء) أى الأولى المسدلة من الواو انتهى فاء الكلمة وحذف تاء الافتعال سم (قوله فانه يرد إلى أصله) لزوال موجب قلبها وتمام الافتعال تصرع (قوله موبد) أى اسم فاعل أو موبد أى اسم مفعول أو موبد أى مصدر أو ميمو أو ميمو زمان أو مكان (قوله لا ياء فيه) أى وان كان فيه جال من حيث اسمها لانه تصغير اسم فاعل أو اسم مفعول أو رد في التصريع أن سبوه لم يلبثت للباس في مواضع كثيرة وقد يقال الموجد وفيه الجال للباس فتأمل (قوله مرادها القلب الخ) المائل له على ذلك تعميم القلب في كلامه بحيث يشمل نحو الخامس والسادس والافتحكن ابقاه القلب على ظاهره اصطلاحا وغاية الأمر أنه ترك بعض المسائل سم (قوله من حرف صحيح) كما في دسار وقسراط اه سم وكما في ذنب بناء على أن الهمزة حرف صحيح (قوله ولا عكسه) أى ولا على عكسه كما في متعدد (قوله فصغر على لفظه) فيقال أيمه لا يصغر لثامه الساكن فيه لانه على حد دلان الأول حرف لين والثاني مدغم فيه فهو نحو قيمة تصغير خاصة سم (قوله غير محذر) لانه يخرج عنه اللين المتقلب عن صحيح غير الهمزة كما في دسار والمتقلب عن همزة تنى همزة كما في ذنب سم (قوله في نحو شيخ واو) فيقال شيخ (قوله على جواز) أى جواز الأبدال الواو في نحو باب ونحو شيخ كما هو مروج التسهيل (قوله وهو) أى ما سمع من بوضحة بقرينة قوله شاذا مقتضى لجمع فارجاع البعض الضمير إلى ما تقدم من قلب ألف تاء وباء شيخ وبوضحة واو أو غير مناسب الاوجه القلب في ياء تاء وشيخ أيضا وهو خلاف التسادر من تعبيرة بالاجارة ثم جمع في باب التسهيل من الأبدال نوب كما في الجمع فاعرقه (قوله اسم مقولوب) أى

أدم فتقلب لثا واو أو أعا فمصرع على لفظه وقد ظهر بما ذكرناه أن قوله في شرح الكافية هو يعني ردمه بروط يكون الحرف حرف لين مدلا من لين غير محذر بل ينبغي أن يقول مدلا من غير همزة تنى همزة كما في التسهيل والثاني أجازا الكوفيين في نحو بابا أفعاء بوب بابا واو وأجازوا أيضا ابدال الياء في نحو شيخ واو وأفعاء في التسهيل على جواز مجازا ر جوازا وكذا مع في بعضه بوضحة وهو هذا البصر بين شاذه الثالث أناصر اسم مقولوب مصرع على لفظه لا أصله نحو جاء

لأنهم من الواحة فقلب فذا صغر قبل جوه بدون جوع الأصل لعدم الحاجة إلى ذلك (وثنى في غريب) حيث صغر ونظروا في لفظه
 بدو إلى أصله وقاسه عبد الله من عاديو فلم يردوا إلى الأصل لئلا يتبس بتصغيره ويضم العين كما قالوا في جمعه أعيادهم يقولوا أعوادنا
 ذكرنا (وحم للجمع من ذما التصغير ١٠٨ علم) يعني أنه يجب لجمع التكسير من رد الثاني إلى أصله ما وجب التصغير قبل

فإن باب وب وبران
 أناب وأوب وموأتين
 الأماشد كأعاد وقوله
 حتى لا يصل الدهر إلا بذنا
 ولا تسأل إلا أقوام عقد
 المباني يريد الموانئ
 فتنه هذا الكسفي
 التكسير الذي يغيره
 الأول أماما لا يغيره
 فيبقى على ما هو عليه نحو
 قيمة وقع ودعمه وديم
 (والألف الثانية المزيدي
 يجعل هاوا) فخص صارب
 وضرب وب وناش وديش
 كذا ما الأصل فيه
 يجعل كالف صاب
 وعاج فتقول فيما صوب
 وصوب فتنين
 الأول يجعل
 واو أيضا لالف الثاني
 المبذل من حمزة في حمزة
 كأم فتقول فيه أويديم
 كما تقدم التنبيه عليه
 الثاني حكم التكسير في
 الالف الثاني حكم
 التصغير فتقول ضوارب
 واوادم (وكل المتعوض)
 وهو ما حذف منه أصل
 فإن رد إليه ما حذف منه
 (في التصغير) لثاني شبهة
 فقبل وحل هذا (مالم
 نحو غير التاء ثالثا) كما
 أصله موثقتان في جوه
 مرد الالام وكذا تفعل

في خذوكل ومنذ أعلاما وسو يدور فتقول فيها أخيلوا كليل
 برد الفاء ومنذ ربه برد العين وبه وحرج برد الالام وان كان على ثلاثة والثالث ناءا لتأنيث لم يتكلموا بكل أيضا كما بكل الثاني فهو دة
 وسنة فتقول فيها ما عهدت وسنة في داء الأول ولا م الثاني وإن كان ناقص ثالث غير التأنيث بداليه ما حذف لعدم الحاجة إليه لأن شبهة قبل
 ثلثا بدونه فتقول في هاد وشال

الرائد

وهو رشو وبل وميت وشده و بر المدحوق وأشار به وله كمال أن الثاني وضما بكل أيضا في التصدير كما بين المشروص والاول
بناء فعل لأن هذا النوع لا يعلم له ثالث بر داله بخلاف المتنوص وأحرف الكسفة والتسهيل فيه وجهين أحدهما أن يكمل بحرف علة
فتقول في عن وهل مسمى بهما معي وهل والآخر أن يجعل من قبل المضاعف فتقول فيه ما عني وهل وصح في التسهيل بأن الأول أولى
وبه خرم بعضهم لكنه لا يظهر لذين الوجهين أثر في الملامية والحرفية إذا سمى بها ١٠٩ فالتقول على التدين موى في تقيبات

الاول انما قال غير التاء
ولم يقل غير التاء ليشل
تأملت وأخت فأنها
لا تصد بها اتصال يقال
بنية وأخيرة بر المدحوق
في الثاني يعني بوجه ثالثا
ما زاد على حرفين ولو كان
أولاً أو وسطاً فالقول
كقولك في تصغير يرى
معنى به يرى من غير رد
اعتداد بالحرف المضاعفة
وأما أو غير والممازني
الرد فيقولان يرى
ويونس بر د لا يتون على
أصل مذهبه في يميل
تصغيره على وشهو وتقدم
مثال الوسط • الثالث
لا يبتدأ اتصالهما بالوصل
بل بر المدحوق بهما
فيه وإقامته كذلك
لأن ما هي فيه أن تصغر
حذف منه فيسقط على
حرفين لثالث لهما نحو
اسم وابن تقول في
تصغيرهما معي وبني
محذف هـ الزاوي
استغناء عنها بضم
الاول • الرابع قوله
كان أراد به اسم الماء
المشروب وهو تخيل
بهمج وهذا هو الظاهر كما
مرار شرح عليه وإن أراد
بها الكلمة التي تستعمل

الزائد وقلت الواو أنما تحركها أو انفتاح ما قبلها فزنها ما قبل يسكون العين باعتبارها بعد القلب وبكسر
باعتباره قوله وعلى أن المدحوق الواو جري الشارح حيث قال وشده و بر المدحوق يعني الواو لأن الكلام
في رد المدحوق الأصل لا الزائد وفيها علة ثالثة وهي جعل عينهما بعد لامهما ثم قلب العين باء مضععة اللام كسرة
لتناسب الياء في زنها ما قبل وأما بهما على هذا أعراب المعتل كداع وغازو على غيره بما عطف دم أعراب
الضغيم فحرك الواو والكاف بحركات الأعراب الثلاث وتصغيرهما على هذا في الرفع والمدحوق وشو وبل
بكسر الواو والكاف من غير رد المدحوق لثلاثي ما كان هو والتنوين وفي التنصيص بكذا برده وعلى
لغة هاتر وشو وبل بتشديد الحنة وعلى غيرهما و بر وشو وبل بتخفيف الياء من غير رد
المدحوق (قوله وميت) بتخفيف الياء وهذه الياء بافعال فالحذف عن الكلمة (قوله بحرف علة) بأن
يزاد عليه ما قبل أن شئت لاخته ما عطفه ما قبلت في هل أي أو أو قلت بغير ما علمته أعلاه سيد وقسه
ز يادة عمل والأظهر الأول وبه خرم الأبدى واقتضاه كلام التسهيل وبهذا الثاني أن ما حذف لاه وأما أكثر
بما حذف لاه ما تصغر مع بعض زيادة من المرادى (قوله فالتقول الخ) لأن على الوجه الأول أن
كلت ياء وجب ادغام الماين أو الواو وجب قلبها ياء ثم ادغامها على الوجه الثاني ترادف تبدل ما وندهم
فيها ياء التصغير وأما ألف ما تبدل أو أبكل حال جملته قوله والألف الثاني المزمع جعل الواو الخ اه
وفي كلام الفاضل ما نشره بالرفق حيث قال إذا سمى بحرفين فأنهما ألف أو واو أو ياء وجب التضعيف في
التصغير وغيره فلو هي شخص عا وجب تضعيف الألف ثم قلب الألف الثانية هـ لاجتماعها ما كتنين
فصير ما فاذ أصغر فقال موى بتشديد الياء الأولى ياء التصغير والثانية أصلها الحنة فقلت بما حوذا اه
قوله جوازاً يعني أنه يقال موى بهمة بعد ما التصغير فحصل الفرق (قوله بر المدحوق) أي وحذف
التاء والاثني ياء التانيث والمدحوق الواو المتقلب في التصغير ياء لاجتماعها مع ما بالتصغير وسبق
أحدهما بالتسكون (قوله مسمى به) قيده لأن الفعل والحرف لا يصغران إلا إذا سمى بها (قوله من غير
رد) أي لعنه وهي الحنة فإذا أصله رأى (قوله في قولنا لا يرى) بهمة بعد ما التصغير ويتون بر عوض
عن الياء المدحوقة لالتقاء الساكنين (قوله على أصل مذهبه في يعمل) أي من اثبات الياء وعدم تنوين
العوض كما في باب ما لا ينصرف فإلى جدي في بعض النسخ من كتابه يميل بالياء وما إلى جدي بعضها الآخر
من كتابه بل لا يخفى أن الأول على مذهبه ونس المدحوقه والثاني على مذهبه غيره الأرجح
ذكره شيخنا وتبينه البعض من أن معنى قول الشارح ولا يتون أنه لا يتون تنوين الصرف وتنوين
العوض وما ذكره البعض من أن كتابة يعمل في بعض النسخ ياء لتعريف كلامها خط منشؤها لفعله عن
مذهب يونس المتقدم في شرح باب ما لا ينصرف والله تعالى هو الهادي (قوله وتقدم مثال الوسط)
وهو نحو هار وشاك وميت (قوله حذف منه) لأنه يضم أوله فستبقى عنها حرك أوله تصريح (قوله كما
الشرح عليه) أي في قوله أصله موه الخ عقب قول المصنف كما (قوله في تنظير) أي في مطلق التكميل
والافتكمال المنقوص بر ما حذف منه ماله وهذا لا يعلم له محذوف غير داله فأطاه المرادى (قوله حتى
يصغر) أي إلى أن يصغر (قوله وجب التصغير) قال البعض لثلاثي ما لم يأتها اسم معرب على حرفين
آخره حرفين متحرك وهذا التنظير اه وقد يقال عدم التنظير لازم على القسم الأول لأن أقل وضع
الاسم العرب على ثلاثة أحرف وهل بل معنى بهما تخالفان لذلك على أن الثاني وضما إذا سمى به لا يتعين فيه

موصولة ونافعة فهو تنظير لا تمثيل لأن ما سمى به كانت أو حرفية من الثاني وضما لا من قبل المنقوص فيكون مراده أن نحو ما بكل كما بكل
المنقوص لأنه منقوص وغام القول في هذا أنه إذا سمى بها وضما ثانياً فإن كان ثانياً بضمها فهو ويل نز عليه حتى حتى يصغر فيجب أن
يضمف أو يزاد عليه ياء فيقال هليل أو هلى فإن كان معتدلاً بجه التضعيف قبل التصغير فيقال في لوزي وما أعلا ما توتى بالتشديد وما
بالمدحوق لأن لا بد من ذلك على ألف العطف لقي ألفان

أبدلت الثانية هزنة فاذا صغرنا أعطين حكمه وحيروا فقال لوى كلمة الدوى وأصلها الوزوبو وقال غنى ثلاثاً ما أت كلمة الـ
 يقال موى كما يقال في تصغير الماء المشروب مويه الآن هذا لانه ما قدرت له كما تقدمت الخ لاسم كال في شرح الكافية وقد يكون المحذوف
 حرفاً في آخره وحرفاً آخر في لغة تصغيراً فردد ١١٠ هذا وأما قوله في تصغير سنة سنينة وسنة وفي تصغير عضة عضة وعظمة

الاعراب بل تجوز فيه الحكم اية فتأمل (قوله فا بدلت الثانية هزنة) كما قالوا في حراء (قوله أعطين)
 ماض مجهول معني على سكون الياء لانه لا يسهل سكون الانيات (قوله دوى) بفتح الواو وهو ما وجدناه في
 الباءة والحي القبلة له تصغيره ومان الدوملة (قوله وأصلها الوزوبو) أي فقلت الواو والياء لاجتماعها
 مع الياء وسبق احداهما بالسكون (قوله ويقال موى) أي يابدل الهمزة باو او داء ما في التصغير فيها وتقدم
 عن الفارسي ما يفيد حوازيها الهمزة بلا بدال (قوله في تصغير الماء المشروب الخ) ويقال في ثمنه ما أن
 وماوان قر الخدري فالتقي المان والحسن فالتقي الماوان وجمعه في القلة أمواه اه فاضى أي وفي الكثرة
 مياها وأصلها مواء فقلت الواو باء وقومها بعد كسرة (قوله لانه ماء) وأصله موه فقلت الواو ألفا لغيرها
 وانفتاح ما قبلها ثم الهاء هزنة (قوله ومن ترخم) أي معه ومن موصولة أو موصوفة فتصغر بالرفع واكتفى
 خبر من أو شرطية فتصغر بالجر وحرك بالكسرة لانه لا يسهل سكون الانيات (قوله بالاصل) وهو
 ما كان في مقابلة الفاء والعين واللام سندوني (قوله الماطا) قال أنشأ في المعطف في اللغة المعطف وهو الجانب
 من كل شيء وغطفه الرجل جنبه من لثنه رأسه إلى ركبته وقال المكي المعطف بكسر الميم هو الكساء خالداً
 (قوله يتجر يده من الزوائد) أي الصالحة للقاء كما في التوضيح يخرج منه حرج ويخرج له امتناع بقاء
 الزوائد في ما لا خلاف إلا أن ههنا تصغير غير الترخم أي فلا يسمي تصغيرها على دحرج وحرج يصغير
 ترخم اه ذكر باء قوله الصالحة للقاء أي في تصغير غير الترخم وفي قوله من الزوائد إشارة إلى أن نحو تصغير
 وسفر رجل لا يصغر تصغير الترخم لدم الزوائد به صرح في التوضيح فلا بد من أمرين أن يكون في الاسم زيادة
 وأن تكون هذه الزيادة صالحة للقاء في تصغير غير الترخم (قوله حمد) وأن صغرت لا ترخم قلت في حماد
 حو عدي في حمدان حمدين إن ثبت له جمع على حمادين والأحمدان وفي حمود حمدي وفي حمدون حمدين اه
 فاضى أي وفي حماد جمع مذكور كان على الشارح أن يذكر مع الأسماء الخمسة محمدان فتصغيره ترخم أيضاً
 حمداً قال خالد ولم يثبت للألباس ثفة القراش اه وقال سم وبعه البعض هو من باب الأفعال لا الألباس
 اه وفيه أن المتأخر من حمداً كونه مصغر حمود وخلاف المراد وتأخر خلاف المراد ألباس وقد منع التأخر
 أقلة التسمية محمدية في الأمر على الأفعال أو قال المراد سم أن حمداً محتمل للأسماء الخمسة على السواء
 فلا ينافي تأخر غير ما منه فتأمل (قوله لحقته التاء) لانه من المؤنث الثلاثي في المبال أي اذا صغر تصغير
 الترخم كما تستقره (قوله وغلاب) بالفتح الجهم وفي القاموس أنهم سوا بقلب كسباب وغلاب وككتاب
 غلاب كقطام وعلى ضبطه هنا كقطام أقصر شخناً السمد (قوله الثاني اذا صغرت نحو حائض الخ) لوجه
 استثناء جماعه وقال الأذنان وصفاً خاصاً بالمؤنث فلا تنقحاً لانه لمكان أنسب (قوله لانها في الأصل صفة
 المذكر) والأصل شخص حائض وشخص طائفي أي فضعفت في نحو سودا وسعدا في اقتضائها التام فحق فيها
 الأصل ولذلك لحقته لانه مؤنث ثلاثي في المبال وذلك اذا صغرت تصغير الترخم فهو كجسبي أفاده
 الاصطاحي (قوله في تصغير إبراهيم واسماعيل) أي تصغير ترخم (قوله وهشاذ) أي بانفاق من سبويه والبرد
 وقبائه على رأي سيويه برهم وعلى رأي المبرداير به (قوله لا في حنف أصلي) أي والأصول لا يحدف
 منها أكثر من واحد كآمر (قوله أنها أصلية) لأن بعدها ربعة أصول ولا تكون الهمزة زائدة إلا في ثلاث
 الأربعة فهو خاص في التصغير لا يحدف من نحو سرفرجل وهو الخامس شرح التوضيح
 للشارح (قوله أنها زائدة) لانه اسم أعجمي لا يعرف له اشتقاق فيغير فيه زيادة الهمزة في شرح التوضيح للشارح
 (قوله لاير بهوا سميع) بحدف الخامس وتعوين الياء عنه (قوله برهم وسيميل) بحدف زائدهما (قوله

ومن ترخم مصغر
 ككتفي بالاصل
 فالمعطف يعني المظف
 أي من التصغير نوع
 بهي تصغير الترخم وهو
 تصغير الاسم بغير يده من
 الزوائد فان كانت
 أصوله ثلاثة صغرى على
 قليل وإن كانت أربعة
 فعلى قليل فتقول في
 معطف عطف وفي آخر
 زهر وفي حماد وحمدان
 وحماد وحمود وحماد
 وتقول في قرطاس
 وهمسور وقرطاس
 وهمسور وقرطاس
 الأول إذا كان المصغر
 تصغير الترخم ثلاثي
 للأصول وسماه مؤنث
 لحقته التاء تقول في
 سودا وحسبي وسعاد
 وغلاب سوبه وحسبته
 وسعد وغلابه والثاني
 اذا صغرت نحو حائض
 وطالسق من الأوصاف
 انما هي بالمؤنث تصغير
 الترخم قلت حيز
 وطلق لانها في الأصل
 صفة للمذكر الثالث
 حكى سيويه في تصغير
 إبراهيم واسماعيل
 وسماه وهشاذ ليقاس
 عليه لان فيه حدف
 أصليين وزائدين لان
 الهمزة فيها واللام

أصول أمالم والم لا بد في اتفاق وأما الهمزة ففيها خلاف مذهب المبرداير أنها أصلية ومذهب سيويه أنها زائدة
 وينبغي عليها تصغير الاعين غير ترخم فقال المبرداير بهوا سميع وقال سيويه برهم وسيميل وهو الصحيح الذي معي أبوزيد وغيره
 بن العرب وعلى هذا ينبغي جمع ما قاله الخليل وسيويه برهم وسيميل وعلى مذهب المبرداير بهوا سميع

وسكى الكوفيتون براهم وساعل بغير ماو براهمه وسماهله والشاه بدل من الداء قال بعضهم بأداء واسماع وأجاز ثعلب براه قال في مصنفه
بر به الوجه أن يجمع جمع سلامة فيقال إبراهيم واسماعيلون والربع لا يختص مصنف الترجيم بالإعلام خلافا للفرع وثعلب وقيل
والكسوفين بدليل قول العرب يحرق بليق ويزم مصنف الباق ومن كلامهم جاء بام اليق على أرقى قال الاصمعي زعم العرب أنه من قول
رجل رأى الغول على جبل أورد قتلته الأرق في المصنف مرة والشماس لأرق بين الزوائد التي لا لحاق وغير هاتين وفي تخفند
ومقتبس وضعفند حذف وقيس وضفي حذف الزوائد لا لحاق وتخفند الظلم ١١١

(واختتم بنا التانيث)
ماصنف من مؤلف
(عاد) من التاء (ثلاثي)
في الحال (كس) ودار
قتول في مصنفه
سنة ودورة أرق
الاصول كبد في قول
مصنفه بدنه أوق المال
وهذا فوجان أحدهما
ما كان ربا عساة قيل
لامه قوله أنه أذا مصنف
تلفه التام فوسمها
وحية وذلك لأن الأصل
فيه مبي ثلاثيات
الأولى ما التصغير والثانية
بدل المد والثالثة بدل
لام الكلمة كحذفت
احمدى الباهين
الاخيرتين على القياس
الفرق في هذا الباب في
الاسم ثلاثيا فحقت التاء
كالتثنية الثلاثي المجرى
والآخر ما مصنفه
الترخيم بما أصوله ثلاثة
نحو قيل وقد تقدم به
ثم استثنى من الضابط
الذكر كوروعين لا تلحقهما
التاء أشار إلى الأول منها
بقوله (ما لم يكن بالتثنية)
ذالسم كسجرو بقر في
تلف من أنهما (وحسن)

بكره الله مصنفه وأصله براهي بالياء كحذفت الالتقاء كما كتبه المتن ثم أجاز ثعلب براه أن كانت
بالقياس على بر به كما شمر به كلام الشارح وصرح به الفرغى وورد عليه أنه قياس على شاذ والشد لا يقاس
عليه مع أنه قياس مع الفارق وهو أن التصغير يكون الترجيم بخلاف الجمع ومع أنه يلزم ما حازة سماع أيضا
قياسا على صحيح وإن كانت بالسماع ولم يسمع سماع فالأمر ظاهر (قوله كما يقال في تصغيره) أي تصغير ترجم
(قوله والوجه أن يجمع جمع سلامة) لعدم الخلاف فيه (قوله جاء بام اليق) بضم الزاء وقبح الموحدة أي
بالداهية وانظر ما مر جمع المصغر في ما قبله لجل ويكون من أكامة ضمير القية مقام ضمير التكميم ومعنى
مبحثها أخباره بر وبها والله تعالى أو تكرر الأضاف في قوله جل على معنى في أي من قول الناس في
شأن رجل ألكن ينع الأول والاخير قول القاموس رأى رجل الغول على جبل أورد في قول الجاهل
الريق على أرقى اه فتدبر (قوله أورد) هو من الأبل ما في لونه يبيض إلى سود وهو من أطيب الأبل
لجسا لا لعلسا والقاموس (قوله في تخفند) بخلاف مصنفه فنون فدا ابن مهمه لثني كسجرو رجل ومثله تخفند
الآن أوله ضامهمه (قوله الظلم) بفتح الظاء المجهمة وهو ذكر النعام (قوله ثلاثي) خرج نحو سعاد
وز ينبت قصيرها سعاد شدد بداليمو زينب واخص ثلاثي المؤنث بلقاء التام فحقت وعدم طوله (قوله
بدل لام الكلمة) هي الواو المنقلبة عن ز في سعاد لأن أصلها سماء ولا من ميماء يعم قول شيخنا والبعض
أصلها ميماء سهو ومثل سماء كسناه (قوله كحذفت إحدى الباهين الاخيرتين) هي الثالثة لام الكلمة
عند الجمهور ومقتضى كلام الناظم في التسهيل أنها الثانية المنقلبة عن الألف كاله التارح على التوضيح
(قوله على القياس) وهو حذف إحدى الباهيات الثلاث عند اجتماعها في الطرف وبعد عين الكلمة فلا
يرد تصغير ميماء على ميمى وحى على حى (قوله ذاليس) أي متبادر آمنه خلاف المراد (قوله بفتح وعشر)
أي وست وسبع وتسع (قوله وذو) بذال همزة مفتوحة أو ساكنة فدا لهمه من ثلاثة أمثلة إلى عشرة
وقيل غير ذلك (قوله وشول) بفتح الشين المجهمة وسكون الواو اسم جمع شاة وهي من الأبل ما في عليها
من جلها أو وضعها سبعة أشهر تخلف لبنها وجمع الجمع أشوال وأما شول ككسجرو فجمع شائل وهي
الناقة التي تشول بنها أي ترضع للفلاح ولأن لها أصلا كذا في القاموس وغيره ولم أره في الأول لأن
شولا كركع رباي والكلام في الثلاثي ولهذا قال البعض قوله وشول جمع شائل الخ وأما شيخنا السيد فبعد
تصريحه بفتح الشين ذكر ما لا يناسب إلا التانيث وهو خاطئ (قوله وحرب) فديقال تصغير حرب مع لحوق التاء
يوقع في القيس بتصغيره بالحديد اه سمى فيكون من النوع الأول (قوله وفرس) قال في القاموس
الفرس المذكور والأنثى وهي فرسية اه فبعد أن الفرس يقع على الذكر والأنثى وحديثنا يحتاج إلى التانيث
التعديدا الواقع على الأنثى (قوله للحديد) استرزه من درع المرأة عن قيصها فانه مذكر وجمع درع الحديد
أدراع وأدع ودروع وجمع الدرع عبي القمص أدراع كذا في القاموس (قوله وعسر) قال في القاموس
العسر بالكسر إمرا أو رجل ورجل أولده الأسد ثم قالو بالضمة بضمين طعام الوجة ثم قالوا والركاح
اه فبعد أن المناسب هنا العرس بالكسر وأن ضبط شيخنا بالضمة وضبط البعض به بالضمة والكسر فيهما
نظر فتدبر (قوله وعرب) بفتحين وضم فكون خلاف النجم (قوله ونصف) بفتحين كافي القاموس

أي فإنه يقال فيها شعير وبغير وخمس بغير ما ولا يقال شعيرة وبقرة وخمسة ما لأنه لا يلتصق بتصغيره وبقرة وخمسة ومثل
خمس بفتح وعشر فيقال فيها بضم وخمس وعشر ولا يقال بضم وعشرة لأنه لا يلتصق بعد الذكرو وأشار إلى الثاني بقوله (وشد تركه ونلس)
أي شدد ترك التاعدون لبس في الفاظ مخصوصة لا خاص عليها وهي ذو وشول وناب لسن من الأبل وحرب وفرس وقوس ودرع الحديد
وعرس وضفي ونفل وعرب ونصفوهي المرأة المتوسطة بين الصغرى والكبرى بعض العرب يدرك الذرع والحرب فلا يكونان من هنا
القبيل وبعضهم الحق التام عرس وقوس فقال عرسه وفروسة تنبيهات الأول في أن تعرض في الكنايات وتعرض جهارا لتسهيل الاستثناء

النوع الأول نحو خبر ونس والثاني للاعتبار في الهمزة نقل عنه من تذكر وتأنيت بل تقول في جمع امرأته ربيعة وفي عين قمر رجل
عين خلا فالنابن الاسارى في اعتبار الهمزة في القول في القول مع وفي الثاني عينه ونوس بحيرة واحدة كذلك يقول العرب نورة وعينه وأذنة
وفهيرة وهي أسماء جال وليس ذلك بحجة لا مكان أن تكون التسمية بها بعد التصغير الثالث إذا سميت مؤنثا مبتدأ وأخت حدثت هذه
الثلاث صرفت والحقت فانه التأنيت ١١٢ فتقول بنو وأخيه وإذا سميت بهما ذكر لم تلحق التاء فتقول بني وأخي (وندره لحاق ناقيما

ثلاثا كثر) ثلاثا مفعول
والنصر مع وقال الفارسي بقية النون وكسر الصاد الملهمة (قوله ونوس بحيرة) أي اعتبار الأصل كما يجوز
اعتبار الحال (قوله وأخت) بالنساء المحرول أو القاعل وأعله ضمير من ذكر من أن الانباري ونوس (قوله
إذا سميت مؤنثا مبتدأ وأخت الخ) مثله ما إذا لم يسم بهما أصلا كما في اللها ميني وانما قد بدلت التسمية ليعرف بين
تسمية المؤنث وتسمية المذكر (قوله في ورأه وأمام وقد الخ) فخصته أن هذه الظروف الثلاثة مؤنثة وكأف
على اعتبار الجاهلية لكن في الفارسي عن ابن مقصور أن الظروف كلها مذكورة الا وروى قدما وعليه يكون
لحاق التثنية ما إذا كان من وجهين كونه مذكرا أو كونه بغيره لا يتغير الظروف غير المتكمنة كني وأين وفي
الفارسي أيضا عن ابن بابشاذ ولا يتغير عند لان المراد يتغير الظروف القرب وعند في غاية القرب فلا
تأخذ في تصغيرها قال وكذا لا يتغير عند جملا على تقيده وهو أس لان أمس غير ممكن بما تضمنه من
معنى الحرف أه ومرأول الباب زيادة بيان (قوله ورثة) بتشديد الياء قبل الهمزة (قوله وقديعة) بوزن
فقيعة (قوله حبيزة) بتشديد الياء (قوله باقلا) بخفف اللام إذا مدت كما هو الغرض قال في القاموس
الناقل وتخفف وأبلا بخففة حمودة القول الواحدة بها أو الواحد والجمع سواء أه (قوله وروناساء)
هم الناس كما في التأنيت (قوله مع الفروع) حال من الذي والى وذى مع بعض الفروع (قوله بكونها
توصف ووصف بها) وتذكر كروث وتثنى وتجمع فارضى (قوله خوف به الخ) ذكر وجهين للخالفه وبقي
ثالث في ذبا وتبادونان وتبانوه ووقع ما لا يتغير ثانيا فقله بعد في زيادة ثبته يعني في غير ما ذكر ومن
الخالفه يعلم أن جعل أمثلة التصغير فعلا وفصلا وقصلا في الالفاظ المتكمنة (قوله فترك أولها) كاللام
المتركة في الذي والى على ما كان عليه من الفتح كما في الذي والى وذو واو منعت لام اللها والنا في الالف كافي
التسهيل أو الضم كافي أولى وأولاء (قوله وعوض من ضمه) أي الجمل المتصغير فلا يرد أن أولياء
وأولياء بضمهم أو لهما ولا يجمع بين العوض والعوض وبيان عدم الورد أن الضمة فيها
أصله والالف فيها كالألف بس عوض عن الضمة التي كان ينبغي أن تكون فيها حال التصغير ولم تكن
بل أقيمت الضمة الأصلية فتدبر وهذا النوع في غير المختوم بزيادة ثبته أو جمع ما فيه فلا تنويض
لعله بالزيادة تخفف فيه (قوله واقت المتكمن الخ) ذكر وجهين لواقفته بقي ثالث في الذين
والذين والذين فيواو وتبان وتبان وهو ود الأصل المخوف من مكبراته البها ولا ينصرف حذفة ثانيا من الأربع
الآخرة لانه لعله تصريفة وهي تأتي بآ ثلث كاسياني في الشرح والمخوف لعله كالثابت فتأمل (قوله
وفي ثنيتها) التبادر من العطف ومن قوله بعد في جمع الذي الخ جوع الضم الذي والى وعندئذ يكون في
كلامه تقدير مضارع أي في ثنيتها مصغرها وكذا يقال في نحو قوله بعد في جمع الذي الخ ثم المراد التثنية
والجمع الصوريان لمائة دم في عمله أن الذين والذين ليسا مثنى وجمعا حقيقة على الأصح من اشتراط الاعراب
فالمثنى والجمع بل هما صيغتان موضوعتان للأنثى والجماعة في شيء آخر وهو أن المفهوم من هذه أنه يؤخذ
المفرد المصغر وتثنى وتجمع وليس هذا تصغيرا ثنى والجمع كما هو ظاهر كلام المصنف وكلام الجاربردى
يفيد ما هو ظاهر كلام المصنف من وقوع التصغير على المثنى والجمع فتدبر (قوله في جمع الذي الذين)
جاء في ما قاله على لغة من أعرب الذين رفعا بالواو أو ما على لغة الجمهور فلا فرق بين الرفع والنصب والجر كذا
(قوله فالمتصور) أي في فتح ما قبل علامة الجمع المصطفين (قوله ومثنا الخ) من التثنية أي اختلاف
في الجمع مفزع على الخلاف في التثنية فيكون فيه ما فيها قال في التصريح والذال على القولين مفتوحة (قوله

ثلاثا كثر) ثلاثا مفعول
يكثر وهو موضع التثنية
فأى أي ندره لحاق التثنية
تصغير ما زاد على ثلاثة
وذلك قولهم في ورأه وأمام
وقدام ورثة بالهمزة
والهمزة وقد بدلت عصة
في ثنيتها بآ حاز أو عسرو
أن يقال في تصغير
سجاري ولغري حبيزة
وأخيرة فضاء بالتاء
هو من ألف المحذوفة
وظاهر التسهيل
مواقفته فانه قال ولا تلحق
التأديون شذوذ غير
ما ذكره إلا ما حذفت منه
ألف التأنيت خالصة
أساسه ومراده المقصورة
لقوله بذلك ولا تخفف
المسبوقة فيعوض منها
خلاف النابن الاسارى أي
فانه يجوز في نحو باقلا
ورناساء فيقله بربطة
والصحيح هو بوقسلا
وبرنساء ووصفها
شذوذ الذي التي هوذا
مع الفروع منها ناو في
بعضها كان التصغير
بعض قصار بلف الأسماء
المتكمنة تناسب ذلك أن
لا يلحق بها غير متمكن
ولما كان في ذوا الذي
وفرغها من اسمها الأسماء

المتكمنة كبرها وتوصف ووصف بها استبيح تصغيرها لكن على وجه يخولف به تصغير المتكمن فترك أولها
على ما كان عليه قبل التصغير وعوض من ضمة ألف من بعده في الآخر وواقفت المتكمن في زيادة ناسا كنة ثالثة بعد فتحه فقيل في الذي والى
الذبا والنا وفي ثنيتها بسا الذين والذين وأما الجمع فتأسيو به في جمع الذي الذين رفعا والذين جروا نصيبا لضم قبل الواو والكسر
قبل الباء وقال الأخفش الذين والذين بانفتح كالقصور ومثنا اختلاف من التثنية فيصير به يقول

لأنهما قاضيان أقربهما اقلا كالشاة وقصيرهما أصغرهما يمكن تخومها أحسنه وعبد الله وسينويه (حاشية) تصغرهم الجمع لشبهه
بالواحد يقال في ركب ركب وفي مرأسة وكذلك الجمع الذي على أحد أمثلة القلة كقولك في آجال أجيال وفي أفلس أفلس وفي قفية
قفية وفي أمثلة لا يخرج على مثال من أمثلة الكثرة لأن شته تقل على الكثرة وتصفير عبد على القلة قفنا أو أجازا الكفرون
قصه مرأله نظير من أمثله إلا أحاد ناجز وإن يقال في رغبان رغبان كما يقال في عثمان عثمان وجه لو أن ذلك أصله لازعوانه تصغير
أصلان وأصلان جمع أصل وما ١١٤ زعموه مردود ومن وجهين أحدهما أن معنى أصلان هروم في أصله فلا يصح كونه تصغير جمع

[illegible]

لا بهل كقولك في جوار ودراهم جو ربك ودرهمات وإن كان لما قصد تصغيره جمع فله حاز أن يرد إليه مصفرا فقلت
كقولك في فتيا فتبعه يقال في تصغيره سعين على لغتهم أعربها بالواو والياء سعايت والبقالة سون لأن أعربها بالواو والياء إنما كان عوضا
من اللام وإذا صغرت ردت اللام بل يبقى أعربها بالواو والياء مع التصغير لزمت اجتماع العوض والمعوض منه وكذا الأرضون لا يقال في
تصغيره الأريصات لأن أعرب جمع أرض بالواو والياء إنما كان تقو بضامن التألفان حتى المؤنث الثلاثي أن يكون بعلامة ومعلوم
أن تصغيره الثلاثي المؤنث برده ذاهلا مع فلأعرب بحذفها بالواو والياء لم يخطو والمذكور ومن جعل أعرب سعين على التثنية قال في تصغيره
سليق وهو زئبق على منعه من غير أن يأن أصله سعي ساءن أو لاهاز أو لاف أو الثانية بدل من واوهم لأم الكلمة ثم أديت في فاعك أو لاف أو لاف سعي ساءن

سئل الباء الزائدة وأبى الكاتبة موضع اللام كذا إذا صغر فسنمعه متدا كون النون بدلا من الياء الأخيرة في عامل الكلمة عما كان يما لها لم تكن بدلا وان جعل سنون علما وصغرا فلا يقال الاسنون وقعا وسنين جوا ونصباء بر اللام ١١٥ ومن جعل لامها هاء قاله سنيون

والله أعلم

في النسب

هذا هو الاعرف في ترجمة هذا الباب ويسمى أيضا باب الأضافة وقد سماه سيدي به التسميتين ويحدث بالنسب ثلاث تقصيرات الاول لفظي وهو ثلاثة أشباه الحاق بأمه شدة آخر المنسوب وكسر ما قبله ونقل آخره الياء والثاني معزى وهو صبر ورقة ما سماها

لم يكن له والثالث حكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه المعزى والظاهر باطراد وقد أشار إلى التفسير اللفظي بقوله (يا) كما الكرمي زادوا للنسب

وكل ما ناله كسر وجب يعني إذا نقصوا زينة في إلى اب وقبيلة أو بدأو نحو ذلك كسروا الحرف اعزاه بامتددة مكسورا ما قبلها كقولك في النسب إلى زبد زبد في تنيبه أهم قوله كالكرمي أمر من أحدهما التميز اللفظي المذكور والآخران بلاء الكرمي ليست النسب لأن التنيبه به غير المشبهة وقد ينضم إلى هذه التفسيرات في بعض الاماعة تميز آخر أو أكثر فن ذلك ما أشار إليه بقوله

أقبلت الواو بلاء اجتماعها مع الياء وسبق احدها بالكون والى هذا بر قوله والثانية بدل من واو (قوله) حذف الباء الزائدة أي انتهى إلى ثلاثيات (قوله) كذا إذا صغر فسنمعه (الخ) أي في حذف الباء الزائدة معاملة للرفع يحكم الأصل كما أشار إليه الشارح ولما جاء في ثلاثيات بقاء الباء في فروعها فأنعم اعتبر بعض البعض بالحذف الباء الزائدة من سنى كراهة تولى ثلاثيات وهذه العلة لا تنطبق في صغر سنيين لأنها لو ثبت فيه لاجتمع ما آت فقط (قوله) فعامل الكلمة وهي سنين وقوله عما كان أي يحذف الباء الزائدة الذي كان وقوله لم تكن بدلا أي لم تكن النون بدلا من الياء الأخيرة أو لم تكن الكلمة ذات بدل عن الباء الأخيرة بان بقيت ماؤها الأخيرة ولم تبدل فوافق بعض النسخ ولم يكن بدلا أي لم يوجد بدل عن الياء الأخيرة بالنون والمعنى فعامل سنيين بادل بلاء الأخيرة فونما كان يما لها قبل هذا الابدال من حذف ماؤها الزائدة في تصغيرها وان كان آخره مرسى قبل الابدال بلاء وصغر ما بعدها فونما (قوله) فلا يقال (الخ) أي لأن أعلم بنظره إلى حالته الراجعة إلى ما نقل عنه (قوله) قال سنيون أي في الرفع وسنيون أي في النسب والجور في تنيبه قد تبدل بلاء التميز لتأخضا فإذا أولها حرف مشدود سمع في حويرة وشوية تصغير دابة وشاية ودابة وشوايه كما نقله عن السليبي وغيره

في النسب

هو كما يؤخذ من الشافية للحاق بأمه شدة في آخر اللام لتدل على نسبة إلى المعزى عن قال يس ويقال فيه نسبة بضم النون وكسر واو تلى الألف الثلاثية الاعراب تقدر بالواو وانقلها ونسبت الياء المعزى عليها وجوه الاعراب الثلاثة ولما أفردت لاستقللت الضمة والكسرة عليها واثنان لتبين بلاء المتكلم ولأن الخفيفة تحذف لانتفاء الساكنين (قوله) باب الأضافة أي القوية قال الفارسي وأعلم أن هذه الياء حروف عليه الاعراب ونقل القواس عن الكوفيين أنها اسم مضاف إليه في محل جوا وحجها بقول بعض العرب رأيت القمي تيم عدي يجر تيم فقالوا له بدل من بلاء النسب وأجبت بيان التقيد صاحب تيم عدي لحذف المضاف وبقي المضاف إليه في حاله وإن كان مثل هذا قليلا كما سبقت في الأضافة له والظاهر أن الأضافة على قولهم مغلوب بمحب المني كالأضافة الفارسية قاتلهم بقدمون المضاف إليه على المنضاف وان ظهور اعراب المضاف على قولهم على المضاف إليه لم يكن هذا المضاف إليه بصور الحرف وكالجزء من المضاف (قوله) بالتسميتين لباء الزائدة في المقول المطابق (قوله) آخر المنسوب صوابه المنسوب اليه (قوله) سميها لم يكن له وهو المنسوب وقد كان قبل ذلك اسمها المنسوب اليه (قوله) زادوا والنسب وأرد عليه أن قوله بلاء الخ تضمنت تعريف النسب بانه زاد ما عيشت بلاء الكرمي للنسب فيكون أخذنا النسب في تعريف النسب وأخذنا الحرف في تعريفه بوجوب الدور وأجاب سم بان قوادح التعريف إنما ترد على التعريف الصريح دون المضمن لغيره والغزى بان النسب في قوله بالنسب بمعناه القوي لا بالأصلاحي (قوله) أرخو ذلك كحرف (قوله) التميز اللفظي المذكور فيه أن من جملته كسر ما قبل الباء فيزعم عليه التكرار في قوله وكل ما ناله (الخ) فالتناسب بعد التسمية بلاء الكرمي في كونها مشددة آخره منقولة الياء الاعراب فخط صوابا لكلامه من التكرار (قوله) لأن المشبهة غير المشبهة) أقض سم في هذا التعليل بان الفارقة الكلية والجزئية كافية وحيدة لا بدل لتدنيه على أن بلاء الكرمي ليست بالنسب وان كان الواقع أنها ليست بالنسب (قوله) وقد ينضم (الخ) لأن التغير بانين بالتغير مع (قوله) أو أكثر أي من تغير واحد كما دخل في نسبة إلى شلية فان في حذف الباء وحذف التاء يادة على التغيرات الثلاثة (قوله) ومثله مما حواه حذف قال ابن هشام فان قلت من قال في تنيبه ان اذا نسب اليه لم يقول بجري ويحذف الألف كما يحذف الباء لان الألف مع الياء منزلة الياءين قلت لان على ذلك ولأن قولنا انحذف الياء كراهة تولى يا آت وهذا المعنى مفقود في مشبهة عيان فان قلت ما ناب عن الثقل بقول دبائيل مررت بجواز قلت النقل في اجتماع الباء آت لا في وجودها غير محتمة فاقسم الفرق سبوطي باختصار (قوله) كل ما عاها (الخ) سواء كانت بالنسب كشقي أو لغيره كرمي وكسرى وقري وسياقي

(ومثله) مما حواه حذف وتاه ثابت أو مدته لاثنين يعني أنه يحذف لباء النسب كل ما عاها أي كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا ويجعل بلاء النسب مكانها كقولك في النسب إلى الشافي شافي وإلى الرمي

مرعى قد حذف الأول وحمل بآء النسب في موضعها لا يجمع أربع آت و يظهر أثر هذا التحذف في نحو **قَتَلْتُ فِي جَمْعٍ تَحْتِي إِذَا لَمْ يَكُنْ** به ثم نسب إليه فالت قول هذا بخلاف مصر وفاء كان قبل النسب غير مصروف ويحذف بآء النسب أيضا نامة التائب في قَتَلْتُ فِي جَمْعٍ تَحْتِي فِي نَامَةِ قَاطِمِي وَالْيَمَّةُ مَكِي لثلاث جمع علامتا تائب في نسبة امرأة إلى مكة وأما قول المتكلمين في ذات ذاتي و دولة العامة في الخلفه خلقية فلن وصوابهم ما ذروى وخلفي ويحذف لها أيضا هذه التائب والمراحمه ألف التائب المقصود وهي اماراهة أو خاصه فصاعدا فان كانت خاصه فصاعدا حذف وجهها واحدا كقولك في حباري - حباري وفي قعري قعري كاسأقي وان كانت رابعة في اسم تائبه محذوف حذف في الخافه كقولك في جزى جزى وان كان ١١٦ ثانيهما كذا فوجهان قلها واوا وحذفه أو إلى هذا الشار بقوله (وان تكن تربع) أى تصير هذا

أو بعده (إذا ناسك) *
 قلها واوا وحذفها
 حسن أو مثال ذلك حسبي
 تقول فيها على الارل حسبي
 وعلى الثاني حسبي
 تنبيهات * الأول *
 يجوز مع القلب أن يفصل
 بينها وبين اللام بآء
 زائدة تشبيها بالمدودة
 فتقول - لاوى * الثاني
 ليس في كلام الناظم ترجيح
 أحد الوجهين على الآخر
 وليسا على حد سواء بل
 الحذف هو المختار وقد
 صرح به في غير هذا
 النظم وكان الحسن أن
 يقول تحذف اذن وقلها
 واوا حسن (لشبهها المحقق
 والأصل ما لها) يعني ان
 الالف الرابعة اذا كانت
 للالحاق نحو ذقري أو
 منقلبه عن الأصل نحو
 مرعى قلها ما لالف التائب
 في خصوصه من القلب
 والحذف فتقول ذقري
 وذقروى ومرعى ومروى
 الآن القلب في الأصل
 أحسن من الحذف
 فرموى الأصح من مرعى

ما إذا كانت بعد حرف واحد في قوله * ونحوه في فتح تائبه يجب * وما إذا كانت بعد حرفين في قوله *
 * وألحقوا مع لام عيا * الخ سم (قوله مرعى) أى على الانقص وساقى مقابله في قوله * وقيل في المرعى
 مروى (قوله قد حذف الأول الخ) فيه أن حذف الأول وحمل بآء النسب كان موقوعا لأم قد (قوله لا
 يجمع أربع آت) فيه أن اجتماع أربع آت وأولاها وانها ساسا ثمان جاتر بل وارد كما في محبي وأمري
 على ما ساقى في شرح قوله كذلك بالمتنوع الخ فتدبر (قوله إذا سمي به) قيد بالتمسية لأن جمع التكسير
 إذا لم يكن كالموا لا حار بالجرى العلم لا ينسب إليه على أنه فعل بل بدال مقدور ثم نسب إليه وقيد بالتوضيح
 التسمية بكونها مذكر أحرازاعا إذا سمي به امرأة فان مانعه من الصرف العلمية والتائب لأصبعه منتهى
 الجوع كذا في التصريح (قوله مصروتا) لفتحها فاعيل لأن بآء النسب في تقدير الانفعال شرح التوضيح
 للشارح (قوله غير مصروف) استصفا بالما كان عليه من الجملة قبل العلمية تصريح (قوله لا يجمع الخ)
 ولا ينادى إلى وقوع نامة التائب حشا (قوله في نسبة امرأة إلى مكة) لانه كان يقال مكية (قوله فلن) أى
 من وجوه ذاتي لأن القياس قلب ألفه واوا ورد لامة وقلها واوا وحذف التاء من وجهين في خليفة لأن
 الفاس حذف الباء والتاء (قوله المقصورة) وأما المدودة فسأقي في قوله وهم زى مدنيال في النسب الخ
 (قوله وفي قعري الخ) ظاهره أن ألف قعري للتائب والذى في الفاء وس خلافة وعبارته القعري
 مقصور والجل الضم والضم الموزول وذاتة تكون في البحر واله ظم الشديد و ألف نسبت للتائب ولا
 للالحاق بل قسم ثالث اه وفي كلام غير واحد كالشارح في بيان قريتها أنها التكسير (قوله جزى) بفتح
 الجيم والميم وازى أى مريع (قوله أى تصير ذأربعة) التصير يرجع إلى قوله ذاتان سكن ولو أوال التصير
 عن قوله ذاتان سكن لكان اليق كالأخفى (قوله قلها واوا) تشبيها بالفتح نحو ملهى وحذفها تشبيها بآء
 التائب ناسك بآءتها كذا في التصريح (قوله ليس في كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين الخ) قال سم هذا
 ممنوع بل قوله الألفى بالأصل قلب يعنى كالتصريح في أن الأجود فيه الحذف لأن هذا بيان لخلفه الأصل
 لما ولا يجمع إليه اه وردة الاسقاطى بان بيان مخالفة الأصل لما حاصل مع كون الوجهين فيها على السواء
 (قوله بل الحذف هو المختار) لأن شهما بآء التائب أقوى من شهما بالمتنوعة من أصل تصريح (قوله
 لشهما) أى في كونها رابعة ثانی كمنها من كما يؤخذ من التوضيح وان لم يفتح الشارح باعتبار سكن
 الثاني (قوله المحقق) بكسر الحاء أى المحقق كلف بكاه أخرى (قوله نحو ذقري) بذال مهملة مكسورة رفقاء
 ساكنة (قوله ويصطفى عقبة مال الفاحش المتشدد) عقبة الشيء أحسنه ولد المراد بالاحش المتشدد
 الضيل المتكلف الشديد يعنى الفقراى المتعزى نفسه وباصطفا الموت أحسن ماله أنه عيته وبذهبه بالانفع
 (قوله الألف حرف) كما الحرفية أو شبهه كالأسمية (قوله لانه مقتضى قوله ما لها) أى الواقع وقد ثبت لآلف
 التائب في الواقع رجحان الحذف وان لم يرجحاه فهم قول المصنف وان تكن تربع الخ كاذكره الشارح
 هناك (قوله لكن ذكر الخ) دفع به توهم كون الحذف في معالي السواء في الضعف (قوله في زيادة) أى

والبه أشار بقوله (ولأصل قلب يعنى) أى يختار يقال اعتما وعمته إذا اختاره واعتماه دعاهم أيضا قال طرفة وحذف
 أرى الموت تمام الكرام وبصطفى * عقبة مال الفاحش المتشدد * تنبيهات * الأول * أراد الأصل المتقلب عن أصل واوا بلاء لان
 الالف لا تكون أصلا غير متقلبة إذ في حرف أو شبهه الثاني فخصمه الأصل بتر جميع القلب وهو من ألف الالحاق أنست كذلك بل تكون
 كالف التائب في جميع الحذف لانه مقتضى قوله ما لها وقد صرح في الكافية وشرحه بان القلب في ألف الالحاق الاربعة أجود من الحذف
 كالأصلية لصكن ذكر أن الحذف في ألف الالحاق أشبهه من الحذف في الأصلية لأن ألف الالحاق شبيهة بالف حلى في الزيادة والثالث
 لم يذكر سيبويه في ألف الالحاق والمتقلبة عن أصل غير الوجهين المذكورين بزيادة أو زبد في ألف الالحاق في التاروه والفصل بالالف كما فيه

تبدلوا ويحكي أوطاوي وأجازته السراف في الأصلية فتقول نراوى (والا ان الجارز ارازل) أى اذا كانت اى المتصور خامسا فصاعدا
 حذفت مطلقا سواء كانت أصلية نحو مصطفي ومسندي ولانائب نحو جباري وخيلطي وألا غناق والتكثير نحو جبرى وقيمبرى فتقول فيها
 مصطفي ومسندي وجباري وخيلطي وجبرى وقيمبرى **تنبيه** اذا كانت الالف المنقلبة عن أصل خامسة بعد حرف مشدق ومعدى
 فذهب سيمويه واجهوه وحذف وهو الفهم من اطلاق النظم وذهب يونس الى جعله كلهمى ١١٧ فيوزنه القلب وهو ضعيف
 وشبهه ان كونها خامسة

وحذف الزا ائذ من حذفت الاصلية (قوله رسكى) أى اوز بدوقوله اوطاوي لعله رفعه حكاية لرفع نفسه في
 تركيب سمع هو كذلك فيه (قوله الالف الجائز) بالجمع أى الجائز وضبطه الشاطبي بالجاء اهله أى الجائز
 اليه اربعة أحرف بان كان هو خامسا أو سادسا أو سائما (قوله أولانائب) لاحاجة الى ادخال اى النائيب
 في قوله والالف الجائز الخ لدخولها في قوله قبل ذلك وناه نائيب أو مدله لانتساب (قوله نحو جبرى) بمجاء همله
 فوحدة همله وهو افتراء وقال الزيدى الطويل الظاهر القصر الى جدين وألفه للاحاق بسقرجل (قوله
 وقيمبرى) مثال لما فيه اى التكثير وليست الالف للتأنيب اقوله لم يقرأه ولا للاحاق اذ ليس لهم اسم سداسى
 مجرد بل هو به انه اربعة الجرد خمسة كاسماتى كذا فى الفارضى ويبحث فيه بانهم الحق والسداسى المزبد
 كالحاق اقمس من ارحيم (قوله فتقول فيها مصطفي) قال المرادى قد ظهر أن قولهم مصطوى خطأ سم
 (قوله نحو معدى) استشكلهم بان معدى ليس نائيبا كما وسهله مالهى مقدمة مسكون الثاني فكيف يلحق
 نحو معدى على (قوله وشبهه ان كونها الخ) كذا خطه وفي بعض النسخ وهو ضعيف لان كونه الخ وعليه
 فاللام لتعليل مذهب يونس لا لضعف (قوله وسأى فى بيان الخ) أى فى قوله وحتم قلب ثالث بمن (قوله محى)
 هو داخل فى عبارة المصنف من حيث حذف خامسة غايه الامران فيه عملا آخر سم (قوله لاجتماع ثلاث
 باآت) لان الاصل محى اعل اهل قاض سم أى فاجتماعهم بحسب الاصل (قوله تشبه بازائدة) أى
 فى الصورة الفظية (قوله فنبلى) أى بعد حذف الياء الاولى (قوله فقلب ألفا) فتدبر محامى (قوله لها كنه)
 حال من الظاهر المستكن فى الظرف الثبوت (قوله فسقط عند دخول ياء النسب) استشكل سم بانهم محدوفة
 قبل النسب لا لتقاء الساكنين هي والتونى قال وكلام المبرد معه لسلامته من هذا فليتنا مل اه قال
 البعض وقد يقال التونى من حذف ياء النسب فتدبر الياء فيه كما ذكر اه وفيه ان ياء النسب سببانه كالنونين
 من هو داياء فكان ينبى للشارح ان يقول بدل قوله وبعد الخ واستحسوس الياء الساكنة التى هى لام
 الكهامة عند دخول ياء النسب لان أحد الساكنين اللذين حذفت لام الكهامة لا لتقاءهما قبل ياء النسب وهو
 التونى نون زال بدخول ياء النسب لكن خلفه ياء النسب يسكون صدها فان قلت قد أعادوا ألف فتوى واه
 شخ عند النسب اليها بدل قبل الالف واو الياء الفاعم والواعم وجود ياء النسب وهذا هو الذى ذكره
 الشارح قلت لم يعيدوهما حقيقة وانما خطوهما لاجل مجيء الواو المتحركة فى المجامع لياء النسب دونهما
 ولا حاجة فى محوى الى حفظ الياء الأخيرة هذا ما ظهر لى هانفنا مل (قوله وتقلب الانا واوا) لوجوب كسر
 ما قبل ياء النسب والالف لا تقبل الحركة وتقلب الالف باء لاجتماع الكسرى والياء باآت كما سيئه عليه الشارح
 فى شرح قوله وحتم قلب ثالث بمن (قوله قال الجبرى وهذا الخود) أى لهدم توالى الياء باآت (قوله كما تقرون
 اموى) بضم الهزة نسبة الى أمية قبله لمن قرش وشذاموى بفتح الهزة اه شرح الشامية (قوله كما تقرون
 اموى) قال المرادى فى تنغيره نظر لان اميا شاذرا ما محى فهو وجه قوى اه وقد يقال التنغير به انما هو
 فى مجرد الهمة واجتماع اربع باآت (قوله قال المبرد وهو جود) قال لا فى لا اجمع حذفها بعد حذف على كلمة
 واحدة (قوله لاجتماع الساكنين) هاعلى هذا الوجه الياء والتونى (قوله فيجتمع اربع باآت الخ) أى
 اجتماعا جزا فتقوله لسكون الاولى الخ لتعليل محذوف أى جاز هذا الاجتماع لسكون الخ (قوله حانية) ومى

وحذف الزا ائذ من حذفت الاصلية (قوله رسكى) أى اوز بدوقوله اوطاوي لعله رفعه حكاية لرفع نفسه في
 تركيب سمع هو كذلك فيه (قوله الالف الجائز) بالجمع أى الجائز وضبطه الشاطبي بالجاء اهله أى الجائز
 اليه اربعة أحرف بان كان هو خامسا أو سادسا أو سائما (قوله أولانائب) لاحاجة الى ادخال اى النائيب
 في قوله والالف الجائز الخ لدخولها في قوله قبل ذلك وناه نائيب أو مدله لانتساب (قوله نحو جبرى) بمجاء همله
 فوحدة همله وهو افتراء وقال الزيدى الطويل الظاهر القصر الى جدين وألفه للاحاق بسقرجل (قوله
 وقيمبرى) مثال لما فيه اى التكثير وليست الالف للتأنيب اقوله لم يقرأه ولا للاحاق اذ ليس لهم اسم سداسى
 مجرد بل هو به انه اربعة الجرد خمسة كاسماتى كذا فى الفارضى ويبحث فيه بانهم الحق والسداسى المزبد
 كالحاق اقمس من ارحيم (قوله فتقول فيها مصطفي) قال المرادى قد ظهر أن قولهم مصطوى خطأ سم
 (قوله نحو معدى) استشكلهم بان معدى ليس نائيبا كما وسهله مالهى مقدمة مسكون الثاني فكيف يلحق
 نحو معدى على (قوله وشبهه ان كونها الخ) كذا خطه وفي بعض النسخ وهو ضعيف لان كونه الخ وعليه
 فاللام لتعليل مذهب يونس لا لضعف (قوله وسأى فى بيان الخ) أى فى قوله وحتم قلب ثالث بمن (قوله محى)
 هو داخل فى عبارة المصنف من حيث حذف خامسة غايه الامران فيه عملا آخر سم (قوله لاجتماع ثلاث
 باآت) لان الاصل محى اعل اهل قاض سم أى فاجتماعهم بحسب الاصل (قوله تشبه بازائدة) أى
 فى الصورة الفظية (قوله فنبلى) أى بعد حذف الياء الاولى (قوله فقلب ألفا) فتدبر محامى (قوله لها كنه)
 حال من الظاهر المستكن فى الظرف الثبوت (قوله فسقط عند دخول ياء النسب) استشكل سم بانهم محدوفة
 قبل النسب لا لتقاء الساكنين هي والتونى قال وكلام المبرد معه لسلامته من هذا فليتنا مل اه قال
 البعض وقد يقال التونى من حذف ياء النسب فتدبر الياء فيه كما ذكر اه وفيه ان ياء النسب سببانه كالنونين
 من هو داياء فكان ينبى للشارح ان يقول بدل قوله وبعد الخ واستحسوس الياء الساكنة التى هى لام
 الكهامة عند دخول ياء النسب لان أحد الساكنين اللذين حذفت لام الكهامة لا لتقاءهما قبل ياء النسب وهو
 التونى نون زال بدخول ياء النسب لكن خلفه ياء النسب يسكون صدها فان قلت قد أعادوا ألف فتوى واه
 شخ عند النسب اليها بدل قبل الالف واو الياء الفاعم والواعم وجود ياء النسب وهذا هو الذى ذكره
 الشارح قلت لم يعيدوهما حقيقة وانما خطوهما لاجل مجيء الواو المتحركة فى المجامع لياء النسب دونهما
 ولا حاجة فى محوى الى حفظ الياء الأخيرة هذا ما ظهر لى هانفنا مل (قوله وتقلب الانا واوا) لوجوب كسر
 ما قبل ياء النسب والالف لا تقبل الحركة وتقلب الالف باء لاجتماع الكسرى والياء باآت كما سيئه عليه الشارح
 فى شرح قوله وحتم قلب ثالث بمن (قوله قال الجبرى وهذا الخود) أى لهدم توالى الياء باآت (قوله كما تقرون
 اموى) بضم الهزة نسبة الى أمية قبله لمن قرش وشذاموى بفتح الهزة اه شرح الشامية (قوله كما تقرون
 اموى) قال المرادى فى تنغيره نظر لان اميا شاذرا ما محى فهو وجه قوى اه وقد يقال التنغير به انما هو
 فى مجرد الهمة واجتماع اربع باآت (قوله قال المبرد وهو جود) قال لا فى لا اجمع حذفها بعد حذف على كلمة
 واحدة (قوله لاجتماع الساكنين) هاعلى هذا الوجه الياء والتونى (قوله فيجتمع اربع باآت الخ) أى
 اجتماعا جزا فتقوله لسكون الاولى الخ لتعليل محذوف أى جاز هذا الاجتماع لسكون الخ (قوله حانية) ومى

وهو جود لا تخفى الياء الأخيرة لاجتماع ساكنين ووقوع خامسة فتصير على كسمى ثم ضم ياء النسب فتقول محى فيجتمع اربع
 باآت يسكون الاولى والثالثة (والخلف فى الياء) من المنقوص حال كون الياء (راعا الحق من قلب) فتقوله فى النسب الى قاض ضافى
 أجود من قاضى ومن القلب قوله فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا دراهم عند الحاقوى ولا نند
 جعل اسم الموضوع حانية ونسب قال السرافى والمروى فى الموضوع الذى ساء فيه الخمر طهارة لاء **تنبيه** ظاهر كلام المصنف ان
 القلب فى هذا ونحوه مطرد ذكر غيره ان القلب عند سيمويه من شواذ تغير النسب قبل ولم يسمع الا فى هذا البيت

(وهم قلب ثالث بمن) سواء كان باه متوص أو ألف مقصور نحوهم وفي فتمتول فبهما غوى وفشوى وانما قلبت الألف في قتي واوا أصلها الهاء كراهة اجتماع الكسرة والياء آت ١١٨ (وأول ذا القلب انفتاحا) أي أن ياء المتقوص اذا قلبت واوا فتح ما قبلها والتحقى أن

الفتح سابق للقلب وذلك أنه اذا ارد النسب الى شعوش ففتح عنه كما تفتح عين غروسيقا فاذا فعت القلب الياء ألفا لفتح كما وانفتح ما قبلها فبعضر شعبي مثل في تم قلب ألفه واوا كما قلب في قتي «وفعل» وفعل هبنا الفتح «وفعل» يعني أن المنسوب اليه اذا كان ثلاثيا مكسورا والعين واجب فتح هبته سواء كان مفتوحا الفاء كتمر أو مكسورا رها كابل أو معنوها كدئل فتقول فيها غمري وابي ودثي كراهة اجتماع الكسرة مع الياء وشدة قوتهم في النسب الى الصعي معني بكسر الفاء والعين وذلك أنهم كسروا الفاء انماها للعين ثم استعصبوا ذلك بعد النسب شذوذ «وتنبه» فهم من اقتصره على الثلاثي أن يزاو على الثلاثة مما قبل آخره كسيرة لاغير فاندرج في ذلك صورة الاولى ما كان على خمسة أحرف نحو جهرش * والثانية ما كان على أربعة أحرف مفرقات نحو جنبدل * والثالثة ما كان على أربعة وثانيه ساكن نحو قلب فالاولان لا يفرقان وأما الثالث فذهب وجهان اعرفهما انه لا يغير والاخر انه يفتح وقد جمع الفتح مع الكسرة في الثاني ورسمي وبشرقي

فاعلة من جنوب اذا عطفت كما تجعل البقرة للجامعة للشراب حانية عليهم كما نحو الام على بنها نقله شيخنا عن الشارح (قوله بمن) أي بعرض والجله نعت ثالث (قوله سواء كان باه مقصور أو ألف مقصور) يقي ما اذا كان ثالث الكلمة ما عدا ما قبلها كظي وطسبة فذهب سيمويه بالنسب اليه على حاله بالقلب فقال ظي ومذهب بونس والزجاج ففتح ما قبل الياء فتنقلب هي ألفا ثم قلبت الألف واوا فيقال ظيوي واخبا بول بعض العرب يروى ففتح الراء عنه الى قرينه كذا في الفارسي وقول البعض ظاهر كلام المصنف القلب فيما اذا كان الثاني ساكنا نظي لا يناسب حل الشارح كلام المصنف على المقصور والمقصور والذي في الجمع أن نحو ظي وغز ولا يذير انفتاحا وان الخلف في المؤنث بالياء كظية وغز فذهب سيمويه والتحليل أنه لا يغير أيضا بعد حذف التاء واقفهم ابن عصفور في الواوي ومذهب بونس والزجاج ففتح ما قبل الياء وقامها واوا في الثاني وفتح ما قبل الواوي في الواوي واقفهم ابن عصفور في الثاني وأن في نحو غابة عما قبله ياءه مد ألف ثلاثة أوجه عدم تغييره بعد حذف التاء وايدال الياء همزة وايدال همزة المد من الياء واوا وأوسطها أجودها وأن في نحو سقاية وحولنا وحولان ايدال الياء همزة لأن التاء والالف يحذفان فتتطوّر الياء وقيل ألف زائدة فتقلب همزة كاهو قاعدة بأب الابدال وايدال هذه همزة واوا وأما نحو ساوة فتبقى الواو فيه بحالها ولا تقلب همزة (قوله نحوهم) بكسر الميم كشعبي ليكون مثالا للمقصور وان كان رسمه بالياء في كثير من النسخ كما في ذلك (قوله) وأول ذا القلب أي صاحب القلب أي الحرف المقلوب ويحتمل أن اذا اشار به والقلب يعني المقلوب نعت اوبدل أو عطف بيان (قوله اذا قلبت واوا) أي يدره هان كانت محذوفة وقبلها الفاء مطلقا والشارح أطلق كالناظم القلب فمثل الواجب كما في الشهي والجاشركا في القاضي فتقول الشهي والقاضي بفتح ما قبل الواو كما يحصر به الفارسي (قوله والتحقى أن الفتح سابق للقلب) أي لاجله أي وكلام المصنف غير واف بذلك لانه انما يثبت به الحرف المقلوب للفتح وأما سبق الفتح على نفس القلب فسكرت عنه وان كان ظاهر قول الشارح أي أن ياء المقصور اذا قلبت واوا فتح ما قبلها أن عبارة المصنف تفيد سبق القلب على الفتح وانما قلنا ظاهر لا مكان حمل قوله اذا قلبت واوا على معنى اذا ر بدلتها واوا أعين أن قلب بالفضل أولا وهذا هو أبق القلب على معناه المصدرى نعمتا أو بدلا وما نمان ذا الاشارة لافاد سبق الفتح على نفس القلب لان المفعول الاول فاعل في المعنى فيكون كلامه مضر يحذف أن القلب بولي الفتح هكذا يعني بقوله هذا المثل وهو يعلم ما في كلام شيخنا والبعض (قوله شج) بالشين المهمة أي حزين (قوله ففتح هبته) تخفيفا وتوصلا الى القلب سم (قوله) وجب فتح هبته خالف في وجوبه ظاهر القزويني لجوز بقاء كسرة العين كما نقله عنه أبو حيان قاله في الجمع (قوله كراهة اجتماع الكسرة مع الياء) أي في الكسرة ليس الصادق بكسر تير كما في غري وثلاث كما في ابي ويره عليه أن هذا الاجتماع موجود في نحو جهرش وجندل وقال ابن هشام لثلاث على الكسرات على أكثر حروف الكلمة ومن ثم وجب بقاء الكسرة في نحو عليل وانما جازوا وجهان في قلب على ما ذكره والان الساكن منهم من يمتد به ومنهم من لا يمتد به فعلى الاول هو غير عليل وعلى الثاني هو غير لغزاه وهذا سالم عامر (قوله الى الصعي) هو في الأصل بفتح الصاد وكسر العين فكسر والفاء اتباعا للعين قبل النسب كما في الفارسي ثم استعصبوا كسرها بعد النسب كما في الشرح وعندنا فالمنسوب اليه الصعي بكسر الصاد والعين (قوله ثم استعصبوا ذلك) أي كسر الفاء والعين بعد النسب شذوذ وان القياس أن يفتحوا عنه فتفتح فاءه زوال سبب كسرها وهو اتباع كسر العين وليس اسم الاشارة رحا الى كسر الفاء فقط لا بمجرد ليس بشاذ (قوله جهرش) بفتح الميم وسكون المياء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعد هاشين بمهملة وهي الجوز الكبيرة والمراد الهجمة (قوله جندل) أي بضم الميم وفتح النون وكسر الدال وهو الموضع الذي يجتمع فيه الجواهر قاله في القاموس وسيأتي للشارح في التصريف جعله بفتح الميم فيكون فيه الوجهان (قوله)

في حذف الالف والتاء الا أنه سذكره فلو ادخلناه هنا لم في كلامه تكرار وأما نحو ضخمات ففيه الحذف
والقلب كما يأتي بي وأما من أعربه اعراب أصله الذي هو جمع المؤنث السالم في حذف الالف والتاء أيضا
ليكن لا لاجل التعديل المذكور بل لان علامة جمع التعميم تحذف عند النسب كما روى يقول تسمى بسكون
الميم كما هو متفق في قول الشارح سابقا وسك ما سمي به من ذلك الخ وما ذكر من التثنية في ظاهر وجه حذف
علامة جمع المؤنث السالم المسمى به على غير لغة سكانه أصله وبقاء علامة المثني وجمع المذكر السالم المسمى
بهما على غير لغة سكانه أصله ما قد تكرر (قوله وأما نحو ضخمات) أي مماثلة ما سكن وبقائه رابعة لافريق بين
الصفة كضخمات والاسم كضخمتان فتقول هندي وهندي كذا في الفارسي وبه يعلم ما في كلام شيخنا وبالعوض
من القصور (قوله في ألفه القلب) أي مع الفصل بالالف وبدونه فتقول ضخمواي وضخموي كما في حديث
(قوله والحذف) قال الفارسي وهو المختار (قوله وليس في ألف نحو مسلمات وسردقات) أي مما ألفه
خامسة فصاعدا سواء كان جمالا أم وصفا ومعلوم من نصدير الشارح كلامه في الجمع المؤنث بقوله ومن منع
صرف الجمع المؤنث أن فرض كلامه هنا في لغة من منع صرفه وإن وجب حذف الالف والتاء في نحو مسلمات
وسردقات على لغة من حكى أيضا كما قدم من قوله سابقا وحكى ما سمي به من ذلك على لغة الحكاية كذلك أم
فتقول على اللغتين مسلي وسرداق لا تسلك على اللغة الأولى تحذف التاء نحو مري مسلي وسرداق مجري فمري
ومستغنى في حذف الالف وعلى الثانية تحذف الالف والتاء لان علامة جمع التعميم تحذف عند النسب
كذا في الفارسي فلم أن نحو مرات مما ألفه رابعة وثانية معرك كضخمات وسردقات مما ألفه خامسة
فصاعدا في وجوب حذف الالف والتاء وإن أوهم تغييره أسلوب التعبير خلافه (قوله اثني وثنوي) أي بالرد
إلى المفرد المقدّر ليكن الأول نسب إليه على لفظه ببقاء همة الوصل وعدم رد اللام لأن همة الوصل عوض
عنها والثاني نسب إليه على أصله لأن أصل اثنين المقدّر ثنوي وتحذف ما قبله من قول الشارح في شرح قول
المنصف وأجبر رد الهمزة إلى ما حذف لامة وعوض عنها همة الوصل جاز أن يجبر وتحذف
الهمزة وإن لا يجبر وتستعجب فتقول في ابن وأسم واست بنوي وموسى وسهمي على الأول وأبني وأسمي وأسمي
على الثاني أم فلم يطلان ما نقله شيخنا والبعض عن سم وأقصره من أنه أناسي بأثنان قبل اثني
اعتبارا باللفظ وما ذاك لم يسم به قبل تنوي رد الالف إلى أصله ثم ما ذكره الشارح من أنه يقال اثني أو ثنوي أقصا هو في
النسب إلى اثنيان غير مسمى به أو مسمى به على لغة سكانه بما قبل التسمية أما المسمى به على غير لغة الحكاية من
أجرائه مجري حمدان أو سرحان فيقال اثنيان بلزوم الالف والنون هذه ما تقتضي قول الشارح وحكم ما لحق بالثني
والنحوح نصيحا حكمهما (قوله والى عشر من عشرى) أي سواء كان المنسوب إليه الذي هو عشر وعشر من غير مسمى به
أو مسمى به لكن على لغة سكانه ما قبل التسمية أما هو على غير لغة الحكاية من بقية الأو حه المقدمة في المسمى
بالجمع الحقيقي فيقال إلى عشر بنى باروم الباء والنون عند من يجري المسمى به مجري غيلان وعشرون في بلزوم
لو والنون عند من يجري به مجري هرون أو عربون أو بازمه الوأو وفتح النون هذه ما تقتضي قول الشارح وحكم
ما لحق بالثني والنحوح نصيحا حكمهما (قوله والى أولات أولى) قد يقال هلا قبل أولى لان الالف أما زائدة
كأناه ولا الكامة محذوفة والأصل أوليات كقيل فترد اللام وقلب الفاء واو واعند النسب إليه وتحذف
الالف والتاء الميزبان كسائر الجوع بهما المحذوفة اللام لافريق في ذلك على هذا الوجه بين أن نسب إليه قبل
التسمية به أو بعد على لغة الحكاية وهو ظاهر أو على لغة منع الصرف لانك ترد اللام وتحذف تاء التانيث ثم
الالف اجراء على مجري ألف جزى كاسق في الجمع أو منقلبه عن اللام والأصل الة كقيل أيضا بل رجع على
الأول لضعف بيان أولات عليه جمع حقيقي والمقرانه ملحق فتقلب الفاء واو واعند النسب وتحذف التاء لافريق
في ذلك على هذا الوجه أيضا بين أن نسب إليه قبل التسمية به أو بعد على لغة الحكاية أو منع الصرف لانه
على هذا الوجه ككتاة نعم يظهر على الوجه الأول جواز أولى أيضا لجواز عدم رد اللام التي لم ترد في تنبيهه وجمع
و يصدق على لام أولات على الأول أنها لم ترد في تنبيهه أو جمع هكذا ينبغي تقرر هذا الجمل ومعه يعلم خلل تقرير

وأما نحو ضخمات في
ألفه القلب والحذف
لأنها كالف حبل وليس
في ألف نحو مسلمات
وسردقات الالحذف
وحكم ما لحق بالثني
والنحوح نصيحا حكمهما
فتقول في النسب إلى
اثنيان اثني وثنوي والى
عشرين عشرى والى
أولات أولى
(وثالث من نحو مطيب
حذف)

أي اذا وقع قبل الحرف المكسور والاحل باء التنباء مكسورة مدغم فيها مثلاً احذف التاء المكسورة فتقول في طب طب وطى وفي ميت مي
 كرامة اجتماع الباء الآت والمكسورة (وشد) في النسب الى طى (طائى) مقولاً بالالف) اذ قياسه طى يسكون الباء كطى فقاموها بالفاعلى غير
 قياس لانها سكتة ولا تقلب الف بالاء المتحركة فان كانت الباء مفردة نحو قول اوشددة ١٢١ مفتوحة نحو هيج اوفصل وينها وبين

الحواشي لا ايراد واصل ما جازاه عنه فبذلك الموفق (قوله اذا وقع الخ) حاصله ان الشرط ثلاثة تكون
 الباء مفردة كونها مكسورة كونها متصلة بالحرف الاخير (قوله احذف المكسور) وهي الباء الثانية
 (قوله في طب الخ) مثل عثالين اشارة الى انه لا فرق بين ان تكون الباء المكسورة اصلية كفى طب أو
 منقلبة عن أصل كفى ميت (قوله كرامة اجتماع الباء الآت والمكسورة) اللفظ اذ فيه كسر ثان وعارة
 الفارضى لاجتماع كسرتين واربعاً آت (قوله فان كانت الباء مفردة) محترز قوله مدغم فيها مثلها وقوله
 اوشددة مفتوحة محترز قوله مكسورة وقوله اوفصل الخ محترز قوله قبل الحرف المكسور نفسه لف ونشر
 مشوش (قوله نحو مغيل) ضبطه سم بضم الميم وسكون الغين المجعولة وكسر القصة امة فاعل من أغلقت
 المراءاة لها ارضته وهي توفى ارومى حامل روى القاموس ما يشبه له وبؤده مفتوحة والى الفصدية فيكون
 عدم اعلاله كقم ومين سباعاً (قوله نحو هيج) هاء الاعلام المتاعى مضمرة قبل الضم المانهم (قوله نحو
 مهيم) لا يقال اجتمع ثلاث باآت لم تحذف احداهما فيقف ما تقدمه لا تقول ذلك اذا جتمع مطر فاحقة
 أو حكا سم (قوله تصغير ميم) اوفصغر ميم ومن مزم الرح اذ هز رأسه من الذماس اوفصغر ميم
 اسم فاعل من هه الحب اذ جعله هاءاً تصرخ (قوله من هلم اذاعطش) اومن هلم على وجهه اذ اذهب
 من شدة العطش تصرخ (قوله ادخل في الطلاق النظم) أى نحو طب حيث لم يقده يكون باء متصلة أو
 عارضة بسبب تصغير متلا ولا بنافى الخ قول ثالث لما ذكر من ان الباء لا تقع في طب (قوله وقد
 نص على ذلك جماعة) فلا يشترط كون هذه الباء مخدرة بالثانية بل الرابعة كما ذكرنا في الفارضى
 ونقله عن غير واحد كان عيسى في شرح التسهيل يقول المصنف وثالث ليس بتيسر بل بان للواقع في
 طب اذ الواقع ان الباء في طب ثالثة وان وقعت في بعض صور نحو ما يستعمل كغزير واليه يشير قول
 الشارح ادخل في الطلاق النظم ولو قال المصنف

و نحو ثالث اطب حذف هـ كان اوفى المراد (قوله ايم) هومن لا زوج لها ومن لا امرأه له كمال القاموس
 (قوله ايم يبق ما يدل عليها) أى فينبس بالنسب الى ايم يسكون الباء في هذا التعليل في الحقيقة بمعنى التعليل
 الثاني لان ما حذف منه محط العلة وهو ما يرتب على عدم الالة على حذف الباء من الالتباس المذكور
 اعترضه بعضهم بعدم الوضوح (قوله ولو عل بالالتباس الخ) برده عليه انه موجود في سبق التحذف نفسه الى
 ميت بالتشديد بالالتباس بالنسب الى ميت بالتحذف على ان سم حصل الا لازم في ايم يسكون الباء اجالا
 لا بالاسفار لرد على مقتضى الطلاق يسويه وقد بناه في قه فنامل (قوله الى ايم) ففتح الميم وسكون القصة
 مصدر ايم بعد الهزة كجاء أى صار ايم بالتشديد (قوله وقيل في خيلة التزم) ذكر الشيخ خلاص كلامه في فعلية
 وقيله يعمو من الصرف للعلية على الوزن وانت انت كقافيه في نظيرها فعلية (قوله حذفوا نالما لانت
 اولاً) أى لانهم اتخامعوا بالنسب (قوله في حذفوا الباء) أى فرقاً بين المؤنث والمذكر كحذفى وشرفى في
 النسب الى حنيفة وشرف كاسمى في ولم يسكون الا لالمؤنث حذفته نالما لانت في النسب لحذفت الباء
 تبعاً لها اى قارضى ويقال مثل هذا في حذف الباء فعلية نعم الفاء فان قلت هذا مقتضى لا قاما فاعل وقيل
 الممثل الا لم حذف قلت اجتمع مع هذا مقتضى ما وقع وهو اجتماع اربع باآت كاسمى فلذا حذفوا الباء
 تعلياً لما بين ولما لم يحذفوا في نحو طولة وجلبيلة (قوله فقلوا الكسر فها) أى لا لتأتوا كسر ثان وباء
 النسب (قوله في سلمية) يعنى سلمية الازد اما سلمية غير الازد فقال سلمى على القياس تصرخ (قوله معرباً) حال
 سن ضمير بشكم (قوله بلوك لسانه) لالا التثنية في عكسك عني (قوله فان هذه الكلمات) خبر عن قولهم
 والعائد محذوف أى فيه (قوله واشتدعه قولهم عدى وحذى) أى بعض العين والميم في بني عيسى قد وجده

١٦ - (صبان) - رابع - الذى يشكلم باصل طبعه معرباً قال الشاعر ولست بنحوى بلوك لسانه •
 ولكن سلبى أقول فاعرب فان هذه الكلمات جاءت ثالثة لثنية على الأصل المرفوض واشتدعه قولهم عدى وحذى بالضم في بني
 عبيدة بن جديعه (تنبية) الخى منيويه فعلة بفعلة جميع الالام كانا ومعتلوا فتقول في الباء الى فى رقة وغرقة

فرقوه وروى بوجه في ذلك قول العرب في التسمية شروا شئني وهذا عند العرب من الشاذ لا يقياس عليه بل يشول في كل ما سواه من فعولة
 فنقول كما يقول الجميع في قول بعضهم كان كسولاً أو معتلاً كعدوا لا يقال فيهما اتفاقاً الأسولي وعدوى وأغافس سيومى على شئني ولم يسمع
 في ذلك غيره لأنه لم يرد ما يجازاه (وقيل في فعلة حتم) أي حتم في النسبة إلى فعلة حذف الباء والياء أيضاً كقولهم في النسب إلى جوهنة جهني
 والقرى بظنة قرطلي والى منة منى حذفوا ناء التانيث ثم حذفوا الباء وشذ عن ذلك قولهم في ردية ردي وفي خزنة خزني وفي خزنة خزني
 أسماء البصرة في تبيينه الأول ١٢٢ لوسى باسم شذ العرب في النسب إليه لم ينسب إليه الأعلى ما يقتضيه القياس والثاني ما تقدم

أى في نحو ما وانما كان أشد مما قبله قال المرادى لأن ما تقدم رجوع إلى أصل مرفوض وأما الضم فلا وجه له
 (قوله فرق) أى بفتح الراء أو عدوى أى بفتح الدال كما صرح بذلك الفارسي وعبارته إذا نسب إلى اسم فسهوا
 رابعة فصاعداً أقامها حتمه حذف الواو فتقول في النسب إلى مرمرة ومحدودة ومحي وقحدي فإن كانت الواو تانيثة
 وقبلها ضم فحذف كذلك عند سيبويه كقوله وعدوى في فرقة وعدوى بفتح عين الكلمة كما يقال حنفي في
 حنيفة اه مع بعض حذف فعلى مذهب سيبويه بفتار في النسب إلى عدوة النسب إلى عدو لأن النسب إلى
 عدو باتفاق كما يأتي عدوى بضم الدال وتشديد الواو (قوله شروا) حى من الهاء اه خالد (قوله كسول) في
 القاموس وسلول نخذه من قيس وهم بنو مرة بن مصعبه وسلول أهم (قوله ولم يسمع) أى سيبويه والجملة
 حالية (قوله في ردية) أى في النسب إلى ردية وهي امرأة السهمري كما ياتى في قومان الرماح (قوله شرطان) في
 التصريح أن عدم اعتلال العين بمعنى إذا كانت اللام مضممة ليس شرطاً في فعلة بل انضم لأن حرف العلة إذا انضم
 ما قبله لا ينتقل الغلاف بل المخذوز يعني كثرة التغيير مع اللبس كما سيباني (قوله عدم التصغير) خرج نحو
 جلية وقيل معاً عنه ولأهم من جنس حرف واحد وقوله وعدم اعتلال العين الخ خرج نحو طولة (قوله واللام
 مضممة) الجلية حالية فلو كانت اللام معتلة لم يؤثر اعتلال العين فتقول في النسب إلى طولة به وجبة طووى وحيدوى
 كما قاله اللسانى وسباني في الشرح (قوله وسباني في التنية الخ) أى في قوله وتقول الخ (قوله محل لام) أى
 معتلها وقوله من التانيث أى من مواضعها محل من محل لام أو من ضمير في عرب الخ (قوله في حذف الباء) أى
 الزائدة وقبل الأخرى وأوابديل أمثلتها الآتية مع (قوله وظاهر كلامه أن هذا إلحاق واجب) ولم يقل
 الواو في المنسوب هنا الفاعل أنها تحركت وانفتحت ما قبلها الثلاثى اتوال إعلان على الكلمة الواحدة أولان الباء
 المتددة تكلف الاعلال كما سباني في التصريف طارضى (قوله فيما) أى في فعل وفعل (قوله وهو) أى عدي
 انقل من قصي (قوله قال معهم الخ) هو الراجح (قوله يجب فيه) الأنياب قال أبوحيان وعلة ذلك أنه اجتمع
 ثلاث آيات التصغير والياء المنقلبة عن الألف والياء المنقلبة عن لام الكلمة فحذفت الياء المنقلبة عن
 الألف وهي الوصل على بعضي تخفيفها والفاء فها لا يخل بينها التصغير كما لا يخفى وأدعت الباء التصغير في الباء
 الأخيرة بقي كسرى كما في فإذا اخذت باء النسبة قبل كسرى ولا يجوز أن تحذف إحدى الياءين الباقيتين لأنك
 إذا حذفت باء التصغير لم يجرز لها المعنى والمعنى باق وان حذفت الباء الأخيرة لم يجرز ما قبله من قوال إعلان لأنه
 قد حذفت الياء المنقلبة عن ألف كصاع مع ما يلزم عليه من تحريك باء التصغير وهي لا تحرك فلذلك التزم فيه
 الانتقال قال وما كان مثل الكساء مضمراً نسب إليه فانه لا يحذف أصله سيبوي (قوله وأجاز) بعضهم
 كسوى) أى يحذف ياء التصغير وقبل الثانية أنام قلبها واء الخ هذا ضيف (قوله فيما) أى في فعل وفعل
 (قوله قوريم) بياض وقوله قوريم بياض لغاف وقوله ملجى مجاهولة وقوله الهون قال شيخنا السيد بعض الهاء كما
 يفهم من القاموس (قوله فتم كنانة) أى فتم الذين هم من كنانة وكذا يقال فيما بعد (قوله ليسر قوا الخ)
 هذا الفرق كنظيره الألفي حكمه بعد الوقوع لأعله واللام بعد ذواتها لا تعدو وحذفوا كلبوا حداً تعدد
 وكلاهما متفق كما في خذ من أمثلة الشارح (قوله أسعد) يصح قراءته بصيغة الماضي المبني للجهرول أى

من أنه يقال في فعلة
 فعل وفي فعلة فعله
 شرطان عدم التصغير
 وعدم اعتلال العين
 واللام مضممة وسباني
 التنية على هذين
 الشرطين وهما متيران
 أيضاً في فعلة على رأى
 سيبويه (والحقواصل
 لا عرباً) من التانيث (من
 التانيث) أى فعلة وفعلة
 (عالتا أوليا) منها في
 حذف الباء وفتح ما قبلها
 أن كان مكسوراً فاقوا في
 التنب إلى عدى وقصى
 عدوى وقصى كما قالوا
 في النسب إلى غنينة
 وأمية غنوى وأموى
 وظاهر كلامه أن هذا
 الإلحاق واجب وقد
 صرح بذلك في الكافية
 وصرح به أيضاً ولده
 وذكر بعضهم فيما
 وجه حذف كمال
 والأنياب نحو وقصى
 وعدوى وهو أثقل لكثرة
 الدال وتناول كلامه
 فهو كسوى تصغير كساء
 وفيه وجهان قال بعضهم
 يجب فيه الأنياب فيقال

فيه كسرى بانه من متشدتين وأجاز بعضهم كسوى فان كما يصحى اللام الطرد
 فيها عدم الحذف كقولهم فعيل وعقيل وعقيل وعقيل على هذا مذهب سيبويه وهو مفهوم قوله لم يلزم ذهب المبرد إلى جواز الحذف فيها
 فالوجهان متقدمان قياساً على ما سمع من ذلك ومن السعوى الحذف كقولهم تنقن وقولهم في سلى وفي قوم قومي وفي قرش
 قرشى وفي سبيل سبيل وفي قيم كنانة قمي لفرقاينه وبين قيمي في قيمي قيمي وفي ملجى خزاه على لفرقاينه وبين ملجى في ملجى
 عمر وبين ربيعة وعلج من الهون بن خزيمة ووافى السرياني المبرد وقال الحذف في هذا خارج عن الشذوذ وهو كثير جداً في لغة أهل الحجاز قبل
 وتسمية المبرد بن فصيل فعيل ليست بحيدة لا مع الحذف في فصيل كثير ولم يسمع في فعل إلا في تنقن في لفرقى بينهما لكان أسعداً بالنظر

سعد

(يجمعوا) أي لم يجمعوا (ما كان) من فصيلة معتل العين يجمع اللام (كالطويلة) أي مما هو يجمع اللام فقال طوبى لآلهم لو حذروا السبلة
وقالوا طوبى لآلهم لو أنقلبوا أو تحركوا ما بعدوا أو افتتحوا ما قبلها أو الحق بفصلة في ذلك فبصلة بالضم من تحوّلوا من قولهم برزوا فقالوا برزوا
ولو برزوا لم يبقوا ولو برزوا لم يبقوا ولو برزوا لم يبقوا ولو برزوا لم يبقوا ولو برزوا لم يبقوا ولو برزوا لم يبقوا ولو برزوا لم يبقوا ولو برزوا لم يبقوا
تعدوا (ما كان) من قبيلة رفعية مضاعفا (كالجيلة) أو أقاليمه فقالوا جيل وجيل ولم يبقوا أو جيلي ١٢٣ وقلي كراهة اجتماع اللتين

سوءه وبصعته أفهل التفصيل (قوله) كالطويلة وهكذا ما كان كالجيلة وظاهر أن مجرد ما كان كذلك اه
سم أي لانه ما خرج بقوله مع لأم (قوله) أي مما هو يجمع اللام هذا مكرر مع قوله قريه يجمع اللام (قوله)
(لم قلب الواو ألفا) فذكر التكرار مع الهمزة ولم يقلوا لأم الاستعقال قاله الجارودي تصريح (قوله) وألحق
بفصلة في ذلك فبصلة (هذا يخالف ما مر من التصريح ونقطة) من عن السبوطي من اختصاص شرط صحة العين
إذا كانت اللام يجمعه بفصلة وقوله دون فبصلة بالضم لأن التعليل المتقدم لا يأتي فيه لأن حرف العلة إذا انضم
ما قبله لا قلب الالف لأم المذكور لكن ما في الشرح هو ما وافق لما في الجمع (قوله) أنت كذا في النسخ ولم
أجد في القاموس أن لو برزوا فبصلة ولو برزوا فبصلة أنت كذا في النسخ ولم أجد في القاموس أن لو برزوا فبصلة
البعض قوله لنت واحدنا لاني يحتاج لنقل جميع (قوله) والطويلة (قوله) كذا في بعض النسخ ولم أجد في
القاموس والذي فيه أن الطويلة اسم لوجه مخصوصه (قوله) فانه يقال فبصلة ما طوبى وحيوى) فمما في
الكلام على شرح قوله المصنف وهو حاشي الخ عليه علم قلب حرف العلة فيما الفاعل تحركه أو افتتح ما قبله (قوله)
كراهة اجتماع اللتين لما فيه من التثنية مع عدم الادغام لأن الادغام فيما ذكر مجتمع لا توزن الأول فعل
بفصتين وهو واجب اللف كلب والثاني فعل بضم فتحة وهو واجب اللف أيضا كصيف جمع صفة (قوله) لما
ذكر (أي من لزوم قلب الواو ألفا بالنسبة لقولي كراهة اجتماع اللتين بالنسبة لعمري ولا شك في تقدم ذكر
اللزوم والكراهة المذكورين وإن كان اللزوم فيما سبق مرتب على حذف الواو عن الالف وحذف الواو فعمل
البعض التقدير لنظير ما ذكر غير محتاج إليه (قوله) سأل بالبناء الفاعل أي يعطى فاما مقول ثان أو بالبناء
للفاعل أي يصيب فاما مقوله (قوله) فلبت الواو) تكون الهمزة تنقل من الواو ولم قلب بالالف لاجتماع ثلاث
يا أت مع الكسرة تصريح ومن العرب من قرأه الهمزة قال في التوضيح وذلك قليل ردي اه (مع) (قوله)
سلمت أي من القلب لغتوا بما صالتا (قوله) في قراءة بعضهم الفاق وتشد بالراء مع المذلتسلك كما في المختار
(قوله) وفي الأحسن منهما ما سبق من أن القلب أولى فيما ألهمه الإلحاق كلبوا وحيوى والتصحيح أولى فيما أمرته
بدل من أصل كحياتى وكسأتى (قوله) تتبين صلاتها) فتقول في النسب إلى قرائن (قوله) الوجهين أي
التصحيح والقلب الواو (قوله) إذ لم تكن الهمزة لتأنيث) بأن كانت لأم الكلمة كأي الأمثلة فإن مما عفا قال
بافتح حراء عال بالكسر وقيامه نعال بالضم من كل من حراء وقيامه المد والقصر والتشديد كبير باعتبار
المكساة. صرف والتأنيث باعتبار البقعة ففتح من الصرف (قوله) إذا أردت البقعة) راجع الأخير من فقط
وأما الهاء فليس فيها إلا التأنيث كما يؤخذ من اقتصاره على الأخير من قوله وإن جعلت الخ (قوله) كانا
كرءاء وكساه) فيجوز فيه التصحيح والقلب الواو والتصحيح أجود كما تقدم وجبته فلا معنى لهذا التفصيل إذ
لا فرق بين أن يكون مؤنثين أو مؤنث من (قوله) إذ أنسبت إلى ما الخ) كالابن هشام إذ أنسبت إلى ما
نسب إليه كما ينسب إلى كساه فتقول ما في وماوى لأن الهمزة يدل غاية ما فيه أن المبدل عنه مختلف فيه ما هو في
كساه أو وى في ما هاء لأن أصله موه اه يس أي فاطمى ابن هشام جواز الوجهين. فصل الشارح بن
ما قبل التسمية فيعين القلب وقواعلى ما جمع وما يبداه فيجوز الوجهين (قوله) ولاداته) بفتح الهمزة أى لته
(قوله) على القياس أي قياس ما مرته بدل من أصل من جواز الوجهين (قوله) وأنسب أصدر الخ) بقى أنهم

شرح الكافية أن الأصلية تتعين مسلماتها وصرح بذلك الشارح فقال وإن كانت أصلا غير بدلو وجب أن تسلم ودكر في التسهيل
فيها الوجهين وقال أجودها التصحيح * الثاني إذ لم تكن الهمزة لتأنيث ولكن الاسم مؤنث نحو أسماء حراء وقيامه إذا أردت البقعة
فيه وجهان القلب والبقاء وهو الأجود لفرق بينه وبين جمره لأن جعلت حراء وقامه من كثرنا كراءه كساه الثالث إذ أنسبت إلى ما ه
وشاء فاسمع قلب الهمزة أو أو نحو ماوى وشاوى ومنه قوله لا تنفع الشاوى فيها شاة * ولا جاره ولاداته فلو سلم على وشاء لم يرد في
النسب إليه على القياس فليس ما في وماوى وشاوى شاة (وأنسب أصدر) ماسى به من (جاء) وهو المركب الابتدائي نحو برى غيره لا

إلى كتنسب منه نوله
 • فاصبحت كتنسب واصبحت
 عاجنا • والقباس
 كوني (و) انساب إلى
 (صدرها • ركب مزجا)
 نحو بعلبك وحضرموت
 فتقول بعلبي وحضرمي
 وهذا الوجه مقسب اتفاقا
 ووراءه أربعة أوجه
 الأول أن ينسب إلى جرمه
 نحو بكى أجاز الجرمي
 وحده ولا يجيز غيره
 • الثاني أن ينسب إليها
 معانز الأتركيبها معا
 نحو بعلبي بكى أجازهم
 منهم أرباحهم قيسا
 على قوله تزوجها رامية
 هرمية • الثالث أن
 ينسب إلى مجموع المركب
 نحو بعلبي الرابع أن
 ينسب من جزأ المركب
 أسم على فلفل ونسب
 نحو حضرمي وهذا
 الوجهان شاذان لا قياس
 عليهما • • تنبيهان •
 الأول حكم لولا وحيشا
 مسمى بهما حكم المركب
 الاسنادي في النسب
 اليهما فتقول لوي
 بالتحفيف وحيشي وحكم
 نحو خمسة عشر حكم
 المركب المزجي فتقول
 خسي • الثاني قوله
 وانسب لصدره لجة أحود
 من قوله في التمهيل
 ويحذف لها معنى ماء
 القسب يحذف المركب لأنه
 لا يقتصر في الحذف على

قالوا الرمي به اسم ومنه قول قائم بحسب الواسل وبني معه وله بحاله وأنه لوسمي بتابع
 ومتبع نحو رجل عاقل أعرب الأول وتبعه الثاني في أعربا وسكنوا فيما عجلت عن بيان النسبة إليهما لا يبعد
 أن ينسب إلى الجزء الأول منهما كما في الجملة والمركب المزجي وقالوا الرمي بإطاف ومطرف نحو زيد أوم زيد
 حكى فانظر كيف النسبة إليه سم باختصار (قوله وأجاز الجرمي الخ) وأجاز أرباح السجبة في النسب اليهما
 معاقيل نابط شري كما أجاز في المزجي والعدي كذا في الجمع قال سم انظر أرم منفي كل منهما ما يثبت
 المنسوب إلى نابط شرال أن الأول منصوب إلى نابط والثاني إلى شرا وحديثهما مترادفان فلول هذا نابط
 شري قول كل منهما ما خبرا أو خبرا أحدهما والثاني تأكيده ويحتمل أن مجموعه ما هو المنسوب إلى نابط شرا
 لا كل منهما فيكونان خبرا واحدا كما في هذا ملحاض فلراجع له وباز على الاحتمال الأخير وقوعه
 النسب حشا واما ذكر جرمي في النسب إلى جزأ المزجي والعدي معا (قوله كتنسب) سمي الشيخ الكبير
 بذلك لذكر قوله كنت وكنت والماجن الذي يعتمد على ظهر أصابع يديه عند قيامه من الكبر (قوله نسبه
 إلى كتنسب) أي إلى هذه اللفظ وما قصد لفظه بصبر على نفسه فصيح كونه من أفراد ما سمي به من جملة كما هو
 موضوع المسئلة (قوله والقباس كوني) يضم الكسبان المنقول إليهما الواو بعد نقل الفعل عند إرادة أسناده
 إلى ضمير الرفع المحرك من فعل بالفتح وزن كان الصلة إلى فعل بالضم وإنما كان القياس كونها بالواو لوزن
 سبب حذفها وهو أن لا تقاها كما سمع النون المسكنة لا اتصال ضمير الرفع المحرك به (قوله مزجا) أي تركيب
 مزج أحواله كونها مركب مجزأ (قوله فتقول بعلبي) وتقول في هذا كبر بسعدى ومعدوى لأنه كفاض وبني
 أن يكون الراجح هنا الحذف كما نذكر يا (قوله وهذا الوجه مقسب اتفاقا) قد يشعر هذا مع قوله الآتي
 وهذا الوجهان شاذان الخ بيان الوجهين الأولين من الأربعة مختلف في شذوذهما وقباصيتهما لا برهان
 قياسيهما أيضا وان ادعى ذلك خصما والبعض (قوله رامية هرمية) نسبة إلى رام هرمي بلدة بني خوسرستان
 (قوله حكم لولا وحيشا) أي ونحوهما كما هو أيضا في قوله في النسب اليهما مع ما سبق بقوله حكم لولا وحيشا
 فكان الأحسن تقديمه على قوله حكم المركب الاسنادي (قوله بالتحفيف) أي تخفيف الواو ولا ينافي هذا قوله
 الآتي وضاعف الثاني من ثنائي لأن المراد بالثاني فيه الثاني وضاعف كما صرح به الشارح ثم والمنسوب إليه
 هنا رامية وضاعف وصبر ورته هنا ثانيا ليعرض له عند النسب (قوله وحكم نحو خمسة عشر) أي مسمى به نقله
 شيخنا عن ابن عازي وفي الفارسي ما يقتضي الإطلاق وقوله حكم المركب المزجي أي حكم رامية أفراد المركب
 المزجي ووافق ما في المراد من أن العددي من المزجي (قوله فتقول خسي) أي واصل البس بالنسبة إلى
 خمسة وخمس لانهم لا يراهم إلا بالبس في هذه الباب كما ستعرفه (قوله وانسب لثاني الخ) شروع في النسب
 إلى المركب الإضافي وبعبارة التمهيل مع شرحه للامتنع ويحذف لها صدرها مضافان تعرف بالثاني تحقيقا
 كما في الزبير وابن عمر فتقول زبير وعمرى أوتقدرا كما في بكر وأبي حفص حيث لا بكر ولا حفص والأفهما
 من القسم الأول فتقول بكرى وحفصى والإيتعرف بالثاني لا يقتضي لا يتقدرا بفقره أي فيحذف لها محجزه
 وينسب إلى صدره وذلك مثل امرئ القيس فتقول امرئ في ورثي لأنه لم يتعرف صدره بفقره فلم يسبق له إضافة
 قبل استعماله علما وقد يحذف صدره خوف البس أي لاجل خوف البس كالنسبة إلى عبد القيس وعبد الأشمل
 وبعد منافع فأنهم قالوا في ذلك قيسى وأشئني ومنا في ومرا المصغرا بالمضاف ما كان علما أو غالبا لا مثل غلام
 زيد بالبس علماته تنسب فيه إلى غلام وإلى زيد فيكون من قبيل النسبة إلى المفرد لا إلى المضاف إذ ليس للمجموع
 معنى مفرد ينسب إليه بخلاف ابن الزبير ونحوه كذا قال الشارح اه يعني المراد (قوله أبواب) بنقل حركة
 من زتاب إلى الواو أي أيام قال السيبوطي في التمهيل وهو يلحق بما ذكره المبدوعين إذ قلنا أنه كنية أو لأم
 أمر ذكره اه ثم رأيت محظ بعض الأفاضل عن تصريح الشاطبي فيقال في النسب إلى بنت غيلان غيلاني
 (قوله أو ماله) أي أو مسمى أو باعتبارها التعمير في النسبة إلى العلية بالثنية (قوله هذا الأخير من عطف العام

على
 الجوز بل يحذف ما زاد على الصدر فلا سميت
 يخرج اليزم بيقولت جرمي (و) النسب (ثان) معا مضافا بعد وأقرب أبواب ما هو ماله التعمير في النسب بالثاني (وجب) هذا الأخير من عطف العام

على الخاص أي يجب أن يكون النسب إلى الجزء الثاني من المركب الإضافي في ثلاثة مواضع ذكر منها في هذا البيت موضعين ومن ذكر الثالث
الاول أن تكون الإضافية كنية كاني بكر وام كثرهم والثاني أن يكون الاول عالما بالقاسية كابن عباس وابن الزبير فتقول بكرى وكثيرى
وعباسى وزبيرى ونفسه كان الحسن أن يقول اضافته من الكنى أو اشترهصة فها غلبة ١٢٥ كابن عمر لان عبارة فهم ان ماله

التعريف الثاني قسم
برأيه فقول نحو غلام
زيد وليس كذلك قال في
شرح الكافية وإذا كان
الذي ينسب إليه مضافا
وكان معرفا صدره بجزء
أو كان كنية حذف
صدره ونسب إلى الجزء
ذكوا قال في الزبير
زبيرى وفي ابن بكر
هذا كلامه وكذلك قال
الشارح إلا أنه زاد في المثل
غلام زيد على هذا القول
النظم وأما التعريف
بالتالي من عطف العام
على الخاص لا اندراج
المصدرين إليه وهو
تمثيل فاسد لأنهم يفتنون
بالمضاف هنا كما علمنا
أوجابا لا مثل غلام زيد
فانه ليس لمجموعه معنى
مفرد ينسب إليه بل يجوز
أن ينسب إلى غلام وإلى
زيد ويكون ذلك من
قبيل النسب إلى المفرد
لأنه المضاف وإن أراد
غلام زيد مجعولا على
فليس من قبيل ما تعرف
فيه الاول بالتالي بل هو
من قبيل ما ينسب إلى
صدره ما لم يخف ليس
(فيما سوى هذا) المذكور
أنه ينسب فيه إلى الجزء
الثاني من المركب الإضافي
(انسان الاول) منهم

على الخاص أي أشعوله الابن والاب وغيرهما من كل ما يتصرف بالإضافة والمناسب لعدم ارتفاعه فيما به
كونه من عطف العام على الخاص اسقاط هذا الكلام هنا كما في كثير من النسخ ولعل ذكره في نسخ أخرى
بحار القاسية مشى عليه ابن النظم بقوله ان عطف العام على الخاص انما يكون بالاول (قوله) الاول أن
تكون الإضافية كنية أي المصنف ذكر هذا بقوله أو اب وقوله والثاني أن يكون الاول الخ أي والمصنف
ذكر هذا بقوله إضافة مدعوية بآب وقوله وأما الخ فالمراد منه ما واحد على ما قاله شيخنا وسأقي ما فيه وفي
كلامه مسامحة اذا كنية والعم بالقلبة المركب الإضافي بالإضافة ولا الاول وحده (قوله) لان عبارة فهم
الخ) ولأنه المستصر يخفى في المراد بالإضافة المدعوية بالاب أو الأب كذا البيت (قوله) قسم رأسه أي مغازير
الكنية وأما العطف المدعوي بالاب المدعوي بالاب العطف خصوصاً ما يقتضى المقابلة (قوله) فعل نحو غلام زيد أعلن أن
كونه قسماً رأسه صادق بأن يكون عالماً بما فعل نحو غلام زيد بالإضافة المدعوية بآب وصادق بأن يكون
مما ينشأ عنه جميع ما فعل المدعوي بآب وأما أمرادته بعض لا مثل نحو غلام زيد وحيد فتفريع
الشارح الشعول المدعوي كونه قسماً رأسه لا يخلو من فطر (قوله) وابس كذلك أي اابس قسماً رأسه
بل المراد منه خصوص العلم الغالب المدعوي بالاب لأن العلم بالقلبة فالمراد من قوله إضافة مدعوية بآب
بثانيه قبل صيرورته عالماً بالقلبة وإن كان تعرف المجموع لأن العلم بالقلبة فالمراد من قوله إضافة مدعوية
بآب وقوله وأما الخ واحد على ما قاله شيخنا وسأقي فيه (قوله) قال في شرح الكافية استدلال على قوله
وابس كذلك لازم اشرار الكافية بالعرف صدره بجزء خصوص العلم بالقلبة كما يشعر به التل (قوله)
وكان معرفاً صدره بجزء يعني قبل صيرورته عالماً بالقلبة فاعترف المجموع بالقلبة (قوله) وعلى هذا أي زيادة
ابن النظم في المثل غلام زيد وابس المراد على ما في شرح الكافية وأن معنى عليه شعباً والعرض (قوله) لأنهم
يتمون بالمضاف هنا أي في المركب الإضافي الذي ينسب إلى الجزء المدعوي ولما كان عالماً أي كنية وقوله أو غابا
أي عالماً بالقلبة وحيداً فالمراد أن يعرف بالتالي وجب خصوص العلم بالقلبة المدعوي بآب
لتعرف أوله بثانيه قبل القاسية فيكون المراد من قوله مدعوي بآب وقوله وأما الخ واحداً كذا قال شيخنا
والاولى أن رادياً لاضافة المدعوية بآب الكنية المصدرين لغيره المعطوف أعني المدعوي بآب تعرف بالتالي
المراد منها العلم الغالب المدعوي بآب والفرق بينهما أن عليه الكنية ووضع عليه العلم الغالب بالقلبة فتندر
(قوله) بل يجوز أن ينسب إلى غلام والزيد أي بحسب الحال (قوله) وليس من قبيل ما تعرف فيه الاول
بالتالي أي بل ما تعرف فيه المجموع بالقلبة وأورد عليه شيخنا أن المراد تعرف الاول بالتالي قبل العلم كما
وأشار البعض إلى جوابه بأن المراد ليس منه في هذا المقام لأن المراد به خصوص العلم بالقلبة فتأمل (قوله) نحو
عبد القيس الخ) فخصه منه بأن النسب إلى صدره عبد القيس لا يسب فيه بخلاف النسب إلى صدره عبد الأشهل
وعبد مناف ففيه اابس ولا يخفى فساد ما ذهبنا إليه في جميع ما يذهب به من قبله ليس فاعلموا بآب عدى
اسقاط التمثيل بعبد القيس كما في كثير من النسخ ونصها كما ترى القيس فتقول امرئى مرثى وهذا ما لم يخف
الخ ولا اعتراض عليها (قوله) مرثى قال المصنف والفارسي بفتح الميم والراء (قوله) ويسقط الخ) قاله البعض
ليس بنظم وانظر ما مضى وما معناه فأنى لم تقف عليه اه لكن وجد في بعض النسخ على وجهه كونه نظماً
من بحر الوافر ولفظه
بضمير التثنية في من وما وسقط
الفتح اسقاطه كما قدمناه في قوله قبله (قوله) ما لم يخف ليس قال ابن هشام بل يجب أن لا يخف اابس

نحو عبد القيس وامرئ القيس وهما قبيلتان تقول امرئى وعبدى وان شئت قلت مرثى قال ذو الرمة
(١) وسقط منها المرثى لقوا * اكأ القيس في القبة لموا * وهذا ما لم يخف بالنسب إلى الاول (ليس) فان خيف ليس نسب إلى الشاهدين
(كعبه الأشهل) وبعبه مناف حيث قالوا في ما شئى وضائق

فلم يقلوا بعدتي (تنبيه) شذبه فعل من جرى الاضافه منه وباليه كما شذ ذلك في المركب المزجي والمحموظ من ذلك ثم لم يرد
 وترقى وعشيه وعشيه في تيم الاذن وعبد الدار وامرئ القيس بن هجر الكندي وعبد القيس وعبد شمس وانما حذف الواو ذلك لفرار من
 اللبس وقالوا ان عيشهم وتقبيسهم من زينة ما فقال ابو عمرو بن العلاء اصله عبد شمس أي حب والعين مدله عن المدح وحب الشمس
 منزهة والواو قبل الاعرابي اعلمه عبد شمس والعب والعدل واحد أي هو نظير شمس (واجبر برد الامام) كلام (منه حذف) جواز ان لم
 يلحده (أي الامام) الف في جي ١٢٦ التصحيح أو في التنبيه * (حق محمود) برد الامه اليه (هذي) المواضع الثلاثة أي في (توفيه)

برده اليه في النسب اليه
 ويحتمل أن يكون هذي
 إشارة الى الامام أي
 الجبور هذي الامام أي
 برده اليه في المواضع
 المذكورة التوفيه برده
 اليه في النسب * اعلم أنه
 اذا نسب الى الثلاثة
 المحذوف من شيء فلا يخلو
 اما أن يكون المحذوف
 الفاء والسين واللام فان
 كان محذوف الفاء أو
 السين فسباني وان كان
 محذوف اللام فامان
 محبر في تنبيهه اوجع
 تصحيحه أو لان جبر كاف
 أب وأخ فانه محبران
 في التنبيه وكسبة وسنة
 فانه محبران في الجمع
 بالافاء والسين وحذف
 جبره في النسب فتقول
 أبوي وأخوي وعصوي
 وسنوي أو عهسي
 وسنسي على الخلاف في
 المحذوف لانك تقول
 أبوان وأخوان وعصوات
 وسنوات أو عصوات
 وسنات على الوجهين
 وان لم يحبر لم يجب جبره
 في النسب بل يجوز فيه
 الامران فجور وعندوشة وثبة فتقول قبحا ربي وعدي شقي وثبي بالحدف وجرى وعدي وشقي وثبوي
 بالجبر برد المحذوف ومن جرى الحاء من غدا الواو ومن شقة الحاء ومن ثمة الياء في تنبيهه * الاول في لفظه فائدة ذكر جمع تصحيح المذكور
 وقد اقتصر في التسهيل وشرح الكافية على التنبيه والجمع بالالف والثلاثة الثاني أطلق قوله جواز ان لم يلحده الف وهو مفيد بان
 لا تكون العين معتلة فان كانت عينه معتلة وجب جبره كاذر في الكافية والتسهيل وان لم يحبر في التنبيه وجمع التصحيح احتراز
 من نحو شاذي بمعنى صاحب فتقول في شاة شامي وعلى أصل الاخفش الآتي بانه شوي وفي ذي وذوي اتفاقا لان وزنه عند الاخفش
 قبل الفتح * الثالث في النسب اليه يرد

بل قال عبدى كما قال الشاعر * وهم صلبوا العبدى * وذلك لانهم لم يحنثوه في النسب الى مصطفي
 ومصطفى والى ضارب وضاربين والى مسجد ومسجد والى زيدوزيد بن والى خمسة وخمسة عشر ثم قال وبالجملة
 فالتقول براءة الالباس هادم انواعه الباب او مقتضى لترجم أحد المتساويين وفي المقرب مثل ما قال الناطم
 وفي كلام ابن انبار ما يخالفه كذا في يس (قوله ولم يردوا عدي) أي الالباس وفيه ان هذا اجل الالباس
 وقد يقال القصد بالنسب اصباح المنسوب فلا يترك الاجال الاضلال محل عدم كون الاجال عبا اذا لم يكن
 المقام مقام بيان طاعره (قوله يناء فعل) أي مخو تمان الكتمانين وقوله كما شذ ذلك أي يناء فعل في المركب
 المزجي أي في النسب اليه حيث قالوا حضري في النسب الى حضرموت (قوله ابن حجر) بماء همة ليج
 قال في المقاموس هجر بالضم ويضمتين والمد امرئ القيس وجده (قوله وقالوا تبشيم) أي فكما جع الفت
 في النسب وقع في الفعل ومعنى تبشيم انتسب الى عبد شمس وقوله وتنعس كذا في النسخ بتقديم الفت
 والقياس تقديم السين لانه نسبة الى عبد القيس (قوله واما عيش) بسكون الياء وقوله اصله عبد شمس
 يشذ به الاء أي تخفف بحذف الاء الثانية فليس من باب الفت وقوله وقال ابن الاعرابي اصله عبد شمس
 له بكسر العين مع الهمزة آخره واحدا ليعاء تخفف بقلب الكسرة فتحة وحذف الهمزة وايس من باب
 الفت على هذا ايضا (قوله واجبر برد الامام الخ) يجوز تنبيه المسئلة على ان يعرض عن الامام بدل بل قوله
 الآتي باخ اختار الخ ويجوز ان يطلق بحيث يشمل هذا الآتي ويكون ذكره للتنبيه على خلاف تونس سم
 (قوله جوارا) أي جبر احازر او اذاحواز (قوله في جي التصحيح) أي جمع التصحيح المذكور وجمع التصحيح
 لمؤنث (قوله ويحتمل أن يكون الخ) فلي هذا يكون المحجور به مذكو راصرها والمحجور فيه محذوف
 للعلم به من قوله في جي الخ وعلى الاول يكون المحجور فيه مذكو راصرها والمحجور به محذوف فاعلم به من قوله
 برد الامام (قوله فسباني) أي في قوله وان يكن كشبة ما للفاعدم الخ وفي شرحه (قوله بل يجوز فيه الامران)
 أي المبر وعدمه (قوله وجرى وعدي) بفتح الراء والاول والال المهملة في الثاني عند سيبويه والآخر
 واسكانه ما عند الاخفش كما يأتي (قوله وثبوي) أي اسراء قلنا لان لهما باء وهما مسقتصر عليه فتسكون الياء
 قلبت الفاء الفاء والالف او اولاهما واو وهما ظاهر (قوله ومن شقة الحاء) أي على الراجح بدليل شافهت والشفاء
 قال الموضع ومن قالان لهما واو قال اذ ارد شقوى (قوله ومن ثمة الياء) أي على أحد الوجهين وقيل الواو
 كاسر (قوله لا تظهر فائدة ذكر جمع تصحيح المذكور) أي لا غناء ذكر التنبيه عن ذكره لان كل ما ردفه
 برديها من غير عكس كلام أب وأخ فانه ارد في التنبيه دون الجمع الان بدعي أنها ردت فيه ثم حذف
 فلا لعل (قوله احتراز) علة لقوله منجد (قوله شامي) برد الامام وهي الهاء لان الاصل شويه بسكون الواو
 بدل لشيء تحذف الهاء تخفة فاقعت الواو لاجل انتاء ثم قلبت الفاء فخرها واو فتفتح ما قبلها كذا في
 الفارسي ويرد عليه ان حركة الواو عارضة وانما قلب الواو والياء الفاء لكونه الاصلية (قوله وعلى أصل
 الاخفش) هو تسكين ماصله السكون (قوله شوي) أي بسكون الواو كافي التصريح فترد الان في أصلها
 وهو الواو والها كنة (قوله ودوي) أي برد الامام وفتح العين والفاء لان اصلهما الفتح كما تقدم بسطه في باب

الاعراب
 بالجبر برد المحذوف ومن جرى الحاء من غدا الواو ومن شقة الحاء ومن ثمة الياء في تنبيهه * الاول في لفظه فائدة ذكر جمع تصحيح المذكور
 وقد اقتصر في التسهيل وشرح الكافية على التنبيه والجمع بالالف والثلاثة الثاني أطلق قوله جواز ان لم يلحده الف وهو مفيد بان
 لا تكون العين معتلة فان كانت عينه معتلة وجب جبره كاذر في الكافية والتسهيل وان لم يحبر في التنبيه وجمع التصحيح احتراز
 من نحو شاذي بمعنى صاحب فتقول في شاة شامي وعلى أصل الاخفش الآتي بانه شوي وفي ذي وذوي اتفاقا لان وزنه عند الاخفش
 قبل الفتح * الثالث في النسب اليه يرد

حاز الوجهان هند من يقول بدان ودمان ووجب الردع من يقول بدان ودميان **الرابع** اذا نسب الى ماحذفت لامه وغرض منها معرفة الوصول حازان بجهر وتحذف الهمزة وان لا يجهر وتصحفت فتقول في ابن واسم واست ١٢٧ بنوي وموسى وسنهي على الاول وابني واسمي واسني على الثاني

واسمي واسني على الثاني

واسمي واسني على الثاني

واسمي واسني على الثاني

واسمي واسني على الثاني

واسمي واسني على الثاني

واسمي واسني على الثاني

واسمي واسني على الثاني

واسمي واسني على الثاني

واسمي واسني على الثاني

واسمي واسني على الثاني

واسمي واسني على الثاني

واسمي واسني على الثاني

واسمي واسني على الثاني

واسمي واسني على الثاني

واسمي واسني على الثاني

واسمي واسني على الثاني

واسمي واسني على الثاني

واسمي واسني على الثاني

واسمي واسني على الثاني

واسمي واسني على الثاني

واسمي واسني على الثاني

واسمي واسني على الثاني

واسمي واسني على الثاني

واسمي واسني على الثاني

واسمي واسني على الثاني

واسمي واسني على الثاني

واسمي واسني على الثاني

واسمي واسني على الثاني

الاعراب فقلت الامام افان نسب اليه كاتيب الرقي قاله الدمامي **(قوله حاز الوجهان)** فتقول بدى بدوى **(قوله ووجب الردع من يقول بدان ودميان)** اى مرد الام في النشبة قال الفارسي **هكذا** اعلوا والوجهان بدا ودميان الاناف مطعنا في لغة كتي يكون دميان ودميان تشبه ما على هذه النشبة كما تقول في قتيان اه **(قوله ودميان)** قال البعض بفتح الميم انفا كان هذا الشارح مدافيا ساقى فيها اصله السكون سبق ثم اه وبيطه قول التصريح مع انه واصل بدوم وشقة قول بسكون السين اما بدلا خلاف فيها واما دمى فهي الصحيح عند سيبويه والاختش وذهب المبرد الى انه فعل بفتح الميم ووضعه الجار بدوى واما شقة فقص صاحب النضابة على انها بسكون الفاء واذا ثبت ان هذه الثلاثة اصلها السكون في اتي فيها الخلاف بين سيبويه والاختش من الراد الى السكون الاصلى وعدمه اه وكافيل دميان قيل دميان كافي التسهيل **(قوله وتحذف الهمزة)** اى وجوه الا لزم الجمع بين العرض والمعرض **(قوله فتقول في ابن واسم الخ)** وتقول في اسم ابني وابني وبنوي هم **(قوله وموسى)** بكسر السين وضمها واما الميم ففتوحه على راي سيبويه ساكنة على راي الاختش كما تفرع من النشبة الخماس **(قوله ان الجبور)** اى برد الام بقسرة الهمزة وان الكلام فيه سقط اعتراض ارباب المولوي بجملة ما يفي على اطلاق قوله فتفتح عينه وان كان اصله السكون بان ذلك عقيد عاذا لم يكن مضمنا فان كان مضمنا لم تفتح عينه كره بفتح عينه الباء فانك اذا نسبت اليها فاضري بفتح الباء فاعاذا ووجه سقوطه ان رب المحذف محذوفه العين كما يصحح به الشارح الجبر ما عند التسبب اليها برديعها لا بد لها والكلام في الجبور بدلامه تنبيه **(قوله ودم)** صريح في انه ساكن العين وهو الصحيح عند سيبويه والاختش كما مر عن التصريح به تلم سقط اعتراض شخنا والبعض تبعه اسم بان دميان اصله السكون فاقهم **(قوله بدوى)** برد المحذوف وهو الياء وقلبه الفاعل اوا كراهه اجتماع الكسرة والياء اه تصريح **(قوله الحق)** اى قيثوت الجبر برد الام قطع النظر عن وجوه وجوازه فلا اعتراض بان مقتضى الحاق بنيتان جواز الجبر وعدمه فينت كافي بن مع ان جبر بنت واجب كبر اخ **(قوله اخوى وبنوي)** اى بفتح او لموا وانها لانه اصلها **(قوله ولا تحذف التاء)** اى لتناوان اشهرت بالنا نبت اشهرت تأهبت ومعت فيكون الحرف الصحيح قبله الوقف عليها لتناوان بالهاء وكتابتها بجهر ودفكا نهم تشعر بالتأنيث واو رد عليه انهم عاملوا ببناء واحتما معاملة المؤنث بالهبت جمعوها على بنات واخوات دون فتيات واختات والفرق بين النسب والجمع بان الجمع لا لبس فيه بخلاف النسب اذ حذف التاء فيه لبس المنسوب الى المؤنث بالنسب الى المذكر انما ينقض اذا قلنا بضم الدال في هذا الباب وقد اسلفنا ما فيه **(قوله الى هنت ومنت)** بسكون النون فيهما كما ضبطه الشارح بخطه وهنت كناية عن المرأة وقيل عن الفعلة القيمة وقضية كلام الشارح كثره ان هنت ومنت بما حذفت لامه وغرض عنها التناوه وهو ظاهر في هنت لان اصله كائن هنو واما منت فاصلها من فهي ثنائية وضما **(قوله وهو لا قوليه)** بل يقول في النسب الى هنت هنوي وانظر ماذا يقول في النسب الى منت ومقتضى ما يصحح به الشارح من جواز تضعيف تاني الشان الصحيح وعدمه ان يقال في التحقير ومعنى التشديد **(قوله في الوصول خاصة)** اى برذل هاء في الوقف فليست بالازمة اه تصريح بظاهرها كثره على النون عند ابدال التاء في الوقف بقاؤها على السكون كما في الوصول فتأمل **(قوله في الوقف خاصة)** اى على غير اللفظة القصوى اذ اللفظة القصوى في الوقف على منت ابدال التاء كما تقدم في قول المصنف وقيل لمن قال انت بنت منته اى واما في الوصول فتذهب التاء فيقال من يا هذا كما في الحكاية **(قوله كالنسب الى مذكراتها)** مقتضى تشبيهه مع المختلفين بنوي لانه حركة النسب الى المذكر كما تقدم وهو كذلك كابد عليه قول التسهيل مع شرحه لدمياني ما فيه والنسب الى اخوت ونظارها كسنت وفتنان وكتاوكيت وذيبت كالنسب الى مذكراتها فتقول في اخوت اخوى في بنت بنوي كما تقول ذلك في النسب الى اخ وابن وكذا البواقي والقرائن تدفع اللبس اه فخصبط البعض نحو بالنسبة الى

هنت في الوصول خاصة وفي هنت في الوقف خاصة وحكم نظار اخوت وبنت حكمهما ما هي فتدان وكذا نوبت وكيت فالنسب اليها عند سيبويه كالنسب اليها مذكراتها

فتقول ثنوي وكاري وذيوي وكري وعندونس تقول ثنوي وكاري وكلتوي وذيوي وكري وذكر بعضهم في النسب الى كلتا على مذهب ونس كاري وكلتوي وكتاري كالنسب الى حالي الاوجه الثلاثة وذهب الاخفش في اثبت وبت ونظائرهما الى مذهب ثالث وهو حذف التاء واقرار ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركة فتقول اخوي وبنوي وكاري وثنوي وقد اس مذهب في كتب وبت اذا رد المحذوف ان ينسب اليهما كالنسب الى حالي فتقول كبري وذيوي وثنويان الاول قد تضع محاسب ان اخذنا فبنا حذف لاهما لان الثنويين ذكرهما فيما حذف لاهما فلاناهن فيما ١٢٨ عرض من الالم المحذوفة وانما حذف في النسب على مذهب سيبويه لما فيها من الاشعار

ثنتان بكسر اوله خطا ثم مقتضى قوله الى ذكر اثنتان كبت وبت ايضا ذكر اوله مراد به اصلهما قبل لحوق التاء **(قوله فتقول ثنوي)** ما ذكره من الخلاف في النسب الى ثنتان انما يظهر في ثنتان قبل التسمية به وكذا بعدهما على لغة الحكاية اما بعدهما على لغة الجارية بحري جمدان في زوم الانف والمنع من الصرف او بحري مرمر حان في زوم الانف والصرف فينسب ان يقال فيه قول واحد ان ثنتان كما يؤخذ من النظائر السابقة **(قوله وكاري)** مقتضى منعه من هذه الواو هي لام كلتا المحذوفة فثنتان كما ان ثنتان ما حذف عند انساب قاه سم وظهر في وجهه حذفها بان سيبويه فتح عين الجبور وهي في كلتا الالم فلم تحذف بل قلبت الواو واجتماع اربع هركات فيها وكلمة الواو في قول وجهه ان سيبويه يفتح العين واذا فقت مع رد الالم ما لا يلاحظ كاري بثلاث حركات قبل الانف فتكون الانف رابعة في ثنتان فمترك بكسر زى وشأنه التاء وطه عند انساب كاسر **(قوله وهو حذف التاء)** اي مع رد الالم المحذوفة **(قوله واقرار ما قبلها على سكونه)** اي ان لم تقض الفتوة فخر بكه كافي النسب الى كبت وبت كما بينته وقد اشار الى هذا القيد بقوله وقياس الخ **(قوله فتقول كبري وذيوي)** اي لاننا اذا حذفنا التاء لا نشاها ما اننا نثبت ثم رد الالم اعني الساء المحذوفة صاروا كلوا ذيا كتي وانما حذفنا التاء لاقضاء مسكونها قلب الواو بالان والواو بالاء واجتماعا سقت احدهما بالكون قلبت الواو بالعين لاجتماع اربع هركات في ثنتان **(قوله لاسيما من الاشعار بالثانيث)** اي وثما الثانيث تحذف للنسب سم **(قوله وان لم تكن منه محضة ثنائيث)** بل له والعوضيه ولا لحاق فقتل وبتع كافي التصريح **(قوله كنه وبت واخت)** اي في العوضيه عن الالم المحذوفة وفي الاشعار بالثانيث كما يصرح به ويرد عليه انه يلزم اجتماع علامتي ثانيث ان يقال المنتجع اجتماع علامتين فمحضتين لثانيث مع ان الانف يقلب يا محال النصب والجر فصاح الى التاء **(قوله وعلى هذا)** اي ظاهر مذهب سيبويه يثني ماسبق من ان سيبويه يقول في النسب الى كلتا كاري برد الالم وحذف التاء وما حذف ألف الثانيث فقد اسفنا توجيهه **(قوله الى ان التاء زائدة)** اي اعرض عن اصل هو الالم **(قوله والمشهور في النقل الخ)** مغاير لما سبق انه ظاهر مذهب سيبويه لان الالم على هذا هو جوده اصلها واذا بدلت تاء وهي ماسبق فمحذوفة والتاء عرض **(قوله التي هي لام الكلمة)** فاصلها كاري وقيل كليا فاصلا اما فارضى **(قوله اشعارا بالثانيث)** ولم يكن فوقا بالثانيث لان الانف يقلب يا في النصب والجر فاضى **(قوله فاضى)** يثني الخ فسه انه حينئذ مثل حالي فيعوز فيه كلتوي وكتلوي ايضا لان يقال المحصر اضاي بالنسبة الى منع كاري **(قوله ولا يمتنع ان يقال الخ)** يحتمل ان يكون جوابا عما وقع في كلام من جرى على ظاهر مذهب سيبويه من التعبير بالبدل ويحتمل انه يوفق بين هذا المذهب وما قدمه من جهو والبصر بين ونقل اضعاف سيبويه وقوله اذا قصد هذا المعنى اي العوضيه **(قوله فربا ذكر في موضعه)** حاصل هذا الفرق الا في ان العوضي يكثر في غير موضع العوض عنه كمن قايين وباعثه فيج بحلاف البديل قال شعثا هذا وان كان حاصل ما ناتي الا انه لا يناسب هنا لان التاء في كلتا في موضع الواو اسفلنا ثنائيث بالبدل او عوض ولعل المناسب هنا الفرق بان الحرف اذا حذف وجعل موضع حرف آخر كان عوضا وان لم يحذف بل قلب الى حرف آخر كان بدلا **(قوله كلوا لاني)** تمثيل للنسب والنسب اليه **(قوله فان كان ثانيه حرفا صحيحا الخ)** اعلم انه قد

بالثانيث وان لم تكن محضة ثنائيث وتظهر مذهب سيبويه ان تاء كلتا كنه وبت واخت وان الانف لثانيث شعوى هذا يثني ماسبق وذهب الجري الى ان التاء زائدة والالف لام الكلمة وزنه فقتل وهو ضعيف لان التاء لا ترد وسها فان نسب اليه على مذهب قبيل كلتوي والمشهور في النقل عن جمهور البصريين ونقله ابن الخاجب في شرح المفصل عن سيبويه ان التاء في كلتا بدل من الواو التي هي لام الكلمة ووزنها في ابدلت الواو تاء اشعارا بالثانيث واذا كان هذا مذهب الجمهور فالذي يثني ان يقال في النسب اليه كتي واينما لا يثني على هذا القول ان بعد فيما حذف لاه لان ما ابدلت لاه لا يقال فيه محذوف الالم في الاصطلاح والازم ان يقال في ماء محذوف الالم والذي يظهر من مذهب سيبويه ومن

واقفه ان لام كلتا محذوفة كلام اخب وبت والتاء في الثلاثة عوض من الالم المحذوفة كما قدمته أولا ولا يمتنع ان يقال هي بدل من الواو اذا قصد هذا المعنى كما قال بعض الثوريين في تاء ببت واخت انها بدل من لام الكلمة واما ان ارد البديل الاصطلاحى فلان بين الابدال والتعويض فرقا ذكر في موضعه الثاني النسب الى ثنتان يثني وبنوي كالنسب الى ابن انفا فاذا التاء في الست عوضا كنه ببت انتهى (مضاعف الثاني من ثنوي ثنائيث ذواين كلوا لاني) اذا نسب الى الثاني وضعنا فان كان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف ولعله فتقول في كم كتي وكتي وان كان ثانيه حرف لين ضعف عنه ان كان باء او واو فتقول في كتي وكري

تقرر

لا لى وان شئت ابدلت
الهمزة واو انقلت لوى
(وان يكن كنية) معتل اللام
(ما انفاضت) بخبره
بردفائه اليه (وقبح منه)
الترم عند سدس به فتقول
على مذهبه فى شبه ودية
وشوى ودوى لانه لا يرد
العين الى اسمها من
السكون بل يفتح العين
مطلقا وبما مل اللام
معا مسلة المقصور
والاخفش برادى الى
سكونها بان كان اسمها
السكون فتقول على
مذهبه وشوى ودوى فان
كان المحذوف الفاء مع اللام
لم يجر فتقول فى النسب الى
عدة على ولى مصفى
في تنبيهه بقى من
المحذوف قسم ثالث
بين حكمه وهو محذوف
العين وحكمه ما بان
كانت لامه محذوفة لم يجر
كقولك فى سه ومذهبه
بهما معنى ومضى
واصلهما سته ومنذ كفا
أطلق كثير من النحويين
وليس كذلك بل هو مقيد
بان لا يكون من المضاعف
نحو رب الخففة تحذف
الهاء الاولى اذا سمى بها
ونسب اليها فانه يقال ربي
برادى المحذوف نص عليه
سميه ولا يعرف فيه
خلاف وان كانت لامه
معشلة نحو المرى ويرى
معنى وما جبر فتقول
فهم المرى واليرى برد

المحذوف

تقرر ان الكلمة الثمانية اذا جعلت على اللفظ وقصد اعراسها شد الحرف الثاني منها سواء كان حرفا محذوفا
او حرفا على نحو كثرت من السكون والهمزة والواو والياء فان العرسانت او اما اذا جعلت على
لغز اللفظ وقصد اعراسها فلا شد ثانيا اذا كان محذوفا حاقى كواو استعنا لئلا يلزم التغير فى اللفظ والمعنى
معان غير ضرورية فان كان الثاني حرفا على كواو ولا بد حرف من جنسه وان لم يمتد التغير فى اللفظ
والمعنى مع الاضطرار الى زيادة لانهما يؤدى الى سقوط حرف العلة لا لتغايرهما كما تنوع النون فيبقى
المعرب على حرف واحد وهو فوض فى كلامهم وان جعلت على اللفظ او لغزهم ولم يمتد اعراسها فمع الاضطرار
اصلا هذا المخلص ما فى الرضى وشرح السباب للسيد مع زيادة اذا علمت ذلك ظهر الثامن قوله فان كان ثانيا
حرفا محذوفا حاقى به التضعيف وعدمه فيه نظر اذا لثنائى الذى جعل على اللفظ وقصد اعراسها يجب تضعيف
ثانيه محذوفا او معلا يجب حيث فى النسب اليه التضعيف والثاني الذى جعل على لغز اللفظ وقصد اعراسها
يجب فيه عدم التضعيف اذا كان ثانيه حرفا محذوفا يجب حيث فى النسب اليه عدم التضعيف ويمكن الاعتذار
بنور ربح كلام الشارح على الجاهل المذكور بل يكن مراد الفارضى في باب المحكية تقسيمه وجوب
تضعيف ثاني المحصول على اللفظ بما اذا كان حرفا على فى المسئلة خلافه مثال (قوله ولو) عبارة لمرادى
والنوضيح والدامنى على التسهيل لوى كما يقال فى النسبة الى دوو جودوى وجوى ووجه الادغام اجتماع
المثلين بخلاف كيدى لعدم اجتماعهما كيدوى وانما لم يدغم طوى لى لان نسبة الى طى وما اخره بانه مشددة
مصدوقة بحرف يجب فتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور كما تقدم فى قول المصنف ونحو فتح ثانيه يجب
هو الاعتذار عن الشارح بانه قد سبق الى الامل قبل الادغام غير ناهض (قوله مثل دو) الذى يفتح الدال
المهمل وتشدد الواو والفلا كما فى القاموس (قوله نفلت لاوى) لان الهمزة اذا كانت بدلا من اصل حاقى
التصحيح والقلب واو اقال فى التصريح فقلع ابن ابيناز وامان قال زنا همزة من اولها لمرى يقول لا فى غير
ولا يجوز عنده لاوى الاعلى قول بعضهم قراوى (قوله كنية) هى كل لون يختلف معطوفون الفرس وغيره
واصلها وشى نفلت كسرة الواو الى الثنين بمسلب سكونها تم حذف الواو وعوض عنها هاء التانيث (قوله
معطل اللام) خبر ثاني لكن يمتد بوجه الشبه ولو قال فى اعتلال اللام لكان اوضح (قوله وشوى) بكسر الواو
وقبح الثنين (قوله بل يفتح العين مطلقا) اى سواء كان اصلها السكون او الفتح (قوله ويعامل اللام معاملة
المقصور) اى يقلبها الفاء كرها وانفتاح ما قبلها تم واو المقصور (قوله وشوى ودوى) بكسر الواو لما سكون
ثانيهما (قوله بين حكمه) اى اقلته جادى كلام العرب شاطى (قوله وحكمه انه ان كانت الخ) اى فهو على
حد محذوف الفاء (قوله سه) بسن مهمل مفتوحة وهاء والدير (قوله يحذف الياء الاولى) فيكون محذوف
العين (قوله المرى ويرى) المرى اسم فاعل ارى ويرى مضارع اى وأصلهما المردى ويرى يفتل حركة
الهمزة الى اتم حذف الهمزة وهى العين (قوله فتقول فيها المرى) اى برد المحذوف واعترضه النعماني
بانه لا وجه لرد العين اذ يبنى جعل المرى كالتسبي فيكون النسب اليه قلب كسرة الى افتحة واياه انما تم مذهبه
الالف واو اقال مروى لانه لا تقاسم على ديه وشية لانا تقول هذا قياس مع الفارق لا بد وشية يقا على
حرفين ثانيه المين وهذا يبنى على ثلاثة ثلثه ثلثين فلا حاجة لرد الهمزة ولئن سلمنا رد الساكن الا لثني جواز قلب
الياء واو الاله حيث لا تقاضى وهو يجوز فيه اوجهان ولا نعلم احدا او جبرد العين المحذوفة مع محال الاله
المصنف ومن قلده وكانه نزل السمع لى يادها ملة لا عدم فى الاسم على حرفين ثانيهما لى نو حب رد المحذوف
وهذا كما قال فى لم يجر وجوب هاء السكت اه ويمكن ايضا ان يقال ان تضار على المرى بمحذوف الياء لانه
على المرى يقلبها واو الالته ومثل ما ذكره يجرى فى يرى ايضا يقال يبنى جعله كفى فيكون النسب اليه
بقلب الفاء واو بالارد الهمزة (قوله واليرى) اى يفتحين على الياء الى نو رد العين على قوله سميهم من ابقاء
الحركة بعد المحذوف وذلك لانه يصير بعد الدير اى بوزن جزى فحيث حذف الفاء لانه اربعة كلمة
ثانيه امحقر وقياس قول الى الحسن الاخفش من عدم ابقاء الحركة بعد الدير فى يكون الاله وحذف
الفاء او يراوى بسكون الاله وقلب الفاء واو كما تقول سلمى وملهى كذا فى التصريح (قوله

وفي فتح العين وسكونه الذنبان (والواحدان كمراسية الجمع) ان لم يشابه (الجمع) (واحد بالوضع) الواحد معقول باذ كمر وناسيا حال من الضمير المستتر في ذكره في انك ١٣٠ اذا نسبت الى جمع له واحد قياسي وهو معنى قوله ان لم يشابه واحد بالوضع جى واحد وانسب

اليه فتقول في التنبأ الى
فرائض وكتب وقلائس
قصرنى وكفى وقلائس
وقول الناس فرائضى
وكفى وقلائس خطافان
شابه الجمع واحد بالوضع
نسب الى لفظه وشغل
ذلك اربعة اقسام الاول
مالا واحده كمديد
فتقول فيه عبادى
لان عبادى سبب افعال
واحدة شابه فقوم وروى
بمالا واحده له والثاني
ماله واحدا شاذ كملح فان
واحدة محذوف في هذا
القسم خلاف ذهب ابو
زيد الى انه لا اول نسب
الى لفظه فتقول ملاحى
وحكى ان العرب قالت
في الحسن عيسى وغيره
نسب الى واحده وان
مكان شاذ فيقول في
النسب الى ملاحى
وعلى ذلك معنى النظم
في بقية كتبه وصارت في
التسهيل وذو الواحد
الشاذ كدى الواحد
القياسى لا كالمثل
الواحد وخلافا لابي زيد
وقد يجهل كلامه هنا
والثالث ماسى بمن
الجمع نحو كلاب وانما
ومدين ومعاف فتقول
فيه كلابى وانما
ومدين ومعافى وقد
يرد الجمع المسمى به الى
الواحد اذا أمن اللبس

وفي فتح العين وسكونها) لا يخفى ان عين المرقى والبرق الهزى انكونها قبل ما بالنسب واجبة الكسر
اتفاقا وانما هو جان في اء الكلمة وهي الاء فكان الصواب لتعبر بالفاء بدل العين كما في النص مرخ وغيره
الان يقال اراءه ما بين الراعي ما عيننا توسطها كالعين (قوله الذنبان) اى مذهبه سيمويه ومذهب
الافخش (قوله الواحدان) كراخ قال اوجيان بشرط ان لا يكون ردنا لجمع الى الواحد غير المعنى فان كان
كذلك نسب الى لفظ الجمع كما عرابي اذ لو قيل فيه عربى ردنا الى المفرد لتبادوا الهم والجمع بالواحد
لاختصاص الاعراب بسكان الروادى ونحو العرب اه جمع ويمثله معنى على احدى قولين ان الارب
جمع عرب (قوله الجمع) قلة الناشطى وتبعه ارباب الخواصى اراد بالجمع الجمع الغزير فيدخل التنبيه
تلك كسر والسالكين اه وفيه انه لاحاح الى ذلك ان لم يحكم التنبيه بل والسالكين من قوله ولم التنبيه احدث
النسب الجمع انه يدخل في الجمع القوي اسم الجمع والنسب اليه على لفظه كما في التسهيل واسم الجنس الجى
قال العلماء معنى ولا يمل ما المنسوب اليه معناه هو المفرد ام الجمع الاله تعالى لان ناء التثنية لا يدين سقوطها
الته (قوله بالوضع) متعلق بشابه والبايعى في (قوله له واحد قياسي) اى يحسب الآن يخرج كماله واحد
قياسى بحسب الاصل وهو الجمع المسمى به واحد وانما على الواحد فتح كلامه بهذه فاهم (قوله فرضى)
لان واحدا فرائض فرضه وران النسب الى قبيلة فعلى (قوله وقلائس) نسبة الى قبيلة يحدف الواو كما هو
قاعدتا المنسوب الى اسميه واورا بفتح فاصها قبلها مفعلة كاتمة من ع الغارضى (قوله خطأ) فيه نظر بالنسبة
الى الاول فقد نقل الدوشى عن بعض الافاضل ان الفرائض من قبيل العلم كاتمة وكلاهما لا يتبين بل قال في
الجمع احاز قوم ان نسب الى الجمع على لفظه مطلقا سوا كان له واحد قياسي من لفظه او لا يخرج عليه
قوله الناس فرائضى وكفى وقلائس اه (قوله كمديد) هم الفرق من الناس والنيل الذاهبون في كل
وجه والاه والطرق العبدتواس موضع وكمديد بائيل واعراب وقيل ان اعرابا جمع عرب (قوله ماله
واحدا شاذ) في نسبة الشذوذ الى الواحد تسميع لهما فظهر ان الواحد هو الاصل والجمع فرع عنه فالاولى نسبة
الشذوذ اليه بان يقال ملاح جمع شاذ فحضر يشهد لنا فاصها معهم وغير هذا الموضع فتدبر (قوله لحن)
يفتح الامام كما يؤخذ من القاموس (قوله ذهب ابو زيد الى انه لا اول) انك يتبادر منه ان ابا زيد يوجب
النسب الى لفظه وهو خلاف المتبادر من قول الجمع واجزه اى النسب الى لفظ الجمع ابو زيد فبعمله واحدا شاذ
كذا كبر وعسان اه (قوله في الحسن) جمع حسن على غير قياس وقيل جمع لواحده كاعراب وابليل
ذكر ذلك المصنف في العدة اه فارضى (قوله وقد يحتمل كلامه هنا) بان يكون المراد بما شابه الواحد
مالا واحده لا قياسا ولا شذوذا وسمى به او غلب سم (قوله والثالث ماسى به) اعترض بان هذا ليس مما نحن
فيه لانه واحد لا جمع شابه الواحد ويحاجب به جمع بحسب الاصل وشابه الآن لا واحد فاصها فهو مما نحن فيه
بالاعتبار المذكور (قوله نحو كلاب وانما) اسمان لقييلتين ومداين اسم بلديا لراق ومعا فربعين
مهمة ثم فاعرا فاعراوين راعوقهم بنمر (قوله لا لابس لتاقيلة تسمى بالفهرود) كذا قال الشارح
وغيره وتقع الدمامية بانه قد نقل غير واحد من اهل اللغة ان الفهرود ولد الاسد وولد الالع واللبس
يحصل اذا كانت كلمة فهرود مستعملة لشي آخر وان لم يكن قبيلة اذ لا دليل على ان الفهرود نسبة الى القبيلة
لجواز ان يكون نسبة الى غير ما وجدته في اللبس باق وقتية المصريح اعني بان في الصحاح ان الفهرود
باضع الفظ وحى من تجدوهو بطن من الافدة اللبس حاصل (قوله وانما قالوا الخ) قال البعض هذا
جواب عما روي في قولهم ان الجمع المسمى به نسب الى لفظه وحاصل الجواب انه باق على جمعيته اه وفيه
ان ظاهره قوله قبل اجتمعا وصار واما واحدا فليلهم الى باب ان الارب صار على ما بالغته على مجموع القائل
الجنس ويؤيده ان لفظ الارب اذ لم يلق لا ينصرف الا الهم فثبت ان حاصل الجواب ان الارب بالهم
على الواحد بل مجموع قبائل خمس اشبه ما لم يصرف على ما هو باق على جمعيته فقول معاملة لى لكن برادته

الى باب ذي الان باب ليس باسم واحد واخر الى باب عضة وعكل وقم ووز وقدي والى في المقرة فلما اجتمعوا واورا وابدوا واحدة قيل لهم الى باب والاربع ما غلب لجرى مجرى الاسم العلم كقولهم في انصار انصارى وفي الانبار وهم بائنا من بني سعد بن عبد مناة بن قديم انبارى فتنبيه انما انساب الى غرأت وارضين وسنين باقية على جميعها قيل تجرى وارضى ١٣١ ونسبى اوسى على الخلاف في لاه

وانساب اليها اعلاما
الترم فتح العين في الاولين
وكسر القاء في الثالث
ومع فاعل وفعال فعل
في نسب اغنى عن الياء
فقل أى يستقنى عن
ياها النسب غالبا يصوغ
فاهل مقصود به صاحب
الشي كقولهم

وغررتي وزعتنا
لاين في الصيف تار
قاله سيويه أى صاحب
البن وقسر واو افلان
طاعم كاس أى ذو طعام
وكسوة ومنه قوله
واقعد فالك أنت الطاعم
الكاسي

وقوله
كاسي لم يما أهمية صاحب
أى ذى نصيب و يصوغ
فاهل مقصود به الاحتراف
كقولهم نزار وعطار وقد
يقن أحدهما مقام الآخر
فن قيام فاهل مقام فعال
قوله كاس في معنى
حوالك لانه من الحرف
ومن التكرس قوله

وليس بذى رخ فيطعني به
وليس بذى سيف وليس
ذبال
أى وليس بذى نيل قال
المصنف وفى هذا حال
المحقق قوله تعالى وما
ربك بظلام للعبيد أى
بذى ظلم وقد نفي بساه

بكون حيث شئت من القسم الرابع كالانصار والانبار فعلا قالوا ربانى كالألوانى وانبارى تدبر (قوله)
الى باب (بكسر الراء جمع رية بعضها كإي الصالح (قوله رية) بضم الراء كإي الصالح (قوله تنبيه الخ)
قال شخبنا هذا تقدم في شرح قوله وعلم التنبيه الى آخره فانظر ما حكمه أعاده اه قال بعض أعاده هنا
تعميد القول وانساب اليها اعلاما الخ لأن هذا لم يتقدم له وهو باطل لتقدم حكم النسب الى ما سمي به من
ذلك أصنافه فذا لم يمتنع التساهل ويمكن أن يقال المقصود بالذات فيما تقدم بيان حذف علامة التنبيه
والجمع وهنبايان غير ذلك فغامل (قوله) انساب الى غرأت الخ وكذا انساب الى سدوات وغرأت بائنا
عنه ما قلناه ما يبين على الجمعية قيل سدرى وغر فى الاسكان وأعلن قيل سدرى وغر فى البحر بل لكن
مع ابدال كسر عين الاول فحة كما تقول ابى بكسر المعزة وفتح الموحدة كذا في الجمع (قوله) قيل تجرى الخ
أى يكون من الاولين وفتح فاء الثالث وجهه لان النسب الى الجمع يرده الى الواحد قاله الاسقاطي وتبعه
غيره وبنى انما الحكم كذلك انساب اليها اعلاما على لغة الحكاية كما علم بجمام (قوله) ونسبى اوسى
الخ) هذا اذا عرفت سنين كالجع فان جعلت الارباع على التوفيق مثل حين نسب اليه على لفظه لانه
حينئذ لم يفرق ما جمع معنى فصار مثل قوم فنقول سنين سم (قوله) الترم فتح العين الخ) أى لاه لا يتصرف
في العلم المنقول عن جمع التجميع أو الملقى به الا بحذف علامة الجمع كلها أو بعضها على ما مر تفصيله للفرق
بين النسبة اليها اعلاما والنسبة اليها جوعا وقد علم تقسيمها ذكر في صورة العلمية في مرقعة الحكاية وان
صورة العلمية لغة الحكاية كصورة الجمعية (قوله) ومع فاعل الخ) فعل مبتدأ خبره أغنى ومع فاعل حال
من الضمير فى أغنى أومن فعل على قول سيويه ويجوز الحال من المبتدأ والنسبة فى الحكم وفى نسب متعلق
بأغنى والفرق بين اسم الفاعل وفاعل فى النسبة العلاج وقبول تلهائنا نشتق الاول دون الثانى نقله شخبنا
السيد عن شرح الشافية (قوله) غالبا سياتى محذره أى فى قوله وقد نفي بيها النسب فى بعض ذلك الخ (قوله)
أى صاحب لبن وتجر) أى عنده لبن وغر وليس المراد أنه يبيعهم ماو يحترف فيما ولا كان من معنى فعال
(قوله) أى ذو طعام وكسوة) أى منه ذلك وليس المراد به أى كل ويكسوا لا كانا اسمي فاهل وتفسيره ناره
بصاحب ونازعى لتفتن (قوله) ومنه قوله الخ) أن ارجع الضمير فى منه الى طاعم كاس فى قوله وقاوا فلان
الخ) كان وجه الفصل بانه ظاهر أن كان قوله وقوله كلبنى الخ بالجر عطفا على مجرور المكاف السابق وان ارجع
الى فاهل المقصود به صاحب الشيء لظاهر وجه الفصل وكان قوله وقوله كلبنى الخ بارفع عطفا على قوله فى
قوله ومنه قوله الخ (قوله) كلبنى لهم بأهمية ناسب) تقدم الكلام على هذا البيت في التذاه (قوله) أى ذى نصيب
أى يتسبب عنه النصيب فليس هو اسم فاعل لان المهم متبعا لانه (قوله) نزار) بزيان كإي كثر النسخ أى
بياع البيزوه واتماش (قوله) فوهم حائل) مثله ما فتح فى معنى صواغ قال الهمامنى أى ضرورة دعنا الى
صرف هذين القطعين عن كونهما اسمي فاهل من ما فتح وحال الى النسب (قوله) فيطعني) بضم العين
وبالنسب في جواب أننى في المختار ان الطعن فى السن وبالرخ وعنى القديم من باب نصر وان الراء أجاز
فتح عين المضارع على السك (قوله) أى وليس بذى نيل) أى وليس المراد أنه ليس بصانع نيل بدليل ما قبله
(قوله) وهى هذا حال المحققون الخ) أى قرأ من الجمل على صيغة المبالغة المعهودة انصبابا لثاني عليا ثبوت
أصل القلم مع أن الله تعالى عزه عن ذلك وأوجب انصافا لتسلم الجمل على صيغة المبالغة بيان المراد بها اسم
المفاهل لكن عدل عنه اليها لانه يضاهى نيل لانه ليس بمن ولا الجوز وبان السيد جمع كثر لثاني
مقابلته بالكثر (قوله) فى بعض ذلك) أى فى بعض ما استعمل فيه فاهل وفعال للنسب (قوله) وبياع التوت)
موجوده فقوليتين بينهما واراو (قوله) نهارى أى عامل بالنهار) تفسير نهر بنهارى بمعنى عامل بالنهار تفسير بما

النسب فى بعض ذلك قالوا لبياع العطر وبياع التوت وهى الأكسية عطار وعطرى وبات وبنى و يصوغ فعل مقصود به صاحب كذا
كقولهم رجل طعم وليس على معنى ذى طعم وذى لباس وذى عمل أشبه سيويه
ولكن نهارى أى عامل بالنهار (قوله) نيبات الاول فقيديستقنى عن ما بالنسب أيضا لانه

دواری ای دوآور و منه قول الصلتان أنا الصلتانی الذی دخلتم • اذا ما نبح کر فهو لا کرمه اعد و الله اعلم (الوقف) تنوینا ترشح
اجعل الفاء وقولوا غریغریغ احذنا) الوقف قطع النطق عند آخر الکلمة والمراد هنا الاشارة ۱۳۳ وهو غریغ الذی یكون استنباطا

القاموس وقال فی المعنی وانت شیخ کبر (قوله دواری) قال الدمامینی یحتمل کون الباء فیہ لتا کید الما لفة
کالتاء فی علامه و التال الجید لانه لا یدخل غیر الازامه مقول الصلتان لکن کور (قوله قول الصلتان) یفتح اللام
(قوله یحکم) بالفتوحه اوله و سکون المیم آخره ملوزن

(الوقف)

(قوله تنوینا ترشح) ینقل حركة الحمزة الى التنوین و مراده الفتح ما یשל الحركة الاعرابیه قال فی التصریح
وانما یبدل التنوین بعد الفتحه لان التنوین بنسبه الالف من حیث ان اللین فی الالف یقارب الفتحه فی
التنوین و لیس یبدل بعد الضمه و او بعد الکسرة لئلا یلحق الواو الباء فی انفسه ما اذا اجتمع مع الضمه و الکسرة
زاد النقل اه باختصار (قوله وقفا) ای لاجل الوقف أو واقفا أو فی الوقف (قوله قطع النطق) عند آخر
الکلمه احسن من قول ابن الحاجب قطع الکلمه عما بعده لانہ قد لا یكون بعد هائنی (قوله والمراد هنا
الاختیاری) بالفتحه ای لا الاضطراب و لا الاختیار و بیان ذلك ان الوقف ان یقبل منه فاختیارنا
بالفتحه و ان یقبل اصله لقطع النفس عنده فاضطرار و ان یقبل لانه بل لاختیار حال النقص هل
یحسن الوقف علی نحوهم و یقیم ویم و لا فاختیار (قوله ویم) ای الاختیار و المراد هنا غیر الذی یكون
استنباطا فالجای لامطلق الاختیار فالاستنباط هو الواقع فی الاستنباط و السؤال المقصوده تعیین مهم نحو
منو و منا و فی بیان قال جاهی رجل و رأیت رجلا و مررت بمرجل و ابین لمن قال جاهی قوم و رأیت قوما
و مررت بقوم و الاختیار هو الواقع فی السؤال المقصوده انکار خبر الخبر و ان کان کون الامر علی خلاف
ما ذکر فان كانت الکلمه منونیه کسرت التنوین و قیمت الباءه نحو زید بنه یضم الهمزة و کسر التنوین ان
قال جاهی زید و از بدین یفتح الهمزة و کسر التنوین ان قال رأیت زیدا و از بدین یکسرها ان قال مررت بزید
وان لم تکن منونیه اثبت بالمده من جنس حركة آخر الکلمه نحو عمر و عمره و اذ لم یعمل ان قال جاهی عمرو
و رأیت عمرو و مررت بعمرو و التذکر هو المقصوده تذکره باقی اللفظ فیرقی فی آخر الکلمه مده من جنس
حركة آخرها نحو قالا و قولا و فی الداری و لو قصد الوقف لالتذکر لم یؤثر بها و ان یخیر قالوقف فی قوله

• أفی اللزوم عادل و الصلتان • بالتنوین المسمی تنوینا ترشح (قوله وغالبه) احذر من الغالب من المقصود غیر
المنون کالفتی و حبلی و المنقوص غیر المنون کالقاضی اذ لا تنصرف فیها و جمیع التفسیرات باعتبار افراد الوقف
(قوله و ترجع الی سبعة اشیاء) من رجوع الجزئیات الی کلیاتها و لا یرد التضعیف لانه زیاده و حرف مع اسکان
لم یخرج عن السبعة کما یبشر الی ذلك تفسیره بالرجوع (قوله و هی الفصحی) ولهذا اقتصر المصنف علیها
(قوله مطلقا) ای لیس فی الباب یجری و احدا اه سم (قوله ونسبها المصنف الی ربیعہ) قال ابن عقیل
و انظاہر ان هذا غیر لازم فی لغز یبغی فی اشعارهم کثیر الوقف علی المنصوب المنون بالافتح فکان الذی
اختص به حوز الابدال سم (قوله یتم قولہ ترشح فقه الاعراب) هذا الشمول باعتبار المراد من الفتح
هنا باعتبار ظاهره (قوله علی المشهور) مقابله الحذف بعد فقه الباء فیقال به (قوله یستثنی الخ) قد
یقال لا یرد هذا علی المصنف لانه علیہ بعد بقوله فی الوقف فانما انشأ الاسم هاجعل • ورده سم بانه
یحتمل ان یکون ذکر حکم آخر لانه التانیث زیاده علی ما هنا فلا ینافی دخولها فی الحکم لکن کونه هنا نظیره
ان المنصوب یجوز فی الزوم فهو داخل فی قوله الاق و قد رآهم التحرف مدخول المنون عنه فی قوله تنوینا
ترشح الخ (قوله ما کان مؤنثا لانه) المراد هنا تخرج المؤنث بالفتحه و یفت و اخذت فاته بمد لفسه التنوین
الفتحی المنصب کثیر المؤنث سببوطی سم (قوله بل یحذف) لتقل المؤنث بالفتحه و یحذف تنوینہ فی
الوقف الذی هو موطن یحذف (قوله یجری ما یجری المحذوف) ای یجری الکلمه الی ثانیها هاجعل التانیث
یجری الکلمه المحذوف منها هاء التانیث فی ابدال التنوین انما یفسد و بعض النسخ یجری الحروف و هكذا
فی المرادی ای یجری باقی الحروف فی ذلك الابدال (قوله ثلاثة مذاهب) ثمره هذا الخلاف یتظهر فی الاعراب

التسبیه و اما من یقف بالتانیث بعضهم یجری ما یجری المحذوف فیدل التنوین انما قد قول رأیت قائما و اکرهه لانه سکنتها الاخر
• التانیث المقصور ان یقف علیہ بالافتح نحو رأیت قتی و فی هذا الالف ثلاثة مذاهب الاول انها یدل عن التنوین فی الاحوال

الثلاث واستعجب حذف الالف المتقلبة وصلوا وقفاؤه ومذهب ابن الحسن والقمره والمازني وهو المنعوم من كلام الناظم هنالكة
 تنويع حذفه والثاني انها الالف المتقلبة في الاحوال الثلاث وان التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو سري عن أبي عمر
 والكسائي والكوفيين والمذهب ابن كيسان والسرياق ونقله ابن المذني عن سيبويه والنحسلي واليه ذهب المصنف في
 الكافية قال في شرحها وقوى هذا المذهب ثبوت الالف وانما بالالف وقفاؤه الاستعجاب وهو ما يوجب التنوين غير صالح لذلك ثم قال
 ولا خلاف في المنعوم غير المتنون ١٣٤ أن لفظة في الوقف كلفظة في الوصل وان أنه لا حذف الا في ضرورة كقول الرازي

رطبا ابن مرحوم ورطبا
 ابن المثل
 أراد ابن المثل في انتهى
 ومثالي الاعتدالها روبا
 قول الرازي
 انك ما بين جعفر ثم الفتي
 الى قوله

ورب طيف طرف الحى
 سريه والثالث اعتباره
 بالصحيح فالالف في نصب
 يدل من التنوين وفي الرفع
 والمجسر يدل من لام
 الكلية وهذا مذهب
 سيبويه فيما نقل أكثرهم
 قيل وهو مذهب معظم
 النحويين واليه ذهب
 أبو علي في غير التذكرة
 وذهب في التذكرة الى
 موافقة المازني (وحذف
 لوقف في سوي اضطراب
 بحصوله غير الفتح في
 الاضمار) يعني اذا وقف

على هاء الضمير فان
 كانت مضمومة أو مكسورة
 حذفت صلتها ووقف
 على الهاء ساكنة تقول
 له وبه يحذف الواو والياء
 وان كانت مفتوحة نحو
 رأيتها ووقف على الالف

فعل أي أنها يدل التنوين في ضرب بحركات مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين وعلى أنها المتقلبة عن
 الباء ضرب بمحركات مقدرة على الموجودة لأنها حيث تحذف الاعراب فاحفظه (قوله وقفا) كان ينبغي
 حذف العاطف ليكون مفعولا لا يستعجب اذا لمعني واستعجب في الوقف حسن ظنه في الوصل (قوله وقوى
 هذا المذهب) بقوله أيضا كتابة الالف في الامام بالياء اسقاطي (قوله بالالف وقفا) كسدي بالالف
 قراءة حمز والكسائي (قوله غير صالح لذلك) أي لأنه كوزن الامالة والى (قوله رطبا ابن مرحوم) بالجمع
 كافى شواهد المعنى قال ومن رواه بالحاء الهاء لم يقدح به (قوله سري) هو بضم السين السري لا بالالف الكلام على
 حذفه ضاف أي زمن السري أو المراد به الليل على الآخر وهو هذا محل الشاهد لا الفتي لأنه غير متنون
 والكلام في المتن وانما ذكر الشطر الاول فدعا تنويعه أن الراء والاحاء الى ما تكلفه البعض (قوله
 اعتباره بالصحيح) أي قياسه عليه (قوله وحذف) أي حذوا وباقوله لوقف ايضا لم كون الحذف للوقف
 من المقام وقوله في سوي اضطراباى وأما في الاضطراب فلا يجز الحذف بل يجوز الالفاظ ومن هذا علم
 رد وجه الفري قول المصنف لوقف وان تبعه شيخنا والبعض (قوله صلة غير المتع) أي المفتوح وقوله في
 الاضمار في معنى من البيانية الغير مشوبة بغيره من الاضمار بمعنى المضمر هذا هو الاحسن (قوله فان كانت
 مضمومة أو مكسورة) أي وان كان مقابله المضمر كما تخرج ما اذا كان قبل الهاء ساكن ثابت أو محذوف للجزم أو
 للبناء فانه يجوز حذف صلتها في الاختيار وانما يتأخر فقول بعض ومنه وعليه وعليه ولم يدعوا ولم يدعوا ولم
 يرهم ولم يرهم وادعوا وادعوا وادعوا وادعوا (قوله حذفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة) أفاد
 أن الكلام في هاء الضمير المتصلة فلا يجوز حذف واوهم وياهى لتعاصيم ما لم يكن من الحذف بل يوقف
 عليها بسكون الواو والياء (قوله من وقوع ذلك) أي ثبوت صلة غير الفتح وقفا (قوله وانما يكون ذلك) أي
 ثبوت صلة غير الفتح وقفا في الشعر وقوله آخر الالفاظ انما خصه بالآخر الالفاظ لأنه المعد للوقف اتفاقا
 بخلاف آخر الاضطرار الاول فليس معدا للوقف اتفاقا وان كان حكما في الوقف عليه حكم آخر الالفاظ عند
 المردوم من تبعه كما سلف في عوامل الجزم فاندفع اعتراض يس وتبعه شيخنا والبعض بان كلامه يقتضى
 أنه لا يكون في آخر المصراع الاول مع أنه قد يكون فيه كقوله

ومهمه مغيرة ارجاؤه * كان لون أرضه سماؤه
 على أنه يجوز أن يكون ما استشهد به من مشعور والرجاء كون ارجاؤه آخر بيت لا أحضره قول (قوله يريد بها)
 أي الحذف الالف ونقل حركة الهاء الى الباء (قوله واستشكل قوله اختيار الخ) لاشكال عندى أصلا ودعوا
 اقتضاؤه لاختياره جواز القياس عليه ممنوعة فكم لفظا شاذ في اختياره وقوله وهو قليل جله حاله أي وال حال
 أنه قليل كما بيده التبريد بقوله داخله على المضارع (قوله وأشبهت الخ) كان اللان أن يلقى هذا البيت
 بالبيت الاول يس (قوله اختلف) أي في غير القرآت اما في فوق عليها وتكتب بالالف اجأها كما في الاثقان
 وغيره (قوله وقف عليها بالنون) اختاره ابن عصفور واجاع القراء السبعة على خلافه فوضي (قوله جتره أن)

لم يحذف واحد من قوله في سوي اضطراب من وقوع ذلك في الشعر وانما يكون ذلك
 آخر الالفاظ وذلك في التفسير أنه قد حذف ألف ضمير الغائصة متقولا لفتحة الى ما قبله اخبارا كقول بعض طي والكرامة ذات
 أكرمك الله بهر بدنها واستشكل قوله اختيارا فانه يقتضى جواز القياس عليه وهو قليل (وأشبهت اذا مونا نصب) فانما في الوقف فيها
 قلب اختلف في الوقف على هذا المذهب الجوهري إلى أنه وقف عليها بالالف لشمها بالنون المنصوب وذهب بعضهم إلى أنه وقف عليها بالنون
 لأنها جتره أن تنقل عن المازني والمردوم اختلف في رسمها على ثلاثة مذاهب أحدها أنها تكتب بالالف قيل وهو الأكثر وكذلك رمت
 فيها الحذف والثاني أنها تكتب بالنون قيل واليه ذهب المردو الأكثر وثالثها ابن عصفور وعن المبرد

أشتهى أن أكون بذهن يكتب اذن بالالف لانهم مثل أن ولن ولا يدخل التنوين في الحروف واثالث انهم قيل فان ألفت كسبت بالالف
 لصنعها وان اعلمت كسبت بالنون لقوتها قاله القراءون ينبغي أن يكون هذا الخلاف مفرا على قول من يقف بالالف وأما من يقف بالنون فلا
 وجه لكتابتها عندهم غير النون (وحذف بالالف المقصور ذي التنوين ما * لم ينصب لولي من ١٣٥ ثبوت فاعلم) أي اذ لو وقف على
 المقصور المتنون فان

أي الناصبة للمضارع (قوله أشتهى أن أكون الخ) قال سم وأقره غيره كيف هذا لمعهم في المصنف بالالف
 كما تقدم أم ولك أن تقول لخط المصنف لا يقاس عليه بل هو طريق متبع في كل المردفما يطلب فيه اتباع
 القياس (قوله لانهم مثل أن ولن الخ) صريح في أنها حرف وهو الصحيح قال المصنف وذهب أنوس معد على بن
 مسعود في المستوفى إلى أن أصل اذن اذا ما يستعمل في الحلق النون عوضا عن المضاف إليه كما في ومثله وعلى
 هذا يتضح وجه الوقف عليها بالالف أم أي وجه كتابتها بها (قوله فان ألفت كسبت بالالف الخ) مثله في
 الجمع في خاتمة الخط والذي في المتن وفي باب النواصب من هذا المشرح عن القراء هو العكس لانهم اعتدوا فيها
 تلتبس باذا الشرطية وعندنا على ما تلتبس بها فاقومهم (قوله هو ينبغي أن يكون هذا الخلاف) أي الجاري في
 رسمها مفرا على قول من يقف بالالف فيه عندني نظرا لأن المردف من أهل هذا الخلاف وهو قائل بالوقف عليها
 بالنون ولأن من يقف بالالف لانه أن يكتبها بالنون لأن العبرة في الرسم بحال الوقف كما أن من يقف بالنون
 لانه أن يكتبها بالالف كما قاله الشارح لعله المذكور فوهب هذا بحث فيما حكى عن الجوهري ومن كتابتها
 بالنون مع قولهم بالوقف عليها بالالف واصل هذا وجه تصدير الشارح حكاه عنه فيقول وقد عر الشارح في
 باب النواصب كتابتها بالالف إلى الجوهري وقال ينبغي أن القولين الأولين في رسمهما مبنيان على الخلاف الأول
 فمن وقف بالالف يكتبها بالالف ومن يقف بالنون يكتبها بالنون وأما القول الثالث الفصل فلا يظهر تفرقه
 على قول من قولي في الخلاف بل هو قول مستقل غير مبني على قول آخرم ولا يتبعه إلا أن وقف قائله بالالف ان
 أهملت والنون ان اعلمت فغيرا جمع وبما ذكره يعلم ما في كلام البعض (قوله وحذف بالالف المقصور) أي عدمه
 ردحا كما سبشر إليه الشارح والأفصح محذوف قبل الوقف لانه ما لا يكتب وما ياءه الفعل الممثل وواؤه فان
 كانتا محذوفتين شحون لم يرد فيهم وسكانا وقتا أو كما كتبتين نحو برعي وبنفي ويدعو بقضائهما ولا يحذفان
 الا في قافية أو فاصلة كوقف نافع وأني عمرو وعلى والليل انهم يحذف الياء وسكون الزا امرأاة لقواصل وأما ما
 التسلط فان كانت ساكنة أو محذوفة بقيت بحالها وسكون ما قبل المحذوف وان كانت متحركة كسكتت وقض أو
 بقيت بحركتها لم يهاهما الساكنة مع ما خلاصه وزبادة (قوله ما لم ينصب لولي) ينقل حركة زبادة إلى
 ما قبلها وانهم يتعبد الاووية بعدم النصب أنه اذا نصب لا يكون المحذف أولى بل حكمه في قوله ساقتا تنونا
 اثر قفما جعل الفاء وقتا لان هذا منه (قوله فاختار الوقف عليه بالحذف) هذا مذهب سيبويه والمتأخرين لأن
 الياء غير ثابتة وصلما فلما قصد الوقف عليه حذفت حركته وتبنيته قياسا على الصحيح ولأن الوقف محل راحة
 فلا ينبغي أن يثقل فيه عام بل يكن في الوصل بس (قوله محذوف العين) أي أو محذوف الفاء كما سبذكره
 الشارح في شرح قوله وفي نحو الخ (قوله وغير ذي التنوين العكس) أي فانيات فانه ما لم ينصب لولي من
 حذفها وأما قلنا ما لم ينصب لان الأصل في مقبده فيكون العكس كذلك فاندفع لصرف الشارح في الآتي بان
 المصنف لم يستثن المصنوب (قوله فهو كالصحيح) أي غير المتنون كالجوهر في اسكانه خروا الوقف (قوله وجها
 واحدا) قال الرمادي وبنفي لمن قدر فتحة الياء في النصب أن يقف بالوجهين (قوله فكذلك ذكر) أي في المتن
 من جواز الأمر من أو لولة الأبيات ولذا قال فاختار حاله القاضي الخ ولا رد فراه غير أن كثير بالحذف في قوله
 تعالى الكبير المتعال وقوله يوم التنادلان لاكثر من يتفقون على الوجه المرجوح بل جوب بعضهم اتفاق السمة
 على المرجوح (قوله فالحليل يختاره الأبيات) أصل المصنف وافق التحليل طائفة رجحان التنازع فلا رد هذا
 القسم على المصنف (قوله لان الحذف محذور) نعم الميم أي اجزأه لانه خلاف الأصل وقوله ولم يكسر أي
 حتى يكون راجحا (قوله محذور أيت جوارى) المناسب لصنيعه في القسم الأول أن يقول وهو ان كان منصوبا
 نحو رأيت جوارى وقف عليه الخ (قوله نصب) أو أمارا فمجرى في الجمع ان الأبيات والحذف جازان وأن

كان منصوبا بالالف
 تنوينه أيت محذوفات
 فاصلة وان كان غير
 منصوب فاختار الوقف
 عليه بالحذف فيقال هذا
 قاض ومررت بقاض
 ويجوز الوقف عليه ببرد
 الياء كقراءة ابن كثير
 وأكمل قوم هادى والمهم
 من فوه من والى وما عند
 اتفاقا ويحل ما ذكرنا
 لأن المقصود محذوف
 العين فان كان تميم الرديكا
 ساق في قوله وفي نحو
 لزوم رد الياء التي هو أمارا
 غير المتنون فغدا أشار إليه
 بقوله وغير ذي التنوين
 بالعكس أي المقصود
 غير المتنون بالعكس من
 المتنون فانيات الياء فيه
 أولى من حذفها وليس
 المحذف مخصصا
 بالضرورة خلافا لمذهبهم
 وقد دخل تحت قوله غير
 ذي التنوين أربعة أشياء
 الأول المقرون بال وهو
 ان كان منصوبا فهو
 كالصحيح محذوفات
 الفاضلي فيوقف عليه
 بأبيات الياء وجها واحدا
 وان كان مرفوعا أو
 محذورا فكذلك ذكر
 فاختار حاله القاضي
 ومررت بالقاضي بالآبيات

و يجوز زالقاص بالحذف والثاني ما سقط تنوينه فلهذا نحو قاض فالحليل يختاره الأبيات وبنفسه المصنف ورجح سيبويه
 مذهب يونس لأن النداء محل حذف ولذلك دخل فيه الترجم ورجح غيره مذهب الحليل لأن الحذف مجاز ولم يكثر في رجحان الكثرة الثالث
 ما سيقط تنوينه بلع الصرف نحو رأيت جوارى نصباً فيوقف عليه

الافصح الاتبات (قوله بأنبات الباء) أى وجوبها وتوابعها كاتقدم في المنصوب أى المقرون بال نحو رأيت القاضى (قوله قالوا لا نه لما زالت الاضافة الخ) وبنوعاى ذلك فخرناوه وان ماسقط ثبوته للاضافة اذا وقف عليه ردت ثبوته نحو مؤلفا قاضو زيدا فاذا وقف عليه قلت قاضون زيدا والى باب حذفها قاطا وقف القراء على قوله تعالى وغير حتى الصديق تحذف اثنين فائتبع الاربع قلت وفى هذا النظر مرادى (قوله عادالته ماذهب سبها) وهو التنوين وحيث تبدل تكون داخلها وقوله وغير ذى التنوين بل يدخل فى قوله وحذفه بالتنوين ذى التنوين الخ فلا اعتراض عليه بهذا القسم قاله سم قال وقفت على ذلك أى عود ما ذكرناه يبدل التنوين فى المنصوب انما والسابق الى القوم انه غير مراد اه أى نصف التنوين العائد بعد عدم ظهوره عن التنوين الظاهر الذى يبدل فى المنصوب انما (قوله لجازية ما جاز فى المنون) أى مع رجحان الحذف كالمنون (قوله معترض من وجهين) قد عرفت ادفع الاعتراض بالوجه الاول بفتح شول بعبارة الرابع وعدم ضرر شولها بالثلاثة الاولى غاية ما فيه انه متفق على الثانى على مذهب الخليل الذى يحذفه غير سبويه واذفع الاعتراض بالوجه الثانى باله اخرج المنصوب فى معنى قوله بالعكس كما مرى به (قوله احدهما ان عبارة الخ) فيه ان كون عبارة شاملة للانواع الاربع ممتنع ان حكمها ليس واحدا فتعني وجهى الاعتراض لدخول منصوبها فيها فكان ينبغي ان يقول احدهما ان عبارة شاملة لهذه الانواع الاربع فقلوا جوا وليس حكمها واحدا ثانيه ما الخ (قوله فاعل اعلال قاض) أى حذفته ما و لا لتعاقبها كتنوع التنوين (قوله بعد نقل حركتها) أى الى الراء (قوله وذلك انما يحذف بالكمة) فان قلت هذا لازم فى حالة الوصل ايضا قلت لا يمكن اثباتها وصلا للملازم من الجمع بين ما كتبت من ان فباء التنوين وصلها بالكمة بخلاف الوقت مرادى (قوله ومثله) أى مثل محذوف العين من المنقوص فى ذلك أى فى لزوم ردائها وقفا محذوف الفاء من المنقوص وان لم ينون قبله الكلام فى خصوص المنقوص المنون حتى يرد على غيبه ينف علما اعتراض الدمامية بانه ممنوع من الصرف لانه سبويه وزن الفعل فلان تنوين فيه والكلام فى المنقوص المنون على ان الالف لسان الكلام فى المنقوص المنون فلا سبويه علما غير مراد بل هو وان كان ممنوعا عن الصرف ممنون تنوين عوض كما يفيد قول النظم فيما سبق

وما يكون ممنوعا وصافى • اعرابه نبح حوارية تفتى قاعره (قوله وغيره التائى الخ) لما ذكرنا انما حكم الوقف على ما يفتى ذكره من الساكن اخذت كمر المتحرك فقال وغيره الخ اه مرادى ودخل فى الفتره انما بنت واخت فيجوز فيها غير الاسكان وقول البعض فتعين فيها الاسكان خطأ واضح ودخل ايضا مع الجمع اذا وصل بها واو او ياء نحو بكم وبهم لكن قال ابن الحاجب الا كثر على ان لا روم ولا اشتمام فيها كما ان التائى قال ذكرى بوفى معنى مع الجمع الضمير الذى ذكرنا ضم مائه او كسر او كان واو او ياء نحو بضم هو بوضو بوقيه (قوله من محرك) أى من حرفه ووقف عليه محرك أى قبل الوقف أى حركة غير عارضة كما قبل ذلك فى العمد لان ذا الحركة العارضة فى حكم الساكن فلا يوقف عليه الا بالساكن المحض كناه تائى الفعل فى اقرب الساعه وذلك بمثل كفى شرح العمدة (قوله راء المتحرك) أى تائى المتحرك بال روم (قوله فى الوقف على المتحرك) أى جنس المتحرك بقطع النظر عن خصوص كونه هاء التائى او غير هاء ليل تفصيله هذا الاجمال بعد بقوله فان كان المتحرك هاء التائى الخ وقوله وان كان غير الخ فانهم لو اراد المتحرك غير المنصوب المنون عندهم يبدل ثبوته بالفاء لا بآ فيه شئ من الجنسية على خلافه فى النقل باى تائى الجمع وغيره (قوله وعلامة) أى جوده او عدمه فلام قوله فى الخامس وعلامة عدم العلامة فى عبارة حذف الواو مع ما عطف أى وغرض لكنه سكت عن الغرض من الاسكان وهو زيدا الاستراحة فظهر (قوله وعلامة الخ) وقال الموضع انما هى رأس جيم لورأس ميم وكلامه مختصر من اجزاه والظاهر انها رأس طاعة محذوفة مختصرة من استرح لاسر من أن الوقف استراحة تصريح (قوله ضم الشفتين) أى مع بعض انفراج بينهما يخرج منه النفس دما يبنى (قوله قد قدم الحرف) أى بعد عدم

فى المنون قالوا لا نه لما زالت الاضافة بالوقف عليه عادالته ماذهب بسبها وهو التنوين بخاز فيه ما حاز فى المنون فقد يان ذلك أن كلام الناطم معترض من وجهين أحدهما أن عبارة شاملة لهذه الأنواع الأربعة وليس حكمها واحدا والآخر أنه لم يستثن المنصوب وهو متعين الاتبات كما ذكر ذلك فى الكافية (وفى معنى مرادى وبما التائى) يعنى اذا كان المنقوص مخنوف العين نحو راسم فاعل من أراى برى أمسه مرئى على وزن مفعول فاعل اعلال قاض وحذفت عينه وهى الهزة بعد تنقل حركتها فانه اذا وقف عليه لم يرد الياء والاربع بقاء الاسم على أصل واحد وهو الراء وذلك اجفاف بالكمة ومثله فى ذلك محذوف الفاء كيف علما فتقول هذا مرئى ونرى مرئى بجرى ونرى (غيره التائى من محرك • سكنه اوقف راء المتحرك) فى الوقف على المتحرك خمسة أوجه الاسكان وال روم والاشتمام والتضعيف والنقل ولكل منها عدم العلامة فالاسكان عدم الحركة وعلامة خ فوق الحرف وهى الخافعة من خف أو خفيف والاشتمام ضم الشفتين بعد الاسكان فى المرقوع والمخيم للإشارة لغير كتم غير صوت والغرض من الفرق بين الياء والاسكان فى الوقف وعلامة نقطه تمام الحرف

تسكن الحركه وعلامة خ فوق الحرف وهى الخافعة من خف أو خفيف والاشتمام ضم الشفتين بعد الاسكان فى المرقوع والمخيم للإشارة لغير كتم غير صوت والغرض من الفرق بين الياء والاسكان فى الوقف وعلامة نقطه تمام الحرف

هكذا قالوا وموهذان تأخرا الحركة مع ضمها في صوتها والفرض هو الفرض بالاشتمال لأنه أف البیان من الاشياء فانه يذكره الأعيان والاصبر والاشتمال لا يدركه إلا الصبر ولذلك جعلت علامته في الخط أتم وهو حقا قدام الحرف هنا - والاضيف تشديدا الحرف الذي يوقف عليه والفرض به الاعلامان هذا الحرف محورا في الأصل والحرف المزبد بالوقف هو الساكن الذي قبله وهو المدغم وعلامته ش فوق الحرف وهي الشين من شديدا وانتقل تحويل الحركة إلى الساكن قبلها والفرض به امانيان ١٣٧ حركة الاعراب أو الافراد من التقاء

تكن فوقه كما يقوله دفع قوم أنها حزمة كائن علامة الروم تكن فرقة فلعن قوم أنها نصبة وأما قال هذا فكذلك
الصديق النقطة بالصغيرة جدا وغربها وبالجملة وغيرها كائنه كاله كالحكمة في علامة الروم ولصدق الخط بالقائم
والنائب **(قوله)** ومع اصناف صورها أي أخفاها لئلا تروم الحركة مختلصا لها ولا تهافتها بالمصرح من الجواب ردي
قال في الجمع فيكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون **(قوله)** بل يذكره الاعي والبصر لأن فيه مع حركة الشفة
صوتا كاد الحرف يكون مع حركته كما مسمى أي معركه كحركة الشفة فلا ينافي أن معركه حركه غير محضة **(قوله)**
لمز بدلا للوقف أي لتضعيف الوقف أي لتضعيف الثاني به للوقوف وقوله أي قبل الحرف الذي وقف عليه
وهو المتكلم فيه **(قوله)** وعلامته ش عبارة للتصريح برأس ش وقوله من شديد التناسب لقوله سابقا من
خف أو تضيف أن زيدا أو شدد **(قوله)** وأقار الخ قال شيخنا وتبعه البعض أولع الخ الخلو فتجوز الجمع اه
وما دعيه ما من منع الخلو فتجوز لأن من أفعلتم كإساق في الشرح الوقف على هاء الغائبة بحذف الألف ونقل
فتحة الهاء إلى المحرك قبلها وهذا النقل ليس لأحد من الأرباب فأن قيل كلامهم باعتبار اللفظة المشهورة
قلنا بل يصح حينئذ قولها فتجوز الجمع لئلا يزم ما على اللفظة المشهورة فجمع واجب لأجرائها وأما ما يكون جائزا
على لفظه فلم من نقل الحركة إلى المحرك لأن الغرض من هذا النقل بيان الحركة فقط لأن يقال المراد بجواز
الجمع عدم امتناعه فتدبر **(قوله)** وساق في تفصيل ذلك أي يذكر الشروط والتحال **(قوله)** فان كان المحرك هاء
التأنيث فتسبته هاء مجاز باعتبار حالة الوقف التي هو فيها ساكن وان كان باعتبار حالة الوصل التي هو فيها
مفرك ناء لاهاء **(قوله)** وبذلك لا يقدم استثناءها لأن تقدمه يؤيد بيان المستغنى لم يحكم عليه بحسب الأحكام
المدكوكة وهذا صادق بالحكم عليه ببعضها وهو هنا التسيكن **(قوله)** وهو الأصل أيضا فان كان الساكن أصلا لأن
الحرف الموقوف عليه ضد المدبو به فينبغي أن تكون صفته معضادة لصفته أو لأن المقصود من الوقف الاستراحة
وسلب الحركة أو ألغى في تحصيل هذا المقصود ما مسمى **(قوله)** إلى بابضة أي تؤدده وأن **(قوله)** لينة الفقه
وسرعتها في النطق ولاتكاد تخضع إلا على الحرف في الوصل بما مسمى **(قوله)** وأشبهه الضمة أي أشبهه الحرف
الضمة أي أحدها ما لها بان تنهي الضمة والنطق به على الحرف **(قوله)** ما ليس به الخ أي إذا بد منهم شرط آخر وهو
أن لا يكون منصوبا وهو ناوقل لا يحتاج إلى اشتراطه لأن المنصوب المنون يدل تنونه بآفاقه فيكون الحرف
الموقوف عليه الألف لا قبلها والكلام في الموقوف عليه بالحرك وفيه أن المراد بالحرك في قول المنصف
وغيرها التأنيث من محرك الحرك وصلها هو المتكلم عليه بالأوجه الخمسة وهو بأطلاقه يشمل المنصوب المنون
فلا بد من قيده بغيره كما أسلفنا ويتعين في المنصوب المنون أو ما أيضا قاله السيوطي ولم ينقل التضعيف عن
أحد من القراء إلا عن عاصم في مستطرفه سورة القمرك كما في شرح التوضيح للشارح وكافي الجمع السيوطي عن
أبي حيان ثم قال السيوطي قال أبو حيان ولم ينقل النقل عن أحد من القراء إلا ما روي عن أبي عمر وأما
وقا صوابه بغير الباء عن سلام أنه قرأ بالعصر بكسر الصاد قال يختلف الأسكان والوهو لا إشمام فانها
روية عنهم **(قوله)** ما لم تكن عينا فحسب ك **(قوله)** والقاضي والفتي الأولى حذفهم لأن الكلام في
الحرك وهما ساكنان **(قوله)** إن يحذف أي أن يمتنع لفظه سواء أمكن نطقا كالتمسك بغيره أو لا يستغنى بغيره
فلما دافع عن اللفظة فكذلك أول عكن نطقا كالتمسك بغيره كما يصدق كذا الشارح **(قوله)** هذا ذكر ومررت بك

الكيفية في وصف

﴿ ١٨ - (صبان) - رابع ﴾ هزأ وأعليان نقأ أي تبع (حمرا) ك
 رجل رعل وفي ضارب حمرا بواحد ر بالشرط الأول من نحو بناء وخطا فلاحيو رضعفوه لأن العرب باحسب
 فعنا بالشرط الثاني من نحو سروه في الرافض والفتح فلاحيو رضعفوه والثالث من نحو فلاحيو رضعفوه
 (وحركات انقلا • لسا كن ضمير كهلن مفعلا) أي نحو نقل حركة الحرف الوقوف عليه إلى ما قبله بشرط
 الآخر أن يكون ضمير كهلن مفعلا أي أن عنقه مقول في نحو كهلن هذا كمرسرت كمر منه قوله

﴿ ١٨ - (صان) - رابع ﴾

عمل رجل وفي ضارب ضارب باوختر بالشرط الاول من نحو بناء وخطا فلما جاوز
 عيناو بالشرط الثاني من نحو سرور بق واقاضي والقي فلا يجوز تضميمه و هو بالسانه
 (وكانت انقلا • لسان كسر كنه ان يحظا) أي يجوز نقل حركة الحرف الموق
 الآخر ان يكون كسر كنه ان يحظا أي ان ينقل في نحو كنه فلان كسر ومرت

﴿ ١٨ - (صبان) - رابع ﴾
وعمل وهل وفي ضارب ضارب واختر بالشرط الاول
وعينا بالشرط الثاني من نحو سورو وفي واقعا وفي واقعا
(وحرركات انقلا) لسا كن غير كنه كن محظلا) أي
الأخران يكون غير كنه كن محظلا أي لن عن قول

١٨ ﴿وَعَلَّوْا فِي ضَرْبِ خِيَارٍ
عَيْنَاوْا بِالشَّرْطِ الثَّانِي مِنْ
(وَحَرَكَاتِ) أَنْفَلَا • لِسَا كَرِ
الْأَخْرَاجِ أَنْ يَكُونَ شَرْيْكَهٖ

عجبت والده كثير بحجة * من عتري سمي أنضره أراد أنضره فنقل ضمة الهاء إلى الباء فان لم يكن المنقول اليها ساكنا أو كان ساكنا
غير قابل للتحريك لما لم يكن تحريكه متعذرا كما في نحو ناب و باب أو متعسرا كما في نحو قد نزل وعص غوروز يدون لب نقل الحركة على الباء
والواو أو مستلزما لفتح ادغام عتري أنه في غير الضرورة كما في نحو جودهم امتنع النقل * تبين * الأول يجوز في لغتهم الوقف بنقل
الحركة إلى المتحرك كقوله من بأعر لغير ١٣٨ فيما قصد * ثم حذف مفاعيه وبعلم رشده * ومن لغتهم الوقف على هاء الغائبة بنقل

لم يغل المنصوب لأن فيه خلافا في قوله ونقل فتح الخ (قوله من عتري) أي قصير (قوله فان لم يكن المنقول
اليها ساكنا) قال فان لم يكن ماقوله ساكنا كان أولى لأن ماقوله اذا لم يكن ساكنا لا يكون مفعولا للهاء إلا أن
يقول المنقول اليها براء النقل اليها (قوله كما في نحو قد نزل الخ) مثل باربعة أمثلة لأن ماقيل الباء أو الواو
فأرء بجائسه ما ونازلا (قوله أو مستلزما الخ) ظاهره كره بعد المتذر والمتعسر مغايته لهما وصرح كلام
المصنف أنه من المتعذر إلا أن التعذر في الانقذا في وفي المدغم عرضي ولعله من التسويح (قوله تبين
الخ) ترك الشارح من المراد في تعيين لباس بدكر هاء الأول الذي يظهر في حركة النقل أنها الحركة التي في
الحرف الأخير نقلت إلى الساكن نص على ذلك قوم من النحويين وقال أبو البقاء العكبري لا يريدون أنها حركة
الأعراب مرفوعة على ماقيل الحرف إذا الأعراب لا يكون قبل آخر يردون أنها مثلها * الثاني يجوز الوقف
بالتنقل عن أحد من القراء لما روي عن أبي عمرو أنه وقف على قوله تعالى وتواصوا بالبر بغير الهاء (قوله يجوز
في لغتهم الخ) كذا في التسهيل واستشهد له المصنف بقول الشاعر من بأعر الخ وأعرض بأنه لا حاجة فيه
لاحتيال أن يكون الأصل قصده وجلا على معنى من ثم حذف الواو كذا في الأصل كقوله * فلوان
الطبا كان حولى * ويجاب بأنه لم يرع المعنى في مساعيه ورشده أه سم أي ولو كان رأي المعنى في
قصده راعاه بعد أن لا يجوز إعادة اللفظ بعد راعاه المعنى في تأنيده في باب الموصول (قوله فيما قصد) هذا
هو محل الشاهد لأنه نقل حركة الهاء إلى الدال وهي مخرقة قبل (قوله لأن حرصهم الخ) المناسب أن يقول
لأن حرصهم على معرفة حركة النساء ليس حرصهم على معرفة حركة الأعراب أي لشرفها (قوله شرط مختلف
فيه) وهو أن لا تكون الحركة فتحه غير هزة (قوله وكوف) أصله كوفي فحذف الباء الأخيرة تخفيفا ثم
الأولى لا لتقاء الساكنين أو حذف الأولى ثم سكن الثانية لثقل الفتحه ثم حذفوا الالتقاء الساكنين والأول
أقل كلفة والناس أقس هكذا ظهري (قوله لما لم يزل الخ) هذا وان جرى في المهور والنون نحو
رأيت ردا لأنهم اغتفروا ذلك فيه لشدة نقل الهزة الساكنة التي قبلها ساكن (قوله حيثئذ) أي
حين أدققت الفتحه وقوله من حذف الف التنوين أي الألف المسبقة من تنوين النون المنصوب لأنك
إذا نقلت الفتحه إلى ما قبلها في نحو رأيت بعد حذف الألف ونقل فتحه الدال إلى الباء (قوله وحمل غير
النون) من الممنوع الصرف كمد على الأنصع من منع صرفه والحمل بال (قوله ويترك عن الجري أنه أجاز
أي مطلقا كالكو فين (قوله وعن الأخفش أنه أجاز في النون الخ) يعلم منه أنه يجيز في غير النون
لا لتقاء المحذوف (قوله على لغتهم قال رأيت بكر) وهم ربيعة كما رأيت أن تنفاه المحذورا السابق على
لفظه لا لوجهه تنفي كلام الشارح أن الأخفش ينفي هذا المحذور وكلام الموضوع يخالفه حيث قال وأجاز
ذلك يعني نقل الفتحه من غير الهزة الكوفيين والأخفش أه لجعل الأخفش مطلقا للجواز كالكو فين
(قوله رأيت تلعب الخ) الخب يفتح بلسان المحممة وسكون الموحدة ما خي وأرد بكسر الراء وسكون
الدال المصنوع والمهور النون كثير النون في جواز نقل فتحه هزة كما رواه لم يزل النون (قوله وإذا سكن
الخ) من غم العلة (قوله أن بعدم نظير) أي أصلا كما في فعل بكسر فضعم وفعل بضم فكسر على
القول بما هاله أو نظير كثير كما في فعل بضم فكسر على القول بشدوه وهو التحقيق لو جوده في الوعل بضم
فكسرا في الوعل بفتح فكسره والتس الجبلى (قوله في الأسماء) أي غير الأعلام فخرج

الألف ونقل فتحه الهاء
إلى المتحرك قبلها كقوله
كنت في ظلم أخافه أراد
أخافه أقبل ما ذكرت
الثاني أطلق الحركات
وهو شامل للأعراب
والثانية والذي عليه
الجماعة اختصاصه بحركة
الأعراب فلا يقال من
قبل ولا من بعد ولا مضى
أمسى لأن حرصهم على
معرفة حركة الأعراب
ليس حرصهم على معرفة
حركة النساء وقال بعض
المؤخرين بل الحرص
على حركة البناء كدالان
حركة الأعراب لها
مابدل عليها وهو الفعل
أنهى وقصد بق النقل
شرط مختلف فيه أشار
إليه بقوله (ونقل فتح
من سوى المهموز
لا) راء بصري وكوف
نقل يعني أن المصريين
منعوا ونقل الفتحه إذا
كان المنقول عنه غير هزة
فلا يجوز عندهم رأيت
بكر أو اخترت بنا ضرب
لما لم يزل النقل
حيثئذ في النون من
حذف ألفا التنوين
وحمل غير النون عليه

وأجاز ذلك الكوفيون ونقل عن الجري أنه أجازوه وعن الأخفش أنه أجاز في النون على لغتهم قال رأيت
بكر وأشار بقوله من سوى المهموز إلى أن المهموز يجوز نقل حركته وإن كانت فتحه فقال رأيت انخبا والراء والبطا في رأيت الخب والراء
والبطه وأما اغتفر ذلك في الهزة لتقلها وانساكن ماقيل الهزة الساكنة كان النطق بها أصعب (والنقل أن بعدم نظير من) فلا تنقل ضمة
إلى مسوق بكسر ولا كسرة إلى مسوق بضمه فلا يجوز النقل في نحو هذا بشره بالانفاق لما يلزم عليه من بناء فعل ولا في نحو أنت بفتح ونقل
نقل الأخفش لما يلزم عليه من بناء فعل وهو مهمل في الأسماء

أزاد هناف غير المهور وأما المهور فهو زينة ذلك كما أشار إليه بقوله (وذلك في المهور ليس يمتنع) فتقول هنادور مرت بكف هنادور
مر التنبه عليهم من قول المهور وهذه هادفة كثير من العرب بمنهم عيم رأسو بعض عيم يفرون من هذا النقل الموق في عدم الظن إلى اتساع
العين للقاء فيقولون هنادور مع كثر وبعضهم ينسج ويدل المهور بعد الاتباع فيقول هذا ١٣٩ رديع كثر في تنبيهان الأول

المفعل كضرب الميم كثر (قوله وأناد) أول تنويج المضاف وهذا القول هو الراجح لوجوده في الاسم
غير الميم كما أسلفناه (قوله هذا) أي امتناع النقل المؤدى إلى عدم النقل (قوله وذلك) أي النقل المؤدى
إلى عدم النقل (قوله من نقل المهور) أي زيادة الصعو فيكون ما قبل المهور الساكنة (قوله منهم
تيم) أي بعض عيم بدليل ما بعده (قوله ينسج ويسدل المهور) أي يجانس حركة الانواع قلها (قوله شرط
أربع) لم يقل خامس انفاء شرط الثالث المختلف فيه (قوله فلا ينقل من نحوطي ودلو) لتأديته إلى توليها
منه وكون الآخر وأوابها انضمام في المرفوع وقلب الواو بالوقوع بعد كسرة في المحض ووصل الياء
المحذوف على غيره (قوله على حامل حركتها) أي بالوقوع لاسلام يحمل بالفعل عند الحجاز بين الالساكن فتنبه
(قوله كما يوقف عليه) كذا في بعض النسخ بتدكير الضمير أي على حامل الحركة وفي بعضها كما يحط الشارح
عليها بتأنيث الضمير الراجح إلى حامل الحركة لا تناسبا للتأنيث من المضاف إليه كذا قال شيخنا وفيه أن شرط
الاكتساب وهو صلاحيه المضاف للعدم غير موجود هنا فامل (قوله متبديها) حال من مجرور وعلى
الراجح إلى الحامل وضميرها بالحركة أي مستقلا بما بان كانت له أصالة (قوله وغير ذلك) لوفال والتضعيف كان
أولى لشمول الغرض للنقل مع غير مراد لانه لا يجري فيه على اللغة المشهورة أما على لغة ندم من النقل إلى
المحرك فلا ينقل بعد الحوازي راجعه (قوله وقد تبدل المهور الخ) على هذا الوجه والذي بعده لا يكون في الكلمة نقل
أصلا (قوله ياق) اختراع من النقل والاتباع اه سم لكن صرح الفارسي بأن الساكن على هذه الالة لا يبق
بل يبدل على حركة المهور وقالوا لا أثر لكون ما قبل المهور ساكنا كما في النسخ فبقولون مرت بتلجي بأبدال
المهور المكسورة فافتكسرها الباء الساكنة لاجلها وأرأسنا بيا ببدال المهور أن افات فتح الباء لاجلها وهذا التيمو
بأبدال المهور وأروا ضم الباء لاجلها اه (قوله وأما في الفتح) أي وأما إذا جانس حركتها في الفتح ولو
قال في النصب لكان أحسن وفي بعض النسخ وأما في غير الفتح فهو خطأ (قوله فليزمت حاققلها) أي فليزمت
فيه فتح ما قبلها بالنسبة إلى الفتح لا الفعل لعدم على هذه الالة كما في الدماميني (قوله وقد سدلونها كذا) أي
يجانس حركتها (قوله لا فيقولون) أي في الوقف على الكلا الذي هو الحشش هذا الكلو ومررت بالكل
أي يفتح اللام وسكون الواو والياء (قوله لا يجانسها) أي يجانس هذه الحركة (قوله في الوقف الخ) هذا
مفهوم قوله وغيره التأنيت سندوبي (قوله تأنيت الاسم) أي ولو بحسب الوضع فقط لتدخل تاء المبالغة كذا
في راوية وتأخر يادها كما في علامة وقد في التسهيل التأنيت يكون في آخر الاسم احترازا من نحو قائمتان يفتي عنه
سكون الكلام في الحرف الموقوف عليهم يفتي أن يراد باللام هنا ما يجمع التصحيح والمحق به وغيرها
وبالجملة ما يجمع التليل والجلل والكثير يكون قوله بغير قول ذالبيت تفصيلا لاجل هذه (قوله من لاله
الفعل) وكذا تأمل الحرف فحذرت عند الجهور كما سفسر إليه الشارح وأما التزمنا اتفاق الفعل والحرف
خوف اللبس بالضمير نحو حذره وره وجل ما بالاسم فيه على ما فيه لهن وفي الخطا بيات لابن جني قال سيويه
لوعيت وحلاضرت ثم حقرته لغتضمر به يوقف عليها بالهاء لانه قد انتقل من الفعل إلى الاسم اه
تصريح وقوله خوف اللبس بحث في التليل بخوف اللبس بالهاء يقتضي أن لا يوقف على نحو ضاربة الهاء لوجود
اليسب بالضمير وقوله ثم حقرته الخ قال يس أم قبل الضمير فهل يوقف عليه بالهاء فظاهر تعليله ثم وظهر
كلامه لا وانظر ما الحكم إذا سمي بمشور وب ولا تأ وقد يقال لا يوقف على الضمير بالهاء لتقوى حائب الفعلية
والحرفية حيث لا يفتي على سكون التاء وقفا اه (قوله من تأنيت وأخت) كون تأنيثها لانه نشأ لاندافي
كونه التأنيت ومن غلام الكلمة أيضا وقوله ونحوها أي كفت (قوله ولا يكون) أي الساكن الذي هو غير

لجواز النقل شرط رابع
وهو أن يكون المنقول
منه صحيحا لا ينقل من
نحوطي ودلو * الثاني
إذا نقلت حركة المهور
حذفها الحجازيون واقفين
على حامل حركتها كما
يوقف عليه مستديها
فيقولون هذا أنب
بالساكن واللام والأشياء
وغير ذلك بشرطه وأما
غير الحجازيين فلا يحذفها
بل منهم من يثبتها ساكنة
نحو هذا البطو ورايت
الطو ومررت بالبطو
ومنه من م يبدلها
بجانس الحركة المنقولة
ففيقول هذا البطو ورايت
الطو ومررت بالبطو
وقد تبدل المهور
بجانس حركتها بعد
سكون باقي نحو هذا
الطو ومررت بالبطو
وأما في الفتح فليزمت
ما قبلها وقد سدلونها
كذلك بعد كثر كغير
منقول فيقولون هذا
الكلو ومررت بالكلو
وأهل الحجاز يقولون
الكلاف لاجلها كذا
لانهم لا سدلون المهور
بعد حركة الابعانساها
ولذلك يقولون في كثر
أ كرو في علي عتلى في
الوقت تأنيت الاسم

ها حقل * ان لم يكن ساكن مع وصل) نحو فاطمة وحزرقاعة واخترز بالتأنيث من تاء لغيره فانها لاتغير وشقول بعضهم قد تأخلى الفراه
و بالاسم من تاء الفعل نحو قائمتان فانها لاتغير وبعدم الانصاف لساكن صحيح من تأنيث وأخت ونحوهما فانها لاتغير وشقل كلامه ما قبله
مفحرة كما قبل وما قبله ساكن غير صحيح لا يكون إلا الفاعل والماضي والفتاة

والأمر في هذا أن أزال البناء ما في الوقت وأما جعل حكم الألف حكم التحريك لأنها منتقلة عن حرف مقدر (وقل ذاتي بنسخ
تصحح وما ضاع) أي قل جعل البناء ما في جرح تصحيح التوثيق وسلبات وما ضاع أهى مشابهه وأراد بذلك مهابت وأولات كما صرح به
في شرح المباني إذ عرف هذا سلامة التأويل وقسم أبدالها ما في قول بعضهم دفن البناء من المكره من يرد دفن البنات من المكرمات
وكيف بالأخوة والأخوات وهم جميعهم أولاد ونقل بعضهم أنه لفظي وقال في الإصباح شاذ لا يقاس عليه في تنبيه إذا سمي رجل بمهابت
على اللفظ من أبدال فهي كلمة تخم من ١٤٠ الصرف العلية والتأنيب وإذا سمي بعلى لغفتم لم يبدل فسمى كمرفات يجري فيها وجه

صحيح الواقع قبل التاء (قوله والاعرف في هذين النوعين) أى ما قبله متحرك وما قبله ساكن غير صحيح ابدال التاء هاء الوقف وهذا مستغنى عن ذكر بعض المصنف وغيره من الخ (قوله وقل ذا) أى جعل التاء هاء فى جمع تصحيح يعنى ما جمع بالف وتاء من هذين (قوله وماضاهى) أى شبه جمع التصحيح فى الدلالة على متعدي حالاً كالوات أوفى الأصل كصرفات أوفى التقدير كحيات فاته فى التقدير جمع هيمه ثم سمي به الفعل هو بعد كافى التوضيح فقوله وأراد بذلك حيات وأولات قاصر عن خضوع فوات وأذرعاً (قوله فى قول بعضهم دفن البنات من المكرهه) وهم أنه ليس يحدث وفى عيىن الطبيب من الخشب حديث دفن البنات من المكرهات وواء الطير فى فى الكسر والأوسط وغيرهما عن ابن عباس الآن يقال راحى الشارح خصوص الوقب بالهاء يس (قوله وكفى بالآخرة والأخوآه) الباء زائدة فى المبتدأ وأسقطها فى التوضيح (قوله إذا سمى رجل بيهات) الظاهر أن مثله وأولات لم يران اللغتين الإبدال وعدمه فيه أيضاً (قوله من بعدما) أى من بعدما كادت وما بين ذلك نو كيد وقوله بعضهم أصل مت قال بن جنى ما قبل الألف هاء ثم أبدل الهاء تاء تشبه الهاء بها التانيث فوق عرف عليها بالتاء وقوله عند القطع بفتح الغين المحذمة والصادا المحملة أى رأس الحلقوم (قوله وأكثر من وقف بالتاء الخ) وبعضهم يقف على المؤنن بالهاء المثنون المنصوب كما يقف على المثنون المنصوب المجرد (قوله وأشباه ذلك) نقل شعثا السيد أن كل أمرأه ذكرت فى القرآن مع زوجها تسمى بالتاء المحرورة (قوله فوق علمها بالتاء الخ) اعلم أن التاء ان رسمت هاء وقف عليها كل الأعراف بالهاء وان رسمت فاه فمنهم من يقف بالهاء رعاة للأصل ومنهم من يقف بالتاء وفاقفة لل رسم العثمانى قاله شعثا السيد (قوله على لات بالهاء) مثلهذا أن كاله المارضى وغيره (قوله قياسا على قولهم الخ) فيه أن الوقف على لات بالهاء ليس قياسا فكيف يقاس عليه حفد (قوله وقف بها السكت الخ) أى التوصل الى بقاء المحركة فى الوقف كما احتلت همزة التوصل الى بقا السكون فى الابتداء وصحبت هاء السكت لانه نسكت عليها دون آخر الكلمة اه تعبر بحمواض اطرادها ثلاثة تاتى فى النظم الفعل المعتل المحذوف الآخر وما الاستفهامية والمنسبة على حركة تناء لازم (قوله محذف آخر) أى فقط كما فى أعط أومع حذف القاء كما فى لم يف ولم يبع أو ألين كما فى لم ير (قوله المعتل) أخذه من المثال ومن لزوم الاعتلال للأعلال (قوله أو وقتا) ليس المراد به هنا مقابل الوصف أليزم عليه أن الحكم المذكور فى المحذوف الآخر جوما لا يتخص بالوقف وليس كذلك بل المراد به المناءوع غير ابن هشام ذكر كما (قوله فقدمه عليه) أى على حكم لحاق الهاء من الواجب والجواز وقوله بقوله أى محذوف فى الجواز وهو هاء فى الواجب (قوله محذوما) حاله من يع (قوله محذوم) أصله أو هاء حذف الواو اتى فى فاء الكلمة فحذفت همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها فأتى عن الكلمة محذوم ونحوه أصله أو هاء نقلت حركة الهمة الى الاء ثم حذفت وحذفت همزة الوصل لانه قال السابق فاء الكلمة وفى الدمايقى على المعنى أن حذف هاء السكت فى مثل هذين الفعلين حالة الوصل إنما هو فى اللفظ لا فى الخط ومثلها أمر من وأى بنى وأباعتى وعدوا واقع قبله ساكن من حالة الوصل فقلت حركة الهمة اليه على غير قياس تخفيف الهمة فقلت قل بالغير باز بدو هاء قالت بالغير يا عمرو فقلت فقلت حركة الهمة اليه على غير قياس تخفيف الهمة فقلت قل بالغير باز بدو هاء قالت بالغير يا عمرو

قَالَ فَرِحَ السَّكَفَةُ وَجَوَّ زَعْنَدِي أَنْ وَقَفَ بِالْهَاءِ عَلَى رَيْبٍ وَتَمَّتْ قِيَامَا
 عَلَى قَوْلِهِ فَلَا تَلَامَ وَقَفَ بِهَا السَّكَفَةُ عَلَى الْفَعْلِ الْمَعْلُومِ بِتَحْنُفٍ آخِرًا عَطَفَ مِنْ سَأَلٍ يُعْنَى أَنَّ هَاءَ السَّكَفَةِ مِنْ خَوَاصِ الْوَقْفِ وَأَكْثَرُ مَا تَرَادَفَ
 بِهِ شَيْئَانِ أَحَدُهُمَا الْفَعْلُ الْمَحْذُوفُ الْآخَرُ جَزَاءُ مَحْذُوفٍ بِهِ هَاءُ وَقَفَ وَخَوَاصُّهُ وَالثَّانِي مَا لَاسْتَهَامَ عَلَيْهِ إِذَا جَرَتْ بِحَرْفٍ شُجُو عَلَى مَهْوَلِهِ
 أَوْ بِاسْمٍ مَحْوَرًا قَصْدُهُ مَوْلَاهَا الْكُلُّ مِنْ هَذَيْنِ الْوَضْعَيْنِ وَاجِبٌ وَجَائِزًا أَمَا الْفَعْلُ الْمَحْذُوفُ الْآخَرُ فَقَدْ نَبَهَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ (وَلَيْسَ حَتْفًا فِي سَوَى مَا كَمِ
 أَوْ كَيْسٍ مَحْذُوفٍ وَمَا فَرَعَ مَا رَعَا) يُعْنَى أَنَّ الْوَقْفَ بِهَا السَّكَفَةُ عَلَى الْفَعْلِ الْمَعْلُومِ بِتَحْنُفٍ الْآخِرَ سَأَلٍ وَاجِبًا وَغَيْرًا مَاتَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ أَوْ حَرْفَيْنِ
 أَحَدَاهُمَا مُتَذَلِّلًا وَالْآخَرُ مَعَهُ أَمْرٌ وَجِيءَ بِشَيْءٍ وَخَوَرُهُ أَمْرٌ رَأَى بِرَأْيٍ وَالثَّانِي لَمْ يَحْذُفْ بِهِ هَاءُ لِأَنَّ حَرْفَ الْمَضَارِعَةِ إِذَا فُرِغَ بِأَدَاءِ السَّكَفَةِ هَذَا لَمْ يَحْذُفْ

واحدة لبقائه على الأصل واحد كذا قاله الناظم قال في التوضيح وهذا مراد باجماع المسلمين على وجوب الوقف هل لمك ومن ثبوت ترك الهاء
 في تنبيهه مقتضى ثبوتها ان ذلك انما يجب في المحذوف الما ونما اراد بالتحليل التنبه على ما سبق في حرف واحد او حرفين احدهما زائد كما
 سبق فمحذوف الميم كذلك كما سبق في التثنية بخبر مولفهم ومنه ان حذفه السابق منه ١٤١ اكثر من ذلك نحو اعطاه ولم يهله جازر

لا لازم (وما في الاستفهام
 ان جرت حذف هاءها)
 وجوابا عن جرت بحرف
 او امه واما قوله

على ما قام يشتمل على
 ضرورة واحتمل

بالاستفهام عينه الموصولة
 والشرطية والصدقية

فجوزت عمار رتبة
 وبما تفرغ من حرف وجبت

بما تضرع فلا يحذف
 ان شئ من ذلك وزعم

المبرد ان حذف ألفها
 الموصولة شئت لغة وثقله

او زيد أيضا قال ابو
 الحسن في الاسطرز عزم

او زيد ان كثيرا من
 الجوز يقولون سل عزم

شئت كما تهم حذفوها
 لكثرة استعمالهم اعاد

وفهم من قوله ان جرت
 ان المرفوعة والمنصوبة

لا تحذف ألفها وهو كذلك
 واما قوله

الام تقول المناهات الامة
 اذ نادى اهل النسيه

والكرامة
 فضرورة في تنبيهات

الاول اهل المصنف
 من شرط حذف ألفها

ان لا تترك مع ذوات
 ركب مع له تحذف الامة

نحو غي في ماذا تلوم حتى
 وقد اشار اليه في التسهيل

فلم يبق من الفعل الا الكسرة في ام قل وقاءه قاله المتوكل على هدايا يدق في بالمر بأهتد يبق الا الحركة ربا
 اليه فخصر بالفاعل الذي كان متصلا بالمر فزوقه قل في ذلك في أي لفظ بالهاء الله حركة قامت مقام الامة
 ومن ذلك الفخر المشهور ان هذا المحقق الحسنة وامي من آخرت نخل وقاء فاصل ان ابن حذفت باه
 الشاعل لانقاسها كنه مع فون التوكيد وهندنادي والمحذفت له على اللفظ والحسنة نعت له على المحل
 وامي مصدر مبنى للتعويض اعلى عذر باهتدودع اراء آخرت وقاءها (قوله واجبة) قد يقال هلا كانت
 جائرة فقط في التي لان حرف المضارعة كالجزء كما جازت فقط في الاستفهامية الجوزية بحرف لاه كالجزء
 اه سم بل كون حرف المضارعة كالجزء اقوى من كون حرف الجر كالجزء من لان حرف المضارعة لا تقوم
 ببناء المضارع الا (قوله قال في التوضيح وهذا مراد باجماع المسلمين الخ) اجيب باجوبة مرودة فمن انك
 لس معقل الآخر والكلام فيه ومما ان اقرأة سنة متبعة فلا ينقض على المصنف ويرد الاولي ان كون
 الك غير معقل الآخر لا يفي بدار المصنف على سبيل الفعل على اصل واحد وهو موحد في الك وكونه غير معقل
 الآخر لا يفي له على ان كون الكلام في معقل الآخر غير مسلم بل هو في المعمل يحذف الآخر واك منه ويرد الثاني
 بان اقرأة المعجزة تختلف العربية ولا تاتي على ما تهمه وحيد قد توقف جميع المسلمين على لم الكون ثبوت بترك
 الهاء دليل قاطع في عدم وجوبه بان يرد على ابن هشام انه وافق المصنف في اواخر باب كان من شرح القطر
 وقال بقاءه فبرده عليه ما اوردته على المصنف (قوله على وجوب الوقف) أي حيث اراد الوقف وجب ماد ك
 والا فالوقف على موضع مخصوصه ليس واجبا فيه (قوله بترك الهاء) وانما يوقف على الك وبق يكون
 الكاف والوقف (قوله مقتضى قوله الخ) أي لان عاده الغالبة اعطاه الحكم النال (قوله جازر لا لازم) لكن
 الاجود الاين بالهاء معانقطة على دليل الام المحذورة اعني حركة ما قبل اللام (قوله سوا جرت بحرف) نحو
 عزم يشاء لون او امه نحو يحيى م حث وقال الشاطبي حذف الاف من الجوزية فاسم حائر لا لازم ونقله عن
 سيبويه تصريح (قوله على ما قام يشتمل) من باب ضرب ونصر كما في القاموس (قوله فضرورة) أي بساء على
 انها ما وقع في الشعر مما لا يقع مثله في النثر والاف الشاعرية قد وقع اثبات الالف بعدها لغة ما لم يزل عليه
 المسقل وهو حائر في الوافر بصلوح وكما الشيخ خالدة لغة وعلى اقرأة بعضهم عما يتسألون (قوله قال ابو
 الحسن في الاوسط) دليل لقوله ونقله ابو زيد ايضا (قوله لكثرة استعمالهم اياه) أي التركيب المذكور
 (قوله ان المرفوعة) نحو ما هذا والنصوبة نحو ما اشتربت قال سم وقد يفرق بين الجوزية وغيرها بان
 الجوز يتصل بها اتصال الجزء فكان كالعوض من حذف الالف ولا كذلك غير الجوزية اه وهو واضح
 في الجوزية بالحرف دون الجوزية وبلاسم الان قال حلت الجوزية وبلاسم على الجوزية بالحرف (قوله
 الام) فاما معقول تقول لانه في معنى الامة أي كآدم تقولوا المناهات جمع ناعية وفي بعض النسخ الساعات
 بصيغة ثنية ناعية وهو الانسب بقوله اذ نادى بالام العرب خطاطي الواحد والجمع بصيغة التثنية (قوله
 فضرورة) أي بساء على ما رواه الالف والنشأة من دوحه من حذف الالف انما بناها ولا يلزم ثبوت يكون الجوز سالما
 من الزحاف (قوله اهل المصنف) قد يقال لا اهل لان المصنف اشار اليه بكون المحذوف عنه في كلامه لفظ
 ما يفرض لفظ ماذا لان لفظ ما غير لفظ ماذا المتقرر ان الشئ مع غيره غير في نفسه (قوله وبين الموصولة
 والشرطية) أي والصدقية أو اراد بالموصولة ما مع ما فكل كلمة منها على خط قوله سا بقا جازر زائدة هاء الخ
 (قوله ام واحد) أي كآدم الواحد (قوله تسكين ميمها) أي وصلا وتسكين ميمها وقفا حائرا فظا وثرا اعادة
 سم (قوله يا سديا لم كلمته) كأنه لم يبق لمعنيان بنى اسد فنبه وتكر قال الميم وانشد ابو الفتح

نقله المرادى الثاني سبب هذا الحذف ارادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية فانها
 متعلقة بما بعدها بخلاف الموصولة فانها واحدة اصلية اسم واحد الثالث قد ورد تسكين ميمها في الضرورة مجرورة بحرف كقوله
 يا سديا لم كلمته (اولها الهان تنف) أي جواز ان جرت بحرف نحو عزم وجوابا ان جرت باسم نحو اقتضاهم ولهذا قال (وليس حتميا في
 سوى ما تخفنا باسم كقولك اقتضاهم اقضى) أي وليس يلاؤها الهاء واجبا في سوى الجوز وبلاسم

وقدمته. وهذه ذاك أن الحرف في الجزاء اتصالهما الفعلا وخطا فقلت الاسم فوجب الحاق الهاء للمعبر وزمة الاسم لبقائه على حرف واحد
 (تنبه) اتصال الهاء بالحرف ورة بالحرف إن لم يكن واجدا جود في قياس العربية وأكثر وأغوار في أكثر الأقران بهر هاء ابتداء الاسم
 (ووصلها) بغير تحرير بناه أديم شذ في المدام استحسننا) يعني أن هاء السكت لا تتصل بحركة عاريا ولا شبيهة بها فلاذ لا تلحق اسم لا ولا
 المتأدى المضموم ولا ما بين لقطه ١٤٢ عن الإضافة كقولهم بعدد والعدد المركب نحو خمسة عشر لأن حركات هذه الأشياء مشابهة

بحركة الأعراب وأما قوله
 يارب يوم لا أنظله
 أرمض من تحت وأضحي
 من عله
 فشان لأن حركته على حركة
 بناء عارضة لقطعه عن
 الإضافة فهي كقول
 بهدولة هذا أشار بقوله
 ووصلها بغير تحرير
 بناه أديم شذ فحركة على
 غير حركة بناء مدام بل
 حركة بناء غير مدام وأشار
 بقوله في المدام استحسننا
 إلى أن وصل هاء السكت
 بحركة البناء المدام أي
 المذموم جازم متحسن وذلك
 بكفصة هوهي وكيف
 ثم يقال في الوقف هوهي
 وهيه وكيف هوهي فتبينان
 الأول في اقتضى قوله
 ووصلها بغير تحرير بناه
 أديم شأن وصلها بحركة
 الأعراب قد شذ أيضا
 لأن كلامه يشمل نوعين
 أحدهما غير تلك البناء
 غير المدام والآخر غير تلك
 الأعراب وليس ذلك
 إلا في الأول الثاني قوله
 في المدام استحسننا
 يقتضي جواز اتصالها
 بحركة الماضي لأنها من
 الفعل بل المدام وفي ذلك
 ثلاثة أقوال الأول المنع

بافقسي والشاهد في لم أكنه حيث سكن الميم وصل للغير ورة (قوله) وقدمته أي الاسم الجار (قوله) لا اتصالها
 به الفعلا أي اتصالها بغير بدل بل عدم وقعه هم على الجار بدون حركته وبخلاف المضاف (قوله) وخطا أي غالبا
 فلا يرد حتم والام وعلام (قوله) وإن لم يكن واجبا) جلة حالية (قوله) أجد في قياس العربية) لتسكون الهاء
 عوضا عن الألف المحذوفة (قوله) ووصلها بغير الخ جود في بعض النسخ قبل هذا البيت بيت آخر هو
 ووصل ذي الهاء بغير كل ما * حركته بغير كل ما

فيكون قوله ووصلها بغير الخ تفصيلا لأجل أنه السكت (قوله) مشابهة لحركة الأعراب) أي في العروض
 عند مقتضياتها وز وها عند عدها سم (قوله) لا أنظله) بالبناء للمعجم أي لا أنظله فيه فقيه حذف
 وبإصال وقوله أرمض الخ قال ذكر بأرمض مجهول من روضت فقدمه إذ اخترقت من حوال مضاعوهي الأرض
 التي ساروا في الشمس وأصل تحت تحنى وأضحي مجهول أيضا من ضحيت للشمس بالكسر والفتح ضحي أذا برزت
 لها اه وسبقه إلى ذلك العيني وتنه حاد ربابا الحواشي ولا يفتح ما فيه من الخلل لأن جعل الفعلين من
 روضت فقدمه وضحيت للشمس ينافي كونهما مجهولين لأن روض بهذا المعنى وضحي أو تخلا الزمان كما يدل عليه
 كلام القاموس وغيره والمجهول الذي تألفه غير ظرف جار ومجرور ومصدر لا يكون إلا من المتعدي
 بنفسه فالذي ينبغي بناؤه الفاعل ونافس المماضي في الاستعانة باليت باحتقال أن الهاء ضمير وبني على
 لاضافة إلى مبنى راجب عنه سم بأنه خلاف الظاهر وعندى في نسخة ما ذكره من الاحتمال نظرا إلى ما هو
 في المضي لاضافته إلى مبنى البناء على الفتح لا الضم ومنه قوله أذهم قرش وذا مناهم بشره بفتح مثل فتأمل
 (قوله) فحركة على الخ) الفاعلة لميلية (قوله) وفتح المثلثة وضحاها فاعلم فظهر لجواز لوقه كل معر كحركة
 بناء فاعلة إلى الماضي (قوله) أتتني قوله ووصلها بغير تحرير بناه أديم الخ) دفع يجعل النفي راجعا للقيف فقط
 وهو أديم فكان قال ووصلها بغير بناه ضمير بناه بفتح الإضافة غير إلى ما بعده للجنس على أن سبويه
 حكى أعطى في موضعين بطرق الهاء العرب شذوذ واقضى أيضا أن وصلها بحركة السكت بناء ولا عاريا كما في
 الزيدانه والمسلمة شاذ لشمول غير تلك البناء المدام لتمامه أن يجوز أن تلحقها الهاء بلا شذوذ كما في الجمع وغيره
 واقضى أيضا أن وصلها بالنفي على غير حركة شاذ لأنه دل على عارضة غير الحركة مع أن منه ما يجوز وصلها بالهاء
 باطراد كما يدل عليه قول الجمع قال أي أوجبان وكل معنى آخره ألف نحوها وأولا وهنا يجوز فيه ثلاثة أوجه
 أنقاروا أنفا كما في الوصل وأبد الماهزة والحق هاء السكت بعد هاء وشذوذ قلب الألف هاء في قوله من هنا ومن
 هذه الألف الاسم المتدوب فيعين فيه الوجه الثالث نحو بازدياد ولا يوقف عليه بالألف فقط ولا تبدل ألفه هزة
 أما العرب فلا تلحق هذه الهاء فلا قاله مسواه ولا عساه لئلا يلتبس بالاضاف إلى الضمير اه والذي في باب
 النذبة من الشرح والجمع وغيرهما أن الالف فقط جائز وأن الجمع بين الألف والهاء غالب
 لا واجب (قوله) يشمل نوعين) بل ثلاثة (الآراء) كما عرفت (قوله) وليس ذلك) أي الشذوذ في الأول أي فلم
 يرد في الثاني اه سم وقد عرفت ما فيه مما عر عن سبويه (قوله) إن أمن اللبس) أي ليس هاء السكت بها
 الضمير وقوله نحو فقهه أي لأن قد لازم فلا تعدى للمعول به حتى تلتس هاء السكت بضمير المعول به بخلاف
 ضمير وقد يقال هاء فقهه وإن تلتبس بضمير المعول به تلتس بضمير المصدر لأن يقال هاء احتمال بعدد أو
 الحاصل معه أجال اللبس بخلاف ضمير (قوله) في وجوده الخ) أي في وقعه صفة توصلة وخيرا وحالا وشرطا
 (قوله) لفظ الوصل) الإضافة على معنى في أي اللفظ في الوصل وقوله ما لوقف أي اللفظ في الوقف لحسن

المثالية

مطلقا والتأني الجواز مطلقا والتأني الجواز آمن اللبس

محمودة والمنع أن خيف اللبس نحو ضمير هو الصحيح الأول وهو مذهب سبويه والجمهور واختاره المصنف لأن حركته وإن كانت لازمة فهي
 شبيهة بحركة الأعراب لأن الماضي أغني عن حركة لشبهه بالمضارع العربي في وجوه تقدمت في موضعه هاء فكان من حق المصنف أن يثبت فيه
 كما في الكافي يقال فيها ووصل ذي الهاء بغير كل ما * حركته بغير كل ما لم يكن ذلك فعلا ماضيا (وربما أعطى لفظ الوصل

ما له الوقف ثرا و فضاء منتظما) أي قد يحكم لوصيه له بحكم الوقف وذلك في الترتيل كما أشار إليه بقوله ورجعوا منه شره أغبر حجرة والكسائي لم يقسمه وناظر فهداهم اقتده ولم يمتنه أيضا ما به هلكت سلاطين خذوه ما هي نار حامية ومنه قول بعض طبعي هـ خجلوا باقيا لانه اغتاتبدل هذه الألف واو أي الوقف فاجرى الوصل بحره و هو في الظام كثر من ذلك قوله مثل الحريق ١٤٣ وأبق التصفاة شذبا ليعام عليها

المقابلة (قوله بالوقف) أي من اسكان مجرد أوقع الروم الانضمام ومن تضعيف وقتل ومن اجتلاب
هاء السكت تصرف (قوله وشأ) أي الاعطاء اهمل من أعطى وقوله منتظما حال سببية على تقدير مصناف
ن فاعل فتأى منتظما محله وهو اللفظ الذي حصل فيه الاعطاء راسع اللفظ الوصل المعطى
حكم لفظ الوقف والحال على هذا الظاهرة (قوله لم يتسنه وانظر) قال شيخنا السبكي ذكر وانظر إلى
الخلافا في اثبات الهاء ما هو في الوصل أمافي الوقف ثابته توقفا قال وكذا يقال فيما يذكر (قوله اقتل
هذه الالف وأواف الوقف) أي عندنه طي الذي ذكره عبارة الجمع بما قبلت الالف والوقف على ما مر
أو به أو واوا نحو هذه أقصا وأوفي وأفوق هذه أنفي وهذه عصا أو عصي أو عصو والاربي والآخر ثلثة بعض
طبيع والثانية لغة فزار ونسيو بهل أن هذه القاء الثلاث في كل ألف في حواس سواه كانت أصلية
أو غير أصلية وحكي الخليل أن بعضهم يقول رأيت رجلا قمير لثانها ألف في آخر الهم (قوله منون أني)
والقياس من أنتم لأن من لا يختلف لفظه أو صلا فاجوا ولا يحراها وقفا (قوله بتسكب الروي) أي حقيقة
أو حكما قد حل في الروي العروض المصرية فلا اعتراض بان التماثل في الياء المستشبهة ليس رويان
هو عرض (قوله عدة) أي ألف أو اواو أو به (قوله وإثنتا الحجز بين خطا) أي قصدوا الترخي أي مد الصوت
فوق حركتين أو لا يقر بته قوله وأن ترم النعمين الخ أي قصدوا الترخي فن أن الترخي غير لازم للعدة وأن إبطال
شخنة تفسيرا لالطاف بما ذكر بان الترخي لازم للالف ما لم يعرّفهم من التفسور (قوله فكذلك) أي أي ابتنا
المدة (قوله والاعراضوا منها) أي من المدة التتوي أي لم ينعوا الترخي مطلقا أي بعد ضمة أو فحة أو كسرة
قربة التمثل

(قوله ونسعى الكسر) أي أيقظها من الإمالة إلى الكسر وقوله والفتح أي أيقظها من بطء الفتحة إلى الكسر أي أيقظها إلى ما وصل بطء الشيء القاذور وميمه بوزنه أمالته (قوله أم) لأنه لا بد منه بخلاف الإمالة (قوله والنظر) مبتدأ وقوله في حقيقته الخبر وكان عليه أن ينزل الموانع وموانع الموانع (قوله فان نفي الخ) شامل للإمالة لأن فيها أيضا إمالة الفتحة نحو الكسرة كما يفيد تقرر بروضة صفة أنها عمل واحد بوزنه عند وجود الالف على آخره ونظيره بخلاف قول ابن الناجي هي أن تفتح الالف نحو الكسر فوالالف نحو الباء مع أن قوله إنما ذكر ويخرج هذه الإمالة الفتحة التي ليس بعدها ألف (قوله هو التماس) أي تناسب الأصوات وصبر ورتها من غطا واحد بيان ذلك أنل إذا قلت ما كان لفظا بالفتحة والالف تصعد أو استعلا و بالكسرة اتخذ أو تنفلا مكون في الصوت بعض اختلاف فإذا أمالت الالف قربت من الباء وامتزج الالفه طرف من الكسرة فتقارب الكسرة فالإقعة به الالف وتغير الأصوات من غطا واحد وهذا نظير اسمهم الصاد زاي في نحو يصد ولتناسب لأن الصاد حرف همز والالف حرف مجهوزينهما متفرقا وأيضا لئلا تشاكل الصاد في الصغر والذال في الجهر فإذا أثر والصاد زاي حصل تناسب الأصوات حقيق (قوله أو غيره) كتبها ياء في التنبيه وإن لم يكن أصله الباء (قوله فكل حال يجوز فتحه) أي رجاء إلى الأصل قال البعض وكان الأحسن أن يقول يجوز عدم إمالته لتسمل الالف اه وحوله ما صرح به الشارح عند قول المصنف

• والكاتب قد وضعه ما يتصل * من ان المبدأ الفتح ترك الامالة (قوله فيضمون بالفتح) أي وجوبها في
المواضع القابلة للآنية (قوله) وجلة أسباب امالة (الف) أي تفصيلا بخلاف ما قد جعل (قوله أي ما ذكره
المصنف) فيه انه لم يذكر في النظم بعض (الرابع) وهو الياء بعد الالف لأن يقال المبدأ ذكر في الجمل الأولى بقيد
هذا المضم (قوله الأول) انتلاها عن (الياء) الخ) الأول والثاني يرجعان الى الدلالة على بقاء انقلاب الالف

بحرف الاطلاق وقوله
• اوتاناري فقلت منون
نتم • وقد تقدم في الحكاية
• خاتمة • وقف قوم
• يسكنين الروى الموصول
• عدة كقوله

أقلى المرم عاذلوا العتاب
وابتهوا الحجازيون مطلقا
فيقولون ألسنا وان نرغم
التميمون فكذلك والا
عوضوا منها الترمين
مطلقا كقولہ

سقيت الغيث أيتم النيام
وكقوله
يا صاح ما هاج العيون
الذرف
مكة له

وَاللَّهُ أَعْلَمُ
بِمَا تَزَلُّ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْرَ

وتسمى الكسر والفتح

والاجتماع وقد منها في
التسهيل والكافية على

أحكامه أهم والنظر في
حقائقها وفائدتها وحكمها

وَمَحَلُّهَا وَأَصْحَابُهَا وَأَسْبَابُهَا
أَمَّا حَقِيقَتُهَا فَانْ يَضَعِي

بافتحة نحو الكسرة
فتميل الالف ان كان بعدها
...

فاعلم أن الغرض الأصلي
منها هو التماس وقد ترد

فكل مال يجوز فقه وأما

نظی ومعنوی فالقظی الیاء

باعتني اليه

في الثاني ما لحالي الباء الثالث كونه يدل على ما قبله فانه الرابع يلقبها او بعدها انما من كسرة قلبها اوبعد ما السادس
 التماس وهذه الاسباب كلها راجعة الى الباء والكسرة واختلاف في ايهما أقوى فذهب الاكثرون الى أن الكسرة أقوى من الباء
 وأدعى الى الامالة وهو ظاهر كلامه سيبويه فانه قال في الباء لا يمنع الكسرة تحمل الكسرة أصلاً وذهب ابن السراج الى أن الباء أقوى من
 الكسرة والاول أظهر لو جهن أحدهما ان الثاني يسقط به الاكثرون تسفله بالياء والثاني أن سيبويه ذكر أن أهل الحجاز يملكون الالف
 للكسرة وفي كفي الباء أن أهل الحجاز وكثير من العرب لا يملكون للباء قبل هذه من جهة النقل أن الكسرة أقوى وقد أشار المصنف
 الى السبب الاول بقوله (الالف) ١٤٤ المبدل من باقي طرفه امل) أي سواء في ذلك طرف الاسم نحو مرمى والهاء نحو مرمى

واحرز بقوله في طرف
 من الكائنة عنها وسياقي
 حكمها واسألت الى السبب
 الثاني بقوله (كذا الواقع
 منه الباخلف دون
 مز يد وشغوذ) أي تعال
 الالف اذا كانت صائرة
 الى الباء دون زيادة ولا
 شذوذ وذلك ألف نحو
 مغزى وملمهى من كل
 ذى الف متطرفة زائدة
 على الثلاثة ونحو ملى
 وسكرى من كل ما آخره
 ألف ثابتة مقصورة فانها
 تعال لانها تقول الى الباء
 في التنشئة والجمع فاشبهت
 الالف المتقلبة عن الباء
 واحترز بقوله دون مز يد
 من رجوع الالف الى
 الباء سبب زيادة كقولهم
 في تعصير قفائى وفي
 تكسيره في فلا تعال
 قفادك واحترز بقوله او
 شذوذ من قلب الالف بـ
 في الاضافة الى ما المتكلم
 في انفة هذيل فانهم يقولون
 في عصا وقفاهسى وفي
 ومن قلب الالف بـ في
 الوقف عند بعض طبعي نحو هسى وفي
 وقف عليه الساكن لاجل النظم ويجوز في الاختيار على لغة ربيعة في تنهات الاول بهذا السبب الثاني هو اضافة الالف الواقع طرفا
 كالاول والثاني قد علم مما تقدم أن نحو قفاهسى من الاسم الثلاثي ليعال لأن ألفه عن او ولا تؤثر الى الباء الالف شذوذاً بزيادة وقد سمعت
 امالة العشاء مصدر الاعشى وهو الذي لا يصير ليلاً ويصير نهاراً والمكافى الفتح وهو حجر الثعلب والارنب والكا الكسر الكساة وهذه
 من ذوات الواو لقولهم ناقة عشواء وقولهم المكرو والمكرو بمعنى المكافى وقولهم كبوت البيت اذا كنسته والافلاط الثلاثة مقصورة وهذاشاذ
 لا يقال لمل امالة الكال لاجل الكسرة فلا تكون شاذة لأن الكسرة لا تؤثر في المتقلبة عن واو وامار بافامالهم له ومنهم من يبرر لاجل
 الكسرة في الراء هو مشهور وقد قرأه الكسائي في حجة الثالث يجوز امالة الالف في نحو دعوا غرام من الفعل الثلاثي وإن كاتب عن

شكل
 وقف عليه الساكن لاجل النظم ويجوز في الاختيار على لغة ربيعة في تنهات الاول بهذا السبب الثاني هو اضافة الالف الواقع طرفا
 كالاول والثاني قد علم مما تقدم أن نحو قفاهسى من الاسم الثلاثي ليعال لأن ألفه عن او ولا تؤثر الى الباء الالف شذوذاً بزيادة وقد سمعت
 امالة العشاء مصدر الاعشى وهو الذي لا يصير ليلاً ويصير نهاراً والمكافى الفتح وهو حجر الثعلب والارنب والكا الكسر الكساة وهذه
 من ذوات الواو لقولهم ناقة عشواء وقولهم المكرو والمكرو بمعنى المكافى وقولهم كبوت البيت اذا كنسته والافلاط الثلاثة مقصورة وهذاشاذ
 لا يقال لمل امالة الكال لاجل الكسرة فلا تكون شاذة لأن الكسرة لا تؤثر في المتقلبة عن واو وامار بافامالهم له ومنهم من يبرر لاجل
 الكسرة في الراء هو مشهور وقد قرأه الكسائي في حجة الثالث يجوز امالة الالف في نحو دعوا غرام من الفعل الثلاثي وإن كاتب عن

واولئها نزل الى الباء في نحو **عزى** من **المضى** لقوله وهو عند سيبويه مطرود بين الظاهر والفرق بين الاسم الثلاثي والفعل الثلاثي اذا كانت
 انهم سلموا واو وقالوا بالعباس وجاعة من القاء اما لما كان من ذوات الواو على ثلاثة احرف نحو **عازر** فحقه وقد يجوز على بعد اه
 وأشار بقوله **ولما** * تليه ها لتأنيث ما لم يعلما الى أن الالف التي قبل هاء التأنيث في نحو **مرأة** فاقمن الالف ان تكون متقلبة عن
 الباء لالاف المتطرفة لان هاء التأنيث غيرة متبها قالوا لثبها امطره فتقدير او أشار ١٤٥ الى السبب الثالث بقوله **وهكذا**

بدل عن الفعل ان هزل
 الى قلت أي تمال
 الالف أيضا اذا كانت
 بدلا من عين فعل
 تكسر فاؤه حين يسند
 الى تاء الضمير مسواه
 كانت تلك الالف منقلبة
 عن واو مكسورة كما في
 خفت وكسرت وخاف
 وكاد وعنه به نحو ما في
 بع (ودن) وهو باع
 ودان فالتثنية فيهما
 خفت وكسرت وبنت
 وندت فبصران في اللفظ
 على وزن قلت والاصل
 فبات لحذف السين
 وحركت الفاء بصر كذا
 وهذا واضح في الأولين
 واما الآخران فقتل
 بقدر نحو به الى فصل
 بكسر العين ثم تنقل
 الحركة هذا مذهب
 كثير من الثوريين وقيل
 لما حذفت العين حركت
 الفاء بكسرة مجتمعة
 للدلالة على أن العين بأه
 وليبان ذلك موضع
 غيره هذا واستقر بقوله
 ان يؤلى الى قلت من نحو
 طال وقال فانه لا يؤول
 الى قلت بالكسر وانما
 يؤلى الى قلت بالضم نحو
 قلت وقلت والخاص

يشكل قول الناظم أن اماله ألف تلافى قوله تعالى والقمر اذا تلاها لمناسبة ألف جلا قول اشتهان اماله ألفا
 من المناسبة ألف قلاب الى امتهما قولك تلاو بحال سياتي في الشرح عند قول المصنف وقد اوالوا تناسب الخ ان
 تمثله بتلاغا هو على رأي غير سيبويه كالبرود ما لثقة لا تنقل وفي القاموس مجازي وسكن اه وحينئذ
 في الآية مجاز على لان السكون في الحقة متعلا في السبل لاله **قوله** يظهر الفرق الخ لان الفعل الثلاثي
 الواوي تولى الف الى الاء دون بدوشين بخلاف الاسم الثلاثي الواوي **قوله** وقالوا بالعباس أي المبرد
 وهذا مقابل قوله وهو عند سيبويه مطرود بقوله وقد يجوز على بعد اى عن القياس فهي غير مطردة ودفعه
 ما قد يوجه قوله فيصنف من عدم صحها أصلا بدل كونه مقابلة قول الشارح في شرح قول المصنف وقد اوالوا
 لتناسب الخ ليس بخاف أن تليه بتلاغا هو على رأي غير سيبويه كالبرود ما لثقة ما سيبويه فقد تقدم أنه
 يطرده عند اماله نحو غز او دها الخ فقول البعض ان هذا تأكيد لما قبله غفلة عن صريح كلام الشارح فيما أتى
 وأيضا كيف يقال في المطر دانه فبيع وقد يجوز على بعد **قوله** ولما تليه الخ يرجع لالاف المتقلبة عن باء
 والالف الصائرة وان اوجبت عبارة الشارح فصره على الاولى وقوله ما لم يعلما في تقدم مضاف الى حكم ما لم يعلما
 والهاء فعل مقدم لعدم يفتح فكسر أي فقد **قوله** من الالف بيان لالاف المتطرفة بقوله لكن انما
 الالف المتطرفة منقلبة عن الباء لتعدل لثبوت الالف المتطرفة وقوله لان هاء التأنيث انما تنقل لتثبوت
 ما لالاف المتطرفة من الالف لالاف التي قبل هاء التأنيث فاستقامت عبارة لكن بقوله لكن انما تنقل لتثبوت
 الاء تصدروا لقال متقلبة عن الباء او تولى الى الباء لتلج في نحو مرأة ومهله فتقدير **قوله** ان يؤلى الى قلت من
 ذلك مات على لقمه من يقول بهت بكسر الميم بخلافه لقمه من قالمت بعضها **قوله** وهو خاف وكاد ولما ليل
 على أن اللفهما منقلبة عن واو الخوف والكسر وقال في الصباح كاد يفعل كذا بكاد كروا بكادة **قوله** أم عن باء
 أي مفتوحة كما في باع ودان أو مكسورة كما في هاب **قوله** فبصران في اللفظ على وزن قلت هذا لا يتفرع على
 بحر حذف العين اصدقه مع ضم الفاء ايضا فكان الأولى أن يقول بحذف عين الكلمة ونقل حركتها الى الفاء
 فبصران الخ ولو انصرف على قوله ما نك تقول في ما خفت وندت على وزن قلت والاصل الخ الخوف بالراء أو سلم مما
 سر **قوله** لحذف العين لانهم لما نقلت حركتها الى الفاء انفتحت ما كنتم مع اللام لحذف لانها لا تكتب في اللفظ
 أن الحذف بعد النقل لكن الشارح نظر الى أن الواو لا تنقضي الترتيب فحذف الواو والنقل على الحذف **قوله**
 وهذا أي غير بلنا الفاء بحركة العين واضع في الأولى أي خاف وكاد لأن أصلها مخوف وكود بكسر الواو وقوله
 واما الآخران أي باع ودان وقوله فقتل بقدر نحو بله مقتضى الظاهر نحو بله ما ولعله أفر باعتبار كرا أو
 لما كور **قوله** فقتل الخ في تقدمه على القول بعدم وعز ولكن كثير من الثوريين اشعار بترجيحه وبرحمته
 أيضا ظاهرا وبسبب حذف العين عليه دون ما بعد فامل **قوله** ثم تنقل بالحركة يصح قراعه بالنصب ان مضمره
 عطفها على نحو به أي ثم ينقل الحركة والباء في عطفها على بقدر أي ثم تنقل الحركة المقدره ولما لا واحد
قوله لما حذف العين أي لا تنقل حركتها **قوله** بهان في مفتوحة الخ لم اختصاره في الباء على الفتحة والكسر
 مع ذكر هاء و كز الضم في الواو لعدم الضم في الباء ثم رأيت شيخنا السيد جزمه **قوله** انما بالكسرة أي
 لوجودها في بعض أحوال الكلمة **قوله** مع المستعمل أي الخاء والطاء وهذا التقيد لبيان الواقع في المثالين
 والاشارة الى أن حرف الاستعلاء غير مانع هتان الالف وان منع منافي مواضع آخر كما سياتي **قوله** طلبا

نحو ودان أو مكسورة نحو هاب أو عن واو مكسورة نحو خاف فان كانت عن واو مضمره نحو طال أو مفتوحة نحو لم قل فتنبأ **قوله** الأول
 اختلاف في سبب اماله نحو خاف وطاب فقال السراقر وغيرهما انها بالكسرة العارضة في فاع الكلمة وهذا يجعل السرياف من اسباب الالف
 كسرة تعرض في بعض الاحوال وهو ظاهر كلام الغارسي قالوا ما لو خاف وطاب مع المستعمل طلبا

للكسرة في خفت وقال ابن هشام الخضر اوى الاولى ان الامالة في طاب لان الالف فيها منقلبة عن ياء في خاف لان العين مكسورة وادوا
الدلالة على الياء والكسرة والثاني نقل عن بعض الحجازيين ان الالف نحو خاف وطاب وقا لثني عجم وعامتهم بفرقون بين ذوات الواو ونحو خاف فلا
يعلمون بين ذوات الياء ونحو طاب فيعلمون الثالث انهم قوله يدل عن الفعل ان يدل عن الاسم لآعمال مطلقا وقصل صاحب المفصل
بين ما هي عن بعض ذوات وعاب عن اليب فيجوزو بين ما هي عن وان نحو باب ودار فلا يجوز لكنه ذكر بذلك فيما شذ عن القياس امالة
عاب وصرح بعضهم بشذوذ امالة الالف المنقلبة عن ياء عن ثنائي وهو ظاهر كما يسميه ويصرح ابن ابي ارق شرح فصول ابن معطي
يجوز امالة المنقلبة عن الواو المكسورة ١٤٦ كقولهم رجل مال اى كثير المال وقال اى عظيم العظمة والاصل مول ونول وهما من

للكسرة اى الدلالة عليها وقوله في خفت اى وطلبت (قوله امالة نحو خاف وطاب) اى لاجل الكسرة
المعارضة في بعض احوالها لاجل الياء في طاب لما أسلفه الشارح من ان اهل الحجاز يعلمون لاجل الكسرة
لا لاجل الياء وهذا يخرج مذهب السرا في المتقدم على مذهب ابن هشام الخضر اوى (قوله فلا يعلمون) له
لعدم تقوى الكسرة المعارضة في بعض احوال الكلمة بالياء بخلاف الكسرة في ذوات الياء فانها مقبولة بالياء
(قوله لا لآعمال مطلقا) اى سواء كانت منقلبة عن ياء او واو وسواء كانت منقلبة عن حرف مكسور او غير مكسور
(قوله وصرح بعضهم) تأييدا لاستدراك وقوله وصرح ابن ابي ارق يقول ثالث (قوله ويقول) بصيغة الماضى او
المصدر وان اقتصر شذنا والبعض على الاول (قوله والنول) يفتح النون وسكون الواو (قوله والغالب على
ذلك كسر العين) كانه اجتزأ من الوصف بالمصدر الساكن الهمزة الياء فيجوز جلى عدل وعلل المانع منه في نال
انقلاب عينه الفا لاذ لو كانت عينه وهى الواو ساكنة لكان قلبها الفا بخلاف القياس فتدبر (قوله كذلك) اى
كاسابق في جواز امالة الالف تالى الياء (قوله او معها) قال المكردى معطوف على مقدار التقدير بحرف
وحده او معها وقال الشاطبي معطوف على حرف لكن على تقدير اوحرف معها قال كانه قال بحرف واحد او
حرف معها (قوله لضرب من شعر الغضاه) بكسر العين الممهلة اخوها جمع غصاهة قال في القاموس
الغصاهة بكسر الكسر اعظم الشجر والخط او كل ذات شوك او اعظم منها واطال كالغصه كعنب والغصه كعنبه
والجمع غصاهة وعنود وغصوات اه (قوله فانها ماها) هذا التعبير مخالف لعبارة الناطم هنا موافق لما رتبته
في التسهيل الآتية في كلام الشارح ولو قال أحد هاهنا لكان أولى لانه الموافق لعبارة المصنف هنا ونقول
الشارح بعدوا الظاهر جواز امالة الخ فضعف فاند جعل شذنا قوله ثاني ماها من المبادرة بالاصلاح وهى من
الاصلاح (قوله بحرفين ليس أحد هاهنا) نحو سيننا أو با كثر من حرفين نحو عيشتنا (قوله بان لا يكون قبل
الهاء ضمة) اى عند تأخر الهاء عن الحرف الآخر ولا بعد ما قاله سم ان يكون ضم الهاء عند تقدمها كضم
ما قبلها في اقتضاها لنع (قوله فانه لا يجوز فيه الامالة) لان الضمة فيها ارتفاع في النطق والامالة فيها انخفاض
فتسدا فتجتمع (قوله الامالة للياء المشددة الخ) اى تنكر السبب وهو الياء وقوله والامالة للياء الساكنة الخ
اى لان انخفاض الصوت بالسكنة أظهر منه في المتحركة اه تصرح اى قالسا كنه اقرب من المتحركة
للكسرة (قوله او بعدها) قال الحفيد مراد بالياء بعد الالف الياء المفتوحة لان المكسورة كما في ما سبق لثاني
لحافى الامالة وانما التأثير فيها للكسرة بتدليل جواز الامالة مع وجود الكسرة وعدم الياء اه ولم يصرح في
المضمومة بتثني وظاهر كلامه ولا أنها لا تؤثر الامالة وظاهر كلامه آخر ان تأثيرها هو بدعى تمليه أنه يجوز اجتماع
السينيين وانفرادهما فتدبر (قوله ان تكون متصلة) يبنى ومنفصلة بالهاء كشاهين سم (قوله ولم يذكر
سيديو بالخ) اى فاننا ظم تبع سيديو به (قوله كذلك ما) اى ألف وفي الهاء في ياءه والعنبرى أو بى برجمان
الى ما والضمير فى بى يرجع الى السكون (قوله قدره مال الخ) وذكر ابن الجايب ان امالة ذلك شاذة وهو

الواو اقولهم اموال ويقول
والنول وانكسار الواو
لانهم صافقان مقيتان
للمائة والغالب على
ذلك كسر العين وأشار
الى السبب الرابع بقوله
(كذلك تالى الياء
والفصل اغفره بحرف
أومعها كيجب اذر) اى
تمال الالف التى تسلو
ياء أى فتتبعها متصلة
بها نحو سينال بفصحين
لضرب من شعر الغضاه
أوه منفصلة بحرف نحو
شيان أو بحر فين تأنيها
هاتموا جيبها أدريان
كانت متصلة بحرفين
ليس أحد هاهنا أو
بأكثر من حرفين اعتنت
الامالة في تنبيهات
الاولى الخ اغفره الفصل
بالحاء فاعلم تعدد
حاجزاه الثاني قال في
التسهيل أو حرفين تأنيها
هاء وقال هنا أومع هاهنا
فقد يكون الهاء ثانية
وكذا فصل في الكسافة
والظاهر جواز امالة
هاتان شذبهات لما

سابق من أن فصل الهاء كالفصل وإذا كانت الهاء صاقطة من الاعتبار فتشوبهات كما
نحو شيبان * الثالث أطلق قوله أومع هاء وقيد غيره بان لا يكون قبل الهاء ضمة فحذفها جها فانه لا يجوز فيه الامالة * الرابع الامالة للياء
المشددة في نحو يباع أقوى منها في نحو سينان أقوى منها في نحو حيران هاء ليس قد سبق أن من أسباب
الامالة وقوع الياء قبل الالف أو بعدها ولم يذكر هنا امالة الالف للياء بعد هاء ذكرها في الكسافة والتسهيل وشرطها اذا وقعت بعد الالف
أن تكون متصلة نحو ما يغت وسانته ولم يذكر سينو بهامالة الالف للياء بعد هاء وذكرها ابن الدهان وغيره وأشار الى السبب الخامس
وقوله (كذلك ما يليه كسر أو بى) اى تالى كسر أو سكون (أى أو بى تالى سكون) فتدبر كسر أو فصل الهاء كالفصل بعد

ظاهر

فدورهما من علمه (بصفت) أي كذا قالوا ألفا أولها كسرة ثم وعالم ومسا جدا وفوت تدخر في كسرة ثم كسرة أو بدو حرفين
وليس كسرة أو لماسا كن نحو شلال أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما ما نحو يري أن يضربها أو أولاته أحرف أو لها سا كن وثانيها ما نحو
هذان خروهاك وهذا والذي قبله ما خروان من قوله فصل الها كالفصل بدفعاته انما استطاعت الحاصل من الفصل ساوي أن يضربها نحو
كتاب ودورهاك نحو شلال وفهم من كلامه أن الفصل إذا كان يعبر مذكر لم يجر الإمالة في تنبيهه على أن قوله فصل الها كالفصل
وقيد بغير بيان لا يعظم ما قبلها استعرازا من نحو هو يضربها فانه لا يعالج وقد تقدم مثله ١٤٧ في الباب وما فرغ من ذكر الغالب

من أسباب الإمالة شتمع
فذكر موهبتها ففعل
(وحرف الاستعلاء بكف
مغلغرا) أي تمنع تأثير
سبب الإمالة أن يظاهرو
من كسر أو يركد أنكف
(أي أن موانع الإمالة
ثمانية أحرف، فمباشرة
تسمى أحرف الاستعلاء
وهي ما في أوائل هذه
السمكات تصاد صرار
غلام خلى طلمة عليها
والشاعر إليه غير
المكسورة فقهه الجمانة
تفع إمالة الألف وتكف
تأثير سببها إذا كان كسرة
ظاهرة على تفصيل يأتي
وعلة ذلك أن السبعة
الاولى تستعمل إلى الحلق
فتم تل الألف معها طلبا
لجاسقوا مال أو مشقت
بالسبعة لانها مكررة
وقيد بالظهور للاحتراز
من السبب المنسوي فانها
لا تمنع فلا تمنع حرف
الاستعلاء إمالة الألف في
نحو هذا فاض في الوقت
ولا فاما ص اصله
ما ص ولا إمالة باب
تأف وطالب كما سبق

ظاهر لان اقل در جات الساكن والها ان ينزل من خوف واحد ومصرف غير هاول الامالة مع الفصل
بصرفين قاله المصريح (قوله اذا اوليا كسرة) اى ظاهرة كماله ومقدرة كافي حد اذا اصله حادد (قوله
نحو شلال) بالثين المجددة وهى الناقطة الخفيفة تنصرف (قوله من ذكر القالب) قديده لان من اسباب الامالة
التناسب وسيدكر بعد والى السابعة الف ولبذ كر ها (قوله وكنا من كفا) را اى عند جموع والعرب
وبعضهم يميل ولا يلتفت الى الاءمع (قوله اى عن تائير) اشار الى ان قول المصنف بكف مظهر راعى حذف
مضاف اى بكف تائير مظهر (قوله وهى ماقى اوائل هذه الكلمات) لعرضه البعض تبعا لاختلافان فيه
نظرفية التثني في نفسه ويمكن دفعها بالمراد بالاولائل ماقابل الاوخرتكون الطرفين من نظرفية الخريف
ايكل (قوله ظلميا) مفعول صاود الظلم كأمير ذكر التمام (قوله اذا كان كسرة ظاهرة) اقتصر عليها مع
ذكر المصنف للبيان اذ الفزع عنها كىاساى (قوله لانها مكررة) اى قابلة لتكرير اذا شدت اوسكنت
فكانها اكثر من حرف واحد مظهر اقوة (قوله من السبب المنوى) هو قاض وقفا وماض كسرة زائدة للوقف
والادغام وفي خاف وطاب كسرة تعرض في بعض الاءمع واو كسرة الواو المتغلبة الفافى خاف والباء المتفوحة
المتغلبة اى فافى طاب وفي اختلاف السابق في الشرح والرداد يكون الكسرة والباء في خاف وطاب منو بسين
كرونها غير مظهرين واعتبارهما مالم يكن اجراء كماله معناعى الواو بعد الاول وهو الموافق لاقصار الشارح على
الكسرة واجزاؤه على التاني وهو الموافق لذكر المصنف الكسرة قبل الباء (قوله فانها لاتعنه) لانه في قولمنعته
لا تفتى ما يدل عليه من التاني خلاف الفاعلة فانها غنى بظهر ومع دلالة الامالة عليه (قوله والامالة باب
خاف وطاب) كذا في بعض النسخ ولا شك انها وفي اخرى والامالة تاب وخاف وطاب فيكون ذكر تاب
بناء على ما قدحه من التخصيص من جواز امالة التين الاسم اذا كانت عن ياء (قوله لكنه قال في التسهيل الخ)
استدرك على قوله مخرج دفع به انما انه ان المصنف في التسهيل والكافية عبر بالظهور وفي جاني الكسرة
وبالاء والرداد بالوجود الظهور كما يصح به ما قبله في التسهيل الموجودتين بالانو بسين فلا اختلاف في
العبارة فقط وعبرة اذ التسهيل فان تأخر عن الاءمع تبعا لمتصل او منفصل بحرف او حرفين غلب في غير
شذوذ الباء والكسرة الموجودتين ان قال قال اللانوي نى قاله اللانواعى المراد بقلته منع من الامالة
(قوله ولم يعل ذلك) عبارة بالفارضى ولم يعل للبيان (قوله نحو طفيان الخ) كذلك نحو بيان وهذه ايباءك
بما تأخر في حرف الاستسلاء والاعن الالف (قوله واغنا عنك) اى ما ذكر من حرف الاستسلاء والاءع
المكسورة مع الكسرة فقط وهذا يقتضى ان الباء اقوى من الكسرة وقد علم ان الاءع العكس ويمكن ان
يكون معناه هو العمل للانظام عز زيادة الباء (قوله من ذلك نحو طاب وى) المستشكل سم بان السببية
مقدروا ليعتد بالمانع الامالة لاحلا في الاءمع ولا في الفعل حتى يفرق بين الاءمع والفعل والاءع الكلام في السبب
الظاهر فاذا كر ما جزولى ليعتد بالمانع الاءمع (قوله فتقرى حالاته في الاءمع) يمكن دليلة على ذلك
ما ذكره سيد وقول البعض انه لا يجدى نفعا غير مسلم (قوله ان ان الله) اى الفعل (قوله لم يزل بك من قوله
الخ) وجه العلم ان المكسورة مائة لئلا تفتى فلا تكون مائة للامالة (قوله بعد) حاله من عمل خبر كان وقف عليه

في تنبيهات الأول قوله أو أصرح بحرف الاستعلاء أو أغتر المكسور فتعني الإمالة إذا كان سبب إمالتها وقد مر هذا في التسمييل والكافية لكنه قال في التسمييل المكسرة والياء الموجود في شرح الكافية المكسرة الظاهرة والياء الموجود في ذلك ومثل ذلك وما قاله في الياء غير مرفوع كلامهم بل الظاهر جواز إمالة نحو فقيهان وصياد وعرمان وريان وقد قال أبو حيان لم نجد ذلك يعني كلف حرف الاستعلاء والراء في الياء وأما منع مع المكسرة فقط الثاني إنما يكف المستعمل إمالة الاسم خصة بالمعجز والراء في المستعمل إمالة الألف في الاسم ولا يمنع الفعل من ذلك نحو طاب وبني وعلم أن الإمالة في الفعل تنوي لا تنوي في الاسم ولذلك لم ننظر أن الفهم إياه أو من الواو بل أنيسل مطلقاً الثالث إنما يشيد رأينا في المكسورة لعدم إمكان قوله بعد وكف مستعمل ورائتك بكسر واو أو غير بقوله (إن كان ما يكف بعد

مثله أو بعد حرف أو بحرفين فصل) إلى أنه إذا كان المانع المشار إليه وهو حرف الاستعلاء أو الاء متاخرا عن الألف فشرط أن يكون متصلا بحرف أو فاصلا بحرف أو منفصلا بحرف نحو منافي ونافع وناشط ونحو هذا عانرك ورايت عانرك أو بحرفين نحو منافي ونافع ومو عظيم ونحو هذا عانرك ورايت ذنانك أاما المتصل والمنفصل بحرف فقال سيبويه لا يجزئهما أحد الا أن يؤخذ قبلته وأما المنفصل بحرفين فنقل سيبويه ما تقدم من قول العرب لتراخي المانع قال سيبويه وهي لينة قليلته وجرم المبرد بالمتع في ذلك وهو مجموع بنقل سيبويه وقد فهم ما سبق أن حرف الاستعلاء أو الاء لو فصل بأكثر من حرفين لم يمنع الأمانة وفي بعض نسخ التسهيل الموقوف بها ورعا غلب المتأخر رابعا ومثل ذلك مريدان يضربا بسوط فقبض العرب بقلب في ذلك حرف الاستعلاء وان بعد وأشار بقوله (كذا اذ قدم ما لم ينكسر) ١٤٨ أو يمكن اثر التكرار الطواعر إلى أن المانع المذكور اذا كان متقدما على الألف

بالسكون على لغة ربيعة هذا ما قاله شخناة الغر وهو أن نصب المقصود من العكس الذي صنعته البعض (قوله أو بحرفين) هل يشترط الفصل بحرفين وهاء أخذا بما سبق أولا أخذا من إطلاقه واطلاق الشارح توقف في ذلك شخناة وغيره وطلبت في جمع الحوامع وشرح التسهيل وغيرهما لم أحده (قوله فنقل سيبويه) أي فيكون قولنا انصف أو بحرفين باعتبار لغة الجمهور (قوله قال سيبويه) من وضع الظاهر موضع المضمرة (قوله وجرم المبرد بالمتع في ذلك) أي عند جمع العرب بقرينة قوله وهو مجموع الخ (قوله كذا متعلق بمحذوف) أي يمنع ما يكف اذا قدم كذا أي كالمأخر المغموم من قوله أن كان ما يكف بعد اذ قدم أي ما يكف وأولني الامر من معاكما حاشا ثم بعد اللني والنهي (قوله كالطواع) أي كثير الطواعر من مراره أي أمانة المره وهي الطعام أو أعطاه مطلقا وهو أشهر قاله الشاطبي (قوله وورجال) الصواب اسقاطه اذ لا يمنع في لأن الرأ المانعة هي الرأ غير المكسورة كما مر ولولا قبله ورشاد كان مناسبا (قوله ظاهر قوله الخ) أي حيث أطلق بل هو صريح محتمله واشترط عدم كسر المانع وعدم سكونه بعد كسر الذي شرط الاتصال للقاء اشتراطه ماذر اذ لا يتصور مع اتصال المانع انكساره ولا سكونه بعد كسره حتى يشترط هدمهما (قوله اذا كانت الألف ثلثة) فالفصل لا يشترط المتقدم ويقتضي المتأخر على ما مر لأن اللين بالمتأخر أقوى من المتبقي بالتقدم لصعوبة التصديع بعد التسفل بخلاف العكس (قوله ورا) أي وكسر ابا التونين ولا يدكرهم شربت ما تزل تنوينه خطأ كذا قال الشاطبي وتقدم له عند قوامه بالواو وانصب الخ فهو ذلك وأنه لا يحذف التنوين الا في الأسماء القديمة والاضا للوصل بينه والوقف وسأيت عند قوله * ذوالين فاقا فافتعال بدلا * مز بدلا كما فيه (قوله يكف بكسر) لأن الاء المكسورة عزلة عن حرفين مكسورين فقبوت جنب الأمانة وهذا اعتد جهو والعرب و بعضهم يجعل الراء المكسورة مانعة عن الأمانة كالفتوحة والمضمومة مع (قوله بعد الألف) فإن كانت قبلها لم تؤثر كافي من رباط الخليل ثلاثا من التصديع بعد التسفل سم (قوله كفت مانع الأمانة) محل كفال الاء المكسورة حرف الاستعلاء اذا تقدم على الانف دون ما اذا تأخر عنها بسهولة التسفل بعد التصديع وصعوبة العكس كذا في جمع الحوامع وغيره قال سم وحيث يشك في شكل تمثيل الشارح بطرق اه ولم يتعرض وهذا التصديع الراء غير المكسورة وقصته تعليلهم عدم التصديع لعدم استعلائها افتتال (قوله ونحو هذا القرار) الشاهد في القرار (قوله ورعا أثرت الخ) هذه العبارة قيدان الراء اذا انفصلت لم تؤثر غالبا وانها قد تؤثر مع الفصل وقد ذكر الشارح الأول بقوله ان الاء اذا تابعت الخ و ذكر الثاني بقوله ومن العرب الخ (قوله يعني الراء) أي سواء كانت مانعة للأمانة وهي غير المكسورة أو كافت المانع الأمانة تولى المكسورة كما يدل عليه ما بعده (قوله اذا تابعت الالف) أي

اشترط لمنه ان لا يكون مكسورا ولا ما كتبت كسرة فلا يجوز الأمانة في نحو طالب وصال نحو طالب ونظام وقائل ورشاد يختلف نحو طالب وغلاب وقائل ورشاد ونحو اصلاح ومقدام ومطسواع ورشاد تنبيه الأول بمن أصحاب الأمانة من يمنع الأمانة في هذا النوع وهو الساكن اثر الكسر لاجل حرف الاستعلاء ذكره سيبويه ومقتضى كلامه في التسهيل والكافية أن الأمانة فيه وتركها على السواء وهبارة الكافية كذا اذا قدم ما لم ينكسر * وخبر ان سكن بعد منكسر وقال في شرحها وان سكن بعد كسر جاز أن يمنع وأن لا يمنع نحو اصلاح وهو محتمل فما

هنا الثاني ظاهر قوله كذا اذ تقدم أي منع ولو فصل عن الألف والذي ذكره سيبويه وغيره أن ذلك اذا كانت الألف قبله نحو قاعد صالح (وكف مستعمل وانكف بكسر را كخار ما لا يخفى) يعني أنه اذا وقعت الراء المكسورة بعد الألف كفت مانع الأمانة سواء كان حرف استعلاء أو راء غير مكسورة فيمال نحو في ابطارهم وغارم وضارب وطارق ونحو هذا القرار ولا أثر في حرف الاستعلاء ولا لراء غير المكسورة لأن الراء المكسورة غلبت المانعة وكف عن المنع فلم يبق له أثر في تنبيهات الأول بمن هنا على أن شرط كون الراء مانعة من الأمانة أن تكون غير مكسورة لأن المكسورة مانعة مانع فلا تكون مانعة الثاني فهم من كلامه جواز امانته نحو في حماره بطريق الأولى لأنه اذا كانت الألف على لاجل الراء المكسورة مع وجود المقضي ترك الأمانة وحرف الاستعلاء أو الاء التي ليست بمكسورة فاما ما منع عدم المقضي ترك الأولى الثالث قال في التسهيل ورعا أثرت يعني الراء متصلة وتأثيرها متصلة وأشار بذلك إلى أن الراء اذا تابعت عن الألف لم تؤثر امانة في نحو مقادر أي لا تكلف مائتها وهو الغاف

ولا تفي بما في نحو هذا كافر ومن العرب من لا يمتد هذا اللفظ في قولهم الثاني ومن امالة الاول قوله

عسى الله يفتي عن بلدان قادره قال سيبويه والذين يقولون كافر اكثر من الذين يقولون بقادر (ولا تليق لسبب متصل) بان يكون منفصلا
أي من كلمة أخرى فلا تليق ألف ساور لباقيها في قولك رابت يدي ساور ولا ألف مال لكثرة قبلها من قولك هذا الزجل مال وكذا
لوقلت هان ذي هنرة لم تلي ألفها ان لكسرة فان لانها من كلمة أخرى والحاصل أن شرط ثانيه ١٤٩ سبب امالة ان يكون من الكلمة

التي فيها الالف في تنبيه
في الاول يستثنى من
ذلك ألف ما التي هي
ضمير المؤنثة في نحو لم يضرها
وأدر جيبها فانها قد
أملت وسبب ما منه متصل
أي من كلمة أخرى. الثاني
ذكر غير المصنف أن
الكسرة إذا كانت منفصلة
عن الالف فانها قد تعال
الالف لها وان كانت
أضعف من الكسرة
التي معها في الكلمة قال
سيبويه وسبب ما يقولون
ز يد مال فاما والكسرة
فتجهز بالكلمة الواحدة
فتدبان لك أن كلام المصنف
ليس على عومه فكان
للألف أن تقول وغيرها
لأن اتصالها باللف وأما
كان ذلك دون الكسرة
لمسبق من أن الكسرة
أقوى من الالف والكف
قد يوجه ما منه متصل
من الموانع كما في نحو يريد
أن يضرها قبل فلا تعال
الالف لأن الالف بعدها
وهي مائة من الأمالة
وأما أثر المانع منفصلا
ولم يورث السبب منفصلا
لأن الفتح أعني زك الأمالة
هو الأصل فيصار إليه

ولو يحرف كما يفهم من المثال ومن هنا يعلم أن كلام المتن في راء منفصلة سم (قوله ولا تفي بما في نحو هذا
كافر) أي لا تليق هذه الراء المنفصلة إمالة الالف لكسرة الفاء بل تعال ومقتضى كلام التنزيل المذكور هو تقرير
الشارح أنه لا إمالة في نحو هذا كافر هي الالف المشهورة وأن التفتيح لفتيلة ولا يفتح وان لم ينسب له ضمنا
والدفع أن هذا مصادم لما ذكره الشارح نقلا عن سيبويه عند قول المصنف أن كان ما بكف الخ من أن
المانع المتصل بالالف نحو ناصح وهذا أعذر وأدرك والمنفصل يحرف نحو ناشط وهذا أعذر لا ليل معهما
أحد الامن لا يؤخذ بفتحه وقول ضمنا السيد الكثرة هنا اضافية فلا تنافي ما راي في ما قبله لكن المصرح به
في التوضيح وخواتم ذكر بلوغه زمان اتصال شرط أي أغلبي في منع الراء غير المكسورة لا إمالة وفي كف
المكسورة لا منع الأمالة وهو موافق لما في الشرح هنا (قوله والذين يقولون كافر) برفع كافر على المكسرة
(قوله لسبب متصل) أي سواء كان كسرة أو باعوضاء تقدم على الالف أو ناهي ولها تعدد الشارح الأمثلة
ليكن ترك مثالها بالياء أواخره (قوله هان ذي هنرة) قال ضمنا السيد نقلا عن المختار والعشرة بكسر الهم
المهمة والغنوة بضمها الكثرة (قوله ألف ما الخ) قال سم هذه الالف بمل استثنائية فها من قول المصنف
السابق لكيما يرد ذلك على نفسه لهذا يغير ألفها كما أن هذا المحض لذلك يغير المنفصل اه وقال ابن
غازي لأحاجة الياء استثنائية أفضل هذا يستبصلا (قوله فانها قد تعال الالف ما) للمصنف أن يحمله على
الشدوذ (قوله وان كانت أضعف) أي في اقتضاها الأمالة ولا وجه لأصل التفضيل إلا لأضعف في الكسرة
المتصلة واعتذر شيخنا عنه بأنه على غير ما يفتح عنه إقراره عن (قوله ليس على عومه) أي بل دخله
تخصيصان (قوله وغيره بالياء اتصال لاقول) أي لا تليق غير كلمة بالأجل بالمتصلة (قوله لسبب محقق)
المناسب لسبب قوي (قوله في نحو ربت تعال ملق) استشكل هذا التمثيل بان السباق لمن لا يمتد من
العرب يحرف الاستعلاء مع امتداد غيره وحرف الاستعلاء في هذا المثال لا يمتد به من مبتدئ حرف الاستعلاء
لأن اتصالها بكثر من حرفين ولا اعتماد بما هو كذلك كما تقدم كنا قال ضمنا وتبعه البعض وزاد أن عدم
الاعتماد بالانفصال بالاكثير يجمع عليه وهو غلط بما علمه الشارح نقلا عن بعض نسخ التنزيل الموقوف بها
من أنه قد يؤثر حرف الاستعلاء مع الأمالة مع كونه راء محصور بدان يضر بها بسوط وحذفه يستقيم كلام
الشارح هنا فتدبر (قوله قال في شرح الكافية الخ) المتصود منه قوله فيقال أني أحبا الأمالة وأن قاسم يرك
الامالة (قوله أني أحمد) اعترض بأن السبب لا يقع في متصل أو منفصل الا اذا كان خارجا عن الالف الأمالة
بان كان قبلها أو بعدها والسبب هنا قائم بنفس الالف وهو اندفاع الحاش في الياء في الطرف وبالله لأحاجة ذلك
أجدل ذكره يوم توقف الأمالة عليه كتوقف مع الأمالة على قاسم مع أنه ليس كذلك (قوله وليس كذلك)
لماس من أن حرف الاستعلاء لا يكف مع اتصال السبب المقدري فكيف يكف مع انفصاله والناظر الجسد كتاب
قاسم (قوله بالياء التي هي حرف تنذره) أي فتقف قاسم تمنع الأمالة الالف لما الظاهرة قبلها لكن هذا الغايض
على ما روي النظم لأعلى ما قد علمه الشارح من أن حرف الاستعلاء أعم بكف الكسرة الظاهرة ولا يكف الياء
مطلقا بل أنه ساقط أن الحروف لا تليق الالفاظ سمعت ما لها شوقا ذكره واما ما كاسيد كره الشارح
ولم أدر بعد المراجعة من ذكر منها بل ومن المعلوم أن الشاذ لا يقاس عليه ليجتنب لأتضع أمالة ألفا باح
يستقيم كلام الشارح وهذا يعلم ما في كلام البعض من الخلل فتأمل (قوله في إطلاقنا نظم الخ) تتبعه

لأن في سبب ولا يخرج عنه الأسبب محقق تنبيهات الاول فهم من قوله قد يوجه أن ذلك ليس عندك العرب فان من العرب من
لا يمتد بحرف الاستعلاء أو الالف من كلمة أخرى فيقول إلا أن الأمالة عند في نحو ربت تعال ملق أقوى منها في نحو ربت قاسم والثاني
قال في شرح الكافية أن سبب الأمالة لا يؤثر الامتلاء وسبب المنع قد يؤثر منفصلا فيقال أني أحمد بالياء لا ملق قاسم يرك الأمالة وتبعه
الشارح في هذه الباردة وفي التمثيل بأن قاسم نظرا فان مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع أمالة الالف المتباعدة من باعوليس كذلك فاعل التثنية
بألف التي هي حرف تنذره فعصفا الكتاب بأن التي هي فعل الثالث في إطلاقنا نظم مع السبب المنفصل فغايا لفظه لا كرم غيره من النحو يند

قال ابن عسقلان ومقره وانما كان حرف الاستدلال منه صلا عن الكسرة لم ينح الالة الا في ما ميل لكسرة عارضة فهو بحال قائم او في ما
 اميل من الالات التي هي صلات الضم نحو اراد ان يعرفه قبل انتهى ولولا ما في شرح الكافية خلت قوله في العلم والكف قد يوحيه
 الخ على هاتين الصورتين لا شمار ١٥٠ قبلة التثنية (وقد اماو التناسب بلا داغ سواء كعدا وتلا) وهذا هو السبب السادس من

اسباب الالة وهو
 التناسب ونسب الالة
 للالة والالة لشاورة
 المال وانما آخره لضعفه
 بالنسبة الى الاسباب
 المتقدمة ولالة الالف
 لاجل التناسب صورتان
 احدهما ان قال لشاورة
 الالف جملة الالة الالف
 الثانية في رابت عمادا
 فانها بالنسبة الالف الاولى
 فلهما جملة لاجل الكسرة
 والاخرى ان يقال لكونها
 آخر محاور ما ميل آخره
 كاملة الالف لسلام قوله
 تعالى والقمر اذا تسلاها
 فانها انما اميلت مناسبة
 ما بعدها مما لفة عن جوابه
 فهي صلاها وبها
 في ترتيبها في الاول ليس
 يخاف ان يغلب بتلاها
 هو على راي غير سيبويه
 كالمردود طائفة اماسيويه
 فقد تقدم انه يطرده عنده
 جملة نحو غرا ودعاهم
 الثلاثي وان كانت لنفسه
 حسن واول جوعها الى
 البناء عند البناء لا يعمل
 فالتثنية عنده لذلك
 لا للتناسب وقد مثل في
 شرح الكافية لذلك
 نامة الالف والضحي
 والليل اذا ضحي فاما بها
 فهو مثل تلافقه ما تقدم

واما الضحي فقد قال غيره اذ كان الالة لفة للتناسب وكذا
 والثمن وبها والاحسن ان يقال انما اميل من اجل ان من العرب من يثنى ما كان من ذوات الواو اذا كان مضموم الاول او مكسور به البناء
 نحو الضحي والرافة ولخيان وبيان فاميلت الالف لانها قد صارت ما في التثنية واغاها لوان كان استقلا والواو مع الضمة والكسرة فكان
 الاحسن ان يعتد بقوله تعالى شديد القوي الثاني ظاهر كلام سيبويه انه يقاس على الالة الالف الثانية في نحو رابت عمادا

الثاني

لما تبا إلى الأولى فانه قال وقالوا معزنا في قولهم من قال هذا فاما لما حيا معزنا فقياس (ولاحظ ما لم يزل تمسكه دون سماع غير ما غيرنا) أي الأمانة
من خواص الأفعال والأسماء المتكلمة فلذلك لا تظن دالة غير المتكلمة نحوذا وما الألف والنون بها ونظرا إلى ما سمرنا ونظرا إلى أنها فنان تطرد
أما التما كثر استماعها وأشار بقوله دون سماع إلى ما سمعت من التما من الاسم غير المتكلم ١٥١ وهوذا الأشار به وقضى وإلى وقد

أصل من الحروف إلى
وبألف النداء ولألف قولهم
أما لأن هذه الحروف
نابت عن الجمل أصارها
بذلك من به على غيرها
وحسبى قطرب أمانة
لا كثر استماعه وعن
سبويه ومن وافقه أمانة
حق وحسبى أمانة
حسرة والكمسائي
وتنبيهات الألف
لا تميم الأمانة فمعروض
نماؤه ياتي بها حالي
لأن الأصل فيه الأعراب
الثاني لا شك في جواز
أمانة الفعل الماضي
وإن كان منبئا خلاف
ملاؤه كلامه كالمرور
وأمانة عسى جسيمة
الثالث ما غلغل الحروف
لأن ألفها لا تكون عن
ما ولا نحو مرور كسرة فان
سمي بها أمليت على هذا
أملت الراء من المروال
والهاء والطاء والحاء في
فوائح السور لأنهم أسماء
ما تعلق به من الأصوات
المنقطعة في مخارج
الحروف كالنفاق اسم
لصوت الضراب وطبخ
اسم لصوت الضاحك
فلما كانت أسماء لهذه
الأصوات ولم تكن كما

الثاني يكون سبويه كما كالتقياس ولا يلزم من حكاية أن يكون ثانيا بغير إقراره ظاهر في قوله فلاحل
ما ذكر قال ظاهر دون صريح وهو الأول يكون مصرحا بقياسه أمانة الأمانة فتأمل (قوله) لمناسبة الخ
عله لأمانة (قوله) وقالوا معزنا) أي أمانة الأمانة في الأولى لرجوعه إلى الباء في التنبيه والثانية لتسمية الأولى
وقوله في قول أبي جابر على قول وقوله فاما لما أي أني عمدا عطف على قال (قوله) معزنا) قال البعض
بكسر الميم اه والذي في المختار معزنا بفتح الميم متصدنان من الكلام (قوله) ولا غل من الميم بئلا (قوله) غيرنا) مقتضاه أن
الأسماء بغير بنية قوله السابق وهكذا يدل عن الفعل الخ وقوله كماد او تلا (قوله) غيرنا) مقتضاه أن
أمانتها ليست من قسم السمع مع أنها ممتنعون أن تخرج فيكون الأولى أن يقول الأولى الذي سمع نحوها (قوله)
نحوهم بالخ) مثل عتالين في كل إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون سبب الأمانة لكسرة أو لياء (قوله) فهذا
تظردا ما تميم) قال سم أن أراد به جواز أمانة غير المتر كسب الذي سمعت أمانة ما حيا فظاهر أن هذا
نابت في كل سمع عوان وزانهم في الأمانة وزان غيرهما لم يتمكن وإن أوجعت عبارة الناظم خلافه وإن
أراد به أن أمانة المصنف فيها فظاهر خلافه وأن أمانة غير المتكلم مطلقا ضيقة فالأفعال الماضي كباقي
اه ويمكن أن يكون أراد بالطراد الكثرة (قوله) أمانة لا) أي الحواشي وقوله لا يكون لمصلحة أي في الجواب
كافي المراد (قوله) فمعروض بنائه) لا يرد هذا على المصنف لأنه انما منع الأمانة في ما لم يزل تمسكها بالكلية
كما يقتضيه وقوع الكسرة في سياق التي وهذا نال عكاف غير حاله نداء مثلا (قوله) خلاف ما هو كلامه
يجب أن قوله وهكذا يدل عن الفعل الخ وقوله كماد او تلا (قوله) غيرنا) مقتضاه أن
ولا نحو) بالراء المهملة وكلامه باعتبار الغالب والألف إلى مجاورة لكسرة الهجزة (قوله) فان سمي بها
الضهر راجع إلى الحروف باعتبار عموم كونها كملت لايها تبا رخصوص كونها حرفا لصيرورتها لتسمية
بها أسماء الحروف أو يقال سمها بعد التسمية بها حرفا باعتبار ما كان (قوله) أمليت) أي أن لا يوجد سبب الأمانة
فلو سمي سمي أمليت لأن الألف أمانة في الاسم قلب بألف التنبيه بخلاف ما لو سمي بالي لأن التسمية فيها من
الواو لأنها كثر من البائي ولهذا تقول في تنبيهه وإن نقله شخشا للسيد عن شرح الشافعي (قوله) وعلى هذا
أي وماه على ما ذكر من أمانة الحروف بعد التسمية بها أمليت لأن المروال وكما أمليت حروف المعاني
بعد التسمية بها أمليت حروف المباني بعد التسمية بها وإن افترقا فحاشا وحف المعاني بعد التسمية على صورتها
قبل التسمية وعدم قاعص حرف المباني مادة ألف مقصورة أو معدودة في أسماء حروف التنجي ومن هذا
يتخذ أنه كان على الشارح أن يقول أمليت من المروال وهما وطوا وحاف فوائح السور بقصر الأربعة أي
لنظرة وللفظة حال لأن الراء والهاء والطاء والحاء أسماء الحروف أحادية وهي ر ه ط ج مع أن المال أحرف
ثلاثة هي راها طحا وقوله والي يظن به كما ينطق به في أول السور فهو عطف على المر وقوله والهاء عطف
على فاعل أمليت وكان عليه أن يزد بوالياء واع أنه سبب في النجاة أن الأمانة في فوائح السور وأسماء
حروف التنجي شاذة فيحمل ما هنا به وإن أوجه من غيره هنا خلافه فاعرف هذا التنبيهات (قوله) في فوائح
السور) نحو كعص جمعت طه حم (قوله) فلما كانت) أي الراء والهاء والطاء والحاء في فوائح السور
(قوله) ولم تكن كالألف) أي في الحرفية (قوله) أرادوا بالأمانة فيها الإشعار الخ) حاصل ما ذكر في علة أمانتها
ثلاثة أنوال (قوله) وكذلك أمانة حروف الهمم) أي أسماء حروف الهمم التي ليست في فوائح السور على لغة
قصر تلك الأسماء (قوله) كسراء) من إضافة الصفة إلى الموصوف كإسبيرا إليها الشارح (قوله) وتقریب
بعضها من بعض) عطف تفسير (قوله) موجود في الحركة) أي في أمانة الحركة وقوله كما أنه موجود في الحرف

الأشعار بأنها قد صارت من حيث الأسماء التي لا تميم فيها الأمانة قال الزجاج والكوفون أمليت الفوائح لأنها مقصورة والمقصورة قلب عليه
الأمانة وقد ردها ابن كثير من المقصور لا نحو ما تميم فقال الراء أمليت لأنها إذا تبت ردت إلى الباء قال طليان وحيان وكذلك أمانة
حروف الهمم نحو بانواتنا اه (والفتح قبل كسرة راء طرفه) أصل) كما تمال الألف لأن الغرض الذي لأجله تمال الألف وهو مشا كافة
الأصوات وتقریب بعضها من بعض موجود في الحركة) كما أنه موجود في الحرف ولا مالة الفقه عتيان الأول أن تكون قبل راء مكسورة

تنبيهات الاول في الصغير قوله بليز اجمع الى الفتح لانه الذي عمل الحرف الذي قبله هاء التانيث واذ كان كذلك فلا وجه لاستثناؤه
 الالف بقوله اذا ما كان غير الف انما يندرج الالف في الفتح وهو ما غافل عنه لرفع وهم ان هاء التانيث تسوغي امالة الالف كما سوغت امالة
 الحققة فكان حق العادة ان يقول عا طفا على ما تقدم وقبل هاء التانيث ايضا ان تقف ولا يحل هذه الهاء الالف * الثاني انما قال هاء
 التانيث ولم يقل ناء التانيث لانه انما خرج التاء الى تم قلب هاء فان الحققة لا تحل قبلها هاء التانيث ذكر سيبويه ان سيبا امالة النقة قبل هاء
 التانيث شبه الهاء بالالف فاميل ما قبلها كما يميل الالف ولم يبين سيبويه ان الالف لم يبين سيبويه ان الالف لم يبين سيبويه ان الالف لم يبين

التانيث في حاشية في ذكر
 بعضهم لامالة الالف
 سيبويه غير ما سبق
 أحدهما الفسق بين
 الاسم والحرف وذلك في
 را وما أشبههما فواضح
 السور قال سيبويه وقالوا
 راويا وما يعني بالامالة
 لانها أسماء ما لفظ به
 فليست كالي وما ولا غيرها
 من الحروف المبينة على
 السكون وحروف
 التهجى التي في أوائل
 السور وان كان في آخرها
 ألف فمنهم من يفتح ومنهم
 من يمسك وان كان في
 وسطها ألف نحو كاف
 وصاد فلا يفتح في
 الفتح والاخر صكورة
 الاستعمال وذلك انهم
 الحجاج علمنا في الفتح
 والنصب وكذلك الحاج
 في الفتح والنصب ذكره
 بعض النحويين وامالة
 الناس في الرفع والنصب
 كالابن ربهان في آخر
 شرح الفروع روى عنه الله
 ابن داود عن أبي عمرو بن
 العلاء امالة الناس في
 جميع القصران مرفوعا
 ومنصوبا وبمحو وراؤه

وتفاه اه ومع وارتضى البعض بما قبل فله عدم امالة الالف قبل هاء التانيث ان وقوع الالف قبل الهاء
 ازال شبهها بالالف التانيث لان هاء التانيث لا تقع بعد هاء كالموقع في بعض الحواشي التعليل بغير هذا مما
 لا معنى له فاحذر اه وفيه ان ما رزاهه لا يصح الا جعلنا علة امالة الالف شبهها بالالف التانيث ولا كالمثل به
 فهو ايضا لا معنى له فاللائق في التعليل ما ظهر في قوله لجد من ان سيبا امالة النقة قبل هاء التانيث كما تاتي
 شبهها بالالف التانيث وواف التانيث لا يقع قبلها الف قبل وقوعه قبل الهاء الف ضعف هاءها بالالف التانيث
 فم تقتض امالة ما قبلها (قوله فلو جده لاستثنائه الالف) أي اخرجها من الفتح ارجع اليه هاء بليز
 بقوله اذا ما كان الخ لهدم موقعا لفتح الالف لعدم ان الاستثناء في كلامه بالمعنى القوي نعم لو جعل المستثنى منه
 القوي في كان صحيح الاستثناء املا لاجل كنهه خلاف ظاهر ضيق الشرح فلهذا ذكره التناحر من
 هدم وجه الاستثناء قال سم مسمى على ان موصوف الموصول الفتح وليس بلام لجواز ان يكون موصوف
 الشيء الشامل للفتح والالف الذين لا يكون قبل الهاء الا أحدها فتنجبه الاستثناء على انه يمكن جعل كان
 نامة بمعنى وجد وغير الف حال على معنى العاين في الحكم والتقدير بما عاين الفتح اذا وجد حال كونه مقابرا للالف
 في هذا الحكم لا يكون هناك استثناء أصلا (قوله التي لم تقبل هاء) يشهد لما هو فاطمة ووجه ضعفه ان يقف
 بالتألف لعمال حيث لا يجرى به غير موانع التانيث المتصل بالفعل نحو باعت (قوله انها شبت بالالف
 التانيث) أي المقصورة لا تنافقها في المخرج وهو اقصى الحاق وفي المعنى وهو الالف على التانيث وفي الزاوة
 على اصول الكلمة وفي التعريف في آخرها وفي الاختصاص بالاسماء الجامدة والمستترة تصريح (قوله قال
 سيبويه الخ) استدلال على قوله أحدها الفرق الخ (قوله لانها أسماء ما لفظ به) أي من الحروف ويؤخذ
 منه ان ذال الالف من أسماء حروف التهجى كالباء مقصورة كما يجرى به صرحوا بل قال في الجمع يجوز قصره وهذه
 بالاجماع وجمعه على القصصيات مثلا يقلب الالف المقصورة نامة على المبدأت نامة الزاوية (قوله وحرف
 التهجى) مبتدأ خبره قوله ان كان في آخرها فنظم الخ حرف من صفات أي وأسماء حروف التهجى
 وقولنا لبعض احرف حروف التهجى معطوف على راوا وشبهها ان لم يكن فاسدا بالكتابة فهو نصف لاجل احاله اليه
 فتأمل (قوله من يفتح) أي لا يميل (قوله عليا) بخلاف ما اذا كان صفة للصفة فانه لا يعمل لانه لم يكثر استعماله
 دما معنى (قوله في الرفع والنصب) أي لافي الحرفان الامالة في قياسه لو جود سيبا وهو الكسرة (قوله شاذة)
 أي قياسا لا لاني في قراءة بعض السبعة بالامالة في فواضع السور قاله شيخنا السيد

في التصريف

(قوله على شيتين) بل على ثلاثا ثلثها العلم باحكام بابية الكلمة كما سبق قلعه عن ابن الناطم (قوله الى ابنة) أي
 صبيغ (قوله كالتصغير الخ) ان كان قبلها للضرب من المعاني احتاج قوله وسم الفعل وسم المفعول الى
 تقدير مضاف أي ودلالة اسم الفاعل الخ وان كان غيلا لا بانية مختلفة كان التصغير والتكسيرة بمعنى الصغيتين
 المعرفتين (قوله يذ كره) أي يذ كرمعنه الذي هو تلك الابنية المختلفة انهي المذكورة قبل هذا الباب
 لانفس القبول وقوله قبل التصريف أي بالمعنى الآخر لا في فافهم (قوله وهو في الحقيقة من التصريف)
 ان اراد من التصريف القوي فهو غير محتاج اليه لوضوحه في تعريف التصريف لغة واصطلاحا وان اراد من

٢٠ - (صبان) - رابع

في شرح الكافية قال هو مذرويه اجد من يذ الحواشي عن أبي عمرو والنوري عن
 الكسائي ورواه نصرة قتيبة عن الكسائي انتهى • واعلم ان الامالة لم يزل السيبين شاذة لا يقاس علمنا بل يقتصر ذلك على ما سمع
 والله اعلم في التصريف في علم ان التصريف في اللغة التغير ومنه تصريف الرياح أي تغييرها واما في الاصطلاح فيطلق على شيتين
 الاول نحو بل الكلمة التي ايفسها مختلفة لضرر وب من المعاني كالتصغير والتكسيرة وسم الفاعل وسم المفعول وهذا القسم حرفة عادة
 المصنفين يذ كره قبل التصريف كما قيل الناطم وهو في الحقيقة من التصريف

والآخر تغيير الكلمة اثيره على طاردها ولكن افترض آخر ويخصر في اداة والحذف والابدال والقلب والنقل والادغام وهذا القسم هو المقصود هنا بقوله المتصرف وقد اشار الشارح الى الامر من بقوله تصرف الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب ما تعرض لها من المعنى كتغيير المفرد الى التثنية والجمع وتغيير المصدر ١٥٤ الى بناء الفعل واسمى الفاعل والمفعول ولهذا التغيير احكام كالصفة والاعلال ومعرفة تلك الاحكام وما يتعلق بها قسمي علم المتصرف

فان تصرف اذن هو العلم باحكام بنيتها الكلمة عما تعرض لها من امثلة وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك اه ولا يتعلق المتصرف الا بالاسماء المتحركة والافعال المتحركة واما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم المتصرف فيها كما اشار الى ذلك بقوله (حرف) وشبهه من الصرف يرى وما سواهما يتصرف (حرف) أي حقيق والمترادف شبه الحرف بالاسماء المبنية والافعال الجامدة وذلك حتى وليس ويحويها فلما تشبهه لمصرفي الجود واما الحروف المتغيرة ذواتها والحذف سوف وان والحذف والابدال لعل فذاذوق عند ما مع منه هو نفسه المتصرف وان كان يشتمل الاسماء والافعال الا انه لافعال بطريق الاصله اكثره تغيرها وظهروا الاشتقاق فيها (وليس ادنى من ثلاثي يرى) قابل تصرف سوى ما غيرا) يعني أن ما كان على حرف واحد

التصرف بالمعنى الاصطلاحي الآتي فباطل لتغير المعنيين الاصطلاحيين كما يتطرق به كلامه او بالمعنى الاصطلاحي السابق فباطل ايضا فلا معنى لكونه لثني من نفسه فتدبر (قوله تغيير الكلمة) أي عن أصل وضعها (قوله ولكن افترض آخر) كالاحاق والخص من النقص الساكن والخص من اجتماع الواو والياء وسبق احكامها بالسكون (قوله ويخصر) أي هذا التغيير (قوله وقد اشار الشارح الى الامر من بقوله الخ) فظرفه سم بان هذا القول ليس فيه ان التصريف يطلق بمعنى تغيير الكلمة لمعرفه المعنى وعارضه البعض فقال اشار الى الاول بقوله هو تغيير بنيتها الخ الى الثاني بقوله وهذا التغيير احكام فان تلك الاحكام ما عدا الصفة تغييرات مخصوصة لا غرض فقط تتغير بعضها به ليس فيه اشارة الى المعنى الثاني اه وانت خبير بان المعنى الثاني تغيير الكلمة لمعرفه معنى طارئ عليها ولكن افترض آخر ويخصر في الانواع الستة المتقدمة فليس هو معنى طارئ على الكلمة وليس منه الصفة والاحكام التي جعل ابن السناظم معرفتها علم المتصرف جعلها احكاما للتغيير بمعنى طارئ لانه المشار اليه بقوله ولهذا التغيير احكام وادخل فيها الصفة حيث قال كالصفة والاعلال فمن ان يكون قوله ولهذا التغيير احكام اشارة الى المعنى الثاني فليطو مع من نظري كلام الشارح بما ذكر نعم يمكن ان يتكلف تصحيح كلام الشارح بجعل اسم الاشارة ارجع الى التغيير لا بقيد كونه معنى طارئ بل مطلقا وجعل الصفة والاعلال حكمين للتغيير بمعنى طارئ والاعلال فقط باثنا عشر حكما للتغيير افترض آخر والله اللوحي المبين (قوله هو تغيير بنيتها) أي تحويل بنيتها الى صيغ مختلفة ولا يخفى أن هذا التصريف بمعنى التصريف الاول في كلامنا شارحا (قوله الى التثنية والجمع) كالذكر بالاسماء المبنية والثني والجمع اه والجواب ان التثنية والجمع يطلقان على الثني والجمع (قوله ولهذا التغيير) أي ولتعلق هذا التغيير من المغير والمغير اليه اذ الصفة مثلا صفة لفظ لا للتغيير ولا للتثنية وهذا يصرف ما في كلام شيخنا والبعض (قوله كالصفة والاعلال) الظاهر ان الكيف استقصا اذ الاعلال التغيير وهو صادق في الانواع الستة المتقدمة (قوله وما يتعلق بها) كثير وطها (قوله فالمتصرف) أي فعل المتصرف يطلق قوله يسمى علم التصريف والمراد التصريف بمعنى العلم وقوله اذن أي اذا استعمل في معرفة ثلثة الاحكام اذا أطلق التصريف بمعنى العلم فقيه الوجه الثلاثة في غيره من اسماء الفنون وهي كونه بمعنى المذكر والمسائل والادراكات وعلى هذا الثالث قوله الشارح فالمتصرف اذن هو العلم باحكام بنيتها الكلمة الخ (قوله بالحروفها) بدل من قوله باحكام (قوله وشبه ذلك) قال ذكر ما اقره شيخنا والبعض أي كالانقضاء والاطهار والادغام اه وفيه ان الانقضاء والادغام من الاعلال والاطهار من الصفة الان مختصا فتدبر (قوله ولا يتعلق التصريف) أي عنما المقصود بقوله المتصرف كما سبق بقرينة كلامه في التثنية الآتي فلا ينافي ان بعض الاسماء المبنية ثني ويجمع ويصغر كما سماء الاشارة والموصولات لا أن تصغيرها هاتان تشتمل اوجعها صور بان لا حقيقتان على التحقيق (قوله والافعال المتحركة) أي غير الجامدة (قوله الاسماء المبنية) كمن ومن لم يعمل له الكثير (قوله ونحوهما) كمن وبس (قوله واما لحوق التصغير والذني) فيهما هذا لا يرد الا ان كان هذا التصريف المتكلم عليه التغيير بمعنى طارئ وقد أسلف الشارح ان المقصود هنا التصريف بمعنى التغيير لمعرفه معنى طارئ فليس منه التصغير حتى يراد علينا تصغيرا والذي (قوله وليس ادنى من ثلاثي الخ) ان قلت هذا البيت مستثنى عنه بما قبله لاستقامتي قبول الحرف للتصريف في قبول ادنى من ثلاثي وضعه لان الادنى المذكور لا يكون الحرف اه قلت ليس مستثنى عنه بالنسبة الى المبتدئ الذي لا يعرف ان الادنى المذكور لا يكون الحرف (قوله ثلاثي في الاصل) أي فصاعدا ونحو م عند

بها قسمي علم المتصرف فالتصريف اذن هو العلم باحكام بنيتها الكلمة عما تعرض لها من امثلة وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك اه ولا يتعلق المتصرف الا بالاسماء المتحركة والافعال المتحركة واما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم المتصرف فيها كما اشار الى ذلك بقوله (حرف) وشبهه من الصرف يرى وما سواهما يتصرف (حرف) أي حقيق والمترادف شبه الحرف بالاسماء المبنية والافعال الجامدة وذلك حتى وليس ويحويها فلما تشبهه لمصرفي الجود واما الحروف المتغيرة ذواتها والحذف سوف وان والحذف والابدال لعل فذاذوق عند ما مع منه هو نفسه المتصرف وان كان يشتمل الاسماء والافعال الا انه لافعال بطريق الاصله اكثره تغيرها وظهروا الاشتقاق فيها (وليس ادنى من ثلاثي يرى) قابل تصرف سوى ما غيرا) يعني أن ما كان على حرف واحد

أوحرفين فانه لا يقبل التصريف الا ان يكون ثلاثيا في الاصل وتغير بالحذف فان ذلك لا يخبر عنه من قبول التصريف وتغيره من ذلك أمران أحدهما ان الاسم المتحرك والفعل لا ينقصان في أصل الوضع عن ثلاثة أحرف لانهم ما قبلان التصريف وما قبل التصريف لا يكون في أصل الوضع على حرف واحد ولا على حرفين والأخران الاسم والفعل قد نقصان عن الثلاثة فإدخاها فيهما لا يمنع فإدخاله في حرفين يحذف لامه فيصير يدأوعين فيحذفه أو فاعين فيحذفه وقد يراد على حرف واحد حقيق الله

تختم من يجعله محذوفاً من أين الله وتقول بعض العرب شربت ما أولك قليل * وأما أهل طائفة فترد على حرفين مخفوف وبمع وسيل وقد برد على حرف واحد شوع كلاهما وفي نقل ذلك فيما أعلت فأولاهم فيحذفان في الأمر (ومنتهى اسم خمس أن مجرداً هو أن يزدق فيسبعا هذا) أي ينقسم الاسم إلى مجرد وهو الأصل وإلى مزيدية وهو فرع فبما قبل الهمزة فيحذف خمسة أحرف نحو سحر جل وقاية بما قبل الهمزة مزيدية فالزيادة خمسة أحرف فالثلاث الأصول نحو اشهباب مصدر اشهباب والي الأصل نحو احمر احمر مصدر احمر فثبت الأصل أي اجتمعت وأما الخماسي الأصول فانه لا يزداد فيه غير حرف من قبل الآخر أو بعده مجرد أو مشفوعا بهاء التثنية نحو عضر فوط وهو العظاءة الذكر ويقعثر وهو البعير الذي كثر شعره وعظم خلقه والمشفوع نحو قعثره وقد زرع عيلانه لا من زيدية حرفاً واحداً من قبل العلم بمع الأمن كتاب العين نال اثنتان اليه والفرع عيلانه تدو به بصفة عظيمة لا طن محيط بوقا في نصير هافر به يعود ذكر بعضهم أن زيدية الخماسي حرفاً من قبل الآخر نحو مفناطيس فإن جمع ذلك وكان عربياً جمل نادراً وقد حكاه ابن ١٥٥ القطاع أعني مفناطيس في تنبيهه

الأول في الغالب يستثنى هنا
هذه التائيت وزيدية
التثنية وجمع التثني
والنسب كاحصل في
التسهيل فقال والمزيد
فيما كان اسمياً يحووز
سبعة الأبياء التائيت
أو زيدية التثنية أو
التثني لاجل من أن
هذه الزائدة غير معدة
بها لكونها مقدرة
الانفصال التائيت
قال خمس وسبعا ولم يقل
خمس وسبعة لأن حروف
الحجاء تذكر وتؤنث
فيما عتبرت كبرها تائيت
الحجاء في عددها وباعتبار
تأنيثها تسقط التاء من
عددها (وغیر آخر
التثني مفتوح وضعه
واكسر وزد تسكين
فانهم) تقدم أن مجرد
ثلاثي وربعي وخماسي
فالتثني تفتني
القسمه العقليه ان

من يجعله مخمساً من أين (قوله عند من يجعله محذوفاً) أي يختصراً (قوله شربت ما) أي انصرفت منها
ليكون على حرف واحد (قوله ومنتهى اسم) أي حرف واسم (قوله فالثلاثي الأصول) أي قال زيدية الثلاثي
الأصول (قوله مصدر اشهباب) يقتضيه المأخوذ أن اصحاب من التثنية يضم اثنين وهي باض فيخالطه
سواد (قوله مجرد الخ) حال من ضم حرفاً للمستكن في بعده فهو واجب إلى بعده فقطم (قوله وهو العظاءة
الذكر) عبارة القاموس المضبوط العذوق أذكر العظاءة أو هومن دواب الجن وركائهم والجمع عضراف
وعضر فوطات اه وقال في محل آخر العذوق بالضم دوية بيضاء ناعمة تشبه اصابع الجوارى اه وقال
في محل آخر العظاءة دوية كسام أبرص والجمع عظله اه وسام أبرص بتشديد الهمزة قال في القاموس من
كبار الوزن اه وفي المصباح أن العظاءة بالذات أهل العالمة والعظاءة لغة تعجم وأن جمع الأولى عظاءو جمع
الثانية عظاما (قوله والمشفوع نحو قعثره) أن النسب بقوله نحو عضر فوط أن يقول ونحو قعثره ثم (قوله قعثره) لأنه
يقعثر القاف والواو وسكون العين المهملة وتفتح الموحدة (قوله لانه زيدية حرفان) أي غير الحاء (قوله الأمن
كتاب العين) أي المشفوع بالخطا (قوله محيطية) يضم الهم وسكون الحاء المهملة وتفتح الموحدة وسكون النون
وكسر الطاء المهملة وتفتح الفاء أي محتفظة بالطن كما في القاموس ولعل المراد بفتح الفاء الطن عظيمة
الطن فيكون ناكداً لما قبله (قوله مرة) أي يحذف الخماسي كما هو قاعدة تصغير الخماسي الأصول
(قوله وذكر بعضهم الخ) مقال قوله لا يزداد فيه غير حرف من (قوله نحو مفناطيس) بفتح الميم كما في بعضه
القاموس (قوله وكان عربياً) يظهر أنه عطف سبب على مسبب (قوله أعني مفناطيس) أنه منعه من
الصرف ميلاً إلى احتمال جمعته مع كونه على ما على اللفظ لأن المراد لفظه (قوله الأبياء التائيت) كقوله لانه
سم (قوله أو زيدية التثنية) كقوله في تثنية اشهباب اشهبابان وفي جمعه اشهبابون عند التثنية وفي
النسب نحو اشهباب دما ميني (قوله الضم) أي ضم لازم لخرج نحو يضرب إذا لضمته وتول تصبوا وخرما
(قوله وأما قرأه بعضهم) هو أبو السبل بفتح السين وتشديد الميم آخر لام (قوله واسماء ذات الحنج) في
القاموس الحديث من السماء طرائق النجوم واحداً حبيكة (قوله على تقدير جمعها) أي قال ذلك لانه قد قيل
لها لم تثبت (قوله من تداخل اللغتين الخ) اعترض بأن التداخل في جزأى الكلمة الواحدة غير معمولها
المعمول التداخل في الكاهنتين نحو كدت بضم الكاف كأدافن كدت بالضم على نفسه قال كاد كدود
وأكد على لغة من قال كاد كباد (قوله قبل وهذا الحسن) قاله أبو حيان واعترض بأن أداة التمر يف ككة

تكون أمثلة اثني عشر بناءً لأن أوله يقبل الحركات الثلاث ولا يقبل السكون إذ لا يمكن الإنشاء مساكناً وثانيه يقبل الحركات الثلاث
ويقبل السكون أيضاً والحاصل من ضرب ثلاث في أربعة اثنا عشر فهذه جملة أوزان الثلاثي المجرد كما أشار إلى ذلك بقوله ثم (وقيل) بكسر
الفاء وضم العين (أهل) من هذه الأوزان لاستقامتها الانتقال من كسر إلى ضم وأما قرأه بعضهم واسماء ذات الحنج بكسر الحاء وضم الباء
فوجهه على تقدير جمعها أو جهين أحدهما أن ذلك من تداخل اللغتين في جزأى الكلمة لانه يقال حبل ضم الحاء والباء ووجه بكسرهما
فركب القارئ منهما هذه القراءة قال ابن خني أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء منه مدونة ما لم يخالطه كونه مائة إلى القراءة المشهورة فتنطق بالباء
مضمومة قال في شرح الكافية وهذا الوجه لو اعترف به من عزب هذه القراءة لعل على عدم الضبط ودلالة الثلاث وتوهم هذا شأنه
لا يعتمد على ما سمع منه لا يمكن عزب من ذلك ولا آخر أن يكون كبير الحاء ابتداء لكسرة ما عافت ولم يعتب باللام الساكنة لأن الساكن جازم
غير محصين قبل وهذا الحسن (والعكس) وهو على بضم الفاء وكسر العين (يقول في لسان العرب) (لصغير)

شخصين قبل بفعل) فيما لم يسم فاعله نحو ضرب بوشن والذى جاءه من رجل اسم ذو دية منيت بمأمله من كنانة وهي التي ينسب اليها أبو الاسود الدؤلي وأشد الانحش لكعب بن مالك الانصاري جأوا بجيش لوقيس ممرسه * ما كان الا كمرس الدئل والزم اسم اللاست والوعلة امة في العمل حكما تحليل فثبت بهذه الاقاط ان هذا البناء ليس بهمل خلافا لنوع ذلك م هو قتل كاذ كرتيه قد فهم من كلامه ان ما عدا هذين الازنين مستعمل كثيرا أي ليس بهمل ولا تندر وهي عشرة أوزان أولها قمل ويكون اسمها نحو فلس وصفة نحو سهل وثانيها قمل ويكون اسمها نحو قوس وصفة نحو بطل وثالثها قمل ويكون اسمها نحو كبد وصفة نحو حدر واربعا قمل ويكون اسمها نحو سمير وحمدا وصفة نحو بقل وخامسا قمل ١٥٦ ويكون اسمها نحو عدل وصفة نحو نكس وسادسا قمل ويكون اسمها نحو غنم قال سيبويه ولا تعله جاءه وصفة الا في

منفصلة ومن ثم امتنع القراء من ضم أول الساكنين اتباعا لضم ثالثه في نحو ان الحكم وقيل الروح وغلبت الزوم ولم يلقوا هابا قبل انظر واذا الساكن الذي كور جاز حصن على انه لا يحري في غير الآية اه وقيل يقال اعتراضه عاذ كرا لينا في احسنه مما قبله مع ان قوله على انه لا يحري في غير الآية لا يرد لانه لا يسمع في غير الآية (قوله شخصين قبل بفعل) الباء اذ دخل على المقصور (قوله فيما لم يسم فاعله) صفة لفعل أي السكائن في أوزان ما لم يسم فاعله (قوله جأوا بجيش الخ) قاله كعب بن مالك الانصاري نصف جيش أي سفيان بن غزاة الله بالقلة والحجارة وقوله ممرسه مع اسم وسكون العين المهملة وفتح الراء أي مكان نزوله وقال ممرس كتحذف لان لفعل أعمر وعمر بالتشديد والشاهد في الدئل فانه مفعول فمكرس فيكون هذا الوزن مستملا (قوله والزم) براد فمعه نزوله اسم اللاست أي الدر (قوله لنع في الوجل) أي بفتح الواو وهو التيس الجلي (قوله الازم) بزي فحتمية وقوله عمن متفرق بقا المعزل بزم أي متفرق الذات (قوله في قراة من قرا) وهم الكوفيون وابن عامر (قوله وله بقول الخ) ظاهر صفة ان مثل ذلك الان في بزم (قوله وماء روي) أي كثير مرو ويقال رواه كسماء (قوله وماء مصرى) كذا في نسخ كسرا اصادا المهملة وفتحها أي طال مكته كذا في القاموس وفي نسخة هري بالهاء وله تحريف فالح في احمده في اللغة (قوله وسي) بسين مهملة في حدة في المصباح سميت العدوسيا والاسم الساميا مثل كتاب والقصر لينة اه وفي القاموس السبي ماسي والجمع سبي والنساء لانهن يسبين القلوب أو يسبين الخياصن اه وقوله طيبة وزن عتبة كافي القاموس وفيه الشاهد ومعناه ناله وبغير نقص عهد كافي القاموس ورواه البعض ان الشاهد في سبي فقال بعد نقل عبارة المصباح وانت خبر بان هذا الادل لا تعله على كونه وصفا (قوله ومنهم من تأولها) أي بانها مصدر ووصف بها (قوله اطل) بالطاء المهملة (قوله في الاطل) أي بكسر فسكون والوند أي بفتح فسكون وفتح والشط أي بتثنية اوله فسكون وفتح فسكون وبفتح من مع تخفيف الطاء وتشديد بها كافي القاموس والديس أي بكسر فسكون وحمل البعض المشط كالتيس بكسر فسكون قصور (قوله حبرة) أي بجاء مهملة في حدة وقوله أي فم بقاف فلام فجاءه مهملة هو صفره الاسنان (قوله حنج) بجاء مهملة فلام حنج بلع بموحدة فلام حنج على ما في النسخ ولم أره في القاموس وحل بجم فلام فنون بلع بموحدة فلام فنون كافي القاموس (قوله عمل) بعين مهملة فحتمية (قوله وما قوله الخ) ليس منه لمعا بكلام ثعلب لان عجلارو جلايا وصفين بل هو قتلهم استندرا كهم ايضا على سيبويه (قوله من قتل ثلاثي) أعني بقا فعل بدليل قوله ولهم نحو ضن (قوله لا يكون الامتنوح الاول) أي لا ساكنات فضعف الابتداء الساكن ولا مكسورا ولا مضموما لا اعتد البناء للمفعول كإنا في لثقله ما وتقل الفعل (قوله ولا يكون ساكنا) أي اصاله فلا يرد نحو ودوشم ولب والنحو قال وخاف وطال ولا نحو على بالكون مخفف علم وانهم وشس وليس لان أصل عين الكل الحركة على ان الكلام في الافعال الغير الجامدة الثلاث الاخير جملة فلا ينافي التصريف (قوله الاول فعل) ولا تفتح عين

حرفه معن بوصف به الجح وهو وقوله عدا وقال غيره لكانت من الصفات على فصل الأ زيم يعني متفرق وعدا اسم جمع وقال السيرافي استدرك على سيبويه قد جفا في قسرافه من قرا دينا فاما ولعله يقول انه مصدر يعني القسام اه واستدرك بعض النحاة على سيبويه ان الفاظا اخر وهي روي في قوله تعالى مكنا موسى ورجل رضى وماء روي وماء مصرى وتثنية ومخيم من تأولها وسابها فعل ويكون اسمها نحو ابل ولم يذكر سيبويه من فعل الانبالا وقال انصل في الاسماء والصفات غيره وقد استدرك عليه الفاظ فن الاسماء اطل وهي اثنا عشر ذكره المبرد وروي قول امرئ القيس له اطلاني بالكسر وقيل كسر

الطاء اتباعا وتندو مشط وديس لمة في الاطل والتدو المشط والديس وقالوا بانسانه جبرتي أي فطخ وقالوا لعمية الصبيان حنجل بلع جلن بلن وقالوا سبيل لمة في الحبل كاتدم وعيل اسم بلد ومن الصفات قولهم اتان ايدو امة ايدو ولود وارة باز أي خضعة قال ثعلب ولم يأت من الصفات على فعل الاخران امرأة باز واتان ايدو امة قوله علمنا اخواننا بنو عجل * شرب النبيذ واصطفا بالرجل فهو من النقل لوقوف اومن الاتاع فليس باصل وثانها قمل ويكون اسمها نحو قفل وصفة نحو حلو وتاسها قمل ويكون اسمها نحو صر وصفة نحو سطم وعاشرها قمل ويكون اسمها نحو عتق وصفة وهو قليل والمحفوظ منعجب وشلل وناقعة مرس أي سرية (واتفتح ضم واكسر الثاني من قبل ثلاثي) أي لفعل الثلاثي الجرد ثلاثة آنية لانه لا يكون الامتنوح الاول وثانيه يكون مفتوحا ومكسورا ومضموما ولا يكون ساكنا لثلاثه لانه لا ينافي اتصال الضمير المرفوع الاول فعل

ويكون متعديا نحو ضرب ولا زما نحو ذهب ويرد لعان كثيره مختص باب الغالبه وقيل هي ١٥٧ فعل معلقوا الفعل بالفتح فتح ماومه

مضارعه دون شذوذ كما في ياي وسلا سلى وقلا بلى وقيل الفتح لكسر عين الماضي في لغة فيكون ذلك من تداخل
الفتحين الا اذا كانت امة او الالام حرفا حلقيا كسال يسال ومذح مدح بل يخفف فيها بين الكسر والفتح والم بدو
أحد الامر من فان اشترأ أحدهما تعين كالكسري بضرب والضم في يقتل وقال ابن عصفور بل يجوز الأخران
مع اشتها أحدهما وقال ابن جنى تعين الكسر عند عدم الاشتها والم يلزم أحدهما السبب يقتضي ذلك
كالترام الكسر عند غير في عامر فهاؤه واو كو حديد ما بنو عامر فلم يلزموا الكسري في ذلك فقالوا لا يبعد
بالضم وعند الجميع فيماعه مائة كماع يبيع وفي الأله بالو عينه غير حلقية كحي رمي فان كانت عينه حلقية
ففتح كسبي يسي ونسي ونسي وفي المضاعف غير المسبوع ضمهم كمن ومن وأن يشن بخلاف ما سمع منهم فقط كمر
عمر وورد روع كسره كصد صدو ويصدو يشا ويشط وكالترام الضم فيماعه واو كقام وقوم وشذناه بيه
وطاح يطح في لغة من قال ماؤه وما أطوحه وفي الأله واو واست عينه حلقية كمن الغزو بخلاف ما عينه
حلقية كجماع في إحدى لغاته وفي المضاعف متعدي غير المشهور كسره كدرد بخلاف ما سمع كسره
فقط وهو وجهه أوسع منه كشد شدو وشهد وشهد وفيما هو والغلبة كسابق قسقة أو سبقه ما لم يكن فيه ما لم
الكسري كرا عذب فوعده أعدوه يا بني فبعته أيسر عور ما في فرمته أرمه ولا تأثر الحلق في ذي الغلبة خلافا
للكسائي فتقول فاعز في فغرة أنخره بالضم وقد يجر في هذا الحلق في غير ذي الغلبة بكسر كزعزع أو بضم
كدخل بدخل وكسر وقتر كعج عجم وعنه وضم وقتر كجماعو ومجاو والتظلم كرج رج ورج
ورج والمعتمد في ذلك السماع فاذا قدر جمع إلى الفتح دما مني باختصار (قوله و يكون متعديا) وتعديه
أكثر من لزومه هكس فعل بكسر العين دما مني (قوله ويرد لعان كثيرة) منها السلب يقال قرره وأقرره
أى أزلته من مقره ومنها الغلبة والمطاعة ونه الشارح على هذين (قوله ويختص باب الغالبه) (البداهة) داخل
على المقصور والمراد باب الغالبه أسنادا للغلبة في فعل بين اثنين إلى الغالبية فيمنع ما نحو ضرب فيز بد
فضم بته أى غلبته في الضرب (قوله مطاوعا) أى مشعرا ابتداء فاعله بفعل آخر ملحق له في الاشتقاق (قوله
نجر) (أى انجر) (قوله والثاني فعل) وحق عين مضارعه الفتح وكسرت في الفاظ قليلة كورث ورث وروى
عق وأما فعل بالكسر فنضال بالضم من المغلبة فن باب لتداخل (قوله ولذلك) أى لكون لزومه أكثر
من تعديه وقوله للثبوت اللازمة أى الصفات اللازمة للذوات القائمة هي بها أفراد الالتمت للثبوت وقوله
والاعراض الخ أى كل من المذكرات لا يطلب زيادته على قيامه عمله فلم يفتح (قوله نحو شبيب الخ) في
كلامه ألف ونشر مرتب والشبب التحريك ما هو فو برودعو به في الأسنان وشبب كثر فهو وشبب وشبب
وأشنب وهي شنبه قلموس (قوله وفلج) بالفاء والجمع كما رأته في نسخ وهو كثر من الفلج وهو تباعد الأسنان
وقضية كلام شنبابل مرجه أنه بالفاء والحاء المهملة كثر من الفلج وهو صفة الأسنان ولعل الأول هو
المتناسب لكونه مثالا للثبوت اللازمة (قوله الابتصين أو نحو بل) قال الدمامي بفتح شينا والبعض
وشحن السداى مصاحبا لذلك فالله للامحاسنة ولا يجوز أن تكون سببة لعطفه العرسل على التضمين
والنحو بل نس سببا لتعدي قطعوا لا يعطف على السبب الأسبب اه ومنشؤه ملاحظتهم في قوله أو نحو بل
المحول عنه أنه دون المحلول والانتساب بالسباق العكس بأن يكون المراد أو نحو بل من فعل الفتح وحينئذ
يصلح سببا لأن حاصله مرعاة الأصل وأنه الهادى (قوله ثم حول) أى واستحبب التعدي انابت له فصل
النحو بل دما مني (قوله عند حذف العين) أى عند إرادة حذفها أو الالف لنقل متقدم على الحذف (قوله
لا انتقاء الساكنين) هما الالف المتقلبة عن العين لغيرهما وافتتاح ما قبلها أو آخر الفعل الساكن عند اتصال
فألف المتكلمة (قوله لا لتيسر الواوى بالياء) أى واوى العين بيائها لأن الفتح لا يدل على أحدهما ولعل المراد
بالانتباس هنا الأجالي وهو أيضا معيب في مقام البيان كما حققنا سابقا (قوله هذا) أى ماذكره من أن
ضم فاء نحو سببه لنقل حركة عنه إليها بد نحو له إلى فعل بالضم (قوله إن الضم) أى ضم الفاء وقوله ليسان
منات الواوى فروعها إلى الكلمات الواوى بالعين (قوله أو كطوبوع) أى أو لم يغير مطبوع بل لم يقرأ
بالاكتساب لكنه كالمطبوع في عدم المفارقة (قوله أو شبهه) الضمير يرجع إلى الكاف الالامية التي بمعنى مثل

قوله قد حذر الذين لا لالة
لنجر والثاني فعل ويكون
معتدبا نحو ضرب ولا زما
نحو فرح وزومه أكثر
من تعديه ولذلك غلب
وضمه لا عوت اللازمة
والاعراض والألوان
وكبر الأعضاء نحو شبيب
وفلج ونحو يرى ومرض
ونحو سوس وشبب ونحو
أنوعين وقد يطاوع
فعل بالفتح نحو خدعه
نجدع والثاني فعل نحو
نظر ولا يكون متعديا إلا
بضمين أو نحو بل والتضمين
نحو رحتك الذار وقول
على أن نشر أنتد طلع
العين ضم الأول معني
وسع والثاني معني بلغ
وقبل الأصل رحت بك
لخلف الخافض توسعا
والنحو بل نحو سببه
فان أصله سوسه بفتح
العين ثم حول إلى فعل
بضم العين ونقلته
أضفه إلى فقه عند
حذف التنين وفائدة
الحوصل الأعلام بأنه
وأوى العين أنزل بل حول
إلى فعل وحذفت عنه
لا انتقاء الساكنين عند
انتقالها إلى الألتيس
الواوى بالياء حسدا
منه بدو منهم
الكسائي وباله ذهب
في التسهيل وقال ابن
الحاج وأما باب سببه
فالضمير أن الضم ليسان
منات الواوى لا لتيسر
ولا

يرد فعل الماضي مطبوع عليه من هو قائم بصيغته ولزم أو كطوبوع نحو فوضو خطيب أو شبهه نحو خطيب شبه بغيره

ولذلك كان لازماً للموضوع من معناه المفاعل ولا يرد على العين الأهيؤ ولا منصه فإني اللام الهم ولا من الفعل وهو العقل ولا معناه الأقل لا
مفعول ولا نحو الب وشر وقالوا الب وشر بكسر البين أيضاً ولا غير مفعول عن مفعولها لا يتدخل لفتين كافي كدت تكاد والماضى من
لغة معنارعة تكاد حكاية ابن خالويه والمضارع ما شبهه كدت بالكسر فاختصه الماضى من لغة المضارع من أخرى وأشار بقوله (و زد نحو
ضمن) إلى أن من أبنية الثلاثى الجرد الأصلية فعل ما لم يسم فاعله نحو ضمن فعلى هذا تكون أبنية الثلاثى الجرد أى بقية كون كى صيغة ما لم يسم
فاعله أصلاً ذهب المبرد وابن الطراز والكوفون ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه والمأزى وذهب المبرون إلى أنها فرع مغيرة فعن
صيغة الفاعل ونقله غير المصنف ١٥٨ عن سيبويه وهو ظاهر القولين وذهب إليه المصنف فى باب الفاعل من الكافية وشرحه

فى تبيات الأول كما
لم يفرض لبيان حركة
فاعله الفعل فهم أنهم اغبر
بجنته وأنها مفعلة لأن
الفتح أخف من الضم
والكسر فاعتبره أقرب
* التثنية ما حاسب
الأفعال مكسور الأول
أوسا كثر التثنية فليس
بما قبل بل هو مغيرة عن
الأصل نحو شهد وشهد
وشهد الثالث مذهب
المصريين أن فعل الأمر
أصلي برأسه وأن صيغة
الفعل ثلاثية وذهب
الكوفون إلى أن الأمر
مقتطع من المضارع
فأصله عندهم ثنائية
فصل الأول الصحيح كان
من حق المعنى فإذا ذكر
فعل ما لم يسم فاعله أن
ذكر فصل الأمر أو
تركبهما كما فعل فى
الكافية قال فى شرحها
جرت عادة الخوئين أن
لا يذكر وأى أفعال الفعل
الجرد فعل الأمر ولا قبل

ما لم يسم فاعله مع أن فعل الأمر أصلي فى نفسه اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضى والمضارع عنه
ومذهب سيبويه والمأزى أن فعل ما لم يسم فاعله أصلي أيضاً فكان ينبغي على هذا إذا عدت صيغة الفعل الجرد من الزيادة أن يذكر بالى
ثلاث صيغة فصيحة للماضى المصوغ للفاعل كدحرج وصيغة له مفعول كدحرج وصيغة للأمر كدحرج أنهم استغنوا بالماضى
الرابعى المصوغ للفاعل عن الآخرين لم يرد أنها على سنن مطرولاً بل من ذلك انتفاعاً بحالته كما لم يلزم من الاستدلال على المصدر المطردة
بأنها انتفاء أصالتها كلامه (ومتناه) أى الفعل (أوبع ابن جرد) وله حديث سماعوا أحدهم وفعل ويكون متبداً بنحو دحرج ولا يذهبوا
عن قول الشارح له ثلاثة أبنية واحد الماضى البنى للفاعل نحو دحرج واحد الماضى البنى لفعل نحو دحرج واحد الأمر نحو دحرج
ففيه ما تقدم من أن عادة الخوئين اقتصر على سماعوا أحدهم والماضى البنى للفاعل

الخمس

كاسبق (وان يزدق)
فما ساعدا (أي جاوز
لان التصرف فيه أكثر
من الاسم فله عمل من
عدم الحروف ما حاله
الاسم فاشبه باليبلغ
بالزاد ما بعثوا كرم
ونجسة نحو اقتدر وسنة
نحو استخرج والرباعي
يبليغ بالزاد خمسة نحو
تخرج وستة نحو اخرجهم
في تنبيهات الأول قال
في التسهيل وان كان فعلا
لم يقاوم سنة الا يعرف
النفيس أوله التانيث
أرفون التا كسد وسكت
هنا عن هذا الاستثناء
وهو أحسن لان هـهـه
في تقدير الانفعال
التاني لم يعرض الناطم
لأن كراً وان المزدحمين
الاسماء والأفعال أكثرهما
ولانه سذك كراهه يعرف
الزائد أما الاسماء فقد
بلغت الزيادة في قبول
سينويه ثلثمائة سبعة وثانية
أنيق زاد إلى يدي عليه
ينفع على الخائن الآن
منها ما يصح ومنها ما لا
يصح وأما الأفعال فلم يزد
فيسه من اثني عشر
وعشرون سبعة مشهورة
وفي بعضها خلاف وفي
أفضل نحو أكرم وفعل
نحو فرح وتفضل نحو
تسل زفعل نحو ضارب
وتفاعل نحو متضارب
وافعل نحو أشعل وافعل
نحو أنكم

الجنس للاباوى الاسم وهو نازل عنه بدليل احتياجه اليه واشتقاقه منه قاله القدماء مني (قوله كاسبق)
الكاف يعنى لام التسهيل أى كاسبق من جربها على ستن واحد (قوله لان التصرف فيه أكثر) دل مراده
بالتصرف التقير وشبهه كلامه قبل قول المصنف وليس أدنى من ثلاثي يرى الخ (قوله من الاسم) أى
التصرف فيه (قوله نحو اخرجهم) أى اجمع (قوله وان كان) أى الملز بدفعه (قوله سذك كراهه) ما يعرف الزائد
أى وهذا يعنى عن ذكر أوزانها لتعنيته ممرتها (قوله ينفع على التانيث) أى قد رازا ثلثا عليها أى أكثر منها
(قوله ومى أقبل) يعنى أمان منها التعدية كخرج ز بدعرا والكثرة كاضرب المكان أى كثر ضربه وأعال
الرجل أى كثر عياله ولاصيرورة كأغدا غدوا صار ذا غدوا والاعانة على ما شق الفعل منه كاحللت
زيدا أى أعنته على الحب والتعريض له كابت العبدى عرضته للبيع والسلبه كالقذف بدى أزال عن
نفسه القسوط وهو الجور وأشكت زيدا أى أزلت شكايته ووجدان المفعول متصفا به كاحتل زيدا
أى وجدته مضيا وبلوغه كأمات الغداهم أى بلغت مائة وأخذ زيدا أى بلغ بخدا والمطاعة ككسبه
فأ كبد دما مني باختصار (قوله وفعل) يشهد بالعين واختلاف في الزائفة فالحل ويبدو على الله الأول
لانه في مقابلة الباء من يطار وقال آخرون الزائده والثاني لانه في مقابلة الواو في هو وروكلا الوجهين حسن
قبل وهذا اختلاف في الزائده من كل مكر ويحى فعل لمان منها تعدية اللازم وأدى الواحد كفتح زيدا
وخوته حمرا والتكثير في الفعل كطوف زيدا أى كطوفانه أو الفاعل كبركت الابل أو المفعول كفتحت
الابواب والسلب كقربت البعير أى أزلت قدامه والتووجه كشرق وغرب أى توجه إلى الشرق والغرب
ونسبة المفعول إلى ما شق الفعل منه كفسقه أى نسبته إلى الفسق والصيرورة كعجزت المرأة أى حارت
نحو زاولصل الفعل كفكر أى تفكر ومن فعل ما صبغ من المركب باختصار حكايته نحو حمل إذا قال
لأله الله وأمن إذا قال آمين وأيه إذا قال أياها زحل ونحو دما مني باختصار (قوله وتعمل) يعنى لمان
منها المطاوعة ككسبه تفكسر وعلمت فعمل روى المثال الثاني كلام أسلفناه في باب تعدى الفعل ولزومه
والشكاف أى معانة الفاعل الفعل ليحصل كسبج أى تكلف الشعاعه وعاناهما التصل فهو يرد وجودها
وارادة حصول الأصل هنا وعدهما في تفاعل هي الفارقة بينهما مع كون كل الظهارا لأصل بلا حقيقة والتعجب
كتأم أى تجنب الاسم والصيرورة كتاعت المرأة أى صارت أب والاختاذ ككسبه أى اتخذته أنا والطالب
كتجمل الشيء أى طلب بحلته وتبينه أى طلب بيانه دما مني باختصار وأصل الفعل ككسر أى ذكر (قوله
وفاعل) هو التقسام الفاعلية والمفعولية لفظا والاشتراك فيهما معني في بدعرو ومن ضارب بدعرا قد
اقتسم الفاعلية والمفعولية بحسب اللفظ فان أحدهما فاعل والآخر مفعول وأشتر كادهم بحسب المعنى إذ كل
منهما ضارب لصاحبه وضروب له ولهذا يجوز بعضهم اتباع مرقوعه بتضرب والعكس وقد جاء لأصل
الفعل كجاءته أى أبعدته وسافر ز بدعرا لله وبارك فيه (قوله وتفاعل) هو الاشتراك في الفاعلية لفظا
وفيها وفي المفعولية معني وقد جاء لأصل الفعل كتعالى الله وتخييل الانصاف كتحامل والمطاعة كجاهده
فتباعد (قوله وفاعل) يعنى لمان منها التسبب في الشيء والسعي فيه تقول اكتسب المال إذا حملته بيدي
وقصدت تقول كسبه ان لم يكن بسعي وقصد كالمال الموروث ولاصل الفعل كالشيء أى طعت لسته والمطاعة
كا وقد انارنا فتد وتفي تفاعل كاتقوتوا واخضعوا دما مني باختصار (قوله وان فعل) هو المطاوعة
الفعل ذي العلاج إلى التأثير المحسوس كسسته فاقسم فلا يقال علمت المسألة فاعلمت ولا طغنت ذلك حاصله
فانظر لان العلم والظن مما يتعلق بالباطن وليس أثرهما حسوسا أو ملموسا فلان منقطع إلى الله تعالى
وان كشفت لي حقيقة المسألة وتحدثت بأعند الانكسار فقلوبهم من أجل في باب التحور سنا ان حقيقة
لكن لا نسلم انه مطاوع بل ومن باب انطلق في دجاء لأصل الفعل كاتطلق أى ذهب وبلغ الشيء كالخبر
أى يبلغ الحجاز واستفوا عن ان فعل ان فعل في ما فاولام كلبونه فالتوى أوراء كفسقه فارتفع أو أوكولمته
فاتصل أو تون كفتلته فانتقل وكذا التام فالباء كلاًه فاعملنا وجمع محو فالحى ومزة فاماز والأصل اغشى
وإغمازة فليت النور هي ما أدمجت وقد يستنون عنه به في غير ذلك كاستر واشتد وقد يشاركان في غير ذلك

أغمر وراه واغفر فعل نحو
 انشوش واغفر فعل نحو
 اهبج ونفعل نحو هو قتل
 اذا ادبر عن التماس وفعل
 نحو هو رول وفعل نحو
 شمل اذا سرع وفعل
 نحو سهرط وفعل نحو
 طشأ راءه ورهبا اذا غلط
 وفعل نحو سلقاه اذا لقاه
 على قفاه واغفر فعل نحو اسدي
 واغفر نحو اسقطا لغة
 في احسن على اذا نام على
 طنه واغفر فعل نحو اخرظم
 اذا غضب وفعل نحو
 سبل الزرع وقفل نحو
 غنسل لذا مع يده
 بالتدليل والكثير تتدل
 ويحيى كل واحد من
 هذه الازمان لحان
 متعددة لا يحتمل الحال
 ابرادها هنا ولا يدرج
 رابعها ثلاثة اشياء
 تفعل نحو تخرج
 واغفر فعل نحو اخرظم
 واغفر فعل نحو اخرظم
 لازمة واختلف في هذا
 الثالث فليس هو بناء
 مضرب قيل هو ملحق
 بأخرجه زادوا فيه الهمزة
 وأدغوا الآخر فوزه
 الآن افضل ويدل على
 الحاقه بأخرجه مجيء
 مصدره كصدره (الاسم)
 مجرد رابع فعل وهو فعل
 وفعل وفعل ومع فعل
 فعل) أي الرابعي المجرد
 ستة اشياء • الأول فعل
 يفتح الأول والثالث

فجعل النعاس يغريني • أدفعه عن ويسريني
 قال الزبيدي حسب هذا مصنوعا ومعنى هذا من الفعلين واحداً يغريني دعائني (قوله واقع فلا نحو احبها)
 بهز بعد اللام وبعد الطاء (قوله نحو اخرظم) بخاء معجمة قراءة فزون قطعاه مهله ويظهر لي أنه كآخر نجم
 يكون من مز يدال راي (قوله بالتدليل) يفتح الميم وكسر الهاء (قوله والكثير تتدل) بل هو الفصحى وما يتدلل
 وتغلق ونحوها فاشاد كـ • شجنا السيد (قوله ويحيى كل واحد) يراد به ان منها عالم يوضع لادفعني
 من المعاني التي تقابل الانبياء كفعل وقول وفعل (قوله من رابعها) أي الافعال (قوله وقيل هو
 ملحق بأخرجه) فاصلة كقصر كـ جزم زادوا فيه الهمزة واحداً من اربع فصار اقصر ورسموا على العين فحة
 (الراء الاولى) وصلالي ادغامها في الثانية وردها القول بان الملحق به اذا كانت فزه بادة يجب اشتغال الملحق
 عليها واقع فيه موافقها في الاصل والنون من اخرجه منتفية من اقصر وبأنه لا يجوز في الملحق الادغام
 مطلقا ولا الاعلال الا في الآخر ويجرد ويحيى مصدره كصدره كـ اخرجه لا يدل على اللاحق بل لا بد من استبقاء
 شرائط اللاحق (قوله وأدغوا الآخر) لم قال والراء ادغوا الآخر فيها المكان اوضح وفي قوله وأدغوا الآخر
 اشارت الى ان الراء الاولى هي الاصلية وفي ذلك خلاف (قوله فوزه الان افضل) وزنه قبل ذلك فعل كـ خرج
 (قوله رابع) يحذف الثانية من باقي النسب تحقفاً ثم يحذف الاولى لانتفاء الساكنين وان شئت قلت
 حذفت باء النسب برمتها للضرورة (قوله ومع فعل فعل) الواو عاطفة لفعل على المتداوم فعل حال من
 فعل اوهن مجموع الازمان الخمسة (قوله ستة اشياء) ومقتضى القسمة ان تكون ثمانية واربعين بضرب
 اثني عشر في اربعة احوال اللام الاولى لكن لم يأت كثرة الانتفاء الساكنين اوله فتسل أولئها في اربع
 مخرجات ومقتضى القسمة ان تكون اثنية العاشرة مائة واثنين وتسعين بضرب ثمانية واربعين في اربعة
 احوال اللام الثانية لكن لم يأت كثرة اللاحق مع (قوله وبهكنة) بمجموعة فها عكاف فنون (قوله

للضممة الحسنة الثانية فاعل بكسر الأول والثالث و يكون اسم المحو و يرجع وهو السحاب القبي وقيل السحاب الأحمر وهو من أسماء الذهب
أيضا وصفه نحو حمر قال الجبري الخمر المراءاة الجماع مثل الخدع ونحوه ياقدم قال الجوهري هي التي أكلت أسنانهم الكبره الثالث
فعل بكسر الأول وفتح الثاني و يكون اسم المحو و وصفه نحو حمر لا كول الرابع فعل بكسر الأول والثاني و يكون اسم المحو و يرتن وهو
أحد برائن السباع وهو كالخيل من الظاهر وصفه نحو جرح للظلم من الجبال ويقال الطويل هـ الخامس فعل بكسر الأول وفتح الثاني
و يكون اسم المحو قطره وهو وعاء الكتب وقيل وهو الزمان الذي كان قبل خلق الناس قال الأعمش والاعراب يقولون زمن كانت البحارة
فيه رطبة قال الجراح وقد أجاز من الفطيل والصفر مبتل كطين الوحل هـ وقال آخر هـ من الفطيل إذا سلا وطاب وصفه نحو سطر وهو
الطويل المتد وجل قطره أي صلب ورم قطره أي شدي السلس فعل بكسر الأول وفتح ١٦١ الثالث و يكون اسم المحو جندب الذكر

الجراد وصفه نحو جرح
يعني جرح بالضم
في تنبيهات الأول
منه المصيرين غير
الاخفش أن هذا البناء
السادس ليس يشاء
أصله بل هو فرغ على
فعل بالضم فتح تخفيفا
لان جميع ما مع فيه
الفتح سمع فيه الضم نحو
جندب ويطلب ويرفع
في الاسماء وجرح شق في
المسافات وقالوا الخلب
حزن ولشعر السادة
عرفت ولكناء مخطئا
يرجع ولم يسم فيها فقل
بالفتح ونحو الكثرين
والاخفش أني أشاء
أصله واستدلوا بذلك
بأمرين أحدهما أن
الاخفش حكى جؤذرا
ولم يحك فيه الضم فقل
على أنه غير مخفف وهو
مردود فان الضم فيه
منقول أيضا وزعم الفراء
أن الفتح في جؤذرا أكثر

نحو حمر لم يخافه فرفع فلام كافى القاموس (قوله المراءاة الجماع) أي وصف المراءاة الجماع (قوله مثل الخدع) بخاء مهملة مكسورة فاعل المحممة ساكنة فعين مهملة فلام كافى القاموس وما في كلامه من جندبا مضافا لثالثه نظر (قوله راقم) بدال المهملة فلام كافى (قوله التي أكلت أسنانها) من باب فرح أي تكسرت تذاقي القاموس (قوله نحو جرح) بهاء فوحدة فلام فعين مهملة وقيل المعاصفة زائدة (قوله نحو يرتن) عويدة فراء فقوية على ما في التصريح وضبطه ذكر بالباء لثبوت اللام فيه وصوبه يس (قوله نحو جرح) بيمين فراءتين مهملة فعين مهملة تصريح (قوله وهو وعاء الكتب) قال الشاعر ليس بلم ما حوى القمطر هـ ماله الماوعاء الصدر (قوله وقطيل) بالقاع والطاوعاء المهملة من تصريح (قوله وهو الزمان الخ) وقال المصريح وزمن الطاوعان وزمن خروج نوح من السفينة (قوله قال الحاج) تبع فيه المرادى قال العيني وهو غير صحيح وإنما قاله رومة (قوله إذا السلام) بكسر السين المهملة أي البحارة جمع سلة فتح كسر والرباط بكسر الهمزة جمع رطبة فتحها كقصاع وقصة (قوله نحو جندب) بيمين مخاء مهملة فاعل المهملة تصريح (قوله بالضم) أي ضم اللام واوله لان جميع ما مع فيه الفتح أي فتح اللام (قوله عرفت) بعين مهملة فراء ففتحة فاعل المهملة (قوله يرجع) عويدة فراء مخيم فاعل المهملة (قوله ولم يسم فيها) أي الثلاثة المذكورة في قوله وقالوا الخ فقل بالفتح أي فقد انفرد الضم دون الفتح وذلك بدل على أصالة الضم (قوله حكى جؤذرا) أي بفتح الدال المهملة وهو ولد القردة الوحشية كالخيزر بالياء والجؤذر بالواو مع ضم الجيم أو فوه الهمزة فتحها وكسر الدال كذا في القاموس (قوله وزعم الفراء الخ) دليل لكون الضم متنا وكما قاله شيخنا وكذا قوله وقال الخ لكن كان الأنسب حذف الواو من وزعم (قوله أنهم قد أجازوه) أي والأخفاق به بدل على أصالته إذ لا يلقى إلا بالاصلي سم (قوله عند) بأعمال الهين والعاين وقوله عا طت بأعمال السين والطاء وقوله سود في داله الأولى الضم أيضا (قوله التي استثنى فيها) أي من وجوب ادغام الثنتين في غير الحلق (قوله وأجاب الشارح) أي عن الاستدلال بالأمر الآخر قال سم وكان حاصل الجواب الأول منع أن ليس من الامثلة التي استثنى فيها فالثانين لغير الأخفاق (قوله بالباء) بالاصمية متعلقة بالرفع وكذا قوله بالضم (قوله خرم) بخاء مهملة فراء ففتحة فاعل المهملة كافى التصريح (قوله زئير الثوب) بكسر الزاي وسكون الهمزة وكسر اللوحدة وهو ما يملأ الثوب الجندب وقوله زئير أي ضم اللوحدة (قوله ولا فضيل) بكسر الصاد المهملة وسكون الهمزة وكسر اللوحدة وقوله فضيل أي ضم اللوحدة (قوله نحو جندب) بخاء مهملة فوحدة فعين مهملة ففتحة اسم للضم وقيل الشديد العظم الخلق (قوله

٢١ - (صان) - رابع
وقال الزبيدي ان الضم في جميع ما ورد منه انفع والاخر
أنهم قد أحقوا به فقالوا عند يقال ما في ذلك عند أي بد وقالوا عا طت لثلاثة عوطلها إذا اشتبهت الفعل وقالوا صود بها و هذه الامثلة
مفككة وليست من الامثلة التي استثنى فيها فالثانين لغير الأخفاق فو حبان يكون الأخفاق هـ وأجاب الشارح بأن الانسجام في هذا الاقدام
للأخفاق بضو جندب وانما هو لان هذا من الابنية المختصة بالاصح فقامه الفلك كافى جدد وظل وحال وبنائها انه للأخفاق فلا نسجم
لا يلقى إلا بالاصول فانه قد أحق بالماز بدفيه فقالوا انفس فالحقوه بأخر فتحها فكما الحق بالسر عاز ياد فكذا يلقى بالسرع بالتخفيف
الثاني ظاهر كلام الناظم هنا موافقة الاخفش والكوفيين على اثبات أصالة فعل وقال في التسهيل وتقرى مع فقل على فعل أظهر من
أصالته الثالث زدود من الضومين في ابنه الرباعي ثلاثة وزان وهي فقل بكسر الأول وضم الثالث حكى ابن جني انه يقال لجوزاة طين
الفايد خرفه ويقال أيضا لرباثة ويزير وقصير وهو من أسماء الدابة فضيل وقيل رضي في الأول وفتح الثاني نحو حبش

ولما وقع الياض فتح الاول وكسر انشائها نحو طبرية ولم يبق الجبل وهذه الاوزان وما صنع تقطعه فخرها ومعه ذهبها شاق وقد ذكر الاول من هذه الثلاثة في الكافية فقال دور بما استعمل أيضا فاعل والمشهور في اليربوع والاضيقيل كسر الاول والثالث في الرابع قد علم بالاستقراء ان الياض لا بد من اسكان ثانيه او ثالثة ولا يتوالى اربع حركات في كلمة من غير ان يثبت قبلها ما عطفها فاعلم من الحال وانما عطفها أي عطفها فذلك محذوف من فعال وكذلك دورهم وشي فيهم الذي يخرج من شعر الشعر ويقال حيثما حاضرت السمرق كذلك ابن عطاء عطفها وصحط أي تخين خائر ولا فاعل وما عطف من لبت بدسبع فاصلة هرتين مثل قرنفل ثم حذف منه النون كما حذفته الأنف من عارضا واستعملوا الأصل والفرع ١٦٢ وكذلك عرصفان أصله عرصفان حذفوا النون وبقي على حاله وحدث ولا فاعل وما جندل فانه

وذلک بدل المہملہ فلام قم فزای اسم لاصحاب الشدید (قرلہ نحو طحیرہ) بطاء ثانیہ مہملتین فراء فوحدة وقبہ
 ثلاثہ أو جسم آخری ہی الی اقصر علی صاحب القاموس فقال بفتح الطاء والراء وهو الأشهر وبکسرهما
 وبعضهما القطعة من النیم (قرلہ ولا یترالی) المناسب للتفریع (قرلہ یثبت فعل) ای بضم ففتح فکسر
 (قرلہ فذلک محذوف) ای مختصر (قرلہ دوم) بدالین مہملتین (قرلہ مثلط ومحطط وعکطط باہمال عین
 کل من الثلاثہ یوطأ وقیل الام من الاول مثلثون والثانی حیم ومن الثالث کاف (قرلہ ای تخین خائر)
 یرجع لکل من الثلاثہ فعلہ وفي القاموس خیر اللین ویمثل شرا وخشوا وخشوا وخشوا وخیثوا وخیثوا وخیثوا
 فقولہ الشارح خائراً کبدل قولہ تخین (قرلہ ولا فطل) ای بفتح الفاء والهم وضی الام الاول (قرلہ عزیز)
 بعین فراء مہملتین فمثانیہ (قرلہ عرقصان) بعین فراء مہملتین معقوتین فکاف مضموۃ فصاد مہملہ (قرلہ
 ولا فطل) ای بفتح الفاء والهم وبکسر الام الاولی (قرلہ علی فقلیل) ای عنہ (قرلہ ولا ست معذونۃ) ای
 مختصرۃ من شیء آخر (قرلہ لماسبق) ای من امتناع زوالی اربع محركات فی کلمۃ (قرلہ الاسم المجرى) قب
 اشارۃ الی ان الضمیر فی علار یرجع الی الاسم المجرى بمرادہن وصفہ بالی بلصاح الاستناد فانہم (قرلہ عن
 اربعۃ) عن عینی علی (قرلہ ففتح فعل) انظر حال من مفعول حوی والضمیر فی حوی یرجع الی الاسم الخاص
 الاصول (قرلہ نحو شمردل) بالعام الثین فقط (قرلہ بحمرش) بجم ثانیہ مہملہ قم فراء فشین معجمۃ (قرلہ
 وقبلس) بکاف فہاء فوحدة فلام فسن مہملہ (قرلہ لہ فطیع الکمرۃ) ای لہ لرحل العظیم الکمرۃ ای شقیۃ
 الذکر لنسب قولہ فیکون اسمہ (قرلہ فکون اسمہ) ای علی القوالین الاخیرین (قرلہ خزعل) بخاء معجمۃ
 فزای ضین مہملہ فوحدة (قرلہ المستطرفۃ) یحتمل ضبطہ بالطاء المہملۃ وبالظاء المثلثۃ (قرلہ ونذعل)
 بکاف فذلک معجمۃ فبن مہملہ (قرلہ وجل خعین) بخاء معجمۃ اولہ لافاف کا وقع فی بعض النسخ فوحدة
 فبن مہملہ فمثانیہ (قرلہ قرطب) بکاف فراء فطاء فبن مہملتین فوحدة (قرلہ وهو الشیء المفسر)
 هذا التفسیر علی وراثتہ تفسیرہ بالقبلس بالمراءۃ العظیمۃ فلم جعل قرطب بمعنى الشیء المفسر
 وقبلس یعنی المراءۃ العظیمۃ صفة الا ان بدی عدم اعتبار الخسارة فی مفعول قرطب دون العظیم فی
 مفعول قبلس ولا یخفی ما فیہ (قرلہ جردحل) بجم فراء فذلک ثانیہ مہملتین (قرلہ وحید نذر) بخاء
 مہملہ فتنون فزای فکاف فراء کاف القاموس (قرلہ دعل) بضم فکسر فتثلاث لامات اولہا
 معقوتہ وثانیہا مکسومہ وثالثہا معقوتہ الظاہر نفسہ برادوا لہ رفعہ حکامۃ الخالۃ رفعہ (قرلہ ہندلج) بہاء
 فتون فذلک مہملہ فلام فبن مہملہ (قرلہ ولا یزعم عدم النظیر) حاصل ما ذکرہ فی وجہ بادۃ انون ثانیۃ
 او جہ (قرلہ کراخ) بضم الکاف اسم عالم لغوی (قرلہ ففیہ یوت ففعل الی بلای علیہ) لانہ فی سبتۃ
 اوزان کسر (قرلہ ولا یلزم) وقالوا یضایر لنسب ما قبلہ (قرلہ کنہیل) بفتح الکاف والنون
 وسکون الہاء وفتح الموحدة وضحی قال فی القاموس الکنبیل وضمہ بأو شجر عظام کاسکبل والشعبہ
 الضخم السنبلیہ (قرلہ تثبت اللان الحکم بالاصل الخ) فیہ ان الحکم زیادتہا موقع ایضاً فی عدم

مخدوف من جندل
 والجندل الموضع فيه
 جندل وجندل الفراء وأبو
 علي فيرا على فاعيل
 وأصله جندبل واختاره
 الناطق لاجل جندل لا مفرد
 فغيره على المفرد أولى
 وقد ورد بعضهم هذه
 الأوزان على أنها من
 الأبنسة الأصل وليست
 محذوفة وليس يصح
 كما سبق وإن علا
 الاسم المحذوف أربعة
 وهو الخاسي (ثم فعل
 حوي فعلا كذا فعل
 وفعل) فالأول من هذه
 الأبنسة فعل وهو بفتح
 الأول والثاني والرابع
 يكون اسمها نحو مفرجل
 ومصفى نحو شمردل
 والطويل والثاني وهو
 يفتتح الأول والثالث
 كسر الرابع والواحد
 عشر نحو مفرجل
 العظيمة من الأفعي وقال
 النسيابة في العجز
 المسنة وقهاس لراة
 العظيمة وقيل لحشفة

[illegible]

الظفر

أن ثوبه قد دله اسمك ثابته فاشبهت ثوبه غير مختل ونحوه ولا يكاد يوجد نظير كمن في زيادة ثوبه ثم حركه فالحكم في ثوبه
 هند بالزيادة أولى وزاد غير الخمسة أو زائداً حركه ثم لا كثر ثوبه ولا يجوز احتسابه ١٦٣ بعضه الزيادة فلا تظن بل ذكرها

(وما عاير) من الأسماء
 المتكسرة من
 الامثلة (فزيداً والنقص
 اتني) نحو يود جندل
 واستخرج وكان ينبغي
 أن يقول أو لا تزدور لأن
 نحو وطسرة مفغير
 لا لأن الزائد المذكورة
 ولم يتم إلى الزيادة ولا
 النقص ولكنه نادر كما
 سبق ولهذا قال في
 التسهيل وما خرج عن
 هذه القسمة فزيد أو زيد
 فيه أو يحذف منه أو شبه
 المسرف أو كسب أو
 يجمي (والجسرفان
 يازم) الكلمة في جميع
 تصاريفها (فصل والثاني
 في حذف الهمزة) بل يحذف في
 بعض التصاريف فهو
 (الزائد مثل احتذيتي)
 لائق تقول حذا حذوه
 فتملح سقوط الهمزة أنها
 زائدة في احتذيتي يقال
 احتذيت به أي اقتدي به
 وقال أيضاً احتذيت أي
 اتبع قال كل الحذف
 يختص في الحذف الوقف
 والحذف النعل وأما
 الساقط لانه من الأصول
 كواو بعد فائه مقدر
 الوجود كما أن الزائد
 اللازم كسكون قرقفل
 وواو كوكب في تقدير
 السقوط ولذا يقال
 الزائد ما هو ساقط في

النظر كما سجد كره وقوله ولا يكاد الخ إلا أن قال في التعليل حذف تقديره مع كون باب الزيادة أوسع كما ساقى
 في الشرح (قوله وزاد غيره) أي غيران السراج (قوله واحتسابه) أي لكون بعض حروفه
 زائداً (قوله من الأسماء المتكسرة) هكذا قد غيره أيضاً وعم بعض الشرح ليجل المراد ما عاير من الأسماء
 والأفعال لانه تكلم فهاهنا على الأفعال أيضاً وهو واجهه وان وجه سم الأول عاير به نظر ظاهر وإن أقره
 شخراً والبعض (قوله نحو يود جندل واستخرج) نقص من بدائل وهو الباء إذا صلة يود من جندل بنفع
 الجيم والنون وكسر الدال زائد وهو الألف أو الباء إذا صلة جندل أو جندل على اختلاف السابق في الشرح
 وزيد في استخراج هذه الوصل والسبب والتأويل (قوله والنذور) أي الشذوذ (قوله نحو طسرة) تقدم
 ضبطها وتفسيرها (قوله أو يحذف منه) أي فاقو كد أو عينه كسب أو لاه كيد أو شبه ما حركه كن أو
 مركب كحضر موت أو أجمي كبش بنفع الموحدة واللام وسكون الناء المعجمة وبالسبب المعجمة اسم بحر
 معروف وأما لم يبينه المستصف على هذه الثلاثة لأن كلامه هنا في الأسماء المتكسرة البسيطة للعربية ولهذا لم
 يعترض الشارح عليه إلا بعد التنبيه على النادر (قوله والحرف) مبتدأ وجملة الشرط وجوابه في عمل رفع خبر
 (قوله حذا حذوه) قال في القاموس حذا حذو زيد فعله (قوله وقال أيضاً احتذيتي أي اتبع) وقال
 أيضاً احتذاه أي أتبعه الحذاء أي اتبع قال في القاموس حذا النعل حذوا وساء مقدره أو قطعها أو ال جلى تملأ
 أنبه أياها كاحتذاه اه (قوله كل الحذاء) مفقوله مطلق إن جعل مصدره أي الاحتذاء مفقوله به أن
 جعله في النعل وهو الأقرب وقوله البعض منه المقصود خفاً بعض أذهو معدوداً كما في باب القصور
 والممدود (قوله وأما الساقط الخ) دفع به الاعتراض على التصغير بأن كلامه في الأصل والزائد غير جامع
 وغير مانع ما هدم جمع تعريف الأصل فخرج نحو واو وعد ما هو أصل وبسقط بعض تصاريف الكلمة
 لهية أو ما هدم منه فدخل نحو ثوب قرقفل ما هو زائد لا يسقط أصلاً أو ما هدم جمع تعريف الزائد ومنه
 فخرج الثاني عنه ودخل الأول فيه وحاصل الجواب أن المراد بالزوم لفظاً أو تقديرًا والساقط لانه
 كالثابت وبالسقوط السقوط لفظاً أو تقديرًا ونحو ثوب قرقفل في تقدير السقوط (قوله من الأصول) حال من
 الساقط (قوله فاقه معدود الوجود) أي فلا بد على تعريف الأصل جملاً أو ضمناً سم (قوله في تقدير
 السقوط) أي فلا بد على تعريف الأصل من الزائد جملاً سم (قوله ولذا) أي لكون الساقط لهية كالثابت
 والزائد اللازم في تقدير السقوط (قوله ولا الخ) هو جعل ثلاثي أو رباعي موازاً لما هو في كافي التعليل قال
 الدماميني والمراد الموازنة بحسب الصورة والألفوز مختلف بحسب الحقيقة لا ترى أن وزن جعفر مثلاً في الفعل
 ووزن كوكب في فعل اه وقد أمرنا بالتأليف في تبينه الزائد لا الخاف في فصل بيني مراجعته مع شرحه للدمايني
 (قوله كواو كوكب ووجول) انكسر بطلق على معان منها النذر الكثير ونهر في الجملة والجداول كجعر ودرهم
 انهر الصبر كذا في القاموس (قوله ويا صير في غير) الصيرف والصيرف في المختار في الأمور والاعتبار التراب
 والحجاج والأثر الخ كذا في القاموس (قوله وألف أرطى ومعزى) الأرطى بنت والمعزى بالقصر وبمختلف
 الضأن كذا في القاموس وسماه مسكوزة كما يفيد قول الدماميني أن الهمزة لا الخاف بدهر (قوله ونون مختل
 ورعش) المختل بفتح الجيم والخاء المعجمة وسكون النون وفتح القاء التليقا الشفة والجيش العظيم كما في
 الشرح والعش المرتعش (قوله كتماز ناذقة) فهاهنا عوض عن ما عزدق سم (قوله وأما) فأنها عوض
 عن عين الكلمة المقابلة ألفا أو عن ألف الأفعال الزائدة على اختلاف السابق في المختص من اللغتين (قوله
 وسين يستطيع) فهاهنا عوض عن حركة الدين كما ساقى قبيل فصل في زيادة حمزة الوصل في شرح قوله والألف
 الإشارة المشهورة سم (قوله ولتكثر) أراد بالتكثير ما يشمل تفخيم المعنى وتكثير اللفظ بقرينة قوله بعد

أصل الوضع تخفيفاً أو تقييداً * وأعلم أن الزائد يكون لأحد خمسة أشباهه لا على معنى تحريف المضارعة أو ألف المقابلة ولا الخاف
 كواو كوكب وجداول ويا صيرف وعشر وألف أرطى ومعزى ونون مختل ورعش ولذا قاله السرايوني بضمها في وواو حوله في الوصل
 كتماز ناذقة وأما منه وسين يستطيع وميم اللهم والتكثير كيم

شبههم ورقم وانهم زيدت لتعظيم المعنى وتكثيره ومن هذا المعنى ألف شعري وكثيرى والأركان كانت الوصل لأنه لا يمكن أن يرد رأسا لمن
وهاء السكت في نحو هوقه لأنه لا يمكن أن يستأخر فو وقف عليه والبيان كما هاء السكت في نحو ماليه وماز ياء ذت لبيان الحركة
وبين الألف في تبيينه الأول ثم الزائد فومان أحدهما أن يكون تكرير أصل لا لحاق أو لغيره فلا يختص بحرف الزيادة وشرطه أن يكون
تكرير بعين امامه الاتصال نحو قول أوسع الانفصال بزائد نحو عتقل أو تكرر برلام كذلك نحو جلب وجلباب أو فواو بعين مع مابنة اللام
نحو مريس ووقليل أو عين ١٦٤ ولا مع مابنة الفاء نحو مخرج الحكر والفاء وحدها كقرف وسندس أو العين المفصولة

بالصل كحدر فاسلى
والآخر أن لا يكون
تكرير أصل وهذا
لا يكون إلا أحد الحرف
العشرة المجموعة في أمان
وتسهيل وهذا معنى
تسميتها بحروف الزيادة
وليس المراد أنها تكون
زائدة أبدا لأنها قد تكون
أصولا وذلك واضح
وأسقط المبروم من حروف
الزيادة لأنها وسأني الرد
عليه الثاني أدلة زيادة
الحرف عشرة أو ثمانية
سقوطه من أصل
كسقوط ألف ضارب في
أصله أعني المصدر ثانيا
سقوطه من فرع كسقوط
ألف كتاب في جمعه على
كتاب ثالثه أو سقوطه من
فطره كسقوط ياء ابطال
في اطل والابطال الخاضرة
وشرط الاستبدال
بسقوط الحرف من
أصل أو فرع أو فطر على
زيادته أن يكون سقوطه
لغيره فإن كان سقوطه
له كسقوط واو وحدي
بعد أو في عدمه يكن
دليلا على الزيادة رابعا
كون الحرف مع عدم

لنقص المعنى وتكثيره أى تكثير داله (قوله ستم) في القاموس السهم بالضم الكسرة المعزاه وفيه أيضا
الزرف محركة والزرف نون مع وف رف عتبه كفر ح ثم قال والزرفها نعم الشديد أن زرف لذكرو والمؤنث
(قوله ألف شعري وكثيرى) القهري الجبل الضخم والفصل المهزول ودابة تكون في البحر اه قاموس
والكثيرى بضم الكاف وفتح الميم (قوله ووقف عليه) أى وقفنا جار ماعلى وجهه السابق فيباه فلا يقال يمكن
أن يستأخر فو وقف عليه سابقا على حركته دون زيادة (قوله وماز ياء ذت) عطف على ماله كالاختي وان جعله
الاسقاطى عطف على هاء السكت (قوله لبيان الحركة وبيان الألف) فيه لف ونشر رب والمراد كمال بيان
الألف (قوله أو لغيره) كالتعدي (قوله فلا يختص بحرف الزيادة) أى المصطلح عليها هو حرف أمان وتسهيل
(قوله امامه الاتصال) أى اتصال الزائد بالأصل الذى هو تكرر برله (قوله نحو قول) أى بالتشديد وهل الزائد
الناء الأولى والثانية خلاف كافى التصريح واختلاف في نحو فتنس أيضا كفى الجمع قال واختار ابن مالك في
التسهيل أن الثاني أولى بالزيادة في باب فتنس والاول أولى في باب علم (قوله نحو عتقل) بفتح العين المهملة
وافتاقين بينهما فون س كنه وهو الكتيب العظيم المتداخل الرمل ورجعا سموام صابرين المصبة عتقلا قاله
الجوهري (قوله أو تكرر برلام كذلك) أى مع الاتصال أو الانفصال ولا يأتى فيه التفصيل بين الانفصال بزائد
والانفصال بأصل لأن تكرر برلام لا يعمل بأصل أبدا (قوله جلباب) زيادة الياء الثانية للالحاق بدحرج قال
في القاموس الجلباب كسرداب وسمار القميص وثوب واسع لراة دون الملفة أو ما تغطي به ثيابها من فوق
كاللفة أو هو الجار وقد جلبه مغضب اه ويطاق الجلباب مصدر أيضا جلباب كفى التصريح مثل الجلبية
(قوله مع مابنة اللام) أى الحكر ورقوله نحو مريس بفتح الميم وسكون الراء الأولى هو الداهية ووزنه
نفعيل (قوله نحو مخرج) بهملات على وزن فحرجل وهو الشديد الغليظ ووزنه عند البصر بفتح فعل
وستاقى بقية الأقوال فيه (قوله كقرف) بقاءين مفتوحتين بينهما واسعا كنه وهو النمر ووزنه فعمل
وستنس) هو رقيق الدجاج ووزنه فلف (قوله كحدر) بهملات وزن جعفر اسم رجل قاله في التصريح
ولم يجرى على فعله تكرر برالين غيره (قوله المجموعة في أمان وتسهيل) الواو من جملة المجموع فيه وجهها
التسهيل بقوله سالتونها قال الدمامي وهذه المارة وقعت لبعض الضعفاء قدس الله أصحابه من حروف الزيادة
فقال سالتونها فقالوا نعم فقال أحببتكم (قوله وهذا) أى كون الزائد غير تكرر برالأصل لا يكون إلا أحد
الحرف العشرة معنى تسميتها الخمسة لأنها واستغن بمحارج لبعض من اتسفت البار بالين على
الفهم السادس (قوله في اطل) أى وهو كاطل بمعنى ومادة (قوله في سة أو في عتد) الأول نظير وعد والثاني
أصله ولم يغل السقوط من فرع (قوله مع عدم الاشتقاق) أى اشتقاق الكلمة اتى هونها (قوله ورتل)
بفتح الواو والراء وسكون النون وفتح القوية وقوله ورثت بفتح الشين المجعولة والراء وسكون النون وفتح
الموحدة أحرمة مثله وقوله وعصمصر بفتح العين والصاد من المهملات بين الصادين فون وأن خروء (قوله مع
المشتق) أى لو لم نسمه من أصله لم يدلل ما بعده فالاشتقاق بمعنى مطلق الأخذ (قوله نحو جثفل) تقدم
ضبطه قريبا (قوله وإن لم يعلم الاشتقاق) الواو والصل فلا يأتى قوله كونه مع عدم الاشتقاق (قوله فلما قد

بالصل كحدر فاسلى
والآخر أن لا يكون
تكرير أصل وهذا
لا يكون إلا أحد الحرف
العشرة المجموعة في أمان
وتسهيل وهذا معنى
تسميتها بحروف الزيادة
وليس المراد أنها تكون
زائدة أبدا لأنها قد تكون
أصولا وذلك واضح
وأسقط المبروم من حروف
الزيادة لأنها وسأني الرد
عليه الثاني أدلة زيادة
الحرف عشرة أو ثمانية
سقوطه من أصل
كسقوط ألف ضارب في
أصله أعني المصدر ثانيا
سقوطه من فرع كسقوط
ألف كتاب في جمعه على
كتاب ثالثه أو سقوطه من
فطره كسقوط ياء ابطال
في اطل والابطال الخاضرة
وشرط الاستبدال
بسقوط الحرف من
أصل أو فرع أو فطر على
زيادته أن يكون سقوطه
لغيره فإن كان سقوطه
له كسقوط واو وحدي
بعد أو في عدمه يكن
دليلا على الزيادة رابعا
كون الحرف مع عدم

الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق وذلك كالنون إذا وقعت ثالثا كنه غير
مدخوفا بعد هاء راق نحو ورتل وهو الشر ورتب وهو الغليظ الكدين والجلين وعصمصر وهو جبل فالنون في هذه ونحوها زائدة لأنها
في موضع لا تكون فيه مع المشتق الزائد نحو جثفل من الجثلة وهى لدى الحافر كالشفة للانسان والجثفل العظيم الشفة وهو أيضا الجثس
العظيم حاشيا كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق كالحمة إذا وقعت أولوا بعد ثالثه أحرف فاتها يحكم عليها
بأن ياءه وإن لم يعلم الاشتقاق فلها قد

كثرت

كثرت زيادتها اذا وقعت كذلك في ما غلبت اشتهاء ذلك نحو اربع و اقل بحكم زيادته نحو ج لا على ما عرفت اشتهاءه نحو ا ح ز والاضاع
 الربعة سادسها اختصاصه بوضع لا يقع به الا حرف من حروف الزا بة كانون من كتنا ونحو حطأ و وسندا ووقدا و فالتكنا و الواف
 الصية والخطا والعظيم والطن والسند أو واقتد أو الرحل الخفيف صابه الزوم عدم النظير بتقدير الاصلية في تلك الكلمة نحو تغسل بفتح
 التاء الاولى وضمن الفاء وهو ولد التعلب فان تاءه زائدة لانها لو جعلت اصلا لكان وزنه فعل وهو معقود تانها الزوم عدم النظير بتقدير الاصلية
 في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو تنقل على لغة من ضم الناعوا لقائه فان تاءه ايضا زائدة على هذه اللغة وان لم يلزم من تقدير اصلها
 عدم النظير فانها لو جعلت اصلا لكان وزنه فعل وهو موجود نحو برن لكن يلزم عدم النظير ١٦٥ في نظير هاتين لغة الفتح فلما

كثرت زيادتها (الخ) مقتضاها انها قد تكون في هذا الوضع اصلية فانظره (قوله سادسها اختصاصه بالخ)
 لا وجه للتعمير بالاختصاص الا ان راديه الوجود ولولا كونه موضع الخ كما عرفت في نظائره لكان واجها
 وقوله موضع الخ ان جرى على اطلاقه الشامل للشتى نحو كتنا وبثلاثة بعد النون الزائدة من كثات ليستبه
 كمنه أى طات وكثرت كما في القاموس وغير المشتق كالامثلة الأربعة التي في الشرح وأريد بها الأربعة
 ما تناول كتنا وبالثلاثة كان الدليل الرابع مندرج في السادس وان قصر على غير المشتق أخذنا من الأمثلة
 التي ذكرها وأريد بها الأربعة مثل حنطأ وبالغاء المشابة لجهته وهو الخطأ وبالطاء الموهلة كان الدليل
 الرابع نفس السادس فتأمل في المقام صوبه ما وأرأه قوله (قوله من كتنا) عبقية بعد النون الزائدة
 وبرادفة الكتنا وبثلاثة بعد النون لكن الذي بالقوة غير مشتق والذي بالثلاثة مشتق كما يستفاد من
 القاموس كما مر فلا تنزع بما يقتضي خلاف ذلك وقوله ونحو حنطأ و وسندا و باهمل وأهمل وانها هما ولوقدم
 الشارح نحو على كتنا لكان أجزل وقوله وقد اذنا وباق ثم دال مهله واول كل من الالفاظ المذكورة
 مكسورة وانه مفتوح (قوله في تلك الكلمة) متناع لزوم (قوله نحو برن) تقدم ضبطه وتفسيره (قوله
 عند لزوم الخروج عن النظير) أي على تقدير الاصلية وعلى تقدير زيادته (قوله وذلك في كنبيل) أي على
 لغة من ضم الباء بدليل ما بعد وقد تقدم ضبطه وتفسيره (قوله فعل كسفر جل بضم الجيم) لوقا فعل بضم
 اللام الاولى سلم من تكاف الخطا في ضم الجيم (قوله فتمال) كذا في النسخ بتقديم العين على النون والصواب
 فتحال بتقديم النون على العين (قوله ومن أصولهم) أي قواعدهم (قوله هو مندرج في السابع) أي لزوم
 عدم النظير بتقدير الاصلية بان راديه ما هو الا أهم ان عدم النظير بتقدير الزا بة ايضا لزوم وجدا فضع
 ما ذكره هـ (قوله بضم فعل) أي ما تضمنه من الحروف ولم يقل بفعل لان المقصود مادة فعل دون هـ
 اذا ميزان الزا بة هذه الحشرة وقوله في وزن المراد به المعنى المصدري أي في وزن قال في الجمع وانما اصطفا
 على الوزن بهذه المادة اتنا ولها جميع الافعال من كل وشرب ومشى وغيرها وحل ما لا يدل على ان الاسماء
 كرجل وأسد على ما يدل عليها به باضاح (قوله لتعلم الاصل منها والزائد) فيه نظر لأن الوزن فرع معرفة
 الاصل والزائد فان قرئ لتعلم بوزن تكلم مع سم (قوله وكذلك في قاموشه) فيوزن ان بفعل بفتح العين نظرا
 لاصول ما قبل الالهلال والادغام (قوله وكذلك في هاب وعل) أي لان اصلها هاب وعل بكسر تانها (قوله
 وكذلك في طال وحب) أي لان اسمها طال وحب بضم تانها (قوله وزائد) أي حرف زائد في الموزون
 وقوله عن تقديره اصله أي عن مقابلته بضعف أصل من ميزان الكلمة التي هو ما فاضافة الاصل الى
 ضمير الزائد لا في ملاسمة فلا يقال في وزن اكرم مثلافعل (قوله لان المقضي لا بدال) أي لا بدال تاء
 الافعال طاء وهو وقوعه بضم حرف من حروف الابطاق (قوله أرغره) أي كالتهديده (قوله كياقي ياته)
 أي في قوله وان بك الزائد ضعف أصل الخ سم (قوله وضعاف اللام الخ) هـ انما ذهب المصنفين وأما
 الكون فيوزن فذهبوا الى ان تاءه اصول الكلمة ثلاثه وما زاد عليها حكمه ويزادته فيوزن فان كان ثلاثيا بلغة

ثبتت زيادته التاء لغة
 الفتح حكم زيادتها في
 لغة العلم ايضا اذا اصل
 اتحاد المادة هـ تاسعها
 دلالة الحرف على معنى
 حروف المضارع وان
 اسم الفاعل هـ عاشرها
 السخول في أوسع المابين
 عند لزوم التاخر عن
 النظير وذلك في كنبيل
 فان وزنه على تقدير اصلية
 النون فعل كسفر جل
 بضم الجيم وهو معقود
 وعلى تقدير زيادتها
 فتمال وهو معقود أيضا
 ولكن اثبت المزيدي
 أكثر من أصلهم المصنف
 الى الكثير ذكر هذا ابن
 ابيز وغيره وقال الرازي
 هو مندرج في السابع
 انتهى بضم فعل قابل
 الاصل في (وزن) يعني
 اذا أوزن أن وزن كلمة
 تعلم الاصل منها والزائد
 فعال أصلها بفتح
 فعل التاويل والقاء والثاني
 بالعين والثالث اللام
 وسواهما الميزان والموزون
 في المسكرة والكون.

فنعول في فلس فعل وفي ضرب فعل بفتح الداء والعين وكذلك في قاموشه ولابد اصله قوم وشدد في علم فعل وكذلك في هاب وعل وفي طرفه
 فعل وكذلك في طاب وحب (وزائد بلغة كتي) عن تنصيف أصله من الميزان فنقول في اكرم ويطرو وجوه وانقطع واجتمع واستخرج
 وانقطع واجتمع واستخرج أصل فعل وقيل ونوع وانفعل وانفعل واستعمل وانفعل وانفعل واستعمل في الزائد نوعان لا يعرفهما
 بلغة ما أحدهما البدل من تاء الالتمال فانه يعرته بانه التي هي أصله فيقال في وزن اضطرر فانفعل وذلك لان المقضي لا بدال معقود في
 الميزان والاخر المكرر لانها في أو غير فانه يقابل بما يقابل به الاصل كياقي ياته (وضاعف اللام) من الميزان (انذا بلقي) من الموزون
 بان يكون رايها واحساسيا (كرايسعرو وقاف

فمنه في وزن الأول فعل وفي الثاني نعل والثالث نعل والرابح فعل (وإنك الزائد في أصله فاجعل له في الوزن) من أحرف الميزان (بالأصل) الذي وضعه منها أن كان ضعف الفاعل أو بل بالفاعول كان ضعف العين في وزن العين وإن كان ضعف الأصل فوجب بالألام ١٦٦ فتقول في حلتيت فعل وفي معنون فعول وفي ممر يس ففعل وفي اغدون فعول

وفي جلب فعل واحد
بمعهم مقابلة هذا الزائد
تمثله فتقول في حلتيت
فعلت وفي معنون فعول
وفي ممر يس فممريل
وفي اغدون فعول
وفي جلب قلب وبازم
من هذا المذهب أمران
مكرر وهما أحدهما
تمكثير الأوزان مع إمكان
الاستغناء واحد في نحو
صبر وقتر وكثر فان وزن
هذه وماشا كها على
القول المشهور فعل
وزنها على القول
المعرب عنه فعل
واعتل ونعل وكذا إلى
آخر الحروف وكفي بهذا
الاستغناء منفردا والآخر
النباس ما يشاكل مصدره
تفعلا بما يشاكل مصدره
فصالة وذلك أن الثلاثي
العمل العين قد تضعف
هذه الثلاثي وتغير اللاحق
وتضعف النطق به كعين
مقصودا به اللاحق
ومقصودا به التثنية فقل
الفسد الأول مصدره
ثبينة مشا كل درجة
وهي الفسد الثاني
مصدره تبين ولا يعلم
امتياز المصدرين إلا بعد
العلم باختلاف وزني
الفعلين واختلاف وزني

الفعلين فيما نحن بصدد له ليس الأعلى المذهب المشهور
وتسميات الأول كذا إذا لم يكن الزائد من حروف أمان وتسهيل فهو ضعف أصل كالماء من جلب وإن كان متناهية بكون ضعفا وقد يكون
غير ضعف بل صورته ضعفا ولكن دل اللاحق على أنه لم يصبه بضعف فقابل في الوزن بلفظه نحو معنات وهو ما دل على بضعف وزنه
فلان اللاحق لا فعل إلا بانه نادى ما منه غير المكر ونحو الزائد الآخر لا وهو ناهية ما طبع وقه فاعل الجبر وأما بجرم وشهرام فبغير بيان

العين

الثاني انه يترك في الوزن ما سقطه الموزون من الشكل قبل التغير يقال في وزن دومر قفل وقفل فمقل لان اصله اردو فدر ده الثالث اذا وقع في الموزون قلب قلب الزنة لان الغرض من الوزن التثنية على الاصل والواحد على ترتيبه فقول في وزن كادر اغفل لان اصله ادو وقدمت العين على الفاء وتقول في ناء فاعلم ان من الثاني وفي الحادى عالف لان من الوحدة كذلك اذا كان في الموزون حذف وزن باعتبار ما صار اليه بعد الحذف فنقول في وزن قاض فاع وبقع قفل وفي بعد بعل وفي عدة عة وفي امر من الوحي عالف لان اذ اراد بيان الاصل في القلوب والمجذوف فيقال اصله كذا ثم اعل انتهى (واحد بتأصيل) اصول (حروف) الراءى التى ١٦٧ تكررت فاو وعينه وبس احد

المعنى كفى الفاعل وس ذكر شيخنا السيدان في بانه الموحدة الفتح والكسر (قوله الثاني المتعرج) هذا التفسير مكر ومع ما سبقه في شرح قول الناظم بعض فعل الخ حيث قال وكذلك في قام وشدان اصله ما قوم وشدد وكذلك في هاب ومل ثم قال وكذلك في طال وجب فاعرفه فانه مما يشبهه (قوله قلب) أى مكافى كان قدمت العين على الفاء واللام على الفاء والعين (قوله على ترتيبا) أى الواقع في الموزون (قوله فتقول في وزن كادر) بعد قفل الدال المضمومة جمع دار اصله ادو وعى وزن افعل استقلت الضمة على الواو قدمت العين على الفاء ثم قلبت الواو الفاصلة وثة افعل وقيل ابدلت الواو قبل التقديم حرة ثم قدمت فا بدلت ألفا قياسا قاله الفارسي (قوله قدمت العين على الفاء) أى وقلبت ألفا سم (قوله وتقول في ناء) بنون فالف فهذه راصلة ناءى قدمت اللام وهى الياء هل للعين وهى الحرة فصار ناءى على وزن قطع فقلت الياء ألفا فحركها وانفتح ما قبلها فصار ناء كذا في التصريح والظاهر انه يجوز كون قلب الياء الف قبل تقدمها على الحرة (قوله وفي الحادى) اصله واحد فاخترت الفاعل وهى الواو على الدال ولا يمكن الابتداء بالالف فقدمت الحاء عليها فصار واحد فقلت الواو ياء لانه طرفها الزكر فصار حادى (قوله بتأصيل اصول حروف) لوجه زيادة الشارح اصول (قوله الراءى التى تكررت فاو وعينه) سواء كان اسماء كماله او فاعلا كز لزل ووسوس (قوله المكرر بن) حاء في مثاله السين الثانية والم الثانية (قوله كحروف مسم) بكسر السين المنسوب المعروف وبفتحه ما للشلب قاله الفارسي (قوله واختلف الخ) ظاهره انه لا خلاف في القسم الاول مع ان فيه خلافا اشار اليه بعضهم بسوطى (قوله في الراءى التى تكررت فاو وعينه) أى الذى تكررت فاو وعينه (قوله حروفها محكوم باصالتها) اورد على ان هذا مناف لقوله في بيان محل الخلاف الذى احد المكرر بن فيه صالح للسقوط واجيب بان قوله صالح للسقوط أى لوقى مادة اخرى من المعنى او اعينى على غير التور الاول (قوله وقيل ان الصالح للسقوط) أى الذى هو الحرف الثالث (قوله فوزن ككفك على هذا فنقل) جرى الشارح هنا على المذهب المرفوع عنهم من مقابلة تكرر الاصل بلغة ولو جرى على المشهور راقا لفنقل وكذا يقال في نظائر الآية (قوله ولو كان مضاعفا في الاصل الخ) قال ابو جيان يمكن الحواب من هذا بانه انما كان يلزم ذلك لوقى على ادغامه فاما بعد الابدال والتفكيك فقد اشبه في الصورة ما خلق بالراءى نحو جلبب لجاء مصدره على وزن مصدره (قوله فان تكرر في الكلمة حرفان الخ) سمحت زقوله الراءى الذى تكررت فاو وعينه (قوله كصحيح ومصحح) باعمال حروفهما والصحيح التشديد والتلفظ كما هو والمصحح صغرة الحية والراس ويطلق على غير ذلك كفى الفاعل وس (قوله نائى المتأولات وثالثها) يعنى الحاء الاولى والم الثانية (قوله فانطق كلامه في نحو مرمر بس) انما كان يحسن عفا قوله الشارح كلاما لمصنف في نحو مرمر بس غير كلامه في التسميل (قوله واستدل بعضهم على زيادة الحاء الاولى الخ) قال شيخنا وبعض هذا اشارة الى قول معاذ بن عمرو بن لحي انه انتفى عن ان يائدهم الحاء الاولى فقط فوزن مصحح على هذا فجعل ولاديل عليه بل الاقرب انه نائى لكلام المصنف في التسميل وانما خص الحاء الاولى بالذكر لانها التى ينتج

قوالى ثلاثة امثال فابدل من احد ما حرف عائل فاعلم وهذا مذهب الكوفيين واختاره اللادى و يرددهم فاو او مصدره فقله ولو كان مضاعفا في الاصل لى لى على التفسير فان تكرر في الكلمة حرفان وقبله ما حرف أصلى كصحيح ومصحح حكم فيه من مادة الضعفين الاخيرين بل ان اقل الاصول محفوظ بالاولين والسابق كذا قاله في شرح الكافية وقال في التسميل فان كان في الكلمة أنسل غير الاربعة حكم بزيادة ثانی المتأولات * وثالثها نحو مصحح واثالثها وابعاف نحو مرمر بس انتهى فانه في كلامه في نحو مرمر بس واختلف في نحو مصحح فو رته في كلامه على الاول على طرية فمن يقابل الزائد بلفظه فليجعل في كلامه الثاني فجعل واستدل بعضهم على زيادة الحاء الاولى في نحو مصحح والم الثانية في نحو مرمر بس بحذفها في التفسير حيث قالوا مصحح ومرمر بس وتزل عن الكوفيين

في جميع أن وزنه ضال وأصله مع جمع أبدا الوصل في معجمها والفرغ من بيان ما يعرف به الزائد من الأصلي شرع في بيان ما تورد في مادة من الحروف المشروعة قال (فأما أكثر من أصلين مع صاحب زائد بغير من) أف مبتدأ والجملة بعده مفعلة وزائده خبره وما بين الكذب أي إذا بحثت الألف أكثر من أصلين حكم ١٦٨ يزادها لأن أكثر ما وقعت الألف فيه كذلك دلل الاشتقاق على زيادته فيه فيعمل عليه

ماسا وفان بحيث أصلين فقط لم تكن زائدة بل بدلا من أصل ياء أو وواو نحو روى ودعا ورجا وصا فباع وكالوناب وباب وما ذكرناه في الأسماء المتكسنة والافعال أما المبنيات والحروف فلا وجه للحكم بزيادتها فيها لأن ذلك إنما يفسر بالاشتقاق وهو مفقود وكذلك الأسماء اللاحقة كإبراهيم وإسحق وهامان أن الألف لا تزداد ولا لا متنازع المتداعين وازداد في الاسم ثانياً فهو ضارب وثالثه نحو كواب ورابعة نحو حبل وسرداح وخامسة نحو انطلاق وسدسها وسابعة نحو قعقري وسابعة نحو أرباعى وزاد في الفعل ثانياً نحو قاتل وثالثه نحو تماثل ورابعة نحو ساقى وخامسة نحو أجابى وسادسة نحو أغرنى (فتبين أن الأول) يستثنى من كلامه نحو جابى وضوضى من مضاعف الرباعى فان الألف يبدل من أصل ولست زائدة هاتين إذا كانت الألف مصاحبة لأصلين والثالث يبدل الأصلية والزيادة فان قدرت

دليله زادت هذا لا يحد في التصغير غيرها (قوله أن وزنه ضال) بثلاث لامات (قوله من بيان ما يعرف به الزائد من الأصلي) اعترض بأن ما يعرف به ذلك هو قول الحرف أن يزداد الميت وما عداه زائد على ما يعرف به ذلك فكان المناسبات أن يزداد ما يشبهه (قوله فأن) أراد الألف اللينة بأن الهمزة فتساق (قوله كذلك) أي مصاحبة أكثر من أصلين (قوله فيه) أي فأن أكثر ما وقعت فيه الألف كذلك (قوله فيعمل عليه ماسا) أي على الأكثر ماساى الأكثر (قوله نحو روى ودعا) لا تخفى على تبيينه حكمه تبادلا مثله (قوله وما ذكره) أي من منطوق قوله فأن أكثر الخ ووجهه ومخلصه أن كون الألف اما زائدة أو منقلبة عن أصل إنما هو في الأسماء المتكسنة والافعال أما الحروف والمبنيات نحو بلى والى وعلى ونحرمي ومهم ما فليست الألف فيها زائدة ولا منقلبة عن أصل أفلا اشتقاق فيها بل هي أصلية غير منقلبة كذلك شأنها مع ما نط لاوى وتبعه البعض وفيه أن اقتصارا لشارح على نفي زيادتها في قوله فلا وجه له في الظاهر في أن مراده ما ذكره المصنف من منطوق قوله فأن أكثر الخ فقط وكون المعنى فلا وجه له في زيادتها فيها ولا ياتى لها من أصل لا دليل عليه من كلامه لأن يقال عليه بقوله لأن ذلك الخ يشبهه انضمامه (قوله في الأسماء المتكسنة) أي العربية وكان عليه أن يزداد العربية لأن يقال تركه أكالا على أحد مما بعده (قوله لأن ذلك إنما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود) فيه أن مقتضى قوله فيعمل على ماساؤه أن يعمل على المشتق ما ليس مشتقا ولو حوا أو اسماء غير متكن أو اسماء المجعولة لأن يراد بها ماساؤه خصوص ما ليس مشتقا من الأسماء المتكسنة العربية (قوله وسرداح) أهمال حرفه وكسر أوله الناقطة الطويلة (قوله وحيدلاب) بكسر الحاء المهملة واللام وهو اللباب كذا في القاموس ولا وجود له فيه بالجيم (قوله نحو أرباعى) بضم الهمزة والموحدة قبله المتربع كما في القاموس وقد استلغنا في باب التي التائب عن السيوطى والدامى في ضبطه بفتح الهمزة (قوله نحو ساقى) في القاموس ساقى فلا ناطقة كسفاه (قوله نحو أجابى) قال في الصحاح الجوفاء حمزة ففتح بالى سواد وفي القاموس أنه يقال حمزة وجوة كسبه وجأى تجزى والفعل جنى القرس وجأى وأجأى والفتح أجوى ورجاؤه (قوله نحو أغرنى) بالعين المهملة قاله أي علا (قوله نحو عجمي) بعين مهملة أي زجر الغنم قاله أو عجمى ويقال أيضا في الفعل عجمى وعجمي كما في القاموس وقوله وضوضى بضادين مهملين قال في القاموس في باب الهمزة الضوضاء والضوضاء أصوات الناس في الحرب ورجل مضوض مضوضت وقال في باب الألف اللينة الضوضاء الضوضاء كالفوضاء اه والجملة بفتح الجيم واللام الأصوات (قوله من مضاعف الرباعى) يعنى مالا له الأولى من جنس فائه ولاه الثانية من جنس عينه (قوله فان الألف) ال الجنس اذ كل من أنى على الأولى والثانية وألف وضوضى بدل من أصل لأن وزنه ما فعل (قوله الثاني) إذا كانت الألف الخ يؤخذ من هذا التبيين أن قول المصنف أكثر من أصلين أي حقيقة أصالة جمعه فان كان فيه ما ليس بحقيقة قابل بحتمها فقط فيه تفصيل (قوله والثالث يبدل الأصلية والزيادة) كما في أبان فانه يبدل من أصل لأن وزنه ضال زيادة الأصلية الهمزة أو أفعل بالعكس (قوله مصدر) يرجع لكل من الهمزة والميم (قوله منقلبة عن أصل) قال شيخنا انظر هل هو ياء أو وواو (قوله نحو أبى) نظر الدمامى في التثنية من منع صرفه أي الوصفية التخييلة وزاد الفعل دل على زيادة همزة أى فليس مما زاد الهمزة رابعة الذى الكلا في فعل مما زاد الهمزة متعينة (قوله وموسى) مراده موسى الحد بدل الاسم النبي اه دمامى أي لأنه أجمي (قوله وعقنى) لم أحده في القاموس ولعل ذلك نكتة قول الشارح أن وجده في كلامهم ومقتضى الحكم على الضمان منقلبة عن أصل أن وزنه فعن (قوله ما لم يبدل دليل الخ) قيد في قوله كان لا يرجح الحكم عليه بالزيادة (قوله عند من يقول أديم ماروط) بخلافه عند من يقول أديم مرطى

أصله فالألف زائدة وان قدرت زاده فالألف غير زائدة لكن ان كان العمل همزة أو ماصدرة أو فوائا نلتسا كنه في تخمى كالان رجح الحكم عليه بالزيادة وعلى الألف بانها منقلبة عن أصل نحو أبى وموسى وعقنى ان وجده في كلامهم ما لم يبدل دليل على أصالة هذه الأجر وزيادته أن كما في أربي عند من يقول أديم ماروط أي مدبج بالارطى

لدلالة

وكيف معزى لمة ولهم وزن كان المحتمل غير هذه الثلاثة حكما باصالة وزادة الالف اثنين (والبا كذا والواو) أى مثل الالف فى أن كلاً
منهما اذا صاحب أكثر من أصلين حكم بزيادة (أن لم يبق) ذكر زين (كما فى يؤتى) اسم طارضى بحلب يشبه الباش (ووعوا) انا
صوت هذه النوع يحكم فيه باصالة حرفه كما حكم باصالة حرف عيم والتقسيم السابق فى الالف باقى هنا أيضاً فنقول كل من الباء
والواو لثة ثلاثة أحوال فان صاحب أصلين فقط فهو أصل كبت وسوط وان صاحب ثلاثة تصاعداً مقطوعاً باصالتها فهو زائد الالف فى الشئى المكرر
كانت فى المتن وان صاحب أصليين وثلاثة احتملان كان المحتمل ههنا أو ههنا مصدره حكم ١٦٩ بزيادة المصدرهما وإصالة الباء والواو

نحو ابدع وزود الآن
بدل دليل على إصالة
النص ووزنهما كافى
أولاً عند من يقول انى
فهو ماق أى من فهو
محزون وكافى باطل لما
تقدم من قولهم فيه اطل
او اطل الى الجميع كافى مريم
ومدين فان وزنها فعل
لا يفعل لانه ليس فى
الكلام ولا يفعله والا
وجب الاعلال وان كان
المحتمل غيره ما حكم
بإصالة وزادة الباء
والواو والم بدل دليل على
خلاف ذلك كافى نحو
يهيرو وهو الحجر الصاب
وقال ابن السراج البير
اسم من أسماء الباطل
قال وربما زاده انما
نقالو يهيري وقيل ل
السراب يقال أكذب
من الجبرأى من السراب
فانه قضى فيه بزيادة
الباء الاولى دون الثانية
لانه ليس فى الكلام قيل
ولا تخفى زائدنا فى نحو
يهيرو كافى عزوبت
وهو اسم موضع وقيل هو
القصر أيضاً فانه قضى

لذلة الدليل عند من يزيادة الهزرة وإصالة الالف (قوله حكما باصالة وزادة الالف) ظاهرة عين ذلك اه
اسقاطى وأقره غير موقعه كيف تنتمين إصالة مع فرض أنه يحتمل الإصالة والزيادة الآن يقال معنى احتماله
للا زيادة أنه من الأحرف العشرة التى قد تزداد (قوله اذا صاحب أكثر من أصلين) كافى قبل ومقتول (قوله انى
بقا الخ) أى ولم يفسد الواو مطلقاً عند الجمهور ولا الباء قبل أربعة أصول فى غير المضارع كما سيذكر
الشارح كل ذلك (قوله كاه الخ) أى وقوع عامل الرفع الذى هو اوقان علمه فى يؤتى ووعوا ان جعلت
ما موصولاً لاسما أو وقعاً كوقعها فى يؤتى ووعوا ان جعلت موصولاً حرفياً (قوله الالف فى الشئى المكرر)
هو المعبر عنه أنغاضاً عن ال باهى (قوله مصدره) راجع لكل من الهزرة والباء ولم يقل أو نونا لانه ما كنه
فى جناسه كما قال فى الالف لسه لعدم الظفر بمثاله هنا (قوله نحو ابدع) بفتح الهزرة وسكون الغنة وفتح
الهمزة المهملة بعد ما عين معسلة لهما من منها الزعران (قوله وزود) المزود كثير وعاء الزاد وهو طعام
الساخر (قوله كافى أولى) هو اسم على وزن جهر بمعنى الجنون (قوله عند من يقول انى) بالبناء للجهر
لأنه كافى القاموس أى وأغاض عن من يقول راقى بالبناء لفافه لى أى أسرع كافى القاموس فالواو أصلية
والهمزة زائدة (قوله كافى مريم) مقتضاه أن مريم اسم عربى والباء تأخيه حكم باصالة أو زيادة لما قدمه
الشارح (قوله والأوجب الاعلال) بان يقال مرام وميدان ينقل حركة الباء الى الساكن قبلها ثم قلبها الى ألفا
لصحة الحسب الأصل وانفتح ما قبله الآن (قوله وان كان المحتمل غيرها) أى غير الهزرة والهمزة المصدرتين
(قوله كافى نحو يهيري) بتشديد ال امتثالاً لئنى أخفى ما دل الدليل على خلاف ما تنتمى أى على إصالة الباء
أولاً ووزن زيادة المحتمل والمحتمل قبله لولا دليل الزيادة هو الباء الاولى (قوله ولا خفاخ) كانه تميل فى
المعنى المحذوف والتقدير لانه ليس فى الكلام فصيل بخلاف فعل اذلا خفاخ (قوله وكافى عزوبت) عطف
على قوله كافى نحو يهيري وهو بكسر العين المهملة وسكون الزاى آخره فوقية (قوله باصالة الواو وزادة الباء
والهاء) أى باصالة الواو والتاء معاً على وزن فاعل ولايزيد تهما على وزن فعولت ولا العكس على
وزن فعول فالتسوية بعبية وذكره زيادة الباء الغنة غير ضرورى اذ لا تنهم إصالتها (قوله نحو ابدع)
بالحين المهملة وهو السراب (قوله نحو حذربة) بكسر الحاء المهملة وسكون اللام الجمجمة وكسر الهمزة مفتحة
الغنة القطعة الغليظة من الأرض (قوله نحو الحنفية) بضم السين المهملة وفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة
وكسر القاف حيوان معسوف (قوله نحو مغناطيس) بفتح الميم كائنه صبيغ القاموس (قوله نحو
خنزروانية) بضم الحاء الجمجمة وسكون النون وضم الزاى وبعد الالف نون مكسورة فتعنية تخففة التكثير
(قوله نحو رها) أى غلط كما قدمه الشارح وفمرى القاموس الرها يقمان منها الضمف والتوافى وفساد
الزأى (قوله نحو قاست الخ) يقال قلبته فقلعى أى البسته فالتسوية فليسها يقال أيضاً قاسته فقلعى
كافى القاموس (قوله نحو اسلقت) أى غت على ظهري (قوله عرقوة) عين مهملة مفتوحة فها صا كنه
ففاف مع مودة إحدى خشبي الدوا لثنتين على كاصليب (قوله نحو ارى) تقدم قريباً ضبطه وتفسيره

فهو بلا لاته ليس فى الكلام ولا فى اللان الواو لا تكون أصلاً فى بنات الأربعة لافو بنات الالكامة تصغر بغير لام فتعين أن يكون وزنه
فعلها مثل عقرية وعالم أن الباء فى الاسم لا نحو يلغ وثانية نحو ضغ وثالثة نحو قضيب ورابعة نحو حذر فهو خاصة نحو سلخية قيل
وسادسة نحو منطيس وسابعة نحو خنزروانية وزاد فى الفعل أولى نحو يضرب وثانية نحو يسطر وثالثة عند من أشتغل فى أنيسة الأفعال
نحو رها ورابعة نحو قاست وخامسة نحو قاست وسادسة نحو اسلقت والواو تزداد فى الاسم ثانية نحو كور وثالثة نحو يجوز ورابعة نحو
مرقرة وخامسة نحو قلند وسادسة نحو أرى باوى تزداد فى الفعل ثانية نحو حقر وثالثة

نحو جهور ورا بمفعول واغدون **التشبيه الاول** مذهب الجهور ان الواو لا تزداد الا قبل لثقلها وقيل لانها لا تزداد مفعولة طردها
او مكسورة فكذا شأن كان ههنا المكسورة اقل اوسطه فتطرق اليها الهمزة لان الاسم يعنى أوله في التصغير والفعل يعنى أوله عند سائمه
للمفعول فلما كانت زيادتها ولا تؤدي الى قلبها ههنا فقههه لان قلبها ههنا قد وقع في الالبس وزعم قوم ان واو ورتل زائدة على سبيل الندور
لان الواو لا تكون أصلا في بنات ١٧٠ الاربعة وهو ضعيف لانه يؤدي الى بناء وفعل وهو مفعول والصحيح ان الواو اصلية وان الالام زائدة

مثلا في نحو **لحجل** يعنى **لحج**
وههنا **لحج** يعنى **لحج** فأن
زادة الالام آخر انظار
يخلاف زيادته الواو أولا
التشبيه الثاني اذا قصرت
الياء بعد هاء ثلاثة أصول
فهى زائدة كما سبق في
يلع واذا قصرت وبعد هاء
أربعة أصول في غير
المضارع فهى أصل
كالباء في يستمر وهو
اسم مكان بالجواز وهو
أيضا اسم شجر يستاك
به لان الاشتقاق لم يبدل
على الزيادة في مثله الا في
المضارع انتهى (وهكذا
ههنا ومم سبقا ثلاثة
تأصيلها تحققا) اى
الهمزة والياء متساويان
في ان كلامه ماذا انصدر
وبعد ثلاثة أحرف
مقطوع باصنافه وزائد
نحو احد ومسجد لثلاثة
الاشتقاق في أكثر الصور
هى الزيادة تحمل عليه
ماسواه فخرج بقبسده
التصديق الواقع منه
حشوا أو حرفاته لا تقضى
بزيادته الا بدليل كما
سبق في مثله وبقيت الثلاثة
نحو اكل ومهد ونحو
اصطبل ومرزجوش
وبقيت الاصله نحو امان

(قوله نحو جهور) أى رفع صوته واما جهور كجفر فاسم موضع **(قوله نحو واغدون)** تقدم قرى بماضطه
وتفسيره **(قوله اطردها)** أى قلبها ههنا **(قوله قد وقع في الالبس)** أى عا ههنا اصلية غير منقلبة كما في وكل
بالتحقيق فانه اذا نزل لجهول تطرق اليه قلب الواو ههنا فليس باكل الذى ههنا اصلية وحمل شخصه الالبس
باعتبار احتمال انقلاب الهمزة عن ياء وعن واو غير ظاهر فمثلا هذا الجمل الالبس **(قوله ورتل)** تقدم
منطه وتفسيره في شرح قول المصنف والحرف ان يلزم الخ **(قوله في لحجل)** بقاء الحاء ههنا لم يحجم كجفر وقوله
يعنى **لحج** عبارة القاموس ذكر الحاء الفخجل وتفسيره وباللحج وقال في محل آخر **لحج** كنع تكبر وفي مشيئة
لنفاي صدور رقبته وتباعد عتبه اه وقال شخصه الفصح المتباعد السابق واللام الخلق أى كجفر وعادة
الشارح بعد في موضع زيادته الالام وقد سمع من كلامهم قولهم في عهده **لحج** وفي اللحن وهو المتباعد الفخذين
لحجل اه **(قوله ومهد)** بكسر الحاء وسكون الدال المهملة وكسر الهمزة واللام الخلق بزرج وقوله يعنى
ههنا هو التوب لثلاثي **(قوله فان زادة الالام الخ)** تظليل لقوله والصحيح الخ **(قوله في يستمر)** بفتح التخم
وسكون الدالين المهملة وفتح الفوقية وضم العين المهملة آخره راء على وزن فاعول كما في التصريح **(قوله الا
في المضارع)** كيدروج **(قوله وهكذا ههنا الخ)** اعترض يائه كنى ان يقول لثلاثة فقط لخرج ماسبق
أكثر كاصطبل ومرزجوش ويائه كان مفعليه استثنائه فيسابق نحو يؤذو ووعوع به دتهنصيه أولا
على مسئلة سمع ان يستثنى هنا نحو مرر يائه كان مفعليه ان ينص على ان الهمزة التي في أول اسم فاعل الفعل
الحاوي أربعة أحرف فاكثروا سم مفعوله والمصدر الفاعلي واسمى الزمان والمكان زائدة سواء كان بعدها ثلاثة
أصول أم أكثر وان الهمزة تقع في أول الفعل زائدة ولو كان بعدها أكثر من ثلاثة أصول **(قوله فانه لا تقضى
بزيادته الا بدليل)** كيم دلاص وزدتم تقسيم الدليل على زيادتها فيها كما سبذ كرا الشارح بخلاف ميم
ضرها مثلا لعدم قيام الدليل على زيادتها **(قوله كما سبذ)** أى في التنبيه الثاني **(قوله نحو اكل ومهد الخ)**
أى فلا يحكم بزيادتها بل يحكم باصالتها ما اذا سبقا أصليين فقط فكميلا لاق الالبس وأما اذا سبقا أربعة
فلان الاشتقاق لم يبدل على الزيادة في نحو ذلك الا في فعل أو مجرول عليه فصادج ومخرج فوزن اصطلح
فعل ووزن مرزجوش فاعول وقاس ابراهيم واسمه ان لا تكون ههنا ما اصلية ولو كانا غير عربيين
اه مرادى فان سبقا أربعة أحرف وكان بهضا زائدا فيها ما انما زائدان كما كرام وانطلاق ومضروب ومنطلق
(قوله ونحو اصطبل ومرزجوش) أى لان قد الثلاثة يخرج الاقل منها واكثر الاصل قبل يقطع الهمزة
معروف والمرزجوش بفتح الهمزة وسكون الزا وفتح الراء وضم الجيم آخر مشين مفعولة وهو المرزجوش عجم
وراء ودال المهملة وفتح مشين مفعولة على وزن الاول بقلة طرية الخ نحو كلا القطب فارسي معرب كما في
ذكر ياب قال لمرزجوش ومرزجوش بزيادته فون سا كنقل الخ كما في التاموس **(قوله وبقيت الحقيق نحو
أرطى الخ)** وقوله في باقي الثالث أنهم قوله تاصيلها تحققا الخ كلاهما متعلق بهم قوله تاصيلها تحققا
فكان ينبغي ذكر حاصله ما في محل واحد ثم عمارته فهم ان أحد الحروف الثلاثة تنافي بعد ههنا أرطى يحتمل
الاصالة والزادة وهو ممنوع لتحقيق اصالة الثلاثة عندهم بقول مرطى وتحقيق زيادته الالف عندهم بقول
ماروط كما يؤخذ ذلك من قوله فن قال ماروط الخ الآن أراد ما احتمال الحرف لهما ما يشعل اختلاف العرب
في أصانته وزادته **(قوله ومرطى)** أصله مرطوى اجتمعت الواو والياء وسقطت احدهما بان السكون تقلبت
الواو باو كسر ما قبلها لتمازجها وادغمت الياء في الباء **(قوله وشبه التانيث)** أى شبه الف التانيث وهو ألف

ومعزى وبقيت الحقيق نحو أرطى فانه سمع في المدبرغ بماروط ومرطى فن قال ماروط
جعل الهمزة أصلية والالف زائدة ومن قال مرطى جعل الهمزة زائدة والالف بدلا من بقاء اصلية فوزنه على الاول فعلى وألفه زائدة للالحاق
فلو سمى به لم ينصرف للعلية وشبه التانيث وزنه على الثاني فعل فلومى به لم ينصرف للعلية ووزن الفعل والقول الاول أظهر لان تصاريفه
أشبه كالأرطى لا اديم اذ انبشها لأرطى

وأرطت الأبل إذا كانت وأرطت الأرض إذا أنبتت وقيل أيضا أرطت الأرض إذا أنبتت الأرض وكذا الأواقي لا تعقيل هومن أني وهما أوق
 اذاجن فاعلمه أصل والواو زائدة وقيل هومن وانى إذا أسرع فاعلمه زائدة والواو أصل وزونه أهل والاول أرجح وكذا الأونكي انواع
 من القريردى عداير بين أن يكون وزنه أملي كاجعلى وقوعلى تحوزلى ويخرج به ايضا موشى فان ميمه عنه لقا الاصل الواز باده ولكن
 الأرجح الزيادة كما مر فتقدمت هات الأول محل الحكم بز مائة ما استكمل القيد الدلة كوزن الحرفين لذك كوزن مالم بمعارضة دليل على
 الاصل فمن اشتقاق ونحوه فان عارضه دليل على الاصله عمل يقتضى الدليل كما في ميم رجل ١٧١ ومغفور ومرعزى ميمهما اما
 على ان يسهلها ثلاثة

أصولا أما رجل فذهب
 سبوه به واكثر العورين
 أن ميمه أصل اقولهم
 رجل الحائلك الثوب
 اذا نصبه موشى وثوى
 يقال له المراحل قال ابن
 خروف المرحل ثوب
 يعمل بدارات كالمرجل
 وهى قدور الخحاس وقد
 ذهب أبو العلاء المرعى
 الى زيادة ميم رجل
 اعتمادا على الأصل
 الذى كور وجعل ثوبها
 فى التصريف كشوب
 ميم تمسكن من المسكنة
 وتفسل من المنديل
 وتدرع اذا لبس المدرعة
 والميم فيها زائدة ولا جهة
 له ذلك لان الاكثر فى
 هذا تسكن وتندل وتدرع
 قال ابو عثمان هو الاكثر
 فى كلام العرب وأما
 مغفور ومن سبوه فيه
 قولان أحدهما أن الميم
 زائدة والآخر أنها أصل
 لقولهم ذهبوا يتفقرون
 أى يصعبون المتفقرون وهو
 ضرب من السكاة وأما
 مرعزى فذهب سبوه

الالحاق (قوله وأرطت الأبل) لم ارفصا في ضبطه وكتب شيخنا عنه اسم الفاعل أرط (قوله وأرطت الأرض)
 أى همزة فالف هـ دلت من همزة ساكنة وهذا يجعل الفرق بينه وبين مادته وقولا البعض به من اثنين تجميع
 فى القاموس أرطت الأرض آخر حت الارطى كأرطت ارباطا أو هـ لمن الجوهري اهـ ولعل الافة الثالثة
 هي مراد الشارح بقوله وقيل أيضا أرطت الأرض (قوله وكذا الأواقي لا تعقيل الخ) على هذا القول اقتصر فى
 القاموس فقال الاولى الجوزن أو شبهه الى كفى فهو مؤنث ومألف اهـ (قوله من أني) بانه لم يجزى
 كما مر (قوله وقيل هومن وانى) بانه الفاعل قال فى القاموس وانى بلى امرع ولا ناطع منه خفيفا بالسف
 ضربه وفى السبى أو السكب استمر (قوله وزنه أملي) على أى الثوب وأما على الاول فوزه فعلى (قوله وكذا
 الاونكى) بيقوطة بين الواو والكاف ولفظة زائدة قطعها ليس الكلام فيها وأما الكلام فى الهمزة مع الواو
 (قوله كما جفى الخ) تقدم ضبط أحقلى وتحوزلى وتفسرهما فى باب ألف التانيث (قوله فان ميمه الخ) كان
 المناسب للساق أن يقول فان أنه محتملة للاصالة والى باده ولكن الأرجح الاصله فيكون الأرجح زيادة ميمه
 (قوله ونحوه) كالصخر والجمع واللفات كجاسى فى دلاص (قوله كما في ميم رجل ومغفور ومرعزى)
 المرحل بكسر الميم وسكون الاء وفتح الجيم المشط والتقدر من الحجارة والخحاس والمغفور بضم الميم وسكون
 الفين الميمه وضم الفاء شئ بضعه الثمام والعشر والمث كالعسل والمرعزى والمرعز بكسر الميم وسكون
 الراء وكسر العين المهملة وتشديد الزاى فان خففت أمددت وقد تنفتح الميم فى الكل الزغب الذى تحت شعر
 العنز كذا فى القاموس وبه يعلم ما فى كلام البعض من الخلل (قوله على أن) أى ميمان (قوله لقولهم رجل
 الخ) أى ولو كانت الميم زائدة لتأقار رجل الحائلك الأثرب بحذنها (قوله وموشى) حال من ضمير الثوب أى
 من سنا (قوله يقال له المراحل) أى يطلق عليه ذلك على طريق الحجاز وأحذف اداة التشبيه كما تفيد عبارة
 ابن خروف الآتية (قوله وهى قدور الخحاس) أى أقودور الحجارة كما يدل عليه ما نقلناه نفا فى القاموس
 (قوله اعتمادا على الأصل المذكور) أى القاعدة المذكورة فى قول الناظم وهكذا هم ميم سبق الخ (قوله
 اذا لبس المدرعة) بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح الاء نوع من الثياب الصوف كجاسى القاموس (قوله
 لان الاكثر فى هذا تسكن الخ) أى قلت الميم فى هذا ثابتة فى التصريف ز وما يخلاف الميم فى رجل فقياس
 مرجل على هذا قياس مع الفارق (قوله لقولهم ذهبوا يتفقرون) أى ولو كانت ميم زائدة لتأقار تفقرون
 (قوله منهم الناظم) أى فى غير هذا الكتاب قال المرادى والزيم المصنف سبوه أن يوافق على الاصله فى
 مرعزى أو يخالف فى الجميع (قوله مرعزون مرز) بتشديد الزاى فيما (قوله وكفى همزة ميمه) عطف
 على قوله كما فى ميم رجل وهو ميمهم زمكسبو رفقم مشددة فحين مهملة (قوله وهو الذى يكون) ما انفرد الخ
 زاد الشارح فى شرح التوضيح والذي يبيع الناس الى الطعام من غير أن يدعى والذي يقول أنام الناس
 (قوله على أن يبعدها) أى مع أن يبعدها (قوله وحسبك) فصح بامالة همزته كأمعه (قوله وهو الذى يأمر الخ)
 لأحاجة اليه بمدة وقيل معنى الآن يجعل معنى آخر يخص ماسبق لانه متأمل (قوله بعد أن يقولوا) كثر
 من أمسين) أى كما فى جرأ فان همزته زائدة وان كانت فى الآخر وقوله كجاسى فى كلامه أى فى قوله كذا
 همز آخر بعد ألف الخ (قوله واحينطا) بالحاء الطاء المهملة أى انتفع بطنه (قوله دلاص) بضم الدال

أى ان ميم زائدة وذهب قوم منهم الناظم الى أنها أصل لقولهم كساهم مرعزون مرعزوكا فمن ميمه وهو الذى يكون متعاطية لضعف
 رايه والذي يجعل دونه تعال فى غير ميمه قالمه من غير هان حكم باصالة همزته على أن يبعدها ثلاثة أصول فوزه فعلة لا أفعلة لانه ضعة وليس
 فى الصفات أفعلة وأمره مثل ميمه وزنا ومعنى وحسبك وهو الذى يأمر لكل من يامر لضعف رايه ويقال ينام وأمر الثاني أفهم قوله سبقا
 أنهم لا يحكمون بادهما متوسطين ولا متاخرين لا يدلان ويستثنى من ذلك الهمزة بالتأخر بعد الف وقبلها أكثر من أصلين كجاسى أى فى
 كلامه فتألهما محكم فيه بانه الهمزة وهى غير ميمه بزه شمال واحينطا ومثال ما حكم فيه بانه تألم وهى غير مصطلة لأمص وزرقوا بام

اذلوا كانت همزة زائدة لكان مفعلا فكان يجب ادغامه واحذف السين اذ في مديد ومايج ان تكون الهمزة زائدة ويكون فكما اذا كان الالف الاصل
 في قوله الحمد لله على الاجل الرابع تزايد الهمزة في الاسم اولى تاجر وثانية كشامل وثالثة كمال والواحدة كخطاط وهو القصر وخامسة
 كحمر اعواسدة كعقرباعوهي بالمدوسابعة كبرنساء والبرنساء الناس والميم تزايد الى كرحب وثانية كمدلص وثالثة كدبلص ورابعة
 كزرقم وخامسة كضمار لانه من الضمر وهو شدة الخلق وذهب ابن عصفور الى انها في ضمار أصلية قال في الصحاح الضمار بالضم الشديد
 انشلق من الأسد اه (كذلك همز آخر يبدأ ألفه أكثر من حرفين انظر هارون) أي يحكم ١٧٣ بزيادة الهمزة ايضا ما طرأ اذا وقعت
 آخرها بد ألف قبل تلك

اذلوا كانت همزة أي المذكور من مديد ومايج (قوله خطاط) بضم الحاء المهملة وتخفيف الطاء المهملة
 (قوله كعقرباء) بفتح العين المهملة وسكون القاف وفتح الراء بعد هاء واحدة (قوله كبرنساء) بفتح الموحدة
 وسكون الراء بعدها نون ثم سين مهملة كذا في الدماميني وغيره فقول البعض بضم الباء وفتح الراء غير صحيح
 (قوله كضمار) بضم الضاد المهملة وفتح الموحدة مخففة وكسر الراء (قوله وهو شدة الخلق) بفتح الحاء
 المهملة وسكون اللام (قوله من الأسد) على صيغة الجمع (قوله أكثر) مفعول يرد وقوله انظرها أي الالف
 (قوله بزيادة الهمزة) اما لا الخلق كما عاقوبو ياء ولابد ان من ألف التانيث لا لتعاقبها سكتة ثم الالف قبلها
 ككسر او حمر اه (قوله نحو حمر اه) عدد الامثلة اشارة الى انه لا فرق بين همزة الخلق وبين التانيث ولا
 بين ما قبل الالف ثلاثة اصول وما قبل الالف أربعة ولا بين مفتوح الاول وكسوره ومضمومه (قوله كما سبق
 في خطاطها) الذي سبق له في خطاط انما هو ذكر بزيادة همزة دون الدليل على زيادتها كما هو عبارة
 والدليل على بزيادة همزة سقوطها في بعض التصاريح كالخط والمخطوط وقوله واحدتها ههنا سبق له ذكر
 بزيادة همزة وان الدليل على بزيادة الهمزة والنون قوم حط بطنه (قوله فالهمزة في ذلك ونحوه أصل) كما في
 شاه جمع شاه او بدل من أصل كما في ماو كسوراء فان همزة ما بدل من هاء وهـ همزة كساة بدل من
 واو وهمزة زائدة بدل من ياء كذا قال سم وقره شعثا والبعض في كون همزة شاه أصلا غير متغلبة عن شيء
 نظرا فان الظاهر انها متغلبة عن هاء الأصل وشو قلبت الواو والفاء والهاء همزة بدليل قوم في الفرد أصله
 شوهه وحيثه يكون قول الشارع أصلا بالنظر الى بعض نحو ذلك لا الى ذلك أو بقراءته في عبارة بصيغة
 الفعل الماضي فتدبر (قوله نحو سلا) بضم السين المهملة وتشديد اللام شوك الخبز واحدة سلافة قال
 الدماميني ولا يصح التثنية بسلامة والاحتمال عنه محكاية أي بدلالات الخبز سلا اذا نعت سلامه أي
 شوكه (قوله نحو بزاه) بزايين مجتمعتين كسوراء والاهما الأرض التليظة (قوله وزيادة أحد المثنان) أي
 في نحو سلا وحوا أو الالفين في نحو بزاه وقوله (قوله من الحوايه) لم أنظر نص في ضبط الحاء وقول البعض
 بفتح الحاء لا يعتمد عليه وحده لكثرة نساها كما لا يخفى على عمارس حاشيتا بل النفس الآن أميل الى
 التكرار أكثر في أمثال هذه اللفظة كالحذاء والواقية والحجاب والعناية والرامة والماء والعرابة والولاية
 (قوله من الحوايه) بضم الحاء المهملة وتشديد الواو وسواد الى خضرة أو حمرة الى سواد (قوله اذا لم يصرف) لأن
 منع الصرف يدل على كونها همزة تانيث وهي زائدة (قوله فلو قال الناظم أكثر من أصلين لكان أجود)
 أي يخرج ما ردت فيه الالف ثلاثة أحدها محتمل واعترضه البعض بان هذه الالف لا يفيد اشتراط تحقق
 أصالة الثلاثة لأن قوله أكثر من أصلين صادق بكون الثالث غير محقق للأصالة ودفعيان المعنى أصولا
 أكثر من أصلين بقرينة قوله من أصلين فسفاد عنه الاشتراط المذكور فتأمل (قوله أن تكون بزيادة الخ)
 الظاهر تبيان هذا الشرط في الهمزة انضمام الهمزة كره فيها (قوله ليست بتضعيف أصل) يعني القاء
 لا مطلقا أصل واللام يتم قوله وهذا الشرط مستفاد من فتأمل (قوله في نحو جحيان) بكسر الجيم الأولى
 وأصله جحيم كسبهم قال في القاموس الجنان عظام العبد والواحد جحيم وجحينة بكسرهما وبفتحان

كان سلا فمالا وحوايه باللام الحوايه وان جعلت زائدة كان سلا فمالا وحوايه فمالا من الحوايه فان تابد أحد الاحتمالين بدليل حكم
 به أو في الآخر ولذا حكم به حوايه ان همزة زائدة اذا لم يصرف وبانها أصل اذا صرف نحو حوايه الذي يعانى الحيات والاولى في همزة سلا
 أن تكون أصلا لأن فعلى في التنبأ أكثر من فعلا فلو قال الناظم أكثر من أصلين لكان أجود اه (والنون في الآخر كالهمزة) أي
 فيقضى بزيادتها بشرطين المذكور بزيادة الهمزة وهما أن يسبقها ألف وأن يسبق تلك الالف أكثر من أصلين نحو عثمان وغضبان
 بخلاف نحو أمان وزمان ومكان وبشرط أن بزيادة النون مع ما ذكر أن تكون بزيادة ما قبل الالف على حرفين ليست بتضعيف أصل فالنون
 في نحو جحيان أصل لا زائدة

وهذا الشرط مستفاد من قوله سابقا واحكم بتأصيل حروف مجسم وقد اقتضى إطلاقه أنه يعنى زيادة النون عينا فيما متوسطه بين الألف والفاء حرف مشدد نحو حسان ورومان أحرف لين نحو عقبان وعنوان وهذا الإطلاق على وفق ما ذهب إليه الجاهل ورفاههم بمحكون بزيادة النون في مثل حسان وعقبان لأن ذلك دليل على أصالة بدلالة منع صرف حسان على زيادة نونه في قول الشاعر الأمن مبلغ حسان عني مغلفة تدب إلى عكاظ لكنه ذهب في التسهيل والكافية إلى أن النون في ذلك الحرفة قد تساوى الاحتمال فلا يفتى أحدهما بالإدليل فكان ينبغي أن يقبداطلاقة ١٧٤ بذلك وهذا مذهب بعض المتقدمين وزاد بعضهم في يادتها آخرها شطا آخره وان لا تكون

وخبوننا انتم **(قوله)** وهذا الشرط مستفاد من قوله الخ أي لان أصل خبجان خجن كسم على ما مر **(قوله)** بزيادة النون عينا أي زيادة متعينة **(قوله)** نحو عقبان بكسر العين المهملة وسكون القاف وفتح الغنية ذهب ينبت كما في القاموس **(قوله)** بدلالة متعلق بكون وفي بعض النسخ باللام وفي بعضها بالكاف وهي للتعليل أو مجرد التنظير **(قوله)** الأمن مبلغ الخ قال أمية بن خلف الخزاعي من قصيدته من الوافر مجموعها حسان ناري الله تعالى عنه ولا للتنبه ومن استغفاه منعت أوصيل خبره وسالوا المغلفة الخ ولأن بلداني بلاد عكاظ سوق من أسواق الجاهلية اه عني ومغلفة بغنين محبتين وتدب بعض الدال المهملة تدبر **(قوله)** فكان ينبغي له أي على ما ذهب إليه في التسهيل والكافية وقوله بذلك أي بأن لا متوسط بين الألف والفاء حرف مشدد أو بين وقوله وهذا أي ما ذهب إليه في التسهيل والكافية **(قوله)** يادتها أي النون **(قوله)** وأجله على الأكثر عطف على معاول أي أغما منته الصرف إذا كان علما جاعلا على الأكثر وهو زيادة الألف والنون وقوله أن لم يكن الخ كذا بخط الشارح على أنه تعليل للعمل على الأكثر أي لأنه ليس له علامة يعرف بها حاله وفي نسخ إذا **(قوله)** معقل قرصا بضم القاف وتشديد الراء آخره صا إلى ابواج وعشبر بي والورس قاله في القاموس **(قوله)** وحاض بضم الحاء المهملة وتشديد الميم آخره ضد محجمة **(قوله)** لا ياد كره أي لرد كمار بان زادة الألف والنون آخر أكثر من مجي والنبات على فعال **(قوله)** انفا المارة نقل شيئا عن الشارح أنه ضبطه بخطه بفتح الميم والراء والميم الثانية مع تشديدها قال وقياسه ضبطه منة بفتح العين وسكون الراء اه وبه خرم خشنا السيد **(قوله)** وعققل بفتح العين المهملة وتوافين بضم فاو نون طلق على الوادي العظيم المتسع وعلى السكتب المتراكم **(قوله)** ورنتل بفتح الواو والراء وسكون النون وفتح الفوقية الداهية والاراع العظيم وموضع كذا في القاموس **(قوله)** لثلاثة أمور ليس من مدخول أي اقدم فعن كلام المصنف أن الاطراد لتلك الأمور الثلاثة وقوله البعض الآن يقال هو مستفاد من لفظ نحو لا يخفى فساد **(قوله)** كاه معجمه بفتح السين المهملة والميم وسكون الغنية وفتح الدال المهملة بعدها عين مهملة السيد الكريم الموطأ الألف كفاف والنضاع والذهب والخفيف في حوائجه والسيف **(قوله)** واو ذو كس بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح السكاف بعدها عين مهملة الاسد وال حل الشديد كذا في القاموس وفي محل آخر منه أن الاسد يقال له ذو كس ايضا لانه فصل ما في كلام البعض من الخط **(قوله)** وألف عذافر بضم العين المهملة وتخفيف الدال المهملة وكسر الفاء بعدها الراء والاسد والعظيم الشديدين الابل **(قوله)** وجماد بضم الجيم وتخفيف الخاء المعجمة وكسر الدال المهملة بعدها ما حوطة عظيم الخلق **(قوله)** شربن بفتح الشين والراء وسكون النون وفتح الواو بعدها ثلثة **(قوله)** وشرا بضم الشين وتخفيف الراء وكسر الواو بعدها كلاب **(قوله)** حرف نفس بفتح الجيم والراء وسكون النون وفتح الفاء بعدها شين محجمة **(قوله)** وجرافش على وزن علاب **(قوله)** عرفتصان بفتح العين المهملة والراء وسكون النون وفتح القاف بعدها صاد مهملة **(قوله)** وعرفتصان بضم العين وفتح الراء وسكون الغنية وكسر القاف **(قوله)** أن كل ما عرف له اشتقاق الخ نحو جحفل فان اشتقاقه

في اسم مجسم الأول مضاعف الثاني اسماء لنبات فيجوز رمان لجعلها في ذلك أصلا لان فعالا في اسماء النبات أكثر من فعالان وإلى هذا ذهب في الكافية حيث قال قل عن الفعلان والفعلاء في النبات للفعال كالساة ورد بان زيادة الألف والنون آخر أكثر من مجي والنبات على فعال وهذا لخليل وسيبويه أن نون رمان زائدة قال سيبويه وسألتهم بعضي لتبديل عن الرمان إذا مجي بفتح الراء لا صرفة في المعرفة وأجله على الأكثر أن لم يكن له معنى يعرف به وقال الاخفش نونه أصلية مثل قرص وحاض لأن فعلا أكثر من فعلان يعنى في النبات والضحيم ما ذهب إليه لأن كره بل لشوئها في الاشتقاق كالوا أرض مرثنة لكثرة الرمان ولو كانت النون زائدة لقالوا مرمة والنون في

نحو عققل وقرنفل وحبطا ورنتل ما هو فيه متوسط وتوسط بين أربعة أحرف بالسوية وهو ساقن وفيه مدغم أصالة كني كني مجهول فيه ضمير النون والمفعول الأول نائب عن الفاعل وأصله تعسب بالمفعول الثاني أي طردت زيادة النون فيما تضمنه القيد المذكورة لثلاثة أمور وأولها أن النون في ذلك الواقعة موقع مائة بنت زائدة كياه مبدع واو ذو كس وألف عذافر وجماد ب • ثانياً انه لا ما قبل حرف السين غالباً ولم يلقط الكفيع شربن وشرا ب والضمح حرف نفس وجرافش ونبت عرفتصان وهو ميمانه ثالثاً انه كل ما عرف له اشتقاق أو نصر بف وجذب فيه زائدة فيعمل غير عليه وقد خرج باقية الأول النون الواقعة أولا فأنها أصل

قوله وفتح الدال المهملة ما الذي في القاموس الميميدع الدال المهملة اه

نحو مثل الآن يقضى بزائد تاهل دليل كاف نحو جرس لاش الزاكن وزنه ثمال وهو مقشود بالقيد الثاني نحو قذفا وقنديل
وعنقود وحندريس وعنديل فانها اصل الآن يقضى دليل بالزائدة كافي نحو عيس لانهم العيوس وحفظوا قتلوا قتلوا وحفظوا
لانهم من السلان وعزلاته من قولهم شئ هردأى صاحب كنهيل لقولهم فيه كل واحد ١٧٥ النظر على تقدير الاصل والقيد

النال نحو غريني وهو
السيد الرابع وخزوب
وكتا بيل قانون اصلية
اذ ليس في الكلام
فتمسك ولا فتعل ولا
فتعل وبالاربع نحو
يخس فانه تعارضت فيه
زائدة النون مع زائدة
التضعيف لانه اكثرت
وجعل وزنه قتل
كمدس قالوا حسان
والذي اذهب اليه ان
النون زائدة وان وزنه
قتل والادليل على ذلك
انا وجدنا النونين
مزيجتين فمما عرفت ان
اشتقاق نحو صنف
وزن اول الاري انه من
الضفاطة والاول
فجعل ما لا يدور له
اشتقاق على ذلك
في تنسيب الاول بقى
بما تراه في النونين
ثلاثة مواضع الضارع
كتضرب والافتعال
وقرعه كالانطلاق
والافتعال كالاحرام
وانما سكبت عنها
لوضوحها الثاني انما
لم يذكر النونين وزن
التثنية والجمع وعلامة
الرفع في الامثلة الخمسة
وزن الواو وزن التوكيد

من الحجة كما يدل على زيادة توه فعل عليه غيره كترتبت (قوله نحو مثل) بنون فباعثين محمدا بكسر
الذنب (قوله اسكان وزنه قتل) بكسر اللام الاولى (قوله وحندريس) بفتح الحاء الموحدة وسكون النون
وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها تحتية فتبين محله من اسماء الحمر (قوله وعنديل) بفتح العين المهملة
وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر اللام بعدها تحتية فوحدة طاء يموت اقوا بقاله المزاج جمعه
عنادل وعنادب كافي القاموس (قوله حفظت الابل) في القاموس حفظ البعير ككفرح اكثرت من اكل
المغفل (قوله وعنديل) بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح السين المهملة (قوله من السلان) بالضم
وهو الاضطراب (قوله وعنديل) بفتح العين المهملة وسكون الراء وفتح النون بعدها هاء محلة (قوله شئ هردأى)
بفتح العين وسكون الراء (قوله وكنهيل) بفتح الكاف والنون وسكون الراء وفتح الواو فتبين محله من اسماء
والشعر الضخم السنية قاله في القاموس (قوله لقولهم فيه كيد) اي بفتح الياء (قوله ولمد النظير) اي مع
دخول اضيق الناي والافهم النظر لازم في تقدير الزائدة ايضا كالمس في الازواج فعل بضم اللام الاولى
المشدة ليس فيها فعل بضم اللام الاولى لكن باب الزائدة اوسع كامر (قوله نحو غريني) بضم النون المهملة
وسكون الراء وفتح النون وسكون الخفيفة بعدها كاف طير من طيور المسو يطلق على غير ذلك كافي
القاموس (قوله وكتا بيل) بكاف معجمة مفتوحة فمزنا كنه فوحدة معكسورة تحتية سا كقتلام
اهم موضع ما بين كذا في التصريح (قوله نحو عيس) بفتح العين المهملة والجمع وتشديد النون بعدها سين
مهملة اجل الضخم الشديد (قوله كمدس) بفتح العين والدال المهملتين وتشديد الواو بعدها سين مهملة
الشدة من الابل وغيرها والسين الخالي والضخم الخفيف وسطه سحنا السيد بنون بدل الواو وحده وهو
خلاف ما في نسخ القاموس الصحيحة (قوله نحو صنف) بفتح الصاد المهملة والقاف وتشديد النون آخره طاء
مهملة كافي القاموس والادامني وصفه البعض فوسطه باعين المهملة بدل الفاء (قوله وزنك) بفتح
الزاي والواو وتشديد النون بعدها كاف (قوله من الضفاطة) بوي الجهل وضعت الراء وضفاطة البطن
والفعل ككرم اه قاموس (قوله والاول) بفتح الزاي وسكون الواو مشي القربان ونحو بلات المتكسر في
المشي والتضرب (قوله موزان) بفتح العين والموحدة وسكون الواو وفتح المثناة وضماها وقاله عسيران
باحتية مكان الواو نبات طيب الرائحة (قوله والتاء في التانيخ) قد يفهم اقتصاره على ما ذكر ان تاء
ترجبان بفتح التاء والجمع وضماها وفتح الجيم وهو المفسر لسان اصلية وهو الامع الذي يدل عليه
ثبوتها في بقية مصادر بقا الكلمة وهو عرب وقيل عربي (قوله كضربت) حل اشارح التانيخ في
النظام على ما به تانيخ الاسم وتانيخ الفعل وكان عليه حيث ان يدخل فيه تانيخ الحرف ايضا كربت
وتمت ولات قال ابن هشام عند ان ما قامت ونحوه هالات في هذا الباب لانها كلمة مستقلة قائمة بنفسها
بجذبات تامه مبنية ومبلمات فاما جرحه كلفه في اجل الاعراب (قوله وضرب) كذا في نسخ النال لربطة
بمعنى المربة من الضرب وفي نسخ يتاجرو وعلى انه فعل مني لجهول قوله كضربت بالياء للفعل
فلاتكروا واما ما يتوهم من انه يتماخبط بكسورة فلفظ اذهبه التماسا لانها فاعل والكلام في
الحسروف الزائدة (قوله على المشهور) مقابلة قولنا الاول ان التامع الاسم الضمير وان حرف عباد
وكون التاء في هذا السطر حرفا زائدا فاعلم ان الثاني ان المجموع هو الضمير فتكون التاء حرفا وقد يقال كونها
جزءا لام لا ينافي باذتها كاليمني فتأمل (قوله والاضارعة) قال ابن هشام ليس من حروف المضارعة
الالتاء ولا في ينيها وسين غيرها اه (قوله وذلك) اي نحو الاستفعال فان دفع قول ابن هشام انها

لان هذه زائدة مهمزة ومقصود الالباب تغيير الزائدة المحتاجة الى تغيير لاختلاطها باصول الكلمة حتى صارت جزءا منها الثالث اعلم ان النون
تزداد في نحو كضرب وتانيخ نحو حفظ وتانيخ نحو غضفر ورايع نحو رعين وخامسة نحو عشان وسادسة نحو زعفران وسابعة نحو موزان
(والتاء) تزداد في أربعة مواضع (في التانيخ) كضربت وضار بنوضر بنوا نضرو وعه على المشهور (و) في (الاضارعة) كضرب (و) في
(نحو الاستفعال) من المصادر وذلك لافتعال كافتعال كافتعال

وقر وعهما والتعجيل والتعجيل كالترديد والرداد وقر وعهما (و) في نحو (المطوعة) كنعني تعلا وتدرج تدرجاً وتناقل تناقلًا ولا يقضي زيادتها في غير ما ذكر الابدال * واعلم أنه قد ثبت التأء أولاً وأخراً وشواها ما زادها أولاً فنه مطرد وقد تقدم ومنه مقصود على السماع كزيادتها في تنصب وتنفل ١٧٦ وتدرأ وتغلي وأما زيادتها آخرها كذلك منه مطرد وقد تقدم منه مقصود على السماع كالنساء

ثبت عليه نعم فانه التنبيه على زيادة السين في الاستعمال وسحب الشارح عن هذا (قوله وقر وعهما) من الفعل والوصف (قوله دون قر وعهما) لأن قر وعهما كدور ديدون ناه (قوله في نحو المطوعة) كان ينبغي حذف نحو وجعل المطوعة طفا على نحو الاستفعال إذ لا نحو لتاء المطوعة نظرد زيادته وأما ناه نحو ورسمه يعني رسمه في زيادتها غير مطردة فتدبر (قوله في تنصب وتنفل وتدرأ وتغلي) الأول بفتح التاء وسكون النون وضم الصاد المحجمة آخره وحده نحو مجازي شوكه كشوك العوسج وقر يعقرب مكة والثاني بتاوين فقاء كتنصب وقفة ودورهم وجعفر وزبرج وحندبى يقال نفل كسرك الله لب أو جروه وكنت صب مايس من الشب أو شجر أو نبات أخضر والثالث بضم الفوق وسكون الدال الملهمة وقته الزاء يقال رجل ذودرأو وتدرأ مدافع دوعز ومنه والرابع بكسر الفوق وسكون الحاء الملهمة وكسر اللام شعر وجه الأديم ومضه وسواده كالحلوة وما أفسده السكين من الجلد أقصر اه قاموس مع زيادته من الدمايين و به علم مافى كلام البعض من الخطأ تارة والقصور أخرى (قوله في ترغوت) يفتح فيكون ففتح ضم فانه شخنا السد (قوله فلا تطرد الا في الاستعمال الخ) تغييره بالوسوب وهم أن زيادتها نحو الجاهل بالمراد أقل من زيادتها أولاً وأخراً بالمراد وليس كذلك كما هو ظاهر (قوله والهاء موقفاً) قال ابن هشام تقرر في باب الوقف أن التأء في نحو طله ومسله أصل وأنها متقلبة إلى الهاء فلا تعداه طله ومسله وقفاً فيما ردت فيه الهاء بل تعد فيها زيدت فيه التاء لانه الأصل (قوله كلمة) الغزفة بعضهم فقال

بأقارب القية ابن مالك * والكا في أحسن المسالك
في أي بيت جاف كلامه * لفظ يدبغ الشكل في نظامه
حروفه أربعة تضم * وإن تأقفل ثلاثوا م
وهو إذا نظرت فيه أجمع * مركب من كلمات أربع
وصار بالتركيب بعدك * وقد كرت لفظه لفظه

(قوله أو وقفاً) أراد بالوقف البناء لمقابل الوصل (قوله وعلى كل مبنى على حركة لازمة) أي للكلمة نحو هو وكيفية بخلاف المبني على حركة عارضة لسبب قد يزول كالنادي وأسم (قوله الأما تقدم استثناءه) وهو الفعل الماضي (قوله وهي واجبة في بعض ذلك) يعني الوقف على ما الاستهامة بالجر وربة بالاسم المضاف اليها نحو اقتضاء هو الفعل الباقي بعد الحذف على حرف أو حرفين نحو وعلمه وجره وقوله وحائرة في بعضه يعني ما عدا ذلك (قوله وإنكر المبرز زيادتها) أي جنس الهاء لا خصوص هاء الساكنة بدليل قوله فيما يأتي ولا جواب للبرد عن زيادتها في أسراف الخ (قوله للسان) أي بيان الحركة في بيان الالف أي كالبيانها كما تقدم في محله وقوله ولا مكان أي مكان الوقف الذي لا يكون إلا على ساكن (قوله فمى كالتنوين وباء الجر) أي فهي زيادة محتمزة موقوفة صود الباب بمحتمزة زيادة المختلطة باصول الكلمة حتى صارت جزءاً منها لانه المحتاج للتمييز (قوله والصحيح أنها) أي جنس الهاء لكن في ضمن غير هاء الساكنة فلا شاف في قوله الآتي التحقيق أن لا تدكر هاء الساكنة مع حرف أو زيادة (قوله لانه جمع أم) تدليل لانه قوله المذكور على ذلك (قوله وقد قالوا أمات) لما لم يكن قوله في أمات تصاقف مما سمعته نص على سماعه وقوله وقد قالوا أمات تأبدل الكون هاء أمات زائدة لأن سقوط الحرف في بعض التصاريغ من علامات الزيادة كأم (قوله وقالوا في أم أمية) يعني فكما زادوا الهاء في الجمع زادوا هاء المفرد (قوله بقرعة) طائر وأبهى العظيمة والبهجة والكبر والخفة اه قاموس (قوله

في رغبت ورسمت
وملكوت وجبروت
وفي ترغوت وهوصوت
القوس عند الرمي لانه
من الترغوت زنة فتعلوت
وفي عنكوت ومذهب
سموهان فن عنكوت
أصل لقولهم في معناه
العنكب فهو عنسده
زبأى وذهب بعض النحاة
إلى أنه ثلاثي ونونه زائدة
وأما زيادتها حشواً فلا
تطرأ الا في الاستعمال
والافتعال وقر وعهما
وقد زيدت حشواً في
الفاظ قليلة ولقلة
زيادتها حشواً ذهب
الأكثرون إلى أصل التأء في
يستمر وإلى كونها بدلاً
من الواو كذا (والهاء
وقفاً كلمة ولم تزد) أي
الهاء من حروف الزيادة
كما سبق الآن زيادتها
قليلة في غير الوقف ولم
تطرأ الا في الوقف على
ما الاستهامة بجرورة
تحويله وعلى الفعل
المحذوف اللام جزاً أو
وقفاً على كل مبنى على
حركة لازمة الأما تقدم
استثناءه في باب الوقف
وهي واجبة في بعض
ذلك وحائرة في بعضه على
ما تقدم في بابه وإنكر

المبرز زيادتها وقال أنها اتفق في الوقف بعد تمام الكلمة للبيان كما في نحو ما به
يزيد باده لا مكان كما في نحو هو فقه كما قدمته فمى كالتنوين وباء الجر والصحيح أنها من حروف الزيادة وان كانت زيادتها قليلة والدليل على
ذلك قولهم في أمات أمات وزنه فلهات لانه جمع أم وقد قالوا أمات والهاء في الغالب فيمن يعقل واستقامها فيما لا يعقل وقالوا في أم أمية
وزنه فلهات وأجاب ابن السراج أن تكون أصلية وتسكون فلهة مثل قهرة وأية

كالعطين (رضيان) أي أذاقت الأوطار ما عهدها من طعم فقلت بأمر حو^ج بالانها في حقيقته لا عهدها فقلت بالاعمال فعمل هو عليه وذلك نحو أعليت أمه أعلطرت لانه من عطاء مطوع عني أخذ فقلت من قال صارت الأروار أم فقلت بأمر لا تاضى على مضارعه وقد أفهم بالتمثيل ان هذا الحكم ثابت لحاسوا كانت في اسم كقولنا العطين وأصله العطين فقلت الأروار أم لا لا في الفعل على اسم الفاعل أي في فعل كقولنا رضيان أصله رضوان لانه من الرضوان فقلت الأروا أم لا لا بناء الفعل على بناء الفاعل وأما رضيان المبني للفاعل من الثلاثي الجرد فقلت في ما مضى رضى عن نبيان • الأول يستصحب هنا ٢٠١ الاعمال مع ما التائب نحو العطاء

هذا حل الشارح (قوله طرنا) أخذ من قوله لا ما وقوله رابعة فصاعدا أخذ من التثنية بحمله قدما سم
(قوله لأن ما هي فيه) أي لأن اللفظ الذي تلك الواو فيه (قوله نظيرا) كعطيان اسم فاعل فاعله نظير عطيان
اسم مفعول (قوله فيحمل) بالرفع هو أي ما هي فيه عليه أي على النظر (قوله وثالث) أي المستوفى الشرط
(قوله على مضارعه) لأنها قلت في مضارعه وهو يعطى بالرفع فاعله بعد كسرة (قوله كقولك رضيان) بضم
أوله على البناء للمفعول أخذنا ما بعده (قوله على بناء الفعل) أو هو رضيان بكسر الضاد مضم أوله (قوله وأما
ريضيان) أي بفتح أوله وثالثه (قوله فلو ترك في ماضيه رضى) أي أو اصل رضى رضى فقلت الواو بالرفع فاعله
بعد كسرة (قوله نحو المعطاة) فأنه قلبه عن بالفتح كما هو افتتاح ما قبله أو هذه البناء منتقلة عن واو الوقوع
رابعة أثر خفضه وفي التسهيل وشرحه للدامني بعد أصبحت ابدال الواو الواو أفعلة كسرة باسم انصب وكذلك الواو
الواو أفعلة فقصته في الاسم نحو ما هي أو في الفعل نحو عادت فصاعدا نحو مصطنع واصطنعت طرنا كما مثلنا
أو قبل ما هنا لأن ثبت غموم عاذا ومعطاة اه قلب الواو أو أفعلة من الظاهر والمقدر تحمل شيئا للتثنية نحو
المعطاة على ما إذا ثبت أو جمع فاعله بقا به حيث بدأ المعطيان والعطيان غير محتاج إليه به غير ملائم لتعبر
بها التثنية إذ المستحب مع حيث بدأ التثنية لا أو لأن ناهيه في الموجود في تثنية المعطاة وجمعه بل
دعوى أن تثنية المعطيان غير صحيح لأن تثنية المعطيات لا غير فاعله ثالثا أو ثانيا أو في (قوله مع أن
المضارع) وهو تنفازي وتنداهي (قوله وهو) عائد على معلوم من السابق وهو العمل المجرد من البناء (قوله في
مضارع شاد) بفتح الحذف وكذا المضارع (قوله لا من الشاد) بسكون الحذف أي فهو واري (قوله فقلت) بال
بالنصب أي حتى قلب وكذا قوله فيحمل (قوله قلت شادان) بالبناء للمفعول وقوله حملها إلى المبني للفاعل أي
المفعول به أو هو ما لا حل لكسرة قبلها وفي بعض النسخ قلت شادان وكان قاسا ونقول في مبني للمفعول شادان
بالقلب أيضا الخ وعليه بقرا قلت شادان بالبناء للفاعل (قوله ووجب ابدال الخ) اعتراضه الغزبي بأن فيه
العيب المسمى بالتضمن وهو أن متصل آخر ألبت بالواو لا يمت بعد وقوله من ألت متعلق بابدال (قوله
وما يكون) أي باعتبار أصله فلا يعقل ما يعطى (قوله بهذا) الإشارة واضحة إلى الإبدال والوال بعد كون
أبدل منه ألفا (قوله إلى ابدال الواو) أي ابدال الأخير ما تقدم في حملهم من ابدال الواو من الألف في جمع نحو
ضارب على ضارب وتصغير نحو ضارب على ضارب بكونه قوله أما ابدال الحسن الألف فمع قول الشارح في
مسئلة واحدة واندمع الاعتراض عليه بمسئلة الجمع أما التصغير فداخل في عموم هذه المسئلة الواحدة واندمع
اقتصاره في التثنية لما على نحو بوع وضروب متلافة (قوله نحو مؤن وموسر) هذا في الاسم ومثاله من
الفعل وقتن وموسر (قوله نحو هيام) بضم الهاء تخفيف الياء يطلق على العطش الشديد وعلى اختلال العقل
من العشى وعلى ما إذا ابلت تقيم في الأرض ولا ترى (قوله الأسماء ساقى بيانه) أي في قوله وواو الزا ضم
ردا على الخ (قوله نحو حوض) يشتد به الجمع حاض فكذا التثنية خارج قوله في غير جمع أيضا قال
المصرح واثل الابدان بني من البيع مثل حاض فتقول يساع ولا يعمل لماذا كرنا (قوله فكان مجتمع

﴿ ٢٦ - صبا) - رابع ﴾ ما قبله في أربع مسائل الأولى أن تكون ساكنة مفردة أخرى
مكرر رقي غير جمع عمومون ومومر أصلها خايعقن وبكسر الهمزة من أيقن وأمسر قلبت الياء والواو الانضمام ما قبله واخرج بالسا كذا المحركة
مخروجا ما فانه مختصت بمر كذا فلا تقلب الهمزة في ساقته والمفردة المدخلة نحو حوض فانها لا تقلب لخصوصها بالانغام وبغير الجمع من أن
تكون في جمع فانها لا تقلب واو ابل تبدل الضمة قبلها كسرة فنضع الياء الى هذا أشار بقوله (وبكسر المضموم في جمع كما يقال هم عند جمع
أهيا) أو هيأ فاصل هم هم بضم الهاء لا تقلب خرج جمع أحمر أو حمر وانخفض بإبدال الضمة فأكسرة لتضع الياء انغام تبدلها ومووا كما قبل
في المفرد لان ليس أنقل من المفرد والواو أنقل من الالف فكان يجمع

ثلاثة ومثل هم يفتن جمع أبيض أو يصفه فتسبب الأول جمع في جمع ما قطعوا بقرار الضمة قلب الياء أو أو هو تاذ وضع عط على القياس العائني سياتي في كلامه أن فعل وصفه كالكوبي أني الأكيس يجوز فيها الوجهان عنده فكان ينبغي أن يصفه ما تقدم في الاستثناء من الأصل المذ كونه الثالث حاصل ما ذكره أن الياء الساكنة المفردة المضمومة ما قبلها إذا كانت في اسم مفرد غير فعل الوصف قلب أو أو وضعت ذلك نوعا أحدها ما لا ياء فيه فالساكنة مضمومة وقد مر والأخرى لا ياء فيه عين الكلمة كما إذا بنيت من البيضاء مثل برد فتقول يصفون وهذا خلاف قذهب ٢٠٢ ميبوعه والحليل إبدال الضمة فيه كسرة كما فعل في الجمع ومذهب الاخفش إقرار الضمة

وقلب الياء أو أو وظاهر كلام المصنف موافقته فتقول على مذهبهما بعض وعلى مذهب بعض وتلك كان يدل عندها محتملا لأن يكون فصلا وأن يكون فعلا ويتعين ههنا أن يكون فصلا بالسكر وإذا بنيت مفعلة من العيش قلت على مذهبهم معيشة وعلى مذهبهم معوشة وذلك كانت معيشة عندهما محتملة أن تكون مفعلة وأن تكون مفعولة يتعين ههنا أن تكون مفعلة بالسكر واستدل لها بأوجه أحدها قول العرب أهيس بين العيسية ولم يقولوا العوسية وهو على حداه من بين الجرأة ثانيا قولهم مبيع والأصل ميبوع نقلت الضمة إلى الياء كسرت لتصح الياء وسأني بسانه ثالثا ثانيا العين حكمها كحكم اللام فأبدلت الضمة لأجاء كما أبدلت لأجل اللام واستدل الاخفش بأوجه أحدها قول العرب

ثقلان اسم كان ضمير الشأن (قوله عاتظ) بعين وطاعهم ملتين النافعة التي لا تحمل تصريح (قوله) كالكوبي أني الأكيس) والكسرة تطلق على معان منها العقل وخلاف الحق (قوله عنده) أي المصنف أما عند ميبوعه وبالجوه ورفيعته فيه إقرار الضمة قلب الياء أو أو كاسيا (قوله فكان ينبغي أن يصفه) أي باعتبار أحد وجهيهما وهو إبدال الضمة كسرة وإقرار الياء وبحسب بيان ضمها إلى ذلك معلوم مما يأتي سم (قوله إلى ما تقدم) أي الجمع الذي تقدم وقوله في الاستثناء أراد الاستثناء المعنى الغرضي وهو مطلق الإخراج وقوله من الأصل المذ كوراء القاعدة المذ كورة في قوله وما كورن الخ لأنه في قوة قول كل ما بعدهما ضمته قلب أو أو (قوله) فاسم مفرد) قيدا لاسم مع أن كلام المصنف يشبه الفعل نحو يرقن ويوسر كما مر فلو قال في فعل أو اسم مفرد الخ لكان موافقا (قوله مثل برد) أي اسم مفرد دألي ولن يرد (قوله وظاهر كلام المصنف موافقته) لأخوله في قوله كورن مع كونه لم يستثن إلا الجمع (قوله أن يكون فعلا بالسكر) إذ لو كان فعلا بالضم لوجب أن يقال فيه موزة (قوله بين العيسية) بعين وبين مهملتين بياض يخاطبه شقرة كإف القاموس (قوله على حداه من الجرأة) أي على طرقة فتكون أصل العيسية بضم العين (قوله) نقلت الضمة إلى الياء) أي الموحدة أي خففت الواو لا لتقاء الساكنين وقوله لم كسرت أي الساكنة الموحدة لتصح الياء أي الضميمة (قوله أن العين حكمها الخ) حاصله أن الضمة أبدلت كسرة لأجل اللام في نحو أناب جمع ظي إذا أصله أنظي كأرجل فكسرت الموحدة لتسلم الضميمة فيقاس على ذلك إبدالها كسرة لأجل العين في إذا بنيت من البيضاء مثل برد ولو قال الشارح ثالثا فيقاس العين على اللام في إبدال الضمة كسرة لأجلها لكان أو وقع (قوله مضروبة) بضاد مضمومة وقاء (قوله إذا أشقى وحذر) العطف للتفسير كما يفيد كلام القاموس (قوله أشهر الخ) كناية عن شدة قيامه واهتمامه في نصرته حاربه عند حلوله الثانية به والساق بالتمص مفعول مقصود ومثري فاعل مؤخر (قوله نحو عتي) بضم السين وكسرها وانقصار البعض على الكسر قصور (قوله جمع عات) أصله عتو ويأوبن فاستقل اجتماعهما بعد ضميتين فكسرت التاء فانقلبت الواو الأولى ماء أسكنها وانكسار ما قبلها فاجتمعت واو وماء وسقط أحدهما بانساكنون فنقلت الواو ماء وأدغمت الياء في الياء وكسرت العين في إحدى الضمتين انساغا لما بعدها (قوله ولا يقلبان في المفرد) أي لا يجب ذلك بل هو قيل لما سياتي عند قوله كذلك ذو وجوهين حال الفعل الخ أنه بدل الاعلال المذ كور نحو عتي عتيا (قوله أن الجمع أنزل من المفرد) لوجهه أنه ثمانية ليكون المفرد لا يقاس على الجمع لكان أحسن (قوله أن ممتونة شاذ) أي والقياس مضمومة وحكي أو بعد ضمها ومعها مضافة أيضا كإف الضم (قوله من ذوات الواو) فيكون مضمومة من ضاف بمنزلة فلا شاهد فيه لأن الواو حينئذ أصل لا يدل ماء (قوله رد كاضاف إذا أشقى رباعيا) هذا زيادة فائدة توادخله في الجواب (قوله بانها مقياس) لعل مراده بالقياس ما كان من جهة نظر العقل لا من جهة النقل وقوله لنص هو قول العرب أعس بن العسة وقولهم مبيع (قوله لم أشار إلى ثلاث مسائل الخ) قال الاسقاطي جعل الشارح هذا البيت إشارة إلى ثلاث مسائل وقياس ما سلفه

مضروبة لما حذر منه وهي من ضاف بضمف إذا أشقى وحذر قال الشاعر وكنت إذا جاري دعا لمضروبة * في أشهر حتى يبلغ الساق مشري ثانيا أن المفرد لا يقاس على الجمع لأن الواحد ذا الجمع قلبه فيه ما لا يقلب في المفرد ألا ترى أن الواو بن المتطرفين يقلبان ماء في الجمع نحو عتي جمع عات ولا يقلبان في المفرد نحو عتو ممتونة ثانيا أن الجمع أنفس من المفرد فهو واحد في التقصيف ويصح أكثرهم مذهب الحليل وميبوعه وأجابه عن الأول من أدلة الاخفش بوجهين أحدهما أن مضروبة شاذة لا ينبغي عليه القواعد والأخر أن بابكر لا ينبغي ذكره في مختصر العين من ذوات الواو وذكر أناف إذا أشقى رباعيا ومن روى ضاف بضمف فيه فويل وعن الثاني والثالث بانها مقياس معارض لنص لا يثبت الياء ثم أشار إلى ثلاث مسائل أخرى ثمانية من البيت وراية تبدل فيها الياء الواو

لا تضام ما قبلها بقوله (واو) الرضيم والباطي . أني لام قبل اومن قبل تا كنهان من رضى كنهه كذا اذا كسبنا معبره (فالاولى من هذه الثلاثة أن تكون الياء لام فعل نحو فضول جل وزمر وهذا مختص بفعل التعجب فالمعنى ما أفضاه وما أراه ولم يجئ مثل هذا في فعل متصرف إلا بد من قولهم نوال جل فهو نبي إذا كان كامل التنبؤ والعقل والثانية أن تكون لام اسم مختوم بناء بنيت الكلمة عليها كان تبنى من الرضى مثل مقدرة قائم تقول مروة بخلاف نحو قواني فانية فان أصله قبل دخول التاء هو تانيا الرضيم كتكاسل تركا فلا بد لتبته صيته كسرة لتسليم الياء من القلب لانه ليس في الاسماء المحككة ما آخره وأقبلها صيغة لازمة ثم ٢٠٣ طرأت التاء لقاعدة الوجدو بقي الاعلال بحاله لانه عارضة لا اعتبار بها والتالفة أن تكون لام اسم مختوم بالالف والنون كأن تبنى من الرضى مثل سبعان اسم المريض الذي يقول فيه ابن أحر

الإنذار إلى السبعان
أمل عليها إلى الموان
فانك تقول رومان
والاصل رومان فقلت
الياء واو وسميت الصيغة
لأن الألف والنون
لا يكونان أصنف حالان
الباء اللازمة في التعصين
من الطرف (وان تكن)
الياء الواقعة أثرهم (عينا)
فعلني وصفا فذلك الوجهين
عنهم أي عن العرب
(باني) أي يوجد قولهم
في أني الأكس والاضيق
البيكسي والفسقي
والكوسي والفسوفي
يترددين حمله على
مذكرة تارة وبين رعاة
الزينة أخرى وأحترق قول
وصفا عما إذا كانت عينا
لفعل اسمها كطوي
مصدر الطاب أو أمها
لشعر في الخبث فظلمها
تله تهنين قلبها واو وأما

في قول الناطق قبل بواو إذا غلغ في آخره أو قبل تاء التانيث أو ز بادق فعلان من جعل ذلك مسألة واحدة أن يجعل ما هنا مسألة واحدة اه ويمكن توجيه الخافعة بأنها الإشارة إلى حوازا الاعتبارين (قوله وواو الرضيم الخ) أي ردأى صير الباء الرضيم وواو المعنى أني أو جدا لياء لام فعل اومن قبل تاء التانيث ككاه مختص بان من رضى كاه مقدرة بفتح الميم وضمة الدال كذا ردأ الباء الرضيم وواو إذا صير الباء لفظ رضى مثل سبعان بفتح السين المهملة وضمة الموحدة وأضاف التاء للثاني للاستعانة بها لانه المتكلم بها وسبعان قال ان هشام الأصواب فتحوه على لغتهم من أخرى المثنى مسي بهجري سلمان ولو كسرت النون لم أن يقال كسعين اه وعندي فهماذ كره من اللزوم نظرا لأن الزام المثنى وما ألحق به الالف لغة كاسبي (قوله وهذا) أي كون الالف عارضة والواقعها أثر ضم لام فعل مختص الخ (قوله فانك تقول مروة) ولا يرد قولهم ليس لنا اسم معرب آخره وأقبلها صيغة لازمة لأن التالفا كانت لازمة لبناء الكلمة عليها كانت الواو كانهما حشوا لا لام ولهذا لم يقبل فائوه لأن تاءها ليست لازمة كاسبي كره الشارح (قوله بخلاف نحو قواني) هذا محترق قوله بنيت الكلمة عليها (قوله لانه ليس الخ) علة لسلامة الياء من القلب (قوله وبقي الاعلال بحاله الخ) جواب عما يقال لا يلزم بدطر والتاعين إعادة الضمة وقلب الياء وواو وقع اسم معرب آخره وأقبلها صيغة لازمة فلا قبل فائوه وإطلاق الاعلال على ابدال الضمة كسرة محاذ لان الاعلال كافى الشافية بتغيير حرف العلة للتخفيف بخلاف أو قلب أو اسكان (قوله ابن أحر) رد المعنى بان تالفة تميم من أبي مقبل لأن أحر (قوله أمل) أملا الكسب وأملأه أن يقول نيك بعبته ولعله ضمن أمل معنى كرهه داء الياء والي بكسر الموحدة والقصر مصدر بلى الثوب إذا خلق والموان الليل والنهار (قوله لا يكونان أصنف الخ) شأن تقول إذا بنى من الفز ومثل ظر بان تالفة يقال غزبان فيطى ما قبل الألف والنون حكم ما وقع آخر محضا كرهى أى من قلب الواو بانه لظرف في أثر كسرة ومقتضى هذا أنه لا يقال في مثل سبعان من الرضى رومان لانه لا يجوز أن يقال في مثل عضد من الرضى روم لانه ليس لنا اسم متحرك آخره ولا ضرورة بعد ضمهم بل يجب أن تقلب الضمة كسرة فتسب السبعة فتقول روم كذا يجب أن يقال رومان باعلال الحركة تكون الطرف كاله الموضوع اه تصرع وقوله في التعصين متعلق باضعف أي تعصين الواو وقوله من الطرف أي من أن تكون طرفا قبلتها الاعلال أي بل هما كالتاء أو أقوى في هذا التعصين (قوله فذلك) أي الياء الواقعة أثرهم (قوله بالوجهين) أي السابقين وهما ابدال الضمة إلى قبل الياء كسرة وإبقاء الضمة فقلب الياء واو (قوله بترديد) أي فعلى المذكور والياء صيغة وفي نسخ ترددا وقوله بين حمله على مذكرة أي وجود الياء وتغييرها إلى أو لاو بالاعية تالفة تافتن ولو قال رعاة كذا مذكرة تارة ولان أخرى لكان أوضع وأخصر (قوله مصدرا) عبارة المراد أي اسم مصدر من الطبيب (قوله ومشيءة حيكى) بجمعها ملة مكسورة مخففة ساكنة تكافو يقال في حيكى بضم الحاء تجمزى كافى القاموس (قوله كالطوي) تالفة هنا بالطوي للصيغة الجارية بهجريا الاسماء لسانى قبلها بصا بقا للاسم لان ما مثل به هنا طوي مؤنث الأ طبيب كاسم صريح وبما طوي المصدر أو أمم الشجرة كما صرح به (قوله هوراد المصنف) أي وان صدق كلامه على الأولى ايضا (قوله في باب الاسماء) أي نوعها الجارية بهجراها (قوله نحووا) الاحسن وحكموا بالواو وقوله أعنى من ان الرضيم يبنى حذف أعنى اومن فتأمل (قوله كافى طوي)

قراءة طي لم تشاذة (قوله تميم) فلى الواقعة صفة على ضربين أحدهما الصفة المختصة وهذه تبين فيها قلب الضمة كسرة لسلامة الياء ولم يسمع منها الا صيغة ضيرى أي حارة يقال ضارة حقة بغيره إذا خسه وجارعه ومشيءة حيكى أي يعرك فيها المتكأن يقال حاك في مشبهه يحيل إذا حرك مشكبه والآخر غير المختصة وهي الجارية بهجريا الاسماء وهي فعل أنقل كالطوي والكوسى والفسوفى والشوفى مؤنثات الاطبيب والاكس والاضيق والآخر وهذا الضرب هو مراد المصنف وهو فيما ذكره أنه غير الخافعة عليه صير هو الخوفون فانهم ذكروا بهذا الضرب في باب الاسماء المحككة والى حكم الاسماء أعنى من اقرار الرضيم وقلب الياء أو كافى طوي مصدر لولوا ظاهر كلام سيوطيه

لا يجوز فيه غير ذلك الذي يدل على أن هذا الضرب من الصفات خارج جري الاسماء أن فعل التفضيل يعم على أفعال فقال أنفصل وأنفصل وأكبوا وأكبوا يقال في جميع أفعال كل والمصنف ذكر في باب الصفات وأجازته أبو جهين ونص على أنها مسبوغة من الضرب فكان التسمية بالسالم من الإجماع الملاقى لغرضه أن يقول وإن يكن عينا لفظي أقوله فهذا ما أوجب عنهم يحتل (فصل) (من لم يلق اسمها ٢٠٤) أتى الواو بدل هاء كتنقوى غاليا إذا بدل أي إذا علت لام لفظي بفتح الفاء فتارة تكون لامها

أي كالعامل الذي في طوى والكاف للتنظير وقوله مصدر أي أو اسم الشجرة لأن طوى في الاسم ليس محصورا في طوى المصدر كجر (قوله) كما يقال في جميع أفعال (أي الذي هو اسم لاصفة) (قوله) وأجازته أبو جهين (أي) أفيكون مختارفا لاسميه وهو الضمير ومن وجهين (قوله) السالم من الإجماع أي إجماع النحول لاصفة المحضة وقوله الملاقى لغرضه أي من خصص الصفات الجارية بمجرى الاسماء (قوله) وإن يكون) بالياء التحتية كما في قول المصنف وإن يكن عينا لفظي وصفاته بقرينة إشارة المذكر في قوله فذلك

(فصل) (قوله) اسمها) حال من فعل وقوله يدل على حاله من الواو (قوله) كتنقوى) أصله وقبلت واؤه ناء كما في ثراث وياؤه واو وهو غير منصرف لأن الله تعالى ثبت في الكشف عن عيسى بن عمر أنه قرأ على تقوى بالتونين بحمل الالف للخلق كثرى ولا يمتنع اجتماع اعلالين غير متوالين في كلمة كما هنا وكما في بقون ومصطفى إذا صلها بغيرين ومصفوا وأعمالا للمتنع واليهما بلا فاصل صرح به ذكر ياق فحصل لساكن مع الخ ولا يرد وتاليهما في نحو ما لشذوذ (قوله) غاليا) أن حصل متعلقا بما كان لقوله إذا بدل فائدة من حيث تنقيده غاليا وإن جعل متعلقا بآتي كان تكرارا (قوله) نحو تنقوى) في المصباح النشوة السكر ورجل نشوان مثل سكران اه بحر وقه أي وامرأة تنقوى مثل سكرى والفعل منه نشى كما في القاموس لانشو لوجوب قلب الواو بياء على قياس رضى ونحوه كما مر فقول شيخنا والعضد في المصباح نشوسكر خطأ لأنه لا معنى قولنا والله الموفق (قوله) مؤنثان من وصدان) أي وهما مؤنثان الخ (قوله) وشروى) بشين مهملة فقرأ بعضه على مثل يقال للشرواه أي منه تخرج (قوله) لأنه أخف) أي من الصفة لتركب معناها (قوله) لا حار زمان الزبا) قيل لاشذوذ في ال بالانحطاط قلب بياؤه واو والمانع وهوان قلب بياؤها واو وانزاد من قلب الواو بياء على قاعدة أخرى وهي أنه إذا اجتمعت الواو والياء وسقت أحدهما بالساكن قلبت الواو بياء أو غت في الياء ونظيره الدنوشري بان شرط هذه القاعدة أن تكون الواو أصلية كما يأتي وهي هنا ضرورة ما لا بد من الياء وسياق ما فيه في أول الفصل الآتي (قوله) راجحة) وأما رايان الذي ضد عطشى لعدم القلب فيها وانفتح لكونها صفة دنوشري (قوله) وطعيا) بطاء مهملة فعين مهملة (قوله) وسيلالموضع) هذا بالاهمال فقط أما سماعيل الذي بشر بهيمى فجاهل بالسين وانحطاطها كذا في القاموس وحكى الدنوشري أن اسم الموضع بانحطاط الشين واقتصر عليه البعض (قوله) وفي الاحتراز عن هذه نظير الخ) أي فكان الأولى إسقاط قوله غاليا لخر وج الأول والثالث بقوله اسمها والثاني بقوله فعل أي بالفتح (قوله) أنها صفة) أي وتصح الصفات ليس بشاذ (قوله) من صفة) أي واستحب التصحيح بسبب علمه على تصحيح (قوله) أعني كون الخ) ينبغي حذف (قوله) وأقراراد الياء فيها شاذ) جملة مستأنفة استثنائية يائساي وفي بعض النسخ شاذا بالنصب فيكون أقراراد بالجر عطفا على أبدال أي وكون أقراراد الخ (قوله) كالنشوى) ينافي ما مر أنها صفة نعم نشوى بدون ال بلدان في بيان كما في القاموس (قوله) والنشوى) في النسخ رسم هذا المثال بين مهملة فثبوت ولم أجده ذكر في القاموس ولا في المصباح ولا في غيره هو الذي في كتب اللغة العنونة بتاء التانيث وقسرت بالفتح والمودة فخره (قوله) يحسبون هذا) أي الأبدال المذكور (قوله) والطوى) بطاء مهملة فثبعت مهملة بمعنى الطغيان كما في القاموس (قوله) والنشوى) كذا في النسخ بافتقار لم أجده ذكر في القاموس وغيره والذي فيه اللغوي بالفتح النحوي المحجمة بمعنى النشوى وهو ما لا يعتد به من كلام أو غير فعل ما في النسخ تحريف وإن لم يتببه له أرباب الخواشي (قوله) هذه الأواخر

واو وتارة تكون ناء فان كانت واو اسلمت في الاسم نحو دعوى وفي الصفة نحو شوى ولم يفرقوا في ذوات الواو بين الاسم والصفة وإن كانت ناء سلمت في الصفة خصوصا وسد ما مؤنثان من وصدان وصدان وقلت واو في الاسم نحو تقوى وشروى وفتوى فخر قايين الاسم والصفة وأورد الاسم بهذا الاعلال لأنه أخف فكان أحمل للثقل وانما قال غاليا للاحتراز من ال بالانحطاط وطعيا والدة البقرة الوحشية وسيلالموضع كما صرح بذلك في شرح الكافية وفي الاحتراز عن هذه نظير أماريا فالذي ذكره سيبويه وغيره من الصويين أنها صفة غلبت عليها الاسم والاعمال راجحة ورأى سلوة طعيا وأما طعيا فالأكثر فيه ضم الطاء ولعلهم استعملوا التصحيح حين نقول التخصيف وأما سماعيل فيحمل أنه منقول من صفة تخرنا وصدنا (قوله) ما ذكره الناظم هنا وفي شرح الكافية هو أن

أي يذهب سيبويه وأكثر النحويين أعني في كون أبدال الياء الواو في فعل الاسم مطردا وأقراراد الياء فيها شاذ عكس في التسهيل فقال وشذا بدل الواو من الياء لفظي اسمها وقال أيضا في بعض تصانيفه من شواذ الإبدال لأبدال الواو من الياء في فعل اسمها كالنشوى والنشوى والنشوى والاصل فين الياء ثم قال أو كثر النحويين يجعلون هذا مطردا لغير الواو بالزعم المذ كورة النشوى والطوى والنشوى والنشوى زاعمين أن أصلها الياء الواو لا بد منه هنا وهذا لا يخفى عليه

سد الباب التثنية من الشذوذ ثم قال يعاين أن ابدال باءا واوا شاذ فيجوز أن يابى الهمزة والطاء ويومى ولد البقرة الوحشية فتفتح طاءوها
 وقصر وسبعا اسم موضع فهذه الثلاثة الجائبة على الأصل والتعجب للشذوذ أولى بالقياس عليها هذا كلامه وقد مر تعجب احتجاجا بهذا
 الثلاثة وهذه المسئلة خامس مسألة تبدل فيها الواو وايم أشار إلى موضع خامس تقلب فيه الواو بباء قوله (بالعكس جالام فلي وصفا •
 وكون قصوى نادر لا يخفى) أى اذا اعتلت لام فى بعض الفاء فتارة تكون لامها بباء وتارة ٢٥٥ تكون واوا وان كانت بباء سلمت فى الاسم

نحو الفتاوى فى العفة نحو
 القصبة ثابتة فى الاسم
 فلم يفرقوا فى فعله
 ذوات الباء بين الاسم
 والصفة كالم يفرقوا فى
 فصلى بالفتح من ذوات
 الواو كاسبق وان كانت
 واوا سلمت فى الاسم نحو
 خروى اسم موضع قال
 الشاعر
 أداره زوى هجت العين
 عبرة

فما المسمى برفض أو
 يرتقى
 وقلت باء فى الصفة فخص
 اناز بنا السبا الدنا ونحو
 ثولك لثمة من الدرجة
 الدنيا وأما قول المحازرين
 القصوى فشاذا قياسا
 فصيح استعمله به على
 الأصل ونعم يقولون
 القصبة على القياس
 وشذا أيضا المولى هند
 الجسم فخصه بما ذهب
 إليه القاطم بخالف لما

عليه أهل التصريف
 فأنهم يقولون أن فى إذا
 كانت لامها واوا تقلب فى
 الاسم دون الصفة
 ويحسبون خروى شاذة
 قال الناطم فى بعض كتبه
 الخروى يقولون هذا

أى الشروى والثلاثة بعده وقوله من الواو أى من ذوات الواو وهذا هو الموافق لما أسلفه الشارح قربا فى
 دعوى وفى الفاء موصى فى طغوى حيث قال طغا بطغوى وطغوا بضمهما كطفي بطفى والاسم الطغوى
 كذب يود طغواها وقوله كطفي بطفى أى يجنى طفى بطفى كمنى برضى (قوله سد الباب التثنية من
 الشذوذ) هذا ليرد على أكثر الخويعين لانهم لا يقولون بشذوذ هذه الأربعة (قوله أن ابدال باءا) أى التثنية
 والثلاثة بعده (قوله تصحج الراءخ) فى استدلاله بصحيح الألفاظ الثلاثة نظر لاحتمال أن يكون تصحيحها
 هو الشاذ وبسليم عدم شذوذه ردها بمعاينه الشارح فى قوله لى الاحتراز عن هذه فطر الخ وسميه الشارح
 على هذا (قوله وقد مر تعجب احتجاجه بهذه الثلاثة) أى مما يؤخذ منه تعجب احتجاجها وهو تعجب
 الاحتراز عنها بقوله الناطم غابا (قوله تبدل فيها الواو) والاربعه تقصمت فى قوله وما يكون الخ (قوله
 تقاسبه الواو) وتقصمت الأربعة فى قوله باوذا انفصلا إلى قوله برضيان (قوله بالعكس) أى عكس لام
 فعلى بالفتح اسمها (قوله ثابتة فى الاسم) قال شيخنا والبعض احترازان القصبة الآتى بخلاف فيما بين
 المحازرين والتميين فان أصلها الواو وهذه أصلها الياء أه وماذا كرامن التفرقة فهو مرجع كلام الشارح
 ومقتضاها أن القصبة المختلف فيها ليست ثابتة فى الاسم وفيه توقف فتأمل (قوله نحو خروى) معاصمه حلة
 فزأى (قوله أدار الخ) الهمزة عندنا ونصب المندادى مع أنه نكر بمقصودة لوصفها بعده والتكرار المقصودة
 اذا وصفت ترجح تسهيلها فيهما كفى حديث باعظيما برحى لكل عظيم والبرعة فتعجب العين المهملة الدمع
 وما طوى دمه أضيف إليه لكونه مسيبه ورفض سكنون الراءخ فتعجب العين المهملة بسبيل
 به منه فى أثر بعض وبترق برءان وثانين يقي فى العين مضربا يجرى ويذهب (قوله الدنيا الخ) الأصل
 الدنوى والمولى لانهم من الدنوا والعلو طلت الواو فيها بالاستعانة بالواو مع الضمة وعلامة التانيث فى الصفة
 تصريح (قوله فصيح استعمالا) لوروده فى قوله تعالى وهم بالمدوة القصوى (قوله على الأصل) وهو الواو (قوله
 يقولون هذا) أى قلب واو ضى بياء (قوله لا يعلون الخ) أى يفتيلهم بتأني دعواهم (قوله أو الدنيا) أى
 المراد بها ما قبل الآخرة لانها التى عرضت لها الاممية لا الواقعة صفة موصوف كاتى فى قوله تعالى اناز بنا
 السماء الدنيا لانها محض دليل التعتب فتأمل (قوله كصحيح حيو) بفتح الحاء المهملة وتسكون القنبة
 والدرجاء المحدث أى وكان القياس قلب الواو بباء كياسا فى الفصل الآتى (قوله مؤيد الدليل) قال شيخنا
 واليه ض كالبيت السابق وهو قوله أدارا بحزوى الخ أى وكون خروى شاذا خلافا للأصل (قوله
 يستقلون الواو مع ضة أوله) أى مع ثقل التفت فلا يرد أن ذلك القدر موجود فى الاسم (قوله أظهر الواو)
 أى مخالفين القياس تنسها إلى الأصل كاسر

فصل (قوله وانفلا) بأن كانا من كقولهم بفصل بينهما فاصل ففتت قوله وانفلا شرطان (قوله ومن
 عروض) أى جائز فى كافي وروى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
 فأنه على مثال ألم بضم الاول والثالث وأصله أو لم بدلت الهمزة الثانية واوا وجوبا بالسكونها ومنه ما قبلها
 فقلبت الواو باه وأدغمت فى الباء القاعدة كذا فى المردادى والتصريح (قوله ومن عروض عربا) المتبادر من
 صنيع الناطم أن الألف للتثنية والمفهوم من كلام الموضع والشارح أنها لا تطلق وقصته أن انسانا لو كان
 عارضا حاد هذه القاعدة وهو كذلك كفى بالراءخ فأنما قلبت باوها الثانية واوا لعل القاعدة المتقدمة فى
 مخصوص بالاسم ثم لا يعلون ابصقة محضه أو الدنيا والاهم فتعجب عارضه ويزعمون أن تصحج خروى شاذ كصحيح حيو وهذا قول لا دليل
 على صحته ومما قلته من بدال الدليل وموافق لآلة اللفظ حتى لا يزعري عن القراء وان السكت أنهم اقلاما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا
 قلته بالياء فانهم يستقلون الواو مع ضة أوله وليس فيه اختلاف إلا أن أهل المحازر أظهر الواو فى القصوى ونوعم قالوا القصبة انتهى وأما
 قول ابن الجاسح بخلاف الصفة كالخروى يعنى ثابتة فى الاسم فقال ابن المصنف هو عيشل من عند مولى معه نقل والقياس أن يقال
 القنبا كايغالب العليا انتهى (فصل) (ان يسكن السابق من واو و ياء واقصا ملوم عروض عربا

فيه (الواو قبل مدحها) أي هذا موضع سادس قلبت فيه الواو يوهو أن تلتقي هي والياء في كلمة أو ما هو في حكم الكلمة كسلي واساني
 منهما ما كن متصل ذاتا وسكونا ويجب حذفا دغاما للياء في الباء مثال ذلك فيما تقدمت به الباء صدمت أصله ماسود وموت ومثاله
 فيما تقدمت به الواو ولي مصدر راط ويط ولب وأصله ماط ووي ويجب التصحيح أن لم يلقا كما تزيتون وكذا أن كانا من كلمتين نحو
 يدهو ياسر ويرى وأعدا وكان السابق ٢٠٦ منهما متهترا نحو موطبل وغير وأعرض الغائب نحو رويته مخففة روية وديوان إذا صله

دوران وويجس أذوا وويل
 من الصبايع وأعرض
 السكون نحو قوى فان
 أصله الكسر ثم سكن
 للتصحيح كما يقال في علم
 في تنبيهه هو جواب
 الابدال المذكور شرط
 آخر لم يبينه عليه هنا وهو
 أن لا يكون في تصغير
 ما يكسر على مفاعل فوضو
 جديول وأسد للعبة
 يجوز في مصغره الإعلال
 نحو جديول وأسد وهو
 القياس والتصحيح نحو
 جديول وأسد وحلا
 للتصغير على التكسير أما
 أسود مصغرة فتقول فيه
 أسد لا غير لأنه لم يجمع
 على أسود (وتدغم على
 غير ما قبله) وذلك
 ثلاثه أضرب ضرب
 أهل ولم يتوقف الشروط
 كقوله بعضهم إن كنتم
 لآلئ يا أيها الذين آمنوا
 وحكي بعضهم طرده
 على نفسه وضرب صحيح
 مع استيفائها خصوصيون
 وهو السكون والذكر وروم
 أيوم وعوى السكك
 عوى ورواء بن حيوة
 وضرب أبدال فيه الباء
 ولوا وأدغمت الواو فيها نحو

الفصل السابق ثم قلبت الواو بياء عملا بالقاعدة المذكورة في قوله إن سكن السابق الخ هذا ما ارتضاه
 وتبعه البعض وقد يقال لأجابه إلى هذا التكسير والباع من أن يقال محل القاعدة المتقدمة في الفصل
 السابق إذ المجمع منها مانع كزوم قلب الواو بياء كما مر (قوله ياء الواو قبلين) لأنها أنزل من الياء (قوله أو ما هو
 في حكم الكلمة كسلي) أي حالة الرفع لأن المتضادين كالشيء الواحد لا سيما إذا كان المضاف إليه ماء المتكلم
 (قوله) ويجب حثثه أي حين إذ قلبت الواو بياء (قوله أصله ماسود وموت) لأنه من ساد يهودا اتفاقا
 ومات عوت على إحدى القتين وزنما على الراجح عند البصريين فيل بكسر العين وقال البغداديون قيل
 بضمها كضيم وصيرف نقل اليفعل بكسر هاء قالوا لأنه لم يجمع كسور العين في الصحيح حتى يحمل عليه
 المعتل ورد بيان المعتل نوع مستقل قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح فيجوز أن يخص هذا البناء بالمثل
 كاختصاص جمع فاعل منه بقله بضم الفاء كفضاؤه وماء كذا في التصريح (قوله ويجب التصحيح) الأولى فاء
 التثنية (قوله نحو روية) أي بالواو مخففة روية أي بالهمزة (قوله نحو قوى) أي بسكون الواو قال المصريح
 وأجاز بعضهم في الأبدال بعد القلب (قوله كما يقال في علم) أي بكسر الهمزة على أي بسكونها (قوله يوهو أن
 لا يكون) أي اجتماع الواو والياء في تصغير ما يكسر على مفاعل أي في مصغره مفرده كالحرك الواو يجمع جمع
 تكسر على مفاعل واحترزنا بقولنا نحرك الواو من نحو عجر لأن الإعلال مصغره واجب وان جمع على
 مفاعل والفرق ضعف الساكن وقوة المحرك تصرح (قوله بالابدال) أي والأدغام مع أن الواو عارضه الذات
 (قوله وحكي بعضهم طرده) أي الأبدال في نحو لاء بياها وأوهيل من هزه هكذا يظهر (قوله نحو ضيون)
 بفتح الضاد المجهدة وسكون الختية وفتح الواو (قوله أوم) أي كثر الشدة تصرح (قوله ورواء) براء فميم
 ممدودة قوله ابن حيوة بفتح الماء المهملة وسكون الختية (قوله ووهو) قال المصريح بضم النون ونشد يد
 الواو والقياس نهي لأن أصله نهوى لأنه فعول من النهى اه قال شيخنا انظر هل هو مصدر وصعبه
 الواحد للباغة أو هو جمع زاد البعض وظاهر عبارة الشارح أنه مصدر أي حيث عبر بصغير الواحد في قوله
 وهو نون والوجه عندى أنه بفتح النون مبالغة الناهي فهو على قول بفتح الفاعل يؤيده أنه يقال على
 القياس نهي عن المنكر أو ربما يعرف كافى القاموس ثم رأيت في كلام رس ما يؤيده (قوله أصل) ضبطه
 الشيخ خالد البناء لاجل هو وأقره غيره وفيه عندى نظر لأنه إنما يصح إذا كان له من هذا المعنى فعل متعد معنى
 للفاعل ولم أجده بمدرج في القاموس وغيره وحيث أنه ينبغي قرأته في المتن ككسر بمعنى تأمل وان لم عليه
 اختلاف حركة ما قبل الراء المقدر وهو عيب من عيوب القافية يسمى سناد التوجيه فأعرف ذلك ثم رأيت
 هذا الضبط محذولا عن خط ابن الخاس تليد الناقض فله الحمد (قوله الفاعل) ينقل هزه بديل التثنية
 الفا (قوله لسكونها) هاء لعلها اشتراط التحرك أي بمعنى اشتراط التحرك للصحة في القول والبيع
 لسكونها (قوله محقق جيل وروم) أي حال كونها محقق الخ اه تصرح وانما جعله حالا لصحة أن
 المراد لفظ جيل ولفظ وروم هما معرفتان بالجيل بفتح الضبع والتوابع بالوقية مع صرف (قوله
 والجيل) بالهاء المهملة (قوله أي في كلمتها) لم يقل أي في كلمتها من غير فاصل مع أن المراد بالانصال
 مجموع الأمرين كما راقصنا راع الخ (قوله في أن عمرو جديول) إنما كان ذلك في حكم المنفصل لجواز
 الوقف بين الكلمتين (قوله وانما سم) هذا لا يؤخذ من المتن (قوله علبط) بضم العين المهملة وفتح اللام

عوى السكك عوى وهو نون المنكر ثم اشار إلى ابدال الالف من اختياره بقوله (من واوا ياء) بغيرك أصل
 به الفاعل بعد فتح متصل أي يجب ابدال الواو والياء الفاعل ووط أحد عشر الأول أن يغير كما في ذلك محتاج في القول والبيع لسكونها
 والثاني أن تكون حركتها أصلية وذلك محتاج في جيل وروم محقق جيل وروم في اشتراط الضلالة وتكون في أموالكم وأنفسكم ولانسا
 الفضل بينكم والثالث أن يفتح ما قبله ما وذلك محتاج في العوض والجيل والصور والراسع أن تكون اللفظة متصلة أي في كلمتها وما ذلك
 محتاج في أن عمرو جديول وانما سم أن يكون اتصالهما أصليا ولو بينت مثل علبط من الغزو والى قلت فيه

فخر ورمي منتهو صواب لا يتقلب الواو والياء أفعالان اتصال التفعي بهما عوض بسبب حذف الألف إذا الأصل غرأوى وزماني لأن فعلها أصله غلاط
والسادس أن يضر ك ما بعده مان كانتا عينين وان لا يليهما الألف ولا ياء مشددة ان كانتا لامين والى هذا أشار به قوله (ان حرك الثاني) أى
التابع (وان سكن كنه) اعلال غير اللام وهى لا يكتب اعلالها بيا كن غير ألف هاو والاشد منها قد اذلت (ولذلك سميت العين في نحو
بيان وطول وغير وخورق واللام في نحو رمايوغز واوفتيان وعصوان وعلوى وقوى وعلت العين في قامرباع وناب وواب لغرك
ما بعدهما واللام في غزودعوى ورمي ولا اذلت بسبب هذا الألف ولا ياء مشددة وكذلك يمشون ٢٠٧ ويمحون وأصله ما يمشون ويمحون
فقلنا العين لغرك كما

وافتتاح ما قبله ما من حقتنا
لما كنين وكذلك تقول
في جمع عصامي به تام
عصرون والاصل
عصرون ففعل به
ما ذكر وعلى هذا
لو نسبت الى الرى والغزو
مثل عنكوت قلت
رميوت وغزوت
والاصل رميوت
وغزوت فقلنا هذا
لما لانه الساكن وسهل
ذلك من اللمس اذ ليس
في الكلام فقلوت وذهب
بعضهم الى تصح هذا
لكن ما هو به واحدا
واغماضوا قبل الألف
والياء المشددة لانهم
لو اعلوا قبل الألف
لاجتمعت الفان ما كانت
فحذف احداهما يحصل
اللمس فخصبوسمبالله
بصيرى ولا يدري الخ
هوام لغرد وحمل مالا
ليس فيه معنى ماله ليس
لانه من ياءه واما خصو
هملوى فلان واوه في
موضع تغل فله الألف
واو والسبع ان لا تكون

وكسر الموحدة الضم (قوله غز ورمي) اصله ما غز و ورمي بيا من وقوله مقصودا أى فيكون
الواو والياء الموجودان مكمسورين ويكون اعلال الكلمتين كاعلال فاض واقدمة صامع ان صاحب
الخال اثنان للتأويل بما ذكر (قوله ان حرك الثاني) أى ان كان هناك تال واللاميات هذا الاشتراط (قوله
اعلال) بالنصب مفعول كف وقوله غير اللام هو العين (قوله اواء الخ) أى اولون فكيدوبه ذكر ذلك لعله
من باب فون التوكيد (قوله وخورق) يفتح الخاء المجعومة قصير فى اراق كما فى التصريح وعبارة القاموس
قصير لانه من الاكبر (قوله رمايوغز وقوى) جميع بين هذين المتان لان الواو فى الاول متقلبة عن ياء على
الثانية المنقلبة عن واو وفى الثانية متقلبة عن ألف فى الثالثة المتقلبة عن ياء (قوله فى قام الخ) الألف فى الفعل الاول
والاسم الثانى منقلبة عن واو وفى الفعل الثانى والاسم الاول عن ياء (قوله ورمي) الفة عن ياء الفات اللتين
قبله والاربع بعده عن واو فالجميع بين الثلاثة لا يصح (قوله ويمحون) أى يفتح الخاء الموهمة لى لغرك قال
عنه عاده نحو الاعلى لغة من تال عاده عاده محيا كازعم البعض لانه برده قول النار حو ويمحون يولون لان
أصله على هذا اللغة ويمحون ياءه فواو نعم وجهه كذا فى بعض النسخ فقل كتابه البعض على هذه ولا على لغرك
قال عاده عاده محيا الآن عاده محيوت على هذه مضمره وتولان أصله عليها ويمحون لا يحرون ولا على لغرك من قال
عاده عاده محيوت وهى الأشهر لغرك عاده محيوت على هذه أصنافهم ان قرئ بالبناء لفعل مع علما فتيان أن فيه
أربع لغات كما فى القاموس وان قد اعترض المخرج بان عاده محيوت لغة وانما الثابت عاده فلا يصح التخييل
ببعضه يفتح الخاء الا ان يقربا بالبناء لفعل (قوله مسمى به) أى مسمى بهم ذكر عاقل والتقييد بذلك لبعض
جمعه بالواو والذنون (قوله وعلى هذا) أى ماذكر فى يمشون ويمحون وعصون (قوله فلت رميوت وغزوت)
أى يفتح الواو والياء ما يكونان تاما (قوله من اللمس) أى ليس العمل بالأصل (قوله اذ ليس فى الكلام
فقلوت) أى يفهم أنه عمل والاصل فقلوت (قوله الى تصح هذا) أى حرف العلة فى المعنى على عنكوت من
الرى والغزو وبقرينة قوله لا يكون ما هو فيه واحد أى لا يكون اللفظ الذى حرف العلة فيه واحدا ولو كان اسم
الاشارة راجعا الى نفس المعنى المذكور لقال لا يكون واحدا بسبب الواحد دون الجمع أى الدال على جماعه
كيمشون ويمحون وعصون فى النقل فناسب فى الجمع التضعيف بالاعلال المذكور (قوله ولا يدري الخ) لوقال
ونقاد رمنه المفرد لكان أولى لاتصافه بانه اجمال لا ليس (قوله ما لا ليس فيه) نحو فتيان وعصوان
(قوله لانه من ياء) أى على طريقه فى أن بعد الساموا والواو انما ساكنة (قوله فلان واو الخ) أى لان ياء النسب
تستوجب قلب الألف واو فلو قلبت الواو انما لغيرها واو افتتاح ما قبله القلب الألف واو الأصل ما بالنسب
ولزم التسلسل ولم يزل فى قلب الى الألف وقلب الى الواو (قوله لغرك) بكسر العين (قوله ان افضل) حال من
المعطوف (قوله كاغيد) هو بالفتح المجعومة الناعم البدن ويقال فى لائى غيد لغرك عاده (قوله حلاله فى الفعل)
قال شيخنا السبكي بقصد اللام وقوله لانه عناه موزع على اهور تشبها بالواو وهكذا (قوله وحمل مصدر
الفعل عليه) أى على الفعل فهو مقبوس على المقتبس (قوله بدليل أمن) أى وأمن تشبها بالواو (قوله حلاله فى الفعل)
بصنعه (قوله لان الوصف منه) أى من نحو خاف (قوله ولم تغل) عطف على سلب (قوله لا يكون عناه) أى

احداهما عناه لفعل الذى الوصف منه على أفضل والثامن أن لا تكون عينا أصله هذا الفعل والى هذين الشرطين الإشارة بقوله (ومع عين
فعل) أى نحو الفيد والحول (وفلا) أى نحو فريد وحول (ذا افضل) أى صاحب وصف على أفضل (كاغيد واو حولا) وانما انتم تصحح العقل فى
هذا الباب جملة على افضل نحو حول واو حولا لانه عناه وحمل مصدر الفعل عليه فى التصحيح واحتج بقوله ذا افضل من نحو خاف فانه فعل بكسر
العين بدليل أمن واعتل لان الوصف منه تاعل تخالف لاهى افضل والتاسع وهو يخص بالواو ان لا تكون عينا لاقتل الدال على وصف
التفاعل أى التشارك فى الفاعلية والمفعولية والى هذا أشار بقوله (وان بين) أى يظهر (تفاعل من الفعل والواو) والى هذا أشار بقوله (أى
اذ كان الفعل واو العين يمتنع تفاعل مع حلاله على تفاعل لا يكون عناه

يعني أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفا التحرهما وانفتاح ما قبلهما كما يكون معينا ما في آخره ياد مفضل الاسماء لانه في الزيادة يستحسنه بها والاصل في الاعلال وهو الفعل وذلك نحو جولان وسيلان وما جاز من هذا النوع عمل لا عدش انما هو داران وما هان وقاسه وهو دوران وموهان وخالف المبرد فزعم ان الاعلال هو انقياس والصحح الاول وهو مذهب سيبويه في تنبيهات الاول في زيادة تاء التانيث غير معتبرة في التصحيح لانها لا تتحرر من صور فعل لانها تلحق بالماضي فلا تثبت بحالها مائة في نحو قاله وباعه واما تصحيح حوكة وخونة فشايد لان اتفاق التانيث في ألف التانيث انما هو ضرورة في نحو صوري وهو ما في مذهب المازني الى انها ما تنضم في الاعلال لانها لا تنضم اليها بالامر وهو مذهب الاخفش الى انها لا تنضم في الاعلال لانها لا تتحرر من صور الفعل لكونها في اللفظ ٢٠٩

مقبس وعند الاخفش شاذ لانقياس عليه فلو بني منها من القول لقل على رأى المازني قولي وعلى رأى الاخفش قالا وقد اضطرر بختيار النظام في هذا المسئلة فاختار في التسهيل مذهب الاخفش وفي بعض كتبه مذهب المازني وهو من الشارح واعلم ان مذهب اليه المازني ومذهب سيبويه التانيث في شيطان آخران أحدهما وذكره في التسهيل وشرح الكافية أن لا تكون العين بدلا من حرف لايل وأحترزه عن قولهم في شجرة شيرة فلم يسألوا لأن الياء تبدل من الجيم قال الشاعر اذا لم يكن فيك نمل ولا جني فابعدك الله من شرهات والآخرة لا تكون في محل حرف لايل وان لم تكن بدلا ولا جنة

نائب فاعل زيد وواجب خبر عين (قوله من هذا النوع) أي نحو جولان وسيلان مما عينه ياء أو و و في آخره ألف وون (قوله داران وما هان) قال شيخنا السيد قبل انهما العجيان فلا يحسن هذا فيما شذ (قوله فزعم ان الاعلال) أي فيما عينه أو أو يلو في آخره ألف وون وقوله وانقياس أي لان ألف والنون لا يتحرران الأمر عن مشابهة الفعل لكونهما في تقدير الانفعال قال الفارسي وبؤ به قولهم في زعفران زعفران فيبقى التصدير لم يحد فصرح (قوله لا تتحرر) أي لا تتحرر عما هي فيه (قوله لانها تلحق بالماضي) الضمير يرجع لتاء التانيث لا بقية اللاحقة فلا مصاد وهي المتحررة يعني ان حسن تاء التانيث يلحق بالماضي فلا يختص بالاسماء فلهذا المذهب الاعلال اذا لم يمتدح آخر الامر المستحق للاعلال وان كانت تاء التانيث المتحركة متحدة بالاسماء فادفع تنظير الاسماطي وأقره شيخنا والبعض بان اللاحقة للماضي هي الساكنة والكلام فيما يخص الاسماء وهي المتحركة (قوله في نحو قاله وباعه) جعي قائل واتباع أصله ما قوله بوجه ككلمة جمع كامل وكذلك حوكة وخونة جمعا حائل واثن (قوله في نحو صوري) يفتح الصاد الموحدة والواو والراء تصرخ (قوله ام مائة) مثله في شرح المرادي وقال الصفا في اسم وادفع خلاصته الصباح والقاموس كذا في التصريح والذي في القاموس صوري كسر على ما ييلاد مزية (قوله عتلة قلا) أي عتلة أو قلا فلهذا الدالة على اثنين (قوله مثلها) أي مثل هذه الكلمة التي هي صوري (قوله لايل) أي لا يجوز زاعلا قياسا (قوله شيرة) يفتح الشين وكسر ما جود قله شيخنا السيد عن شرح الكافية (قوله وان لم تكن بدلا) الوو لعمال (قوله لو كانت في موضعها) الظاهر ان الضمير للمزوء يصح رجوعه الياء أي موضع الياء الذي حدث لها بسبب التانيث وقوله لم تبدل أي لم يبدل أي لم يغير شرط ابدالها القياسي (قوله انتفاء علمتها) أي لانقضاء علمتها أي لثلاثتي اعلاها لو اعلنت اذ لو بدلت انزال القلب لامتناع قوال الاعلالين واذا زال القلب لم يكن لايادها الغائب فثوى اعلاها الى عدمه وما أدى وجوده الى عدمه كان باطلا من أصله وفي نسخة باقية علمتها بالوحدة فالقاف أي ليدل على اعتلاها بالقلب المكاني (قوله النقل) أي القلب المكاني (قوله والصد) بالاصاد الموحدة له معان منها التكبر وميل النقي وادع صيب الابل (قوله والجيد) بالجي ووصف منه ان ذكر اجد ولا يتجدد او جديدة والجمع حود قاله في القاموس (قوله والجيد) بصاحبه ملة وتكون الجيد شاذ التانيث على مذهب الاخفش أن ألف التانيث لا تنضم في الاعلال لاهل مذهب المازني انها تنضم (قوله روح وغيب) الاول براهم صاحب ملة والثاني بعين فجمعهم موحدة وقوله جمع رائج وغائب أي أو جمع غائب ومراده هنا في ما بعده الجمع القوي (قوله وعفوة) صريح كلامه أنه يفتح القاموس عليه فهل العنا ملة مفتوحة ككلمة أو مكسورة فترد فخره والذي في القاموس عفوة يفتح العين الموحدة وسكون الفاء وقوله جمع عفو بثلاث السين وسكون الفاء في

٢٧ - (صان) - رابع - بذلك عن نحو أنس يعني بشن فان ما بعد حركت واقتنع ما قبلها لم تبدل لانها في موضع الموحدة والموحدة كانت في موضعها لم تبدل فعملت بالاصاد معاملة ما قبلها كما قال في شرح الكافية قال ويجوز ان يكون تصحيح ياء ايس انتفاء علمتها فانها كانت قبل الموحدة ثم آخرت فلو بدلت لاجتمع فيها تغييران تغير النقل وتغير الابدال هذا كلامه وذكر بعضهم أن ايس اغلالم يدل لعدم اتصال اللفظة به لان الياء قاله كلمة فهي في التقدّم والمقدّم قاله في التانيث وهي في هذا استغنى عن هذا الشرط بما سبق من اشتراط أصالة اتصال اللفظة به اربع ذكر ابن بابشاذ هذا الاعلال شرطا آخر وهو ان لا يكون التصحيح تنبيه على الأصل المرتوض وأحترز بذلك عن القدر والصد والجيد وروط ولما عني وحسب والجيد يقال جارس جدي اذا كان يجتمع عن ظله لنشاطه والحوكة كالحوكة وهذا غير محتاج اليه لان هذا لما شتمع استغيا به البشر وط ومثل ذلك في الشذوذ ونحوهم روح وغيب جمع رائج وغائب وهو جمع عفو وهو

الحش وهيهن وأو وجميع أوه وهاديه من الزحال وثر وجميع ثرو وهي ميلعة الكلب انتهى (وقبل بالقلب مما النون إذا كان مسكنا) أي تبدل النون الساكنة قبل الباء مما زاد في النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العمر لا اختلاف في جميع ما مع تنافر النون وغبتها لشدة الباء وأما انخسفت الأيم بذلك لأنها من مخارج الباء ومثل النون في الفتح ولا فرق في ذلك بين المنفصلة والمتصلة وقد جمعهما في قوله (كن متساندا) أي من قطع ثالثة عن بالث وأطرحة ألف أسد بدل من فون التروكيد المنفصلة في تنبيهات الأول في كثير ما يغيرون عن إبدال النون مما قبلها كالفعل الناطم الأول أن يغير بالإبدال ما عرفت أول الباب الثاني قد تبدل النون مما ساكنة وقد تحركت دون ما عرفت ذلك شاذ فالساكنة كقرطهم في حنظل وحنظل في حنظل والمحركة كقوله في سنان شام ومنه قوله باهال ذات المنطق التمام * وكفل الخنثب التمام وجامع كس ثلاث في قولهم أسود كان ٢١٠ وأصله قائم الثالث إبدال الميم البصانم الواو فيم إذا أصله فوه بدليل اقروا فخذوا فوالله

تخفقا ثم أبدال الميم من الواو فان أضيف ورجع به إلى الأصل فقبل فوك ورجع إلى الإبدال نحو تخلفوا ثم الصائم **فصل في** (ساكن) صاع نقل الصرك من ذي لبنات عين فعل (كأن) أي إذا كان عين الفعل وأو أو باه قبلها ساكن صحيح وجب نقل حركة العين إليه لاستقلالها على حرف العلة فهو يقوم وبين الأصل يقوم بين يمين الواو وكسرا لباء نقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما وهو قائم يقوم وباه بين فسكت الواو والياء ثم أعلم أنه إذا نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها فتارة تكون العين بحجاسة الحركة المتعولة وفارة تكون غير بحجاسة فان كانت بحجاسة لم يبق في قولهم أسود كان ٢١٠ وأصله قائم الثالث إبدال الميم البصانم الواو فيم إذا أصله فوه بدليل اقروا فخذوا فوالله

تخفقا ثم أبدال الميم من الواو فان أضيف ورجع به إلى الأصل فقبل فوك ورجع إلى الإبدال نحو تخلفوا ثم الصائم **فصل في** (ساكن) صاع نقل الصرك من ذي لبنات عين فعل (كأن) أي إذا كان عين الفعل وأو أو باه قبلها ساكن صحيح وجب نقل حركة العين إليه لاستقلالها على حرف العلة فهو يقوم وبين الأصل يقوم بين يمين الواو وكسرا لباء نقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما وهو قائم يقوم وباه بين فسكت الواو والياء ثم أعلم أنه إذا نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها فتارة تكون العين بحجاسة الحركة المتعولة وفارة تكون غير بحجاسة فان كانت بحجاسة لم يبق في قولهم أسود كان ٢١٠ وأصله قائم الثالث إبدال الميم البصانم الواو فيم إذا أصله فوه بدليل اقروا فخذوا فوالله

تخفقا ثم أبدال الميم من الواو فان أضيف ورجع به إلى الأصل فقبل فوك ورجع إلى الإبدال نحو تخلفوا ثم الصائم **فصل في** (ساكن) صاع نقل الصرك من ذي لبنات عين فعل (كأن) أي إذا كان عين الفعل وأو أو باه قبلها ساكن صحيح وجب نقل حركة العين إليه لاستقلالها على حرف العلة فهو يقوم وبين الأصل يقوم بين يمين الواو وكسرا لباء نقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما وهو قائم يقوم وباه بين فسكت الواو والياء ثم أعلم أنه إذا نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها فتارة تكون العين بحجاسة الحركة المتعولة وفارة تكون غير بحجاسة فان كانت بحجاسة لم يبق في قولهم أسود كان ٢١٠ وأصله قائم الثالث إبدال الميم البصانم الواو فيم إذا أصله فوه بدليل اقروا فخذوا فوالله

على نظري من الأسماء في الوزن والذلا على المزج وهو أفضل التفضيل **• الثالث أن لا يكون من المضاعف اللام نحو أبيض وأسود وانما هم**
يعلموا هذا النوع للثلاثين مثال ذلك أن أبيض لأجل الاعلال المذكور لقل في بابض وكان يعن أنه فاعل من المضاعف وهي تعومة
 البشارة الرابع أن لا يكون من الممثل اللام نحو أهوى فلا يدخله النقل الثلاثي والاعلان والى هذه الشروط الثلاثة أشار بقوله (ما لم يكن
 فعل فحسب ولاه كأيض وأهوى بلام علة) وزاد في التسهيل شرطا آخر وهو أن لا يكون موافقا لفعل الذي يعنى فعل نحو يعور ويصعد
 مضارعور ويصعد وكذا ما تصرف منه نحو أعور والفتوك أنه استغنى عن ذكره هنا في كره في الفصل السابق في قوله ومع عين فعل وقوله
 ذأفعل فان العلة واحدة (ومثل فعل في ذال الاعلال اسم ضاهي مضارع وفيه يوم) ٢١١ أي الاسم الضاهي للمضارع وهو الموافق له

في عسدد الحروف
 والحركات شاركا الفعل
 في وجوب الاعلال بالنقل
 المذكور بشرط أن
 يكون فيه يوم يتماز به
 عن الفعل فالدرج في
 ذلك نوعان أحدهما
 ماوافق المضارع وزنه
 دون زيادته كقام فله
 موافق للفعل في وزنه
 فقط ونموز يادته تنفي على
 أنه ليس من قبيل الانفعال
 وهي الهم فاعل وكذلك
 نحو مقسم ومبين وأما
 حدين ومزم فقد تقدم
 أن وزنها مثل لافعل
 والواجب الاعلال ولا
 فصيل لفعله في الكلام
 ولو بنيت من البيع مفعلة
 بالفتح قلت مباعه أو
 مفعلة بالكسر قلت
 مبيعة أو مفعلة بالضم
 فبني مذهب سيويه
 تقول مبيعة أو مباعه
 مذهب الانقش تقول
 ميوعة وتسبق ذكر
 مذهبهما والآخر موافق
 المضارع في زيادته دون
 وزنه كما تبين من القول

سئل الما هنا لافعل الحركه والباء التصوير (قوله في الوزن) لا يخفى أن الموازن لافعل التفضيل انما هو
 ماأفعله لاأفعل به لكنه على ماأفعله قال الفارسي وسكن أبيض عن الكسائي جواز النقل في النصب
 نحو أقوبه فتقول أقوبه وهو ضعيف اه (قوله وهو أفضل التفضيل) انما لم يعل أفضل التفضيل لكونه
 اسما أشبه المضارع في الوزن والزيادة وسأيت انما كان كذلك يصح (قوله نحو أبيض وأسود) تشديد
 الضاد والذال (قوله ولأجل الاعلال المذكور) بان نقلت حركة الباء الى الياء ثم قلبت الفارسي كافي الأصل
 وانفتاح ما قبله الآن وحذفت حمزة الوصل للاستغناء عنها وكذلك لتيسر أسود بياض من الصدصيرج (قوله
 باض) بتشديد الباء (قوله فاعل) بفتح العين (قوله بلام علة) أي حكم به صرف علة قال ابن غزالي انما
 قال بلام علة لا يظن خصوص أفضل فخرج استهوى ونحوه (قوله موافقا) أي في المعنى بان يدل على خلقه
 أولون وقوله يعنى أفضل بتشديد اللام وقوله يعور ويصعد مثيل لموافق (قوله وكذا ما تصرف منه) أي من
 الموافق المذكور (قوله يذكره) أي ضمنا لا محال وهو كالباء في قوله لكان أومض (قوله فان العلة) أي علة
 التصريح هنا وهناك واحدة وهي الحمل على أفضل بتشديد اللام (قوله ضاهي مضارعا) انما اشترط في اعلال
 الاسم مشابهة لمضارع من وجهه لان الفعل هو الأصل في الاعلال فلا يحمل عليه فيه الا اذا أنه من وجه
 واشترط تحالفه له من وجهه لدفع التشابه بها الخاص على تقدير اعلال الاسم مع التشابه من كل وجه (قوله
 وفيه رسم) أي علامته تميزها عن المضارع (قوله فانه موافق للفعل في وزنه فقط) لان أصله مقوم بفتح الهم
 والواو وسكون القاف كيم فتعاقبوا (قوله وجب الاعلال) أي النقل ثم القلب (قوله ولو بنيت من
 البيع مفعلة الخ) انما أملت مفعلة بأوجهه الثلاثة لتشابهها المضارع في الوزن دون الزيادة لان تاء التانيث
 في تقدير الانفعال فلا تنزع الوزن ولتدفع قوم مخالفتها في الوزن أيضا بسبب التشابه انشراح على اعلاها
 (قوله فعلى مذهب سيويه) أي من ابدال الضمة في مثل ذلك كسر قوله وعلى مذهب الانقش أي من
 اقرار الضمة وقلب الياء واوا (قوله وتسبق ذكر مذهبها) أي في شرح قول المصنف وكسر الضمير في جمع
 الخ (قوله بكسر التاء) أي الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام بطلق على مذهب الاديمو ونحوه وقصره
 (قوله بكسر تين الخ) راجع لكل من الكلمتين وقوله بعدهما بأسماء كنه أي أصلية في تبسيم ومقتلعة عن
 الواو في نقل فاعل تبسيع بالنقل فقط واعلاله بنقل والنقل والقلب (قوله على مثال ترتب) بقوتبين
 مضمومتين وتفتح الثانية بينهما أو آخره موحدة التي التيمم التانيث (قوله وهو) أي كونه على وزن خاص
 بالاسم أي بيان ذلك (قوله بكسر التاء) أي واليمين وهذا راجع اليما على مثال تحلي وقوله وضعهما أي مع ضم
 اليمين وهذا راجع اليما على مثال ترتب (قوله لا يكون في الفعل) أي فلا يتوهم كون موافقة فعلا (قوله نحو
 أبيض وأسود) هما وصفان على وزن آخر فهذان أشبه أهل في الوزن والزيادة (قوله وما نحويز بدال) جواب
 عما قاله نحويز بدال شبه المضارع وزنا وزاد فاعل وأصل وحاصل الجواب ان عليه بعد اعلاله لان
 اعلاله حين قبلته (قوله نحو خيط) بكسر الهم فانه مبين للمضارع في كسره وأوله يكون أو له ميم زائده (قوله

أو البيع اسم على مثال تحلي بكسر التاء حمزة بعد اللام فانك تقول تقبل وتبيع بكسر تين بعدهما بأسماء كنه اذا بنيت من البيع اسم على
 مثال ترتب قلت على مذهب سيويه تبسيع بضم فكسر وعلى مذهب الانقش تبسيع فالاسم الذي امتاز به هذا النوع عن النقل هو كونه
 على وزن خاص بالاسم وهو أن تعلا بكسر التاء وضعهما لا يكون في الفعل ولذلك فعل اماماشاه المضارع في وزنه زيادته أو بانيه فيهما معا
 فانه يجب تصحيحه فالأول نحو أبيض وأسود لانه لأجل لتوهم كونه فعلا وما نحويز بدال فيقول ان العلم بعد أن أعل ذان فعلا والثاني
 كخط هذا وانما الظاهر قال النظام وابنه حتى نحو خيط أن يدل لان زيادته خاصة بالأسماء وهو مشبه لتعلم أي بكسر حرف المضارعة في لغة
 قوم لكنه جعل على خيط تشبهه بلفظا ومعنى انتهى وقد يقال

لوضع ما قاله أن لا بد من مثال فاعلم أنه لا يكون مشعر التعجب في زنه وزيادته ثم توسل أن الاعلال كان لازما لما ذكره بل لم يلزم الجمع بل من تكسر حرف المضارعة فقط وقد أشار إلى هذا الثاني بقوله (ومفعول صحيح كالمفعول) يعني أنه مع الالما كان معانا الفعل أي غير مشبهة في وزن ولا زيادة استحق التعجب كسواله ومكال وجعل عليه في التعجب مفعول مشابه له في المعنى كقول ومقول ومخطوط ومخطوط والظاهر ما قدمته من أن علة التعجب نحو مخطوط مبادئة الفعل في وزنه وزيادته لأنه مقصور من مخطوط فهو هو لأنه محمول عليه وعلى هذا كثير من أهل التصريف (وأنف الاعمال واستعمال ٢١٢) أزيل لهذا الاعلال والثالث (معرض) أي إذا كان المصدر على افعال أو استعمال مما أعلت

عنه حمل على فعله في الاعلال فتقبل حركة عينه إلى فائه ثم تقلب ألفا لغنائس النخبة فقلت أنفان فتخفف أحدهما لا لتفعا الساكنين ثم قوض عنها تاء التانيث وذلك نحو إقامة واستقامة أصلهما اقوام واستقام فقلت قصبة الواو إلى الثاني ثم قلبت الواو ألفا لتكر كافي الأصل وافتتاح ما قبلها فالتقى ألفان الأولى بدل العين والثانية ألف افعال واستعمال فوجب حذف أحدهما واختلف الضميرون أنهم ما حذفوه فذهب الخليل وسيدويه إلى أن المحذوفة ألف افعال واستعمال لأنها الزائدة ولقر بها من الطرف ولأن الاستئصال بها حصل وإلى هذا ذهب الناطم ولذلك قال وأنف الاعمال واستعمال أزيل وذهب الاخفش والفرهاني أن المحذوفة بدل عين الكلمة والأول أظهر ولما حذف ألف عوض عنها تاء التانيث فقبيل إقامة واستقامة وأشار

هذا أي كون تعجب نحو مخطوط لمبادئة المضارع وزيادته بدون التفتات إلى من يكسر حرف المضارعة لقننه (قوله) لكنه حمل على مخطوط لم يتركه والإصالة التعجب دون الاعلال والضمير في لكنه حمل أن أرجع إلى نحو مخطوط كان قوله على مخطوط على تقدير مضاف أي على نحو مخطوط وأن أرجع إلى مخطوط فلا أفراد بالمثل القياس وأما ما في التصريح وأقره شعثناو البعض من أن المراد به أن مخطوط مقصور من مخطوط في غاية البعد من العادة (قوله لفظا) أي لعدم الفرق بين لفظهما إلا بالالف ومعنى أي لاتحاد معناه (قوله) لوضع ما قاله الخ) أحسب بأن محمته في مخطوط لم يعارضها شذوذ في الفعل بخلافه في مثال فاعلم لأن كسر العين في تعجب شاذ كذا ذكره زكريا وأقره شعثناو البعض وفيه أنه اغنيان يقع في خصوص تعجب دون غيره من الاعمال المضارعة المكسورة العين قياسا كجلس وقصر وتفرع موازنة فاعلم لهما على لقننه من يكسر حرف المضارعة بدون شذوذ كسر العين (قوله مشبه التعجب) أي يكسر التانيث لغة قوم (قوله لم يلزم الجمع) أي جميع العرب تصرع (قوله إلى هذا الثاني) أي المباني للمضارع وزيادته كخطوط (قوله لأنه مقصور الخ) لعل احتياجه إلى تعليل المبينة بذلك دفع دعوى موازنة مخطوط لتعلم في لغة من يكسر حرف المضارعة (قوله) لأنه محمول عليه (عطف على مبينة) (قوله معرض) حال من التاء وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (قوله) مما أعلت عينه خبر بيان لكان أو حال من افعال واستعمال أي كائن مما أعلت عينه أي بما عينه حرف علة وأعل في فعله (قوله لتكر كافي الأصل الخ) حال الانقلاب هنا بهذا وعلة قوله بعبارة الفصحى إشارة إلى صحة التعليلين وأن كان الثاني أقوى وأورد على كلامه أن شرط قلب الواو ألفا إذا كانت عينه أن لا يقع بعدها ساكن كالميم وأحسب بأن محل ذلك في غير الأفعال والاستعمال لأن الاعلال فيه الحمل على الفعل والاشتراط المذكور اغنيان في استحقاق الحكمة لذاته هذا الاعلال وعكس دفعه أيضا بان هذا الساكن لما كان يحذف بعد الاعلال بناء على مذهب الخليل وسيدويه واختاره الناطم كان وجوده كافيا لعدم (قوله ولأن الاستئصال) نظر فيه الفرش يراه لا يمكن أن الجمع بين الألفين حتى يحصل الاستئصال وبقية الاسقاطي بأن الجمع بين الألفين يمكن بل واقع كما هو صريح كلام القراء والآخرين أي عند المدد رابع حركات (قوله بدل عين الكلمة) يؤيد هذا المذهب تعويض التاء عنها لأن المعروف في التاء أنها لا تنفص الألفين الأصول كافي عدة وشبهه وسنة (قوله بالمثل) الباء لا لاسمة متعلقة بعرض (قوله أراه) أصله أراى نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها ثم حذففت الحذرة ونظرت الياء مائر أنف زائدة فقبلت همزة ولم يثبت بناء التاء بعض لا يقال المتحرك فيه همزة لا حرف علة لأننا نزل قد تقدم أن الناطم عدها من حروف العلة اه زكريا وأقره غيره لكن ظاهر قوله ثم حذففت الهمزة أنها حذففت ابتداء بدون قلبها ألفا لتكر كافي الأصل وافتتاح ما قبلها الآن وهو خلاف صورة المسئلة فلعل المراد حذففت بدل قلبها التاء على أن المحذوف بدل عين الكلمة (قوله ويكثر ذلك مع الإضافة) أي أسدها مسد التاء أنفاد المصريح (قوله أعول أعول) هو بالعين المهملة يطلق بمعنى رفع صوته بالكلام ومعنى كثر عياله (قوله وأغيت السماع) بالعين المهملة أي صارت ذا غيم أي محاب وقوله وسخوذ أي غلب (قوله واستئصال الصبي) أي بالعين المهملة أي شرب الغلب بفتح العين المهملة وسكون التعبية وهو الالين الذي رضه المرأة

عنه حمل على فعله في الاعلال فتقبل حركة عينه إلى فائه ثم تقلب ألفا لغنائس النخبة فقلت أنفان فتخفف أحدهما لا لتفعا الساكنين ثم قوض عنها تاء التانيث وذلك نحو إقامة واستقامة أصلهما اقوام واستقام فقلت قصبة الواو إلى الثاني ثم قلبت الواو ألفا لتكر كافي الأصل وافتتاح ما قبلها فالتقى ألفان الأولى بدل العين والثانية ألف افعال واستعمال فوجب حذف أحدهما واختلف الضميرون أنهم ما حذفوه فذهب الخليل وسيدويه إلى أن المحذوفة ألف افعال واستعمال لأنها الزائدة ولقر بها من الطرف ولأن الاستئصال بها حصل وإلى هذا ذهب الناطم ولذلك قال وأنف الاعمال واستعمال أزيل وذهب الاخفش والفرهاني أن المحذوفة بدل عين الكلمة والأول أظهر ولما حذف ألف عوض عنها تاء التانيث فقبيل إقامة واستقامة وأشار

بقوله (وحذفها بالنقل) أي بالسماع (ر بما عرض) إلى أن هذه التاء التي جعلت عرضا قد تخفف فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه من ذلك قول بعضهم أراد أراه وأجابها إباحا حكما لا أخفش قاله الشارح ويكثر ذلك مع الإضافة كقوله تعالى وإقام الصلاة قيل وحسن حذف التاء في الآفة مقارنة لقوله سيدنا تالاز كانه فتنبه قد ورد تعجب افعال واستعمال وفرعها في ألفاظ منها أعول أعول أو الأغيت السماع اغنيان ما وسخوذ استقاموا واستغفل الصبي استغيا لا وهذا عند النحاة شاذ يخفف ولا يقاس عليه ونذهب إلى أن ذلك لغتقديم قاس عليها وحكى الجوهرى عنه أنه حكى عن العرب

تنبیه که قالوا مشبب فی الخطأ بغيره والاصل مشوب ولکنهم لما قالوا فی الفعل شیب جلا علیه اسم المفعول ونجا فالوا مشبب بناء على شیب
قالوا هو ببناء على هوب الافرقة من يقول يوجع المتاع والاصل مهيب (وصحح المفعول من) كل فعل واوى اللام مفتوح العين كافي
(نحو عدا) ودعا فانك تقول في المفعول منهم ممد وممدعو جلا على فعل الفاعل هذا هو المختار ويجوز الاعلال مرحوحا كما اشار اليه بقوله
(واعلل ان لم تنصر) اى لم تصد (الاجودا) فتقول ممدى وممدى ويرى بالوجهين قوله انا الليث ممدى عليه وعاديا انشدنا لما في معدوا
بالفتح وانشد غيرهما الاعلال فاختلف في علل الاعلال فقيل جلا على فعل المفعول وهو قول الفرغون تبعه المصنف واعترض بوجود القلب
في المصدر نحو صناعيا والمصدر ليس ٢١٤ مبنيا على فعل المفعول وقيل اعل تشييب باب ادل وجران الواو الاولى سا كنه زائدة

السماء او غيره بم اى اللجن هذا ما ظهر في تقرير البيت فتأمل (قوله قالوا مشبب) اى بقلب ضمته كسرة
واو الياء بعد صير ورثه مشوبا فخرج مشوب بقلب ضمة واو الياء منه وحذف احدى الواو من الساكتين
على اختلاف (قوله والاصل) اى القياس مشوب لاشبب لانه واوى العين وليس مراده الاصل التصرفي
اذهو مشوب واوى ين (قوله قالوا مهوب) اى بابقاء الضمة بعد نقلها من الياء وحذف الياء بناء على مذهب
الانحسار ان المحذوف العين بابقاء الضمة بعد نقلها من الياء وقلب الياء واوا بناء على مذهب سيبويه ان
المحذوف واو مفعول فعمل ما في كلام الحواشي من التصور (قوله والاصل) اى القياس مهوب لانه ما في العين
وليس مراده الاصل التصرفي اذهو مهوب ياء فواو (قوله وصحح المفعول) اى اسم المفعول (قوله جلا
على فعل الفاعل) وهو عدا فانه صحح بمعنى انه لم يسل بقلب واو الياء وان قلبت الفاء ذكر يا (قوله ويجوز الاعلال
مرحوحا الخ) كلام المصنف والشارح يفيد عدم شذوذا الاعلال وصرح ابن شامبب شذوذه (قوله واعلل ان
لم ينقل حركة الهزنة الى اللام وحذف الهزنة) (قوله جلا على فعل المفعول) وهو عدى ودعى (قوله والمصدر
ليس الخ) يجب ان يجوز تعدد المل فيجوز ان تكون الهمزة في المصدر شبا آخر وان المصدر يصلح للفعل
والمفعول فاعل مصدر المفعول وجعل عليه مصدر الفاعل طرد الباب المصدر يس (قوله ليس مبنيا) اى
محمولا (قوله لان الواو الاولى) اى من معدو وممدعو (قوله كما هو البيت الضمة) اى وايس في الاسماء
الغريبة المبر بغير كات ما آخره واوقلها ضمة لنقل ذلك وقوله فقلب ياء اى والضمة التي قبلها كسرة
يشير اليها ذلك كله قوله على حذف الخ وعدم ذكر المصنف هذا في اسباب قلب الواو ياء لانضاض الاعتراض به
على الشارح وان اعترضوا به يمكن تقديم قلب الضمة كسرة على قلب الواو ياء فيكون من الاسباب التي
ذكرها المصنف فتأمل (قوله على حذف ما في ادل وجر) اى على طريقته من قلب الضمة التي قبل الواو
كسرة دون بقية اعمال ادل وجر وكانهم لم يستقلوا الضمة والكسرة على الياء فحذفوا الياء لالتقاء
الساكتين كما فعلوا في ادل وجر نظرا الى كون الواو تلت في الواقع ساكتا تخففت (قوله فانه يجب فيه) اى في
اسم مفعوله الاعلال سواء كانت هيئة مفتوحة او مكسورة وسواء كانت واوا او غيرها (قوله وقدم سبق الكلام
على هذا) اى في عموم قوله ان يسكن السابق من واو ويا الخ (قوله وبكونه) اى الفعل الواوى اللام اذ الكلام
فيه (قوله فان الاعلال فيه) اى في اسم مفعوله (قوله وقرأ بعضهم مضروبة اى شذوذا (قوله ما ذكره
المصنف) اى في غير هذا الكتاب كالنسيم (قوله فان كان فعل الخ) مقابل قوله فاما الاول نحو مرضى الخ ولو قال
واما الثاني نحو قرى فتعين اعلاله لكان اخصر واحسن في المقابلة وقد علم من كلام المصنف والشارح ان
الفعل الذي لامه واو ثلاثة اقسام ما يختار تصحيح اسم مفعوله وهو ما ذكره الناظم بقوله وصحح المفعول الخ وما
يختار اعلال اسم مفعوله وهو مكسور العين غير واو بها كرضى وما تتبع اعلال اسم مفعوله وهو مكسور العين
واو بها كقرى (قوله ثم قلبت المتوسطة ياء) ولا يضر عرضها لان اشتراط الاصل ان تاء ساكونا انما هو في

حقيقة بالادغام فل بعد
بها حازا فصارت الواو
التي هي لام الكلمة كاتبا
وليت الضمة فقلب ياء
على حذف قلبها في ادل
واحو والاحترز في واوى
اللام من يائها فانه يجب
فيه الاعلال نحو مرضى
وقلى فانك تقول في المفعول
منه مرضى مفعلى والاصل
مرضى ومعدوى قلبت
الواو ياء لاجتماعها مع
الياء وسبق احداهما
بالسكون وادغمت في لام
الكلمة وكسر المضموم
لتصح الياء وقدم سبق
الكلام على هذا ويكره
مفتوح العين من مكسورها
وهو على فسخ ما ليس
هسته واو او ما عينه واو
فلما الاول نحو مرضى فان
الاعلال فيه اولى من
التصحيح لان فعله قد قلبت
فيه الواو ياء في حالتيه
الفعل وفي حالتيه ياء
فمفعول فكان اجراء اسم
المفعول على الفعل في
الاعلال اولى من مخالفتها
له وهذا حال الاعلال في

القرآن دون التصحيح فقال تعالى ار جئني الى ربك راضية مرضية ولم يقل مرضوة
السابق
فهم كونه من الرضوان وقرأ بعضهم مرضوة وهو قلب لانه ما ذكره المصنف اعني ترجيح الاعلال على التصحيح في نحو مرضى وذكر غيره ان
التصحيح في ذلك هو القياس وان الاعلال فيه شاذ فان كان فعل بكسر العين واو بالخو قوى فعين الاعلال وجه واحد افتقر الى معقوى والاصل
معقوى فاستلزم اجتماع ثلاث واو في الطرف مع الضمة فقلبت الاخيرة ياء ثم قلبت المتوسطة ياء لانه قد جاء معقوى واو وسبقها حذافا
بالسكون ثم قلبت الضمة كسرة لاجل الياء وادغمت الياء في الياء فعمل معقوى

تنبه يا مريض ومقوى سابع مرض تنقلب فيه الواو باء كذاك ذا وجهين حال الفعل من ذي الواو لام جمع أو فرد بن هدا
 موضع ثامن تنقلب فيه الواو ياءى إذا كان الفعل على لامة أو لم يحل من أن يكون جمعا ومقدرا بان كان جمعا جازمه الاعلال والتصحيح الا
 أن الغالب الاعلال نحو عصا وصى وقفا وفي ودل ودلى والاصل عمرو وقفو ودلو وقابلت الواو الاخرى باء جلا على باب ادلو اعطيت
 الواو التي قبلها اما استقرار ثلثها من ابدال وادغام وقدر والتصحيح انقلب قالوا الواو اخرو نحو جمعا وهو الهاء ونحو بايجم جمعا وهو هاء
 السحاب الذي هراق ماؤه هو جمع له وهو والفسر وان كان مقدرا جازمه الوجهان الا أن الغالب التصحيح نحو وعثرا وعثرا وكبر وال
 ير بدون علو في الارض ولا سادا وقيل في الغالب لا يدمج ما لا يدمج واو دجاء الاعلال في قولهم عثا الشيخ عثاوه عسا عسا أى ولي وكبر وقسا
 قابله مقسبا وانما كان الاعلال في الجمع أرجح والتصحيح في المفرد أرجح لنقل الجمع وخفة المفرد ٢١٥ تنبيهان الاول في كلامه
 ثلاثة امور أحدها أن

نظاهرة التسوية بين فعول
 المفرد وفعول الجمع في
 الوجهين وليس كذاك
 كما عرفت ثانيا ظاهره
 أيضا التسوية بين الاعلال
 والتصحيح في الكثرة وليس
 كذاك كما عرفت وقدر
 هذين الامرين في
 الكانسة بقوله ورج
 الاعلال في الجمع وفي
 مفرد التصحيح أولى ما في
 ثالثه أطلق جواز التصحيح
 في فعول من الواو اللام
 وهو مشروط بان لا يكون
 من باب قوى نسو في
 من القوة فعول وجه
 أن يفعل به ما فعل بجمع
 من القوة وقد تقدم
 فكان التصحيح السالم من
 هذه الامور المناسب
 لفرضه أن يقول كذا
 الفعل مذهب مقدرا وان
 يعن جمعا فهو بالعكس
 يعن والضمير في منه
 يرجع نحو عدا في البيت
 قبله والثاني ظاهر كلامه

السابق من الواو والياء كاسر والسابق هنا على تنقله شيئا السيد عن الفوشري (قوله باب مرضى ومقوى)
 لم يقل ومقوى لقلة قاب وواو ياء كاسر (قوله ذا وجهين) حال من الفعل بضم الفاء والعين مؤكدة لما استفاد
 من التنبه وقوله لام جمع حال من الواو (قوله أى إذا كان الفعل) لا يخفى أنه ينبغي إسقاط أى (قوله جلا
 على باب ادلو) وجهه ما سلفه الشارح قرى بيا في قوله وقيل أهل أى اسم فعل نحو عدا تشبها باب ادلو وأجر
 الخ (قوله ما استقر ثلثها) أى في قولنا انصفنا من سكن السابق الخ وقوله من ابدال وادغام أى وكسر ما قبل
 الياء (قوله ابو واخو) جعين لا بواو أحكامها من الاعرابي تصرع (قوله ونحو) بالهاء المهملة حكى ميموه
 أن كيطبر ون في نحو كثيرة تصرع (قوله هراق ماؤه) كذا في النسخ والذي في القاموس وغيره أن هراق
 متعد فاعصاب نصب ماؤه أو سنا فاعل لا يجوز (قوله جمال هو) يفتح الموحدة وسكون المهملة تصرع (قوله
 أى ولي وكبر) راجع لكل الفعلين واللفظ للتفسير هذا ما تنفيه كتب القصة (قوله التسوية بين فعول المفرد
 وفعول الجمع في الوجهين) لا يخفى أن التسوية بينهما في الوجهين صادقة تساوي الوجهين في كل منهما ويكون
 التصحيح أولى في كل ويكون الاعلال أولى في كل وحينئذ لا يفي هذا الامر الاول عن الامر الثاني المذ كرر
 بقول الشارح ثانيا ظاهرا أيضا التسوية بين الاعلال والتصحيح في الكثرة أى اعلال الجمع والمفرد وتقصصهما
 نعم الامر الثاني يفي عن الاول لاستلزام الثاني للاول لكن ليس من عادتهم الاعتراض بأخذه الثاني عن الاول
 كما هو مشهور فقل ما في كلام شيخنا البعض نعم بردي الشارح أن لا نسلم الامر الثاني لان قول المصنف كذاك
 ناف لا ستواء التصحيح والاعلال مقتضى رجحان التصحيح في الجمع والمفرد رجوع اسم الإشارة الى المفعل من
 نحو عدا المتقدم في قوله وهو صحيح المفعل الخ فكأن ينبغي للشارح أن يقول في كلامه أمران أحدهما أن ظاهره
 التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع في رجحان التصحيح على الاعلال وليس كذاك كما عرفت ثانيا أطلق
 جواز التصحيح الخ (قوله المناسب لفرضه) قد بين ما ذكره من البيت لا يشعل الفعل من باب مرضى لا راجعه
 الضمير في منه فهو عدا (قوله جمع نائم) أصله نائم لأنه من النوم فابلت الواو وهز على القاعدة وكذا صائم
 وجائع (قوله ومعرض) بضم الميم ورفع العين المهملة والراء المشددة وبالصاد المهملة وهو الحميم الملقى في العرصة
 المغاف ويروى بغيره الوجه كافي المني وتثني كثرى كافي القاموس والمرجل جمع مرجل وهو القدر
 من الخس (قوله ويحيب ان اعلمت اللام) هنا محض زقوله صحيح اللام (قوله او فصلت من العين) محض زانئصال
 اللام بالعين المفهوم من التثنية بخون في نوم (قوله كثرى وغوى) بالهماء أو لمعاوضه وتشد ثانيا ما
 والاصل شوى وغوى قلت باؤه ما ألفا فخر كما وانتفاع ما قبلها تم حذف الألف لانتفاء الساكنين (قوله
 جيم شاو وغار) اسمي فاعل شوى يشوى كى ميمى وغوى يغوى كى ميمى غيا وغوى يغوى كى ميمى
 غوايه بالفتح كافي القاموس والاول أنضم كافي التصريح (قوله أى روى) وقال السندوني أى نسب العلماء

هنا في الكافية وشرحها أن كلام من فهم الجمع واعلال المفرد مطرد بيقاس عليه أما التصحيح فلهما الجمهور رأى أنه لا يقاس عليه واليه
 ذهب في التسجيل قال لا يقاس عليه خلافا لقراءة هذه الفظه وأما اعلال المفرد فظاهر التيسير المطردة والذي ذكره غيره أنشأه أه
 (شراح) أى كثرة الاعلال بقلب الواو وإذا كانت عين الفعل جمعا صحيح اللام (بخون في نوم) جمع نائم وصم في صوم جمع صائم وجمع في جوع
 جمع جائع ومنه قوله ومعرض ثقل المراحل تحته * حملت طخته لقوم جمع * وجه ذلك أن العين شبيهة باللام اقربها من
 الطرف فاهلكت كانهل اللام فقلبت الواو الاخرى ما لم تقلب الواو الاولى ما وعدت الالف في الياء ومع كثرة التصحيح أكثر منه بخون وصوم
 ويحب ان اعلمت اللام لثلاثه الى الاعلان وذلك كثرى وغوى كى ميمى شاو وغار وفصلت من العين كثرى وصوام لبعده العين حينئذ من
 الطرف (ونحو بام شذو غي) أى روى في قوله * قال روى في قوله * تنبيهات الاول * قوله شاع ليس معناه أنه مطرد

وقد نص غفرته من الضوئين على اماراده وقد بان ان قوله شاع نحوهم هو بالنسبة الى ان ينام الى يومه الثاني يجوز في ما فعل الفعل العريق
 انهم والكسر والضم اولى وكذلك فاعلهم في وجهه والى جمع الوى وهو الشدائد الخمسة . الثالث هذا الموضع تاسع موضع قلب نفسه
 الواو الواو في عاشر لم يذكره هنا وهو ان تلى الواو كسره وهي ساكنة مفردة نحو ميزان وميقات الاصل مورزان وموقات فقلبو الواو يا واستنقلا
 للخر وج من كسر ما الى الواو واخر ج ٢١٦ من كسره الى ضمة ولذلك لم يكن في كلامهم مثل قبل وخرج بالقياس الاول نحو موعده

وبالتالي نحو طول وعرض
 وصوان وسوار ويا الثالث
 نحو احوالوا واهلوا
 (فصل في ذوالين)
 فاما في افتعال ابدال
 تا مفصول ثلث لاندال
 والاول ضمير مستتر نائب
 عن الفاعل يعود على
 ذي اللين فاحال منه اى
 اذا كان فاء الافتعال حرف
 لين يعني واو او ياء وجب
 في اللغة الفصحى ابدالها
 تاء فيه وفروعه من
 الفعل واسم الفاعل
 والمفعول اسم المطلق
 بحرف اللين الساكن مع
 التاء يا بنوعين من مقاربة
 المخرج ومنها فاعل الوصف
 لان حرف اللين من المجهور
 والتاء من المغموس مثال
 ذلك في الواو اتصالها واصل
 ويتصل وانصل ومتصل
 ومتصل به والاصل
 او اتصالها واصل ويتصل
 واتصل ومتصل
 ومتصل به ومثاله في
 البناء اتسار واتسر وبتسر
 واتسر ومتسر ومقسر
 والاصل اتسار وابتسر
 وبتسر واتسر ومتسر
 ومتسر وانما ابدال الفاء
 في ذلك فاعلانهم واخرها

العربية (قوله جمع الوى) ضبط في نسخ القاموس كالفعل التفضيل (قوله مثل قبل) اى بكسر الفاء وضم
 العين (قوله نحو طول) بكسر الطاء اهلها وقبح الواو وحققه حمل تنديه فاعلة الدابة كما في القاموس (قوله
 وصوان) هو وعاء الشئ (قوله نحو احوالوا) بالهم والذال المجعلة دوام السير مع السرعة تصريح (قوله
 واعلوا) بالعين والطاء المهملتين المتعلقين بالعين يقال اعلو طبعه اى تعلق بعمقه تصريح والله اعلم
 (فصل في ذوالين) تقدم للساطع ان ما لم يصف وقصر من أسماء هذه الحروف ممنون على حدسرت
 ما بالتميز ونقل ابن غازي عن بعضهم ان الصواب عدم تنوينها لانها مبنية لوضع الحروف وعندى انه
 يجوز الوجهان التثنية على ان مقصور تلك الأسماء تختصر من مجرد ما وعدمه على أنه موضوع أصالة
 قافهم (قوله فاء الافتعال) اى وفروعه بدليل ما بعد (قوله يعنى واو او ياء) اغشأت بالبناء لان حرف اللين
 يشعل الافتاع انه ليس مراداً كما سيذكره المشرح (قوله ابدالها تاء) ولم تقلب الواو ياء تختص على ما هو
 مقتضى القياس لانها ان قلبت ياء لم تلبها تاء في هذه اللغة قالوا لى الاكتفاء بالاعلال واحد كذا ذكر ابن
 الحاجب قال التثنية زانى وفيه نظر اذ لو قلبت الواو ياء تختص لم يجر قلب التثنية فوقية كما في الياء التثنية المنقلة
 عن الهمزة وأجيب بانه يجوز هنا الفرق بين الياء المنقلة عن الواو والمنقلة عن الهمزة لان الهمزة لا تبدل
 فوقية بخلاف الواو كذا في التصريح (قوله انصار) قسمه الفارسي بالقاموس واقره شيخنا ووجه اخذه من
 السير باب اهل الجاهلية كانوا يظنون انه يورث النصارى والمسيح المسير مثال مسدق والعرب يقال
 منه يسر لجل يسر من ياب وعدوهو يسر (قوله لتلاعبت بها حركات ما قبلها) اى طلبها للجائسة (قوله
 فكانت تكون) لاحالة الى تكون وقوله ياء اى اصله ان كانت الفاء ومختلفة عن واوان كانت الفاء واوا
 وكذا يقال في قوله وبعد الهمزة واوا (قوله وبعد النقة الفا) برده على ان شرط قلب الياء والواو الفا تحركها
 كما مر في قوله من ياء واوا وبقري بل اصل الخ الا ان يقال هذا الشرط لم يجمع عليه العرب كما يستفاد من
 التثنية الثانية (قوله وهو اقرب الزوائد) في معنى التعليل لخنوف بدل عليه قوله وهو التاء تقدم به واختاروا
 التاء لانه اقرب الخ والمراد الاقربية في المخرج لان التاء من بين طرفي اللسان والثنية من اللاميين والواو من
 الشفة ان لم تكن حرف مد فان كانت حرف مد في الجوف واقر بية التاء اليها حيث ذهمن حيث مرو والحرف
 الجوف على مخرج التاء وغيره لا في الصفة اذ صفة التاء الهمس وصفة حرف اللين الذي منه الواو الواو جهزها
 متباعدة ان صفته برده على دعواه اقر بية التاء الى الواو اليها فاقرب اليها واخر حان التاء لانها من الشفة
 الآن يقال مراد الاقرب يبقى في الجوف ولما كان برده حيث ذهمن يقال هلا حصلوا بدل الميم دفه بقوله ليوافق
 ما بعده فيدغم فيه والمراد بالزوائد حروف الزيادة المجموعة بقول بعضهم اقر بية التاء واقر بية التاء واقر بية التاء
 الفم والمراد مقدم الفم من الشفتين والثناء على طرف اللسان او ما يجمع جميع المخرج وقوله الى الواو متعلق باقرب
 وقوله ليوافق المناسب انه على حذف العاطف على قوله وهو اقرب الخ بقرينة التصريح به في نسخة ولما كان
 التعليل بالاقر بية قاصر على ابدال التاء من الواو دون الالف لانها في التعليل بالموافقة الجارية فيها
 فتأمل (قوله وقال بعض الضوئين الخ) لاول ان يقول محل قولهم ان الواو لا تثبت مع الكسرة اذ اريد
 ثبوته اذ انما هي ليست كذلك فثبتت ثم تبدل تاء كريا (قوله ولا ينعى لا لا) اى مع اصالة الالف فلا ينافي

لتلاعبت بها حركات ما قبلها فكانت تكون بعد الكسرة تاء وبعد النقة الفا
 وبعد الهمزة واوا فالحال اياه صيرها الى تنبيه التثنية احوالها قبلها ابدالها فيها حرفا يبرز وجهها واحد وهو التاء وهو اقرب الزوائد من الفم الى
 الواو واو اقر ما بعده فيدغم فيه وقال بعض الضوئين البديل في باب اتصالها من الياء لان الواو لا تثبت مع الكسرة في اتصال وفي
 اتصال وجعل المتنازع واسم الفاعل واسم المفعول منه على المصدر والمضارع في التثنية ما هو الاول في ذوالين يشعل الواو والياء كما تقدم وما االاف
 فلا بد من لحاف في ذلك لانها لا تكون فاعلا لعينها ولا لامال

الثاني من أهل الحجاز قوم يتركون هذا الابدال ويجهلون فاء الكلمة على حسب الحركات فاعلموا ان متصل فهو متصل واشترط
 بآتسره وهو تسر وسكى الجرمى أن من العرب من يقول متصل واشترط بالهمزة وهو غريب له (وشذ) ابدال فاء الارتفاع نال في ذى الحمر
 نحو قولهم في (البتكال) ولينزرا فتمل من الاكل والازار اتكل واتزبا بئال الياء المبدلة من الهمزة تاء واذا غم في التناو كذا قولهم في وقت
 اقبل من الامة اتعن يا بئال الواو المبدلة من الهمزة تاء والفتحة القصصة في ذلك كله عدم الابدال والاقوال اعلان وقول الجرمي في
 اخذناه اقبل من الاخذوم وانما التاء اصل وهو من تحذف كاسم من تسع قال اوهي قال بعض العرب تحذفني اخذنازع الرجاح في
 وجود مادة تحذف وزعم أن أصله اخذ وحذف وصح ما ذهب اليه الفارسي من حكاية أوزي من قولهم تحذف تحذفنا وذهب بعض المتأخرين
 الى أن تحذفها ببدال فاءه تاء على الافة الفصحى لان فاعلة وهي وخذي الواو وهذه الافة ٢١٧ وان كانت نذلة الا ان شاء عليها أحسن

لانهم نصوا على أن اتعن
 افتتد ردة طاربا افتتال
 ردتا رطابق طاممفعول
 نازرد والمفعول الاول
 تان كان رامرا
 وضمره ان كان زرد
 مجهولا اي اذاني
 الارتفاع وقدره مما
 فاءه احسب الحسوف
 المطبقة وهي الصاد
 والضاد والطاء والظاء
 وجب ابدال تاء طاء
 فتقول في اقبل من صبر
 اصطبر ومن صبر
 اضطرب ومن ظم
 اططر ومن ظلم
 الظلم والاصل
 اضطرب واضرب
 واططر واظلم فاستعمل
 اجتماع التامع الحرف
 المطبق لما يتبعه ما من
 تقارب المخرج وتباين
 الصفة اذا كانت مهمة
 مستغلة والماضي جمهور
 مستعمل فابذل التاء
 حرف استقلال من
 مخرجها وهو الطاء

أنها تكون عين ولا ما هي بدل كافي قام وري (قوله من أهل الحجاز الخ) هذام قولهم وسكى الجرمي المخبر
 قوله سابقا الافة الفصحى (قوله نحو بئال) قال ان ارادى ظاهر غشيه بئشكلا أنه ما سمح فيه ابدال الشذوذ
 وهو ما يدل عليه كلام بعضهم وفي كلام الشارح مع ابر التناظم خلافه حيث قال ولا بد أنه يقال في اقبل
 من الاكل اتكل اي اقبل المراد ان الابدال مع فيجاء من حقه وان كان لم يسم فيه اه لمخصا وقول
 شارحنا محقق قولهم صريح في الاول (قوله اتكل واتزر) مقول قولهم (قوله في وقت) بالنشأ للجهول كابدل
 عليه قوله بئال الواو الخ لئلا كان مبدا للفتا على ابدال الساء (قوله والاقوال اعلان) فيه نظير وان
 أقر ولان قواي الاصلاح المنعوق فاعلم على حرفين لاعي حرف واحد كما هتاتما (قوله واهم) عاله
 التفة اذاني كافي التصريح بانه لو كان من الاخذول حب أن يقال اخذ بغير ابدال واذا غم (قوله وانما التاء)
 أي الاولى اما الثانية فتاء الارتفاع لقطعها وقوله اصل اي لا بد من بامدلة من همزة كازم الجوهري (قوله)
 وزعم أن أصله اخذ الخ) يحتمل أنه بقل اصل تحذف اخذ اقبل من الاخذ كما يقول الجوهري ومن الوجد
 سحكه الشارح عن بعض المتأخرين وهو الاول واقتصر شخشا والمعنى على تركه أنه يقول بالاول قصور
 (قوله وحذف) أي حذف منه همزة الوصل وتاء الارتفاع ونهت التاء التي هي فاء الكلمة وكسرت التاء
 (قوله تحذف تحذفنا) من باب تسمى وقد تسكن خاء المصدر قاله في المصباح (قوله الا ان شاء) أي اتخذ عليها
 بان يكون اقبل من الوجد والاصل او تحذف التاء الواو تاء واذا غت في تاء الارتفاع على القديس وقوله
 أحسن أي من جعله اقبل من الاخذ (قوله تاتتال) وقد تحرى تاء الصبر محرى هذه التاء تنبيه على
 خصوصية من الحوص وهو الحساسة حكاية الجار بردي فارضى (قوله وضمره) أي ضميرنا (قوله المطبقة)
 بقية الموحدة على الحذف والاصال أي المطبق عندها اللسان على الخلف فابذل ما قبل هتاء يجوز كسرها
 كافي ذكر باعلى الجزرية (قوله من تقارب المخرج) أي في الجملة والاقوال المطبق الطاء وهي من مخرج التاء
 كما سيذكره الشارح فرب ساهل أن يخرجها الشخصين مختلفان في الحقيقة كما قرر في محله (قوله حرف
 استعماله) أي وهو كالا يخفى فتم تباين الصفة (قوله من مخرجها) عبارة ان تصح من مخرج المطبق
 واختصرت الطاء لكونها من مخرج التاء (قوله ومع عكسه) قال لفتنا في هذا عكس الادغام أي المشهور
 الذي هو ادخال الحرف الاول في الثاني لان هذا ادخال الثاني في الاول وقال شيخنا لا يسمي هذا ادغاما عند
 القراء (قوله وهو الجواد) الصبر هم من شأنه التنازل الطاء وقوله عفا أي سهل لا من لامل وقوله
 و ظلم أي بئال لئلا للجهول أي يطلب منه في أوقات لا يطلب من مثله فيا فظلم أي يعضل ذلك ولا بد
 سألته نقله المصرح من الجار بردي (قوله الذي يذهب في الادغام) أي ادغامه في الطاء بمقد طاء (قوله)

٢٨ - (صان) - رابع • تنبيه • اذا بدلت التاء طاء بعد الطاء اجتمع ملائمة والاول فاعلم ان فوجب الادغام
 واذا ابدلت هذا الظاء اجتمع متقاربان فيجوز البيان والادغام مع ابدال الاول من جنس الثاني ومع عكسه وقد روي بالوجه الثاني قوله
 وهو الجواد الذي يدلنا ناله • عفا ونظلم أحبا نأظلم روى في ظلم ونظلم وقد روى ايضاً نظلم بالزور وليس مما نحن
 فيه واذا ابدلت بعد الصاد اجتمع اضا متقاربان فيجوز البيان والادغام • قلب الثاني الى الاول دون عكسه فتقول اضطرب واضرب ولا يجوز اطرب
 لما في الصاد من الصبر الذي يذهب في الادغام واذا ابدلت بعد الضاد اجتمع اضا متقاربان فيجوز البيان والادغام • قلب الثاني الى الاول
 دون عكسه فتقول اضطرب واضرب ولا يجوز اطرب لان اضا حرف مستطيل فلو ادغم في الطاء لذهب ما فيه من ذلك وقد سكى في الشذوذ
 الطبع وهو في التندروا الغريبة مثل الطبع باللام وقد روي بالوجه الاربع قوله • مال الى اربعة حنف طالع • له (ف اذا ان

وازداد وكر دالاي) أي اذا انفي الالف مع ما قبله فال نحو دان أو زاي نحو زاء أو ذال نحو ذر و يجب ابدال تاءه بال افعال ادا ن وازداد وادكر والاصل اذ ن وازداد واذنكر فاستعمل بجي التاء بعد هذه الحروف لان هذه الحروف مجهورة والتاء مع موسعة بجي بحرف وافتق التاء في نحو حمره ووافي هذه الحروف في الجهر وذاك الدال في تنبيهات الأول في اذا أبدلت تاء الأفعال بالدال ووجب الادغام لاجتماع المثلثين واذا أبدلت الدال بال زاي جاز الظهار والادغام بقالب الثاني الى الأول دون عكسه فيقال اذ ر وجر وجر لا يجوز اذ ر ج ووات الصغير واذا أبدلت الدال بال جاز فلا تاء ووجه الظهار ٢١٨ والادغام بوجهه فيقال اذ ر وجر ومنه قوله والجرم تذر به اذ راء عجباه واذكر

والذكر بهذا المعجمة وهذا الثالث قليل وقد قرئ شاذ فسر من مذ كرم المعجمة الثاني مقتضى اقتصار النظام على ابدال تاء الافعال طاء بعد الحروف الاربعة ودال بعد الثلاثة أنها تفر بعد سائر الحروف ولا تبدل وقد ذكر في التسهيل أنها تبدل تاء بعد التاء فيقال اذ ر و تاء مثلثة وهو افتسار من زداو تدغم فيها التاء فيقال اذ ر و تاء مثلثة قال سيبويه والبيان عندي جسد بعض الظهار فيقال اذ ر و لم يذكر المصنف هذا الوجه وذكر في التسهيل أيضا أنها قد تبدل بالدال بعد الجيم فتقولهم في اجتماعهم اجدعوا و في اجتر اجدز ومنه قوله قلت فصاحي لاجتماعنا * فزع أصوله واحذر شيئا * وهذا لا قياس عليه وظاهر كلام المصنف في بعض كتبه أنه لغة لبعض العرب فان

(قال أي التث والارطة شجرة من شجر الرمل والحلق بكسر الحاء المهملة وسكون القاف بعدها طاء الملامع عيني (قوله الدالاي) اذ لا خبر في فاتها يعني صار والضمر في بقي يعود على التاء اه فارضي وأعرب المكدودي بالاحال من فاعل بقي (قوله ووافي هذه الحروف الخ) فيه أن من جملة هذه الحروف الدال ولا معنى لوافقة التي نفسه الآن قال التعبير بلوافقة باعتبار الجملة (قوله والجرم تذر به اذ راء عجا) صدره * تضي على الشو جر و زام قضا * والضمر في تضي يرجع الى الناقصة وهو بالنون فلطاء المهملة اماميني للفاعل من انفي على الشيء أي أقبل عليه كافي القاموس أو لقله من أنفاه أي أماله كافي القاموس وجر و زاي يحيم فرا عزمي كغراب السيف القاطع كافي القاموس واما قول البعض المرد بان جر زاي بكسر الجيم أسنان اثنا عشر إمرا له مساعد في كتب اللغة وهو حال من الضمير في تضي على تقدير ابداء التثنية ومعه ضمير ناقص فضاء معجمة فوحدة كسب السيف القاطع والنحل كافي القاموس وهو بدل من جر و زاي والجرم بفتح الجيم وكون الراء على القاموس نبت وشجر أو المقله الجماء اه وقوله تذر به يضمر القوتية من أذري قال في القاموس ذرت اليم التذر وواو أذرت وذرت أطارته وأذرت به وذروا ونفسه اه وأخبرني بعض من أتى به من فضلاء الطلبة أن في شرح لائل التغيرات لقامسي أنه يقال ذرت اليم التي ذروا وذر واد على هذا يصح فتح تاء المضارعة في البيت وقوله اذ راء معقول مطاقي لتذر به ووافي له في أصل الاشتقاق نحو والله أنفك من الارض فما تاءها ما تطهر في ضبط البيت وحده وتكلم شخشا السيد علي عجا هو بمعزل عنه معنى وافتق (قوله وهذا الثالث) أي اذ ك بدال معجمة (قوله تاء بعد التاء) أي تاء مثلثة بعد التاء مثلثة (قوله أو تدغم فيها) أي في التاء الفوقية التاء أي بدلتها تاء فوقية كما هو معلوم (قوله وفي اجتر) بال زاي بقرينة ما بعد (قوله لا تجسنا) من خطاب الواحد على الاثنين كما قد فعله العرب أي لا تجسنا عن شي الاحم فاعل أصول المكابيل خال الشيخ وأمر عن لنا في التي قاله العيني (قوله الى ما تبدل) أي يكون بدلا وقوله وبدل منه أي يكون بدلا منه (قوله وكالها الخ) فيه أن هذا لم يعلم مجاز كره الناظم ولا بدق الاعتراض إعادة الكاف وإن زعم البعض (قوله أولا) حال من الهمزة وقوله بعد أحوال من الضمير فيها العائد على الما وعا قلنا ذلك اعتبارا بالاصل في الموضعين (قوله وهو التاء) أن قرئ بالفوقية كافي غالب النسخ ورد أنه قد علم من النظم كما سيعرف به الشارح أن الفوقية تبدل ويبدل منها الأول من قوله ذوالين فان في الأفعال ابدلا والثاني من قوله طاء افعال الدال ر مطبق * وإن قرئ للمثلثة كافي بعض النسخ ورد أن كلامه في حروف الابدال التي ذكرها المصنف بدليل قوله قد علم مجاز كره الجميع أن المثلثة وقت بدلا وبدلا منها كإفاده الشارح فيما مر قريبا فجماعنا في وجه التحقيق يصر في كلام الهمزة من الخطأ (قوله ابدال الحروف المتقاربة الخ) مقابل لحدوث تقدير وهذا في غير ابدال الحروف المتقاربة للادغام اما الخ (قوله في يهدها) انت الضمير مع رجوعه الى ابدال الحروف المتقاربة لا كسبها التانيث من المضاف اليه (قوله وعلم ايضا) أي من كلام الناظم حيث قال أحرف الابدال هذات موطبا * فابدل الهمزة من واو ويا الخ الآن انا شارح لم يذكر هنا أول الحروف التي يجمعها هذات موطبا وهو الما والها كذا فذكر ما طرأ بياني قوله وكالها الخ واقتدا بما المصنف قد ذكر ما طرأ في تفصيل أحرف الابدال استقنا عما ذكره في باب الوقف

وازداد وكر دالاي) أي اذا انفي الالف مع ما قبله فال نحو دان أو زاي نحو زاء أو ذال نحو ذر و يجب ابدال تاءه بال افعال ادا ن وازداد وادكر والاصل اذ ن وازداد واذنكر فاستعمل بجي التاء بعد هذه الحروف لان هذه الحروف مجهورة والتاء مع موسعة بجي بحرف وافتق التاء في نحو حمره ووافي هذه الحروف في الجهر وذاك الدال في تنبيهات الأول في اذا أبدلت تاء الأفعال بالدال ووجب الادغام لاجتماع المثلثين واذا أبدلت الدال بال زاي جاز الظهار والادغام بقالب الثاني الى الأول دون عكسه فيقال اذ ر وجر وجر لا يجوز اذ ر ج ووات الصغير واذا أبدلت الدال بال جاز فلا تاء ووجه الظهار ٢١٨ والادغام بوجهه فيقال اذ ر وجر ومنه قوله والجرم تذر به اذ راء عجباه واذكر

صحيحه لغة في القياس عليه وهذا آخر ما ذكره الناظم من باب الابدال وما يتعلق به من أوجه الاعلال في حقه قد علم مجاز كره أن حروف الابدال المنقصة الى ما تبدل ويبدل منه كالمهمزة وحرف العلة الثلاثة وكالها فانها تبدل من الهمزة أولا كحرفي وتبدل منها الهمزة آخر كما كان أصله من والي ما تبدل ولا يبدل منه وهو الما والها والها والي ما تبدل منه ولا يبدل وهو التاء اما ابدال الحروف المتقاربة بعضهم من بعض لاجل الادغام فليس هو في باب الابدال امر وضاهو علم أيضا أن الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف

في لمن هاءه أبدلت من العين كالواو جمع في ربيع وعوقيل هاءه أبدلت من العين كالواو الآخر يردون الاغن فقد وقع التكاثر بينهما وذلك في غايه الفاء هاءه ابدال من الكاف كالواو في وكنة الطائر وهي ماواه من الجبل وقته حكاه الخليل هاءه ابدال من حوفين القاف والنا هاءه ابدال من القاف وهو في ربيع وعوقيل هاءه ابدال من الكاف كالواو في وكنة الطائر وهي ماواه من الجبل وقته حكاه الخليل هاءه ابدال من الكاف من القاف اكثر من عكسه والهاء في قوله يابن الزبير طائفة صبا وقد تقدم هاءه ابدال من السين هاءه ابدال من ثلاثة حروف الكاف التي وثبتت والجمع والسين فالكاف في نحو اكرمك مثل قالوا اكرمك مثل وهي كشكشة تم كافتهم والجمع كما في قوله يابن ذلك اذ جعل الواصل مدمش ٢٢٠ أي مدح قال بن عمرو ولا يفتخروا به وسهل ذلك كون الجيم والسين متقنين في الخروج

والسين كالواو جعش وفي جعس وهو القمي اذليل وجميع بالهامة دن انهم في ذلك هم الابدال هاءه وهي اوسع حروف الابدال ابدال من ثمانية عشر حرفا من الالف في نحو مصابيح وغليم تصغير غلام ومن الواو في نحو اغربت وما تصرف منه ومن الهزة في تصوير فير ومن الهاء كالواو دهب في البحر فدهته وقالوا صوبت بالجل أي صوبته اذ قلت له صوبه ومن السين قوله اذا ما عار بعة قبله فز وجل خامس وأولك سادي هاءه فادس ومن الباء في قولهم الاراني والعال والاصل الارانب والناعب وقدم ومن الراء في قراط وشيراز والاصل قراط وشراز لقولهم في الجمع قراط وشراز وقال بعضهم

بذنبه يخطر خطر او خطر او خطر اضرب به عين او شاعلا والواو الجلسية ووجهه رفعة رفعة وضعه أخرى وفي مشيته رفع يديه وضعه ما خطر انوار مع اهتز اه وقاعدته اه اذ كان المضارع مرة واحدة ولم يبقه صراحة بقطعه فهو بكسر العين وحسنه تفيد عبارة أن مضارع خطر به بكسر العين وضعه ما خطر ارفع غير ما بكسر لا غير فاحفظه (قوله في لن) أي السعي التي لفت في لن (قوله ربيع) قال في القاموس ربيع كنع وقف وانظر ثم قال في معنى آخر (قوله يردون الاغن) هو الذي يخرج صوته من خيشومه (قوله فقد وقع التكاثر بينهما) أي ابدال كل منهما من الأخرى (قوله وذلك) أي التكاثر بينهما (قوله وكنة الطائر) يقتل الواو ويكون الكاف بعده فون وأما وقته بالالف فلا ضم لا غير وفي نسخ بعضها بفاء بدل النون وهو نحو يف قله شيئا السند (قوله أي مدح) أي مدخل بعضها في بعض لشدته قله واحكامه (قوله جعش) وزن عصفور وقوله وذلك أي يجمع بالهامة دون الجمجمة (قوله وهو القمي) القاف مقنونة فيم مكسورة فيسا كنهة فمن قال في القاموس فاء كجمع وكم مقاوعة فاقامة بالضم والكسر بدل وصغر فهو وفي اه وفي بعض النسخ وهو القاموس على صيغة اسم مفعول أي قال في القاموس فاء كنهه وأما صغره وأذله اه وعلى كل قول الشارح اللذيل صفة كاشفة وان كان أنسب بالنسخة الأولى (قوله في نحو اغربت) يعني بمجمله فزاي يقال اغرته اذا بعثته بغر ومصباح (قوله وما تصرف منه) أي من مصدره نحو يغزي ويغزي (قوله دهب بتا البحر) أي حرجته (قوله في نال) بكسر الفاء جمع قبل بقعهها وسكون السين الهاءة أي ردي كما في المصباح (قوله فز وجل) بكسر الكاف بقرنة تذكير خامس (قوله وشراز) في المصباح الشيراز من دينا والابن الراب يستخرج منه ماؤه وقال بعضهم لبن دلي حتى يشحن ثم يشف حتى يشرب ويميل طعمه الى الحموضة وشراز بلدة فارس اه (قوله في شيراز) أي في جمعه (قوله لم يقسنه) لم يغير بحر السنين عليه (قوله أصله ينسبن) أي فادلت النون الأخيرة بباء في الباء افا لخر كما وانفتح ما قبلها ثم حذفت الجازم وزيدت هاء السكت وغيره في أبي عمرو وثلاث أحدها أن أصله ينسب بناء على أن أصله مستنول لقولهم سانبست قلبت الواو الفاء لخر كما وانفتح ما قبلها ثم حذفت الجازم وزيدت هاء السكت فأنها من الهاء أصلية بناء على أن أصله مستنول لقولهم سانبست (قوله من حاء) أي طين أسود مسنون أي متغير (قوله في قولهم قصبت أطفاري) بنشد يدا الصادق قال في المصباح قصصته قصا من باب قتل قطعته وقصيته بالتثنية مبالغة والأصل قصصته فاجتمع ثلاثة أمثال فادلت من أحدها باء للتخفيف اه (قوله ابتدر والباغ) بدرا الثاني من باب يفتعل ابتدر وبادرا مع والباغ بوحدة غ غين بمجمة الكرم كما في العسبي والمصباح وعبارة الباغ الكرم لفظة أجمية استعملها الناس بالالف واللام اه والضم في بدر يرجع الى المدح وقوله تقضى البازي في القاموس انقض الطائر وهي لقم كتقصض وتقضى اه ومنه يؤخذ أن التقضى مصدر تقضى فيكون بكسر الصاد الجمجمة المشددة كالتدلى والتجلى

في شيراز هو الذي يكون الدليل من الواو والأصل شيراز ومن النون في أاسي ونظراي والاصل أاسين ونظراي لأنهم أجمعوا انسان ونظراي وكذلك نظنت أصله نظنت من الظن وكان أجمع ومن العلاء ذهب الى أن قوله تعالى لم يقسنه أصله ينسبن أي لم يغير من قوله تعالى من جأسة ونون وكذلك شراز أصله دار لقولهم ذان ودينه ورواها في انسان إسان بالباء ومن الصاد في قولهم قصبت أطفاري والاصل قصصت وقيل أنا الباء هنا أصلها الواو وانما هي تبيست أفساها ومن الصاد في قوله اه اذ الكرام ابتدر والباغ بد * تقضى البازي اذا البازي كسر أي تقصض البازي

(قوله الحمى ومضارع غيره بالكسر لا غير) كان الصواب ومضارع خطر الفعل بالكسر لا غير ومضارع خطر الى جل بسيفه ووجهه وفي مشيته خطر الى مع الضم لا غير لان ما لم يذكر مضارعه يكون بالضم قطعا كما خرج في القاموس في ديباجة قاله نصر

من الانتماع ومن الالام في ألميت وأصله أمليت ومن الميم في قوله ثروا أمال الله فتيق وأما عبد الصالحين فقامي قال ابن الأثير في
أراد فيأتم من العين في قوله ومن لم يس له - وازق - واضغادى جه تغاق يريد واضغادع وأما ناعت من الماعا وهي بقلة والأصل
تأعت ومن الدال في التصدي هو التصديق والصوت والأصل تصدده لأنهم صددت أصداك تعالى إذا قولك مصبصون ومن التاء
في قوله فاهم بأشدة كل منشدة وأبطلت كل ضوء الفرفة أي أفاضت ومن الشاف في قوله قدس رومان والكاف في الثاني أي الثالث ومن الميم
في قوله فاعبد كن الله من شراب - أي من خراب وأما الداجي في جمع يجمع أو الأصل يجمع في الكاف في قوله موكوك ومكاكي
والأصل مكاكك وهو مكان الصدا - أدب من حوف من السب - في قوله صراط في الأصل صبيح ومن اللام في قوله فاعبدك ومكاكي

والحق والحق وهو مفعول مطلق لا بد مراد له في المعنى كفتح جذا (قوله من الانقضاض) أي مأخوذة من الانقضاض ويجعل هذا الأخذ الاشتقاق فاعني ما قبل لا يشق مصدره يذمن أو يذمته (قوله حوازي) بجاه مهملة وقبل الفاف زاي أي جوائب تحزن الماء أي تحبسها وقوله واصفادى جمه مضادى مضاف وجمه مضاف اليه وجمه مضاف والهاء مضاف اليه أي اضفادى وعظمو كثره كقوله شيخنا السبعين الجار يردى وقوله فثاني يفتح النون الاولى وقافين أي أصوات وهو مبتدأ مؤخر خبره اضفادى (قوله تليفت الخ) ضبط في القاموس العائقة بضم اللام ونسب هابيا من جهة التحدث بل هاهنا اشار شارح بانقله ثم قال وتلقى تناوباو ويؤخذ منه أن المعنى في قول الشارح تليفت مشددة وكذا المعنى الاول من قوله تليفت (قوله في التصدي) أقول وكذا في التصدي قال في المصباح تصدبت للامر فرغته وتبنت والاصل قصدت فأقبل للتخفيف (قوله من صددت) تصد من باب ضرب ضرب بكاي المصباح (قوله في جمع يدجوح) بدل مهملة ونحته وجين يقال ليدجوح أي مظلمة (قوله والاصل دياحيج) قال البعض أي تحذفت بالجمع ثم أبدلت الحياء اه والقياس أن قال مثل هذا في قوله والاصل مكك وهو ان يصيح اذا كانت الباه من دياحي ومككي مخففة فاذا كانت مشددة كاضبطته باعما كما في هاربا منه من نسخ القاموس الصحفية فلا بد تكون الباء الساكنة بالجمع والى تليها بدل الجيم والله اعلم (قوله مكوك) كتور وقوله وهو مكك أي يسع صاعا ونسب فعلى أحد أقوال ذكرها في القاموس (قوله الصاد ابدلت من حرفين من السين في قولهم مرطاط في السراط ومن اللام الخ) كذا في بعض النسخ قال السدوسي كل كلمة من السين بعد هاء او واو او غين أو زاي جاز ابدال السين صاد اسواء كانت هذه الحروف ثابته أو ناثية أو رابعة نحو مرطاط ويصط والصحب والصفة وضعل في مرطاط ويصط وصحب وصعفة وسقيل اهو في هذه النسخة يكون قوله بعد الصاد ابدلت من السين في نحو مرطاط مكر راو في بعض النسخ الضاد أي المهمة ابدلت من اللام في قولهم رجل جصد أي جلدوه في هذه النسخة لا تترك راو ولا يفتح أن النسختين منه ارضان في رجل جصد لا تضاد النسخة الاولى إنما صاد المهمة واقتضاء الثانية أنها بالمهمة تحذف فالي في أحد في كتاب الله بعد المراجعة شياع من القليل (قوله التون في أصيدان) رحمه ما بنون التي هي من بدل منها دون اللام التي هي بدل مع أن وجهها باللام قياس صنعة في النظائر ليعين للنظر أن اللام المبجلة تنوأي اللام الثانية لا الاولى (قوله نره معني نله) بنون ثلثه قهيا على ما رأيت في النسخ وفيه أن نله معني اسخر فهو ليس نره بهذا المعنى فلما عني في كلامه بنون ففوقه لتشاركها حينئذ في معني المذهب (قوله أم واين) بفتح هز هما ويكونان هما الختمة قال في المصاح قال ابن السكيت أصل أم أم تخفف مثل لين ولين وهن وهن أو ما نقله عن ابن السكيت هو قضية صنع انقاموس (قوله أسود قائم وقائن) قال في القاموس القتام كعقاب الغابرة قال والاقم الاسود كالقائم اه وحسنه قال قائم تا كيدلا اسود (قوله ومن الواو في صنعا وبهر الخ) افتاحوا والنون بدل الواو لا بد حمزة التانيث احرأه للنب الى ذي الحمزة على وترو واحدة في قلب الحمزة واوا (قوله كنون سكران وعظمان) غشيل لنون فعلا (قوله هذا البذل) أي الاصطلاحى الذى الكلام فيه (قوله غافيت الحمزة) لأن

عاقبت لام التعرف بالتتويج ، الطاء أبدلت من حزين من التناقى الاقتبال بدحروف الاطلاق وقدرة من الدال حكى يعقوب بن
الاخفى بها الحرف ومدوا البساط في الابداء الدال ، أبدلت من ثلاثة احرف من التناقى الفضال ، الدال والواو واليم كلهم
قوله الحشى فاني لم اجد في كتب اللغة الخ فيه نظر لان صاحب القاموس كتبها فيه بالجره الداله على انها من زيادته على الصحاح واعترضه
بحسينه بانها من جوده الصحاح اى حيث قال في مادة جلدنا مسرور بما قالوا رجل جسد يصحون اللام مع اليم ضاذا اذا سكتته ورأيت
بصاحب المزهر نقل عن ديوان الانب مثل ما في الصحاح والله الهادي قاله نصير

ومن الظاهر ان المردى في المرطى وهو حيث عرط الشعر ومن السرة ومن الدال في قولهم ذكر في جمع ذكره * التاء * أبدلت من سده
 أحرف من الظاء في فسطاط والاصل فسطاط لقولهم في الجمع فسطاط دون فسطاط ومن الدال في قولهم ناقة ترويت والاصل دروت أي
 مسدلة لانه من الدربة ومن الواو في ثراوت ونحوها ومن الباء في نحو اتموا اصل اتموا في قولهم ثنائنا والاصل ثنائنا لانهم
 ثبتوا الواحد ثنائيا في قولهم كبت وذيت الاصل كبة وذبة اتخذت ناء التأنيث وأبدلت من الياء الاخيرة وهي لام الكلمة تاء لقولهم كان
 من الحركية وكية وذية وذية ومن ٢٢٢ الصاد في قولهم في طس طس طس وقولهم في طس طس طس

والاصل سدس اقولهم
 سديسه ثم أبدلت الدال
 تاء وأدغمت ومن الباء
 في قولهم ذعالت في ذعالب
 والذعالب والذعالب
 الاخر لاق من الثياب
 الواحد ذعلوب قال في
 التسهيل وربما أبدلت
 من هاء السكت ومثاله
 ما تارة بهضهم في قوله
 * العاطفون حين ما من
 عاطف * أنه أراد
 العاطفون بهاء السكت
 ثم أبدلت تاء وحركها
 لضرورة ومثله بعضهم
 بنحو جنت ونمت لانه
 جعل الهاء أصلا في الصاد
 أبدلت من السين في
 نحو صراط * الزاي *
 أبدلت من حرفين من
 السين الساكنة قبل
 دال نحو يزبدل في يسدل
 ويزدري يسدو يقال
 سدر البعير يسدر سدر
 لذا فغير من شدة الجهر
 ومن الصاد الساكنة
 قبل الدال نحو يزبدل في
 يصدق ونحو القزد في
 القزسد فان تحركت
 الصاد تبدل في كلامهم
 لم يحرك الزد من قزله أي من قصده فأسكن الصاد وأبدلت من السين * التاء * أبدلت من نالته أحرف
 من التاء في استخذ على أحد الوجهين وأصله اتخذ ومن السين في قولهم في مشدو ومسدو ومن اللام في قولهم استقطعه في التقطعه وهو في غاية
 الشذوذ * الظاء * لم أر في بابها شيئا * الدال * أبدلت من حرفين من الدال في قزله من قزاضهم بالجمجمة ومن التاء في قولهم تلغزم
 الرجل أي تلغم إذا دأب في الجواب * التاء * أبدلت من حرفين من الفاء في معذور والاصل معفور ومن الدال في قولهم في الجذوة من النار
 حثوة الفاء * أبدلت من حرفين من التاء في قولهم كاز بدمعرو أي تم عمر وحكاه يعقوب وقولهم قوم عني ثم ومن الباء في قولهم تخذه
 بأفاته أي يائه * الياء * أبدلت من حرفين من الياء في قولهم بالاحمل بر يدون ما احمل ومن الفاء في قولهم البكل في الفصل * الياء * أبدلت
 الفصل * كتحفد وزجر القرس الذي يجي في الحلية آخر الخليل ورجل فكل كزجر ردل في القاموس

في
 لم يحرك الزد من قزله أي من قصده فأسكن الصاد وأبدلت من السين * التاء * أبدلت من نالته أحرف
 من التاء في استخذ على أحد الوجهين وأصله اتخذ ومن السين في قولهم في مشدو ومسدو ومن اللام في قولهم استقطعه في التقطعه وهو في غاية
 الشذوذ * الظاء * لم أر في بابها شيئا * الدال * أبدلت من حرفين من الدال في قزله من قزاضهم بالجمجمة ومن التاء في قولهم تلغزم
 الرجل أي تلغم إذا دأب في الجواب * التاء * أبدلت من حرفين من الفاء في معذور والاصل معفور ومن الدال في قولهم في الجذوة من النار
 حثوة الفاء * أبدلت من حرفين من التاء في قولهم كاز بدمعرو أي تم عمر وحكاه يعقوب وقولهم قوم عني ثم ومن الباء في قولهم تخذه
 بأفاته أي يائه * الياء * أبدلت من حرفين من الياء في قولهم بالاحمل بر يدون ما احمل ومن الفاء في قولهم البكل في الفصل * الياء * أبدلت

من أربعة أعرف من الزاوي فمغدا أكثر أصله فومفل فوج لحذفت الهاء مخففة لأنه قد يضاف إلى الصبر يقال فوهه فمستقل فلما
تم أبدلت الميم من الواو ومن الترتين فتحوهر والتمام في اللبان ومن الهاء قولهم نبات مخزقي نبات مجز أصاب لانه من الجزار وقولهم
ما زالت دعا على هذا أرى داء عن ابن السكيت رأيتهم كتبتهم كتم أي قرب ظلم بدمن النساء لأنهم قالوا كتب الفقه الأرمي
نقولوا كتم وقوله فبادت سر بجعلها متارة - حتى أصمتت دون صحابة هاتمة أراد أن يقولوا لئلا يجرعوا ومن لام التعريف في قلته
أليمنية الزاوي أبدلت من ثلاثة أحرف الألف والياء والهمزة وقد تقدمت والله أعلم بفضل في الإعلال بالخلف وهو في شئ من مقس
وشاذ فالمقس هو الذي تعرض لذكره في هذا الفصل وهو ثلاثة أنواع وقد أشار ٢٢٣ إلى الأول هنا بقوله (فالأرمي مضارع

من كوعده - حذف فوف
كعدة ذلك اطرد أي
إذا كان الفعل ثلاثياً
وإى القضاء مفتوح
الدين فإن فاءه تحذف
في المضارع عذى الباء
مخروعة بعد الواصل
يوعده تحذف الواو
استثقاله لوقوعه بين ياء
مفتوحة وكسرة وحذف
على ذى الباء أخواته
مخروعة ومندوبه والامر
مخروعة والمصدر المكان
على فـسـل بذكر الفاء
وسكون العين مخروعة
فإن أصله وعد على وزن
نعل تحذف فاءه وحلا
على المضارع وحركت
عنه مخروعة الفاء وهي
الكسرة ليكون قضاء
كسر الفاء دلالة عليها
وعوضاً عنها فإنما ثبت
• ولذلك لا يجتمعان
• وتعرض النساء هنا لأمر
وقد أحاز بهن خبر حذقها
للإضافة تمسكاً بقرينه
• وأخلفوك عبد الأمر
الذى وعدوا - يعني عدة
الأمر وهو ذهب الفراء

[illegible]

فلذلك على أنه كان مما يجيء على فعل بالكسر نحو وقع على والى هذا أشار في التسهيل بقوله بين ما مفتوح وكسر طاهرة كعبه أو مقدره
 كيقع ويسع * ثالثها أن يكون ذلك في فعل نالو كان في اسم لم تحذف الواو فتقول في مثال بطنين من وعدو بديلان التصحیح أولى بالاسماء من
 الأعلام * الثاني فهم من قوله كمعدان حذف الواو من فعله أشار إليهما مشروط بشرط أن أحدهما أن تكون مصدرا كعداء وشذ من الأسماء
 رقة للفتنة وحشة للأرض الموحشة ون ٢٢٤ الصفات الدخيلة نرب ويقع على الذكر فيجمع بالواو والنون وعلى الأنثى فيجمع بالالف

لا يجيدن بمعنى لا يصبين ولهذا القصير على مفعول واحدوا لجهة نعال من الصراى اه عني وفي القاموس
 تقع وانتراب كنع اشتق منه وفيه أيضا الغليل كأمير الغلظ أو شدة أو حرارة الجوف (قوله دل ذلك) أى
 حذف الواو منه وقوله على أنه كان الخ قد يصف فيه بأنه يمتثل أن يكون الحذف مجرد شذوذ كما يشير إليه يقول
 المصحح وشذ يسع من وجهين كون ماضيه مكسورا العين وكون مضارعه مفتوحا اه نعم الوجه الأول
 لا ينبض مع كون المصدر على كسر عين المضارع كما قد موانيا القياس على وقع عني في كسر عين المضارع
 قياس على ما هو خلاف القياس لأن قياس الماضى مكسورا العين ففتح عين مضارعه مفتوحا برغم رأت في
 المصباح كلاما آخر حصنا لا يرد عليه ما ذكر وعبارته قيل الأصل في المضارع الكسر ولهذا أخذت الواو
 لوقوعها بين ما مفتوح وكسر ثم ففتح بعد الحذف فكان حرف الحذف ومثله يهب ويقع يدع وبلغ ويطأ
 ويضع ويبلغ اه (قوله للفتنة) أى المضروبة (قوله لا للارض للوحشة) بكسر الحاء والماء لآى الخاطبة التى
 لا تأنس بها كما يستفاد من المصباح والقاموس (قوله ومن الصفات الدخيلة نرب) بقوله مكسورة فراء
 ساكنة فوجه من سواك سنالوا أحد لده سوا قلنا الفتنة أو صمد فراء لآى الدخيلة والمعنى والذى فى القاموس
 ولدت نالوا ولاو لا دقوا لا دقوله ومولدائهم قال ولذا الترب ثم قال وقت الولادة كالمولد والميلاد (قوله رايان)
 أى النسوة الداهن أى أربابهن مؤزرات أى مستورات بالازر وشعر خلدى بشين مجعمة مفتوحة فراء ساكنة
 نخاع مجعمة قال البعض أى ستر أربابى اه ولم أجده فى القاموس ولا المصباح ولا غيره مما أشرع عني الستر
 وعبارة المصباح الشارح الشاب والجمع شيوخ مثل صاحب وصب ثم قال ورشح الأرو والشباب أوله ثم قال
 وهما شراخان أى مثلالا والجمع شيوخ وهما الأترب اه وانظر هل المرام جمع هزم ككف بطاق على
 النفس والعقل وكبير السن كما فى القاموس وتأمل المعنى (قوله عند من جعلها) أى حصة اسمها أى لا مصدرا
 كما يأتى عن الشلو بين (قوله وقد أنكر سيبويه معنى صفة على حرفين) المناسبات للسباق أن المراد استعمال صفة
 على حرفين أصليين وان وضعت فى الأصل على ثلاثة أحرف حذف أحدها وعرض عنه ثم جعل أن المراد أنكر
 سيبويه معنى صفة كذلك غير أنه قد يكون تأييد للمنفصلة ويحتمل أن المراد أنكر ذلك بالكتابة حتى منع كون له
 صفة فكذب بمقاله (قوله لا يحدف معهما) أى لا يحدف أو هو لا لا لباس نصريح (قوله قالوا نرب) يقال
 وترت أمدد أفردته أو الصلاة دعائنا أو نرب زيادة حققة نقصها ما هو الكل من باب وعد كذا فى المصباح (قوله لا بكسر
 الواو) راجع للثاني فقط (قوله من يخرجها) أى فعله المصنران سبطى على الأصل الذى هو الانعام شذوذ
 البراقى مثله وما بعده ويحتمل أن مراد الخرى عن ذلك لغة مطردة لبعض العرب فيكون قول آخر (قوله الى
 أنه مصدر) أى غير جار على فعله وهو وقوسه أو فتحه حذف زوائد قال الإطلاق وهذا هو المراد بقول بعضهم
 أنهم مصدر لان أم المصدر هو المصدر الجارى على غير فعله اه (قوله لا لثباته) أى شذوذ وقوله دون غيره
 من المصادر لعل هذا القتال لم يطلع على ورود وتره وعدوه وثله أولم يثبت عند موردها (قوله التوجه) أى
 أو الاتجاه (قوله ولا عكر أن يقال فى جهة أتاها اسم) قدم الشارح أن منهم من جعلها اسماء حذف أوها شذوذ
 كوجهته (قوله إذ لا يلقى الحذف وجه) أى لان الاسم لا يحدف عنه وإنما يحدف من المصدر والقاتل
 بأصواته وقول المصدر بشرط لا طراد الحذف والحذف فى جهة تشاذ (قوله نحو صفة وضعة) بفتح الواو
 ويكسر فى جهة وبالكسر فربما بعض التابعين ولم يثبت صفة من المال كما فى المصباح (قوله وقد تضم) أى

والثناء قال الرازي الداهن مؤزرات * وشعر خلدى استأثر المصراع ونها احتمال وهو أن تكون مصدرا وصف به ذكره الشلو بين وقوله فى التسهيل ورعا أهل هذا الاعلال اسماء كرفة وصفات كدخيلة نظر لان مقتضاها وجود أقل الجمع من النورين أما الأسماء فتدو وجردة وحشة وجهه عند من جعلها اسما وأما الصفات فلا يحدف غير قدوة قد أنكر سيبويه معنى صفة على حرفين فأنشأ ما لا يكون لبيان اليمين نحو الوعدة والوقفه المقصود بهما الحبث فانه لا يحدف منهما كما اقتضاه كلام الكافية * الثالث قد ورد انعام فصلة شاذا قالوا ونرب تراو وتره بكسر الواو وحكاية أوجه على فى أماليه قال الجرى ومن العرب من يخففه على الأصل فيقول وهذه وثنة ووجهه وذهب السائفي والبرد والفارسي الى أن وجهه اسم لكان

المتوجه اليه فعل هذا لا شذوذ فى اثباته واوله انه ليس بمصدر وذهب قوم الى انه مصدر وهو ظاهر كلام سيبويه
 ونسب الى السائفي ايضا على هذا فالثالث الواو فيه شاذ قال بعضهم والموسخ لا يثباته فيه دون غيره من المصادر أنه مصدر جار على فعله إذ
 لا يحدف وجهه قبلما قدم مضارعه لم يحدف منه إذ لا موجب لذلك الا على مضارعه ولا مضارع والفعل المستعمل منه توجه واتجه
 والمصدر الجارى عليه التوجه لحذف زوائده وقيل وجهه ووجه الشلو بين ان قوله بالتوجه مصدر قال لان وجهه وجهه عني وأجود لا عكر أن
 يقال فى جهة أنها اسم لكان إذ لا يلقى الحذف وجهه بالواو راجع بما مضى عن هذا المصدر لانهما فى مضارعه نحو صفة وضعة وقد تضم قالوا

في الصلة صلة بالضم وهو شاذ في الخامس ربما عمل بهذا الاعلال مصدر قبل بالضم نحو وقع ثمة السادس فهم من شخص هذا الخذف
 بما قالوه وان ما قالوه لا يحذف في هذا الخذف الا ما شذ من قول بعضهم في مضارع يسر والاصل يسر وفي مضارع شس يسر والاصل
 يشس انتهى ثم اشار الى النوع الثاني بقوله (وحذف همزة قبل استمرى مضارع وبقى منتصف) أي أي اطرد حذف همزة أفضل من
 مضارعه واسمي فاعله ومفعوله وهما المراد بقوله وبقى منتصف فتقولوا كرم بكر فهو مكرم ومكرم والاصل بؤ كرم مؤ كرم مؤ كرم
 الا انه لما كان من حرف المضارعة همزة المتكسرة حذفت همزة أفضل معها التلاخيم همزة نان في كلوا حذفت وعل على الهمزة أخواته
 واسما للفاعل والمفعول ولا يجوز انبات هذه الهمزة على الاصل الا في ضرورة أو كلمة مستندة في الضرر وقوله فانه لاهل لادؤ كرم
 والكلمة المستندة قولهم أرض مؤ زينة بكسر النون أي كثيرة الارانب وقولهم كسامة مؤ رب اذا خلط صرله وبالارانب هذا على القول
 بزيادة همزة أرنب وهو الاظهر في تنبيه (واحدلت همزة أفضل هاء كقولهم في أراق هراق أوعينا كقولهم في غنل الابل غنل لم تحذف
 لعدم مقتضى الخذف فتقول هراق مبرق فهو مبرق وهراق غنل الابل بعنائه فهو مهنل ٢٢٥ وهي مهنلة انتهى ثم اشار الى

عن المصدر وان كانت في مضارعه مكسورة (قوله وقع ثمة) القيمة الواقعة له الخاء كما في المصباح (قوله يسر
 يسر) كوه بعد أي لب التماس كما في المصباح (قوله وفي مضارع شس) اعلم أن كلاما من مضارع شس يشس
 فهم من مكسورة مضارع يسر يشس فحذفه مكسورة جاء كمنع اطراد كيشرب شذوا كما في القاموس وان
 كلاما من المضارعين سمع فيه الخذف شذوا كما في شرح على يا شاعلى التسهيل فيصع ضغط شس في عبارة
 الشارح بالهمزة بالوحدة والظاهر أن جميعا الخذف فيهما على كسر عينهما والاكاف شذوا الخذف فيهما
 من وجهين كون المحدث الباء وكون عينه مفتوحة (قوله وبقى منتصف) أي صيغة الذات المنتصف أي
 الصيغتين الذاتيتين على الذات المنتصف بذلك المعنى على جهة القيام به والوقوع عليه سم (قوله أخوته) نحو
 نكرم وتكرم وبكرم (قوله كسامة مؤ رب) يفتح النون كما في القاموس (قوله هذا) أي استنداء قولهم أرض
 مؤ زينة وكسامة مؤ رب على القول الخ ما على القول بامالة همزة أرنب فلا يكون قولهم ذلك مستندرا (قوله أو
 عينا) أي موهلة (قوله مبرق) يفتح الحاء كسامة مبرق ومبرق (قوله استعملا) أنفعلت ثمة (قوله تاما هو
 وما بعد هديل من قوله على ثلاثة أوجه الواقع كالخلاف اشكال في نصب تاما (قوله فان زاد الخ) تخجر زلاتي وقوله
 وكذا يتعين الاتمام ان كان الخ محذورا العين وقوله وان كان الفعل الخ محذورا ضام مؤ لم يرد محذور زقوله
 عينه ولا ماله الخ لوضوحه (قوله نحو أقررت) فلا يقال أقررت (قوله وشنا حسنت في أحسنت) حذف منه العين
 أو الامور نقلت حركة العين الى الفاء (قوله جازوا لجهان الأولان فقط) أي الاتمام وحذف الام مع نقل
 حركة العين وهي الكسرة الى الفاء لكن العين هنا من المضارع والآخر فيما سبق عين الماضي (قوله من
 وقر بقر) كوه بعد (قوله فالتخفيف) أي حذف الهمزة مع نقل حركة العين وهي الفتح الى الفاء
 (قوله لانه تخفيف لمفتوح) تعميل لقوله فالتخفيف قليل وجوز في شرح الكافية أن يكون المفتوح من
 فار بقرار اذا اجتمع ومنه الفار وهو الأكة لا يجتمعها (قوله والى الاطراد) أي اطراد الخذف في ظلت ونحوه
 فهو مقابل لقوله بل ذهب ابن عصفور الخ (قوله على ابن عصفور) أي وعلى سيبويه أيضا (قوله في اغضض
 ان يقال غضن) ينون النسوة فيها هذا هو الواجب واقطاعه بغير لان الكلام في الفعل السند الى نون

٢٩ - (صان) - رابع في الوجهان الأولان فقط نحو بقرن وقرن وقرن وقرن والى ذلك الإشارة بقوله (وقرن في
 اقرن) أي استعمل قرن في اقرن قال تعالى وقرن في بيوتكن وهو امر من قربت بالمكان أقر بالفتح في الماضي والكسرة في المستقبل
 فلما أمره اجتمع مثلاً وأولهما مكسور وحسن الخذف كما فعل بالماضي وقيل هو امر من التوازي يقال وقرن قرينك يكون قرن محذوف الفاء مثل
 عدن ورجح الاول لتوافي القرءان فان كان اول الثنتين مفتوحا كما في لغتهم قال قرنت بالمكان بالكسرة أقر بالفتح بالتخفيف قليل واليه
 أشار بقوله (وقرن نقلا) أي في قرأه ما وقع وعام لا تخفيف لمفتوح وقد أفهم بقوله نقلا ان ذلك لا يطرد وصرح به في الكافية وما ألفني
 قوله فصرح في الكافية باطرد فقال وقرن في اقرن وقرن معتنفا وذكر غيره انه لا يطرد وظاهر كلام التسهيل بل ذهب ابن عصفور
 الى ان الخذف في ظلت ونحوه غير مطرد وقد صرح سيبويه بأنه شاذ وانه لم يرد الا في لغتين من الثلاث وهو ما ظلت وهو مستوفى لفظ ثالث
 من الزوائد على ثلاثة اوجه أحسن في أحسن والى الاطراد ذهب الشوليين وحكى في التسهيل ان الخذف لفه تسليم وبذلك ردعي ابن
 عصفور في تنبيهه الاول في اختلاف كلام النظم في المحذوف فذهب في شرح الكافية الى ان المحذوف اللام وذهب في التنبيه الى ان
 المحذوف الهمزة وظاهر كلام سيبويه الثاني اجاز في الكافية وشرحه الخالق المحذوف العين بالمكسورة وان جاز في اغضضين ان يقال غضن

القاف فقبل ذلك
بالضموم أحق بالجواز
قال ولم أره منقولا
فصل في الادغام
يعني اللاحق بالتصريف
كما قد في الكاف وهو
لغة الادخال والاصطلاح
الانثاء بحرفين ساكن
فتمتد من مخرج
واحد بفصل والادغام
بالتشديد افعال منه
وهو لغة تسميه وقال ابن
عيسى الادغام بالتشديد
من اللفاظ المصرية
والادغام بالتحفيف من
اللفاظ السكونية
ويكون الادغام
في المتماثلين وفي
المتقاربين وفي كلمة وفي
كلمتين وهو باب متبع
واقصر النظم في هذا
الفصل على ذكر ادغام
المثليين في كلمة فقال (اول
مثليين محركين في * كلمة
ادغم) أي يجب ادغام
اول المثليين المحركين
بشروط وهي ادغم
أحدها أن يكونا في
كلمة نحو شدد ومول وجب
أصلهن شدد بالفتح
ومل بالكسر وجب
بالضم فان كانا في كلمتين
مثل جعل لك كان
الادغام جائزا واجبا
بشرطين أن لا يكونا
همزتين نحو قرأ آية
فان الادغام في مثله ردي
وأن لا يكونا حرف الذي
قباله ما ساكن فابن نحو

التسوية كما قاله الشارح فيهما (قوله كل المقسوخ) أي الذي هو أخف من كل المكسوز والذي هو أخف من
كل المضموم (قوله أحق بالجواز) لتأخره من ذلك
فصل في الادغام (قوله اللاحق بالتصريف) وهو ادغام المثليين في كلمة واحدة بزيادة
اللاحق بالقرءات أعظم (قوله وهو) أي الادغام لا يقصد الا بالتحريف حتى يرد ان التعريف أهم من
المعرف (قوله لغة الادخال) يقال ادغمت الهمزة فيهم القرص أي ادخلته (قوله الانثاء) وهي هذا ادغاما
نقفا الساكن عند المتحرك تخفاء الدخول في المدخول فيه (قوله من مخرج واحد) صفة لمخرجين وهو جبه
الانثاء لان الحرف الخفي ليس من مخرج واحد وقوله بلا فصل يظهر أنه متعلق بالانثاء وأن المراد به دفعه
واحدة بدليل تعريف كثير من الادغام بالرفع الساكن بالحرفين رضا واحدا ووضعهما كذلك وخروج الالف
(قوله افعال منه) فامه ادغام فقلت التامد الاو قوعها بعد الدال وادغمت الدال في الدال (قوله ويكون
الادغام) أي لا يقصد السابق (قوله وفي المتقاربين) أي باعتبار الاصل والافليس الا في المتماثلين لان
المتقاربين لا بد من قلب أحدهما ما لا لاخر (قوله أول مثليين محركين) أما المثالان الساكن أولهما المتحرك
ثانيهما مخفيا ادغما أولهما بالثلاث بشرط أحدهما أن لا يكون أول المثليين هاء مسكت فان كان هاء مسكت لم يغم
لان الوقف على الهاء منوئ الثبوت وقد روي عن ورش ادغام ماليه ملك وهو ضعيف من جهة القياس
والشأن أن لا يكون همزة متصلة عن الفاء نحو لم يقرأ أحد فان الادغام في ذلك ردي فلو كانت الهمزة متصلة
بالفاء وجب الادغام نحو سأل والثالث أن لا يكون مسددة في الآخر أو مسددة من مخرج واحد. ومفان كان أول
المثليين مسددة في الآخر لم يغم يعطى بغيره وادغم كذلك بالذهب المذهب الادغام بخلاف ما لو كان لينا
فقط نحو أخشى بأسا واخشوا وقد ادغم فان لم تكن في الآخر وجب الادغام نحو مغز وأصله مغز وعلى وزن
مفعول واختر زوال المد في هذه لقوة الادغام فيموان كان مسددة من غير هادون ولم يجب الادغام
بل يجوز أن ليس نحو أنالار باقي وقف جزو يمتنع ان ليس نحو قول الباءة لقوله لا وادغم لا ليس
يقول وان كانت المد مسددة من غيرها ابدال الازواج الادغام كالأوب بنيت من الأوب على مثال ابل فقول
أوب همزة مضمومة وادغمه مضمومة أصله أو بهمزتين مضمومة فساكنة أبدلت الثنائية أوأا
وادغمت في الواو والثانية ويمتنع الادغام اذا تحرك أول المثليين وسكان ثانيهما نحو ظلمت ورسول الحسن لان
شرط الادغام تحرك المدغم فيه اه تصرف مع زيادة من الدما ميني وقد ذكر هذا في الكافية فقال
اول مثليين ادغمها ن سكتا * وليس همزة نأت عن فالينا
وليس هاء سكت ولا مدخمت * أو مسددة لا ابدال لم يكثر
(قوله نحو شهر رمضان) خذ العفو وأمره ونحو النفس سرا جاعن أمرهم ذكر رجعة البحر وهو امر نزي
يؤمذ (قوله لا يجوز زادهم عند جمهور البصريين) لا يلزم عليه من اجتماع الساكنين على غير حد ومولا
ومقابل جمهورهم أو جره وقامتهم كما في الجمع عن أبي حيان وعبارته لم يجره البصريون غير أبي عمرو وهو
رأس في البصريين (قوله وتاولوه على انشاء الحركة) أي لم يكن تسهته ادغاما لقر به مته ومته تضاه أن اباعرو
لا يقرأ بالادغام المحض وليس كذلك بل بقرابه كاتقله شخنا وغيره وقد نقل ابن المحاسب هذا التأويل عن
الشاطبي وأنه جمع بين منع النجاة هذه الادغام نحو بن القرء اه ثم رد بان القرء لا يمتنع من الادغام
المحض بل كان الشاطبي نفسه بقرابه فلا يصح الجمع بذلك قاله الاو لا اخذ بقوله القرء اذ ليس قول
النجاة محذاه اعتد اجابهم ولم يصحوا على المنع ولا نهى قالون عن ثبت عصمت عن الغلط في مثله وهو رسول
الله صلى الله عليه وسلم ولشرب ان قرآن تواروا وتاهل النجاة آحاد ولو لم أن مثل ذلك ليس بتواروا فقرأه اعدل
وأكثر اه باختصار وعبارته تخاف فضلا للبشر في القرآ آت الاربعة عشر اذا كان قبل المدغمسا كذا صيحا
عسر الادغام مع لكونه جماعين ما كثر ليس أولهما حرف علة وذلك نحو شهر رمضان وفيه طريقان
صحيحان وطريقا المتقدمين ادغاما ادغاما صحيحا وطريقا أكثر المتأخرين اخذوا عنه في اخذ لاسل حركته

وأجاز الفراهه الثاني أن لا يتصدر نحو دون قال المصنف في بعض كتبه إلا أن يكون أوله تاءاً المضارعة فقد مدغم بعد مددة أو حركة نحو لا تيموا
وتكاد غير انتهى ويجوز زالادغام الفعل الماضي إذا اجتمع فيه تاء أو الثانية أصليه نحو تأسع ورتقي به من الأصل فيقال تأسع وسأقي
الكلام عليه ولم يذكر هنا هذا الشرط لوضوحه وقد ذكر في الكافية وغيره أن التاء والراء والهمزة والواو والياء أصلان لا يكونان في اسم على
فعل بضم أوله وفتح ثانيه كمصنف جمع صفه وجمع جذوه في الطريق في الجبل أو قبل بضمين نحو ذل جردل أو بالهمزة ضداً للصيغة
وجدد جمع جذبه أو قبل بكسر أوله وفتح ثانيه نحو كل جمع كلهم جمع أوله بضمين نحو بولب وطلل فكل هذه متعدياً ما والى
ذلك أشار بقوله (لا كثل صف وذل وكل ولوب) وعلته امتناع الادغام في هذا لأنه لا يلائم إلا بعد التاء الأولى منها فالتاء الأولى في
الوزن والادغام فرغ عن الظاهر فخص بالفعل لغيره متبوع الفعل فيه ما وازنه من الأسماء ٢٢٧ دون ما وازنه وأما الراء فانه

وان كانه وازن الفعل الا
انه لم يدغم لفتحته ولا يكون
متبعا على فرعية الادغام
في الأسماء حيث ادغم
موازته في الأفعال نحو رد
فيلم بذلك ضعف سبب
الادغام فيه وقوته في
القتل في توبيخات
الأول في متعدي الادغام
أيضا فيما وازن أحده
الأمثلة بصدده لا يحل
نحو خشاشه اعظم خلف
لأنه ونحو ردان مثل
سلطان بمعنى سلطان من
الرد ونحو جبهه جمع جب
ونحو الدجبان مصدر
دج بمعنى دب * الثاني
كان ينبغي أن يستثنى
مثلا أخا ما يتعدي فيه
الادغام وهو فعل نحو ابل
لكونه مخالفا لأوزان
الأفعال فلم يثبت من
الرد مثل ابل قلت رد
بالفتل ولمل عذره في
عدم استثنائه أنه بناء لم

وهو المعنى بالروم في الحقيقة مرتبة ثالثة لا ادغام ولا اظهار وليس المراد به الاخفاء المذكور في باب التثنية
الساكنة والتنوين لأن الجمع بين الساكنين أو الواو معج لا يجوز إلا في قولهم وضه لا وصلوا وأجاب المحوزون
لادغام الخضم بالانضمام أن الجمع بين الساكنين غير جائز بل هو غير مقبوس وما خرج عن القياس وثبت
سماعه بقيل ويكون شاذاً قياساً فقط ولا يمنع وقوعه في القرآن وإن الوصل هنا كالوقف إذا فرق بين
الساكنين لوقف والساكن للادغام اهـ بانضمام (قوله نحو دون) بدلين مهملتين وهو اللعب ويقال
فيه مدى كقوله ود كدم (قوله وسأقي الكلام عليه) أي شرح قوله * كذلك نحو تقي واستر * (قوله
جمع صفه) اسم لبناء والصفة أيضا الظلة كالصفة غزي (قوله جمع جذه) بضم الجيم وتشديد الدال
نصرح (قوله جمع كل) بهم بكسر الكاف وتشديد اللام السترا في قيحاط كالتيت يتق بهم من البعوض
ويسمى في عرفنا الناموسية نصرح (قوله جمع لمة) بكسر اللام وتشديد الميم الشعر الجوارضهمة الأذن
اهـ نصرح وعبارة المصباح الشعر بل بالنسب أي يقرب اهـ (قوله نحو لب) هو موضع القتلاد من
الصدر وما يشد على صدر المركب أي يمنع الرحل من الاسترخاء وما استدل من الزل ذكر يا (قوله وطل) هو
الشخص من آثار الدمار نصرح (قوله وتبع الفعل فيما لا) الفعل معقول مقدم وما فعل مؤخر (قوله وان
كان موازاً للفعل) الواو والهمزة (قوله وقوته في الفعل) أي انشغله بتركب مدله فاتحاج التقصير في الادغام
بخلاف الاسم (قوله نحو خشاش) بمجموعات فاعلم موازن بصدده فعل بضم فتح وفي الصحاح ما يخالف كلام
الشراح كالوضع فانه قال انشاء أشله انشاء على فعلا فادغم منه عليه المصريح (قوله ونحو ردان) من الرد
فانه موازن بصدده فعل بضمين وقوله مثل سلطان بضم الألف في المصباح السلطان بضم الألف لا اتباع لفظة
(قوله ونحو جبهه) بجاء هملة وموحدين جمع بضم الجيم الحاء وهو الخاية كما في الدمامية فانه موازن بصدده
لفعل بكسر ففتح (قوله ونحو الدجبان) بدل هملة الجيمين فانه موازن بصدده فعل بضمين (قوله قلت رد
ورد) بفتح الراء هملا ولا يصح ضم راء أحدهما لأن حركة المدغم لا تنقل لما قبله إلا إذا كان ما قبله ساكناً كما يأتي
وكان يكفيه الاقتضار على أحدهما كما في عبارة المرادي (قوله بل هو) أي الفتل أولى في هذا لأن ابن كسان قل
فيما هو على الوزن المتفق على أصالته في الفعل وهو رد بفتح فكسر وردد بفتح ففتح فلا زلف فيهما وعلى
الوزن المختلف في أصالته في الفعل وهو رد بضم فكسر بالاولى (قوله مدغم فيه) أي حرف مدغم في أول
المثنيين وهو ما سأل قول الموضع أن لا ينصل أوله المثلين بمدغم (قوله وهو الجاسوس) الضمير يرجع إلى الجاس
من جس الخبر وقال جماعة الجاسوس بالميم صاحب خبر الشر والجاسوس بالحاء المهملة والتاموس صاحب

يكثر في الكلام ولم يسمح في المضائق وقد استثناه في بعض نسخ التمهيل * الثالث اعلم أن أوزان الثلاث التي يمكن فيها اجتماع مثلين
مترين لا تزد على تسعة وقد سبق ذكر كثر خفصتها وقيمت أربعة منها واحد مهمل لا كلاً كما فيه وهو فعل بكسر الفاء وضه العين وثلاثة
منتهمة وهي فصل نحو كتف وفعل نحو عضد وفعل نحو ثول فإذا ثبت من الرمثل كتف أو عضد قلت رد أو ردالادغام لأن ما مائة وألفان
لوزن الفعل وإن سا في خفة فعل نحو لب هذا مذهب المحوزين وخالف ابن كسان فقال ردو ردو بالفتل وافته الناطم في التمهيل في الأول
دون الثاني وأثبت من الرمثل دثل قلت رد بالفتل ومن رأى أن فعل أصل في الفعل ينبغي أن يدغم وقياس مذهب ابن كسان الفتل
بل هو في هذا أولى وعليه معنى في التمهيل انتهى السابع من الشروط أن لا ينصل بالول التلحين مدغم فيه واليه أشار بقوله (ولا كجس)
وهو جمع جاس أي فاعل من جس الشيء إذا لمسه ومن جس الخبر إذا لمسه عنه وهو الجاسوس وأما وجب الفتل لأنه لو ادغم المدغم فيه
لانتفى ساكنان الثغران لا يمرض خبر بل ثانيه ما واليه أشار بقوله (ولا كاحصص أي) لأن الأصل أحصص بالساكن فتنقلب

حركة الحسرت الى الساكن قبلها فاعتمدتها العروضة التاسعة ان لا يكون ما ههنا فيه معلما بغيره واليه أشار بقوله (ولا كميل) وهذا النوعان أحدهما ما حصل فيه الالتحاق بزيادة قبل المتلين نحو هيل اذا كثرت لاله الا الله ان اليا فيه من زيادة للالحاق بدرج بالاخر ما حصل فيه الالتحاق بأحد المتلين فهو حليب ٢٢٨ فان أحدى ياءه من زيادة للالحاق بدرج وانما اتممت في هذين النوعين لاستلزامه فوات

خبرناهم **(قوله حركة الهزنة)** أي من أبي **(قوله كميل)** فصل ماض ملحق بدوح وهو أحد اللفاظ المخوطة
 من المركبات كميل إذا قال ليس الله وسجل إذا قال سبحانه الله وحول إذا قال لأجل ولا قوة إلا بالله وحمل
 إذا قال على كذا أو حمل إذا قال الحمد لله وجعل إذا قال جعلت فداك وطلب إذا قال أطال الله فداك
 ودمع إذا قال دام الله عزك وحسب إذا قال حسبي الله والدياب معناه وقد أوسنا الكلام فيه في آخر
 رسالتنا الكبرى على اليسلة **(قوله وهذا)** أي ما المثلان فيه ملحق بغير المشار إليه وله كميل **(قوله فوعان)**
 فل ثلاثة نالها حاصل فله اللفاق بأحد المثلين وغيره فحقوا أنفسهم أي تأخروا ورجع فانه ملحق بالمرحمة واللفاق
 حصل فيما بين الثانية على المختار وبالهنر والنون قاله المصريح **(قوله ما قصد من اللفاق)** هو موازنة
 الحق للملحق به **(قوله في ال)** وزن فرح **(قوله ديب)** بدل مهلة فوجدت قال شيخنا البعض بابه ضرب
 وقد يؤخذ من كلام القاموس كونه من باب فرح **(قوله أذنب الشمر في جيبه)** مثله في الصحاح وعجالة
 الفارضي في جبهته **(قوله وصكك الفرس)** حمله شيخنا نقلا عن المختار من باب دخل وتبعه البعض في هذا
 الضبط وقد راجع المختار من أحد هذه صكك بالمعنى الذي ذكره الشارح وأغشاه ما قصده صكه ضرب به وبابه
 ودومته مقوله تعالى فصكت وجوها أه والذي في القاموس من رجل أصله من ضرب الركنين والعرويين
 وقد صككت بارجل صككا أه وهو بغير أدن بابه فرح **(قوله عرقوبه)** العروبة من الإنسان
 عصب غليظ فوق عقبه ومن الدابة في رجليها عروة الركة في دها قال الأصمعي كل ذي أربع عرقوب بابه
 وجلسه ور كناه في دبه ومن القطاسقا كذا في الصحاح وغيره **(قوله وضيت)** بصاد محجمة ووجدت
 وزن فرح كأي في القاموس وقوله ضبابا بكسر الصاد جمع ضب كأي القاموس **(قوله وقطط)** بقاء قطاين
 مهملتين وزن فرح وجاء بالأدغام أيضا كذا في القاموس **(قوله ونحت العين)** بلام تخاء من مهملتين قال
 شيخنا السبوا البعض من فرح **(قوله ونحت)** بلام تخاء من محميتين ولم يذكره صاحب الصحاح والقاموس
 الأمديغا **(قوله ومشتت)** بهم فشتين محميتين وزن فرح كأي الصحاح والقاموس **(قوله إذا خضض)** قال
 البعض بضم الخاء وهو خطأ لأن المضمر الخاء من بدن وضخضم وهو لا يناسب هنا أو ما خضض بغيره المعنى
 كالأذى عني ارتفع والذي عني طلع ففتح الخاء كنع كذا في القاموس **(قوله في رطفها)** الوطف بقاء محجمة
 ثم طاعتني الفراع والساق من الخيل والأبل وقوله هم أي نبي ذبحهم وقوله دون صلابه العظم أي ليس غذا
 لنبي الشاخص صلابه العظم الصخم هكذا تنقيد عبارة الصحاح **(قوله وعزرت)** بعين مهملتين بضم
 قال شيخنا وتبعه البعض بابه دخل والذي في القاموس العز والناقضة الضيقة الأحليل والجمع عزز وقد
 عززت كذبت عززوا عززا بالكسر وعزرت وعزرت أه **(قوله كشنوذ ترك)**
 لا هلال في نحوه والخالج إليه نظر وإن سكتوا عليه لأن تعجم العين في ذلك مarder مستثنى من قاعدة
 قلب الواو والياء ألفا عند فتحهما وانفتاح ما قبلهما ص كما مر في قول الناهم وصح عن فعل وفعل الخ
(قوله ر جل ضفف الحمال) بصاد محجمة تعاقب وزن كنف من الضف بفتحتين وهو الضفك والشدة
 الحاجة والذي في القاموس والصحاح من رجل ضف الحمال بالأدغام قلص ضف في عبارة الشارح كلب حتى
 فيه توقف البعض في شذوذ ذلك ضف في قولهم من رجل ضف الحمال بأنه كلب فهو ربحه التوقف في طعام قضض
 تعاقب قضاض من محميتين لانه كلب على ما في القاموس وعبار قضض الطعام بقض الفتح وهو طعام قضض
 محرك كتم قال وقض المكان بض الفتح قضضناه وقض وقضض ككف صار فيه القضاء كاقض واستقض
 أه وقوله صار فيه القضاء بفتحين أي المعنى الصغار كأي في القاموس والصحاح **(قوله ومحجب)** بجماعة مهلة
 وحجب تعين على وزن اسم المفعول **(قوله لازم تحرك بكما)** صوابه تحسر لما ثانيهما كما عر به الموضع

ما قدم من الإتيان العاشر
أن لا يكون جاشدت
العرب في فكه اختيارا
وهي أنفاط محفوفة
لأيقاس عليها وإلى هذا
أشار بقوله (وشد في آل)
وتحرفه فك ينقل فقل
أي شدا الفك في أنفاطها
قولهم آل السقاء إذا
تغيرت وانحرفت وكذلك
الأسنان إذا قعدت والأذن
إذا رقت وقسوله ديب
الإنسان إذا نبت الشعر
في بيمنه وصكانا الفرس
إذا اصطكت عرقوباه
وضربت الأرض إذا كثرت
ضبابها ولقط الشعر
إذا اشتدت جموده
ولحت العين ولبحت إذا
التصقت بالرمض وعشت
الذابة إذا شص في
وطيها حم دون حلاوة
العظم وعزب الناقة إذا
ضاق أحلبها وهو
يجري لها فاشتتوزك
للارقام هذه الانفعال
كشتوزك الاعلال في
هوا القود والحيد والصيد
المسوك والخولة مما
يبقى في موضعه فلا يجوز
أيقاس على شيء من هذه
فلكركات كما لأيقاس
على شيء من تلك
الصفات وما ورد من

وغیره

أبى القسم: الحمد لله على الاجل * (تنبيه) قد شد القتل أيضا في كلمات من الاسماء من قولهم رجل ضعيف الحال ومحبوبى وبكى
 بوزيد طعام فمتى اذا كان فيه يس (رسى) وغمرها بما عنبه ولا يما لا لزوم تقرب بينهما (افكك) واذهب دون حذر (ف) واحد

مهم بالوزن وفي ادغم نظر الى أنهم ما مثلان في كل حركة ثانیة الا انهم موثق في ذلك الادغام لاندر احره في الضابط المتقدم ومن فلك نظر الى ان حركة الثاني في الاعداد لوجودها في الماضي دون المضارع والامر والارض لا يتدبه فالامر من ثم لم يجز الادغام في نحو ان يحيى ورأيت محبا واما قوله وكانا بنين المتعدي في معنى بسطة متعدي فتشاد لا قياس عليه لان لا في قوله فتنسج الفلأ جرد من الادغام وان كان كل منهما فصحا مقروبا في المنوثر وما في النظم اما في ذلك بتقديم الفلأ من النظم انتهى (قوله) يجوز انسج والادغام في النظم في قوله تا ان امان في اوله او وسط (نحو تعجى واستمر) اما الاول فقال في شرح الكفاية اذا ادغمت فيما اجتمع في اوله تا ان زدت هن فوصل تنوكل به الى النطق بالاناء الساكنة للادغام فقلت في تعجى تعجى هذا كما هو في تعجى فعل مضارع واجتلاب هن الوصل لا يكون في المضارع والذي ذكره غير من الخفاء ان الفعل المختص بتاين ان كان مضايلا لم يتبع وتنبع ٢٤٩ جاز في الادغام واجتلاب هن الوصل فيقال انشع

وغيره وكما سير به في قوله وحركة ثانیة بالضرورة لان الا لازم غير بكة من نحو حي الباء الساكنة فقط لانه فعل ماض مبني على الفتح الظاهر اما الاولى فيجوز غير بكة على الفلأ واسكانها على الادغام (قوله) كالاعداد (قوله) اي يحاج عدم التزوي في جميع التصاريف (قوله) والارض لا يتدبه غالبا اي كذا ما هو كالارض (قوله) ومن ثم اي من اجل عدم الاعتداد بالارض (قوله) في نحو ان يحيى مضارع احيوا ورايت محبا ماض فاعل احسا وان حركة الثانية فيهما عارضة بغير وض الناصب وهون ورايت (قوله) مسيطرة اي قطعة مستطلة من فضة وسدة البت بضم السين به اه عني بزيادة وقوله فتنسج البعض يقع التاء الفوقية وهو خطأ لان الكلام في المثليين العارض غير يك ثانیة او تنسج يقع التاء مضارع عني عارضا لانه لا يندفع في فالف متعذرة لغير ذلك بل هو بضم الفوقية وكسر العين المهملة مضارع اعيما كما قاله اللاماني وكسرة العين متعذرة لانها من الباء الاولى عند ايراد ادغامها في الباء الثانية واعا يستعمل لازما ومتعديا ومن الاول ما هنا والشاهد في تنسج ادغم اعتداد بالمركة العارضة في البت لاجل الروي مع ان في غيره ايضا عارضة لاجل الناصب (قوله) لان تعجى الخ عبارة التوضيح لم يخلق الله هن فوصل في اول المضارع واذا ادغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء وبذلك نرا في الوصل نحو ولا تيموا ولا تيرجن (قوله) واجتلاب هن الوصل لا يكون في المضارع قد يقال مرادهم انما لا تكون فيه على وجه الازم وهذا الابتداء كافي الماضي والامر والمصدر ولا ظن بالانصاف ان يقدم على ذلك مجرد التشهي من غير سند كما هو واستنباط من لغة العرب وقياس لس في لغتهم ما يتدبه وناهل على نقل الثقافات عنه قاله طائفة الصحاح جميعا فلم استفدعنا الا ثلاث مسائل ولا يضره عدم ذكر السند صرحا قال بس ونض ابن النظم على ان النظم ذكر المسئلة في بعض كتبه على ما وافق الجمهور (قوله) قال اتسم اي تشدب الفوقية والوحدة (قوله) ونحوه) كاقبتل واكتب (قوله) وهو قواسمه فيه عدى نظر وان سكتوا عليه لانه يقتضي ان الادغام خلاف القياس وليس كذلك انظر ضابط الادغام فهو و لونا هو الاحسن لكان مستقيا (قوله) لينا ما قبل المثليين على السكون اي فيجوز الادغام الى تكلف نقل حركة اول المثليين الى الساكن (قوله) فتنسج اوله اي ثانیة وتشدب ثانیة مع كسره يذك الشارح ذلك لانه قد مر مشتركين المضارعين (قوله) ستارا بكسره اوله وتشدب ثانیة (قوله) بكسره ثانیة وهي السين (قوله) على أصل التثنية الساكنين) فلبست الكسرة متعذرة اذا كسرت التاء المدغمة (قوله) مبني على ذلك اي فان فصحت من الماضي فصحت في المضارع واسم الفاعل واسم المفعول وكانت التاء ما يتعدها الحال فهي مكسورة في المضارع واسم الفاعل مفتوحة في اسم المفعول وان كسرت سين الماضي وتاؤه كسرا في الثلاثة وحديثه يشبه اسم الفاعل واسم المفعول كما قاله الشارح (قوله) من الضابط المتقدم اي ضابط وجوب الادغام المتقدم في قوله اول مثليين الخ (قوله) قد انصرفت

الوصل فيقال انشع واتابع وان كان مضارعا نحو تنسج كمر يجوز فيه الادغام ان ابتدئ به لما يلزم من اجتلاب هن الوصل وهي لا تكون في المضارع بل يجوز تخفيفه بخفف احدى التاين وسباني في كلامه وان وصل بمقله طراد فاعه بعد مفترقا واين نحو تكاد غير ولا تيموا لعدم الاحتياج في ذلك الى اجتلاب هن الوصل واما الثاني وهو استير ونحوه من كل فعل على الفعل اجمع فيه تا ان فهذا يجوز فيه الفلأ وفوقه لينا ما قبل المثليين على ان يكون ويجوز فيه الادغام بتدليل حركة اول المثليين الى الساكن فنقول ستر بطرحة حركة الوصل من اوله انحرك الساكن بحركة النقل فتنسج اوله اذا ابرز الادغام في استير ستر

اللفظ به كالقذف ستر الذي وزنه قبل بتضعيف العين ولكن عتاز ان بالمضارع والمصدر لانه تقول في مضارع الذي اصله افعال يستمر مفتتح اوله اصله يستمر فتقل وادغم وتقول في مضارع الذي وزنه قبل ستر بضم اوله وتقول في مصدر الذي اصله افعال ستر او اصله استمر فلما ابرز الادغام نقلت الحركه فقط رحت الحركه وتقول في مصدر الذي وزنه قبل ستر على وزن تفعيل (قوله) في نحو ز في استمر ونحوه اذا ادغم وجهه خرو وان يقال ستر بكسره فانه ذلك ان الفاعل كنه وحين قصد الادغام سكت التاء الاولى فالتا سا كنان فسكر اولهما على أصل التثنية الساكنين ويجوز على هذه اللغة كسر التاء ليعا لفاء الكلمة فتقول فعل والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مبني على ذلك الا ان اسم الفاعل يشبه بلفظ اسم المفعول على لغة من كسر التاء ليعا لفاء صير مشتركا كذا فيحتاج الى قرينة الثالث ما ذكره في هذا البيت كما استنتجني من الضابط المتقدم انتهى (وبانها في ابتدئ قد يقصر فيه على تاكسين العين) الاصل تدين بتاين الاولى تاء المضارع

والثانية تأمل وعلة الخلف أنه لما نقل عليهم اجتماع المثنيين لم يكن سهيل إلى الادغام لما يؤدي إليه من احتلال هـ الوصل وهي لا تكون في المضارع عدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى التاءين وهذا الخلف كثير جدا ومنه في القرآن مواضع كثيرة فحذفوا الملائكة والروح لا تكلم نفس نارنا تظلي ﴿تنبهات﴾ الأول مذهب سيبويه والبصريين أن المحذوف هو التاء الثانية لأن الاستشمال ما حصل وقد صرح بذلك في شرح الكافية وقال في التسهيل والمحذوفة هي الثانية لأن الأولى خلافا لمذهب سيبويه أن مذهب هشام أن المحذوفة هي الأولى ونقله غيره عن المكرفيين الثاني قد أورد سيبويه في هذا الموضع في الادغام والذى يتذوقه الادغام وأما الماضي نحو تتابع فلا يتذوقه الادغام وكذا المضارع الواقع في الوصل كما سبق بيانه في الثالث قال في شرح الكافية وقد فعل ذلك بمعنى التخفيف بالحذف بجانبه في ذوقه ونون ومن ذلك ما جاء أبوا الفتح من قراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزلا في هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من تأمل تنزل حين قال تنزل أنما هي ٢٣٠ الثانية لأن المحذوفة من نون تنزل في قراءة المذكور أنما هي الثانية هذا كلامه قال شارح

فمن والادغام قبل دخول الذوق والتاء وأبقوا اللفظ على حاله
أشار إلى الثاني بقوله (وفي جزء وشبهه الجزم) والمراد به الوقت (تخييرا) أي بين الفل والادغام (ق) أي تبع نحو لم يحل ولم يحل
حل الفل لئلا أهل الحجاز والادغام لغة تميم (تبيينات الأول) المراد بالتحوير استواء الوجهين في أصل الجواز واستواء معنى الفصاحة
ن الفل لئلا أهل الحجاز وبها جاء القرآن عالما بخوان عسكم حنة ومن يحل عليه غضي وغضض من صوتك ولانتم وجاعلى لغة تميم
ومن يرتدى في المائدة ومن يشاق الله في المشرة الثاني إذا دغم في الأمر على لغة تميم وجب طرح هذه الوصل لعدم الاحتياج إليها وحكي
كسباني أنه سمع من عبد القيس اردوا غرض وأمر بمزة الوصل ولم يحل ذلك أحد من البصريين الثالث أن اتصل بالمعجمة وأوجع نحو
أنوا وأما عطية فهو روى أن ابن زيد كسب نحو وردن أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب لأن الة لم يحل تسمي على هذه اللامات فليس

قبل ها التام نحو دها لم يردوا والتمز واضحة قبل ها التام نحو دها لم يردوا لان التام متعدي قبل يستدوا ووجوه هاء كان الدال قبل يندنا
الالف والواو وحكي الكوفين زدها بالضمة والكسر ودهما الفتح والكسر وذلك في المضموم الفاعل وحكي ثاب الراجحة الثلاثة قبل هاء
المغائب وغلط في تجويز الفتح والكسر والفتح انه افعال مع الاختصاص من ناس من فقيل مدهو مضموم الكسر والفتح والفتح
قبل سا كن فتاوا الدال اقوم لانهما حركة التفتاحا كين في الاصل ومنهم من يفتح وهما تواسد وحكي ابن حتى انضم وندروى من قوله
فعض الطرف نلت من غير * نعم الضم قليل قال في التسهيل في باب التفتاحا كين ولا يضم في سا كن بل بكسر وقد يفتح في هذه اللفظة
فان متصل الفعل بشئ مما ذكره فتمثلت افعال الفتح مطلقا نحو دوفور وعض وهي اتمه اسدوا وس غيرهم والكسر مطلقا نحو دوفور
وعض وهي لنة كعب وغيره والاتباع حركة الالف نحو دوفور وعض وهذا كثر في كلامهم اه ٢٣١ (وفلأ أفل في التعجب التزم) قال

ماسبق (قوله قيل هالفاثية) بقراءة هاء القصر على ارادة اللفظ المركب من الهاء والالف لان المجموع هو ضمير الغائبة واضافته الى الغائبة من اضافة الدال للدلول وهذا اختلاف قوله هاء الغائبة فاما ما يد (قوله) ورد بالفتح والسكرى) ظاهره بقاء ضم الهاء مع كسر الدال وهو غائب على لغة النحاجازين الذين يصفون هاء الغائبة وان وليت كسرها او باسما كنه لا على لغة غيرهم لان غيرهم بكسرها يدهاين كما تقدم في باب الضمير (قوله) غلط في نحو برز الفتح) لا وجه لطلبه بعد حكاية الكوكبية له ومن حفظ جمعة من عن لم يحفظ (قوله) فالصحيح انه لغة) اى في مفهوم الفاء ومقتضى ما يدل قوله سمح الانخساح (قوله) ففض الطرف انك من غير) قاله سرور وعامة فلا كما بلغت ولا كلابا وغير بعض النون من قيس عيلان اه عيسى (قوله) قال في التسهيل (الخ) استدلالا بانكارا لصف الضم على قاته لان شأن ما يسكره كثير الاطلاع مع وجوده ان يكون قليلا (قوله) عاذركم) اى اولوا الجس وبما للحاطة وقول التوكيد وهاء الغائبة وهاء الغائبة (قوله) مطلقا) اى مضموم الفاء وكسورها او مفتوحها وقد مثل الثلاثة على هذا الترتيب (قوله) فولد فعل) بكسر العين تصریح (قوله) اجازة ادغامه) فيقول أحب يزيد (قوله) فلم يجاع) لفتحها بالتر كيبوف كيفية تركها خلافا لسد كره الشارح (قوله) من فعل الامر) اى اولوسمور وقد دخل فعل التثنية فضع استثناء ومن فعل الامر (قوله) ذكر هاهنا) اى على وجه استثناء ثم ان فعل الامر (قوله) التزموا انما) اى كالتزموا الادغام (قوله) فتح) تخفيفه بالفتح بالتر كيب ولم يحجز وافى آخرها نحو ردم الضم والاسماع والكسرة على الاصل في التخلص من التثنية الساكنين (قوله) هاء الغائبة) مثلهما الاولى هاء الغائبة (قوله) لم يضمن) اى تعالضم الهاء (قوله) بل يفتح) هل ياتي ههنا محاكاة للجري من بعض نغم من الكسر (قوله) انك لكونها) اسم اى ضمير الشأن محذوف (قوله) وكسرها قبل الراء) لم يقل ونحوها قبل الالف ليجتمع على الاصل فيها فتح التثنية عليه (قوله) واذا اتصل بها نون الاناث (الخ) حاصل ما ذكره فيها حاشيتا سنة اقول (قوله) وقاية ففتح الميم) نون النسوة تستدعى سكون ما قبلها كغيرها من ضمائر قبلها بالزاد المتحركة كقولنا بادة النون لم تكتب الميم (قوله) بكسر الميم) اى لمناسبة الياء بعدها وقوله زيادة ما سكت على اى محافظة على ما تبتدعه نون النسوة من ساكن قبلها (قوله) وحكى عن بعضهم هان يضم الميم) اى مع تشديد هاء اول ضمها اتباع لضم الاول ومع زيادة نون ساكنة قبل نون الاناث كما تقدم من الفراء والاقرب الاول من راجعه (قوله) اجمع نفسك البنا) هذا الغائب مناسب اتمعه الهاء على اقل والمناسب استعملها مع اى احضر اجمع كذا البنا (قوله) تخففا) اى ونظر الى ان اصل لام لم قبل الادغام السكون كافي للتصریح اى بالخفض التخفيف وتخلص من التثنية الساكنين باعتبارها الاصل (قوله) فخذت الهزمة) اى هزمت الميم الذى هو اصل لم قبل الادغام (قوله) ثم نقلت حركه ما قبل الاولى

بالتقاء حرفيها على الساكن قبلها انصارها ونسب بعضهم هذا القول الى الكوفيين وقول البصريين اقرب الى الصواب قال في البسيط ومنهم من يقول انها ليست بحركة انتهى **خاتمة** النون الساكنة ومنها التنوين **ع** اعلم ان النون الساكنة اربعة احكام **أ** اولها الادغام وهو بلاغته في الالاء او الراء بقية في حروف ٢٣٢ ينمو ما لم تكن مواضعها في كلمة واحدة كالذئب واصنوان وانما فان الفتح في ذلك لازم

والثاني الاظهار وهو في حروف الخلق الستة العين والين والحاء والهاء والواو والميم لم يخرج النون من حصر حها في الثالث القلب مما عند الراء ومستوى كونها في كلمة نحو انهم او كلمتين نحو ان يورثه وموجب هذا القلب ان الراء عدت من النون وشابهت اقرب الى حروفها وهي الميم لان النون والميم حرفان قلبا بعدت عن الراء يمكن ادغامها فيهما قربت بشبهه القريب منها لم يخصص اظهارها فوجب التحفيف امر آخر وهو قلبها ميم لانها تشبه في الغنة والاربع الاخفاء وذلك اذا اوليا شي من الحروف غير المذكورة وذلك خمسة عشر حرفا يجمعها اوائل هذا البيت

نرى جارد عند قولي زيد في ضني كذا في طير صيد وسعيا نغفر واعما اخفيت عند هذه الحروف لانها قربت منها قربا متوسطا لان حروف الخلق يبعد عنها فظهرت وحروف لم يرو

أى وا دخلت في الميم الثانية بعد قصر حها لخصا من الساكنين **قوله** بان افتاء حرفيها على الساكن قبلها اي تحذفها **قوله** قال في البسيط الخ **ب** هذا يرد ادعاء بعضهم الاجماع على تركها وان كان تركها هو الاصح **قوله** ما لم تكن مواضعها الخ **ج** أنتحسب بان هذا التقيد بالنسبة الى الاء والميم الاول دون النون ولهذا لم يمتل بمواضع النون في كلمة لان ادغام احدي التنوين في الاخرى واجب ولو كان اجتماعهما في كلمة واحدة مخوفا الله علينا واذنا فمواضعهما من اضافة المصدر الى فاعله او مفعوله **قوله** ويستوى أي في القلب ومثله الاظهار والاخفاء كونها أي النون مع الاء وقوله او كلمتين أو بمعنى الاولان الاسنواء انما يكون بين متعدد **قوله** ان الراء عدت من النون أي في الصفة لان النون حرف لين أغن والراء حرف شديد مع ان يخرج حها عن ثقلان وقوله وشابهت أي النون وكذا الضمير في بعدت وادغامها **قوله** ولما قربت أي النون من الراء وقوله بعشبهه الخ أي بسببه شابهة النون الحرف القريب من الراء وهو الميم ليكون الميم والياء من مخرج واحد ووجه التشابه كما أسلفه ان كلام النون والميم حرف أغن ويصح ان يكون قوله منها نازع على من قربت والقريب **قوله** لانها اختبا أي لان النون اخت الميم في الغنة **قوله** قد توى بالملء أي أقام وقوله ز يد في ضني حال من فاعل توى يتقدمه بقدو بمعنى لا كما ذاق راجع لقوله ز يد في ضني وقوله صيد بالياء لاجعل نعت لطير وقوله سويد لذا في وقوله شيا نغفر يشين معجمه مفتوحه فوجه أحد أي حدة تطفر المصاد من كلب وصقر ونحوها **قوله** لان حروف الخلق الخ **ع** الاء قوله قربت من القريب بالمتوسطا **قوله** وحروف لم يرو من الرواية الأولى والراء والراء لا رة ولا كان حقه ان يكتب بالياء بعد الواو لانها ولو جماعه وكتبت بها غل وحروف لم يرو هي حروف الادغام أهم من أن يكون بنة أولاء واستقط منها النون لانه لا يصح أن يقال قربت النون من النون ولان وجوب ادغام النون الساكنة في النون في غاية الواضح **قوله** ا كمال ما وعد به **قوله** قال ا كمال ما استعان الله به لكان أوفى بماسلف في الخطبة **قوله** وما يجمعهم نعت **قوله** الاول لا استئناف او لطفه قصة على قصة وما موصولة وقصة على الالفاظ على ما هو الاقرب واللاتي بقوله نظاما الخ وقوله أحصى الخ **قوله** كبر ضمير ما باعتبار نظرها أولان المراد مجموع الالفاظ لانه المناسب لقوله يجمعهم **قوله** قد كل ينشأ الميم والكسرة أضف في اللغات والفتح انفسها وأولى هذا الالامة البيت عليه من عيب سناد الترجيح الا لازم على الضم وهو اختلاف حركة ما قبل الراء والميم والكمال والتمام بمعنى واحدة لغة كالتكميل والتميم واما في اصطلاح علماء اللغة في التكميل ويسمى بالاحتراس ايضا وان يؤتى في كلامهم خلاف المقصود ما يدفعه كما في قوله

ففي دمارك غير مفصدها **ح** ضوب الراء ووجه تسميها والتميم ان يؤتى في كلام لا هوهم خلاف المقصود بفضل من مفعول أو حوالا ونحوهما النكتة كالملة في شعره ويطعمون الطعام على حبه أي مع حبه **قوله** على حل المهمات **ح** فيها إشارة الى أن قوله في الخطبة مقاصد الخ على حذف منافع كما تقدم سطو والمهمات جمع مهموم أو جمع مهمة فتقدر المراد صرف على الاول الاحكام المهمات وعلى الثاني المسائل المهمات لكن يلزم على الثاني وصف جمع الكثرة لما لا يعقل بالمطابق مع ان الاصح في الأفراد كما ان الانصع في غير المطابقة لأن يقال لما حذف ضعف عن المراء وقوله اشتبه أي اشبه لالدال على الدول على الخ لانه لا يكون في محل نصب صفة لنظامه ولعله اقتصر الشاعر في ما يأتي لا في اقرب او حال أخرى أوفى في محل رفع خبر آخر لما وكذا جملة أحصى فاعلم **قوله** يلزم بناؤه لغيره أي وان كان بمعنى الشيء للفاعل كما تقدم عبارة واعما يلزم فذلك اذا كان بمعنى اهتم ما عناه عنوا من باب تقدمه في خضع وذلك

قربت منها قربا شديد اذا دخلت وهذه الخمسة عشر لم تعد بعد تكميل ولم تقرب قرب هذه فاختفت والاختفاء حال بين الاظهار والادغام والله سبحانه وتعالى أعلم **و** لما يسر الله له ا كمال ما وعد به في الخطبة من قوله مقاصد الخ هو محو به آخر بذلك فجاء **و** ما يجمعهم نعت فكل نظاما على حوالا **ح** الما انما اشتبه **ح** يقال عنى بكذا أي اهتم به يلزم بناؤه للفقول

وعنا يمشو عتوة بمعنى أخذنا الشيء قهرا أو صلحا وعنى من باب رعى عتاه كذا من باب رعى شله وعنى
 من باب رعى أصابه مشقة فالبناء للفاعل كذا في المصباح **(قوله)** وبنائه للفاعل أي مجموع لا كرمي يرى
 عنابه كذا في المصباح وقوله نبيه أي قالية **(قوله)** وأشد عليها وجهه أن اسم الفاعل انما يصاغ من المسمى
 للفاعل في اللغة المشهورة وانما يقال أنما في بكذا **(قوله)** حال أي فيكون مصدرنا يعني اسم المفعول أنما في
 كونه مختارا فبقا على مصدره وقوله من الهاء في جمعه فيه عندى نظر لما يلزم عليه من الفصل بين الحال
 وصاحبها يا حنى وهو قد كثر ذلك منوع فبينى جملة حال من الضمير في كل ثم الحال هنام وموطئة لما سدا
 لانتهام كونه نظاما من قوله وما جمعه عنيت لأن الذى عنى جمعه أفضى في الخبر والافعال انما تكون نظاما
 وكذا يقال في فاعله التميز **(قوله)** أو غير ذلك وجه هذا أن يجرى على المصدر حاله كثره شىء حتى قد ربح
 الحائبة بانها أوفى بوصف نظاما بالجنين بعده لأن الاشتغال على المهمات واحصاء خلاصة الكافية البقى
 بالنظم عنى المنظوم من النظام يعنى المصدر فقدر **(قوله)** من الكافية أى من معانيها ومن تبعية حال من
 الخلاصة أو ابتدائية متعلقة بأحصى والى هذا الثاني أشار الشارح بعدو بالخلاصة أشهر هذا النظم أعنى
 الالفية **(قوله)** أي جمع هذا النظم الخ أشار به إلى أن أحصى فعل ماض ومن الكافية صلتها والخلاصة مفعوله
 قال جماعة ولا يجوز أن يكون أحصى أفعل تفضيل خبرا مقدا وللخلاصة متندا مؤخران بناء أفعل التفضيل
 من الراضى شاذ على الصحيح وتشكيد الجس له ذالك كفاية مشهورة على أبواب كاملة ليست في الخلاصة كتاب
 ضمير الشأن وضمير الفصل والقس والتاريخ والتغلاسا كثر وتصح به بأرادة كافة ابن الحاجب تكلف
 يارود وما يؤيد كونه أحصى فعلا استناد الفعل إلى ضمير النظم في قوله كما اقتضى والاقبال كما اقتضت ثم إن كانت
 أن في الخلاصة للاستغراق كما هو المناسب للبح كان في الكلام مائة لأن المقام مقام مدح والافتقادات الالفية
 كثر من زيد الكافية **(قوله)** كما اقتضى ما مصدرية والمجاز والمجرور وصفه مصدر مجزوف أي احصاء
 كافتضائه الذى يجمع حصول السرور والنفع بكل فإن قلت مقتضى جملة احصاء الالفية من الكافية
 مشبها واقتضاهما التى مشبها به أن الاقتضاء أقوى من الاحصاء فاجتهدت ذلك قلت وجهه أنه يلزم من اغناها
 الظاهرين احصاءها خلاصة إمكانية والام تغنيهم لاحتياجهم حينئذ إلى ما في الكافية ولا يلزم من احصاء
 الاغناء لاحتمال احتياجهم إلى زيادة في خلاصة الكافية مع أن الكافي قد تأنى في الجرد التشرىك بين شيتين
 في أمر من غير اعتبار كون المشبه أقوى كفى كل من ز يدومر وكما صبه **(قوله)** أي أخذ غنى المناسب
 لتفسيره الاقتضاء لا أخذ أن يكون المراد بالفتى التقدير الذى كاي فيه قوله وهو أى الفتى كتابة أى لغوية عما
 جمع من المحاسن الظاهرة وعبر عنه بالمصدرية لأن فسر الاقتضاء الاستزمام لم يجمع ذلك والفتى بالكسر
 والقصر الاستغناء وبالكسر والمد التفضي والافتح والمد النفع وقوله بالخصوصه أى فقدر دفع به توهم فخل
 الفرق بين أزمته الفتى وفي كالأمة تشبيه أهل المسائل الكثير ما لفتى والجمل بها الفقر ووجه التشبه ظاهر
 فذيل العلم محسوب من الرزق وما مدح هذا النظم باقتضائه الفتى بالخصوصه لأنها الصغرها تقبل الناس
 عليها فحصل لهم الفتى بما فيها والكافية لكيها تقصير صفاتهم كثر من الناس فلا يشتغلون بها فالحاصل الفتى
 يسأل العربية **(قوله)** وعتة أى بركة وقوله في المبدء وانتهام برده على أن المناسب لاقتصاره أولا على مقابلة
 زعمه الانتهام أن يقال في انتهام كالأمة لأن بقدر قبيل التعليل كما فعل ذلك في ابتداء **(قوله)** وجهه وياها في
 دأرا لإسلام اعترض الشارح سابقا على تخصيص النظم في الخطبة الدعاء بنفسه وبأن معطى بأن الأولى
 تعمم الدعاء فيعرض على الشارح مناعل ذلك **(قوله)** فاجد الله أى يسبب كمال هذا النظم على الوجه
 المذكور الخ **(قوله)** صليا في كونه هذه الحال مقدرة أو مقارنة ما لم يفت في نظره في الخطبة **(قوله)** خير بنى
 يدل من محمد لانه تله ولا عطف بيان لاختلاف محمد وخير بنى تعبر بفار تشكرا **(قوله)** وآله الأولى أن أراد
 بهم أتباعه كما تقدم بسطه **(قوله)** أنشر جمع أغروهم في الأصل الأبيض المجمع من التثنية في الكلام استعاره
 قهر نجيحة أو تشبيه بليغ ويحتمل أن يكون تاما على ما وصفه بيمينه صلى الله عليه وسلم أمته بقوله أنتم أقر
 المحجلون يوم القيامة فمن أقر الرضوة **(قوله)** المنصبين أى المختارين **(قوله)** الخيرة بكسر الخاء المجمة وفتح

وبناؤه للفاعل نسبة
 حكاها في الواو قيت وأشد
 عليها
 عاب باخرها طوبى للشفل
 ونظما حال من الهاء في
 جمعه أو غير محمول عن
 الفاعل واشتغل لنتظها
 وعلى جبل للمهمات
 متعلق بامتثل تم وصف
 نظاما وصفة أخرى فقال
 (أحصى من الكافية
 الخلاصة) أى جمع هذا
 النظم من منظومة
 المصنف للمعاني الكافية
 الخاص الصافي ما يذكره
 (كما اقتضى) أى أخذ
 غنى بالخصوصه تشويه
 والخصوصه ضد الفتى
 وهو كتابة على جمع من
 المحاسن الظاهرة ثم قال
 بالشكر كرمه الانتهام
 وأردته بالمدح على
 سيدنا محمد سيد الانام
 وعلى آله وأصحابه الكرام
 لارازا جردك وعنه في
 اليدوا انتهام فقلل رحمه
 الشوق جوسى وياها في دار
 السلام فاجد الله صليا
 على محمد خير بنى أرسله
 وآله الفز الكرام البرره
 وجهه المنصبين لغيره

الحنيفة وسكرتها على الاحتيار كافي المصداق فهو مصدر واسم مصدر على اختلاف وصفه فيه بمبالغة ولهذا التزم
اقراده وحيث كان المراد من اخيرة هذا المختارين قد ذكر بعد المختارين تأكيد لان المقام مقام مدح قال ابن
غازي ويحتمل ان يضبط هنا بفتح اللام على انه جمع خبر على الفراء فهو خيرة بررة اه (قوله اولاً و آخراً)
ظرف عامله الاستقرار الذي هو متعلق بالخيار والمجرور قبله او محذوف تقديره اقول ذلك اولاً و آخراً والله اعلم
تميمون الله تعالى ما قصده من حاشية تطقت يد فائق هذا الشرح ونكاته وكشفت النقاب عن وحوه
مخدراته ونخباته واوججت من مكنونات امراره ما خفي على الواقفين وأبرزت من عزرائس أكاره
ما احتجب عن العيون فهي حذرة بان رد عذب متاهل بتحقيقاتها النظام مؤث حقيقة بان تمتدى بانوار
شموس تدقيقها الخائرون ومع ذلك لم يرهها بشرط البراءة من كل عيب لان الانسان محل الخطأ والنسيان
بالاربيب غير ان كثير الحسنيات بمحوقيل السيئات فالجدة على ما اولاه والصلاة والسلام على نبيه
الحنيفة كالمؤلفه اخاتمة المحققين وثمة المدققين كان الشراغ من رقم هذه الحاشية بخيرة يوم الثلاثاء لأربع
عشرة ليلة مضي من صفر سنة ١١٩٣ ثلاث وتسعين ومائة وألف على يده مؤلفه الفقير الى عفوه مولاه محمد
ابن علي الصبان عامله ما ولاهما بجزيل الاحسان

﴿بقول راجي غفران المساري رحمه الله ابراهيم بن حسن القيومي الزر باوي﴾

بعد حمدته على الأنام بفيض الاحسان يشهد وامن لواع عز بقرده ورافع سماء المجدلين انتصب لواجب
حمده ومؤكده شكره وصدق الابهال اليه ان يديم أكل الصلاة والسلام على من تحبه عفة هذا الفقار لقلقه
في مكان لهمه أنسق انتظام سيدنا محمد نقطة دائرة الكائنات وسر الله المخصوص بأوفى الهبات وعلى آله
ذوي الجلال الذي انخفضت الجبال لرفعة شأنه واحببه القاعين بشعر دعوته واسطاع أنوار برهانه فقد تم بحمده
تعالى طبع حاشية خاتمة المحققين ونهاية الفضلاء المدققين من سلطات انوار تحقيقه في الخافقين وبرعت
شموس عرفانه فاخجلت النسيرين العلامة المحقق والفهامة المدقق الشيخ محمد بن علي الصبان لازالت
تتوالى على جده ورحمة الكبير المنان على شرح الامام الفهامة والعلم الشهيبة العلامة صاحب التحقيقات
الشهيره والتأليفات المفيدة المنيرة الشيخ نور الدين أبي الحسن علي بن محمد الاشجوني على متن
الافسة للامام ابن مالك رحمه الله الجميع وأسكنهم المكان الرفيع وقد تحلت طرره هذه
الحاشية بهذا الشرح الشريف وبعض تقريرات لاحدا كابر الفضلاء ذي الفضل
المنيف العلامة الكبير والاستاذ الشهير الشيخ أحمد رافعي المالكي حفظه
الله وأدام عياله على ذمة حفرة مصطفى أفندي فوسى وشريكه
وحضره السيد عبد العظيم انشاب وذلك بالطبعة المصورة
الثرية التي مر كرها شارع الخريف في عصر المحروسة
لحمية وذلك في أوائل شهر محرم الحرام
سنة ١٢٤٠ هجرية على صاحبها
أفضل الصلاة وأتم
التحية آمين آمين
أمين

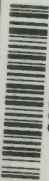


الحمد لله أولاً و آخراً باطنا
وظاهراً وصلى الله على
سيدنا محمد سيد المرسلين
وعلى آله الطيبين
الطاهرين وصحبه أجمعين
صلاة وسلاماً دائماً
متلازمة إلى يوم الدين

صفحة

عوامل الجزم	٢
فصل لو	٢٠
أما ولولا وما	٢٧
الأخبار بالذي والفتى واللام	٣٢
العدد	٣٨
كم وكما من وكذا	٥٠
الحكاه	٥٦
الثاني	٦٠
المقصود والمود	٦٨
كيفية تنشئة المقصور والدودو جمعها تصيها	٧١
جمع التكسير	٧٦
التصغير	١٠٠
النسب	١١٥
الوقف	١٢٣
الامالة	١٤٢
التصريف	١٥٣
فصل في زيادة همزة الوصل	١٧٢
الابدال	١٨٣
فصل من لام فعل اسم الخ	٢٠٤
فصل ان سكن السابق الخ	٢٠٥
فصل لسأ كن مع الخ	٢١٠
فصل ذوالن الخ	٢١٦
فصل في الأهلل بالتحذف الخ	٢٢٣
فصل في الانعام الخ	٢٢٦

Bibliotheca Alexandrina



0380568